۶۴۹

۶۴۹
۱۶۳۲۲

شرح کافیه لباب الاعراب

عربی

ابن حاجب

محمد بن عبد الرحمن بن محمد

سنه

۸۲۷

شرح کافیهٔ ابن حاجب است
با نقل قول سایر شارحین تا زمان
تألیف (= رضی و خوافی و فالی
و سید رکن الدین) با حواشی
«منه سلمه الله» مورخ جمادی الاولی
۸۲۷ هجری، یک هفتم از آغاز نسخه
افتاده است و شرحی که در حدود این
تاریخ نوشته شده باشد در فهرستها
دیده نمیشود.
پانزده هزار ریال.

۷۶۵۲

۶۴۹

۶۴۹
۱۶۳۲۲

شرح کافیه لباب الاعراب

عربی

ابن حاجب

محمد بن عبد الرحمن بن محمد

سنه

۸۲۷

شرح کافیهٔ ابن حاجب است
با نقل قول سایر شارحین تا زمان
تألیف (= رضی و خوافی و فالی
و سید رکن الدین) با حواشی
«منه سلمه الله» مورخ جمادی الاولی
۸۲۷ هجری، یک صفحه از آغاز نسخه
افتاده است و شرحی که در حدود این
تاریخ نوشته شده باشد در فهرستها
دیده نمیشود.
پانزده فروردین.

۷۶۵۲

۶۴۹

۶۴۹
۱۶۳۲۲

شرح کافیه لباب الاعراب

عربی

ابن حاجب

محمد بن عبد الرحمن بن محمد

سنه

۸۲۷

شرح کافیهٔ ابن حاجب است
با نقل قول سایر شارحین تا زمان
تألیف (= رضی و خوافی و فالی
و سید رکن الدین) با حواشی
«منه سلمه الله» مورخ جمادی الاولی
۸۲۷ هجری، یک هفتم از آغاز نسخه
افتادگی است و شرحی که در حدود این
تاریخ نوشته شده باشد در فهرستها
دیده نمیشود.
پانزده هزار ریال.

۷۶۵۲

۱۶۳۲۲
کتابخانه
مجلس سنا

١٦٣٣٢

غير لام الذي لان لام الذي زايدة بخلاف اللام الموصولة اقول لو سلم كونها زايدة
فانما هو عند عدم التخفيف فاما اذا خفف واقيم اللام مقامه وجعلت دليلا عليه فلا يكون
الا ترى الى ان قوله والاجتزاء عنهما باللام والاجتزاء بها انما يكون اذا كانت
دليلا عليه فلا يكون ح زايدة ونظيره ما ذكر ارباب التخفيف نحو ضربي زيدا فانما
انه يلزم ذكر فاعلها لكونه فاعلا مقام العمدة وان كان في الاصل فضلة يجوز حذفها
ولما كان هنا مظنة اعتراض هو ان يقال ان صلة الموصول يجب ان يكون جملة
فكيف يصح ان يقع اسم الفاعل مع فاعله وهو مفرد صلة اشار الى جوابه بقوله
واسم الفاعل هنا اي على كونه صلة اللام على الخصوص يعني النقل وهو مرفوع
به جملة واقعة صلة اللام وتخفيف على مختار المصنف انها حرف تعريف لا يدخل الجملة
فجعلوا النقل في صورة الاسم المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة
اسم المفعول اذ معنى زيد ضارب زيد او يضرب وزيد مضروب زيد ضرب او يضرب
ليكون هي داخلة على الاسم وعلى مختار الجمهور انها وان كانت اسما موصولا لكنها بمنزلة
لام التعريف لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث ان الاسم يكون معرفة بدخول كل منهما
فكرهوا دخولها على الفعل فرعوا كما ذكرنا وبالجملة كما ذكرنا ان اسم الفاعل هنا يعني
النقل تحسنا لان التغيير لم يقع الا في صورته مثل غني ليس حرفه ومن الدليل على كونه
فعلا حقيقة جملة يعني الماضي ولو كان اسم فاعل حقيقة لما عمل يعني الماضي واعتماده على
حرف النفي والاستفهام لا يبيده فضلا عن الموصول فلا يرد ما قال انهم صرحوا ان اسم الفاعل
مع مرفوعه مفرد فكيف يكون هو مرفوعه جملة تحقيقا لان نصرحهم به انما هو في غير هذا
الموضع الا ترى انه مع فاعله في باب المواضع سوى اقائم الزيدان وما قائم الزيدان ضرب
لفظا وهنا لا اعراب له اصلا والاعراب الذي فيه انما هو اعراب الموصول لطرفيه مثل
ظهور اعراب الا يعني غير فيما بعد هذا وقد نقل في قوله على الخصوص نظر لان اقائم
الزيدان يعني ايقوم الزيدان وكذا ما قائم الزيدان اقول نحو اقائم الزيدان
وان كان كلاما تاما الا انه ليس قائم فيه بمعنى النقل بالمعنى الذي ذكر غاية انه يكون
منتا عنا النقل على ان لنا فيه كلاما سيأتي انشاء الله تعالى قوله وكذا اللت
الى الآخر اشارة الى امثلة انواع التخفيف في التي وكان منها ان يقدم على قوله
واسم الفاعل الا انه اخرها اهتماما بشان القاعدة الجليلة قوله ومثناهما الى اللذان
واللتان ليس من الباب اي باب المبني اللازم في اكثر اللغات لاخلاله بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا وانما قال في اكثر اللغات لانه قد جاء مثناهما في بعض اللغات
بالالف في الاحوال الثلث وقد سبق تحقيقه في قول واما الذين يقتل الخ وكانه نظر الى ان
ذكر المفردين من الموصولات يستلزم ذكر مثناهما والا كان حق الكلام ومثناهما

وليس من الباب وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون قوله ومنشا بها عطفا على الذي
والتي قوله ليس من الباب حالا عنه قوله والاولى على وزن المثلى واللاءون عطف على
قوله الذي وقوله لجمع المذكر حالا عن الالى مع ما عطف عليه او خبر مبتدا محذوف او خبر
بعد خبر مثل قوله للذكر في قوله الذي للذكر ويقس عليه قوله فجاءوا والالى الى لجمع
المؤنث فما ذهب اليه جمهور النحاة رحمهم الله ان قوله لجمع المذكر خبر مبتداه قوله والالى مع ما عطف عليه وقوله لجمع المؤنث خبر مبتداه قوله واللائي مع ما عطف عليه فيما يأتي
نظم الكلام قوله وليس اي اللاءون من الباب اي الباب المبني اللازم لكونه بالواو
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر حلة مفرضة ومثله اللاءون في الاعراب في لغة
عقيل وبني كنانة واما في لغة غيرهما وهو الاكثر والاشهر فهو من الباب لكونه بالياء
في حال الاحوال الثلث قال فايلهم ثمن اللذون البيت ثمامة يوم النخيل غابة ملحاحا
يقال صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما يشرب في الغداة وارلوه سقاه مطلقا نزت الصباح
ينفض المسار والنخيل اسم موضع والفارع اسم من الاغاني والملحاح الكثير الملح
والمعنى ظاهر وقيل الفارة هنا تعني الخيل المغيرة او الملحاح العشب الذي نعص على
غارب البعير يقال رعى ملحاحا على ما يطحنه اي سقوا صباحا خيله مغيرة بدف وطبخن
ثم اشار الى جواز حذف النون من المثنى والجمع لما ذكرنا من استثقالهما بالصلة
مع كثرة استعمالهما بقوله وجاز حذف حذف النون نحو ابني كليب البيت قال الفرزدق
وحذف نون اللذان للتخفيف والمعنى يا بني كليب ان عمي اللذان لهما غاية الشرف
ونهاية الفخر حيث قتله الملوك وفكا الاغلال اي اغلال الاساري في ايدي الملوك
واشتهر بذلك وعرفا به ولا يخفى ان في بنائهم بالهمزة التي وضعت لنداء القريب وجعل
المنادى لفظ بني كليب غاية تحقيرهم كما ان في اضافة عمي الموصوف بالذكر نهاية تعظيم له
قوله وخضم كالذي خاضوا اشارة الى حذف النون من الجمع على احد الوجهين و
هو ان يكون مخفف الذين وقيل الذين كالخوض الذي كخاضوا وقيل كالجمع
الذي خاضوا اي والذي باعتبار لفظ الجمع وجمع ضميره باعتبار معناه وقيل نحو هم
على ان يكون الذي مصدرية وسيجيء في الحروف ان شاء الله تعالى قوله واللاتي واللواتي
بالياء بعد الثانية فيهما واللائي بالياء بعد الهمزة وقد يحذف الياء منه واللات
بحذف الياء واللاي بياء مخففة بعد الالف ساكنة او مكسورة وقد يقال اللوات
بحذف الياء واللاءت كاللاعات مكسورة التاء او مرفوعة اعراب السلامة واللواتي بالهمزة
كاللواتي قيل هو والعواتي جمع الجمع والاولى كالفتى وهو مشترك بين
المذكر والمؤنث كاللاتي وفرارا بين قرار واللاتي يؤنث
ويدل عليه الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللاتي بالعكس

قال ما قوله وما عطف على الذي وهي لا تنعت فلا يقال اشتريت الكتاب ما تعلم
على ان يكون ما صفة للكتاب وتنعت الذي صفة فيقال اشتريت الكتاب الذي تعلم
على ان يكون الذي صفة الكتاب وذلك ان ما وضعت للموصوف والصفة فلا
تعان صفتين والذي وضع للصفة فقط فتنعت صفة كيف وقد وضع وصلة لوصف المعارف
بالجمل قوله ويكون ما اي ما موصوفة ايضا كما يكون موصولة شروع في بيان غير الموصول
من ما الاسمية وكان عليه ان لا يذكره هنا ويعقد له بابا آخر الا انه لما وافق الموصول
لفظا ذكره هنا رومة للايجاز كما ذكر غيره ان عند ذكره وغير الموصولة من الاسمية
اربعة موصوفة ونكرة في معنى شيء واستفهامية وجزائية واما التي هي النكرة لافادة
الابهام وتاكيد التنكير نحو ضربته ضربا ما ولامر ما يسود من يسود فهي عند حرف لان
الحرف اولى بالزيادة من الاسم وايضا ثبت زيادتها في نحو فبما رحمة ولم يثبت
كونها صفة فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وقيل هي اسم صفة لمعنى صلة
ما صلة اي صل وعلة بناء كل منهما سيذكر فالموصوفة اما ان يكون لها موصوفة بمفرد
نحو هذا ما لدي عتيد اي حاضر اي هذا شيء عتيد لدي قوله عتيد صفة ما ولدي ظرف
عتيد ويحتمل وجها آخر الا انها كيانا في التمثيل واما ان يكون موصوفة بجملة نحو
ربما تكره النفوس البيت فقوله تكره النفوس جملة واقعة صفة ما بحذف العائد اي
رب شيء تكرهه النفوس وليست موصولة لكونها موقعة وامتناع دخول رب عليها
وهي عنا وان احتملت ان تكون كافة لرب عن دخول المفرد ومهيأة لدخولها على
الجملة الا انه لما كان الاصل في رب هو العمل ودخولها على نكرة موصوفة والظاهر رجوع
الضمير في له اليها اختار النحاة كونها موصوفة على انه يلزم مع حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه اي شيء من الامر وهو قليل ورد هذا بانه يجوز ان يكون ظرفا لغوا
متعلقا بتكره ومن للتبعيض كما في اخذت من الدراهم والمعنى رب شيء تكرهه النفوس
له فرج بفتح الفاء اي انفراج ومخلص كحل العقال اي كما يحل العقال من ركبتي البعير
بسهولة وسرعة وهذا حث على الصبر في الشدائد البيت لامية بن ابي الصلت
وقبله اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور وقد يكشف غما
بغير احتيال الملم النازل من الحوادث من الم بالمنزل اذا نزل والغما الشدة
والاحتيال الكذب وروي بغير احتيال ايضا مفعول ومنه اي ومما وقع فيه ما موصوفة
بجملة قولهم نعم ما فعلت اي نعم شيئا فعلته وما نكرة بمعنى شيء مثل ما التعجبية عند سيبويه
منصوب على التمييز من الضمير في نعم والجملة بعد ما صفتها والمخصوص محذوف اي نعم
شيئا فعلته هذا واما كانت ما هذه نكرة لان فاعل نعم اذا لم يكن معرفا باللام او مضافا
الى المعرف بها لزم ان يكون مفردا مميزا نكرة فلا يجوز ان يكون موصولة لانها لا تقع فاعل نعم على الاصح

وتلك ان تجعل ما نافية والجملة بعدها صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره
نعم شيئا هي فعلت الا انه لما كان خلاف النظام لم يلتفت اليه المص قوله ونكرة
منصوب معطوف على قوله موصوفة اي ويكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة والصفة
ويسمى حينئذ ناقصة لنقصانها عن الصلة والصفة وانما ذكر قوله من غير صلة مع انه لا يحتاج
اليه لظهور انتفاء الصلة عن النكرة لانه لما كانت ما هذه مسبوقة بما الموصولة والموصوفة
ذكر صارع سلب ما لها من الصلة والصفة تحقيقا للمخالفة بينهما كانه قال يكون موصولة
مع صلة وموصوفة مع صفة ونكرة من غير صفة ولا صلة ولا يخفى حسنه عند من له ذوق سليم
ولهذا جرت عادتهم ان يعبروا عن ما هذه بغير الموصولة والموصوفة على ما ينبهك له كتبهم
نحو فتقاضى الى فتى شتاما فتاه مضر وما نكرة غير له لما ذكر وهي المخصوص وقيل
اشارة الى ان المختار عنده ان ما هذه ليست كانه مهملة لعدم على الدخول على الجملة
كما في طالما وقلما كما ذهب اليه البعض ولا موصولة بمعنى الذي كما ذهب اليه طائفة
ولا نافية بمعنى الشيء اي نعم الشيء هي على ما ذهب اليه سيبويه لما ان فيها خفاء ونوع
ضعف قوله ومنصفة عطف على موصوفة اي يكون ما منصفة بمعنى الاستفهام
نحو ما تلك بيمينك اي شيء تلك بيمينك فتلك مبتدأ وما خبره او بالعكس
وبيمينك حال عنها وعاملها معنى الاشارة او معنى الاستفهام اي اشير اليها او
استفهم عنها حال كونها بيمينك قوله والجزاء عطف على الاستفهام اي يكون ما
منصفة بمعنى الجزاء والشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقد جاء
نحو ع والدليل على كونها جزائية سقوط النون من الفعلين للجزم وما كان
وما كان ما الاستفهامية كما تحذف الفها مع وصلها باخرى اشار اليه بقوله
والفها الا وقوله استفهامية حال من ضمير يصيبها واراد بالجواز اعم من الجزم
نحو عم وفيم وللاجماع نحو صمتم حيث لان لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولا يمكن
تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كانه كلمة موضوعة للاستفهام
ولا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب وانما
خص ما الاستفهامية بالحذف دون الشرطية وان كانت مشاركة لها في الصدر
لكثرة استعمالها وقيل لتخصص الشرطية عن الالباس لتركيبها مع ما بعدها مثل ما حتى
ماذا فلو حذفت الالف فيها لكان الحذف في الوسط ولم يحذف احرف ولم الاستفهام
المجرورتين لصحة اخرهما ولا اخر اي لجريها مجرى الصحيح في حمل الحركات الثلث وفي
قوله يصيبها الحذف دون ان يقول ويحذف اشارة الى جواز اثبات الفها قال
على ما قام يشفعني ليثم الحنزر يترع في الزماد وقد سبق فرح كلمة في في قوله في نحو قول الله
ذوب قال فذلك الملبية ولا لها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه

اي ما قيل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قلت الف الاستفهامية ما استفهاما
للفرق وايذانا بان السؤال قد انتفى لسرع المسؤل في الاجابة قوله وجزائية عطف
على قوله استفهامية اي يصيب الفها الجزائية في نحو ما واصله ماما فالاولى جزائية
والثانية مزيدة لافادة الابهام مثل اذا ما وحينما قلت الف الاولى صار ازالة لكراهة
التكرار وفيه قولان آخران احدهما ان يكون كلمة برأسها موضوعة على هذا الوجه و
الاخر ان مه بمعنى اكتف وما الثانية شرطية كان شخصا قول الآخر لا افعل وان تفعل تفعل
ما افعل فقال الآخر مه ما تفعل افعل قال قوله ومن اي هي عطف على ما وهي كما
في وجوهها المذكورة الموصولة نحو نيت من جاءك والموصوفة نحو والاستفهامية
نحو من عندك والجزائية نحو من ياتني اكرمه الا انها لا تقع غير موصولة ولا موصوفة
بمعنى لا تقع ناقصة بخلاف ما وروي اي غير في البيت مجرورا على انه صفة من فيكون
موصوفة بمزد ومرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف فالجملة ح يجوز ان يكون صفة او صلة
وذكر هذا البيت بعد قوله غير موصوفة ولا موصولة من غير ان يبين ذكر كونها موصوفة
ربما يشير بانه مثال للموصولة والموصوفة بجملة او مزد والثاني بما زيد من المنقول
ونقله غير عنه كما في قوله تعالى فجر الارض عيونا وجب البنى مصدر مضاف الى الفاعل
فاعلى كني وايانا مفعوله اي كني حب النبي ايانا نقلنا قيل الوجه ان يكون فضلا
مفعولا لكني وبنا حال منه اي فضله كائنا معنا وليس بالوجه قوله ويختص عطف
على لا تقع اي لا تختص في وجهها بمن يعلم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا قال تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وقد يستعمل فيه
العقول عن يعقل الى يعلم وكانه الغالب عن لما لا يعلم وقد جاء سبحان ما يخرس
لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وفي صفات العالم زيادة ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال
عن صفته وما ذكر يجوز ان يكون من هذا القبيل ومن في اللفظ مزيد لذكر بعض
على الواحد كما ذكر وعلى الاثنين نحو من احسن الى اخواني وعليه قوله تعالى فان عاهدتني
لا تخونني فكن مثل من يا ذئب يصطحبان وعلى الجمع نحو ومنهم من يستمعون اليك
وعلى المؤنث نحو من احسنت الى هند فاذا اريد بعض احد هذه الاشياء فالاكثر رعاية
لفظ فيما هو عبارة عنه من الضمير واسم الاشارة لكونه اقرب من معناه والى ما
ذكرنا اشار بقوله ومع على الواحد الى قوله والحمل عليه هو الكثير الا انه تقدم على الضمير
او اسم الاشارة ما يشير الى معنى من اختير مراعاة المعنى نحو منهن من احبها ولهذا لم
يتخلف في نار يشفي الغل الثاني في قوله فمن ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا لتقدم منكن وما مثل من في هذه المذكورات ولما ذكر ان الحمل على اللفظ
هو الكثير اراد ان يشير الى الحمل على المعنى وكيفيته فقال فيجوز اي ويجوز الحمل على المعنى

نحو من هي محسنة جاريتك ومن احسنت جاريتك بنا نيث الضمير ين وتقول من حرا
جاريتك باعتبار الحمل على لفظ مؤنث الاجراء على معنى من لما ان من في هذه الامثلة عبارة
عن المؤنث بقرينة قوله مهما جاريتك وان ازدتك امثلة لان ما حمل على معنى من اما
ان يكون مظهرا او مضمرا متصلا او منفصلا ولما ذكر ان من حرا جاريتك جاز باعتبار
الحمل على معنى من صار مظنة ان يتوهم انه يجوز من احر جاريتك باعتبار الحمل على لفظ
جاريتك من كيف والحمل عليه اكثر فدفعه بقوله ولم يجز من احر جاريتك للفظ اي
لم يجز تذكير الوصف في نحو من احر جاريتك للفظ اي للفظ من كما جاز من حرا لمعنى من
قال ابن السراج وليس لك ان تقول من احر جاريتك وتذكر احر للفظ من على ان
الاصل في اللام العهد والمذكور سابقا من وبهذا يندفع ما ذكره الشارحون كلهم من ان معنى
للفظ للفظ احر فانه ليس فعلا ولا جاريا مجراه كاسم الفاعل على ان لا دلالة للفظ على ما ذكروه
وقيل معناه انه لا يجوز من محسن لاجل لفظ من ويجوز لاجل المعنى بان يريد بمن شخص
او انسان كما يجوز التحسين او الانسان الذي احر جاريتك اقول كون الخبر جاريتك
يمنع تذكير ما هو محمول عليه باعتبار المعنى اذ معناه ح مؤنث لا غير وما ذكر من المثال
التذكير فيه باعتبار لفظ الشخص او الانسان وحينئذ ذكر ان نحو من احر جاريتك لا يجوز
جاز ان يتوهم ان نحو من محسن جاريتك ايضا كذلك فدفعه بقوله ومن محسن جاريتك
جاز وتقدم الحكم عليه لان محل السامع خاطره ملتفت اليه واما لم يجز من احر جاريتك
لانه لا يجوز من صو احر جاريتك لمنع حمل المؤنث على من بعد تاكد تذكيره بهو وحينئذ فاذا امتنع
هذا المثال مع ان التذكير احر وجهان مثلان يمتنع من في احر جاريتك وانه لا وجه لتذكيره اولى
واما جاز المثال الثاني مع ان فيه ايضا حمل المؤنث على من لانه ذكر المحسنون اكثر نحو
محسن محسنة كما تقول ضرب وضربت فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ الا الهاء و
احر وحمراء ليس كذلك للذكر لفظ وبناء غير المؤنث وايضا فقد ذكر ابن السراج في جواز
من في محسن جاريتك ان من اريد به معنى الذي يجوز اعتبارا للفظ ومعناه وكذا عام جواز
من في محسن جاريتك حيث لم يحمل المؤنث على من بعد تاكد تذكيره لمكان من في محسن
من محسنة هذا وقد اعترض عليه بانه يستلزم ان يجوز عند محسن في البعض وان لا يكو
ان جوازه بالنقل اي من في محسن فليجز نحو من احر جاريتك ايضا بالنقل اقول
لا يلزم من جواز التذكير في منام لا يكون الثاني فيه ظاهرا بناء على قلة الفرق بين صيغتي
المؤنث والمؤنث جواز مما كان الثاني فيه ظاهرا مع كثرة المخالفة بين الصيغتين
فان قلت هل يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وبالعكس قلت العكس
جائز بلا خلاف واما الاول فبعضهم على جوازه ولكن مع الضعف وبعضهم على منعه لكن العدول
عند النصوص الى غيره قال ابن السراج لا يجوز ان تقول من قاعدون وقام اخوتك

فيرد فاما الى لفظ من لانك اذا جئت بالمعنى لم يحسن ان ترد الى اللفظ قوله واجاز الكسائي
اشارة الى ان من حل يجوز ان يكون صلة اي حرفا زائدا ام لا فذهب الكسائي والكوفيون
الى جوازه مستدلين بقوله ان الزبير سنام المجد قد علمت ذلك العشيرة والاقربون من عددا
فان من هذه صلة وعددا تمييز وذهب البصريون الى انه لا يجوز ومن في البيت ليست زائدة
بل نكرة منصوبة على التمييز موصوفة بجملة بان يحمل عددا مصدرا لفعل محذوف والجملة صفة من واليه
اشار بقوله والتقدير عند غيره انسانا يعد عددا وتلك ان تحمل عددا على معدود واصفة من
فيكون موصوفة بمفرد وقوله ذلك اشارة الى قوله ان الزبير سنام المجد وليس صفة لها
على احد منقولي علمت والاقربون من العرف وهي الكثرة اي الاكثرون عددا قال
ولا يبتغان الا قوله من وما بدل من فاعل يبتغان وفي نسخ النحو من وما وهو ايضا بدل
منه وقد اصاب المعنى بالاختصار والابدال اما الابدال فلتقدم ما يرجع اليه الضمير واما الثاني
فلازالة الابهام والتوضيح اي لا يبتغان حال كونهما موصولتين فلا تقول مررت بمن
او بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة من او ما فقوله موصولتين حال من فاعل
يبتغان وقوله موصوفتين جنح بخلاف الذي فانها يوصف باللام نحو مررت بالذي اكرمته
الظريف نحو الظريف على انه صفة الذي ووجه الفرق بينهما وبين الذي ان الذي اكثر
ذكرا واوسع وكثر احيث يطلق على كل من يعلم وما لا يعلم والجنس والعلم ومن يخص بالمبهم
وما لا يعلم فجي زوا تحقيقا لمعنى الكثرة ان يقع الذي موصولة دونهما وايضا فالذي لما كانت
يوصف بها حسن ايضا ان يوصف لان من خدم خدم ومن وما لما لم يجز ان يوصف
بهما لم يجز ان يوصفا وايضا فالموصولات اعاريب قواضيها صلاتها فلا يحسن ان من
بعد فانها بصلتها لانهم اذا اراد واذكر ادخلوا الفاء في الصلة فلا يوصف منها
فهي الجارية على الاصل فلا يحتاج فيه الى نكتة وما عدل عنه بوقوعه صفة وهو الذي
يحتاج الى نكتة وهي انه لما كان مشابها للاسماء المتمكنة من جهة الوصفية والتصغير
وللام المعرف باللام من جهة الاشتمال على حرف التعريف اجري مجراها فكما يقع هي موصوفة
يقع الذي ايضا كذلك واما ما يقال من ان من وما كل منهما مركب من حرفين
فوضعه وضع الحروف بخلاف الذي وان لفظ بعينها جاء حرفا صريحا بخلاف الذي
فغير تام والحق هو ان القول بكون الذي موصوفا شائع ذائع من النظر النحوي
لما ان الوصف في الحقيقة انما هو لموصوفه المعرفة لان وضعه ليكون وصلة الى وصف
المعارف بالجمل وتنظير ما ذكر ارباب المعاني في قولهم شجاع باسل وجواد فياض
وعالم نحرير ان الثواني لا يقع صفات في الحقيقة الا لما يكون موصوفة بالاول وعلى
وحين ذكر انها لا توصفان موصولتين صار مظنة ان يتوهم انهما لا يوكدان ايضا من تحمل
بيوكدان اي من وما شبهما اي الذي نقول نظرنا اي ما عندك نفسه رايك

من عندك نفسه بحرفه فيها لكونه تاكيدا لما دخل مع صلتها كما تقول نظرت الى الذى
اكرمته الظريف نفسه بحرفه على ان يكون تاكيدا للذى مع صلته فان قلت فكما
لا يجوز دخولها موصولين يعنى ان لا يجوز تاكيدها قلت جواز تاكيدها جار على الاصل
اذ الاصل فى الموصولات ان تجرى على سنن واحد وما وقع فيه المخالفة يحتاج الى عذر
فلا يرد ما ينهم من ان علة امتناع كونها موصوفتين موصولتين وهى مشابهتها الحرف
فانه حينئذ يقتضى ان لا يوكدا ايضا ويجاب بان هذه العلة لا يوثر فى منع التاكيد
اذ الحرف يوكد فى الجملة قال واذا استفهم الخ الذى يستفهم عنه اما ان يستفهم
عن المعرفة او يستفهم عن النكرة فالاولى يسمى والثانى اما ان يكون المستفهم واصلا
لمن يابن هما او واقعا عليها فالاولى يكثر الرفع بها بحال واليه اشار بقوله وانما الاصل
لا يغير بها بحال اى سواء كان فى لفظ الذاكر مزيدا مذكرا او غيره وعدم التغيير لكونه الاصل لا يحتاج الى
دليل واما الثانى فكما ان يقابل الواقف حركة الاسم النكرة حال كونه فى لفظ الذاكر بما يجانسها
من حروف المد بان يلحق من من حروف المد ما يناسب الحركة فى لفظ الذاكر اذا كان
الاسم المنكر مذكرا واحدا فتقول منو اذا كان فى لفظ الذاكر رجل ومنا اذا كان رجلا
ومنى اذا كان برجل فصير حركته عايدا الى النكرة بشاروبل المنكر او الاسم النكرة وقوله فى
لفظ الذاكر حال عن حركته او ضميره والبارى بما يتعلق بقوله قابل واذا كان ظرف له
واما اختص المقابلة بالوقف لان زيادة الحرف على الكلمة خلاف الاصل فجوز فى الوقف
لانه محل تغيرات كثيرة وقيل لكونها مبنية فقد شبهت من الاعراب باثبات علامته
فى حالة لا تكون فيها على الكلمة اعراب ولا تنوين وبالنكرة لان المقصود من المقابلة
التى هى خلاف الاصل هو ان يعلم المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره فاختصت بما
يكون احتياجه الى الاستفهام اكثر وهو النكرة واما لم يحرك من بحركة النكرة فى لفظ الذاكر
مع انه اخف لما انه يوهم اعرابها وقيل انتوا فيه الحركات لحكاية الاعراب كما
فى اى وحين اقتضى الواقف السكون اشبعوها فتولدت الحروف وما ذكر نا
اذا كان الاسم فى لفظ الذاكر مزيدا مذكرا واما اذا لم يكن وهو المراد بقوله والا بان
يكون مثنى مذكرا او جمعا مذكرا او مزيدا مونثا او مثنى مونثا او جمعا مونثا الحق الواقف
على من علامات غير المذكر الواحد على حسب احواله اى قدر ما من الاعراب تثنيها
على حال الذات من التثنية والجمع والتذكير والتانيث وعلى الاعراب مثله تقول
منان او منتان او منين اذا كان فى لفظ الذاكر رجلان او امراتان او
رجلين او امراتين فيعلم منها حال الذات المستفهم عنها من تثنية المذكر او المونث
والاعراب ايضا من الرفع وغيره وانما سكن نون منتان ومنين وان كان حقهما
الفتح لمكان تاء التانيث ايذانا بان التاء لحكاية تاء تثنيث كلمة اخرى لا التانيث

الكلمة التى لحقت بهما فان تعذر اجتماع الدلالة على حال الذات والدلالة على الاعراب
كما فى المونث واحدا تقول منه بفتح النون وقد سكن اذا كان فى لفظ الذاكر امراة
فانه تعذر الدلالة على الاعراب لانه لا يمكن الحاق حروف المد للزوم كون تاء الوقف
ساكنة وقيل للاحتراز من اجتماع العلامتين او جمعا تقول منات اذا كان فى لفظ
الذاكر نساء فانه تعذر الدلالة على الاعراب لانه يلزم اسكان العلامة فى الوقف
كما فى التثنية وغيرها ولما ذكر انفا وبهذا يندفع ما ذكره الشيخ الرضى وافتخاره جمهور
الشارحين من انه وان لم يتعذر الدلالة على الاعراب فى منات لامكان الاتيان
بحروف المد بان يقال منات ومناتو ومناتا ومناتى الا انها اجريت مجرى واحدة وذلك
لان المراد بالتعذر ما يقابل الاستعمال كما اعترف به فى تاء الوقف لا ما يقابل الامكان
فى نفس الامر فان تعذر اجتماع الدلالتين اقتصر على الاولى اى الدلالة على حال الذات
لانه لما تعذر الدلالة عليهما كان المحافظة على الدلالة على الذات التى هى الاصل اولى من
الدلالة على الاعراب الذى هو فرعها ومنهم من لا يزيد على حروف المد فى الاحوال كلها
ولا يريد علامات التثنية وغيرها اجراء لمن على اصلها من صلة حينها للكل بلفظ واحد
فتقول منو اذا كان فى لفظ الذاكر رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان
او نسوة وعلى هذا قياس النصب والجر قال سيبويه حدثنا يونس ان ناسا يقولون
منا ومنو ومنى واحدا كان او اثنين او جماعة وتجد ما ذكرنا ان الواصل لا يغير بها بحال
قال وقال جرير شذوذين من قال اتوا نارى فقلت منون انتم الالحاق وصلة
وتحريك النون اشارة الى سوال وجوابه وقوله الالحاق اى الحاق الهاء مع ما
عطف عليه بدل من شذوذين آخره فقالوا الجن قلت عموا ظلاما البيت
لعمرو بن الحارث الصغير وقيل للعرزدق عموا ظلاما مالكه بهم من نعم ما لكم الا
انه حذف النون على سبيل الشذوذ وقيل وعن الدار اعمها اذا تلك لها انعم
وانتصب ظلاما على التمييز اى نعم ظلامكم وقيل على الظرف اى عموا فى ظلامكم وانما
خص الظلام لانه سبب تستيلاء الخوف ومظنة وقوع المكاره وقيل لانهم
جن وانتقاء مع الليل فناسب ان يذكر الظلام كما قال لبنى آدم اذا اصبحوا عموا
صباحا والمعنى اتوا نارى التى اوقدتها مرة بعد مرة لتنهم من انتم فقالوا الجن
فلما علمت انهم الجن حسبتهم ودعوتهم الى الطعام وعرضه انه متصل لكل طارق حتى الجن
وانه فى غاية الشجاعة حيث لم يبال بالجن فى الظلام بل حسبتهم ودعاهم الى الطعام وانه
لعلم على المحاوف ومترد بالاستار عن المعارف ومثله ونار قد حضرت بقيدين
بدار ما الذليل بها هانا اكاليها مخافة ان تنالا
سوى ترحل راحلة وعير فريق نجد لا انس الطعاما
نادى الضيف وبعد تعلت الى الطعام قال منهم
لقد قتلتم ظلما مسلم علينا
ولكن سوف يعقبكم سنانا

قوله ويحتمل الخ اشارة الى الاعتذار عن الشذوذين يعني يحتمل ان يكون البيت واردا
على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه عن يونس انه يرى من منا فيجوز في بعض اللغات
اعرابها لا على وجه الحكاية فعلى هذا يكون مثل سلم فيكون الحاق العلامة وتحريك النون
كلاهما على القياس الا ان يونس وسيبويه لم يستعملا تلك اللغة لعدم العمل
على كلمة الاستفهام قال الشيخ الرضي اجاز يونس الحكاية بين وصله فيما اسما
على اسق فقال من يافتى ومنا يافتى ومتى يافتى وحمل عليه قول الشاعر متون انتم
وليس فيه لانه لم يستلم جمع منكر حتى يحكى اقول ان اراد انه لم يستلم جمع منكرا
في صدر الابيات فمسلم ولكن لا يفيد وان اراد اصله فممنوع كيف وضمير الجمع يقتضي
ما يرجع اليه والسؤال يقول متون انتم قرينة على انه جمع منكر وقد سبق وجه
كلامه الخ في قوله واما المعرفة يعني اذا كان في لفظ الذاكر معرفة فغير العلم يرفع في
لفظ المستفهم في الاحوال الثلث على انه مبتدا خبره من او بالعكس والخلاف
فيه بين نحاتهم والمجاز نقله الاشباه في المعارف فلا يحتاج الى حكايته اعرابها مثلا
يقول من الحوزيل اذا كان في لفظ الذاكر حوزيل او اخا زيل او اخي زيل وكذلك العلم
في نحو يرفع في جميع الاحوال في لفظ المستفهم مثلا يقول من زيل اذا كان في لفظ الذاكر
زيل او زيلا او زيل والمجاز يخالفونهم ويقولون بحكاية العلم على لفظ الذاكر لكثرة وقوع
الاشباه في الاعلام فكان فيها كبس مثل النكرات فاريد ازالته بحكاية اعرابها
ولم يلحق علامة فرقا بينها وبين النكرات ولم يكبس لان من ملحقاتها العلامة اخصر
منها معا واردا بعد المسؤل عنه فالنكرات لكثرة الاستفهام فيها احدرها ملحقاتها العلامة
ولانه لا يمكن حكاية النكرة بعدها لانه ان حكي نكرة لم يحسن لان النكرة اذا اعتدل فقد
الدلالة عليه يعرف لمكان الاشارة وان حكي معرفة لم يكن اللفظ المستفهم عنه بحالة
العلم فانه غير جار فيه وتمسى الى حكاية الاعلام عدمه مشروطة بعدم دخول حرف العطف على
من نحو من ومن لان العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال عما ذكره دون
غيره فلا حاجة الى الحكاية وبان لا يكون المسؤل عنه مصحوبا بشيء من التوابع فان ذكر
توابعه يؤذن بان المسؤل عنه هو المذكور مثلا يقول من زيل الظريف او نسبه
او من زيل ابو بكر بالرفع لا غير لعين المسؤل عنه بذكر التابع عند الذاكر سواء كانت
في لفظ الذاكر مرفوعة او منصوبة او مجرورة ثم لا يخفى ان المستفهم عن المعرفة لا يكون
الا واحدا ضرورة اعادتها بعد من ولهذا ذكر قوله واما المعرفة الخ بعد قوله والواصل الا غير
فالقول بان معنى قوله يرفع اي في الوصل والوقف ولذا ذكرها بعد بحث نظر وقيل
يجوز حكاية جميع المعارف المعرفة فيما سأل على الاعلام ويقبل بجواز الحاق العلامة بها في
الاستفهام عن الاعلام فيقول منو ومنا ومنى قوله والمستفهم الخ اشارة الى مسئلة
غريبة من انه اذا سئل بمن عن من علم ينسب اليه العلم المذكور سواء كان علم عاقل اولا كما

اذا كان في لفظ الذاكر زيدا واعرج فعدل ثم يصدر من بحرف التعريف وعنه سلم الدين الحلبي
يلحق به علامة المثنى والمجموع في المثنى والمجموع لان المسؤل عنه مصدر بحرف التعريف
معنى بيان النسبة ملحق به علامة المثنى والمجموع في المثنى والمجموع مثله المثنى سؤال عن المثنى
او الذي هو والمثنيان والمثنون سؤال عن المثنيان او المثنيان والمثنيون
او الذي هو والمثنيون وانما سألوا عن الصفات المنسوبة لكونها فرايع الى المشارب و
وسايل الى المفاخر وانما قلنا بمن عن ذي علم ينسب اليه العلم لانه لا يجوز ان يقال
المثنى يعني المكي او المؤنث بالانثاث وكذا يعني الظرفي او العالي او الوالدي خلافا للمبرد
فانه جوز فكانه جعل ابا والبا لغة كما في اجرى ودداوي والا فالظاهر سؤال المسؤل
عن النسبة ويدل على كون المسؤل عنه ذا علم ينسب اليه العلم المسؤل عن النسبة
وعلى كونه معرفا باللام موكونه صفة العلم والاكثر ادخال الهمزة على المثنى بناء على ان المسؤل عنه
كذلك لانه يعني المثنى او الثرى وانما صرح بالهمزة لان نصوص من الاستفهام قد ضعفت
حيث عوملت معاملة الموبات بادخال اللام والنسبة وبعضهم لا يأتي بالهمزة وهو
مختار المص اكتفاء بما في من معنى الاستفهام كما في نحو مثان ومثنان ودخول خواص
الاسم في التحقيق على سبيل الحكاية وقيل لان يا النسبة تنبيها عن البناء الى
الاعراب فدخلها علامته وعدت التعريف الى التنكير كما في الاعلام فدخلها حرف التعريف
واعلم ان اعراب لفظ المثنى على سبيل الحكاية سواء كان السايل واصلا او واقفا كما في اي
سواء فيقول المثنى يا فتى بالرفع اذا كان في لفظ الذاكر زيد والمثنى او المثنى اذا كان في
لفظه زيدا او زيد وكذا المثنيان والمثنيين والمثنون والمثنين والمثنيتين والمثنيتان
والمثنيتين والمثنيات ولان المسؤل يأتي بالجواب على وفق اعراب المثنى تقول
رايت زيدا فيقول المثنى فيقول الفرس على انه وصف لزيد المذكور اولا وكلاهما وتجوز
الرفع على اضمار المبتدا اي هو الفرس لانفصاله عن الموصوف بين سط الاستفهام
قال وذوا هو عطف على من الطايية مرفوع صفتها وانما وصفت به لان كونها
من الموصولات انما هو في لغة طي ومن بنية على الاشهر وبعضهم على انها معربة بالحروف
كايرب ذو بني صاحب قوله ويثنى الخ اشارة الى اشهر لغاته وهو ان تثنى فيهما
المذكر والمؤنث مفردين او مثنيين او جمعين فيقال جاءني ذو فعل وذو فعلاه وذو فعلوا
وذو فعلتن وفي فعلتا وذو فعلتن قوله المذكر والمؤنث شامل لجمعهما ذو اورد بين ذو
في احدهما بمعنى الذي وفي الاخر بمعنى التي قوله لا تجمعين للعظم ذو انا عارفة البيت لعارف
الطائي وقبله لئن لم تغير بعض ما بي صبابة فما لي بين موطئ للنعم وفي لا تجمعين
جواب القسم في البيت قبله حانت بهدى مشعر بانه الحجة بصحراء الغبيط درا الدفة
الهدى ما يهدى الى الحرم والبكرة من الابل بمنزلة الناقة من الناس والاشعار سوان

يطعن في اسنمتها فيسيل الدم عليها فيستدل بذلك على انه هدي والخبب ضرب من العدو
والغبيط اسم موضع والترائف صغار الابل والنجي الذي نهض له وعوثت العظم اكلت ما عليه
من اللحم تخاطب الملك عمرو بن هند وكان قد عاهد طيئا على ان لا يغزوهم فنقض عهده
سقوا حلفك وامنعت بقرا بين الحرم وقد اعتلت بكرا نها بعلاتها الاهدا تخب بصحراء
هذا المرض صغارها ان لم تغثها الملك بعض صنيعك ولم تدارك ما ناسا من
عدلك وقد ناكت لا تفسدن في مثابتك كسر العظم الذي ضرب اعرفه جبل سكرا
ومسحه لما اتانا كالنزف وهو انتزاع اللحم وما يعد الى لم تغير معاملته ياسرا في العظم
نفسه وقد احسن في التوعد وفي الكناية عن فعله وعما نهته به بعد وروي بعض ما قد
صنعتم على صيغة الجمع على طريقة قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء في الكشاف
حض النبي عليه الصلوة والسلام بالقدوة عم الخطاب لان النبي امام امته وردهم
كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم يا فلان افعلوا كيت وكيت اظهارا لمنزلته واعتبارا
لقدوته وانه بذلك قوم ولسانهم والذين يصدرون عن رايه ولا يستبدون
بارائهم فكان موحدة في حكم كلهم ولسانا وسيدهم وقيل اراد بالجمع والاحاد
النمل اي اجمعكم وان لم تغيروا بعض صنيعكم فسا قتلكم فعلى هذا يغير بالياء
على اسناده الى الجار واول البيت الثاني كان الماء كماء ابي وجدي يقول
ان الماء الذي فيه النزاع ماء ابي وجدي وصل الى بطريق الارث منهما والبكر
التي فيها الخصومة بيزى التي حزنها وبيزى التي طوبتها ومن اعادة ذو اشارة الى
ان كل واحد من الحزن والطوبة علة مستقلة لاستحقاقه اياها قوله ومنهم اها
اشارة الى اللغتين الاخريين اي منهم من يقول في المؤنث ذات مضمومة في الاحوال
كلها اي في الرفع والنصب والجر ويرجعان الى ذو وذات في كل حال مثال ذو
لمذكر ومثناه وجمعه وذات لمذكر المؤنث ومثناه وجمعه وعن بعضهم جوازان
ذوا تعرف الى اللتان نعرفهما وجاءتان ذواتا تعرف اي اللتان نعرفهما وهو لا تعرف
اي اللتان نعرفهما بعض الذات في الاحوال فانها مبنية على الضم ولذا لم يتغير
الف التثنية وقولهم ذوات في هذه اللغة مخصوص بالمؤنث لا يجوز للمذكر
فيها ذكر ابن السراج وحكى انه يجوز ذوات فلان ذاك والمفهوم من كلام الشيخ الرضي
انه لا يجيء التثنية للمذكر والمؤنث في هذه اللغة الا ان ابن السراج ذكر قائلا
التثنية في ذو وذات فلا يجوز فيه الا الاعراب في كل الوجوه على ان الجمع للمذكر
لا يجيء في هذه ولما ذكروا ان ذو يضاف الى الجملة الفعلية توهم بعضهم انه يعني
الذي قال ابن السراج وقد اجمعوا بان قولهم بذي تسلم شاذ لان تسلم علة
قال بعض اهل العلم قال اجاز بعضهم من الحمة الذين يقولون ذو في معنى

الذي فكانه قال بالذي تسلم ورده المص بقوله وبهذا اي بالتصرف في ذو بالتانيث
والتثنية والجمع يعرف انها اي ذو الطائية ليست بالتي تضاف نحو اذهب
بذي تسلم فان الكلي تضاف لا تصرف فيها البتة فيقال اذهب بذي تسلم
واذهبي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون ولو كانت هي الطائية
لتصرف فيها من يتصرف في الطائية بالتانيث والتثنية والجمع فعلم انها ليست
بطائية قال قلت كلامه يقتضي ان لا يكون بينهما فرق الا هذا التصرف وليس
كذلك فان التي تضاف بالياء وبمعنى صاحب والطائية بالواو وبمعنى الذي
فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التعارف هذا بالنسبة الى اللغة المشهورة واما
بالنسبة الى اللغتين الاخريين فالامر اظهر واما لا يكون بينهما فرق بالنسبة الى اللغة
المشهورة اذ لا يوجد فيها هذا التصرف الفارق قلت قد سبق ان بعضهم
ذهبوا الى ان التي تضاف طائية وبمعنى الذي وان كانت بالياء فكيف يرد
زعمهم بوجود الواو في ذو والياء في التي تضاف ومن اين هذا وقد حكى ابن الدهان
تصريف الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على
التي بمعنى صاحب فلزم وجود الياء في الطائية بل الوجه في رده ان يقال ان
التي تضاف ليست طائية والا لتصرف فيها من يتصرف في الطائية ولم يقل فقط
فهم التصرف في التي تضاف فظهر ان قول ثم قوله وبهذا على عامله اي بهذا التصرف الا يعرف
انها ليست بالتي تضاف للتخصيص وان كلامه في غاية الصحة وما ذكرنا من
ان الفرق بينهما لا يكون الا بالتصرف المذكور من ان القول ثم للتخصيص بذي وما قال
ولا تصرف هذا الفرق ان يوجد بينهما الفرق من حيث ان الطائية كالواو وبمعنى الذي
والتي تضاف بالياء وبمعنى صاحب فان الفرق بين الشيئين قد يكون من وجه والتي
ذكر ما كان وثنا خنثا واعرض عن ذكر الواضح وما يقال ولعله نظر الى ان ذي في
بذي تسلم مجرور وموضعه ذو ولفظه ذو بمعنى صاحب فتشاركه لفظه ذو الطائية من
حيث اللفظ ومن حيث ان كلا منهما موصول مثل لكن ان هذا يتوقف على ان ذو في
بذي تسلم جاء اضافة موضعا والنقل بعد هما بقول بر المصدر اي بذي سلامتك والمراد
بذي اما الامر اي بالامر الذي هو صاحب سلامتك او الوقت اي الوقت الذي
اليه ذهب كثير من الناس قال وذا اي تحقيق على ذو الطائية وفي قولهم
خبر مبتدا محذوف اي هي في قولهم او حال اي كائنة في قولهم وخاصة وهو خلاف
العامة حال موكدة له اي حال كونها خاصة بها اذا اذا وقعت بعد ما الاستفهام
وكذا اذا وقعت بعد من الاستفهامية ولم يكن ذا زائدة وكون ذا هنا موصولة
اما هي عند سيبويه في احد قوليه فان له في ذا قولين اح ان ما مبتدا ولا يعتبر تنكيره

لكونه متضمنا للاستفهام وذا بمعنى الذي مع صلته خبره وانما يكون ما على هذا مبتداء
لتعذر ان يعمل الصلة فيما قبل موصوله او يعمل جزء من الخبر في المبتدا كذا ذكره
الشيخ ابن الحاجب ويرد عليه انه على تقدير نصبه لا يكون ما بعد خبره خبرا
وقال غير سيبويه ذا مبتدا لتعرفه وما خبره لتنكره والاخر ان ما ذا بمعنى اي شيء
بمنزلة كلمة واحدة وقال الكوفيون ذا وحده اسم الاشارة يجيء موصولا ولا
يشترط تقديم ما الاستفهامية عليها وهو المراد بقوله ومطلقا عند الكوفيين
يقولون في قوله وما تلك بيمينك ما التي بيمينك وفي التمثيل بنحو ما ذا صنعت
اشارة الى ان جواز الوجهين اللذين الاخفش في جواب احدهما الرفع وفي
الاخر النصب لتطابق السؤال والجواب من جهة كونهما جملتين اسميتين او
فعليتين انما هو فيما اذا لم يكن بعد ما ذا اسم موصول نحو ما ذا الذي صنعت
فان ذا حينئذ اما زائدة او اسم اشارة وحينئذ اذا لم يسند الفعل الواقع بعد ما ذا الى
الضمير العائد اليها نحو ما ذا قيل وما ذا عرض ولم يشتغل ايضا بضمير منصوب
نحو ما ذا تفعله او بمتعلقه نحو ما ذا تعطي حينئذ فان كون ما ذا في الاول مبتدا
لازم وفي الثاني راجح سواء جعلت ذا زائدة او لا فالمختار في الجواب الرفع البتة
وبالجملة فجواز الوجهين في الجواب وورودهما في فصيح الكلام وترفع الدال في
قوله الا تسالان اكرما ذا تحاول احب فيقضى ام ضلال وباطل حمل سيبويه
على ان قوله ذا بمعنى الذي ولو كان ما ذا بمعنى اي شيء البتة لما وقع الدال و
لكان المختار في الجواب النصب لكون السؤال ح جملة فعلية اذ يجوز كونه
جملة اسمية يستلزم حذف الضمير في خبر المبتدا وهو قليل بخلاف الصلة فان حذفه
فيها كثير وفي حذف الضمير من صنعت رمز الى ان اظهار الضمير في الجملة التي
بعد ذا قليل لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها كلمة الاستفهام فكان الثاني
فيها من بين الموصولات اكثر فكانت بالتخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة
اجدر ونظيره حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لشغلها
بالمضاف اليه اعلم ان رفع الاسم في الجواب على انه خبر مبتدا وهو ضمير
راجع الى ذا الموصولة لان ما ذا اذن جملة ابتدائية كذا ذكره النحاة ورده
بعض الفضلاء بان المرفوع هنا مبتدا خبره محذوف فان قولك زيد في جواب
من ابوك لا شك انه مبتدا واجاب عنه بعضهم بان هذا دعوى بلا دليل وبان
زيد ابوك جواب كمن يطلب كلما بالتعيين على زيد وابوك زيد جواب لمن يطلب
كلما بالتعيين على ابوك كما ذكره في موضعه ولا يخفى عليك ان الطالب في من ابوك
انما يطلب الثاني لا الاول اقول التحقيق في هذا المقام هو انه اذا جعل من

مبتدا

مبتدا وما بعدها خبره يكون المنكر طالبا ان يحكم المخاطب على شيء من الخصوصيات التي
ابهم كلمة الاستفهام في محافة التطويل مثلا لا ترى ان معنى من ابوك ازيد ابوك اعمرو ابوك
الى غير ذلك فالحق ح ما ذكره المعترض وهو مذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
ومن تبعهما واذا جعل ما بعدها مبتدا وكلمة من خبره يتنكس الحال فالحق ح ما ذكره المجيب
وهو مذهب صاحب المفتاح وبالجملة فالاسم المرفوع خبر مبتدا ان جعل ما مبتدا وذا خبره
على ما ذهب اليه سيبويه ومبتدا ان جعل ذا مبتدا وما خبرا على ما ذهب اليه غيره
فالجزم بان المرفوع خبر مبتدا محذوف بعد ذكر مذهب سيبويه وغيره كما ذكره الشارح
الفاضل وانتفاء جمهور الشارحين بعيد عن التحقيق وهذا الكلام بالمحافظة عليه حقيق قوله
وكخالفت الا اشارة الى ما تمسك به الكوفيون فان هذا في البيت بمعنى الذي وكخليت
صلته وجواب عنه بانه شاذ وبانه لا يتعين ان يكون هذا اسم موصول لجواز ان يكون
اسم اشارة على اصله مبتدا خبره طليق وكخليت حال والعامل الما اسم الاشارة اي اشير
اليه حال كونه محولا لك او حال كونه هاملة انت اياه لانا يقال حال كونك حاملة له
واما طليق والتقدير برما مر قوله وحمل الزجاج الخ يريد به انه كما حمل الكوفيون اسم الاشارة
في البيت المذكور على اسم الموصول مع ان غيره يحمل كذلك حمل الزجاج مع ان غيره احسن
اسم الاشارة في قوله فكما ذكر هو الظاهر البعيد على انه اسم موصول صلته الجملة بعده منصوب
بيدعو بعده وقوله لمن ضره الاله جملة ابتدائية فيجب اللام ولا يلزم ان يكون اللام الابتدائية
داخلة على المؤخر وهو مفعول يدعو وهو جنس وقال المص الاحسن ان اسم الاشارة ليس
اسما موصولا بل محول على اصله ويدعو بمعنى يقول كما في قوله يدعون عنتر والرماح كانها اسطان
بقر في لبان الادهم اي يقولون يا عنتر وما حاله من الجملة الاسمية التي مبتدا الموصول
مع صلته وخبرها الجملة الفعلية وهو قوله لبئس المولى لانه جملة محكية للكفار في الكشاف
يقول الكافر يدعاء ومراح حين يرى استضراره بالاصنام ودخوله النار بعبادتها
ولا يرى الا الشفاعة التي ادعاها لها لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس
العشير واما كان هذا الوجه احسن لان اسم الاشارة يكون على اصله واللام داخلة
على الجملة قوله واما الثاني يراد الناجر فتنتفي الشارة الى توجيه اخر للام بانه محمول
على انا اخبر اي من لضره اقرب وزيادة تعسف واحد من غير طريق التوجيه اذ في
من اجزاء الصلة لا مندوحة الموصول وقد تجاب بان يدعو تكرير للاول وتاكيد له
كانه قال يدعو يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ثم قال لمن ضره الاله وهو جملة
ابتدائية كما ذكر ويحتمل ان يقدر ح يدعو قبل قوله لبئس المولى ليكون خبر قوله لمن
ضره اقرب من نفعه ويكون قوله لبئس المولى الخ جملة ابتدائية قال واما
موعطف على ذا وهي اي ان كمن في اوجهها الاربعة الموصولة نحو اضرب ايهم قائم

والموصولة نحو يا ايها الرجل ولا يكون الا في النداء والاستفهامية نحو ايهم حضر والجزائية
نحو ايهم يأتني اكرمه وقد يجيء صفة لنكرة محذوفة كقوله دعوت امرأ اي امرئ
فاجابني وكنت واياه ملاذا ومعقلا او مقدرة كقول الزرذق اذا حارب الخارج
اي منافق علاه بسيف كلما عق نبطا اي منافقا اي منافق الا ان المقرر لم يذكر لانه
لان اصلها للاستفهامية لان معنى جاءني فاضل اي فاضل اي فاضل عظيم مثال عن حاله
لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت الى الصفة ثم فاعتبر عليها اعراب الموصوف
ثم اشار الى اعرابها بقوله وبنيت الى اي بنيت الى بنائين او جهتين البناء ان من باب
المبنيات لان المبنيات اللازمة الا موصولة محذوف صدر الصلة نحو ايهم فيمن
قرأ بالضم وانما اعربت في اوجهها مع تحتم على البناء فيها للزومها الاضافة المرجحة
لجانب الاسمية ولا يرد الظروف اللازمة للاضافة الى الجمل ولا نحو حسب عنك وكم
رجل لانها اعروض الاضافة على علة البناء او لانتفاء الاضافة في التمييز مع الظروف
كما سيجيء وانتفاء لزومها في الثاني وانما لزمت الاضافة لان وضعها ليتضمن بعضا من كل
فاذا حذفت المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يجب كما في النداء وان كان مقدرا
اعرب كما في قوله ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اما الاعراب ابدا فانما بان الاصل في هذا النوع
الاعراب والمخصص لزوم الاضافة وقيل لانها حملت اما على نظيرها وهي بعض او على
نقيضها وهو كل وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتعول شبه الحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما كان صحيحا كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه وقد كثر حذف
صدر صلتها دون اخواتها ووجهه ما ذكر وفي التمثيل لبنائها عند حذف صدر الصلة
بقوله تعالى ايهم اشد فيمن قرأ بالضم اي بضم ايهم اي ايهم هو اشد والا وجب ان
نصبها لمكان التنزيه عن فوائد الا ان بناءها مشروط بكونها مضافة وهو ان حذف صدر
الصلة مشروط بكونه ضميرا اي حيث لا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم
وايهم زيد غلامه لما انه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء على ان الضمائر
يكثر حذفها في الصلات وهو ان حذف الصدر مخصوص بالجملة الاسمية لانه لا يجوز
حذف احد جزئي الفعلية لعدم جواز حذف الفاعل وكون حذف الفعل ملبسا
وقيل لان المضاف الجزئي فيها اشد ومثال بنائها عند حذف صدر الصلة
من كلامهم قول الشاعر اذا اثبت بيتا مكث فلم على ايهم افضل وهذا اي بناؤها
عند حذف صدر الصلة هو الاكثر واليه ذهب سيبويه الا انه قال اعربها
مع حذف صدر الصلة لعدم حذف تمام الصلة وبناء الخبر الذي هو مناط الفائدة لقلة
جيلة ايضا وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم هذا اذا اضيفت واما اذا

لم يضف نحو اكرم اما افضل فذهب الرب الاعراب وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا
قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على اعرابه مع المضاف اليه ايضا لان
حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية وقال الخليل والكوفيون ان ايهم في مثل هذا
الموضع موضع لا مبنية استفهامية لا موصولة وهي في الآية مبتدأ خبره اشد وكلمة من
في من كل شيعة للتبعيض مثلها في قوله تعالى واوتيت من كل شيء يتعلق بقوله لننزعن
وقولهم ايهم اشد صفة على اضمار القول اي كل شيعة يقول فيهم ايهم اشد لننزعن
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل سيبويه ورعم الخليل ان ايهم انما يرفع
في قولهم اضرب ايهم افضل على انه حكاية كانه قال اضرب الذي اقال لي ايهم افضل
وشبهها بقول الاخطل ولقد اتيت من العشاء بمنزل فابت لاحرج ولا محرم اي
انت مقولا في لاحرج ولا محرم ورده سيبويه بانه لو جاز ما ذكر لجاز اضرب الناس
الخبيث اي الذي يقال له الخاسئ الخبيث والى هذا اشار بقوله وقول الخليل
بارتفاعه على الحكاية بتقدير القول ضعيف فلما يصار اليه في سعة الكلام ووجه
الضعف قد سبق وقوله في سعة الكلام جواب عن تمسكه بقول الاخطل ونحو وما في
قلما وطالما كانه للنفي عن اقتضائه الفاعل وقيل مصدرية اي قل المصير اليه الا ان
وصلها بما قبلها في الكتبة وفصلها عما بعدها في نحو طالما يا الى مودان الهم يوشحان الاول
وذهب يونس الى ان الفعل قبل الى في هذا الموضع نعت عن الفعل وتجيز التعليق
في غير افعال القلوب بلا تاء وبل يجعلها منها نحو اضرب ايهم افضل ولما كان هذا مما لغا
لا تنزر عندهم من ان المعلق يجب ان يكون في صدر الجملة والمنصوب بعد نحو اضرب
وافعل مزيد على ان المعلق عندهم اما الاستفهام او النفي او الابتداء ولا يوجد شيء منها ههنا رده
اليه قوله وكذا قول يونس اي كان قول الخليل في الآية ضعيف كذلك قول يونس
بالتعليق اي تعليق لننزعن عن العمل في ايهم وهو لا ضم ايهم مثله في نحو علمت ايهم عندك ضعيف
اذ لا يعرف تعلق المؤثر من الافعال والآلة بالمؤثر ما لا يكون من افعال القلوب ونسبه
العمود من افعال الجوارح وكانه انما عدل عن عبارتهم ليشير الى علة عدم جواز التعليق
في غيرها اذ انها ولا يكون الا مزدا وقال الاخفش ايهم اشد جملة مستأنفة لا تعلق له
بالفعل ومن كل شيعة متعلق لننزعن وزيادة من في الايجاب على ما هو مذهبه
وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق شيع ايهم هو اشد وايهم
اي بعض الذي وما كان من خواص اي الموصولة اي يكون العامل فيها الفعل المستقبل
لا الماضي فلا يقال ضربت ايهم في الدار ولكن لاضربن ايهم في الدار او ساضرب تاء ذكر
ابن السراج ان ابا بعض لما يضاف اليه منهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم
البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له اي والمستقبل ليس كذلك

قال ولا يليهما من الافعال الا المستقبل دون الماضي وقد خلفت كذا سئل الكسائي
عنها في خلفت فرس جاز فاجاب مع المستقبل ولم يجز مع الماضي فقيل لم قال اي كذا خلفت
قال الفرّ كانه عبر عن وصفها للتي الذي يأتي الماضي دون المستقبل بانها خلفت كذا هذا
وقد قيل في قوله حال الماضي اسكان لانه للضرورة كلامهم ما يدل على جوازه وانهم صرحوا
فقدم جوازه ما جاء في الاربعين لاخر وعلى كل حال كان عليه ان يقول دون الماضي والحال
او يقتصر على قوله الا المستقبل اقول فلنثبت بحكم الوضع والنقل عن ائمة اللغة ان
لا العاطفة لتقل ما وجب للاول وجه عقلا وقد وقع في الكشاف في مقام التاكيد كون
المتي بلا متيا شانها بغير ما يناسب ادوات الشرط في مواضع منها الانهوات لاغير وجعل منها الا
اعتبار اعتبارهم في الاسلام الا احسانا لا الا ساءة وفي المغاني الا ابت نوبه لا ابت ابيه
فوضع مثله في دون ولكن وغير وانه لم يشترط احد هذا الشرط فيها اولى قال
واذا وقع الماضي بعدها تعين قول من قال يجوز ان يكون عاملها الفعل الماضي قال والمستهما
لما ذكر ما يتعلق باي الخصوص شرع فيما يتعلق بالاستفهامية فالذي يستفهم بها اما ان يستفهم
عن معرفة او يستفهم عن نكرة فالاول اي والثاني اما ان يكون موقوفا عليه او واقعا فالاول
حكمه ان يطابق المستفهم ايا بالنكرة في لفظ الذاكر تذكيرا وتانيثا ان كان مونثا وافرادا
وتثنية وجمعا ان كان مفردا او مثنى او جمعا واعرابا ان كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
مثله اذا كان في لفظ الذاكر سلم بالرفع نقول السائل اي يأتي بالرفع لا اي المسلم فانه
خطاء وقس عليه النصب والجر واذا كان في لفظه مسلمان او مسلمون نقول السائل ايان
يأتي وايون يأتي وعلى هذا القياس اذا كان في لفظه مسلمين او مسلمين واذا كان في
لفظه مسلمة نقول السائل ايّة يأتي واذا كان في لفظه مسلمتان نقول السائل ايتان
يأتي وقس عليه اذا كان في لفظه نساء بالنصب نقول السائل ايّاتا بالفتح لانه اعراب
مثله كذا افاده المص رحمه الله فقوله وصلة حال او ظرف اي في حال الوصل وقوله تذكيرا الى
قوله اعرابا منصوبان على التمييز اي يطابقها به من حيث التذكير والتانيث اها او
على المصدرية كحذف المضاف اي مطابقة تذكير وقيل على الحالية من ضميره اي مذكرا
ومونثا ومفردا ومثنى ومجموعا ومعربا وقوله حكاية مفعول ليطابقها اي يطابق المستفهم
ايا ومعربا بالنكرة في لفظ الذاكر في هذه الامور لاجل حكايتها من لفظ الذاكر وقيل حال
من فاعل يطابقها اي يطابقها به حاكيا اعرابه وتثنيته وجمعه وبالجملة فهو اشارة الى ذ
ما قوم من ان الحركات اللاحقة لاي اعرابها فيكون مبتدا محذوف الخبر ومفعولا محذوف
الفعل ومجرورا مضمر الجار لما ان اضمار الجار في غاية القلة وان تثنيته اي وجمعها لغير الحكاية
ضعيفتان ووجه اختصاص المطابقة بالنكرة والاستفهام فلسبق في مثل ولم يشترط
في مطابقته اي الواقف كما اشترط في مثل لانها لكونها معربة يقبل الحركات والزيادات

وصلا بخلاف من فانها لبنائها وبعدها عن التصرف لا يقبلها الا عند الوقف لما مر قوله
ويجوز الافراد في الاحوال اشارة الى وجه آخر في اي وصلا وهو الاقتصار على حكاية الاعراب
في الاحوال كلها سواء كان في لفظ الذاكر مفردا او مثنى او مجموعا فيقول السائل في جميعها اي يأتي
وايّا يأتي وايّ يأتي بحكاية الاعراب ولا يلحقها الزيادات قوله هنا ويجوز الافراد في من
ومنهم من لا يزيد على حروف المعاني اشارة الى ان المطابقة في من وفيما لازمة وفي اي وصلا
جائزة الا انها اكثر وما ذكرنا اذا كان السائل واصلا واما اذا كان واقفا فيطابقها به في
الامور المذكورة اولا بحكم ما اشار اليه بقوله ويشترط الحركة والتنوين وفيما يعني يشترط
المستفهم الحركة والتنوين من اي وفيما اي في الوقف واراد بالحركة اعم من ان
يكون على الزيادات من نون التثنية والجمع وتاء التانيث وجمع المؤنث او لا يكون اعليها
واما ما ص من حكم الوقف ومن قلب التاء هاء وقلب التنوين في حال النصب الفا فهو مما يحكم
الحاجة الى ذكره فان قلت لم لم يذكر المطابقة في اي حال الوقف قلت لانه ذكر سابقا
ان المطابقة في من مع بنائها وبعدها عن التصرف انما هي في الوقف لا الوصل وهنا ذكر المطابقة
وصلا فيعلم منها المطابقة فيهما لمكان اعرابها وقربها بالتصرف بالطريق الاولى وقيل انه ذكر
ان اي تمكن فمن ذلك الاطلاق يفهم انه كما يجب المطابقة في من وفيما على ما ذكر يجب
هنا المطابقة في اي وقفا وفيه نظر لان لفظ وهي كمن في اوجهها والاستثناء منه الا ان
ايا يتنوع كان من يتنوع ولا دلالة له على ما ذكره قوله وفي الموقوفة الخ اشارة الى القسم
الاول وهو ان يستفهم عن موقوفة وحكمه انه يجب رفع الموقوفة بعدها سواء كان علما او لا وسواء
كان سوى لفظ الذاكر مرفوعا او لا وذلك لانه لما وجب اعادة الموقوفة بعد الى مثلها في من
لما مر واي مرفوعة لفظا على الابتداء وجب رفع الموقوفة ايضا لفظا لئلا يقع المخالفة بينهما لفظا
وهذا معنى قوله فاذا يا اي احترازا عن المخالفة بينهما اي بين اي والموقوفة لفظا مثلا اذا كان
في لفظ الذاكر زيدا بالنصب وقال السائل اي زيدا برفع اي على الابتداء ونصب زيدا
على الحكاية يقع المخالفة بينهما لفظا ولهذا لم يفرق هنا بين المعرف باللام والعلم من حيث
بينهما في من لعدم المخالفة لفظا قال ومن حكم الموصول اي لما فرغ عن الفراغ من الكل
من الموصولات بخصوصه شرع الآن في بيان الاحكام المشتركة بينها فقال ومن حكم
الموصول سواء كان هو الذي او ما او من او غيرها ان يتنزل مع صلته منزلة اسم واحد لانه يقع
فاعلا ومفعولا ومجرورا ومبتدا وخبرا نحو قام الذي في الدار ورايت الذي في الدار
ومررت بالذي في الدار والذي في الدار زيد وزيد الذي في الدار فاذا كان الموصول مع
صلته بمنزلة اسم واحد فلا يوصف بما يوصف به من الموصول وهو الذي ولا يؤكد ولا يبدل منه
اي من الموصول قبل تمام الصلة لامتناع وصف الاسم وتاكيده والابدال منه قبل الفراغ
عن التلفظ به كله وحكم المطيف يعلم مما ذكر قوله قبل تمام الصلة قيد للافعال الثلثة منفي

لفظا وانما قال ما وصف منه احترازا عن ما ومن الموصولتين فانهما لا يوصفان لما مر سواء تم صلتهما
ام لا وفي كلامه اشارة الى ما في قول من توهم ان الصلة مؤولة باعراب الموصول اعتبارا منه انها
صفة الموصول لتبيينها له مثل الجملة الواقعة صفة النكرة لما ان الجملة لا يكون لها محل من الاعراب
الا اذا وقعت مع صفة المفرد والصلة لا يكون الا جملة على ان الموصول معرفة والجملة نكرة فكيف صح
ان تقع صفة له ثم فرع على ما ذكر فقال ومن ثم اي ومن اجل انه لا يجوز ذكر شيء من التوابع
للموصول قبل تمام صلته لم يجز مررت بالضاربين الذين اجمعون في الدار لانه وقع اجمعون تابعا
للموصول قبل تمام صلته وهو في الدار ولم يجز الضاربين بالضاربين اجمعين زيدا لانه اكد
الموصول وهو اللام في الضاربين باجمعين قبل ذكر تمام صلته لان زيدا معمول ضاربين
وبه تم الصلة ولو قيل اجمعون في المثال المذكور لجاز لانه ح تاكيدا للضمير في ضاربين والتوابع
الذين ضربوا اجمعون زيدا ولا خفاء في جواز ان يكون بعض اجزاء الصلة تاكيدا لبعضها او
وصفا له او بدلا منه وقد تبين ان اسم الفاعل الواقع صلة اللام فعل حينئذ له صورة الاسم
ولا محل له من الاعراب وما نظهر فيه من الاعراب انما هو للموصول فلا يرد ما قال لم لا يجوز
ان يكون اجمعين في بالضاربين اجمعين زيدا تاكيدا للضاربين بدون اللام فلا يحتاج
الى ان يقال ان النكرة لا يؤكد عند البصريين باجمعين على ان فيه ما فيه وقد يجاب
بان اسم الفاعل اذا كان موصولا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل فكذا لا يعمل اذا كان موكدا
لان التعمل يؤكد بالتاكيد اللفظي لا المعنوي ويرد عليه ان تاكيد الفعل في الجملة يقتضي ان
لا يكون شبهه مانعا من التاكيد المعنوي كما زعم هذا المجيب في تاكيد من وما الموصولتين
فان قلت الاعراب الذي للموصول انما هو الاعراب المحلي لكان بنائه فيهم يكون فيما يلي
الموصول لفظيا قلت لما عدوا الفعل منا لما ذكر الى صورة المفرد وهو لا يوجد الا مبنيا
ولا اعراب له هنا بالنظر الى نفسه اضطروا الى ان يظهروا فيه اعراب الموصول ولان الجملة
الفعلية عند زوال صورتها وانجرارها في سلك المفردات اولى ولان لفظ الضارب يشبه
لفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة جزء الرجل واعرب جعل اللام بمنزلة جزء الضارب والوجه
هو ولانهم اظهروا اعراب الاسم غير فيما بعده فاظهار اعراب اللام الموصول فيما بعدها اولى
وههنا مناسبات اخر طوينا لها مخافة الاطناب قوله ولا يجوز الخ عطف على قوله
لا يوصف اي اذا كان الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز الذي الذي كان ابواه
راغبين فيه منطلق حتى يجيء احدهما بخبر ظاهر او مقدر في التثليث لانك لو جعلت منطلق
في هذا المثال خبرا عن الموصول الثاني لكان الموصول الثاني بصلته وخبره صلة للموصول
الاول فكان المجموع بمنزلة اسم مفرد وقوع المحل بالابتداء ليفتقر لا محالة الى خبر اخر ولو جعلته
خبرا عن الموصول الاول لكان الثاني بصلته بمنزلة اسم مفرد والمفرد لا يصلح صلة للموصول

فلا بد له

فلا بد له من خبر حتى يتم جملة فعلى التقديرين الاول لزمك ان تقول الذي كان ابواه راغبين فيه اخوك
وعلى التقدير الثاني الذي الذي كان ابواه راغبين فيه اخوك منطلق ولا يجوز الدكس لان الموصول
لا يخبر عنه قبل تمام الصلة كما لا يوصف ولا يؤكد ولا يبدل منه واحد الضمير في كان ابواه راغبين
فيه للموصول الاول والثاني للثاني لانه صلة للثاني وجزء صلة الاول قوله وقيل
عطف على قوله ولا يجوز اي واذا كان الحكم ما ذكر مثل جاءني القائم ابوه الضارب ما
الساكن وان الضارب اخاه زيد ويصح هذا التركيب اذ لم يحل القائم بتابع قبل تمامه
فان حيث شاء من التوابع الخمس قبل شيء مما ذكر في جيز من العوامل والجملات وقلت
جاءني القائم الكريم الضارب اخاه او قلت جاءني القائم نسبه اليه اخاه او القائم وزيد وعلى
هذا القياس لا يجوز لان المحل في صلته لان زيد فاعل الضارب والضارب فاعل
الساكن والساكن فاعل الضارب والضارب فاعل القائم فيكون المحل في صلة القائم
بالضرورة فلو وصفته او اكدته او عطفت عليه قبل شيء مما ذكر لبين لكان هذا قبل تمام
الصلة فلا يجوز قوله واذا قلت اشارة الى صلة طويلة مشتملة على تقديم وتاخير
وعلى موصولات متداخلة وعلى توابع لها ذكرت على طريق اللف والنشر الغير المرتب
تمرينا للناظر في كتابه ليحصل له ملكة حل مشكلات التراكيب وتبيينا لتوغله بمسائل
مختلفة الانحاء متباينة الاساليب وهي هذه الضارب الشاتم المكرم المعطيه
درهما القائم في داره اخوك سوطا بشرا عمرا خالدا عبد الله اكرم الاكل طعامه
غلامه فقلامه فاعل الاكل وطعامه مفعوله والضمير ان عايد الى اللام في الاكل
والاكل فاعل اكرم والضارب مفعوله والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم
وفي كل منها ضمير موصوله والمعطيه مفعول المكرم وضميره وهو اول مفعوليه عايد الى موصوله
وثانيهما درهما والقائم فاعل المعطيه واخوك فاعله وفي داره متعلق بالقائم وضميره عايد
الى اللام في القائم وسوطا مفعول مطلق للضارب وبشرا بدل من القائم بصلته لانك
لو جعلته موصوفه ولم يذكر الاستثناء وبكرا بدل من المعطي بصلته وعمرا بدل من المكرم
بصلته وخالدا بدل من الشاتم بصلته وعبد الله بدل من الضارب بصلته ووجه الجمع
ما ذكر واذا قلت شرط جزاؤه قوله فالبدل الاول هو بشر للموصول الاخير وهو القائم بصلته
وبين الجزاء بما عطف عليه وهو قوله والذي يعني الى البدل الذي بعد البدل الاول وهو بكرا للموصول
الذي قبل الموصول الاخير وهو المعطيه وقوله هكذا اي والامر هكذا كائنا على الترتيب فالبدل الثالث
وهو عمرا للموصول الثالث وهو المكرم والبدل الرابع وهو خالدا للموصول الثاني وهو الشاتم والبدل الاخير
وهو عبد الله للموصول الاول وهو الضارب وصحة هذا التركيب مشروطة برعاية الترتيب على الوجه المذكور
واشار اليه بقوله والا اي وان لم يكن ذكر التوابع على هذا الوجه بان قدمت مثلا بكرا على بشر
وجعلته بدلا من المعطي فالابدال يكون قبل تمام الصلة لان بشرا اذا كان بدلا من القائم يكون

من اجزاء صلة المطلق بالمقرون وقد جاء بكرا مثلا بدلا منه قبل ذكر بشر فيلزم الابدال قبل تمام
الصلة وهو ممنوع ونص عليه غيره من عدة المسئلة وما اشبهها اذا اريد الابدال قبل الوصلات فيصلا
بالموصول الاخير فيبدل منه ثم الذي يليه وهو قبله ثم وثم والا يلزم الابدال قبل تمام الصلة وهذا
كله ظاهر وانما الكلام في قوله سوطا هل هو واقع في محله ام لا قال بعض الشارحين انه وقع في احسن
مفاتح وبينه بهذا ثانيا انه يشترط تقديم اجزاء الصلة على الموصول ح ان تقديم المفعول به على
المفعول المطلق اولى ووجهه ما ذكر في تبيين انامة المفعول به مقام الفاعل مع وجود غيره من المفا
ح انه يتبع الفصل بين اجزاء الصلة بالاجنبي وح ان المفعول المطلق اصل في المفعولات كساير
المفاعيل فحقه ان يقدم على البدل وساير التوابع ايثارا للتقديم الاصول على الفروع فلذلك قدم
سوطا على الضارب المبين للمقدمة الاولى ولو اخر عن الضارب مثلا لم يحسن للمقدمة الثالثة
ولو اوفق بين الموصولات لم يجز للمقدمة الثالثة ولو اوفق بين الابدال ودعا لم يحسن للمقدمة
الرابعة فظهر ان احسن مواقعه موقعه الذي استقر فيه ولا يخفى ورد به سوى انه وقع
به الفصل بين البدل والمبدل وهو كثير كما جاء في مواضع من التنزيل منها قوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم ومنها قوله تعالى اذ يقول للذي انعم الله
فانا نبدل من قوله اذ عدول مع تخلل الايات بينهما ثم زعم ان بيانه بناء على لطيفة هي
ان التوابع على ثلثة اقسام منها ما دلول التابع مدلول المتبوع اي ما صدقا عليه واحد وهو
الصفة وعطف البيان والتاكيد وحقها ان لا يختار الفصل بينها وبين متبوعها
او لا يجوز ومنها ما ليس كذلك كالعطف بالحرف وحقه ان لا يستبعد الفصل لكان المتابع
ومنها ما هو بين بين كالبدل فان شمامته وهو بدل الكل من القسم الاول وحكمه استبعاد
الفصل والثلثة الباقية منه من القسم الثاني وحكمه تجويز الفصل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه
الفصل على انه انما اخر سوطا لنوع من الايجاز والتنبيه ولذلك اخر اكرم الخ عن مفعوله وهو
الضارب هذا محصل كلامه وفيه نظر من وجوه اما اولا فلانه لو سلم جواز الفصل بين
البدل والمبدل مطلقا فينبغي ان لا يجوز هنا لانه يستلزم الفصل بين اجزاء الصلة بالاجنبي وبيانه
ان بشرا بدل من التمام وهو وان لم يكن من صلة التمام لكنه من صلة المطلق بالمقرون ولهذا ذكر
سابقا انه لا يجوز تقديم بكرا على بشر لانه يستلزم الابدال قبل تمام الصلة فيلزم من وقوع
سوطا هذا الموقع الفصل بين اجزاء الصلة بالاجنبي وبهذا يندفع المقدمة الثانية لان الاولوية
مشروطة بعدم المانع وقد تحقق فيجب ان يقدم المفعول المطلق على المفعول به كما يجب تقديم
المفعول على الفاعل عند وجود المانع من تقديم المانع واما ثانيا فلان المقدمة الرابعة
في غاية الضعف اذ كون المفعول المطلق اصلا في المفعولات كساير المفاعيل لا يقتضي ان
يقدم على كل ما هو فرع بالنسبة الى شيء اخر على ان قوله او بعدها في قوله ولو اوفق بين الابدال
او بعدها لم يحسن خطا لاستلزامه الابدال قبل تمام الصلة واما ثالثا فلان فاعدة التلطيف

لو سلمت لم يلزم منها الا ان يكون الفصل بقوله سوطا مستبعدا لان البدل هنا بدل الكل بخلاف
الاثنين فان البدل فيهما بدل البعض وكان المعلم موجوا الفصل بينهما بالاستبعاد على ما يدل عليه
لفظ هذا الشارح فلنا الفصل بينهما واقع كثيرا كما جاء في مواضع من التنزيل ومع هذا فهي تهدم
ما ذكر من انه في احسن مفاتح وايضا نقضه الى ما ثبت بالمقدمة الثانية من جواز تقديم
المفعول المطلق على المفعول به فيلزم ايضا ما يهدمه وكذا النقض الى المقدمة الرابعة ولو اعترض
عليه بوجهين آخرين اح ان المقدمة الاولى لاستلزامها كون سوطا من اجزاء الصلة يضاد
المقدمة الثالثة لانها تنفيه ولا اخر انه اذا كان سوطا من اجزاء الصلة على ما ذكره في
الاولى لا يلزم الفصل باجنبي لانه يجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على البعض وكلاهما مدفوع بان
الشيء الواحد يجوز ان يكون من صلة موصول ولا يكون من صلة موصول اخر فسوطا من صلة الضارب
وليس من صلة الموصولات الاخر وذكر بعض الشارحين اعلم انه لما ذكر فاعل كل اسم فاعل
وما هو مفعول به لكل منه اردفها المفعول المطلق اعني سوطا لانه افعل فاعل من المفعولات وقدمه
على الابدال لان المفعول المطلق اشد اتصالا بالفعل من البدل لانه جزء من مدلول الفعل فالاداء
الفعل اولى مما ذكر وقد اتصالا لا يطابق الوضع الطبيعي وفيه ايضا نظر من وجوه ح ان اقتضاء
كثرة الفاعل وشدة الاتصال التقديم مشروطا بعدم المانع عنه وقد تحقق كما مر وح ان كون
اتصال المفعول المطلق بعامله اشد انما يقتضي ان يقدم على ما هو بدل من عامله لا على كل ما هو بدل
وح ان كلامه يشعر بانهما اي المفعول المطلق والبدل في واحد لكن ليس كذلك بل انما يقصد
والاول للصلة وقال بعض الفضلاء في التنقيح عن اشكال الفصل بين اجزاء الصلة بالاجنبي
ان ما بدل اللام في الضارب الى قوله بشر من صلة اللام في الضارب وكذلك سوطا من جملة
صلته وقد يقدم بعض اجزاء الصلة على البعض جائز ورد بعضهم قائلا ان هذا يستلزم ان يجوز تقديم
بعض الابدال على بعض كيف كان وهو ممنوع فالاولى ان يقال ان موضع سوطا اما بين الضارب
والضاد واما بين خالد وعبد الله ووجههما ظاهر فانياعه في هذا المحل غير مستقيم الا ان المصنف
قصد التنبيه والالغاز نظير ما ذكرنا ان جمهور الشارحين وغيرهم من الفضلاء لم يزيدوا في هذا
المحل الا الاشكال ولم ينظروا فيه الا الاختلال فان رمت تحقيقنا يحصل به تنقيح الفواد ويزيد
اليقين فاستمع لكلامي وبالله في كل الامور استعين ان الموصول الاول اعني الضارب
يتم صلته عند عدم ذكر الابدال بقوله سوطا وقد تقرر ان الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد
ولهذا قال ابن الحاجب فمن فوقك الضارب الى ان تفرغ من سوطا اسم واحد وايضا صرح
المحققون بانه لا يتقدم الصلة ولا اجزاءها على الموصول كما لا يتقدم جزء الكلمة عليها ولا يعمل الصلة
ولا اجزاءها قبل الموصول لان المتقدم ح جزء الموصول وقد ثبت ان جزءه لا يتقدم عليه
وبانه لا يفصل بين الموصول والصلة كما لا يفصل بين الكلمة وجزئها وقد نقلنا عليك من الادلة
ما لا يبقى معها ريبة اذا ثبت هذا فنقول ان قوله سوطا تتمة للموصول الاول وهذا يستلزم

ان يكون سوا ايضا ثمه للموصولات الاخر بالضرورة الا يرى ان لام سرجل تمثه وهي ايضا
ثمه اجزائه من فرجل ورجل وجل وثمه التي لا يكون اجنبيا منه فقوله سوطا لا يكون اجنبيا
بالنسبة الى شيء من الموصولات ضرورة كونه ثمه لها فاذا جئ بالابدال لهذه الموصولات لا يكون
قوله سوطا فصلا بين المدرج والمبدل ولا بين اجزاء الصلة بالاجنبي فتدبر لكشف القناع
عن وجه صحة قوله سوطا في هذا المحل من غير ان يكون مستلزما لمفسدة ولا مستلزما لمفسدة
وهذا لا يستلزم ان يكون صحة هذه المسئلة موقوفة ان يوسط سوطا على الوجه المذكور
بل لو قيل بل بشرا او بل بكرا او بعد عمرا لصح ايضا والوجه ما ذكرت وكذا اذا وقع هذا الفصل
هو المذكور في الكتاب لاشتماله على قبل يم ما هو داخل في الافادة فاذا دخل ولما كان
هذه المسئلة عندهم مما لا يلتئم صدعه حتى يمتاه في معرفة خبايا ما لا افكار ولا يتفتق
رتقه حيث لم يصل الى ادراك خفايا ما لا الانظار طار البيان من وكره ونشر جناحه
فتدلى عن طوره اعلم انه يجوز حذف صدر الصلة نحو الذي ضارب اخوك اي
الذي هو ضارب اخوك فهو مبتدا وضارب خبره والجملة صلة الذي وهو ضميره وهذا اذا لم يكن
لصدر الصلة تابع كما مر واما اذا كان له تابع نحو الذي هو محسن اخوك والذين هم اجمعون
محسنون اخوتك والذي هو وزيد ضاربان اخوك فلا يجوز حذف صدر الصلة لانه يؤدي
الى صحة اجراء التابع للموصول مثل تمامه بالصلة وهم لا يجوزون مثله الا ترى الى قولهم واذا
عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل خلافا للفراء واليه اشار بقوله واجاز الفراء اي
اجاز الفراء الذي هو محسن اخوك والذين اجمعون محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربان
اخوك وقال التابع للمحذوف والتقدير الذي هو محسن والذين هم اجمعون والذي هو وزيد ضاربان
تاكيد هو لا الموصول واجمعون تاكيد هم وزيد معطوف على هو لا على الموصول فلا يلزم المحذور
وهم يجعلون المحذوف بالقرينة كالمذكور وانما لم يجعل انه هنا مبتدا لما ان استعماله في التاكيد
اكثر على ان الانسب ح تانيث المحسن وهذا اي جواز حذف صدر الصلة عند الفراء مقصور
على ما اذا لم يكن بعده فعل او ظرف كما ذكره واليه اشار بقوله ولا يجوز اي لا يجوز الفراء
حذف صدر الصلة مع الفعل والظرف نحو الذي هو ضرب اخوك والذي في الدار اخوك لم يجعل
ان الصلة اسمية او فعلية لصحة وقوع الباء في صلة للموصول وهذا الالتباس حيث لا تابع
يدل عليه حذفه واما اذا كان لصدر الصلة تابع يدل عليه فلا التباس عند الحذف ومع هذا
لا يجوز الفراء الحذف فيه ايضا حملا له على ما لا تابع له طردا للباب وهذا معنى قوله فيتبعه المنبوع
هو نحو في الدار اخوك صدر الصلة الذي لا تابع له كما مر في عدم جواز الحذف وقيل اراد
بالمنبوع الاصل وبالتابع الفرع والمثال الذي ذكر فيه تابع هو الاصل اذ الاصل ان يكون المحذوف

قوله

قرينة والذي لم يذكر فيه تابع هو فرع فتبع الاول الثاني وليس بالوجه وفي قوله فتبعه المنبوع
غرابة حيث جعل ما ليس له تابع منبوعا والمنبوع تابعا قال ومنه ما ينقض الى اي من المبني
ما ينقض معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الجزاء غير اني فانه كونه مرتبا بسبب لزوم الاضافة
كما مر مستغنى من هذه المناقشة وفي كلامه اشارة الى ان تضمن معنى الحرف علة البناء اذ به
يتحقق المناسبة لما لا تكن له اصلا وانما لم يبن المضاف اليه مع تضمنه معنى حرف الجر وهو اللام
او من لان شرط التضمن وعدم ظهور الحرف منتف في المضاف اليه حيث يذكر معه كذا قيل
لان المضاف عوض عن اللام فكانها موجودة وانما قال معنى حرف الاستفهام دون حرف الاستفهام
لان ما ينقضه المبني هو معنى الحرف لا الحرف نفسه وانما ارجع لفظ الحرف ولم يقل معنى الاستفهام
والجزاء وان كان هو في نفسه صحيحا لما انه توهم انه المتضمن مرادف للفظ الاستفهام والجزاء
قوله كما ومن خبر مبتدا محذوف اي هو مثل ما ومن وقوله واين عطف على ما وكذا ما بارني
بعد من مني وايان وكيف واني وكم الاستفهامية اذ كل منها عطف على مبني عليه وقوله
للمكان خبر مبتدا محذوف او حال من اين وضمن عليه قوله فيما بعد للزمان وفي معناه وللحال
وكلها وقوله استفهاما وجزاء متعلق بهذه الثلثة فعلى الحالية يتبين المضاف اي ذوك
استفهام وجزاء وقيل يجعلها بمعنى اسم الفاعل مستفهمة وجازية اي مبتدة للاستفهام
والجزاء وامثلتها استفهاما وجزاء ما عندك ومن عندك واين بيتك وما تفعل افعل
ومن يارني اكرمه واين تجلس اجلس وانما بنيت هذه لتضمنها معنى حرف الاستفهام
والجزاء وتحقيقه ان الغرض من وضع هذه الثلثة وما يشاكلها من الالفاظ المبنية لعموم
الازمان والامكنة او الاحوال ترك التفصيل الى الاجمال وللاحتراز عن الاطالة والاملال وبيانه
ان الاصل في ما عندك اثرب عندك افرس عندك احمار عندك الى غير ذلك وفي من عندك ازيد عندك
اعمرو عندك اخالد عندك الى غير ذلك وفي اين زيد اني المجلس زيد او في السوق او في الدار
الى غير ذلك وفي تفعل افعل ان قدمت قدمت ان قمت ان ذهبت ذهبت الى غير ذلك
وضمن عليه قوله من يارني اكرمه واين تجلس اجلس فوضعت ما ومن واين واخوتها مكانه لاكثار
تضبط وذكر ارباب التحقيق ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حروف الاستفهام والشرط لاجل
الاتصال والتركيب لان في تفصيل مدلولاتها اطالة مؤدية لحصول المقصود لعدم امكان ضبط جميع ذلك
في مقام الحديث وهذه الالفاظ مضبوطة مختصرة حاوية لمجامع التفاصيل على وجه بها يتم المنية
ح تحصيل القضية وانما بني اين على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الفتح للخفة ومعنى كذلك استفهاما
وجزاء مثل مني السؤال ومني تخرج اخرج وضمير معناها يعني يريد ان ايان بمعنى مني الاستفهامية
الا انه فرق بينهما من وجوه الاول ان مني اكثر استعمالا والثاني ان ايان يسال بها عما له
خطر مثال ايان يوم الدين ولا يسال ايان تنام وايان تقوم والثالث ان ايان تخص بالمستقبل
دون مني وقد اجاز بعضهم كونها للشرط الا انها غير مسموع وفتح الهمزة هو المشهور وكسرها لغة سليم

وبه قرأ السبعة ايان يبعثون وفي بعض الاحاديث بكسر نونها للاصل المعهود والمشهور فتحها لمجاورة
الالف قيل يبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة قيل ايوان فادغم بعد
القلب وقال صاحب المفتاح ولغة كسر الهمزة نرى اباءة ان يكون اصلها اي اوان وقيل اصلها
اي آن اي حين فحذفت بحذف الهمزة فانقلبت الالف والنون بايي وردّه الشيخ الرضي بان
آن غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا ينصاف اي مفردة موقتة اقول له ان يقول ان وضع اي
باللام للشيء بوصف التعيين اذن هو الواضح لا طلاقه بدون اللام على الشيء بدون تعيين وما ذكره
ابو علي من ان الآن لم يشع مجردا عن اللام فهو محمول على ما اذا اريد به الزمان الحاضر والدليل
عليه انه جعل اللام الكلمة تابع واستعمالها له في معنى جزء من الزمان مشهور عندهم وبهذا
يندفع مذهب الثاني ايضا هذا والجمهور ابنى التركيب ايان لما فيه من كثرة انصراف
مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب والاشتقاق ووجه بناء كيف ما ذكره
في التخفيف ووجه بنائها على الحركة دون السكون وعلى الفتح دون الضم والكسر ما ذكره
ابن مالك الاخفش انه ظرف لان التقدير في كيف زيد في اي حال ويرد عليه الحال
فانه في معنى الجار والمجرور مع انه ليس بظرف وقال سيبويه انه اسم اذ يعدل عنه غير ظرف
نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لجاز ابدال الظرف منه مثل متى حيث ايوما
حيث ام ليلا حيث قال الشيخ الرضي وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور
منها نحو كيف زيد اعلى الصحة ام على السقم اقول ابدال الجار والمجرور على الوجه المذكور
انما هو على سبيل العدول عن الاصل لان معنى كيف زيد اصحيح ام سقيم لا اعلى الصحة ام على
السقم قوله واني لها اي للحال استفهاما وجزاء فالاستفهام نحو اني لك هذا الامر
اي كيف لك ذلك والجزاء نحو ان تاتني آتك اي على اي حال تاتني آتك وقد ذكروا ان
اني استفهاما وجزاء بمعنى كيف لكن يجب ان يكون بعده فعل لا يقول اني زيد قائم
زيد فنظر المصنف الى هذا حيث جعلها للحال فمعنى معنى وعلى اين ونظر ابن الحاجب
الى هذا حيث جعلها للمكان وقد اول قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئتم على الاوجه
الثلثة قال الشيخ الرضي في المعنى الثالث الا ان اني مع من في الاستعمال اما الحاجة نحو من
اين عشرون لنا من اني او مذ نحو اني لك هذا اي من اين لك هذا ولا يقال اني
زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها يدخل في اكثر الظروف التي لا تنصرف او يقل تصرفها
نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل كي فجاز ان تضمر
في الظروف اضمارها اقول لا يخفى ان كثرة ذكرها في غير اني لا يجوز اضمارها في اني كما ان كثرة ذكر
في في الظروف لا يجوز اضمارها في المكان المحدود مع كثرة ذكرها معه فكيف يجوز ما ذكره اضمار
من مع اني وما كثر ذكرها منها نعم لو كان ذكرها مع اني كثيرا لكان للقول باضمارها اذا لم يكن في
مجال واني له هذا والاظهر ان اني بمعنى من اين ومن داخلة في مفهومها وما جاز من اضمارها

كما ذكر فهو شاذ اظهرت للتاكيد قوله ويلحق بها اي بكم الاستفهامية كم الخبرية يعني ان علة البناء
وان لم يكن موجودة في الخبرية الا انها لما شابهت الاستفهامية من جهة اللفظ ومن جهة الكناية
عن العدد الخفي سمي بالاستفهامية في البناء وقيل علة بنائها وضعها وضع الحرف وقيل
تضمنها معنى الانشاء الذي يكون بالحرف غالبا قوله ولها اي وكم في وجهيها من الاستفهامية
والخبرية صدر الكلام اشارة الى انهما مغيران الكلام من الخبرية الى الانشائية وكل مغير من
الاستفهام وغيره يجب ان يكون له صدر الكلام اما انهما مغيران فلما تضمناه من الاستفهام
وانشاء التكثير واما ان كل مغير فله صدر الكلام فلانه لو اخر لحمل السامع الكلام على ما ينبغي ومنه الى جهة
من المعنى الغير المغير فاذا جاء بعد المغير لم يعلم انه مغير للاسبق او مغير لما ياتي بعده فينتظر
فتاخير المغير يشوش خاطر السامع فلذا وجب تقديمه ومثل كم رب فانها لانشاء التقليل
فلها ايضا صدر الكلام قال الشيخ الرضي ولي في تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر
كما يجيء وذكر في تحقيق معنى الانشاء في نعم انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح
وتجدده بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا
الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يفصل بهذا الكلام مدحه على جوده الحاصلة خارجا بقول الاعرابي
لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له لمدح اذ لا يمكن
تكذيبه فيه بل هو اخبار بان المودة التي حكمت الحصول لها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء
جزء الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره
في تشبيه ما قالوا من كون هذين الاشياء للانشاء ومع هذا فلي فيه نظر اذ نظر وذلك من جهة
الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يكن ان تكذب
في التفضيل ويقال انك لم تنقل بل الكذب انما يعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد
قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت
انه قائم لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخله من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل فلذا قوله ليس بنعم المولودة سابق ان النعمة اي الجودة المعلوم
بثبوتها خارجا ليست كائنة وكذا في التعجب اقول في كم ورب اقول نظره للمعنى ان
المقصود في الانشاء ايقاع هو فعل المتكلم من الطلب وغيره فلا يدخلها التصديق والتكذيب لانتفاء
شرطها وهو حصول مضمون يتصور بينهما الطباق والالطباق والخبر الذي يلزم الانشاء هو
ليس بمقصود حتى يوجها اليه وقليله ما يلاحظ كما في قول الاعرابي والمقصود في الاخبار ليس
هو فعل المتكلم الذي هو الايقاع حتى يقال باستناهما ايضا بل حصول المحكوم به للمحكوم عليه في الواقع
فيحصل مناسبة بين مضمونيهما الطباق والالطباق وهو النسبة الثابتة بطرفي الكلام والنسبة
الخارجية فيوصف المتكلم بالصدق ان طابق احدهما الاخرى والا فبالكذب وفعل المتكلم غير مقصود
بل وسيلة الى المقصود فظهر ان تقسيم الكلام فيما يحتمل التصديق والتكذيب والى غيره

انما هو باعتبار مقصود المتكلم منه لا باعتبار ما يلزمه او يكون وسيلة اليه فكلام العقم لا باعتبار عليه
فان قلت فظهر مما ذكرت ان معنى كم رجل لقيته انشاء التكثير واحداثه ومعنى رب رجل لقيته انشاء
التقليل واحداثه ولهذا وجب لها صدر الكلام فلم يحتملا التصديق والتكذيب معا لهما للانشاء
قلت لان ما دخل عليه كم ورب كلام خبري محتمل لهما واما باعتبار استعمالهما ايام فلا يحتملهما
ولما كان هنا مظنة ان يقال كيف يصح ان يقال قوله ولها صدر الكلام وتستلزم الجار عليها اسما
كان او حرفا نقول نحو رجل رب وغلام كم رجل ضربت اشار الى الجواب بقوله فان تقدمها اي
اذا كان لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها الصدر منتف قبله لا تحاده بها يعني ان
الموجب الذي اوجب لها الصدر وهو الاستفهام في كم الاستفهامية واشار التكثير في كم الخبرية
منتف قبل الجار لشدة اتصال الجار والمجرور بجعل الجار مع كم بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر
ولهذا يخالف انما الاستفهامية كما مر ذلك لانه على كمال الاتحاد فتنتفي قوله كم رجل مررت
اذا كانت استفهامية ابعشرين رجلا مررت ام بثلثين واذا كانت خبرية انثى بكثير رجال مررت
بهم وتنتفي قوله غلام كم رجل ضربت اذا كانت استفهامية اغلام عشرين رجلا ضربت ام
غلام ثلثين واذا كانت التكثيرية خبرية انثى بكثير غلمان رجال ضربتهم فيتبين الهمزة في الاستفهامية
وانشاء التكثير في الخبرية قبل الجار كما ذكر فقوله لا تحاد متعلق بقوله منتف وكما ذكرنا يندفع
ما يتوهم ان المعنى الموجب للصدر قائم في الاستفهامية حتى في الخبرية اذ لم ينتفي معنى حرف
حتى ينتفي قيد ذلك الحرف منتفيا عليها وانما خص هذا الحكم بالجار دون غيره من الرافع و
الناصب حتى لا يجوز نحو جاءكم رجل يعني اجاءعشرون رجلا ام جاء ثلثون ولا نحو ضربت بكم رجلا
يعني اضربت عشرين رجلا ام ثلثين لاشتراك الاتحاد بين المرفوع والناصب حيث يجوز الفصل
بينهما وكذا المنصوب مع ناصبه بخلاف الجار والمجرور قوله ومحلها الجر عطف على قوله فالمعنى
الموجب الخ اي ان تقدمها جار فمحلها الجر وقوله والا الخ عطف على قوله فان تقدمها الخ
اي وان لم يتقدمها جار فالرافع بعدها ان كان فيه اي في ذلك الرافع فعل او ما جرى مجراه
مما يعمل عمل الفعل من اسم الفاعل ونحوه فان اسند هذا الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها نحو كم
رجلا اورجل جاءك او جاء او في الدار او مشتغلا بها نحو كم رجلا او رجل جاءك غلامه فاكرمه بالا
اي محل كم المرفوع بالابتداء وانما قال او مشتغلا دون المتعلق لانه جعل ضميرها بعينها دكوا شك
الشارح في الصورتين بقوله مررت بالضاربين اجمعون تاكيد المضمر حيث عم الضمير
لانه اقام مقام ما مر عبان عنه وفي موضع اخر به القرب الثاني وهو علامة المعرب بل المتعلق
فاما علامة المرفوع عين وفعل كثر هذا في كتابه وقال المصنف في بحث الاستثناء هذه افعال
مضمرة على ما ذكرنا في المفصل ومن تتبع كتبهم عرف انه جعل الضمير عين ما عبان عنه شارح
بينهم وما ذكرنا يعلم انه لا حاجة الى جعل الضمير في قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه عايد الى الفعل وانه
لا حاجة الى ما يقال بان الضمير لما كان كناية عن كم كان متعلقه متعلق كم في الحقيقة ومن ان

الضاربين الخ

اشارة الى ما ذكره جمهور الشارحين في علل المفتاح

بدلا

الضمير

الضمير في متعلقها عايد الى الضمير وانه لا كتساب التانيث عن المضاف اليه ومن انه محول على حذف
المضاف اي متعلق ضميرها قوله وان لم يسند عطف على قوله فان اسند الخ اي و
ان لم يسند الى الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها ولا الى متعلقها بان كان الفعل وافعا عليها
اي على كم فمحلها النصب بالمفعولية نحو كم رجلا او رجل ضربت فان الفعل غير مشتغل عنها بضميرها
او متعلقها بل واقع عليها فمحلها النصب على المفعولية وانما جزم بالنصب مع ان بعضهم يجوز رفعها على
الابتداء لما انه ضعيف وحذف الضمير من خبر المبتداء قليل قوله وان كان الخ عطف على قوله فان كان
الخ اي وان كان الفعل او الجاري مجراه وافعا على ضميرها نحو كم رجل ضربته او كم رجل انت ضاربه
او على متعلقها ووجهه ما ذكر نحو كم رجلا ضربت غلامه وكم رجل انت ضارب غلامه فالوجهان
اي نحو كم الوجهان الرفع على الابتداء وما بعدها خبرها والنصب على انه مفعول لفعل مضمر الظاهر
اي كم رجل ضربت ضربته فالالف واللام في قوله فالوجهان للعهد وقيل وجهان بالتنكير اي الرفع
النصب اجمالا على شريطة التفسير وقال المصنف سواء كان على المفعولية او على المصدرية
او على الظرفية نحو كم يوم سرته او كم مرة ضربته وقال فاقلت وجهان ولم اقل الوجهان
باللام لئلا يتوهم انه للمعهود السابق من الرفع بالابتداء والنصب بالمفعولية وفيه نظر لانه
انما يلزم ما قال من التعميم لو قال بدل قوله ان كان وانما ان كان سلطانا فان الواقع انما يتصور في
المفعول به لا في غيره اقول الفتح الذي راينا كلها بالتعريف والرفع ما قبله لوجب ان يحمل الرفع
اعم من الحقيقة والاشاعي والدليل عليه قوله كم يوم سرته وكم مرة ضربته ولما استشهد منا سوا الاسو
انه لما كان عمل كم النصب على المفعولية كان عاملها سابقا عليها فيبطل بذلك تصدرها فرفعه بقوله والابتدا
الثاني اي في ثاني الوجهين المذكورين وهو النصب وانما كان ثانيا لانه ذكر بعد الرفع في قوله وجاز بعد
اي بعد كم لاقتضائها التصدر نحو كم رجل ضربت ضربته وكم رجل اهنت ضربت غلامه فان بعض
الشارحين فيه نظر لانها انما تقتضي التصدر اللفظي لا التصدر التقديري لان المقدر كالمعدوم لفظا
فلا يجب تقدير الناصب بعدها وهو ما ذهب من كلام الشيخ الرضي حيث قال ولا يتم لك تقدير
الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود اقول المقدر هنا
كالملفوظ والمقدر الذي يقتضيه كم اعم من اللفظي والتقديري ولهذا قال سابقا فالمعنى الموجب لها
التصدر مقدرا قبله ومن الدليل على ما قلنا من ان المقدر هنا كالملفوظ ما ذكره ارباب المعاني
ان نحو زيدا ضربته يحمل على التاكيد لان قدر العامل قبل المنصوب اي ضربت زيدا ضربته وعلى
التخصيص ان قدر بعد اي زيدا ضربت ضربته فان لم يكن المقدر كالملفوظ لما كان لهذا الكلام معنى
وايضا فالتقديم الذي يفيد التخصيص اعم من اللفظي والتقديري فكذا التقديم الذي يفيد
التصدر اعم من اللفظي والتقديري وتحقيقه ان تقدير الشيء انما يكون في محل لو كان موجودا
لكان فيه ولا شك ان المفسر لو كان مذكورا لكان بعد كم قوله والا عطف على قوله فان كان
الخ اي وان لم يكن الفعل او الجاري مجراه وافعا عليها ولا ضميرها ولا متعلقها فلا بد من ان يكون كم ظرفا

ان كان مميزها ظرفا نحو كم يوما سرت او يكون كم مصدرا ان كان ضميرها مصدرا نحو كم ضربة ضربت
وانما تبين ح ان يكون كم احدهما لانتفاء غيرهما من المفعول له والمفعول معه وغيرهما من اللفظات المتعلق
لاتيان كم في قوله كم تاديبا ضربت ليس بظرف ولا مصدر مع ان الفعل بعدها لم يقع عليهما ولا على ضميرهما
ولا على متعلقهما لانا نقول المميز فيه محذوف والتقدير كم مرة تاديبا ضربت زيدا اي عشرين مرة
تاديبا ضربت زيدا ام ثلثين ولا معنى لجعل تاديبا مميزا كم حتى يكون كم مفعولا له فليتامل قوله وان كان
اسما عطف على قوله ان كان فعلا اي ان كان الواقع بعدها اسما مفردا غير جار على الفعل كالجامد من
الاسماء لو فرض في مثاله المركب فالرفع اي محله الرفع بالابتداء بالانتفاء ان كان الاسم الذي
بعدها نكرة وكم يكون ظرفا نحو كم رجلا نصاب فكم مبتدا ونصاب خبره والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الاسم بعدها معرفة نحو كم رجلا مالك او كان نكرة ولكن كان كم ظرفا نحو كم يوما
سرت فحكم كم في الوجهين الرفع بالخبرية خلافا لسيبويه في الاول فان عنده كم مبتدا وما بعده
خبره لانه يجيز ان يخبر بمعرفة عن نكرة بتضمنه استفهاما ومحصل كلامه ان كم مجرورة تكون
اذا تقدمها الجار سواء كان اسما او حرفا ومرفوعة بالابتداء ان كان الفعل الواقع بعدها وكذا
ما يجري مجراه مسندا الى ضميرها او متعلقها وكذا اذا كان الواقع بعدها اسما مفردا ان لم يكن
معرفة ولم يكن ظرفا والا فهي مجرورة بالخبرية ومنصوبة على الظرفية ان كان مميزها ظرف
الفعل الواقع بعدها وعلى المصدرية ان كان مصدرا وعلى انها مفعول به ان كان الفعل واقعا
عليها ويجوز فيها الرفع والنصب ان كان الفعل واقعا على ضميرها او على متعلقها مجرورا في موضع
ورفعها بالابتداء في موضعين ورفعها بالخبرية ايضا في موضعين ونصبها في ثلثة وجواز الرفع
والنصب في موضع وما ذكره المصنف فيه وجوه الاختلال في كلام الشيخ ابن الحاجب
وهو هذا فكل ما يعمل فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله
حرف جر او مضاف مجرور والا فمرفوع مبتدا وان لم يكن ظرفا وخبره ان كان ظرفا قوله
وهكذا اسماء الاستفهام اما اشار الى ان اسماء الشرط والاستفهام نحو من وما ونحوهما
مثل كم في وجوه الاعراب فمحلها الجر في نحو بمن تمر امرر وبمن ورب والنصب في نحو من
ضربت اضرب ومن ضربت والرفع في من اخوك وجواز الوجهين في نحو من ضربته اضربه
الا ان ما موظف من اسماء الاستفهام مثل متى واين لا يكون الا منصوبة على الظرفية
وكذا اذا كانت استفهامية اذا لم تجر بمن نحو من اين الا ان كم لعدم اقتضائها الفعل
يقع بعدها الاسم والشرط لاقتضائه الفعل لا يقع بعده الاسم واعلم ان المعنى في اسناد الفعل
الى ضمير كلمات الشرط او متعلقها وفي وقوع الفعل اليها انما هو اسناد فعل الشرط على مذهب
الاكثرين لا اسناد فعل على ما هو مذهب البعض فعليك باستخراج الادلة على الفرعين
وحكمها يريد ان حكم كم في وجهيها حكم من في جواز عود الضمير الى لفظها ومعناها فيرد ويذكر
نظرا الى لفظها ويؤنث ويثنى ويجمع نظرا الى معناها نحو كم رجل لاهو منه ورايتها ورايتهم

وكم امراة رايتها ورايتهن وعليه قوله تعالى وكم من ملك في السموات لا يغني شفاعتهم
وقيل كم مفرد اللفظ مجموع المعنى كما ان كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى فعلى هذا لا يجوز عود ضمير الى لفظها
قال ومنه ما التزم اي من المعنى اللازم ما التزم فيه الاضافة اي اضافته الى الجملة كاذ واذا
زمانيتين كانتا او مكانيتين وكما اشار بقوله سابقا ما يتضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء اي
ان علة بنائها تضمن معنى الحرف كذلك اشار هنا بقوله ما التزم فيه الاضافة الى الجملة اي ان
علة بنائها هو التزام الاضافة الى الجملة وذلك لان الجملة من حيث هي جنسه والمضاف الى المعرفة
والمؤنث يكتسب التعريف والتانيث من المضاف اليه مع عدم اللزوم بينهما فلان يكتسب
المضاف البناء من المضاف اليه وانه يلزم اولى فلا يرد ما يقال من ان الاضافة الى المعنى
لا يوجب بناء المضاف كما مر في علامي ويمكن ان يقال انه ما التزم اضافته الى الجملة لزوم
افتقاره اليها اياها افتقار الحرف الى جزء تركب معه وقيل لانه لما احتاج الى جزء يوضح معناه
صار كانه بعض كلمة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا وفيه نظر لانه يستلزم ان لا يكون له محل
من الاعراب وسر بناء قال الشيخ الرضي ان الظرف الواجب الاضافة الى الجملة واجب البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنه الجملة وان كان في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت هي اليه وزعم بعض الشارحين
ان مقصود المصنف بهذا قوله ذكر الفعل ذكر لمصدره فيكون المضاف اليه مذكورا فانما
الشابهة بالغايات تكلف وقد ذكر ان التزام الاضافة الى الجملة علة للبناء من غير
ان يضم اليه هذا التكلف وانما كلم يكون اذ واذا اسمين بدلالتهما على الزمان دون غرض
لحدث وبالاخبار بهما مع دخولهما على الفعل نحو قدم زيد اذ قدم عمرو وراحة المؤمن اذا
دخل الجنة وبابلائهما من اسم صريح نحو رايت امس اذ جئتني واكرمك غدا اذا جئتني و
بوقوعهما مفعولا بهما نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل وقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رضي الله عنها
اني لاعلم اذا كنت عني راضية ويكون اذ مضافا اليها بلا تاويل نحو يومئذ ودخول حرف
الجر على اذ نحو حتى اذا جاؤها وانما تلزم اضافتها الى الجملة لانها وضعت لافادة زمان النسبة
الاستمرارية او مكانها رس لا يوجد الا في الجملة وقد يقال علة بنائها انها تضمنت معنى في او
ان وضعها وضع الحرف او ان اذا تضمنت اذا بمعنى الشرط قوله فاذ شروع في بيان
معنى اذ واذا فاذ زمانية لما مضى من الزمان قوله زمانية حال من الضمير في كما مضى ومضاف
اذ لعدم معنى المجازاة فيها الى كلتا الجملتين اي الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم
في الجملة الاسمية واذ قام زيد في الجملة الفعلية وفعلها ماض قدم الاسمية عليها مع
انه عكس في عدة الجمل لان الاضافة الى الاسمية فارقة بين اذ واذا اولان دلالة اذ
على الزمان الماضي في اذ زيد قائم اظهر منها في اذ قام زيد واذ يقوم زيد في الفعلية و
فعلها مضارع واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية وخبرها جملة فعلية ولكونه ما سبق بمنزلة

الشارح الخوافي

الى الجملة

الى الالزام الدخاص

بهذا جواب سؤال لما السؤال
فهو انه كان علة تقدم الصلة
كما مر في عود الضمير
فقوله الموصول فعلة من الذي

المركب من المبتدا والخبر وقيل حينئذ ان يقترن بقوله اذ زيد قايم لكونها اسمين الا انه اخر ليعرف
بينه وبين قوله اذ زيد قام بقوله واستبعد الى استبعد اذ زيد قام لان الخبر من مظان
الاسم او ما يضارعه لان الاصل في الخبر ان يكون اسما كخرج زيد قايم او غلام او ما يتكرع الاسم
كخرج زيد يقوم فلا يقدر عنه الا اذا دعت اليه ضرورة كخرج زيد قايم فان الاخبار بالجملة
الاسمية انما هو لدل خبرها ماض مع افادة التقوى لا يقال لا يمكن ان يكون خبرها فعلا ماضيا
ولا ضرورة في اذ زيد قام لان افادة الزمان الماضي يجعل من اذ فلم يحتج فيه سبب العدول
فيكون مخالفا للاصل فيكون مستهجنا والمرفوع في اذ زيد يقوم فاعل لفعل مضمر الظاهر لا مبتدا
وما بعده خبره ليلزم الاستهجان ومن اختار الثاني له ان يقول فصل بالفعل الدلالة على الحال
على سبيل الحكاية لا الدلالة على سبيل الاستقبال ليلزم المحذور قال الشيخ الرضي وفيه
نظر لان اذا زيد يقوم فتقدير كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة
لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية اقول قد صرح ارباب المعاني في
قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ولو ترى اذ وقفوا الاية وربما يود الذين كفروا الاية
بجواز ان يكون الغرض من لو ترى ويود الى استحضار رؤية المجرمين ناكسي الرؤس
نادمين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين يتلكم المتالكات
وصورة ودادة الكافرين لو اسلموا ولذا صرحوا في قوله تعالى ومن يشرك بالله فكانما خر
من السماء فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق بانه ايضا من هذا القبيل
فقد ثبت عندهم جواز حكاية الحال المستقبلة وتحقيقه ان الاصل في الحدث الواقع في
الزمان الماضي ان يذكر بلفظ الماضي الا اذا دعا الى حكايته داع فح يذكر بلفظ المضارع
فكما يختلف الداعي الى حكاية الحال الماضية كذلك يختلف الى حكاية الحال المستقبلة فلا يمنع
لانكارها ولما من بيان معنى اذ وامثلتها شرع في اذا فقال واذا لما يستقبل من الزمان
ولم يقل زمانية اكتفاء بما ذكره في اذ واما تعيين اذ لما مضى واذا لما يستقبل لان اذا لكونها
مزيلة يكون بين اذا مجهل السابق للسابق واللاحق للاحق ولان اذا قل حرفا من اذا
واما في اقل من المستقبل لانه نوع واحد بخلاف المستقبل فانه يصير ماضيا وحالا فخصص به
ما هو اكثر حرفا ولارادة تعيين الحكم في ذهن السامع فقدم العلة وهو قوله ولتضمنها
اي ولتضمن اذا معنى المجازاة فانها وان كانت موضوعة للامر المقطوع به المنافي للشرط
الذي كان وجوده مفروضا في الماضي او في المستقبل الا انه كثيرا ما يظهر لنا الامر المقطوع به في الشيء
على خلاف ما توقعه فجوزوا تعيين اذا معنى ان كما في متى ونحوها كقول القائل اذا اجتهدت فانت
ملازم شاكا في مجيء المخاطب فلذا عاملها على الحكم وهو قوله لا يضاف اليها اي الا يضاف اذا الا
الى الجملة الفعلية اما ظاهرة او مثل ح نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت فانه اذا انشقت
السماء وبعضهم لم يوجبوا الفعل بعدها لعدم عراقتها في معنى الشرط مثل ان ولو وانما قال في
اضافتها

حال السعد لانه يجوز في حال الفرق اضافتها الى الجملة الاسمية الحالية عن الفعل نحو قوله
اذا الخصم ابتزى مايل الراس اكبب اعلم انهم اختلفوا في العامل في الظروف التي فيها
معنى الشرط كمتى هل هو فعل الشرط ام فعل الجزاء فذهب بعضهم الى الثاني تمسكا بان المعمول
لا يكون عاملا في عامله وذهب الجمهور الى الاول تمسكين بعدم جواز العطف في انهم ان
جاءك فاضرب ولوجود عمل الجزاء في اداة الشرط لكان فعل الشرط اولى بالعمل فيه لكونه
اقرب والاقرب اولى بالعمل كما هو مذهب البصريين في التنازع ولو كان العامل بعد كما هو راي
زارني وقرنه زيد وقد يستدل على كون فعل هو العامل بان الجزاء قد يكون مصدرا بما عن عامله
فيه فعله مثل لقاءه وان واللام مثل متى جئتني فانت مكرم او فانك مكرم او فلانت مكرم
ورد بان فكلام الشرط خاصية تقديم ما يتبع تقديمه كما سيجيء تحقيقه انشاء الله تعالى واما الجواب
عن تمسك البعض فهو ان العامل له جهة اخرى غير جهة كونه عاملا فهو باعتبارها يكون معمولا
فيه كان فيه مثلا معنى ان فباعتبار كونه عاملا في فعل الشرط وفيه ايضا معنى الظرفية
فباعتبار يكون معمولا لفعل الشرط توضيحه ان معنى متى جئتني اكرمك ان جيئتي في الغداة
اكرمك فيها وان جيئتي في العشي اكرمك فيه فكما ان عامل في فعل الشرط وهو الظرف
واما العامل في اذا اذا كانت شرطا فقد اختلفوا فيه ايضا فمنهم من يقول هو جوابها وهم
الاكثرون بخلاف كوفي فان الاكثرين على ان العامل فيه فعل الشرط تمسكين بان وضعها
للزمن المبين ولا تعين له الا بالاضافة الى معينه فيكون مضافة الى الشرط فلا يكون المضاف اليه
عامله في المضاف لئلا يؤدي الى كون الشيء الواحد عاملا ومعمولا من جهة واحدة فوجب
ان يكون العامل هو الجواب واما كوفي فليس لوقت معين فلا يلزم اضافته فيعمل
ما بعده لتعدد الجهة كما سبق ولا يمكن في اذا مضافة لان عملها اذن في فعلها بعدها باعتبار
الظرفية ولو جوز عمل ما بعدها فيها ايضا لكان باعتبار هذه الجهة فيلزم المحذور قال
الشيخ ابن الحاجب والحق ان اذا وفي سواء في كون الشرط عامله وتعيين الوقت يحصل
بذكر الحدث الفعل بعد ما بدون الاضافة كما في ترتب زمانا كلف الشيء فيه ورد بان
تخصيص زمانا انما هو باعتبار ان ما بعدها صفة له لا لمجرد ذكره والا لزم التخصيص في نحو
جاءني قام زيد وهو منتف اتفاقا واستدل على ان العامل هو الشرط بقوله تعالى واذا ما مت
لسوف اخرج حيا فان الجواب لو كان عامله لكان المعنى لسوف اخرج في وقت الموت
فكان الموت والاخراج في وقت واحد وهو باطل واجاب الشيخ الرضي بان المعطوف
مع واو العطف محذوف بقرينة المقام تقديره ائذا ما مت وصرت رميما ايعاد اي اجتماع
الامرين كما قال الله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا ائنا لفي خلق جديد اقول كلمة لسوف المخرج
في قوله لسوف اخرج حيا يابى عن هذا الوجه لان التسويف انما هو باعتبار زمان الموت

لا باعتبار زمان الموت وكونه ربيعا في الكشاف فكانهم قالوا احياء انا نستخرج احياء حين
يكون فيها الموت والهلاك على وجه الاستكثار والاستبعاد وفيه اشارة الى ان العامل
في اذا هو قوله لسوف اخرج حيا من غير تقدير ونظيره اذا صار زيد غنيا سوف ادخل عليه
اي سوف ادخل عليه حين يصير غنيا واجيب ايضا بان اذا المجردة الشرطية بدون معنى الظرفية
عكس اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى فلا يلزم محذور ويدل عليه زمان ما وفيه انهم صرحوا
ان الظرفية لا تزول عنها شرطية ومثله اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا وهو ظاهر وراد هذا
بان اذا هنا بمعنى متى اي متى جئتني اليوم تكن سببا لاكرامي لك غدا ولما ذكر ان اذا لما يستقبل
استشكل في نفسه انها اذا كانت لما يستقبل لزم ان تكون وقوع المضارع بعدها غالبا مع ان
وقوع الماضي بعدها غالب فدفعه بقوله والاصل الخ اي الاصل والكثير الدائر في اذا المنطق
بوجود الشرط بخلاف ان فانها يستعمل فيما هو مشكوك الوجود عند المتكلم لئلا يلتبس اذا احرم
الشر ولا يقال اليك ان احرم ولذا اي ولكون الاصل في اذا ان يستعمل في المتوقع به لا لانها
ليست لما يستقبل غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا هو غير اي غلب استعمال الماضي اوقع
اي في الاستعمال فان الماضي وان انقلب معناه الى المستقبل فهو بالنظر الى لفظه يدل على النقل
وذلك ان تقول قوله والاصل ابتدا كلام لبيان حكم اذا ولما كان في اذا شيئان الظرفية
والشرطية فنان نزول عنها الشرطية واليه اشار بقوله وقد يجرد اي المعنى اذا المعنى الظرفية
في نحو والليل اذا يغشى فان اذا فيه تضمنت ظرفا لا شتاء وما يصلح جوابا لها اذا كان فيها معنى
المجازاة اما انتفاء فيما بعدها فظاهر واما ما قبلها فليس فيه ما يدل على الجواب اذ المذكور
فيه القسم ولو جعل هو دالا على الجواب لزم تقييد القسم بوقت الاتيان وهو فاسد
اذ القسم الحاصل وقت التكلم وان كان نهارا وسيجيء الخلف ما يتعلق بهذه الاية الكريمة
في بحث الطريقة ان شاء الله تعالى وتارة تزول اي الظرفية والشرطية معا واليه اشار
بقوله ويستعمل الخ اي يستعمل اذا اسما مجردا عن معنى الظرفية بوقوع الجملة او مجرورة او منصوبة
لا بالظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو فاذا هنا
مبتدا وخبره قوله عليه سيبويه قال وسما الخ الى اذ واذا حال كونهما مكانيتين
للمفاجاة قوله مكانيتين حال من الضمير للمفاجاة يقال فاجاه الامر مفاجاة من فوائهم
فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به وما ذكره المصنف مذهب المبرد
والسيرافي ومن تبعهما وهم لا يقولون ان غير حيث من ظروف المكان لا يضاف الى الجملة
الاسمية ليرد عليهم ان اذا للمفاجاة نضاف الى الجملة الاسمية فلو كانت ظرف مكان
لامتنع اضافتها اليها فان قلت قولهم اذا ظرف مكان لا يطرد في جميع استعمالاتها فلو قلت
خرجت فاذا السبع بالباب امتنع تقديره بالمكان اذ لا معنى لتوقيت بالمكان السبع بالباب
فالاولى ان يقال انها ظرف زمان كما قال الزجاج قلت ما فهم من كلامه ان اذا حال

كونها مكانية

كونها مكانية للمفاجاة لا انها حال كونها للمفاجاة مكانية والعامل فيها معنى المفاجاة نهر عامل
لا يظهر استغنى عن اظهاره لقوة ما فيها من الدلالة عليه الدال يدل على ذلك قولك خرجت
فاذا زيد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل والمعمول بالفاء
نعم قد تكون ذلك الفاء للعطف او السببية وكلاهما فسد وكذا ذكره الشيخ ابن الحاجب
والفناء اما للعطف او للسببية وذهب بعضهم الى انها حرفان يدلان على المفاجاة وهو
اختيار ابن مالك قوله وتختص اي اشارة الى الفرق بين اذ واذا زمانيتين
ومنهما مكانيتين فاذا المكانية اختصت بالجملة المثلية واذا المكانية بالاسمية اشارة
للمخالفة بين المكانية من اذ واذا وبين الزمانية منهما فان اذ الزمانية تضاف
الى الجملتين واذا الزمانية الى الفعلية فقط فجعلت اذ المكانية مختصة بالجملة الفعلية
واذا المكانية بالاسمية للفرق بين الزمانية منهما وبين المكانية منهما وانما لم يعكس لان
الزمانيتين على الاصل فاعدل عنه يحتاج الى عذر وانما جعل اذ المكانية مختصة بالفعلية
مع انها لو جعلت مختصة بالاسمية لحصل المقصود لارادة الفرق بين المكانيتين ولانه بعد اذ
المكانية الا الفعل الماضي واشار الى امثلتها بقوله وذلك نحو بينا زيد قائم اذ
راى عمرا واذا فلان قد طلع علينا ومعنى بينا زيد قائم اذ راى عمرا على منتهى كلامه
من اوقات كون زيد قائما فاجاه زيد مكان رؤيته عمرا او زمان رؤيته عمرا على
المذهبين لما ذكره الشيخ الرضي من ان اذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان كاين هما
وبينا وبينما ظرفا زمان كما له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى هندا راى زيد هندا بين
اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه لانهما على هذا لا يكونان مضافتين
الى الجملة على ان المصنف صرح بان العامل في بينا وبينما هو الجواب اذا كان مجردا من كافي
المفاجاة ولا تعني المفاجاة المنصفة عما اياه قال الشيخ الرضي وان قلنا انهما
ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدها بخروجهما عن الظرفية
مثلان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه
والاولى النزول بحرفيتها ولعل ما يدل عليه في بينا وبينما او النزول بزيادتها وعدم كونهما
للمفاجاة في جواب بينا وبينما والى كل منهما ذهب طائفة اقول فيه وجوب
تقديم الخبر على المبتدا من غير موجب والاخبار بالزمان عن غير حدث غير مستمر وانتشار
بيان المعنى ومخالفة اصله الاصل بالزيادة والتنويه بالزيادة اب الاصل عدمها ولما كان
بينا وبينما ظرفين فيهما معنى الشرط من جهة لزوم مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء
للشرط احيانا تارة بالفعل فقط وتارة بالفاء او باذا ليدل على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجاة بلا تراخ ليكون الكل في اللزوم والاصح للرائي ان العامل في بينا وبينما هو الجواب
حكم بان المفصح نوعها في جواب بينا وبينما والى هذا اشار بقوله والاصح لا يمتنع اي لا يعمل

نصبها الاطرحها اى اذ واذا فى جواب بينا وبينما والشرط اى الاصمعى بينا نحن نوقد نارنا
فان قوله انا جواب بينا من غير كلمة المفاجاة ثانيه معلق وفضة وزنادها
رنبه انظره والوفضة جعبة السهام واراد منا شاشا مثل الخريطة يكون مع الغزاة
والدعاة يحملون فيها ازوادهم ويروى سكن وهى الزنبة الصغيرة والزناد جوزند
وهو العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزند الاسفل فيها نكب فاذا
اجتمعا قيل زندان وكانه اراد بالجمع مجرد الزندين مما يقوم له الحجر والحديدة
فى زناد العجوة وقيل مزدمثل الكتاب والفراش وروايه سيبويه منصوبا
حملا على محل فكلنه وغيره مجرورا حملا على لفظها تقول بين اوقات رقبتنا
هذا الرجل وانتقاد ارنا اياه انا نا معلنا ما نضع فيه زاده ومعلنا زنده وهذا
كناية عن فقره اى انا نا فقير اغير ظافر بمراده واليبيت يدل على انه يخرج كلمة
المفاجاة فى جواب بينا واما الدليل على قوله لا ينتصب فهو قوله لان الظاهر
الخ وفيه اشارة الى ان التعليل الذى ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان الاصمعى
لما راى مجئ الفعل من غير اذ واذا مع استقلال الكلام ظن ان مجيئه زيادة
لا فايدة فيه حكم ان الفصيح استعمالها ليس كما ينبغى اذ لا يناسب هو من له
ادنى تمييز فضلا عن الاصمعى قوله كما فى اذا الزمانية على الصحيح اشارة الى
ما ذكرنا من ان الجمهور ذهبوا الى ان العامل فى اذا الزمانية هو الجواب
خلافا للبعض واما لا سيما المتضمن لمعنى الشرط مثل متى فالخلاف فيه على العكس
والجواب عن تمسك الاصمعى بذكره فى بيتنا وبينما وقد قيل وجه قول الاصمعى
هو انه كثر مجئ جوابها بدون كلمتى المفاجاة ودفع هو ان الكثرة لا يدل على ان
المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح ذهب بعضهم الى انه يجوز ان يكون
اذا ظرفا مستقلا شبه غير مضاف الى ما بعده اذا ذكر بعدها اسم مفرد واشار اليه
بقوله وعن بعضهم الخ يعنى كما ان ثم كذلك اذا فى قولهم خرجت فاذا السبع خبر
لكونه بمعنى بالمكان او بالحضرة مبتدا السبع فى قولهم خرجت فثم السبع خبر مبتدا
السبع وان قيل اذا المفاجاة ظرف زمان لو التقدير ففى ذلك الزمان
حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة قلت
والصحيح ان الخبر محذوف اى فاذا السبع حاضر والجملة الضيف اليها اذا حلها
على الفعل احوالها من كونها مضافة الى الجمل ولانه لو كان ظرفا مثل ثم لجاز
تاخيرها مثله على انه لا يستقيم فى نحو فاذا زيد بالباب واما التى فى اذا زيد قيل انها
للتعجيبة الذى يراد بها تزاوم ما بعدها حالا قبلها اى مفاجاة السبع لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجاءت وقيل زائدة ورد لعدم حصول
حقيقتها

قوله وجاز الخ

قوله وجاز الخ يريد انه يجوز رفع الاسمين بين اذا نحو خرجت فاذا زيد قايم على
ان يكونا مبتدا وخبرا ونصب الثانى على ان يكون الخبر محذوفا والمنصوب حالا
وعاملها المحذوف تقول خرجت فاذا زيد قايما تقديره فاذا زيد حاصل حال كونه
قايما وانما قال على حذف الخبر احترازا عما تقوله الكوفيون وسعد ذكر وعما يقوله
البعض من ان اذا خبر والمبتدا ما بعدها اى خرجت فبالمكان زيد فعلى هذا يكون
قايما حالا ضمير وجواب الرفع والنصب فى الاسم الثانى مشروط بان يكون له صلاحية
الحالية نحو قايم فى فاذا زيد قايم والية اشار بقوله واما قولهم كنت اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو اى الزنبور هى اى العقرب فانه لا يجوز فى مجئ الا الرفع عند
سيبويه لعدم صلاحية للحالية اولا بالعامل فى اذا هو معنى المفاجاة والكوفيون
يجوزون نصبه ويقولون فاذا هو اياها وله وجهان احدهما ان هو مرفوع باذا
مثله فى زيد فى الدار ابوه وان اياها منصوب فى اذا من معنى الوجدان لان
مفاجاتك للشئ وجدانك اياه فالتقدير خرجت فوجدته اياها قايما منصوبه الثانى
والاخر ان هو موضع الفصل واذا كوجدت فى اخذ مفعوليه كانه قال فوجدته هو
اياها وكلاهما فاسدان اذا لا يعمل عامل وجدت والا النصب والجر اين هو رفع الفاعل
ويجوز حذف الفصل لكونه فضلة ولا يجوز حذف هو فى هذه المسئلة فظهر ان
ما ذهب اليه سيبويه ارجح وقد وقع فى مال المسئلة بينه وبين الكسائى مناظرة
وهى مشهورة قوله وروى الخ اشارة الى نقل من ان الفراء سال سيبويه فى مجلس
الرشيد من مال المسئلة فقال فاذا هو اياها وخطا الكسائى وادخل الغشرة فون من
بنى شيبان فكل يقول فاذا هو هى شيبه شبط فى بلد ووجه هذه ان لما ذكر الظن اولا اضمره
ثانيا كان المعنى ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا السعة ظننته هو
اياها فحذف فعل الظن مع المفعول به من الضمير وترك ضمير الفصل وفيه ما عرفته فعلى هذا
يكون مذهب الكسائى ارجح قوله وزعم بعضهم الخ يريد الاخفش ان اذا حرف قال
ابن الملك وهو الصحيح عندى اذ لو كان ظرفا لم يتوسط بين جملتى الشرط والجزاء نحو وان
نقضتم يستبنه بما فعلت ايديهم اذا هم يقنطون اذ لا يكون كذلك الا الحرف عند وقوع
الجملة بعدها سواء كان ظرفا المذكور ايضا اولا وفى لفظ زعم اشارة الى ضعفه وقد سمعت
والقايل كونها حرفا بوقوع لانه يحصل الافادة الثانية آ يدل كون كلمة اذا بخلاف ما
لو وقع بعدها مفرد فى الاستعمال الصحيح فانه يشتبه ح جعلها حرفا لعدم الافادة الثانية
من الحرف والاسم فلا بد من ان يجعل ظرفا خبرا وما بعده مبتدا وبهذا يندفع ما قال
من ان فايدة قول المصنف عند وقوع الجملة بعدها غير ظاهرة واما ما يقال
من ان هذا مما يوكد ان الخبر فى قولك خرجت فاذا السبع محذوف فباطل لانه

يؤكد على ما قررنا كونه خبرا قال وبينا او بينما لها فيه وجهان الاول ان بينا
مبتدا وبينما عطف عليه وخبره من الظروف الزمانية وقوله هكذا حال من
الضمير في قوله من الظروف الداخل الى بينا وبينما والعامل الجار والمجرور اي
بينا وبينما من الظروف الزمانية حال كونهما هكذا وقوله مشبعة او متصلة بلان
مشبعة بوصلها به وانما ذكرا وسهما لان ايضاح قوله هكذا لا يحصل الا باولان لا يشبع
ولا يتصل انما يتصوران في كلمة بين لا في كلمة بينا وبينما فكانه قال هكذا مشبعة
كلمة بين او متصلة بها المزيدة فلو قال مشبعة ومتصلة لما حسن فلينامل
والثاني ان يكونا مجرورين عطفا على اذا في قوله كادوا اذا وقوله هكذا حال
عنهما والعامل معنى الاشارة في بينا وبينما كانه قال هذان اللفظان اي اشير اليهما
حال كونهما هكذا وقوله مشبعة الى آخره كما مر وقوله من الظروف الزمانية
ايضا حال عنهما الحال الاول لبيان اللفظ والثاني لبيان المعنى والثالث ان
قوله من الظروف الزمانية خبر مبتدا محذوف اي هما من الظروف الزمانية
والباقي كما ذكر في الوجه الثاني اعلم انهم لما فصلوا اضافة البين اللازم لاضافته
الى المزد الى جملة اشبعوا فتحه ليدل الالف ويكون دليلا على عدم انقطاعه
للمضاف اليه المزد لانه وقف عليه والالف يؤتى به للوقف كما سبق
او زادوا عليه ما الكافة ليكفه عن انفصاله ما كان قبل اتيه وذلك ان نزول
ان الالف وما قبل يؤتى بهما اذا ترك التردد النقلي الى المعنى كما في المثنى نحو رجلان
وهما وانما والتذييل ظاهر وان البين في الاصل بمعنى الفراق وبمعنى الوصل
وهو من الاضداد وذكره الجوهري وانه لا يتصور الا بين الشيئين ولذلك لزم
تعدد ما يضاف هو اليه فاذا وقع ظرفا فلا يخلو اما ان يكف بما او الالف اولا و
الثاني لا يخلو من ان يكون ما يضاف هو اليه من اجزاء الزمان نحو خلف بين الصباح
والمساء او من اجزاء المكان نحو جلست بين مكانك ومكان زيد وحكمه ان تقدر
زمان في الاول ومكان في الثاني اي خلف زمان فراق الصباح والمساء
وجلست مكان فراق مكانك ومكان زيد ولا يخلو فيما اضيف اليه بين في اولا
يكون من اجزائهما فيه لا يخلو اما ان يكون من الامور الغير الثابتة نحو جلست بين دخولك
وخروجك وغيره او لا يكون منها نحو جلست بين زيد وعمرو وغيره وحكمه ان يقدر في
الاول زمان وفي الثاني مكان كما مر لامتناع غيره الا ان التحقيق يقتضي ان يقدر
الزمان والمكان في المضاف اليه ايضا هكذا فقلت زمان فراق زماني خروجك و
دخولك وجلست مكان فراق مكاني زيد وعمرو فحذف المضاف هو الزمان والمكان
من كل من بين وما اضيف هو اليه واقيم كل منهما مقام مضافه فظهر ما ذكرنا ان

ما اضيف

ما اضيف اليه بين اما زمان او مكان صريحا او قدر بما لا غير لانحصار الظرف فيهما
والاول وهو ما اذا كف بما او بالالف هو لا يدخل الا على الجملة لما ذكر نحو بينا زيد قائم
راى عمرا وبينما زيد قائم راى عمرا وحكمه انه لا يكون الا ظرف زمان لا لما ذكره الشيخ الرضي
وتبعه جمهور الشارحين من انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث لا منع كونه
مدعا في غاية البعد عن التحقيق بل لان بينا زيد قائم في معنى بين قيام زيد وقيامه
لانه لم يذكر غيره مع ان بين يقتضي التردد فيكون بينا زيد قائم مثل بين دخولك و
خروجك وقد سبق ان مثله مقدر بالزمان لا غير فكذا هذا فكما ان دخولك وخروجك
قائمان مقام الزمان لقيام القرينة فكذلك المقدر المضاف المدلول عليه بالجملة
المذكورة بعد بينا قائم مقام الزمان لمعونة القرينة لا ان يكون بين مضافا الى لفظ
اوقات واوقات الى الجملة كما ذكر الشيخ الرضي واشبع ايضا من ان بين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين وقت
زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وبقي عليه
اضافة لا لازمة الى الجمل دون الامكنة وغيرها لشبهه الفهم من كل مضاف اليها
الى الزمان وذلك لانه فاسد لان الجملة المذكورة بعد بينا لم تحذف لفظ الاوقات
عنها لان بينا يضاف الى المزد ولا جملة مسموعة للمخاطب في التحقيق فحذف عنها
لفظ الاوقات وجعل الثابت المذكور قرينة عليه هذا وكون الجملة التي تضاف
اليها بينا وبينما اسمية غير مشتق قال ابن الحاجب ويلزمان الاضافة الى الجملة وما
قدرها بالاسمية وقيل تدخلان في الماضي والمستقبل واشار الى عاملها فقال
والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذ واذا
لامانع يمنع من العمل والا اي وان لم يكن الجواب مجردا من كلمتي المفاجاة فمعنى
المفاجاة المتضمنة هما اي اذ واذا اياه وقد سبق بيانه ولا يعمل الجواب ح لانه مجرور
باضافة اذ واذا اليه وما في صلة المضاف لا يتقدم عليه وانما ابرز الضمير لكون المتضمنة
جارية على غير من هي له واياه عايد الى الموصول وقد ذكرنا ما ذكره الشيخ اكرمه الله وما عليه
قوله وحيث عطف على بينا وبينما على الوجهين الاخيرين وعلى الاول وجه الاول
عطف على اذ وعلى كل تقدير قوله لمكان حال او خبر مبتدا محذوف اي حيث ايضا
من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وانما التزم اضافتها الى الجملة لان وضعها
لمكان تعلق به نسبة اسناد سواء كانت في الجملة الاسمية نحو جاء زيد حيث عمرو
قائم او في الفعلية نحو حضر بكر حيث جلس عمرو ولذا قال وتضاف الى كلتا الجملتين وانما
بنيت لمكان لزوم افتقارها الى جملة تضاف هي اليها وعلى الحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين
وعلى الضم تشبيها لها بالغايات من حيث ملازمة الاضافة وقيل من حيث ان الاضافة

الى جملة كلا اضافة للاسم تمامى فى ظروف الزمان وقد يقع نائبها للاسم فى اين وقد
يكسر للاصل المذكور الجمهور وقد جاءت بالواو مثلثة الثاء قوله وقد شذ اى وقد
شذ اضافة حيث الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا فيمن روى بجر سهيل
قيل ح شئ مرب لعدم علة البناء وهى الاضافة الى الجملة وقيل هى مبنى حملا لها
على اخت اخواتها ونظيره ما ذكره بعضهم من ان بين فى قوله كما تكون تنظر بينك فاعل
تنظر وانما نصب حملا له على اخت اخواته ولا يخفى ان هذه مناسبة بالنسبة لورود
بنائها فى الاستعمال فلا يرد ما قال من انه لا يلزم طرد الحكم الذى ثبت فى بعضها
الاحوال فى جميع الاحوال فان لقائل لم يرد انه اخت اخواته ح انه ينصب فى بعضها نحو
لقد عن ذى علم منهم من يرويه بنصب سهيل على انه مبتدأ خبره محذوف اى حيث
سهيل موجود ح لا شذوذ وقوله طالعا مفعول فان لنرى بان لا يكون حيث ظرفا
بل اسما بمعنى مكان كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فيجيء كما فى قوله
وتشبث غير شام الذئب اى اما ترى سهيلا طالعا او حال ان كان نرى من
رؤية العين وعاملها الفعل او معنى الاضافة وكيف ان تقول ان حيث ظرف
والفعل منزل منزلة اللازم فامه بجا يعنى كالشهاب ساطعا قوله بجا بدل
من طالعا ويضئ وساطعا وضئا بجا وما اضيف فيه حيث الى المفرد قوله
نظمتهم تحت الحنا بعد طرهم بيض المعاصم حيث بجا لى العمائم واجاز الاخفش استعمالها
لمعنى الزمان مستشهدا بقول طرفة للفتى عمل يعيش به حيث يهدى ساقه قدمه
اى مدة حيوته ورد بانه يجوز ان يكون معناه الى مكان كان اى ما دام له حس وحركة
قوله ولما عطف على حيث وقوله بمعنى حين حال عنها اى لما حال كونها لمعنى حين
من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وفائدته سوى بيان المعنى الاحترازى اذا
كان بمعنى الا ومعنى لم واشار الى الغرض من وضعها بقوله وهى لوقوع الما اى وضع لما
يدل على ان وقوع الشئ لوقوع غيره مثلا لما فى قولك لما جئتنى اكرمتك يدل على ان
الاكرام وقع من المتكلم لانه وقع الجئ من المخاطب فكانت منضمنة لتنبيه امر بامر
كما فى ان جئتنى اكرمتك فاشبهت كلمة الشرط فلزم الجملة الفعلية بعدها واليه
اشار بقوله ولا يضاف الا ولما كان وقوع الشئ الذى فيه وقوع غيره تضمنا
لزم ان يكون مفعلها ماضيا لفظا او معنى وانما قال لفظها بحرف اى المجازى لما
ذكر من انها تضمنت تنبيه امر بامر ولم ينل لتضمنها معنى المجازاة لانه ليس فيها
معنى التعليق الذى هو مناط الشرطية ولهذا قال والعامل الجواب اى عامل لما جوابها
فى مثل اذا ولو كان فيها معنى المجازاة مثل متى لكان العامل فيها ما يليها وما ذكر من
ان لما ظرف يستعمل استعمال الشرط مذهب الجمهور وبعضهم على انه حرف لوقوعه من كلام سيبويه

وسرانه

وسرانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل لو وتمسكا بانه لو كان ظرفا لما جاز لما
اسلم دخل الجنة ورد بان التشبيه فى مجرد تنبيه ووقوع الشئ بوقوع غيره فى الماضى
وان المثال مبنى على التاكيد فكانها دخلها فى ذلك الزمان ولما كان مظنة ان يقال
ان كلا من الظروف اللازمة للجملة وفيها معنى الشرط لتضمنها معنى العموم والاستغراق
الذى يكون فى كلمات الشرط فمتى كلما حيث حيث ان حيث الصباح حيث فيه
وان حيث المساء حيث فيه الى غير ذلك وكل منها يقتضى بناؤها فيلزم ان يكون جميعا
وليس الامر كذلك اشار اليه والى جوابه بقوله وليس من الباب اى من باب
المبنيات كلا وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لانها اى لان
كلا اضيف الى المصدر الصادر من الحين اذ ما فيها مصدرية والمصدر قد يحمل حينا
نحو اتيك خفوق النجم اى وقت خفوقه فمعنى كلما قمت قمت قمت كل وقت قمت فيه
منصوبة لانتفاء ما يوجب بناءها وهى الاضافة الى الجملة على سبيل اللزوم ومثل
ما نكرة موصوفة بمعنى حين اى كل حين والاضافة الى المفرد لا يوجب البناء واما
اخر هذا الوجه لامتناعه الى الجار والمجرور اى قمت كل حين قمت فيه بخلاف الوجه
الاول لا يقال يجوز ان يدعى مثله فى يتمشى انه مبنى كما ذكر لانا نقول بناء بينا
وانه يناسب بينما لفظا ومعنى مانع عن الاعراب على ان ما المصدرية لا يدخل على الجملة
الاسمية قال بعض الشارحين الاولى ان نقول ان كلا مبنى على الفتح كيفما وكيف
ما فيه كافة لانه فى الاصل كل وهو لازم الاضافة المفرد فلما اريد اضافته الى الجملة
والاضافة الى الجملة كلا اضافة كيف بما وبنيت على الفتح الذى كان يستحقه حاله
الاعراب وهذا ماخوذ من كلام الشيخ الرضى اقول الاولى ما قاله المصنف رحمه الله
اما اولا فلان الاصل هو الاعراب وما ذكره فهو معارض لما ذكره المصنف فلا وجه للعدول
عن الاصل واما ثانيا فلان كلا ظرف وما ذكره المصنف تحقيق كونها ظرف زمان
بخلاف ما ذكره المعترض فانه اذا كانت ما كافة لا يوجد جهة كونها ظرف زمان
وفى بعض الشروح يمكن ان يقال كلما بجملتها كلمة مفردة مثل لما ويلزم ذكر جملة بعدها
فيكون من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة مثل لما فكقولك كلما قمت
قمت معناه كل زمان قمت فيه قمت فيه فيكون معناه معنى لما بزيادة التكرر
الماخوذ فى وضعه وفيه نظر لانه لو كان كلما كلمة واحدة مضافة الى الجملة لم يحتج الى
تقدير الضمير فيها كما لم يحتج اليه فى اذا ولما وغيرهما على ان ما ذكره معنى المركب كما
قرره المصنف واما تقدير الضمير فى جوابها فخطأ قال ومنه اى ومن المبنى
اللازم ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مثل على فانه اسما لا يفيد دلالته اصلا
كما لا يفيد دلالته على حرفا فجاء على اسما على لفظه حرفا لفظا وتقديرا بخلاف واحد الا

الى اللازم ما جاء على لفظ

فانه وان كان على لفظ الى حرفا لفظا الا انه ليس على لفظه تقديرا لان الفه منقلبة
من الياء كذا ذكره المصنف وقيد ما ذكره بقوله مع قرب الاشتباه الى ان المشابهة
اللفظية لا تكفي في البناء بل لا بد من المشابهة المعنوية اي مع قرب معناه اما من معناه
حرفا كعن وعلى والكاف ومذ ومنذ فان معنى على اما الفوق ومعناه حرفا الاستعلاء
وسمي عن اما المجاوزة ومعناه حرفا البعد والمجاوزة ومعنى الكاف اما المثل ومعناه
حرفا التشبيه الحاصل في المتعلق ومعنى مذ ومنذ اما بين اول المدة او جميع المدة ومعناهما
حرفين ابتداء الغاية ولا يخفى مناسبة معانيها اما لمعانيها حروفا واشتقاقه عنها اذا
نقل هذه الحروف الى باب آخر لا يناسب المعاني الحرفية وعن نحو الوقت بمعنى عصار
الشيء فانه وان جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا الا ان معناه اما لا يناسب معناه
حرفا وعن ما اشامة ايضا فانها وان وافقت ما الحرفية لفظا وتقديرا لكن لا مناسبة
بين معنييهما وانما لم يقل مع كون ما معناه. لما حقق في اول الكتاب من ان معنى الاسم
لا يكون معنى الحرف هذا وقد اعترض عليه بانه لا حاجة الى قوله تقديرا لا لاحراج الى
الاسمين لانه يخرج بقوله مع قرب معناه عن معناه حيث لا مناسبة بين معنى الى اما
ومعناه حرفا اقول ليس مراده انه لو لم يذكر قوله تقديرا لدخل الى الاسمين في هذه
الشاعدة ليعترض عليه بما ذكر بل مراده بلوان قوله تقديرا شرط في ان يكون اللفظ
على لفظ الحرف حتى لو فرض مثل الى لا الى معنى لقرب من معناه حرفا لم يكن مبنيا
ايضا فان قلت ينتقض كلامه ان يكون نحو عن من الحروف مبنيا على حرفين مرتبا اذا
نقل الى معنى مستقل لا يناسب معناه حرفا لوجود علة اخرى للبناء وهي كون وضعه
وضع الحرف قلت لو سلم فلا يلزم من انتفاء علة محصورة انتفاء جميع العلل قوله
ومنه اي ومن المبني اللازم كلما لم يكن ان يدرج تحت ضابط كما امكن ادراج المبنيات
الشايعة تحت ضوابطها وهو المراد بقوله خانها نظام الضبط اي لم يتب بها الضبط
الذي كالنظام وتقديره مناه. والتاء في فلا بد مصححة اي اذا لم يكن لها ضابطة
فلا بد من عدها واحدة بعد واحدة وقوله وهي الان شروع في عدها منه الآن ما
ذكره واما الآن فهو الساعة التي قبل ساعتك في الصحاح الكيت اول وهلة اي اول
شيء يعني فذو وقف الآن في اول شيء من استحالها بالالف واللام من غير ان يكون
بتعريفها مسبوقا بتنكيرها وهي ان وقوعها في اول حالها بالالف واللام علة بنائها و
ذلك لان معناه كما ذكر معين فليس في اللفظ ما يدل على التعيين لان الالف واللام
في لفظها لم يقصد بهما ازالة التنكير لما مر من لزومها لها اول وضعها فهي عندئذ جزئها
فلزم ان يكون متضمنا لمعنى حرف التعريف فيكون مبنيا لما قرر من ان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف كان مبنيا فان قلت يجوز ان يكون قوله كونها علما لجنس الزمان

صحة الاستدراك حاصل ما ذكره ان الشارح انما احتاج الى قوله العلمية لانه
التعريف يجوز ان يكون على الاداة ام لغيرها ثم قوله اللام لبقاء معنى الزمان الحاضر لا لنقص معنى اللام
فلا يكون ما لا نقص معنى وذكر الحاد طاهر

قطع عوض

الحاضر لا لتضمنها معنى حرف التعريف قلت الاصل في التعريف التعيين ان يكون
بحرف التعريف والقول بعلم انما هو اذا دعت اليه ضرورة كما في باب اسامة
وهنا لا ضرورة يلجئ اليه فلا وجه للعدول ويحتمل ان يكون ما ذكره اشارة الى ما
ذهب اليه السيرافي من انها انما بنيت لانها تشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع
ونيرة واحدة وهي الاستعمال بحرف التعريف بخلاف سائر الاسماء فانها تعرف وتنكر
اخرى فيكون تعريفها مسبوقا بتنكيرها فلما لم ينصرف فيها بنزع اللام شابه الحرف ولما
كان في كل من الوجهين نوع خفاء استدل امه ان يكون الجامع العشر مبنيا لوقوع اول
الوجهين بالالف واللام وقال الزجاج علة بنائها تضمن معنى الاشارة مع انها تعرفه و
قال الفراء اللام فيها بمعنى الذي وآن فعل بمعنى حان اي الوقت الذي حان كما قيل
عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال فانها فعلان استعملا استعمال الاسماء و
نركا على البناء الذي كانا عليه وردّ قوله ايضا بان قيل وقال يحكيان والمعنى نهى
عن قول قيل كذا وقال فلان كذا والآن ليس بحكي وكذا مذهب الفراء في امس
انه اعرب امس قوله وامس عطف على قوله الآن وقيد امس من هذه الكلمات بقوله
حين يرى بناءه على الكسر وتقول معنى امس بكسر السين ووجه بنائه ما ذكر في الآن
لان فيهم من يعرفه وتقول معنى الامس المبارك ومضى امسنا وعطف على امس قوله
وقط وعوض وفسرهما بقوله وهما لزمان الماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق اي قط
للزمان الماضي على سبيل الاستغراق تقول ما رايته قط اي في زمان من الازمنة
الماضية اي ما مضى على زمان من الازمنة الماضية الا وما رايته فيه وعوض للزمان
المستقبل على سبيل الاستغراق تقول لا افعله عوض اي في زمن من الازمنة
الآتية اي لا ابقى عليه زمن من الازمنة الآتية الا وانا لا افعله فيه فني كلامه لف
ونشر وقط ماخوذ من القط بمعنى القطع كان المتكلم تقول فيما انقطع من عمري ومضى
وعوض من عاضه يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه حكمت جزء اخر فصار
عوضا عنه فكان معنى لا افعله عوض العايضين اي دهر الداهرين والدائم والعايض
الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وانما بنيا لتضمنهما معنى من
وقد رمز اليه في بيان معناهما ولتضمنهما معنى من والى اذ معنى ما رايته قط ما رايته
من اول عمري الى الآن ومعنى لا افعله عوض اي من هذا الزمان الى الابد ولتضمنهما
معنى المضاف اليه اذ قط بمعنى زمن الماضي وعوض بمعنى عوض العايضين ولتضمنهما
معنى اللام الاستغراقية وسقط ورد عليه بان استعمال المعرف باللام المرادف لاستغراق
في موضع النفي قليل اقول ان الله لا يحب الظالمين ان الله لا يهدي كيد الخائنين
وما الله يريد ظلما للعباد ومبنيا على الضم دلالة على الفرق من جهة الاستغراق وتقديمه

وقيل بين عوض على الفتح تشبيها بالغايات لانها منقطعة عن الاضافة كقبل وبعد
فط على الضم حملا لها على اختها عوض واما لم يبن ابدا وان كان مثل عوض في المعنى
لانتفاء ما ذكر فانه حيث يقال طال الابد وقيل بني فط لتجرد ما ذكر في بناء الان ثم اشار
الى حكم لها معلوم بالاستقراء بقوله ولا يستعملان اي فط وعوض الا مع النفي واما استعمال
فط بدون النفي نحو كنت اراه فط اي دايما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت
الذئب فط وقد استعمل عوض للمضي مع الاثبات ايضا قال ولولا وقاع عن عفان عوض
بمعناه عوض عنتار متربت وهو متفق معنى لكونه جواب لولا ولم يذكر مثال
فط لكثرته في الاستعمال بخلاف مثال عوض فانه في الاستعمال قليل فذكر له مثالا قال
ابي الاعشى رضيني لبان الثدي ومثله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة
الى ضوء نار في يفاع تحرق تشبث المزورين بمصطليها وبان على النار الذي والمحلق
رضيني لبان الثدي بالنصب المعنى وكذا الجر بالخفض والنصب بقيتين ولا يستعمل في القسم
غير الاول واللام الاولى للابتداء والثانية جواب القسم لاحت لظهرت
يقال لاح يلوح لوحا اي لمع او بدت من لاح النجم اي بدا وقوله الى ضوء متعلق
بقوله لاحت بتضمين معنى النظر اي ظهرت عيون كثيرة للسايرين ناظرات الى
ضوء نار واليفاع المكان المرتفع وكان من عادة كرامهم ان يوقدوا نارا لضيافة
يوقدونها بالسحر بريه من البعيدان ليهتدي اليها العيان وقد كثر هذا في كلامهم
وتحرق من التحريق اي تحرق الاحطاب او المصطلين بها لقرب النهاء بها
وقيل مصارع من تحرق الشيء بالنار احترق حذف احدى التائين فاستراح
الى النار ح بمعنى اي يحرق وقودها وتشبث فوقل من شب النار او قد
والمزور الذي اصابه القر بالضم وهو البرد واراد بالمزورين الذي والمحلق
اي الجواد والممدوح وهو مرة ولد ابي بكر بن كلاب من بني عامر وهو ملك بن طوكهم
وانما سمي محلقا لانه حلق وجه الخيل يصطليها اي يصطليان بها اي يصطليان بها من اصطلى
بالنار اي دفئت بها وبات نات وعلى النار متعلق بها اي بات على دفء النار
الذي والمحلق لانهما ضيفان لابنارف احدهما صاحبه وفي عطف المحلق على الذي
اشارة الى انهما من جنس واحد وبه ارتفع الكلام فصاحة والرضيع فعيل من رضع
بالضم يقال هو اخي من الرضاعة وهذا رضيعي والبان بالكسر لبن المرأة خاصة
فكانه في الاصل خاص ثم عم وقوله رضيعي لبان اما منصوب على المدح اي اخص او
اعني او امدح وقيل حال من الذي والمحلق وقيل على النار خبر بات وهو خبر بعد
خبر لا حال والا يلزم تشييد البيت بالرضاعة واما مجرور بدل من مزورين او صفة له

ومنصوره انهما مثلا زمان كانهما اخوان ارتضعا من ثدي ام واحدة يعني لابنارفه
الجود بحال وقوله ثدي ام منصوب بمثل مقدر اي رضعا بدليل رضيعي او بترع
المخافض اي من ثدي ام ويجوز ان يكون بدلا من محل لبان على ان يكون
الرضيع من رضع الصبي امه كانه قال رضيعين لبانا ثدي ام وهو من بدل
الاشتمال ويروى بجره باضافة لبان اليه وهو اوضح تقاربا الى الرضيعان
اي تحالفا والانجم الاسود من التحمة وهي السواد والداجي الشديد السواد
من الدجى وهي الظلمة اي حلفت كل منهما بانجم داج لا ينارف صاحبه
يقال اراد به الذم لان العرب يقسمون ابدا بهم في الذم عند التحالف ويقال
هو الرماد لان صنيع الفرس ان يتحالفوا عند الرماد ويقال هو الليل اي تحالفا
بالليل ويقال هو ذو الخير ويقال هو سواد حلمة الثدي ويقال هو الرحم
اي حلف كل منهما بما بينهما من قرابة الرحم وهذا اليمين بقوله رضيعي لبان ومال
الكلبي عوض في بيت الاعشى اسم صنم لبكر بن وايل وذهب بعضهم الى ان قوله
باسحم داج ليس بقسم عليه انما هو وصف بمنزلة ان يقول تقاسما في الليل داج وانما
خص تقاسمهما بالليل لكون تالهما فيه واستيناس كل منهما بصاحبه اكثر ومعنى
الابيات ظاهر قوله وفيها لغات اي في فط وعوض اما عوض فضادها مثلثة
ووجهه ما ذكر في حيث واما فط فيها خمس لغات فتح الفاء وتشديد الطاء المفتوحة
وتخفيفها وضم الفاء فيهما اتباعا وفتحها مع سكون الطاء والاول اشهر لغاتها
ولزوم الضم في فط دون عوض لما فيها من الخفة والادغام قوله ولدن عطف
على فط وعوض وفيها اي في لدن لغات وهي ثانية لدن ولدن ولدن بالدال
المثلثة مع سكون النون ولدن ولدن بفتح اللام وضمها مع سكون وكسر النون
ولد ولد كقفل ولد بفتح اللام وفتح الدال والاصل في هذه اللغات ما ذكر اولا
فخففت مرة بحذف ضمة الدال كما في كعضد فالتقى ساكنان فان حذف النون
صار لدّ وان حرك الدال فتحا او كسرا للساكنين صار لدن ولدن وان حرك
النون بالكسر صار لدن ومرة بنقل ضمة الدال الى اللام فان حذف النون
للساكنين صار لدّ وان حرك بالكسر صار لدن ومرة بحذف النون فقط صار لدّ
واعلم ان لدن معناها اول غاية زمان او مكان تقول لدن صباح ومن لدن حكيم ولدا
بمعناها الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء غالبا يلزمها من ظاهرة
الاغلب او مقدرة نحو يعني عند واما لدا فهي بمعنى عند الا انه لا يلزمها معنى الابتداء
وفرق بينهما ان لدى اخص اذ قولك عندي يتناول ما كان في ملكك حضرك او لم يحضرك
كقولك عندي مائة ان مالكها وما حضرك ولم يكن في ملكك لقوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده

والذي لا يتناول الا ما جعلت قال الشيخ ان الحاجب الوجه في بنائها ان من
لغاتها ما وضعه وضع الحرف فحمل البنية عليها تشبيها ولو لم يكن ذلك لم يكن
لبنائها وجه لانها تمثل عند وهو معرب بالاتفاق قال الشيخ الرضي والذي ادى
ان جواز بعض الاسماء وضع الحرف اي على اقل من ثلثة احرف بناء وبين الواضع
على ما يعلم من كونها حالة الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المعنى فلا يجوز
ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف اقول فيه نظر اما اولا
فلانا سلمنا ان وضع الواضع اللفظ على وضع الحرف يكون موقوفا على علمه بانه
يكون مبنيا لان صدور الفعل من المختار يتوقف على تصور الغاية ولكن
لا نم ان هذا يكفي ان يكون بناؤه مبنيا على وضعه وضع الحرف اذ ما يتوقف
عليه الوضع هو العلم بانه يكون مبنيا وما يتوقف عليه الوضع هو البناء
لا العلم بالبناء مثلا اذا ضربت زيدا تاديبا كان من فرون حمل الباء ادب
علة الضرب ان يكون صدوره عنك موقوفا على تصوره وهو هذا معلل نفس
التاديب بالضرب واما ثانيا فلان الواضع وضع الاسماء المبنية على حد
لبنائها حالة الاستعمال فيكون وضعها على هذا الوجه موقوفا على العلم بانها
سيكون مبنية فلو صح ما ذكره لزم ان لا يكون بناؤها مبنيا على الوضع على هذا الوجه
ولا شك في بطلانه ثم قال فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر
الظروف الغير المتصرفة مع عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الاشارة فيشتمل
في مشابهته الحرف دونها اقول انما يتم ما ذكره ان لو كان اللزوم ماخوذا في اصل الوضع
وهو ممنوع قال بعض الشارحين في قوله وفيها لغات نظر لانه ليس في لدا لغات
وانما يكون اللغات في لدن اقول انتم تريدون ان لدى في المعنى المطابقي وفي اللفظ
ايضا اذ للاكثر حكم الكل مع ان لدى اكثر استعمالا فلانها اصل جميعها حمل المصنف
على ما قال وقد نص في المفصل مثله على انه يجوز ان يقال ان لدى من جهة كثرة دورانها
اصل جميع اللغات فقلب الفها نونا كما قلب النون في الفا حال الوقف فلا اشكال
ولك ان تقول ان لدى اصلها لدن فقلب نونها الفا مثل النون في الوقف
ولكثرة استعمالها حتى صارت اشهر من اصلها ومن سائر اللغات قال ولدى
ونسبة الها الى ونسبة نون لدن بالتنوين في انها يحذف كما يحذف التنوين وانها تنون
على ما بينها الحركات الثلث وقد ذكر كما تنون هي على ما قبل التنوين ولذلك الزم نصبت
بها الوعد عند خاصة بخلاف تشبيهها بالضمير نحو اتزر خلا وانما احتمل ظهور اثر التشبيه
بانقرابها بعض حد لمكان كثرة استعمالها مع عدم حد فاخير الفتح للخفة ولا يخفى ان نصب

غرو مع

غرو مع لان شاذ وان غرضه بيان سبب وضعه لان النحو بيان المناسبات لما وضع منهم
من الاستعمالات فالقول بان ما ذكره من التشبيه يقتضي جواز نصب كل اسم بعدها ولا وجه
اختصاصها بغرو فاما اختصاص غرو بنصبها فليس من مقتضى التشبيه كما هو ظاهر للفظ
بل هو لاستعمال المحض مردود وانما نكر غرو لانه مرض النكرة وقيل لانه لو حذف تنوينها
لم يدر اهي منصوبة او مجرورة ومذرور جر غرو بعد لدن ووجهه ظاهر ورفعه ايضا
ووجهه ان يقدر فعل اي لدن كان غرو وقيل للتشبيه باسم الفاعل يقال لاذ به لوذا
ولياذا لجا اليه وعاذ به والاذ به اي عاذ به واراد ومنا الكثيرة به وضمير الاذ للجاري
وقيل للوقت والحنث والحد اختلاف البعير وضمير بحثها للناقة وقول من الظل بيان
منقوص والناقص من ظل الظل ارتفع يقول سار الحادي من اول
النهار حتى الصق بحث الناقة بقية ما نقص من الظل ولم يبق لها ظل وراء اشتدت
من الغداة الى الظهيرة وفيه وصف لقوله وجلاوذة ثم ذكر من الكلمات التي خانها
نظام الضبط من وما الموصوفتين وما غير موصولة ولا موصوفة يعني التامة اذ لم يستعملها
ضابط بخلاف الموصولتين حيث خلها الموصول وبخلاف الشرطيتين فانها دخلتا تحت
ما يتضمن معنى الحرف وعلة بنائها كونها على وضع الحروف مع ان غير التامة محتاج الى
الغير وجوبا احتياج الحرف وفيه ان التخصيص في من وما الموصوفتين ليس بحسب
الوضع وقوله غير منصوب على انه حال من معنى الاشارة والتقدير وهي هذا اللفظ
وكذا قوله في معناها حال من لفظ كاف اي هذا اللفظ كائنا في معناها وكذا قوله
كائنين وانما خص كم بالخبرية لان كم الاستفهامية داخلة تحت ضابط قوله
ومن ما يتضمن معنى حرف الاستفهام ووجه بنائها قد سبق وانما قيد كاف قوله في
معناها لانها انما يكون من الكلمات التي خانها نظام الضبط اذا كانت يعني الخبرية
واما اذا كانت يعني الاستفهامية في الصحاح وقد تدخل على اي الكاف ويكون في معنى
كم في الخبر والاستفهام فلا يكون منها وبعضهم حمل قوله وكاي مبتدا وقوله في معناها
خبرها ما اعترض عليه بما ذكر في الصحاح ووجه بنائها حملها على كم الخبرية وانما حكم على كاي
بالافراد مع ان الظاهر تركيبها من الكاف واي لما ان في بعض لغاتها كي بوزن كع
وكاء بوزن كاع ومما مر ذان لا محاله فحملت كاي عليهما على انها لا يلاحظ فيها معنى
جزئيها الافرادي وانما بنيت كيت وذيت حال كونها كنايتين عن القصة لان
كلا منهما يقع موقع الجملة والجملة من حيث هي هي مبنية يعني انه لا اعراب لها
بوجه من الوجوه الا اذا وقعت موقع المفرد والمفرد اذا وقع موقع الجملة واغني عنها
اخذ حكمها الا ان الجملة اذا قصد بها الاحكاية فقد لا يقع موقع المفرد فلا يكون لها محل من
الاعراب وقد تقع هي موقعه فلها محل من الاعراب والمفرد اذا قصد به الافادة لا بد ان

يكون له محل من الاعراب وظهر مما ذكرنا ان بناء كيف وذيت انما هو لوقوعهما موقع ما لا اعراب
له كما ذهب اليه جمهور النحاة لا لانتفاء علة الاعراب كما ذكره الشيخ الرضي من ان الجملة كما
لا تستحق الاعراب لا تستحق البناء ايضا لانهما من صفات المفردات فلا وقع المفرد موقع ما لا
اعراب له في الاصل ولا بناء لم يجز ان يحملوا ايضا عنهما بني على الاصل الذي يلتبس ان يكون
الكلمتان عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات الخالي عن التركيب يمكنه عربية عن سبب
الاعراب فعربته عن سبب لا اعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم وفي كلامه خلل
ايضا لان وقوع المفرد موقع ما لا اعراب له دلالة على ان يكون له اعراب اولا يجب
ان يكون له اعراب لكونه الاصل وايضا فانتفاء علة الاعراب فيهما عند وقوعهما في التركيب
اذا لم يكن الوقوع موقع الجملة موجب البناء فوقوع وانما بنيتا على الفتح وهو الاكثر لتنزل
البناء كما في اين وكيف وكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما
على الضم والكسر تشبيها بحيث وحيث واشار بقوله ولا تستبان الى الى حكم لهما معلوم
بالاستقراء اي لا يستعمل كيف وذيت الا مكررتين بواو العطف نحو فالان كيف وكيف
وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كيت وذيت بحذف لام الكلمة واعلال
الياء منهما كما في ميت والوقف عليهما بالتاء كما في ميت وتنهم من يستعملهما على الاصل
فيلزم فتحهما لتنزل التشديد والوقف عليهما بالهاء واما ذكوكم الخبرية وكيت وذيت من
كلمات خانها نظام الضبط مع ان غيره ادرجها تحت ضابطة الكنايات لما فيه من نوع
اشكال ذكر بعضهم انها الفاظ يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون لها
استهانية وخبرية ولا كما في بل نحو كيت وذيت من الكنايات وفسرها بعضهم بانها وضع
لفظ عوضا من لفظ آخر او من الفاظ وهذا يؤدي الى ان يكون نحو اين ومتى وكيف
كنايات فلما تعسر ذكر ضابط يشمل جميع ما يطلق عليه الكنايات جعلها من كلمات خانها
نظام الضبط وعدها واحدة بعد واحدة ولم يجعلها بابا من المبنيات قوله ولهي
لله ابوك ومعناه التعجب اعلم انه لما كان اسم اسجل ذكره مالا ثي اذ وزن من على
السنة العرب حيث يكرهون ذكره في كلام رق وجل من امورهم خصوصا في تقوايمانهم
التي تريدون بها كلامهم ولا تنذرون ان يجعلوه خلوا عنها الا بكلمة كما قيل لاعرابي على
خشونة ضروبا لكن التخفيف وصرفوه فتوبا من التصريف من ذلك انهم لما حذفوا ميم لا والله
اليه وعوضوا حرف التعريف منها وجعلوا كانه عين ميزنه وذاتها وكانه بعض ابو حرفه حيث
قالوا يا الله رجعوا فقالوا لا هم فحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة قال الشاعر
لاهم الكبار وقالوا في لله ابوك لاه ابوك بحذف اللامين لام الاضافة والتعريف

ثم قلبوا بان قلبوا الهاء على الالف وجعلوها ساكنة الارادة ان يشاكل التنابيب المنوب
ولم تقروا الالف بعد السكون قلبوها ياء فقالوا لهي ابوك وانما آثروها على الهمزة والواو
لكونها اخف منهما واعذب على اللسان ولان الياء اصلها لانه من لاه يليه اذا استتر
على احد قولي سيبويه وانما بني لتضمنه لام التعريف وعلى الحركة حذار التقاء الساكنين
وعلى الفتح للخفة وقد حذفوا من المقلوب فقالوا لله ابوك بسكون الهاء ووجهه
ان الحاء كف من الالف اما بالقلب واما بالحذف فتكلموا الطريقين جميعا وان
الاصل في البناء السكون وانما بني لاه ابوك على الكسر للاصل المعهود واما قوله
لا افعل فسكون اللام فاصله بالله لا افعل حذف الباء الجارة المتعينة ولام التعريف
لما ذكر آنفا فصار لاه ثم رجع الى اصله على ما قيل من ان اصل لاه ولاه لان الطلب
قوله تعالى ولتضطرب ثم سكن اللام لكون الحركة مطلوبة في النسب وقيل لتضمنه
لام التعريف فظهر مما ذكر ان ذكر الفعل بعده باعتبار ان اصله بالله لا باعتبار ان
ان حرف الجر حذف من قوله اي قوله فلا يرد ما يقال من انه يفتقر على السؤال
قوله بفتح الواو وسكون اللام في اي الله تعالى ولم يجر فيه نقلا وكلامه يشبه ان يكون
قدوردو قيل ان واو قوله واو القسم وان الجملة والله لا افعل بلا الف كما جاء في
الاباء كس الله في تسهيل ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاه ولهي فبني قوله فبنيت
الكلمة لتضمنها لام التعريف ومعنى تضمنها فصار قوله قال الشارح لهي ابوك وقوله
لا افعل اصلها لله ابوك ووالله لا افعل فتصرف فيها لكثرة الاستعمال وصيغ من مجموع
الجار والمجرور اسم على فعل وبني كل منهما لانه مشتمل على معنى الحرف قال ومن المبنيات
لما فرغ من المبني اللازم شرع في المبني العارض وقال ومن المباني المركبات
عطفا على قوله فمن الاول اسماء الاصوات اي من المبني العارض المركبات اي
الالفاظ المركبة بان جعل الكلمتان كلمة واحدة لابان اسند احديهما الى الاخرى او اضيفت
الى الاخرى او جعلت هي وصفا لها فقوله بجعل الكلمتين واحدة يخرج المركبات الاسنادية
والاضافية والتعليلية هذا ما ذكره الشيخ ابن الحاجب كل اسم من كلمتين ليس
بينهما نسبة ولا يرد على المصنف ما اورده الشيخ الرضي عليه من انه خرج عن هذا الحد
بعض المحدود لان المركب المذكور فيه حرف عطف او حرف جر نحو بيت بيت
بين جزئيه نسبة وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما دل لاجل
العلية نحو معديكرب ويعلبك على ان الحق ان النسبة لا يطلق على العطف ونحوه
الا بمعنى ان المعطوفين ليس احدهما منسوبا والاخر منسوبا اليه وانما اخرج نحو تابط
شرا مع كونه مبنيا لان غرض بيان الاسمية وهو ليس منها وبعده بدله على ما يكون
معربا ولا يخفى ان الكلمتين في قوله بجعل الكلمتين اعم من اسمين ومن فعلين

من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف ثم هذا المركب اما ان لا يتضمن
ثانيه الحرف كحبذا او يتضمن كخمسة عشر والاول يكون جزؤه الاول مبنيا لتنزله
منزلة حرف من الكلمة كحبذا من زيد وقد اومى اليه بقوله بجعل الكلمتين واحدة و
بقوله والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن العجز منه الحرف الى المتعلق واشار اليه
ح هو المبني لا الجزء الثاني لانتفاء علة البناء عنه بكون هو معربا والفصيح ان يكون
ممنوعا من الصرف ومنهم من يستعمل الاول كالمضاف ويعربه اعراب المضاف بالرفع
والنصب والجر ويعرب الجزء الثاني اعراب المضاف اليه ثم من هؤلاء من
يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف ومنهم من يعربه اعراب المنصرف وذهب بعضهم
الى ان الجزء الثاني ايضا مبني تشبيها بما تضمن معنى الحرف بجامع ان كلا منهما جزء ثان
لمركب جعل هما واحدا من غير ان ينتقل من معنى الى معنى كما قال الشيخ الرضي
وقد بني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عشر
الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك ولا يخفى انه لا يرد على قوله بما
بالام ووسط خبر الفعل وعقبه بقوله فقط رد للثاني على ابن وجه وقوله قد يكون مخالفا
تقديرا بان يكون دليل المثاني تضمن العجز الحرف فانه قد يكون مخالفا بان يكون
دليله غير البناء وقد يكون تقديرا بان يكون دليله البناء ونظيره العدل كما سيجيء
فيه العطف وما تضمن الحرف كخمسة عشر فان معناه مبني عن ان الاصل
الحاقه بما عرف التضمن فيه حيث واوزه لما لا يتضمن العجز منه الحرف اربعة امثلة
اس الاولين ظاهر لان بعلبك اسم بلد وكذا حضرموت واسم قبيلة ايضا بني العدد
منها لما مر وعلى النحو الخمسة واما كون بادي بلا وايدي سبا مما نحن بصدده فمبني
لان كلا من البادي والايدي اسم معرب اضيف الى ما بعده منصوب لم يطرا
عليه الا التخفيف وهو لا يوجب البناء وغاية ما يمكن في هذا المقام ما ذكره
غير نظرا الى جزئيه وملاحظة معناهما وكذا ايدي سبا في معنى المتفرقين من
جعلوا كلا منهما بمنزلة اسم واحد مثل معد يكرب وتركوا تحريك الياء المبدلة من
الهمزة في بادي تخفيفا وبنوا اول كل منهما لتنزله منزلة جزء الكلمة بخلاف الثاني
وبايعته بلا بيع وبعت الشاة شاة ودرهما وانما لم يبن الجزء الاول منهما لان

الجزء الاول مع اعراب الثاني هو الاولى لان الاصل ان يحكم على كل اسم بالاعراب الا اذا
كان ما يوجب بناءه منطوقا به ولا شك ان ما يوجب البناء في الجزء الثاني وهو
تضمن الحرف كخمسة او تقديرا فيما نحن فيه منتف اما انتفاء تضمن الحرف كخمسة فظ
واما انتفاء تضمنه تقديرا فلان التضمن التقديري عبارة عن كون الجزء الثاني مبنيا
في الاستعمال من غير ان يكون المبني على تضمن الحرف ولا دليل هنا على كون بلا وسبا مبنيين
سوى سقوط التنوين وهي كما تسقط من المبني تسقط ايضا من المعرب كغزو الاستعمال كزيد بن عمرو
وهنا يجوز ان يكون سقوطه تخفيفا لثقله وطوله فلا يكون سقوطه دليلا على البناء

العلة المذكورة آنفا حاصلة هنا لعدم اتحاد الجزئين لتخلل الفاصل بينهما وكذا لم يبن هو
ايضا في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه مع تضمنها فيه دلالة على الاصل
المنقول عنه كحبذا وما عدا عنه يحتاج اليه وانهم منعوه بان ما ذكروه محمول صدر
عنهم لبناء الجزء الاول من كحبذا وبلا ولهذا قال الشيخ ابن الحاجب والوجه انه
معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء في ايدي سبا وفي بادي
بلا فوق تخفيف الهمزة تخفيفا كما جرت في كلامهم كثيرا فصارت كالامثال كما كان ذلك
في قولهم اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء لما راوا
اسكان الاول وهو في موضع نصب وزادوا صورة التركيب هذا ما ذكره المحققون
من النحاة واعترض عليهم بعض الافاضل قائلا لا شك ان بلا وسبا مبنيان لمنع
التنوين منهما ولا شك ان بناءهما لتنزلهما منزلة الجزء الاخير من الكلمة كعجز من شعر
بقر لانه خال مثله اذ لا موجب سواه واذا بني العجز لذلك بني الصدر لان آخره
يكون وسط الكلمة وليس موجب بنائها تخفيف الهمزة واسكان الياء ويكون الدال
بناء الصدر على اعرابه خطأ ولانه لو كان باقيا على اعرابه لكان العجز ايضا معربا
فيجب ان ينون وانما لم ينون عجز معد يكرب وبني عجز ايدي سبا لانه مركب
خال فيشبه شذر بذر دون معد يكرب وقال الشيخ الرضي وجعل جار الله بادي
بلا وايدي سبا من باب معد يكرب وجعلهما سيبويه من باب خمسة عشر
وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال
التنوين في بادي وبلا لان بهما تركيبا بلا علية ولا سببا من تنوين وكذا ايدي سبا
فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا او لا دسبا ابن يشجب وليس
اسم قبيلة كما اول في قوله فما لي لقد كان لسبا وجنتك من سبا وقال ابن
السراج وقال قلا وبادي بلا بمنزلة خمسة عشر ولكنهم كرهوا الفتحة في الياء والالف لا
يكن تحريكها اقول تنويه لما ذهب اليه الطائفة الاولى فاقول بناء
الجزء الاول مع اعراب الثاني هو الاولى لان الاصل ان يحكم على كل اسم بالاعراب الا اذا
كان ما يوجب بناءه منطوقا به ولا شك ان ما يوجب البناء في الجزء الثاني وهو
تضمن الحرف كخمسة او تقديرا فيما نحن فيه منتف اما انتفاء تضمن الحرف كخمسة فظ
واما انتفاء تضمنه تقديرا فلان التضمن التقديري عبارة عن كون الجزء الثاني مبنيا
في الاستعمال من غير ان يكون المبني على تضمن الحرف ولا دليل هنا على كون بلا وسبا مبنيين
سوى سقوط التنوين وهي كما تسقط من المبني تسقط ايضا من المعرب كغزو الاستعمال كزيد بن عمرو
وهنا يجوز ان يكون سقوطه تخفيفا لثقله وطوله فلا يكون سقوطه دليلا على البناء

وعدم الاختلاف بخلاف الجزء الثاني في نحو شَرَبْرَ وخازباز فانه لا يختلف اخره وظهر
فيكون بنيا فيكون نفس الحرف تقديرا وبما ذكرنا ظهر فساد ما سبق من ان بناء الجزء
الثاني دليل على بناء الجزء الاول وان القول ببناء الصدر على اعرابه خطاء وانه ان
كان على اعرابه لكان العجز ايضا معربا واما نحو شَنْشَنَ في قول بادي بدا هو
ان بادي اسم فاعل من بدأ الشيء جعله ابتداء وبدا مصدر بمعنى المفعول وزنه فعا
واصله بدأ على وزن نبات لان بدأ على وزن طلب لم يأت من هذا التركيب
مخفف الكلمتان لصيرورتها بمنزلة كلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبها ياء وحذف
الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس فعنى الجملة بادي بدا افعله
فاعله ابتدا لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدا مصدر الفعل المقدم وهو افعله
في هذا المثال وفيه لغات اخر بادي بدي وبدي فعيل بمعنى مفعول من بدأ
الشيء بالمعنى المذكور مخفف بحذف الهمزة لا على القياس وبادي بدي وبدي وبدي
على وزن سحق وكريم وجبان مع تنوين الجزء الثاني مع الهمزة واسكان الجزء الاول
في هذه الثلاث وبادئ بدئ بهمزتهما وقد يقال بدأة ذي بدأ وبدأة ذي بدئة و
وبدأة ذي بدأة على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف في الثلاث بمعنى
المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدرا ما بمعنى
الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كائنا بادي بدا او منصوب على الظرف
بفعل يدل عليه حذف المضاف اي وقت ابتدائك يبتدئ به فهي مصدر مضاف الى المفعول
واما معنى قوله ايدي سبا فهو ان الايدي كناية عن الانبار والاسرة لانهم في القوة
والبطش بمنزلة الايدي وسبا موسا ابن يشجب يقال تفرقوا ايدي سبا واياد سبا
اي تفرقوا مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم فهو مفعول
مطلق وذلك ان جعله حالا اي حال كونهم مثلهم وقيل الاياد يعني الطرف مثل هذا
يكون ظرفا وذهب صاحب المفتاح الى ان نحو ضاربة وهاشمي من قبيل مؤلف
فان الاول مركب من ضارب وتاء التانيث والثاني من هاشم وياء النسبة و
الجزء الثاني معرب والاول مبني لكونه بمنزلة الزاي من زيد واليه اشار بقوله
وقد يجعل منه اي مما بني الصدر منه نحو ضاربة وهاشمي الا ان فيه محذورا ان كون الاعراب
على الحرف وكون نحو مسلمان ومسلمون ومسلمين ومسلمات مركبا فيما سبق على ضاربة وان
يكون نحو رجيل مركبا من رجل وياء التصغير لدلالته على الرجل المخبر فيكون حرف
التصغير احد جزئي المركب واضعا بين اجزاء الجزء الاخر ويؤيد مذهب الجمهور
عدم ذكر التاء تاء التانيث المتحركة وياء النسبة في قسم الحرف مع انهم ذكروا
تاء التانيث الساكنة فيه قوله والا الخ اشارة الى القسم الثاني اي ان يكون

العجز الحرف وكلاهما مبني كالعشرة مع ثلثة اي زاد عليها وكل ما زاد على العقد فهو مبني
حتى بلغ العقد الثاني كاحد عشر وثلثة عشر اما بناء الجزء الاول فلما ذكر واما بناء الجزء الثاني
فلتضمن الحرف ولما كان اثنا عشر جزؤه الاول معربا عند جمهور النحاة مع كونه من العشرة
مع ما سبق عليها استثناه بقوله الا اثني عشر وعلله بقوله لتنزله منزلة نون التثنية
يعني انما اعرب جزؤه الاول لتنزل ثانيه منزلة نون التثنية فكما ان نون التثنية
لكونها دليل تمام الكلمة لا يجعل ما سبق عليها كالكلمة في وسط الكلمة ولهذا يختلف
الاعراب قبلها فلا يحتمل ايضا ما هو قائم مقام نونها وهو الجزء الثاني من اثني عشر
اخر الجزء الاول بمنزلة وسط الكلمة والذي يدل على كون الجزء الثاني من اثني عشر
منزلة نون التثنية انه لا يجوز اضافة اثني عشر بخلاف اخواته نقول ثلثة عشرك
ولا نقول اثنا عشرك وفي قوله سابقا اذا لم يتضمن العجز الحرف وهنا والا فكلاهما
مبني اشارة الى ان علة بناء الجزء الثاني هو التضمن للحرف فلزم عليه ان يبين تضمن
الحرف فلذا قال لان الاصل الخ اي لان الاصل في ما يتضمن على الواو العطف بالواو
على ما سبق اذ لا اصل لمستثنى الاسم باعرابه ومسماه فيكون الاصل في خمسة عشر
خمسة وعشرة مزيج الاعان وركب بينهما بعد حذف الواو واما خص هذا التركيب
بالعشرة وبينها دون ما فوق العشرين لان التركيب الذي نحن بصدده انما يحسن
اذا كان الثاني اقل جزءا من الاول او مساويا لا ان يكون اكثر ولان ما فوق العشرين
لم يكثر كثرة ما قبلها فخفف بالمزج دون ما لم يكثر ولهذا لم يخفف نحو الاب
وابنا بالمزج والتركيب على ان الاسمين فيما نحن فيه عدد واحد فحقه فيهما التثنية
قال الشيخ ابن الحاجب والدليل على اكثريته ان كل ما يتعداه وهو ظاهر واما كم
يكون الثاني تضمن الحرف مع ان الحرف متخلل بينهما لان قائله نزع الى الثاني
لا الى المجموع فلا يرد ما قال ان المتضمن هو المركب لا العجز فان قلت لم اخر قوله
لان الاصل الخ عن قوله الا اثني عشر الخ وكان حقه ان يقدم عليه ليكون العلة متزنة
بعلولها كما ان قوله لتنزل الثاني الخ متزن بعلوله قلت لفوائد ١ كون الجزء الثاني
من اثني عشر محتاجا الى هذا التعليل لكونه مبنيا و ٢ انه لو قدم لتوهم ان الاستثناء
يرجع اليه و ٣ انه اراد ان يخفف تنزل الثاني من اثني عشر منزلة نون التثنية و
ذلك لان الاصل في الجزء الثاني لما كان هو العطف كان الاصل اثني عشر اثنان وعشرة
فلما ادرج الامتزاج بين الجزئين حذف الواو والتي تؤذن بالانفصال حذف ايضا النون
لكونها دليل تمام الكلمة او ثباتها لما حذف الواو وانها علامة الاتصال كان حذف النون
وانها تؤذن بالانفصال اولى ولهذين الوجهين يحذف النونين من الجزء الاول
فينزل الثاني منزلة نون التثنية فظهر بما ذكرنا من ان قوله لان الاصل الخ علة

لنضمن الجزء الثاني الحرف ان ما يقال من انه يحتمل ان يكون علة لقوله كلاما مبني يعني
ان الاول مبني لكونه بمنزلة الجزء الكلمة والثاني مبني لان الاصل فيه العطف ولم يذكر
علة بناء الجزء الاول لانه علم مما سبق وان يكون بقوله اثني عشر يعني انه انما اعرب
الجزء الاصل لان الثاني يُنزل منزلة نون التثنية وليس مضاف اليه حتى لان
الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف الاسم الى ما فيه واو العطف مما لا يلتفت اليه
هذا وقد ذكروا لاعراب الجزء الاول من اثني عشر وجها آخر هو انه لما حذف النون منه
لما ذكر صار الجزء الاول كالمضاف الى عشر لان نون المثنى لم يهمه حذفه في غير حال
الاضافة والتركيب الاضافي لا يوجب البناء ومن قال في شرح قوله لنزل الثاني
منزلة نون التثنية يعني ان اثني عشر في صورة مضاف وللاجل حذف نون التثنية
منه واصله اثنين فلفظ عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة من اثني عشر فكانه
مضاف فلذا اعرب فقد خلط بعد ما علط فان قلت نضمن الثاني الحرف في العشرة
مع ما يتفق عليها ظاهر واما في المفرد المنتزع منها فلا وقد اشار الى تضمنه الحرف بقوله
وكذا الحادي عشر الى التاسع عشر ومعنى الحادي عشر واحد من احد عشر ولا يصح ان يقال
انه في الاصل واحد وعشر ظاهر قلت الاصل فيه ايضا العطف بالواو
اذ اصل جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلاثة عشر فعشر في المثال بر معطوف
على ثلاثة لا على ثالث ثم جعل لفظ ثالث مقام فوتك واحد من ثلاثة وعطف
عليه عشرة اضطرارا ولا يكن تادية المقصود الا بهذا الطريق لامتناع بناء اسم فاعل
من كل من الجزئين وسوظاهر وكذا بناء اسم الفاعل منهما من غير حذف شيء منهما
وكذا بناؤه مع حذف شيء منهما نحو ثانيين مثلا من ثلاثة عشر لمكان اللبس فبني
اسم الفاعل من الجزء الاول ايذانا من اول الامر بان المراد الواحد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني عليه لتظاهر ان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد
المشتق منه لا يقال لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر كما صح
اضافته الى ثلثة عشر بان يقال ثالث عشر ثلاثة عشر لانه يكون بمعنى واحد من
ثلاثة عشر ثلاثة عشر لانا نقول هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من
ثلاثة الى ثلاثة فيقال ثالث ثلثة واما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث
عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نونها لجواز اضافة اسم
الفاعل من العدد اذا كان بمعنى الحال الى عدد موصوف المشتق منه هذا ملخص
ما ذكره وقال بعض المحققين والدليل على ان تركيب نحو الحادي عشر يقتضي
بناء الجزئين هو انه تضمن ثانيه الحرف لان المعنى ثالث وعشرة بدليل مجيء الواو
ظاهرا في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى اي بمعنى الحال الا انه لم يحذف منه

الواو

الواو فلم يتفق ويمكن ان يقال ان تضمن الثاني الحرف في اسم الفاعل من المتعدد انما هو باعتبار
الاصل وذلك انهم لما بنوا اسم الفاعل من الجزء الاول وضع الليس ولم يرفعه ضميرا اليه الجزء الثاني
العدد المشتق هو منه المتضمن للحرف ورفعه وان كان ممكنا بالحاقه مرتبا الا انهم ارادوا
ان يكون الجزء الثاني من اسم الفاعل المشتق مثله في المشتق منه فيقال ثالث عشر ثلاثة
عشر ثم يخفف بان يحذف الجزء الثاني من الاول فيقال ثالث ثلاثة عشر وبان يحذف
الجزء الثاني من كل منهما ويركب بينهما فيصير مبنيان على الفتح فيقال ثالث عشر كما قال ثلاثة
عشر ولا شك ان علة بناء الثاني تضمن الحرف وسره انما هو باعتبار الاصل وكما كان
الاصل في بناء الجزء الاول من اسم الفاعل المشتق من العدد ان يكون على الفتح دوما للخفة
وجاء ايضا اسكانه اذا كان آخره ياء نحو الحادي عشر والثاني عشر لاستثقال اصل الحركة
على الياء مع ثقل المركب بالتركيب اشار اليه بقوله وجاز اسكان الياء كما جاز اي
اسكانها في ثاني عشر اي فيما آخره ياء من العدد لذلك اعلم انه اذا اضيف نحو احد عشر
وحادي عشر او دخله اللام فهو على بنائه واليه اشار بقوله والاضافة ودخول
اللام مهما لا يخلان بالبناء فانهما وان كانا يوجبان جانب الاسمية والاعراب
الا ان علة البناء باقية معهما ولا يلزم اخلالهما لمنع الصرف لان بنية صيغة حيث
لم يخرج به الاسم من الاعراب بالكلية وسبب البناء اقوى لانه يخرج به من الاعراب
الى البناء فلا يلزم من الاخلال بالاول الاخلال بالثاني خلافا للمحشي في
الاضافة فانها لما باشرت الثاني نحو ثلثة عشرك قد جوز اعرابه بخلاف اللام
فانه انما يباشر الاول ويتعين اعراب الثاني لامتناع طرحه على ما هو منزلة الوسط وقيل
لان ذا اللام كثيرا ما يكون مبتدأ نحو الآن والذي واخواته واما المضاف فلا يكون
الا موصولا الا الذي واخواته الاتي الى اعراب الثاني لزوم اضافته مع ثبوت علة البناء
فيه واعراب نحو قبل وبعد مع الاضافة والبناء مع القطع منها وقيل لان الاضافة
اقوى في التاثير من اللام لانها تؤثر في المضاف معنى وفي المضاف اليه لفظا
وتاثير اللام في المعنى فقط وقال ابن السراج والعرب تبني خمسة عشر في
الاضافة والالف واللام على حالها وهم من يقول خمسة عشرك وهي رديئة
ولما كان غير العشرة مما يبنى عليها من المركبات مهما جزآها ايضا اشار اليه
بقوله وكذلك الباقي وكالعشرة مما يبنى عليها من المركبات في بناء الجزئين
قولهم وضعوا في حيص بيص اي حيص بيص في قولهم بفتح الصادين والنون آن اما
مكسورتان او مفتوحتان بناء على اختلاط الامر فقد يقال في حيص وبيص الى بيض
ضيق وشدة ذات تقدم وتاخر من حاص عن الشيء يحيص حيصا اذا تاخر
عنه خوفا منه وباص يبوص بوصا اذا تقدم فابدلت واو بوص لعشاكل

حيص كما في قولهم لا ارب ولا لبث وقد يكسر فيقال حوص بوص باتباع الاول
الثاني وانما بني الجزآن لما ذكر سابقا وقد يبنون الجزآن مع كسر الثانين وفتحهما
فيكونان مرتين وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والثانيان منونين حينئذ
او مكسورتان تشبيها بالاصوات والتثنية كنت كنت تندبر كنه وكنت اي متواجهين
كان كلا منهما يكف صاحبه عن الاغراض والكف المرغ من الكف وهو المنع وقيل
مواجهة كاني كففته عن مجاوزتي وهو كنية عن مجاوزته فعلى الاول حال
وعلى الثاني مفعول مطلق وصحرة بحرة تندبر صحرة وبحرة يقال
لقيته صحرة بحرة اي ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير
مضيق واخبرته صحرة بحرة اي كاشفا للخبر اي ذا صحرة وبحرة حال او مصدر
اي ظاهرين وكاشفا ولقاولوه اجبارا ذا صحرة واما قال بيض لم يبض اليها لحم
لانهم صرحوا بان بناء ما مثنى بان لم يضم اليها بحرة والا لزم جعل ثلاثا كلا ف
بمنزلة الكلمة واجرة لوضعه اثنان منها فلزم الترجيح بلا مرجح فالقول بان في لفظ الكتاب
نسا علا لانه يوهم ان بناء صحرة وبحرة مثنى كان لا يضم اليهما الثالث وهو ليس
كذلك لان الاولين مثنيان بحالهما دون الثالث مردود والنحو ايضا يعني الاظهار
لان نحو الابل يتعين الاظهار لانه اظهار ما في داخل الحيوان وهو جاري مجرى
اي بيت لبيت او الى بيت بيت مبتدا بتنوين بيت والجار والمجرور خبره اي
بيت له ملاصق لبيت او بيت الى بيت لي فحذف الجار وكتبا متفقين الكاف
حرف الجر فيهما فوضع بيت بيت موضع ملاصقا او ملاصقين وفوضع بين اي
بين هذا وبين هذا فحذف المضاف اليه وصير الاسمان واحدا وايك صباح مساء
اي صباحا ومساء يعني كل صباح ومساء ويوم يوم اي يوما ويوما يعني كل يوم
وفي الحديث اللهم اجعل قوت آل فلان يوم يوم ولا يقاس على هذا فلا يقال وقت
وقت وعام عام او العموم مستفاد من عطف الاسمين على الآخر يعونه المقام كما ان
التثنية في ليلك كذلك وقيل التنوين صباحا ومساء ويوما ويوما والتعميم لان
فائدة التعقيب بينهما ان الثاني عقيب الاول بلا فصل الى لا يتناهى وتتوا فوا
شغر بغر مشذر مذر وخلع بذع اي شغرا وبغرا وشذرا ومذرا وخلعا
وبذعا متفرقين شغر الكلب رجله ليبول والبغر الوطش الذي لا يروى
منه الرجل وقيل شغر من اشغرت عليه صبيته اي انتشرت ولم يضبط
وبغر من بغر النجم هاج بالمطر ونشر فمعنى تفرقوا شغر بغر تفرقوا متفرقين في البلاد
وكذا معنى شذر مذر لانهما من التشذر وهو التفرق والتبذير وهو الاسراف
والتفريق ايضا والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر على الاصل وقيل انه

من مذرت البيضة اذا فسدت لان الفساد من اسباب التفرق وكذا معنى خلع
بذع بكسر فائهما لانهما من الخلع وهو النزع ومن قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي
الاسرار وينشرها وتركوا التلاد حيث لا يبيت اي حيثما وبينما من الاستحالة و
الاستبانة بمعنى واحد يقال استحلت النبيذ اذا صاع في الشراب فطلبت فمناه
منتشرين وهو من الاوابد في محل النصب على انه حال او مفعول مطلق قوله
لان نقض الثاني لجعل الحرف ظاهر تعليل لقوله وكذلك وقعوا في حيص بيص
الى الآخر ولما فرغ من المركب الذي نقض عجزه الحرف تحتنا شرع في المركب
الذي نقض عجزه الحرف تندبرا وقال ومنه اي ومن المركب الذي
نقض عجزه الحرف الخازباز وهو مركب من اسم فاعل خزى اي تهر وغلب
واسم فاعل بزى اذا هما وارتفع كانه قيل هو الخازي والبازي فركبا وجعلا
اسما واحدا وقيل مما مثلوا بان من خزى وبزى وله حسنة معان المشهور
وضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب ودار في الهاء
وسبع لغات خازباز بكسر ما تشبيها بالصوت او لجعل لاصلها او للاصل المعهود
وخازباز بفتحهما كخمسة عشر ووجهه ظاهر وخازباز بكسر الاول ووجهه
ظاهر وضم الثاني فقيل لانه حكاية صوت فانه صوته مع اختلاف اخرى وخازباز
بفتح الاول وضم الثاني وخازباز بضم الاول وكسر الثاني وفتحه كانه اضاف الاول الى
الثاني وذهب بعضهم الى ان الاول تختلف اختلاف المضاف وخازباز مثل فاصعار
وخزباز مثل قرطاس وما قيلا بمركبين بل كل منهما اسم صوت من اسمين مثل بعلبك في عبد الشمس
وقد صرح المحشون من شارحي المفصل والكافية بان الاربعة الاول مبنية وكلام المص
يتطبق عليه جدا حيث قال في لغاته المبنية هي فيها وذهب جمهور النحاة من الى
ان المبني من لغاته الاولى والخمسة الباقية معربة فاستشبه عليهم لفظ الكتاب
والذي اوهمهم في ذلك كلام الشيخ الرضي حيث قال وخازباز كبعلبك على ان
يبنى اولها على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول هنا بخلاف بعلبك نظرا الى اصل الزال
وانما ضم المص في هذين الوجهين للعلمية والتركيب اقول ما ذكره معارض بما
ذكره وايضا قد وقع في عامة النسخ هكذا وخازباز بكسر الاول وضم الثاني وخازباز
بفتح الاول وضم الثاني وهذا صريح في انهما لا يختلفان في جميع الاحوال والا لما كان
لتعرض حركة الثاني معنى فالقول بان ضم الثاني في ما بين الفتحين للتشبيه بعلبك
مردود فان قلت فذكر ابن السراج في اصول النحو ومنهم من يقول خازباز
كخمسة عشر وهذا صريح في اعرابه قلت ثم لانه قصد به تصحيح لفظه ثم اشار الى
جعل الخازباز من المركب الذي نقض عجزه الحرف بقوله لانه كانه اي لان خازباز

كانه في الاصل جاز بدليل المصنف استعماله مبنيا ولو لم يكن متضمنا للحرف لما كان لبناء جزئه الثاني
وجه لاشعار غيره من الاسباب فقد رأيته متضمن للحرف الحاصله باعرف المتضمن فيه حيثية
قال المص فانه لما استعمل مبنيا فقد رأيته متضمن للحرف الحاصله باعرف المتضمن حيثية بقوله
حيث استعمل على قوله كانه في الاصل بالعطف وقوله الحاصلة الجمع اي الحاصلة بعضه
بعرف من جهة استعماله مبنيا للالحاق له باعرف المتضمن فيه حيثية وكشف ما ذكره الشيخ
ابن الحاجب اما علة بناء الحاز باز فشكله وكما وجه اشكاله انه ان قدر مفردا فلا علة توجب
البناء لكن تقديرها وان قدر مركبا فلا علة لكن تقديرها الا واو العطف على ذلك بخلاف خمسة عشر اذ قياسه
خمسة وعشرة فاذا صح جعلا المنزل بمنزلة فليصح في معديكرب ولا قائل به وغايته ما يمكن ان
يقال فيه انه في الاصل فصل الى عطف احد الاسمين وهذا التقدير وان كان يمكن ان يقدر
مثله في معديكرب الا ان الاحكام من البناء في حاز باز والاعراب في معديكرب دلت على
المخالفة بين المنزل بين فاذا كانت قواعد ملزومة تقتضي احكاما مختلفة في الفاظ يجوز ان
يقدر في كل واحد منها ما يجري على القواعد الملزومة وجب تقدير ذلك فيها لئلا يؤدي الى
ابطال ما علم صحته فهذا انتهى ما يمكن ان يقال في حاز باز قال ومنه اي ومن الثاني
وهو المبني الخارج الغايات وهي الالفاظ التي الاصل فيها ان ينطق بها مضافات
لكونها دالة على اوسع لا يتم الا بغيره ثم تترك اضافتها لفظا لا نية ويعتبر معنى الاضافة
فيها فيبنى لتضمنها معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف ويقال لمشابهتها الحرف باحتياجها
الى معنى ذلك المحذوف وهو الاحتياج وان كان حاصلا لها حال الاضافة وكان حقها
ان تبنى مثل الاسماء الموصول بني من وجه يحتاج اليه من صلتها الا ان ظهور الاضافة فيها
يوجب جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فقالوا انها وان كانت
مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست نظامرة اذ الاضافة في الحقيقة الى
مفرد ذلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف واما بناؤها على الحركة وعلى الضم فلوجوه
وجهه قال الشيخ ابن الحاجب والظرف فيها اذا اعربت وفيها اذا بنيت
والحال ان المضاف اليه مراد في الوجهين ان المضاف اليه في الاول محذوف وفي الثاني
متضمن قيل المضاف اليه في المبني معرفة وفي المعرب نكرة وكذلك حيث من قبل
اي في الزمان المتقدم على ذلك الزمان وحيث من قبل اي في زمان من الازمنة المتقدمة
محذوف المضاف اليه وبني على الشكل ولم يتضمن معنى الاضافة وقيل اذا اعربت
لا يعتبر فيها الاضافة فيعني كنت قبله اي قبل يا وابدايه اولا اي مثلها وحيث غايات
لعبر ورودها بعد حذف المضاف مما ليه غايات في النطق وقيل استوابا لعبر ورودها
غاية اذ الاصل ان يكون الغاية هو المنسوب اليه تمام المعنى النسبي به ولم يتم كل بعض

غايات

منقطع

مثل الاضافة غايتين لمكان العوض عن المضاف اليه واقول اعتبار المعنى لترجيح الاسم
لا يصح الاطلاق فان قلت لم لم يعوض عن المضاف اليه في الغايات التي من كما
عوض عنه في نحو كل وبعض حتى يكون هي مربيات على ما هو الاصل لا مبنيات قلت
لان التنوين قد يدخل عليها لا للتعويض فلو دخل عليها للتعويض لالتبس احدهما
بالآخر وقيل لانها ظرف قليلة التصرف او عادمته وعدم التصرف يناسب بناءه
اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي هنا وقد يعوض التنوين منها عن المضاف اليه
فيعرب قال ونحن قتلنا الازارد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا
وقد يحمل عليه الزائدة الشاذة فلله الامر من قبل ومن بعد بالتنوين فيهما ثم قسم
الغايات الى ظرف وغيره بقوله ظرفا كان اي ما يترك فيه الاضافة كقبل من قبل
ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات نحو امام وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما هي بمعناها نحو يمين وشمال وجعله اول اي اول اوقات فعلي فانه
يجوز حذف المضاف اليه مثل اول وثانيه على الضم اذا كان ما ولا يظرف الزمان نحو
على اينا نبدو المنية اول ودون بمعنى قدام ومن على اي من فوق وفيه اي في على
لغات من يعل بالاعراب كمن ومن عال كمنا ومن عال كمزام ومن علا بالالف
غير منون ومن علو منون بضم النار مثلث اللام واما جاز بناء علو على الضم دون سائر اللغات
لشمل الواو المضمومة وعلى الكسر استثقالا للضمة وعلى الفتح خلافا لغايات وقوله او غير ظرف
عطف على قوله ظرفا كحسب والاغير وليس غير مثل اعتل علة فحسب اي فحسبك وجاءني زيد لا غير
اي لا غير زيد وجاءني زيد ليس غير اي ليس المجاء غير زيد فلا فعل عند الاسماء عن الاضافة
وتنوين فيها صارت مبنية وعلة البناء هو تضمن معنى الاضافة او الاحتياج الى ذلك المنوي
وعلة البناء على الحركة هو عروض البناء او لزوم البناء الساكنين وعلى الضم التشبيه بالغايات
وقيل انما بني حسب على الضم تشبيها له بغير من جهة عدم التصرف بالاضافة وبني غير تشبيها
له بالغايات وقيل المبني من جهة شذوذ الابهام مع كثرة استعمال غير هو لا وليس اعلم
ان غير منصوب المحل بحركة ليس واسم مفرد عند الجمهور ومرفوعه عند ابن الحاج باسمها
والخبر محذوف اي ليس فيه غير زيد قوله بمعنى حسب حال من قوله يجعل لحوق هذا
يجعل اي حسب في الغايات بسبب بنائها ان الاضافة منوية فيها الا انه اي يجعل من القسم الاول
اي من المبني اللازم وانما ذكروه في الغايات بطريق الاستطراد لانه موافق لحسب في
المعنى حيث قال يحلك ويحلي كما قالوا حسبك وحسبي قال الشيخ ابن الحاجب الاولى ان يذكر
يجعل في اسماء الافعال لانها مبنية ومعناها كتكك وليس بناؤها لتعلقها عن الاضافة لانا نراهم
يقولون يحلك فيبنون لها كلاه فحسب فانها يكون مرتبة عند الاضافة ولكن لما رأوها موافقة
لحسب في المعنى حيث يقولون يحلك ويحلي كما يقولون حسبك وحسبي ذكروها معها في الصحاح

نوع ما ادري وانى وجعل

على الغايات

وقال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون بحلك كما يقولون فذلك الا انهم لا يقولون بحلني
كما يقولون فذلني ولكن يقولون بحلك وبحلي اي حسبي قال ومنه الى ومن القسم الثاني
وهو المبني العارض الاسم الذي اضيف الى ياء المتكلم فبين يرى بناءه وبنيته به لما سكن من
اذ مرب عند الجمهور قوله ومنه اي ومن القسم الثاني الظروف التي يضاف الى الجمل
والى اذ كقال كونها من اسماء الزمان وقوله فبين جنبيه اي ما يضاف حال من ضمير ما اي
هذه الظروف من القسم الثاني في مذهب من يبنيه واما من يعربها فليست من ثم في بيت
وفي قوله يضاف اشارة الى ان اضافتها لا على سبيل اللزوم اذ المقدم هو الاصل وانما
بنيت هذه الظروف لاكتساب البناء من الجملة التي تضاف هي اليها سيما اذا كانت في صدرها
فعل ماض نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت اما يصح والشيب وازع
فان علة البناء وهي الاضافة الى الجملة قد تاثرت بوقوع المبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتانيث ولهذا
لم يجيء في جواز بنائها بخلاف الجملة التي صدرها فعل مضارع نحو هذا يوم ينفع الصدق فبين اوالى
الاسمية نحو سواء كان صدرها او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير او لا بد له من الاعراب
محلا فعلى بعض البصريين لا يجوز فيه الا البناء لضعف علة البناء بسبب انتفاء اللزوم عند
الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناءه اعتبارا بالعلة الضعيفة قال الشيخ فاذا ثبت في الاسم
النفع نحو في قوله تعالى يوم ينفع ويوم لا تملك نفس لنفس شيئا وهذا يؤيد مذهبهم قلت
لمن لا يجوز بناءه ان يقول انه في الاول معرب ظرف والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع وفي الثاني
معرب بدل من قوله فيقل يوم الدين واما ذكر من انه يجوز بناء هذه الظرف اذا اضيفت
الى الجمل مبنيا عما اذا لم يكن المضاف مثنى فانه يكون معربا البتة ووجهه ما ذكر سابقا
وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المضافة الى اذ نحو حينئذ واعرابها وفي قوله كما من حرف
يوم ينفع يوم وجره اما الاعراب فلوجود علة البناء واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع
المضاف اليه لفظا فصار نحو قوله على حين عاتبت قوله ومثله اي ومثل ما يضاف الى الجمل
الجائز في جواز البناء والاعراب لفظ مثل وغيره ما وان اي لفظ مثل مع نحو قوله تعالى
انه لحق مثل ما انكم تنطقون بنفع مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه مصدرا لمعنى انه لحق حقا مثل حقيقة نطقكم ولفظ غير مع ان تحذف نحو لم يلبثوا الا
منه غير ان نطقت فانه نفع غير مع انه فاعل لم يلبث ولمشدوه نحو لم يحيى غير انك لم تكلم
بنفع غير وفعل كل منهما مع كل منهما نحو فيا لك مثل ان قام زيد وغير ما قام وانما بنيا
لمشابهتهما لاذ واذا وحيث لكونهما مضافين الى مصدر ما لكونهما ولمكان الابهام فيهما
شابها مع ان المبني وهو ما وان واقع موقع ما اضيف اليه وقيل شبهها اياها بالظروف
المضافة الى اذ لمكان اذ تستلزم الجملة كذلك ما وان قوله مثل مبتدا لكونه معرفة

الى العارض الذي اضيف الى ياء المتكلم

حرف

حيث قصد به الماثل في الشيء المبين بحيث انه واقع موقعه نحوه ولم يذكره لمكان لفظ المثل
وقوله مثل خبره لا التكيس على ما فهم وقوله مع ما وان حال عن مثل وغيره والعامل
معنى الانتساب في الصحيح قيس بني اسد وقضاعة يبنون غيرا اذا كان في معنى الا مطلقا
سواء اضيف الى معرب او مبني لان معناه ح معنى الحرف واشار المصنف اليه بقوله و
الكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا الا ان البصريين ذهبوا الى اعرابه لان كون غير
بمعنى الا عارض فلا يلتفت اليه والكثير ان يكون وصفا قوله ومنه اي ومن القسم
الثاني ما بني من المنادى نحو يا زيد ويا رجل ومنه اي ومن القسم الثاني ما بني من المثنى
ملحقا لا رجل وسيجيء تحقيقها ان شاء الله تعالى قوله ومنه اي من القسم الثاني لات اوان
اي اوان في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بناء من المبني العارض
لان اصله ولات اوان طلبوا فحذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل النون بين
عن المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء ساكنين او بناء على الكسر لعدم حرفها
وبني لها لا على السكون لمكان التقاء الساكنين ثم اتى بنون العوض ولا يعوض النون
في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة وانما قال بين لا يحمل لات حرف
جر لانه اذا كانت لات حرف جر كما ذهب اليه الكوفيون يكون اوان مجرورا فلا يكون
ما نحن فيه ورد هذا بانه لو كان كذا لاطرد الجر في لات حين مناص ولم يرد ذلك
الا في الشاذ وايضا فلا بد له ح من فعل او معناه يتعلق وكانه لم يلتفت الى قول
من يقول ان اوان مجرور بمن مقدرة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل والا كان عليه
ان يقول ولا اوان مجرور بمن مقدرة واما تحقيق ان لات هل هي المشبهة بليس
او لا التي لنفي الجنس زيدت عليها التاء او ليس قلبت ياؤها التاء وسيجيء ان شاء الله تعالى في بحث خبر ما ولا المشبهتين بليس ومعنى البيت طلب
اعداؤنا صلحنا وان نترك مقاتلتهم وليس الاوان اوان صلح فاجبنا ان ليس
الحين حين بقاء ومصالحة بل حين القتال ومقاتلة اعلم انه ذكر في صدر هذا الفن ان
الكلم صنفان معرب ومبني فالمبني يتبين المعرب ثم عد المبنيات فذكر اما لا
الحروف ثم الافعال الماضية ثم الفعل المضارع المتصل به احدى النونين ثم الاسماء المبنية
وقد سبق وجه تقديم بعضها على بعض ثم قسم الاسماء المبنية الى ما هو مبني لازم والى ما
هو مبني عارض فذكر من المبني اللازم اسماء الاصوات ثم اسماء الافعال ثم ما بني على فعال
ثم المبهمات ثم ما يتعلق معنى الحرف ثم اما التزم فيه الاضافة الى الجمل ثم ما جاء على لفظ
الحرف ثم كلام خاتمها نظام الضبط ووجه تقديمها ان اسماء الاصوات ادخل في البناء
من اسماء الافعال حتى ذهب بعضهم الى انها حروف وان اسماء الافعال كلها مبنية
بخلاف ما بني على فعال وان ما هي على فعال بعضه من اسماء الافعال دون المصدرات
بني

ولم يرد

تحقيقها

وان المفرد اعرف من المبهمات وان مباحث المبهمات اكثر فائدة وانه عايد من
مباحث ما ينقض معنى الحرف وان سبب البناء فيها ينقض معنى الحرف اقوى منه
فيها التزم فيه الاضافة الى الجمل لان الاضافة تنوى جانب الاسمية وان سبب البناء
فيها جاء على نقط الحرف في غاية الضعف بخلاف ما سبق وان المضبوط كون الطباع
اليه اميل اسبق من غيره ثم ذكر من المعنى العارض المركبات ثم الغايات
ثم ما اضيف الى ياء المتكلم ثم ما يضاف الى الجمل ثم ما بني من المنادى ثم ما بني من
المعنى بلا ثلاث اوان اوانما قدم المركبات على الغايات لان علة البناء في
المركبات التركيب وفي الغايات الازالة ولانها في المركبات اقوى لانها قد تكون
علة لبناء الجزئين بخلاف نهاية في الغايات على ان مباحث المركبات اكثر فهي بالتقديم
اجدر ولما لم يكن في بناء الغايات خلاف مثله فيما يضاف الى ياء المتكلم قدمها
عليه واخر عنه ما يضاف الى الجمل مع ان فيه ايضا خلافا لعدم الاخلال لتقطا
فيه عن من يعربه بخلاف من يضاف الى الجمل وقدمه على ما بني من المنادى
اضافا بشانه حيث لا يكون له ذكر في هذا الكتاب بخلاف ما بني من المنادى
ووجه تقديم ما بني من المنادى على ما بني من المعنى ملاحظة حركتيهما وتاخير لات
اوان لكونه الكلمة مع الاختلاف في بنائه فكما ختم المبنيات اللازمة بذكر
كلمات خاتمها نظام الضبط كذلك ختم المبنيات العارضة بذكر كلمة لا يدخل تحت
ضابط فان قلت من عد المبنيات مقصلة حصل تعيين المبنيات وقد كان
هو الشرط لتعيين المعرب على ما اشار اليه بقوله ولتعيين المعنى يتعين المعرب
فما فايدة قوله فهذا ما بني من الكلم قلت لا يستفاد من قوله منها كذا ومنها
كذا الا ما سوى كونها من انواع المعنى فما لا يلزم منه تعيين جميع المبنيات حتى يتعين
المعرب كما انه ذكر علامات الاسم بقوله منها ومنها الا ولم يلزم منه ان يكون
جميع علامات الاسم ما ذكر فلذا احتاج في التعيين الى قوله فهذا ما بني من الكلم
بالجر الاشارة الدالة على كمال التعيين وجعل خبره كلمة عامة اي هذه الانواع
المذكورة جميع ما بني من الكلم وليس غيرها مبنيا ولو سلم فليكن فايدته ان
يرتب على قوله وما عداه معرب وانما ذكره بالفاء لان عد جميع المبنيات واحدا
بعد واحد يستتبع الحكم فان هذه المذكورات جميع ما بني من الكلم وهذه هي
فاء التزلكية وانما قال هذا دون هذه نظرا الى ما مر قوله من المتكلم حال من مخبر
بني لا بناء قوله وما عداه معرب تعيين للمعرب وقد ذكر ان المعرب
يتعين بتعيين المعنى ولا يحتاج الى تعيينه لانا نقول اراد التعيين التفصيلي
كذا في المعنى قال وهو على نوعين اما قسم الاول على صنعين معرب وبني

اي اراد بقوله وما عداه التعيين التفصيلي

قسم المعرب الى نوعين ولا يستبعد ان الواو بمعنى العطف اذ لم يرد في المصطلح عند اهل البيان الى المعرب الى نوعين
الاسم المتمكن مع الفعل المضارع والاسم المتمكن اما ان تشتق حركات الاعراب مع التنوين اي يكون من شانه ان يستوفيها
معه لا ان يستوفيها بالفعل فان من الاسم المتمكن ما لم يتنون في الترتيب ومنه ما وقع الا انه منع مانع عن دخول التنوين
مثل اللام والاضافة لا يقال يرد عليه غير المنصرف فان من شانه ان يستوفيها اذا ازيل منه مثل الوصف
باللام اذا ازيل عنه اللام وقطع عن الاضافة لانا نقول معناه ان يشتق فيها بالنظر الى نفسه
وان منع عنه عارض مثل ما ذكر ولا يرد ان غير المنصرف كذلك وقد يجاب بانه اراد استيفاء الحركات
بالفعل والتنوين بالقوة وفيه نظر لقوله ويسمى الاسم الذي يستوفيها معه المنصرف او لا يستوفيها
معه ويكون في موقع الجر بالفتحة وقد سبق وجهه فان قلت اريد من قوله او لا يستوفيها مع التنوين
ويكون بالفتحة جرا الى لا يدخله الجر مع التنوين وسواء من المراد لاحتماله وجوها اخر ولا دلالة للفاظ على
الخاص بوجه من الوجوه قلت لو سلم ان المراد ما ذكر فالقرينة المعينة للمقصود متحققة وانما منع
غير المنصرف عن التنوين لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ كل من اسبابه فرع غيره
كما سيجيء فيكون في اسم يكون منها اثنان فرعيتان وفي الفعل فرعيتان من جهة استحقاقه من الاسم
ومن جهة احتياجه الى الاسم في الافادة لم يدخل عليه بعض ما لا يدخل على الفعل وهو التنوين وانما خص
من بين خواص الاسم للاختصاص وبين الفعل من حال الفتحة لان الفعل يقتضي الاتصال بموضوعه والتنوين
لكونه علامة تمام الكلمة يقتضي الانفصال وقد يقال انهم لما ارادوا ان يميزوا بين الاسم والفعل
انتقلوا اظهروا التنوين لاعرف العلة لظهر الاعراب في الاخر على الاسم لا الفعل لانه يثقل من جهة دلالته
على المصدر واقتضائه الفاعل فلو الحق به التنوين لصار اثقل فالتنوين بالاسم اولى ولما ثقل غير المنصرف
بالفتحين حذف منه التنوين ايضا ليلا يزيد ثقله واما وجه منع الكسر عنه فسيجيء عن قريب والا قال
بالفتحة دون النصب لما ان النصب علم المفعولية وهي هنا غير مقصودة بخلاف الفتحة فانها حركة علم
الحركة المخصوصة فقط وقوله بالفتحة حيز يكون وقوله جرا غير مضاف ولا معرف باللام حالان من
فاعل يكون اي يكون ملتبسا بالفتحة حال كونه مجرورا غير مضاف ولا معرف باللام وانما قيده به لانه اذا اضيف
او دخله اللام لا يكون منونا في حال الجر بل يكون مكسورا نحو ورب باحر كم والاحر واختلفوا في
في كونه منصرفا او غير منصرف فمن قال ان ذهاب الجر بالاضافة لمكان ثقله كالتنوين فكل المص وهو
اختيار صاحب الكشاف لانه جعل الجر والتنوين كليهما فقد عاصف قال هو الذي منع الجر والتنوين
قال انه منصرف لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء ما يختص به نفس مدلوله وقابل سبب انفراد اخر
فيه نوع ضعف ولا يلزم عليه كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف الجر لان ذكر بالفاعل
والفاعل لا يتغير عن مدلوله وهذا مذهب الزجاج ومن تبعه ومن قال ان ذهاب الجر انما هو لطريق
التبعية لذهاب التنوين منكرين بان من شانهم اذا اخذوا شيئا ان يحذف الذي قبله كان بناء
بحذف المحذوف الاخر ان من حذف الواو من عليكم حذف ضمة الهاء ايضا لان بناء الضم بحذف الواو الذي
فلذلك بناء الجر بحذف التنوين فحذفوا الجر لحذف التنوين وبان الجر يلازمه فاذا انتفى التنوين
من غير عوض انتفى الجر معه وبيان الملازمة ان كل موضع يدخله الكسر يدخله التنوين او موضعه وهو لام

التنوين او الاضافة وكل موضع يدخله التنوين يدخله الجر وبانه يما والجر في نحو اعدد كم نعان
ولولا ان سقوطه بطريق التبعية لما صح ذلك لان الضرورة لا تعدو التنوين وبان
الكسر لا يبان سببه الفعل كما يبانيه التنوين وبان التنوين قد يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام
والاضافة واجيب بانا قد اردنا النقض من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا لمنع آخر فجوزوا الكسر
الذي لا يدخل الفعل ومن قال ان ذهاب الجر انما هو بطريق التبعية لذهاب التنوين قال انه غير منصرف
اذا وجد السببان فيه لان حذف التنوين اذا كان لغير السببين زال موجب منع الكسر فيتبع على هذا
ما لم يزل الموجب بسببه باللام او الاضافة كالساجد والجواد والملهى والاحمر والسكران وما اجرى كم ينصرف
غيره قال الشيخ الرضي وهذا مذهب الكوفيين وتبعه بعض الشارحين من انه منصرف سواء قال ان الكسر
سقط شاذا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وفي اجرى كلامه هذا تعطيه قول هو الاحمر نحو الاحمر
واجرى منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في اجران واجمون فغير مرضي وما يؤيد ما ذكرنا
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الايضاح ثم اختلف في كونه منصرفا او غير منصرف بناء على ان ذهابهما
ذهاب الجر والتنوين او ذهاب التنوين وكان الجر تبعا لذهاب التنوين وبه صرح كثير من النحاة
من محققيه النحاة فان قلت منع الصرف عبارة عن حذف التنوين لاجل العلتين واذا لم يوجد التنوين
في الاسم لا يصور الحذف فكيف يكون ممنوعا من الصرف وبين كلامه على هذا حيث قال كم يوجد فيحذف
قلت ممنوع بل هو عبارة عن منع دخول التنوين للعلتين سواء كان التنوين فيه بالفعل اولا بدليل
منع صرف نحو جبلى وحمرا وساجد ولا شك ان نحو الاحمر واحمر كم ممنوع من الصرف بهذا المعنى وكون التنوين
ممنوعا بالالف واللام والاضافة لا ينافي كونه ممنوعا بالسببين قوله ويسمى اي ويسمى هذا النوع من
الذي لا ينون في الحكايات مع التنوين ويكون بالفتحة جرا غير منصرف اعلم ان هذا القسم غير حاصر لان
جمع ما اعرب بالحرف من الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ذكره ليس منصرفا لعدم السببين والحكايات مع التنوين
ولا غير منصرف لعدم كون جره بالفتحة فيحمل على ان مرادهم ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير
منصرف واما ما ذكره الشيخ ابن الحاجب وغيره من ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها
تقوم مقامها والمنصرف ما ليس فيه ذلك فهو تقسيم حاصر الا ان تعريف غير المنصرف يشمل ما دخل الكسر التنوين
للضرورة او التناسب ولا يشمل لان الصرف عندنا عبارة عن نون الاسم عند العلتين وهو عما ذكر منتف
والضمير في قوله ويجوز صرفه للحكم في قوله وحكمه ان الاكسر الخ اي فان حكم غير المنصرف حكم فيختلف عن ادلة الغير المنصرف
فقول الشيخ الرضي في قوله بل ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن نون الاسم
السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وسوى حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما ورود واما جر المؤنث
بالالف الثاء اذا حمل على المؤنث كسلمات فغير داخل في هذا التعريف لانتفاء وجود السببين المعتبرين فيه على ما يجيء في
هذا الكتاب قول الشيخ الرضي وكذا الجموع بالالف والتاء مردود ايضا ولو سلم دخوله فيه فالاسلم ان نقول بالتمكن
بل بالمناسبة كما حقق في موضعه واما كسره فهو غير مختص بحالة الجر حتى يمتنع دخوله عليه فان قلت فلم عدل
المصنف عن التقسيم الحاصر الى غيره وكان الاول اولى قلت كانه اراد ان يشير الى ان منع الصرف
لا يظهر بما اعرب بالحركات مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون على المؤنث لما ان فيها تمكنا لا يمكن
مع تجاذب فيتبع الكسر على ان هذا التقسيم باعتبار ما قبله الاعراب وهذا النسب هذا النوع بخلاف التقسيم الآخر

قال واسباب منع الصرف الخ الا بالسبب جزء السبب لتخلف الحكم عنه وزاد على
الشهرة المشهورة الف الالحاق في نحو ارطى اذا سمي به فانه غير منصرف عند بعضهم للعلمية والالحاق
ومن ثم فلم يجعل الف الالحاق سببا وكل من هذه الاسباب فرع لشيء لان التعريف فرع
التنكير اذ كل ما يعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا ولهذا يحتاج في تعريفه الى علامة او وضع جديد و
التانيث فرع التذكير ولهذا يحتاج فيه الى علامة ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الفعل
فرع الاسم لما سبق فوزنه لكونه وصفه فرع وزن الاسم والعدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد ووجه فرعيتها ظاهر و
العجمة فرع لغة العرب لان لغة كل قوم متقدمة على ما يأخذونه من لغة غيرهم والالف و
النون فرع الياء التانيث ولهذا قيل لها مضارعتان لالف التانيث وسميا بهما الالف
الممدودة وقد سبق ان الهمزة فيه للتانيث دون الالف وانه لما لم تعارف احدهما الاخرى نسبا
الى التانيث تغليبا وسيجيء وجه المشابهة او فرع ما زيد عليه والف الالحاق المقصورة فرع
الف التانيث المقصورة وسيأتي ما يتعلق بكل واحد منها من الشروط واذا ثبت ان
كلا منها فرع لشيء فاذا حصل في الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما يكون فيه فرعيتان
كما في الفعل فلا ينصرف واليه اشار بقوله متى اجتمع في الاسم الخ واعتبار الاثنين منها هنا
مثل اعتبار الشاهدين في الشرع وسيجيء تحقيق ان كلا من الجمع والف التانيث قائم مقام
السببين ولا يخفى ان ما ذكر لمنع الصرف مناسبة تتبع الاستقراء والاستقراء فلا يرد ما
ذكره الشيخ الرضي وهنا فروع اخر لم يعتبروها لكون الاسم مصغرا او منسوبا او شاذا او
غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة على ان لنا ان نقول التصغير والنسبة
ينافيان الفعل لان المصغر والمنسوب موصوفان معنى والموصوف محكوم عليه حسية فيحصل
بهما الاسم عن مشابهة فلم يعتبرا بخلاف الجمع والتانيث فان الفعل لما كان للحقيقة
لم يحتج اليهما لا انهما ينافيانه ولا يرد ايضا ما ذكره بعض المحققين من ان كون الاسم عاملا
فرع على الفعل فينبغي على هذا انه اذا انضم الى الاسم العامل سبب آخر ان يمنع من الصرف
واجاب عنه بوجهين لو منع فرعية الاسم العامل اذا العمل من مقتضيات معنى الكلمة مولا في
هذا الاسم والفعل وآه وآه انه لم يعتبر في منع الصرف لامران يصير بهما الاسم فرعا عن غيره

لاهما اشترك فيها الاصل والفرع وانما لم يبن الاسم بين المشابهة كما بنى بادنى مشابهة للحرف
لان علة البناء هي المشابهة لمعنى الاصل بخصوصه فلذا ما ضيا فانه بني مثل جهات لمشابهته له او حملا
حاضرا فانه بني نحو اويل لشبهه به او حرفا وما بني بمشابهة كثيرة وهي اعني المشابهة لمعنى الاصل
بخصوصه مفقودة في غير المنصرف لمكان اعراب المضارع فالقول بان علة بناء اسماء الافعال
هي كون معناها معنى الفعل بعينه مردود فان قلت لم بني الاسم بشبه واحد وامتنع من الصرف
بشبهين وكلاهما الامرين خروج عن الاصل قلت لان علة البناء في جانبه النوع ولهذا لم يحل
اللام والاضافة بالبناء بخلاف ما نحن فيه ولانهم اذا نزلوا كلا من الجمع والمثنى اثنين منزلة
السببين لما فيه من نوع فرع فانه لا يخرج الاسم من الاعراب فلان ينزلوا علة البناء وانها
يخرج الاسم من الاعراب الى البناء بمنزلة السببين او اكثر اولى لا يقال بناء الاسم موقوف
على فرع علته فلو استفيد فرعه من البناء لزم الدور لانا نقول العلم بنوع العلة موقوف
على البناء والبناء موقوف على فرعها لا على العلم بنوعها فلا دور واجاب الشيخ ابن الحاجب
بان الشبه الواحد يحلو عن الاهمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه
كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر ليس في البعد عن الاسم كالحرف وفيه نظر
لانه مع كونه في غاية البعد حيث عمل المثنى الى ما يناسبه بادنى وسيلة ولا عمل الى ما لا يناسبه
بادنى منها يتنقض باسماء الافعال حيث بنيت بشبه واحد كما ذكر آنفا مع كون الشبه اعما
والمشبه به فعلا هذا وقد قيل ان في لفظ الكتاب حزازة حيث عطف واحد على اثنان
فيكون التقدير مثنى اجتمع في الاسم واحد وهو غير سديد لعدم التعدد في فاعل الاجتماع
اقول هذا من قبيل قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا وقوله اسد
سلدا سبينا ورمحا اي واحدا رمحا والتقدير هنا مثنى اجتمع في الاسم اثنان منها او وجد
واحد يقوم مقامهما فنبه على ما يخلص من ان هذا الواحد لما قام مقام الاثنين صار
كانه اثنان فيصح ذكر الاجتماع معه وقد يحمل في التابع ما لا يحمل في المتبوع بدليل
رب شاة وسخلتها ويا زيد الفاضل مع امتناع رب سخلتها ويا الفاضل وفيه انه مما يرجع
الى اللفظ لا مما يرجع الى المعنى وبقي ما ذكر الاسباب جملة اراد ان يفصلها ويذكر شرائطها
فقال فالتعريف وانما قدم التعريف اهتماما بشانه من جهة كثرة مباحثه ومن جهة كونه

لانه كونه سببا شرط لكثير من الاسباب اي التعريف المانع من الصرف شرطه ان لا يكون بحرف
سواء كان لام التعريف او غيرها ولا اضافة لانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
فاراد ان لا يجعل المنصرف غير منصرف ولان التعريف الحاصل بهما غير لازم للكل والاصل في جميع الاسباب
العدم ولما كان مظنة ان يعترض بالمعرف والمبهم بان تعريفهما ليس بحرف ولا اضافة فينبغي ان يعتبر
اجاب عنه بقوله ولا يلزم المعرف والمبهم اي لا يلزم علما وكذا تعريف المعرف والمبهم لان بناءهما لازم
فلا مدخل لهما في منع الصرف لان الكلام في الاسم المتمكن وخبر كان من المبهمات خاص مرب نحو ذا مالة
او احتاج الى دليل آخر فقال والذي اعرب الا من المبهمات ان كان مضافا نحو ايهم وايهن فلا اشكال
في انه لا يعتبر تعريفه لكونه اضافيا وقيل فلا اشكال لانه ح منصرف وان كان مفردا اي مقطوعا عن
الاضافة نحو ايا ضربت فقد قيل بتنكيره لكن وما في الاستفهام والقائل ابو عثمان المازني
وسد لا يعترف بكون جميع المبهمات معارف فلا يرد عليه ان ايا من المبهمات وهي معارف لكن صح
القول بتنكير بعضها ولا اشكال ايضا لانتفاء التعريف او لكونه منصرفا ح وقيل بتعريفه ومنع صرفه
مؤنثه يريد ان بعضهم ذهب الى ان نحو اي وايه معرفة الا ان ايا منصرف لعدم العلتين فيه
وان ايه غير منصرف لوجود التانيث والتعريف فرد عليه ان اعتبار التانيث بالتاء
مشروط بالعلمية وهي هنا مفقودة فاجاب عنه بان المقصود من الاشتراط ان يكون التانيث
لازما ولزومه كما يكون بالعلمية يكون ايضا بوضع الكلمة على التانيث كما يجيء في التي التانيث فيه هنا
ان صيغة المؤنث كما انها موضوعة وهذا معنى قوله لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان
بالتاء وان المصرح التانيث بالتاء انما يلزم ان لو كان الاسم علما فيمتنع حذفه وهذا ليس كذلك
الا ان هذا القائل ما جعل تانيث الاسماء المبهمة بمنزلة تانيث ساير الاسماء يريد ان صيغة المؤنث من
المبهمات موضوعة على التانيث لا ان يكون التانيث عارضا له كما في ساير الاسماء وكانه يقيس
ايا وايه على ساير المبهمات فان للمؤنث منها صيغة موضوعة على حدة نحو ذا وتا والذي والتي
وذهب بعضهم الى تعريفه ومنع صرف مؤنثه الا انه لا يقول بحذف تنوينه كما ذهب اليه القائل الاول
واليه اشار بقوله وقيل لا يسوغ حذف تنوينه ولما كان فيه نوع خفاء حيث زعم انه غير منصرف
مع انه لا يحذف تنوينه ازاله بقوله لكنه اي لكن جواز حذف تنوينه لرفعه الى التنوين وسطا
تقديرا لا لانه منصرف فالقول بان حق ان يقول لا يسوغ حذف تنوينه وان كان غير منصرف فاسد
وكذا ما يقال من ان حقه ان يقول لا يسوغ حذف تنوينه لا لانصرافه لكنه اي وتحقيق رفعه

وسطا فتنوين يرا صوان لنظر اية وان كان مزيدا لفظا الا انه مركب مضاف فتنوين يرا واسطا بعد
التنوين انما هو فى حال الاضافة لا فى يرا فالقول بان ما ذكره تنوين يرا التنوين فى حال الاضافة
حتى يكون التنوين وسطا فاسد وان اثبت ان التنوين وقع وسطا فتنوين يرا فكان فى حكم المسماة
بخير منك فكما ان التنوين من خير منك لا يحذف لكونه وسطا تحتيا فكذلك التنوين من اية لا
يحذف لكونه وسطا فتنوين يرا لا لكونه منصرفا وانما كان ان شرهم ان خيرا منك حالا لا ينصرف وان عدم
حذف تنوينه لكونه وسطا لا لانصرافه فانهم صرحوا بانه مما يجب تركه على حاله قبل التسمية من الصرف
وغيره وقد حققه ابن السراج فى اصول النحو كما لا مزيد عليه وفى بعض النسخ كان بدون الفاء وتقديرا
لكنه لو نوعه وسطا كما ذكر وكان حال واستيناف بجملتها للتنوين وجعل قوله لو نوعه مستعملا
بقوله وهم فان قلت لو قال فكان فى حكم خير منك المسماة هى لكان صوابا لان ما لا يحذف
منه التنوين انما هو الاسم لا المسمى قلت هو محمول على الغلب ويجوز ان يقال الضمير فى كان عائد
الى الموثث باعتبار المعنى اى كان ما اورد لموثث المبهم المرتب فى حكم المسماة بخير منك فان الدال
على كل منهما صرف مركب وجزء الاول منون ولا يخفى حسن ترتب هذا على قوله لكنه لو نوعه
وسطا فتنوين يرا قوله وهذا قول الاخفش قال المص انه انقطع عن الاضافة فذهب ابن عثمان
المازنى انها نكرة كمن وما فى الاستفهام قال والدليل على ذلك انك تقول اية صاحبتك ولو كانت
معرفة لم ينصرف قال وكان الاخفش يقول هى معرفة ولكن نون لان التنوين وقع وسط الاسم
اذ الاضافة مقدرة فهو بمنزلة امراة يسميها بخير منك فالتنوين الذى فيه ليس تنوين تمكن وقوله
فهو بمنزلة امراة الخ يحتمل ما ذكرنا فى حل لفظ المص يكون قول الاخفش بقوله وفيه نظر ووجه ما ذكر
فى التعليق من ان الظاهر انها نكرة لانك اذا قلت اية صاحبتك فكانك قلت ايا امراة صاحبتك
فيكون فى المقدر بمضافة الى نكرة فيكون نكرة وان كان قد جرى ذكر جماعة من النساء فتقول اية صاحبتك
كان معرفة على قول يرا انهن ولكن لا يلزمه منع الصرف لوجهين الاول ان الاضافة مقدرة وهى مانعة
والثانى ان التاء ليس بلازم لعدم شرط اعتبار لزومه وهو العلمية وبما ذكره المص من وجه
النظر يندفع ما ذكره بعضهم من انه قيل اذا حذف من اية المضاف اليه منعت من الصرف للتانيث
والتعريف بالعلمية وقيل اذا فقدت من الاضافة وتوبيت منعت من الصرف للتانيث و
التعريف لان التعريف بالاضافة المقدرة شبيه بالتعريف العلمى فى ان كلا منهما بلا علامة فعلى هذين
القولين يلزم الاشكال فى منع صرف اية لانه يجب يلزم فيه اعتبار تعريف الموصول او التعريف الاضافى

وقيل وجه النظر هو ان تشبيه اية صاحبتك بخير منك غير مناسب لان التنوين فى اية لو كان عوضا
من المضاف اليه لم يكن واقعا وسطا فيما مه مقام المضاف اليه وان لم يكن عوضا منه لم يكن ثمة
مضاف اليه مقدر لان المضاف لا يستحق التنوين فلا يكون التنوين وسطا ايضا بل آخرا ولا يخفى ضعف
هذا وقد قيل ان التمثيل بقوله اية صاحبتك غير مستقيم لان اية ان جعلت استفهامية لا يكون من
المبهمات فيخرج عن البحث وان جعلت موصولة يمنع ان تقدير اية امراة صاحبتك لان الموصولة
لا يضاف الا الى المعرفة المقدرة فيقال ايهما وايهم واى الرجلين واى الرجال فالمثال المطابق
اكرم اية او اية جاءت بغير تنوين وبتنوين او ايتهن جاءت بغير ذكر النساء ولكن يرجح
وما لزم من الكلام السابق ان يتردد السامع فى منع صرف اجع لان المعارف خمس وقد سبق ان
غير العلمية لا يعتبر وسيجىء اجع منقودة ازاله بقوله واما اجع الخ وصدر ع بكلمة اما ازالة لتردده
وتفصيله لما فى ذهنه يعنى ان اجع حين لا يخلو تعريف التاكيد اصله اى سيما من سابق من الصرف
فالوصفية مقدرة فى اجع لانه يتضمن معنى الاجتماع فهو فى الاصل وصف وان كان فى الاستعمال بمعنى
كل فيكون منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة وحينئذ كان لمنعهم ان يقول ان فيه تعريفا
فلا حاجة الى الوصفية المقدرة ازاله بقوله ولا اثر الخ اى ولا اثر لتعريف اجع لانه بالاضافة مقدرا
لان معنى جاءنى القوم اجع اى اجمعهم وقد سبق ان التعريف الاضافى لا يعتبر فى منع الصرف
قوله وحين بجعله عطف على قوله حين لم يجعل اى وحين يجعل تعريف التاكيد اصلا فلا اشكال
فى منع صرف اجع لتحقق السببين فيه وزن الفعل والتعريف التاكيدى فيكون ح شرط التعريف
احد الامرين اما العلمية او كونه تاكيدا ولو قيل ان التعريف التاكيدى تعريف على لان
الفاظ التاكيد اعلام لمعانيها كما ذهب اليه ابن على لكان له وجه ولم يحتج الى اعتبار الوصفية
المقدرة والفاء فى قوله فالموثث جزاء شرط محذوف اى اذا ثبت انه لا يوثث فى منع الصرف
من اقسام التعريف تعريف الحرف والاضافة ولا تعريف المضمر والمبهم وان فى اعتبار التعريف
التاكيدى خلافا فالموثث فعلا وبلا تاء من العلمية وسمى كون الاسم علما الخ انما ذكر
الاسم دون اللفظ ليشير الى ان العلم لا يكون الا الاسم وانما قال معلما دون لم يقل موضوعا
ليشمل الاعلام الموضوعة كحوريين وعمرو والاعلام الغالبة كالنجم والصعق اذا التعليق اعم من الوضع
فالكون جنس واللام يخرج الفعل والحرف وقوله معلما على شىء يخرج كون الاسم نكرة نيا مكبرا مصغرا
ونحوها وقوله بعينه يخرج النكرات وقوله غير متناول ما اشبهه يخرج المعارف كلها سوى العلم
لان وضع العلم جزئى فلا متناول ما اشبه ما علق عليه بخلاف غيره من المعارف فان
وضعها كلى فيتناول ما اشبه ما علقت هى عليها وان اشترك العلم وبقية المعارف

ع ان استعمال كل منها جزئي لان الموضوع له لكل منها جزئي وقد سبق في اول الكتاب تحقيق
الوضع جزئيا وكليا وتحقيق كون الموضوع له خاصا وعاما على نقل بوكلية الوضع فاذا اردت
تحقيق هذا الوضع فارجع الى ما ذكرنا في اول الكتاب ليعلم ان ما ذكره الشارحون في هذا الوضع
ليس بشيء فتهم من قال ان ساير المعارف لا يتناول كل ما اشبهه فان ذا مثله لا يتناول
كل مشار اليه مذكورا كان او مونثا فاخرج هذا الاشباه الى التعين ومنهم من قال
مثنيا للشيخ الرضي يخرج بالتعين الاخير المبهم والمضمر والمعرف باللام لان الواضع انما وضعها
ليطلق على اي معين يريد بخلاف العلم فانه انما وضع لشيء معين بحيث لا يحتمل ان يتناول
معينا آخر بهذا الوضع وانما قلنا مثنيا للشيخ الرضي لانه قال المراد من قوله ما وضع
لشيء بعينه ما وضع ليستعمل في شيء بعينه لا ان يكون وضعه لشيء معين وستذكر ما يرد
على كلامه بعد ان ينقله بتمامه فقوله غير منصوب على انه خبر بعد خبر ولا يجوز جره لان المتناول
وعدمه من عوارض الدال لا المدلول كذا قيل والاصوب عندي انه منصوب على انه حال
من ضمير يعلم اح لا يخرج الاعلام المشتركة عن التعريف ولا يحتاج الى زيادة بوضع واحد لان
تعليقها انما هو في حال عدم تناولها بخلاف بقية المعارف فان تعليقها انما هو في حال تناولها
لان وضعها كلي وبما ذكرنا غنى عما يتكلف من انه اراد بعدم التناول بوضع واحد
وعما يتخيل من ان العلم المشترك لم يوضع لمعنى كلي شامل للافراد كما في ساير المعارف فلا يخرج
عن الحد وفساده من جهة بيانه على ما ذكره الشيخ الرضي في تفسير قوله لشيء بعينه وعما يتوهم
من ان وضع المشترك اخرج العلم عن العلمية فلا يتاتى بخروجه عن التعريف نحو اسامة
وثعالة واي الحصين فان كلا منها موضوع للخصيف المعقول المتحد في الذهن فهو اذن غير متناول
غيرها واذا صح وضع المعرف باللام لمعهود ذهني فلا بعد في ان يضع الواضع علما له فان سيبويه
اذا قلت اسامة فكانك قلت سوا الذي من شانه كيت وكيت فاذا تحقق انه لمعهود في
الذهن فاذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مثلا فليس ذلك
بالوضع بل بمطابقة الحيثية الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة الكلي لجزئياته الخارجية هذا
ملخص ما ذكره الشيخ ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولم يصرح بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا
على مذهبه في الفرد الخارجي وليس موضوعا له على ما اختاره وقد نبه بعض الشارحين
اقول لزوم كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه ممنوع كيف وسوم يستعمل الا الموضوع له
وهو الحيثية المعقولة في الذهن قال الشيخ ابن الحاجب والفرق بين قولك
اسد واسامة ان اسد موضوع لواحد من آحاد الجنس في اصل وضعه واسامة موضوعه

للحيثية المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسد على واحد اطلقت على اصل وضعه واذا
اطلقت اسامة على الواحد فانما اردت الحيثية ولزم من اطلاقه باعتبار الوجود
التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار اصل الوضع وكلامه هذا صريح في انه يستعمل في
الموضوع له فلا يكون مجازا نعم اذا اريد به الفرد الخارجي بخصوصه دون الماهية المعقولة
كان مجازا وليس كلامه مناقضا فان قلت فقد ظهر مما تقدم الفرق بين علم الجنس وبين
اسم الجنس منكرا ولكن ما الفرق بينه وبين اسم الجنس المعرف باللام للجنس مرادا منه
الحيثية قلت هو ان التعريف في علم الجنس بجوهر الكلمة وفي اسم الجنس بالاداة اعلم
ان الدليل على علمية هذه الالفاظ عدم انصرافها فيما كان مع العلمية علة اخرى وعدم دخول
حرف التعريف عليها وعدم جواز اضافتها ولما انها يصلح للابتداء وينتصب الحال عنها ويوصف
بالمعارف وهذه الاحكام اضطرتهم الى ان حكموا بانها اعلام مع انتفاء التشخص عن معانيها
وعدم الباعث لوضعها لجواز الاكتفاء باسم الجنس حتى تكلفوا ما تكلفوا ولهذا قيل انها اعلام
ضرورية ونظيرها عمر فانهم حكموا بانه عدلا لضرورة منع صرفه وقوله لشخص الخ اشارة الى فسي
العلم علم الشخص وعلم الجنس والمراد بالعين ما يقوم بنفسه وبالمعنى ما لا يقوم بنفسه فان
قلت قد سبق ان علم الجنس موضوع للحيثية المعقولة المتحدة في الذهن ولا شك ان الصور
الذهنية معان يقوم بها فكيف يستقيم قوله عينا كاسامة او معنى قلت اراد بها
ما يتمثل الجنس فيه من الافراد فبعضها يقوم بنفسه كافراد اسامة وبعضها يقوم بالغير و
نقل المعنى الى الحدث والوقت حيث قال حدثا او وقتا وحصر العلم الجنسي في هذه الاقسام
استقرائي يريد سواء كان ذلك المعنى حدثا كسبحان فانه علم التسبيح بمعنى التنزيه لا
التسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله وسوطا مر والدليل على علميته قول الاعشى
اقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف والنون في
غير الصفات انما يمنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا واكثر استعماله مضافا فاذا كان
مضافا فليس بعلم لان الاعلام لا يضاف وقول امية بن ابي الصلت سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد مصروف عند سيبويه للضرورة او نكرة قال سيبويه على تقدير الاضافة
ابراء براءة الله من السوء وعلى نقل يونس عنها ابراء منه فيكون له وصفان موفى احدهما موزنة وفي
الاخر نكرة

وقيل ان سيبويه في البيت حذف ما اضيف اليه وهو مراد للعلم به على نحو عندي ثلث و
ربع درهم وجرد عن التنوين لحلوله على عم اخاله ولا يخفى انه لا يخفى علم الجنس وان حذف المضاف اليه
واقيم المضاف مقامه حاله فيما نحن فيه لم يخف حكمها بانه في البيت علم وفي الآخر نكرة او مصروف
للضرورة وزوبر علم للكلب ودليل عليه منع صرفها قال الطماح اذا قال غاو من تنوخ وصبره
بها جرب غرب علج بزوبرا فلولا انها علم لما كان لمنع صرفها وجه اذ ليس فيها سوى التانيث
المعنوي فوجب ان يكون العلمية منه ولا يجوز ان يكون منه من الصرف للضرورة لانهم اتفقوا
على عدم جواز بلا سبب والدليل على ان عدن وبكر علمان ما ذكر في زور الالان تانيثها
لفظي وصرف بينهما فان عدن يستعمل نكرة ايضا فيعرف باللام كقوله بكلا عدن فانه وان كان يستعمل
نكرة ايضا الا انه غير منصرف بصرف عدن فلا يقال سيرو على فوتك بكرة ولا بكرة قال
واما العدد الخ يريد ان اسماء العدد معدوده في الاعلام على راي يريد به ابن السراج وابن مالك ومن
تبعهما من النحاة فانهم صرحوا بانه لا يجوز دخول رب عليها لكن لا مطلقا بل حال كونها دالة على مجرد
العدد من غير ملاحظة المعدود نحو ستة ضعف ثلاثة فان ستة وثة مبتدا وغير منصرف خلافا لبعض
من النحويين واذ ليس مضافا ولا مقرونا باللام فهو منون بالعلمية وقد يقال لان المراد به كل ستة
فلو لم يكن علما لزم استعمال المفرد النكرة في الاخبار للعموم وفيه نظر لقوله دالة حال من الضمير
في معدودة وضمير مجراه للعدد وقد وقع في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد الستة ضعف ثلاثة
وثمانية ضعف اربعة قال الشيخ ابن الحاجب والظاهر انه كان اثبته ثم اسقطه للمس وجه
اثباته ان ستة مبتدا فلولا انها علم كنت مبتدئا بالنكرة من غير شرط ووجه ضعفه انه يؤدي
الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا يصح استعمالها كذلك في مثل رجل خير من
امراة وهو باطل ويلزم ان يمتنع الصرف في امراة في رجل خير من امراة وفي ثمرة وجرادة في قولهم ثمرة خير من
جرادة والمسموع خلافه وانما صح الابتداء بالنكرة لكونه بمعنى كل ثمرة وذلك جائز في كل نكرة فامثل قرينة على ان الحكم
غير منحصر فيها حتى جاز ذلك في غيرها مثل قول سبحانه علمت نفس ما احضرت قال ابن مالك
هذه الاسماء دفع حكم بعليتها ومنع صرفها للتانيث والتعريف ومن جل من بذلك لان كلا
منها يدل على حقيقة واحدة معينة دلالة مانعة من الشركة منضمة للاشارة الى الانسي في
الذهن ولن يعول بهذه المعاملة كل علة مطلق يصح ولو عول بذلك غير العلة من المناسب
لم يجز لان الاختلاف في جنايتها وانع بخلاف العلة وكان جنايتها لا يختلف بوجه انتهى

اعلام

اعلام الاجناس اعلام مرادية قوله الخ الزمت منتقى حرف اسامة شاذ وجعلت مبتداء و
اجرت عليها احكام المعارف لم يقع لاجل شك في كونه نكرة فيثبت ان استعمالهم اياها معارف
فان ثبت لزم والا فلا ووجود المناسبة لا يكفي ما لم يوجد الاستعمال هذا وقد اجرى النحاة
في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الاضافة التي توزن بها مجرى الاعلام اذا لم
يدخل عليها ما يختص بالنكرات مثل كل ورب واشار اليه بقوله وكذا الاضافة التي توزن
بها اي مثل اسماء العدد الامثلة التي توزن بها معدودة في الاعلام فافعل مثلة علم لما توزن به
من نحو اسود واحمر مثل اسامة فالنحاة عاملوا بهذه الامثلة معاملة العرب باسامة وانحاله وحكموا
بان استعمال العرب اياها معارف دل على كونها اعلاما فكذلك استعمال النحاة هذه
الامثلة معارف يدل على كونها اعلاما محض ليس العلمية في كليهما سوى الاستعمال فما قال
الشيخ الرضي من ان هذه الاوزان يفصل بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي
موزنه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة
خير من جرادة ورجل خير من امراة وكذا وانما عدوا ما دل من الاعلام دون الثاني بدليل
صرف ثمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل
مثلا وضع لغة للزيادة في الفعل على آخر فهو في الفعل كاكبر من الكبير ثم عبر به عن كل لفظ
او له منع مزيد وثانيه فاء ساكنة بعدها عين منتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا
كاربعاء الاعلام نحو قولك فعلان الذي من مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعلان لا معنى لها لغة
فاقال مردود على ان اسماء الاجناس ايضا قد يكون مرتجلة ومنقولة ولما كان احكام
تلك الامثلة موقوفا على تفصيلها فقال الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها اي من الامثلة
وزنا للافعال خاصة ولا يستعمل وزنا للاسماء حكمه حكم ما مثل به اي حكمه حكم موزونه حركة
وسكونا وتجردا من التنوين نحو استعمل يستعمل فان حكمها حكم استخرج يستخرج فما ذكر
وانما جعل حكمه حكم موزونه ليعلم بان المراد بوزن الفعل الذي لاحظ له في الصرف وتركه على ان الاصل
في الوزن ان يكون تابعا للموزون فقوله وما يستعمل الخ اي وما يستعمل غير الافعال ايضا
بان يستعمل وزنا للاسماء كما يستعمل وزنا للافعال فيقول الشارحين كلهم بان يستعمل وزنا
للاسماء خاصة او للاسماء والافعال جميعا يرده لفظه ايضا كما ذكر الشيخ ابن الحاجب
ثم لا يخ اما ان يستعمل وزنا للافعال على حد ما او لغير ذلك فان استعملت للافعال كان
حكمها حكم موزونها فيحكم لاغير واذا وضعت لغير الافعال فلا يخلو اما ان يوضع وضعا يتاتى ما يمكن
ان يقال في توجيه كلامه انه يعلم من الحكم المذكور حكم ما يكون مختصا بالاسماء ولا يخفى

ان المثل بفعلان واعل ما اى عن فعل المثل وجه قوله فان كان الخ تعليل لقوله وما استعمل
الخ اى وما استعمل لغير الافعال فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به اى لمعنى كلى شامل لجميع ما
يوزن به فهو علم لذلك المعنى مثل اسامه فانه موضوع لمعنى كلى شامل لافراده الا ان ينكر
بادخال ال او كل او من الاستغراقية فانه ح لا يبقى علما واذا كان الموضوع لجنس ما يوزن به
علما فله حكم نفسه فى الصرف وتركه لا حكم موزونه فان كان فيه سبب منع الصرف لا ينصرف
والا فلا سواء كان موزونه منصرفا اولا ولا يخفى ان هذا القسم ما عتبار انه لم يجعل تابعا للغير فى
حكمه جار على الاصل واشار الى امثلته فقال نحو فعلان الخ فان فعلان فى الموضوعين موضوع
لجنس ما يوزن به اذ لم يرد به اسم مخصوص فيكون له حكم نفسه وكذا افعل الا انه يختص فى
فعلان بسبب منع الصرف حيث انضم الى العلمية الالف والنون المضارعتان فانهما من
الصرف كما ان منع الصرف دليل العلمية كذلك وقوعه مبتدا ووصفه بالمعرفة فكان له حكم
نفسه ولم يعتبر حال موزونه فى الصرف وعدمه ولهذا سوى فى الحكم بين فعلان الذى موزونه
فعلى وبين فعلان الذى موزونه فعلانة والحكم بالانصراف انما هو على الموزون وقد مر على
الوزن فلا يثنى ولم يختص فى افعل فى قوله كل افعل كذا سوى وزن الفعل لانتفاء العلمية
بكلية كل فيكون هو منصرفا وان لم ينصرف موزونه وهذا على عكس ما سلف فلا يثنى و
الاولان مثالان لما له حكم نفسه فى منع الصرف ولم يكتف بالاول لانه وان كان وقوعه
مبتدا تعريف وصفه دليل عليه الا ان لمتوهم ان يتوهم ان منع صرفه انما هو باعتبار ملاحظة
موزونه فذكر الثانى لازالة ذلك الوهم وكان عليه ان يقدم الثانى لانه نص فى المقصود
الا ان الاول لما كان اكثر فى كلامهم قدمه على الثانى والثالث مثال لما له حكم نفسه فى
الصرف وقوف آخر هو ان فعلان مختص بالاسماء وافعل فعل مشترك بين الاسماء والافعال
وانما ذكر الامثلة بكلمة او ليشير الى ان كل واحد منها مستبد فى التمثيل وما ذكرنا اذا كان ما استعمل
لغير الافعال موضوعا لجنس ما يوزن به وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به واليه اشار
بقوله والا عطفا على قوله فان كان موضوعا اى وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به
فحكمه حكم المثل ان كان كناية عن موزونه اى يكون المراد منه معنى الموزون كما تقول مررت
برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة الدالة على المراد قال ابو الطيب فى مرثية
اخت سيف الدولة خولة كانت خولة لم تخلق مواكبها دنيا بكر ولم تهب جبل فخلة
كناية عن خولة ولم يقل كان خولة استعظاما لشانها لكن نها ملكة واستهجانا للتصريح
باسمها فى المجلس العام بالرجال فجعلها حكمها حكم موزونها وموزونها لا ينصرف للعلمية والتانيث
فى الموزون

وكذا فعله وانما جعل حكم هذا القسم حكم الموزون لانه اريد بالوزن ان يكون تابعا للموزون
فى الوزن فيلزم من ذلك ان يكون الوزن مقام الموزون على ان الاصل فى الوزن ان يكون
تابعا للموزون قوله وان لم يكن الخ عطف على قوله ان كان كناية اى وان لم يكن ما لا يكون
موضوعا لجنس ما يوزن به كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه كما تقول وزن اصبع
افعل وسواء هذا القسم ملحق بالاول اى الذى وضع لجنس ما يوزن به وله حكم
نفسه فى الصرف وعدمه على احد الوجهين لكونه مشابها له من جهة عدم الكناية
عن الموزون ولانه كان موضوعا لجنس ما يوزن به فاذا استعمل فى واحد لا يخرج
عن عليته مثل اسامه اذا اطلقت على فرد خارجى كذا ذكره الشيخ ابن الحاجب
قال الشيخ الرضى فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون
واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن
المعين فليس فى الحالين كاسامة فى حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من افراده
فانه فى الحالين بمعنى اقول كان الحكم على الموزونات بشئ بواسطة الاوزان
يستلزم الحكم بان اوزانها تلك فكذلك الحكم على وزن احدها بشئ من الاوزان
يستلزم الحكم بانه موزونه تحقيقه انهم لما ارادوا ان يحكموا على الموزونات وكان هناك
كثرة لا ينضبط وضعوا الاوزان لجنسها ليكون الحكم بشئ حكما على الموزونات ولئن يتحقق
ذلك الا بعد الحكم بان اوزانها تلك كما ان الحكم على وزن احدها بانه كذا لا يتحقق الا بعد
الحكم بان موزونه قولهم مثلا فعلان الذى موزونه فعلى لا ينصرف حكم على الموزونات بانها
لا تنصرف وهو متضمن للحكم بان وزنها فعلان وقولهم وزن طلحة فعله حكم على وزن
طلحة بانه فعله وهو متضمن للحكم بان طلحة موزون فعله واذا ثبت هذا نقول الحكم على
وزن فرد من افراد الموزونات بانه كذا يكون ح بعد الحكم على وزن جنسها بانه كذا والحكم
على فرد بانه موزون كذا يكون بعد الحكم على جنسها بانه موزون كذا فيكون استعمال الوزن فى
الحالين كونه جنسا وكونه فردا مثل اسامة فى الحالين وايضا فرادة ان الموضوع لجنس ما يوزن
انما يذكر لموزونه حال جنس موزوناته وفيما نحن فيه ذكر لموزونه حال فرد منها فيكون مثل اسامة
فى حاله ثم ذكر الشيخ الرضى والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى هو الوزن
او مع تجلاله كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مع تجلاله وقد شبه بعض الشارحين
اقول يرد عليه مع ما ذكر سابقا ان الاولى بعضه منقول قطعا نحو افعل وبعضه مرتجل
قطعا نحو فعلان وهذا كله منقول قطعا فكيف يلحق بالاول وهذا القسم ملحق بالثانى اى الذى
يكون كناية ويكون له حكم موزونه على المذهب الثانى ووجه انه مشابه لما كان له عن موزونه

لمناسبة عدم ارادة الجنس ولان يايب اسامة خارجة عن القياس كما ذكر فالاصل
عدم الالحاق به فعلى هذا كان القياس ان يقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن
اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين لمماثل موزونه في التجرد من التنوين لا لانه لا ينصرف
ثم اشار الى ما يتفق فيه هذان المذهبان وما يختلفان فيه فقال وعلى المذهبين الخ اي وعلى
كلا المذهبين يقول وزن طلحة فعلة بمنع صرف فعله اما على المذهب الاول وهو الحاق
بماله حكم نفسه لا ماله حكم نفسه فلمنع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث واما على المذهب
الثاني وهو الحاقه بماله حكم موزونه لا ماله حكم موزونه فلاجرائه مجرى موزونه وموزونه
طلحة وهو غير منصرف وعكسه اي عكس المثال المذكور ضارب مضاربة على فاعل مفاعلة
بنونين مفاعلة على المذهبين اما على المذهب الثاني فظاهر لان موزونه وهو مضاربة منون
واما على المذهب الاول فتنوينه للمماثلة دون التمكن اي لمماثلة الموزون فان
جميع افراد موزونه منون واليه اشار بقوله لاطراده فاريد ان يكون الوزن مماثلا لجميع افراد
موزونه لا ان يكون للتمكن لان مفاعلة لا ينصرف لما فيه من السببين وتخصيصه سبق في
اول الكتاب لا يقال اذا سمي مضاربة لا ينون فلا يطرد التنوين في موزون مفاعلة لانا
نقول هي تخرج ح عن كونها من موزونات المفاعلة لانشاء ترتيبها ح على فاعل والاطراد في موزونات
افعل منتف لان بعضها لا ينون نحو اعلم اذا سمي به وبعضها ينون نحو اصبع ولهذا قال ويظهر
اي ويظهر الخلاف بين المذهبين في قولهم وزن اصبع افعل فمن الحقه بماله حكم نفسه لا ينون
افعل لما فيه من السببين العلمية ووزن الفعل ومن الحقه بماله حكم موزونه ينونه لان
موزونه وهو اصبع ينون هذا وقد ذكر الشيخ ابن الحاجب هذه الامثلة انما وقعت في
اصطلاح النحويين وضعوها لموزوناتها اعلاما على طريق الايجاز والاختصار وهي في الاعلام
لموزوناتها مرتبة باب اسامة وكذا قول المص وكذا الامثلة التي توزن بها تدل على انها
من الاعلام الجنسية مرون انشاء كونها من الاعلام الشخصية ولن تكون من الاعلام الجنسية
الا اذا كانت موضوعة لجنس ما توزن بها فلا يخ جهة جعل بعضها موضوعة لجنس ما توزن بها
ولاي سبب جعل ما هو كناية عن موزونه وما ذكر معه موزونه فيهما لما وضع لجنس ما يوزن بها
مع انها ايضا موضوعان لجنس ما يوزن بهما وان كانا مستعملين في الفرد الخارجي اقول
اراد بقوله موضوعا مستولا من وضعت الشيء في هذا المحل لكذا لا ما هو من وضعت اللفظ
لمعنى اي عينته له والدليل عليه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب واذا وقعت لغير الافعال
فلا يخ اما ان يوضع في الكلام لجنس ما يوزن بها كان حكمها حكم فعلة وان استعمل لجنس ما يوزن
بها فلا يخ اما ان يوضع في الكلام كناية عن موزونها اولا فيكون للمعنى فان كان موضوعا في الكلام

لجنس

لجنس عنه لان اراد به جنس ما يوزن به ما نفع الاسم كما الا ان اعلم انك اذا علمت الاسم كزيد و
الفعل كضرب والحرف كفي فقد علمت الاسم بزيد والفعل بضرب والحرف بفي فيكون الاسم مثله فوزن
مثله به وقس الباقي عليه ولا يخفى ان الموزونات مثلاث بهذه الاوزان مثله قولنا فلان الذي
مونثه كذا مثل لموزونات فلان بلفظ فلان فالضمير المرفوع في المثل عايد الى ما وهو عبارة عن الموزون
والضمير المجرور به عايد الى ما يماثله وهو عبارة عن الوزن ولهذا قال لاطراده في المثل
فالاولى بانه كان الاولى ان يقول بحكم المثل به لان الموزون هو المثل به كما ذكره في قوله حكم ماثل به
ويعلم منه ان المثل به هو الموزون مردود هذا وقد وقع من العلم طغيان في مباحث الاوزان
بجملة الكلام انها اربعة اقسام الاول ما يكون مختصا بالافعال فحكمه حكمها في جميع الاحوال
والثاني ما يكون موضوعا لما يوزن به فحكمه انه علم له في الصرف وعدم حكم نفسه الا ان ينكر
فيدخل عليه ولا ينكر والثالث ما يكون كناية عن بعض موزوناته فحكمه حكم ما كني عنه لا حكم ذاته
والرابع ما ذكر معه بعض الموزونات فحكمه انه ملحق بالثاني عند جمع من النحاة قال والثالث
عند طايفة من النحاة والتانيث الخ قدمه على وزن الفعل لكثرة اقواله
ومزيد مباحثه ولكونه محتاجا الى العلمية في الاغلب دون وزن الفعل فاريد ان يذكر معه
ومنه يعلم وجه تقديم التانيث بالتاء على التانيث بالالف اي التانيث قد يكون بالتاء
ويوزن بها تاء زايدة في آخر الاسم يكون ما قبلها مفتوحا وشذ عن الوقف نحو اخت
وبنت ليس هنا بالتاء لانتفاء القيود لان تاء عوض عن لام الكلمة وما قبلها ساكن ولا يغلب
عند الوقف فلو جيء به رجله صرفه البتة قوله لفظا اي كون لفظ او حال كونها ملفوظة
وشرطه العلمية ليلزم التاء لانه ح يكون وضع الكلمة على التاء بخلاف ما قبل العلمية فان التاء فيه ح
للفرق بين المذكر والمونث كما انه ينظر فيه الى ان الاصل فيه ان يكون لمونث فاقتصر عليه
والا كان الاحسن ان يمثل بطلحة ايضا فان قلت لم اثر تاء بنت كطلحة في منع الصرف
ولم يوثر في الحاق التاء للفعل المسند اليه حيث لا يجوز جاءتني طلحة قلت لان منع الصرف باعتبار
الشكل وهو كما يكون باعتبار امر معنوي يكون ايضا باعتبار امر لفظي والمذكر والمونث فيه سواء
بخلاف الحاق التاء بالفعل فانه ليس باعتبار اللفظ بل باعتبار المعنى وقد اتفق المساواة بينهما
فيه وقيل ان التذكير المعنوي الطارئ على التانيث ابطل اعتبار حال تانيثه في غيره وهو لحوق
التاء بفعله ولا يبطل اعتباره في نفسه في منع الصرف قوله قد مر الخ يريد ان التانيث بالتاء
قد يكون قد مر ولا يخ اما ان يكون نعتا جاز الثاني وشرطه العلمية ايضا لما مر ولا يشترط
ان يكون لمونث والثاني اليه بقوله كسعاد وزينب وان كانا مرجلين لما ان الحرف الرابع
بمنزلة تاء التانيث بدليل عدم ظهوره في التصغير فان قلت المونث المعنوي الدال على ثلثة احرف

ان كان علما مذكرا يشترط ان لا يكون منقولا عن المذكر فرباب اسم امراة اذا سمي به رجل انصرف
لانه نقل من القيم الى المؤنث وان لا يكون جمع مكسر يخلو عن علامة التانيث نحو رجال اذا سمي
رجل انصرف ايضا فلم لم ينصرف لها المعنى قلت بل تعرض لها اذ الكلام فيما يكون فاتيته بالتاء
فيخرج الجمع المكسر وسوطامر ونحو رباب اسم رجل ايضا لعدم التانيث لا لفظا ومعنى ولا تقدير
اذ الاصل عدم تقدير التاء الا عند الضرورة كما اذا كان لمؤنث او منقولا عن مؤنث واذا كان
في الاصل للذكر فلا يخلو الضرورة وفي قول كساد وزينب رمزا الى ما ذكرنا او يكون فيما هو
ثلاثي ولا يخ اما ان يكون متحرك الاوسط وشرطه ايضا العلمية لما مر ويشترط ايضا كونه لمؤنث
لانه لو لم يكن لمؤنث لم يكن التانيث لا لفظا ومعنى ولا تقديرا لانتفاء الحرف الرابع
ولا يتم الثالث مقام التاء المكان اجتماعهما في الضمير على ان التاء دلو في كلامهم في الاعلى
رابعة لمنزل اسم رجل منصرف قوله اسم رجل حال من الضمير في منصرف او يكون ساكن الاوسط
واليه اشار بقوله او ساكنه علما على متحرك الاوسط وشرطه مع ما ذكر من العلمية وكونه
لمؤنث العجمة في اللغة العليا الى الضمير وانما اشترط العجمة لان نحو دعد اسم امراة منصرف فيها
ونحو ماه وجور لا ينصرف فلما قلو لم يكن العجمة شرطا لم يكن بينهما فرق فعلم انهم نظروا الى ان
الثلاثي الساكن الاوسط في غاية الخفة وغاية خفته بقاؤه احد السببين فلو لم يكن فيه
سبب ثالث ليس على سبب واحد والاسم بسبب واحد لا يكون غير منصرف بخلاف نحو ماه وجور
فان فيه ثلث اسباب العلمية والتانيث والعجمة فلو قاوم احدا لبقي سببان فلا ينصرف فان
قلت يجب ان ينصرف نحو ماه وجور لان المقاوم بسكون الوسط اما العلمية وح لا يعتبر تانيث
وعجمة لزوال شرطها واما التانيث وح لا يعتبر عجمة لعدم تحرك الوسط او الزيادة على ثلثة وهو
شرط اعتبارها واما العجمة وهو ايضا لا يجوز لعدم شرطها قلت يجوز ان يختار الاول ويقال شرطها
وجود العلمية وهو باق فلا يضر زوال ثانيها وان يختار الثاني ويقال لما قاوم التانيث
سكون الوسط تحرك الوسط فقد بدل وان يختار الثالث ويقال ان العجمة سبب المثل بمنزلة
الحرف الرابع وان لم يصلح سببا منع الصرف على انه ممنوع واما اذا لم يكن الثلاثي ساكن الاوسط
فلا خفة فلا مقاومة كما اذا كان حرف رابع والذي يدل على ذلك قولهم في النسبة حبلى بحذف
الالف من حبلى كما يحذف من حبارى فلو لم يكن تحرك الاوسط بمنزلة الحرف لجاز اثبات الالف
كما في حبلى ويعارض ان يقول انه لا يجوز ترخيم نحو عرفة فلو كان حركة الوسط بمنزلة الحرف لجاز ترخيمه
ويمكن دفعه بانه لا يلزم من اعتبار حركة الوسط في حذف التنوين الذي هو زائد على الكلمة
اعتبارها في حذف حرف اصلي وايضا فالحرف ههنا ليس وارد على حرف بعينه فهو مظنة
للالباس وايضا تحركة الوسط فيما نحن فيه يدفع التنوين وفيما ذكرت لو اعتبرت لمنع

الحرف

الحرف والدفع اهون من الرفع اعلم ان التانيث بالتاء انواع بعضها قوي بعض في
الضعف فالتانيث بالتاء التي هي اقوى من التانيث بالالف التي هي اقوى من التانيث بالتاء
تقديرا فيما جاوز الثلاثي اقوى منه في الثلاثي وفي الثلاثي المتحرك الاوسط اقوى منه في
الثلاثي الساكن الاوسط وظهر هذا التفاوت في احكامها فلم يشترط في الاول سوى العلمية
شيء بخلاف الثاني فانه يشترط فيه مع العلمية كونه لمؤنث او منقولا عن مؤنث قال
المص لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في الثلاثي الاعجمي ان يكون الاسم قد جرى له
التانيث قبل تسميته المذكر به الا ترى ان كما اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم
مؤنث قبل التسمية واشترط في الثالث مع ما سبق كونه لمؤنث وفي الرابع مع ما سبق العجمة
ولما كان من الثلاثي الساكن الاوسط ما هو غير منصرف مع ان العجمة لا يوجد فيها اشار اليه
بقوله الا ان يكون الخ اي شرطه مع ذلك العجمة في جميع الاوقات الا وقت كونه منقولا عما غلب
في اسماء المذكور فانه لا يشترط فيه العجمة واشار الى علته بقوله للعرف اي للعرف بين
المنقول عن الغالب في المذكور وعن المنقول عما ليس غالبا وانما لم يعكس لانه اذا
كان استعماله في المذكور غالبا وسمي به مؤنث فقد عدل به عن خفة الثقل كبر الى ثقل التانيث
فقاوم هذا الثقل سكون الوسط بمنزلة العجمة فلم يشترط بخلاف ما اذا لم يكن استعماله في المذكر
غالبا بل كان استعماله في المذكور والاناث او في الاناث فقط فانه لا يوجد فيه هذا الثقل
فلم يجب منع صرفه كما وجب في الاول قال سيبويه والخليل وابو عمرو يجب منع صرفه كما يجب
ماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وقيل لا يجب منع صرفه بل يجوز قوله كجور مثال
لما فيه العجمة وكزينب اسم امراة نظير للمنقول عما يغلب استعماله في المذكور وحسن كان ما ذكر
سببا لتردد ذهن السامع في هذا ما ذا حكمه قال واما هذا فمنصرف فيها بكلمة اما
ازالة لتردده اي واما هذا فمنصرف في اللغة الفصيحة المنقول شرطه وسم العجمة وفيه اشارة
الى رد ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان المختار منع صرف باب هذا قوله وعرفات الخ
اشارة الى ان جمع المؤنث بالالف والتاء نحو مسلمات اذا سمي به مؤنث ينصرف لان التانيث
مع الالف لجمع المؤنث لا للتانيث وهذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث بارى تقديرا
التاء كما بارى تاء تانيث وهي عوض الواو من تقديرها فيه لاختصاصها بالمؤنث
فهذه التاء كالعلامة لا تظهر ولا تعمل الاعمال قوله عرفات مبتدا خبره منصرف ولما اشار على
بقوله منصرف ولم يكون الحكم اوضح في الذهن وكله ما زايد هذا وقد ذهب بعضهم
الى انه غير منصرف والتنوين كالمقابلة وقد مر ذكره وقيل ان التنوين فيه لعوض
عن منع الفتحة وبعضهم يمنع التاء في مثله مع حذف التنوين وجوز المبرد والزجاج

مفتاح العلمية حلى التوبيت وابناء الكسر اعلم انه كثر كلام الشارحين في هذا المقام
حتى قال قايل منهم ان الجمع المؤنث بالالف والتاء لا يثبت فيه التاء ما دام جمعا واما
اذا نقل عن الجمعية فقد لا يلزم ان يمتنع تقدير التاء وهم قد ذكروا ان عرفات عرفة
سواء في التسمية فدل على انه ليس بجمع المؤنث وسال سائل منهم مشتغيا للشيخ الرضي
ان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا منصف للتانيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا فنقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه
الا بتاويل يعود فتانيثها لا ينصرف عن تانيث مصر الذي بتاويل البقعة اقول
وبالله التوفيق قال الجوهري قال الاخفش انما صرف يعني عرفات لان التاء صارت
بمنزلة الياء والواو في مسلمين ومسلمون لانه تذكير وصار النون بمنزلة التنوين فلما ترك
ترك على حاله كما ترك مسلمون اذا بني على حاله هذا كلامه فعلم منه ان هذا الجمع يجعل
حكمه بدل العلمية مثل حكم فيلها فكما انها يمتنع تقدير التاء فيه قبل العلمية يمتنع تقدير
بعدها واما الجواب عن السوال الاخر فهو انه لا يدل للتانيث المانع من الصرف
من علامة اما لفظا واما تقديرا وقد ثبت انه لا يمكن تقدير هنا فيما نحن فيه ولا مانع
في مصر من تقدير التاء ليكون مؤنثا باعتبار تقدير هنا ولا يشترط فيما يرجع اليه
الضمير المؤنث ان يكون فيه علامة التانيث بقول الايام فقلت بتانيث ضمير الايام
مع ان العلامة فيه مفقودة وقال الشيخ الرضي والاولى عندي ان قال ان الشرط
للصرف والتمكن وانما لم يسقط من نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ونبع
النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع وهو فيه كالتنوين في
غير المنصرف للضرورة لم يحوفا لمانع اقول جعله غير منصرف مع ابقاء تنوين الصرف فيه
غير معقول ودليله بانه لو سقط الخ ممنوع لان الكسر انما تبعه اذا كان مخصوصا بالجر واما
اذا كان مشتركا بين النصب والجر فلا وجه صارفا عن التانيث بالتاء شرع في
التانيث بالالف فقال وقد يكون عطفا على قوله قد يكون اي قد يكون التانيث
بالالف حال كونها مقصورة وهذه كبرى وصغرى فانها اي الالف للزومها وبناء
الكلمة عليها تزلت منزلة السببين فالتانيث بسبب وكونه لازما بالوضع للاصل بمنزلة
سبب آخر بخلاف التاء فان وضعها على العروض ولم يصر لزومها بالعلمية بمنزلة سبب آخر
لان لزومها ليس بالوضع الاصلي بل بالعلمية على ان المصير الى اعتبار اللزوم انما هو
عند الضرورة وهي في التانيث بالتاء مفقودة وموظاهر وفايدة قوله وبناء الكلمة عليها
الاشارة الى علة اللزوم ودليل على عدم سقوطها في جمع التكسير نحو سكرى وسكارى وصحراء وصحارى

ولا في التصغير ولا في النسبة بخلاف التاء قال واما وزن الفعل الخ وكلمة اما للتفصيل ما
اجله اولا ولم يذكرها في السببين السابقين لقربهما من الاجمال وقدمه على العدل لانه داخل
في القياس من حيث انه اعرب جميع ما فيه وزن الفعل المعتبر في منع الصرف بخلاف العدل
فانه اختلف في اعراب بعض افراده وقال ان وزن الفعل اظهر في منع الصرف من العدل لان
سبب منع الصرف مشابهة الفعل كما سبق اي واما وزن الفعل المؤثر في منع الصرف
فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كضرب لان هذا الوزن اي وزن فعل من التفعيل لم يوجد في
الاسماء الا منقولا من الفعل كبذر فانه اسم ماء نقل من بذر المال فرقه اسرافا وخضم
اسم رجل من خضم الشيء اكله بجميع فمه او موضعا للعلمية كشمر اسم موضع بالشام ويقال هو
اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية لكن ذكر الجوهري وهو لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
وفي المشتهر ايضا كذلك او اجنبيا كبذر وهو صفة مرادف وهو المشترك او يكون اوله
اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين
وغيرها فان هذه الزيادات لا طراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به
فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه فاولى الذي وزنه فوعل اذا
سمي به انصرف لان مزنه اصلية واحترز بقوله بغير تاء اي بغير تاء التانيث المختومة
كاخرج عن نحو يفعل فانه وان كان اوله زيادة كزيادة الفعل الا انه يقبل التاء فيقال
تاء تعلم للتجنيس المطبوعة للعمل وهذه التاء من خواص الاسم فيخرج الوزن بهذه التاء
عن اوزان الفعل فقوله بغير تاء حال من ضمير اوله ومعناه ان لا يكون قابلا للتاء لان
لا يكون الهاء فيه بالفعل ولا يرد اسود فانه قابل للتاء مع انه لا ينصرف لان الغالبية
عرضت له بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء وقد دفع قوله او يكون الها موضع قولهم او
يغلبه اي او يغلب الوزن الفعل بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم كاد المخلص
ان يرجح قوله على قولهم فقال وهذا اي قوله او يكون اوله الها اولى من قولهم
او يغلبه لما يلزم عليه اي على قولهم اشارة الى وجه الاولوية اي انما كان قولنا اولى
من قولهم لوجهين احدهما انه يلزم عليهم منصرف خاتم اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل
مع انه منصرف اتفاقا وذلك ان وزن فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم فانه لم
يجئ منه على هذا الوزن الا اسماء عدد بخلاف الفعل فان هذا الوزن فيه لا يعد ولا
يحصى وثانيهما انه يلزم عليهم ان لا يعتبر وزن افعل لانتفاء غلبته في الافعال والتاء
بقوله على ان اكثر افعل في الافعل ممنوعة لان الغلبة ليست بظاهرة لانه يجئ افعل في الاسم
من غير فعل له مثل ارنب واجدل واخيل ويجئ ايضا افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي
ليس من الالوان والعيوب ويجئ منها افعل فعلاء كاحمر حمراء بخلاف افعل التعجب
فانه لا يجئ الا من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يصح نحو افعل والفقر

والجواب عنه ان افعل اكثر منه في الاسم وبيانه ان افعل التفضيل ينابل بصيغة التعجب
فلا يبنى الا مما الا افعل فعلاء والا افعل الا من غير فعل وفي الافعال افعل الفعل و
مضارع فعل ينفعل بفتح العينين نحو اذهب ومضارع فعل ينفعل بكسر العين في الماضي و
فيهما في المستقبل نحو اعلم وهذه الثلثة تزيد على افعل فعلاء وافعل الاسم زيادة
ظاهرة وبهذا يندفع ما ذكره الشيخ الرضي لكن الانصاف ان لعلتي في افعل في افعل
ليست بظاهرة ولا يحتاج في تقرير الغلبة بعد ذكر المتكلمين من التابعين الى كثرة افعل التفضيل
باحيا والمعاني التي تجب في الصرف قال الشيخ ابن الحاجب مؤنثه غلبة الوزن
في احد النبيلين لا يكن الابعد الاحاطة بجمع اوزان النبيلين وسوا ما شذ راو منسر ولا سيما
على المشهور فلا يصح ان يجعل العلة شرطا لوزن الوصل قال الشيخ الرضي وفيه نظر
اذ ربما يكن مؤنثه ذلك مع كون ذلك الوزن فيا ساني احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا
ان افعل في الطيبي لفعل فيا ش في الاسم بفعل اكثر الغالب كاذهب واحد وليس في
الاسم فيا ساني شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد النبيلين وهو انابل مع نحو عمر
وضرب لا يكن الا بالاحاطة بجميع اوزان النبيل الآخر وهو منوذ راو منسر اقول
انما يتم كلامه ان لو كان جميع اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فيا ساكو موضوع على
ان كلامه انما هو في مجرد الغلبة من غير ان ينضم اليه تفسير والا كان ذكر الغلبة مستدركا
ولا يخفى ايضا ان التسرع في احاطة جميع اوزان النبيلين اقوى منه في احاطة اوزان احدهما
ولا يلزم من الاحتراز عن الاول الاحتراز عن الثاني على انه لا يلزم من ارتكاب منسر ارتكاب
منسر آخر هذا وقد قيل في قوله منع المسيح بخاتم صرابه منع خاتم المسيح به لان المنع هو خاتم
لا المسيح به اقول هذا من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول وجعلهما بمنزلة شيء واحد وقد
تبين من ذلك في بيان اعراب كم على انه يحتمل ان يكون من باب القلب لظهور الزيادة
ولما ذكر ان الوزن المختص بالفعل لا يوجد في الاسم للاستقلال الى ايراد ان يشير الى اول المنقول
عن الفعل فقال ثم الاسم اما ذكر كلمة ثم اما تنبيها على انه يجب للسامع ان يتأدبها ذكر
الفعل يعني ان الاسم قد يكون منقولا عن الفعل وهو على نوعين احدهما المنقول عن الفعل مجردا
عن الضمير والآخر في المنقول معه والاول اما ان يكون وزنه من احد الوزنين المذكورين
او لا يكون فالاول يمنع من الصرف واليه اشار بقوله فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر
كثلث ويشكر واما لم يكن الوزن الخاص لانه يعلم بالطريق الاولى والثاني وهو ما لا يكون وزنه
من آخر فكيسب فالكسب اسم لرجل اذا سمي مثلا ربما خطاه فان وزنه ليس من آخر
بل وزنه فعلل وهو في الاسم في غاية الكثرة لانه الصرف عند الجمهور واليه اشار بقوله والا فوزن
كيسب وخالف فيه عيسى بن عمر النحوي متمسكا بقول انا ابن جلا وطلاع الثنايا يعني اضع الهامة

فان وزن جلا ليس ما ذكر مع انه منع الصرف والا كان عليه ان يقول جلا بالنون بن مثل عصا
واجيب عنه بانا لا نسلم انه منقول بل موضوع على فعليته بقتل بموصوف اي انا ابن رجل جلا اي كثير
امره اوجلا الامور اي كشفها ولئن سلمنا انه منقول فلا نسلم لزومه ايضا لانه منقول عن الجملة وهو
القسم الثاني وحكمه ان يحكى كما هي عليه مثل انقل نحو يزيد بضم الدال في قوله تبت يدا ابي لهب
وطلا عليه لهم قل يدي فانه منقول مع الضمير والافعال بين يدي يلغ الدال كونه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وهذا يعني قولهم يزيد في الكتب منقول عن يزيد في المال يزيد لان يزيد
في يزيد لمالك بناء مثل الفعل في القندي الى ثلثة مفاعيل فالشاء اولها واخوالي ثانيها
وبني يزيد عطف بيان لاخوالي ان كان له اخوال من قبيلة اخرى والا فهذا اوصفه
وقوله لهم قل يدي اي صياح متى فتى يوم اذا صاحوا في عمل النصب على انه ثانيها وطلا منصوب
على انه مفعول لمنزله لهم قل يدي اي يصيحون لظلمهم عليهما اوعلى التمييز اي يصيحون من جهة
الظلم لا من جهة العدل وفيه نوع مبالغة وقيل يجوز ان يكون مفعولا ثانيا ويكون ما بعده كالتفسير
او حالا على ضعف من جهة التقدير على العامل المعنوي وقوله عليهما متعلق بقوله ظلما
ولا يجوز ان يكون قوله قل يدي عاملا في ظلما لكونه مصدرا ومعموله لا يتقدم عليه وفي البيت ظاهر
ما ذكر من الوجوه قال واما العدل الى فذهب على الوصف اعتبارا بانه من جهة كثرة
مباحثه والعدل في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن هيئته وفي الاصطلاح ما ذكره
ومختصه ان لفظ غير يدل على المغايرة وهي على نوعين الاول المغايرة باعتبار الذات
نقول رب رجل غير زيد زيد انا ناآخر والثاني المغايرة باعتبار الصفة نقول رب رجل
بوجه غير الوجه الذي خرجت واريد بما ذكر في التعريف الثاني بزيادة المقام الى العدل
ان يذكر لفظ ويريد ما يغاير بالصفة لا بالذات بان يكون بينهما اتحاد في المادة ومغايرة
في الهيئة فثلث وثلاثة ثلاثة مشتركان في المادة دون الهيئة وكذا عر وعام وبتقييد
المغايرة بالعلم ان معناهما واحد فلا يرد عليه ما ذكره الشارحون من ان هذا الحد
يصدق على فلان وثلاثة كتابين عن الكتابين في قوله جاءني فلان وثلاثة فانه ذكر
لفظ واريد غيره وكذا يصدق على جمع الكتابات نحو كيت وذيت ولا يرد ايضا ما ذكره
بعضهم من ان المصدر في قولك زيد ضرب يعني ضارب فقد ذكر لفظ واريد غيره وقال
الشيخ الرضي العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية لغير القلب للتخفيف ولا للالحاق
ولا المعنى فقولنا لغير القلب كنحو كيس في كايس وقولنا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومعاد
ومنول ومخذ وعنق وقولنا لا للالحاق كنحو كوثر وقولنا لا المعنى كنحو رجل
ورجال اقول لما ان بين المخالفة بين وزني ايس وياس للنظر بالحاد مماثلة
عدد الحروف وخصوصية الحركات ولا يلزم ان يلاحظ ترتيب الحروف باعتبار المماثلة
بالفاء والعين فانه امر اعتباري واتى بمنع الاخراج عن الصيغة الاصلية خروجا تاما

في نحو فخر وعنق اذ الاستعمال على الصيغة الاصلية اكثر منه على الصيغة الفرعية واللفظ
اذا اطلق انصرف الى الكامل وفي نحو كوثر لانه اسم له صيغة ماخوذ من اسم له صيغة اخرى
وقس عليه حال رجيل ورجال اذا عرفت هذا فاعلم ان العدل على نوعين تحقيقي ومقدر
عليه دليل موجب من الصرف وقد يرى يكون دليله نفس الصرف واليها اشار
بقوله وقد يستدل الخ ثم شرع في تفصيلها وذكر امثلتها فقال ممن الاول اي العدل
الذي دليله غير من الصرف احاد وموحد الى عشار ومعشر يريد ثنا ومثنى وثلث
ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن
وتساع ومتسع ونعضهم فسر بها فقال ومثل في باب العدد على واحد الى اربعة والدليل
على انها معدولة سوا انها من اسماء العدد وهي من واحد الى عشر فكان القياس فيها
واحدا واحدا الخ فلما غيروا الصيغة كان عدلا تحقيقا ولان الاصل في العدد الذي يزاد
تتميم الكسر اعليه ان يكرر فيقال جاءني القوم ثلثة ثلثة فلما قيل ثلث دون
ثلثة ثلثة علم انه معدول عن المكرر ومع صرف ثلث للعدل والوصفية اورد عليه
بان الوصف في المكرر عارض كمر وصفي في اربع في نحو اربع تكفيه الثرية ولم يوثر في الزيد
واجيب بمنع عروض الوصف في المكرر اذ لم يستعمل الا وصفا وانما لم يصرف المكرر
لانشاء محله وهو الاسم المفرد او ما هو في حكمه وقيل ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصف ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه وفيه طعن وزعم بعضهم
ان العدل قد يكرر فيها بسبب الانتقال من صيغة الى اخرى وعن الاصمعي الا الوصفية
وذهب ابن السراج الى ان تكرار العدل فيها بسبب الانتقال مرة من اللفظ ومرة
من المعنى ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقال بعضهم ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ
لان اصل ثنا مثلا كان اثنين مرتين فحول مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال
الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتوكيد كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجري
على النكرة فمحمول على العدل ورد قولهم بانه لا دليل عليه وبانه لا شك ان فيه معنى الوصفية
ولو كان معها التوكيد ايضا لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني
القوم مثنى مثنى والمعدول عنه قد يكون نكرة كما ذكر وقد يكون معرفة كما في نحو فلذا اخرج
عنه وفصله بقوله ومن اي ومن الاول عمر فانه معدول عن العمر لانه اسم جنس ادخل
فرد من افراده معين وقياس تعريفه اما بالاضافة وهي ههنا مفقودة وحرفي لمضاف اليه
لا يجوز الا في مواضع عديدة واما باللام ولا مانع عنه فيكون عمر معدولا عن العمر والحكم
بانه علم جنس كاسامة فالعدل فيه محقق لا مقدر لا محقق لما انه كثر استعماله نكرة ومعرفا
باللام ولو كان علم جنس لما كان كذلك ولما وجد موجب منصرف وجب ان يبقى فيه
سبب اخر ولا يكون سوى العلمية فلذا قال علما اي حال كون عمر لا العمر علما فعدله محقق

لفظا دليله غير منع الصرف وعليت مقدرة لضرورة منع صرفه قال المصنف فان قلت قهل يجوز ان
يكون معدولا عن العمر غير علم قلت لا والا يلزم انصرافه اذ لا سبب ثان لاستيفاء شرط
في التوثيق الذي هو احد الاسباب العلمية وكذا فيمن لم يشترطها لان التوثيق اللازم غير
موثر في الانصراف فان قلت فلم قال ومثله اي ومثل عمر امس دون ان يقول وامس
او ومنه امس كما قال ومنه عمر قلت لان عمر وامس متحدان من جهة العدل عن المعرف
باللام علما مختلفان من جهة الاختلاف في امس دون عمر ولم يعلل بقول من جوز بناء عمر
لتضمنه حرف التعريف في الايضاح لو جعل عمر مبنيا لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس قال
المصنف فان قلت فهلا حكم ببناء عمر لتضمنه معنى لام التعريف كامس قلت التزمه عدة من
المتاخرين الا ان الجمهور على ان فتحة اعرابية وقد لزمت للزوم ظرفية المستعمل الاوسط
التنوين لعدم صرفه وقيل البرهان فيه ان بناء الاسم لتضمنه اللام لم يوجد منطوقا به الا في امس
والقياس الالف الاخرى فلا يتخذ اصله مبنيا عليه وهذا يدل على ما يقال لو قال مبين لم يرهما
الى لكان اولى قوله مبين يريد به الى اشارة الى ما ذهب اليه بن مبين من اعراب امس ومنعه
في الاحوال الثلث وتقريره ما مر في عمر والدليل على اعرابه ومنعه صرفه قول الشاعر لقد رايت عجبا
مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا يومين لونهن ورسا
عجبا ومثل السعالي صفة عجائزا شبه العجائز بالسعالي اي الغيلان مع سلاطة اوسطها
يعني اخبث الغيلان وخبثه المراد بها سلاطة وخبث خلق ودمامة خلق وروي مثل الاباطي
وبعده يا لكن في ارجلهن مسا لا تركن الله لهن ضرسا واشار بقوله في حال الرفع الى مذهب
في امس وهو اعرابه مع العرف في حال الرفع ويتابع على الكسر في حال النصب والجر ثم
اشار الى اللغة العليا اي الفصيحة بناء على الكسر لتضمنه حرف التعريف وتنكيره ذكره
واما قوله فيه وبين عمر من جهة ان عمر يستعمل نكرة ومعرفا باللام على قياس التعريف
فحسن ان يقال انه معدول عن العمر لانه جار على القياس فلم يلزم فيه الاخلال القياس
في استعماله على غير قياسه في التعريف لا غير ولم يحتج ذلك في امس لانه لا يقال عمر امس ثم نعرف
فيقال الامس بل الامس المعرف بالالف واللام تعريفا على غير قياس وامس معرفا على غير
قياس فلو جعل معدولا عن الامس لكان فيه مخالفة القياس من احد جانبيه والاخر في المعدول
عنه فاكان حمله على مخالفة قياس واحد اولى كذا ذكره بعض المحشين قال ومنه اخر الا
فصله عما سبق لان ما عدل عن مثنى دون اخر اي ومن الاول اخر مع اخرى تانيث
اخر افعل التفضيل بدليل تصريف افعل ومعناه في الاصل اشد تاخرا في معنى من
المعاني ثم نقل الى معنى الغير فيقول جاءني زيد ورجل اخر اي ورجل غير زيد وهذا ما يقال
ان اخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات وانتصبوا
على انه معدول لان اسم التفضيل لا بد ان يستعمل مع الاضافة او اللام او من وهو غير مستعمل

مع احدها ولا يجوز ان يكون محمولا على حذف من مثله في الذاكر لما انه يستلزم جواز ان يقال
نسوة آخر على وزن افعل لان تقدير من مثل ذكرنا في منع المطابقة فعلم انه معدول
وانتقوا ايضا على انه غير معدول عما موصوع الاضافة لان المضاف اليه لا يكون الا اذا كان اظهار
وصالا يجوز ولكن ذهب بعض الى انه معدول عما هو باللام لانه لو كان معدولا عما هو بين لوجب
الافراد ولكن يقال رجلان اخران ورجال اخر على وزن فعل مثله اذا كان باللام وبه يعلم
ايضا انه ليس بمعدول عما هو موصوع الاضافة لعدم وجوب المطابقة فيه اعترض على هذا الوجه
بانه يلزم الاختلاف بين المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا اجيب بالتزامه ولا
دليل على امتناعه وبعضهم الى انه معدول عما هو بين واختاره المصنف لانه نكرة فيكون المعدول
عنه نكرة ايضا اذ مخالفتهما تعريفا وتنكيرا خلاف القياس فان قلت يلزم منه ان يكون
اخران واخرون واواخر واخرى معدولا عنه ايضا قلت له ان نقول وانما جاز المطابقة
مع امتناعها في المعدول عنه لالتزام حذف من ذكر الشيخ ابن الحاجب ولما التزموا حذفها
عاملوه معاملة ما ليس فيه من بين الصفات واما فعل فوله ومنه جمع من اخر
لان فاءه الاختلاف فما عدل هو عنه غير عارض وفيما بعض عارض اي ومن الاول جمع
واخوانه نحو كتع وبتع وبصع فانه جمع بلجمع موتنث اجمع كحمراء واحمر وبياض جمعه فعل فيكون معدولا
عن جمع وذهب ابو علي الفارسي الى انه معدول من جماعي لان فعلا اذا جمع مذكره بالواو والنون
لا يجمع على فعل فاجمع فلذا جمع على اجمعون فلا يجمع موتنثه على فعل فيجمعا بمنزلة فعلاء اسما وقياس
جمعه فعالى او فعلاوات كصحارى او صحراوات فيكون معدولا عن جماعي او جماعات
ورده ابن مالك بان فعلاء انما يجمع على فعالى اذا كان اسما محضا كصحراء وليس جماعا كذلك
لان له مذكرا جمع بالواو والنون فتبصر للعدل والوصفية لا حال فلا اما بيان ان لو كان
المعدول عنه وصفا ما وض لا له تحقق فيه شرط الوصف وقيل للعدل والتركيب العلمي وجه
الترتيب بين الثلثة بحر واخر وجمع يعلم مما ذكر في جهة الفعل بينها ولما فرغ عن الثلثة
الذي دليله منع الصرف غير فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يوجد فيه من اسباب
العدل الا العلمية ولا يمكن ان يقدر فيه سبب اخر غير العدل وهو ظاهر فقدر
عمر لم يوجد الا علما غير منصرف فانوا انه لا يثنى ولا يجمع فيقال جاءني عمران وعمرون كما قال
بانى نابط شرا كلاما ونابط شرا كلهم اذ لو ثنى وجمع لم يكن عمر علما غير منصرف لزوال علميته
وانصرافه وفي قوله فانوا دون ان يقول لهذا لا يثنى ولا يجمع اشارة الى الصناعة نوع
صنعة في التعليق فانوا ان عمر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم جنا والعلم لا يثنى ولا يجمع

الا بعد ان يجري مجرى الجنس بان يتاول كالسياني فلذلك كرهوا تثنيته وجمعه ونظره في
امتناع التثنية والجمع تامر بلا نمرا وقال ابو عثمان المازني ان لا ينكر وان لا يقال العوان والكمون
لانه صيغة خصت بالعلمية وبعضهم عد من العدل التقديري ما كان على وزن فعال مما هو علم
اعيان مؤنثه واليه اشار بقوله كمنه اي ومن الثاني باب قطام في تميم وفي قوله على
ما ذكره اشارة الى رده لان تقدير العدل في باب قطام ليس لانه يتوقف عليه من صرفه
حتى يكون عدوله تقديريا لوجود السببين فيه من العلمية والتانيث بل لان كل ما هو على فعال
سواء كان معدولا فلو لم يقدر العدل فيه لزم خرم قاعدة باب فعال فعليهم ان يجعلوا من
القسم الاول لكون دليله غير منع الصرف وذهب اهل الحجاز الى بنائه على الكسر لمشاركته
فعال لعدل لا وزنة وقد سبق وعلى البناء على الكسر ورد قوله اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام والا لوجب ان يقول حذام بالرفع في الموضعين قوله الا
ما كان الى استثناء من قوله باب قطام في تميم اي الا ما كان اخره راء نحو حضار ووبار فان بنيا
وانتقوا المجاز في بنائه على الكسر لان الامالة غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب الامالة
وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء اذ لو اعرب ومنع الصرف لما كسر واذا بني كسر وانما يقدر
علة البناء ليحصل هذا الغرض وما بني اخره على الكسر قوله اخره راء فيدخل من دخل
ظفيا بحر وهي قرية باليمن وحمر تكلم بالحيرة قيل ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال له ثب
وسر بلغتهم اتحفل فوثب الرجل فجلى الملك وقيل كان على مكان مرتفع فسقط فهلك
فقال الملك ليس عندنا عربية من دخل ظفيا بحمر وقيل معناه صيح ثوبه بالحمرة لانه
يقال لهذه الثوبة المزة وهي الطين الاحمر قوله الا القليل منهم الى استثناء من قوله فان
بنيا وانتقوا المجاز اي ان بنيا وانتقوا المجاز في بناء ما اخره راء الا القليل منهم فانهم لم يوافقوهم
بل اعربوه ومنعوه الصرف وعليه قول الشاعر نزوا مرعلى وبار فهلكت جهرة وبار وهو
اسم ارض كانت لعاد وهو في البيت غير منصرف والتنوين لضرورة الشعر ولا يخفى انه لا يجوز
اعراب المبني للضرورة ووبار فاعل هلكت وجهرة صفة محذوف اي هلاكا جهرة اي ظاهرا مشهورا
البيت للاعشى وفصل الوعظ والتنبيه قال واما الوصف الى فدسه على الجمع للمكان للملازمة
بينه وبين العدل دون الجمع على ان للمزدفقدما على الجمع اي واما الوصف المعتبر في منع الصرف فشرطه
ان يكون في الاصل بان يكون موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود فلا يفتح فيه الغلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية بان يغلب على بعض ما كان واضعا عليه بحيث لا يحتاج في وقوعه
عليه الى القرينة والقائل فلا يفتح للسببية لان كونه اصليا سبب لعدم فتح الغلبة الاسمية
ولهذا الشرط ما تفرع عليه صرف الجمع في قوله ورب بنسوة اربع لعدم الوصفية الاصلية
لان وضعه للعدد المخصوص ولا وصفية فيه ومنع اسود اسما للحية لانه وان صار بالغلبة اسما
للحية الا انه في الاصل وصف لكونه موضوعا لذات له السواد فلا يضر الغلبة الاسمية

على الوصفية الاصلية فان قلت يجوز ان يكون صرف اربع لعدم اعتبار وزن الفعل
فيه لقوله الثاء لا لعدم اعتبار وصفه وايضا قوله ومنع عطف على قوله صرف وهو يقتضي
تفرعه على ما تفرع عليه وليس بصحيح قلت الثاء الممنوعة عن وزن الفعل اما هي
الثانية وتاء الرابعة للتذكير فكانه جزء من الكلمة كتاء ضرب اسم فرس في ضعف ام التانيث
فيه قال الشيخ الرضي وليس قولهم ان الثاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة
للذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف قبل وتبعه فان يعلة للمؤنث
بخلاف فانها تكون طارية انتهى وان دققت في النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في عمل
كونه فلا يعرض له بعد ما يجب عن الاعتبار وهو الثاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض
في اربع بكونه قبل على حالة خرج بها عن اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء اقول نصرة لجمع
الخلاصة كالم يقرا الثاء في اسودة لانها علامة تانيث ما اريد بها الجنس هي به بعلة عروضها بسبب
غلبة اللفظ في الاسماء والاصل في المؤنث سوداء فلان لا يقرا الثاء في اربعة وانها علامة تانيث
ما يذكر بعدها مثل الثاء الساكنة المتصلة بالفعل تعلة عروضها في هذا اللفظ لمناسبة ذكرت في محله
والاصل في اربع بدون الثاء اولى فلزم من هذا ان يكون صرف اربع لعروض وصفيته فكلامهم
لا عثار عليه وكان الجواب عن الثاني لهو ان يحمل يجمع المعطوف والمعطوف عليه منزعا على يجمع
ما تقدم ويحال رد كل نوع الى اصله على ذهن السامع لظهور ان النوع الاول اما هو للشرط المذكور
وان الثاني لما نزع عليه وارادبقوله ونحو مثل الادم للفيد والارقم للحية التي فيها سواد
وبياض واختلفوا في منع صرف اجدل واخيل واضى فمنهم من لا يصرفها فالاول ان اجدل وهو
الصقر من الجدل وهو النوع واخيل وهو طائر ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع خال واضى
الجمهور الى انها تنصرف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في اصل الوضع ولا يقصد منه الوصف فيها
لا اصليا ولا عارضا لانه اذا قيل فيه اجدلا اريد هذا الجنس لا طائر ذو نوع ولهذا قال وايضا ضعيف
عن الاصل ولم يتحقق في هذه الاسماء الا الانصراف الا اذا تحقق ما يوجب العدول
ومزيد قوة لنيابة مقام السببين على ان المؤثر مقدم على المركب اي واما الجمع الموافق في منع الصرف
فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان ادغم احدهما في الاخر نحو دواب او لا نحو مساجد او ثلثة احرف
اوسطها ساكن نحو مصابيح واحرز بقوله او سطها ساكن نحو قزازنة فان الثاء يجري الجمع من
وزن المؤد نحو كواعب وطلاعية فيكسر فوق جمعيته فلا يقوم مقام السببين فان قلت
يدخل عليه نحو مدائن فان بعد الفه حرفان مع انه منصرف قلت اما ذكر شرط الجمع فلا بد من
تحقق الجمعية ومدائن في مدائن لكونه جزء الكلمة ليس بجمع وهذا ما ذكر المصنف الى المنسوب الى الجمع
ليس بجمع ومنه يعلم ايضا انه ليس منقول عن الجمع وقد يقال انه نبه بالمثال على ان الجمع

الموافق

الموافق

الموافق

حيث لم يكن له نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشبه العجمة عنده على حد كان عدم النظير
في الجاحي سبب عند الجزولي محضا ضرعلما منه سيبان فاما ان عنده قوله وسراويل عطف
على قوله حضاجر اي فامنع سراويل من الصرف مع انه مذ لانه جمع سروالة تقديرا والسروالة
التي هي الاصل تكونه نكرة والتنكير في ذلك انما جاء في الاعلام لا في الاجناس ولهذا اضطربت
فيها اقوالهم فمنهم من قال انه اعجمي حمل على ما يجوز انه في العربية من مصابيح وغيره فلزم عليهم
ان يعد واسبه الجمع من الاسباب ومنهم من قال انه عربي ولكنه بمنع في التنكير معدولا عن عام محافظة على
الشاعدة فلا يرد ما يقال من ان لفظ الجمع لم يطلق على الواحد فلا يقال لرجل رجال على
انه اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كثيرة اعتبارا
وغوب اشتمال فاختار المصنف هذا القول لما انه يلزم على الاول القول بسبب آخر
وزعم بعض الشارحين ان معنى كونه جمع سروالة تقديرا انه لم يستعمل سروالة منفردة ولكون
واحد سراويل فلا يرد عليه النقض وفيه نظر لانه كلام في ان سروالة مستعملة قطعا وانما
الكلام في كونه واحدا لسراويل فتقديره لا يلزم حرم فاعلهم ومنهم من قال انه منصرف
فحينئذ لا اشكال قال ونحو حوار الها يريد ان كل جمع بعد الفه حرفان ثانيهما ياء سواء كان جمع
فاعلة نحو عوارج جمع عالية او لا نحو حرامي في جمع حرمي حكمه حكم كتاب رفعا وجرا فكما تقول جاءني قاض
ورأيت قاضيا كذلك تقول جاءني حوار ورأيت حوارا بحذف الياء وكسر
ما قبلها والتنوين وحكمه حكم ضوارب نصبا فكما تقول رأيت حواري بفتح الياء وفتح ما قبلها حكم
ضوارب نصبا وجرا تقول مررت بحواري بفتح الياء كما تقول مررت بضوارب وبهذا القول سقط
اعتراض عبد الله بن ابي اسحاق النحوي على الفرزدق في قوله ولو ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا روي انه قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال الا مسحتا او مجلف لحنه عبد الله النحوي حيث عطف المرفوع على المنصوب فهجاه
الفرزدق بهذا البيت فلو ان البيت فلما بلغ هذا البيت الى ابي اسحاق قال قولوا للفرزدق
لحنت في هذا البيت ايضا حين حركت موالي في الخفض اي وما ذكر من ان السعفي دعوا
الى غنم وهو ذليل ليعتزبهم فاذا حالف رجل مولى كان اذل والنحو عدا المثالب يقول
لو كان عبد الله مولى وحليفا لرجل لهجوته وعزرت مثالبه مع وجود الضارب عنه
وهو كونه ذليلا ولكنه مولى الموالي لانه مولى بني الحضرمي وهم حلفاء بني عبد شمس فهو في
غاية الذلة ونهاية السفالة فلا ينبغي للعاقل ان يلتفت نحو فضله ان يتعرض له ويهجوه
المسحت المهلك من اسحته اي اهلكه ساصله من الاسحات وهي لغة بجد والسحت

رشيد نجفي

نعة الحاز والمجلف الذي يبس من بقية وقيل الذي ذهب ماله وقيل الذي ذهب الكل اي الموسر يقال
شعوب النوى والهوجل المتقشف الشعوب جمع شعب بالكسر وهو الطريق في الجبل
ومن قال انه جمع شعبة فقد غلط والهوجل المفازة التي لا علم بها والتقشف الاجتزاء
بعيش ذات شعوب ومفاوز ذات تقشف واصابة سنة ازمة ذهبت بالمال
واستاصلته وقوله او مجلف فيه وجهان ان يكون معطوفا على مسحتا نظرا الى المعنى
كانه قال لم يبق الا مسحت او مجلف وان يكون فاعل فعل محذوف واو لعطف
الجملة صفة على مثلها والتقدير لم يدع او بقي مجلف وان يكون خبر مبتدأ محذوف
في قوله ومزقنا هم كل ممزق عطفا على شعوب وقال صاحب الكشاف يجوز ان يكون مصدرا مثل ممزق
جوار مثل قاض لفظا رفعا وجرا اراد ان يشير الى انه هل هو مثله فقيل يرد ام لا قال
والتنوين عوض اي وتنوين نحو جوار بدل من الياء المحذوفة في احدى الروايتين عن سيبويه
لكون الاسم مستمرا من الصرف وقد اختلف في تعليل قوله على حذف الروايتين فمنهم من قال
ان اصله عند حواري بالتنوين والاعلال لتنوينه وهو للاستثقال الجمع بين ساكنين
على منع الصرف الذي سببه ضعيف اذ مشابهته بين الاسم والفعل غير ظاهرة كما مر
من انه لا يتوقف على اعتبار الاعراب الشائع للمركب بخلاف منع الصرف لما ان
الاعلال باسكان الحرف الاخر ايضا لا يتصور الا بملاحظة الاعراب محذوف الياء
لالتقاء الساكنين بعد حذف ضمتها لاستثقالها ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع
حاصلة فقدرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بحالته في نحو يدود ثم حذف التنوين
الصرف ثم عوض التنوين عن الياء لئلا يرجع الياء في غير المنصرف المستثقل لفظا
بكونه منقوصا ومثنى بالزعيمة وما ذكر ما يدفع ما يقال من ان هذا يستلزم الدور
لان حذف الياء موقوف على وجود التنوين ووجود التنوين موقوف على عودها
ومنهم من قال منع الصرف مقدم عند على الاعلال فاصل جواري جواري بالتنوين
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار لاستثقال الياء المكسور
ما قبلها في غير المنصرف المستثقل بسبب الزعيمة وقد حققنا في المزد مثل قوله تعالى
يسر والكبير المتعال من الجمع بالطرف الاولى ثم ارادوا ان يدوم التخفيف ادخلوا التنوين
من الياء وبرهنوا عليه الى آخره وقال منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في نحو
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الردية لان منع الصرف يمنع حذف التنوين و
الكسر وانه يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار بحذف الياء لان الكلمة لا يخلو بالالف و
اللام

ولعل الزعب نافي وروى عن سيبويه انه تنوين جوار للمكن وذلك لان الاعلال مقدم على
منع الصرف لانه حذف الياء لالتقاء الساكنين فلم يبق بعد الحذف فصار منصرفا و
اي هذا اشارة الى ان تنوين وللمكن اي وقوعه ردفا لها اشارة الى رد هذا الوجه يعني ان المحذوف
كالثابت بشهادة الكسر فيكون بعد الحذف حرفان فلا فرق الياء لاجل الاعراب وجب ان يقدر
لمنع الصرف ايضا لانهما حكمان لنظيران ولما كان نحو اعشى وانشى بعد التصغير نحو جوار فيما ذكر
قال وشبه اي وشبه جوار نحو اعشى اذا صغر فان فيه الوجهين المذكورين في جوار فمن وجه
حكمه حكم ناصر رضا وجرا وحكم انيفيل نصبا يقول هذا انيشي ورأيت انيشيا ومررت بانيشي ورأيت
اعشيا كما تقول رايت انيفيل وان آخره حكمه حكم اخره فينصرف لبناء وزن الفعل بعد التصغير لان الهمزة في
في صرفه وعدم صرفه فمنهم من يقول انه غير منصرف لبناء وزن الفعل بعد التصغير لان الهمزة في
الاول بدل عليه ولهذا لم من الصرف كوجل ذو يدي وان زال وزن الفعل بسبب حذف الحاء
والعين منها ومنهم من يقول انه منصرف لزوال وزن الفعل بحذف اللام وجوبا قال
واما التركيب اي تدل على التركيب نحو ثانية من الاوضاع العربية دونها اي واما التركيب المعنى
في منع الصرف فشرطا تاثيره العلمية ليكون التركيب لازما ولا يكون في معرض الزوال وان يكون
باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما لوجب بناء الجزئين على حالهما قبل العلمية ليكون باقيا
عليها بعد العلمية بخلاف ما لو لم يكن له حالة قبلها نحو بعلبك وخمسة عشر بعد ان ظرف شرط
اي شرط التركيب ما ذكرنا بعد ان يقع التركيب بين اسمين واحترز به عن نحو ما تم على فاعله
لشرف اتصال الفعل به بمنزلة احد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب فيه وعن نحو ان زيدا
وما زيد عليه فانه يجب فيه الحكاية ولا يظهر اثر التركيب وعن المركب من المثلين فانه
مرفوض وكذا المركب عن حرفين قبل كان عليه ان يقول وان لا يكون الثاني مبنيا قبل
العلمية ليخرج نحو سيبويه فان الاولى والاصغر ابناء الجزء الاخير على بنائه وقد انتهى في ذلك
الشيخ الرضي اقول لا حاجة اليه لان البحث انما هو في المعربات واما احترز عن التركيب
الاسنادي مع كونه من المبنيات لما ان الاغلب ظهور الاعراب في جزئه الاخير فيسي ان يوهم
انه علامة ولا يوجد مثله في نحو سيبويه على ان علة البناء في الاسنادي اخفى فهذا الاخراج
اجرى وجنس فرع عن شرط التركيب اشار الى شرط وجوب تاثيره وقال وشرط اي
اي وشرط وجوب تاثير التركيب ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية فانه لا يجب
منع صرفه فبعلبك مبني من الصرف وجوبا حيث لم يتضمن جزؤه الثاني الحرف وخمسة عشر
علما جاز اعرابه مع منع الصرف لتحقق شرط الثاني وجاز انارة على النية رعاية لما هو عليه
في الاصل فان قلت ملو ابني على الفتح وجعل مبنيا لما كان غير منصرف وشرط ظاهر واما اذا
جعل اعرابه بحركة نقل برا كما ذكره المصنف سابقا فهل يجوز ان يجعل غير منصرف قلت نعم
وعدم ظهور الاعراب لا ينافي كونه حرفا مثل عصا وحبلى الا انهم لم يصرحوا باعرابه وذلك حسن

قال واما الجمع اي خذهما على الالف والنون لكونهما عريانا في السببية دونهما وللان جمعها
ان تقدم على الف الالحاق لان اعتبارها متفق عليه بخلاف الف الالحاق فقد مها على الالف
ليكن له نظير وعلان اي اي واما العجمة المعتبرة في منع الصرف فهي الكائنة من غير اوضاع العربية
سواء كانت من لغة الروم او الهند او غيرهما وشرطها ان تكون علما في اللغة العجمية اي تكون
علما قبل استعمال العرب لانها اذا كانت علما لم تنقل الى العرب على الصرف واما اذا لم يكن علما مثل الجام و
اللام والاضافة فتقوى امر العجمة فتؤثر في منع الصرف واما اذا لم يكن علما مثل الجام و
فيزيل فيتصرف فيها العرب كما ينصرف في كلامهم فيضعف امرها فلا يؤثر وكانت
المصنف وجهوا النحاة نظروا الى ان اكثر ما فيه العجمة المؤثرة الاعلام المنقولة نحو
ابراهيم واسماعيل وان يكون اسم جنس في العجم لم ينقل في العرب الا علما مثل
فالون فانه اسم جنس في لغة الروم بمعنى الجيد نحو به عيسى عليه السلام الجودة قرآنه في غاية
الفلانة فلم يلتفتوا اليه والا فالدليل المذكور تمه فانهم هنا وشرط العجمة مع ما ذكر اجل
الاعرابين واليه اشار بقوله والزائد على الثلاثة او محرك الاوسط كما بين في الزوال
على الثلاثة ولك اسم ابي نوح عليه السلام في محرك الاوسط وذلك لانه لو انتفى احد الامرين
لكانت على ثلاثة احرف مع سكون الوسط فيكون في غاية الخفة فلا يظهر اثرها وفيه
رد الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان العجمة تؤثر مع سكون الوسط معتبرا
بناء ثيرا في نحو ماه وجور وان اعتبارها في نحو ماه وجور انما هو لترجيح امر التانيث وتقوية
لا لكونها سببا مؤثرا في منع الصرف ولو صح ما ذكره لجاز منع صرف نحو لوط ولم يسمع قط
غير منصرف ولما ذهب سيبويه وكثير من النحاة من ان محرك الاوسط لا يعتبر في العجمة
فنحو لك عندهم منصرف حتى كنوح ولوط والدليل على ما ذهب اليه المصنف والشيخ
ابن الحاجب امتناع سقوط من الصرف فان قلت التانيث اقوى من العجمة لانه يوثر مع
العلمية وحده ولان له علامة مخصوصة غالبا فلا يلزم من اعتبار محرك الوسط مع
التانيث الذي هو اقوى اعتبارها في العجمة التي هي اضعف ولهذا اختار الشارح مع
قول سيبويه ومن تبعه قائلا بان محرك الوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر تلك
تمام المساواة مستقلة من التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها قلت
قلت فوق التانيث تلغاة مع محرك الوسط فالمانع من الصرف في نحو سقر العلمية ونفس
التانيث لا قوة اذ لا حاجة اليها بدليل ان الدال المقدر اضعف العلل لانه
امر لغوي يوثر على منع الصرف ولذلك جاء اجمالك مصروفا فاذا اعتبر في نحو
وباب غير فاعتبار العجمة اولى ولا يلزم من الغاء فوق التانيث مع محرك الوسط
لعدم الاحتياج اليها الغاء مع سكون الوسط في نحو هند وص في غاية الخفة ولان سكونه يمنعه
عن شبه الفعل على هذا لا يلزم وجوب اعتبار العجمة في نوح ونحو ماسكن وسطه ولذلك
لم يجئ نوح الا منصرفا وثبت في نحو هند الوجهان

قال واما الالف والنون الخ قد مر على الف الالحاق لان اعتبار منتفى عليه بخلاف الف
الالحاق اى واما الالف والنون الموجود فى منع الصرف فان كانتا فى اسم غير صفة فشرطه اى شرط الف
والنون لانهما بسبب واحد او شرط تاثيرهما او شرط الاسم الذى تعاقب لمنع الصرف العلمية
نحو عثمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثر لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة انهما لا يبدان
زيدنا معا ولا يليهما التاء مثل الالف الممدودة فى اصول النحو اعلم انهما يضارعان التى التانيث
اذا كانتا زائدتين زيدتا معا كما زيدتا التى التانيث واذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تانيث
كما لا يدخل على التى التانيث تانيث هذا كلامه فناط المشابهة سوى ذكر ولهذا شرط فى تاثيره
ما يتحقق به ذلك وهو العلمية اذا كانتا فى اسم لانه حينئذ يشتد دخول التاء عليه فيتحقق المشابهة
بخلاف نحو سعدان اسم جنس فانه لا يشتد دخول التاء عليه وشرط انتفاء فعلانة او وجود فعلى
اذا كانتا فى صفة لان انتفاء فعلانة يستلزم عدم دخول التاء عليها فيتحقق المشابهة ووجود فعلى
يستلزم انتفاء فعلانة المستلزم لعدم دخول التاء عليها واما الوجوه التى يذكرها الشارحون
وغيرهم لمضارعة مثل قتلى وزنا فسكران نحو سكران نحو حمراء وثمن اختصاص
الزيادتين بالمذكر مثل اختصاصهما فى نحو حمراء بالمونث وثمن مخالفة صيغة المذكر لصيغة المونث
وثمن كون ما قبلها مفتوحا وثمن كون اولهما الفا فلا يتوقف عليها المشابهة التى لاجلها
التاثير لانتفاء الثلثة الاول فى مثل عمران وعثمان مع انهما لا ينصرفان وحصول الاخير فى
مثل ندمان مع انه منصرف فقول تحقيقا للمضارعة علة اشتراط انتفاء فعلانة او وجود فعلى
اذ التنوين شرطه انتفاء فعلانة وقول بعد ان ظرف له والمعنى ان ما ذكرنا من شرط
انتفاء فعلانة او وجود فعلى انما هو بعد ان كانت الصفة على صيغة فعلان بفتح الفاء وسكون
العين حتى لو كانت على غير تلك الصيغة لم يغير الالف والنون فى منع الصرف وان
وجد الشرط المذكور نحو تلكفان وملآمان وفرسان وشجعان منصرف بانتفاء منهم وان وجد
الشرط على الاصح وهو انتفاء فعلانة فلا بد من ذكر هذا القيد لئلا يرد ما ذكر وقد تردد بالمعنى
ولما كان فيه نوع غموض ودقة قال بعض الشارحين ما يدفع قوله بعد ان كانت لم تظهر
وقال فايلهم ان فايدته الاشارة الى ان هذا الشرط وهو وجود فعلى مقصود بذاته وقت نظر وجعله
بعضهم اشارة الى ثالث الوجوه التى لا يتوقف عليها المشابهة المؤثرة بان كان جعل ضمير كانت
الى فعلى وبعد ظ فا لوجود فعلى وتحقيقا للمضارعة علة له ويرد عليه ان المشابهة لا تتوقف
عليه وان مع الاختلاف بالصيغة حاصل على تدريس المذكر على غير فعلان لعدم انحصار ما به الحالة
فى هذا الوزن وانه مخالف لما ذكره المصنف فى تضانيفه وانه خلاف الظاهر اذ الظاهر ان قوله
تحقيقا للمضارعة علة لانتفاء فعلانة ووجود فعلى كما سبق تحقيقه فكران متنع بالاتفاق لانتفاء
سكرانة ووجود سكرى وندمان عن ندم الشراب منصرف بالاتفاق لوجود نديمانة وانتفاء ندمى
واما ندمان من ندم فهو لا ينصرف مثل عطشان من عطش ورحمن مختلف فيه فمن قال شرط انتفاء فعلانة

فانه لانتفاء رحمانة ومن قال شرطه وجود فعلى يصرفه لانتفاء رحمى الا ان الاولى صرف الصرف
لما ان المقصود كما ذكر هو الشرط الاول واما شرط الثانى لانه يستلزم تحقق الشرط الاول ولما ان
اكثر ما يجئ من قبل على فعلان مثل عطشان وسكران ورنان يمتنع منه الصرف والحمل على الاكثر اكثر
فان قلت كما ان الالف والنون قد يكون فى الاسم نحو عثمان وقد يكون فى الصفة نحو سكران لاكثر
العدل وزن الفعل فان كلا منها قد يكون فى الاسم نحو عمر واحمد وقد يكون فى الصفة نحو تغلب واحمر
فلا سبب جعل العلمية شرطا للالف والنون فى الاسم دون العدل وزن الفعل قلت لان كلا من العدل ووزن الفعل اذا كان فى الاسم وهو العلمية على صفة مثلها لا يخرج بها
بخلاف الالف والنون فان العلمية تتمة ومقوية له ولهذا قيل اذا ذكر عمر واحمد مقيسا على سبب واحد
واذا ذكر عثمان لا يبقى على سبب اصلا يصحه ان وزن الفعل الذى فى الاسم موجود فى الصفة ومعتبر
مع عدم العلمية فلو كان شرطه العلمية لما اعتبر فى الصفة بعدها وان وزن عثمان مثلا لو وجد فى
الصفة لا يعتبر فظهر ان اعتبار العلمية وهى مقوية له وتتمة قال واما الف الالحاق الخ
اختلفوا فى الف الالحاق فمنهم من لم يجعلها سببا ومنهم من جعلها سببا واختاره المصنف اقتداء
لابن الحاجب وكثير من النحاة فكما عدوا الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث الممدودة فى امتناع
عن التاريخ ما ذكر كذلك عدوا الف الالحاق سببا لمشابهتها الف التانيث المقصورة من جهة
الامتناع عن التاريخ كونها انتهائية مثل الف التانيث فكما شرط فى الالف والنون ما يتحقق به
المشابهة شرطنا ايضا ما يتحقق المشابهة وهو العلمية واراد بالالحاق ما هو اعم من المصطلح فان
الف ارطى للالحاق بجعفر والف قبعثرى ليس للالحاق المصطلح اذ الاصل ان يكون ارطى وقبعثرى وآخر
بقوله وحرفا عن الف الالحاق الممدودة مثل علباء فان الهمزة للالحاق بسرداح ولا تؤثر لضعف
امر الممدودة فى باب التانيث لكونها فى الاصل للتانيث بخلاف المقصورة فان الف فيه قوى فانها للتانيث
وليست منقلبة عما هو علامة وقوله لا للتانيث عن الف التانيث المقصورة وحينئذ كان الف
الالحاق النازيد مثل الف التانيث احتاج المصنف الى التارك فقال ويدل انها اى ويدل
على انها ليست للتانيث قولهم تعثراة فلو كانت للتانيث لما دخل عليها التاء واشار الى ما ذكرنا
بقوله وهذان اى الالف والنون والف الالحاق لا يفيدان سببين مستقلين كسائر الاسباب
بل هما فرعا الف التانيث لان المشبه فرع المشبه به وذهب بعضهم الى ان الالف والنون
انما صارا سببا لكونهما فرع المزيد عليه والمختار عند المصنف وجمهور النحاة هو الاول ولهذا قال
فى عد الاسباب والالف والنون المضارعتان لالفى التانيث وفى موضع آخر تحقيقا للمضارعة
وحمل شرط الالف والنون ما يتحقق به المضارعة لالفى التانيث فالقول بان ما ذكر فى الف الالحاق
مسلم واما فى الالف والنون فلا لانهم ذكروا انهما فرع المزيد عليه كما ان التانيث فرع التذكير
وذكروا مضارعتهما لتثنية الزيادة لا لان فرعيتهما توقف عليه مردود ولما فرغ عن عد الاسباب
وذكر شرائطها اراد ان يشير الى عدة احكام لغير المنصرف قال ويجوز يريد ان ما ذكرنا من

من انه يجب في الاسم سببان او واحد يقوم مقامهما لم ينصرف انما هو فيما لم يكن فيه ضرورة
او تناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لضرورة الشعر مطلقا اي سواء كان غير المنصرف
اثقل من كذا او غيره كقوله غزا مائة كفوا بمثل النجوم ثوابتا ولم يكن لله ثبات اثقول
وكقوله عهدت بها رخصا عليها برائح وعدي وحوشا اصبحت لم تبرح خلافا للكوفيين
في اثقل من كذا متمسكين ان بنا مع الجموع كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف اليه
ورده المصنف بلحوق التنوين بخمسة وعشرين فان وجود هذه فيها لا يمنع من لحوق
التنوين مع انها في الاصل اثقل على انه ناقض كالمضاف لا يلزم ان يكون حكمه كالمضاف
حقيقة بدليل استثنى منه ما في آخره الف التانيث الممدودة كحبلى لانه لا ضرورة في حذف
حرف ساكن سوا الالف واياها شكله سوا التنوين ورد بانه يجوز تحريك التنوين لالتقاء
الساكنين ولا يجوز تحريك الالف فيجوز ان يوتى بالتنوين ويحرك لاستثنا منه الوزن
وبانه يجوز ان يكون لدفع المفسدة المؤدية الى التنوين عن الالف لوافقة الروي
على انه لا معنى لتخصيص الف التانيث لجريانه في مثل اعلى واولى لا ايضا كان عليه ان يقول
ويجب صرف غير المنصرف للتناسب ايضا لان الضرورة موجبة لا يجوز لانا نقول اراد بالجواز
الامكان العام فلا ينافي الوجوب ولانه عطف على الضرورة فالايوجب الصرف بل يجوزه
وهو قوله للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا
فان قوله سلاسلا قارن كلمات منصرفة فصرف لتناسبها ولما كان لمتوهم ان يتوهم انه يجوز
صرف المنصرف للضرورة كما يجوز صرف غير المنصرف لها رده بقوله ولا يجوز عكسه اعني قوله
ويجوز الخ اي ولا يجوز عكس غير المنصرف لضرورة الشعر لان الضرورة لا تخرج الاسما عن الحد
بل يردها اليها واهل الكوفة جوزوا منع الصرف عند الضرورة للطلب كما وجدنا من غير سبب
آخر تقدمها لما ذكر سابقا متمسكين بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
فانه منع مرداس عن الصرف بالعلمية وحدها واجيب بان الرواية شيخي او جبلي مكان
مرداس ورد بان صحة رواية لا تنافي صحة رواية اخرى كيف وقد صححها الثقات
من ائمة الحديث فالاولى في الجواب ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء البيت لعباس بن مرداس قبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وبعده وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع الا افائل اعطيتها
عديد قوائمها الاربع ومكنت دون اميرا منها ومن يخفض اليوم لا يرفع
النهب النهبة والعبيد اسم فرس الشاعر وعيينة والاقرع اسما رجلين وقد كان حصن
وحابس وهما ابواهما والمراد بالحابس اسم ابي الشاعر وفي الاصل اسم الحجر الذي يرمى في البئر
ليعلم ان فيها ماء ام لا والفدرة من الفدر وهو الغدر والتدرء زائدة يقال للسلطان ذو
تدرء اي عدة ومنعة على دفع اعدائه والافائل صغار الابل ومعنى الابيات ظاهر وقصته

ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عيينة بن حصن من بني فزارة والاقرع بن حابس من تميم لكل
واحد منهما مائة ناقة من الغنائم واعطى عباس بن مرداس من بني سليم خمسين ناقة و
كلهم من المؤلفة قلوبهم فقال العباس في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم اتجعل نهبي ونهب العبيد
النبي صلى الله عليه وسلم ايضا مائة ناقة وقد ذكر صرف غير المنصرف للضرورة او التناسب
اراد ان يذكر صرفه لازالة علته فقال وما احد سببيه الخ اي وغير المنصرف الذي احد سببيه
العلمية مثل طلحة وسعاد فان فيهما العلمية والتانيث او احد اسبابه العلمية كما قدر بيجان
فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون انصرف عند التكلم فقوله
وما احد سببيه او اسبابه العلمية احتراز عن الجمع والتانيث فانه اذا سمي شخص بمساجد
او حبلى او حمراء لا يعتبر علميته لمكان الاستغناء عنها لاستقلال الجمع والتانيث في السببية و
سيجيء ان العلمية تضاد الوصفية فلا اجتماع بينهما وانما انصرف عند التكلم لما انها ما زايدة اي
لان العلمية لا تكون سببا مؤثرا في منع الصرف الا مع السبب الذي من شرطه ان يوجد معه من شرطه
كالتانيث بالتاء لفظا او تقديرا والتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والف الالحاق
فاما بالالف كالتريب والتانيث فنحو وقوله والعدل عطف على ما اي والاعلام العدل ووزن الفعل
فانهما فانهما حيث منع عمر من الصرف للعلمية والعدل واجمل للعلمية ووزن الفعل الا انهما شرط
شرطها بدليل منع نحو ثلاث واحد مع علم العلمية فيهما وتشاكان تعنا ظلت سوال عن ان يرد
وسواء يلتقي ان يجمع العلمية والعدل ووزن الفعل في اسم والعلمية ليست بشرط فيهما ولهذا
عطفهما على ما هي شرطه فاذا ذكر هذا الاسم بين فيه سببان العدل ووزن الفعل وهو لا ينصرف بهما
فينتقض قوله وما احد سببيه الخ اجاب عنه بقوله وهما منضمان اي العدل ووزن
الفعل منضمان لا يلتقيان اذ العدل لا يكون بحسب الاستقراء الا في الاوزان المذكورة وهي فعال
كثلاث ومفعل كمثنى وفعل كسحر وفعل كامس وفعل كاخر وعمر الا في الاوزان المذكورة
وفعال كقطام وليس هذه الاوزان من اوزان الفعل فلا يكون فيها الا احدهما فلا اجتماع فلا
نقض واورد عليه بان في آخر في قولك مررت بنسوة واحد عدلا ووزن الفعل واجيب بان
قولنا مع وبرجل آخر من زيد ومحمد حذف من لا يوجب العدل وزد هذا بانه يمكن ان يحمل
من المعرف باللام فيتحقق فيه العدل ووزن الفعل فالاولى ان يقال مراده ان وزن الفعل
والعدل المؤثر منضمان والعدل في آخر غير مؤثر لان فيه الوصف ووزن الفعل لا يقال
على هذا لا يرد عليه السوال الذي اجاب عنه بقوله وهما منضمان لان العلمية في الاسم
المفروض لوجود سببين آخرين غير مؤثرة لما نقول اعمال السببين واهمال العلمية وانهما انوى
الاسباب ترجيح بلا مرجح ولا يلزم من عدم اعتبار العدل في آخر الترجيح بمرجح لكونه غير عارض
دون الوصف ووزن الفعل فقوله فاذا ذكر اي اذا ثبت ما ذكر فاذا ذكر ما احد سببيه او اسبابه
العلمية نفي بلا سبب ان كانت شرطا كما في بيجان فانه اذا ذكر لا يبقى فيه شيء من الاسباب او بقي

على سبب واحد ان كانت سببا ولم يكن شرطا نحو رت سماء وظلام نظير لهما على سبيل التكثير
قوله الا نحو احمر استثناء من صفة تنصرف اى ما احد سببيه اذا كان بعد العلمية انصرف عند التنكير
الا نحو احمر اى كل غير منصرف كان فى الاصل وصفا اذا نكر بعد العلمية عاد سببيه فانه لا ينصرف عند
توصيفه ان نحو احمر غير منصرف فى الاصل لوزن الفعل والوصف واذا جعل علما فهو ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل واذا نكر كان القياس ان ينصرف لبقائه على سبب واحد وبه
قال الاخفش الا ان سببيه يعتبر الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية فقوله اعتبارا
متعلق بقوله اوحال عن سببيه ووجه [illegible] انه كان فى اول احواله غير منصرف للصفة
ووزن الفعل فلما سمى به زالت الوصفية فلا نكر اعيد الى اصله الذى غيت له من الصرف
وان كانت الوصفية زائلة عنه ليجرى على الحكم الاصل بعد ان دخله التغيير الموجب الاصل كما قيل
فى رجن فان اختصاصه بالله تعالى فى ان يكون فعلان فعلا او فعلان فعلانة فوجب المصير
الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على نظائره من بابه اعنى نحو عطشان وغرثان لا يقال كيف
فانه لما زالت الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير واجراؤه على حكمه الاصلى الذى هو عدم الصرف
روى ان المازنى ناظر الاخفش فى عدم الصرف فقال اينصرف الربع فى درهم بنو الربع
ام لا ينصرف فقال ينصرف فقال اليس فيه الوصفية والوزن قال كان فى الاصل اسما
منصرفا ووصفيته عارضة والحكم للاصل لا للعارض فقال لم تصرف احمر اسم رجل اذا نكرته
واصله الوصفية ولا تعتبر حكم الاصل مع الصرف فاعترف الاخفش ولم يات بجواب
الا ان بعضهم اجاب عنه بان الربع بعد نقله الى الوصفية معناه الاصل وهو العدد المخصوص
بخلاف احمر بعد التنكير فانه لا يدل له دلالة على الحمرة فلا يعنى معناه الاصل فلا يلزم من
اعتبار الاصل عند بناء المعنى الاصلى اعتباره عند عدم بناء المعنى الاصلى فافهم
ولا يلزمه هذا اشارة الى جواب يرد على سببيه وهو انه لما اعتبر الوصف الاصلى فقوله
لزم عليه ان لا ينصرف باب حاتم اى كل ما كان فى الاصل وصفا ثم جعل علما للعلمية الحالية الوصفية
الاصلية فاجاب بانه لا يلزم من اعتبار متضادين واما العلمية والوصفية فى حكم
واحد وهو منع الصرف فى محل واحد فقوله اعتبار متضادين احترز عن اعتبار الوصفية فى حكم
الاصلية فى الحسن علما لادخال اللام فيه لما انه ليس فيه اعتبار وعليه حتى يلزم اعتبار
المتضادين وقوله فى حكم واحد احترز عن اعتبارهما لا فى حكم واحد بل فى حكمين مثل
الاخوص فانه يعتبر وصفيته ليحمل على الخوص ويعتبر علميته ليحمل على الاخاوص واما بيان
التضاد بين العلمية والوصفية فهو ان العلمية عبارة عن وضع اللفظ لمدلول معين
لا يتجاوز الى غيره والوصفية عبارة عن وضع اللفظ لما قام به ذلك مطلقا فالعلمية
تقتضى التقييد بشخص والوصفية لا تقتضيه ويمتنع ان يكون اللفظ مقيدا بشخص وغير مقيد به
وهذا معنى قول الشيخ ابن الحاجب ان العلمية تقييد الخصوص والصفة الاطلاق فيتنافيان
قوله

قال الشيخ

قال الشيخ الرضى الاطلاق قيد كما ينال الوصف لا يبعد ان يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق
ولا يلزم ان هذا القيد شرط فى الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثانى عام وان اريد
بالاطلاق العموم قلنا لا يلزم ان ماهية الوصف لا بد لها من معنى العموم اقول اريد بالاطلاق رفع القيد
بقيد من القيود وجودى او عدمى كما ينال الماهية من حيث هى لا واحدة ولا متعددة ويراد الماهية بالاعتبار
وجودها ولا يراد الماهية المقيدة بهذا القيد الى من حيث هى فقيد الاطلاق شرط فى الصفة بلا اشكال
وقوله لانك تقول الخ مردود فان القيد وهو الخصوص فى الاول والعموم فى الثانى انما يستفيدان من خارج
وبالجملة الكلام وكلمة كل وصفا لا يتاتى كون العالم بالنظر الى نفسه وصفا بالمعنى المذكور وقال
ايضا لا يلزم المنافاة بين العلمية والوصفية قال الشيخ صح كما الغلبة فى باب الوصف فلا ان
الوصف بالغلبة التى هى تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له لا يخرج عن مطلق الوصف بل عن الوصف
العام اى لا يطلق على كل ما وضع له كذلك هنا لا يخرج اللفظ بالغلبة عن كونه وصفا اذ لا فرق بين
الغلبة والغلبة الا بان الغلبة بالعلمية نعم يخص منها بالغلبة وحده لان العلمية تخصصها بذات
واحدة والغلبة بنوع واحد اقول اى الجاء على ان المراد بالوصف مناما دل على ذات بهيئة
باعتبار معنى معين هو المقصود ولهذا لم يجعلوا اسماء الزمان والمكان والآلة صفات لما انها تدل على ذات
معينة باعتبار نسبة معنى لها ولا شك ان الوصفية لهذا المعنى لا تجامع العلمية ومبنى كلام الشيخ على
ان الصفة ما تدل على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة فيصح
اجتماع العلمية بالوصفية بهذا المعنى ولكنه غير مراد عندهم قطعا على ان دعوى الوصفية مع العلمية غير
مسموعة لجواز ان يجعل نحو احمر مثلا علما لرجل اسود بخلاف الغلبة الاسمية فتدبر وبما قررنا ظهر ان
الغلبة للاسمية تخرج الاسم عن الوصفية بالمعنى المذكور ضرورة ان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة
داخلة فى مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمعنى المشتق منه الصفة ولا يجوز اجراؤه على موصوفه
وبقى فرعية الغلبة الاسمية الاصلية وان زال بعضها معنى واعترض عليه الشيخ الرضى بان الغلبة الاسمية
شيئا من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بعضها معنى واعترض عليه الشيخ الرضى بان الغلبة الاسمية
لا تخرج الوصف عن الوصفية لانها تخصص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف
اقول مبنى كلام الشيخ ابن الحاجب على ان نحو اسود وادهم والاسم قد زال عنه معنى الوصفية
بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا والذى يدل على زوال اسم الحية يقولون
الادهم اسم للقيد ولا يقولون بالاسود كذلك يقولون الاسود اسم للحية وللارقم اسم للحية والقيد وهما
يبقى فلا يصح ما ذكره الشيخ الرضى لوجب التقييد هذا وقد اعترض على سيبويه بانه لا يمتنع اجراء العلم المنكر
لا يمتنع صرف افعل اذا سمى به بعد التنكير لكنه منصرف بالاتفاق واجيب عنه بانه خارج عما نحن فيه
لانه ليس بوصف لان شرط السماع وضعا احد الامور الثلاثة اللام والاضافة ومن بل مثل هذا الاعتراض
يرد على الاخفش لانه لو انصرف احمر بعد التنكير لانصرف افعل بعد التنكير اذا سمى به بعد التنكير وهم متفقون
على صرفه قال الشيخ الرضى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان احمر وافعل

من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان
مع هذا لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل
في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلا اذا تجرد من من ليس باصل الا مع الذي
لا معنى للوصف فيه كما تقول رايتك ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلا فلضعف عمله في
الظاهر قبل العلمية واشار لفظه بالالوان والحلى الظاهرة كالمرض في بيان كونه صفة فاذا افعل
افعل من قد يفرغ نحو افكل فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما راعى
الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذ من سبب وجود علامته اعني من
بخلاف باب احمر لقربه عن العلامات الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالصفة
ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا متصلا لان التنوين تفسير
بالانفصال اقول في كلامه نظر من وجوه ١ انه لا ضعف لافعل التفضيل في معنى الوصف لانه مفسر
بادل على ذات مبهمة ومعنى هو المقصود فكما يصدق هذا التعريف على نحو ضارب وحسن واحمر يصدق
على نحو افضل ايضا ولا يختلف افراد الوصف في هذا المعنى و ٢ ان الاسم مع العمل في العمل للمنزل في
وصفه فلا يدل على اصل التفضيل ليس لضعفه في معنى الوصف بل لانه ليس مبني العمل ولهذا اعمل في
مسئلة الحلى لانه يكون بمعنى العمل والمسئلة الرضي الفاضح ح بذلك في باب اسم التفضيل و ٣ ان
فلان فعلى بدل التنكير ينبئ عن فلان الاسمي الذي ليس له معنى الوصف فلا يحل سعدان ومرجان
فيلزم ان يكون صرفا بالانصاف مع انه مختلف فيه الا ان يزعم ان الاضعف له في معنى الوصف
وقد عرفت ما عليه و ٤ انه اذا حمل الوصف ظاهرا بسبب وجود علامته اعني من فلان يحمل مع
ظاهرا بسبب بناء لفظ احمر الذي كان على الوصفية اولى و ٥ ان قوله ولكن لمنع مجروره الخ
بدعة غير مسموعة شرعية واقوى ما اعترضوا على سيبويه انه ان كان المراد منع عنبا والضدين في اثبات
حكم واحد بهما اجتماعهما فاللزوم ممنوع فان الوصف في الاصل والعلم في الحال فلا اجتماع بينهما اصلا وان
كان المراد منع عنبا وما اثبات منافيا ما ومنع الصرف فاللزوم مسلم لكن الاستلزام ممنوع فان
السنبيل انما هو اجتماع الضدين لا اعتبارها اقول قد تحقق ان الوصفية والعلمية ضدان لا يجتمعان
وقيل الوصف يكون في الاصل والعلم يكون في الحال لا يرفع المضادة بين طبيعتيهما وهم يجرون
المؤنثات النحوية مجرى المؤنثات الحقيقية فكما ان المؤنثين الحقيقيين المتضادين لا يجتمعان في اثر
واحد هو كذلك الوصفية والعلمية لا يجتمعان في اثر واحد هو منع الصرف في محل واحد فسقط الاستناد
سواء اسناد الحكم الواحد الى المتضادين وان لم يجتمعا في محل واحد وجهذا يندفع الجواب فانه حمل
اجتماع الاثرين في الحال بمنزلة اجتماع المؤثرين في الحال وكذا الجواب بانا نمنع والثاني ونقول
ان بناء اعتبار الوصف الاصلي كبنائه فيلزم ابهام اجتماع ضدين فكما يجتنب عن اجتماع ضدين
ما يجتنب عما يوجب ابهام اجتماعهما وذكر بعض المحققين وقايل ان يقول الكلام في
ح من له تامل ادق لا مع غيره فالمرجح لكلام الاخفش اذ الاصل الصرف اقول

ثم اذا لم يدل الدليل على خلافه فانه قد اعتبر الوصف الاصلي في نحو اسود وفي افعل من بالانصاف كيف فقد ارد
في الاستعمال نحو احمر علما بعد التنكير غير منصرف وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في
مثنى الناس واما السماع فهو على منع الصرف وانما وضع في هذا المقام نوع من الاطناب لانه من ملاحض
علم الاعراب والله اعلم بالصواب قوله وانصرف الخ اي كما انصرف نحو حاتم علما انصرف احاد ونحو
من ثلاث وثلث واخواتهما الى غير ذلك علما لما يلزم من المحذور المذكور وهو اجتماع المتضادين في حكم
واحد فان قلت المحذور ان يعتبر العلمية مع ما منا فيها في منع الصرف فلم لا يجوز ان يعتبر حال العلمية
الدواخ الوصف الاصليين لمنع الصرف كما يعتبر الجمع مع لمنع الصرف حال العلمية مع المنافاة بينهما وكما
يعتبر الوصفية الاصلية في نحو الحسن علما لادخال اللام وفي نحو لا حرص علما لفتح على حرص قلت
فرق بين ان العلمية لها نوع من النوع فنوع ظهور اثر ما هو في الاصل من الاسباب التي هي دون
العلمية في المنع في منع الصرف سببا اذا كان ضدا لها وليس لها ان يمنع ما هو اقوى منها وهو الجمع
والبناء الثابت فان كلا منهما بمنزلة له منع الصرف اقوى منها ومنهما لما هو دونها انما هو في الباب
يترتب عليها ايضا فخرج دخول اللام والجمع وبما ذكرنا يعلم انه لا يكن اعتبار العدل الاصلي مع العلمية لان
اعتبار العدل الاصلي يستلزم اعتبار الوصف الاصلي لكونه لازما له على انه لم يقم دليل على انه اعتبر العدل
الاصلي في موضع هذا وقد قيل نحو احاد علما لا ينصرف اعتبارا للعدل حيث لا تضاد بينه وبين
العلمية بدليل نحو عمر وقيل نحو اخر وجمع علما خارج عن هذا الحكم لانه لا ينصرف عند سيبويه اذ
العدل فيه راجع الى امر لفظي وما العلمية لم يتغير اللفظ بخلاف نحو احاد فان العدل فيه راجع الى المعنى
وما العلمية يتغير المعنى قوله فاذا نكر جزاء شرط محذوف اي اذا انصرف احاد ونحو علما فاذا نكر
بدل العلمية فحكمه عند سيبويه حكم احمر فلا ينصرف اعتبارا للعدل الاصليين لزوال المانع فلا
الاخفش ووجهه قد سبق قال وطريق تنكير العلم الخ لما ذكر سابقا تنكير العلم فكان مستغنيا
اذ ليس فيه اداة التعريف حتى يتنزع ويتكر كانت مظنة ان يسال عن طريقه فاشار اليه بقوله
وطريق الخ اي وطريق تنكير العلم ان يتداول العلم بواحد من لامة المسماة به اي يراد به واحد منها
غير معين نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر اريد بزيد واحد من لامة المسماة به فكان مثل رجل فكما
مثل هذا رجل ورايت رجلا آخر تقول هذا زيد ورايت زيدا آخر هارب نسبة الى الجمع بعد ذلك نسبة واحدة فانه يجعلا
العلم انه ما وضعه واضع لمسمى بعلم وضع آخر لمسمى آخر هارب نسبة الى الجمع بعد ذلك نسبة واحدة فانه يجعلا
في ان النسبة الى سيانة نسبة واحدة فاجرى مجراه فكما يراد برجل مرة غير معين من بين مسمياته يراد به
واحد من المسمين بالزاء والباء والدال لا تخص معين وقوله او يكون بالنصب عطف على يتاول اشارة
الى وجه آخر لتنكير العلم اي او يكون صاحبه اي الذي له العلم قد اشتهر بصفة من المعاني مثل استهار
علي رضي الله عنه بالشجاعة وحاتم بالجود وتحقيقه بالفصاحة فيجعل ذلك العلم بمنزلة اسم الجنس الدال على
ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل سلطان ظالم مخترع عادل فان فرعون قد اشتهر بهذا
المعنى حيث اشتق من اسمه تفرعن اي تجبر وظلم وموسى قد اشتهر بصفة مثل ذلك كل منهما بمنزلة الجنس

الاولى كيف ادخل لكن كل على فرعون لاحاطة الافراد كما هو المعهود في النكرة وليس المعنى ان لكل
من موسى وفرعون مسى بموسى والفرق بين الطريقين هو ان التنكير في الاول يدخل استعمل في المطلق والعلم في الثاني ملزوم استعمل
في اللازم وان الشيء المنكر في الاول باعتبار ازالة التشخص عن مسماه فقط وفي الثاني باعتبار وصف
الذي استهر به قيل يحتمل ان يكون هذا من قبيل لا هيثم الليلة للطارق الى الاصل يحتمل والمعنى لكل
قبيل فرعون مثل موسى ج لا يكون من تنكير العلم في شيء ولعل صاحب المتصل قائلا بذلك الا خبر
بناء على هذا الاحتمال اولم يرد وارد الاستعمال اتباعا ودخول التنوين على فرعون بادل من هذا الاحتمال
وفي قوله نحو فواهم دلالة على ورود في استعمال المتعارف وشيوعه في تركيبهم وكان صاحب المتصل لم يحتمل
الاخير من تنكير العلم نظرا الى ان المشابهة الى انهم ما يكون باعتبار ما انه كما ذكر في زيد كما قال
والتصغير الخ لما فرغ عما يتعلق بالتنكير الذي يحتاج بعض الاسباب تعرض للتصغير الذي يحتاج بعض
ايضا بعضها فقال والتصغير الخ اي والتصغير لا يحتاج بسبب من الاسباب الا ما استثنى واما لم
يحتاج بغير ما استثنى لبناء ما هو شاط السببية فيها بل التصغير لانه لا يزيل التركيب نحو بعلبك
ولا الفي اضافة نحو جبلي وحمراء ولا الالف والنون نحو عثمان وسكران ولا الالف نحو ارطى
ولا الوصف لان التصغير سبب ازدياد الوصف لان معنى ضويرب تصغير ضارب ضارب خبر وعدم
عليه لبيان عروض النقصان في مشابهة الفعل لانتقصان في الوصفية ولا يزيل التصغير العجمة لان المعنى
الذي صارت العجمة سببا وهو كونه من غير اوضاع العرب بشرط مخصوص لا يزول بالتصغير فيقول ما قال
من ان اللفظ العجمي يخرج بالتصغير عن وزنه الاصلي المستعمل في العجم فيضعف امر العجمة واما انه لا يحتاج بالعلمية
فيعترض المصنف واما اخل التصغير بما استثنى من العدل والوزن الفعل لانه يزيل ما هو شاط
التاثير فيها وهو الصيغة المخصوصة واليه اشار بقوله لا يخرج الصيغة اما العدل فلانه عرف في
صيغ مخصوصة فقط وبالتصغير يخرج عنها مثلا اذا صغر نحو احاد على احيد يخرج عن وزن فعال
الى فعيل بخلاف ما سبق من الاسباب فانها لم تكن مخصوصة بصيغ حتى تزول بالتصغير واما الجمع فهو
ايضا يخرج بالتصغير عن صيغته المميزة نحو مسجد في المسي بمساجد واما فاتا في المسي بساجد فيحتمل
ورود التصغير على صيغة الجمع واما وزن الفعل فهو ايضا يخرج عن الصيغة المخصوصة نحو خضم فانه
يخرج بالتصغير عن وزن الفعل حيث تقول خضيضم ووزنه ليس وزن الفعل واشار الى ان هذا
مختص بوزن الفعل الذي يختص بالفعل بقوله ما خلا الخ ما موصولة وصدره فاعل خلا والمجرور
صلتها والموصول مع صلته منصوب على انه بدل من وزن الفعل ويحتمل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
واما وزن الفعل الذي في اوله زيادة نحو يا فعل الفعل فالتصغير لا يخل به واليه اشار بقوله بخلاف
اخيم وثيب في تصغير احمر وثيب لان صيغة المكبر كانها محفوظة في هذا القسم من حيث
يمكن الاستدلال عليها من حيث اشتمالها على الزيادة في اوله اشتمال الفعل عليها وصيغة
المكبر في القسم الاول مجهولة لا يمكن ان تعرف تحقيقهم لا يمكن ان يعلم انه مصغر ما فيه وزن الفعل

او مصغر خضم على وزن خضم وحاصله ان وزن فعل المصغر في الصرف على ضربين ضرب يختص بالفعل بالتصغير
يخل به لانه يخرج الصيغة ولا يمكن ان يستدل عليها ومصغر لا يختص بالفعل بل مشابهه بزيادة اوله غير
قابل للفاء والتصغير لا يخل به لانه يمكن ان يستدل بالزيادة التي في اوله على صيغة مكبره فكانها محفوظة
في المصغر فان قلت لم اخرج الى الاستدلال والحال انه ان زالت صيغة بالتصغير فحدثت به صيغة اخرى
هي ايضا على وزن الفعل الصغير مثلا اذا صغر احمر على اخيمر كان على فيعل مضارع فيتلك قلت الان في
اعتبار وزن اصل العارض بالتصغير خلافا فبعضهم لا يعتبره لوجوب وبعضهم يعتبره لان المصغر مثلا سلب
مثلا اذا صغر تضارب يصير تضارب على كان تضيرب على وزن تفيعل وكذا في تحيري فبعضهم
يصرفه وبعضهم لا يصرفه فالمعتبر اذن افتقاد هو الوزن الذي في المكبر فلعلا احتيج الى الاستدلال
هذا وقد اعترض بعض الشارحين بان وزن الفعل في نحو تثيب مجهول ايضا لاحتمال ان يكون مصغر ثاب
وان يكون مصغر ثيب بكسر الثاء واللام وذا الوزن محقق بالاسماء نحو تحيري وكذلك نحو اخيم لاحتمال
ان يكون مصغر اخيم وذا لا يكون الا في الاسم كما يحتمل اخيل لاختصاص الوزنين بالاسم
اما نحو اخيل بكسر الهمزة والخاء فكل امر للحاضر من باب ضرب ومن باب نعم بكسر العين في الماضي
والمستقبل يجيء على هذا الوزن واما الوزن الاخر فعند من يكسر حرف المضارعة اذا لم يكن عين ماضيه
مكسورا على ما بين في علم الصرف وهو مذهب بني تميم يكسرون حرف المضارعة اذا لم يكن ماضيه مكسورا
ايضا والاستثناء لكسر عليها وذهب بعضهم الى ان هذه كون الصيغة محفوظة ان حروف المكبر وهي
احرف مثلا الهمزة والحاء والميم والراء بانها تكن اختلف الحركات بخلاف الوزن الخاص
لكخضم فانه في التصغير يقال خضيضم فحذفه الاصل وان كانت باقية ايضا لكن كان بعضها في الاصل
مدغما كوسى الصاد في خضم وفي المصغر كان منفكا بينهما بالياء التصغير فالصيغة المدغمة لم تبق كما لها
اصلا كما ان الصيغة انزع بتلك الادغام نسخ باعتبار الحركات فالقول بارتفاع الصيغة
بالاصل دون الثاني تحكم وايضا يرد عليه مصغر اسود حيث يقال على الاصح استثنى بالادغام
فانه غير منصرف مع انتفاء الصيغة بالمعنى الذي ذكر على ان ما ذكر لا يتعلق بحفظ الصيغة قال
ثم التصغير الخ هذا اشارة الى سؤال وجواب ذكره بكلمة ثم ليكون اشارة الى ان فيه نوع غموض حيث اخره
ليتوجه اليه بعد الفراغ والا كان حقه التقديم لما سبق من ان العلة لها فرع عن ليست التصغير
فكان عليه ان يقدم الفرض كما لها مع التصغير ولما انه الا ان يتنبه على انه فرق من بيان القواعد
اي ذكر السؤال والجواب اما السؤال فهو ان التصغير يجب ان يخل بالعلة لان التصغير يورث
الوصفية وبيانه من وجهين احدهما جواز تثنيتون وقتيون في جمع غلام وفتى مصغري غلام وفتى فلولا ان
التصغير يورث الوصفية لصحة بالواو والنون لانتفاء جمعها مثل مكبرها وثانيهما صرف الاخير مصغر
او ورجع دار فلولا حدوثها به لانتفاء الصرف للوصف ووزن الفعل مثل مكبره واذا ثبت ان التصغير يورث
الوصفية وقد ذكر سابقا التنافي بين العلة والوصفية فيجب ان يخل بالعلة مثل النسبة فقوله ثم التصغير
يبتدا وقوله خلف خبره وقوله لانتقال متعلق به وقوله مثل اشارة الى خلاف فيه فان بعضهم لم يعتبر الاخير

لوصفه وبعضهم اعتبره لكون المضمر بناء وسنأتي بدليل انه يجر المعرف بالواو والنون مع امتناعه في المكبر
واما الجواب فهو ان القياس وان كان ما ذكرت الا انهم لما لم يفرقوا بين المعرف والمكبر في اعتبار ما قالوا
عدلوا عنه كما قالوا اطلحة بفتح صرف كلها للعلمية والتانيث وبين علم من وجهين الثاني ذكر الشاب
لما رفع عن الوجوب من الاستواء الا ذكر المص رحمه الله وجه صحته وهو انه كما نه رجل المصغر اي بكسر العين اي
الذي صغر المصغر فيفيها اي العلم الذي صغر المصغر اي لبنا لا ان جعل المصغر وصفا له اي للنكرة كما ان
رجل وصف للرجل وقيل للتصغير اي لاجله محققا اي وصفا محضا وانا قال محضا لان في جعل المصغر علما محضا
للوصف وحصل ما ذكر هو ان اللفظ اذا كان وصفا محضا مثل ضارب وحسن يجوز ان يجعل علما ولا يعتبره
وصفه السابق فتصغير مثله حينا فكان المصغر يجعل العلم وصفا ثم يجعله علما فيكون عليه سؤوه بوصفيته
فلا يفتقر بالواو والنون ويمنع طرف ادائن فلولا ظهور الوصفية في المصغر لما كان كما
لذلك وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال انه لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا وكنت تقول قد حققنا
التنافي بينهما بحيث لا يرد عليه وبين الناظر في هذا الكتاب من زعم ان التصغير لا يخل بالعلمية لانه يعتبر له
وصف العلم فقولك زيد في المسمى زيد الصغير لا يمنع الوصف مطلقا حتى يتاتى وزعم انه اجود وانه يكن
تنزيل في الكتاب عليه اقول اذا قلت بين زيد زيد الصغير فقد سلمت ان التصغير ينافي العلمية
ضرورة ان المركب من العلم ووصفه ليس بعلم ومجرد ملاحظة العلم في مفهومه لا يخل في نفسه كما في النسبة
ولا يخفى ان تنزيل ما في الكتاب عليه خطا على خطا وتوهم من قال لا ان جعله وصفا له بحيث لا يدل على
تعيين الذات كضارب وحسن فانها يدلان على شيء له الضرب والحسن بخلاف طلحة فانه يدل على ما يدل عليه
طلحة مع زيادة وصفه بالحضارة فلا يكون علما وهذا التنافي بين منافيا للعلمية اقول مع كونه مردودا بمنع ما ذكره
يرد عليه ان ليس المراد بالوصف المحض هنا ما لا يدل على نفس تعيين الذات والا لما احتيج الى اعتبار
سبق التصغير على العلمية لانه لا يحصل بالتصغير الوصف بالمعنى المذكور بل المراد به هنا ما يستفاد من التصغير
بدليل انه مقابل بالعلمية قال والكلمات الخ لما فرغ عن القواعد التي يتعلق بباب غير المنصرف
وكان البحث عن عدد الكلمات في النحو من جهة منع الصرف او عدمه ناسب ان يختم به باب غير المنصرف
فتاتي الكلمات التي ينهى بها في اوايل السور اي الكلمات التي ينهى بها اي يبتدا بها كيا حم حرف الحروف
وتهجيتها وهجيتها ناقصة مهموزة عدد نها باسمائها فيمن جعلها اسماء لها اي للسور لا اوايلها لا فيمن يقول
ورود عدد الاسماء هكذا مسرودة على نمط العدد بل انما هو للايقاظ وتنبيه الغافل او للاشتمال على نوع
غرابة من جهة انه تكلم باسماء الحروف من لم يحط ولم يتعلم من احد ولا فيمن ذهب الى انها ملتبسة
من كلام فالم انا الله اعلم وعليه فقس فانه لا يكون لها حينئذ محل من الاعراب فهذه الكلمات حينئذ
اسماء السور فالاينادي فيها الاعراب كحم كهيعص والمر فانه لكونه مركبا من اربعة اسماء او اكثر لا ينادي
فيه الاعراب اذ لم يعهد في كلام العرب مثله فلا يجوز فيه الا الحكاية واليه اشار بقوله مما ليس الا
اي ليس الجائز فيه الا الحكاية واما ما ينادي فيه الاعراب بان يكون اسماء فردا كصاد وقاف ونون او
اسماء عدد افرادها ما فوق الواحد فعرضه ما ينادي من قوله اسماء فردا وبتثليث بطيس والبقية الجماعة

قال الجوهري اقتدت عدة كتب اي جماعة كتب وقوله بجمعها على وزنه مفردا جاء وصف صفة وكذا طيس
اي كما ان طس اسماء عدة يوزن مفرد صعافيل كذلك طيس منهم اسماء عدة مركبة من ثلث اسماء ركب الطاء السين
فصارا بمنزلة اسم واحد ثم ركب مع الاسم الآخر وهو الميم بعد فتح النون فكانه ركب احد الاسمين بالآخر وصار
المجموع بوزن منزد مورد اذا تجرد ينصرف اليا وكسر الميم وهو علم بلغة بنا رس تقرب دارا بكرد مركب من كلمتين
احديهما دارا اسم ملك بنا ما والثانية بكرد وقيل هو معرب داراب كرد فيكون ثلاث كلمات في الجملة
لان سماه دارا بك بما لكب به لانه وجد في الماء وصارا بالعلمية اسما واحدا فتحقق اليه كلمة اخرى وهي
مها كيلك وعلى هذا يتاتى المشابهة حينئذ وبين طسين واما ما ينافي فيه الاعراب وفيه ان يتنين الاعراب
فيه الحكاية والاعراب مع من الصرف للعلمية والتانيث ولقايل ان يقول يجب ان يتنين الاعراب
فيها لكونها مركبات وفيه ان التركيب وحكمنا في النوع الاول ولا يجوز الحكاية فيها لانها حينئذ
انما يكون في الاعلام مثل شاب قرناها رعاية لصورتها المركبة عن اسباب ثلث لا جلها في الالفاظ
التي عبرت بها عن اسمائها كقولك ضرب قتل اش وكم للتكثير وبين حرف جر لحفظ المجانسة مع المسمى
ولا استعارة بانها ليست مثلثة له عن اصلها بالكلمة وانما في غيرها فلا وجه للحكاية سواء كان مفردا
او مركبا اضافيا او مزجيا الاولى انه لو سمي رجل بضرب مجردا عن الضمير لم يجز في ضرب الا الاعراب
ويمكن ان يجاب عنه بان اسماء الحروف كثيرا استعمالها فتحقق ذه ساكنة لا تجاوز موقوفة حتى ضارب
هذه الحالة كانها اصل فيها وما عداها عارض لها فلما جعلت اسماء للسور جوزت حكايتها على تلك الهيئة
الراسخة فيها على ان فيها شمة من ملاحظة الاصل لان سميتها مركبة من مدلولاتها الاصلية اعني
الحروف المبسوطة والمقصود من التسمية بها الايقاظ وتنبيه الغافل فيتحقق من الحكاية بخصوص هذه الاسماء
حال كونها اعلاما للسور فلو سمي رجل بصاد لم يجز الا الاعراب قوله وعليه اي وعلى الاعراب قوله
يذكر في حم البيت بفتح الميم وضم صرفه للعلمية والتانيث البيت لشريح بن اوفى العبسي وقبله
واشعث قوام بآيات ربه ٭ قليل الاذى فيما يرى العين مسلم ٭ هتكت له بالرمح جيب قميصه ٭ فخر صريعا لليدين وللفم ٭
على غير شيء غير ان ليس نائلي ٭ عليا ومن لا يتق الحق يظلم ٭ يذكر في
يوم الجمل فشل رجله بين رجليه وقام عليها وكلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحم يريد بالحق حتى
من قوله تعالى لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى فظهر بذلك انه من الغرابة الذين وجبت محبتهم وتمسك
الاذى عنهم وقيل كان شعار حزب الحق في ذلك اليوم حم لتكف الاية فكان بهما السجاد يدعى بذلك
انه ليس في حزب الحق الذين ولما حمل عليه شريح ولم يظر الى قوله وتكلمه انشاء ومنع الابيات روى
ان عليا رض الله عنه فاراه بين القتلى استرجع وقال ان كان لشابا صالحا ثم فعد كثيرا اي رتب اشعث
وتكلف اي شغف وقوله على غير شيء اي بلا سبب متعلق بهتكت وغير ان نصب على الاستثناء من
لعين مسلم بالنفي ويجوز ان يجعل صفة لا من محذوفة اي لم يوجد شيء من الاسباب غير هذا الا انه فخر للبناء و
اربع شاجر اي طاعن اي ذو طعن من شجرته بالرمح اي طعنته وقيل اي مختلف من شجر الرمح اختلف

والتشاجر التخاصم وكل شيء دخل بعضه في بعض فقد تشاجر ومعنى قوله فهلا تلاحم على الاول انه تلاحما بعد
تقدمي اليه بلعنه ولولا ما قبله لما لعنته وعلى الثاني هلا تلاحما قبل تلقيه الى الحرب وترداد الرماح
وهل بها من مدفع يهاعن محاربة الغيرة الظاهرة فهلا اذ ذكرت وقوله يظلم الى يجاذب بظلمه فانت
تركت اتباع الحق ظلم قال ثم المرب الخ لما فرغ مما يتعلق بالتقسيم الذي كان مخصوصا باحد نوعي
المعرب وهو الاسم المكان اراد ان يشرع الى ما يتعلق بقسم يشمل كلا النوعين المعرب والمبني على اقسام
لخبط بسايل من اقوال النظر والذروة الثاني علم النحو قال ثم المعرب اي المعرب كالمنزلة اي الاسم
المكان والفعل المضارع اما ان يشبه الاعراب على سبيل الاسناد او الاستلزام والتبعية او يشبه
الاعراب على سبيل التبع لغيره دون الاسناد والمشبه اما مرفوع او منصوب او مجرور وهو مخصوص
لغير المشبه بعد زائد عنه بقوله واما غير المشبه الخ قوله وهذا اشارة الى ما يرد بعد من
قوله والمرفوع الى قوله واما غير المشبه وقوله والمرفوع شروع في البيان وقوله مبتدا ثان و
يحمل ان لا يعرب قوله المرفوع بل يسكن بدليل قوله فما بعد الجر ودر وهو المجزوم وقد يكون مبتدا
وقدم المرفوع على المنصوب لانه الاصل في الكلام دونه وقدم الفاعل على غيره لكونه الاصل في المرفوع
وغيره الحق به كالمشبه به وخرجه بقوله وهو ما اي قوله ما يشغل الاسم لفظا كقام زيد وتقديرا كقوله
يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذاهبا له ذاهبا ومظهرا كالمذكور ومضمرا متصلا او منفصلا بارزا
او مستترا لازما او غيره وكون المشبه المعرب لا ينافي كون اضافته اعم منه وانما قال المسند اليه
دون المرفوع ليشمل فاعل الفعل الاضافي نحو يضرب زيد وعمل خرج الفرد واراد بالاسناد ما
ذكر في المقدمة وضمير اليه عايد الى ما وقوله من فعل حال من المرصول الثاني او ضمير
والفعل في قوله من فعل يشمل الفعل التام والناقص نحو كان زيد قايما ولا اعتبار لفعل من قال
ان المرفوع به ليس بفاعل واراد بشبه الفعل ما اتصل به من الاسماء مثل المصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل لان الفاعل لا يكون الا للفعل او لما اتصل به كما ذكر
وانما علق الظرف والمجرور في نحو زيد في الدار ابن وعمرو كريم ابن الظرف فاسم ما لا الفعل
او اسم الفاعل واما المجرور بمعنى المشتق واما الحال فلا يلزم ان يكون عاملها الفعل وما اتصل به كما ذكر
بل اعم ولذلك قال وعاملها الفعل اي كشبهه او متضمنا لما انها من حيث الظرف الذي يكتنفه رايحة
الفعل وقوله صدقا وهو خبر كان او حال على ان كان تامة احترازا عن نحو زيد في زيد قام فان زيدا
المسند اليه قام مع انه ليس بفاعل لان فعله ليس بمقدم قيل عليه انما يستقيم الاحتراز ان لو صدق
عليه انه المسند اليه الفعل ولكنه لم يسند الا الى ضميره فالاولى ان قال انه لو لم يكن الوارد للاحتراز كما
ذكره الشيخ ابن الحاجب اقول يمكن ان يقال ان الفعل اذا كان مسندا الى ضميره كان
مسندا اليه ايضا البتة ولهذا جعل صاحب المفتاح هذا الاسناد في الدرجة الثانية وقيل
وجه الاحتراز ان قوله من فعل او شبهه ليس من المحل لاشتماله على كلمة التشكيك وانما جاء به مشتملا
لبيان اقسام المسند فلو لم يذكر لدخل مؤخره وبهذا يظهر فايدة قوله ابدا اذ الفعل الواقع خبرا

فذيذم الا ان تقدمه لا يكون ابدا وقيل موناكيد للتقديم الا ان يقال المفعول ايضا مسند اليه
الفعل الواقع ويتقدم عليه الا ان تقدمه عليه ليس ابدا وفيه ما فيه وبالجملة فهو اشارة الى ما وجب
اليه الكوفيون من ان الفاعل يجوز ان يتقدم على الفعل كما في المفعول والحال وخبر المبتدا الى غير ذلك
اعلم ان المص رحمه الله انثى الشيخين عبد القاهر وصاحب الكشاف ومن تبعهما في جعل ما لم يسم فاعله فاعلا
بدليل قوله ويحمل المفعول فاعلا ولهذا ادرجه في تعريف الفاعل قوله ولا يكون اي الفاعل الا واحدا
اذ المسند اليه ان كان اسنادا للفعل الى شيء يدل على انه تم به فلو اسند الى غيره ايضا لزم ان لا يكون
قد تم به فيلزم التناقض ونظيره الضاف لا يضاف وان كان نسبة الفعل الى الفاعل من جهة الاسناد
والتتميم وهي لا تختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول فانها من جهة المثلث وهي تقع على
اختلاف مختلفة اذ قد يكون على انه الذي فعل او فعل به او فعل فيه او لاجله او فعل معه ولما كانت
متناقضة ان يتوهم ان الفاعل قد يتعدد نحو قام الزيدان اشار الى جوابه بقوله وقولهم الخ الى
المسند اليه فيه انما هو الجمع دون كل واحد منهما ليتعدد الفاعل وتحقيقه ان المراد بان الفاعل لا يكون
الا واحدا انه لا يجوز ارتفاع اثنين او اكثر بجهة الفاعلية لفعل واحد كما في غير عاطف وهذا لا ينافي
ان يكون الفاعل مما واحدا في معناه فقد يقال قام الزيدان او الزيدون او النفر او الكثير ويجوز
التعبير عن آحاد الفاعل بلفظ واحد لكان الاتحاد في الاسناد ولا يجوز ذلك في المفعول بلا خلاف
في التلف كما ذكر والنار في فالمسند اليه لتوهم كلمة انما وقوله واما قوله ثواعث الخ جواب سؤال
قال سؤال هو انه قد جاء فاعلان مما رجلا ويدا كما من غير توسط عاطف بينهما لفعل واحد وهو
تواعث وقد سبق انه لا يكون الا واحدا وانما قال فيمن روى لانه قد روى يديه فلا ورود للسؤال عليه
والجواب هو ان الفاعل في باب المفعولية لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع فان السؤال عليه
فيما سوى فيه الطرفان اي الفاعل والمفعول حيث صدر عن كل منهما مثل ما صدر عن الآخر فيجوز
ان يجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو معنى قوله بحيث ينعكس عكسا سواء بخلاف الفاعل و
المفعول في نحو ضرب زيد عمرا فانهما يتميزان بالذات حيث لا يجوز وضع كل منهما مقام الآخر فيجعل
الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وقال يتعدى في باب الفاعلية بالذات بل بالوضع رفع الشاعر الاسمين بعد
اي بعد تواعث على توهم الفاعلية فيهما لما كانت الفاعلية تقع في كل منهما على البدل ضرورة انه
يصدر عن كل منهما ما يصدر عن الآخر البيت لاوس بن حجر المواعث المسايخ ومد الاعناق
في السير يقال تواعث الركاب اي تسايرت وضمير رجلا ويدا للاثنين وضمير يديه على الوجه
الاخرى وراشه للسهم والقتب خشب رحل البعير والزبيلة الزوبيل وبرى خلف الحبة
وهما كنايتان عن الكلال وراذف من ردفه بمعنى صفة قتب وقوله خلقت معمولة او صفة
قتب يصف عيرا يسوق اتانا ومجيئها تواعث رجلا ويدها كما ان يديها تواعثان رجليها
او تواعث رجلا ويدي العير يعني انه يتبع م الاتان ويسير خلفها وكلتا يدي العير مواعثتان
لرجلي الاتان كما انهما مواعثتان ليدي العير والحال ان راسه موقوف عجزها كتبت على ظهر البعير

يرد ثلث من يركب خلف الراكب او خلف الخشبة ومثله كان يجنبه جاريتين من حصا
اذا غلبت مزايا متضايف ضمير يجنبه عايد الى العير والحصا الجمة والقدر المكان الذي ترك
الناس المرور به يحتج وتحير مزا العير والانان والمضايف من تضايف الوادي اذا اضايقا تضايق نوب
يشير الغير المهيا من سنة وكذا وهو يرفع من جانبيه يتكئ كان يجنبه جمعين من الحصا اذا مزا بعوض يتكئ
فيه المجرى فاذا صارت الى الجملة الاسمية التي خبرها فعليه ويكون النيابة عن السوال بوجوه
ان يكون وارد اعلى لغة من ترك التنبيه في الاحوال الثلث على الالف وقد سبق في قوله تعالى ان هذان لساحران
ان يكون بدلا من حذف بمنزلة بدل بها ب ان يكون بدلا فاعل فعل محذوف اي تواجهها بدل ج ان يكون
بدلا من خبر مبتدا محذوف تقديره الذي تواجهانه بدلا والجملة استيناف جواب سوال مزان قيل ماذا
تواجهانه د ان يكون بدلا مبتدا وقوله تواجهان رجلا خبرا مقدما عليه والضمير محذوف اي بدلا
تواجهانه رجلا ه ان يكون في تواجهان ضمير الانان ورجلا مبتدا وبدلا خبره والجملة حال بدون
الواو ويكون الضمير في صدر الجملة والمعنى تواجهان الانان العير والحال ان رجليها لوقوفها في حال جايه العير
قبل بدلها دايا بدل له بدلها وكان في عطا البيت هذه الاحوال قال والمعدول به الباء
للتعدية كما في ذهبت بزيد الى غير ما ذكره تدعه اي سعة للمساع اي للجواز قوله والا يكون الخ
اسناده الى عمل يذكر فيه الفاعل اي لا يكون الفاعل الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما يستعقب
تصور الاسناد ضرورة كون الاسناد جزءا من مفهوم الفعل لانه موضوع للمعنى والزمان واسناد
المعنى الى موضوع ما فيكون تصور الاسناد بعد تصور الفعل فان قلت بل الامر بالعكس ضرورة انه لا يتصور الكل
الا بعد تصور جميع اجزائه قلت ان اردت تصور الاجزاء اجمالا فمسلم ولكن لا يجديك وان اردت تفصيلا فلا تصور
الاسناد يستعقب تصور ما اليه الاسناد وهو الفاعل فالتزم ان يكون الفاعل بعد الفعل لتوافق الوضع
الطبع وقيل انما التزم تاخير الفاعل لان المقصود من الكلام الافادة وهي انما يكون اذا تعلقت بالاسناد
وهو في مفهوم الفعل لكونه جزءا له في الفاعل وقيل لكما لينبه بالمبتدا لو تقدم واما ما قال من ان كون
الفعل عاملا في الفاعل اوجب تاخيره فغير تام لانتقاضه بالمفعول فانه مع كونه معمول الفعل يجوز تقديمه على
قال واذا تقدم الخ لما ذكر ما هو فاعل في المعنى وقد يراد ان يذكر ما هو فاعل في لفظ يراد لا في المعنى
مسئلة بيانه قال اذا تقدم الفعل اسم فلا يخلو من ان يكون فاعلا على لفظ يرفع عنه اولا فالاول
اما ان يكون مرفوعه او ما جرى مجراه من النكرة المنتسبة عنها او يكون نكرة محضة فان كان مرفوعه او
ما جرى مجراه فهو مبتدا لفظا وقد يراد ولا يجوز فيه تقديم والثاني خبر نحو زيد خرج اما كونه مبتدا
لفظا فلانه يمتنع تقديم الفاعل على الفعل واما كونه مبتدا فقد يراد فلان له صلاحية الابتداء ولا ضرورة
تلجي الى التكلف الذي في صورة المنكر وان كان نكرة محضة نحو رجل جاءني فهو مبتدا لفظا لا لفظا يراد اما
كونه مبتدا لفظا فلما ذكر واما كونه فاعلا فقد يراد فلانه نكرة محضة ومنع مبتدا والحجة لو جعل مبتدا
الا ان يكون فيه تخصيص ولن يكون فيه تخصيص الا ان يكون فيه تقديم والتاخير والتنبيه اشارة بقوله
ولا يتوهمه الا بتقديم والتاخير وفي قوله اي ما جاءني الا رجل دون ان يقول جاءني رجل كما في المفتاح
لجوزه

تنبيه

تنبيه على فايدتين احديهما افادة التخصيص سواء كان تخصيص الجنس اي لا امراة او تخصيص الفرد اي لا رجلان
والاخرى التصريح بان النكرة ليس فاعلا للفعل رجل صاحب المفتاح اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان
يكون رجل بدلا من الضمير في الفعل على كما مثل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين الآية والالتزام تقدم
الفاعل على الفعل وهو ممنوع والثاني وهو قد لا يكون فاعلا على لفظ يرفع تاخيره عنه وذلك في الظاهر
المنفصلة كما ما ضربت وانت ضربت وهو ضرب فانه لو اخر الضمير عن الفعل لم يكن فاعلا وهو قد جاز
فيه الاوجه اي جاز ان يكون مبتدا لفظا وقد يراد ويكون الكلام جاريا على الظاهر من غير تقديم وتاخير
مبتدا فتوى الحكم وان يكون مبتدا لفظا لا قد يراد ويكون في الفعل بدل مؤخرا ويكون الكلام مبتدا للاختصاص
تخصيص من التوقي وافادة الاختصاص وما يتعلق بهما من المباحث موضع على البيان وهنا الكاف
اما ما ذكره الف اما موضوعه صاحب المفتاح واما ما ذهب اليه السبحان عبد القاهر وصاحب الكشاف
فهو ان جميع هذه الصور قد يبنى التوقي وقد يقصد التخصيص الا في نحو ما انا ضربت فانه للتخصيص قطعا
وقيل صورة النكرة ايضا كذلك عند السكاكي وعبد القاهر و ج انه يبنى على ثلاث احدها الفرق بين قام
ورجل قام حيث زعم ان زيد عند الناس خبر يكون فاعلا ورجل يكون بدلا وثانيها الفرق بين الفاعل
والتابع حيث جوز تقديم التابع نسخ النعت ولم يجوز تقديم الفاعل مع تساويهما في امتناع
التقديم على الفعل هذا ما اعترض عليه صاحب الايضاح ولما يقال من انه يجوز في الفاعل ما جوز
في التابع لبني الفعل بلا فاعل وهو ممتنع فقد رد عليه بانه يمكن ان يعتبر في الفعل ضمير حال مع الفاعل
وهو مردود لا معنى لاعتبار الضمير ما لم يتقدم اليه ثم مرجع ما اليه فيلزم بناء الفعل بلا فاعله فلو سر و ج
ان قوله وان لم يصلح للفاعلية يتوجه فيه نحو زيد قام ابوه فان زيد لو اخر لا يكون فاعلا فكيف
يصح قوله وذلك في الظاهر المتصلة اللهم الا ان يراد بالفعل في قوله واذا تقدم الفعل وهو مسند الى
ضمير المتقدم ولما كان نحو انا ضربت ظاهرا في افادة التوقي دون التخصيص اتى بمثال يكون المعنى فيه على
التخصيص فقال وقولهم الخ قلت بعثت الناخر شيئا من حرش الضب صاحبه بان حرك يده على جحره
فظنه جحرا فاخرج ذنبه ليضربها فاخذه من سبيل الثاني وهو ان يكون مبتدا لفظا لا قد يراد فتبصر
الكلام التخصيص لان مراد المتكلم انكار ان يبلغه المخاطب حرش الضب وهو انما يصيبه الجزء اذا كان
المتكلم مختصا بحرش الضب قال والاصل الخ لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل علل بانه
انه يلزم ان يليه قال والاصل ليس الكثير الدائر ان يلي الفاعل الفعل بان يذكر بعد الفعل والاصل فيهما
لانه كالجزء من الفعل فكما ان الجزء لا يشتغل عن كله فيكون الاصل فيما هو كالجزء ان لا يشتغل عما هو بمنزلة الكل
واستدل على ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل بعدة اوجه او لها اسكان اللام في نحو ضربت وقد ان
الفاعل بمنزلة الجزء وانه يلزم من تحريك اللام ما هو مرفوض في كلامهم من توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لما اسكنوها كالم يكتبوا في ضربت وثانيها وقوع الاعراب بعد الفاعل في فعلان واخواته
من فعلات وفعلون وفعلين فانه قد سبق ان النون في الافعال الخمسة علامة الرفع فلو ان
الفاعل منها وهو الالف والواو والياء بمنزلة الجزء منها لما وقع فاصلا بينها وبين اعرابها وثالثها زوال العين

في قولنا واللام في رمانا فانه خرج حذف العين من نحو غل واللام في نحو رمت لالتقاء الساكنين وفي قولنا نحو قولنا
ورماتا ولم يؤد في نحو قل الحق ورمت النبع علولا ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وان الحركة الحاصلة
بالفاعل بمنزلة الحركة الاصلية لم يكن بينهما فرق انما قال بعض يقول قيل لان الكلمة الساكنة هو ونساظرا
الى ان اصل بان الساكن خلاف اللام في قولنا فان الاصل فيه الحركة وراتهما تثنية الفاعل
وجمعه لارادة تثنية الفعل وجمعه في نحو الفتيا ورمت ارجعوا بين اذا اريد تكرير الفعل مرتين نحو
رمت الرمت او اكثر نحو ارجع ارجع ارجع يعني ان الاول فاعله نحو الفتيا بين الف وجمع في الثاني في نحو رمت
ارجعوا يعني ارجع ارجع ارجع والحال ان لا تثنية في فاعلها فلولا ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل لم
يحصل تثنية ولا جمعه ودليلا على تثنية الفعل وجمعه وهذا يدل على ما فهم من ان غاية هذا الوجه ان يجعل
الفاعل مطلقا من الفعل وهو لا يدل على ان الفاعل بمنزلة الجزء فان الفتيا في نظائر منبعا تهما من الفعل
الجزء منه فيهما هذا وقد قيل الاولى ان يقال شيء الفاعل ليكون دليلا على تثنية الفعل وكذا جمع الكسر
ودليلا على جمع الفعل اي تكرره وقد عرفت ان المعنى هو ان الباعث لتثنية الفاعل وجمعه هو ارادة
تثنية الفعل وجمعه لا تثنية الفاعل وجمعها ثابت الفعل لثابت الفاعل في ضرب هذا
فلولا ان الفاعل بمنزلة الجزء لما ثبت الفعل لثابته كما لا يثبت لثابت مفعوله وسادسها تنزلها
منزلة كلمة واحدة في جملة فانه مركب من الفعل وموجب والفاعل موقوفا لم تنزلا منزلة شيء واحد
ولهذا لم يجز ثانيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره ولا وصفه ولا تاكيده او دايرى الى ما ذهب اليه
بعضهم في جملة زيد من ان جملة مبتداء وزيد خبره يعني المحبوب زيد وبعضهم ان ان جملة الفعل
وزيد فاعله فدل ذلك على ان الامتزاج بينهما في غاية الشدة وسابعها انتزاع الفعل مع الفاعل في
باب ظننت فانهم حكوا في نحو زيد قائم ظننت وزيد ظننت منهم بانتزاع الفعل مع الفاعل ولو لا
ان الفاعل بمنزلة الجزء لما كان لهذا الحكم وجه لان الفاعل غير عامل وثامنها زيادة الفعل مع الفاعل
في قوله نكت ولو ورث بلاد قوم وجه ان لنا كانوا كرام قال سيبويه هي زايدة مع الفاعل بدل
انك على ان الفاعل مع الفعل كشيء واحد والام بقل احد بزيادة الفاعل وذهب المبرد الى انها غير زايدة
ورجح هذا بانا وجدنا بين وعلها لفظا والمعنى وجه ان كرام وجدوا لنا وتاسعها التنبيه اليها جيء في قوله
فاصبحت كنتا اليتم فانه ضرب الى لفظ كنت فلولا انها بمنزلة شيء واحد لما لحق بها يا الفتية الكنتي
الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا والعاجز من عجز الرفيق نقل الى النسخ الذي لا يقدر على القيام
من الكبر الا بعد ان يعتمد على يديه كانه يعني يقول الشاعر على وجه التاسف والتحسر اصبحت شيخا يكنى
عن احواله الماضية بلفظ كنت واصبحت ضعيفا قد سقطت قواي بحيث لا اقدر على القيام من غير الاعتماد
على الارض والحال ان شر خصال المرء وصفانه كنت الى قول كنت وعاجزا فصل موضع المصدر الى الفعل
وهو كبر السن حين هي الادلة التي ذكرها ويمكن ان يضم اليها وجه آخر آ انه اذا عطف على الفعل المرفوع
المتصل اكد بمنفصل نحو جئت انا وزيد فلولا ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وان العطف عليه بمنزلة العطف
على الفعل لما احتيج الى التاكيد بمنفصل كما اذا عطف على المفعول المنصوب المتصل نحو ضربته عمرا و آ انهم

صرحوا بان المضروب الفعل من المضمر يتصل بالفعل وانه قد يتصل بالفعل المرفوع المتصل نحو ضربتك ولولا
ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وان الاتصال به اتصال بالفعل لما اتصل بالفعل فاذا المضمر و آ انهم جوزوا
في الاسم رباتيا وخماسيا ولم يجوزوا سداسيا لئلا يلزم انه كلمتان ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لانه يميل
الفعل عن وضع الماضي و آ انهم صرحوا في نحو قوله تعالى يوم يخرجون بان الظرف يضاف الى الفعل والحال انه
يضاف الى الفعل والفاعل ولولا ان الفاعل بمنزلة الجزء لما صح ذلك الفعل عنهم قال فاذا الى انا
شرط محذوف تقديره اذا ثبت بالدلالة ان الاصل في الفاعل ان يدل الفعل فاذا قدم عليه غيره كان في
النية مؤخرا ومن ثم اي ومن اجل ان ما قدم على الفاعل كان في النية مؤخرا جاز ضرب غلامه زيد فان
الضمير في غلامه عايد الى زيد وهو ثان كان بعده الا انه لكونه فاعلا متقدما غلامه فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
وامتنع ضرب غلامه زيدا فان ضمير غلامه عايد الى زيد المفعول وجيء بعده لفظا وهو ظاهر ومعنى لان مرتبته
بعد الفاعل فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو متنع فعلى هذا اختلاف المسئلتين جوازا وامتناعا
معللا بما سبق ويمكن العكس بان يقال فان المسئلتان مختلفتان جوازا وامتناعا ولولا ان الفاعل قدم
على غيره لما اختلفتا فيستدل باختلافهما على ان الاصل في الفاعل ما ذكر وحينئذ يكون دليلا اخر على ان الفاعل
كالجزء من الفعل وقد جوز الاخفش قبله ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا لسنة اقتضاء الفعل المفعول
كاقتضائه للفاعل ولورود في كلام الشعراء كقوله ولو ان بعوا خلد الدهر واحدا من الناس اي بخيمة الدهر مطلقا
وقول الاخر كساحلي ذا الحلم اكواب سودد ورثي فتاه ذا الندى في ذرى المجد وقول الاخر
لا عص اصحابه مصيبا اذى اليه الكلب عاما فاضاع فان الضمير المتصل بالفاعل في الابيات المذكورة
تعود الى ما يدل من المفعول واخار المصنف الى التفكيك بما يقول والمذكور قوله الخ اي ان ما ذكر محمول
على ضرورة الشعر او على ان الضمير للمصدر اي رب الجزاء واصحاب العصيان قوله جزى ربه دعاء على عدي
ابن حاتم وآياديات من عوى الكلب اذا صاح ويروى الثانيات ايضا الاياديها شرار الناس يعني
جزاء الكلاب جزاء ربهم اي كما يجزيهم ربهم باعمالهم وان اراد بها جنسها فيعني جزاء الكلاب جزاء من قدرهم
هي وربه تشبيه عدي بالكلب وقوله وقد فعل اخبار كانه قد اجيبت دعوته اي فعل الله ذلك الجزاء
وحينئذ فعل كناية عن فعل الفعل كما يقال الفاعل للزاني وحينئذ يكون فاعله ضمير عدي وجيء ذكره
ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وهو لا يقتضي وجوب تقديمه على المفعول وكان عدة امور تقرر
للفاعل فيوجب بعضها تقديمه على المفعول وبعضها تاخيره عنه اشار اليها بقوله وجب الخ اي وجب
تقديم الفاعل على المفعول اذا امن الاعراب لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وشغف سعدى سلمى
واكرم هذا ذاك وضرب بنت في الدار بنت على الباب واراد بالقرينة ما سوى الاعراب سواء كانت
لفظية او معنوية فان في المثل الكثيرة موسى وعيسى سلمى موسى وان امن الاعراب لانه لم يمتنع
القرينة وكانه نظر الى ان المتبادر الى الاذهان من قرينة الشيء ما هو خارج عن الشيء ولا اعراب غير
خارج عن الفاعل والمفعول والا كان يكفي ان يقول واذا امن القرينة فيها فرادا بها ما هو اعم من الاعراب غيره

وانما وجب تقديم الفاعل هنا لانه لو قيل بوجوب تاخيره يلزم مخالفة الاصل بلا داع ولو قيل بجواز تقديمه
وتاخيره يلزم اللبس ضرورة اشتماله النزيه تتبين ان يجب تقديمه وذلك اذ كان عطف على قول اعني
اي اذا كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان المفعول مظهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا نحو ضربتك فانه يجب تقديم
الفاعل فان اتصاله بالفعل يمنع من تاخيره وانما قال ضميرا متصلا احترازا عن الفاعل المظهر والفاعل المضمر
المنفصل فانه لا يجب تقديمه نحو ضربك زيد وما ضربك الا انا وهو وتاخيره عطف على قوله
تقديمه الا يجب تاخير الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربتك زيد فانه يجب تاخير الفاعل
هنا لان اتصال المفعول يمنع من تاخيره وانما قال ضميرا متصلا لانه لو لم يكن ضميرا نحو ضرب زيد عمرا او كان
ضميرا ولم يكن متصلا نحو ما ضرب زيد الا اياه لم يجب تقديمه وانما قال وهو غير منفصل احترازا عن نحو ضربتك
وقوله او اتصل عطف على كان اي او اتصل ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
وانما وجب تاخير الفاعل هنا لانه لو لم يؤخر لزم الاضمار قبل الذكر اعلم انه اذا اريد نفي الفاعل
على المفعول بالنفي والاستثناء نحو ما ضرب زيد الا عمرا او حصر المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا
الا زيد هل يجب تقديم الفاعل على المفعول في الاول والمفعول على الفاعل في الثاني ام لا فذهب
الشيخ ابن الحاجب الى وجوبه لانه لو اخر في الاول فلا يخلو اما ان يدخل عليه كلمة الا نحو ما ضرب
عمرا الا زيد فيه عكس المقصود لانه كان حصر الضاربية لزيد وجاز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر وحينئذ يكون المعنى حصر المضروبية لعمرو ويجوز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
او لا يدخل عليه الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فح يلزم الالباس لانه يجوز المفعول في الاستثناء
المفرغ فيجوز ان يكون المعنى ما ضرب احدا احق الا عمرا زيد فيكون المحصور في الضاربية والمضروبية
وهو غير مقصود ويجوز ان يكون الفاعل المؤخر لفظا مذكورا قبل نوع فح يشتبه المقصود وقس على ما ذكرنا
المثال الآخر وذهب صاحب المفتاح الى انه غير واجب لانه لا يجوز التقدم في الاستثناء المفرغ فلا يلبس
وشبه المص فقال واذا اردت حصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي
عكسه اي عكس حصر الفاعل على المفعول وهو حصر المفعول على الفاعل تقديم المفعول اي فالاولى تقديم
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا نظير الاول وما ضرب عمرا الا زيد نظير الثاني وانما كانت التقديم
في الصورة الاولى والتاخير في الصورة الاخرى اولى احترازا عن حصر الصفة قبل تمامها اي المفتاح
الصفة المنصوبة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا اي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة
على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد اي الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا فلو اخر في الاول وقدم
في الثاني يلزم حصر الصفة وهي الضرب في مقابلتها قبل تمامها اي قبل تقييدها بالفاعل في الاول وبالمفعول في
الثاني على الموصوف وذا غير مستحسن وانما لم يحكم بالامتناع لان كون الحصر قبل تمام الصفة انما هو
بالنظر الى الظاهر وفي التحقيق حصر الصفة بعد تمامها وحين كان انما تخالف ما والا في هذا الحكم
اشار اليه بقوله وانه اي وان تقديم الفاعل في الاول وتقديم المفعول في الثاني واجب اما
نحو انما يضرب زيد عمرا وانما يضرب عمرا زيد لان تاخير المقدم وهو الفاعل في الاول والمفعول في الثاني

يلبس هنا اي في انما كان معنى انما يضرب زيد عمرا قصر ضاربية زيد على عمرو وعمرو يجوز ان يكون
مضروبا لشخص آخر فلو جوز تقديم المفعول ايضا يصير كونه منصورا عليه كما في الا وقيل انما يضرب عمرا زيد لم
يعلم ان المنصور عليه هو الفاعل او المفعول لعدم القرينة وقس عليه المثال الثاني بخلاف ما اي بخلاف
انما اخر في ولا لانه غير ملبس لان ما يلي الا تعين ان يكون منصورا عليه سواء كان مقدما على الا او لا
ولا يخفى عليك ان معنى الالباس هو التردد بين المقصود وغيره لا ان يكون نفيا في غير المقصود وبناء على
الترتيب فما ذكره الشارحون كلهم من ان تقديم اخر انعكس المقصود مردود فانه ليس كلام المصنف
وثانيا لو جوز التاخير مع الصفة التي كان عليها لانعكس المقصود كما قررنا هذا وقيل انما
حكم الشيخ ابن الحاجب بالوجوب في ما ولا حملا لها على انما طردا للباب وقيل لانه يقع عند
علت ما بعد الا فالا ويصير الى فارغ مما يتعلق بالفاعل بالنظر الى غيره شرع فيما يتعلق به بالنظر الى
نفسه حال ويصير اي ويجعل الفاعل مضرا اما متصلا اذا فضل جنسه وبين عامله بالا انما قدم المفعول
على الفعل مع ان الاصل العكس لان المفعول اخصر ولهذا يقدم المشترك على المبارز احترازا عن الالتباس
كقوله ما حاشه وابتنا بعض ما هو من شكلاب علم النحو عليه وانما قال بالا لانه لا يجوز تقديم المفعول غيره نحو ضرب
زيدا انما حيث لا غرض فيه كما اذا لم يفصل وقوله نظا او فصل نثرا اي فصل نظما او فصل نثرا على الطرفية نحو
اي ملتبسا او مقدرا او على المصدرية بحذف المضاف اي فصل نظما او فصل نثرا على الظرفية نحو
قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا فانا فاعل قطر اخر متصلا لانه فصل بالا نظما
قوله الا انا الذابل الحامي الذمار وانا يلاقي من احبابهم انا او على فانا فاعل يلاقي اخر متصلا
لانه فصل بالا نثرا قال بعض المحققين لا كان غرضه ان يختص الملاقاة لا الملاقاة عنه فصل الضمير واخره
اذ لو قال وانما اداقي عن احبابهم لصار المعنى يلاقي عن احبابهم لا عن احباب غيرهم كما اذا قيل لا
اداقي الا عن احبابهم وليس ذلك مراده وانما مناه ان الملاقاة عن احبابهم هو لا غيره وكون الفعل
متكلما او مخاطبا او غائبا لما يعلم من فاعله لانه صفته فلا يرد ما يقال من ان كلامه قط ونظائره
مثل غائب فكيف يسند الى ضمير المتكلم على ان المسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب
اليس الاول لعروبة معوكرب وقيل للمزدوج جارة الرجل امرأته وجاراتها النساء التي تحت منها
يبال طلقه منظره الى النساء على احد نظريه وهما جانبا والناس الشجاع والفتح واما خص سلمى
وجاراتها لاشتماله لهن اليه لانهن يلين الى الشجاع وليشير الى شهرة امره والمستفاضة خبره في تصغير
جاه الابطال الى ان عمت به ثقات الجبال والبيت الثاني للمزدوج في الاساس الحامي الذمار
اذا حمى ما لو لحمه لهم وغنت به جاه وحريه والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه لانه اذا ذب عن
وضيع حمى ومعنى البيتين ظ قوله او اضمر عطف على قوله فصل اي ويصير الفاعل متصلا اذا اضمر
الفاعل نحو اذا انت لم تفعل كذا فاذا كذا فافعل فان انت فاعل مضمر متصل لفعل مضمر لان اذا الشرطية
تدخل على الفعل والتقدير اذا لم تفعل كذا فاذا كذا فافعل فلا يحذف الفعل لوجود القرينة والمفسر صار الضمير
المتصل متصلا لا تقدم ما يفصل عنه ومنه قوله تعالى قل فوانتم تفكرون فان اصله لو تفكرون تفكرون

على ان الثاني تفسير للاول فلما حذف المنفصل الاول تفسيره بالثاني صار الضمير المرفوع المتصل للاذى هو المراد
منفصلا لما ذكر وقوله او جرى عطف عليه ايضا اى ويضمر الفاعل مضمرا منفصلا اذا جرى الفعل على
غير ما هو له في موضع يلتبس نحو زيد عمرو يضربه هو فان الضارب هو زيد وقد اجرى يضرب على عمرو
حيث وقع خبرا له فان المراد بجريه على غير ما هو له ان يكون خبرا عن شيء والا يكون فاعلا كما في هذا المثال
او صفة نحو مررت برجل يضربه هو او حالا نحو ركب عمرو الفرس يطرده هو او صلة نحو زيد
الفرس الذي يركبه هو على لم يضمر ضميره لفهم انه عائد الى عمرو بخلاف ما اذا
كان في موضع لا يلتبس نحو زيد هند يضربها فانه وان جرى على غير ما هو له لا يجب فيه ابراز الضمير
لانه لا التباس وما ذكره مخالف لما ذهب اليه الجمهور من انه لا يجب الابراز في الفعل وان التبس
ووافق للاقتضاء وانما ذكر المثال الثاني لكونه نصا في الابراز حيث قال يضربهما هما دون
يضربانهما بخلاف يضربه هو والزم ذلك اى ابراز الضمير في الصفات دارا وبها اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة مطلقا اى سواء كانت في موضع لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي فان
ضاربته صفة جرت على غير ما هي له لانها صفة هند وقد وقعت خبرا عن زيد اذ في موضع يلتبس
نحو زيد عمرو ضاربه هو فلا ابرز في الثاني لازالة اللبس عليه طردا للباب
واعلم ان مثل ذلك في الفعل لما ان الاصل ان ينتصر الحكم على ما فيه العلة وما تعلقه يحتاج الى كلفة
على ان المثل اقوى من الصفة فيجوز ان يجعل لتعدد ضمير ما التبس هو له دون الصفة وما ذكرنا
يندفع ما يورد هنا من انه كان عليهم ان يجوزوا في المثل اذا جرى على غير صاحبه حمالة على
الصفة كما حملت من عليه في الفعل على ان المثل اصل في الفعل خلافا في استكناء الضمير وابرازه
وانفصاله فلا يحمل شيء منها على غيره وفي كلامهم اشعار الى ان الابراز يرفع اللبس كانهم جعلوا
الابراز علامة لعود الضمير الى الابعد اذ لو كان المقصود عوده الى الاقرب لما احتيج الى الابراز اذ
الضمير الى الاقرب اكثر غنية وبهذا يندفع ما ذكره بعض المحققين من ان الابراز وهن لا يرفع
اللبس الا ترى انك اذا قلت زيد عمرو يضربه هو يبقى اللبس بحاله لانه صالح لزيد وعمرو وجعل
الابراز في نحو زيد عمرو ضاربه هو للحمل على نحو انا زيد ضاربه انا وقال ان الابراز مع كون
الضمير الثاني عين الاول يرفع اللبس ولا يوجد مثل هذا في الفعل حتى يحمل عليه نحو زيد عمرو
يضربه هو اقول يرد عليه نحو انت هند تضربها انت وانما الهندان تضربهما انما على ان
ما ذكره محمل عنه غنى عما ذكره وقال الشيخ الرضي فنقول اذا اختلف شيئا جرى عليه يحمل الضمير
المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اى التانيث
فلا لبس سواء كان المحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات
بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اختلفا في الافراد او فرعيه او في
التذكير او فرعه فان اختلفا في الفرعية ايضا فالبس حاصل فيلا كان المحمل او صفة ولا
يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او مضروبه هي والزيدان العمروان

صاربا هما او يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فالبس
منتف في نحو الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهذا انا
ضربتني او تضربني الا في غاية المضارع مع المخاطب وفي غايتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها
وهندات تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل هنا وقد
يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير
نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكذا المؤنث
انا هند ضاربتها انا ظاهر في الاتيان بالمنفصل اللبس في غاية الصور طردا للباب على البصريين
في صور الصفة الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان لبس ولم يرتفع واذا
لم يكن واما الفعل فقد انتقل لهم على انه لا يجب تاكيد الضمير اللبس او لم يلتبس لان التاكيد
فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد
حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له ينسبة وخطابا وتكلما اقول
في كلامه خلل اما اولا فلان اقول الا في غاية المضارع مع المخاطب غير مستقيم اذ ما جرى عليه متحمل الضمير
وما هو له هنا محتملان فلا كبيرا وثانيا ينبغي ان يذكر في قوله وان اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد
وما هو له في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فلا لبس ان كان المحمل صفة وان كان فعلا الا في
الا في غاية المضارع مع المخاطب واما ثالثا فلانه جزم بان المنفصل تاكيد للضمير وقد صرح ايضا بذلك
سابقا حيث قال ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له وانه تاكيد للضمير المستكن
فيها لا فاعل لها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مثلا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان
الهندان ضاربا هما كما وقد عرفت ضعف نحو رجل قاعد دون غلامه وفيه نظر من وجهين احدهما مع الافراد
كيف وقد نسب الى عدة الشيخان صاحب الكشاف وصاحب المفتاح ومن نهما من النحاة اما صاحب الكشاف
فقد قال كل موضع جرى فيه الفعل على غير ما هو له او الوصف المشتق منه على غير ما هو له نحو زيد الفرس راكبه
هو فانه يبرز الضمير الذي اسند اليه الثاني واما صاحب المفتاح فكلامه هذا واذا احتيج الى ابرازه اما لجرى
الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس لو لم ينفصل على نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمروان يضربهما هما
والتفريع عليهما فرع التفريع عليه سيما وقد صرح ابن السراج في اصول النحو فان اردت ان تثني قلت
للهندان الزيدان ضاربتهما هما لان ضاربتهما ليس فيه ضمير الهندان وقال ابن الحاجب ما ذكروا انه لا يضمر في الفعل
مسندا تين بانك اذا قلت نحن الزيدان نضربهم علم بالتزام انه مسند الى ضمير المتكلمين فلا يلتبس بمسند
الى الزيدين وكذلك انا زيد اضربه وانت زيد تضربه اورد عليهم من جانب الكوفيين بان الصفة ايضا
مسندة على قرينة تدل على صاحبها فان ضمير المفعول وهو الهاء في قولك انا زيد ضاربه والياء في قولك انا
زيد ضاربي والكاف في قولك زيد انت ضاربك قرينة فلا فرق اذن بين البابين فلا يمتنع اللبس في الفعل
ويمتنع في الصفة ولا يحمل في الصفة الا وصف في الفعل في هذا الموضع نحو زيد عمرو يضربه هو او ضاربه هو ناجيا
من ذلك بان القرينة التي ذكرتموها في الصفة مفعول والمفعول ليس بلازم ذكره فيمتنع القرينة على حذفه

فقصدوا الى ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يبقى المحذوف اللبس عند الحذف فاوردوا
الضمير والشيخ الرضي ايضا اورد هذا السؤال وجوابه حيث قال فان قلت ضمير المفعول مع هذا
الاختلاف راجع للبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو
كان مسندا الى زيد لقلت انا ضاربي فلم لم يكتفوا قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد
رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حيث الالتباس على تقدير حذفه فالى تقدير لا يجوز حذفه
لمجرد رفع اللبس هذا كلامه فلو لم يكن الضمير البارز فاعلا بل نائبا كما زعمه لم يتم كلامهم وكلامه
ايضا لان الناحي لا يكون عمدة في الكلام كما تقول حذف الفاعل لا يجوز الا ان يكون ايهام استثناء من قوله
والتزم ذلك في الصفات مطلقا الى التزم الابراز في جميع الاوقات الا وقت كون الفاعل ظاهرا
على شريطة التفسير كما في البيت فان مطلوب ومعنى متوجهان الى غرمها فاعل المعنى كما هو مذهب
البصريين فصار مطلوب جاريا على غرمه حيث وقعت خبرا لها وهي خبر ما هي له اذا المطلوب هو الغريم
لا غرمه فكان حقه ان يبرز الضمير وانما لم يبرز لقلة ان فائدته هنا وهي الاشارة الى انه وصف لا بعد
ولان ذكر الضمير بعد مفسر له ابراز لان المظهر اقوى من المضمر وفي قوله فلا ضمير على شريطة التفسير
رمز الى قولان الضمير في مطلوب لا كان عائدا الى غرمها كان التقدير وغرمه مطلوب غرمها مثل هند
ضارب غلامها وح لا يكون ما جرى على غير ما هي له وهذا البيت ليس بنص في المراد اذ يجوز ان
يكون غرمها مبتدأ ثانيا ومطلوب خبره مبني عليه ومعنى خبرا بعد خبر او حالا من ضمير مطلوب ح
يكونان جاريين على غير ما هما له البيت كثير تقضي دينه اذاه ووفاه حقه اي اعطاه واديا و
الغريم الذي له الدين على غيره وغرمه اسم جنيته ومطل المديون الدين دفعه ويفي ماكر فيت
وعيشك تنبيه نحو اذى كل مديون ما كان عليه من الدين الى دائنه وغرمه لم تؤد فما
عليها من الدين وغرمها متعب في طلبه مدفوع عماله من الدين روي ان غرمه دخلت على ام
البنين زوجة الوليد بن عبد الملك بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فقالت
لعزة ان كثيرا يقول قضى كل ذي دين البيت وما دينه عليك قالت كنت وعدته قبلك فقالت
اخرجيها له وعلق اثمها ثم قيل ان ام البنين اعتقت اربعين رقبة كفارة لتلك الكلمة وكانت ابدا تقول
يا ليتني لم اظلمه وقيل ان كثيرا بعث غلاما للقيان فاشترت عزة منه سلعة ومطلته بثمنها فانشد
البيت وكان لا يعرف انها عزة حبيبته مولاه فاخبر بذلك فلم يأخذ منها الثمن واخبر الغلام كثيرا
بذلك فاعتقه قال وقوله الا ذهب الكوفية الى انه لا يبرز الضمير في الصفة الجارية على غير
من هي له متمسكين بقول الشاعر وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة ويدأ سملق
لمحذوف ان تستجب دعاءه وان تلقى ان المكان موفق فان قوله محذوفه جرى على امرأ الوصف
خبرا عنه وسوغ الخطاب مع هذا لم يبرز ضميره ولم يقل لمحذوفة انت فعلم ان الابراز لا يجب فرده
المصنف بان هذا محمول على الضرورة وقوله مبتدأ ومحمول خبره ويجوز ان يقال ان جواب سؤال مقدر
فان قلت يجوز ان يكون محذوفه جاريا على ما هي له بان يكون ان تستجب مبتدأ ومحذوفه خبره

والتقدير لا تستجب محذوفه فلم يلتفت اليه المصنف قلت لان عطف وان تلق على ان تستجب يأبى عنه
على ان تبعه نوع بعد لما ان قوله محذوفه من تتمة ان تستجب بان تقول كذا اي خلف حينئذ به اي جوبه في محذوفه
لمجموعة جوبه فلا الى الاصل حينئذ ان يسند الى الذات وقال ان يد محذوف به اي بمحمول حينئذ به فالقول
كذلك محذوف الاصل فح ان يكون مسندا الى الذات وقال يد محذوف به اي بمحمول حينئذ به فالقول
بان الاستجابة معدول من هذا الاصل وتخرج الى القول بالتغليب او التضمين او بان فالتعبير فقد لزمت
اسرى بمعنى سرى والمكان المكان واصلها موضع فقلبت الواو والمنادى تحركها وانفتاح ما قبلها وارتفاعها
بالظرف لاعتماده على ذي المال وبقاء الفعل الماضي لوجود الواو او بالابتداء والظرف خبره والبيداء
المفازة من بادبيد اذا هلك وسبب به كذا متمسكة وتسميتها بالمفازة من باب التفاؤل وبيداء
حلق اي قاع صفصف سفوي مثلي وان امرأ اسرى اليك ومحل مشاق السرى ليلك وقد قطع
من الارض مفازة بعيدة وفاما صفصفا لحق بي انت ان تستجب دعاءه وخصك ما يطلبه منك وان تلق
ان المكان على بيت الصلات والخيرات موفق من الله تعالى وقوله او مسكنا عطف على قوله اما منفصلا
اي وبغير الفاعل مسكنا اما اسكانا لازما او مسكنا لازما اسكانه وجه في اربعة افعال افعل
وتفعل وافعل وتفعل للخطاب لا للغائبة فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز واذا قلت
افعل انا فانا كيف للضمير في افعل لا فاعل وانا لزم الاسكان في الافعال الاربعة لما انه الاصل فاستغنى
للعدول وانا قلت انه الاصل لان وضع الضمائر لطلب الاختصار والمسكن اخصر من البارز وكان الالف
في افعل والنون في تفعل للخطاب لا للغائبة فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز واذا قلت
ضمير اجواء لمزاد المضارع بحرى واحدا في عدم ابراز ضميرها لان يقبل ايضا نقص في الغائب فلا يبرز ضميره
وان كان قد يسند الى المظهر ايضا فان قلت اما تستغني ضميرها اذا جرتا على غير ما هي له وكانت ابدا
تضمنها انت وزيد عمرو يضربه هو فكيف يكون الاسكان لازما قلت على الان ذكر وجوب الابراز
سابقا يدل على ان لزوم الاسكان متى كان مما اذا لم يكن جريان على الغير وكذا الكلام في الصفات
واما افعل ارا ولا تفعل نهيا فلانها كونها ماخوذين من المضارع المخاطب لزم اسكان ضميرهما
واما اسكانا غير لازم وهو في فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل وتفعل في المذكر الواحد الغائب
وفعلت وتفعل في المؤنث الغائب لا في المخاطب وفي الصفات الجارية على من له فان الافعال والصفات
المذكورة تسند الى المظهر ايضا نحو فعل وتفعل زيد وفعلت وتفعل هند وزيد ضارب غلامه فيكون في اسكان
الضمير فيها غير لازم وقيل اما لم يبرز الضمائر المرفوعة بالصفات اعني اسمي الفاعل والمفعول المشبهة
الضمير فيها غير لازم لانتفاء الفاعل بل انتفاء فعله لشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقوله
او منفصلا عطف على قوله اما منفصلا اي وبغير الفاعل منفصلا بارزا وهو في ما عدا ما ذكرنا من مواضع
كونه منفصلا ومن مواضع كونه مسكنا نحو فعلت للمتكلم والمزد وفعلنا للمتكلم مع غيره وفعلت للخطاب
المذكر وفعلت للخطاب وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلون ونحو افعلا وافعلوا وافعلي وافعلن
قال وقد يضمر لتنزل في الشرف الا ما فرغ عاملها بالمضمر على سبيل الاطلاق اي سواء كان متصلا او

مخاطبا او غائبا شرع فيما يتعلق بالحضر الغائب بخصوصه فقال وقد يضمر اي قد يضمر الفاعل لقرينة
في النفوس وارتفاع اللبس وان لم يجر له ذكر فالاول اشارة الى صاحب المقام للاخبار والثاني
الى وجود القرينة الدالة عليه لجواز ان يكون الامر المقترن في النفوس متكثرة وكذلك ما ذكره الشيخ
الجهد الخارجي الشديد مثل خرج الامير من عسكره ذكر الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
واغلق الباب لمن دخل البيت فان معنى العهد بل التعريف ليس الا الاشارة كما ان معنى الضمير ليس
الا الاشارة ومثاله اذا كان علما فانى اذا نصبت علما على الظرفية اي اذا وقع ما كنت عليه من
السلامة في علم فانني فعلا مثلي فكان ان كان ت تامة وعلم ظرف ان كانت ناقصة اي اذا كان
ما كنت عليه واقعا في علم واما اذا رفعت علما على انه فاعل كان فلا يكون الفاعل مضمرا ومنه
اي ومما اضمر الفاعل لقرينة في النفوس وارتفاع اللبس قول الشاعر ومثل انه حاله قوله
لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي اذا حشرجت النفس ناظر النفس
لما ذكر وان صح لجر لها ذكر فيقال ما يغني عنك هذا اي ما يغنيك وابن البيت يقال له لا وتزن
وذو ثراء لذو عدد وكثرة مال والحشرجة الغرغرة عند الموت وتزدد النفس وقيل حشرجة المريض
صوت يردده في حلقه وضمير بها للحشرجة يقول لعمرك قسما انه لا يغني الغني حين حاله من كثرة
ماله ورجاله اذا قرب ان يقتله غرة وحشرجت نفسه وضاق بحشرجها صدره ومنه اي
ومما اضمر الفاعل لقرينة في النفوس وارتفاع اللبس قوله تعالى فقد تقطع بينكم اي تقطع الامر بينكم فانه اضمر
الامر في تقطع لقرينة في النفوس وانما قال فيمن قرأ بالنصب لانه اذا قرئ برفع بينكم يكون الامر الفاعل
وجعل صاحب الكشاف قال الآية من قبيل اسناد الفعل الى المصدر حيث قال لقد تقطع بينكم ورفع
البين بينكم كما تقول جمع بين الشيئين يريد اوقع الجمع بينهما على اسناد الفعل الى مصدره هذا كلامه وقيل
ومن رفع فقد اسند الفعل الى الظرف كما تقول قرئت خلفك واما تكم هذا كلامه وقيل على تقدير
الرفع فالبين بمعنى الوصل اي تقطع وصلكم وقال الاخفش لبينكم فاعل تقطع وان كان منصوبا فحالة
على الحكم احواله وقد رفع في المصباح ما يحتمل ان يكون من قبيل اضمار الفاعل لقرينة في النفوس وان
يكون من قبيل اسناد الفعل الى المصدر وهو قوله وما سكن قبل وان وبانه كذلك وظهر فحكم
الصحيح اي سكن او وقع السكون واما اخر قوله ومن قوله عن قوله ومنه قوله صح ان كلامه تعالى
احق بالتقديم لما ان الفعل من التنزيل بعد اثبات ما يمثل له ادخل في القبول وابعد عن باب القول
ولهذا ذكره بعد اثباته بالشاهدين ولما ان ذكر السابق يكون كالتوطئة له ولا يخفى ان ذكر الشيء بعد
التوطئة يكون ادل على توطيده من ان يذكر بدون التوطئة على ان في الآية احتمالات اخر دون البيت
قوله ومن المثل خبر مبتدأ قوله فلم تخلت ان لم اخدع الرجال بها وقيل اللفظ او الكلام فانه اضمر
المكر من الرجل القوامي فقال ومن كان ضميرا لما فرغ عما يعرض للفاعل شرع فيما يعرض للمفعول بسببه
فقال ومن الخ اي ومن كان الفاعل ضميرا مستترا لمؤنث او بارزا لقبيح لا غير حقيقيا كان المؤنث او غير
حقيقي

لهم اثنان فلم اراد بالتاء التانيث وبالفعل المثل المتصرف فيخرج نحو نعم او تانيث ليس
بلازم نحو هند قامت في ضمير المؤنث الحقيقي المستتر والهندان قامتا في ضمير التثنية البارز والشمس
طلعت في ضمير المؤنث الغير الحقيقي المستتر واحترز بالضمير عن المظهر وبالمستتر عن ضمير المؤنث المتصل
وبقوله لا غير عن الضمير البارز العائد الى المؤنث نحو الهندات قمن فانه لا يلزم التاء في فعل ليس
الى المذكورات اما دخول التاء في الفعل فللدلالة على تانيث فاعله قال ابن مالك وحق تاء التانيث
ان يكون ملحقا بالفعل لانها تدل على معنى فيه والعلامات انما تكون في المتمكن الا انها لم تلحق به
لان صيغ الاسماء تخل فيه لفظ المذكر والمؤنث كثيرة وهي روادف وصلوح وقيل ما لحقت
بفعله ولا يدل فيه لان فاعله كجزء منه فيجوز ان يتصل به ما يدل على معنى فيه كما جوز ان يتصل
بالفاعل علامة رفع الفعل نحو يقومان وتقومون وتقومين واما لزوم التاء فيما ذكر فلشدة
اتصال الضمير المرفوع بالفعل وكونه كجزء منه بخلاف الظاهر والمنفصل وايضا فلئلا يلتبس الساكن منظرا
الى الفاعل انه كلمة بعد هذا وايضا فلئلا يلتبس الصفة الظاهرة الدالة على التانيث بخلاف ما اذا اسند
الى الظاهر فان حينئذ والقرينة والقرينة الظاهرة في حضر الزمان والمكان واضمارها في ظهرهما فان قلت
انما يعلم كونها مؤنثا من الكلام الظاهر المتقدم عليه قلت لا لانه قد يتقدم المذكر كما تقدم الرجل
فلا يعلم ما بعده لما تقدم ولا يعلم الخاص الضمير المستتر او لانه اكثر بين المذكر والمؤنث لو في
بعض النسخ الا اذا تقدم وهو استثناء من قوله او بارزا لقبيح اي اذا كان بارزا لقبيح لزم التاء
في فعله الا اذا تقدم وهو في مثل ضربنا يا امرأتان فان ضمير الخطاب بالياء لحوق التاء ثم عطفت على
الشرطية المذكورة شرطية اخرى وهي قوله ومتى اتى اي ومتى كان الفاعل ظاهرا متقدما لم يلزم التاء
لما ذكر الا بشروط آ كونه من المؤنث الحقيقي وب ان لا يتم بين الفعل وبينه فصل وج كونه من
الآدميين واشار اليها بقوله الا عند الحقيقي على الفعل من الآدميين متعلق بالفعل حال من الحقيقي اي
حال كونه مذكورا بعد الفعل ولا يفعل بينهما وذلك ان يقدم من قبيل ولقد امر على اللئيم يسبني وقوله من
الآدميين ايضا حال على الزائد او الداخل نحو عرفت نظير الجامع للقيود المذكورة وهو كما وقوله عند الحقيقي
احترازا عن نحو طلع الشمس وقوله بل الفعل عن نحو حضر القاضي اليوم امرأة وقوله من الآدميين عن نحو سار
الناقة والحكم في الجامع للقيود لزوم التاء في فعله وفي تلك جوازها فلذلك قال وجاز طلعت الشمس
وحضر القاضي اليوم امرأة وسار الناقة وانما لزم التاء في فعل الجامع للقيود للمكان فوق تانيثه بخلاف
تانيث نحو الشمس فانه ضعيف لكونه غير حقيقي وبخلاف ما في صورة الفصل فانه وان كان حقيقيا
الا انه لما فصل عن الفعل ضعف قوته في استدعائه لحوق التاء وبخلاف تانيث الناقة
ونحوها فان المؤنث من غير الآدميين لما لم يتميز عن المذكر في الصورة فاشبه غير الحقيقي وان كان المختار
في الصور الثلاث لحوق التاء ليعلم من اول الامر ان الفاعل مؤنث مثل رفع فلان المؤذ اجمعا
على تركه الجلالة في قوله رفع النشر والمرفوع لا يكون على غير المختار الا في مثل مراده في الصورتين
الاخيرتين القول يمكن ان يقال مراده انه يختار لحوق التاء في الصور الثلاث اذا لم يعرض لمفعول

اختيار خلافه وفي الآية عطف المذكر وهو الغير على الشيء اوجب اختيار عدم حذف التاء وتخصيص قوله
وان كان المختار بالاجزاء خلاف الظاهر والضبط في هذا المقام ان يقال ان الشاغل المؤنث اما ان يكون
مظهرا او مضمرا فالمظهر اما ان يكون مؤنثا حقيقيا بلا فصل من الآدميين اولا فالاول يلزم التاء مطلقا دون
الثاني وان كان حذف التاء هو المختار والمضمر اما ان يكون مستتر الحوت او بارزا للتثنية اولا فالثاني لا
يلزم التاء في فعله دون الاول فان قلت قد ذكر هنا من انه ثم الجمع المكسر سواء كان واحده حقيقي التذكير
او حقيقي التانيث كرجال وصوة وسواء كان مجازي التذكير او مجازي التانيث كالشمس والقمر وذو
جمع المؤنث السالم ويقتضي سواء صلح للاجسام نحو الطلحات والزينبات والهيلكات والموقات
قلت قوله نظرا لمؤنثا يشملها الا ترى الى قوله فقد ماتي لفظي ثي يدل على تانيثه الخ واما لم يكثر
التانيث الحقيقي الذي كان في مؤنثه لانه لا يحتاج عرض له تانيث آخر وهو كونه بمعنى الجماعة فازال
حكم الحقيقي من التانيث كما ازال جمع حكم الحقيقي من التذكير نحو رجال واما لم يؤثر العارض في الجمع بالواو
والنون في ازالة حكم الحقيقي من التانيث التذكير لمكان مزيد اختصاص هذا الجمع بالمذكر الحقيقي
بخلاف غيره من الكسر والجمع بالالف والتاء فانهما يكونان في المذكر والمؤنث قال بعض المحققين
وانما لم يغير تانيث المؤنث في نحو الزينبات والمسلمات لان هذا الجمع يجري في صفات من لا يعقل
وان كان مذكرا كوزرد وورد وات وفي صفات من يعقل اذا كان مؤنثا لا مسمى لمذكر هو ان جمعوا
التاء في فعله لئلا يتوهم انه مؤنث حقيقي قال الشيخ الرضي وانما لم يقابل الجمع بالواو التذكير الحقيقي
في الزيدون لبناء لفظ المفرد فاحترزوا وكان بقياس هذا ان يجري التانيث الحقيقي في الجمع بالالف
والتاء ايضا نحو الهندات لبناء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تغير ذلك المفرد دون العلامة
اما يحل فيها ان كان تاء نحو الزفات او يبدلها ان كانت الفا نحو في الجيبات والعجوزات
كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان التانيث مذرا لال بزوال علامته ثم حمل التاء الفارقة
مقدر فلا يظهر فيه التغير عليه كالزينبات والهندات لان المفرد عندهم في حكم العلم اقول
قد اثبت الشيخ الرضي التغيير في كلام الجمع وقد ذكرناه بلا مصحح وكلامه ايضا نحو التاء الفارقة
البناء لكونها زائدة على البنية وايضا لو كانت قلب الالف ياء يوجب التغيير لمكان الجمع بالواو
والنون ايضا كذلك لمكان القلب في والحذف نحو جراوين واعلاون وفاضون في جمع جراء
واعلى وفاضي وقد ورد عليه انه قد ترك التاء في النقل وهو ابتل مع انه اسند الى ضمير
مؤنث هو الارض فكان حقه ان يقول ابتلت نحو الشمس طلعت اجاب عنه بقوله ونحو
ولا الارض ابتل ابتلها بشل حركة الهمزتين ابتالها بان يجعل الارض بمعنى الموضع او المكان و
يروى ولا الارض ابتلت ابتالها كما في الشافية شاوك اي حروف عن طارق الى القاء وحذفها على
نحو فلا تلغ ليستقيم الوزن وح لا اشكال البيت للنحاس اول فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقلت وبقلها وجاذبة من بنات الملوك فقعقعت بالخيل خلخالها
كقوله العنت ذات الصبيح ثاني السحاب وثانيها فلا مزنة البيت المقنعة التحريك

بالخيل اي بارسال الخيل والكرنفة السحابة والصبير الابيض من السحاب وضمير ثاني للصبير
اما ثاني الصبير السحاب التي هي الكرنفة وآل الرجل ماله اصله والانبال اقتال منه وهو الاصلاح
في المبالغة قالوا نصبت ثانيا لها على الحال بالواو ودقت بدق ودقا فطر وانبل الارض
حارت ذا بقل وابقالها اي انبال ارضها على حذف المضاف وضميرها الى الكرنفة فقد المختار
اخاها صخرا وخالته تقول ورب جارية من بنات الملوك حركت خلخالها بارسال الخيل
لانها لما الكسها للاغارة على اعلها عرب فتحت لحلها لها فقعقعة ثم شبهت عذوبة
عذوبة ارضها بمضغ الكرنفة فقالت هي في عذوبة كسحابة غيشة ذات سحاب ابيض وانما
وصفت بذلك لان الابيض اسرع ثاني السحاب وخفتها وتقلبها بانفصالها التها فلا مزنة
فطرت مثل نحو ات تلك الكرنفة لانها اكثر مطرا من كل مزنة ولا ارض ابتل انبال الارض
تلك الكرنفة لان مازها اكثر وقيل البيت لعامر بن جوين الطائي قوله وكنه اشارة
الى انه كما يذكر المؤنث بتاويله بالمذكر كذلك يؤنث المذكر بتاويله بالمؤنث فانه المخبر الثار
بمثل الكتاب لتاويله بالصحيفة كل الصحيفة عن ابي عمرو العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان تؤنث
انثه كيتاي فاحتقرتها فقلت لعنوك انثه فقال الاعرابي اليس بصحيفة فقلت بلى فقوت
قال الاحمق فاقول الكتاب بالصحيفة وانت فقلت والراجح اليه من احتقرتها ولما كان باب
التاويل مفتوح قيل امر التذكير والتانيث سهلة ولما ذكر الحقيقي في قوله الا عند الحقيقي الا وان غيره
فقال والمؤنث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان بدليل انه يشترط فيه امران الاول ان يكون بازائه
ذكر سواء كان فيه علامة التانيث كامراة وجمل وحمراء اولا كانسان وعنان والثاني ان يكون
المذكر من الحيوان فخرج عنه ما لا ذكر له ولكن لا يكون من الحيوان كالانثى من النخلة فان بازائها
ذكرا ولهذا يقال اشتريت النخلة الانثى ولكنه ليس من الحيوان قال الشيخ الرضي ولو قال والحقيقي
ذات الروح من الحيوان لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجوز العقلي
اقول ليس يكون اولى وسوق ما فيه من السماجة يصدق على المثل المشكل على انهم لا يعتبرون
في التعريفات مثل هذا الاحتمال وغير المؤنث الحقيقي ما يرجع اي ما يرجع امر تانيثه الى الاصطلاح واختلاف
العرب على تانيثه بان يستعملوه في كلامهم مؤنثا كالشمس والنار والقدر وما نحن بالمعنى لتانيثها اذ ليس
بازائها ذكر من الحيوان بل تانيثها باعتبار الاصطلاح والاستعمال قوله فمن اشارة الى تفصيل
غير الحقيقي اي فمن غير الحقيقي ما في نظمه شيء يدل على تانيثه وسواء الشيء الدال على التانيث لفظا في
يدل على تانيثه على ما يوهم التهكون جمعا اي كونه جمعا غير ماجر بالواو والنون مذكرا كان واجب
نحو الرجال او مؤنثا حقيقيا نحو المؤمنات والملائكة تقول جاءت الرجال وجاءت المؤمنات
ويجوز ترك التاء قال الله تعالى وقال نسوة واذا جاء ترك المؤمنات لان تانيثه باعتبار كونه
في معنى الجماعة وتانيث الجماعة غير حقيقي وفرعوت فايدة قوله غير ماجر بالواو والنون قيل
عليه لو قال بدل قوله غير ماجر بالواو والنون غير الجمع المذكر السالم لكان اولى لان حكم التنين
الجمع

حكم الاشباع الى بالواو والنون ويؤيده قولهم مضت عليه سنون وانت عليه سنون ونحو قوله
اراد بذنب جمع بالواو والنون الوارد على القياس بنوبة المقام وبتاء الهم اليه وما ذكره
خارج عن القياس قوله او يكون عطف على قوله يكون اي حرف ان يكون في آخره تاء تنقلب هاء
في الوقف مثل قرة فان في آخره تاء تنقلب هاء عند الوقف وقيل بوقف تنقلب هاء احترازا عن
تاء بنات وسلمات قوله او الف اي حرف ان يكون في آخره الف بما يلي اما مقصورة رابعة والحال
لان الوزن الذي فيه الالف المقصورة فعلى بضم الفاء وفتح العين ولم يات في كلامهم الا اسما كفتى
لوسع وارى للداهية او سكون الفاء وفتح العين وهو اما صفة او غير صفة فالصفة
اما مؤنث كفعلى في تانيث الافضل وسوفعل اولا كانثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر
كالبشرى والدعوى او اسم كبهمى وجمزى او فعلى بضم الفاء واسكان العين وهو اما مصدر كالجرى يقال
بقوا للسبق جمزى الى غدا سريعا وقد يستعمل وصفا يقال جاء جمزى اي سريعا ومثله
السكعى يقال سكعت الناقة تسكع اي اسرعت اسراعا وناقة سكعى اي خفيفة المشى واما وصف
كسكرى وريا واما اسم كقرى واحلى لموضعين وسمى قوله مطلقا اي الالف في هذه الثلاثة على الاطلاق
الف التانيث بخلاف الوزنين الاخيرين لان كون الفهما للالحاق يستلزم ان يكون في الاصول
حاصل لهما وهو منتف لعدم وجود فعلل ولا فعللل ولا فعلل واما ما قيل من كون سرنبى
ومخلب وقلنسى وجوارى فهو مخصص بالاخفش فعنده يجوز ان يكون فعلى ملحقا بجعفر لكن لم يسمع
فيه الا منع الصرف واما حكاه سيبويه من تهامة في بهمى وبعضهم من رويناه في رويا فهو شاذ
وقد يقوم ان قوله مطلقا منتف من الاوزان الثلثة بالاخيرين لو يشتركا يتناول الاسم والصفة
قوله او فعلى اي او والحال ان الوزن الذي فيه الالف المقصورة فعلى او فعلى بفتح الفاء والكسر
وسكون العين وهما يشتركان في التانيث والالحاق فعلى اذا كانت سرنبى فعلان او مصدرا كالدعوى
او جمعا كرمى فالهما للتانيث لا غير واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الفه للالحاق كعلقى لتانيث فعل من
نون وقد يكون للتانيث كالشورى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحبلى فلا يكون الفه
الا للتانيث واذا كان صفة فان سيبويه ولا يكون الا للتانيث فالفه للالحاق نحو رجل جحنفاة وامراة
خنفاة وحكى ثعلب عن هو بنا تلاء ر واذا كان غير ما ذكر فقد يكون للالحاق نحو بشرى بالتنوين و
قد يكون للتانيث كالدفلى والشورى وقد يكون ذا وجهين كحبلى قد تكون منونا وغير منون ولاشتراك
طرفين الاولين في التانيث والالحاق قال اذا لم يكن الالف للالحاق احترازا عما فيه الالف للالحاق
ومعنى الالحاق ان يزاد في الكلمة حرف لا مقابلة حرف اصلي في اخرى حتى يساويها في الحروف و
الحركات نحو قوله او فوق ذلك عطف على قوله رابعة اي او يكون في آخره الف رابعة مقصورة
فيه الرابعة فالفه للالحاق نحو سرنبى فان الفه للالحاق بسرنبى واما خص نحو
سرنبى لان ابنية الهاء الاربعة نحو جحمرش وقذعمل وجرذحل وسوجل ولا يكون زيادة الالف
للالحاق في بنى نحو سرنبى منها الا بسرنبى وطالان نحو قبعثرى فالفه الالف فوق الرابعة وليست

للالحاق نحو سرنبى ومع هذا ليس الفه للتانيث استثناء بقوله الا في نحو قبعثرى وما ذكر في الصحاح
من ان الالف فيها للالحاق بنات الخمسة بينات الستة محمول على الالحاق الثنوي لا المصطلح وبعد
ما ذكر ان الف الالحاق يتاتى الف التانيث ذكر ما به يتميز احديهما عن الاخرى حالا وقال انها
اي ودليل ان الالف ليست للتانيث لحوق التاء كعلقاة وصرف الاسم منها لا كعلقى و
جمزى ونحوهما قيل حين التركيب ان يذكر في تمام نحو الاول لفظ في اولا يذكر الا قوله بعد
المضاف اليه بعد نحو اي نحو صرف علقى ومنقزى والا لم يستتم الكلام ضرورة انه مثل لصرف الاسم
وان قوله نحو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره نحو نحو ولحن عائد الى صرف الاسم وقوله ولحق ما
مجرور معطوف على علقى ومنقزى وهو ايضا مما اضيف اليه الصرف فكانه قال نحو صرف حذف للاسماء
فاتضح المرام واستتم الكلام قوله واما مدودة عطف على قوله اما مقصورة اي وان يكون في آخره
الف رابعة مدودة والحال ان الوزن غير فعلاء وفعلاء يكون العين والحال ان التاء غير مفتوح فان
انها للالحاق نحو قرطاط وقرطاس نحو علباء وحرباء وحوباء لبنت وخنصاء للعظم الصغير الذي خلف
الاذن اعلم ان قوله والوزن غير فعلاء الخ يشمل اوزانا كثيرة للممدود كما ان قوله او فوق ذلك
عالية الخ يشمل اوزانا كثيرة للمقصور وفي قول ذلك الاوزان الحالة فتركنا قوله ومنه عطف على
قوله فمنه اي ومن غير الخفيف ما ليس كذلك اي ليس في لفظه شيء يدل على تانيثه على ما طرد الاخبار
المذكورة فخرج الى ان يسمى في تصغيره اثناء او في صفته او في فعله وذكر امثلتها على الترتيب فلو لم يكن
موثنا لما ظهر اثناء في تصغيره لانه يرد الاشياء الى اصولها ولما كان بالتاء بصفته وفعله لان لحوق التاء
بهما مشروط بكون الموصوف والفاعل موثنين قال ويجيء الفاعل الخ لما فرغ عما يعرض لغير الفاعل
بالفاعل شرع فيما يعرض لغيره وبغيره فقال ويجيء اي ويجيء الفاعل والحال ان رافعه مضمر على سبيل الجواز
قيل الاظهار ان يحذف الشيء ويدل عليه والحذف ان يحذف ولا يبقى عليه ولذلك قال مضمرا والفعل
محذوف لبناء عليه والاولى ان يقال الاضمار اخص من الحذف وانما قال ويجيء الفاعل ورافعه مضمر
ولم يقل ويضمر الفعل او وقد يحذف الفعل على عبارتهم لما انه اراد ان يشير الى ان الغرض لاضمار الفعل
في بحث الفاعل على سبيل الاستطراد ولئلا يتوهم ابتداء ان الغرض لاضماره في بحث الفاعل بما لا وجه له
ثم اعلم انه لا بد للمحذوف من قرينة كقوله فرع الكلام جوابا عن سؤال يحتمل كقولك زيد لمن قال
من فعل او فعل كقولك زيد لمن لم يقل من فعل ولكن كان مظنة السؤال والى الفعلين اشار
بقوله كقولك لمن قال من فعل بحثنا او فعل بيرا مما منصوبان على المصدرية اي قولا محذوفا او قولا مقدرا
كقولك لمن قال من فعل بحثنا او فعل بيرا مما منصوبان على المصدرية اي قولا محذوفا او قولا مقدرا
اي كقولك زيد لمن قال من قام ابي قام زيد فزيد فاعل فعل محذوف وانما قلنا ان يكون
فاعلا دون ان يكون مبتدا محذوف الخبر والتقدير زيد قام ويطابق السؤال لكانه قيل فقيل من
اسماء الاستفهام والرابط اما تصريح ودما للاختصار وحذرا عن تكرار تعني من قام ازيد
قام اعم وقام الى غير ذلك موضعه كلمة من مقام كثيرة لا يكاد تنضبط والمرفوع بعد همزة الاستفهام
بما ذكر فاعل فعل محذوف بقرينة الظاهر لكان همزة الاستفهام والفعل يرد اقام وبين اقام وعوالي
غير ذلك

فظهر ان قوله من قام جملة اسمية وفعلية معنى ولا شك ان المطابقة المعنوية اولى من المطابقة اللفظية
لان المعنى هو المقصود كيف وقد اوس النسبة على اصل السوال الذى يشتمل على كثرة لانكا وتشاعى
ولهذا ورد فى كلام رب العزة من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اولئك سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فان قلت قد ورد فى كلامه تعالى قل من يحكم من
ظلمات البر والبحر قل الله يحكم فقدم الفعل ايضا قلت هنا غرض ما من رعاية المطابقة المعنوية
وحرمانه اختصاص لاقتضاء المقام كما ذكره الشيخ الرضى ومن تبعه فيه الظاهر ان زيدا مبتدا
لا فاعل لان مطابقة الجواب السوال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا كان ذا يعنى الذى انه
يرى بخلاف ما اذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب وايضا فالسوال من الفاعل لا عن الفعل
والاهتمام تقديم المسول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام فرد ود وقد يجاب بان حمل الكلام على جملة
اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الموانع عند الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ورد بان تلك الزيادة تشتمل على كثرة
الاسناد ونقويته وعلى مطابقة الجواب السوال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية و
المثال بينهما امر مهم عند هم كما صرحوا به فيما اذا صنفت فالحمل على الجملتين اولى واما الجواب
بان القرينة جملة فعلية فتدل بكل الفعلية اولى فضعيف نظر لان القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل
اولى من اسم الفاعل وهو حاصل على تقدير كونه مبتدا قوله وعليه اى وعلى اعتبار الموانع
وتحصيل اى اوعلى السوال المقدر قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيه قراءة مفتوحة السين
فرجال مرفوع بفعل مضمر يدل عليه السوال المقدر فانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيه قراءة
مشيرا الى احد الظروف الثلثة كان مظنة ان يسال وبماذا يسبح فقيل رجال اى يسبحه رجال
فالكلام جملتان ولا يجوز ان يكون مرفوعا بيسبح لانهم ليسوا مسبحين وانا قال فيه من قراءة بالفتح الباء
لانه على قراءة كسر الباء يكون فاعلا ليسبح فالكلام جملة واحدة قوله ويلزم ذلك اى اعتبار
الموانع اذا فسر ذلك المضمر بموانع كقولك زيد خرج واذا السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتنى
وان لانى ذو لوثة لانا والفعل بعد قال خرج اذا واذا انشقت السماء ولو لطمتنى ذات سوار
وان لانى ذو لوثة فحذف الموانع فى هذه الامثلة على سبيل اللزوم لوجود المفسر وهو ظاهر
والقرينة لان لو وان لا يدخلان الا على الفعل وكذا اذا الشرطية على الاعرف وكذلك قال لانا
فى الاصل معنى قد ولهذا اوردت على اصلها فى قوله تعالى قال ان على الانسان وقد من لوازم الفعل
ولانها موضوعة للاستفهام وهو مقتضى للفعل فكان ذكر الفعل بعدها لتنبيه على الالتباس ولانها
لا جزاء لها فى الاستفهام فالتزم بعدها الفعل ليكون امر استفهامية ايمن بخلاف الهمزة فانها
اريح عرفا فى افادة معنى الاستفهام فلا يرد عليه ازيد خرج فان قيل اليس هذا المثال كيف يعطى حمل
زيد خرج شاذا يخرج عما نحن فيه قلت بلى الا انه مستثنى ووده مذر ما ذكر وان اوهم عبارته
ان للاستثناء وفيه واصل المثل ان امراة شريفة لطمتها امراة عاملة فقالت لو ذات سوار لطمتنى

روى ذات قلب لطمتنى اى لو لطمتنى حرة ذات حلى لاحلف اولهان على فلو شرطية ويحتمل
ان تكون لطمتنى ظاهرا حاجة الى التقدير حينئذ وذكر بعضهم الظن اصله ان امرأة عاملة كانت فى نساء
حراب فلطمت رجلا فقال ذلك يضرب ذلك يكرم بضرب به ذلك يقدر على احتمال ظلمه و
قيل ان ثمامة الطائى كان زاوف اسيرا فجاءته بعض الاعاجم فى نوفه فحملت وثاقه فقالت
اقتلنى ولى وكانت عنده ناقة نحرها وقال هكذا تفعل بى اياك تقتلنى الا امة فقال ذلك و
عنى بذات السوار الحرة لان الاماء لا يتسورن واو قوله قوله ان ذو لوثة لانا اذن لقام بنصرى
عند الحنظلة ان ذو لوثة البيت لرجل من بلعنبر من تميم يقال له قرط واللام فى لقام جواب
قسم محذوف ومثال قام مالامر اذا تكفل به والحنظلة اسم لجماعة لا واحد له من لفظه وقال الخليل
هى اسم لجماعة امرهم واحد وحنظلة حسن والحنظلة المحصلة التى تحفظ عليها وقيل
هى الحنظلة واللوثة بالضم الضعف والاسر خاصة وقيله لو كنت من مازن لم تستبح ابلى
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا كان بنو اللقيطة استباحوا ابل هذا الشاعر واغاروا
عليها واستاقوها ولم ينفره قومه فاخذ علاج بنى مازن ويقرض بقومه لينتقضوا و
يهاجموا لنصرته وهذا فى البعث احسن من التصريح فقول لو كنت من قبيلة بنى مازن
لم تستبح صرما الغنم وهم بنو اللقيطة ابلى ولم يجترؤا على اغارتها اذن والله لقام بنصرى
وتكفل به قوم اشداء عند الغضب والاد بنى مازن ان لان الضعيف وعجز عن
القيام بنصرى واراد قوله والغضب هذا الى تهييج قومه لا الى ذمهم قال الامام المرزوقى رحمه الله
فان قلت فاين جواب لو كنت قلت سولم تستبح وفائدة اذن سوان هذا اخرج
البيت الثانى مخرج جواب قايل قال له ولو استباحوا ابلى اذا كان ينقل بنو مازن فقال اذن
لقام بنصرى قال سيبويه اذن جواب وجزاء واذا كان كذلك فهذا البيت جواب لهذا
السائل وجزاء على فعل المستبيح ويجوز ان يكون ايضا جواب لو كانه اجيب بجوابين وهذا كما
قال لو كنت حرا لاستبحت ما فعله العبيد اذا لاستحسنت ما فعله الاحرار وقال ايضا
وبعض الناس رواه ان ذو لوثة وزعم ان ذو لوثة ليس بخبر لان الضعيف ابدا
مهين والواجب ان يقول ان ذو لوثة بتنوين لان واللوثة النتن والرواية الصحيحة هى ضم اللام
من اللوثة والفائدة ما ذكرت من التعريض بقومه ولان يكون ظرفا البيت متناولين
لمعنيين متقابلين احسن من ان يكونا متبدين لمعنى واحد وبما قلنا يندفع ما قال ان البيت
يحتمل المعنيين باعتبار الروايتين قوله ومنه اى ومما يلزم اضمار الموانع ولموانعهم صبروا
اى لو ثبت صبرهم فاتى مع الاسم والخبر فى محل الرفع على انها عليه لفعل هو ثبت لزم اضماره
لوجود المرتبة وهى كلمة الشرط والمفسر لان ان يدل على الخبر فكانت كالمفسر فاجريت
مجراه والتزم ان يكون خبرها ماضيا لتكون هى مع خبرها بمنزلة المصدر فالمادة تستفاد من
ان والهيئة من الخبر وانما قال ومنه وكالمفسر واجريت مجراه لمخالفته المذكور المفسر بالنوع

ولعدم المتعلق بينهما ولكونه محمولا المفسر ولكون الدال على المفسر متأخرين كما ذكره ولاختصاص هذا
المثال بما بعد لو بخلاف ما سبق في جميع الوجوه المذكورة قال والفاعل الخ لما فرغ عما يتعلق
بالفاعل مع قطع النظر عن خصوص رافعه شرع فيما يتعلق به مع ملاحظة خصوص رافعه فقال
والفاعل الخ اي والفاعل اذا كان عاملا نحو ويس وهما للمدح العام او الذم العام اي نعم
للمدح العام وبئس للذم العام ذكره باولا ان اقتناء المعلمين انما هو على احد الامرين ومضافا
العموم المنقول والاستعراف لكنهما افادتهما العموم بهذا المعنى سواء لما لم يكونا مقيدين
بخصلة مخصوصة كما في كرم ولؤم وحسن وقبح افاد حال الاطلاق مشعرا وعموما
بمعونة المقام وفقا للمحقق وانظره ما ذكره علماء المعاني من ان المعرف بلام الجنس يفيد
الاستغراق في المقام الخطابي خلافا للترجيح من غير مرجح الا ان العموم ليس باعتبار دلالتها
على جميع خصال الحمد او الذم حتى يكون معنى نعم الرجل زيد مدحه بكل خصلة من خصال الحمد
من اية جهة كانت وبئس الرجل عمرو ذمه بكل خصلة من خصال الذم من اية جهة كانت بل باعتبار
دلالتها على جميع خصال المدح او الذم باعتبار ملاحظة وصف الفاعل فقولنا نعم الرجل زيد يدل
على مدحه بجميع صفات الكمال باعتبار الرجولية ونعم الامير باعتبار الامارة الى غير ذلك كما ذهب
اليه الشارحون من ان معنى العموم هنا انها لا يدلان على خصوص الخصلة التي بها المدح او الذم
وانما يدلان على مطلق المدح او الذم حتى قال فاضلهم لبيد المطلب اولى من دعوى الانوار الى ما ذكره
صاحب المفتاح فكونها للمدح العام او الذم العام الشامل يعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستفيد
تحقيقا وهو ان يشمل كون المحمود محمودا في خصال المحمود كون المذموم مذموما في خلاتها وقوله
انشاء حال من المدح او الذم يريد انهما موضوعان لانشاء المدح والذم واحداثهما لا للاخبار عنهما
فقولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح واحداث له بهذا اللفظ لا اخبار عن مدح موجود في الخارج
فتصل مطابقة هذا الكلام له فاخبر زيد عن حدوث زيد بكل صفة وذمت عمرا بكل خصلة
فانهما وان كانا للمدح العام او الذم الا انهما اخبار لا انشاء وقوله التزم خبر مبتدأ قوله
والفاعل يريد انه التزم ان يكون الفاعل لنعم وبئس احد الامور الثلاثة اما مفردا منكرا
منصوبا وهي اعم من ان تكون مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا اكرم
ضارب رجل ابوه زيد او حسن الوجه واما معرفا بلام الجنس واما مضافا الى المعرف باللام
سواء كان بلا واسطة نحو غلام الرجل او بواسطة نحو نعم غلام جار الرجل وقد سبق ان جار
في قوله تعالى فتاهي نكرة بمعنى شيء اي فنعم شيئا هي وعلى كل فقد يرد التاويل الثلاثة يوضح
الفاعل باسم معرفة موقوع مخالفا وهي خصوصا بالمدح او الذم وانما التزم ان يكون الفاعل
احد الامور المذكورة لما ان وجهها لما كان للمدح العام والذم العام الشاملين في كل خصلة
محمودة او مذمومة المستفيد تحقيقها اقتضى ذلك ان يلتزم في تركيبها طريق يوجب كون ما يفعل
بهما اوفق في النفس وصوطريق الاجمال والتفصيل فالتزم الابهام في الفاعل بان جعل مفسرا

بهما منصوبا نكرة ليتمكن المتشوق في الذهن ويستحق به الفاعل عن المخصوص فيقل نعم رجلا السلطان
او تمييزا بلام الجنس فانه في الابهام بمنزلة المفسر بالنكرة الا ان المفسر المنتقل ابهامه منه ولهذا قدمه عليه
او مضافا الى المعرف بلام الجنس لم الايضاح بان يذكر بعض اسم معرفة لان الايضاح بالمعرفة اولى
وان جوز بعضهم وضع النكرة الموصوفة في هذا الموضع ومثل كلام المثل يدل على المدح العام او الذم العام
فتزيد زيادة تحكم للمفهوم ولانه عبارة عن الموجود الذهني في المدح او الذم فعرف باعتبار ذلك العهد
الذهني وانما لزم كان يكون هذا الاسم مرفوعا مالا يسمى عن كثب وان يكون مجانسا له اي للفاعل
في ان يصدق عليه ويصح الاخبار به عنه ضرورة كون المفسر مطابقا للمفسر فالفعل بان الجملة
فاذكر وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مردود لان الاصح ان الضمير المبهم في نعم لا يتصرف
والمراد بالجنس في قول بلام الجنس ما هو اعم من جنس المفرد والتثنية والجمع كما في قولك نعم الرجل زيد
او نعم الرجلان الزيدان او نعم الرجال الزيدون فلا يرد ما يقال من انه لو كان للجنس لامتنع تثنيته
وجمعه لانه لا يراد به الجنس حينئذ بل ادعاء فانه مزعم في شام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس
الرجل لكونه جامعا لخصال هذا الجنس فكانه هو فيثنى ما نقل من انه لو كان للجنس لامتنع تفسير معين
قال المصنف رحمه الله لانها موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا
بان في الممدوح والمذموم مثلا في جميع الجنس من المناقب وقال ابن السراج وليس الرجل في هذا
الباب واحدا بعينه وانما هو كالمثل امرر بالاسد والذيب وليس تريد واحدا منها بعينه
انما تريد هذين الجنسين قال الله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر فهذا واقع على الجنس بتمامه
ذلك قوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا ابلغ من جعل اللام
للعهد الخارجي المشار به الى معين لفوات الاجمال والتفصيل مع فوات تلك المبالغة ايضا وان كان
هناك تكرير ولهذا لم يذهب اليه من يعتد بقوله وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى
واحد من الجنس لا بعينه والية ذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه لما انه تفوت حينئذ
المبالغة المذكورة وظهر فساد ما ذكره بعضهم من ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد
الذهني في هذا المقام قليل وذهب ابو علي وابن عصفور الى ان التعريف هنا لاستغراق الجنس
ولما ذكر ما في كلام المصنف وابن السراج وقع يقال ان اليه قال الشيخ الرضي اعلم ان اللام في
نعم الرجل ليست لاستغراق الجنس لان علامته صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل
المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت انشاء التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل
يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقتضي المعنى المذكور لانه التصريح بلفظ كل فلا يقال
انت الرجل يعني انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه
بالنسبة اليك ليس برجل اقول امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل لا يدل على انه
لم يقصد به ذلك المعنى لجواز ان يكون الامتناع المذكور لا لما ذكر بل لانه يتبادر منه ان افراد

الرجل متولدة حينئذ ولنها عين زيد وذلك محال ولذلك لم يجز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما
جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ ضيا در حينئذ من
العبارة ان المقصود المبالغة وايضا قوله بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه
بالنسبة اليك ليس برجل اقايع اذا جعل الرجل على المبتدا واذ عى الحق وزيد به او حمل
على استغراق الجنس وكون زيد عين الجنس وكل واحد منهما مضايق لما تقدم وقوله نعم رجلا
زيد الخ اشارة الى ان الاشارة على التوضيح وقوله وفي المؤنث خبر مبتدا قوله تحت الخ و
دخول التاء في نعم المسند الى المضمر لما ان شبه الحرف لا يمنع عن دخول التاء الداخلة على بعض
الحروف كلات وثمت وربت ولعلت ولما انه لما دخلت على ساكن كون همزه مذكرا نحو قوله
سارت مشرقة المنار نحن به اولى على ان اتفاق الاكثر على عدم تصرف الضمير اما صوتي
غير الثابت كما يشربه عبارة ابن السراج فالقول بان قوله نعم من غير تانيث غير مرضي وفي
قوله ونعم اوقت الصاحبة اشارة الى انه لا يلزم تانيث المسند الى هذا الباب وان كان فاعلا
موثنا حسبما يليه من الاربعين عكس جميع الافعال بل يجوز تذكيره وتانيثه قال ابن السراج
ان كان الاسم الذي دخلت عليه نعم موثنا ادخلت التاء في نعم وبئس فقلت نعمت المراة هند
ونعمت المراتان الهندان وبئست المراتان الهندان وان شئت اقررت التاء وقلت نعم المراة هند
اما التانيث فلنظر الى اصل الفعلية واما التذكير فلكونه من الافعال الجامدة وقيل ان
التقدير نعم الشيء صنعت هند باعتبار الوضع ليس بالزامه ذكر من الحيوان حتى يقال ان تانيث حينئذ
ولا يجوز تذكير فعله كما قيل وفيه نظر لانه مكون على خلاف قاعدتهم غير مستقيم لظهور ان ليس المعنى
على حدوث الصنعة حتى يكون اللام فيها بمعنى الى على ان مقصوده ليس الا بيان مخالفة نعم وبئس لسائر الافعال
وهذا يحصل بما ذكرنا بل بما ذكرنا وقوله وفي التثنية والجمع نعم رجلين الخ مثل قوله وفي المؤنث نحو نعم وهذا
انه يطابق التمييز والمخصوص افرادا وتثنية وجمعا وكذا يطابق الفاعل المخصوص واما الضمير فهو مفرد
لا غير ولما ذكر سابقا ان المفسر يكون مع الضمير لا مع المظهر اشار هنا بقوله ويجوز الجمع بين الفاعل المفسر
تاكيدا الى جواز اجتماعهما لارادة التاكيد كما في قوله نعم الزاد زاد ايك فان المرفوع الاول
وهو الزاد فاعل والثاني وهو زاد ايك مخصوص بالمدح وقوله زادا تمييز جمع بينه وبين الفاعل المفسر
لارادة التاكيد فاقوا وهو انما يحسن في كلام ليس فيه دلالة عليه واما الاتيان به في نحو قولك نعم
الرجل رجلا زيد تشبيه بقولك عندي تمر مجتنى وقد نقل عن سيبويه والسيرافي منعه ولهذا قيل
ان قوله زادا ليس تمييزا بل مفعول تزود وقيل تزود مثل زاد ايك فينا فنعم البيت وقيل
منصوب على انه حال لانه كان صفة الزاد فتقدم فصار مثل وهو اضعف من الاول لزيادة الفصل
وذهب الفراء الى ان زادا مصدر بمعنى تزودا وقال ابن السراج البيت من باب الضرورة فلا
يحمل اصلا البيت لجرير كان ابا الخطاب فكان اصله مفعول تزود زادا مثل زاد ايك فينا
اي احسن الينا مثل احسان ايك وقوله وحذفه عطف على الجمع اي ويجوز حذف المخصوص اذا

كان معلوما بدلالة القرينة نحو قوله تعالى نعم العبد اي ايوب نحو لدلالة الكلام عليه قوله وارشاقه
اشارة الى اعراب المخصوص وفيه وجهان الاول ان يكون مبتدا والجملة بعده خبره وسيبين الفرق بينهما
فالكلام على هذا جملة واحدة وبه قال جماعة من النحاة قال ابن هشام لا يجوز الا ان يكون مبتدا متقدم
الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه منفيا او مؤخرا نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدنا اي
انت نعم الرجل ونعم السيد ان انا وكذا لا تكون مثل هذا عن سيبويه والمخالف يتمثل من
هذا بازكاب تاويل وتنزيل الجملة منزلة المفرد والثاني ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف
كانك اذا قلت نعم الرجل مثل لك من هو مثلك وزيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وهذا الوجه
هو المختار وعند المحققين لاشتماله على فوائد مثل تكرر الاسناد والتفصيل بعد الاجمال وبروز الكلام
في معرض الاستدلال من جهة ذكر الفاعل وحذف المبتدا وتمام تفصيل هذا مذكور في علم المعاني و
الخلاف عن مناسبة في الوجه الاول من وضع الاشياء خبرا قد التكلف في تحصيل الرابط والتعسف
في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وجه ان يحمل التزام تقديم المخبر في الغالب انها با
وذكرها المبتدا وحده تفسيرا لما تردد في اوا الضمير فان الضمير في نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
ان جعل راجعا الى المبتدا المتقدم ذكره وجب مطابقته اياه ولم يصح الى غيره وان جعل مبهما لان
مطابقته ما موضحة للاحتياج الى العايد فلو قيل يجوز ان يكون الضمير عايدا الى المبتدا ويكون ترك
المطابقة من خواص هذا الباب كان ايضا صحيحا وحبيب كان حبذا مثل نعم وساء مثل
بئس اشارة اليها بقوله وحبذا الخ اي وحبذا جار مجرى نعم في كونه لانشاء المدح العام
واحكامه واصله من حب الشيء اوحبت بضم الحاء اوضمها بمعنى صار محبوبا جدا واصلها حبب مضموم
العين فسكن العين وادغمت في اللام على الاولى او نقلت ضمة العين الى الفاء ثم ادغمت على
الاخرى وعلى الفتحتين قول الشاعر فقلت اسلمي هند وحبذا هند وجب بها منقولة حين يقال الا فعوا
هذه الخرقة حكم بخلطها بالماء والطين وابقاء بها زايدة وقوله وسوا ما حبت في حبذا مسند الى اسم
الاشارة وسوا وانما خصوا اسم الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والعرض الابهام فكان مناسبا
للمعنى المقصود وخص من اسماء الاشارة ذا دون اخواتها لانها اللفظ السابق لكونها للمفرد المذكر و
سابق على اخواته وقوله وسوا اي اسم الاشارة في مثل ابهام الضمير في نعم حيث خلع عنه معنى الاشارة
لغرض الابهام ومن ثمه اي ومن اجل انه في مثل ابهام الضمير فسر ما فسر به الضمير في نعم وسوا الفكر
المنصوبة فكما يقال نعم رجلا زيد يقال حبذا رجلا زيد وايضا فانه التزم افراد اسم الاشارة كما التزم
افراد الضمير فيقال حبذا زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات واعراب
مخصوصه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين وقيل ان زيد بدل من ذا وقيل موضع
وذا زايد وقيل تركيب حب مع ذا ازال قلبه لان الاسم اقوى وحبذا مبتدا والخبر المخصوص
والتقدير المحبوب زيد وقيل التركيب ازال صيغته فالاصل هو المقدم وحبذا فعل فاعله
المخصوص واشار الى الفرق بين الضمير في نعم واسم الاشارة في حبذا بقوله الا انهم الخ يريد

انهم سوغوا ترك التفسير في جدا زيد ولم يسوغوا في نعم رجلا زيد تفضيلا للظهر وسوا على المفرد وسوغ
نعم واسما من اسماء الخصوص بالواحد لفاعل مسا الى في جدا يعني لوحذف المفسر لم يلتبس المخصوص
بالفاعل لوجوده صريحا وسوا نحو جدا المنام مكنة فان المنام مخصوص لا يلتبس بالفاعل وصرفا من
بخلاف نعم فانه لو لم يذكر المفسر التبس المخصوص بالفاعل في بعض المواضع نحو نعم المنام مكنة فانه لا يدرى
ان المنام مخصوص او فاعل ثم حمل عليه نحو نعم رجلا زيد على هذا الباب حكمه ما ذكرنا ان جدا مخصوص
باحكام منها عدم المطابقة بين المخصوص والفاعل بخلاف نعم فانه فعل وكفعل ومنها ان فاعله
لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم ومنها ان فاعل فاعل نعم قد يكون معرفا باللام او مضافا فكذا يكون
في جدا وكما يكون مفردا مفسرا بنكرة كذا في جدا ومنها جواز حذف المفسر في جدا دون نعم
وحذف احد وسوا نحو جدا ان يتبع قيل المخصوص او بعد تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو جدا رجلا زيد وجدا زيد رجلا وجدا راكبا زيد وجدا زيد راكبا فلا
نعم فانه لا يجوز ذكر المفسر الا بدل المخصوص لمزيد الابهام في الضمير ولا يجوز ايضا ذكر الحال لانه لا يكون الا
في موضع يحتمل فيه فاعل او مفعول ويحتمل احدهما في جدا واضح دون نعم قوله وسارا وسارا جاز وهي
تمييز في كونه للانشاء الذم العام وفي كون الفاعل مفسرا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا الى معرف باللام
وفي ذكر المخصوص وفي اعرابه ثلاثة كسار رجلا زيد وسار الرجل زيد وسار صاحب الرجل زيد كما يقال بئس
رجلا زيد وبئس الرجل زيد وبئس صاحب الرجل زيد قال واذا توجه الفعلان الى فاعل
عاملين بالفاعل الذي لم يكن فيه تنازع شرع فيما يتعلق بالفاعل الذي وقع فيه النزاع فقال واذا توجه
الفعلان واما ذكر الفعلان لان العمل هو الاصل في العمل وغيره من الاسماء العاملة متفرع عليه والا
فكما يحتمل التنازع بين الفعلين يحتمل ايضا بين الاسمين نحو انا ضارب وقاتل زيدا وقس عليه
غيره وانتصر على الاثنين لانهما اقل ما يتصور تنازعه والا فكما يحتمل بينهما يحتمل ايضا بين الثلاثة و
اكثر منها نحو ضرب وشتم واهان زيدا وكذا تنبيه الاسم بالواحد نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا
على انه يريد ان يعرض لما يتوقف عليه تحقق التنازع الواحد وبما ذكر التنازع متعدد واراد بالفعلين
الفعلين الذين يقع كل منهما في هذا الاسم ويكونان متاخرين فلا يرد التاكيد نحو ضرب ضربني زيد
فان العامل هو الاول لا غير وانما قال بين هما لانه لو كان قبلهما نحو زيدا اكرمت واهنت او بينهما
نحو اكرمت زيدا واهنت انت الزنبان على ان المختار هو اعمال الاول لقوته وضعف الثاني
بانتاخره عن الواضح من ما يبعد عن العمل فيما قبلها فقوله اي الوضع قوله تبعا لحاجة اليه
اذ قد يستغنى عن ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وشتمت واياك ضربت واكرمت مرادا
وقوله اما بجهة الفاعلية او المفعولية نحو تقتل بوجه تقتل بوجه اقسام التنازع لان توجه الفعلين اما
ان يكون بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد فان كلا منهما يقتضي فاعلا واما ان يكون بجهة المفعولية نحو
ضربت وشتمت عمرا فان كلا منهما يطلب مفعولا واما ان يكون توجه احدهما بجهة الفاعلية
وتوجه الاخر بجهة المفعولية نحو قام وضربت زيدا وشتمت وقام عمرو فهذا على قسمين ولا يخفى انه لا يخلو

هذا اورد لاشارة الى ان حيث قال بئس بلا اذا توجه الفعلان الى الظرف اسم واحد

لفظ الاقسام وانما لم يورد مثال الثالث لانه علم من مثالي الاولين وقوله فالاول جزاء الشرط اذا توجه
اي اذا توجها فالقبيل الذي يعمل في هذا الاسم الواحد هو احدهما لا غير لامتناع توارد عاملين مختلفين على
معمول واحد فكما انهم لا يجيزون قام وقعد مستقلين على معمول واحد بالشخص فكذلك لا يجوز توارد
عاملين على معمول واحد اجراء للمتغايرات الاعتبارية مجرى المتحدات الحقيقية فلا يعمل الا احدهما وقد
قال في قوله لا غير نظر لان الزاء قال ان كان توجهها اليه بجهة الفاعل نحو ضرب واكرم زيد جاز
ان يعمل فيه حذرا من الاضمار قبل الذكر ومن حذف الفاعل اقول كلامه مبني على ما نقله الشيخ
ابن الحاجب عن الفراء من منع حذف المسند اعني اعمال الثاني اذا طلب الاول لما عليه وقال الشيخ
يجب اعمال الاول في هذا وفي قوله واختار البصريون والكوفيون اشارة الى انه عند الفريقين يجوز
اعمال كل منهما ولكن المختار عند البصريين اعمال الثاني وعند الكوفيين اعمال الاول حجة البصريين
التمسك بما ورد في التنزيل آتوني افرغ عليه قطرا يستفتيانك قل الله يفتيكم في الكلالة والذين
كفروا وكذبوا بآياتنا الى غير ذلك من الايات فانه اعمل فيها الثاني ولو كان اعمال الاول قبيل لاستحق
افرغه وقل الله يفتيكم فيها والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا وبما ورد في آخر الصلوة على النبي عليه السلام
كما صليت وترحمت وباركت على ابراهيم ولو كان اعمال الاول قبيل كما صليت وباركت عليه على ابراهيم
وبما ورد في اشعار الفصحاء كقوله وكفاك منك ثناء كان تمنحها جرى فوفيتها واستشرت لون فقلت
وقوله فغني كل ذي دين فوفى غريمه فاعمل وفي في غريمه ولو اعمل فيه قضى لقال وفاه وبان
الثاني اقرب وهم اذا عتروا الاعراب بعلة القرب في نحو ضربت وضرب مع انه مفسر للمعنى فاعمالهم
الثاني وانه لا يغير المعنى اولى وبان الاصل في العمل ان يلي عامله وبان فيه تخلصا عن كثرة الضمائر
في نحو كما صليت وترحمت وباركت وعن الفصل بين العامل والمعمول وعن العطف على العامل قبل
ذكر معموله وحجة الكوفيين انه يلزم الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الثاني وهو ضعيف
وان الشيخ من اسباب الترجيح كما في قولهم ثلاث من البط ذكور باسقاط التاء وثلاثة ذكور
من البط باثباتها قضاء لمن سبق البط في الاول والذكور في الثاني وانه لو لم يكن عنايتهم
بالسابق لما جعلوا الجواب للشرط اذا تقدم على الشرط وسيجيء انشاء الله تعالى الجواب عن الاول
وعن ان تقديم الضمير بشرط التفسير شائع من غير ضعف كما في باب نعم وربت واضمير الشان و
رد هذا بانه انما يكون اذا كان المطلوب التفخيم قال الشيخ ابن الحاجب الرد بالتقدم الحكمي
انك قصدت الابهام للتفخيم فتقلت المفسر فاذهب ولم تقصد به الابهام واعدت الضمير الى
ذلك المنتقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتنقل في حكم المفسر المتقدم ولا يخفى ان التفخيم
التفخيم ليس بمقصود في باب التنازع اقول جوابه منع لزوم التفخيم في جميع صور التقدم فان
المتقدم حكما عبارة عما يعبر مشتملا على الضمير حكما ويجوز ان يكون سبب هذا الاعتبار التفخيم كما ذكره
وان يكون غيره وجاز فيه كذلك فان الاضمار في الاول لا يخفى الابعد تعلقه عن العامل في
الاسم الا وبعد اعمال الثاني فيه فيلزم ان يكون الاسم فيه متقدما على الضمير في الاعتبار ومثله

لكن في نحو ضرب غلامه زيدا حيث لا يجب لاعتبار تقدم زيد على الضمير وعن الثاني سوان الضمار
السابق في مسئلة الفرد لا لكونه سببا بل لكونه فيه سابقا من عمل الثاني فهذا دليل على ما ذهب اليه البصريون
وعن الثالث صران الشرط والنسق اذا اجتمعا وتقدم الشرط فيجعل الجواب جزاء الشرط لكونه مقصودا دون
القسم انما يجيء للتاكيد فاذا تقدم القسم الشرط فيجعل الجزاء جواب القسم اعتبارا للسابق عملا
للباب واذا تقرر هذا فان اعمل الثاني كما هو مذهب البصريين فالاول اما ان يقتضي الفاعل
او يقتضي المفعول فان اقتضى الفاعل اضمر الفاعل في الاول على وفق الظاهر في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو ضرب واكرم زيد وضربا واكرم الزيدان وضربوا واكرم الزيدون
وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندات ولا يجوز الفاعل من الاول خلافا للكسائي فانه يجوز حذف الفاعل قياسا كقوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما راوا الايات وقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم فانه قد حذف فاعل بدا لهم
وتبين واجيب عنه بان التقدير بدا لهم البداء وتبين لكم العلم فلم يحذف الفاعل وبانه يلزم
الاضمار قبل الذكر قيل حاله كما قيل تلك كناتي اذا ما انتسب موالا من سيل الرعد
وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه جار مجرى ما يقوم على الجملة وان لم يجز المحض
الضمير كما في ربه رجلا فان قلت قد جاز حذف الفاعل في مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب عمرو وفي
نحو ما جاءني الا زيد وفي نحو اضربت ولا تضربت وفي نحو ما ضرب وما اكرم الا انا قلت جواز حذف
الفاعل انما هو اذا قام مقامه غيره والمفعول والمستثنى فاما قيام الفاعل والحذف لا علاق
كاثبات وجواب الاخير يجيء بعد هذا ان شاء الله تعالى ونظير الخلاف بينهم وبين الكسائي في
التثنية والجمع نحو قاما وقعدا اخواك وناموا وقعدا اخوتك عندهم وعنده قام وقعدا اخواك او
اخوتك بالرفع اذا اشغل الاول فلا يظهر في المفرد نحو قام وقعد اخوك وانه لا يعلم عمل في قام ضميرا لا
والفراء لا يجيز اعمال الثاني اذا اقتضى الاول الفاعل نحو ضربني واكرمت زيدا لانه اذا اعمل
الثاني فلا يخلو اما ان يضمر الفاعل في الاول فيلزم الاضمار قبل الذكر او يحذف فيلزم حذف
الفاعل وكلاهما ممتنع واليه اشار بقوله لا فضائه الخ بل يوجب الفراء اعمال الاول في هذه المسئلة
ان يقال ضربني وقد عرفت ما عليه وقال جاز ان ثاني بفاعل الاول ضميرا بعد المشاغل نحو
ضربني واكرمني زيد هو حيث يا المنفصل لتعذر المتصل يلزم الاضمار قبل الذكر وان قلت الثاني
بعد المشاغل وذلك لئلا يلزم عليه ما لزم البصريين من الاضمار قبل الذكر وحذف المفعول
قوله وحذف علقت على قوله اضمر اي ان اقتضى الاول الفاعل اضمر وان اقتضى المفعول حذف
المفعول ان استغنى عنه نحو ضرب وضربني زيد لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا ضرورة فان في الفاعل
ضرورة اذ لا بد للفعل عنه فان قلت جواب رد الجواب عن الدليل الاول يقتضي جواز اضمار المفعول

ايضا وهو ظاهر فلت ما ذكر مناسبة وهي انما تقتضي اذا تاتيت بالاستعمال ونحن الاستعمال في
الفاعل دون المفعول وجوز بعضهم اضمار المفعول ايضا نحو ضربني وضربني زيد تمسكا بقول الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهارا فكن في السر احفظ للود وانشد احاديث الوشاة فقال
تجاول واسيش غير تقصير ذي ود ... ورد بان ما تمسكوا به شاذ على انه ليس بمفعول عليه
وان لم يستغن عن المفعول اظهر واليه اشار بقوله والا اظهر اي المفعول نحو حسبني منطلقا و
حسب زيدا منطلقا فان حسبني وحسب قبل ذكر منطلقا الاول توجها الى منطلقا واعمل فيه
الثاني ولا يجوز اضماره في الاول لما يلزم من الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو غير جائز
ولا حذفه لانه يلزم الاقتصار وهو غير جائز اقول الغالب على المصنف ان شاء الله تعالى
ما ظهر كما ترى وقس عليه التنازع في المفعول الاول نحو حسب زيدا فاعدا وحسب زيدا
قائما قال الشيخ ابن الحاجب هذا قول البصريين ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة الدالة
عليه في جملته لم يكن بعيدا عن الصواب كما يجوز حذف خبر المبتدا عند قيام القرينة فقد حذف
الاول في مثل قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
حمزة والمعنى بخلهم هو خيرا اجيب عنه بانه انما يجوز حذف خبر المبتدا اذا لم يؤد الى اللبس
وفي التنازع لا يخلو عنه اذ لا يلزم من كون مفعول احد المتعلقين قائما ان يكون هو مفعول الاخر
ايضا بل الاغلب ان يخالفا ورد بانه انما يجوز الحذف عند قيام القرينة فقد حذف
يرتفع اللبس هنا وقد اعترض بان المفعول هنا لما لم يجز حذفه كان في حكم الفاعل لانه ايضا
لا يجوز حذفه فيلزم فيه الاضمار قبل الذكر كان الفاعل وبان الاضمار قبل الذكر يجوز فيلا يجوز اضمار
المفعول قبل ذكره كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو مفعول هنا حسبني وحسب
زيدا قائما اياه كما ذكره الشيرازي هذا والجواب عن الاول سوان ارتكاب الاضمار قبل الذكر
في هذا الباب علامة الاضمار بذكر الشيء والمفعول من حيث انه مفعول غير مهتم بذكره وان لم يجز
حذفه هنا فلا يناسبه الاضمار قبل الذكر واما لا نسلم انه لا يجوز حذف المفعول هنا فانه يجوز كما ان
حذف كلاهما بخلاف الفاعل فانه لا يجوز حذفه فظ الا ان يقيم النسل وعن الثاني سوان الفعل بين
المبتدا والخبر بالاجنبي قبح لاسيما اذا كان قد يساسم مزدا وهي على زيدا قائما عمل فيه قائما
قوله وان اعمل الاول عطف على قوله وان اعمل الثاني اي وان اعمل النسل المقتضي الاول على ما هو
مذهب الكوفيين فالثاني اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان اقتضى الفاعل لزم اضمار الفاعل
في الثاني بلا خلاف من احد نحو ضرب وضربني زيدا وضرب وضربا الزيدين وضرب وضربوني
الزيدون وضرب وضربتني هندا وضرب وضربتاني الهندان وضرب وضربتني الهندات لانه
ليس اضمارا قبل الذكر لان المشاغل فيه من حيث كونه مولا للاول مقدم على الثاني وجب
الاستشهاد بما اورده المصنف سوان زيدا وينتصفن نوجها الى نفسه فاعمل فيه زيدا
واضمر في الثاني وهو النون في ينتصفن ولو اعمل الثاني لما كان للحاق النون وجه البيت الذي الزمه

ذرا رجعه وطيه على الارض لكن استهار ركن

رج بهج من باب ضرب ركك والجفجفة الملتهم والقليل حرارة العطش ومنه غل الرجل غلا
غليلا علما لم يبرد فاعله وقع الماء غلا الى ذهبه وسكنه والضمير المنصوب من متعلقه الى
الغليل ومرفوعه الى الشخص وعوج نفسه بالضم وفلبه دمى الجوعة من الماء وحتى شملت باليبس
خبره وسوغا قبل الخف والاكبار كاثرة مؤنث السكر سيف من احشائها يجب والخب
قيل انتزعوا والخراسيف جمع خرسوف وسطرف الضلع مايلي البطن والاستكاح الخشا وسوا الغم
عليه الضلع ويجب من وجب يعني اضطرب وضيه عايد اما الى الاحشاء او الاكبد وجزاء قوله
اذا ذكرت في اليبس بدلا رمى فاخطا والاكبار غالبة فما نصفت والوبل مختبراه والحرف
الانفلاج فلذ وسوما يقل ح الدنيا من القصاد وانصفت نفرت ثم وبال الضر الرجل الضر
ما في نفسه وقصد للنشال وويل كلمة مثل ويح الا انها لكلمة عذاب ويال ويلك وويلك والمخيط بالقصر
العادة والحرب شرق الغضب من جرب الرجل بالكسر اشتد غضبه يقول فاقبل حتى
الجس واكبادا مرتفعة من شدة العطش مرف اطراف الضلوع مايلي البطن مما انهم عليه
بطونها مضطربة ساقطة حتى اذا رفعت من كل ينجبر الى حرارة العطش تعب وجرع قليلة
ولم يدفعن حرارة العطش رمى الصائد المذكور في الابيات الحمر فاخطاه والمال اليب
فمن برك الله تعالى غالبة لا تغلب عليها ارادة جميل فاظهرت ما في نفوسها من غاية التوحش
ونهاية النفر فتركت وجبل الدعاء على نفسه بالويل عادة له كثيرة ما يقول واويلاه وحمل شدة
الغضب ايضا عادته لدوام شدة غضبه وقوله والمنصوب عطف على الفاعل الى ان تنقل
الاول وقد اقتضى الثاني المنصوب الضمير المنصوب في الثاني كما يقتضي الفاعل فيه خفاء على المختار
ليطابق الملفوظ المراد مع انه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر نحو قوله تنقل فاستاكت به عود اسحل
فان تنقل واستاكت توجها الى عود اسحل فاعلهما الاول والضمير هو في الثاني وهو الهاء في به
وانما اورد هذا المثال ليشير الى ان اضمار المنصوب هو المختار وان كان الاضمار محوجا الى شيء
اخر وهو الاتيان بحرف الجر ليعلم منه ان الاضمار في نحو اكرم وضربته زيدا هو المختار بدليل
الاولى وانما كان المختار اضمار المنصوب في الثاني لان حذفه لا يفوت شيئا وهو معنى قوله لا تطيق
منصلة من طبق السيف المفصل اذا اصابه فابان العضو ثم استعير لحسن الاصابة في الكلام
ونظيره اصاب المحز واصاب مثالك الدهي قال المصنف ره اذ حذف الهاء انما يكون في
ثلثة مواضع في الصلة والصفة والخبر وانه ليس بصلة ولا صفة ولا خبر واضماره لا يفضي الى
الاضمار قبل الذكر لتقدم ما يعود هو اليه انتهى كلامه على ان في اليبس شيئا اخر وهو انه
لو حذف المنصول من الثاني لخلف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا اليبس لعودين في الرعة
الاستياك استعمال السواك يقال سوك فاه تسويكا واذا قلت استاك او تسوك لم تذكر
الفم والا لكانه تجن معروف والتنقل الاختيار واصله من تخلل الاسنان والانجل بكسر الهمزة
سيوس كوفت از ازدر

بحر يتخذ من السواك يقول ان الجيبة اذا لم تستك بعود الاراك لخشونته وعدم ملاسته
لطبها لخير لاجلها عودا يحمل وله تنقيه وملاسة لطبها فلتستك بي به قوله فاستاكت بي في الامر
نحو رحمه الله وقد يقال تاعجبها فاستاكت به وفيه نظر لان اذا شرطية وقوله تنقل جزاها فلا يكون
الفعل الا على المستقبل ونظيره اذا انت لم تنقل كذا فافعل كذا قوله ولهذا اي وكون اضمار المنصول
في الثاني عند اعمال الاول هو المختار حمل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقائم اقرأوا كتابيه
على اعمال الثاني وحذف المنصول من الاول على سبيل الوجوب لما ذكر اذ لو اعمل في قطرا
آتوني وفي كتابيه هاؤم لزم ان يكون اصح الكلام وارد على غير المختار اذا المختار حينئذ افرغه
وافرغوه وقوله الا ان يتم الجملة استثناء من قوله والمنصول ايضا على المختار اي اضمار المنصول
في الثاني عند اعمال الاول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع المانع من الاضمار فيظهر
حينئذ المنصول نحو حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتها توجها
الى منطلقا فاعمل فيه الاول ومنع عن اضماره في الثاني مانع وهو انه ان اضمر مثنى لم يطابق
ما يعود هو اليه لكونه مفردا وان اضمر مفردا لم يطابق المنصول الاول لكونه مثنى والمطابقة
بينهما واجبة مفردين كونهما عبارتين عن شيء واحد فمنع الشيخ الرضي وجوب المطابقة اذا لم
يلتبس متمسكا بقوله تعالى فان كانتا واحدة وبقوله فان كن نساء والضمير للاولاد ولا
فرجع يأتي على المعنى المقصود بجواز حسبني وحسبتها اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود
مفردا مبدا اعادة للمسند اليه فتنقيح البحث يبنى لان وجوب المطابقة بين الضمير وما يعود هو اليه
مقرر قوله تعالى لا يدل على منع عاية فان الضمير في كانت عايد الى البنت او المولودة
المدلول عليها بعونة المقام لا ان قوله منطلقا لا يصلح لان يكون مفعولا ثانيا لحسبتها
والا يلزم اختلاف مفعوليه افرادا وتثنية فلا يجتمع توجه الفعلين الى اسم واحد لانا نقول
توجههما الى شيء واحد منهما وهذا ما يقال من ان منتفى كلا المفعولين من حيث
التثنية مزيل لتوجههما عليه واما امتناع كون الثاني مثنى اوجمعا فليس من جهة المطابقة
بل من جهة مطابقته للاول فاعتبر بثوب يتنازعه شخصان ويدل احدهما بنظمه مناسبا
لنفسه قال وهذا الخ هذا اشارة الى ما ذكر من احكام الفعلين على المذهبين اي ما
ذكر من احكامهما اذا لم يكن الاسم المؤخر اليه مضمرا فان الذي اليه المضمر يوجب الاستواء
بينهما في اتصال الضمير بكل واحد منهما نحو ضربت واكرمت وزيدا ضربت واكرمت ولا يخفى استحالة
عمل فعل في مضمر اتصل بفعل اخر فلا يكون من باب التنازع لانتفاء شرطه وهو جواز عمل
كل من الفعلين في المتنازع وان كان المضمر المؤخر اليه مضمرا منفصلا وانما يعمل اما
هو او كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا زيدا
فالحذف اي فالواجب الحذف اي حذف الفاعل او المفعول من الاول واعمال الثاني
ليس الا اي ليس الواجب الا الحذف وقيل فالحذف واجب ليس الا الحذف وفيه نظر

وعلله بقوله لان اضمار الاسم مع الحرف شاذ لان الحرف لا يفرد واضماره بدون الحرف
ليس حيث لا يعلم ان الفعل مبني عن الضمير كما هو الظاهر او عن غيره مع انحصار الفعل فيه على
تقدير جواز الاضمار فيه مع حذف الحرف فهذا اي كون الفعل مبنيا عن غير الضمير مع انحصاره
فيه مبني على التقدير لا على التحقيق فلا يرد ما يتوهم من انه كان الاولى ان يقول فراغ بالحرف
لزم فساد المعنى اذ يلزم منه نفي الفعل عن المضمر والمقصود انحصار الفعل فيه لا نفيه عنه
ولما كان في تحقيق معنى الالتباس نفع غرض فيه جمهور الشارحين فيه فقال بعضهم لزم
الالتباس ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف اي حذف الاسم مع الاسناد
احدهما استغنا عنه بذكر مع الثاني فلو جوز ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفي الفعل
عنه بناء على تجويز الاضمار فيه مع حذف الحرف فيحصل الالتباس وفيه نظر لان الضمير
اي جواز حذف الفاعل انما هو لامتناع الاضمار فكيف يجعلان على ان قوله فلو جوز ايضا الاضمار
بلا حرف كان المعنى نفي الفعل عنه الخ فاسد وفسره بعضهم بان اضمار الاسم بدون الحرف
غلط للمعنى المراد جاعل له بحيث لا يراه الا ذهان فان من يغلط شاخصا بحو الثوب جعله
لا يراه الا ذهن بصار كذلك المعنى الفسر المراد لا فيتين له الكلام جعل المعنى المراد لا يراه الا ذهان
ولا يحتمل اليه وهذا ايضا ظاهر الفساد لما ان المستفاد من لفظ المقلبس ما يكون مترددا بين
المقصود وغيره لا ما هو متبين في غيره وحيث كان تعين الحذف مشروطا بعدم جواز الاظهار
قال والا فلا رسنغني عنه للدلالة المضمر الثاني عليه لانه هو الاول حينئذ فان قلت ينبغي
ان يتعين الاظهار لئلا يلزم حذف الفاعل قلت انما يمتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا
مع وجوده معنى فلا امتناع عنه وهنا كذلك فان الا انا مثلا فاعل لها معنى وان كان من حيث
اللفظ لا حذفها وهذا اي الحذف اهون من ذكر ما هو مستغنى عنه فاخبر وما ذكر مناسبة لما
شاع في استعمالاتهم حيث لا يكاد يسمع ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فلا يرد ما يقال من ان كونه
مستغنى عنه لا يوجب الامتناع مع قوله الا ان يحتمل استثناء من قوله فلا حذف ليس الا
اي فالواجب الحذف في جميع الاوقات الا وقت اختلاف المفرغ رفعا ونصبا نحو ما ضرب وما
اكرمت الا اياك وما ضرب وما اكرم الا انا فان مناك الاثبات لا غير اي لا غير الاثبات من
الاضمار والحذف اما الاضمار فلا ذكر واما الحذف فلان المفرغ الموضع لا يدل على المفرغ المنصوب
وبالعكس لاختلافهما في الصيغة بخلاف المظهرين فانهما لاتحادهما في الصيغة يدل احدهما على الآخر
وان اختلفا رفعا ونصبا واما قال هنا الاطلق لانه لم ينقل عنهم كلام يدل على الاثبات وعلى غيره
قال الشيخ الرضي ويلزم البصريين في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم نوافقونه
ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الا للدلالة الثاني عليه او قال
ايضا وان كان المتنازع فيه ضميرا منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان
يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول من الاول مع اعمال الثاني اوس الثاني

مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت
لك مثلي هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على
العاملين نحو اياك ضربت واكرمت ولك قمت وقعدت اقول انما يلزم ما يتبعهم له ان لو
قالوا بحذف الفاعل المعنى بجملة لزوم الاضمار قبل الذكر وكلاهما منتف لانا نقول انما يلزم المخالفة
في حذف الفاعل في الجملة باي سبب كان لانا نقول لانهم قائلون بان الفاعل في نحو
اضربت ولا تضربت ولا تضربني القوم وما قام الا هند محذوف ولا يلزم منه المتابعة وما
ذكر من ان المتنازع فيه ان كان منفصلا منصوبا جاز ان يكون من باب التنازع مردود
لان شرط التنازع جواز الاضمار بالتنافي من الفريقين فان البصريين يقولون بجواز اضمار
المفعول في الفعل الثاني عند اعمال الاول والكوفيون يقولون بجوازه وهنا لا يمكن اضمار
المتنازع فيه اعمل الاول او الثاني لما ذكر فلا يكون من التنازع في شيء وقوله والا
المجرور المنصوب المحل ايضا كذلك لعدم تحقق شرط التنازع وقوله ولا سيما اذا تقدم ذلك
الضمير مردود ايضا ووجهه قد سبق قال ولو انا اسي الخ لما استدل الكوفيون على ان العامل
الاول هو المختار بقول امرئ القيس فان كنانى ولم اطلب فوجها الى قبل فالعمل للاول مع انه
يلزم منه حذف المفعول من الثاني وهو غير مختار بالاتفاق ولو اعمل الثاني لم يلزم منه شيء و
لم يكسر الوزن به ايضا فلو لم يكن اعمال الاول هو المختار لما اختاره الفصيح اذ الفصيح لا يختار
الا الافصح اشار المصنف الى جوابه بقوله وقوله ولو انا الخ اي وقول امرئ القيس ولو انا اسي
البيت ليس منه اي من باب توجه الفعلين اذ لم يوجه فيه الفعل الاول وهو كنانى الى ما
وجه اليه الفعل الثاني وهو لم اطلب ولا اي وان وجه الفعل الاول الى ما وجه اليه الفعل الثاني
لان نفي النفي اثبات لزم التناقض وبيانه يتوقف على مقدمة وهي ان لو قيل شرطها وجوابها
سواء كانا مثبتين نحو لو جئتني لاكرمتك فالمجيء والاكرام مثبتان او منفيين نحو لو لم تجئني
لم اكرمك فهما منفيان او الشرط منفيا والجزاء مثبتا نحو لو جئتني لم اضربك فالمجيء منفي دون
الضرب او العكس نحو لو لم تجئني لضربتك فالاول مثبت دون الثاني والى هذا اشار
بقوله لاتي لو منه امتناع الثاني لامتناع غيره واراد بالثاني الجزاء وبالغير الشرط وبالامتناع
عدم التحقق والثبوت يعني ان قوله يدل على ان امتناع الجزاء في الخارج وعدم تحققه فيه
انما هو لامتناع الشرط وعدم تحققه فيه وهذا يشمل الصور الاربع المذكورة وانما قال لما في لو من
امتناع دون ان يقول لان لو امتناع كما هو المشهور لما انه يوهم ان لو موضوعة للامتناع وليس
كذلك بل هي موضوعة للشرط في الماضي ويلزمه الامتناع المذكور اذا تقرر هذا فنقول يلزم التناقض
على قول من كونه من باب التنازع لان قوله انما اسي لا دل معيته شرط لو اي لو ثبت سببه لادل
معيته فيلزم منه انتفاء السبب ضرورة كونه مثبتا وقوله ولم اطلب عطف على جواب لو المنفي
بها وهو كنانى فيلزم منه انتفاؤه ايضا لان المعطوف على جواب لو حكمه حكمه فيلزم منه ان

يكون له طلب قليل من المال لان نفي النفي يكون اثباتا وقد نفى سابقا ان يكون له سعي لادنى
معيشة فهذه تناقض ويجوز ان يقال ان الطلب يستلزم الكفاية اذ لا يطلب في العادة ما لا يكفي
فاثباته اثباتها وقد تقدم ما سابقا وهذا ايضا تناقض والمصنف رحمه الله اخذ من مدخول لو
الملازمة ومن المعطوف على جواب لو اللازم واوضح التناقض بينهما دلالة على التناقض من
الوجهين المذكورين فافهم عن فطانة وقد قيل ما ذكره المصنف ره في الاعراب ولو قلت كفاني
قليل من المال ولم اطلب لم تتقن المعنى وهما حقيقتا يدفع ما يقال من ان في العبارة تناقضا لان
وجهين احدهما عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا اذ لا تنافي بين عدم السعي
وبين كون القليل كافيا والثاني ان اللازم من سياق لو ان لا يكفيه القليل ولا يكون كافيا
بان القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق في دفع استدلال الكوفيين ان يقال ان لم اطلب
عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه اثبات الطلب فيلزم ان يثبت الطلب
والسعي لادنى معيشة ويثبت طلب قليل من المال عادة وقد اعترض عليه بان النفي سوا الطلب
مع الجد فلا يلزم من نفيه نفي الاعم فلا تناقض ولو سلم ان السعي بمعنى الطلب مطلقا فلا تناقض
ايضا لانه يجوز ان لا يكون سعيه لادنى معيشة ومع هذا يطلب القليل من المال ليكون الى الكثير
كما يقوله الطالب لدرهم اذا اعترض عليه بانه نفي قليل على ان كون الواو للعطف وسببية
التناقض ممنوع كيف لا وقد ذهب ابو علي الى انها للحال اقول الذوق السليم مع التصفح
لكلام النحاة يحكم بان لم اطلب لم يتوجه الى القليل بل منصوبه محذوف وهو المجرور بفتحة البيت
الثاني وكفانا اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي او مؤثل منزل اللام
الى لم يعد وحتى طلب نحو فلان ليبلغ وحتى يبلغ الاعطاء والنفي بمعنى لو كان سعي لادنى حاجاتي
به من اليال لكفت اكتفي به لحصوله وذلك ان الطلب ما يتحمل لاجله المكاره والشدايد من مجد مؤصل
من شرف لنفسي ولعقبي يرجع عليه عند التفاخر ولو اعتبر ما ذكر من الاحتمال لكان المعنى لئن لم
طلب قليل من المال مع الجد ولي طلب له لاح المجد او ليس لي طلب قليل من المال ومع هذا طلبه
يؤدي الى الكثير ولا يقال انه من التخفيف بمعزل وعما يعتبره البلغاء من الخواص بالف منزل
سيما وذلك هذا البيت لكن لا يلتفت لقلة القليل من المال ويطلب الكثير منه للمفاخرة والسؤال
وقد كان له علو طبقته في الفصاحة وارتفاع شانه في البلاغة وما ذكر علم انه لا معنى لما يقال
من انه يجوز ان يكون الطلب هنا بمعنى الرضا وعدم الكراهة نعم يرد على ما ذكر من ان يثبت ما
يقتضيه لكن من التوسط بين كلامين متغايرين في النفي والاثبات لا انه يدخل بان مقصوده نفي
السعي لادنى معيشة وتعرضه لطلب الملك انما هو على سبيل التبعية فيتم لكن بين السعيين المتغايرين
نفيا واثباتا واما الجواب عن الاخير فهو انه لا يجوز ان يكون الواو للحال لانه مسند للنفي لانها اما
ان تكون من السعي او عدم او الكفاية او عدمها والكل فاسد اما الاول فلانه يكون السعي لادنى
معيشة مقارنا لعدم طلب قليل من المال فيلزم التناقض واما الثاني فلانه نفيه النفي بنفسه او النفي

جنسه لا السعي له حال كوني غير طالب له واما الثالث فلان الكفاية على تقدير السعي لادنى معيشة
فكيف تكون مقارنة لعدم طلب قليل من المال واما الرابع فلعدم المطابقة في تقييد عدم الكفاية بمقارنة
انتفاء الطلب لان عدمها انما هو على تقدير عدم الطلب الا ان يفصل ما هو خلاف الظاهر من
التاكيد على ان الكوفيين في مقام الاستدلال فلا يحمل لهم جواز كون الواو للحال لانها كما يجوز ان يكون للحال
يجوز ان يكون للعطف والمقام يحتمل ان يكون نعتا في المقصود او رابطا فيه لا ان يكون محتملا للكل
وغيره سوا الكيف وكون الواو للعطف راجح وكونها للحال مرجوح ولما ذكر مشكل الكوفيين وجوابه
اشار الى فصل تمسك به البصريون لغايته في التنبيه على ان عطف احد الفعلين على الاخر ليس شرط
فقال وجاعله سببيه اي ومن الشواهد التي حكم سيبويه بانها محمولة على اعمال الثاني وان كان تعالى
الفعلين اي تنازعهما ليس على سبيل العطف قوله والذي اذا البيت فان اذا وقتي توجها الى سيفانة فاعمل
الثاني مع انه يلزم حذف المفعول من الاول وذلك انه غير مختار ولو اعمل الاول لاخر الفاعل في الثاني فلو
لم يكن اعمال الثاني مفيدا لما اختاره وبهذا التقرير يعلم ان قوله وجاعله الخ في حسن موافقة واللام
ولذ جواب اقسم وتقتلي مضارع تقتلي بالمكان اقام وضميره يعود الى منزل في البيت قبله
يا صاحبي توقفا لمنتم وقف المطي بمنزل الباكاء والمنتم اسم مفعول من نتم الميت اذا رثاه وبكاه
والوقف الحبس والمطي الدابة وامراة سيفانة اي طويلة ممشوقة ضامرة البطن وصبا مال الى
الصبوة والجهل فالهزة في اصباه للتعدية والحليم من لا صبوة له وقوله تقتلي الحليم صفة سيفانة
يقول يا صاحبي توقفا لواقفة محبت اسفه المحب حبس دابته بمنزل حله باكيا حيث ذكره ما
كان له فيه من اللذائذ والله اعلم او اضمر هذا المنزل تتم به امراة جميلة طويلة الذي ضامرة
البطن تجعل من لا صبوة له ذا صبوة ومن كان منها من النساء فاتن حسنها وجمالها تجعل من لا صبوة
له ذا صبوة فاذن اذا كان بمعنى اعلم فابدع فهو مقام المفعولين معنى وقالوا مفعول الاول محذوف
وفيه نظر واذا كان بمعنى ابصر فقوله تقتلي سيفانة حال من المفعول المحذوف واذ قد ذكر ان
المتعدي الى اثنين قد جاء في هذا الباب اشار الى ان المتعدي الى ثلاثة عامل جاء من هذا الباب اي باب التنازع
لم لا مفعوله والمتعدي الخ اي والمتعدي الى ثلاثة مفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي باب التنازع
فيه الخبري بناء على عدم وروده في كلامهم واجازه غيره قياسا على المتعدي الى اثنين فتقول
عدني اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا بذكر المفاعيل لكل منهما حال وتقول عند اعمال
الاول اعلمت واعلمته اياه زيدا عمرا منطلقا بذكر المفاعيل لكل منهما حال وتجهل
المفعول فاعلا الخ لما عرف الفاعل على وجه يشمل مفعول ما لم يسم فاعله صرح هنا بكونه فاعلا
وقوسه لشرطه فقال ويجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه اي الى المفعول كان بشرط الفاعل في استتار
الفعل اليه مقدما عليه وليس من شرطه احتراز عن انه حتى لا يجوز جعل المفعول فاعلا قوله اذا بني فعل بقوله ويجعل
اي ويجعل المفعول فاعلا اذا بني الفعل له اي للمفعول بان ضم اوله سواء كان اول ماضي الفعل او حال كونه ماضيا مكسر
ما قبل آخره سواء كان ما قبل الاخر عين الفعل اولا وهذا عام في كل ماض نحو ضرب واضرب ودحرج وتدحرج فالباء

قوله باب ضم قوله بنى وضع بقوله ضم واشار الى ذكر من ضم اوله وكسر ما قبل آخره بقوله لما لم يسم
لو اقتصر اى لما لم يسم المبنى للمفعول بغيره لو اقتصر على احدهما اى على ضم الاول او على كسر ما قبل الآخر فانه لو
اقتصر على ضم الاول فى نحو ضُرِبَ اضطرابا لالتبس بمجهول المضارع عند الرفع وقيل اذا دخلت عليه ان
الناصبة ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر لالتبس بمجهول المضارع بالمجهول فى باب علم وقيل لالتبس المجهول
المخاطب فى باب التفعيل فانه لو اكتفى فى الماضى بكسر ما قبل الآخر وقف لقيل فى علم مثلا عُلِمَ فلم تدر انه
مجهول الماضى او امر المخاطب وكذا البيان فى وجيع واستخرج وانطلق هذا ما ذكره جمهور النحاة ولكن
عليهم ان ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لا يمنعان عن اللبس فان مجهول الماضى من باب افعل يلتبس بمعلوم
المضارع منه عند الوقف مثلا اذا قيل اكرم بضم الهمزة وكسر الراء وسكون الميم لم تدر انه مجهول الماضى
او معلوم المضارع المتكلم قالا ولى ان يقال انهم لما ارادوا ان يفرقوا بين المجهول والمعلوم جعلوا المجهول علما
لا يوجد فى الاصول وهو ضم اوله وكسر ثانيه او انه لكن لا يندار بالافعل وارادوا به بالاخف اخف من
عكس فضم اوله وكسر ما قبل آخره فى الثلاثى وحمل غيره عليه اقول الغرض من الضم والكسر المذكورين ازالة
اللبس كما سبق ذكره وبتاؤه فى بعض الصور لا يكفى ما ذكر والذى يسهل لهم انه يضم الثانى مع
همزة الوصل والثانى مع التاء وبهذا يعلم ان ما ذكره ليس باولى مما ذكروه وعطف على قوله ضم اوله
قوله وضم الثالث اى بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره وضم الثالث مع همزة الوصل كانطلق وانكسر
واخرج واحارج وضم الثانى مع التاء اى مع ما فى اوله تاء زائدة وهو ثلاثة ابواب تفتعل وتفاعل وتفعلل فانك
تقول فى انطلق وتفتح ولم تضم الثالث لم يدل انه امر للمخاطب او مجهول الماضى فلا ضم الثالث ادفع
اللبس وقس عليه غيره من نحو استخرج واحارج واحارج وكذلك لو لم تضم الثانى فى تكرم وتفتح عليه لم يعلم انه
مجهول الماضى من باب التفعل او معلوم المضارع من باب التفعيل وقس عليه تحامل وتدحرج وحين كان فى
المثل العين اذا بنى للمفعول فانت تحالك ومثل العين اى ومثل العين سواء كان واوا او ياء ياء
فى المثل للمفعول اى الثلاثى المجرد نحو قيل وبيع فى الافصح والاصل فيهما قول وبيع فتنقل كسرة حرف العلة الى ما قبلها
بعد حذف حركته لكن قبلها اخف من حركته ما قبلها فقلبت الواو ياء او قيل اسكنت الياء لكراهة الكسرة
عليها بعد الضمة فتنقل حركتها الى ما يناسبها لان تغيير الحركة اهون من تغيير الحرف ثم حمل عليه
الواو فى حملا للاعلى على الاخف وهذا هو الافصح واشار بقوله وجاء الاتمام والواو الى ان فيه لغتين
اخريين احدهما الاتمام وهو ان يبقى الكسرة فى الفعل نحو الضمة فيلزم ان يقال ابدا الساكنة بعدها
ضرورة كونها تابعة لحركة ما قبلها نحو الواو وابدا ثانيا بان الاصل فيه ضم اوله وثانيهما الواو الخالص نحو
قول وبوع بان يحذف الكسرة من الواو ويقلب الياء واوا بعد حذف كسرتها وهو لغة ضعيفة حيث
حمل فيها الاخف على الاثقل وعليه قوله ليت شعرى بايع فاشتريت ما قالوا اذا اسند الى البارز
المحرك فالضمة او اتمامها فى الياء هى دون خلوص الكسرة والكسرة او الاتمام فى الواو دون خلوص الضمة
للالتباس بالمبنى للفاعل فيقال فى ضرب العبد بقيت ياعبد بالضم وفى عوقب الطالب عوقبت يا طالب بالكسر
وقوله فى مجرد الثلاثى ظرف قوله وجاء اى مجىء الاتمام والواو انما هو فى الثلاثى المجرد وفى افتعل وانفعل

اى فى مجهول افتعل العين فى هذين البابين نحو اختير وانقيد اذ يمكن ان ينزع عنهما ما يوازن المجهول
الثلاثى لان يُخير وينقد مثل قيل وبيع فيجوز فيهما الوجهان المذكوران بخلاف نحو استخرج وانجم فانه لا يجوز فيه الا
الياء الخالص واليه اشار بقوله وبالياء تحمى افعل واستفعل اى ومجهول افتعل العين من هذين
البابين بالياء بحسب لانه لا يمكن ان ينزع منهما مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما وقوله و
بالضم عطف على قوله بالياء اى ومجهول افتعل العين بالضم من غير قلب نحو قلة الذى هو من عين الفعل
فيما عدا ذلك المذكور من الثلاثى المجرد وباقى افتعل وانفعل وباب افعل واستفعل فتقول فى قوم وبيع
وعاون وباين وتعاون وتباين وتقوس وتبين قوم وبيع وعوون وبوين وتعوون وتبوين
وتقوس وتبين فان حرف العلة الذى هو عين الفعل صحيح فى الجميع غير منقلب لعدم ما يستفى التغيير
ولما فرغ عما يتعلق بالماضى اذا بنى للمفعول شرع فيما يتعلق بالمضارع اذا بنى له فقال وضم اوله الخ عطفا
على قوله ضم اى وبان ضم اول الفعل حال كونه مضارعا مع فتح ما قبل الآخر وقوله خوف اللبس علة الفتح
مع الفتح على قياس ما سبق فانه لو اقتصر على الضم وقيل اضرب فى متكلم ضرب للالتبس بمتكلم اضرب
ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لالتبس المجهول بالمعلوم فى نحو قاتل وقد يقال ضم اول المضارع حملا له على
الماضى وقيل ضم اوله ماضيا ومضارعا للدلالة على ان المحذوف فى الكلام هو الفاعل واما فتح ما قبل آخره
دون الضمة والكسرة فلتحصيل الضمة بالنسبة فى المضارع الذى هو الفعل من الماضى قوله ولهذا اى
ولكون ما قبل الآخر متوحيا يقلب مثل العين الفا فيه اى فى المضارع المبنى للمفعول نحو قال وباع اصلهما
يقال فتح نقل حركة العين الى ما قبلها لازالة الثقل فانقلب العين الفا لتحركها قبل القلب وانفتاح ما قبلها
بالفتحة المنقولة قوله وبنى عطف على قوله يجعل اى وبنى المفعول الذى جعل فاعلا منصوبا مالم يسم
فاعله اى مفعول جعل لم يذكر فاعله فاعبارة عن النقل بخلاف قولهم مفعول ما لم يسم فاعله فانها عبارة عن
المفعول الذى فعل بمفعول لم يذكر فاعله قال وتعين المفعول به الخ اى كما يتعين كينونة بناء الفعل للمفعول
وكانت المفاعيل بعضها يقوم مقام الفاعل وبعضها لا وهى الاول ما سبق لان يقوم مقامه
وبعضه لا شرع فى بيانها فقال وتعين المفعول به اى وتعين المفعول المتعدى اليه بغير حرف من
حروف الجر اذا كان فى الكلام لئلا انه قد يكون فى المعنى فاعلا نحو ضارب زيد عمرا فان عمرا فى المعنى فاعل
وقد سبق تحقيقه ولانه اقرب الى الفاعل من سائر المفاعيل لتوقف تعقل الفعل المتعدى عليه بخلاف
مثل توقف عليه دون غيره من المفاعيل فاذا حذف الفاعل كان هو اولى بان يقوم مقامه و
المعدى وان كان اسناد الفعل له اقرب من جهة وصوله اليه بلا حرف جر لفظا ولا تقديرا الا
ان اسناد الفعل اليه لا يثبت الا بان يجىء دلالة الفعل عليه فان قولك ضرب ضربت لا يدل على
ان فيه اسنادا الى الفعل واسناده اليه بشرط الوصف لا يخرجه عنه على ان مجىء الوصف انما يكون
بعد ثبوته للاسم فقولك ضرب ضربت وقولك ضرب ضربت سذيل سواء فى ان الاسناد فيهما انما هو
الى الضرب وانما قال بغير حرف لان المفعول به المنوى اليه بحرف جر لا يتعين لان يقوم مقام
الفاعل اورد عليه بان المفعول به المنوى اليه بحرف هو فى المعنى متعلق الفعل فلم كان المفعول

بلا واسطة اولى ح ان الفعل يتعديهما جميعا انتصار واحد اجيب عنه بان الفعل لما لم يحتج في الوصول اليه
الى واسطة بخلاف الآخر صار اقتضاء الفعل اياه اشد منه للثاني وفي قوله اذا كان في الكلام دلالة على
ان ذكر المفعول غير لازم وما ذكره انما هو مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض المتأخرين فقد
ذهبوا الى ان اسناد الفعل الى المفعول اولى لانه مفعول اسند الفعل اليه بالمزاوة الشاذة في قوله تعالى
لينزل عليه القرآن وهو نصب القرآن وقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون بنصب قوما
وبما كانوا بما كانوا مقام الفاعل ومثل الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
فانه اقام قوله بذلك الجرو مقام الفاعل ونصب الكلاب الذي هو المفعول به وبقول الآخر اليوم يرجى ما يجيء به
به وقيت الشتف عليه حيث نصب قليلا وهو مفعول وقوله ونحن مبتدأ وخبره من المشواذ اي اسناد الفعل
بقوله وكم فلو ولدت الا عاتكة به الكوفيون قوله وقد مبتدأ وخبره من المشواذ اي اسناد الفعل
المبني للمفعول الى المفعول به المتعدي اليه بحرف مع وجود المفعول به المتعدي اليه بغير حرف شاذ فلا يرد
اسناد ينسب الى بذلك ونصب الكلاب على انه ذكر فيه احتمالان الخ ان الكلاب منصوب على الذم
وجه لان تكبيره او تشبيه على الروايتين وجرو او كلبا ثلاثة وثانيها ان يكون الكلاب مفعول ولدت و
جرو نصب على البدل او على الذم وفيه نظر وقوله واذا لم يكن الخ اشارة الى القسم الثاني من المفاعيل
اي واذا لم يكن المفعول به المتعدي اليه بغير حرف في الكلام فالمفعول الذي يسند اليه اما المجرور بحرف الجر
او المصدر او احد الظرفين اي ظرف الزمان وظرف المكان على السواء لاحرية لاحدهما في الاقامة
مقام الفاعل على الآخرين اعترض عليه بان المفعول به المتعدي اليه بحرف جر هو في المعنى متعد الفعل
مثل ما هو بلا واسطة فلا يكون هو مثلها على بنية المفاعيل لعلة كونه من متعدي الفعل دون غالب
المفاعيل اجيب بانه لما كان الفعل متعديا اليه بحرف اجرى مجرى امثاله والمصدر وان كان
الفعل يتعدى اليه بغير حرف الا انه قد سبق ان اسناده اليه لا يتعدى الا بواسطة الوصف فاجري
مجرى ما يتعدى اليه بواسطة والى ما ذكر ذهب الاكثرون وبعضهم رجح المجرور بالمجرور لما ذكر آنفا
وبعضهم الظرفين لانهما بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لنوع دلالة الفعل عليه وقوله
نحو سير بزيد الخ اشارة الى الامثلة على الترتيب فان زيدا في سرت بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة
امام الامير ان قيم المجرور بحرف الجر مقام الفاعل او المصدر او احد الظرفين وشرك غيره
على بعضه ولا يشترط ان يكون المقام مقام الفاعل يلي الفعل ولهذا قيل في قوله تعالى يسبح له فيها
بالغدو والآصال ان المقام مقام الفاعل احد الظروف الثلاثة ويشترط في الظرف القائم مقامه
ان يكون متصرفا خلافا لبعضهم فقد اجاز بعضهم نحو قعد عندك وانت في دار ضرب فيها عندك قيام
الفرينة فالشيخ الرضي ويشترط في المفعول المطلق ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النايب عن
الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يذكر الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه كيصير اما
كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب يستعمل بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل قال
ضرب ضربة او الضرب الثلاثة وكذا يشترط النايبة المجرورة في كل الجهات مناب الفاعل

بلا واسطة اولى ح ان الفعل يتعديهما جميعا انتصار واحد اجيب عنه بان الفعل لما لم يحتج في الوصول اليه
الى واسطة بخلاف الآخر صار اقتضاء الفعل اياه اشد منه للثاني وفي قوله اذا كان في الكلام دلالة على
ان ذكر المفعول به غير لازم وما ذكره انما هو مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض المتأخرين فقد
ذهبوا الى ان اسناد الفعل الى المفعول به اولى لانه مفعول اسند الفعل اليه بالمزاوة الشاذة في قوله تعالى
لينزل عليه القرآن وهو نصب القرآن وقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون بنصب قوما
وبما كانوا بما كانوا مقام الفاعل ومثل الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
فانه اقام قوله بذلك الجرو مقام الفاعل ونصب الكلاب الذي هو المفعول به وبقول الآخر اليوم يرجى ما يجيء به
به وقيت الشتف عليه حيث نصب قليلا وهو مفعول وقوله ونحن مبتدأ وخبره من المشواذ اي اسناد الفعل
بقوله وكم فلو ولدت الا عاتكة به الكوفيون قوله وقد مبتدأ وخبره من المشواذ اي اسناد الفعل
المبني للمفعول الى المفعول به المتعدي اليه بحرف مع وجود المفعول به المتعدي اليه بغير حرف شاذ فلا يرد
اسناد ينسب الى بذلك ونصب الكلاب على انه ذكر فيه احتمالان الخ ان الكلاب منصوب على الذم
وجه لان تكبيره او تشبيه على الروايتين وجرو او كلبا ثلاثة وثانيها ان يكون الكلاب مفعول ولدت و
جرو نصب على البدل او على الذم وفيه نظر وقوله واذا لم يكن الخ اشارة الى القسم الثاني من المفاعيل
اي واذا لم يكن المفعول به المتعدي اليه بغير حرف في الكلام فالمفعول الذي يسند اليه اما المجرور بحرف الجر
او المصدر او احد الظرفين اي ظرف الزمان وظرف المكان على السواء لاحرية لاحدهما في الاقامة
مقام الفاعل على الآخرين اعترض عليه بان المفعول به المتعدي اليه بحرف جر هو في المعنى متعد الفعل
مثل ما هو بلا واسطة فلا يكون هو مثلها على بنية المفاعيل لعلة كونه من متعدي الفعل دون غالب
المفاعيل اجيب بانه لما كان الفعل متعديا اليه بحرف اجرى مجرى امثاله والمصدر وان كان
الفعل يتعدى اليه بغير حرف الا انه قد سبق ان اسناده اليه لا يتعدى الا بواسطة الوصف فاجري
مجرى ما يتعدى اليه بواسطة والى ما ذكر ذهب الاكثرون وبعضهم رجح المجرور بالمجرور لما ذكر آنفا
وبعضهم الظرفين لانهما بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لنوع دلالة الفعل عليه وقوله
نحو سير بزيد الخ اشارة الى الامثلة على الترتيب فان زيدا في سرت بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة
امام الامير ان قيم المجرور بحرف الجر مقام الفاعل او المصدر او احد الظرفين وشرك غيره
على بعضه ولا يشترط ان يكون المقام مقام الفاعل يلي الفعل ولهذا قيل في قوله تعالى يسبح له فيها
بالغدو والآصال ان المقام مقام الفاعل احد الظروف الثلاثة ويشترط في الظرف القائم مقامه
ان يكون متصرفا خلافا لبعضهم فقد اجاز بعضهم نحو قعد عندك وانت في دار ضرب فيها عندك قيام
القرينة فالشيخ الرضي ويشترط في المفعول المطلق ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النايب عن
الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يذكر الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه كيصير اما
كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب يستعمل بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل قال
ضرب ضربة او الضرب الثلاثة وكذا يشترط النايبة المجرورة في كل الجهات مناب الفاعل

بلا مثال ضرب شيء وجنس مكان او زمان او في موضع لان بلوغ الاشياء معلومة من الفعل
ولا فايدة في ذكرها اقول لم يشترط احد في النايب ان لا يكون مدلولا بالفعل ولو التزاما
فكيف جاز مناب والحكم بامتناع نحو ضرب شيء الخ يأتي ما اجمعوا عليه والمثبت المنهي عامة
الكلام انما هو بمعنى صحة السكوت لا يعني المفيد فايدة جديدة بنفسها وهذه صحة للاخبار المعلومة مثل الواحد
نصف الاثنين والنهار خوفنا واجتماع النقيضين ح وايضا فانهم ذكروا ان المصادر والظروف
من الزمان والمكان لا يحمل شيء منها موضوعا في هذا المكان حتى يقدر فيه اذا كان النايب معه
انه يحمل صح فحينئذ يجوز ان يقام كل منها مقام الفاعل اذا لم يذكر ذكر ابن السراج في اصول
النحو ان في قولك سير بزيد ثلاثة اوجه احدها ان تقيم بزيد مقام الفاعل فيكون موضعه
رفعا وان كان مجرورا في اللفظ وضرب الذي والثاني يليه في الجودة ان تريد المصدر وتقيمه
مقام الفاعل وتجعله له لان سير يدل عليه والثالث الذي سواهما ان تريد المكان فتقيمه
مقام الفاعل وتحذفه وذكر في موضع آخر منه اعلم انه يجوز ان تقيم المصادر والظروف من الازمنة
والامكنة مقام الفاعل في هذا الباب اذا جعلتها مفعولات على السعة وذلك نحو قولك سير بزيد
سير شديد وضرب من احل زيد عشرون سوطا واختلف اليه شهران ومضى به فرسخان وقد
يجوز نصبها في هذا الموضع وان لم يتم المجرور مقام الفاعل وتقديره وذكر المحذوف على ضربين
اما ان يكون الذي قام مقام الفاعل مصدرا استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه واما ان يكون
مكانا دل عليه الفعل ايضا اذ كان الفعل لا يخلو من ان يكون في مكان كما انه لا بد من ان
يكون مستندا من مصدره وذكر ايضا في موضع آخر منه في قوله يقضي حياء ويقضي من مهابته
ان الذي يقوم مقام الفاعل في يقضي مصدر كانه قال يقضي الاغضاء من مهابته وحذف
الاغضاء لدلالة يقضي عليه كما قال من كذب كان شرا له اي كان الكذب شرا ولم يجز ان
يقوم من مهابته مقام الفاعل لانه في موضع النصب فحكم ما نقلنا من كلامه ان المصدر الذي
يجيء لتاكيد يجوز ان يقوم مقام الفاعل لان الفعل لا يدل الا على المصدر الذي لو ذكر لكان تاكيدا
ولما ذكر ان الاربعة المذكورة وهي المجرور بحرف والمصدر والظرفان يصح ان يقوم مقام
الفاعل على السواء اراد ان يشير الى ما يتبعها من التفاوت فقال واستحسن الخ الى قوله
وصف المصدر الذي يقوم مقام الفاعل لمفيد فايدة لا تستفاد من نفس الفعل اذ المراد
من المصدر ما هو للتاكيد لانه مصدر الفعل دون اخويه فالوصف يخرجه عن كونه للتاكيد فيقال
ما قال من انه لو قال واستحسن ان لا يكون لمجرد التاكيد لكان اولى لان المستحسن ان لا يكون لمجرد
التاكيد سواء كان موصوفا اولا ذكر استحسن وصف المبهم من ظروف الزمان ويعني به ما يستفاد
من الفعل سواء كان مبهما بالمعنى المذكور في المفعول فيه كالحين والزمان او موقتا كالزمان
الماضي والزمان المستقبل فانه لو قيل ضرب حين او زمان او الزمان الماضي جاز لما حققناه
من قبل الا ان حين الظرف لما كانت مستفادة من الفعل استحسن وصفها لمفيد لفايدة لم يكن

واما اذا كان الزمان معينا لا النقل عليه كاليوم والشهر فلا يحتاج في اقامته مقام الفاعل الى الوصف
لحصول الفايدة الجديدة بدونه فان قلت ما الفرق بين المبهم من الزمان والمبهم من المكان حتى
استحسن وصف الاول دون الثاني مع ان النقل يدل عليها والجواب قيل بهم المكاني المنصوب يتقدر
قلت سوان النقل وان دل عليها الا ان دلالته على الزمان بالوضع وعلى المكان بالنقل فانه
يحكم ان النقل لابد له من مكان يقع فيه فيحصل الفايدة بالنظر الى مفهوم النقل وان لم يوصف
بخلاف المبهم من الزمان فانه لا يفيد اصلا بدون النقل وبما ذكر تاظهر فساد ما ذهب اليه بعضهم
من ان المراد بالمبهم والمعين ما سر المراد في نحو المنصوب فيه حيث قال وكذا المكان المعين للحاجة
الى وصفه نحو جلست في الدار وسيرت السوق لوجود الفايدة المجددة وكذا المكان المبهم ايضا نحو
سير فرسخ او بريد وجلس من قبل زيد واعلم انه يشترط في المصدر القايم مقام الفاعل ان
يكون ملفوظا واشار المصنف الى انه غير مشروط عند سيبويه بقوله واجاز اي واجاز سيبويه
ان يجعل النقل اللازم مجهولا ويسند الى المصدر بان يقال سير قيام وقعد قعود وتجعل بالاسناد الى
المصدر او فعل القيام او فعل القعود بالاسناد الى المفعول به وشبهه بان يكون قوله بالاسناد
دون باسنادهما ليشمل كليهما فهذا هو مذهب سيبويه كما نقله الزجاج وفي كلامه اشارة الى رد
ما ذكره ابن خروف من ان اهل الحجاز ذلك لان النقل انما يدل على المقدار الذي يجرد
التاكيد فلا فايدة في الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يتلفظ به وان ما نقل
عن سيبويه ليس من هذا النقل لان اضمار المصدر المعهود مثل ان يقال لمتوقع القعود قد قعد
اي القعود الذي تنتظره وفيه الشيخ الرضي حيث قال وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود
قال لمن ينتظر القعود قد قعد او لمن وجه قد خرج على قرينة التوقع اي قد القعود المتوقع
واقتضاه بعض الشارحين حتى قال فعلى هذا لو قال بدل قوله المدلول عليه بالنقل ما هو غير
النقل لكان اصوب ليكون مطابقا لما ذهب اليه سيبويه علما حتى ابن خروف وقد عرفت
ان الحق المعنى بالقبول والصدق الجلي يعني يتلقى القبول ما تلوناه عليك وجلوناه لديك
فليصل اليه فهمك وليحط به علمك واذا كان في اسناد النقل الى المصدر الغير المذكور
المدلول عليه بالنقل نوع خفاء ازاله بقوله ومنه اي وما اسند الى المقدار المدلول
عليه بالنقل وقد جعل بين الغير والقرآن فان جعل مثل يقيم وقعد اي جعل المذكور
او فعل المدلول وقد سبق انه لا حاجة الى ما تكلفه الشيخ الرضي وتبعه بعضهم من ان المعنى
جعل المدلول المتروك فان كلا جعل يترتب ان يصير في اخر جيئه مجموعا اعتادا ولا يجوز
ان يكون بين تاما مقام الفاعل للزوم ظرفيته لا يفيد بقوله انه فاعل في قوله تا لمن فعل
يتكلم وقد سبق واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي في حرب طعنة
في جنبه فرض هو لاجتنه تلثه امراته وكان يكرمها فقالت لا اغسل رجلي ولا اتبخر حتى
قيل من بها رجل وكانت ذات خلق وورك فقال لها قيل يشاع الكذب فقالت نعم عاقيل

وهذا لا يجوز لان المسند يلزمه ان يكون محط الفائدة فلو اقيم مقام الفاعل وانه ليس محطها لزم
انتفاء اللازم ولا يخفى انه مناسبة ثابتة لاستعمالات الفصحاء فوجب القول بموجبها واما ما اورده
الشيخ الرضي من انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة كقولك باعتبارين
مثل الجنبي ضربت زيدا عمرا فان ضرب من كونه مسندا الى زيد مسند اليه اجنبي ومثله بالمضاف
فانه يجوز ان يكون مضافا اليه لكن لشيء آخر نحو فرس غلام زيد فزيد لان ما ذكره بمجرده
نحو بين عنايتي لم يفيده بالاستدلال وما ذكره من المثال فكونه مما ادعاه من كون الواحد مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وكون باعتبارين ممنوع فان المسند اليه لا يجب في الجنبي انما هو
ضربت زيدا عمرا المضروب مولية لان المفعول انما هو الجمع لا الضرب فقط الا انه لما لم يمكن اظهار
اعراب الجمع في الجزء الاخير استثناله باعراب شبه اظهر اعرابه في الجزء الاول لكونه فارغا
عن الاعراب وقد سبق نقل من ذلك في اول الكتاب ومن على ما ذكر فالمضاف فانه
انما يضاف الى المجموع من المضاف والمضاف اليه فان الفرس انما هو لغلام زيد لا لغلام مطلقا
واظهر اعراب الجمع في الجزء الاول لما ذكر وبعضهم بان في الثاني ضميرا عائدا الى الاول فلو اقيم
مقام الفاعل يلزم الاضمار قبل الذكر وبعضهم بان الثاني مشكوك والاول متيقن
فلو اقيم الثاني مقام الفاعل لانعكس وفساده واضح وبعضهم بان المفعول الثاني انما صار ثانيا
باعتبار كونه مسندا فلو اقيم مقام الفاعل صار مسندا اليه باعتبار كونه مسندا وكون الشيء مسندا
اليه باعتبار كونه مسندا باطل وهذا ان تم لكان وجها وجيها وذهب المتاخرون الى التسوية
بين البابين في ان المفعول الثاني يجوز ان يقام مقام الفاعل اذا لم يلبس اليه اشار بقوله
وقيل الخ اي قيل يسند الى الثاني في البابين اي باب اعطيت وباب علمت عند امن
الالتباس نحو اعطي عمرو زيدا وعلم منطلق عمرا فان عمرا مما كونه ماخوذا لا يلبس بالاول ومنطلقا
لكونه نكرة لا يلبس بالاول بخلاف ما اذا كان مثلا نحو اعطي بشر خالدا وعلم اخوك زيدا
فان كلا من بشر واخوك يحتمل ان يكون مفعولا اولا وثانيا ان جوز ان يقوم مقام الفاعل
فعلة المنع هذا خوف اللبس ولا يخفى ان اللبس يرتفع بان لا يقدم الثاني في البابين
على الاول على نحو ضرب موسى عيسى وليس من ضرورة قيامه مقام الفاعل ان يلي الفعل و
لهذا قال وقيل وبالجملة جواز اقامة الثاني عندهم مقام الفاعل في باب علمت مشروط بان
لا يكون ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او في الدار او
ابوه منطلق لان الجملة لا يقوم مقام الفاعل الا اذا كانت محكية وكذا الجار والمجرور مع
وجود المفعول بلا واسطة لا يسبق وكذا الظرف الغير المتصرف للزومه النصب وكون
ما يقوم مقام الفاعل مرفوعا قوله والثالث اشارة الى القسم الثالث من المفعول به
اي المفعول الثالث من باب اعلمت بمنزلة المفعول الثاني من باب علمت لان اثر التعدية
انما صار في المفعول الاول فمعنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا عالما عمرا فاضلا فكل حكم

ثبت للمفعول الثاني من باب علمت فهو ثابت للثالث باب اعلمت وتعليله بما سبق اما المفعولان
الاولان فهما بمنزلة مفعولي باب اعطيت فيجوز ان يقوم كل منهما مقام الفاعل وان كان الاول
اولى لان فيه فاعليه على ان له قربا من الفاعل هذا على راي المتقدمين واما على راي المتاخرين
فهو ان الاول متعين لان يقوم مقام الفاعل اذا خيف اللبس نحو اعلم زيد عمرا فاضلا واما اذا
لم يلبس نحو اعلم زيد واركب لمتحف او اعلم واركب متحف زيدا فيجوز ان يقوم مقام الفاعل
كل منهما وقس عليه فتوهم اعلمت زيدا كذلك متحف ولما ذكر ما يجوز ان يقوم مقام الفاعل
بالاتفاق والاختلاف ذكر ما لا يجوز ان يقوم مقام الفاعل بالاتفاق فقال ولا يسند الخ
اي ولا يسند الفعل المبني للمفعول الى المفعول له والمفعول معه فلا يقال ضرب تاديب وجيء
زيد اما المفعول معه فلانه ان اقيم مقام الفاعل بدون الواو لم يكن مفعولا معه اذ لا يكون
مع الا مع الواو ولانه يفوت حينئذ معنى المصاحبة وان اقيم مقامه مع الواو يلزم العطف بدون
المعطوف عليه فان هذه الواو وان سميت واو المفعول معه اصلها العطف ورد بان المعطوف
عليه لا يلزم ان يكون ملفوظا البتة فانه قد يكون محذوفا ولكن ما نحن فيه منه فان الفعل
وان بني للمفعول لا بد له من فاعل واجيب عنه بان الفعل اذا بني للمفعول حذف فاعله
نسيا منسيا وعلة الصنف ح بامتناع تخلل الواو بين الفعل وفاعله لانه كالجزء منه فيكون
الفاعل بينهما لفظا وقد يراد فاصلا بين المعطوف والمعطوف عليه وقيل لانه يلزم صورة عطف الاسم
على الفعل وهذا لا يجوز واما المفعول له فلانه يخل المعنى ان اقيم مقام الفاعل لان تقييده
هو المشعر بالعلية وقد زال بالمقامة مقام الفاعل ولانه قد يكون علة لافعال متعددة كقولك
ضربت واكرمت واعطيت اكراما فان بني هذه الافعال للمفعول فلو اقيم المفعول له مقام
الفاعل يلزم التوارد اذ لو اقيم مقام فاعل المجموع ولا يلزم خلو بعضها عن الفاعل وما يقوم مقامه
وهو باطل فاذا فهذه انما منه مقام الفاعل في بعض الصور حمل عليه غيره طردا للباب او لاحتمال
هذا الدليل في المفعول به فانه يقام مقام فاعل البعض ويبقى في البعض فلا يلزم خلو البعض عن
الفاعل وما يقوم مقامه ولا يمكن مثله في المفعول له لانه ان اقيم مع اللام لزم استثناء الحرف
وهو غير جائز وان اقيم بدونه يخرج عن كونه مفعولا له لانه اذا كان مجرورا لا يكون بدونه
اللام فان قلت فيلزم ان لا يصح قيام المفعول فيه مقام الفاعل بعين هذا الدليل قلت
قد سبق انه يعامل المفعول فيه معاملة المفعول به على سبيل الاتساع فيصح ان يكون مقرا بدون
في فيكون القائم مقام الفاعل في البعض مظروفا وفي البعض مقرا واما ما ذكر من ان شرط خفض
اللام من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل واذا بني الفعل للمفعول فلا فاعل له
حتى يكون المفعول له فعله فيفوت الشرط ويفتح حذف اللام فلا يقال ضربت تاديبا بل التاديب
فيه نظر لانا نسلم ان المفعول له لا بد ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ولكن لا نسلم انه يلزم
ان يكون ذلك الفعل مذكورا فان المفعول له اذا ذكر بعد فعل بني للمفعول واسند الى المفعول به

نحو ضرب زيد ناديا يحذف فيه اللام وان لم يكن فاعله مذكورا وقد يقال ان النائب
مناب الفاعل ينبغي ان يكون مثله في اقتضاء الفعل له فالمصدر والزمان والمكان مثل الفاعل
فكما ان الفعل يقتضيه ولا يتحقق بدونه كذلك يقتضي المصدر ركونه جزءا والزمان والمكان لاشتماع
تحققه دونها والفعل المبني يقتضي المفعول به سواء كان بلا واسطة او بواسطة وحال المفعول
والمفعول معه ليسا من مقتضيات الفعل اذ ثبت فعل لا غرض فيه ولا يصاحب الفعل فلا يتوهم
مقام الفاعل وعنه يعلم حال الغير والمستثنى وجوز الكسائي نيابة الغير عن الفاعل بجرده
في المعنى فاعلا ومنتصبا بما ذكر ان يجوز نيابة الحال عن الفاعل مفردا اي كاين لكل فعل
سببه لا يجوز الا ان قلت يجب في الكلام سببه من ان يكون ضرب مناسبا له كالقيام ومنتصبا
المبتدا والخبر اي فاعلا بالفاعل الذي هو مرفوع بالاصالة شرع في بيان الاقسام
ملحق به بيان وتنبيها اي ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر فلهما على غيرهما من انواع
المرفوع لانهما اصلها ولهما منزلة عنها ولما كان فيهما مباحث كثيرة ولطائف جمة سيما
وقد سبق استدلالا على باب الاخبار بالذي وسوغت اشكال ابواب النحو في سائر الكتب
سيما في هذا الكتاب فانه قد استوفى في جميع اقسامه ممكنة ومصنوعة وبسط فيه الكلام
تحقيقا للمرام ولا اريك في جزئية اذا انعم في تحقيقك وجهها لاشتراكهما في العامل و
اختصاصهما العامل فيهما سوا بتلا على ما يجيء في اول هذا الكتاب وفيه مذاهب اخر ويلوح
بها مناهما ان شاء الله العزيز ووجه ارتفاعهما ما ذكره المصنف في القسم الرابع ولما
تقدم رجع الماهيتين المختلفتين في حد واحد عرف كلا من المبتدا والخبر على حدة ولهذا
بينه عرف كلا من شقي المبتدا بتعريف مثاله اما المبتدا ولعل الحيثية اي اما المبتدا
فيحمل لاشتراك العقلي على شيئين مختلفين بالماهية لا يمكن ان يكون الا لفظ واحد احدهما
الاسم اي اراد بالاسم الاسم لفظا او تقديرا نحو زيد قائم والاسم تقديرا لا لفظا
نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقس بالمعنى خبر من ان نراه ونحو قوله تعالى سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ان صوتكم وتعاطيكم وانذارك وعدمه انذارك واما
ذكر الاسم لان المبتدا لا يكون الا اسما اذ الفعل والحرف بمنزل عن صلاحية الابتدا لما سبق
واما الجملة فلكثرتها على النسبة التي جعلت آلة للملاحظة غيرها لا لتحكم عليها وقيل لانها
اذا اولت بالاسم فانما تؤول باسم نكرة صفة ولهذا جاز ان يقع صفة وحالا وخبرا و
لم يقع مبتدا لعدم الصحة واما قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فهو من قبيل
التسليم مع الخفي وقيل يخفف بان الهمزة دام هنا لتحقيق معنى النسبة لدخولها في الاستفهام
وما تحقق لها النسبة لكون محكوما عليه بها اسما فالتقدير بعد الهمزة دام مهما في تاويل
المصدر المضاف الى الفاعل فيصح ان يجعلها بينا محكوما عليها بهذا التاويل كما يصح وقوع
الجملة مع ان مبتدا من حيث كونها في تاويل المصدر المضاف الى الفاعل حرفة وارادة

بالعوامل اللفظية اعم من نواسخ المبتدا فلا يرد عليه ما ورد على من فسرها بنواسخ المبتدا من انه يجب
صون الحد عن اللفظ المجمل وانما اشترط التجريد عن ملابسها لان الاسم ما لم يكن مجردا عن ملابسها
لا يكون مبتدا فورد عليه نحو بحسبك زيد فان بحسبك فاعل مبتدا مع انه لم يجرد عن ملابسة العامل
اللفظي فزاد قوله معنى وهو غير المكلا يكن وهو عنه لانه وان لم يكن مجردا عنه لفظا الا انه مجرد عنه
معنى كون الباء زائدة فورد عليه نحو الناس في بحسب الناس ينتجعون غيثا فانه مبتدا مع انه
لم يجرد عن ملابسة العامل اللفظي معنى فزاد قيدا آخر وهو قوله من حيث سواهم لملابسة نحو
فانه وان لم يكن مجردا عن ملابسة العامل اللفظي معنى من حيث انه مركب مع غيره الا انه مجرد عن
ملابسته من حيث سواهم فهما اعني قوله معنى وقوله من حيث سواهم قيدان للتجريد والملابسة
فورد عليه القسم الثاني للمبتدا والخبر والاسماء التي لم تركب فانها اسماء مجردة عن ملابسة
العوامل اللفظية معنى من حيث انها اسماء مع انها ليست من افراد المعرف فزاد قيدا ليخرج
المذكورات لان تجريد هاليس للاسناد اليها بل تجريد بعضها للاسناد الى الغير كما في الاولين
وتجريد بعضها ليس للاسناد اصلا كما في الاخير وقد يقال قوله من حيث سواهم قيد للتجريد
اي انما يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان صفة كما هو الظاهر اتفاق
لم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثاني لكونه اسما مشتقا للتجريد
للاسناد اليه وفيه نظر من وجوه آ انه يخرج عن التعريف نحو الناس في بحسب الناس الخ فالقول
بانه مجرد عن التاثير المعنوي كما توهمه الفاضل خطاء بب جعل الاسم غايلا للصفة المذكورة وهو خلاف
المتعارف عندهم ج خلق الفاضل عن الفاضل د انه كان عليه ان يقدم قوله للاسناد اليه على قوله
من حيث سواهم قال الشيخ الرضي وغيره الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا وبنواسخ
المبتدا وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والا وهي ان يظن ولا يختص عاملا دون عامل وما
يلحق عن اللفظ المجمل ويجب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانها
مجرورتان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعرف ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل
بالابتدا والجواب فيه من الاول وذلك لان التقدير ان اسم تغيير ما معنى الجملة صارت كالحرف الزائدة
التي لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لوضع عدم الصفة على محل الاسم
الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا مع عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها
منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليست زائدة كالا وبين ما لا يجري الزائدين فاسمها اذن اسم ليس
بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل يمكن لا يحمل الصفة المرفوعة على
اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد صرح
اذن هذا المركب عن حد المبتدا لشمولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع
اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز

صفة اسم لا المنبرية اذا كان مضافا نحو لا رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصيرورتهما كاسم واحد اقول في كلامه نظر اما اولا فلان ما ذكره ينتفي ان يكون نعوت المبتدا
شاملا لاسم ان لان ان لعلم تغيرا معنى الجملة صارت مثل ايما الذي في مثل بحسبك درهم وهذا فاسد
اما اولا واما ثانيا فلان لا يكون انهم يريدون بقولهم انه مرفوع المحل بالابتداء انه مبتدا اصطلاحا
ولم لا يجوز ان يكون مقصودهم انه لو لم يعرض له عارض وهو انه العامل وكان مرفوعا باعراب
لكان مرفوعا فيجوز ان يعتبر مرفوعا ويعطف عليه مرفوع وهذا لا ينتفي ان يحكم على زيد في ان زيدا
منطلق انه مبتدا ويحمل التصحيح بالاجهة له وبهذا يظهر انه لا اشكال في قولهم لا رجل ظريف في الدار
وان اختار مذهب الاخفش والمبرد فان المحل على هو صح اسم لا بالمعنى الذي ذكر لا يوجب ان يكون
هو مبتدا لفظا ولكن سلمنا انه مبتدا اصطلاحا بالنظر الى المحل فلا خلل فيه ايضا لكونه مجردا
عن اثر العامل لان اثر مقصور على اللفظ فهو مجرد عنه نظرا الى المحل فيكون مبتدا كما قيل في قول
العامل مقول واسمها منصوب الموضع مردود وليس بمبتدا ضرورة مجرده عن اثر العامل نظرا الى محله
ان لا يكون معنى العامل شاملا له فانك لا تشك في ان معنى الاستفهام مثلا في هل زيد قائم شامل للمبتدا
والخبر مع انه لا يعمل على فيهما فكذلك فيما نحن فيه بالنظر الى المحل ومن منع كونهم لم يخف عليه ان مقصوده
ما ذكرنا وهو المعروف به والمعول عليه وبه يندفع ما قيل من منشا جميع اشكالاتنا وهو تحمل ان العامل
في اللفظ عامل في المحل واما ثالثا فلانه لو قيل انها بالتركيب صارت كاسم واحد كما لزم ان لا يكون حكم
منسوبا على الصفة ايضا لا يقال قد شاع في عباراتهم الحمل على محل اسم لا مع لا وهذا ينتفي ان لا يشملها الحكم
لانا نقول مقصودهم منها الاشارة الى ان عمل لا لا يظهر في الصفة اذا حملت على المحل مثل قولهم انا
حملت على لفظ اسمها لا اقتصار عليها على اللفظ كما سبق لانا ذكرنا وبهذا يعلم ان الاعتراض الذي
جله ودارها على كل حال يحمل غاية الاختلال واما رابعا فلان كون اللفظ جملا انما يضر اذا لم يفترقا بالتسمية
واما اذا اقترن به كما وقع في المتصل فلا قوله نحو زيد قائم الخ اشارة الى امثلة القسم الاول واما الاول
اربعة امثلة لان المجرد اما ان يكون لفظا ومعنى نحو زيد قائم او معنى لا لفظا فانما مطلقا نحو بحسبك درهم
واما من حيث الاسمية نحو البيتين واما اورد للاخير مثالين لما فيه من نوع خفاء اليس الاول
لذي المرتبة اخره فقلت لصيغة ج انجحي بلالا صيغة اسم فاعله له والانجاح طلب الحاجة والكلاء و
بلالا هو بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري قاضي البصرة ووالياها ممدوح ذي الرمة يقول
سمعت هذا الكلام وجد الناس يطلبون غيثا اي الجنب والسعة فقلت لناقتي وحاجتها اطلبي
انت بلالا فان ما هو مطلوب من الغيث يحصل من الممدوح على اكمل وجه ويروى الناس مقصودا
فالمعنى بعث انجاحهم او المسموع مضمون الجملة والحكاية ابلغ مما لو نسب لانها تدل على استناده هذا
الكلام بين الناس وتدل على انه آثر الممدوح حتى عن كل غيث حين طلبه الناس على طلب الغيث
والبيت الثاني لبشر بن ابي حازم الاسدي وقيل للفرزدق المنار بالعين المهملة وهو الشهر الواضح
من عار الفرس اذا ذهب مهتما وهمنا مشاطا وبعضهم مرة بالقرة المدح وانشد شاهدا اجرا

اجرى فلان فلانا

اجرى واحتكم ثم ارتكض ها اي غمزها بترديدها من عار بعير اذا ذهب وجاء وبعضهم بالمثنى من
اعث الفرس اعارة اي عنته وروى المنار بالعين المهملة وهو المقرة من اغرت الجمل سنته
نقلا عن بنو ب وجدنا في كتاب بني نهم هذا الكلام وهو حث الجمل بالركض المنار اي
احث الجمل واجذ زها بالركض والاغلب الفرس النشيط او المقرة او المثنى وبعضهم يحمله
من العارية توهما ان العارية للاستنفاذ لكن عليها لانها ليست لك وكتبه خطا فان قلت
لم لا يجوز ان يكون من الاتفاق في فعل الطلب مع التقديم اولم لا يجوز ان يكون عوملا على حرف
ضمير المنادى والمذكور جملة منتزة له قلت لان المقصود ان ذلك في كتابه والمكتوب هو اللفظ
وان كان لا داء المعنى فهو قرينة المكاية على ان المكاية اكثر من الاتفاق والمذهب واشار الى
القسم الثاني من المبتدا بقوله والثاني الصفة الخ اي النوع الثاني من المبتدا الصفة وعني
بها اسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على احد حروف الاستفهام والنفي حال
كونها رافعة لاسم ظاهر او ما يجري مجراه من المضمر المنفصل فانه بمنزلة الاسم الظاهر في الاستغلال
نحو اقائم او ما قائم اخواك فالصفة مبتدا والمرفوع بعدها فاعلها سادت مسد الخبر اما الشرط كونه
صفة لان الاسم اذا لم يكن صفة فانما ان لا يكون مستحقا للاعراب ان تجرد عن العامل اللفظي المقتضي
واما ان يكون مبتدا بالمعنى الاول او خبرا ان تجرد عن العامل اللفظي دون المعنوي واما ان يظهر
مولا العامل لفظي ان لم تجرد عنه وعلى كل تقدير لا يكون من القسم الثاني للمبتدا واما اشترط
الاعتماد على احدهما لان الصفة تصير حينئذ مع فاعلها جملة كالفعل ضرورة دخول ما يناسب الفعل
عليها وهو معنى النفي او الاستفهام فالصفة اذا لم تعتمد على احدهما اما ان لا تكون مستحقة للاعراب
واما ان تكون مبتدا بالمعنى الاول او مولا لعامل لفظي على قياس ما ذكر وعلى كل تقدير لا يكون
الصفة من النوع الثاني وبهذا ظهر ان ما قال من ان الصفة احترازعن الاسم كما ذكر ثاني القسم
الاول وهم واما اشترط الاعتماد على احد الحرفين لانها لو كانت متقدمة على احدهما لكانت جارية
على صاحبها خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدا ويحترز عن نحو غير قائم الزيدان ونحو ما قائم الزيدان
فانهما مستثنيان وذهب بعض الافاضل الى ان جميع ادوات الاستفهام كالهمزة في دفع الصفة المرافعة
للظاهر بعدها وهو القياس الا انه لا شاهد له وبعضهم الى ان نحو غير قائم الزيدان مثلا قائم الزيدان
نحو نه بمعنا والاخفش والكوفيون يجوزون اعمال الصفة بلا اعتماد ويسلوح به منا به فعلى هذا قوله
والنفي عطف على الاستفهام وقيل هو عطف على احد وحرفا الاستفهام الهمزة وهل لان الشرط هو الاعتماد
على النفي لا على حرف النفي سواء كان النفي مستقلا من حرفه او ما هو بمعناه نحو اقائم الزيدان بمعنى
ما قائم الزيدان واما اشترط ان يكون الصفة المذكورة رافعة للظاهر احترازا عن مثل اقائم اخواك
ما قائم الا الزيدان واما اشترط ان يكون الصفة صفة خبر ابنه وما بعدها مبتدا لكونها لا تقع
واليه اشار بقوله بخلاف اقائم اخواك فان الصفة صفة خبر ابنه وما بعدها مبتدا لكونها لا تقع
ولا يجوز ان يكون ما بعدها فاعلها لان الالف يمنع عن ذلك الا في لغة رديئة وهي لغة اكلوني البراغيث
كذا قيل والظاهر ان قوله رافعة للظاهر حال مؤكدة لان اعتمادها على احدهما يستلزم ان يكون

لانه لظاهر وهو ظاهر فلا فايدة في ذكره الا ان يفرق بين كونها رافعة للضمير المتصل وبين كونها رافعة
للضمير المنفصل حيث عد الصفة في الاول مبتدا دون الثاني وانما اختار لفظ اخواك دون الزيدان كما
في حاشية الشيخ ليتم الصفة منونة من غير حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء الساكنين ومما التنوين و
اللام وما ذكره من الحكم انما هو فيما اذا لم يكن الصفة ومرفوعها مزدوجين واما اذا كانا مزدوجين فيجب
وايه اشار بقوله وفي اقايم اخواك سابغ الاوان اي جاز ان يكون الاسم المرفوع مبتدا والصفة
خبره وان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر والحاصل ان الصفة ومرفوعها
ان تطابقا افرادا فالحكم هذا وان لم يتطابقا فاما ان يكون الصفة مفردة دون مرفوعها نحو اقايم
اخواك او اخواك قايم فالمرفوع متعين للابتدا والصفة خبره ولا يخفى انه لا يمكن ان يكون
المرفوع مفردا دون الصفة وههنا ابحاث الاول ان الصفة مع فاعلها مفرد في سائر المواضع وقد
بين هذا في موضعه فاذا حكم على ان يقولوا انها هنا مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر و
الثاني انه لا خبر هنا في الحقيقة فكيف يجوز ان يقال ان مرفوعها سادا مسد الخبر والجواب عنها
انهم لما ارادوا ان الصفة مع مرفوعها يتم كلاما دون سائر المواضع جعلوها مبتدا ومرفوعها
سادا مسد الخبر يعني انهما مع مرفوعها بمنزلة فائدة تامة مثل المبتدا والخبر لا ان يكون هناك
خبر حقيقة وشبه بالفاعل بسبب فان الخبر هنا كالعمدة ولهذا قيل المبتدا بالتحقيق هو الاسم
الاول وهذا انهم انما سموا مبتدا لمشاركة المبتدا في انه اسم مجرد في اول الكلام وهو مبتدا بالمعنى
وانما سموا في الحقيقة خبرا يعني فلا حاجة الى الخبر وما ذكرنا يندفع ما يتوهم من انه نحو اقايم اخواك
يعني ايقوم اخواك فكلاهما مركب من العامل ومرفوعه فاي فرق بينهما حتى جعل العامل في الاول
مبتدا ومرفوعه سادا مسد الخبر دون الثاني والثالث ان الفرق دعت في نحو اقايم اخواك الى
ما ذكر دون اقايم اخواك لظهور الوجه الصحيح الذي لا غبار فلا معنى لتجويز كون الصفة هنا مبتدا
ومرفوعها سادا مسد الخبر والجواب هو انه لا حكم بكونها مبتدا في نحو اقايم اخواك وانما الكلام
فايدة المبتدا والخبر من غير تكبير فلم النظر عن الفردين وتقدم عليه الفايدة وهي انما تحصل على الوجهين
والرابع انه يلزم على النحاة امور الاول جعل الصفة مع مرفوعها كلاما في بعض الصور دون بعض والثاني
انهم يحذف الخبر انه لم يكن موجودا قط الثالث لزوم التعدد في المبتدا فالاولى ان يقال ان الاصل
في اقايم اخواك اخواك قايمان حذف المبتدا لقيام قرينة مقامه فاقايمان ثم وضع المظهر موضع المضمر
لازالة اللبس فصار اقايم اخواك فالمحذوف هو المبتدا لا الخبر فعلى هذا لا يرد شيء كذا ذكره بعض المحققين
ويمكن ان يقال انه لا معنى لتكثير المبتدا عند عدم توقف الافادة عليه والاول والثالث دوران
مع الدليل مثله في اسم الفاعل الواقع صلة الموصول الاول والثاني لا لازمة استبعاد تمام الفايدة بالصفة
مع مرفوعها والخامس ان اسم الفعل مبتدا عندهم من النحاة مع انه لم يدخل في شيء من القرينتين
والجواب انه اراد تعريف ما هو مبتدا عندهم ولهذا قال اما المبتدا فيحمل الى محل عندهم وعندهم

اسم الفعل ليس بمبتدا بل بعض المتاخرين جعلوه مبتدا واما ما يورد على لفظ الكافية من
ان تعريف المبتدا الثاني يصدق على ضاربا في اضاربا الزيدان رايت مرون عدم اعتبار التجريد
وقد انه يشكل بمثل اقايم ابن زيد اذا جعل زيد مبتدا وقايم خبره وابن فاعل قايم فلا بد على
المصنف لانه شرط الاعتماد وهو مفقود في كل منهما وقد يجاب بان الكلام فيما اذا كان الصفة مع
مرفوعها كلاما تاما وبانه فيما اذا كان لم يكن عينها متيقنا للابتدا ثم وفيما ذكرت ليس كذلك
وفيه نظر واشار الى تعريف الخبر بقوله واما الخبر اي واما الخبر فهو المجرد عن علامات العوامل
اللفظية اسما كان نحو زيد اخوك اولا نحو زيد يقوم وزيد ابن قايم مفرد وقيد كلامه بقوله المبتدا
معاملة في التركيب بيان الكلام فانه لا خبر لها نحو قول المصنف الى كالمفردة فانها وان كانت
مجردات الا انها ليست بمسندة الى ما قبلها فهو لفظا او تقديرا نحو تفصيل للقسم ما تقدم
اللفظي نحو اخوك قايم والمقدم التقديري نحو قايم اخوك فان اخوك وان كان موخرا لفظا
الا انه مقدم تقديرا فقايم خبر عنه ومسند اليه لمرور اشتماله على باقي شرطه ولا يخفى ان تعريف
المصنف احسن من تعريف الشيخ ابن الحاجب لاطراده وعدم اطراد تعريف الشيخ لانه يصدق على
يضرب في يضرب زيد انه مجرد مسند به الخبر للصفة المذكورة وبعد ما عرف المبتدا والخبر
والخبر شرع في بيان احكامهما فقال والاصل في المبتدا التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده
قبل الحكم فتقدم في الوضع ليكون موافقا للطبع وانما اخر الفاعل ما ذكر سابقا ولان الاسم في
الجملة الفعلية سواء الجزء والحدوث فقدم الفعل على الفاعل وقد فسر اي وقد فسر اجل ان الاصل
في المبتدا التقديم جاز في دار زيد عايد الى زيد المؤخر لفظا المقدم تقديرا واشتهر صاحبها
في الدار فان الضمير في صاحبها عايد الى الدار بعد لفظا وتقديرا لان صاحبها مبتدا وفي الدار
خبره بقي وعطف على قوله التقديم قوله وان يكون معرفة اي الاصل في المبتدا ان يكون معرفة
معارفة بقيه قوله ما وضع لشيء جنس يدخل فيه المعارف والنكرات وقوله بعينه فصل يخرج
النكرات اعترض بعض الفضلاء على هذا التعريف بانه لا يصدق على شيء من المعارف سوى العلم
لاشتراك التعيين فيما وضعت له فان لفظ انا مثلا اما ان تكون موضوعة لكل واحد من افراد المتكلم
على سبيل التعيين اولا فان كان الاول ثبت الاشتراك فيلزم ان يكون جميع المعارف سوى العلم
من الالفاظ المشتركة وهذا قول على قيل به احد وان كان الثاني فلا يخ اما ان تكون موضوعة لمفهوم كلي
من افراد المتكلم على سبيل التعيين دون غيره او لا تكون كذلك بل تكون موضوعة لمفهوم كلي
يصدق على افراده فالاول يستلزم ان تكون لفظ انا جنسية في ذلك الفرد وهي زائدة غيره وهذا باطل
بالاتفاق والثاني يستلزم ان لا تكون موضوعة لمعين بل لما يصدق على معين والجواب انا نختار الاول
قوله ثبت الاشتراك قلنا انما يثبت ان لو ثبت التعدد في الوضع وهو منتف بل لفظ انا موضوعة لكل متكلم
والخصوصية بالوضع العام وكذا لفظ انت لكل مخاطب مفرد مذكر ولفظ هو لكل غايب مفرد مذكر وسيجيء
غيرها وتحقيقه يتوقف على بيان اقسام الوضع وذلك سيتوقف في اول الكتاب في تحقيق معنى الحرف
عليه مع

فاما كلام الشيخ الرضي ولا يريد به ان الواضع فصل في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم
يبق في حق الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين فصل المستعمل
مردود ومنهم من لم يقف على هذا التخصيص اختيارا لاجله وزعم ان لفظ انا مثلا موضوعة لمفهوم المتكلم
الواحد وهو يصدق على كل متكلم فهو المعرف الى ان قال ويستعمل في معين فورد عليه انه يلزم حينئذ
ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى اولا يجوز استعماله فيه فضلا ان يستعمل فيه حيث لا يجوز استعمال اللفظ
انا في معنى المتكلم مطلقا ولم يقع في تركيب مرادا منها المفهوم العام بدون خلف في معنى فرد من
وانه يلزم ان يكون مطلقا وان يكون عالما بسر ما نوى العلم مجازا شيء فيما اريد بها من الخصوصيات وانه يلزم
ايضا
بان لا يكون خلاف في عموم استعمال المجاز الحقيقة والعلائق كلها متنفية فالملزوم مثله فاجاب
الشيخ الرضي فالحق ما وضع ليستعمل في واحد معين سواء كان ذلك الواحد مقصودا بالوضع
كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو غلب ما وضع لاستعماله في شيء معين لكان اصرح وبيان شيء
وبالجملة فالاصل في المثال ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والاصل فيه ان يكون معينا وما كنا
ذكرنا ورد عليهم بان الفاعل ايضا محكوم عليه ومع هذا ليس الاصل فيه التعريف والتخصيص
فاجابوا عنه بان الفاعل مخصص بالحكم المقدم عليه فاعترض عليه السيد الرضي وجمهور
المتاخرين بانه كلام فاسد لان اختصاص الفاعل حينئذ اثر الحكم عليه حيث اخر عنه فيكون
الحكم على غير مخصص اقول الحكم كما يطلق على الايقاع والانتساب فكذلك يطلق على المحكوم به
وهو شائع في الاستعمال لانهم وان ابوا عن هذا فهو لهم ان الفاعل يختص بتقدم الحكم عليه بقرينة
التقديم ضرورة تاخر الحكم بمعنى الايقاع عن الفاعل وهو ظاهر ولا يخفى انه اذا ضم المخاطب المحكوم به
قبل ذكر المحكوم عليه الرئيسي في ذهنه صورته قبل ذكر المحكوم عليه فلزم ان يكون هو كالمعنى
لان من شان الصفة ان تتقرر في الذهن قبل ذكر الموصوف فالمحكوم عليه المذكور بعد يكون
كالمختص بالصفة فاذا حكم عليه بالمحكوم به المتقدم كان الحكم على مخصص نظير هذا التحقيق مرارا
وارتئى المعترضين ملاحظتهم ويمكن ان يقال انما كان الاصل في المثال التعريف لانه في اول الكلام
فان لم يكن معلوما للمخاطب بان لم يكن معرفة اعرف بها منها بان يكون نكرة مختصة لم يلتفت الحال
لا فايدة في الالتفات الى شيء مجهول بخلاف الفاعل فان الفعل مقدم عليه وهو مناط الفايدة فلا يقال
بتنكير الفاعل والحاصل ان مناط الفايدة في الجملة الاسمية هو الخبر وفي الفعلية هو الفعل فلو لم يكن
الفعل فان الفعل الذي هو مناط الفايدة مقدم فكان الواجب الفعل جعل له الفايدة مع كون فاعله
نكرة ولان المقصود في الاسمية بيان حال المبتدا والاسناد تابع وفي الفعلية المقصود الاسناد
وبيان حال الفاعل تابع ويوضحه ما يقال من ان مطلق الغرض في باب الفاعل هو الاسناد وان كان
لا بد في بعض احواله عن الاخبار ومطلق الغرض في باب المبتدا هو الاخبار وان كان لا بد عن الاسناد
ومن المعلوم ان الاخبار لا يتحقق الا بكون الخبر عنه معرفة او قريبا منها والاسناد لا يقتضي

ذلك

ذلك الا شيء يجوز فيما لا يمكن فيه الاخبار من الانشائيات الاعلى تاويل واشار الى اقسامها
بقوله والمعارف خمس وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام والمضاف الى احدها سفي و
وجه الضبط ان نفرضها اما ان يكون لكنها من معرفة اخرى اولا فان كان الاول فالمعرفة المضاف
وان كان الثاني فاما ان يكون نفرضها بالكنية اولا فان كان الاول فالمعرفة المعرف باللام وان
كان الثاني فاما ان يكون وضع المعرفة جزئيا كما ان استعماله جزئي اولا فان كان الاول فالمعرفة
العلم وان كان الثاني فاما ان يكون وضعها لخصوصية متكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره
لفظا او حكما اولا فان كان الاول فالمعرفة المضمر وان كان الثاني فالمعرفة المبهم ووجه الترتيب
مستشرع من وجه الضبط فافهم واقام بعد المنادى لان تعريفه انما هو بقصد المتكلم لا بالوضع مثل
اللام والا لكان كل منادى معرفة وقوله يا رجلا لغير معين يكلمه فاما كلام الرضي وفي لم
يوقع من النحويين في المعارف فكونه مانع المعرفات لان تعريفه بوقوعه موقع تكلف الخطاب
مردود وقوله قصديا اشارة الى تحكيم العلم الى قصدي يصير علما بوضع واضع معين يقصد
اختصاصه بالمعنى كزيد وعمرو فان واضعها قصد ان يكونا مخصوصين بمن تولدهما وابى الفارابي
يصير علما لا بوضع واضع معين بل بانتشار الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه بحيث
لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما يتناوله اللفظ ولما كان اسم الجنس الذي يطلق على
بعض افراده المعين اذا كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاقتراني على تعيين
معرف باللام ومضاف فلهذا اشار اليهما في المتن وسمى بخواجه عمر الخ فان ابن عمر
علم بالاضافة على عبد الله بن عمر بطريق غلبة الاستعمال وكان في الاصل شائعا بين سائر اخوته
وكذلك النجم فانه غلب بكثرة الاستعمال على الثريا وكان في الاصل لكل نجم مشهور من المخاطب و
الخاطب وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل بن عبد العزى بن رياح كما ان في الاصل
لكل من اصيب بالصاعقة وهي نار تسقط من السماء في رعد شديد ذكروا ان خويلدا كان ذهب
الى عرفة فهبت ريح وسقطت في جنانه الذباب فمنعتها فمرضت فقتلت فسمي قتيل الريح لكونه بالاضافة
شيئا فالمعلوم وان خويلدا اكل عليه قتيل الريح في البلد البهامي وقوله وما غلب من الاتباعه
اي من الاسماء الشائعة كحواري عيسى وابن مسعود وابن الزبير مجرور معطوف على من عطف كان
العلم الاقتراني كخواص الاسماء فلا موهم استدراكه نظرا الى المعطوف كما لا يرد من الشايعة الكلام
لا ذكر ان العلم الاقتراني اما معرف باللام او بالاضافة قوله ومنه اي مما غلب من الشايعة
الدبران لهو الدبران اي فعلان بمعنى الفاعل من الدبور كالعدوان للعادي من العدو غلب على كوكب
معين يدبر الثريا من من ما توصف بالدبور والتيوف فيعول من العوف وهو المنع كالمنيوم من
النوم غلب على كوكب معين ذكروا ان الدبران خطب الثريا وشاف لها كواكب كثيرة ما ملكه
والعيوف منها كانه يعوفه عنها وقيل كانه عاف الكواكب عن المجاوزة فسمي بذلك والتيك
فعال بمعنى فاعل مثل الكتاب للذي يكتب عن غامض العلوم الابحث عنها من السموك وهو الارتفاع

غلب على كوكب مخصوص لان ما عداه من سن ما وصف به من الكواكب والقمر باعتبار نزوله منازل فان
يعني ما له الفروع الى الكثرة والاصل ثم يوضع عليه الواو بار واد عنت احدى الياءين الى الاخرى لاصل
المفرد غلب على كوكب مخصوص موصوف بالقرب المخزون من بين ما وصف بها واما نزوله بها فانها تسمى النجم
ظاهرة من حالها بحيث خفيت فان خطلي الى للقرب بالجاسد وان على يب الزمان لواحد نجم منها غلبا
وهي سته وانيد من الجبهة وهو واحد واما تخصيص نزوله بها فظاهر والى ذكرنا اشار بقوله لانها الى
اي لان الدبران والعقوف والسماك والنثرة غلبت على كواكب مخصوصة من بين ما وصف من الكواكب بهذا القمر
بالدبور والعقوف والسماك والنثرة المخزونة ولما كان هنا مظنة ان يتوهم انه لا يصح هذا القمر
في نحو المشتري والمريخ فان المشتري من الشرا والمريخ فعيل كالضحك للكثير الضحك من الريح وهو
وكذلك الجيد في الحمام كهذا الوصفان لا يوجدان في هذين الكوكبين اشار الى دفعه بقوله وعالم
يعرف بالى وعالم العرف تكشافه من هذا القبيل تلقي بما عرف فيحكم بان هذين الوصفين
موجودان في هذين الكوكبين دفعا للمجاز والاشتراك وان كنا لا نعرف بطريق التفصيل
وجود الوصفين فيهما كما عرفنا وجود الوصف في الدبران واخواته واما ذاك منه لانها ليست
من الصفات الغالبة مثل الصعق وانما هي اسماء موضوعة باللام في الاصل علما لمسمياتها
ولا يجري صفات وهذا اما يقال ان الغلبة في نحو ابن عمر والنجم والصعق مخصوصة ومن ذلك نذر ته وقوله
والمبهم عطف على قوله والعلم واراد به اسماء الاشارة وما الموصولات واما سمي كل واحد منهما مبهما
وان كان معرفة لان اسماء الاشارة ما اشارة حسية الى المشار اليه فيهم عند المخاطب لان
بحضرة المتكلم اشياء تحتمل كل منها ان يكون مشارا اليه وكذا الموصولات بدون الصلة فيهم عند
المخاطب وانما تقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون فيها عند المخاطب
النطق وكذا ذو اللام العهدية كذا ذكره الشيخ الرضي وافتتاه جمهور الشارحين ومنه قطرب
ان يقال ان كلامنها لا يدل على جنس من الاجناس المختلفة وقوله والمضمر ايضا عطف عليه وانما
سمي مضمرا لكونه موقوفا من الضمور وهي دقة البطن ومنه المضمار الى الميدان لكونه آلة الضمور
وقوله يتعلق بالمضمر والمبهم ما لا يزيد عليه من اضيافهما واحكامهما الا انه قدم المضمر على
المبهم فما سبق وهو الاصل وعلما عكس لما اشير اليه وقوله والداخل عليه اللام كما
عطفا عليه وقوله لتعريف العهد حال من اللام اي كائنة اما لتعريف العهد لو الجنس
الجنس والعهد في اللغة الادراك يقال عهدت فلانا اي ادركته وكنت عهدي حال عهدي الوجود
الى المدرك للمخاطب والجنس الجنسية ونفس المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
واللام وصفت للكشاف الى ما هو حاضر عند المخاطب من حيث انه حاضر عنده ولهذا قال
صاحب الكشاف في تعريف الحد انه الكشاف الى ما هو فيه كل احد من ان الحد ما هو وقال
الشيخ ابن الحاجب ان زيدا المعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد المعهود بينك
تلك النسبة المخصوصة وقال بعض المحشين التعريف مقصد به معين عند السامع من حيث هو معين

كانه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيعينه فيها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا
يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا في نفسه لكن من مصاحبة التعيين وملاحظته فرق ثم قال الاشارة
الى معين وحضور ان كانت بحسب اللفظ علما اما حسا ان كان المعهود الحاضر حسا وما هو كالمشاهد
واما تخمينا ان كان نزوله امتهنا كزيد او اكثر كالناس وان لم يكن بحسب اللفظ فلا بد من اعتبار عنه
شاربه الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكثرة التكلم والخطاب والتعبير في الضمائر
والتنبيه في المعلومة حلية وغير حلية في الموصولات والمضاف الى المعارف وكثرة اللام والنداء في
المعرفات بها هذا كلامه نظير من جميع ما ذكر ان معنى التعريف من الشارح الى الحاضر عند المخاطب
من حيث انه حاضر عنده وانه مشترك بين جميع افراد المعارف فان كان ما دخل عليه اللام معهودا
بينهما كان اللام لتعريف العهد اي المعهود وان لم يكن جنسا لم يعين فيه فرد من صدق عليه الاسم الا
كان اللام لتعريف الجنس ونفس المفهوم وايضا فاضافة التعريف الى العهد والى الجنس دليل على
ان معنى التعريف فيهما واحد وانما الامتياز عنهما باعتبار المتعلق وهو المعهود في الاول والجنس
في الثاني وايضا فاضافة التعريف الى العهد الذي بمعنى المعهود يعرف الى علة تعريفه على ما استفاد
من الاضافة الى الشيء في نحو اكرم العالم وتاديب الصبي فان في الاضافة اشارة الى ان اكرامه
لعلمه وتاديبه لصباه فيكون تعريف العهد هو الاشارة الى ما هو معهود منها بسبب كونه معهودا
ومثل هذا الاشارة في اضافته الى الجنس فلا اعتراض به صاحب المنهاج من انه ان اريد بتعريف الجنس
الاشارة اليها من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليس فيها دلالة على التعيين
الحلية نحو رجل وذكر والرجل والذكر وان اريد الاشارة اليها من حيث حضورها في الذهن
لم يتميز عن تعريف العهد غير متهض وذلك لانا اوضحنا غاية الايضاح ما تميز به احدهما عن الاخر
وكما ندفع به ما يقال في توجيه كلامه من انه صح بان تعريف العهد ليس شاغرا النفس الى الحاضر
وما ذكرنا انما هو اختلاف في موضوع التعريف لانه وذلك لانا قد حققنا ما يطابق قوله ان تعريف
العهد ليس شاغرا النفس الى الحاضر لعريد على من الكتاب والجواب بان النظر في المعهود الى قرد
معين او اثنين او جماعة بخلاف الجنسية فان النظر فيها الى نفس الجنسية والمفهوم باعتبار كونها
حاضرة في الذهن وايضا عرفت هذا فاعلم ان العهد قد يكون بحسب ما اشار اليه المص بقوله
نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم او المكرم مجازي فان العهد في كل من الرجل والمكرم يحتمل التقدم
ذكره الا انه لوحظ في الثاني المماثل دون الاول وقد يكون تقديرا نحو فرح الامير اذا دام ملكه سالما
الله الا امير واحد واغلق الباب لمن دخل الثيب وقد يقال العهد في المكرم تقديرا لعدم
تقدم ذكر المكرم قوله للجنس الى تعريف الجنس ونفس المسمى من غير اعتبار ما هو صدق عليها
من الافراد نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع فان الحكم بالخيرية انما هو على نفس الطبيعة
من غير ملاحظة افرادها وهذا لا ينافي ان يكون بالعوارض لبعض افراد المراة خير من بعض افراد
الرجل على ما ورد المراة الصالحة خير من الف رجل صالح وقد ذكر المص في الاجوبة ان اللام في المراة

للاستغراق حيث قال فاذا حكم على ملك لما هيه المشار اليها بالاشارة بحكم فذلك الحكم لا يخ اما ان يكون المراد
بجميع افراد ذلك الماهية او لم يكن فان كان الاول نحو الرجل خير من المرأة فالحكم بالاستغراق وان كان
اللام يستعمل لتعريف العهد الذهني اي لواحد من الافراد نحو ادخل السوق فانه لا يعد شيئا في الاذهان لمطابقة الحقيقة
عند تمام قرينة تدل على ان المراد بها العهد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها في ضمن جميع الافراد او بعضها نحو ادخل السوق حيث لا يعهد في الخارج فان الادخل فرد عاما
ذكرنا وقد قال بعض من يستغرق الجنس في قول جمع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا
فان الاستثناء قرينة تدل على ان ذكر كلمة الصادق الكلية لغير ما صار مقصودا ان تنوير الا الذين الا
العهد او الجنس غير مستقيم فلا قرينة تقوله وصولح الى البيع شيء واحد وكل ما وضعت من العاقبة واقوا
فان البعض كما يطلق على الكل يجوز من الخاص الى البعض ويدل كذلك يطلق على ما هو دونه نحو زيد بعض
الانسان والفاء في قوله فبعض المشتري اي حيث الشرط وضعه يعود للكل وقوله ضمن للبيع فالدخول على ما
دخول الجزء في الكل وهو الاظهر وقيل الكسر فالدخول دخول الجزء في الكل اي كل ما وضعت من
افراد البيع فهو داخل تحت البيع من جهة اعتبار طبيعة النوعية او النوع داخل تحت ما وضعت من
الافراد من جهة الجهة خصوصية الكل ومحله ان المعرف باللام المراد به بعض فيدخل الجنس اجمع افراده
اما هو المعرف بلام الجنس وما دل من هو المعنى لاستغراقه في نفس الحقيقة او جهتها يعني انه يريد به في الجنس
الجنس لدخوله في افراده من جهة اعتبار طبيعة النوعية فعلى هذا يكون هذا الكلام اعتبار الى ما
ذهب اليه الجمهور والكلام من لام العهد الذهني والاستغراق من نوع واللام الحقيقة وكل ان قال انه
جواب سؤال هو ان قال ما كان المراد من المعرف باللام الجنس نفس الحقيقة لزم ان لا يكون حسنة فيما
صدق عليه لما ان المخالفة منها اجاب بان ما صدق عليه داخل تحتها او ما هي داخلة تحته من جهة
طبيعة النوعية فيكون المعرف بلام الجنس مشتملا في نفس الحقيقة والزائد عليها الا استثناء من
الفرقة فظهر انه لم يستقل غير ما وضع له وقد يتوهم ان نوع الجواب هذا لا يطابق على ما اجاب
عليه باعتبار انه مرضي له بل باعتبار انها مصدق عليه فيعترض بانه لا يدفع السؤال لانه يسلم
انه يجاز لان الحقيقة غير الفرد الخارجي والسائل لم يرد الا انه مستقل غير ما وضع له ملك حتى يكون حقيقة
وقيل ان هذا الكلام توضيح ان المركوز بالمعرف بلام الجنس نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه
قوله والمضاف اضافة حقيقية على العلم اي والمضاف الى العلم ولا الاضافة من الاسماء الموضوعة
في الاهام اضافة حقيقية سواء كانت ملابسة كغلام زيد وبناء الانسان او بواسطة نحو غلام
جار زيد وانما قيد بالحقيقية للاحتراز عن الاضافة التلطيفية فان المضاف فيها لا يتعرف بالاضافة
والفرق بين الخاص من جهة ان المضاف في الاول اسم عين وفي الثاني اسم معنى ومن جهة ان المضاف
اليه في الاول علم وفي الثاني معرف باللام واشار الى علة كون الاضافة علة لتعرف المضاف بقوله
لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه من جهة اللفظ والمعنى فيأخذ المضاف حكم المضاف اليه في التعريف
سوى المتوغلة في الابهام في جميع المواضع كما يأخذ المضاف حكم المضاف اليه في التانيث في موضع

يعني الاكتساب بالمضاف اليه عن المضاف في قولهم سطت بعض اناملة فانه يعني ان نال سطت اناملة
ولا نال ضرب غلام هند اذ لا يعد الاكتساب بالمضاف اليه عن المضاف قبل علية هذا التشبيه
لان اخذ التعريف من المضاف اليه انما يتحقق بالاستراد بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه
فانهما اتفقا على صفة ووردا في كلام معدود مثل المثال الذي ذكره والجواب انه لا خفاء في ان اخذ
المضاف التانيث من المضاف اليه في هذا المثال بالتبعية يتحقق فيكون التشبيه المحقق
ولا يسوغ تنكيره الا بوجه ان لا يجوز تنكير المبتدأ لما ذكر الا اذا تخصص بوجه من الوجوه وذلك
اي التخصص بوجه يكون بالوصف اي يكون موصوفا من جهة اللفظ او في اللفظ فظهر انه اذا وصف
ومن قال انه حال من الوصف يعني ملفوظا مرد عليه انه مرده ما فعلا نحو قوله تعالى واجل من عنق فان
اجل مبتدأ مع كونه نكرة تخصيصه بالوصف اللفظي وهو من وضعه علة وجوز ان يكون التخصص هنا
العموم لان النكرة اذا وصفت بصفة عامة عمت كما ذكر في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
او مبتدأ اي من حيث المبتدأ وفي المقدر نحو تجب في الانار وتجب في الارض اي تجب من الطين
في الانار وتجب اخرى في الارض فيقال تجب الطين والدم اذا اخرجه من موضعه مبتدأ وتجب ما في الصدر
وما بقي الاثر واصل المثل في الجالب كلب فقال عقل مجلب في الارض وقال نصيب يجلب في الانار
فضرب مثلا لمن تكلم بمحتمل مرة ونصيب اخرى وان ذهب غير فيه في الرباط اي فصرا خر
فيه مبتدأ بخصوص الوصف المذكور والرباط ما يربط به الدابة وقال قطع الشعر رباطه الجالة
قال للصابد ان ذهب غير فله مثل ما الجالة فانه مضر على ما على فاضرب في ارضا ما الجالة وذلك
الغايب كذا قاله به قوله او يعطف عطف على قوله تخصيصا الى التخصيص يكون بالوصف المعهود
كان تكم الخبر به كم كم رجل ضربته اي كثير من الرجال ضربتهم فان كم مبتدأ مع كونه نكرة لحال التخصيص
بالوصف في المعنى اي ذكر ما يدل عليه على فاضل يلزم في نحو الصحيح قال المص به كم الخبر به نكرة موصوف
في المعنى لانك اذا قلت كم رجل عندي او رجال كثير كان عندي فانك قلت ان هذا الوصف الكاذب
الكثير وهو معنى كم لا ان الوصف مقدر مع لفظ كم كما تقدم نحو ولذلك جعله شيئا اخر مردود قوله
او يكون عطف على قوله بالوصف وفيه اشارة الى ان الوصف بالمعنى المصدري لا يعني التابع على قوله
الى التخصيص بوجه ما يكون بما ذكر او يكون فاعلا معنى فيه قوله تخصيص والحصر نحو تكل امها وكذا تكل
مبتدأ مع كونه نكرة بتخصيص بكونه فاعلا في المعنى على فاعل سبب في رجل جاني فكلا ان الفاعل
لفظا ومعنى يجوز ان يكون نكرة كما تقدم كذلك ما هو فاعل معنى يجوز ان يكون نكرة ولا يخفى ان كونه
فاعلا في المعنى يقتضي ان يكون الخبر جملة فعلية ولهذا قال ولا يكون الخبر هنا اي حيث كان المبتدأ فاعلا
في المعنى لا جملة فعلية والمثل نقدان المرأة ولدها ومثال يعني التانيث ولدها زيانا اذا اجتمعت و
الا امنا التانيث اي صيرتا عاطفة على التوبيخ وهو جلد بجوار يخص اذا مات ولد التانيث فمبتدأ المثل ما صيرتا
عاطفة على الولد الا فقدان اولادها في المثل ليس الطلب بينهما حتى مثل الجوانة والتحتية
انه ولم يكن قبل ذلك كذلك ومثال الناس ان يهن فقد اجبت انه مثال يهن ذلك قوله

المبتدأ وفي المبتدأ او نصب مبتدأ كان في الاستفهامية والاولى ان يكون منصوبا على انها وصفان للعدد
اي نصب مبتدأ مضافا او نصب مبتدأ مفردا وبيان التخصيص في هذا النوع مقدم انا يبال بالهمزة عن قبيل احد
المشاورين بعد العلم بنفوذ الحكم لاحدهما فيعلم المخاطب من اول كلامه بنفوذ الحكم لاحدهما فانه
الصفة من حيث تنويرها لموصوفها كمن غير مقصود لكن انبانها مبتدأ للمخاطب النسبة الموجودة منها فتنزل
عليه انه ملزم من هذا ان المتنبي نحو ادخل في الدار ومثل رجل في الدار لعدم لفظ انه الدالة على تنويث
الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقال المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام لان النكرة
في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذاك الجنس وليس المراد واحدا
معينا او غير معين اخر المعادلة وان قدرت فيما ذكرت لخفتها الا انها موجودة تقديرا
كما اعترفت بها قال المص لانه في التقدير انها في الدار قوله او نكرة عطف على قوله او يكون
بوجه يكون نكرة متناول كل حد ما يطلق عليه على سبيل القول والاستغراق سواء كانت
في سياق النفي اولا وسواء كانت مضافة اولا والاشبه ناظره الى بلغ الاقسام فيعني ثمرة خير من
جرادة اي كل واحد واحد مما قال له ثمرة خير من كل واحد واحد مما قال له جرادة وقس عليه
معنى ما احد خير منك وانما جمع وقوع هذا النكرة مبتدأ لانه قائل الموقوف من حيث انه لم يعمل المفرد
على البدل ووصفه بالنكرة في نحو ما رجل علم في الدار بما يعني كونه موقوفا وقال المص لما عرفت
لان النكرة المستوفية في تاويل المعرفة لا منتفيا بها العموم اذ الاصل فيه ان يقال فيه ما زيد خير
منك لما كان فيه من الاجاز من حصول تلك الفائدة ولكنه يعلم ان ثمرة خير من جرادة وضع
موضع هذا النهار خير من هذا الجرادة الى غير ذلك ومعنى شر من غرب اي باضافة شر الى موصوف
شر من شيء يعرف الى فضل زمان وهذا العموم بحسب الاستعمال فانك شر العموم من المضاف
اليه ولد الناقة جراد ما لم يفصل عن امه فاذا فصل فهو فصيل في العلس اصله ان الناقة لا تلد
الا على ولدا وعلى ولدا فاذا كان الفصيل زيان لم يمر بانتي اربابها من غير لبن يضرب للمتجاذبين
فقيره ولد اكل شاة برجلها معلقة فان كلا قيد العموم بحسب الوضع في العلس مومن قول وهم
ابن سلمى زهير بن ابي سلمى وكان ولي امر البيت بعد جرهم ولما حضرته الوفاة جمع اياد وقال
لهم اعهدوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان بين الرشد فاتبعوه ومن عوى فارفضوه
وكل اناء يرشح مما فيه قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان التخصيص ان يحمل البعض من الجملة
شيئا لا فيما له وانت اذا قلت ما احد خير منك فالنصر ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية
ثابت لكل فرد فرد فلم يخص بعض الافراد لاجل العموم نعم وكيف ذكرت الخصوص اخذ
العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم وهو كل فرد ولو حكمت بعدم الخيرية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اقول انا يريد ما ذكرنا كان
المراد من التخصيص ما لو المخاطب له الوقوف على الموقوف وعلم ممنوع ولو سلم فالمراد في التخصيص
على هذا النوع تقليب على ان الحق هو الحكم فيه انما هو على فرد عام فالمراد بتخصيص بالعموم تخصيصه

وقوله مبتدأ خبره يحتمل الامرين يعني ان كلا من شر في شر امرة ذات ومما فيها اكوم زيدا فيمن يحتمله نكرة
غير موصوفة يحتمل ان يكون تخصيصه بالوصف المقدر كما الكثر ونظم او منظم او منظم الغير ذلك وهي من الاشارة
لا اعرفه علة كما وان يكون تخصيصه بكونه فاعلا يعني فيه التخصيص الى الامرة ذات الامر وما حلة
الاشي فاللام في الامرين للعهد ومن نظر في وضع قوله ولا يكون الخبر هنا الا جملة فعلية يعني نحو تكل
امها ولد او يعني قوله شر امرة لم مرتب ان قوله مبتدأ خبره يحتمل الامرين فانهما لا يتوقف الا امانا
مبتدأ خبره يحتمل وهم قال امرة اذا حمله على الهرب وهو الصياح نصرت فرطهوا مارات الذي يحاول
قال المص كما يهم سعوا الهرب كلمة وقت لا يهرب من قتل الا لنفسه قالوا ذلك اي الكلب ما حلة على كر
نصرت فيما يلتذ على وضع النبر وانا مالم يحمل حمل حمزة اعن الموتى الاخبر من ويسمى
تحقيقها مالا مزيد عليه فلم حمل اليه وهو يعني ان قوله غير موصوفة احترازا عن مثل من حملها نكرة موصوفة
ما نوع ناصعة محمودة فاخبر ما تعريف في حمل بدلا كما موجود لانه لا يكون من باب واجل من عنق
والظاهر انه انما ذكره لان يحتملها نكرة يحتملها غير موصوفة لانما ذكر لعدم التانيث قوله او مصدرا
عطف على قوله فاعلا اي وذلك التخصيص يكون بالوصف او يكونه فاعلا او يكونه مصدرا منتسبا
الى الفاعل مع لزوم التنوين نحو سلام عليك فان سلام مبتدأ مع كونه نكرة التخصيصه بانتسابه الى
فاعل اذ المراد سلامي او سلام من عليك لان اصله سلمت سلاما من حيث انه سلام فالسلام بمعنى
التسليم اي جعل الغير سالما فواضح سلاما موضع سلمت بعد حذفه كما في الحمد لله فكان ان الحمد من المتكلم
فكذلك التسليم منه الا انه لما كان جملة فعلية يدل على الحدوث عدل الى الرفع لدلالته على الثبوت ويمكن
ان يجعله مصدر سلمك الله سلاما اي جعلك الله سالما وسوف الكلام الى الجواب ما ذكرنا وهذا كونه ما نظر ان
ما ذكره الشيخ الرضي من ان سلمت مشتق من سلام عليك كليبت لمن لبيك وسحلت من سبحان الله
فيعني سلمت فكلمة سلام عليك كما ان لبيت وسحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فيعني سلام الذي
هو مصدر سلمت قول سلام عليك فعلا ما ذكر من ان يكون معنى سلام عليك قول سلام عليك عليك
وليس كذلك مردود لانا بينا ان معنى التسليم في الاصل جعل الغير سالما والتصريح فلما كان لفظ الامام من
المتكلم جعل المخاطب سالما من المضرة من جانبه قالوا سلم يعني قال سلام وما هو خبر انما السلام من
الخارج لا ان يكون داخلا في معنى سلام كما نوعه الشيخ الرضي ولهذا قال سلمت عليك في حالة السلام
عليك قال سلما فسلموا على اهلها ثم المتبادر على هذا النوع من التخصيص قوله ولا يكون الخبر اي ولا يكون
هذا التخصيص الا في الدعاء نحو سلام فانه مبتدأ وان كان نكرة تخصيصه بالانتساب الى الفاعل لانه يعني الا ما
اي ما لك الله او ما لك من الله على فاس يسبق بحقه وفي الانوار وقيل سقم ودعا بالا ما لك
قوله او مصدرا عطف على مصدرا وقوله بعد لها حال من همزة الاستفهام ومثله حال من اسم
اي او تخصيصه بحيث يكون بكونه مصدرا لا بهمزة الاستفهام حال كونها نائبا لها الم حال كونها متصلة
وقوله بحسنا تمييز او ظرف او مفعول مطلق على حذف المضاف اي التصدير المتقدم فيكون من
حيث التحسين او في التحسين او تصدير تحسين نحو ادخل في الدار ام امرأة وقد يكون من حيث

بالوصف فكان غير الموصوف بالوصف يخرج عنه فكذلك يخرج عنه بالوصف بالعموم يعني ما احد خير منك
فزيد عام سلب عنه ان يكون خيرا من المخاطب فظهر بمعنى الوصف المصلح فيما نحن فيه واما قوله
بل اعني ان فاعل فهو عين ما اراد وامن قوله المختصين بالعموم وقوله او مقيد ما عطف على فزيد فاعلا
اي او مخصصه بوجه يكون مقيدا عليه الظرف كقولك كونه خيرا له الخير والدار وجرفان لعطا مبتدا مع كونه
نكرة تخصصه مقدم خبره الظرف عليه وقد سبق تحسينه بالا مزيد عليه ولا يرد عليه انه يلزم مما ذكره
ان يكون قائم رجل لما ان ما ذكرنا انما هو فيما تعين الخبر به وهو في قائم رجل متردد على ان الهم يمكن
الظرف ما ليس عنها وقد جوز سيبويه كون المبتدا نكرة ظرفه من غير ان يختص باحد الوجوه
المذكورة واليه اشار بقوله اشار سيبويه ما اي قائل سيبويه فيكون المبتدا نكرة ولا يختص به
نحو اخشى والبه الخير لانك فان انت مبتدا مع انه لم يختص بوجه مما ذكر لان الخبر مدحه بانه لا اعوجاج
فيه قال سيبويه موضحا وقد جاء بالنكرة بعد ما لك لا يجوز فان الاخ ان خلط مكان وصل
الاخ اللين والضعف قال ثم سبر الاخ فيه اي الاضعف فيه فهل هذا يكون للاعاد السلام
عليك قال الشمس ج والبر مختص جملة فتصوبا في الاصل السلام عليك قال وحق الخبر الجر
معطوف على قوله والاصل في المبتدا التقديم يعني ان الاصل في الخبر والاسم بحاله ان يكون نكرة
لما ان الاخبار بما هو معلوم للسامع غير مفيد ولما لم يلتبس بالصفة وقد كان اي المبتدا والخبر موقتين
معا اي في كلام واحد سواء يخلو منها نحو الراكب هو المنطلق او يختلف نحو زيد هو المنطلق اذا
كان الكلام مقبلا للسامع اي لعلمه منه ان الاسم المعلوم منه له متوان في الوجود الخارجي وقد كان الحد
متردد وجودهما فان العلم بنسبة المبتدا والخبر الاوجب العلم باتصاف احدهما الى الاخر وما ان السامع
يتم كان الخبر من المعرفة ظرفه فانما الثاني في مجموعهما واما ان كان نوعها مختصين وان هذا اذا ملا
كلام ان الاخاف فيه فان قال فاعل انت يقول الله ربنا ومحمد نبينا وهذا معلوم معروف قيل له هذا انما
هو معروف عندنا وعند المؤمن به واما قوله رد اعلى الكفار على من لا يشك ما قلوم يكن يحالف على الفرق
لما قال الاخر الجحد والنظير الطلب الثواب هذا كلامه وفي قوله وهو مردود كان موقتين دون ان يختص
وقد يجري موقعه اشارة الى ان صوت الخبر مستلزم لشرف المبتدا وانه لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة
والخبر موقته ولهذا قيل السبع كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر موقته في الجملة الخبرية وقد جوز
سيبويه كون المبتدا نكرة والخبر موقته حيث قال يجوز ان يرفع افضل على قوله فرس مرتبط
افضل منه ابوه على الابتداء ويكون ابوه خبره فيتنقض به ما ذكره بعضهم من انه لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة
موقته والمبتدا نكرة الا عند سيبويه في مسئلة نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام نحو من ابوك في الفعل
بنوه نحو انت اثنان الى ان يجب مقابلة المبتدا والخبر بحسب المفهوم ولو بالتاويل ليحصل
الافادة وانت الثاني بمنزلة الوصف اي انت الفاضل الكريم ومثله انا ابو النجم وشعري شعري
اي شعري موصوف بالصفات الكاملة اي شعري الان مثل شعري فيما كان وكذا الكلام
زيد زيد بدون التاويل فانه غير مفيد مقول والخبر الجر تعلم للخبر الى مفرد وجملة لان الخبر حكم

المبتدا وهو كما يكون بالمفرد يكون بالجملة ولهذا اشترط فيه ضمير المبتدا اي الخبر فيكون مفردا وهو على قسمين
فيكون حاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك اي اخوك في زيد اخوك قال الشمس اخوك اسم عارض لزيد
فيجب خلوه عن الضمير لان الاصل في نفس الضمير النقل وشبهه كاسم الفاعل والمفعول في الصفة المشبهة
واخوك ليس منها لان الاخ يدل على ذات كزيد فوجب عدم جواز الاضمار فيه والمفعول على ان
الخبر وان كان اسما جامدا فهو ايضا مشتق للضمير فان معنى اخوك قريبك وقريبك منتفي للضمير فلذا
فان معناه والجواب ان كونه في معنى ما شبه النقل شبها بالنقل لان فرع اخوك عن فروع قرب
فلا يخلو الضمير وقد يكون منفصلا اي الضمير في نحو زيد منطلق فمنطلق خبر مفرد متضمن ضمير المبتدا
ومثله بهذا احمد مشيرا به الى رجل نجاح قال الشمس مالك على الاسم ضمير مرفوع لانه متاول بما هو مشتق
النقل ولو اسند الى ظاهر لرفعه نحو ما انت رجلا اسدا ابن وقوله في حال من الضمير في منطلقا
ويريد به كل جملة اسمية خبرها واختاره دون ان يقول زيد منطلق كما قال نحو زيد اخوك لانه اراد ان يفيد
ان نفس الخبر الضمير مشروط بكونه مشتقا لا كما نرعه الكوفيون اذ المعنى اي المعنى شرط سببا اذا كان ظرفا
ولا كان لقائل ان يقول ان فيه ضمير انكره شبه النقل ولا بد له من فاعل اذ ليس بظرف وهو مضمر ولما
نفي كونه عائدا الى المبتدا ولم لا يجوز عوده الى موصوف مقدر ولهذا قال بعض المحققين من شارحي
المفتاح ولعل السر في عدم نظائر عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف
اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف دفعه منزلة بدليل الجر اي بدليل ابراز ضمير
المبتدا في نحو زيد الخبر الجملة هو فلو لم يكن في الجملة ضمير المبتدا لما ابرز موسب جرمه على غير ما يوجبه
حيث وقع خبرا عن المبتدا الثاني وهو الخبر مع انه للمبتدا الاول وهو زيد وجمهور الناظرين في هذا المقام
قوحوا انه دليل على تضمن الضمير حتى قال قائلهم ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان بمثابة النقل
فلا بد ان يكون له فاعل واذا لم يكن ظاهرا كان مقدرا لامتناع الحذف وذهب عليهم ان تضمن الضمير لا
يستلزم عوده الى المبتدا لما ذكر ولا يخفى انه مدفوع بهذا الدليل ما ذكره بعض المحققين واما حكم كان اسم
الفاعل المفرد لانه لا يشتمل على نسبة تامة مثل المضارع مع ضميره وقد قال لانه فرع الفعل في تضمن الضمير
فلا يكون مع ضميره جملة حقيقة عن رتبة الاصل وكان عمله مشروطا بالاعتماد على احد الامور وسيلوح بها
سنا بها فكان المعمول ليس له بنفسه الخصوص كما في النقل فلم يحكم بكونه معه جملة ولانه لا نظير له عاملا
في المضمر الا بعد تقدم ما يرجع اليه الضمير فكان المتقدم من ملحقاته فلا يكون بدونه مبتدا ولانه اشبه
الحال عن الضمير من جهة عدم التشريع الحكاية والتنبيه حيث قال انا عارف وانت عارف
وهو عارف كما قال انا رجل وانت رجل وهو رجل فلم يحكم بكونه مع فاعله جملة فان قلت فاذا كان اسم
الفاعل مع فاعله مفردا لزم ان يكون مع مفعوله فاعله موبا وليس كذلك لانه عدم ظهور الاعراب الجمع
قلت يقوم مقام اعراب الجمع حذف في الجزء الاول ضرورة ان الجزء الثاني له اعراب فيه وليس
الجزء الاول حتى استحقاق الاعراب لذي اجدى عليه حتى قال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون
الجمع موبا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب فيه واذا وقع مع فاعله خبر المبتدا

زيد في الدار فلا يمكن النقل منها بل مفردا لما امتنع تقدم الحال وثمانية مرتبة زيد في نحو في الدار زيد بالابتداء
لا بالفاعلية فلو كان النقل مفردا لارتفع بالفاعلية وامتنع هذا التركيب فكون الخبر مفردا مع كونه نقل المبتدا
والذي يدل على ان الضمير النقل الى الظرف انه يعطف عليه نحو قوله عليك رحمة الله السلام فان قوله
ورحمة الله عطف على الضمير في عليك وانه يدل منه نحو قوله والوزن يوم الحق فان الاكثرين على ان
يوم بدل من الضمير في يومئذ وانه منصوب الحال نحو زيد في الدار جالسا فانه حال من الضمير في الظرف ولذا
اي كون المفرد في الظرف هو النقل هو المنقول المنصور واليه ذهب الجمهور وذهب ابن السراج وتابعه
الى ان المفرد في الظرف الواقع خبرا هو اسم الفاعل في اصول النحو نحو زيد منطلق وعمرو في الدار
فالمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما اشبههما كائن فلت زيد منطلق وعمرو مستقر في الدار والكون
اشارة اليه بقوله ومنهم الى ومنهم من يقدر هنا اي في الظرف الواقع خبرا اسم الفاعل ويعود الى الظرف
مفردا كالشيخ ان اسم الفاعل مع فاعله لمفرد قالوا الاصل في جر المبتدا ان يكون مبتدا لكونه احد جزئي الكلام
وايضا فالمقصود في نحو زيد في الدار الاخبار بانه حاصل في الدار لا بانه حصل فيها مبتدا بل المفرد اصل
وردبان المبتدا لو كان لاجل ان الظرف خبر وانه احد جزئي الكلام لتم ما ذكرتما ولكن المبتدا لضرورة
كونه مولا والاصل في العامل هو النقل فيبتدا من اولى وقوله وجواز النقل به له دليل الجمهور اي وجواز
انتفاع الظرف صلة للموصول بما عندكم منقل فان قوله عندكم ظرف وقع صلة المفرد لما يعضد
الاول اي ما ذهب الى النقل الاول وهو كون الظرف مفردا بالنقل ونسبه ان الظرف الواقع خبرا للموصول
هو مبتدا في تركيب اخر صلة الموصول وضميره عائد الى الظرف المذكور ما سابقا وقدر مرالبه كقوله في نحو
ما عندكم يعد غيله قوله زيد عندكم لكان مفردا بالنقل لكون الصلة جملة فيكون الواقع خبرا مفردا
بالنقل وكذلك يعضد الاول قولهم كل رجل فاعل له درهم وقد نقل بانه قياس المختلف على ما هو المشتق وتردبان الكلام فيما اذا كان
كان في قولهم كل رجل فاعل له درهم وقد نقل بانه قياس المختلف على ما هو المشتق وتردبان الكلام فيما اذا كان
المزية ولا يلزم من الحكم بنفي ثبوته له في جميع المواضع الذي لا دليل فيها لانا نقول على ما ذكر
يلزم ان يكون نحو قائم الزيدان كالما لانه مبتدا في قائم الزيدان لانا نقول قائم لما يتبرهان على ان اسم
الفاعل مع فاعله بالنقل الى مفرد فيحتمل ان يكون الحكم عليه بانه مفرد الحكم عليه بانه جملة حملا على غيره كالمبتدا
الظرف على ان الجملة منتشئة مما ذكر لان قائم الزيدان يشتمل على النسبة التامة دون قائم
الزيدان واما من قال يجوز ان يقدر الظرف باسم الفاعل ويقدر له مبتدا فيكون الجملة صلة فتقدمنا
قوله وظرف الزمان لا يضاف الى مشروط ومنع ظرف الزمان خبر المبتدا اي وظرف الزمان لا يكون خبرا
الا عن حدث غير مستمر نحو القتال يوم الجمعة فلو لم يكن المبتدا حدثا بل جثة او حدثا مستمرا لم يجز ان يقع ظرف
الزمان خبرا عنه فلا يجوز زيد يوم الجمعة لان زيدا اسم عين ولا يجوز ايضا طلوع الشمس يوم الخميس
لان طلوع الشمس من الاعين حدث مستمر واشار الى علة عدم جواز تقدم الحال على الاستمرار الخصص
اهل العصر من الوم ولا اختصاص له باحد دون اخر وكذا طلوع الشمس من الاعين على الاستمرار الخصص
بيوم دون يوم ولو اريد ظهور شعاعها جاز لكونه حدثا غير مستمر ومنه يعلم انه لا يجوز ان يقع ظرف الزمان

كان للمرجع اعراب اخر على تعلقه بحسب ما داخل المبتدا دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة نفيه اعراب المحل
بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول اما اسم الفاعل فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب ما داخل المبتدا
وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه اعرابه الذاتي الصحيح الجري يكون خبرا او صفة وقوله ويكون له عطف على
قوله يكون مفردا اي والخبر يكون احدى الجمل الاربع وهي الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية وقد سبق
في المقدمة مثالين بعضها وتوضيحها فليطالع ثم واورد للفعلية مثالين نحو زيد قام غلامه او زيد قام
رجل يتحدث مع عمرو في دار فالاول مشتمل على فاعل لا بد منه للجملة الفعلية الواقعة خبرا للمبتدا من فعل وفاعل
وضمير للمبتدا وهو وان كان يحصل من قام مع الضمير الا انه لا يكون خبرا بما ظاهر من قوله الثاني مشتمل عليه
وعلى غيره واتصاف ضمير المبتدا في الاول بفعل يخرج الجملة دون الثاني واتصال فاعل على الاول اظهر منه
في الثاني وهو ظاهر واما ذكر عاملا وكذا في مثال الاسمية في مثال الظرفية لما انه اراد ان يشير
الى ان احد ما كان في الفعل بنا تهما مثل كان ضمها واورد للاسمية ايضا مثالين زيد ابو قائم او زيد
غلامه جاريته زوجها انه امرأته واذا ما مستغنيا حسب مساق مبتدا ناسخ وهو مع خبره ما اي مساق
خبر عن الناس اي من المبتدا الناس ومرسفها وهكذا الى الاول فان الناس مع خبرا خبر عن المبتدا
السابع وهو دارنا وهو مع خبره خبر عن السادس وهو ابوانه وهو مع خبره خبر عن الخامس وجواب
وهو مع خبره خبر عن الرابع وهو زوجها وهو مع خبره خبر عن الثالث وهو جاريته وهي مع خبرها خبر عن
الثاني وهو غلامه وهو مع خبره خبر عن الاول وهو زيد في كل جملة صغرى راجع الى مبتدا لها وان اردت تفصيل
معنى التركيب فاحذف الضائر عن المبتدآت ثم اضف اللاحق الى السابق حتى يرجع الجميع الى زيد
حسب سنف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه سابع والفرق من المثالين من وجهين لا تعدد والورد
للاولى انه ايضا مثالين زيد عندك او النهار يوم الجمعة فالاول ظرفه للزمان والثاني ظرفه للمكان
وانما فالاول خبر عن الجثة والثاني عن الحدث او يجيء بجثة ان شاء الله تعالى قوله ومنه اي مما
وقع الجملة ظرفه قولهم بشرى الكرام اشارة الى ان المجاز والمجرور ظرف اصطلاحا وان لم يكن ظرفا حقيقة
فلهذا فصله عما سبقه وانما جاز المجاز او المجرور ظرفا لاحتياجه الى ما يتعلق به او يشبهه احتياج الظرف اليه
وقال لم يكن كل من عندك ويوم الجمعة ومن الكرام جملة ظاهرا علة قوله لان المبتدا حصل وذلك لانه تحول
والاصل في العمل والنقل وقال المنتقل الى انتظام الفعل من ان يذكر وصار مستاثرا بالظرف سده
احتوى اي الظرف على الضمير الذي كان مستكنا فيه فيكون الظرف لا محالة جملة وشبه على حال الظرف
اذا وقع صفة او حالا او صلة وفي قوله لان المبتدا حصل شارة الى ان الاصل يكون من الافعال العامة
اي ما لا يكون عنه فعل لان دلالة الظرف لا تعدو الفعل العام فلو كان عاملا خاصا مثل اكل وضرب في نفس
لزم ذكره وفي قوله سده بالظرف سده دلالة على انه لا يجوز ذكر العامل معه اصلا ضرورة وجود النونة
والسادة سده وقال بعض المحققين من شارحي الكشاف التزم حذف متعلق الظرف في نحو زيد في الدار
للزومه طريقة واحدة وهذا ذكره المص تبعا لما ذهب اليه ابن جني من انه يجوز اظهاره ولما يقول
السيرافي من ان النقل حذف مع ما كان فيه من الضمير واستدل ابو علي على ان النقل منه بانه لم يتغير

حالا عن فاعله ولا صفة لها وحين يستشرف سؤالا هو انه ذا خبر عن الجثة بظرف الزمان في قولهم الهلال الليلة فان
الهلال جثة والليلة ظرف زمان ومع خبرا عنه اجاب بقوله واما قولهم الى واما قولهم الهلال الليلة فانما
ساغ وقوع ظرف الزمان خبرا عن الهلال وهو اسم عين من حيث يجدد ويكون حادثا اي لما كان في اسم الهلال
تجدد وحدوث صار عنده له الحدوث بعد المبتدأ فان قال هذا بل السراج فان قال قد يقول الليلة الهلال والهلال
جثة فمن اين جاز هذا فالجواب ان ذلك انما اردت الليلة حدوث الهلال لانك لما قلت الهلال الليلة فكانك قلت
يوم طلوعه الاول لانك لا تقول النفس اليوم والمراد الليلة لانه غير مقول طلوعه ولما كان لسائل ان يقول كيف
قولهم اليوم الجمعة او اليوم السبت فان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت
انما رأى جوابه بقوله واما قولهم اليوم الجمعة او السبت فعلى تأويل الجمعة او السبت يريدان كلا
من الجمعة والسبت وان لم يكن حدثا ظاهرا الا انه في المعنى حدث لتجدد مسمى تلك الجمعة في تأويل الجمع و
الاجتماع والسبت في تأويل التسبت اي القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بظرف الزمان
زعمت اليهود عليهم اللعنة ان الله تعالى لما قال الملائكة انذا خلق السموات والارض خلقهما في ستة ايام
وعني فاستراح يوم السبت فلهذا يعتزلون يوم السبت وكذا يجوز نصب اليوم في اليوم العيد واليوم النظر
واليوم المسور لان هذه الايام هيئة تامة فيها من الافعال بهذا الى ولان اخبارا ما اخبر لامكان الكذب و
المذكور لا يجوز نصب اليوم في مثل الايام كما قال اليوم الاحد او الاثنان او الثلاثاء او الاربعاء
او الخميس لانه لا دلالة لها على عمل منها فيكون ظرف الزمان في خبرا عن الزمان حتى يرد ما ذكر بل يجوز
قوله بقوله واما قولهم يريدان المبتدأ ما ليس عبارة عن الزمان لا عن حدث مسمى عبارة عن الجثة
والسلطان يعني الجثة والبرهان مع الاخبار عنه باليوم اي فلا يشكل بهذا اليوم وقوله وخبر عنه
مثال لجملة الشرطية الواقعة خبرا للمبتدأ وقد يكون في الجملة وجه ثانية على الشرطية بها وقوله
عليها غاية فلتنظر والجملة الشرطية الواقعة خبرا قد يكون اذا تهاسى الخبر كالمثال الذي ذكره فان قوله
بكر مبتدأ وان تعطه تشكر جملة شرطية جزاء فان داخلة وقد لا يكون هي منه والية اشار بقوله او كقولك
اي وقد يكون مجيء الشرط والجزاء خبرا عن مبتدأ من غير ان يكون معها حرف الشرط ولا بد في هذا من
ان تكون الجملة الشرطية من ان يكون المبتدأ اسما من الاسماء الشرطية او مضافا الى اسم منها نحو من ياتني او
غلام من ياتني اكرمه ما ما من الاسماء الشرطية مبتدأ وقوله ياتني اكرمه شرط جزاء اخبر وليس
معها حرف الشرط واذا عطفت فمثلك ما قرعنا به ممكن من ان ومن اسماء الشرط والاستفهام تطلب
الاحتقار والاحتراز عن مشاغة الكرار على انه عند الجمهور يرجع الى مبتدأ وخبر جملة شرطية مثل
قوله من ياتني اكرمه في معنى زيد ان ياتني اكرمه عمرو وان ياتني اكرمه الى غير ذلك وتعضيم على ان
الخبر هنا اي هنا اذا كان المبتدأ اسما من اسماء الشرط الجزاء وهذا والشرط من جملة المبتدأ فلك من
ياتني مبتدأ والخبر اكرمه وهذا وكان الاصل في خبر المبتدأ ان لا يدخله الفاء وهذا يدخل هي عليه اذا
كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط نحو الذي في الدار فله كذا فكذلك الاصل فيه ان لا يكون مجزوما اذا
كان مضارعا وقد يجزم اذا كان المبتدأ اسما من الاسماء الشرطية وانما جاز الجزم في خبر من دون خبر الذي

للان من وصف للشرط دون الذي وهنا لا يمكن ان يجوز ان اصل ما ان الخبر هو الشرط فقط والا لو انه
لا خبر له واشار الى دليل الاول بقوله وحلوا الى وجواز ما مكن فان الشك ما يقصد الى الاول
الى ما هو الى الاول لان ما مبتدأ ومكن فعل شرط وقوله خبر المبتدأ وقوله فان الشك جزاء الشرط و
ليس فيه ضمير فلا كان خبر المبتدأ هو الجزاء وجب لزوم خلو الجملة عن العائد وهو لا يجوز ولكن من كان
الفاء اي شيء في فان الشك والفروض فاضبه يوقع في الشيء ملزم اثباته لا محالة وهو انما ان اذا
اردوا المبالغة على انه يحتمل الجزاء وصحيح ما نقل به من الحمص في آتاك اي شاء اهدوه فيكن ان حال
تقدير فان الشك فيه يعني اي حال يكون فيه فان الشك فيه وقوله ما نعه قال ولا يجوز
لما فرغ من ذكر الجملة الاولى التي يقع وقوعها اخبارا اتى بالشرط تحقيقه فقال ولا بد الجزاء اي ولا يكون
الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدأ لكان الجملة لا تستقل بها على سبيل ما مثله هنا فلا يكون
بالمبتدأ بدون الضمير فان عمرو قام في زيد عمرو قام مثلا لا يستقل بزيد بدون الضمير فلا بد ان يتعلق و
او يعتمد الى غير ذلك بخلاف الجزاء المزدوج فانه لا يستقل الا في نفسه بالمبتدأ بدون الضمير لانا نقول
ما تمر بزيد اخوك قام فان اخوك قام جملة وقعت خبرا عن زيد بدون الضمير لانا نقول اخوك يدل
او خبر قام خبر بعد خبر فلا يجوز ان يجعل اخوك مبتدأ ثانيا وجعل الضمير العائد اليه عائدا الى
المبتدأ الاول لانا وما ملت لانه اذا اعتبر عوده الى الثاني لم يعتبر عوده الى الاول ولهذا لا يجوز
الاخبار بالذي عن الضمير المستتر في الفعل وقوله الا اذا كان الجزاء استثناء حاصل اي لا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير يرجع الى المبتدأ في جميع الاوقات الا وقت كون المبتدأ ضمير الشان والقصة فانه لا
يجوز خلو الجملة عن الضمير نحو قل هو الله احد فان هو ضمير شان ومبتدأ وقوله الله احد جملة
خبره ولا عائد فيه وذلك لما منها من الربط المعنوي لكون الجملة عبارة عنه فالجملة مبتدأ لك المفرد
فكانه قيل الشان هذا والقصة هذا وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة يكون عبارة عن المبتدأ نحو مثلي زيد يقطن
ومنه قوله عدوا افضل ملك والبيضون من قبلي لا اله الا الله وقوله او كانت عطف على كان اولا
اي اذا كانت الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اي المبتدأ فانه يرجع لا كما الى الضمير
لا عبارة الجنس عنه نحو زيد نعم الرجل زيد مخصوص قوله لشمول كونه مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبرية
واشتمل بالجنس وهو الرجل على الضمير ومعنى الاندراج الذي يعد مذكورون الكلام لكنوا الجنس
فانه قال المصنف في الاعراب ساغ خلو عن الضمير العائد اليه لاشتمال الرجل على اندرج عن من الجنس
المذكور حيث مفهوم الرجل وهو دال على الجنسية النوعية وعلى مذكورها المنوي الجنس والجنسية
معناه معنى اندراج الجزئي تحت الكلي وقوله وكقوله الجملة عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل وهو ايضا
مثال لما استثنى بالجنس فيه عن الضمير فان قوله لا مثال نكرة غلت جنس اراد المثال الموقوفة مما في جنس
التي تشتمل المبتدأ ايضا فلا حاجة الى رابط اقول المشهور في كتب النحو انما لمثال لا مثال لا يدخل بدون
الفاء اما لو لا تحذف الفاء عن الخبر سيد اما الاقدمون الشرع من المثل وا هذا البيت ودخل في بعض
نسخ المتن مع الفاء وآخره ولكن سيرا في عراض المواكب سالك عارضه في المفسر شرح جماله وعراض
السام

شبه وجانبه وموكب القوم الذي يركب لنزهة وكذلك جاء عن الفرسان ومعنى البيت ظاهر هم فرع على هذا الشرط
بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير المبتدأ لم يجز علي يزيد كان ذا مال
فانه المعلق بالكذب ابو علي لان علي مبتدأ ويزيد معرب والباء مزيدة كما في قوله تعالى ما يستوي
والضمير في كان ان عاد اليه لزم ان يكون العلم ذا مال وان عاد الى زيد من المبتدأ ما عاد والموت
لو جعل الضمير لعلي ذا مال حالا لتسد الخبر لكان معنى فانه الظن والمعنى علي يزيد كان ذا مال وكذا لو
جعلت مزيدا وذا مال حالا لتسد الخبر كما قال معنى زيدا ذا مال انتهى كلامه والعلم هنا معنى
الموت فالقول عليه بانه يلزم الافتقار وهم قوله وقد يحذف عطف على قوله والابدال اي وقد يحذف
الضمير العائد الى المبتدأ اذا كان معلوما لفهم المنزه كما يحذف الجملة الواقعة خبرا بالكلية في قوله
والذي لم يحضن فان خبره جملة محذوفة وهي عدتهن ثلثة اشهر وانما حذفت لدلالة ما عليها عليها
وهو قوله والذي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر وذلك اي حذف الضمير
لكونه معلوما نحو البر الكر سنين عندنا البر الكر منه سنين فان كون المبتدأ والثاني خبرا من
الاول يدل على الضمير محذوف الضمير لكان فيا ساوكذا قوله السمن منوان بدرهم في تقدير السمن
منوان منه بدرهم الا ان الجار والمجرور في الاول في محل الرفع على انه صفة منوان بها يعود وقوعه مبتدأ وكذلك
خبرا عن السنين لا في الثاني في محل الرفع على انه صفة منوان بها يعود وقوعه مبتدأ وكذلك
يحذف الضمير اذا كان منصوبا بفعل او شبهه لفظا او محلا كقوله ثلث عكلهن خلف علا وكقوله
ويوم نساء يوم نسر اي نسائه وكقوله سر وكل وعد الله الحسنى دون ما كان مرفوعا او منصوبا
بحرف او مجرورا بما فانه يوصف قوله وان يكون الخبر عطف على قوله ان يكون نكرة اي وحق الخبر
ان يكون محتملا للصدق والكذب يريد ان حق الخبر ان يكون شأنه به من التصديق والتكذيب
قال ابن الدراج وما لم يتم التصديق والتكذيب الا ترى انك اذا قلت عبد الله جالس فانما
الصدق والكذب وهي كما جلوس عبد الله لا في عبد الله لان الناس في جلوسه انتهى كلامه
ويحتمل هذا المقام ان المبتدأ انما ذكر ليتسبب اليه بطريق من الطرف حال من احواله ويربط به يرجع
من الوجه حكم من احكامه ولهذا قوله من ضربت وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول منصوب
وفي الثاني مبتدأ مع ان فعل الفاعل واقع في الصورتين معا وذلك لانه في ذكره في الاول بيانا
لما وقع عليه الفعل وفي الثاني تسبب اليه حال من احواله وعلى هذا معنى قوله الافتقاره
طلبا كان او غيرها وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنزه فاذا قلت زيدا ضربته
تطلب الضرب صفة فانه بالمكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه او كونه متولا
حتى واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذا الحيثية فكانه قيل زيد
مطلوب ضربه او مشغول حتى ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فظهر
بما ذكرنا تحقيق قوله ونحو زيد اضربه مثاله انه جواب سؤال فيه اضربا طلب ضربه وشكال
من ربطه بالمبتدأ مع انه اخر مركوبه مطلوب اضربه لو مفعوله فانه بالمعنى الذي ذكرنا الى غير ذلك

نظير هذا الحمص حمصه ما ذهب اليه النحاة من ان الخبر لا بد ان يكون طلبيه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
نظير ان هذه الانواع الانشائية الواقعة احيانا للمبتدأ في نحو قوله ٣ بل انتم لا مرحبا بكم ونحو ان زيدا
ومثل المثال على ما قالوا ليس تقتصر على نحو ابن زيد ومثل المثال ليس ما يكن فيه لان الاستفهام
هنا داخل على الجملة عن الفعل من المبتدأ والمذكور والخبر المقدر لا على الخبر وهو قال الشيخ الرضي
وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ المبتدأ وليس الا لو نحو المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق و
الكذب كما ان الفاعل عند من ليس من قبل شيء فوقه ازيد عندك يستوي الظرف خبرا لانه
لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المص واختلف بعض الشارحين اقول ما ذكرون وهم
على وجه لانا قد بينا ما اوهم من قولهم ان خبر المبتدأ يحتملها وتقلنا نصر جهة ذلك ولا يخفى ان ما ذكر
لا يتصل بمن يكون الخبر مفردا او جملة فلا يرد ما توهم من انه لا خلاف في ان الاصل ان يكون مفردا
والمذهب حتى انه مفرد لا يحتملها وقد قال ان قوله وان يكون عطف على خبر في قوله وللمبتدأ
الجملة الواقعة من خبر وذكر المصنف في يكون مع عطف الى الجملة لانه سماها خبرا وقد يكون من المبتدأ مالا
يكون خبره الا جملة واليه اشار بقوله واذا كان الخبر لها اي واذا كان المبتدأ ضمير الشان والقصة
فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للقصة التي يكون جملة ومفسر الجملة يجب ان يكون جملة اعلم
انه قد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد الخبر عنه فيجوز الافتقار منه على واحد وتنفصل بعطف
نحو قوله وهو الوهاب والشهيد تمامه على موم الحارس والسلاما وتغير عطف مثل قول ٣
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد ونحو ان زيدا عالم عاقل او لتعدد خبره نحو هما زيد وزيد
ومنه قوله يدك بدحر ما يرى على واخرى لاعدائها غايضة او حكما كقوله والعسل شهد
واشتاف وتأويل وتلاقح فيها الافتقار والاستقلال بعد عطف وقد يتعدد لفظا لا معنى
ويتم منها واحد ولا يحتاج الافتقار ولا يستقل بالعطف خلافا للاول على هذا النسم
اشار بقوله وتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض فان كلا منهما وان كان مرفوعا على الخبر به
الا انهما نظير له اسم واحد حتى لم يرد انه حلو وانه حامض لتلزم التعدد لفظا ومعنى فيرد انه ح
مرد الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة بل اريد بهما ان له شيئا من الحلاوة وشيئا من الحموضة
فهما بمنزلة اسم واحد وهو ما قال المص وما توكد هذا ان الخبر لو كان متعددا لزم تعدد النقل
في باب حسب الى ثلثة او اكثر نحو وجدت هذا حلوا حامضا وهذا ما اطيبا على رطبة فان جعلت
فان كان في كل منها ضمير فيرد عليه ما ذكر وان كان في احدهما دون الاخر فلزم التحكم وان لم يكن فلا يرد ضرورة
الجملة المنتهى على ضمير المبتدأ قلت ان اريد الضمير لانه مستتر ملزم الاول ولا يرد ما ذكر لان نفس الضمير ليس لانه
خبر بل الاسم وان اريد الضمير لانه خبر ملزم الثاني والثالث انما هو فيما اذا وقع المشتق خبرا على الاستقلال
وهو ما يحتمل فيه مشتق والجملة منفس لضمير ولا يحتمل انه اخس ما ذكر ابن الحاجب من انما يختار الاول
والثاني لزم ان يكون كل خبرا على حياله وانما يكون ان يكون هو الضمير من كل واحد على انواده من حيث انه خبر فانما هو الضمير الذي
مستقل لكنه ليس كذلك بل يعود الضمير اليه من حيث انه مشتق واما الضمير العائد من حيث انه خبر فانما هو الضمير الذي
نفسه فانه قال المص والتحقيق في هذا عندي ان يقال الخبر هنا محذوف سد بالوصفين معنى نحو هذا ان حلو حامض

والضمير في كل منهما يعود الى الموصوف المحذوف والاصح فيما هو خبر في الحقيقة تكونه هو المبتدا معنى فلا يستدعي الربط

اقول لو ما ذكره المان من الجواب الا ان ابراز الضمير اذا جرى على غير ما هو له يدفعه

ولا مساغ لها بعيد انه لا مساغ لدخول الفاء في خبر المبتدا لانها للعطف والخبر آه وليس الامام

مثام اصلا ولان المبتدا وخبره لا كانا على معنى فكما انه لا يتوسط بينهما فكذلك لا يدخل عليه الخبر

الا اذا قصد المبتدا باتا فانه لابد لدخول الفاء في خبره تضمن اما معنى الشرط فانه ذكر فيه ما يمنع

ان يكون شرطا من قبل انها او مقدرا او مضمرا ان يكون الاول سببا للثاني وانه يجوز دخول الفاء

في الخبر لوجود ان الاول مرتبط بالثاني في هذا المكان ارتباط الشرط المشروط فاذا اتضح واحد منها

لا دخل للفاء مثله بعد الذين يستثنون اموالهم الى قوله فلهم اجرهم مع الفاء وقوله بعد الذين يأكلون

الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان في مواضع وقوله كل رجل فكذا

لا يجوز فيه لاستحالة ما فيه ان يكون شرطا واما كون المبتدا والذي تضمن معنى الشرط عاما فليس

بشرط لاستثناء من نحو موسى الذي جرى البلاد شرقا وغربا ما في خاف منه ومنه قوله تعالى قل ان الموت

الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نعم الاعم الاغلب في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما

كما في آية الشرط وانما قال تضمن معنى الشرط احترازا عما فيه صريح الشرط نحو المبتدا ان كرمه اكرمه فانه لا

يدخل الفاء في خبره لان الشرط قد استوفى حقه قوله وذلك اي المبتدا المتضمن معنى الشرط اما اسم

موصول نحو الذي او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما وانما لم يشترط فيه صريح الفعل كما في الشرط لعدم عراقته

في الشرطية او موصوفة بموصول اي باحدهما او اسم من الاسماء الشرطية والحال ان الجزاء ما

لا يتطرف الخبر اليه سواء كانت جملة اسمية نحو فالرجل يكرم او طلبية نحو فاكرمه او فليكرمه او فلا تهنه

وانما ذكر هذا التقييد لانه انما يصار الى الفاء عند تعذر الجزم فلا مدخل مع نحو من ياتني اكرمه وقوله

موصوفة بموصول لا يخالف ما سيأتي من ان المعرف باللام لا يوصف الا بفعله او بالمضاف الى

مثله لما ان الحق انما هو بالنظر الى العلم واسم الجنس وتوسيف الموصول مثل يوسف المعروف باللام

ولهذا وقع في كلام رب العزة الذي يوسوس صدر الناس وقوله ما ذكرنا ما اقتضى عليه من ان صلة

الذي لا تكون وصلة الى وصف المعارف بالجملة وقوله نحو اما ذلك اشارة الى المثلة على طريق اللف

وقوله فله اربع خبر لكل واحد منها ودخل الموصول اللام الموصولة ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا

وقد سبق ان اصلها لا تكون الا اعلاما وصول الاسم قبل وفي تمثيله لكل رجل بنا على ان المبتدا

كل وهو غير موصوف وانما الموصوف النكرة المضاف اليها قالوا لان يقول كما قال ابن مالك او

نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى ما من النكرة كل نحو رجل عنده درهم فصدق ورجل يسعى في حاجته

فلن يخيب اقول عند الموصول كل والضمير عائد اليه صرح به في ضوء المصباح في قوله كل يعد ذنب

وذكر صاحب الكشاف في الكاف في قوله عليه الا ان كل قوم وكان ما ركه كانت في اجاها مع نحو من قدمي

ياتيني فان عنى مثل نحو ذان يكون كانت صفة للذي اضيف اليه كل في المعطوف من عليه يكون فيه ضمير

قلت لا والمانع منه ان الفاء وقع في الخبر بمعنى الجزاء الذي صفته النكرة الذي هو كل فحينه ان يكون موصوفا

كالفعل فاعله

بالنقل فلو خلعنا عنه كانت لم يصلح لان شيء الفاء في خبره فكانت اذن في محل النصب على انه صفة كل وكان

فيه ضمير وقد دليل على ان ان لا يشمل معنى الجزاء بدخوله على الاسماء المضمنة معنى الشرط انتهى كلامه ويؤيد

عود الضمير من الخبر الى النظر كل سببا اذا حذف الفاء اليه اعلم ان جميع من الاقسام ثمانية ولا يجب

دخول الفاء في الخبر فيها لا في الاول والاخير لعدم الموانع في الشرط كما فيها ومستثنى ما يجب دخول الفاء

على ما حققه قوله ولا مساغ الا اذا تقدر وهو كما ترى يجواز دخول الفاء فكذلك ترى يوجب دخول

الفاء هذا ما قال في كلامه ايهام انه يجب دخول الفاء في الاقسام المتوسطة لا فيها في الذي يجب

دخول الفاء في خبره فالمعلف بلزم ما ذكر ان لا دخل الفاء وقيل الفاء وقيل ان الموصول الذي تقول

لانتهاء السببية ضرورة ان الفراء لسبب الموت فلف الفراء المظنون سببا للفناء بسبب الاجار

بلا فانت الموت معه كما ذكر في غيره وايضا فالمراد على كل حال الحسن ان يبني جزاء على احد الاحوال

معنى الباقي من طرف الاول مثل قوله عليه السلام ذهب الله لم يخلق الله لم يعصه وقوله ومن مات

اسبابا لمنية يلقها وان رام اسبابا لنجاة سلمه واذا جاز ذلك صريح الشرط فالمشبه به اولى بلا

وقد سبق ان المبتدا اذا كان اسما من الاسماء الشرطية فمذهب بعضهم ان الخبر يجب بالشرط والجزاء في

لزم دخول الفاء في اول الجزء الاخير من الخبر واليه اشار بقوله وقد دخل الجزاء وقد دخل الفاء في

المثال الاخير ومن يأتني فله كذا اول الجزء الاخير من الخبر وموصولة كذا وذهب بعضهم الى ان الخبر هو

الجزاء وحينئذ يلزم دخول الفاء في اول الخبر وعليه بنى تعليله اواول الخبر والاحسن يجوز دخول الفاء

في خبر المبتدا مطلقا منعكسا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرمة الحيين خلو كما هيا والاخر

ارواح مودع ام يكون انت فانظر لاي ذلك تصير وسيجيء تاويلها بان خولان خبر مبتدا محذوف

تقديره هن خولان وان انت فاعل فعل محذوف تقديره انظرت وجزم كرمة شرط جواز دخول

الفاء اشارة الى فائدة مثال ولنبين لعل الجزء يوهم انه اذا دخلت لبس ولعل على المبتدا الذي يعني

معنى الشرط وقس عليها غيرها من نواسخ المبتدا سوى ما استثنى بخولت ادلعل الذي يأتيني له

كذا فلا يدخل الفاء في خبرها بالاتفاق من النحاة فالانها متضمنان صدر الكلام فلا يحتمل ما هي معنى

الشرط او دخولها منفي كذلك متعدي الى الناقص وايضا فخبرها محكوم عليه بالمعدوم الكذب

لكونها للانشاء وما يتوهم بعد الفاء فيما يجيء فيه خبر يحمل للصدق والكذب على ما سيجيء وانه جزاء

من حيث المعنى وجواب الشرط يجب ان يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الجملة الانشائية بدل على

الانشاء المحض الذي لا يقبل التعليق اصلا فان اكرم زيدا بدل بظاهره على طلب اكرام الاكرام

الاستقبال فاذا سبق المتكلم فيتعلقه بالشرط فلا ضرورة انشاء تعليق حصول الحاصل في الحال

على حصول ما يحصل في المستقبل وان اريد تعليقه بالشرط فلا بد من اعتبار حصوله ووجوده في

او للطالب او لاعتبار تعلقه بالمطلوب او استحضاره ما ينتفي تاويله بالخبر بان يحمل اللفظ لفظا

الزمه على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت معنى بها واما الاكرام

فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كما يقال اذا جاء زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع

ضمير لمتعلق الخبر تقديم عليه المتعلق في بطن زمان زاده فان زاده مبتدا وانفصل ضمير زمان وهو خبر الخبر فالمعنى

المعنى زمان اسم كلب وهو متعلق الزاء في زاده الى الدنى وابن الاعرابي ومعنوهما في زاده ابن الهيثم

وابن دريد تقريب لمن يكون معه تقوته ما يحتاج اليه وقال ابو عمرو اصله ان رجلا يخرج من بطن زمان زاده تصريب للرجل

باخذ الشيء وقد الحق ثمرة وقوله او عن ان عطف على قوله منوا اي ولزم تقديم الخبر اذا كان منوا

او خبرا عن ان مع اسمها وخبرها سواء كان ظرفا نحو عندي انك قائم او غير ظرف نحو حسبت ان زيدا قائم فان

ان فيهما مع اسمها وخبرها مبتدا وما بعدها خبرها وانما لزم تقديم الخبر هنا لما تلبس المبتدا حينئذ بالمكروه لانه

ربما يظن انه خبر لان المكروه بعد خبرا وتعلق بخبر ان المكروه ان كان ظرفا ولا يرتفع الالتباس بالتنحية

لحقها فاذا تقدم زال ذلك الظن لان ما في خبر المكسور لا تتعلقها صدر الكلام وما في خبر المفتوحة نحو انها

موصولة لا تقدم عليها وبما ذكرنا تقدم ما ورد هنا من ان فاعل ما ذكرنا انما تطرق قراءة المكسور الكلام

في تقدم الخبر مثل كتابه وللعرف في الخطوف نحو عرو ولا تقدم كلمة على انما لو سلمنا ان فاعل ما ذكر

اياس في قراءة المكسور لما ورد ايضا لان تعيين الطريق غير مقبول عندهم وقيل الهاء تقدم لعرف من

ان التي بمعنى لعل نحو اذهب الى السوق انك تشتري لحاجتي فان ذلك لا يكون الا في صدر الكلام وقيل

لما سبق ان المفتوحة عرضة لدخول العوامل صونا الى دخول ان عليها وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد

فكرهوا ايضا ما يؤدي اليه وهيئ فرع عما يوجب تقديم الخبر شرع فيما يمنع تقديمه فقال وامتنع الخ اي وامتنع

تقديم الخبر اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كما لا اسماء الشرطية نحو من يكرمني اكرمه فان الجزاء

هو الجملة على رأي وامتنع تقديمه لانه فيما مبتدأ له صدر الكلام وكما لا اسماء الاستفهام نحو من في الدار وانه مع

تقديم في الدار على من لما ذكر وانما انتفى الاستفهام والشرط صدر الكلام لان كلا منهما يدل على نوع من

انواع الكلام والحكم بمنتفي ان تقدم ما يدل عليه ليعلم من اول الامر ولا يتأخر خبره ولانهما مغيران وان جعلت

جزءه غيرهما لجعلت تقديمهما لسلامة الكلام على ما يتبادر منه الى ذهنه ومثل ضمير الشان نحو قل هو الله

احد فان رضعه للابهام فلو تقدم الخبر لزال المقصود فالابهام الذي في ضمير الشان ما يشتمل على ما له صدر

الكلام لا يستتبع ومثل ما التعجبية نحو ما احسن زيدا فان ما مبتدا عند سيبويه ولا يجوز فيه ضرورة عدم

جواز التصرف في الجملة التعجبية بالتقديم والتأخير لكونها بمنزلة المثل لكون ما جزءا اول من الجملة جارية

مجرى المثل ينتفي التصدر وما مشتملة عليه فلا يجوز ما تقدم من انه لا يجوز تأخير الجملة التعجبية لما مضى من انه لا

يتصرف في الجملة التعجبية تقديم وتأخير لاشتمالها على ما له الصدر الا ان ما اما احسن زيدا ان كانت تامة وصح له

نظائره وان كانت مستفهمة فقد اشتملت على ما له الصدر كيف قوله والاستفهامية اعني عن افراد ما

بالذكر ومثل كم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فانها لكونها لانشاء الكثرة مشتملة التصدر واما كم الاستفهامية

فهي داخلة في الاسماء الاستفهامية لكنه قوله او كانا عطف على قوله كان اي وامتنع تقديم الخبر ايضا اذا

كان المبتدا والخبر موصوفين ولا قرينة دالة على تعيين المبتدا نحو زيد المنطلق لانه لو جوز التقديم لالتبس

احدهما بالآخر اذ يصلح كل منهما ان يكون مبتدا بخلاف قوله هو ثابتا بنو ابائنا وبنانا بنو من ابناء الرجال الاباء

بان الهاء وهو ثابتا والمبتدا وهو بنو ابائنا مرفوعان مع انه تقدم الخبر على المبتدا لقيام القرينة الدالة على الهو

اذ المعنى ان بني ابائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابائنا ومثله لمعاتب الاعاجم العالمات لمعاتبه لان المعنى

لمعاتبه اي العلم لمعاتب الاعاجم العالمات قوله او متساويين الى ان كان المبتدا والخبر متساويين في ان يكون

كل واحد منهما مخصوصا بصلة للابتداء ووجه امتناع التقديم ما ذكر من الالباس نحو افضل منك افضل

قوله او كان ان والمنع منه الخبر اذا كان الخبر فعلا والمبتدا فعلا فعلا له قرينة او فاعله قرينة او صلة نحو اكرم الفاعل

قرينة فاكرم في زيد قام اي مثل الخبر الاول في زيد قام فانه فعل والمبتدا فعل فاعلا له قام فانه تقديمه للالباس بالفاعل

ومثل الخبر الذي في انا قمت فانه فعل والمبتدا فعل فاعلا له انا كما انا له قرينة فانه تقديمه للالباس بالمفعول

بخلاف زيد قام اي فانه نحو منعنا تقديم الخبر على المبتدا لان المبتدا لو نا فعلا لجاز ان يكون فاعلا وكما

تاكيدا وبخلاف الكلوني البراغيث فمن يجعله مبتدا وحيث لم يمنع تقديم الخبر عليه لعدم الالباس على تقدير الخبر

قال المصنف لان البيان اولى من ان يقال وكان الخبر فعلا له كما مر من التنبيه على العلة الموجبة لامتناع التقديم

وهو حصول الالباس ولا ان تلك لا تمثل فيها زيد قمت فان التقديم ممنوع والخبر ليس مثل المبتدا الا

الا ان تمثلي يتيسر ذلك بالاستدلال ولا يحسن الحصر لان المبتدا له المثل ليس المبتدا بل خبره ولا ان

قوله الكلوني البراغيث الخبر فيه فعل للمبتدا وان التقديم لم يمنع فان السيرافي ذكر في احد الوجهين ان

البراغيث مبتدا والكلوني خبر مقدم وقيل البراغيث فاعل لكلوني واحد حرف زيد لعدم ذلك من اول الوجهين

ان الفاعل حينئذ وهذا الوجه هو الاول من سيبويه وقيل ان الفاعل هنا ضمير على شرط التقديم والبراغيث

بدل منه وكان من حقه ان يقال الكلتني البراغيث لان البراغيث ليست ما فعل وزعم السيرافي انها

لا وصفت بصفات العقلاء مجازا اجرت مجرى ما يعقل كما في رايتهن ساجدين واعترض عليه بان الاكل

ليس مما يختص بمن يعقل بل يشترك فيه غيرهم بدليل اكلت النار والذئب الشاة ونحو ذلك واجيب

بان الاكل هنا محمول على معنى التلذذ والجهود كما قال ظبان جان اذا تغذى عليه وهذا مما يختص

قوله العقول قوله ومن زعم الخ مبتدا خبره فقد سها اي ومن زعم ان الحكم في مثل الكلوني مبتدا وكلوني

خبره فقد سها لان هذا المبتدا يصلح فاعلا لكلوني وقد تقدم انه يمنع تقديم الخبر مثله فالمص

المص ذكر ان الاجاري ان قوله في بيت يوني الحكم من تقديم الخبر على المبتدا البيت بصواب لان

الحكم يصلح فاعلا لكلوني والمعنى يوني الحكم في بيته على ما يعني لتقدير المتقدم المثلب وفي منه قال

من الحكم كما قال في منه وقد روت الكلب من جوانبها ان الارنب المطلق نمرة فاختلسها

الثعلب فاكلها فانطلقنا نخصمان الى الضب فقال الارنب للضب يا ابا الحسل قال سمعا وطاعة

ابنا تخصمه انك قال عما ولا حكما قال فاخرج الينا قال بيته يوني الحكم قال اني قد وجدت في

قال خلوني نحكمها قال فاخلسها الثعلب قال كلتني يوني الحكم قال فلطمها لطمة قال تحكمني اخرجت

قال فلطمه قال جرا شعر قال فاقض بيننا قال حدثت امرأة حدثتني فان ابت فاربعة اي اذا كررت الحديث مرتين فلم تأتي

فامسكي كتب ولا تنسب فتمسك فانه لا يعطي في امها مهاد وروى ما دبعة اي فخذها اربعة اطوار يعني ان الحديث

بيا والرجل طورين ويضاعف للمرأة لنقصان عقلها

ما ذكر من اسناد الطلب الى الحال ناول الطلب بالحكم واما ان تعلق من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال
فانه مثل اذا جاءك زيد موجود اكرمه ياء مطلوبا منك في الحال ويلزم مما ذكر منا ان يكون الطلب بالمعنى ان لا
يكون للطلب تعلق بالمخاطب وظاهر ما ذكرناه لا بد من دخول الطلب خبرا من ناحية ان ما ذكر لا يستحق ان الحاجب
من ان اشتراط دخول الباء في خبرها للزوم الشاخص من جهة ان ما بعد العاملة الجزائية لا يكون الا محتملا للصدق
والكذب وخبر الطلب ولعل الاحتمال انها كلام في غاية المتانة وان اعترض الشيخ الرضي عليه بان ما ذكر ليس شيء
يصحه فوجب ان جاءكم بدل ناصره قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم غير واردة وان ما قال بعض المحققين من ان الخبر لا يجوز
ان يكون طلبيا بخوان جاءكم فاكرمه لا دليل مستقل على الدلالة على الحدوث فيجوز ان يرتب على امر خلاف
الشرط فانه موضوع للصدق فلا يكون طلبيا ففيه صار من المحقق ثم زعم بعض ان ناول الخبر الطلب بالخبر
وهم لانه ليس بموضوع للصدق كالشرط وهو ايضا ظاهر الفساد لان اشتراط الخبر اشتراط المسبب
فانه لا يكون الشرط موضوعا للصدق والمحقق متفق كونه خبرا ولا يلزم من انتفائه ان لا يجب تأويله بالمعنى
متفق اخر للتأويل وهو ما حققناه قوله وان عند سيبويه اي وان قائم عن دخول الفاء في خبره عند سيبويه
على امثال عنه منكما بالوجه الاول خلافا للاخفش منكما بالوجه الثاني فان ان الاخفش من الجملة لكن الاحتمال
وارد كما انه اي بخلاف المنع من دخول الفاء في خبر ان قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل وقوله تعالى ان الذين
قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة
عن بعض الآيات بان الفاء زائدة وردّ بانه يخالف مذهب سيبويه حيث لا يجوز حذف الفاء وان
الخبر فيها محذوف والجملة المصدرة بها على خصوصية المحذوف وهو نفس دعى الاخبار عليه بانه لا فائدة في الاخبار عليه لكونه معلوما
واجيب بانهم كانوا يظنون ان ذواتهم ليس من الذين فاخبر عنهم بان ذواتهم انما هو منه وقيل الجملة
بين سيبويه والاخفش على الاطلاق والمنقولة في جواز دخول الفاء على الخبر المبتدأ قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه ومنه قوله تعالى فيشاء ان ما تم كونه مشروطا في خبره غير تام ولكن لذلك كونه كذلك
بكل ما يهبه الى الفداء فقد نظر الى ان فكرى بهم اقنع كلا ما كان كلا ما اتيت به من ذوق فكل ما ذوقوهم
بي الطف وقوله ولكن ما يقضي فسوف يكون قوله وكذلك الخبر وكذلك يجوز تقديم الخبر على المبتدأ للاستفهام
عن الحال وهو يفيد المبتدأ على الخبر او بوجه اي ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ للاستفهام بذكر تحقيق انا
فان انا مبتدأ وتقديم خبره قدم عليه للاستفهام بذكر حيث لا يرد فطر الموصوف على الصفة فغلب اذا
زعم الخطيب انه فيئي الكفر او فضل تبيين اذا كان يرد فيه منها او فضل ويرد اذا لم يكن منها ثناء وزعم انه
فيئي وتنبي وتحو سواء اهل الشام فقدم فان قوله انت ام فقدت في محل الرفع على الابتداء لا الخلاء الغلط
عن معناه الاصلي وهو السؤال عن احد المتنوين وكون المعنى ما قولين مصدرين ولو قال اي فانك فقدوك
وسواء خبر مقدم عليه للاستفهام وانما اورد تكونه مصدرا لانتي ولا يكون قال الفضل المتصل منها بنزل فنزله المصدر

كان نص بالمهدي خبر من ان نزله فيص لا تقول بحذف ان والتقدير سواء على تمامك وفقدوك ومن سواء الضمير
والتعود والمعنى التمام والتعود مستويان وورد رجل سواء وهو والعدم اذا اردت سواء فانه آخر قدم
للاستمام على مبتدأ له وهو موجود والعدم وانا قال اذا اردت فلا انه اذا جر كان لصفة لرجل والعدم معطوفا على
الضمير فيه وهو ناكل ليصح العطف عليه وفي المثل مكره اخوك لا بطل مقوله مكره خبر اخوك قدم على الاستمام
والمعنى انه تحمل عليه لان في طبعه تجاعة تقدير ما يحمل على قول حيث شاء قال المص هو من قول الى الحسن
خال بهم وذلك ان بني تميم بلغه ان ناسا من ايخ في غار يشربون وهم فالوا اخوته قال لخالد بل لك
في غار فضربه فيه ظبا لعلها تصيب منها وانطلق هي اقامه على فم الغار ثم ذهب في الغار فقال ضربه اما حسن
فقال بعضهم ان ابا حسن لبطل قال ابو حسن مكره اخوك لا بطل قوله ولا يلزم الجمع شروع فيما يوجب العدول
عن الاصل الى ما يلزم تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان الخبر مؤولا منفيا للاستفهام فان كنت في كنت زيد
خبر مؤول منفي معنى الاستفهام يوجب تقديمه للانفصال ومعناه صدر الكلام وصحيح وجه الانفصال اذ لو لا منفيا له
اي للاستفهام محفوظا على ضمير المبتدأ بان يكون فيه ضمير عائد اليه فان كان ابن ومتى ظرفي المكان والزمان
فان عرو ومتى المثال خبر منفي للاستفهام ومحتوى على ضمير المبتدأ فيجب تقديمه لنفيه معنى الاستفهام
وفي كلامه اشارة الى ان كنت اسم موضع الحمل ودليل عليه انه في معنى اصبح اسم لانه ظرف وفي حرا مثل
ان ومتى وانه مبني على ما اي حال كما دخل اليه نفيه وقد سبق بحسبه والفاء في الاول مزيدا استفهاما
احترازا عن تجويز بدين ابو عمرو فانه لا يجب تقديمه من على زيد لاستثنائه حينه لوقوعه في هذا الكلام وفي الثاني
محتوى على ضمير المبتدأ احترازا عن تجويز ابن عامر فان ابن لا يجب تقديمه على زيد لعدم احتوائه على ضمير
سواء كان علامه فاعلا او مبتدأ له ووجه ما ذكر ولا يخفى ان ما ذكره المص احسن مما ذكر وما لا
يرد عليهم مع كون تجويز خبر المؤول كونه مبتدأ بالنقل على مذهب الاخفش الى فاعل وقوله وقوله او
كان عطف على كان مزيدا واعادة كان صناع فيه من المعطوف عليه ولم يعيد في قوله الا عن ان مع بعده
عنه لانه اراد ان لا اللبس هنا لوجود منصوب خبر كان ولا اللبس في نه فلم يعد الى ما يلزم تقديم
الخبر على المبتدأ اذا كان الخبر مسبوقا بمبتدأ بان يكون مشابها للتقديم فلا ان الفصل بينه وقوع الكلام مبتدأ
فلذلك الخبر لمشابه لها الا ان يخل لمشابهته موقوف على التقديم وقوع وكون فلم تقدير لبيع كونه مسبوقا
وما ذكرنا نظير انه لا حاجة الى حمل ضمير كان الى تقديم الخبر مع ان ضمير كان الاول الى الكاف في ذهب اليه
الشارحون فلهم يجوز في الدار رجل فان في الدار مبتدأ لوقوعه على حمل مبتدأ لمشابهته الصفة ومتى انا هي بالتقديم
فيلزم تقديمه وقوله او انفصل عطف عليه انفصال اي لا يلزم تقديم الخبر اذا انفصل المبتدأ ضمير لمتعلقه بكسر اللام
الى المتعلق الخبر ومعنى به جرد الخبر يحمل على الفرع منها زيدا فانه انفصل المبتدأ وهو منها ضمير موجود
لتعلق الخبر وهو الفرع فان الخبر موجود قوله على الفرع وهو جزء منها يجب تقديمه على منها لما يلزم الانصاف
قبل الذكر مثل صاحبها في الدار وتمثيله انه اذا كان الضمير في صفة المبتدأ يحمل على الفرع زيد منها
لا يجب تقديمه لجواز ان يقال زيد على الفرع منها فان الفصل بين الموصوف وصفته جائز وقد يقال الخبر ان
يلزم بالخبر ما هو المقدر والجار والمجرور متعلق به وهو متضمن يحمل على الدعوى منوكل وما الفصل فيه المبتدأ

فلا يجب تقديمه لجواز ان يقال زيد على الفرع منها فان الفصل بين الموصوف وصفته جائز وقد يقال الخبر ان
يلزم بالخبر ما هو المقدر والجار والمجرور متعلق به وهو متضمن يحمل على الدعوى منوكل وما الفصل فيه المبتدأ

وقد حذف المبتدأ اي الاول لما في عاريوش للمبتدأ والخبر منه اصبحها الا الاخر شرع
فقال وقد حذف اي اي قد حذف المبتدأ جوازا عند وجود القرينة الدالة عليه نحو قوله اذا قال الخميس نعم
اي هذا نعم فحذف المبتدأ لقيام القرينة وقوله لا بد الله الطيب والعارف البيت تقديره انا تنا
وكسرها وقوله لا يسعدني لنطقا دعا معنى والقلب مطاوع لبيت الرجل اذا جعل ثيابه عند لبسه ثم جرته
واراد به هنا الهجوم والتقدير الجيش بي يكون جيش قرف مقدمة وساقه ومجنة وميمنة وميسرة وملك
والقلب الابل وكل ما يشبه فيها ابل سؤال الاعداء التي لحرب النهيس لها والعارف في حنف بالجيش فيه
من فكر فاعتنى بها وهذا كلام طالب الاغارة واخذ الغنيمة ولهذا ما يقوله به الوب ولا يخ ان قوله نعم
مع قال الهام اعلم ان الاصل هو الذكر وبالقرينة يحصل صلوح المقام للحذف فلا بد من مرجح له على الاصل
وقد فصل على المالي وقوله وفي المثل احدى حقيقات لفان مبتدأ وخبر اي هذه احدى حقيقات
لفان قال المص الحقيقة هي الحاء والمهاة قال ابو عبيدة هي الفصل لها والحقيقة نصف الخطوة وذكر الجوهري
ان الحقيقة سهم صغير قدر ذراع فاذا لم يكن فيه نصل فهي خطيئة ولقمان هذا لقمان بن عاد وكان ابنه وسن
رجلين فقال لها كيف ترى عمرا ابنا نفيل بن معاوية فقال وكانا ذوي ابل وكان لقمان رسمه فاعجبه
الابل فلم يلبث منها عمرا فاقبلا وكانت لعمرو بن نفيل امرأة وطلقها فتزوجها لقمان وكانت تكره ان تنزل
لقمان الا عمرو فقال لقمان يوما لقد اكثرت في عمرو فوالله لاقتلن عمرا فاخالف الى نفسك وكانت لقمان تقص عمرا
فستقلان بها حتى يرد ابلها نفسيا فقصد بالقمر فلما ورد الابل يحدو عمرو واكب على الرمي
مرماه فاجاب حتى نزل به سهم من خلفه فقال قتل احدى حقيقات لقمان فذهب مثلا يضرب لمن يعرف بالشر
ما فاجاب حتى منه مثل احدى حقيقات لقمان اي انه فعل من فعالاته وقوله سهيل من الاعتمال الاعتمال والاجتماع
وحتى منع اوله وكسر اخره كلمة يقولها الانسان اذا اصابه غفلة او جهله او اخذه كالجارة والنظر ومن معناه
شيء مثال في فلان صناب احدى حقيقات نفر ولا مثال فيك في الحي وقوله وخير فلان فقص نفس عطف
على احدى حقيقات لقمان قال المص اي هذا النقل خير قليل وسوء قتل قليل واول من قاله فاخوه اوراة
مرة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهنوف عبد لها كان يرعى ماشيتها فلما تمت ابلت على نفسها
فقال على نفس لا اخرج الى الشر حتى تنفضح الحرة فخوف الفوة ثم اعرضت عنه حينا ثم مشت فقالت يا نفس
موتة فيريحك خير من النفضة وركوب الفيحة واياك والمعاد ولبس الشار وسوء الشار ولوم الدثار
ثم هبت به ثم قالت ان لك قوة واجمع فقد نصل الناس وتكرم العاجز ثم حرضت على الوثاب وقد
انبل زوجها وكان غائبا فشب جزءا باقاجزه ان امرأة لم يحفظ ولم تخ الانكث الله تبك موسه
وسار مسرعا فانتهى اليها وقد قام عنها العبد وقد ندمت في اثر سؤال الخبر فقال وفقص نفس فيها وهو
فدخل عليها وقد برعوس البلط فقالت له ما بر عليك فقال قوة لتوف خير قليل مشتهت شهيته و
ما نفس فتاك مع الحاء الدرست الناس فاوفيته واهون بها منقود فحش فتذكر الموت ما يعاد ان يكون لعنه
ولا الناس وجر عليك مسهد ثم نهاه الى العبد فقتله ولزم ذلك اي ولازم حذف المبتدأ في تحو ولا الخبر
آكله نصب الخبر فآكله خبر مبتدأ محذوف اي هو آكله لا منع ان يكون خبر المبتدأ الاول الثاني نحو الخبر

بلا ناصب خبر وخرج كون آكله مشتغلا عنه بضميره ولزوم تقدير ناصب للخبر مرفوع بانه خبر وهو آكل حذف لكان المقدر
ولا يجوز ان يكون آكله خبرا بعد خبر لكان الاشتغال عن ناصبها عن الالف ولكنا نكد الخبر المقدر بعد جواز
الاكتفاء بالثاني كما هو شان التأكيد لمبتدأ الخبر بلا ناصب على ان المؤكد لا يحذف وانما قال نصب الخبر
لانه نوع لكان مبتدأ انما وجملة خبره نحو اي اراد صحة الخبر على خبر ما يقوله وانما لزم حذف المبتدأ فيه
لما سبق انه جملة اخرى مستأنفة نحو ذا قال المص واعترض عليه بعضهم بان ما ذكر لا يلزم حذفه واجيب
بان جواز الحذف لوجود القرينة وهو المبتدأ الاول وجوده لوجود المانع من ظهاره وذلك كون خبر المبتدأ الاول
الناصب للخبر انما حذف لكون خبر المبتدأ الثاني مفسرا له منبها بالنقل فيه فتركه في بدء الخبر الكلام لظهور المبتدأ
لوقوع المفسر مقصودا في الكلام عما هو مفسر له ولا يكون منبها بالنقل فان قلت فذكروا انه لا بد في وجوب
الحذف من القرينة ومن السادة المحذوف قلت فذكروا انها وجوب الحذف من غير السادة فانهم ذكروا
ان المبتدأ في الرفع على المدح او الذم او الترحم نحو الحمد لله الحمد واعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين ومررت
بجاري المسكين بحذف وجوبا من السادة والعلة بانهم تعددوا انه ان المعاني محمولة اهمال الكلمات
في صورة النصف اشارة على ذلك كما في المبتدأ اذ لو ظهر الناصب لخرج منه الى الاشارة وهو منهم كونه خبرا مستأنفا
فلما التزم الاضمار في الناصب التزم في الرفع ليجري الوجهان على قاعدة واحدة والسبب ظاهر
وحذف الخبر قوله مرفوع عن حذف المبتدأ جوازا او وجوبا نقوض حذف الخبر جوازا وحذف اي وحذف الخبر
جوازا لوجود القرينة الدالة عليه نحو قوله انت ام سالم تقديره انت ام سالم انت ام سالم
وقبله ابا خبيب الوعساء بين حلاحل ومن النساء البيت الذي الرقبة والوعساء الارض اللينة فان الرمل
لبد وحلاحل على وزن مضارب بالجيمين اسم موضع وقد روي بالحاء المهملتين والاول هو الاصح و
النساء الكثيب من الرمل وادخل الالف من الهمزة بين قراء اهل الشام النقل بنقل حركة الهمزة
لخفيفة نظيرا لما فيه من الوزن الهواء الخالية بالارض لا يسمه من المرضيين انت ام
ابن الحبيب الكثيب يا ابن سالم فاني لا اعرف منك وجهها لحبيب في الحب او لنزع المشابهة وقد بين انت احسن
ام ام سالم قوله فمن رويل اي رويل كلاما مرفوعا فانه ة يكون مبتدأ محذوف الخبر اي لك كلاما
قال المص قاله عمرو بن حران بن الاضع العدوي وذلك انه دعا اليه رجل فذا اضرة العطش والتعب
عمرو فاعدوس بيده زيد وعمرو وتاملك كذا نامه الرجل وقال لعلهم من هذا الزيد والتاملك فقال لقولكما
وغيرا اي لك كلاما واذيك غيرا وزيدي كلبها اي الكلب كلبها وقيل ان الرجل قال المص انني اما
بين يديك فقال عمرو انها احتاجت زيدا اسم فقال الرجل كلاما وغيرا اي مطلوبي كلاما ولا يريد
غيرا وتعب لفان المعنى اعطني كلبها وزيدي غيرا وحذف الخبر جوازا بعد اذا المفاجأة نحو فخرجنا
السيف اي حاضر لان اذا المفاجأة تدل على الوجود وان اردت فانم وانا عدا وآكل الوجود فلا بد من تقدير
اذا لدلالة لها عليه وقد تقدم ما نقلنا بها لحذا فيه والهدا لم تدل على احد المذهبين كما في لولا قوله
يجب ذلك اي يجب حذف الخبر في الكلام الذي اقيم فيه مقام الخبر عبارة او في وصف فاعله مقامه فيما
موصوله او مصدرية وذلك لا تقول وجب الحذف في الخبر الذي يقال ان منه الشيء قائله زيد نحو لولا زيد لكان كذا

الرجل قائله

اما لولا زيد موجود فحذف الخبر وجوبا لان لولا لا تدل على ان الخبر هنا موجود لكونها لامتناع الشيء لوجود غيره
مع انه التزم في موضعه جوازها ولا يجوز ان يكون الخبر جوازها لخلوه عن الضمير وهذا اذا كان الخبر عاما مثل الكون
والحصول واما اذا كان خاصا لا دليل عليه نحو لولا زيد ساكنا لما سلم ولولا عمرو عندنا لهلك فذكر الخبر واجب
ومنه قول عليه لولا فوتك حديث عهد بكفر لاستحللت السبت على قول اعلم اسمه وقول الشافعي رضي الله عنه
ولولا الشر ما نسرا نذري لكنت اليوم اسرع من سليل وهنا اذا كان خاصا مدلولا عليه جاز الامران
نحو لولا انصاركم لم يتم ومنه قول الاعشى فلولا الغداة هلكنا لسا وعن بعضهم جواز اظهاره مطلقا وذهب
بعضهم الى ان لولا التي لو الشرطية مع لا دالة كانت عاما كانت او عن بعضهم جواز اظهاره مطلقا وذهب
مع ذلك الى القضاء ومعناه مع لا الدالة كانت عاما كانت او عن بعضهم جواز اظهاره مطلقا وذهب
الخبر ان الكلام متمنان فيه نحو لولا علي لهلك عمر مثل لولا محمد لهلك عمر فكذلك في الاول انما اسقاط الخبر انما هو بسبب وجوده على وفق النص في الثاني
الشيء انما هو بسبب الجمع فكذلك في الاول انما اسقاط الخبر انما هو بسبب وجوده على وفق النص في الثاني
اثبات قال المص ذكر بعض المحققين من ان الاسم بعد ما فاعل لفعل مقدر نظره في لولا انتفاء الشرط فكان
السند مرتبا لولا الخط لهلكت لما شيء لولا لحصل الخط ظاهر الرائع وذكر غيره ان هذا قول الكسائي وذكر
بانها لو كانت لولا الداخلة على الابتداء لوجب ذا الحذف فيها وجوبا لان يؤتى نفسه كما في لو وبان لا الدخل على
الماضي في غير الدعاء وجواب النفي الا كثر الا في الاغلب ولان المشاهد من لولا الدالة على هلك عمر ان وجود علي
سبب لانتفاء هلاك عمر وما نشاء نحو لولا احد ولا زيد ولا عمرو اذا كان لو على اصلها لم تنفي هذا وانما قال
في احد المدعين لان ما ذكر اولا مذهب البصريين قال المص والكوفيون على ان لولا الدالة على الاسم لانها
نابية عن الفعل الذي لو ظهر لو مع الاسم لان تقدير لولا زيد لاكرمتك لو لم تنفي زيد من اكرامك لاكرمتك
الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا لكثرة ما دل لو على الفعل ظاهرا غير واحد والذي يدل على ان الاسم مرفوع بها دون
الا منها ان ان اذا وقعت بعدها كانت متفتحة نحو قولك لولا ان زيدا ذاهب ولو كانت مبتدأة
لكانت مكسورة والبصريون ينكرون كونها عاملة لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا ولولا لا تختص الا مع
دون الفعل بل يدخل عليها كقول الشاعر لا ورد وكساني قد ورثتهم لولا حدوث ولا عدوى محدود والذي
يدل على انه ليس من موعا بلا تقدير لو لم تنفي انه لو كان كذلك فتنفي ان تعطف عليها بدلا لان الجحد
تعطف عليه ولولا ما لو تعو وما سنوى الا اعلم والبصر ولا الطلاف ولا النذر ولا الفعل ولا الجحود ولا الجزء
ولولا اخوك ولا ابوك ومذهب الكوفيين فيه اصح وقد اختاره ابن الانباري واجاب عن قول
البصريين بانا لا نم ان لولا غير مختص ولو لا في البيت الذي اوردته ليست مركبة كما في لولا زيد وانما لو فيه
حرف بان على صله دال على امتناع الشيء لامتناع غيره ولا معنى لقولهم ان لا في البيت الماضي نفي له لم مع
لا لصانع فانه قال ربيتهم لولا احد كقوله فلا فيخ العنه واما عليها خوله لو كان لولا في الماضي
لجاز السكت بولا علينا لانه لم يجز لانها لما ركبا صرح لو من حدثا ولان الجحد فيكون تاجرا واحدا لان
الحروف اذا ركبت بعضها مع بعض تغير حكمها الاول وحدث للمركب حكم اخر الا ترى ان لو لم تفيد
التخصيص ولو وما ولا والا وما استهما كيف تغير حكمها الاصلي بالتركيب انتهى كلامه فعلم مما ذكر

ان مراده

ان مراده من المذهبين مذهب البصريين ومذهب الكوفيين فمن زعم ان احدهما مذهب الكسائي فقد اخطأ
وكذا من زعم ان الثاني مذهب الكوفيين وسوان زيدا فاعل فعل محذوف اي لولا حصل زيد وما حذف منه
الخبر وجوبا لالتزام غيره في موضعه فولهم فمن زيدا فاما اي فمن زيدا حاصل فاذا كان فاما فمن في
مبتدأ وحاصل خبره واذا كان ظرف متعلق به كان فاما به وفاما حال من الضمير في كان وفي نظيره
ما من منه المبتدأ مصدرا مضافا الى الفاعل كما ذكرنا والى المفعول نحو فمن زيدا واليه نحو فقاد بنا
وبعد ذلك حال منها نحو فمن زيدا قائما او من جدها نحو فمن زيدا قائما اعلم ان اضافة المصدر
الى المفعول عند القوم بما ان التنوين الاضافي في منه التنوين اللازم فكما ان المعرف بالالف واللام
منام لا يوجد فيه فرقه بمخصصه سبق افراده محمول على استغراق الجنس فكذلك المعرف بالاضافة
الاضافي في المنام المذكور محمول على استغراق الجنس فمعنى فمن زيدا فمن كل ضرب صدر مني اذا عرفت
هذا ما علم ان المحققين يمنعون ان يكون السند مرتبا على الوجه الذي ذكر لان فاما في فمن زيدا فاما
حال المبتدأ لانها انتقلت عن المعنى معوان كل ضرب وانه على زيد انما هو فاحال المنام فلا بد من ذي
الحال عامل فلا يجوز ان يكون ذو الحال هو زيد او بان الاضافة وعامله ضرب لانه حينئذ يكون من تتمة
المبتدأ وفاما حال منه منام الخبر فلا يلزم حذفه ولانه يكون المعنى حينئذ جميع ضربات زيدا حال كونه قائما
حاصل انه لا شاء فرق ضرب عليه في حال الا وهذا سبق ان المعنى انما هو على الخبر وجب ان يقدر
له عامل وذو الحال مقدرا كان من ضمير لانه من الافعال العامة ان لا تحتاج في اضمارها الى قرينة فيعلم
قرينة المخصص قرينة مضمرا لتقدير فمن زيدا كان قائما وهو لا يرتبط بالمبتدأ لعدم الضمير فصار مثل
علي يقدر كان ذا مال فقدر ظرف مضاف الى كان في لا يجوز ان يكون العامل فيه ضمير في كان
فلزم ان يقدر عامل في الظرف وهو حاصل فصار التقدير فمن زيدا حاصل اذا كان قائما وتاء ذكر على ان
فاما ليس حركات على ان الالتزام بكثرة في الاستعمال بالاعتبار ايضا لحذف حاصل لدلالة الظرف عليه
كما في غيره فيبقى الظرف وما اضيف اليه فاستغنى بالحال عنهما لدلالتها عليهما اما دلالتها على الظرف
فلكونها في معناه فولنا راكبا حين في وقت الركوب وهذا ايضا دليل على ان فاما حال الخبر
واما على ما اضيف اليه فلان حصول المنام يقتضي استلزام وجوده ثم التزم الحال في موضع الخبر وحذف مسمى
فلزم حذف الخبر وجوبا لتحقق السببين الالتزام والتزام كثرة في موضعه وبلا اعانة تحقق هذا المنام فالا
الاسم الدين وفيه الحالات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المنام
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة ومن قيام الحال مع الظرف ولا نظير لها
والذي نظير لها ان تقدر من نحو ضربي زيدا قائما فاما اذا ورد في الحال عن المصدر المضاف الى فاعله
زيدا قائما فمن زيدا فاما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى فيقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فيقال
زيدا قائما فاما ولا يجوز حذف ذي الحال مع قيام الالتزام فيقول لذي ضربت فاما زيدا في ضربته ثم
حذف قائما لانها هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راكبا مهدا اي
سر راكبا مهدا فكونه قائما على هذا مستغنى عن الكلمات المذكورة اقول فيه حذف المعنى اعني على
سر راكبا مهدا فكونه قائما على هذا مستغنى عن الكلمات المذكورة اقول فيه حذف المعنى اعني على

نسخة بلغ الامر وليس في اللفظ ما يأباها فلا يكون لكنا كنت ومن تامل حق التامل علم ان الخبر في المعنى
موضع الحال من ضمير المنام في القرآن فيه فلو قيل ضربي زيدا في حالة المنام لافاد المعنى المقصود فالاضافة
الى المبتدأ لوجاء لو لقيل لو عدم صلوح الحال ان يكون خبر مبتدأ فقد اوما سنادا من الحال على الوجه
الذي ذكر وهذا نظير ان ما اعنانا منه مكلف وايضا فالخبر هو الظرف وعامله كالزيادة المتوجه بهم
يقولون حذف الخبر وهو الظرف مع اضافته اليه لكان دلالة الحال عليها وجوبا لا فاذا لم يكن هنا
ولا دليل له على حذف ذي الحال قيل حذف عامله وايضا فالحال لحذف العامل وجوبا لا فاذا لم يكن هنا
وقوله واخطبك يكون الاجود فاما اشارة الى المصدر في هذا النوع من الكلام اعم من ان يكون
صريحا او غير صريح فان ما مصدرية فيكون اسم المفعول عبارة عن المصدر اي اخطبك اكوان الامر
حاصل اذا كان فاما فكل كون منه خطبك على قوله تعالى واشار الى ان الحال الناشئ من الخبر
يجوز ان يكون جملة اسمية ايضا قوله وارضى ما يكون البرهان بدرهم فدان مبتدأ وبدرهم خبره
والضمير العائد الى المبتدأ محذوف اي ما ان كان منه حاصل بدرهم والجملة حال سلبها مسد الخبر اي
ارضى اكوان البر حاصل اذا كان مسواه هذا السر ويجوز اظهار الخبر الحال في الجزء الاول كما في قلته
فاه الى من علي سحيق في الحال واياه عن ذلك حدين واشار هذا المثال الى انه لا يجب ايراد في الحال المذكور
اذا كانت جملة اسمية كما هو مذهب الكسائي وهو الناس يوضع ما هو في خبر المبتدأ وقال عمر وجب
الواو فيها لانها وقعت موقع الحال فيجب علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه منكر قال عليه اذرت بكون
العبد من زبد وهو ساجد كقوله وقد روي الهرائي وقد روي في قول الشاعر الحرب اول ما يكون فتية
تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين مما اولع فتية ونصبهما واحتملوا فيه فقد فعلوا على ان ما يكون
الحرب مبتدأ واول مبتدأ ثانيا او بدلا من الحرب وفتية خبر والجملة خبر المبتدأ الاول ونصبهما على
ان اول منصوب على الظرفية ورفع فتية على انه خبر الحرب ورفع اول على انه مبتدأ فان حذف خبر ويقيس
فتية على الحال في حذف مسد الخبر اي اول اكوان الحرب او اول فانها حاصل اذا كانت فتية
ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل اخطب ما يكون فاما البيت لعوين مدكرت بعلا حتى اذا اشتبت
وشبت صرائمها عادت عجوزا غير ذات جليل شمطاء جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل
البزة الهيئة والاستغناء التوفر مثال سوف النار فاستمتع وشب اوقد والضرام ما دقاق
الحطب التي توقد بها النار والجليل الزوج شمطاء ناشئة الاشمط من الشمط وهو بياض الشعر
خالط سواده وجزت الصوف قطعه والادبة خطاء الشعر وتنكرت تغيرت سنة الحرب اول ما يكون
بامرأة شابة جميلة مزينة بالحلي وغيرها تخدع الرجال بما لها من الزينة الراسة والعوسة وبعد كما اشتدت
الحرب واتقدت نارها وطرحت الكتائب من كل جانب يعوز فتية مناصبة في الشم مكروهة فان
العجوز تصير سببا اذا كانت لا زوج لها حسب لا تزين سببا اذا كانت شمطاء خالط البياض سواد
شعرها سببا اذا كانت جزت راسها وتنكرت والحاصل ان الحرب بدو غبة اليها اول ادوارها و

وتنكرت عنها آخرا وانما قال للمجهول لان الحضور في الوغى والاقدام على ما يتوهم منه الردى انما يكون
الجهل وعدم العجز ثم استدل الى الخبر المحذوف الملتزم غيره بقوله واخبرها اي والخبر في فمن زيدا فاما
واعطيت ما يكون الابرقا وادر فعل يكون البرهان بدرهم والحرب اول ما يكون فتية هو الظرف المضاف
الى ما عامل الحال فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل هو كان وقد سبق من ان الخبر هو حاصل
انما هو باعتبار في الاصل اما الخبر في الحال هو الظرف وقد قال ما اخبر الى تقدير ظرف مضاف
الى ما عامل الحال كظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل هو كان وما سبق من ان الخبر لا الزام
وجب الحذف والعامل مع الحال وذوها فلو كان التقدير فمن زيدا حاصل قائما عاملا لان يكون ذو الحال
زيدا والعامل حاصل لم يجد العامل فيها ومن لا يوجد الحال والعامل فيها كما قال ومن شعره فلا حاجة
عنده الى تقدير الظرف لو قوله المحذوف موقع صفة الظرف وقوله سدا علة الحذف اي ناحت
الظرف لسد الحال سده فالزم في موضع غيره فلا يجوز اظهار الخبر هنا وفي كلامه اشارة الى ردما
ذهب اليه الاخفش من ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي فمن زيد
زيد حاضرا به فاما اي فمن زيد اياه الا هذا الضرب المبتدا لما ان هذا مفرد لا دل الحال عليه فلا يقوم مقامه
كلاف ما ذهب اليه الجمهور وهذا اي حمل العامل في ما اضيف اليه الظرف مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان العامل في الحال هو المقدر والمبتدأ وذو الحال هو فاعله او مفعوله وخبر المبتدأ محذوف
بعد الحال وجوبا اي فمن زيدا فاما حاصل فرده المص بقوله ومذهب الكوفيين اي اي ومذهب
الكوفيين يخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث انما هو في هذا الحال على ما يوهمه
ما ضرب زيدا الا فاما واعتبر بهم ان الحدث الواقع في هذا الحال واقع لان المصدر على فعله مثل فعله
الخصص فيكون المعنى فمن زيدا المختص بحال المنام حاصل وهو لا يفيد الحصر فلا ناقل وقوعه غير هذا الحال
والضاعل على هذا يهم لا يكون الحال في موضع الخبر بل هو من تمة المبتدأ فكان ذا الحال من تمته فكذا الحال
لالتزام حذف الخبر لعدم الزام غيره في موضعه واقام الدليل على ما ذكر فقال ويدل عليه اي ويدل على
ما ذكر من الاوهم من عدم افادة المعنى المقصود ومن عدم وقوع الحال موقع الخبر على هذا يوهم جواز
ضربي زيدا فاما خبر من ضربه قاعدا فانه يدل على وقوع الحدث في حال المنام ضرورة كونه متصلا عليه
وعلى الخبر اذا وقع بعد الحال لا يجب حذفه لعدم الزام الحال موقع الخبر كما ذهب اليه الكوفيون
لما جاز هذا التركيب واستاء الثاني مدل على استاء الاعلم وما ذكره هو ما ذهب اليه البصريون والكوفيون
وذهب ابن الاستوه وابن ماسا الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل فضربي زيدا فاما بمنزلة ضربت زيدا
فاما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة اقام الزيدان رده المص بقوله ومن ادعى اي ومن زعم ان الخبر في
زيدا فاما بمنزلة الجملة الفعلية كما قام الزيدان لكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال فلو كان هو المعنى
جملة فعلية معها حال لاستقل من الحال منها فضربي زيدا حال الكلام تام مع عدم ذكر الحال واللازم باطل
فكذا الملزوم وقوله مع انحراف الكلام اي اشارة الى فساد معنى مريدان الكلام على هذا الزعم يخرج
عن مثله الى الهيئة الموضوع سوى الكلام لاجله وهو معنى الحصر فلو كان ضربي زيدا فاما بمنزلة ضربت زيدا
فاما

المعنى

لزم ان لا يفيد الحصر كما ان ضرب زيدا انما لا يفيد الحصر وعدم افادته الحصر باطل فكذا ما يستلزمه وجه
عن بيان المناسبة وما يتعلق بها اراد ان يبين ان الظرف الواقع خبرا منصوب ام لا فقال الزمان الجر
اي الزمان المقدر وهو اذا منصوب الحل على الظرفية سواء كان المصدر صريحا او لا ولنا ان يقال اخطب ما يكون
الامير اقتضا اقتضا يوم الجمعة بنصب يوم على الظرفية اي اخطب الكائنة حاصل في وقت قيامه الان اذا فيما
فيكون منصوب المحل بالمخالف يوم فانه لو لم يكون منصوبا بالظرفية ويجوز فيما هو مصدر بما المصدرية ان
يقدر بالزمان اي بالزمان المضاف الى ما المصدرية وذلك كثير وفي غيرها موقوف الظرف بخلاف
المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل فيكون المقدر في اخطب ما يكون الامير اي ما اخطب اوقات
كون الامير حاصل فيكون الظرف المقدر في موقع المحل على الجملة لانه يصح حمله على المبتدا في قوله تكونه زمانا
ايضا ضرورة ان اسم التفضيل بعض ما اضيف اليه فكما ان وقت في احسن اوقات كون الامير وقت
قيامه موقع على الجملة فكذلك اذا المقدر وذهب الشارحون الى انه لا يجوز ان يكون المقدر منصوب
المحل على الظرفية وظاهر قوله فيكون المحذوف موقع النون الى في يكون المحذوف وقوع المحل مثله
بعد الوجوب تمسكين بان الزمان لا يقع في الزمان وبان المعنى على انه مولاه فانه يصلح له بنية الان
التحقيق يقتضي جواز كونه منصوب المحل على ظرفية الكل للجزء كما ذهب اليه بعض المحققين كما قال وقت
اجابة الدعاء الى يوم كذا الجزء في سلوقه ما ذكر من الوجهين وذهب النون من يكون لو اخبر بلا اوله
ويدل على صحة تقدير الزمان فيما هو مصدر بما المصدرية ثم اخطب ما يكون يوم الجمعة بالرفع
لفظا مسموعا وقع لابد من تقدير الزمان اي اخطب اوقات كون الامير قائما بعد الجمعة ولا يجوز ان يقدر
الزمان ضرورة انه يستحيل يوم الجمعة على غير الزمان وقال الشيخ ابن الحاجب لا يقال هذا الذهب
جميع المسائل استعمال على تقدير حذف مضاف وتقدير زمان كضربت زيدا قائما فلا يحتاج الى حاصل على
هذا واشار الى ما اجاب به بقوله وعند بعضهم جاز هذا اي كون الزمان المحذوف موقع المحل للاقتدار المصدر
بالزمان على انه يوم اولا يخرج ضربت زيدا قائما وما هو مصدر بما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما وارخص ما
يكون البر بمعنى بدرهم اولا يخرج ضربت زيدا قائما واكثر نثر النسوبي مع ملتوثا على تقدير مضاف محذوف
فلو قدروا الزمان في ضربت زيدا اي وقت ضربت زيدا كان الزمان المقدر موقع المحل وقس على غيره
وانا قال ومنه كل رجل وضيعته دون ان يقول ومنه لو كرر اي وما يجب فيه حذف الخبر لانه لم يذكر غيره
في موضعه كل مبتدا بعده موقع مصدر بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما والضيعة الحرفة لانك
ان تعدها مصدرا فان بدلها ضائعة والمقدر كل رجل مؤتمن هو وضيعته على ان ضيعته
عطف على الضمير في الخبر لا على المبتدا فلا يلزم موقع الخبر والجواب بان كونه من تتمته باعتبار العطف
عليه وكونه سادا مسد الخبر يعني انه يعني وما حوله كما استغنى استغناء عن فعله لانه صار معناه مردود
للنظر بان ضيعته من تتمة المبتدا فكيف تقع موقعه وايضا فلكونهما ان يقولوا كون فاما سادا مسد
الخبر باعتبار انه في معنى الخبر حسب ما قررنا فلا يلزم لنا الزامهم ولما تكلفه الشيخ الرضي من ان المقدر
وكل رجل مؤتمن وضيعته كما في زيد قائم وعمرو اي وهو مؤتمن الضيعة وضيعته مؤتمن به ثم حذف

مؤتمن وانهم المعطوف مقامه وحذف خبر المعطوف ايضا وجوبا وان لم يلتزم في موضعه غيره او انه عمرو
المعطوف عليه وقد تكلف لتوجيه هذا المقدر بانه لما شارك الثاني الاول في الخبر وجب حذف خبر الاول
حذف خبر الثاني ايضا ليدل الاول لحذف الواجب وما ذهب اليه الكوفيون من ان الواو مع ما بعدها
خبر كما اذا قلت كل رجل وضيعته فهو كما من جهة المعنى دون اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك قوله
ويكون لا تعلق كذا ضابطه كل مبتدا في جملة اسمية صريح في المسم يجب حذف خبره لا يفيد للمعنى دل على
تعيين الخبر وجواب القسم سادا مسده وقد يكون لو تعلق كذا الواو والقوم يعني الا ان المستعمل القسم
موقوع الدين لان القسم موضع التحقيق لكثرة استعماله فذكره وزيد الخبر اي يريد ان هذا التركيب
قوب كما حذف فيه الخبر وجوبا بالتزام غيره في موضعه قال المص وقوب منه زيد الخبر اي لو
زيد مبتدا والخبر محذوف يدل عليه القسم والتزم حذفه استغناء عنه بقسمه الا ان القسم لما لم يكن
في موضع الخبر وانما هو بعد قوله لم يخرجوا الامثلة السابقة قال بعض الشارحين فيه نظر لانا نقول
الخبر مقول الخبر وانهم موقع الخبر وهو اكل كان ضربي في ضرب زيدا فانما لفظ فانما من متعلق الخبر
وانهم موقع الخبر والاولى ان يقال مقام من بالصورة فلا يلزم ان يقال الدال على الخبر هو عين لفظ الخبر
الا انه استعمل بصيغة يخالف الصور السابقة فان الدال على الخبر مقدر بلفظ الخبر لان لفظ فانما يفيد
الخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مقدر للمقدر وهو مؤتمن اعلى نظر فاسد لان لزوم حذف الخبر
هنا ليس لان الخبر وانهم موقعه بل لكان المقدر ولزوم حذفه في ضرب زيدا فانما لدلالة الحال عليه
وقيامه مقامه كالسبب لخصيته فليس احدهما عين الآخر والما توجيهه فاسد لما انه يلزم انه حذف
الخبر في هذا المثال للالتزام غيره في موضعه توهم ان ضيعته عائد الى السيد من الامثلة فقال فان قال
ولا ذكر حكم كل من المبتدا والخبر معا في نحو قوله تعالى فقد ايوب عليه انا وجدناه صابرا نعم العبد
اي ايوب طل يقدر هو ايوب ممن حمل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من جعله مبتدا والنعل خبره
فهو من حذف المبتدا فقط وانما قال وتصدر اي ويجعل احدهما من المبتدا والخبر ضمير الخبر انا زيد وزيد انا
ويجعل كل منهما نحو انت انت مع انه ظاهر لما انه اراد التقييد بما بعد وهو قوله ويكون مستعملا لا غير اي
لا يجوز ان يكون مستعملا ضرورة ان الافعال لا يكون الا عاملا لفظ والعامل فيها معنوي الابتدا قال في
بعض النسخ بقول لولا كم ولولا في فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتدا عند الاخفش وان الرفع
محمول على الخبر كما ان انت وانا كانت مرفوع في محل الخبر فعلى مذهبه جاز المبتدا ضمير منفصلا وعلى
سيبويه محلها الجر وان لولا الكنية حالا لست مع غيره كان الله ومن مع غيره حالا لست مع غيره اي
فانه منصب غيره مع انه خبر غيره ومنه قوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى بجرامه من علة النيق مهوى
ونقول الآخر اقوى على يكتبها الى الهروي لولاك هذا العام لم احج فعل مذهب سيبويه اقوى لما انه
ملزم عليه تغيير واحد وهو تغيير لولا ثم يكون تغيير الضمير بنيا عليه وعلى الاخفش انما عنه تغيير اولا ان
كم وانا كانت منصب لفظه استعمالا ومتذوقه كلاهما على سيبويه فانه كثير وقيل مذهب الاخفش
اقوى لان ما التزم عليه فهو لازم ايضا على سيبويه وقولهم مبني على ان لولا جاز لا عند وان الكي لفيه حاصله

سواء كانت اصلا او بناء وليس لنزد الحالة على مذهب الاخفش دون سيبويه فربما يكون الخبر دراهم
ابعد من يجد ورثات سنوده منصب لدن عدو مستبعد من فيكس كلامهم واقع موقع الغلط بخلاف
وقوع بعض الضمير موقع بعض ولان كون لولا جارة لم يثبت في غير هذا الباب والكلام خلاف الاصل
وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل ان قيل هذا وان الفاعل في
لولا عند سيبويه هذا الجواب وهذا هو الظاهر دون ما ذكره السيرافي وابن يونس من انه مثل بحسب
زيد وهل من خالق غير الله فانه لا يحمل عذرها المعنى بخلاف لولاك كما ذكرنا تقدير ما اعترض به الشيخ الرضي
واشتهاه جمهور الشارحين من ان الجار اذا لم يكن زائدا كان بحسب فلا يدخل من متعلق ولا يجلب
في لولاك ظاهر ولا يصح تقدير قوله والشايع اي والشايع الكثير ان يكون بعد لولا ضمير مرفوع متصل
لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا وكل منها يوجب الانفصال فاما
واذا كان الخبر اعني كنت ضمير النصب اي باب المبتدا والخبر لانه يدخل عليها ويعود فايدته اليها اي
واذا كان الخبر موقوفا او مضارعا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كما قلنا وانما المضارع فانه
وان كان نكرة الا انه شبه المعرفة فيما ذكر جاز تخلل ضمير الفصل بينهما وتسميه ضمير اي من جهة مشابهته الضمير
اصطلاحا والا فهو حرف في الحقيقة كما يجيء بيانه فقوله جاز جزاء قوله واذا كان وتسميه هذا الضمير اي اصطلاحا
البصريين فصلا لانه يفصل بين الخبر والنعت وقيل لوقوعه بين شيئين يشبهان ربط وتخلله فاصلا بينهما
لفظا وان كان رابطا بينهما معنى وفي اصطلاح الكوفيين عمادا لانه اعتمد عليه في المعنى المذكور وتسميه
البصريين اولى لان ما وضع للفصل لكثار التاكيد والاعراب فذا عند به على المرفوع منه وليس كل
ما يعتمد عليه في شيء يكون فصلا واستعماله على الاتم ولان الاصل ان يضاف اللفظ الى ما يقصد منه
والمقصود من هذا الضمير الفصل لا العماد وقيل سمي عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية
كالعماد في السقف الحافظ للسقف عن السقوط وما جعله فسر الاثنان هذا الضمير كون الخبر معرفة فاذا
كان نكرة لم يلتبس بالصفة فلا يحتاج الى الفاصل منها تعسف هذا ان لا يجوز الاثنان به اذا كان الخبر افعل من
كذا وافعل المضارع لعدم التباسها بالصفة الا انها لا مضارعا المعرفة فيما ذكر صار حكمها حكم المعرفة فان
قلت فعل هذا يلزم ان يجوز نحو زيد هو غلام رجل لان غلام رجل شبه المعرفة فما ذكرتم انهما انتفيا على
عدم جوازه قلت ذكر الشيخ ابن الحاجب والمعرف ان افعل من كذا شبه المعرفة شبها قويا لمن حيث
المعنى ان ذلك افعل من كذا الا افعل باعتبار الافضلية معهودة ولذلك قام مقامه وليس غلام رجل كذلك
فانه انما اشبه دخول حرف التعريف من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف فكره الجمع منهما بخلاف افعل منك
فاذا والقائم مقام خوف على ان يكون الضمير فيها للفصل مع انهم صرحوا بالمنع فالحق اهل الفاضل
وهي فاصلة اذا تاييدت بالاستقبال في الشعر على موضع الاستقبال الكسائي ولانت الفصل الا بين
موضعين ثانيهما ذات اللام او من موقوفه ومكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه وتسمى كونه للفصل بالعوامل
نحو كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واذا المانع المضارع الفصل لمشابهة الاسم وامتناع دخول اللام
فيه وعليه ان الاسم مع بان المشابهة لم يجز دخوله عليه كما ذكر في هنك وغيره وتشابهه اولى لا يجوز

هو من الحرف اعني افادة المعنى في غيره لزم ان يكون حرفا ولا يكون له محل من الاعراب فاشار اليه بقوله
ولا محل له اي ولا محل له من الاعراب عند البصريين فانه عندهم حرف لا ذكر له لانه اما ابهم او حرف ضرورة
انتفاء المعنى عنه ولا يجوز ان يكون اسما لامتناع لازم الاسمية وملزوم الاعراب فتعين ان يكون حرفا وانما
قلنا بامتناعه لانه يلزم ح ان يكون ناصبا لما قبله او مبتدءا لما بعده وكلاهما ممتنع ضرورة جواز الاختلاف
بينهما بحيث ان زيدا هو الطعام ولكن زيد هو المنطلق واذا كان كونه حرفا امرا ضروريا لا يحتاج الى ذكر
له نظير انتقال كلمة الخطاب عنه وارادة الكاف في انك وذلك وارايتك وغيره من المواضع
باي وانا كما انت واياي وايانا وارايناه فانها كلها حروف مع انها في صورة الاسماء وقد رمز الى هذا ذكر
بعضهم من ان ضمير الفصل اسم والا لم يعرف تعريف الضمير لان ما ذكر حرف مع انها تعرف بالمعارف الضمير
بالتشبيه او الجمع والذكر والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وتعلقهم ذهبوا الى انه اسم لعدم الدخل
له من الاعراب ولهذا قال الجمل والعدالة لعظم لان الفاء الاسم ليس كالفاء الحرف وذهب الكوفيون
الى انه اسم له محل من الاعراب ثم افترقوا فرقتين فرقة زعموا الان حكمه حكم ما قبله فيكون تاكيدا لان
زيدا هو المنطلق بمنزلة زيد ذهب المنطلق وفرقة الان حكمه حكم ما بعد لانه معه كالشيء الواحد لانه يخص
ويؤكد ان كان ما بعده خبرا لانه ولذلك يدخل عليه لام الابتداء نحو ان زيدا هو المنطلق ورد المص
المذهب الاول بان الضمير لا يتبع تاكيدا لمظهر لان المظهر اقوى من الضمير في الدلالة فكيف يؤكد به
ولانه ليس من الالفاظ المحفوظة فلا يكون تاكيدا معنويا ولا هو عين المظهر ولا مرادفه فلا يكون تاكيدا
لفظيا وبان هذا الضمير لا يحلف في الاعراب باختلاف ما قبله نحو ان زيدا هو المنطلق فلو كان تاكيدا لما قبله
لوجب ان يحال ان زيدا اياه المنطلق وعلقت بهذا اياه الفاضل وقد كتب عن الاول بان الغرض
التاكيد اللفظي بان يقرر الاول في الجملة لا التاكيد الذي هو احد التوابع وفيه نظر لانه لما كان له محل من
الاعراب على سبيل التبعية لزم ان يكون احد التوابع واذ ليس تبعا ولا عطف بيان ولا عطف نسق لا
بدلا تعين ان يكون تاكيدا وقد ذكروا انه لا يجوز تبديل الضمير لانه تاكيد وعن اشتراط الاعراب التاكيد
لانه انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان يقول ذلك المعترض انما ان تكفر و
المظهر قليس كذلك ورد المذهب الثاني بانه لا يخلف له ما بعده لانه يقترن بالمبتدا اذا لا وبهذا يندفع
وقيل لا يخلف له ما بعده لعلى اعراب اذ لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب وبانه لا يحلف في الاعراب
باختلاف ما بعده كقوله كنت انت الرقيب وان كان هذا مما يحتمل فلو كان تابعا لما اختلف باختلافه
وبما قررنا ندفع ما قال من ان قوله لا يخلف له ما بعده ان اراد به انه لا يؤكد معنى الخبر به والا يبرز عن الخبر فهو
ما ذكرنا وان اراد انه لم يذكر عينه فهو مسلم لكن لا نسلم اصل المعلل ولما كان دخول لام الابتداء على
ضمير الفصل كما يبطل المذهب الاول من جهة المنع ان زيدا انت قائم يبطل الثاني اعتراضا من جهة ان هو اذا
ان لم يكن مولا لما بعده جاز ان زيدا لطعامك اكل لا يجوز ان يكون ما بعده عليه كما قبله نحو ان في الدار لزيد
او مبنيا على ما قبله نحو ان زيدا لقائم ومن البين ان هو لما بعده ولا ما قبله مبني عليه فلزم ان يكون
هو مبنيا على ما قبله حسن بما هذا المنام قوله ويدخل عليه اي ويدخل على ضمير الفصل لام الابتداء لان

فائدة

فائدة يحسن الخبر به واللام بلامه نحو ان كان زيد لهو الظريف فان اللام في المثال المذكور ان كان
فائدته من ان المحققة والنافية الا ان وضعها لما كان للابتداء اسما بالا الابتداء كذا قيل ويجوز
ان يكون ان شرطية لم نذكر جزاءها لعدم توقف المنصوص عليه ولو مثل بنحو انك لانت العلم لكان اظهر
لكان اظهر قوله وكثير من العرب اي اكثر من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده مبنيا عليه في
الاعراب ومطابقا له في الافراد والتذكير والتانيث وانما قال مبنيا عليه دون خبرا عنه لئلا
الى وجه المطابقة منهما على ان خبر عنه ليس من المنصوب ونرون في غير الس وما ظننا هم
ولكن كانوا هم الظالمون بالوا وعلى ان يكون هم مبتدا والظالمون خبره والجملة خبر كان وانا
نرى انا اقل منك اقل على ان انا مبتدا واقل خبره والجملة منصوبة ان لنرى ولكن لا يخفى ان
الاستشهاد الشارح والنزاع المتنازع شيء رابي الكثر لا اقل ان هذا الكلام كونه كلاما على الجواب
ضمير الفصل حينئذ بان تقدم على قوله ويدخل عليه لام الابتداء لانا نقول فقد وقع في موكن كما انه
لتضمنه فائدة جليلة وقد ذكرناها ولكن هذا الباب الاخبار
لما كان الاخبار بالذي مستلزما لان يجعل الذي مبتدا واللام الذي يخبر عنه جزاء الجملة على حد المبتدا
والخبر فقال ومن هذا الى ومن باب المبتدا والخبر الاخبار عن الشيء حال كون ذلك الشيء مكتفيا عنه
بالذي او اللام في معناه بان يوعنه باحدهما ولما كان بيان المخالفة لهذا المنام وعلى ذا اخبر بالذي
عن كذا مشتملا على امور غير ظاهرة كون مجرد عن مخبر عنه مع انه مخبر وكونه معلوما لكونه مخبرا عنه مع انه
غير معلوم للسامع وكون الذي مخبر عنه مع انه مخبر عنه حيث صرفوه عن ظاهره فقالوا الباء للاستعانة
لاصلة الا خبار والمعنى عن كذا واطلاق المخبر عنه على لانه مخبر عنه في الحقيقة قال ابن الحاجب
وانما قال النحويون اخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى مخبر عنه ولانه قد يكون خبرا لا يجوز ان يخبر
عنه نحو النصل عدل المعنى عنها الى قوله عن الشيء مكتفيا عنه بالذي لما يرد عليه شيء مما ذكر حيث جعل الذي
مكتفيا عنه مخبرا عنه ومعلوما للسامع وحق له ذلك وجعل قوله بالذي متعلقا بالكناية لا بالاخبار قال
في الاعراب فلما قلت الذي صار كناية عن المعلوم الذي ذهب عنه فمن قال ومعنى مكتفيا ان شيء
موقع ذلك الشيء المخبر عنه صفة والباء للاستعانة في الاخبار متعلق بالذي لا بالاخبار فقد ابعد
عن المرام مع انه ذكر وضع الظاهر موضع المخبر عنه عند ذكر الشرط ثم قال مجال الاولى اي الذي
والثاني وما يطلب منها اي من الثاني وهي اللام لان الاولى دخلت على المحلق الى الاسم والجملة
مشتملة على الاخبار عن مسمى زيد في ضرب زيد وفي زيد مطلق الذي ضرب هو زيد والذي هو مطلق لا
نسق كل منهما صلة الاولى واختصت الثانية بالجملة الفعلية حيث لا يدخل الا على مؤدى من جملة فعلية
لانه قد يتبين انهم كرهوا دخول اللام الاسم المشابه للام الموصولة لئلا يتوهم الجملة فوجب
ان يجعل الجملة في صورة مفرد ولا يمكن بناء مفرد كما هو الفاعل المقصود الا من الجملة الفعلية فلا يثاني الاخبار
بها الا عن شيء من جملة فعلية لكن لا مطلقا بل اذا كان فعلها منصرفا يمكن صوغه مفردا بخلاف نحو
عسى ونعم وليس اذ لا يمكن صوغها اسم فاعل او مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا نحو قوله

نقدر الذي لا ناخبره كذا قالوا والظاهر انه انما قال كما يخبر به لان الكلام في الخبر به وقد بينا في الفصل الشيء
نظرا له جاز ان يقال يتبع الاخبار به لكونه مستغنيا عنه والموصول والضمير يرجع الى المفعول في الذي وهو
الشان لا الى ما يلحظ نحو زيد ضربته وانه مستغنى الضمير الموصول عما يتبع الاخبار في ضمير الشان جاز ان يكون
لكونه مستغنى الضمير وهو المفعول الذي لا لكونه مفعولا ثانيا خبر انه المفعول الذي لا يستلزم الضمير
بل ينقض ما دل عليه سواء كان ضمير اولا والمراد به الضمير المستغنى الضمير سواء كان ضرورة ان الضمير لا
يعود الا اليه وعطف على قوله وفيما لزم التنكير اي ويتبع الاخبار فيما لزم التنكير المحال حالا نحو
فرحان زيد راكبا الذي جاني اباه راكب والتقيم فلان طالع طائب زيدا الذي جاء اباه راكب
في الدار لزيد والذي في الدار لزيد
رب فلان رب رجل لقيت الذي ربه لقيت رجل نحو ذلك مثل المجرور بكم والنكرة المفيدة
للتعجب نحو ما رجل والمفيدة للاستغراق في نحو كل رجل وما من رجل تتعدد الاخبار اي اخبار بالمذكورات
لانها ملزومة للتنكير والضمير ملزوم للتعريف وتنافي اللوازم ملزوم تنافي الملزومات فانتفى خبر الاخبار
وهو وضع الضمير موضع المراد عنه الاخبار وكما منع فيها الاخبار وكما كان مناطقه لان يعترض عليه بانا
لا نسلم ان الضمير ملزوم للتعريف فان مدخول رب في ربه رجلا مع كونه ضمير النكرة بانا نمنعه ان ثم
موضع المذكورات ضمير النكرة مثله وفيه قوله ولا يقاس اي لا يقاس على ربه رجلا لكونه شاذا جاء
عن النبي ص بخلاف الناس غيره لا فانه قاس على ان ضمير ربه مبهم يومي به جزءا فانه قصد
الى تعيين بخلاف الضمير في باب الاخبار فانه معين لوجوب عوده الى الموصول ح ما ذكر من عدم كون
نظيرا ما ذهب اليه جمهور النحاة من ان رب فيه دخل على المضمر في نحو ربه رجلا فلا تعارض
المجرور برب ليس بالوجه قوله وكذا اي وكما يمنع الاخبار بالذي فيما سبق كذلك يمنع
الموصوف بدون الصفة لجواز الاخبار عنه مهما منوع في المثال المذكور الذي جاء رجل عالم وسيجيء
الوصف فلا يجوز في المثال المذكور الذي جاء رجل هو عالم وفي المضاف بدون المضاف اليه فلا يجوز
الاخبار عن غلام في جاني غلام زيد وانما قال بدون المضاف اليه لان الاخبار عن المضاف مع المضاف
اليه جائز حتى ملزوم المثال المذكور الذي جاء غلام زيد وانما قال في الموصوف بدون الصفة
وفي المضاف بدون المضاف اليه ولم يقل في الوصف بدون الموصوف وفي المضاف اليه بدون المضاف
لان الاخبار عن الموصوف مفهوم على وجهين احدهما جائز والاخر ممتنع وكذا الاخبار عن
المضاف اليه مفهوم على الوجهين المذكورين فلا بد من التقييد واما الاخبار عن الوصف فلا
يتصور الا ان يكون مع الموصوف ضرورة ان كون الاخبار عن الموصوف اذا كان الوصف معه
فلا يعني للتقييد فافهم وما ذكر مذهب ما ذهب اليه الشارحون كلهم من ان المراد من الوصف
بدون الموصوف هو الذي دل عليه المثال المذكور على طريقة الكل فقال لامتناع الاخبار
لامتناع الوصف للظهور اي جعله موصوفا فلا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والا لزم
جعله موصوفا وبه اي ولامتناع الوصف بالضمير اي جعله صفة فلا يجوز الاخبار عن الوصف واضافته

فلا يعارض فلا رجل عالم في الاخبار عن الموصوف فقط الذي جاء مع جاء عالم رجل فلا يعارض

اي امتناع

اي وامتناع اضافة الضمير فلا يجوز الاخبار عن المضاف بدون المضاف اليه وانما قال لا جائز اي جائز الاخبار
في المضاف اليه مستوفيا عام غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لعدم امتناع كون الضمير مضافا اليه مع كونه
في نهاية الظهور لانه اراد ان يرتب عليه قوله لا يخبر الا ان المستثنى المضاف اليه بان كان الضمير
من المضاف المضاف اليه على الشرح فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وجه لانه صار بالعارض بعض
حروف الكلمة ولعدم استقلاله في المعنى كما رضيان لدويه وساتم ابرص لدويه الذي من كبا والوزن و
حكى الماني جواز الاخبار عن المضاف اليه المعتل في الشرح الى سمعه الكلام وحين كان يجوز الاخبار
من المضاف اذا زال عليه الحذف بالاخبار فاذا كان اي واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة
مع ما بين هذا وعليها والحال ان المضاف الى هذا المضاف اليه اسم الفاعل المشتق من العدد نحو ثالث
ثلثة عشر ولا يكون هذا المضاف الا منه يعني انه واحد من المضاف اليه لا يعني مصدر له العدد الذي كان
مدشتا منه لا يجوز من الاخبار بالذي عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر بحيث رد المحذوف من المضاف وهو عشر
لان اصل ثالث ثلثة عشر ثلثة عشر قال المص اسم الفاعل المشتق من العدد لانه من ان يشتق من
العشرة فاذ وجها او يشتق ما وجها والاول مضاف الى عدد وهو مضاف والى عدد معدود نحو ثالث
هذا ثالث ثلثة وثالث ثلثة من اي جاء علما ثلثة وكذلك رابع ثلثة من ظلمها وبعضهم والمشتق الى المشتق
ما هو مؤنث العشرة لا يضاف الا الى مؤنثه منوع هذا ثالث اثنتي عشرة وثالث ثلثة عشر والاصل ثالث عشر
اثنتي عشرة وثالث عشر ثلثة عشر فكرهوا اضافة اسم جمع من اسمين الى اسم جمع من اسمين للطول فحذفوا التاء
من الاول لا نقول ثالث اثنتي عشر يعني جاء علما بل ثلثة عشر اذ ليس ثلثة مصدرا يعيد النصر على هذا
العدد المركب مسئول الاخبار عن المضاف اليه في نحو هذا ثالث ثلثة عشر الذين هذا ثالث عشر
هم ثلثة عشر عند وما هذه ثلثة لزوال علة ولا سوغ في مثل هذا المضاف وان كان اسم فاعل اللام اي
الاخبار باللام لاختصاصها بالتعليه ولما جعله اسمه وكذا لا سوغ في كل ما الصنف بين الهاء
الناعلين الى العدد المشتق هو الى المضاف منه اي من ذلك العدد لما هو من العدد المذكور قال المص
ولو خلت بالالف واللام الثانيتهم هذا ثلثة اسمين ذلك العدد له نحو لان اللام اما يدخل المعلقة
بحسبها او بعدها وليس هذا من مثل لانه يعني واحد من ثلثة قال الاخفش لا مثل ان الدور لا يدور
هذا خامس خمسة هذا والعلة من العطف الذي يحل محل الجملة النقل وزايد على ان لا راجع من النقل
وقوله ولا يكون الا مما دون العشرة جملة حالية من اما وجوابها اي واما في اسم الفاعل الذي الصنف
الى عدد دونه والحال انه لا يكون الذي دونه من المضاف اليه ويقبل اي النظير الا مما دون العشرة
لانتفاء المصدر بدون النظير فما فوق العشرة فلا مانع من دخول اللام عليه قال المص ولما في المضاف
الى ما دونه مسئول الذين هذا ذا بهم ثلثة وجاز الوجهين هذا مثله لانه ما يوجد من النقل اشبه
بعد ان الوارد على هذا الوزن على فكر من ضرب مشتق على النقل فظاهر نحو ضارب وضرب عشر مشتق
منه فظاهر نحو رابع اربعة وما نحن فيه مشترك منها الا انه اشبه بالاول لكان في النظير واعترض
عليه بان الاخبار باللام يعين ان يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور جملة اسمية

منصوبا فاعلها بالنصب على الحالية من الفاعل اضمر اعنه قال الشيخ الرضي يجب ان لا يكون ذا ال لان ذلك الفعل حينئذ لا يستعمل
من اسم الفاعل او المفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام وبعض الشارحين والحق ما ذكره ابن السراج
من ان كل ما يمكن في باب الاخبار ولم يرد منه معنى على جملة الاخبار وجاز ان يقال منه صدق وكذب وجاز
ان يوصف به النكرة جاز ان يوصل الذي ويجوز ان يصل الى معمول الذي ما نام عمرو لانه خبر يجوز فيه الصدق
والكذب وقوله بعد صوغه متعلق بقوله واختفت وقوله مبنيا حال عن ضمير صوغه وقوله اسم فاعل
مفعول صوغه اي واختفت الثانية في هذا الباب بالجملة بعد صوغ فعلها حال كونه مبنيا للفاعل او المفعول
اسم فاعل او مفعول اي بعد صوغ الفعل المبني للفاعل اسم فاعل والفعل المبني للمفعول اسم مفعول لما بين المعنيين
من المشابهة فاسم الفاعل بمعنى المبني للفاعل دائم المفعول بمعنى المبني للمفعول وقوله واعرابه عطف على صوغه
اي وبعد اعراب اسم الفاعل المفعول باعراب الموصول المقدر ولما كان هذا مستبعدا لان الموصولة
ولا يكون لها محل الاعراب مع ان الاعراب المقدر في الموصول محله اللفظي قال اعراب ما بعد الالف اي
مثل اعراب ما بعد الالف غير باعراب الا فكما انهم كرهوا تقدير اعراب غير في الا وان كان اسما لا انه
الحرف واظهروا اعرابه فيما بعد فكذلك يكرهون تقدير الاعراب في اللام الموصولة المشابهة للالف
فاظهروا اعرابه فيما بعد وقد سبق كشفه بالا زيد عليه فليرجع اليه قوله والاخبار اي والاخبار جائز
عن كل اسم في جملة سواء كانت اسمية او فعلية لان كل شيء يجوز ان يعبر عنه بالمظهر يجوز ان يعبر عنه
بالمضمر الا اذا تعذر لوفاء بشرط الاخبار وهو اربعة الاول تصدير الجملة حال كونه مبتدأ مقولا
مبتدأ حال من الموصول والثاني تاخير الاسم الذي اريد عنه الاخبار خبرا وقوله خبرا حال عن
الاسم او مفعول ثان على تضمين التاخير معنى الجعل اي جعله خبرا والثالث وضع الضمير موضع المخبر عنه
والرابع كونه عائدا الى الموصول واليها اشار بقوله بوضع ضمير الموصول موضعه وانما بالمبتدا دون
الواو لما مر انه اذا تحقق الشرطين السابقين انما هو بسبب تحقق الشرطين اللاحقين لان تصدير الكلام
بالموصول لا يكون بدون ضمير فيه وتاخير الاسم ايضا لا يكون بدون وضع الضمير موضعه وقوله بالباء
يعني مع اي شرط الاخبار هو ان الاول من الشرطين الاخيرين اي وضع ضمير الموصول موضعه وانما صار بان
الاربعة شروطا لان الغرض من الاخبار هو افادة المتكلم المخاطب بعض المنسوب اليه اذا علم نسبة
معينة الى منسوب اليه غير معين مثل كما اذا علم نسبة القيام الى شخص ما ولا يعلم منه شيئا اخر غير انه
منسوب اليه القيام مقول الذي قام زيد او بعض المنسوب اذا علم نسبة معينة الى منسوب اليه
معين كما اذا علم ان زيدا منسوب اليه شيء ما ولا يعلم منه سوى انه منسوب الى زيد مقول الذي زيد
سوف قام او بعض بقيود الجملة على قياس ما ذكر فوجب التصدير بالذي لانه يبهم لا يعلم غير
نسبته او منسوبه المذكورة في الصلة فتصار الجملة مبتدأ فوجب ايضا ان يكون المرجع ذلك
الاسم مرجع الى الذي لانه انما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه او نسب اليه فلو لم يذكر
بقي النسبة من غير منسوب او منسوب من غير نسبة فان قلت يجوز في الاخبار عن جملة مثلا
في ضربت زيدا رجل الذي ضربته فلا يكون التصدير شرطا قلت جواز ممنوع فان علماء العربية

صرحوا بان تقديم المحكوم عليه في باب الاخبار واجب وجعل صاحب المفتاح سبب وجوبه التشويق ولو سلم فالمقصود
اعم من ان يكون لفظا او معنى لا لفظ قوله وانما اي وان هذا الضمير حال كونه منصوبا جاز ايضا كما
المتكلم حال كونه متصلا لا منفصلا وان لم يحل الفعل الاسم الموضوع هو اي هذا الضمير موضعه في اصل
التركيب اذا لم يلبس هو مثل في اعطيت زيدا درهما الذي اعطيته زيدا درهم يحل الضمير متصلا بالفعل
وان لم يحله الاسم الموضوع موضعه وهو درهما لكان الاختصار في الفعل وفي قوله جاز اشارة الى ان
الاصل ان يكون هذا الضمير منفصلا ومن موقع الموضع بقوله فالجزم بالمائة الفعل متصلا وهم واما اذا كان
ايايا كما يلبس فلا يجوز الا مثل في الاخبار عن عبد الله في اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيت زيدا
اياه عبد الله ولا مثل الذي اعطيته زيدا عبد الله حيث لا يصح الاول عن الثاني وانما قال الموضوع هو له
باسرار الضمير لان الموضع صفة جرت على غير ما هي له وقوله وحذفه عطف على قوله ايلائي اي وجاز
حذف الضمير حال كونه متصلا منصوبا ايضا كما جاز ايلائي الفعل متصلا منصوبا في صلة اللام كان الضمير فانه
يجوز حذفه هنا مثل في الفارسية انا زيد الضارب انا زيد وقال ابن مالك لا يحذف عائد اللام الا في
لانه يكمل صلتها ويدل من الثابت والشيء والجمع بالا بدليل انه اذا في صلة الذي في قولنا في الذي ضربت
زيد الذي ضربت زيد قال ابن السراج حذف الضمير من صلة الذي حسن من صلة الالف واللام فيه وقوله
متعلق بطرف الجواز اي جاز بمعنى يحل المضمر المتصل بالوصف كاسم الفاعل مما المشبهة منصوبا لفظا ومعنى
والا اي وان لم يحل الفعل الوصف منصوبا فهو اي حذف الضمير ضعيف فيه قال المص الضمير المتصل في
نحو الضارب والضاربك ضمير منصوب عند الاخفش وضمير مجرور عند سيبويه فلا يكون منصوبا الا
مع فعل هذا لو قلت في ضربت زيدا الضارب انا زيد لم يحسن على ان ضمير فيه عائد الى ذلك الفعل والحق
ان هذا الفعل وهو الحذف ضعيف فيه فيه ظرف الضعف لا الحذف فاقول بان الفعل هو الضمير المحذوف
ولو كان الضمير عائدا اليه لزم ان يكون محذوفا ومحذوفا فيه وهم وقيل انه عائد الى الوصف هذا
وقد اعترض عليه بانه كان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة اللام فيمن يحل لان قوله فيمن يحل
مختص باللام واجيب عنه بان الخلاف في الضمير الذي اتصل بالوصف فكما يجوز ان يكون هو صلة اللام
فكذلك جاز ان يكون جزءا من صلة الذي انا ضاربه زيد فان هذا الضمير عند الاخفش منصوب فلا اختصاص
لمنزلة فيمن يحل الا باللام واما ما قال من ان يحذف هذا الضمير شرط وهو ان لا يكون في الفعلة ضمير اخر
فكان عليه ان ينص للاحتراز ان ذكر هنا استطراد فاكتفى بهذا العدد وقد يوضع له في محله وهو
المعنول به على ان الاصل ان لا يعود الضمير في الصلة فجاز الاكتفاء بالنظر الى الاصل فما ذكر شروط
الاخبار بالذي اشار الى شرع عليها فقال ومن هذا اي وجاء ذكر من شروط الاخبار نظير ان
الاخبار بالذي عنه فيما سوى الصدر من ضمير الشان ولم الخبرية وغير ذلك من الاسماء المتضمنة معنى
الشرط والاستفهام لتعذر تاخيرها لكونها طالبة للصدر فلو اخرت لبطل حقها وهو الجواز فلا يجوز
الاخبار عنها بالذي فلا يقال في هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو لزم تاخير ضمير الشان وهو منع
وعلى هذا القياس غيره وانما قال لم الخبرية لان لم الاستفهامية لا تقع صلة للموصول فيكون الكلام بتقدير

يمنع الاخبار باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل فظهر مكتف في اسم الفاعل بمعنى الحدوث وهو
فدفع في اول باب الاخبار ان الاخبار باللام يختص بالفعلية مكتف بمكن فرض اللام في الجملة الاسمية
مع كون اسم الفاعل ماخوذا من الفعل واخرك لا لانه الكلام مهما على ان الاخبار باللام مما يختص فيه من اسم في
الجملة الاسمية كيد وعليه ما ذكر بل قوله ما موجد من الفعل يشبه اشارة الى ان نحو الواجهم هذا ثلثة يحمل على انه
ماخوذ من الفعل يكون الاخبار باللام عما هو في الجملة الفعلية قال ابن السراج واذا قلت هذا ثلثة اثنين
ورابع ثلثة فهو ما موجد من الفعل يشبه لانك موجد هذا الذي حمل الاثنين ثلثة والذي حمل ثلثة اربعة
فعلمت انه بمعنى الاصل في الواجهم هذا ثلثة ومعنى ثلثة ولكن لما كان الشائع في الاستعمال في معنى
التغير هو اسم الفاعل الفعل حتى قال ابن السراج ومع ذلك فهو ضعيف لانه ليس له فعل حادث والمصدر
مشتق من الحدوث وليس مشتق من مصدر معروف كالمشتق ضارب من ضرب وتوهموا فقالوا
واذا قلت هذا رابع ثلثة فاخبرت عن الثلثة قلت الذي هذا رابعهم ثلثة وبالالف واللام
الرابعهم هذا ثلثة وقالوا ايضا معنى هذا رابع ثلثة الذي هذا رابعهم ثلثة وجاز بالالف ايضا
نحو الرابعهم هذا ثلثة وقد ذكر ابن السراج تعالى عن الاخفش وقد يجوز دخول الالف
الالف واللام لان ذلك بابه يكون في الاعلام وان كانت الف لام لا يكلم به في هذا المعنى فاما ولكنه جاء في الشعر
في الشاذ اثنين اما اناه على قوله قال الاخفش وجاء في الشعر اثنين اما اثنان اثنين واما اجاز
الاخفش في الشعر اثنين اما فليست جاء به عليه لانه في حسن الذي شي اثنين اما وليس في الكلام
شيء حتى يصلح منه اثنين مع الواحد ولو كان لما كلمت لانه غير مشتق فيعلم جاء فلما من كلامه وما اجاز
المص ان الاخفش يجوز دخول اللام في المبتدا بوجه فعليه فالاثنين اثنين اما الخبر عن الثاني حيث اثنين
يعني صيرت احد هما مكون الاخبار باللام في المبتدا بوجه فعليه فيتدفع ما اورد عليه مصنف من انه
اخبار باللام في الجملة الاسمية جاء على انه اخبار عن انا في انا ثاني اثنين وكذا ما ذهب اليه بعض من ان
اصل الكلام انا ثاني اثنين فكان الشارح الاخبار باللام عن ثاني ان قال لانا ثانيهما اثنان فلما دخل
ادخال اللام على انا اقرانا وادخل على الثاني فاذا قلت ابن السراج وقال الاخفش اذا قلت الفارهما الرجلان
جاز ولا يجوز الثانيهما انا اثنان لانك اذا قلت الفارهما لم تكلم الرجلان ام اثنان معك رجلان واما
واذا قلت الثانيهما لم تكلم الا اثنين وكان الكلام فضلا ان منزلة الثانيهما انا اثنان فاذا وردت
المراة الثانيهما انا اثنان كان كلاما لانها قد تقول الثانيهما انا اثنان اذا كانت هي والمراة وقد المص
في التعليق قوله وسيجيء اشارة الى ما نقله ابن السراج عنه اي وسيجيء الاخفش الثانيهما انا اثنان
وان كان في المبتدا اخبار باللام عنه في الجملة الفعلية على ما ذكر لعدم التناقض لما مر من ان الذي ليست
ثانيهما لا تكون الا اثنين مكون الاخبار لهما بين كنت الفرزدق اوه بخلاف الفارهما انا رجلين من
الناظر في هذا الكتاب من لوف كلام الاخفش على ما نقله ابن السراج عنه ولم نوفق لكلام المص
اشار اليه فزعم انه ما قال المص في التعليق بخلاف الفارهما انا رجلان ليس بجيد وجوز بان يعني
قوله بخلاف الفارهما انا اثنان نعم لو لا ما ذكرنا من القرائن لكان الظاهر ما ذكرنا ولا يمكن ان يستنبط

الوف

الوف من الثانيهما انا اثنان والفارهما انا اثنان ما ذكر ابن السراج وهو قوله فالمراة هي ولكن لا يمكن ان الاخفش
كلام الثانيهما وتهم من قال الفارهما انا رجلان اصله انا ضارب رجلين فعمل به ما فعل بانا ثاني اثنين وهو
كما على ان ترسل لان اصله ضرب الرجلين فاخر عنهما باللام وما ورد فاعل الضارب فجره على غير من في الفارهما
الفارهما انا رجلان في الموصوف بدون الصفة وكون منه الاخبار في الاسم العامل بدون قوله فالخوف الاخبار عن
ضرب في الحبس ضرب زيدا بدون قوله بان قال الذي يجيء موجد زيدا ضرب لتعذر اعمال الضمير وانا فارد بدون
قوله لانه يجوز الاخبار عنه مع قوله محوزان قال في الفعل الذي المذكور الذي اخبر عن ضرب زيدا وكذا منع الاخبار
في الاسم الذي لضارع الفعل من جهة اللفظ والمعنى واحترز به عن المصدر حيث يجوز الاخبار عنه مع قوله كما ذكر و
قوله العامل بالموصوفة الاسم واحترز به عن غير العامل حيث يجوز الاخبار عنه عمله اي عمل الفعل مطلقا اي مع قوله
وبدونه وانما منع الاخبار في الاسم المذكور لعدم صلوحه للاخبار قال المص لان ذلك الاسم عزيز الفعل لضارعه له
لفظا ومعنى والفعل لا يخبر عنه بوجه لانه لا سوى من الخبر به ذو القوى من هذا ومن المصدر حيث اجتز الاخبار عنه
المصدر مع قوله ولم يجز منا ان المصدر اجتمع غير جار على الفعل فلا ضارعه لفظا ومعنى بخلاف اسم الفاعل
والمفعول ولما كان منا مظنة ان يعترض بان ما ذكر من منع انه لا يجوز الاخبار عن نحو منطلق في زيد منطلق
لكونه اسما مضارعا على الفعل عاملا عمله م انهم جوزوا الاخبار عنه نحو الذي زيد هو منطلق ومنعه فيه قوله م
ومحصله انه مناقل بان الخبر عنه في الكلام وان كان منطلقا الا انه في الحقيقة موصوفه السادة موسده
فالقارئ فالخبر عنه لتوهم اما وقد قال فيه نظر لانه يأتي هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في
المظهر باعتبار المعروض الضاربه اخوك لان اسم المضارع للفعل العامل عمله لا بد ان يكون معتمدا على صاحبه المذكور
على ما تقرر في موضعه فلا يمكن ان يكون الاخبار عن صاحبه فلا يكون مما نحن فيه وعنه فقط فلا بد من ان تمام
في موضعه ضمير وهو لا يجوز لكونه في معنى الفعل وقوله منطلق وان كان معتمدا على زيد الا ان عمله في المستكن فيه
لا يخرج الى العمل في الظاهر غير موصوفه مقدما يجوز الاخبار عنه بهذا النقل وكل بخلاف ما اذا كان عاملا في
المظهر بانه لا يمكن فيه الموصوف حتى لا يمكن تعليل في الظاهر على ان الشيخ عبد القاهر قد جوز الاخبار عنه
في نحو زيد هو منطلق فلا ملام على ان يكون الضمير في علماء عائدا الى الموصوف الذي كانك قلت الذي زيد هو
رجل منطلق علماء وهذا صحيح لان رجلا مخبر عنه حقيقة وقد اجيب عنه بوجه آخر في نحو منطلق في
زيد منطلق وان كان مضارعا للفعل الا انه يستعمل في الحكاية والحطائية العينية كاستعمال الفعل مما جعل
كانه غير مضارع للفعل فكانه لا ضمير فيه فلا يكون مما يمنع الفعل فيجوز الاخبار عنه م ان عمل اسم الفاعل في
المستكن فيه ليس عمل الفعل بدليل انهم لا يجعلون افعل التفضيل عاملا عمل الفعل الا بشرط مسئلة الكل
مع انه يعمل في المستكن فيه وكذلك اسم الفاعل عند المص م انه يعمل في المستكن فيه وم الترف من المص
فانك اذا قلت في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فانما نحوز لان هو الواقع خبرا عن بعد موقوف
على ان الخبر هو المبتدا منطلق مطابق لذلك بخلاف ما اذا قلت الذي زيد هو منطلق ابن ماجة فانا
ولا يخفى عليك ما في هذا الوجه قوله وكذا الحال وامتنع الاخبار وامتنع الاخبار فلا يلزم اضطرابه على النظر فيه بخوف ذلك
مرة وبيداب بين اوعلى المصدر نحو سبحان الله وسلام الله لعدم صلوحه للخبر به ضرورة التزامه النصب فيها

وجاز الاخبار عن الظرف الذي لم يلزم النصب نحو اليوم والجمعة في فوتك سرف يوم الجمعة الذي سرف فيه يوم الجمعة كالشرط الظهار والكلام
في الظرف التام مما المنقول فقول في الاخبار عن نادبا في ضربت زيدا نادبا الذي ضربت زيدا لنادبا وقد ظهر
اللام وانا وكيف ظهار واللام وفي لنداء المصدر به الجوز خوف اللام في المنقول له وفوات الدلالة على الظرفية بجوز
الانتظار المنقول فيه فلا بد من اللام وفي للدلالة على الفعلية والظرفية وكقوله الا لله استثناء من قوله وانتظر
اي واشترط الظهار في في جميع الاوقات الا اذا انتفى فيه بان اجري مجرى المنقول في شمول المثال المذكور
الذي سرفه يوم الجمعة قوله وعن المصدر عطف على قوله عن الظرف اي وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد
مسد فعله يجوز الاخبار عن الضرب في الضرب حسن واعني الضرب نحو الاذان الواقع دون المصدر الذي سد
مسد الفعل نحو حسبا فانه لو وقع موقع الفعل كانه فعل جامع الاخبار عنه وفيه الاخبار عن المصدر الذي ورد
لمجرد تاكيد الفعل نحو ضربا في ضرب ضربا فانه يمنع الاخبار عنه لعدم الفائدة حينئذ يستفيد منه ما يستفاد منه
وانما قال لمجرد التاكيد لانه لو وصف او عوض نحو ضربا شديدا او الضرب فانه لا يمنع حينئذ يستفيد منه ما لا يستفاد
من الفعل واحترز في جواز الاخبار عن ضربه رجلا قال الشارح وانما قال للتوبيخ وفيه رجلا ما جاء
الهاء بعد مذكور وقد يجوز الاخبار عنها كما في نحو زيد المغفر المذكور مفعول الذي وفيه رجلا هو وفيه رجلا لا يرى
في معنى الدعاء مثل النهي والامر والذي لا يوصل بالامر وانهي لانها لا توصف اي لا توصف الذي والدعاء
مكتف المراد قال في روى هذا اسهل لان لفظ الخبر قال ابو بكر وهو عندي غير جائز لان ما اخبر عنه
في موضع الدعاء فلا يجوز ان يحال عن ذلك والى قولها اشار المص بقوله واخبر عن الضمير في وفيه رجلا وانما
منه مدعا له لكن ان يذكر لوجه المغير ان الضمير في وفيه غير راجع الى المذكور سابق لتقابل موهم منتر
بحو رجلا فيخيل هذا منع الاخبار عنه لانه لو كنى عنه لصار انتظر ان يرجع الى الموصول فيجيء هذا الضمير عن
وضعه وكان هذا الضمير مستحيا لضمير الذي صلوا لهم فاذا كنى عنه منع الاخبار عنه كما منع الاخبار عن
الضمير المستحيل الذي نحو زيد ضربته ولا يخفى عليك انه فاعه بما ذكرنا من الجواب عن نظره في ضمير الشان على
ان ما قلنا من كلام المازني لوجه الفائدة قوله وكذا اي وكذا منع الاخبار في الضمير الذي مستحيل على الموصول
مبتدا كان عنه نحو زيد ضربته او موصوفا نحو جاء رجل ضربته نحو الذي ضربته زيد وكذا منع الاخبار في كلام
المضاف الى الضمير الذي مستحيل عنه نحو زيد ضرب غلامه او في المشتمل عليه اي على الضمير نحو زيد
اليوم رجل يحبه نحو رجل يحبه مشتمل على ضمير زيد ولا يخفى عليك ان المضاف غير مشتمل على المضاف اليه
فالقول بانه لا حاجة الى قوله والمضاف اليه لان قوله المشتمل عليه مشتمل عليه غير مستغنى اليه واشار
الى علة الاخبار الاخبار فما ذكر بقوله فلخلو المستغنى وهو غير الموصول لا مستحيل من الضمير على قول الاخبار
عن احد ولان الكلمة مثلا او اخلف في الاخبار عن ضمير ضربته في زيد ضربته الذي زيد ضربته موهما حيث
الضمير للموصول بين المبتدا لما عائد من الجملة الواقعة جزاء عنه وان جملة المبتدا من الموصول مثلا
عائد من الصلة وهذا لا يجوز وضع عليه غيره قوله وكذا الحال وامتنع الاخبار في الموصول بدون الصلة لانه
يلزم محذوران لو جعل الضمير موصولا والثاني لزوم خلو الموصول الموجود جزاء عن الصلة وكلاهما ممتنع اما الاول

فلان الضمير

فان الضمير لو وضع لمعنى مضمنه الصلة علم ان الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف الجر لانه الضمير موضوع الكلمة
واما الثاني فلانه يلزم خلاف وضعه م ان ناصبه ما يوجد له الزمان من زيد منه ما اذا اخبر عن الموصول بدون
صلته اما اذا اخبر عن الموصول بصلته ملاحظ من ذلك اذ لا يلزم منه فساد كالموصوف والمضاف فكما انه لا
منع الاخبار عن الموصوف بدون الصفة وعن المضاف مع المضاف اليه لما انه لا يلزم منه فساد اذا
كان الاخبار عن الموصول بدون الصلة وعن المضاف بدون المضاف اليه ودون ذلك فلا يمنع
الاخبار عن المدخول مع صلته لانه اسناد الذي ذكر هما اذا اخبر عنه بدون صلته وما ذكر حكم الموصول
والمضاف قبل نسبه حكم الموصول بها فعال كالموصوف والمضاف فانهما اذا اخبر عن الموصوف والمضاف منه
بالموصول احكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فلا منع الاخبار عن الموصول بدون الصلة وكذا
عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف والمضاف من الحاكم سهو وضمير قوله كانت عائدا الى الصلة
وموصولا اخر كانت وقوله او غيره عطف عليه اي سواء كانت الصلة موصولا او غيره فان الذي لا يمنع
ان يوصل بالذي بان ذكر صلة الذي جملة مصدرة بالذي في الناس وان لم يجيء في كلامهم وهذا قالوا
دخول الموصول على الموصول غير سمع وانما وضعه النحاة رياضة للمبتدئين كما وضعه اهل العروض مسائل الشعر
لمبتدئين وقوله وكذا اي وكذا منع الاخبار عن الموصول الذي حال كونه مبتدا الى الصلة لكونه موصولا الى
الخبر لكونه مبتدا والموصول الحال الصلة وخبرها صلة للموصول السابق ولا يدخله اي الى الثاني من هذين
احدهما الى الموصول الثاني لوجوب العائد من الصلة الى الموصول والثاني الضمير من الاول من الموصوف
لكونه مع صلته صلة للاول فيجب ان يكون عائدا الى الاول مثل الذي قلت في داره مثلا عمرو
فان الضمير المستتر في قلت نعتي والضمير المجرور في داره للذي وان كان الموصول الذي بعد الموصول الذي
لو انتفى اوصلته او اوارجه او ما يقاربه فانك ما ذكرت مشاركا لهما احدهما الموصولات الى لا يكون صلة
والى لا يكون خبرا عنه والى الضمير كالمسئلة الحكم عن الثاني وهي الذي الذي الذان الذي امرة او هما
اختها اخواك اختهما زيد قال المص بيان المسئلة الحكم من الثاني في ثماني الموصولات الى الاول مبتدا
والذي مبتدا ثان والذان مبتدا ثالث والذي مبتدا رابع وابوه مبتدا خامس وابوه ما خبر للمبتدا الخامس
والجملة الذي المبتدا الى مس بخبره صلة للذي والعائد اليها هو الهاء في ابوها واختها خبر للذي والذي بصلتها
وخبرها جملة واقعة صلة للذان والعائد الى الذان المشتمل بابويهما واخواك خبر للذان ثم الذان بصلته
وخبره صلة للذي والعائد اليهما هو المشتمل اختها واختها خبرها بانه الذي بصلتها وخبرها صلة للذان والعائد اليه
هو الهاء من اختها وزيد خبر للذي وما كان من الحكم في المسئلة الحكمة استثناء لمكان النداء الداخل في الموصولا
والمسائل الضمائر في الصلات وعنه بقوله وامتنعا بحيث ابو امتنعا بحيث ابو امتنعا بحيث بان تمام
كل موصول مع صلته من معناه قال ابن السراج ومعنى هذا بان تمام كل موصول مع صلته اسما حاصل رد
الجمع الى واحد وقال المص وامتنعا ان عدد الى الذي ابوها ابوهما فيمنع موصوفها اختها لان الذي ابوها ابو
فتضمين الجزء من فهي اختها فصيره الكلام الذي الذان اختها اختها اخواك اختهما زيد ثم تعدد
الذان اختها اختها فيمنع موصوفها الجزء لان الذين اختها اختها اخت امرأة مذكورة اخيها فصير

الكلام الذي الذي اخوا اما اخوا اخوا اخته زيد ثم تعدا الى التي بصلتها وتعم منها اخته لان التي اخوا اخوا
مذكورتان اخته فتصير الكلام الذي اخته اخته زيد فيرتد بجميعه الى واحد ونظير صحة الكلام وفي قوله
فان اردت هذا الشرط محذوف اي اذا اثبت صحة فان اردت الاخبار في المسئلة الحكمية عن الجاري
عن الموصول الاول بصلته او عن الموصول الثاني بصلته فكذلك لا اخبار ولكذلك الاخبار عن خبر الموصول
الاول وهو زيد فاما سائر ما في جملة الموصول الثاني فلا شاني فكذلك الاخبار وفيه الا في خبر الموصول الثالث
وهو اخوا اخوا المتصل به وهو الخلاف لما تقدم من العلل فتذكرها قال المص فان اردت الاخبار
عن الموصول الاول بصلته فكذلك لان الذي هو زيد الذي احك اخته وان اردت الاخبار عن الذي ابوها ابوها
اخوا اخوا اخته والمعنى الذي هو زيد الذي احك اخته وان اردت الاخبار عن الموصول الثاني
بصلته فلت الذي هو في اخته زيد التي اللذان التي ابوها ابوها اخوا اخوا اخوا اخوا اي
التي اخوا زيد التي اخوا اخوا اخوا اخوا ولو اردت فلك في الموصول الثالث فلت اللذان التي ابوها
اخوا اخوا اخته زيد اللذان التي ابوها ابوها اخوا اخوا لان الموصول الثالث بصلته مشتمل على
خبر الموصول الثاني وهو المتصل باخته فيشتغل الثاني بالعائد وكذا في المبتدا الذي ليس موصولا لانه
مضاف وكذا اذا اردت الاخبار عن الموصول الاول لاشتمال صلته على خبر الموصول الثاني وهو
المتصل بابوها فيشتغل بالعائد وفي خبره لاضافته الى خبر الموصول الثالث وكذا في خبر الموصول الرابع
لاضافته الى خبر الموصول الاول واما خبر الموصول الاول فيما يعبر عنه الاخبار نحو الذي الذي التي
التي ابوها ابوها اخوا اخوا اخته هو زيد وكذا عن خبر الموصول الثالث نحو اللذان اللذان التي
اللذان التي ابوها ابوها اخوا اخوا اخته هو زيد اخوا اخوا اخوا اخوا وكذا عن الثالث
اخوا اخوا لجواز الاخبار عن المضاف اليه وليس بصدر بسخنه غيره اعلم ان محصل الكلام في هذا المقام
هو ان قال ابن الحاجب المسئلة مشتملة على خبر انما قال الاخبار عن خبر منها جائز الموصول الاول والثاني
وخبر الموصول الاول هو زيد وخبر الموصول الثاني هو اخوا اخوا وما اضيف هو اليه وهو الكاف
لا علة ان لا مانع في الاخبار عنها وعن غيرها لا يجوز اما عن الموصول الثالث والرابع فلاشتمالهما على
الضمير الذي يستحق خبر الموصول واما عن الضمائر الاربعة الباقية وعن مضافاتها فلما ذكر من امتناع
الاخبار عن الضمير المستحق للخبر وعما اضيف هو اليه قال واما الاسمان اي اخوا
لما فرغ عما يمنع الاخبار عنه اذا تحقق الشروط الاربعة وارتفع الموانع المذكورة في بيان ما يمنع الاخبار عنه
على شرط الجواز ايضا عقب اما الاسمان اي واما الاسمان حال كونهما معطوفا احدهما على الآخر فلما
اما ان يكونا في جملة او في جملتين فان كان الاول مبتدئا في الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما معا وان
ما شرط قال المص اذا قلت جاني زيد وعمرو فالزيدان في الاخبار عن زيد فقط الذي جاني هو زيد وعمرو زيد
فهو كذلك المستثنى وامثلة هو الذي جاني زيد وهو عمرو كان اخبرت عنهما قلت اللذان جاءا زيد وعمرو
وكذا في المتضمن نحو ضربت زيدا فعرا قلت الذي ضربته وعمرا زيد والذي ضربت اباه عمرو واللذان
زيد

عمرو ما قررت لك فقد فاسدا وهو الذي نقله ابن السراج عن المازني في اصول النحو بخمسة ان استثناء
يستثنى من الصحة والتمثيل فقلت انما يستثنى المجيء بالبدل الذي لا يجيء الكلام الا به والمجيء بالبدل
الكلام فالاول فاظ الى النحو وانا في النحو والمراد بالبدل في قوله لا تكمل حيث بالبدل البدل الذي
لا يصح الكلام الا به والا فلا تجوز ان المجيء بالبدل مطلقا يفيد فساد الكلام لا يدل على الاستثناء فلا ان
صرح المستثنى الى شيء واحد فانه يكون زيد موجود في بعض النسخ ما كذا لا تكمل حيث بالذي الذي الا
يصح الكلام الا به محلته بعد ما قررت لك مك نقرا فاسدا وهذا لانه غلط من الناسخ لان كون البدل
بحيث لا يصح الكلام الا به على مناسبة المجاز لا الاستثناء فاشاعه من اتاه فقبل الاستثناء حقيقة
قوله ومن المجاز اي ومن المجاز الترتيب وهو المازني وهو نظر الى البدل الذي هو المنصوص من الكلام
اجاز زيد ضربت اخاك اياه نظرا الى البدل ايضا قال المازني ومن اجاز هذا اجاز زيد ضربت اخاك اياه
قال وهو غير جائز على تحقيق في اصول النحو وكذا لو قلت زيد ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم يرجع الى زيد شيء وذلك
اياه تنزله ما ليس بالكلام اعلم ان الاجتهاد بالذي عن اسم كان واخواته جائز بلا خلاف مثل قولك الاخبار
عن عبد الله ان كان عبد الله اخاك الذي كان اخاك عبد الله او لكان اخاك عبد الله وكذا الاخبار عن خبره
عند الجمهور واليه اشار بقوله والاخبار عن خبر كان نحو اي والاخبار عن خبر كان واخواته لانه لانه لان الاصل
خبر المبتدا فكما لا يمنع الاخبار عن خبر المبتدا فكذلك عن خبر كان مثل قولك الاخبار عن اخاك المثال
المذكور الذي كان عبد الله اياه اخوك او لكان عبد الله اياه اخوك في اصول النحو قال قوم انه لا اخبار
عن المنصوب في هذا الباب محال لان معناه زيد من معناه كذا وكذا فكما لا يجوز ان يخبر عن كان من
امره كذا وكذا كذلك لا يجوز ان يخبر عن المنصوب اذا كان في معناه كذا حكي عن المازني والرد هذا الاشارة
بقوله وقد اباه بعضهم الى قوله الاخبار عن خبر كان بعض النحاة والجواب عن تمسكهم انا لا نم ان الخبر المذكور
مستند من الجملة بل الاولى بالتمسك على انه لو سلم ما ذكروه لا يمنع الاخبار عن خبر المبتدا وما يكون منصوبا في طيات
وقال ابن السراج والاخبار عندي عن المنصوب في هذا الباب قبيح لانه ليس بمنزلة على الحقيقة والضمان
منصلا هو مجاز وعلامات الاضمار معناه عنه محكم لان هذا الموضع الذي نص فيه الاخبار لا يجوز ان يمنع اياه
ذكر لو وضع واجازهم في كان واخواتها وقيل على ان علامات الاضمار لا تستحق منا قال
واذا اردت الاخبار اي لما فرغ عن بيان الاخبار عن الاسم الذي لا يمتنع فيه النعلان شرع في
بيان الاخبار عن الاسم الذي يمتنع فيه النعلان فقال واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي
يمتنع فيه فعلان معطوف احدهما على الآخر في انه عليه والمنوية حال كون الاسم فاعلا لاحدهما والمنصوب
محذوف من الآخر حذفا واجبا ان كان الآخر هو الفعل الاول نحو ضربت وضربني زيد فان حذف منصوب الاول
واجب لما يلزم للاضمار قبل الذكر في المفعول او حذفا مرجوحا ان كان هو الفعل الثاني نحو ضربني وضربت زيدا
فانه لو اضمر المنصوب في الثاني لما لزم الاضمار قبل الذكر لكان حذفه مرجوحا فاما في الاخبار ما فعلان والمنصوب
بعدان كان حذفه واجبا او مرجوحا في الفعل الاول عند الاخبار عن الاسم الذي يمتنع فيه النعلان لان
ضربته وضربني زيد في المثال الثاني الذي ضربني وضربته زيد فان حذف المنصوب عند الاخبار وحذف الفعل الصلة

ضربهما زيد وعمرو وقوله معطوفا حال عامله اما النائبا عنها عن الفعل اي ان يكن ما فان الاسمان في هذا الحال
عند شاني اي وتكن ان يجعله منصوبا على انه خبر كان اي واما الاسمان اذا كانا معطوفا احدهما على الآخر
وقد قال في حال من الضمير في منها وكلها وسيأتي ان الاسم ان لا يستدعي الحال على صاحبها الخ وقد
قال واما اسمان معطوف احدهما على الآخر وهو معطوف على انه وصف الاسمان بكونهما معطوفا وقيمة نظر
للفظ بان قوله منها ظرف مستقر صفة كل واحد جملة حال من الضمير في منها عامله بالحال والآن من صلة الاخبار
صلة مقدم معمول المصدر المعرف باللام عليه وهو للجواز وان كان الكتاب والمنية اشار بقوله واما
في جملتين اي واما الاسمان في جملتين معطوفا احدهما على الآخر وهي واحد منهما اي من الاسمين لا يستدعي
العطف بخبر ضرب زيد واكرم خالد فلما شاني الاخبار في واحد منهما اي من الاسمين لا يستدعي
خلو الجملة عن الفاعل صلة للموصول عن العائد اليه فلو قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد او
الذي ضرب زيد واكرم هو خالد لزم خلو الجملة الاولى والثانية عن ضمير الموصول فاذا المعرف بالجملة
لا ملابسة بينها اخذا عن مثل ضربت زيدا واكرمت عمرا عندك فلك ان تقول الذي ضربت واكرمت
عمرا عنده زيد ولا يخفى عليك ان وجود الملابسة مع الحكم السابق ووضعه لا يقتضي جواز الاخبار عن
كل منهما بل لا بد وما يليهم من ان وجود الملابسة يقتضي جواز الاخبار عنها وهينا نبيه الاخبار عن الاسم في الجملة
الثانية لخلو الجملة الاولى عن ضمير الموصول في حين ذكر ان الاخبار عن المعطوف عليه بدون المعطوف يمتنع شارح
مفتاحه ان يكون في ذهن السامع ان الاخبار عن البدل بدون البدل المضاف مثال واما البدل اي واما
البدل من النحاة من الخاص عنه الا والبدل معه كالموصوف قال ابن هشام من الجزء الاخبار
في هذا الكتاب عن البدل منه الا والبدل معه واليه ذهب وهو الذي يمكن ان المازني وقيل من جاز
الاخبار عن البدل بدون البدل بصرف البدل الى المضمر فلو قلت في الاخبار عن زيد في جاني زيد وعمرو
الذي جاءا خوك في زيد جاز عنه وفي نحو المدعي وعلله بقوله اذ الاسم لا يوجد انه يلزم عدم جواز الاخبار عن الموصوف
بدون الصفة لاستلزامه وهذا الصفة وانه غير جائز عدم جواز الاخبار عن البدل دون البدل دون الاخبار عن
البدل بدون البدل قال واما البدل اي واما البدل فان اردت الاخبار في نحو مررت برجل خيك فلك ان تقول
بالذي الذي مررت برجل خيك وفي الاخبار بالاسم الكامل الذي ما يعد جلي اخوك انما جوزا لضمير لان الصفة وهي الذي
جارية على الاسم وهي للتكلم وانما اعيد الجار لان الجر اولا متصل له وانما اضمر على الاخبار بالاسم لانه من
موضع خاص من جهة ابراز الضمير بخلاف الاخبار بالذي في اصول النحو قال المازني فان اضمرت في الكلام من
قولك مررت برجل خيك قلت الذي انا مررت جلي اخوك قال وهذا قبيح لانك حيث بالبدل الذي لا يتم
الكلام الا به محلته بعد ما قررت لك مك نقرا فاسدا والهذا اشار بقوله وسيستغنيه المازني لا
قال ابن السراج في معنى قول المازني يعني ان حق الكلام ان يستغنى به قبل دخول البدل الا في البدل عنه
ما لك يستغني الكلام وان يكون معنى سقط استغنى الكلام عنه فلو قلت انما انا مررت برجل خيك فلا يتم الاخبار
الى الالف واللام في الذي وان الكلام فاسدا وهي الكثير المتن لانك حيث بالبدل الذي لا يتم الكلام الا به محلته
نقرا فاسدا وهو المذكور في التعليق وفي بعضها لانك حيث بالبدل الذي لا يتم الكلام الا به محلته

لان غاية ان يستلزم البدل المطهر في الذي والاخبار عن البدل دون البدل

الاخبار

ب

ايا لفظا لانه لا عامل له فضله ومنا غير مستغنى عنه لوجب استثناء الاصل على الضمير والا لان وانحذف منه
كما حذف في الاصل لان لفظا ونية لزم اخلاء الصلة كما في المثال الاول في المعطوف عليه كما في المثال الثاني
قال المص اذا قلت ضربت وضربني زيد على عامل الثاني وحذف المنصوب من الاول لفظا ونية لما لزم منهما
قبل الذكر فاذا اردت الاخبار عن زيد قلت الذي ضربته وضربني زيد كما في قوله هذا الذي بعث الله
اعلم ان مذهب بعضهم في ضربت وضربني زيد اذا اخبر عن الاسم المتنازع فيه بالام ان مثال الفعل
انا ذكرتني زيد بعطف الفعل الصريح على الم الفاعل لانه انما فعل فصول الاسم ومذهب الاخفش ان مثال
الضارب انا والضارب زيد على ان يكون الضارب مبتدا والضارب عطفا عليه وزيد خبرا عنهما وانا فاعل
الضارب ابرز لكون الضارب جاريا على غير ما هو له وحذف الضمير المضارب للعلم الكلام مستغنى
عنه فالكلام على مذهب الذي من جمله واحدة الا ان الاول قبله الضمير وقال المازني والشامي عندي
ان اول الضارب انا والضارب زيد فاجعل الضارب مبتدا واجعل انا خبره واجعل الضارب مبتدا واجعل
زيدا خبره واجعل تفسيرا لما وقع عليه ضربت كما كان تفسير الدرع الفضل واجعل الضارب الاول غير مقيد
كما كان الفعل الذي فسره منه غير مقيد وانما دعا الى ان ذهب اليه قال والرأي المازني ان يحمل الكلام الذي فسر اسم مثل ذكره فلان عند الاخبار بالام جلس اسمين معطوفا احدهما على
الاخرى نحو الضارب انا والضارب زيد محذوف المنصوب كما في الاصل اي انفق ذيه وقيس نوعين و
دليله شيئان لي فقد التشاكل بين الاصل والفرع فكما ان الاصل جلسان جعل الفرع ايضا جلسين الا انه لا
يرجع على المذهب الاول حيث لم يقع عطف الفعل على مثله في المستقبل قلة التغيير ولا على مذهب الاخفش ايضا
لان الجلسين في الاول صارا بمنزلة الواحد من جهة كون المتنازع فيه لازمهما فوالرابط منهما فاسمها
جعل حذف المضمر في الفرع مثله في الاصل ولهم ان يقولوا ان الكلام فرع الذي كما ان الاخبار بالذي لا
يكون الفرع مثل الاصل فما ذكر من التمثيل فكذلك في الاخبار بالام وهذا كلام الاصل لشبه ان يكون
اشارة اليها وان كان كلامه في التعليق لشرحه بانه اشارة الى الثاني وهو الاظهر قال المص ولا يحسن
هذا الذي وهو جعل الكلام جلسين اصيبت عندي اذا اعمل الاول والا لزم العطف قبل تمام المعطوف
وذلك لانه لو قيل فرضربني وضربت زيدا عند اعمال الاول الضارب والضارب انا زيد لزم عطف جملة
الضارب الى على جملة الضارب زيد مثل فانها موقع خبرا وهو زيد بعد الجملة المعطوفة وله ان يقول
ان الاصل كان كذلك فان الجملة فيه معطوفة على الجملة قبلها وانما قال اذا اعمل الاول لانه اذا اعمل الثاني
وقيل ضربت وضربني زيد الضارب انا والضارب زيد كان انا خبر الضارب وزيد خبر الضارب
فالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه فلا يلزم المحذور المذكور ولا يخفى عليك الاخير ما ذكر من لزوم العطف
قبل تمام المعطوف عليه انما يلزم اذا لم يكن الكلام محمولا على جلسين فيه وان كان له اي وان كان الاخبار
في هذا الكلام عن الاسم الغير المتنازع فانما شاء لي بحذف مستغنى كما في الاصل يعني في الاخبار
عن انا في ضربت وضربني زيد الضارب والضارب زيد انا بحذف المنصوب من الاول كما في الاصل
لمكان المضمر فيه العائد الى اللام وما ذكر سابقا انما هو فيما اذا كان الاسم المتنازع فيه فاعلا لاحدهما

والمفعول محذوف واسناد قوله وان كان اي اضمر اجرى وان كان الاسم المشتاق فيه مفعولا لاحد الفعلين و
الفاعل مضمر في الاول ظاهر فالاجاز وان على طريقه ولا اسناد لعدم الحذف سواء كان العمل للعامل الثاني او للعامل
الاول فالاول نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيد الضاربه لي والضاربه انا زيدا و
الضاربه انا والضارب زيد فالمحذوف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الرضي في اجرى لتعليل وبارز
في الانه ولا حاجة منا الى تعليله المازني من اجل الكلام حينئذ لان الداعي اليه حذف الضمير الراجع الى الموصول
وهذا منتفي هنا ذلك وان كان الفاعل المعنوي من الصورتين الى مع اذا كان المشتاق فيه فاعلا لاحدهما او من
ما اذا كان مفعولا احدهما في اصل النحو فالمازني فان قلت ضربني وضربت زيدا فاضربت عن زيد قلت
الضارب مبتدا والضارب هنا زيد فحذفت الضارب مبتدا وهو خبره فاكان فاعلا في ضربني يكون الضارب مستغنيا
ويكون موضعا جاء الاضمار كما كان محتاجا مستغنيا موضع ضربني ولكن جملة معطوفة على جملة والماكون ما ذهب اليه
المازني لكنا نهوا انه لم يراع فاعلية الاجاز حيث جعل عنه الخبر عنه جزءا الضاد وصدر الكلام بالمرصول من الزيد
الاجاز عن اسم من كلام آخر وبعض الناظرين في هذا الكتاب توهم من قوله وان مفعولا الخ ان المص زعم ان
مبنى كلام المازني على ابداء الضمير الاول لحرمه على غير ما هو له وهو مما اذا كان المشتاق فيه فاعلا لاحدهما او
المفعول محذوف نحو ضرب وضربني زيد واما اذا كان مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر نحو ضربني وضربت زيدا
فلا حاجة الى ابراز الضمير لكون في صورة جملة الخبر عنه فاعترض عليه بان المازني انما جعل الخلاف اعني
رعاية ذلك سببا من جملة الاجاز ودين الاصل الذي كان على الخلاف قبل الاجاز فحينئذ ان الاقوى مع اجرى
على غير ما هو له ومن ما اجرى على ما هو له كمكنى جملة ما جلس اسمين المازني ع المص اقول نظر لان المشتاق فيه
اذا كان مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر فيه زائد الضمير في الاجاز صفة في ضربت وضربني زيد الضاربه انا كما
الضاربي زيد واذا كان فاعلا والمفعول محذوف فلا يبرز الضمير مفعول في ضربني وضربت زيدا الضاربه
والضاربه انا زيد وقد ذكرهما في المفصل الا ان غير المازني يجعله فاعلا ما اجرى على غير ما هو له والمازني جزءا
نكست شيئا وللاقه للكلام على هو بين منه وكنت تنظر في على هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاجاز اذا كان المشتاق
كما في الاصل بالى مثالا ما فوقه قوله وعلى هذا اي وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاجاز اذا كان المشتاق
في الفاعليه وجرى فعول في ضربني واكرمني زيد والضارب واكرم زيد وفي المفعوليه نحو ضربت واكرمت زيدا
فعول الذي ضربت واكرمته زيد والضارب واكرمه انا وبد وجاز حذف العائد للطول وقد سبق وقوله
او كان عطف على قوله كان المشتاق اي وعلى هذا حكم الاجاز اذا كان المشتاق مما تعدى الى المفعولين فصاعدا
مفعول اعطيت في اعطاني زيد درهما مجرورا عن الباء والباء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا و
باللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والمشتاق باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا وعند
المازني المعطي زيد درهما والمعطيه هو اياه انا لانه ورد كما حذف منه وليس بوجه مما لنفسه الاصل الاصل
الذي ورد مفعوله وفي الثاني فانه في الضرب مشاء مفعوله الظاهر من ما ضرب وهو مثل في اعطيت علمي زيدا
منطلقا مجرورا عن الباء والباء بالذي الذي اعلم واعلمه زيدا منطلقا انا وبالام المعلم واعلمه زيدا
منطلقا اياه وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيدا منطلقا انا ولما شارك في باب الاجاز نوعا من

الانا رصرف عنان جواز العلم في هذا المقام فقال فوسهل عليك طريقه اي طرق الاجاز لو فوقك على هذا الطيه
وعلى بركة على ضوابطه ومنها الجر قوله على حذف لانها فرع لان كاسجي هو وفعلل
رفعه في الشعر الحرام ولم يوفه لظهور وكذا ما يأتي بعد من جر لانا وهما ولانا اي ومن اعراء المدفوع الحرسا
باب ان واخواتها وسيأتي ذكر فاعل العوامل ان شاء الله وحكمه حكم خبر المبتدا في انه ساكن من كونه مفردا
وجملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه من قوله مقدما ومتصلا ومنفصلا وممتنعا وفي شرائطه من وجوب الضمير
لفظا او تقديرا وفي احكامه وجوب تقديمه اذا كان ظرفا والمبتدا انكر ولا يخفى ان من قوله وحكمه حكم خبر
المبتدا ان هذه المذكورات انما هنا ظهر ان اذا شبه كونه خبرا ان لان كل ما صح ان يقع خبر مبتدا وجب ان
يقع خبرا ان فلا يرد ما قال ان زيدا ضربه وكنت زيدا وان زيدا يجوز ولا يجوز ان زيدا اضربه وان ليس زيدا
وان ابن عمر وقوله الا في قوله استثناء مرجع الى حكم خبر المبتدا في جميع الامور المذكورة الا في قوله على
اسمها فانه غير جائز فلا يقول ان قائم زيدا لكونهم ان عاملا ما لكونه معرفة كتعريف الافعال او فيها
على ان عليها على النقل الزمي اذ عليها تعدي اولا راد التوقف من الجر والنقل الى التوجيه ثم حمل عمرو عليها
وانا قال الالم يكن ظرفا لانه اذا كان خبرا ان ظرفا يجوز تقديمه حيث تقول ان في الدار زيدا قال الشارح ان انا
اياه ثم ان للتبيين صاحبه لما انهم يوجبوا في الظرف ما لم يشبهوا في غيره لان كل من الجوازات لا بد ان
يكون في زمان او مكان فتقديرهم كل شيء لكونه اجنبيا منه فدخل حينئذ لا دخل عمرو كالحرم
دخول حيث لا دخل الاجنبي وكذلك يقبل من الاستفهام والنفي عند الظن نحو اعد الفوز وما فا
ومن المضاف والمضاف اليه ضرورة وقدم على ما نحو ما جلدا زيد ارجاء على العامل المعنوي نحو الكل يوم يك
درهم ثم اجرى الجار المجرور مجراه لمناسبته لهما اذ كل ظرف في المعنى جار ومجرور ولما كان الجر بالباء
مثل جبر المبتدا في الحذف جوازا وجوبا اشار اليه بقوله وحذف الخ اي حذف الخبر في باب ان في نحو
ان محلا وان من محلا وان لنا محلا وان لنا محذف الخبر في الوصفين قال الشيخ عبد القاهر ان وصفا
ان حذف الخبر ان ما لا وان ما ولا وانما وسنقل ان الحسن الحذف اولى لانها الخاصة له والمعلم
شابه والرحمه عبيد الله الاعلى والمحل المرتبط مصدران بمعنى الحلول والارتحال بدنا به الى السير لا فضلا
والسرو سار كضرب وصاحب وهلا في ابتدا وطولا ضرب ان لنا من بين الدنيا جلوا ولنا عبا الى
الاخرة ارتحالا والسرو الرفاف فوق علوا في المعنى لا رجع لهم فحق على اقربهم عن قريب واذ من قوله
اذ مضى الحمل ان يكون اسما غير ظرف بمعنى الوقت فهو بدل على السرا في السفر في زمان مضى وان
يكون ظرفا فهو بدل من قوله في السرو المعنى واحد ودوى على موضع مهلا اي ان لنا فيهم اعتبارا او
في الاصلاح وقد روى في كتاب سيبويه ان في السرو ما مضى او مهلا يكون ما مصدرية مكون مضمر
فيكون على هذا العدد من الاستثناء وقوله وخبر مجرور عطفا على بخبر اي في نحو اشبه شيء شيء خالوا
ان اسم اقال المص قاله لشيء من لفان وكان هو وابن فدنقل اضرب لا قال له شيء قوله فسم لهم
يعني ابله وقد كان لقمان بحكمته واراد بلاكه فاشتغل له حنظلا ونفع كل ما هنالك من السر
فم طاء به الحذف فاد قد عليه لبيت فيه ليتم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذنابه الحر فعندها قال ذلك

ومنها الجر على حذف لانها فرع لان كاسجي هو وفعلل
رفعه في الشعر الحرام ولم يوفه لظهور وكذا ما يأتي بعد من جر لانا وهما ولانا اي ومن اعراء المدفوع الحرسا
باب ان واخواتها وسيأتي ذكر فاعل العوامل ان شاء الله وحكمه حكم خبر المبتدا في انه ساكن من كونه مفردا
وجملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه من قوله مقدما ومتصلا ومنفصلا وممتنعا وفي شرائطه من وجوب الضمير
لفظا او تقديرا وفي احكامه وجوب تقديمه اذا كان ظرفا والمبتدا انكر ولا يخفى ان من قوله وحكمه حكم خبر
المبتدا ان هذه المذكورات انما هنا ظهر ان اذا شبه كونه خبرا ان لان كل ما صح ان يقع خبر مبتدا وجب
يقع خبرا ان فلا يرد ما قال ان زيدا ضربه وكنت زيدا وان زيدا يجوز ولا يجوز ان زيدا اضربه وان ليس زيدا
وان ابن عمر وقوله الا في قوله استثناء مرجع الى حكم خبر المبتدا في جميع الامور المذكورة الا في قوله على
اسمها فانه غير جائز فلا يقول ان قائم زيدا لكونهم ان عاملا ما لكونه معرفة كتعريف الافعال او فيها
على ان عليها على النقل الزمي اذ عليها تعدي اولا راد التوقف من الجر والنقل الى التوجيه ثم حمل عمرو عليها
وانا قال الالم يكن ظرفا لانه اذا كان خبرا ان ظرفا يجوز تقديمه حيث تقول ان في الدار زيدا قال الشارح ان انا
اياه ثم ان للتبيين صاحبه لما انهم يوجبوا في الظرف ما لم يشبهوا في غيره لان كل من الجوازات لا بد ان
يكون في زمان او مكان فتقديرهم كل شيء لكونه اجنبيا منه فدخل حينئذ لا دخل عمرو كالحرم
دخول حيث لا دخل الاجنبي وكذلك يقبل من الاستفهام والنفي عند الظن نحو اعد الفوز وما فا
ومن المضاف والمضاف اليه ضرورة وقدم على ما نحو ما جلدا زيد ارجاء على العامل المعنوي نحو الكل يوم يك
درهم ثم اجرى الجار المجرور مجراه لمناسبته لهما اذ كل ظرف في المعنى جار ومجرور ولما كان الجر بالباء
مثل جبر المبتدا في الحذف جوازا وجوبا اشار اليه بقوله وحذف الخ اي حذف الخبر في باب ان في نحو
ان محلا وان من محلا وان لنا محلا وان لنا محذف الخبر في الوصفين قال الشيخ عبد القاهر ان وصفا
ان حذف الخبر ان ما لا وان ما ولا وانما وسنقل ان الحسن الحذف اولى لانها الخاصة له والمعلم
شابه والرحمه عبيد الله الاعلى والمحل المرتبط مصدران بمعنى الحلول والارتحال بدنا به الى السير لا فضلا
والسرو سار كضرب وصاحب وهلا في ابتدا وطولا ضرب ان لنا من بين الدنيا جلوا ولنا عبا الى
الاخرة ارتحالا والسرو الرفاف فوق علوا في المعنى لا رجع لهم فحق على اقربهم عن قريب واذ من قوله
اذ مضى الحمل ان يكون اسما غير ظرف بمعنى الوقت فهو بدل على السرا في السفر في زمان مضى وان
يكون ظرفا فهو بدل من قوله في السرو المعنى واحد ودوى على موضع مهلا اي ان لنا فيهم اعتبارا او
في الاصلاح وقد روى في كتاب سيبويه ان في السرو ما مضى او مهلا يكون ما مصدرية مكون مضمر
فيكون على هذا العدد من الاستثناء وقوله وخبر مجرور عطفا على بخبر اي في نحو اشبه شيء شيء خالوا
ان اسم اقال المص قاله لشيء من لفان وكان هو وابن فدنقل اضرب لا قال له شيء قوله فسم لهم
يعني ابله وقد كان لقمان بحكمته واراد بلاكه فاشتغل له حنظلا ونفع كل ما هنالك من السر
فم طاء به الحذف فاد قد عليه لبيت فيه ليتم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذنابه الحر فعندها قال ذلك

ثم قال فان ابا عبيش الاستفهام ساد مسد الخبر فكذا جواب لولا مسد خبر المبتدا الذي هو وفيه ايضا نظر لان
محل خبر شيء الذي هو مصدر بعد جمع ذوله من فاعله ومفعوله فحل بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في
شام الخبر ومنامه بين واشتغل جمهور النحاة حين في بلوغ النظر اذ لا تاثير فاذكر ان لولا يكن ذو لكم
منظره ولا وجا ونصه بمعنى عند جملة مبتدا كافي سلامه عليك فلا يكون الخبر بعد الاستفهام فلا يصح قول
بان الاستفهام ساد مسد كذا جواب لولا ايضا وذو تابعا بالاستقلال حيث لا ظهر الخبر امام الكلام
ثم قال على هو خبر وجب حذفه لما ساد مسده لكثرة الاستعمال قول المصنف الى ما اذا لم يكن الف يحمل وجه
حذف خبرا على الوجه الناس وقد ذكر انه يكن بيه ومنها خبرا لا هو على ابتدا
الجامع الفضل من ما سلمن لا الاصل وما سلمن بالرفع ولان خبرا لا عند بعضهم مرفوع بالا ما لا وهو ح المبتدا
وتعليل رفعها في القسم الرابع اي ومن انواع الخبر خبرا لا التي لنفي الجنس وهو اي خبرا لا ما ثبت
قول اهل الحجاز لا في قول تميم لا علام رجل عالم وانما مثل بالمضاف لتضمن كون الظرف خبرا اذ
لو وقع الصفة حالا على محل المثال بالمضاف لم يثبت موضع الكلام قوله اذا كان المنفي مفردا فالمص
ظرفيت مساو الخبر غطا ولا محل الوصف لان علام مصرف لمطا ومعنى لمطاف لا رجل طريف
فان ظريف يحتمل ان يكون صفة قوله على محل الاسم المفرد وللتمثيل بالمضاف وجه اجر هو انه ذكر بعد
هذا ولا يثبت في هم اصلا فلو مثل بالرجل ظريف لاوجه لان ذلك يكون منتفيا عليه وليس كذلك
لانهم يجوزونه على ان يكون الظريف وصفا ولا انهام فلما ذكر من المثال وانما لم يمثل بالعلام رجل
ظريف فيها كما قال الشيخ ابن الحاجب لانه لا ظرفا بل الظرف بعد الخبر مع كونه موصوفا لان يكون هو
الخبر وظريف وصفا محمولا على المحل عاملا هو والى البعض ولا تحسن تعليله بالخبر اذ يكون المعنى ليس لنا علام
رجل ظريف في الدار وقوله وحكمه اي وحكم خبرا لا حكم خبرا ان في اسمه واحكامه وشرائطه ضرورة
كون لا عاملا كان كما بين بانه في القسم الرابع الا في جواز تقديم الظرف فان خبرا ان تقدم عليها
جوازا كان ظرفا نحو ان في الدار زيدا ولا تقدم خبرا لا على اسمها وان كان ظرفا وذلك لاختلاط ظرفيتها
من حيث اصلها وهو ان وكا حذف خبرا ان اي ذكر حذف خبرا لا وانه انما وقوله وحذف اي
وحذف خبرا لا نحو لا باس اي لا باس عليك كما حذف اسمها نحو لا عليك ان لا باس عليك ولا بعد
خبرها هنا وجملة الشهادة لا اله الا الله اي لا اله في الوجود او موجود الا الله وانما حذف
لان حذف الخبر مناسب المساوي مسده دون باس ولان الخبر فيه ليس ظرف لا غيره ومن كلمة
الشهادة يحتمل عزم انها وانما مثال من انه يجوز ان يكون الا الله خبرا لا من غير حذف لان اصل
الكلام لا اله اله فقدم الخبر لسلطان زعم الملك قضاء الله اي الله تعالى وفعل حرف النفي اولها والا
او سلطانا للهو قضاء لا اله الا الله والنكرة اذا عمت بسبب النفي صارت بمنزلة المعرفة جمع ان يكون
مبتدا والا الله كما كان عين عبد الله صار خبرا فتعينه نظرا اما اولا فلعدم الدليل على ان اصل
الكلام الله اله وقوله قدم الخبر لسلطان زعم الملك قاصد لان من شرط الخبر جرحه فيه شبه الا وعبيه
البينة قال سيبويه ولا اله الا الله سلطانهم الا الله بمعنى شبه له شريكا فلا يكون من قبل تبيا لا لرد على من زعم

وحذف خبرا لا نحو لا باس اي لا باس عليك كما حذف اسمها نحو لا عليك ان لا باس عليك ولا بعد
خبرها هنا وجملة الشهادة لا اله الا الله اي لا اله في الوجود او موجود الا الله وانما حذف
لان حذف الخبر مناسب المساوي مسده دون باس ولان الخبر فيه ليس ظرف لا غيره ومن كلمة
الشهادة يحتمل عزم انها وانما مثال من انه يجوز ان يكون الا الله خبرا لا من غير حذف لان اصل
الكلام لا اله اله فقدم الخبر لسلطان زعم الملك قضاء الله اي الله تعالى وفعل حرف النفي اولها والا
او سلطانا للهو قضاء لا اله الا الله والنكرة اذا عمت بسبب النفي صارت بمنزلة المعرفة جمع ان يكون
مبتدا والا الله كما كان عين عبد الله صار خبرا فتعينه نظرا اما اولا فلعدم الدليل على ان اصل
الكلام الله اله وقوله قدم الخبر لسلطان زعم الملك قاصد لان من شرط الخبر جرحه فيه شبه الا وعبيه
البينة قال سيبويه ولا اله الا الله سلطانهم الا الله بمعنى شبه له شريكا فلا يكون من قبل تبيا لا لرد على من زعم

ان المشكل فيه وانما نبا عاطفا على البيان عن آخره صرحوا بان القصر بالا انما هو بسبب الاخراج المخصوص
وقد ذكر في حاشيته ملكت بدل كلمة الشهادة على المنفصل من غير حرف وانا نقول ما كانه لا جهة للعدول
عن الاصل وهو كون الا للاستثناء لدل المنع وهو كون الا بمعنى غير من غير ضرورة قوله ولا سبب له
اي ولا سبب الخبر هم اصلا منولون لا اهل ولا مال ولا منولون لا اهل لنا ولا مال لنا وهو يحتمل امرين
احدهما ان يكون الخبر محذوفا لعلما مرادا ندرا والاخر ان لا تقدر ويحمل الاستثنا عن الخبر ويكون معنى
لا تاليف اهل المال والاول هو الاظهر قال الاندلسي والحق ان هم يحذفونه وجوبا اذا كان خبرا
او نائبا مثل فرضه غير السوال يدل عليه واما اذا لم يظهر لجواز الحذف راسا فالا دليل عليه بل هو هم هنالك
كما قال الجبي في الجانب الاثبات فعلى هذا الكلام يكون انما نافع عدم الفرشة عندي هم وغيرهم وهم
وجدوا كلمة الحق عندنا اهل الحجاز وجدت عندي هم ومنها اسم ما ولا ج امران
عند عليها بذكر في القسم الرابع اي وعن انواع المرفوع ايضا ولا يكون معمولا لمس نحو ما زيد خيرا منك
وما رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد للمنطلق لنقصان مشابهتها بليس بخلاف ما فانه
لا نقصان في مشابهتها ثالث القصر وبا او عليها الشبه ليس لاختصاصها من الحال غيرها بخلاف لا
فانها تستعمل الاستعمال في هذا النوع لا تنافي داخلة في الموضوعة والكلام قوله وغير منصلا اي وجعل اسم ما
معرفة متصلا لا منفصلا اي لا غير منصلا بدل لا نحو ما انت وما هو او ما انا فانها ولا مال لا سوى ما ما كان لا
ما انت وحولها على المرفوع الذي هو الفعل الذي هو اعرف المعارف واما علة انفصال الضمير وما
فهو على رأي الشيخ ابن الحاجب من انه لو اتصل لوجب سكونه اذا كان مرفوعا غيابيا مردودا الى ان
يستلزم الضمير في الحرف وهو على خلاف القاعدة قوله ولا يجوز اي ولا يجوز الفصل باجنبي بينه اي بين اسم ما ولا
وبين عامله وهو ما ولا لا تفوت ما طعامك زيد بالملك لان طعامك وهو معمول ما قال وهو فصل بين ما وبينها
كما لا يجوز الفصل باجنبي بين العامل ومعموله فيما سار الحواشي نحو كانت زيدا اخر عمل ان يكون الخبر
اسم كانت فيكون زيدا وهو معمول اخذ فاصلا بين كانت واسمها وانما قال عمل ان يكون الخبر
اسم كانت احترازا عما اذا كان في كانت ضمير القصة فانه يجوز الفصل لا لعدم اتصال الفصل باجنبي
بين العامل ومعموله وكما لا يجوز ما ذكر لا يجوز انصافه فرقت وذهب الزجاج وجوز فصل بين صرت
ومعموله وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد وكذا الفصل بين ذهب ومعموله وهو زيد بالاجنبي وهو عمرا
وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي منها مخالف لاهل الحجاز نحو خرج والد زيد اي
نحو خرج والد زيد ثم الاستثناء فانها جملة نسبية مركبة وقوله وحتى وحتى مجرورا على خرج والد زيد اي
نحو خرج والد زيد ثم الاستثناء على الجملة المركبة والنحو والد زيد خرج والد زيد ما ثالثا كلمة في التاكيد
نحو خرج البنت زيد وذهب الملك غرو وكذا حكم الفراء والدي نحو ذهب بازيد عمرو خرج
رجل الله خالد ثالث ان الفاعل ومعلمتها فيما خرجت سمي اي نرجان والتاء في كالفصل
للدلالة على ان السابق سبب للاخر قال وهما اي لا فاصلة عن جيان انواع
رفع الاسم شرع في بيان مرفوع الفعل فقال وعدم فاعل اما مرادا اي وانما مرفوع الفعل هو

المضارع

المضارع الواقع بعد رفع وفوع الاسم سواء كان هذا الاسم مشتقا او جنس وسواء كان مرفوعا
او منصوبا او مجرورا وقوله انا فصل للعاقل وقوله مجردا حال من الضمير الواقع وكذا ما عطف عليه ما
وهو حرف فانه ظرف مستقرا اي كائنا مع حرف وانا خذ الحرف بكونه لا يكون عاملا فانه اخراجا عن
نحو زيد يقوم لضرب وزيد لن يضرب وقوله زيد يضرب مثال المجرد عن الحرف وقوله او سيضرب
اي زيد سيضرب مثال ما هو مع حرف لا يكون عاملا فانه قال ايضا زيد سيضرب وقوله او سيضرب
الفعل بالتراد له لن موقع الاسم لان الاسم لا يتم بعد السين وكذا سوف السين وانه موقعه والسين
صار كالحد اجزاء الكلمة وضرب الزمان مثال ايضا للضارب الواقع موقع الاسم الا انه ما كان فيه
موقع خاص حيث لا يجوز ضارب الزمان لعدم اعتبار الصفة الا كالمثال قوله لان يجيء اي لان مراد الكلام
من حيث انه كلام لا يمكن ان يكون فعلا بل يجوز ان يكون انما كما يجوز ان يكون مراد الكلام
واضاع موقع بعد وقوع الاسم المخصوص فيه ولا يحمل ان في وصف المضارع بما وصف اشارة الى كونه موقعا
وسيوضح له ثالث الفرع الرابع اذا كان معناه ظنه ان يعترض بان الفعل المضارع يوقع في خبر كان وانه
لم يقع في موقع بعد وقوع الاسم فيه لانه لزم ان يكون خبر كاد واخواته فعلا مضارعا وقد جعل موقع كان
الى نحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم اي كاد زيد قائما قال المص لان نحو كاد مما يتضمن معنى ما يجعله وقد
ثبت انه يعلم احد جزئيها بما يدل على ان يكون الجزء الاخر لان سبب المعنى الموجب لاصل العمل على انه
لو جاز ان يكون الجزء الثاني من الجملة مولاه كالجزء الاول ولم يكن ثانيا في ان يكون مولاه وهو فعل لان
فعلا لا يعمل فلهذا قلنا ان الاصل فيه استعمال اسم الفاعل موقع موقع الاسم وقوله وقد
عدل اي وقد عدل عن الاسم الى الفعل لزما الغرض قال المص وذلك الغرض ان كاد موضوع
للترب من الحال وهو اضطراب الكلمة صفته بالحال دون الماضي كما اقتضى الفعل ما لم يوجد على
فعل يكون دالا على مقاربة كاد زيد يقوم كاد زيد قائما جاز ان يكون انه في المستقبل المزاحم او الماضي
وقد اشترا فات الفهم وكادت انا وانا من روى ولم اك ابا فاستهما فيه وكذا من روى
ان الا انا اي لم ادع جلدي انا وانا من روى ولم اك ابا فاستهما فيه وكذا من روى
وال الا انا اي لم ادع جلدي انا وانا من روى ولم اك ابا فاستهما فيه وكذا من روى
ثابط شرا والضمير في حتفها وفارقتها لفظه كان ثابط شرا صعد جبلا كسار عليلا فاخذ اعداؤه
يوشيان طريقه ولم يكن له الا طريق واحد فصعب الفعل على الجبل ووضع صدره حتى بلغ الحضيض وقال
انا ثابط شرا فمات فقيل له قتلك كذا وكذا فرجعت الى نفسك سالما وما كدت انا ذلك انا
لاني شاهدت التلف من جهة اعدائي وكثير من امثال هذه الحكمة الواقعة التي انتبلت بها فارقتها و
خلصت منها وهي تضر وتفوت حلق نجيا من اوس خلوقة تضر وانا الغالب وضمير الصادر موصوف
قال المصنف قوله عامة عن المرفوع الاسم والمرفوع الفعل شرع في المنصوب وهو انصافا
فعل يستدعيه واسمي وهو ايضا انواع واليه اشار بقوله هو مفعول الفعل الاسم ايضا انواع المنصوب
من الفعل والاسمي ايضا انواع مثل المرفوع الاسمي وهي الانواع بعضها اصل في المفاعيل وغيرها

ملحق بها ولهذا قدم المفاعيل على غيرها وسمي خبر المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول به ووجه الضبط انه اما مفعول يصف الفاعل او انما عليه ام لا فالاول هو الاول والثاني
اما علة الاقدام على الفعل على الفعل ام لا فالاول الثاني والثاني اما ما فعل فيه فعل ام لا فالاول الثالث
والثاني اما ما ذكر بعد الواو فهي مع اولا فالثاني الخامس والاول السادس والاول قدم المفعول المطلق على
المفعول له لكونه اصل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق وذكر اولا مذكر بخلاف المفعول له فيه فعل
لا علة ولانه مطلق غير مقيد بحرف الجر بخلاف المفعول فانه مشكل قوله له ووصفه بالمطلق لدفع
التشديد لا للتشديد بالاطلاق ونظر فوله من حيث هي هي في قولهم الماهية من حيث هي ليس الجزئية
والماهية بشرط لا فان المقصود منه رفع التقييد بشيء من المشخصات لا التقييد بشيء من حيث هي هي
وبانه المفعول الحسي الذي انفعل به الفاعل عليه ودون غيره من الفاعل وهو الماهية والمفعول له
في ضربت زيدا تاديبا وان كان متعلقا للفاعل الا ان اضافته الى الفاعل ليس على الضرب بل الضرب
قيد في زيد علما فان اضافتك بالفاعل اما هو بالزمان لا بالفاعل قال وهو ما يجر اراد بالمنصوب
بقرينة الفاء وبالفعل فعله على ان يكون اللام للعهد او عوضا عن المضاف اليه واختصاصه بالفاعل
عليه فيه لا باعتبار استناده منه وبالزمان احد الازمنة الثلثة اي في الزمن الماضي او الحال اللام للعهد
اي وهو المنصوب الذي او منصوب بدل على مفهوم فعل الفاعل فيه حال كون مفهوم فعله مجردا عن
الزمان الذي احد الازمنة نحو ضربت ضربا فقيد بالمنصوب بدل على مفهوم فعله الفاعل فيه وهو ضرب
مجردا عن الزمان الماضي فانه دفع ما قال من ان هذا التعريف غير مانع لدخول انواع المصدر فيه ولا جامع
لخروج مفعول مطلق يدل على الفعل نحو صحت صبوحا وذهب جمهور النحاة وجمهور الى ان قوله ما يدل الخ
توضيح المصدر من حيث انه مصدر فقال بعضهم والاورد عليه المفعول المطلق الذي اضمر عامله الفاعل
فانه مفعول مطلق مع انه ليس بمنصوب وقال بعضهم والاستاذ قرينة المصدر المنصوب مفعولا مطلقا
كان اوبه نحو اجبت بين والتفت فقضى والجواب عن الاول هو ان الفاعل مقام الفاعل حال
ليس مفعولا مطلقا من كونه مفعولا مطلقا واطلاقه عليه انما هو باعتبار ما كان لطلبه ومن الثاني
لانه مناول لقوله المصدر اذا كان مفعولا مطلقا كيف وذا اصل كونه والاعلى مفهوم الفعل ليس المفاعيل
مفهومها ضرورة كون مفهوم الفعل مطلقا ومفهوم المصدر مطلقا ج ولا يمكن دعوى اتحاد المطلق
والمطلق بخلاف ما اذا كان المصدر مقيدا لا مطلقا فان المفهومين متحدان ج بلا شبهة ولا يخفى ان
قوله المص من حصل قوله من السيد ابن الحاجب وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بعينه الا انه عدل عنه الى ما ذكر لما فيه من
الذي يدل الخ لا بد ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بعينه الا انه عدل عنه الى ما ذكر لما فيه من
تخلل مثل جهد جهل المثل الاصطلاحي بمعنى الاسم لان الضمير في قوله بمعناه عائد الى الاسم لا الى ما كما قال
الشيخ الرضي لان المراد به الحدث ولا معنى له ومن جهة انه لا يشمل قاعدة انه قد فاء ذات موتا
والمكسر انكسارا لان التاء غير التانيث ومن جهة ان الشيخ ابن الحاجب قال انما قلت مما اسم
بخلاف سائر الحدود لتخرج نحو ضربت التاء في قولك ضربت فانه في فعله المتكلم الذي هو فاعل

المفعول المذكور ولا يخرج ما فيه من المكلف اذا المثل الاصطلاحي باعتبار التعلق به لا يتصف بالمفعول وانما ما ذكر
الشيخ الرضي من انه يبطل هذا الحد نحو كرمت سامي واحببت حتى وانفقت بعضي على الا المفعول ما منصوب
بها فرد لان المراد بكون المثل مخبرا الى كان مع حرف وانا خذ الحرف بكونه لا يكون عاملا فانه اخراجا عن
منتف فلنا مل اعلم ان المفعول المطلق منقسم الى مبهم ومؤقت ونعني بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه
الفعل ولا يكون هو الا لتاكيد الفعل وتحقيقه بالحدوث فالمبهم منه عدد الفعل واشار المص الى ان الاسماء
منقسم الى مثل فمن مثالا منه نوع الفعل وقسم مثالا منه عدد الفعل واشار المص الى ان الاسماء
وسيمي اي الى وسمي المفعول المطلق فيها وقد عرفت معناه ولكن لا مطلقا بل حال كونه تاكيدا للفعل اي اشار
اليه بقوله وانه لتاكيد الفعل بحسب ما في الحال ان المفعول المطلق لتاكيد الفعل فحسب فلو كان للنوع
والعدد ولم يسم مبهما وفي عبارته اشارة الى ان الاصل في المفعول المطلق ان يكون مبهما لتاكيد الفعل وذلك
ان قول ان المص استغنى بلفظ المفعول المطلق عن قرينة لدلالته على انه الاصل في الاطلاق لا الاطلاق بخلاف غيره
من المفاعيل فانها مقيدة وقوله وهو ما يدل يشير الى اشارة الثلثة وقوله ويكون عطف على قوله يدل
ويدل عليه تقديم قوله وسمي مبهما على قوله وانه لتاكيد الفعل وتاخير قوله وسمي موقتا عن قوله ويكون
للنوع والعدد وهكذا ما لا يكون الواو في وسمي مبهما وانه لتاكيد الفعل للاعتراض قوله ويكون الى المطلق
للنوع بان يخص بصفة نوع الفعل اسما باسم خاص نحو رجع الفهقرى او لمصدره مع وجود الموصوف نحو
جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا او بالتشبيه نحو ضربت ضرب الامير او بكونه اسما
ضربا مبينا كونه نوعا للمصدر جنسا وبالاضافة نحو ضربت ضرب الفرس والى ضربتين وبكونه مرتبا بالى
العهد نحو ضربت الضرب عند الانسان الى ضربت هو والى غير ذلك والمرة اي ويكون للمرة بان يدل على
عدد المرات مبينا كان العدد او لا سواء كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصيغة نحو
ضربة كسرا او من العدد والصيغ المجيء بالمصدر نحو ضربت ضربات او غير المجيء نحو ضربته الناء او من الالة
الموضوعة بوضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسوطا الى غير ذلك وسمي المفعول المطلق الذي
للنوع والعدد موقتا اي مبينا نوع فيتبين بحسب الفعل او العدد نحو جلست جلسة كجلسة الفقيه و
جلسة شيخي للنوع قوله والاول اي الذي للتاكيد لا سيما مطلقا لان التاكيد لنفس ان يكون
مؤكدا سابقا عليه والاثنى والجمع لانه لا يدل الا على الماهية من حيث هي هي ولا تعدد فيها حتى
وجه خلاف الاخيرين اي الذي للنوع والذي للعدد فانهما مفهومان على العامل وشيان وجهان
اما الاول فلعدم الماثل من المفهوم منه الى المبهم واما الثاني فلخفي ما يقع التشبيه والجمع منهما وبيخص
النوعين او الانواع والمراد من الحركات نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها
قوله بخلاف الاخيرين متعلق بكلا الحكمين فاذهب الى انه الشارحون كلهم من تخصيصه بالاخيرين
وقد نوى اي قوله فاعرف المفعول المطلق باعرف ولم يقل سواء لان يكون سواء مطابقا للفظ
اشارة الى اشارة مثالا وقد نوى بالمفعول عند صدوره حال كون ذلك المفعول مما هو من صدوره وسواء من ان
يكون مصدرا لفعل او لا فلذا قال مصدرا كان وقوله مصدرا خبر كان واسمه ضمير الفعل وقوله لما فصل المصدر وظيفة له
للفعل المذكور

وارادا بالطاء الواقعة في الحروف الاصول قيل انبت نباتا فان نباتا مصدر ملاقي لانبت في الاشتقاق لوجود
الحروف الاصول وهو النون والباء والتاء وهما وقعت نونه نبتا وقيل انبت نبتا في مثله قولان احدهما ان نباتا
بمعنى انباتا وتبتيلا بمعنى تبتيلا وهو ظاهر قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وقيل انبت نبتا وقوله او عنه مصدر
بمعنى المذكور والتقدير انبتكم من الارض نبتة نباتا وقيل انبت نبتا وقوله او عنه مصدر اي المعنى ما عطف على قوله مصدرا
على ما في وصفه له بالمعنى المذكور وفيه لا يستقيم وقوله او عنه مصدر اي المعنى ما يدل على مفهوم المعنى مجردا عن الزمان
ولا يخفى ان في كون المعنى المطلق غير مصدر وللمعنى نوع خفاء لانه يدل على مفهوم المعنى مجردا عن الزمان
فكيف لا يكون مصدرا فتامل او غير مصدر كقولك انا اعلمك انا له فتامله وتتبع ترى في مثل السامع فان قلت
نعلمك لا يكون مصدرا فتامل او انواعا في انواعا من الضرب واشتق في اشتقاق ضرب وهذا في هذا الضرب وسوطا في ضربة
سوطا غير مصدر لمعنى اصلا الا انها اشتقت من المصدر به من المضاف اليه ومعنى في موضعين ثلث ضربات
واشتق ضرب فان الضرب واسم المفعول عبارة عما اضيفا اليه ومن الوصف وهو الضاربي موضعين انواعا من
الضرب اي انواعا كائنة من الضارب وهذا الضرب فان هذا اكتسى المصدرية عن وصفه ومن فانه متعلق بالمصدر
فان سوطا اسم لآلة اذا كان مصدر ساطه اي ضربه بالسوط لكان من قبيل جدت جلوسا فالاصل ضربة
ضربا سوطا ثم ضرب سوط ثم سوطا على اضافة المضاف اليه مقام المضاف وقس على ما ذكرنا ما جاء من
هذا القبيل ولا يخفى ان كون المصدر المنون بالنقل بشرط ان يكون بمعناه صار مظنة ان يتوهم ان ذلك
لا يجوز فما يوهم قوله بنوعه وجاز ذلك اي وجاز ان يكون بالنقل غير مصدره فما يوهم على مصدره

وايضا يرد على ما ذكر الوجه ان مدخول كلمة من يجب ان يكون ما مثل الاولى والا على نحو تعرف الدراهم
والذي فعل عنها كذا وايضا يرد عليه ان المنصوب بلفظ فضلا هو النسبة على نحو الاول على استحالة
الاصل والمثال المذكور لا يناسبه ويجاب ان المعنى الاصلي بلفظ المنقول على وجه ثابت المنصوب
بل الوجه عندي هو ان فضلا منصوب مطلق على ان يكون صفة مصدر محذوف تقديره في نحو فلان لا ينظر
الى الفقير نظرا فاضلا عن ان يعطيه في سبيل الله فضله انفرد من شد يرى وعليه ومن وكذا
في ما ركبت الفرس وحمل السرج زايدا على الاعطاء واما لكنه وجود النظر وفلة الاعطاء او كونه
غير مستحق له شيئا فاذا لم يصدر عنه النظر لنوع منه ان لا يصدر الاعطاء ويلزم حمل النص المنصوبي
في تاويل النص الصريح مثل الا يجب شخص وجس الاوزاعة الحسنى فعله بطلا يسير كما انشاء واما
فضل وتكرر عاملها لانها لا تعمل لها النص بخلافها في السابق وفرح ووب وليس تلتها في مثل
وسيل وح رحمه لنازل بلية وليس رانة واستلاه كونك يقبض وب ما ملحه واما ويل فمنه
ودعاء بالهلكة وانتصاب وح بفعل مضمر كانك قلت ترحمك اي ترحمك رحمة فحذف الفعل واضيف المصدر
الى المفعول فصار رحمك فاقيم وح مقامه فصار ويلك وكذا الحال في البواقي وقد يقال لها معنى
الويل ومعناها الدعاء بالهلاك وقد يدعى على من يعرض النجي والالم سوامن ويلك وويحك وويسك
وويبك لا عقلا الاشارة والعين فيها مسمل بصرف الكلمة واما قوله فلا والله ولا اداه ولا اواس اجوه فلا شاكر
وقتل وصفح اعلم انهم اجروا اسماء غير مصادر مجرى المصادر المنصوبة بفعل لازم اضمار ومن على نوعين جوامد
اي اسماء دالة على الذوات فقط والى اشار بقوله ومنه زنا وحد الفعل اعاملة ظاهر الترتيب الشرب
والجدل الخصام واريد بها الدعاء وانتصاب رب ربما بترتيب وجدلك فانها مما الرمي على نحو رب
ضربا سوط وقال سيبويه كانك قلت لعلك تلقى بزنا وجدلا ثم اخر الفعل لانه جعلوا بدلا
من قولهم ترتيب مراك فعل صار عنه له ملا كانى كونه دعاء والتعاني فاما عاديا الى الارض وقوا الارض
التراب لانها به تشرب الماء وقيل الى الداهية قال سيبويه صار بدلا من قولك وصار اجد وحض
الم احرص الصوارى به وقال ابو زيد الى الخيبة اي لم الخيبة لبيك وما جعله الاصل جعل الدعاء فانما لبيك
ثم حذف الفعل واستعمل فانما لبيك معنى الاملاك لكان الملازمة بينه وبين معناه الخيبة ووقوع صفات
اي اسماء دالة على صفات ومعنى فيها واليه اشار بقوله ومنه هنا مرتبا غير وارحما وقوله فضله
عاملة الفاظ ظاهر مثال طعام منى ومرى من هنا الطعام ومراه ثم استعمل مصدرا بمعنى البناء
على نحو عليك ذاك واذا ما وقع قولا للناس والتعدد مرتبها اعوذ عاذا واتنوه مناما والفضل على الصفة
والحق على المصدرية البيت كفته وما منه لعزه من اعراض ما استحلت قال الاخطل فلا كان كثير الحلفة
البصرة بشد الشحان قرنت عزة مع زوجها فقال لها زوجها اعضيه فاستحيت من ذلك حالت
لتعضيه او لاصرنك فقالت من ملك الحلف فاعضيه وذلك انها قالت كذا وكذا ثم اشار عوضها
كثيرا فقالت لها الخير مستغنى وما لها موالى ولكن للملك استلذت مسامرها البيت واراد بالخير

وجب حذف الفعل لان المنصوب من مثل ما لا يحصر او اكثر بوصف الذي يدوام حصول الفعل لزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان مستعملا في بعض المواضع للدوام ايضا نحو زيد يعطي الطريد
ويدرس الخائف والله ينفق ويبسط وذلك لما بينهما من المعنى الاصلي الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان
فلما كان المراد التنصيص على الدوام والتجدد لم يستعمل العامل اصلا نحو قوله اما فعلا وهو موضوع على التجدد
اي اسم فاعل وهو العامل كالفعل لانه يعمل عمله ما انها مضار العامل لازم الحذف واضمار جمهور البصريين
انوى منه نظرا اما اولا فلان المضارع اذا كان بدلا من بعض المواضع على الدوام بقرينة الزمنة فلو كر
مثلا البدل على الدوام بقرينة المقام وليس لكان نزع ان الدوام لا يستلزم الاستمرار حذف الوجود
المذكور ولا ان منع ان الحرف يدخل الى المنصوب وهو لا يقال ان يكون مرصلا اصلا لانه لا يستلزم وجود
الحذف وهو المدعى واما ثانيا فلان ما ذكره انما يتم ان لو كان وصف الدوام والالزوم من لوازم وجود
الحذف وهو ممنوع فان نحو زيد في الدار لا يفيد الوصف الدوام مع انه يجب حذف العامل وكذا غيره
ما يجب فيه حذف الفعل ولا دلالة له على الدوام والالزوم واما ثالثا فلانه يرد عليه ما اورده مثلا في
سائر المواضع وهو ان منتفى كلامه ان التنصيص على الدوام يتوقف على وجوب حذف الفعل ملزوم
وجوبا لحذف على التنصيص لزم الدور وهو الزامي ولا يدفعه ظاهر وقد ذكرناه سابقا وقوله او
وضع عطف على قوله وضع منبئا لو مكررا اخبر وضع فانه هنا من الافعال التامة لا حاجة لها فيها اي اذا
وضع المنقول المطلق مكررا بعد الى بعد الاسم لا يكون موجبا عنه ولا يبدو من هذا البيت نحو زيد كرر ضربا
اي زيد يضرب ضربا واما وجب الحذف هنا لوجود القرينة وهي ما ذكره والسابق من وهو كون المصدر
فقوله مكررا اخبار عن مثل زيد سيرا وقوله بيدا اخبار نحو ضرب ضربا ضربا واليه اشار بقوله كانك
كلما اذا كنت الارض دكا دكا فان المصدر وان وضع مكررا الا انه ليس بعد اسم ولذا قوله او وضع تفصيلا
عطف على قوله وضع منبئا اي او في المنقول المطلق الذي وضع تفصيلا لا نعت مفعول جملة متقدمة نحو ضربوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء فان المنقول المطلق وهو قوله منا وفداء وضع تفصيلا وتبيينا لا نعت
جملة متقدمة فان نعتون لجملة عبارة عن المصدر المضاف الى قوله وانزه عما بعد المفعول منه و
تفصيلا بيان محل ثانية فالجملة المتقدمة هو شد الوثاق ومضمونها هو شد الوثاق وانزه المرتب
عليه هو المن والفداء والاسترقاق والمثال الى غير ذلك فقوله منا وفداء وضع تفصيلا لا نعت
بعد حذف عاملها اي فاما يمنون منا واما تفدون فداء واما وجب حذف الفعل فيما لوجود القرينة وهي
الجملة ضرورة ولانها على مضمونها ذو وجوه السادسة المنقول وهي كلمة التعجب ومثل لا الجملة
الاول فذو وضعت موضع الفعل يلزم حذفه وبالجملة فقوله تفصيلا اخبار عن نحو شد الوثاق منا
فقوله لا نعت مضمون جملة متقدمة لكنه لم يضع تفصيلا فلم يلزم حذف فعله لانه السابع السادسة المنقول وهو للتعجب
اخبار عن نحو زيد سيا واما سوء الترتيب او سوء البعيد واما سوء اذا سيا وبعيدا حاوضع تفصيلا
لا نعت مضمون لجملة سواء كان تفصيلا لمضمون الجملة او لمضمون المؤخر فانه لا يحذف الفعل لانه لا يلزم
واشار الى ضابطه الذي بقوله او وضع اي او في المنقول المطلق الذي وضع للتشبيه بعد جملة مشتملة

وانعيك الرفع ومفعول المنقول محذوف اي المسؤول منتي معنى اولتني والحذف وضع في موضعه ومعنى البيت ظاهر
وقال صاحب الكشاف غير ذا حال بما اشتملت على مذكر وهو هنا معنى اسد ولو قدر لكان بصفا ما استحسنت
وكان ما استحسنت اسم كان وصفا خبرها وغير ذا صفة لهنا لكان وجها ولكن سيبويه يقول ان كان لا يعمل في كل
موضع يضاف فيه والوجه الاول اجرى على اسالبه التي بينها واما كما صاحب الكشاف ان غير ذا حال
من ما استحسنت على التقدير الاول لامتناع كونه صفة المصدر ويعرف عاملة الظهور بخلاف ما ذا حال منها
جرى كان فانه لا يكون بمعنى المصدر مجردا ان يكون غير ذا صفة منها كيف وجعله صفة للاجلة الظهر جعلها
ما بعد فانه قول انه جعل غير ذا حالا على تقدير ان منتفت بهنا بانه مفعول مطلق ونعتا لهنا
على تقدير ان يكون حرف يكون المقدر والنزف مثل مردود واما تاسيا لي له ضابط كلي به ما الفتنة والسبب
اشار بقوله وفيا ساعطنك على قوله متاعا اي ومثاس هذا الاجار فيا ساوفد فيا ساعطنك على متاعا
اي وحذف الفعل جذفا لازما منا ساوفيه نظر وما فيا اداء وهو موصولة وكلمة اذا متخ مفعول وفيه مثنى
صلتها اي وفيا ساجاز الفعل على سبيل الوجوب في المفعول المطلق الذي وضع مثنيا اي فالمثنى اي
الفاء من ما مهنا نائبة كناية عن المصدر وان العامل اذا اعاد الفعل الذي قدرنا الى حذف اي مصدر الى
في نص المصدر اذا وضع ذلك المصدر مثنيا اعلم ان هذه هي القاعدة الرابعة الاول كون المنقول المطلق
مثنيا والثاني كونه بعد نفي واليهما اشار بقوله مثنيا بعد نفي واحترز بهما عن نحو ما زيد سيرا وتحو زيد سيرا
فان الاول غير مثنى والثاني وان كان مثنيا الا انه ليس بعد نفي فلا يجب حذف العامل فيهما وسيجيء
الشرح له وقوله او معناه اي معنى النفي لبدخل فيه ما اذا كانت سيرا لانه في المعنى ما كانت الاسير اقوت
بعد نفي والثاني كون النفي او معناه داخلا على اسم فلا يكون جزاء عنه والواجب ان لا يجب وضع المنقول
المطلق جزاء عن هذا الاسم حسنه والى اشار بقوله داخل على اسم قوله داخل صفة نفي واحترز بها عن نحو ما زيد بها
نحو ما سيرا الاسيرا وتحو ما سيرا الا سيرا بعد فان سيرا وان كان مثنيا بعد نفي الا ان النفي غير
داخل على اسم وسيجيء بيد وان احترز فيه النفي الا انه يجيء وقوعه جزاء عن ذلك لاسم متوقع على انه خبر مبتدا
فلا يكون حاكيا فيه وقوله ما كانت الاسيرا وانت خلاف الضبع الراكب مثالان لهذه القاعدة
احترز بهما النفي والمذكور الا ان النفي داخل بعد نفي والثاني ما وقع بعد معنى نفي وان الاول كره والثاني
مرفوعة وان الاول جعل المبتدا والثاني مشبهة اي ما انت الا حاكي خلاف الضبع الراكب فالمعنى اما
انت خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا راب داكبا خالفته واخذت في جانبه مربانه والذئب تعارض
مصادفة للضبع تضرب لمن كالف الناس مما يصنعون واما وجب حذف العامل عند اجتماع بين التوكيد
لكان المؤكد والسادسة العامل اما المؤنثة فهي وقوعه موقع الخبر عن عدد صلة لمخبره فانه بدل على العامل
مضمرا مقدرا مضيفه لخبره فاشترط السدس بحيث المؤنثة ملحوظ مثنيا اذا ان اصلها اسم المؤنثة فلم يحذف
العامل واما السادسة العامل فهو لفظ الا لفظا او معنى فلا استثنى في نحو زيد الا كان كذا عن الحرف بلفظ
لكان كذلك فما لحق منه استثنى عن العامل الناصب للمنقول المطلق فاشترط السدس الاولين بقوله
السادسة العامل ملفوظا او ما من حاصلا او من السادسة فلم يجب حذف العامل فالاسم الاخر الذي

وجب حذف العامل لان المنصوب من مثل ما لا يحصر او اكثر بوصف الذي يدوام حصول الفعل لزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان مستعملا في بعض المواضع للدوام ايضا نحو زيد يعطي الطريد
ويدرس الخائف والله ينفق ويبسط وذلك لما بينهما من المعنى الاصلي الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان
فلما كان المراد التنصيص على الدوام والتجدد لم يستعمل العامل اصلا نحو قوله اما فعلا وهو موضوع على التجدد
اي اسم فاعل وهو العامل كالفعل لانه يعمل عمله ما انها مضار العامل لازم الحذف واضمار جمهور البصريين
انوى منه نظرا اما اولا فلان المضارع اذا كان بدلا من بعض المواضع على الدوام بقرينة الزمنة فلو كر
مثلا البدل على الدوام بقرينة المقام وليس لكان نزع ان الدوام لا يستلزم الاستمرار حذف الوجود
المذكور ولا ان منع ان الحرف يدخل الى المنصوب وهو لا يقال ان يكون مرصلا اصلا لانه لا يستلزم وجود
الحذف وهو المدعى واما ثانيا فلان ما ذكره انما يتم ان لو كان وصف الدوام والالزوم من لوازم وجود
الحذف وهو ممنوع فان نحو زيد في الدار لا يفيد الوصف الدوام مع انه يجب حذف العامل وكذا غيره
ما يجب فيه حذف الفعل ولا دلالة له على الدوام والالزوم واما ثالثا فلانه يرد عليه ما اورده مثلا في
سائر المواضع وهو ان منتفى كلامه ان التنصيص على الدوام يتوقف على وجوب حذف العامل ملزوم
وجوبا لحذف على التنصيص لزم الدور وهو الزامي ولا يدفعه ظاهر وقد ذكرناه سابقا وقوله او
وضع عطف على قوله وضع منبئا لو مكررا اخبر وضع فانه هنا من الافعال التامة لا حاجة لها فيها اي اذا
وضع المنقول المطلق مكررا بعد الى بعد الاسم لا يكون موجبا عنه ولا يبدو من هذا البيت نحو زيد كرر ضربا
اي زيد يضرب ضربا واما وجب الحذف هنا لوجود القرينة وهي ما ذكره والسابق من وهو كون المصدر
فقوله مكررا اخبار عن مثل زيد سيرا وقوله بيدا اخبار نحو ضرب ضربا ضربا واليه اشار بقوله كانك
كلما اذا كنت الارض دكا دكا فان المصدر وان وضع مكررا الا انه ليس بعد اسم ولذا قوله او وضع تفصيلا
عطف على قوله وضع منبئا اي او في المنقول المطلق الذي وضع تفصيلا لا نعت مفعول جملة متقدمة نحو ضربوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء فان المنقول المطلق وهو قوله منا وفداء وضع تفصيلا وتبيينا لا نعت
جملة متقدمة فان نعتون لجملة عبارة عن المصدر المضاف الى قوله وانزه عما بعد المفعول منه و
تفصيلا بيان محل ثانية فالجملة المتقدمة هو شد الوثاق ومضمونها هو شد الوثاق وانزه المرتب
عليه هو المن والفداء والاسترقاق والمثال الى غير ذلك فقوله منا وفداء وضع تفصيلا لا نعت
بعد حذف عاملها اي فاما يمنون منا واما تفدون فداء واما وجب حذف العامل فيما لوجود القرينة وهي
الجملة ضرورة ولانها على مضمونها ذو وجوه السادسة المنقول وهي كلمة التعجب ومثل لا الجملة
الاول فذو وضعت موضع الفعل يلزم حذفه وبالجملة فقوله تفصيلا اخبار عن نحو شد الوثاق منا
فقوله لا نعت مضمون جملة متقدمة لكنه لم يضع تفصيلا فلم يلزم حذف فعله لانه السابع السادسة المنقول وهو للتعجب
اخبار عن نحو زيد سيا واما سوء الترتيب او سوء البعيد واما سوء اذا سيا وبعيدا حاوضع تفصيلا
لا نعت مضمون لجملة سواء كان تفصيلا لمضمون الجملة او لمضمون المؤخر فانه لا يحذف الفعل لانه لا يلزم
واشار الى ضابطه الذي بقوله او وضع اي او في المنقول المطلق الذي وضع للتشبيه بعد جملة مشتملة

على اسم معناه اي معنى المنقول المطلق وصاحبه مثل ورب به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار
منقول مطلق ووضع للتشبيه اذا المعنى مثل صوت حمار بعد جملة هي له صوت وهي الجملة مشتملة على اسم على الاصل
وهو المبتدا وعلى صاحب هذا الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو العلة فتحو ورب له فلازم حذف عامله
لعين المنقول واما وجب حذف العامل عند تضمن ما ان هي الجملة بدل على العامل فان قوله فاذا له صوت بدل على
الصوت والاسم الذي هو معنى المصدر مقوم مقامه فقوله للتشبيه اخبار عن قوله صوت صوت حسن
فانه وضع على البدل او التاكيد للاسم المذكور لبيانه فهو مستغنى عن تقدير العامل وقوله بعد جملة اخبار عن نحو
الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم معناه وصاحبه اخبار عن نحو فاذا له صوت صوت حمار
ونحو فاذا فيها صوت صوت حمار فانه اذا اتى واحد منها اتى لقرينة السادسة المنقول والاخبر
ان تعدد صاحبه ليتضمن الفاعل ممكن تقدير العامل والا لم يذكر فقد علما اي حاذنا لصاحبه عن ارادته
الا لان قوله بعد ما ثنى عنه واما الاشارة بالمثال واما ما ذكر يا نوع المنقول المطلق وهو ما يدل على
مفهوم العامل بحر داعي الزمان بان مفهوم العامل او حادث لا ثابت لفاعله ولازم له وبهذا اندفع ما
ذهب اليه جمهور البصريين افتتاح الشرح الوضع وكان عليه ان يمثل على اسم لا لا صاحبه الحذاء
عن تعدد علم الفتحة وله زهير زيدا الحلم فان الوجه في الرفع على الوصف او البدل لعدم دلالة
السابق على ملكي العامل وهو الحدوث وما ذا الكونه مصدرا بفعل مقدر وهو موجب الجمود وقال السيد
العامل فيه مفعول له صوت لانه يجب تصرف تردد عليه ان العامل مخبر الانواع الثلثة وقوله
له صوت ليس واحدا منها وله ان نمنع الاخصاء فيها وتحقيقه يجي من اقوال الكتاب جعله من العامل
المعنوي ومتعلق العامل فيه هو الاسم الذي هو معنى المصدر ورد عليه بان المصدر انما يعمل اذا حسن
تقدير ان وههنا لا يحسن الا ان يقال ورب فاذا له ان تصوت صوت حمار ترا وفداء جاز غير سيبويه
رفع هذا المصدر المنصوب اعني صوت حمار اما على البدل او على الوصف قوله او وضع اي او في المنقول
المطلق الذي وضع توكيدا وهو على نوعين لان تاكيد قد يكون لنفسه وقد يكون لغيره واشار الى
الاول بقوله اما لنفسه وهو اي الواقع توكيدا لنفسه الموكد لمضمون جملة لا محمل له اي لمضمون تلك الجملة
غير ذلك المنقول المطلق اي لا يحتمل مضمون تلك الجملة من جميع المعاني الا ذلك المصدر نحو قوله على
انت درهم عرفانا عرفانا اخبار اما موكد لمضمون جملة وهي قوله له على الف درهم ومضمونها الاعتراف
وهو لا يحتمل غير الاعتراف فيكون موكدا لنفسه فلا يرد عليه ما قال من ان قوله له على الف درهم يحتمل
المضمون والكذب وهو غير الاعتراف واما وجب حذف العامل هنا لان قوله له على الف درهم يدل
على حذف وهو مقامه وقوله لمضمون جملة اخبار عن نحو ضرب ضربا فانه موكد لمضمون الكرد
وقوله لا يحتمل له غيره اخبار عما بان يعني واشار الى الثاني لقوله او لغيره اذا كان له اي لمضمون تلك الجملة
محتمل غيره اي غير هذا المصدر نحو هذا زيد حقا يا لكم او الحق او الصدق والصدق براحة حقا او احق الحق
فان قوله حقا وضع تاكيدا لغيره لانه موكد لمضمون جملة هي هذا زيد ومضمونها كون المشار اليه زيدا ومع
يحتمل ان يكون مطابقا للواقع فيكون قوله يريد حقا ويحتمل ان لا يكون مطابقا له فلا يكون حقا

قوله لا يجد بدا يكون مصون الجملة الاولى وعبارة ويكون موكدا للفيه فالام في لفيه على هذا صلة وجوز ان يكون للعلة
اي لتوفيه غيره قال الشيخ ابن الحاجب لانه جزى به لا على غيره الا انه لا ناصب قوله لتنفه واما وجه تعلق الجار
بما قبله فلان الجملة قبله فانت مخاطبه ولا ينها عليه ومثل هذا في التاكيد للفيه البيت او بيت ذا البيت شار
بيده الى الجملة البيت او بيت الى الخطاب او كلها فان قوله لا افعله ملا معلق شرط نظير من المتكلم بانه لا يكلمه
لا افعل كل ما يكون له بيت نزوة ويكون قوله البيت او بيت تاكيدا لبيته والسيد مرا ابيت
او بيته وقد لاحظ الوصف الذي سنا ومنه مثال معناه جزمت بان لا افعله ومطوت به فطعنه
واحدة لا نزوة وبها كنت اجزم به ثم بدولي ثم اجزم بنزوة اخرى تكون طعنات او اكثر بل بنزوة واحدة
لاستيفاء الظرف منها كنت اجزم به فالكلام ان الا لتنزيل الجنس وقد شاع تنزيل العلم الحاصل منه الى لا تزد
فيها ثم اشار بقوله والا كرر الى النوع من المثالين الى الاكثر من المثال الاستعمال في المثال الاول وجود
بلا زيد ضا الكرر من المثال الثاني وجود لا افعله البيت التزيت بالالام والعدم المتكرر في الاول وجود
وقيل الاول ساذ الا ما موكد نفيه والثاني الا ما موكد نهيه وكما كان همزة الام التزيت لعدم دخول ملزم
الا بسقط همزة البيت عند الدخول اي انه لا يسقط اذا زيد قوله وقيل الهمزة اي الى انه ثابت كلا في الناس
معنى اذ لبيت لا افعله البيت باسقاط همزة قوله او دفع اي او دفع المثال الثاني معنى للتكثير فضافا
الى الثاني قال الى المثال الاول همزة به عالم مع معنا فانه لا يجب حذف فعله سواء كان المراد منه التكرار
كقوله ٣ فارع البصر كرتين اذا لم تضرب ضربتين معنى للتكثير لمجرد كونه محوضتي للتكثير بدون قيد الاضافة
ليس من الضوابط كقولك من البيت بالمكان واحد البيت على ما عليك اي اقبلت عليها الباء
بعد الباب اي اقامه بعد اقامه حذف الصلة تحقيقا ثم المثل استفتاء باهد المصدرين ثم حذف الجار منهما
ثم ضا واضيف الالف للدلالة على انه على طاعة الى قلب وتجوز ان يكون من باب ما كان
منه الب فلا يكون محذوف الزوائد كما قال الخليل وقال بعض النقاد اي على معلوم لان مثل هذا ان يعد
من المتكلم لانه مع مواصل وشرط فيه ما اشترطوا في انت سير اسرا فان الكثير يقلبنا في اللفظ فقط
فتنوب الكرتين الكاعبة الى المحذوف وجعل لبيك مالم يعني تحويرا اسرا وقال يونس في موضع مثل
لدى فلبت النها لا صالة الى المصدر واليه انا ونسوب طفا فالدوس فان الباء عند منها الهمس
وعليك فكان الف لدى وعلى انقلبت ياء بالاضافة بالمضمر فلذلك الف لبى واشار الى جوابه
بقوله وقوله دعوت اي الى خذل الشاعر عجبا على يونس لان الالف فيه لو كان الف لدى لزم ان
لا تقلب ياء عند الاضافة الى المظهر كما لا تنقلب انها ياء زيد لدى زيد وعلى عمرو فيلم ان الباء فيه للتعدية
مسوا اسم رجل في الاول ماض مثل الام من باب التفعيل والثانية مصدر مثل المنول وجعوت بلا
الرجل ما نا في الى اصابني من الحاجة للمال واجابني بالوقوف ثم قال فلبى سورا اي اقام قراءته
اقامه بعد اقامه والدال مخفاة وقيل اما ذكرهما لان تمام الامتثال بهما وسديك الى المسعود
اسعادا بعد اسعاد دعوا لا عانة على قياس ما ذكر في لبيك وقيل ان لبيك وسديك لا يتزوان
ولا ينطقان عن الاضافة ولزمهما النصب لزوم حنانيك وحنانيك اي حنانا بعد حنان

مصدر حنن بحنن اي رحم منع العين في الماضي وكسرها في المضارع قال الخليل كلما كبت في رحمة وغمة منك فاطلعني
فكن موصولا باجر من رحمتك ودوالبك من نداوله الايدي اي احذنه بامن مرة وبامن مرة وندوره
نداوله ودوالبين محذوف النسل بدون الفاعل اضيف المصدر اليه مصاروا اليك مثل مضاء ذكر ضمنه
ليس لزوا كرتين الى نداوله الكثرة قال عبد بن الحسحاس اذا شق برد شق بالبرد مثله دوالبك حين الجزء
وقيل انه في البيت في موضع الحال قال الفض قيل دوالبك بالبيت في موضع الحال معناه اذا شق برد
شق بالبرد مثله منداولين حمد اولين حال من البرد مثله وذلك ان عادة العرب اذا اراد ان تجد
عند المودة بين الرجل والمراة ليس كل واحد منهما برد صاحبه ثم نداولا على تحريفه وهذا مثل
فهو يصف نداولها على شق البرد حتى لا يمس جسد ملبس وانما كرر البرد للبدل والالام للعدوان
شق بدل ذلك البرد قال الجوهري عند الشارح انه اذا شق عند الصباح مثلا من ثوب صاحبه
دام البرد بينهما والا نها جرا وكذلك هذا ذاك بالذال المعجمة فانه مصدر مثل مضاف الى الفاعل من
هذا هذا وهو القطع بسعة اي اسرع اسراعا بعد اسراع وقال الهذلي الكرى مضاف ربعه والجوهري
روى مثل بعده به انضافا قال الصحاح هذا ما بدا لك وطعنا وخنقا قال المص واما هذا ذاك فانه
ماخوذ من هذا هذا اذا اسرع في القراءة والضرب والتقاب ضربا على المصدر اي نضرب ضربا و
هذا ذاك نصب على المصدر ايضا وهو بدل من الاول وقيل للتكثير كانه نظر الاعتاف وبدل الاول
بقضه والدخضه الطعن الجائف وقيل نضربهم ضربا مخصوصا ونطعنهم طعنا يصل الى الجوف وقال
الجوهري الدخضه الطعن الذريع الجائف وقد قال هذا ذاك صفة ضربا على انه جاوا بحذف مثل اي
الذي ذلك فظا اي ضربا مثل فيه هذا ذاك واوه بعض الى عامل الوقوف المحضا مثال عرف عا
دعا عا اي لا يرفعا والتخفيف اللغة المكثر والجملة صفة طعنا اي طعنا بعض من النفس الى الوقوف الخاصة
ولما كان هذا الفعل مما حيث لا يجوز ضربتك بعض اضربك ضربا بعد ضرب فتا ساعلى لبيك كما يجوز
مثلا ضربت زيدا وانه جلوس الامير قتا ساعلى فاذا له صوت صرف حاد ولهذا الزائدة
هذا الفعل دون سائر الاسماء وان كان ايضا هذا الفعل فتا ساعلى لبيك يعني ان كل ما جاء مثل
هذا المعنى يكون حذف فعله فتا ساقال حاصله اي حاصل كونه مثل هذا الفعل انه مضافا رجع الى السماع
فلا يقال ضربتك بمثل ضربتك بل بعد ضرب فتا ساعلى لبيك ونحو لان تثنية المصدر بهذا المعنى
على خلاف القياس الا ان حذف الفعل فيه قياس وكل ما جاء مثل هذا المعنى حكم بوجوب حذف فعله
فتا ساقال اسم ابن الحاجب جاعلا اعني كونه مثل راجعا الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف
الفعل فيه قياس فاذا وجد مثل مضافا يكون للكثير حكم بوجوب حذف الفعل فتا ساوقيل فتا ساوقيل حاصله
اي حاصل ما حذف الفعل فيه فتا ساوجع الى السماع فانا الضابط القياسي على ما ذكرنا سمع من العرب
المسموع عن العرب لانا ما حصل الضابط كلي ومن نظر لان القواعد النحوية كلها مستنبطة من
استقراء كلامهم وما خوذة من تتبع تراكيبهم قوله او غير متصرف عطف على قوله مثل اي على قوله
منتبا اي منتصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر اما ان يكون متصرفا اي يكون فاعلا او مفعولا او مضافا
اليه

عن مثل الطباع فيا ساغا واذا دوم فتهوف
والدال عليه ما قال سيبويه فانه موجبك غرفهوف
انضافا الى المصادر المنصوبة فانه موجبك على العامل
ابدوا اظهار وقوله
مثل م

كاسبق واما غير متصرف اقول ما ذكره فاسد اما اولا فلان ما وقع مثل مضافا غير متصرف البته
قال سيبويه في كتابه وهذا الذي كله غير متصرف وهي غير متصرف انه لا يكون الا مصدرا منصوبا او في
موضع الحال كما يكون المصدر في موضع الحال فلا شبهة في قوله كاسبق واما ثانيا فلان المقصود
هو ان المصدر اذا كان غير متصرف يلزم حذف عامله وما ذكره لا يؤدي هذا المعنى قوله وهو اي
اي غير المتصرف ما لزم النصب على المفعولية او على الحالية نحو سبحان الله فانه لم يجي الا منصوبا محذوف
العامل وعلى هذا القياس معاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فمعنى سبحان الله تسبيحا
اي انزهه تنزيها وعن ابي العباس ابرئه من السوء براءة قال ثعلب في شرح كتاب سيبويه واما
قولهم سبحان ربي فهو فعل ورد على سبحان هو ان ذكره وهو سبحان زيد قال سبحان الله كالتعجب
بسل اذا قال بسم الله فامعناه قلت معناه هو ان لفظ سبحان بمعنى قال سبحان الله ماخوذ من لفظ
سبحان الله وهذا لا ينافي ان يكون سبحان بمعنى تنزيه اضافة اي قيل ان فعله سبحان مخفيا مثل عرفانا
ومدرد ما قال الشاعر بحمد الاله وجه تنبيه كلا سبحان الله وكبرا الا علا لا وقيل انهم المصدر
وليس بمصدر لان المنهوب في فعله سبحان بالتنزيه ومصدره التسبيح سبحان الله اي التسبيح
ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا في شرح كتاب سيبويه واما معاذ الله فانه يستعمل مثل ما ذكر
سيبويه مضافا والمعاذ بالله الذي يعوذ في معناه يستعمل منصوبا ومرفوعا ومجرورا وبالالف واللام
فقال العياذ بالله وعمرك الله يعني معمر عمرك بدليل انهم واجعله عمرك الله نورا استغنى معنى السوال
اي سالت الله عمرك بحذف الفعل لشيوع الاستعمال ثم حذف زوائد استغنى معنى عمرك الله كما انتصب
الفعل فالمصدر لطاف الى المفعول وسيا وجهان اخران لا يكون سوى قائمين فيه في شرح كتاب سيبويه
ومنهم من نقول سالك عمرك اي بقولك الله بالبقاء وهو ما نقول من البر والعرب يعني البقاء لا الاول
الوجه مثل عمرك الله نحلف الله بقاء الله كما قال الشاعر افاقضيت على موسى لو الله يعني قضاء
ومنهم من يقول اسالك الله بالله فاذا حذف الباء فعل الاصل يصل وهو من النيل فيقولون عزمت
على ذكرتك الله وسالتك الله واما نصب ام الله بعد عمرك فلانه مفعول المصدر كانك قلت اسالك
الله او مرصك الله بالبقاء وقد جاز الاخفش رفعه على ان الفاعل المذكر هو الله كانه قال اسالك
بما ذكرك الله وقعدك الله نحوتك فقوله نشدك الله اي اسالك الله ان تنشدك تنشيدا من النشدة
معناه البقاء والدوام فحذف الزوائد فاضيف الى المفعول فما قال من ان معناه اي اسالك
بقولك الله اي بقولك الله بالبقاء والحفظ عند مفعول لانه معنى وجه اقول لا يكون سوى ما
نحن فيه فالوا اكثر ما يسالان الى عمرك الله وقعدك في السوال يكون جوابها ما فيه معنى الطلب الا
ان الجوهري جوز استعمالها في قسم لا سوال فيه حيث قال يقال نشدك الله الا انك وعمرك الله وعمرك الله ما فعلت
واما فعل سالك على فعله قوله سلام الاله وريحانه بخلاف كاسبق فانه اياما كان غير متصرف ايضا

لابسه بن ابي السلت قال المص في بعض حواشيه يجوز ان يكون سلمت سلامك اي اسلامه بلغ عمرك
ويجوز ان يكون اصله اسلمك تسليمك فحذف الزوائد كعمرك الله ومثل سلامك ويجوز ان يكون مصدرا
من غير لفظه اي اورمك سلامك اي سرانك من كل عيب ما ربا ربا ما تغيبك الذموم من تعيبه اي
جعله فاعيب والذموم جمع ذم اي ما يعلق بك صفة ذم قوله روى بالنا المثلثة فقال ما يعيش لولا
ما لاف في الكلمة بالذموم وتبعد عادك مخطاؤن وانت ربت بكيتك الخبايا والمحتوم
عطف اما خطا بعني الخبايا جمع الخبيئة وهي الدفن وهو المصاوا المنتهى فاما قوله او معطوفا
اي او دخل معطوفا على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه اي ورزقه فان قوله وريحانه معطوف على سبحان الله
وهو غير متصرف فانه لزم حذف فعله قال الشيخ ابن الحاجب من كلامهم سبحان الله وريحانه اي استرزاقه
واستدر استرزاقه استرزاقا من الرزق لانه رزقه الله وجاء الباء اي فيسلمان فحذف الباء
اثانيه واما نصب الواو بار يحتمل في الصحاح وقولهم سبحان الله وريحانه يريدون به تنزيهه واسترزاقا
فريحانه في هذا الكتب عني الاسترزاق لا يعني الرزق كما فسره المص واما في البيت فهو بمعنى الرزق
في الصحاح الريحان الرزق قال سلام الاله وريحانه البيت فان قلت اذا كان المراد استرزاق
استرزاقا كان من عطف الجملة على الجملة قلت نعم يحتمل وكلام المص مبني الظاهر وقد قال شرح
قوله او معطوفا عليه يعني منتصبا ان يكون معطوفا على مصدر منصوب غير متصرف وليس بالوجه
ثم اشار الى تميزه المعطوف عن المعطوف عليه بقوله الا انه اي المعطوف على غير المتصرف لا
يلزم النصب بلفظ النصب منصوب مثل يلزم ونقيضه رفعه وقال لا يلزم النصب على المعطوف
على غير المتصرف كقوله سلام الاله وريحانه حيث كان ريحانه البيت لمرين قوله وقبله
ضبابي قاسي علاه الكبر والمسح تجل غرر لا مريحا بالبياض والشيب من غايب ينظر
ملاوان جمرة تدنو له ولكن جمرة منه سنرز لا يلزم الاله البيت غام يترل رزق العباد ناجي البلاد وكانت
تحل بها اي تنزل وتنات جمرة الشاعر جمرة اسم امراة يهجها اي اسي جلها وصلها وعهد ما
غرور لا يوثق به فكله لو يلتقي وضيه له لبياض الشيب ولكن جمرة منه سنرز اي لعينه تلقى لست
جمرة عند لو لهذا البياض فحصل في ذوبها ولكنها بعدت عنه فبعدت عني وقوله سلام الاله البيت
دعا بالجمرة الى سلامه ٣ ورزقه ورحمته لا زالت على جمرة في الصحاح السحاب ذرة اي الصبة وهي
قوله ومنه قوله تعالى ذرا اي ذات ذرر وقوله غام بدل من سحاب وقوله لا يجاز ان يجعل السحاب الكثير
قوله والجزا اي وقصر المصدر متوسعا فيه وقوله منزلا منزله المفعول صفة كاشفة له نحو العجبي
الضرب الاذى ضربته فان الهاء للمصدر جار مجرى المفعول في نحو زيد ضربته وغير متوسع فيه نحو زيد
انه منطلق الزائي قال المص في التلخيص القصر للفظ وليس بمتوسع فيه مكون الحجي الظن فيه
اي جعله موضع ظني اذ لو كان متوسعا لزم ان يكون جاريا مجرى المفعول والمعنى لا نصب المفعول به
ولا يجوز ان يكون الضمير يزيد على ان يكون مفعولا اول لا ظن لانه ح يلزم نصب منطلق على ان يكون
مفعولا ثانيا اذ لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب ظن وفاع الاعراب الشيء بر الظن على

او الظن وانما قدرناه كان الضمير مصدرا موقوفا لوجهين احدهما ان المصدر ان كان نكرة فهو لتاكيد الفعل
ولا كذلك فاكان موقوفا وهنا لا يجوز تاكيد هذا الفعل بنكرة وثانيهما ان المعلق لا يجوز ذكره وهو الاجود ان
الضمير موقوف لبنه وان عاد الى نكرة لانه اشار اليه وعجزه مجرى لام التوقيت فاذا دخل على نكرة عدت
منه معنى الاشارة والتبيين فلما كان موقوفا تقديره بالموقوف لا يجوز ذكره غير خوارزم في حواشيه
وذكر معظم ان هذا معترض لان الضمير يعود الى الموقوف معودا الى النكرة فلا تعرف من ان المقدر موقوفا وتخرج
ولعل جل كلام الشيخ على الصحة اول لان الضمير موقوف فاذا فسره فلا بد ان يفسر بالموقوف لان التفسير واجب
ان يدل على ما يدل عليه المفسر انتهى انما قال ومنه اي ومن غير المتوسع فيه المعلم والمعلمة زيد عراجيه الناس
انا اياه اي الاعلام لان الضمير في اظنه يجوز ان يكون متوسعا فيه على مذهب اصحاب المتوسعين بخلاف هذا
المثال فانه لا يجوز ذلك فيه وانما قال لانه من التوسع في هذا المثال هو عدم التنبيه وفيما سبق لزوم
الاختصار قال المعنى المعلم مبتدا والمعلمة عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعل عراجيه
هو المفعول الثاني وجه ان يكون هو الثالث واياه ضمير المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه
لان التوسع في الافعال المتعدية الى المثلثة مما لا يجوز اذ ليس اصل المعلن به وانما جاء المبتدا كقول
انا هم والواضح بن على راسه انا وهذا من باب توجيه التعليق واعمال الثاني وكان الاصل اعلمت
واعلمني زيد عراجيه الناس بحذف الناس على التنازع عبها بعد الثاني ثم اضمر من ضمير
المتكلم الذي هو فاعل متعد بالام على طريقة مصار بلكا ومن كلام بعضهم ما يشعر بان انا خبر عنها جميعا
لان الجملة وان كان عطفا على المعلم فانه المعلم ولذلك كان انا خبرا عنها جميعا بخلاف زيد عمرو مطلقا
فان مطلقا لا يصلح خبرا عنهما بل مقدر لاحدهما خبر محذوف على ما سيجيء من بيان شاء الله تعالى قال
ومنها المفعول له اقول الضمير في المفعول عائد الى المفعول في له الى الالف اللام تقديس الذي
فعل لاجله فعل وكذا في المفعول فيه والمفعول معه وفي المفعول وقدم المفعول على المفعول فيه لظهور
الملائمة بينه وبين المفعول المطلق في كونهما فضلين لفظا على المذكور حتى ذهب الزجاج الى انهما وما
وعرفه بقوله وهو ما وقد اشاره الى ان كون المفعول له علة انما هو باعتبار عليته ومعلولية فلذلك
هو في بعض الصور معلولا باعتبار وجوده لم يلزم كونه علة ومعلولا باعتبار واحد والا عترض الذي
اورده السيد ابن الحاجب على لفظ وجود الحادث على الاقدام على الفعل بانه كان قياس قوله في
المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب لعلة لا قدام على الفعل لانه اذا لم يفعل المنصوب دخل
تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخصوص فيفسد الحد لان كلا من المنصوبات واورد على الحد ايضا
وما ذهب اليه الشارحون من انه مفعول له وان الشروط الثلثة انما هي لحذف اللام لا لكونه مفعولا له
مردود بان كلامه في المنصوبات كيف وقد صرح في تعريف المفعول فيه بانه مراد في تعريفه
من الحد ما ليس منه ويمكن ان يجاب عنه بان المعاني التي استفادت من اعمار المفاعيل بحسب
اللغة يدل عليها في حدودها وتشتمل عليها ما صدقت من عليها مثلا المفعول يدل على شيء
معين فعل ودل عليه بحدوث ويشتمل عليه ما صدق هو عليه فان زيدا مثلا في ضربت زيدا يدل على

على شخص لكن لا مطلقا بل من حيث انه فعل به فعل وكذا المفعول فيه فانه يدل على شيء فعل فيه فعل
ودل عليه حدوثا وما صدق هو عليه فان يوما مثلا في سرت يوما يدل على زمان فعل لا مطلقا بل من حيث انه
وقع فيه فعل وكذا غيرهما المفعول له يدل على شيء فعل لاجله فعل فلزم ان يكون هذا المعنى يدل عليه حدوثا
وما صدق هو عليه فمثاله ناديا في نحو ضربت ناديا يدل على ما لاجله الفعل بخلاف المناديب
في قوله ضربت للمناديب فانه يدل على فعل فيه حدوث ولا دلالة له على ما لاجله فعل الفعل فلا يكون مثالا
هو من كلمة اخرى وهي اللام ولكذلك مثلهم سرت في يوم الجمعة فان اليوم يدل على زمان مخصوص فقط ولا يدل
على كون الفعل فيه وانما استفاد هو من كلمة في والذي يدل على ما ذكرنا فعلنا انهم صرحوا لا مطلق المفعول فيه
ولا المطلق الا اصطلاحي على المجرور بفي ولا المفعول له على المجرور باللام نحو ضربت للمناديب ويدل عليه ايضا انهم
صرحوا بان المفعول له لا تمام منام الفاعل مع ان المجرور به ان تقوم مقام الفاعل قال الشارح المحقق
ماضي معنى في اذا فقد هذا مفعول له لا يصدق على المجرور انه علة الاذدام اذ المعنى كونه علة الاذدام ان السعار
كونه علة منه لا من لفظ اخر والحاصل انه اريد بالعلة ماضي معنى اللام فلا يصدق الجر على المجرور الطارد
طارد الاعتراض لا على المفعول له لا على الكتاب ثم انه بين العلة بقوله مما اضيف اليه لتاكيد ما اراد بالعلة
لان المخبر فيه بين الامور لا يكون علة الا اذا ضمن معنى اللام فيكون هو مفعولا له فقوله في المفعول فيه مما
يضع مفعولا فيه ولكن لان تفسير العلة بما ذكر وتخرج العلة وتخرج المجرور بهذا القيد لما ذكر متوسعا مما اضيف
حال من العلة بالنا ويل فلا اضطراب فيه كلام الشارحين لبعضهم من قال انه حال من الضمير عائدا الى العلة
الى المفعول له معنى المذكور نه من المفعولات منه بهذا لا لكونه مفعولا له وقد بان فساده ومنهم من قال
انه بيان للمفعول له اي الذي اضيف فيه بين الامور الثلثة مع انه صريح بانها شرط نصب المفعول له لا شرط
كونه مفعولا له وفساده من غير وجه ومنهم من قال انه جعل حيث دبيا باه فاسد الكلام ثم انه لا يلزم عليك
ان المذكور من الفعل الفعل يختص لا الاصطلاحي بما في المفعول له لا يكون علة الا للفعل الحكم ولا حاجة
الى ما ذهب من ان المذكور به الاصطلاحي مقيد بالاضافة اي على مصدر الفعل انما اشترط في المفعول له
هذه الامور لظهور معنى التعليل ح فلا يحتاج الى ظهار اللام وكان الفعل يدل عليه ح كما يدل على
المفعول المطلق لانه منهم من قيد بحسب الجنس فاجرى مجراه وانما قال مصدر الفعل بعض نحو جئتك
للسمن ومثلا للقدوم نحو جئتك لاكرامك لي وقد مثلا للقدوم عليه نحو به نحو جئتك اليوم
لاكرامي لك مسرة فان كلا منها لا يكون مفعولا له فلا بد فيه من التصريح باللام او ما قدم منها
بين من اذا الماء او في قال تعالى حاسبا مقدعا من خشية الله تعالى من الذكر ما دام وما
قال عليه ان امراة دخلت النار في هرة ربطتها ولم تطعمها ولم تسقها من اجلها او اراد به المفعول اعم من ان
يكون اختياريا كما في ضربت اولا كما في جئتك وفيه اشارة الى انه لا يكون مصدرا المشتق منه عامله كما ان
الشارح اعلم ان المفعول له لا يكون الا مصدرا ولكن العامل قد غير مشتق منه وبالمقارنة تشارك في الزمان
سواء كان الفعل في بعض زمان المصدر نحو قعدت عن الحرب جبنا او لا نحو ضربته تاديبا وسواء كان
اول زمان المصدر نحو جئتك خوفا من مداومة اجمالكم نحو جئتك اصلاحا لك وذلك بعض المحشين ذكرها

وواجب انه بوجهين لئلا ان نحو حذف لاجبن منتج فحمل عليه غيره مما مقصود منه ان يكون الشيء سببا
للاول وثانيهما انه يمتنع ان يكون المستقبل علة للماضي وكلاهما فاسد اما الاول فلان الشيء لا يحذف
سببا لانه لا يحذف الشيء عنه واما الثاني فلان الامتناع انما هو فيما اذا جعل وجود المستقبل موجود
الواقع في الماضي واما اذا جعل تصور وجود المستقبل سببا له فلا كيف وصدور الفعل عن المختار
يوجب تصور الغاية كما مر في الحكمة ولا استشهد سوا الاهوان خوفا وطمعا في قوله يريكم البرق
جوابه قوله ويخوفكم يريكم البرق خوفا وطمعا سائلوا وتاويله ان يريكم ممن يحكم راين مرة يكونا
مثلين للمقدم على الرؤية وهم المخاطبون لو حذف على هو مضاف لهما اي اذا رأيتم خوفكم وطمعكم
والارادة فعله هو وقد قال مقصودان على الحالية اي خائفين وطامعين مرة فلا اشكال واما الجمل
الخوف يعني الاخافة والطمع يعني الاطماع عنه حاصل قوله والغالب الخ الى والغالب على المفعول له
الاستقبال التنكير هو مع الجرمي لزومه فالحقه بالحال والتمييز ولحقه عليه تاسيس من التبيين اعلم
انه ذهب الزجاج الى ان المفعول له هو المفعول المطلق وليس فيه غالب في ذلك وعند
الزجاج انما هو على المصدر فتاديبا عمل في ضربته تاديبا مثل المهدي في رجع المهدي فكما ان المهدي
نعم من الرجع فكذا التاديب لانه نوع من الضرب وهو الضرب لاجله وشان المصدر ولا يكون له
لا شان ذلك في نحو حذف عن الحرب جبنا وقد قال مراده حتى قوله انه يكون من المصدر انه يجوز
حذف المضاف مثله في ضربته سوطا اي ضربته ضرب تاديب وتعرف تعدد جبن قال الشيخ
ابن الحاجب في رده معنى ضربته ت

فان فيه اذا دل على ما يصح بها منها وان المفعول فيه منتصب على السعة على تسمح خلاف المفعول فيه واشار الى
ان فيه منزله وهو الا ان المفعول فيه اسم وضع فيه على حصل الاسم والسر وهو الى ما يدل لهم اول بد اول النقل
من زمان كوقت يوم الجمعة او في يوم الجمعة او مكان كجنب الماسك او في الماسك فتوسع من زمان الى مكان
من الضمير الراجع الى الزمان قوله ما صح فيه وقوله ما يصح فيه تقدير في تبدل منه بدل البعض من الكل الى ما يقدر
فيه منها او قصد منه لها وهو وضع الاخبار عنها او الحكم بصفة تقدير في وذلك بان يكون في الظرف كوقت
في يوم الجمعة او بان يكون فاعلا مثل اشابني الدهر او مفعولا كوراب يوما عجيبا فانه لا يكون مفعولا فيه
ولا يطلق على المجرور بفي المفعول فيه في الاصطلاح ومن الناس من ذهب الى ان قوله ما صح حال من الضمير
في منها العائد الى المفعول فيه على الوجه الذي ذكر في المفعول له وان الجار في منه من زمان او مكان متعلق
عليه اشابني الدهر وفي حيث يصرف عليه انه نعل فيه الفعل المذكور لوقوع الاشابة فيه فقال الاولى ان
يقال في توقيته هو ما تقتضيه عامله من زمان او مكان باعتبار وضع مدلوله فيه وقد عرفت انه لم يعرف
حسنة كلام المص وفهم من قال قوله ما يصح تقدير للبيان كان المفعول له وجعله تمييزا له لتشبيه الفعل
مذكورا احترازا من نحو مكرم الجمعة حسن وقد ذكر ان المجرور باللام مفعول له والشروط اما في الحذف اللام
لا لكونه مفعولا له فتنتفي كما ان يكون المجرور بفي مفعولا فيه وقد تقدم وج حيث شئت ان يكون ما يصح
تقدير في فيتنتفي كما ان قوله وكذا قيد الزمان والمكان قوله ما يصح فيه تقدير في ازدفان شرا الى ما يصح تقدير
في فيها والا يكن تقديره في فالمفعول فيه فقط الزمان كله مبهمة لا حد له محصور سواء
كان موقوفا وكره وهو قوله وهو الذي له حد محصور سواء كان موقوفا وكره مثل ذلك الى الزمان الموقوف ويلزم فرعه الفاء
وهو مثال المبهم والمبهم والسنة امثلة الموقت اما قال فظهر بالمثال ان الاجمال يستعمل في اصل
وادوره للمبهم مثالا وللموقت امثلة اشار الى الزمان وموقعه في الاستعمال لعدم الفائدة فيه وكشف موقعا
الموقت فيه للظهور الفائدة قوله ومظهر اي ومظهر المكان المبهم مثل تقدير في دون الموقت وهو
عرفه المكان المبهم بالنكرة ولم يعرف الموقت بالموقت والا لم يكن كذلك فيساوه لان نحو خلفك وامامك
من المكان المبهم يشتق للخلاف على الظرفية وصفة المحصور كما ذكر في الزمان الموقت ويلزم فرعه الفاء
الاصوب كسرح ويمكن ولا خلاف في انتصابها على الظرفية لاجرام اشارة المص الى تعريف الموقت من المكان
فقال مثال اي وتفسير الموقت من المكان بانه الذي اسمه باعتبار شيء موجود داخل في سماه كالدار والبيت
والمسجد فان اسم الدار انما يكون باعتبار الامور الداخلة في سماها من الجدران والسقف والرحبة وكذا
البيت والمسجد ولتفسير المكان من المبهم بانه الذي اسمه باعتبار شيء ليس داخلا في سماه كجانب
اسم انه نحو خلفك وخلفك فان الخلاف الاول باعتبار ما هو جنبك وذلك المكان داخلا في سماه
باعتبار مدابرك اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة داخل فيه وكذا امامك وخلفك فان خلفا
على المكان باعتبار جهة العلو وجهة السفل وشيء منها لا يدخل في مسمى المكان وكذا يمينك ويسارك والذي
يدل على ان ذلك لا يدخل في مسمى اللفظ هو سؤال المسمى كما لا انكاف فكما فانا ما موقوف في المكان
تكون كما اذا علاه شخص خلف الدار ونحو فانه لا يدل لها المكان دخول هذا الا موقوفها وكذلك الشرح

ان الازمنة الثلثة وهو عرفه المحصور فيه والمحدود وجه المشابهة التقدير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة
وللاقوى في استعمال نصب بعض الامكنة اشار الى جوابه بقوله وذلك شذ الى وقد شذ وصيت الشام حيث
نصب الشام مع انه مكان موقوف والشارع الشام وكذا شذ دخلت الدار من جهة نصب الدار المقدور
مع انه مكان موقوف الا ان شذوذ الاول متفق عليه لان وصف لازم بالانكاف بخلاف الثاني فانه من
قال دخل شذ وما جاء منصوبا مع الشذوذ والاكثر على انه لازم لم يحصل مصدر على فعول موزن الا غلب مصدر
اللازم ولانه تنتفي جرح وهو لازم بالانكاف ولانه معنى عاد وهو انصافا لازم بالانكاف فيكون ما جاء
منصوبا على الظرفية فيكون شاذا وانما ارتكبوا الشذوذ وفي ما زمن لكان كثرة استعمال واورد على الاول
بان الشام بمعنى اليسار فيكون الشامة اذا قابل يسار فح لا يكون شاذا وانصافا الاولى ان يقول وصيت الى
الشام لان الشام وعلى الثاني بان حمل التنصيص على التنصيص قليل وان المعنوي قد يكون بمعنى اللازم نحو جاوزته
ودرت به وحكمته وفلت له واجب عن الاول بان ما ذكره تسلم ان يجوز نصب الشام لانه بمعنى اليمين
ونصب المعالية لانها بمعنى فوق واسفل الشام وغيره ولم يجز من منها وبان هذا الشذوذ اذا كان السماع
موضوعا به فيه وعن الثاني بان كون اللازم لم المتعدي محذوف في المعنى قليل وحمل التنصيص على التنصيص
حيث قال العلامة الشيخ على ان الاول دعوى الاتحاد في المعنى من المتعدي واللازم في بعض الصور
غير موجه فلا قال ان اللازم مع الحرف في معنى المتعدي فالمذهب مطلوبه وحسن ذكر احكام المظروف الزمان
والمكان كان فطنة الفائدة في خلاف السامع ان حكم المظروف فيهما ما ذاقا فانه اما المظروف بكليه اما بعضا كالجزء
الواقع في ذهب اذا الذهب وهو اي واما المظروف الزمان والمكان فلا بد من اظهار في ابدل على الظرفية
فان المظروف حينئذ من ان يكون ظرفا وغيره الا اذا اضيف في المظروف بان اجري مجرى المفعول والمعنى على
كان عليه قبل الاشتباه واما الاشباع اي ما يوصل الى الفعل به ملابسة وحسن الشارحين من ابرهم
انه لكان فيه تجوز من باب تسمية حاله لكان انصافا قبل الاشباع وصحة حالة لو اعتبر فيه مجازا على
لم يكن المعنى على الظرفية او لاحدى ان طاحت الخلاف موضع التجوز الحكمي فيما للاشباع في غير موضع
قوله وتحو ويوم شهدناه ولولا الاشباع لكان حقه شهدنا فيه والواو في ربه وشهدنا
حضر وسليم وعامر قبيلتان فاسه فلنقل سرك لطعن الدراك نزاع الادراك بمعنى الادراك بعد
الشباع وترجمة النهال موضع نهل جمال جمع جمل وهو من الاضداد يقال للعطشان والريان فان
فان اريد به العطشان فمعناه الطعن الشديد وان اريد الريان فمعناه الطعن الريان من غير
فرصة المزود بالمع يكون للمالغة والتفاؤل جمع ثانية وهي العطية مرفوع على انه فاعل قليل فاعله
في الدم مثل رب يوم حضر فاعله ما شيء الفيلين للمثالة لم يكن عطايا ذلك اليوم الا
الطعن المشابه او النائل الشديد او الريان لكثرة الدم ولا لعرض لكثيه منهم ضرب وجمع
وما ذكر الاشباع اراد ان يشير الى انه في اي موضع يجوز وفي اي موضع لا يجوز فقال وطاريها اي وجاء
الاشباع واجراء الظرف مجرى المفعول في غير المقدي نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى واحد نحو الدهر
ضربته زيدا وهما جائزان بالانكاف ولا يجوز الاشباع في افعال ذات ثلثة مفاعيل ظننت اليوم

والبريد فان كلا منهما يدل على المكان باعتبار وهو كونه مندوبا باشي عشر الف خطوة في الزمن وكونه مندوبا
باشي عشر ميلا في البريد وشيء منهما غير داخل المسمى على عارض عليه ولكن عليك ان الرلو من كما صدق عليه
ذلك الاسم لا منهومه فاجل عليه من اذا اذا اطلقنا نزل على كان الطلقناه باعتبار واو داخل بقصاء
منهوم الفوت لان منهوم المكان مجهة العلو داخلة في منهوم الفوت بحسب اللغة وان لم يدخل في منهوم
المكان عنده والا وانا قبل منظر الزمان مبهمة ومرتبة الكف شد مرتبة ومبهم المكان ايضا وذا
موقوفه لما ذكر الشيخ ابن الحاجب من ان النقل له دلالة على زمان المعين وليس له دلالة على المكان
المعين وانما تنتفي مكانا غير معين قصدي الى غير المعين وهو المبهم فقط وكذا ذكر عبرة مردان
النصب انما يكون بحسب المعنى والنقل فانتفى مكانا مبهما ضرورة وكذا زمانا مبهما اما الزمان
المعين فهو من منتفي النقل لدلالته على احد الازمنة الثلثة ومنصبه انصافا والمكان المعين ليس من منتفاه
لم منصبه فاعترض عليه الشيخ الرضي وافتنا بعض الشارحين بانه مغالطة مثلا ذا الاشارة
لفظ المعين وذلك ان النقل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين الرلوبه هنا كي
المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله النقل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه سهو غلط او مغالطة
وذلك لان النقل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المفهوم من دلالة الانتفاء على شيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة النقل على المكان عليه لا وضعية ومع هذا مهم يدل مثلا على مكان المكان لا على
مبهم المكان بالنسبة الذي فسره اقول من الله التوفيق يوم الجمعة في صف يوم الجمعة عبارة عن
زمان ماض مقيد بقيد اليومية كان الهوى في روح الصوفي رجع مقيد فكان الشارح لا يخرج هذا
القيد عن كونه منتفي النقل لانخراج الاول ايضا بالقيد المذكور من كونه منتفي النقل فتصيره النقل
فيدل المعين المراد به مهما هو الكين الذي يدل عليه النقل لا انه مقيد فلا مغالطة والنقل يدل على
المكان المبهم دلالة عليه ولم يذهب احد الى كون دلالة عليه وضعية فظاهر عن الشيخ ابن الحاجب
كيف وعبارته في شرح الكافية بين وانما تنتفي مكانا غير معين والا فقط وصرح فيما ذكرنا وليس كلامنا
انه اطلق الدلالة عليه فانما يريد ما ذكر ان لو لم يكن مراده الدلالة العقلية وهو ممنوع واذا كان النقل
دل على المكان المبهم دلالة عليه فالمكان المبهم الذي فيه تحقق فيه مهما المبهم الذي يدل عليه الا انه مقيد
منفي فلا خلاف في نحو جلست خلفك يدل على مكان لو مهما اصلا مدلول النقل ضرورة الا انه مقيد مقيد كونه
خلفه المخاطب وقد عرفت ان هذا الجهة خارجة عن مسماه فيكون هو منتفي النقل بخلاف المعين من
المكان فان تشبيه باعتبار امر داخل في مسماه فلا يكون مدلولا عليه بالنقل فلا يكون منتفي النقل
وقد مر ذكره ما قاله الشارح ابن الحاجب في الامالي ان المكان المعين مسماه مركب عن المكان وحالا
مدخل في مسمى المكان اصلا من الجدران والسقف ما اضيف به عالبيت مكان داخل في مسماه
فانتقض على الطرف فظهر بما ذكرنا ان كلامه ليس بغلط ولا مغالطة وقد قال ان بعض الازمنة
اعني الازمنة الثلثة مدلوله مطرده التقييد مدلوله وفي غيره واما المكان فلم يكن لفظ النقل دالا على ان
الدلالة عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا يدله من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول النقل

اعلمت زيدا عمرا بخلافا اياه الا عند الاخفش لانه يستلزم فرعا بدون الاصل وشبهها
بدون المشبه به وفي انصال ذوات الثنين من المفاعيل نحو يوم اعطيته زيدا عمرا خلاف
قيل لا يجوز لثقله الانتقال المتعدي الى ثلثة فلا يحسن جعلها اصلا بخلاف المتعدي الى واحد
والثنين وقيل يجوز تشبيها بالمتعدي الى ثلثة قوله وكذا الى وحالا بد من ان في المفهوم من الزمان
والمكان لذلك لا بد من ان في مفهوم المكان حد مساحة والوجه ما سبق باب
ثم ان الظرف ح اشار الى انه ترجمة من بيان الاعراب الذي هو المقصود الاصل
في هذا العلم الى انه الظرف وقد ان اشاره الى ان هذا البحث جاء هنا فانه يبين بعد
ما عرفت الى الظرف الى اي مرض نقل النصب متعدي وفي الى مرضان نقله فاعلم
ان الظرف كلا نوعيه اي الزمان والمكان وقيل الى المبهم والموقت اما مستعمل
اما بان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا على غير الظرفية وظرفا بان يكون منصوبا على
الظرفية وليس هذا منصرفا وهو ما جاز ان تعسب عليه العوامل كالحين والسنة و
الشهر فانه يقال هذا حين وذاك حينا وجئت من حين وكذلك خلفك وامامك
وقدامك وما اشبه ذلك او مستعمل ظرفا لا غير وليس غير منصرف وهو ما لزم
النصب متعدي نحو سرنا ذات مرة لا مستعمل الا ظرفا وانما في الاصل مصدر يقال
ضربت مرة او مرتين اي ضربة او ضربتين ثم استعمل للزمان واضيف اليها كما
كذا قالوا وهذا من اضافة المسمى الى اسمه اي سرنا مرة صاحبه هذا الاسم وهذا الفرع
من الاضافة مما يقال لبثت ذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء
وذات مرة وذات اليوم وذات صباح وذات مساء وذات صبوح وذات غبوق
فهذه الاربعة بعينها واما في هذه الاوقات ولم يقولوا ذات شهر وذات سنة
كذا ذكره الجوهري وكذا ما لزم النصب على الظرفية بقيدات في قولهم لقيته صدوات
بين اي فراق فقال ذلك اذا كان الرجل يسك عن اتيان صاحبه ثم ياتيه بعد ذلك
عنه نحو ذلك انصافا ياتيه فقال لقيته بعدات بين وضع البعض لغرب زمان الفعل
قال قائلهم واسعد سعد النفس وعونه بعدات من الاحزان ولا يكن قوله وكذا الم عطف
على سرنا ذات مرة وقوله اذا اردت اشارة الى شرط لزوم نصبها على الظرفية يريد ان كان
الظرف ملزم النصب على الظرفية اذا اريد بها ازمنة معينة فاذا لم يرد بها ازمنة معينة فلا يلزم
النصب على الظرفية نحو يوم من الاسحار وذات سحر او نحو جئت من سحر وانما يصرف هذا الظروف
اذا اريد بها الازمنة المعينة تنبيها على مخالفتها لسائر المعارف وبيانه ان كل معرفة يكون معرفة فلا بد فيها
من اللام او الاضافة وهما منتفيان في هذه الظروف او العلمية وهي ايضا منتفية فيها بدليل صرفها
وعنه على الاكثر فلا بد من الحكم بان نعيها انما هو بعد التكلم بحيث لا ازمنة لطرفية واحدة وهي الظرفية
اذا بانها مخالفة لسائر المعارف ولا يخفى عليك ان عدم تعرفها بما ذكر من نوع مناسبة

ان الازمنة الثلثة وهو عرفه المحصور فيه والمحدود وجه المشابهة التقدير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة
وللاقوى في استعمال نصب بعض الامكنة اشار الى جوابه بقوله وذلك شذ الى وقد شذ وصيت الشام حيث
نصب الشام مع انه مكان موقوف والشارع الشام وكذا شذ دخلت الدار من جهة نصب الدار المقدور
مع انه مكان موقوف الا ان شذوذ الاول متفق عليه لان وصف لازم بالانكاف بخلاف الثاني فانه من
قال دخل شذ وما جاء منصوبا مع الشذوذ والاكثر على انه لازم لم يحصل مصدر على فعول موزن الا غلب مصدر
اللازم ولانه تنتفي جرح وهو لازم بالانكاف ولانه معنى عاد وهو انصافا لازم بالانكاف فيكون ما جاء
منصوبا على الظرفية فيكون شاذا وانما ارتكبوا الشذوذ وفي ما زمن لكان كثرة استعمال واورد على الاول
بان الشام بمعنى اليسار فيكون الشامة اذا قابل يسار فح لا يكون شاذا وانصافا الاولى ان يقول وصيت الى
الشام لان الشام وعلى الثاني بان حمل التنصيص على التنصيص قليل وان المعنوي قد يكون بمعنى اللازم نحو جاوزته
ودرت به وحكمته وفلت له واجب عن الاول بان ما ذكره تسلم ان يجوز نصب اليمين لانه بمعنى اليمين
ونصب المعالية لانها بمعنى فوق واسفل الشام وغيره ولم يجز من منها وبان هذا الشذوذ اذا كان السماع
موضوعا به فيه وعن الثاني بان كون اللازم لم المتعدي محذوف في المعنى قليل وحمل التنصيص على التنصيص
حيث قال العلامة الشيخ على ان الاول دعوى الاتحاد في المعنى من المتعدي واللازم في بعض الصور
غير موجه فلا قال ان اللازم مع الحرف في معنى المتعدي فالمذهب مطلوبه وحسن ذكر احكام المظروف الزمان
والمكان كان فطنة الفائدة في خلاف السامع ان حكم المظروف فيهما ما ذاقا فانه اما المظروف بكليه اما بعضا كالجزء
الواقع في ذهب اذا الذهب وهو اي واما المظروف الزمان والمكان فلا بد من اظهار في ابدل على الظرفية
فان المظروف حينئذ من ان يكون ظرفا وغيره الا اذا اضيف في المظروف بان اجري مجرى المفعول والمعنى على
كان عليه قبل الاشتباه واما الاشباع اي ما يوصل الى الفعل به ملابسة وحسن الشارحين من ابرهم
انه لكان فيه تجوز من باب تسمية حاله لكان انصافا قبل الاشباع وصحة حالة لو اعتبر فيه مجازا على
لم يكن المعنى على الظرفية او لاحدى ان طاحت الخلاف موضع التجوز الحكمي فيما للاشباع في غير موضع
قوله وتحو ويوم شهدناه ولولا الاشباع لكان حقه شهدنا فيه والواو في ربه وشهدنا
حضر وسليم وعامر قبيلتان فاسه فلنقل سرك لطعن الدراك نزاع الادراك بمعنى الادراك بعد
الشباع وترجمة النهال موضع نهل جمال جمع جمل وهو من الاضداد يقال للعطشان والريان فان
فان اريد به العطشان فمعناه الطعن الشديد وان اريد الريان فمعناه الطعن الريان من غير
فرصة المزود بالمع يكون للمالغة والتفاؤل جمع ثانية وهي العطية مرفوع على انه فاعل قليل فاعله
في الدم مثل رب يوم حضر فاعله ما شيء الفيلين للمثالة لم يكن عطايا ذلك اليوم الا
الطعن المشابه او النائل الشديد او الريان لكثرة الدم ولا لعرض لكثيه منهم ضرب وجمع
وما ذكر الاشباع اراد ان يشير الى انه في اي موضع يجوز وفي اي موضع لا يجوز فقال وطاريها اي وجاء
الاشباع واجراء الظرف مجرى المفعول في غير المقدي نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى واحد نحو الدهر
ضربته زيدا وهما جائزان بالانكاف ولا يجوز الاشباع في افعال ذات ثلثة مفاعيل ظننت اليوم

وحين ذهب سيبويه وعبد القاهر الى ان عشيه وعشية ماذهبوا الى هذه منها فلا بد منها الظرفية
وان كانا معنيين لان معنيهما انما هو مقصود المتكلم لا بالظرفية مجازا لتضمين سائر الظروف قوله ومن
اي ومن المسئول عنه فاما لا غير سوى منصوب بفعل السين وهو الاكثر ذكرها وسواء احد وضع السين انما
فصله عاقلة لما ان في نزوعها الضمير الى الظرفية لكنا نخالف ما سبق ولان ما سبق كان من ظرف زمان
ومما من ظرف المكان وتعمل لانه في الاصل صفة مكان قال سيبويه سوى اي سوى ما يحذف الموصوف واقيم
الصفة مقامها مع قطع النظر عن معنى الوصف فبقي سوى للمكان وجعله سيبويه ملازمة الظرفية لكون اول
موصوفه الذي هو الظرف قوله على الاعرف اشارة الى مذهب الجمهور بان نزوعها الظرفية انما هو عندهم
واما الكوفيون فيجوزون خروجها عن الظرفية مستدلين بقول في لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وقوله وما قصدت من اهلها لسوائكا والجواب ان الثاني شاذ والاول يتاول بانه صفة موصوف
محذوف اي لم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على الظرفية قال سيبويه ان سواك بمنزلة مكانك
ولا تكون اسما الا في الشعر وقال علي بن سواك ظرف انك سؤل بدرت بين سواك كقولك في صدر النحو
قوله ومنه وسط الدار بالسكون فعله عاشت للزومه الاضافة بخلاف ما سبق ولانه لفظ يكون
بالسكون ما يكون فيه وبالحركة لا يكون بخلاف ما سبق وسط الدار بالسكون اسم مهم لدا خلها
لا منه منه موضع معين وبالفتح يكون اسم لموضع معين منها كمركز الدوائر ومعناه بالكاف سيبويه على الاكثر
بيان وعلى الثاني بيانه فالاول السؤل الاطرافا قوله وقرب منه اي من المسئول طالما لا قد عند
بكسر الفاء وفتحها ويفيض فانه يجر من خاصة وانما دخلت من على عند من بين سائر حروف الجر كما دخلت
على لدن قال ابن الحاجب وانما فعلت بذلك لانها لا تبدأ الغاية فهي اصل حروف الاضافة كذا قاله
ابن السراج ومن الاخلاص ان الظرفية كما في قوله ٣ ومن الليل فتهجد به نافلة لك اي بعض الليل فلذلك
كان في مباشرته والاظهر ان الذي انما هو باعتبار انه لا يدخل عليه غير حرف واحد وبه نوع ما فصل
من انه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا وتعبيرهم عن الظرف المكاني
بالانتهاء وفروعها اصلا وان وضع مجرورا بين قال ابن السراج واما الظروف التي لا تتصرف فعند وسوى
وسواء اذا اردت بها معنى غير المسئول الاطوفا وقال المص لما لم يعرف الغير المتصرف به جعل عند فيها
منه والترف من مرتك عند كم خلتك ان خلتك تعرف بها الجهة وعندك ما حضرك من جميع اقطار
وكذا سواك للبعض مكانا من مكان فعدا عن الاسماء للاستثناء الابهام عليها قوله ومثله اي ومثل
عند في كونه ظرفا مما يلزم الظرفية دون معنى فلذلك فانه نادر التصرف وقد انجر من قال كما اخذ
من دونه الهة كان عند كذلك وان جاء في المثل دون حرف عليه ومعنى دون هذا ما يكون المراد منها
ما يصدر به اي انكار المراد صاحبها وانه من دون هذا الغير اي في اقل من الخطر قال ابن السراج
واعلم ان الظروف اصلها الازمنة والامكنة ثم يتسع العرب فيها للتوسع والتشبيه عن ذلك فيقولون
زيد دون الدار وفوق الدار وانا نريد وما مكانا دون الدار ومكانا فوق الدار ثم يتسع ذلك
فيقولون زيد دون عمرو وانت في الشرف والعلم او المال وانما يريد الاصل المكان قال الشيخ

في السطر

في السطر اصله ان الكمي بن صخر الشق قال خرجت حاجا منوا وانا يا مرة وهي موضع جاورنيس من بوشية
لم ادر كلها وظلها تكسوها واحسنت لها ثم خرجت من قابل ومعي ماء فوقا عظلت وفصل حنظل
فاذا رب ناقة اذا احدها فذحات فسالت سال شكرة فعلت فكانه مالت فذلك لك والي وان
تؤذني وانكرت ملك انما هكذا من صخر فانت رائك عاما اول شيا باسوفة وادراك اليوم سنحي ملكا فزدون
هذا ما يكره المرء اما صاحبها فذهبت منكلا قال ملت ما فعلت خلك فتلتفت الصعلوك وقال قدم علينا
ابن عم لها فنزوجها فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما قلنا تحركوا بالله تحسين من الدنيا تقول لها الجد
فقلت اما الان لو ادركتها لنزوجها فاذب وما تنتك من شرهها من حسنها وجمالها بشيئها فلت بعيني
من ذلك قول كثير اذا وصلت خلة في نزيلا اينا وقلنا الحاجة اول فجاءت كثير بين وصنك
اليس الذي تقول هل فصل عزة الا وصل غايبة الا وصل غايبة عن وصلها خلف قال ابن صخر
فتركت جواها وما يغني من ذلك الا الق قوله ولسؤل عند في الزمان ايضا لما سئل في المكان وقيل
بمثلهم عند الصباح يحمد القوم السرى قاله هما لدين الوليد ومبدل وتجلى عنهم غيابات الكرى الانكشاف
الانكشاف والغيابة كل شيء يغطي الانسان من فوق راسه مثل السحابة والغيبة والظلمة ومنه ذلك قوله الى الصباح
واكرى الهموم والمعنى ظاهر تقريب للرحل بمثل المسند رحاء الراحة وانما حسن من صرح قوله
بانفس حوض بعد ما نام الورى انك يا نفس دعي عنك الكرى ان سؤل حمد امد والفرس على عد الصباح
قوله ومنه اي ومن المسئول ظرفا وانما فصله لمكان الاختلاف في اسمه بخلاف سبق فالجمهور وجعلوا
الى انها اسم المكان الاصم مستعملا اورده بدليل دخول السؤل عليها نحو اجتزا بي حرف ابدلنا منا
وان حاشا موصولة لم تقتضب وبحرف آخر انما منه ساكن بعد ولكان حرفا لكانت مثل من ومن وبدليل
دخول من عليها واشار بقوله وقد جاء كان منها فانه عنه من مهما اي من ما جاءها وعليه فزاد بعضهم
وهذا ذكره من هي وذكر من قبلي وذهب بعض الى انها حرف الا سكنت اذ ليست على الاسماء الموضوعة بما
يكون على حرفين وقد اشبهت الحروف الثنائية كمن وقد وغيرهما وظهر مثل انها شاع وفي مثلهم
وهو اي مكة وان كانت زيارتكم لما ما والجواب ان السكون لمكان ضرورة الشعر على الاصل هو ان
اصله لا ضاربك سكن او حرك وما كونها على حرف ممنوع لجواز ان يكون ثلاثية في الاصل مثل شيء وسيم
انها ثنائية ومع هذا لم يبن لانها شابهت الحروف لانها بمعنى محضا اذ لا انها مثل عند ولا لكن اثبات
اسمها بالاضافة كما زيد وهو ظاهر اليت جرير بعد هشام بن عبد الملك الريش والرياش المال
اسمها بالاضافة كما زيد وهو ظاهر اليت جرير بعد هشام بن عبد الملك الريش يعني اللباس الناخر والهدى الموضع
والمعاش المعاش كذا في الصحاح وهو المناسب هنا لان الريش يعني اللباس الناخر والهدى الموضع
والتمام البيت سؤل فلان مؤدد لما ما الى في الاحايين ينوله فالحي حسن حالي منكم وهو في نفس حيا
فلين تكلمه لا حاسنكم الى وانما ضعف العطف على وان كانت زيارتكم في بعض الاحايين ومعنى فرع
عما شغل بالمسئول فيه نفسه فرع فيما شغل بما عمله وما شغل بالنسبة الى العامل مثال ومفعول اي ومفعول عامل
المسئول فيه اخبارا جوازا الى جانبا او اخبار جواز في ذلك يوم الجمعة في جواب من سؤل من سرت
الى سرت يوم الجمعة فيجوز اخبار لعام الفرية ومعنى السؤال ويجوز اظهار لعدم المغير ووجوبا الا اخبارا

الباء

اذا كنت معاتبا

اذا كنت معاتبا

وجوبا اذا اخبار وجوب في نحو اليوم سرت فيه اي فيما اضمر عامله على شرطه التفسير اي سرت اليوم سرت فيه
وهو نظير زيدا ضربته وقال سيدهم اي المسئول فيه عامله جوازا في نحو اليوم سرت اذ لا مانع من تاخيره
ووجوبا في نحو اي يوم سرت فانه يجب تقديمه هنا لانتفاء الاستفهام صدر الكلام وكذا يجب تقديم
كل مسئول فيه بعض معنى الاستفهام نحو كم ساعة سرت وان زعمت او نفس معنى الشرط نحو متى تاتي
آتك وقوله ما نفس صدر الكلام بيان لنحو قوله وكذا مثل ما ذكرنا فانه يقول بانه لقوله لا حاجة
اليه مع ان وجوده مردود الى فساد مطلق لقول الاعلمت اليه قال ومنها المفعول معه اي
قوله على المفعول لا مستثنى في وجه تاخيره وعرفه بقوله وهو المذكور في فرع قوله بعد الواو ما لم يذكر
بعدها من المفاعيل وما وقع بعد جميع نحو جئت مكة وما وقع بعد الفاء وغيرها وقوله معنى مع اي الكاف
بمعنى مع ما هو مذكور بعد الواو الا انها ليست بمعنى مع نحو جاءني زيد وعمرو ومعنى المعية هي المصاحبة
المطلقة بلا قرينة في الحكم سواء الاشركة لمع ما قبل الواو في الحكم نحو سرت والطريق او شركة لم تقصدها نحو
جئت وزيدا وجاء زيد مع ما قال من ان المراد من الواو معنى مع مشاركة ما بعد الواو لما قبل الفعل الذي حلة
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا الخ في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
وقوله بعد فعل او معناه فرع نحو كل رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو معنى مع الا انها ليست
بعد فعل ومعناه وانا مدرك عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو المصاحبة مول فعل كما انها موذن
بالاشتراك وصدور الفعل عن كل منهما وقيل لانه يفهم من المصاحبة الواقعة في اصل الفعل المعبر بالزمان
وفيه ما فيه فان قلت قوله ولم يحسن حملها على العطف اما ان يكون من الحد ويكون الغرض منه
الاحتراز عن نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كان عمرا مصاحبا لزيد عند وقوع الضرب عليه فانه يصدق انه
مذكور بعد الواو ويمنع مع بعد فعل الا انه يحسن حمله على العطف فلا يجعل مفعولا معه لمكان مراعاة اصل
الواو ولا حاله المفعول ولما في عامل المفعول معه من الاختلاف فيرد عليه نحو جئت انا وزيدا فانا
قوله وزيدا مفعول معه مع انه يحسن حمله على العطف فلا يكون الحد جامعا واما ان لا يكون من الحد
ويكون موجبا عن سؤال بعد ان الاصل في الواو العطف فلم لم يعطف ما هو مفعول معه على ما قبله
مراعاة لاصلها لان العطف يستلزم المشاركة ويوجب ان المقصود هي المصاحبة المطلقة وهي المستلزم
من العطف وهو معنى قوله اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود فيرد عليه ان هذا يستلزم ان لا يكون
الحد مانعا لدخول نحو ضربت زيدا وعمرا بالقيد المذكور فيه ان يكون الماتي من العطف هو عدم اداء
المعنى المقصود وهو طاهر في السؤال الماء والخشبة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ المقصود
السؤال الماء مع الخشبة ولو تركت الناقة مع فصيلها دون ما ضعف وابلك لانه لو كان ايضا مثلها
لما جاز العطف اذا الكم ضمير منفصل لا حاله باداء المقصود قلت يحتمل ان يكون هو من الحد
وما لزمه ما ذكر ولانه ان يحسن العطف في نحو جئت انا وزيدا عند ارادة المصاحبة المطلقة وما ذكر
بعد هذا من انه يحسن العطف انما هو باعتبار حالة اخرى ذلك المركب لنفي ما سيوضحه ان شاء الله
وان لا يكون من الحد وهو لا يصدق الحد على عمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا حتى يخرج الى هذا القيد

لان الواو فيه ليس بمعنى مع بل هي العطف لما ذكر في هذا المثال وجواز العطف في ما ضعف وابلك
باعتبار نفسه لا باعتبار كونه مفعولا معه اعلم انه قال بعض المحققين فالصواب ان مثال المذكور بعد الواو
انما يجعل مفعولا معه اذا لم يصلح للعطف ولم يسبه وحسبك وزيدا درهم لم يصلح للعطف وجئت وزيدا
لم يشبه بالعطف وضربت زيدا وعمرا الشبه فلا يجعل مفعولا معه فان قصد بمعنى المعية مذكور يشبه
مثل ما قال لم يحسن لانه يجوز العطف اذ لا مانعا فان بين العطف وبين المصاحبة كما في كل مثل الجنيعة
ورد عليه بانهم قد جوزوا العطف والمعنى مع في المفعول معه هي التي عند المصاحبة المطلقة دون الاشارة
والعطف عند المحققين وقيل لانه كان يجوز ان يحمل عطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون
في الصدق والتاخير في المعية ولكن لما لم يتعين المعنى المقصود في العطف قال لم يحسن وهو ضرب
من الصواب قوله ونحو ما شانك وذيلها وما لك وعمرا انما اعاد لفظ نحو لانها مثالان لما هو المذكور
بعد معنى الفعل والمراد نحو ما هو كل جملة مصدرة بما الاستفهامية على سبيل الانكار فيقال الغير المجرور باللام
او بالمضاف وتنها واو المصاحبة كذا ذكره ابن مالك اذ المعنى في هذين المثالين ما نفعل لك شانك
يعني فعلك وصنعك في الحال والمجرور اعني لك متعلق بالفعل او بما فيه معنى الفعل قوله ولا يسوغ اي
ولا يسوغ الجر في زيد وعمرو في المثالين حملا على الغير لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور عند الجمهور
غير اعادة الجار وقد اجاز بالفارسي تمام الكتب في المثالين نحو ما شانك زيد وعمرو وما لزيد وعمرو
كان نحو الاختيار لانه لا يلزم اخراج الواو عن اصلها وهو مذهب البعض وتعقبهم على الجر واجب
واختار الشيخ ابن الحاجب قيل هذا الكلام نظر لانه يمتنع ان تكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع
لفظ هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقال جاءني زيد وعمرو فيكون
او عمرو مبدا او عمرو هو الواو العطف فلا يكون للمعية وقد لا يكون واذا اطلقت جاء زيد وعمرو الى عمرو
نفس كونه للمعية فحمله على العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يستلزم به المعية المقصودة كما ذكرنا في
السؤال الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف منتفي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا لامر
اللفظ فقط وهو كونه عطفا على ضمير مجرور بمن اذا اشتق هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف وهذا السؤال
يرد عليه وعلى صاحب المفصل وقد اجيب بان مراده ان الحمل على العطف هو الاولى ان كان واو العطف بمعنى
المصاحبة ولم يمنع مانع من العطف ومهما كذلك كان الواو في المثالين بمعنى مع وان كان للعطف فالمعنى
المقصود وهو المعية حاصلة وان لم يحمل المذكور بعد الواو مفعولا معه واما كان الجر الاختيار لانه لا يلزم منه
اخراج الواو عن اصلها الذي هو العطف مع ان معنى الفعل غير عامل في وجه الفعل ومع اداء المعنى المقصود
ورد عليه اما اولا فانه ينتفي في نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها مع كنى ما ذكره بعضهم وما ثانيا فانه
كيف مع اولوية العطف في نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها مع كنى ما ذكره بعضهم واما ثالثا فانه
ان اريد الدلالة على المعنى المقصود فيما تمنع وان اريد على سبيل الاجمال فالمنع ضعيف اقول
لا يخفى عليك انه اذا اريد التنصيص على المعية لا بد من النصب سواء كان مذكورا بعد فعل او معنى فعل
الا اذا اشتبه بالعطف نحو ضربت زيدا وعمرا على ما رفانه يصح فيه لفظ مع واما الحكم بان الجر والعطف

فانما هو بالنظر الى ذلك المركب بدون ملاحظة المقصود من مجموع التركيب بخصوصه ما قلناه عن بعض المحشين
ولما ذكر في تعريف المفعول معه بعد فعل او معناه اراد ان يذكر انه اذا لم يكن بعد فعل او معناه كيف يكون
حكمه قال واذا لم يكن الحكم المذكور بعد الواو عطف لم يصلح لعدم العامل وعدم لفظ الثابت عند الدال
عليه نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانها وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع الا انهما بريء عنهما
الاضمار والعامل على السنن يكون فانه سبب ج بالفعل المقدر قال سيبويه اذا قلت ما شانك وشان زيد انما وضعت
وضعته قدرت كانك بعد ما اردت ما شانهما به وتكون بعد كيف وذلك كثيره وفيها معنى فاذا كثر وصار
موضع جاز حذفه تخفيفا قوله ومنه اي ومما جاز النصب ما حكاه كان نزل الناس منازلهم الذي وما انا والسباحة مختلف
فانه يجوز نصب السباحة سيبويه ما اكون السير في مختلف فحذف كان والفعل الصفة المختلف المنازل اكثر
مختلف منها سالكها تمامه يريد بالذكر الضابط يريد به الخبيه والذكر المحل والضابط المنوي نوب
اي شيء اكون مع سيري في منازل من موضع مختلف شغف الفعل المنوي الشديد وفيه انكار لسيره فيها على
وتعجب من صبره على المشاق لما اذا ذكر ما سمعت من النصب وما سمعت منه العطف ارادان يشير الى يجوز
فيه الامران فقال واذا اي واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع كونه بعد الفعل
العطف والنصب على انه مفعول معه وان افترقت العطف عن الرجحان لما ذكر من الوجه نحو
انا وزيد فانه يحسن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل لما انه اكد بالمنفصل يجوز فيه العطف والنصب
على انه مفعول معه واما اذا لم يحسن العطف نحو جئت وزيدا يجب النصب عند من لم يجوز العطف عليه بلا تاكيد
وكذا عند من يجوز فصل مرفوعه عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان العطف يجوزه لا يرد في المفعول
اذ لا معنى للعطف والجواب ما سبق قوله هذا اي ما ذكر من جواز الامرين ورجحان العطف وتعين
النصب انما هو حين يحمل المفعول معه قياسا ولم ينصر على السماع كالاخفش والى على وانما حين يحمله
سماعا فلا يجوز العدم التجاوز ج عباس منه وان اريد غيره مذكور مع وبين الخلاف على كثيره وفيه وقلته
قوله والضرورة اي ولم يجز المفعول معه حال كونه متصلا نحو قول عجب من صعلوك وكان واياها البيت
اي وكان العاشق مع المعشوقة نحو ان الكمثلان لم تعش من الماء ولم تركه حتى تقددوا اي تنظر معنى
كاد ان سنطع من جملة كثرة الشرب بعد ان تركه الماء لم يكن عن اختيار بل لعدم امكان الاطاع
هكذا بامر العاشق لم تركه المعشوقة الا لبعده من منتصف الرمل اصلا وفروعه لمن وجاء
لحاجتها اعلاها حتى لم يقدر على الانتفاع بها اصلا قوله ولا اي ولا يقدم المفعول معه عامله فلا تقول
وزيدا سرت ولا تخلط السمك الماء لان اصل الواو ان يكون للعطف وعطف المعطوف ان يكون تابع
المعطوف عليه ولانه ليس كسائر المفاعيل في الشك لخطر رتبته عنها قال ومنها المفعول له اقول
وجه تاخيره عن سائر المفاعيل مع كونه اثرا ما واستدلنا بالمفعول به انه ذكر فيه مباحث المبادي
واقسامه ولواحقه فلو قدمه لوقعت بين المباحث مسئلة متعلقة من مباحث المفاعيل كما في
المفعول والحاقه وان المباحث المتعلقة بالمفعول به كثيرة فاخرة لكون الاستغناء بعد الفراغ عن
غيره وان غيره من المفاعيل يكون للمفعول واللازم دونه فانه لا يكون الا للمفعول فكان غيره

يدل له الحسن ومعنى قوله الفعل الى ومن اجله المنصوب المفعول اي الذي فعل فعل مفعول فعلى هذا
وما ادري ما يقبل عن دلالة مضمره عاد الى الموصول وضمير المفعول الى فعل والناس هذا المفعول منزلة لانه
اوقع الفعل او ساق بيانا ضربك لمن فعل زيد مهموم وقع سائر الفاعل لان المفعول فيه
ما وقع فيه والمفعول له ما وقع لاجله فان قلت فرق المستثنى بالمستثنى فرق بين الشيء وما هو اعراض من
الموقف وهو لا يجوز والمفعول مشترك الفعل مشترك فلا يجوز تعريفه به والفعل لا يصدق بالاعراض
على عدوت الدرع شيئا فهت وزيدا فلا يكون جامعا ولا مانعا ودفعه بتغير الوقوع بالفعل لما انه
عنا والمفعول معه وغيره وايضا يصدق هذا التعريف على زيدا في نحو زيدا ضربته مع انه مفعول لا يكون
فلا يكون مانعا وايضا لا يصدق على نحو ما ضرب زيدا حيث لم يقع عليه فعل الفاعل بل المفعول
مدلوله بحسب اللغة بل زيد به اللغة على نوع مخصوص من الفاعل فلا يكون اذا اريد الفعل الخاص وهذا فرق فعل
الفعل عليه لم يدخل فيه غيره ولا يتوهم فرق كلام الدوري من جهة ان الفعل الذي يوقف فعله عليه لا يكون
الا مفعولا يكون المفعول ماخوذا في تعريف المفعول وقد اخذ المفعول في تعريف المفعول حيث
قال هو ما جاء وزن فاعله لان الماخوذ في تعريف المفعول مصدر الفعل الماخوذ في تعريف المفعول
هو الاصطلاح فلا دور على انه يجوز ان يكون الفعل من حيث ذاته موقوفا للمفعول ومن حيث تعلقه
الفعل موقوفا بالمفعول وقد يجاب بان المراد به ما وقع عليه فعل الفاعل حسا نحو ضربته او عقلا نحو
عبدته او مساء عظمه لا بان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف تعقل معنى الضرب عليه لانا نقول زيد
مفعول الضرب مخصوص فوقوعه مفعولا به باعتبار تعقله مفعولا ونظيره سرت يوم الجمعة ورجع اليهودي
وعن الثالث بان هذه ذكر لكذا في الحدود والتعريف مراد مثل الجنس في الحكم في تعريف الاسود الحالة ما تحلل
الاضافات فزيدا في ضربته وان وقع عليه فعل الفاعل الا انه لم يذكر لانه وقع عليه فعل الفاعل بل لانه
محكوم عليه والاظهر عندي هو ان المراد بالوقوع عليه ما يكون بالذات لا بواسطة ووقوع الضرب على زيد
في زيدا ضربته ليس بالذات بل بواسطة ان الضرب عبارة عن زيد مقدر وعن الرابع بانه لم يكن الرؤس الوجه
وهو كالتخصيص في المثنى وقد كان بان المعنى اوقعت عدم الضرب على زيد قال الرابع
الدمن وفسر المفعول مرفوع الفعل بتعلقه بالفعل الابه فعل تفسيره معنى ان قلنا الجر والرابع في تجويز
بزيد ومررت من عمرو وقعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة منصوبا بها ولا شك ان مثال سوى
بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول لا يدل على بان الاشياء فما اصطلاحه وكلامنا في المطلق
واتفاقا في معنى اشرك زيد وعمرو لانهم عند استادك الى زيد الاشتراك اجر وهو عمرو او غيره وليس
به في الاصطلاح اقول اقتضى على ان المفعول يكون بواسطة وبلا واسطة وعلى ان اسباب الضرب
كذا وكذا وكذا وهذا دليل على ما مدعى به سواله وهو فيه ضعيف اما هذا المعلل فيه الفاعل على ان نوع معنى
اشرك زيد على نحو اخر ليس لانه يقبل الا انه الاشتراك لا يشعر الا بين شيئين وللاستاذ في التوضيح
لانه فعل مرادا وزيادة ذكر الفاعل في قوله فعل الفاعل وان نقول الفعل هو ان لا نقول ان المراد به الفعل
الاصطلاحي على المذهب اضافة الى الفاعل كون على انه اريد به ما يكون الفاعل فاعلا وقد سال عن زيدا في قوله الواو مفعول له
وما ادري ما يقبل عن دلالة مضمره عاد الى الموصول فعل فعل مفعول له فعل والناس هذا المفعول منزلة لانه
اوقع الفعل او ساق بيانا ضربك لمن فعل زيد مهموم وقع سائر الفاعل لان المفعول فيه
ما وقع فيه والمفعول له ما وقع لاجله فان قلت فرق المستثنى بالمستثنى فرق بين الشيء وما هو اعراض من
الموقف وهو لا يجوز والمفعول مشترك الفعل مشترك فلا يجوز تعريفه به والفعل لا يصدق بالاعراض
على عدوت الدرع شيئا فهت وزيدا فلا يكون جامعا ولا مانعا وقد يجاب بالتغير الوقوع بالفعل لما انه
عنا والمفعول معه وغيره وايضا يصدق هذا التعريف على زيدا في نحو زيدا ضربته مع انه مفعول لا يكون
فلا يكون مانعا وايضا لا يصدق على نحو ما ضرب زيدا حيث لم يقع عليه فعل الفاعل بل المفعول
مدلوله بحسب اللغة بل زيد به اللغة على نوع مخصوص من الفاعل فلا يكون اذا اريد الفعل الخاص وهذا فرق فعل
الفعل عليه لم يدخل فيه غيره ولا يتوهم فرق كلام الدوري من جهة ان الفعل الذي يوقف فعله عليه لا يكون
الا مفعولا يكون المفعول ماخوذا في تعريف المفعول وقد اخذ المفعول في تعريف المفعول حيث
قال هو ما جاء وزن فاعله لان الماخوذ في تعريف المفعول مصدر الفعل الماخوذ في تعريف المفعول
هو الاصطلاح فلا دور على انه يجوز ان يكون الفعل من حيث ذاته موقوفا للمفعول ومن حيث تعلقه
الفعل موقوفا بالمفعول وقد يجاب بان المراد به ما وقع عليه فعل الفاعل حسا نحو ضربته او عقلا نحو
عبدته او مساء عظمه لا بان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف تعقل معنى الضرب عليه لانا نقول زيد
مفعول الضرب مخصوص فوقوعه مفعولا به باعتبار تعقله مفعولا ونظيره سرت يوم الجمعة ورجع اليهودي
وعن الثالث بان هذه ذكر لكذا في الحدود والتعريف مراد مثل الجنس في الحكم في تعريف الاسود الحالة ما تحلل
الاضافات فزيدا في ضربته وان وقع عليه فعل الفاعل الا انه لم يذكر لانه وقع عليه فعل الفاعل بل لانه
محكوم عليه والاظهر عندي هو ان المراد بالوقوع عليه ما يكون بالذات لا بواسطة ووقوع الضرب على زيد
في زيدا ضربته ليس بالذات بل بواسطة ان الضرب عبارة عن زيد مقدر وعن الرابع بانه لم يكن الرؤس الوجه
وهو كالتخصيص في المثنى وقد كان بان المعنى اوقعت عدم الضرب على زيد قال الرابع
الدمن وفسر المفعول مرفوع الفعل بتعلقه بالفعل الابه فعل تفسيره معنى ان قلنا الجر والرابع في تجويز
بزيد ومررت من عمرو وقعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة منصوبا بها ولا شك ان مثال سوى
بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول لا يدل على بان الاشياء فما اصطلاحه وكلامنا في المطلق
واتفاقا في معنى اشرك زيد وعمرو لانهم عند استادك الى زيد الاشتراك اجر وهو عمرو او غيره وليس
به في الاصطلاح اقول اقتضى على ان المفعول يكون بواسطة وبلا واسطة وعلى ان اسباب الضرب
كذا وكذا وكذا وهذا دليل على ما مدعى به سواله وهو فيه ضعيف اما هذا المعلل فيه الفاعل على ان نوع معنى
اشرك زيد على نحو اخر ليس لانه يقبل الا انه الاشتراك لا يشعر الا بين شيئين وللاستاذ في التوضيح
لانه فعل مرادا وزيادة ذكر الفاعل في قوله فعل الفاعل وان نقول الفعل هو ان لا نقول ان المراد به الفعل
الاصطلاحي على المذهب اضافة الى الفاعل كون على انه اريد به ما يكون الفاعل فاعلا وقد سال عن زيدا في قوله الواو مفعول له
فاعله

بهذا الجامع كان الافعال لا تصدر اذا وجد منها فعل او عدم وجد عامله او كان عامله مفرغا نحو ما ضربت الا بك فعل
منها بالا وحسن ورد الاصل مع وجود الفعل اشارة الى جوابه لقوله قوله وما بالى السنة شاذ لانه ما سمع عليه وهذا
وان لم يكن منقولا به صريحا لانه مستثنى منه اذا الصدر ان لا يكون ما بالك عدم لكن المستثنى المقدم شبيه
بالمفعول فلذلك ذكره وقوله الا كما ورد المثل ما بالى الا كما ورد قوله وما من الا كما الف منه
في الناس العام ثلاث في الديار ديار ودبور كشام ودبوم وهو مثال من الاول او من الدار اصله دبور نظير
ما قيل ما هل سيد وسيد وكان فعالا لكان ودار المرتل اضى الامانى جوارك وقريبك فاذا كنت جارنا
وقريب منا طالبنا ج ان لا يكون في جوارنا وقربنا احد لانك المطلوب لا غير وقيل لان جوارك يعني جوار
الغير وكان الواجب عليه ان يقول الا انك لكنه ترك المتصل الى المنفصل لانه ساق الى استثنائها حاجة
لم يقع السوف ان يلفظ بالمتصل وانما ضربت انك فعل منها بعض الا اذا ليس ما ضربت الا اياك
وانك عين فاحسن ما جاء وتقدم الضمير عامله قال المبرد في الشافي قال سهل بن مالك الخوارزمي حسن والى خير جارين
لانه ودون في انت ثم منها لجلسن فما الحسنا ربوا وسن ثم كلا سيجعل يشتد بالاخت عشر البلد والحمار كنت مرسلا
فتى فزان اصبح خرجه مطواه انك اعني فاحسن ياجاك المضرب لمن يصرح كلامه للخاطب ومن خرجه ما حصل
له وسوحافه وانك والاسد اخر عامله اذا الصدر والق فتنك ان سوق للاسد والاسد ان يهلكك على الفتاة الشاكل
ولا تحل في كلامه من اللف والنشر المرتب قوله واذا اجر المفعولان في باب علمت واعطيت وفي
باب اعطيت كل مثال مفعولان وفي الاول يعني التاء عليه وباب علمت افعال القلوب جاز ان تقتصر نحو الدرهم
اعطيتك والمطلق عليك اذا المتصل بالمتصل بالمتصل مفعول بذلك الشيء وان يتصل الثاني نحو الدرهم اعطيتك اياه
والمنطلق عليك اياه وذلك لان المتصل الاول فصل ليس فصالا كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني لا يجوز
في ضربتك وتعوالى انفصال الثاني الجار في الناس في الناس جميعا نحو اعطيت اياه وعليه اياه اجزاء من
جبل احد المسامرين نابعا لا فرا فالتاء الخامسين لما انه يجب الانفصال الخاطبين والمتكلمين على نحو سيبويه
لا سيما اجماع المتلقين لفظا ومعنى ضرورة عود كل منها الى معنى ما علاه الا فرقوله وفي باب علمت مطلقا
اي هو المختار في باب علمت مطلقا يعني ان انفصال الثاني عن الاول هو المختار في باب علمت مطلقا اي سواء كان
الخامسين او من غيرها نحو علمتك اياه وعلمته اياك لان حق الاول والثاني في باب علمت الانفصال باعتبار
الاصل لكونهما مبتدا وخبرا وكون الخبر منفصلا عن المبتدا وانما لم يتصل الاول بغاية الاصل لمكان فرعيتين
الفعل وقد جاز الى اتصال الثاني في الخامسين نحو وقد جعلت نفسي البيت والناس يصفهما اياها اورد عليه
بان ابن الحاجب في هذا الجمل غير جائب لان كلامه انما كان في المفعولين في باب اعطيت وعلمت
واجيب بان ابن الحاجب اضاف الى اطلاق قوله وهو المختار في الخامسين البيت للبيت من قوة قوله اياه
اليها بهو مرة بن علي وهو ذكر من حصن وقبله وابيت لي الايام يعدكن مودكا ومرة والدسائل
عنا بالفرسين كالذين مستمانى وشرحها بات الرجال ديارها مودل كالسيفين وقد جعلت البيت
جمل من الافعال المقاربة جزء مطيب والصفة الفضة ومن ذلك استثناء الضغو ولا مهاصلة لاعلة
اذ المراد طابت بها لا لاجلها وقرع العظم كناية عن شدة الفضة وبلوغ الهاء ونيل كناية عن

التصويت واضاف الناب الى ضمير الصفة لان الصفة انما هي بالناب وهي اضافة الشيء الى الشيء باعتبار
ملابسة وهذا البيت يحتمل وجوها من المعاني اخرها ما ذكر المص في العلق نعول جملة فعلية تقلب لان
اضيفها صفة نزع بها الناب العظم واللام في لصفتها ما سبق نزع والجملة صفة صفة والهاء
لصفتها ما يعود الى الصفة فانتصابها كانتصاب المصالا منه في قوله تعالى هكذا عن فرعون ان هذا
لمكر مكرتم والثاني ما ذكر الشيخ ابن الحاجب في الامالي نعول طالت نفس الشدة التي اصابتني لو تنزع
الناصر من اعظم منها فاللام في لصفتها ما ج متعلق بنعول يطلب على سبيل العلية واضافة من اضافة
المصدر الى فاعله وانتصابها كانتصاب المفعول من صفت الشدة فالصفة مفعوضة لا عاضة ولا
يجوز ان يحملها من اضافة المصدر الى المفعول والضمير الصفة فاعله من صفة الشدة لوجهين احدهما
ان ما ليس من صيغ المرفوع والثاني ان ضمير الفاعل ليس بعد ضمير المفعول ابدا فعلى هذا الوجه يلزم
الفصل من الموصوف والصفة بالجار والمجرور ويجوز ان يكون قوله نزع الجملة صفة ثانية لنفس امرؤ
الصفة في المرضعين حيوا ولا موضع لها من الاعراب وقيل يجوز ان يكون قوله نزع صفة لقوله ما او
معناه لصفتها مثلها لان الصفة الاولى لم تصب بالمزن وانما اصابها مثلها فهو في المعنى مراد ومثل
ذكره وان اضيف الى الموصوف فجاز ان يوصف بالجملة ولا يخفى انه من التكلف والثالث ان يكون قوله
لصفتها ما بدلا من قوله لصفة الضمير الاول للسببين والثاني لصفة وذهب كثير من النحاة
او للنفي واليه ذهب بعضهم فعلى الوجهين يكون قوله لصفتها ما مصدرا مضافا الى الفاعل الا ان
المفعول في الوجه الاول يكون محذوفا وهو النفس وفي الثالث يكون مذكورا وهو ضمير النفس
ويكون محصل المعنى الى كثيرا ما استثنيت به من المحن قد جعلت نفسي تقلب لصفة بلا ذلك السبب
النفس تلك الصفة او لصفتها ما بانها نضر بان العظم ونزعانه والرابع هو ان يكون المعنى
فرجعت نفسي تقلب لصفة من نزع العظم نابها كالصفة لصفة بلا من السبب النفس والمراد
ان صفة سبع واحد اهون من صفة سببين قوله واذا اجر الى واذا انصلت السوالان المهم
وجب تقديم المتكلم على غيره من المخاطب لانها اعرف منه ومنه تعلم ان المخاطب مقدم على
الغائب نحو اعطاك زيد من تقديم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب من الخاطب
واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف ضرورة كونه مستثنى في اللفظ نحو اعطيك اياه
والمثال المطابق اعطيته اياك فالثاني وتحذف اي الاول فقوع عاملين المفعول
لا بالبسط عن اللفظ منزع ما ترضه وتسقط عن اللفظ وهو المحذوف وهو على نوعين احدهما ان تحذف المفعول
لفظا ويكون مرادا لا لفظا ولا معنى اشارة الى الاول بقوله وتحذف اي وتحذف المفعول كلا قوله لفظا
بالبسط نحو هذا الذي بعث الله رسولا فاصدعوا بالبسط وفاصدع بالنور فاصدعوا بالبسط اي بالنور به على الوجه
ان يكون ما مصدرية اختلف النحويون في هذا الحذف فقال الكسائي لا يجوز الا ان يكون قد حذف اياه راوا لان
العابدين ثانيا وقال بعضهم لا يجوز الا ان يكون المحذوف جملة اما ورد الجر وما وقال كثير اهل النحو بهم سيبويه
والاخفش يجوز الامران والاشبه ان يكون الحرف قد حذف او لا يحمل المجرور مفعولا به على سبيل الاتساع

وقد صرحوا بهذا لكن انه ما دام عليه فعل الفاعل غالبا انه حذف الفاعل واقيم هو مقامه وهذا لا يخرج عن كونه ما دام عليه
فعل الفاعل والثاني ان المراد بحذفه ما وكذا فعل اذا حذفه ف الفاعل واقيم المفعول مقامه وحينئذ فعدول
عن الاصل الى الرفع وشبه المفعول اذا وجد وما ابصره بانه مفعول وحينئذ نظر لانه قد سبق ان عند ذكر كذا
مفسرا لحذف الفاعل ولانه ان زيدا ضرب يدل ذكر كانه دفع على المثل لانه اسند اليه الفعل كيف صدر واحل
في تعريف الفاعل واطلاق المفعول باعتبار ما كان عليه قوله اما فعله اشارة الى تقسيم المفعول به
والباء متعلق بقوله دفع الى المفعول به ما دفع عليه فعل الفاعل بلا تعدية واسطة من حروف الجر نحو ضربت زيدا او
الى المفعول الذي تعدى واسطة الحارف من المتعدي من الافعال غير المتعدي اذ هو لا يكون الا للمتعدي
بخلاف سائر المفاعيل فانها يكون للمتعدي وغيره ويكون المفعول به بغير الواسطة واحدا فصاعدا الا المفعول
على السيان بانه والتوابع وانما بواسطة فوق حرف الجر نحو مررت بزيد وسيجيء الكلام بالواسطة فيما
ايضا كما يسمى مفعولا به لمشابهته الظرف لكونه القابا بواسطة حرف الجر فوقه فلهذا اشار الى تقسيم الظرف الى
فالظرف لغة اذا العامل شيئا من خارج عن الظرف بان لا يكون الظرف والا عليه فعلا كان ذلك الشيء او
معناه سواء كان مذكورا نحو مررت بزيد او مقدرا نحو من يك اي من تمرر فك عند تمام الفرضة وانما
سمي لتوسعه بالله لعدم تضمنه عاملة بما لا فائدة فيه وقيل لانه غير محتاج الى الله وقت نظر قوله مستقر حينئذ اي
بالظرف وفي ذكر اذا في القوة وان في المستقر اشارة الى ان القوة وقوعه اكثر دون المستقر ولكا ذكر ان القوة بالاكون
والا على عامله سواء كان عامله مذكورا او لا كان مظنة ان يتوهم ان المستقر ما يكون والا على عامله سواء كان
عامله مذكورا او لا فازال هذا التوهم بان وصف قوله مقدرا بقوله غير مذكور ودلالة على ان عامله لا يكون الا
مع ان عامله مذكور فلت مستقر مبتدأ ساكن غير متحرك لا معنى كان فعلا ان المستقر اطهار عامله قال فلت عند علماء ان قوله مستقر اغنى مستقر
والا على عامله ان يكون عامله من الافعال العامة كالاستقرار ونحوه اما ان يكون عامله مذكورا حتى لو استقر واحد
منها لا يكون مستقرا واما ان يكون مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه معنى شيء من الافعال العامة
كان المقدر منها وان فهم معنى من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى مطلقا خاصا كما في قول المسافر اذا دخل
الصام والاكتفاء به ولهذا قال بعض المحشين من شارحي الكشاف المحققين من تقدير في الظرف المستقر ما يجوز تقديره في العمل
لم يوجد فيه خصوص ولهذا اذا وجدت فلا بد من تقدير لانه اكثر فائدة فظهر ما ذكرنا ان ما ذهب اليه بعض الشارحين
من ان لك تحقيق من نص لك لتوفلنه وبعد ما فرغ عن تقسيم الظرف عاد الى تعلق المفعول من الاحكام
وانتهائه الى انتهاء المفعول به بواسطة حرف الجر لا نظر لنظائره لانه مجرور لفظا الا في ما بعد نحو مررت بزيد وغيره
فان عود اعطف على جملة غير واقعة انما نظر في المعطوف لا المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون تعبيره على النظر فيه
لكونه مبهما من المكان كما ان الفرع تكلم في سببه واجوه مناسبا عن قصد بما خواب او الضرب فذهبين يقول
النوف والتجوه ارتفع من الارض والقود خلافه وانما نظر فاعل من عاد الماء والقوم اسم جمع فاس من فرس
الى جمع

والتعدد الظرف المستقر والجار مع جار من الجر وهو الميل نصف نوعا مستقلا في شهر جاء لك عن
الظرف المستقر وحسن اشتهر منهم ان الجار والمجرور في محل النصب رده فقال والمضرب المحل مواضع ومنظر
لا دخل للمحل رضه وانما انه تعدية المحل منظر وما اشتهر منهم انما هو نسا ع والمحقق ما ذكر قوله صدر الخ
الى وتقدم المفعول عامله نوعه عامله سواء كان فعلا او لا واذا اريد الاختصاص الى اختصاص المفعول بالعامل
بالواسطة ومعنى الاول خصصت الضرب بزيد وما ضربت غيره ومعنى الثاني خصصت الزيد بالضرب وما ضربت غيره
اعلم ان جمهور النحاة ذهبوا ان الاختصاص مثل هذا اعني التقديم حتى قالوا ان اختصاص المفعول
بعد نفيه عليه اما فعلية او نفيه اخرى او نفيه معين وقد عنت في موضعها وعندي ان ما قالوا قليل التحقيق
اعم من النفي والنفي لا يكون الا اذا كان للتكلم مخاطب حاكم حكما مستوى بالصواب حقا والمتكلم نفر حواله
ومن مقامه وقد يكون تقديمه للاهتمام لو لمعاني انما صلة وهم لمحافظة الوزن وطرافة
كلام المخاطب الى غير ذلك وتقديم منقسمات التقديم من علم المعاني الا ان الاختصاص لما كان لازما للتقديم
غالبا اقتصر عليه وتلازم ذلك الى تقديم المفعول على عامله ما يعرض صدر الكلام نحو ايهم ضرب ومثال
تقديمه عليه اذا كان العامل مصدرا نحو ضرب زيدا حسن فلا يجوز تقديم زيدا على ضرب لكن صدر المصدر
نحو ان ضربت زيدا حسن لانه تقدير المصدر اي ضربك زيدا اذا ايهم فعل نحو وجد زيدا فلا يجوز زيدا وجدت
عليه امتناع التقديم فيه او فعل يشبه نحو ما احسن زيدا وحسن زيدا وقد وقعت عليه امتناع التقديم فيه او
مضافا اليه اي اذا كان العامل مضافا اليه فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب بان يكون زيدا مفعول ضارب
لان المفعول لا يصح ان يقع في محل الابتداء وقوع العامل مع وحسن استقر سوالا هو ان قول المضاف اليه قد يقع
على المضاف نحو انا زيدا غلام ضارب اسناد الى جوابه بقوله وقوله اي اي وقوله انا زيدا غلام ضارب مثال
اي مصروف عن ظاهره معنى ان ظاهره وان كان من تقديم مفعول المضاف اليه على المضاف الا انه في
التحقيق ليس منه لان غير منزلة لا فلا نه قال انا زيدا لا ضارب فهو في الحقيقة غير مفعول للمضاف اليه
ويدل عليه العطف على غير بزيادة لا نحو قوله مع غير المقصود عليهم ولا الضالين كان قيل لا المغضوب عليهم
ولا الضالين وامتناع تقديم ما في حيز المنفي عليه انما هو فيما دون ان لا وان دون لا ولم ولن وذلك لانه ما دخل على
المنفي منه الاستفهام ولم ولن فحقه ان يكون بالمثل ويكون ان كالجزء منه واما لا وان دخلت على المنفي
الا انها خرجت نصف فيها حاد عن مثلها فيما بعدها مثل حيث بلا شيء واريد ان لا يخرج مجاز العكس ايضا فان قلت
يصح التقديم في مثل ما لا اضرب لما ذكرت ولا التزام جواز التقديم فما كيف فيه لكونه اسما في صورة
حرف جعل الجزاء فيما بعد على صرح به بعض المحشين نحو حيث بلا شيء وانت لا ما رسالت بعد الفتح
يجوز التقديم بقوله الى صورة الحرفية قال ويضرب اول نوع عامله متعلق بالمفعول به بالنظر الى عامله
فنوع الى ما يتعلق به فيه فيكون كل من المفعولين حال كونه متصلا نحو ضربت بك المفعول به
بلا واسطة ورب بك المفعول به بواسطة والاول اعني المفعول به بلا واسطة لا غير يكون متصلا
فان الثاني وهو ما يكون بواسطة لا يكون متصلا كما عرفت ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا اذا جعل
منه اي من الاول وعامله بالا او مستثنى كانا او مقدم الاول عامله او اضمر عامله فان لزم الانفصال
من

على نحو قوله ويريد شهدناه ثم حذف العايد واما اذا كانت مصدرية فلا حذف الى ما صدع بامرك والصدع كسر
الزجاج بدل الامكان استعير لبيع الرسالة بدل الامكان اى ابن الامر ابانه لا تجي كالا يلتئم صدع الزجاج
قال الفراء ما صدع بالامر اى اصحح ذلك مثل صدعت بالحق اذا اظهرته جهارا وجملة ويجوز عطف
على قوله هذا الذى وضميره عايد الى المباين قوله ما يعود بيان لم فلا استدراك معنى ان الضمير العايد الى الموصول
محذوف لفظا ويدل معنى ضرورة انه يجب ان يعود الى الموصول ضمير وكذا حكم ما يعود الى الموصوف والمبتدا والا لم يوجد
ح اراد نفى الا ان الشارح الحق حذف العايد من الصلة ثم من الصفة ثم من الصفة حتى انه ضعيف بخلاف السلام لان
الجملة التى تقع خبرا عن المبتدا لا تحدث عنه واجنبية منه فالعايد منها متعلقا به لكنهم شهدوا بجملة الصفة كما شهدوا بجملة الصفة
بجملة الصلة من حيث كانت الصفة وصفا للموصوف كما ان الصلة وصف الموصول الا ان الموصول ملزم ان يوصل والموصوف
لا يلزم ان يوصف والا حسن فى الصلة لانها كبعض اجزاء الكلمة فاذا ثبت الذى بعينه الله تعالى بذات الله
والنقل فاعله ومفعوله منزلة اسم مفرد ما ثبوا التعنت كحذف بعض الاجزاء الى لكونه فاضلة
وقوله اذا طاف نعوله ويريد معنى اذا لم يكن سببه عايدا اليه اى الى الموصول مذكور نحو الذى اذا وجدته
اكرمته زيدا وفى حكم المذكور بان يكون مستلزما لا بارزا نحو الذى ان اكرمته زيد وقيل بان يكون
جزءا فى اللفظ مرادا فى المعنى مثل الذى ان زرت اكرمت زيدا والسبب بيان زرته فهو فى حكم المذكور واما
هذا المحذوف معنى بهذا البند لانه انما يريد معنى ضرورة احتياج الصلة فاذا سببه عايد اليه لا يكون الضرورة
فلا يريد وتحقيقه انه لا يحذف لعدم الدليل والموصول فلا حاجة حذفه فلا يرد ما يقال من ان عدم الضرورة لا يمنع الجواز
هذا اندفاع عرض عليه جمهور النحاة بانه ان عاد من الصلة الى الموصول ضمير ان لا يحذف احدهما سواء كان
مبتدا او خبرا نحو الذى زرته فى داره زيد لانه مستغنى عن ذلك المحذوف بالفاء فى ظاهر مع عدم دليل
كذا ذكره النحاة اقول قوله اذا لم يكن سببه ظرف لقوله ويريد معنى وضمير سببه عايد الى الموصوف
لفظا ولا يخفى ان الضمير المذكور له سبق فى الرجع الى الموصول بالنسبة الى المحذوف له وان كان سابقا عليه
وقد حاصل ان الموصول السببى هو السبق فى الرجع لا السبق فى الرتبة فلا ينافى ما ذكروا ولو سلم انه ظرف لقوله
حذف فالمعنى اذا لم يكن سببه بعد المحذوف عايدا وبما ذكر ناندفع ما قال من ان ما يكون مجزوما فى اللفظ
وحين ذكر الشرط فى الحذف رتب عليه قوله فلا يجوز اى لا يجوز الذى ليس اضرب زيد بحذف الضمير من اضرب
لفظا واراد نفى كونه مستغنى عنه بالضمير فى ليس العايد الى الذى فالعايد الموصول عليه لكن لا يستغنى
فلا يحذف واعترض عليه بعضهم بان الضمير فى اضرب وان كان مستغنى عنه بالنظر الى الموصول لكن لا يستغنى
عنه بالنظر الى ان اضرب فكونه خبر ليس وجملة لا يدنه من عايد الى اسمه وان كان اسمه عبارة عن الموصول
فوجوب الضمير المبتدا فالمثال الطائف لمرضه الذى لا يستغنى فى اضرب زيد وجوابه انه لا يحذف عليه ان
الضمير من الضمير المرفوع فى ليس والضمير المنصوب فى اضربه عبارتان عن الذى وراء ضمان فى صلة فلا يحذف
احدهما لفظا واريد معنى فترتبه المرفوع لم يجز الموصول وجود ملزومه فلا مثال على المحذوف وهذا لا ينافى ان
يكون فى ضمير له امر اخر يجوز حذفه وانما اورد هذا المثال لتيسير الى ان حذف احد الضمير من فى صلة
موصول واحد فترتبه الموصول لا يحذف على انه مرفوع ومنصوب على انه مرفوع والبه اشار بقوله الا اذا

لا يكون مثل

ان الم يجز هذا التركيب فى جميع الاوقات الا وقت اضارك ضربه الشان فليس فانه يجوز حذف
الضمير من اضرب لانه غير مستغنى عنه لعدم عايد اخر اليه مثل الموصول عليه قال الصدر
العايد الى الذى هذا المستكن فى ليس واظهره خر ليس ولا بد الى جملة الرافعة خبرا لضمير ضربه الشان
من ذكر معنى والى الضمير عنه فالهاء الذى هو ضمير اسم ليس لا كان عايدا الى الذى صح فى هذا الضمير
العايد اليه ان يقال انه عايد الى ذلك الشى وحذفه يودى الى حذف العايد من الخبر وانه منكره
ولما ذكر ما يجوز من حذف ضمير الصلة وما لا يجوز منه اشار الى ما يحسن منه فقال واذا اى واذا
عطف على الضمير المنصوب الذى يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذى ضربت وعبد الله
والتقدير الذى ضربته وعبد الله واما لم يحسن نحو فى صورة عطف الاسم على الفعل واما لم يحسن مثله
ساضرب زيدا وعبد الله سندر ضربت زيدا وعبد الله لانه فى حكم الذكور بدلالة الموصول بخلاف ما ذكر
واشار الى النوع الثانى بقوله وجعل المفعول به بعد الحذف ساما منها بين المبتدا ومعنى
كان صلة الموصول كان فعله غير منصوب نحو قال ليبطل ويتنى فى تمام يتنى ان يكون المعنى على انه يصدر
عنه الاعطاء والمنع لا انه يبطل الدنيا واخيره والتى ما من حقه ان يعطى ومنى لحرفه الطاعت ومحل
قال ما لمنت اليه اهلا وسا حضته الى وجعل المفعول به بعد الحذف مثل ما لمنت اليه اهلا وما يود
يعود بحرف من حروف الجر كانتقل اللازم بخروج فى عراقيها نعلى فان يخرج متعد نزل منزلة اللازم
مثل يعطى ويمنع فعدى بحرف الجر الى المفعول فى عراقيها وتنقل بعد تدريس وحنفية بحر موضعا
فى عراقيها اولى وان تقدر بالحل من ذلك ضرورة انه الى الصيف بحر التسف لذى الرمه كل الصيف
عراقيها لمنانه والتبانى بالحل وهو الخط للاداة لا للظرف وذو الضرع عبارة عن البين كالان ذا
البطن عبارة عن الذلة والتوقد الصعب الغلظ وع عروف لدابه فى رجلها بذله اتركه فى يدها وقوله
بحر يريد نعل الحر وفى عراقيها نعلى الى سبتى نقل ان تعدد اثانه ونعم العذر الى صبى من فلة
لبسها بسبب الحل وعدم المرى نعل الحر وسبتى فى عراقيها كرجل يسلك على الارض ويحرثها ولا مجاز والمراد
ان لم يكن لها لين بسبب الخط عرضيا وحرثها لتزل الصيف وسهيلات تغرب فى حديد بارد اولى
يا خادم الحلاق من مولاه وقيل هو اول البيت واخره ان كنت فلم فى نوال سعيد انه المهجو قوع
عاملين بالمعمول شرع فيما سلف بعامله فقال ونصر اى ونصر عامل المفعول عند دلالة ذكرت
اختيارا جوازا اى جائزا تحريمه نحاة والتقدون والتقرطاس لكراهى تقدير نصب التقرطاس
قوله ومنه اى ومما يعمل عاملا جوازا كالا يوم رجلا فرجلا منصوب بالنقل التقدير وكالا يوم فى موضع نصب
صفة لقوله مضارعا حالا بعد ما رايت رجلا فرجلا كرجل اليوم بحذف مجرور الكاف بزيادة الكاف و
انه الطاف الذى هو اليوم مامه ثم قدم المفعول به وحذف الملك على ما هو المقصود نصارى كالا يوم رجلا
وجوز ان يكون كالا يوم هو المنصوب بالفعل لنصب المتعدى كما رايت رجلا مثل رجل اليوم وحذف المنعوت
وانه الصفة مامه نصارى رايت كالا يوم ثم فسر رجلا بقوله اذا عظم بان والظاهر هو الاول لما يلزم الثانى
من كثرة التقديرات واما فصله عاقبة بقوله منه لما فيه من كثرة الاعتبارات من الحذف والتقديم

واما ما مسا فان قوله لان المضمر وهو اياك لم يسلم ولا يخرجه نعما لان الظاهر فى الالطاف على الغائب
على جهة منع الشركة وهو انه يكون بالامر المظهر على ما قررنا وفى قوله حذف الفعل اشارة الى ان وضع
الظاهر موضع المضمر سابق على حذف الفعل فيكون ما اخر عامله وقد ذكر كلامه ثم اشار الى ان الحذف لا ما
جرا المقصود وعلله بوجهين اى نيابتها عن الفعل فلو ذكر هو لزم الجمع بين البدل والمبدل وهذا لا يجوز
والاخر منه اللبس بالمضمر فلو ذكر الفعل لالتبس بالجملة كقوله صالحا لمجيء والاستثناء بخلاف قولنا
فانه نص فى الاستثناء وهذا اعنى كون المنادى منصوبا لانه اخر عامله وجوبا هو المذهب المشهور وذهب
اليه الجمهور وتقدم على المنادى منصوب بهذه الحروف على انها اسماء افعال وردّ هذا الوجوه
اى انه يلزم تقديم المنادى على كلمة النداء عند من يجوز تقديم معمول اسماء الافعال عليها اى جواز طريق
حرف الخطاب مثل رويدك وحيهلك اى ان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع لهذا الكلام
اما ظاهر واما مقتضا فانه لا يجوز ان يكون لمخاطب او غائب وهو ايضا ظاهر ولا المتكلم اذ
ضميره لا يكون مستترا فى اسماء الافعال كما هو على حرف واحد على ذلك بالاستثناء وفى كلمات النداء
ما هو على حرف واحد وهى الهمزة فبطل ان يكون من اسماء الافعال فبطل ان يكون عبارة ايضا انها
لعدم التاثير بالفعل ولاستثناء الجميع فى المعنى وبانها لو كانت اسماء الافعال لبقت من دون
المنادى واعترض على الوجه الاخير على الاول بان النول بان ضمير المتكلم لا يكون مستترا فى
اسماء الافعال ممنوع كيف ومعنى الفتح او تفتح واوده يعنى اوجه او تؤلف وعلى الثانى
بان الهاء خالفت سائر اخواتها لكثرة استعمال النداء بجوزنه اذ انه بالا يجوز فى غيرها وعلى الثالث
بانه فرض الجملة بالا يستقل كما لا جملة الشبه والنزطية والنداء لا بد له من منادى
واختار المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد الفعل وقيل ليس هذا بسبب لانه
حال اماله الفعل فلا يكون هذا لا اخر عامله وتهنا مذهبان الاول ان قوله ان قوله الفعل
مع المنادى بتاويل المستقل كما ونيس لم يقل ولما نابت نائب الفعل والاول هو بعض جملة بعضه مع بعض
جملة والمنادى مذكور بعد الكلام وحكما فاسد اما الاول فلاستلزامه محض الكلام بدون الاسناد او يجوز
كون الحرف مسندا والمسند اليه ولا ما باطل اما الاول فلان الفعل لا يكون فعلا الى باء زيد كلام تام ولانه
فلا يذكر بعد كلام ولانه انتقال عن جواز الوقف على الجملة الذاتية هذا وما ذكرت من المنادى
مذهب المصنف انه المنادى النائب منا فعلا وانما النداء لمن لم يواجهك والخطاب لمن يواجهك
فلا يكون واحدا لا اخر واجيب عنه بان الخطاب لحاضر مواجها اولا والنداء لمن هذا الجملة حاضرا
سواء حضر المنادى حسا وقوله اى يا لنائب السيد مثل السيام بدال لهذا حاضر نديه وكل وحين
ذكر ان المنادى فى موضع المفعول اراد زيادة تحقيقه فقال وكل اى وكل الاصل المنادى وهو المفعول
للمضرب وقد قالوا ايضا يا انت يا انت كما قالوا يا اياك نظرا الى لفظ المنادى قالوا يا اياك نظرا الى المقدر
فانه منصوب على انه مفعول به فانوا بالضمير المنفصل وقالوا يا انت نظرا الى لفظ المنادى فانه اذا كان
مفردا معرفة يكون مضموما قالوا بالضمير المرفوع وذهب جمهور النحاة حين الى ان المعنى نظرا الى المعنى

واما ما فانه نفى مام اخر ولانه عاد بعد الحذف عنه لا يلزم فيه الحذف واللام ضمنا وذيا اى اجمع ضمنا
وذيا منتقل انه دعاء للمنفى لانها منفى اجمعا فيها اختصا لتحجو المنع عنها وقيل على ما عليها لانه اذا
حضر اصوا افسد منها فكيف اذا اجتمعا قوله ووجوبا عطف على جوازا اى ونصر عامله وجوبا جماعيا فى نحو
دع امرا ونهه اى دع امرا ونهه وهذا ولا عائد الى الامر هذا والا لزم ان يكون ضرب به لمن وقد
استثنا لو لم به اسم وهو على غيرها والذى قول لامن اعتضادا اى الفرض هذا ولا لا طلب فانك قوله
من كان له صفة حال لمن دون باستثنا لا تحقق لها فى زعمه وهذا دون سعد التين الى حرف الباطلين
يا سعد التين والاهدو الباطل ومنى فيه الباطل ان الناس مشهور بالكذب فى السرى وفدم اليه
اسحال الكسر لانه اذن ان اسعد فيه من زمانا ثم ظهر كذب دعواه نصرب لمن جاريا لمطلق
وتيا ساتى مواضع اجوب هو عطف على جماعى ونصر عامله وجوبا ساتى مواضع منها المنادى
ولم يوجه لظهوره وندمه على غيره اما ما بينا نه لكثرة مسايله وشبه ولان الاصل ان يقدم المحذوف
مام المحذوف وهو فيه دون غيره قوله لانك علة لكون المنادى من المواضع التى اضمر فيها عامل المفعول
وجوبا ثبا ساد جعل الدليل على كون المنادى مام الضمير نص سيبويه وهو ذلك المحل لقوله من المفعول
من قوله الهربه واتقا المنادى مخاطب والاصل فيه ان يكون معمولا وانما قدم الضمير على الفعل افادة
للاختصاص وان عناه اسلام اختفت بالمخاطب قوله تنبيها علة لقوله قائم معنى انا قدم المظهر مام المضمر
للتنبيه للمخاطب ان القصد متوجه اليه لا الى غيره وذلك لان المخاطب بالكسر وبالمنبه غيره اذا حضر
عند اوفاهم المظهر الذى هو اسم المنادى لوضع هذا الاشياس لان المضمر يصح ان يتوجه الى كل احد
على البدل بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا يتناول غيره هذا هو الاصل الا انهم ربما
نادوا من انابيب عن العلمين او عن المراجعة توسعا وتهذا ندفع ما قال من انا ذكره
لا يخل النكرة اذ لا تستقيم فى يا رجلا ان يقال يا اياك اعنى لانه يراد به جلا غير معين
وبا باك معين وقد يقال قوله تنبيها علة لتصدير الكلام بيا اى انما افتتح الكلام بيا للتنبيه
ويجوز ان يكون علة لمجموع قوله يا اياك اعنى لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من
اياك على اعنى لاختصاص ان القصد متوجه اليه اى الى المخاطب لا غير فقوله يا اياك
اعنى جامع لثلثة امور تصدير وضع المخاطب موضع المضمر وتقديم المفعول على الفعل
فقوله تنبيها للمخاطب علة لهذا المجموع فقوله تنبيها ليس علة لاقيم لان المضمر وهو اياك
موضوع للمخاطب والمظهر كعبد الله غير موضوع له بل موضوعه لقوله فالاصل يا اياك اعنى وتنبيه
نظرا اولا فانه ترك المذكور بالدليل وتعليله لغير المذكور وهذا اما لا يقبله ووضع وانا ثانيا فلانه لم
عليه ح تقديم قوله تنبيها على قوله قائم ح فانه ليس المقصود التنبيه المطلق بل المخصوص لا دلالة للتصدير
على هذا وانا ثالثا وانا رابعا فلانه فى مام المستقبل لما وقع من العدول عن الاصل والفائدة المقصودة بما
تخصيص الغائب بالمخاطب النوع متنها فى الاصل فلا معنى لتعليلها على ان قوله نص عليه سيبويه لكون دليلا على جمع

وانت نبلا كالة قال الشاعر يا ابن ابي حارثة يا اسامة وفي الايضاح يا مدين رائع يا انصار
انت الذي طلقت عام جعفا والمنصوب يا انت والالف للاشباع وفي تكرير النداء اشعار
الى كمال غفلته وسفول طلعته محذوف اي امرائك وجعت ماض من جاع يجوع والمنع عاجز
وندا قال المنادى هنا محذوف لدلالة الاول عليه واسامة مبتدا وانت الثاني تاكيد او بدل او عطف بيان
مبتدا وخبره اي انت الذي اشتهرت بهذا الهيئة والذي خبر مبتدا محذوف اي انت وقيل
انا نصب ايا لانه مضاف والمضاف لا يجوز نصبه لانه مبني وهذا ضعيف لكنه يبنى
القسم الاول من الاداة يا يا حروف ندا وهي الى اهوال المرجع اليه والقول بان ايا مضاف
ثم انه [illegible] في كلمة ثم اشارة الى انه مرفوع من شان اعراب المنادى الى
اعلى منه ومن تتميم اعرابه وانه ما مهمل شانه ولهذا اكد بان ونظيره قائم ان الظرف كالمزيد
تقول مهما عرفت ان المنادى منصوب فاعلم انه منتصب لفظا او تقديرا كالمضاف كغلام
والمضارع له اي المشابه له وهو ما يلحقه بني لمعنى نام مسماه كخمسة عشر فان خمسة
مضاف وهو مكنه مشابه له لانه يلحقه بني لمعنى نام مسماه لان معناه المستعمل
لا يتم بدون النقل عليه فهو منه بمنزلة المضاف اليه من المضاف وقس عليه غيره من نحو
يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجهه ويا خمسة عشر رجلا احضر منه عما اذا كان
ويعلمن اسم رجل على قصد الجماعة المتعلقة بهذا البلد فان ثلثة لا يكتسب بل يرفع كخمسة
في ثلثة والرفع والنصب كخمسة زيد وللحارث قال ابن السراج وكذلك لو سميت
رجلا بثلث وثلثين لقلت يا ثلثة وثلثين اهل وليس بمنزلة ثلثة الجماعة بالثلاثة وثلثين
لانك اردت بهذا ما بها الثلثة والثلثون ولو سميت ايضا واسمك منادى الجماعة كيا ثلاثة
والثلثون الثلثين كما سميت يا زيد والحارث ولكنك اردت في الاول يا ثلثين قال له
ثلاثة وثلثون هذا كلامه وهذا مذهب الاندلسي وابن بشر قال السيد عبد الغافر
خطاء بيد به انه مضاف للمضاف سواء كان علما او لا وذلك لارتباط المضاف
من حيث المعنى والمختار عند المص هو الاول لقولنا شيخ سوء اسم رجل قال المص
الشارحين وهذا قال مثله كالمضاف المضارع يوم ان المنادى منتصب اذا كان
مشابها للمضاف اليه والمضاف مع له وليس بكذلك بل السيد انه منتصب اذا
كان مضافا او مضارعا وقس لانه غير لفظ المنادى المنتصب لفظا وهذا هو المستفاد
منه واما ان يدل على ان انتصابه مشروط بالمشابهة للمضاف فلا وحسن كان في انتصاب
الجزء الاخير من ثلثة وثلثين نوع خفاء اشار الى تحسينه فقال وانصب كان في انتصاب
الجزء الاول وهو المعطوف عليه اعني ثلثة لاجل النداء وكونه منعوتا به وانتصب الجزء الثاني
وهو المعطوف اعني وثلثين ايضا بناء على المنهاج الاول الذي قبل التنبيه اعني مشابهة المضاف
المعطوف عليه كلمة واحدة لا تنفصل بها الا تحس واحد فلم يكن الواو منه فرقة للعطف وهذا ليس

على المنادى

على المنادى

على ما سبق في اول الكتاب من ان المركب المنقول يكون اعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه
باعتبار المنقول اليه قوله والنكرة عطف على المضاف وانما انتصب لفظا بناء اللفظ اعلى المضاف
للمضارع والنكرة لانها منعوتا بها ولا منعوتا للعدول عن النصب وقوله اما موصوفة منصوب
حال من النكرة والنكرة الموصوفة تجوز ان تكون صفة مفردة او جملة او ظرفا ولما كان مهما مظنة
ان يتوهم انه يجوز ان تكون الضمير العائد من الصفة الى النكرة ضمير غائب نظرا الى اللفظ ان تكون
وضمير مخاطب نظرا الى معناه كما في قوله يا مهما للهم او كلام لا تزال تهذي بذلك في عود الضمير
الى وعود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ الغيبة لا غير الى لا يجوز فيه الخطاب بحال
سرتها من عرى فان ضمير سرتها غائب عائد الى الليلة فان سرتها جملة وقعت صفة لليلة
والعائد منها ضمير غائب وهذا اولى مما قيل هذا جواب عن توهم سؤال وهو ان رجلا في كلام
المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغائب فاجاب بان المخاطب للاهم منه نظرا عاما
جاز عود ضمير الغائب اليه من الصفة فان قلت هذا يدل على انه يعود اليه ضمير الغائب
له نظر وتحسين ذلك ان النكرة تجعل موصوفة ولا تجعل منادى ضرورة كون المنادى هو الموصوف
مع الصفة لدلالتها على معنى في الموصوف وكونها لا يجوز منه فالوافي منام ضمير المخاطب هو الجزء
من الموصوف والصفة فالضمير العائد منها اليه يكون سابقا على وقوعه موقع الضمير فلا يتاكد
فانه انما يجوز بعد تمام المنبع لدفع الاحتمال فيكون المؤكد هو المؤكد وهذا يجوز في ضمير انا تاكيد
نظرا الى لفظ النكرة والمخاطب نظرا الى معناه وانما لم يجز باشر نيك مع انه تاكيد مثل اكل لما
ان النفس اذا اضيفت الى ضمير لم تقصر عين المضاف اليه ولم يكتس كسر الخطاب بالاهانة
فيكون تاكيدا من جهة المخاطب بخلاف الكل فانه اذا اضيف الى شيء صار عين المضاف اليه
فاذا اضيف الى ضمير الغائب جاز ان يقع تاكيدا لما في المؤكد من جهة المؤكد الغيبة واذا
اضيف الى ضمير المخاطب جاز ايضا ان يقع تاكيدا لما في المؤكد من معنى الخطاب فافهم
اعلم ان بعض الشارحين عند قوله اما موصوفة غير الجملة والظرف وقال انما قلنا
موصوفة غير الجملة والظرف لانها لو كانت موصوفة باحدهما لكانت مضارعة للمضاف
لا يجوز لا يجعل وكذا الاخلة من داث عرق عليك رحمه الله السلام وذلك لاضطرارهم
الى جعل ما جعلا لا يجعل مضارعا للمضاف مع هذا التوجيه لانه لا يجوز فيه جعل الموصوف
منادى مفردا مستقلا لامتناع وقوع الجملة والظرف صفة للمعرفة ولذا لا يجوز في الموصوف
يا حليما ان يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لاجل الغفار الذنوب لاستكراههم وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة واما موصوف بالنكرة نحو يا حليما لاجل غفار الذنوب على ما قيل
انه كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة بغير الجملة والظرف
فليست بمضارعة للمضاف لانه لا يجوز جعلها مفردا معرفة مستقلا نحو يا رجل الظريف

وفيه نظر لان ما ذكره الشارح كلام الشيخ الرضي وهو عند المص غير مرضي لانه فسر المضارع بالاضافة
على الموصوف بالصفة على المرفوع بالصفة على ان المص ذكر مثالين يا رجلا صالحا ويا ثلثة رجلا من الا
وهذا صريح في ان الموصوف سواء كان موصوفا بالجملة او بالمفرد فهو ليس من قبيل المضارع قوله
او غير موصوفة عطف على موصوفة نحو يا بصير اخذ بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه فذلك او محلا
عطف على لفظا اي ومنصوب المنادى محلا لا لفظا كالمفرد المعرفة اراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مضافا
والمعرفة ما قصده المعين سواء كان معرفة قبل النداء او لا لقوله بنيها حال عن المفرد المعرفة فانه لا
فان المفرد المعرفة عبر عما وقع به من الضم والالف والواو اذا كان نصبه محليا نحو يا زيد في المعرفة
قبل النداء ويا رجل في المعرفة بالنداء ويا ايها الرجل في المبهم كلها مبني على الضم لانه جامد وقع به
ويا زيدان مبني على الالف لان وقعه كان بالالف ويا زيدون مبني بالواو لكون وقعه بالواو واحترز
عن علة بنائه بمثال بعضهم من مشابهة بالحرف من حيث الافراد والتوقف والوقوع موقعه فلا بين
المضاف والمشابه له لانه لا يدل على الافراد ولم يبن النكرة ايضا لانتفاء التوقف وليس علة البناء
هي الوقوع موقع الحرف والالزم بناء المضاف وبعضهم لا انها هي وقوعه موقع الحرف لما ذكر لان
النداء عارض وكونه مفردا معرفة حاصل قبل صيرورته منادى قال ابن السراج واما الياء فلما
اوجب بناء الاسم المفرد المعرفة موقعه موقع غير المتكلم الاولى انه واقع موقع المفرد واختيار
الضم وانما اختير لقوله موقعه موقع ضمير المخاطب اذ يقال يا زيد اذ يقول ولما كان الحامل
الاول على هذا القول اعراب المضاف اشار المص الى جوابه بقوله ولم يبن المضاف وكون ان
يكون جواب سؤال مقدر وهو ظاهر والمعنى انه انما لم يبن لانه وقع موقع ضمير المخاطب مع ان الاضافة
تلزمه المضاف وصل لكان قولنا بالحكم وهو البناء على الضم وهي الوقوع موقع الضمير لانه انما يقع موقع
الضمير بعد ان يدل انه دلالته على مسماه ولكن لم دلالته عليه الا بعد ان يحصل فيه معنى الاضافة وهو
موقوف على ذكر المضاف اليه وانما لم يبن الجزء الثاني من المضاف والمضاف اليه لان الواقع موقع الضمير
هو المضاف من حيث انه مضاف لا المجموع فان المنادى في نحو يا غلام زيد انما هو الغلام بقيد
الاضافة لا المجموع واما نحو يا عبد الله فقد عرفت انه بما حقيقته ما قبل الحكمية وقال بعض الشارحين
لا كون بناء الجزء الثاني لعدم مشابهتها الضمير من حيث الافراد وتعقب نظر لان هذا ليس كلاما لبعض الشارحين
اعلم ان جمهور الشارحين حملوا قوله لوقوعه موقع ضمير الخطاب على المذهب الاول وقال ابو البقاء
انما بني لوقوعه موقعه وكونه مثله في الافراد والتوقف واما المضاف والمضاف اليه فلم يجعلا مشابهتهما
له في الافراد وكذا لم يبن المفرد النكرة لعدم مشابهته له في التوقف هذا محصل كلامهم وفيه نظر
لانه كونه خلطا بين المذهبين لستلزم ان لا يكون لقوله ولم يبن المضاف وجه وحينئذ
عن سبب المضاف بان الحكم كما يتعلق بالمسبب متى اضافة السبب متى اضافة بوجه الحال وفي المضاف وان يحتمل
سببا لبناء وهو وقوعه موقع ضمير الخطاب الا انه وجد المانع من البناء وهي الاضافة التي
هي من خواص الاسماء فبعد عن شبه الحرف نظرا عدم بناء لا غلام رجل مع بناء لا رجل مع ان علة

البناء

البناء متحققة فيهما واجيب بان البناء انما ذكر اصل لسبب قوي وهنا نحن فيه عارض لسبب ضعيف
فلا يلزم من منع الاضافة البناء منعها اياه هنا وبان المدعى القول بان علة بناء المنادى وقوعه
موقع الحرف بانه يستلزم ان لا يبنى المنادى الموصوف والمفرد الموصوف كالاضافة وان يكون الظرف
في يا زيد الظريف بالرفع خبر مبتدا وبالنصب منصوبا بالمنصوب مفردا وهو مذهب الاصمعي و
اجيب عنه بانه وان وقع موقع المفرد في بعض الصور فلا يجعل كالاسم المفرد الغائب فانهم قالوا يا
هم كلهم فلو كان هم كالاسم المفرد لم يكن كل جملة موقع اليه ضمير الغائب وقد قال النحاة بين
الاضافة والوصف سوى المفرد منتفي فانه ان لا يدل لانه لا ينتفي شيئا اولا يدل فصل على النقل بوجهيها
اصلا ولم ينتفي فانه ان لا يوصف بل انما لا يوصف لان ايهامه قال النحاة يجوز الخطاب وبعد ان يقدم
قبل المنادى الاضافي فعلى العامل بالعمل والفعلي الوصفي فعلى احد معمولي عامل واحد بالاخر
والاول شبيه فعلى العلة بالعلول والثاني شبيه فعلى احد معلولي علة بالاخر ولا يخفى ان الاول
اولى ولا يلزم من تاثير الاولى في المنع من البناء تاثير غيره الاولى فيه واتفقا الواقع من الضمير
هو الموصوف وهو الواقع موقعه وحدث علة البناء فيبنى الموصوف وهي الصفة بعد البناء الواقعة
قبله نظر لخلاف المضاف فانه لا يبنى موقعه الا بعد الاضافة لا يبنى فلا يكون بناؤه اعلم
انما ذكره المص انما هو علة البناء فقط واما علة البناء على الحكم فهي ان لا يلزم ما كان في محل
زيد ويا عمرو ثم حمل عليه غيره ولو لا الباب او لا يشار الى ان بناء عارض او لدلالة الى الاصل
الاعراب او الحكم علامة لخلاف يكون نحو من قال ابن السراج لان اصله الحكم فيفرق منه
ومن لا اصل في المكن ولا يخفى عليك ان الالف في المثنى والواو في الجمع السالم بمنزلة الحركة في المفرد
واما علة البناء على الضم فهي لتفرق بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوسنا وبين حركة المبني
نحو يا قوم كما علم اذ كذلك نحو فلك ومن شلك ومن اذ ان يكون المنادى مستغنيا عن حركة المبني
الالف لانه لو بني على الياء لالتبس نحو يا احمد بغير معين ولو بني على الكسر لالتبس بالمنادى
المضاف الى ضمير المتكلم نحو غلامي بحذف الياء اكتفاء بالكسر واما قال ويبنى على ما يرفع به لكون
الظرف في قول يا زيدان ويا زيدون قوله وبناء العلم اشارة الى ان علمية المنادى تمنع النحاة
ومن ان الترخيم الفعلي بل من الندا ام لا قال المص وهو اي المبني ان لا يشبه ويحدث التوقف الحكمي
وقوله على رأي اشارة الى ان هذا القول فاذا قال زيد فكانه قال كما مسى بالنداء والعاء والعالم
وليد لم تثبت الالف واللام في الزيدين والزيدين مع ياء ملحوظ لكن بمنزلة الالف واللام
لما كان كذلك فان سببه قال المص المنادى بالاشارة وهو الخطاب لانه وان النداء حق اصل
الاسم كالتشبيه والجمع فكما ان العلم ينقل من التوقف العلمي الى التوقف اللامي كذلك ينقل بالنداء
من التعريف العلمي الى الخطابي وقيل لا يستكره اجتماع تعريفين متغايرين ولا يستلزم توقف التعريف
وفيه نظر لجواز ان يقال يا هذا ويا انت ويا ايك واختار النحاة ان يكون تعريفه العلمي
مع الخطابي لانهما غير متباينين ولا مثلين الا ان احدهما لفظي والاخر معنوي قال ابن السراج

فاما قولك يا زيد فزيد وما اشبهه من المعارف معارف قبل النداء كما كان ولو كان نونه بالنداء
لقلت يا مكره قبل قوله ومثيل قول من قال انه مونه بالنداء فقط انك قد نادى باسم من الاعلام له
شرطا كما قول فوذوف اقبل ولو لم يكن عدوك انك عرفت باسمه فما قدم ما اجابك اذا دعوتا
قوله واما قوله ع انا ان الى سوال الجواب اما السوال فهو ان مطرفا مطر علينا مادى مفرد
موضع بعده ولم يعنه واما الجواب فهو ان قوله قبح بعيد عن الناس لان الناس ان لم تعرف
منون واما بالنون في لغة لبلا قوم الجواز من قوله وشبهه ع اي وشبه الشاعر بالمادي
المفرد الموفه بباب ما لا ينصرف كما ان غير المنصرف من الشعر في تحمل الزحافين لانه المنصرف
على توهم كذلك المنادى فيه المضر من الوجه الذي ذكر فلا الاول منون عند الضرورة
كذلك الثاني البيت للاحوص الانصاري وقبل فان يكن النساء اهل ثقة فاني لها جاهلا ولا اعلم
قدم البصرة يخطب الى رجل بني ابنته وذكر له نسبه فقال ما ثبت شاهدا الكنا ابن عمي الادبر
تجار لبنا ما مزوجه اياها وشرطت عليه ان لا ينهاها من احد من اهلها فخرج بها الى المدينة
وكانت اختها عند احد من بني مدينة باسن طرفه فقالت اعدل الى اختي فزوجت لهم واكرمتهم
ثم راح زوجها وخاطبها بالابل والنعم الكثير واسمه مطر فلا رك الاحوص فخمسه عيناه ولا تنبها
واختك امرأته من اجل النساء فقالت له زوجته قم الى سلمك وسلت الرجل زوج اختها
فسلم عليه فقال واشادا الى اخت زوجته فقال سلام الله يا مطر علينا البيت فقال فلاح
من المرأة حرام عليك يا مطر ونصب مطرا على انه منادى لكنه ع وهو مضاف الى الفاعل
او الداخل عليه قوله ع معطوف على قوله كالمفرد الموفه واما اعرب
بهذا لانه صفة شبهه بالمضر بدخول اللام او معوض شبه الكاف لكون اللام من خواص
الاسم واما اختار كلية او فرعطف امثله المنادى المنتصب محلا حيث قال ان الداخل
والكره لانه محل الشافي لمقابلة امثله اثنان لكون بعضها مضرا في اللفظ وبعضها مجردا
وبعضها مفردا كما على حاله قبل النداء بخلاف امثله الاول فان كلها منصوبة في الاعراب اللفظي
واما دخلت اللام على المستغاث والمتوجع منه مخصوص من من مثاله بالاستفهام
لغواية والاختصاص وان كان مستفادا من النداء الا انهم ارادوا الدلالة على زيادة
الاختصاص لمكان الحاجة فادخلوا اللام بخلاف ما عطف عليه حيث اذا عطف ما فيه
اللام الجار على ما فيه المعرف الاستغاثة كما سيجيء وقوله فرعا عليه لقوله واللام متوجه
يعني انما صحت اللام فرقا بين المدعو وهو المستغاث والمتوجع منه وبين من مثاله بالاستفهام
المستغاث له والمتوجع منه وذلك لانه قد يقال يا مستغاثا له مكسورا للام والمدعو
محذوف نحوا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو لم تفتح اللام في المدعو لكن منها
فرقت ولم تكسرا لما اشار اليه بقوله والفتحة ع اي والفتحة بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه

لقوله ع اذا استغاث من مثاله بالاستفهام وكذا المتوجع منه

لضرب المدعو فرق الى الخطاب لان المدعو وان وقع صفة الخطاب واللام اذا دخلت على المضمر
تحت خطاب ما اذا دخلت على الظهر فانها تكون مكسورة فانها بين لام الابتداء ولام التعليل
الفرق بالعلامة مثل لهي غلام وهي كسرها لموافق عليها ولا استغاثة في المضمر الا بالمثال لهو
ولانت وله اوك غلام نحو يا لك للمسلمين فتحت اللام في لك لانه مستغاث وكسرت في للمسلمين
لانه مستغاث له واللام الداخلة فيه تسلق باسلق به اللام الاول وهي لتقوية ادعو المقدر
على مذهب الجمهور او الحرف المقدر على مذهب المبرد ولا يجوز ذلك لما انه صفة بالاخبار
كما يصف مقدم المولى نحو لزيد صرت او لضعف العام مقامه والمعنى احضر الله بالدعاء
لاجل المسلمين وكما بالمجهول ولشبان مثال اخر فيه اللام في المدعو وكسرها في المدعو اليه
الا انه مثل ايضا على مثال كسر اللام في يا عطف على مذهب اللام الجار واما كسرت في المعطوف
لانه لم يقع موقع الضمير فرجعنا الى اصل كلها وهو الكسر ولانه لا يعطف مضمر الخاطب على مثله اولى
بيك نار بعيد الدار مضرب اسمان اسم فاعل من نادى اذا بعد وقوله بعيد الدار لرفع توهم
ان يراد بالنائي غير البعيد في الزوابه ولك ان تجعله موكدا للنائي وقوله مضرب الى غريب
منتظر عن اخوانه صفة ثانية للنائي تقول بيك كلا بي على طرفه فوالله عنك لكل نفس
وتقول الى رسل وفيتم مرادا الى كل شر يريد انه كان مجاهدا لقوما وعونا للضعفاء فهم يكون لبسه
ولا يكون ان من اعان غريبه او جار او من له اخوان مع لكن لا يكن اعان غريبا ذلك واما مثال
الى بيك البعيد في الزوابه والبعيد في الدار الى بيك من الاقارب بيك وبينه ومن دار بعيد
عن دارك وهو غريب فتنبه نظر ثم قال يا للكهول وللشبان للعجب الكهول جمع كهل
وهو من الرجال الذين جاوزوا الثلثين واحطه الشيب والشبان جمع الشاب يا لي
ادعوكم واخصكم ايها الكهول الشبان للعجب الى اضرعا له وتعجبوا ولا تستغربوا سوالا وهو ان
اللام الداخلة على المنادى كسرت في قولهم يا للهيئة وهي البهتان من بهت اذا تحير ويا للبلية
وهي الداهية من نزل الشيء شدته ويا للعضيهة وهي الجهتة اي الافك والبهتان من عضهت
الابل بالكسر عضا العضاه وهي كل شجر معظم له شوك اجاب عنه بقوله وقولهم للبهتة ويا
للبلية ويا للعضيهة على ترك المدعو والمنادى هو يا قوم للبهتة وكذا في باقي الامثلة الى وعرفوا
لهذه الامور لنظر وافها وتعجبوا منها وقد مضى السوال هنا بان بين اللامات في الامثلة الثلاثة
مكسورة وهي للمدعو اليه وانما لم يكسر اذا اندمجها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يندمج فيها مدعو
ولا تكون عليك انه مكسر اللام لا المدعو اليه سواء اندمجه مدعو لفظا او تحو بالعجب على ان المص
لم يذكر انه انما مكسر اللام اذا اندمجها مدعو حتى يرد عليه هذا السوال وانما نحو يا للدواهي
ويا للعجب فتحه من كسر اللام فيها فانه لم يندمج عندنا يا فيجوا وحتى اراد يا ماء او يا دامية هذا او انك
وادخل اللام فيه لوجه قوله ودخل اي دخل اللام الجار الى المعجب المضر نحو فقال كيف يا لك لا تنهى
بل صار الفعل ثبت بيذبل المقار اسم متعول من اعزت الجبل فلانه شبلا محكما ويذبل

اسم جبل نصف طول الليل معجبت سؤال ادعوك من ليل طويل كان نجومه شدت بحبال
محكم الفتل يذبل فلا سرحي يظل النجم ويأبى من قبره في التعلق البيت لطرفة بن العبد
وقد نزل مع عمته عنه منصب لها للنبا بر ومع عامة قومه فلم يصدقوا شيئا فحل محمد ومع
الى عمة وحكموا من ذلك امكان فوالى الشاعر بلفظ يا شرهن من لعمت طالب
بالكسر من قبره خلاك الجر فيضي واصوى ونزى ما شئت ان تنزى فذرحل الصياد فكم يا شرى
ودع الخ فاذا تحدى لا يدمن صيدك يوما فاصرى النبرة واحد النبر وهو ضرب من الطير
والوكر المنزل الواسع من جهة الاه والاه وباصف الطائر وصف بعضها وصوت الطائر مكا
قوله او الالف عطف على قوله اللام اي كالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيداه فانه
ايضا منتصب محلا فالام اي لا يجمع الف الاستغاثة مع لامها لتنافي اثرهما اذ الالف تقتضي
فتحه ما قبلها واللام توجب جره وفصل لان اللام مدل من الزيادة في اخر المستغاث الموجب
ولا كمان واما الحق الالف للاستغاثة لا مندوحة للصوت لعود المستغاث كما زيد اللام للاستغاثة
لذلك واما كان انتصابه محلا لا مندوحة لما انه يسبه ولزم كون اعرابه محليا او الندبة اي كالداخل
عليه الف الندبة وانه فتح ايضا نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اي انما زيدت الهاء لاجل
الوقف اظهارا للالف التي في غاية الخفة لعدم مجيء تعذر من عليه ولا نحو نحو يا ما اكثر
لانها انما زيدت للوقف وهو لا يكون الا على السكون الا للضرورة فانه يجوز نحو كقوله عند الضرورة
بالكسر لانشاء السكين وبالفتح شبهها بها للضمير الواقع بعد الالف وبالضم عند بعضهم لكسبه
الالف فيها نحو يا رب يا زيداه اياك اسلت فانه هو كما الهاء للضرورة فانه ع عنزار يا رب يا
قبل الاجل قول اسالك يا دلي لا غيرك وصل عنزار قبل حلول الاجل وعنزار اسم امراة قوله
او ما كان عطف على قوله المفرد الموفه اي او مثال كان من المنادى مبنيا قبل النداء فانه ايضا
منتصب محلا لا لفظا وفصل البناء قبل النداء بقوله نحو يا او نحو يا خمسة عشر فان بناء
قبل النداء على سبيل الخمسة حيث استقل خمسة عشر مبنيا بدون النداء وبالحذام وبالكاء
فان بناء ما قبل النداء ليس على سبيل الخمسة حيث لم يستقل الا في النداء بل على سبيل الترخيم
والمندوب يعني انهما لو استقلا في غير النداء لكانا مبنيين ايضا نحو يا خمسة عشر يا حذام
للبناء المتنوب بكونه قبل النداء لا للبناء المطلق كما قال الشيخ سيبويه في نحو يا خمسة عشر
نحو يا خمسة عشر فان بناءه لغير عطف وهو موجب البناء لخمسة والمندوب كما يا حذام
ويا للكاء فانه ليس لهما علة بناء لخمسة فيهما لخمسة بل لانه لو لم يكن موقوفا لكان
مندوبا لا لخمسة لان تمال الهاء في غاية ما لا يمكن له وهو مثل الواو وانما هذا هو الكاء فلم يكن
قبل الامر بناء ما قبل بناء ما قبل من الاصل فالبناء فيه مندوبا لا لخمسة وذكر لانا نقل ان يكون هذا
ويا للكاء من خمسة او ما ذكر كونه مهموزا ظاهر على ان المندوب والخمسة بالمعنى الذي ذكرهم مستعملا
لا بالعلم فقط وانما هو ليس يعود من اقسام المبني على الاطلاق قوله وخوذ ضوء الجماد

لا اولد وكذا يحو

فلا معنى له لان اللام مع من نحو من نحو من ندآء العلم وبين ندآء النكرة بانه يجوز وصف المنادى اذا كان
يعرض لاشتراكه بينه فالمزيد منه الى المزيد من الوصف اوما هو في حكم كالمضاف بالاضافة المعنوية
فانه وان كان معنا صورة الا انه في حكم المزيد لكون الاضافة في تقدير الانفصال فان قلت
هذا المضاف اذا وقع منادى يعطى له حكم المضاف حتى يجب نصبه بحرف حسب الوجه فلم لا يعرب
واذا وقع وصفا للمضموم يعطى له حكم المزيد حتى يجوز منه الوجهان قلت الاصل فيه ان يكون له
حكم المزيد في جميع الاحوال لكون اضافته كلا اضافة الا انه لم يعط حكم المزيد حين وقوعه منادى لوجود
مانع وهو مشابهته للمضاف حيث قلت به شيء من تمام معناه لو خشية ان الملابس من نداء الشيء
يحتمل معنا وهكذا ان يقول انه مضاف لفظا غير مضاف معنى ولا شك ان اللفظ شاهد على المعنى
والمتبوع شاهد على التابع فاذا وقع هذا المضاف منادى كان شابها ما عطى حكم السابق وهو
المضاف واذا وقع تابعا اعطى حكم اللاحق وهو انه غير مضاف واما ما قال هذا انه اذا وقع
منادى فلا اعتبار اذا كان جاريا على مضموم احترازا عما اذا كان جاريا على المنادى المضاف
والمضارع او النكرة فانه لا يجوز في تابعها الا النصب وعما اذا كان جاريا على الواقع عليه اللام
الجارة فانه لا يجوز في تابعه الرفع لكونه جنسا على المنفي بل الجواز النصب وعما اذا كان جاريا
على الواقع عليه الف الاستغاثة فانه لا يجوز في تابعه الرفع لكونه مبنيا على الفتح وقوله اذا
احترازا عما اذا كان جاريا على المبهم نحو ايها الرجل فانه لا يجوز منه الا الرفع واراد بالمبهم ما لا
يكون مقصودا بالنداء والاورد عليه باخذ الطويل حيث جاز في الطويل الرفع والنصب لكونه
وهذا يعلم ان المرفوع المضموم ما هو مقصود لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا موت او محلا نحو
هذا فاشار الى كله بقوله جاز اي جاز في المزيد من الوصف اي ملحق حكمه اذا كان جاريا على
منادى مضموم فيهما النصب حملا على الموضع ومرضه النصب لكونه منصوبا وهو قول الشاعر
اسلمي كعب بن مامه وابن سعدى يا كريم يا كريم الجود او انصب الجود حملا على محل عن في
المرى حيث هلك عطا وابن سعدى حاتم وجاز فيه ايضا الرفع حملا على لفظه
المضموم ولما كان الحمل على المحل هو الناس ولهذا قدمه فرجحه ان يكون ما قبله مقصودا
كجمع باب البنيات كقتل هؤلاء الرجال ولا يجوز غير ذلك ولكن جاز فيه ذلك
الرفع ايضا وعد هذا من مشكلات علم النحو من حيث كان تابعا اشبه نحو كمتبوعه
الشيخ الاستاذ انه اعرابا حالا له فاشار الى كله بقوله مثله لان اي جاز الرفع فيه
للحمل على لفظ لان الفتح لاطراد منادى المزيد المعرفة اشبه الرفع فكان الرفع
في التابع مطرد بحسب الحكم على التابع بالرفع حملا كما بان مثال كل فاعل كرفع
كذلك الضم في المنادى المعرفة الغير الداخل عليه اللام او الالف لطرد الحكم عليه بالضم
حملا كليا

بان

مضموم

بان كل منادى مفرد معرفة لم يدخل عليه الالف واللام قبل الحركة البنائية هذا السبب نزله الحركة الاعرابية
يجوز في تابعه الرفع ايضا فقوله الشيء الفتح من جهة حروفه بحذف حرف الندآء وزوال هذه الحركة
فانه يحدث بحذف الفاعل ومنزل منزلة وتفهم ان الست الحكم المذكور هو المشابهة من
حيث العروض لا الاطراد لان الكسرة هو لا مطرد مع انه لا يجوز اجراء الصفة على لفظه وهذا لما
انما ولان الاطراد هنا. ما ذكرناه. وههنا منتف واعترض عليه بان الفتح في غير المفرد في
حال الجر مطرد وكذا الكسرة نحو غلامي مطرد مع ان اطراد هما لا يجوز الحمل على محلهما واجيب
بان الفتح يزول عند دخول التنوين فيه فلا تهما غير مطرد بخلاف ضم المنادى فانها لا يزول بدخول
التنوين كما في مطرد وعن اشكال بان المضاف لا امتزاج بالياء اشكال امتزاج الكسرة كما تهما
حتى الكلمة ولا يجوز الحمل على المحتمل اقول الفتح في غير المفرد مشترك بين النصب والجر فالحمل
عليه في حال الجر لا يحتمل الا بالجر وما ذكر من ان الفتح يزول بدخول التنوين فان الضم ايضا يزول
عن المنادى بدخول الف الاستغاثة او اللام الجاز فاذا لم يضر هذا بالاطراد فكيف يضر به ما
ذكرنا والثاني ان المضاف في حد حيث حمل على الامتزاج مانعه عن الحمل على اللفظ دون المحل
واعترض على ذلك بانهم قد نبوا الصفة لمنادى موصوفها في نحو لا رجل ظريف في الدار وهم يبنوا
فيما نحن فيه وقوف منها بان المنتفي انما هو الموصوف بالصفة فانه قال لا ظريف في الدار الذي
الصفة لا سحاب معنى النفي عليه بخلاف ما نحن فيه فان المنادى انما هو زيد وذكر الظريف
بعد انما هو للايضاح لا لان المجموع منادى وزيد عليه بان ما ذكر لا يحتمل في كلام الشاعر
لا شاعر اليوم مثله للفظ بان المنادى انما هو الموصوف مع الصفة واجيب بان ما ذكرت
وان اوجب الكثرة الا انه عارضه الطول الموجب للاعراب فاعرب هذا محض كلام الشيخ
الحاجب ويرد عليه ان ان كان نكرة فلا احتياج الى ان يقال نصبه للطول وان كان معرفة
كيف يوصف بالجملة وقد قال ان صفة المنادى تستلزم اللام وهي مانعة البناء يرد الشيخ
الرضي بان اللام لا تمنع البناء المحض ولا يلزم منه ان لا يمنع من قبول البناء ولان الوصف
ايضا من الرفع كيف والام من خواص الاسم قوله وعلى هذا اي وعلى الحكم المذكور
يا زيد الكريم اي النجيب والطيب وفاضلا فان جواز الرفع والنصب في الكريم لان
حكم المزيد تكون اضافته لفظية وقد ذكر ان الحكم في المزيد او ما هو في حكمه جواز الوجهين
مكون جوازهما في يا زيد الكريم لتمام مشاكل الحكم الذكور وقيل اي هذا وعلى هذا اشار الى
جواز النصب وفيه نظر واذا كان الخ اقول يريد ان جواز الرفع والنصب
في الوصف مشروط بشرطين احدهما تكون الصفة مزيدا او ما هو في حكمه وكون الموصوف مفردا
فاذا انتفى احدهما فان كان الوصف مضافا بالاضافة المعنوية او كان الوصف للمنادى المضاف
بالاضافة المعنوية اولا فالنصب واجب ليس الا اي ليس الجائز فيه الا النصب وذلك
لان الوصف اذا كان مضافا فلو دخل عليه حرف الندآء لوجب نصبه فاذا لم يدخل عليه فاولى

ان يجب نصبه واذا كان المضاف وجب حمله على اللفظ المضاف ضرورة كونه مرعيا فوجب نصبه قوله نحو
وذا الجمال فالا كان الوصف لمضاف واما اذا انتفيا بان كان كل منهما مضافا فالحكم فيه الجر قوله
وكذا الخ وكذا الوصف في جواز الرفع والنصب على مذهبه ومعنى النصب على مذهبه بالنظر الى الوجوه من
التاكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحرف الا البدل والا زيد وعمرو من المعطوفات
التي لا تنتهي وقول ما علة فان حكمها حكم المنادى بعينه في الاعراب والبناء مطلقا الى سواء كانا
مفردين كلا وسواء كان متبوعها مضموما اولا والحاصل انه لا ملاحظ فيها حال متبوعها بل حالها
من الانفراد والاضافة كما يلاحظ حال المنادى وذلك لانهم كرهوا ان لا يعطوا حكم المنادى
ما هو مقصود مع جعل ما هو مقصود منادى وان لا يعطوا احد المتبوعين ما اعطوا الآخر وهذا ثابت
في الواو والفاء وثم وحتى في الحرف بينهما مجراها لكونها من باب واحد ولان الفرق في حكم
الفاعل لكونه المقصود بالذكر وذكر المبدل منه عليه او حرف العطف قائم مقام الفاعل
والعطف صالح لدخول حرف النداء عليه اذ الغرض ان لا يتم دخول ما علة واما قال يا زيد وعمرو
احترازا عن نحو يا عمرو والحارث فان حكمه ليس حكم المنادى وسائل المعطوفات بالفاء لا يتم دخول
يا عليها اولى من سائرها بالتي لا يكون مقصودا بالحكم الموقوف للابتداء نحو يا مجد واحد فان حكمه ايضا
حكم المنادى فان قلت هي عمرو في يا زيد وعمرو ولم يكن في يا ليت وابا قال الفوت قلت بالكثرة
اسم لا فعل كذا وابا ان دلالة بكثرة يا فلا كم كذا فاذا لم يوجد لانه لا ملفوظا ولا محذوفا
وحصل حكمها مشابها به حكم المنادى شبه مطلق عند ابي كان ان سائر النوابع مضافة حكم المنادى
كذلك حكمها مطلقا حكم المنادى لانه ازاله الاختصاص وازالته ما يستند من جعل نابا اما
منادى مثل يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت اي اذا جعلت زيدا الثاني بدلا عن
الاول وصاحب عمرو بدلا من زيد نحو يحب عمرو زيد ونصب صاحب عمرو اعلم ان المعرب
تبع اما على وصاحب المنصوب جعل بدلا من الاول وردت ابن الحاجب والشيخ
الرضي وبهما الشارحون بانه من باب التاكيد اللفظي فالاولى ان يمثل بمثال منادى يا رجل يا زيد
اقول لو كفى في التاكيد اللفظي ذكر المنادى بالاول فقط لكان الاولى ان يمثل بمثال منادى يا رجل يا زيد
كونه غير مقصود كما فعله المص حيث قال في تعريف التاكيد وما يعاد ذكر الاول غير مقصود فلا وجه
حكم الصفات بان الاياي في رايتني اياي بدل من الياء والشارحون غلطوا عن تعريفه فقالوا وقد
الشيخين ويا زيد وعمرو مثال للمنفرد من المعطوف المنتهي ويا زيد عبد الله مثال للمضاف منه
نصب ضم الاول ونصب الثاني للمنفرد شرع في امثلة سائر التوابع فقال نصب يا نعم احمون
واجعين الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال على التاكيد المفرد وكلهم او كلكم مثال
للتاكيد المضاف اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف للكل ضمير الغائب نظرا الى لفظ التاكيد
وضمير المخاطب نظرا الى معناه. قال الشيخ ابن الحاجب وهذا اصل مطرد في كل ما كان له وجهان

من حيث المعنى واللفظ كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي فعل كذا والاعتبار بالمعنى اولى اذا
كان في حكم الحرف الواحد لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه في التحقيق وكان الوفاء بالغرض اولى ولذلك كان
قولهم يا نعم الكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي
فعل كذا والامر بخلافه فانهم لم يحكموا في انه ضعيف فالجواب ان الذي جزء مستقل وانت جزء آخر
مستقل وليس كذلك كلمة فانه فرد له فهما جميعا جزء واحد فصار هذا كالخطاب فلذا فضل عليه
في نفسه لانه مستقل هذا كالمدلول الكلام في الذي الواقع خبرا فانه فاضل صفة جهتان
كما يعم الواقع في يا نعم وانت مهما لكم وبالي يا نعم المشتغل بشبه الخطاب من الذي ولا يخفى
ان فعلت سلم الذي جزء واحد فوق التاكيد وقوله يا غلام بشر وخبرا وابا عبد الله مثال
لعطف البيان مفردا ومضافا ومثل سيبويه يا زيد وعمرو يحمل بدل الثاني عطف بيان والرفع
الرضي بان عطف البيان عند ما يبدو الاول فلا يصح جعل زيد الثاني عطف بيان اقول
عطف البيان عند ما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لاعلى بعض احواله وهو يصدق على بدل الكل
كما يصدق على عمرو في قوله يا زيد وعمرو عمرو قال ابن السراج قول يا زيد زيد انعطف على
الموضع ويا زيد زيد على اللفظ وما يأتي في النسب قوله وجاز به اي وجاز في قول الرضي
والي واسطا وسطا ثلاثا نصر نصر نصرا اربعة اوجه قال الجمل اصح ان نصر
الاول منصب اسما والثالث على عطف البيان من مرفوع الاول وعلى المصدر يعني يا نصر انصر
نصرا واما الثاني ان نصر الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث
على الرفع او على المصدر واما الثالث ان نصر الاول والثاني على انه بدل من الاول ونصب
الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والكرابيسي ان نصب الاول بحرف الثاني بالاضافة على ان
يكون المضاف ليحيا كما قال طلحة الخير وحاتم الجود والشكل للتنصيص ونصب الثالث اما على عطف
البيان او على المصدر او يكون الاول حيا والثاني علما فكانه خوطب النصر مجازا كما قال اما جود
من ساق معنى بلغت على هذا والثالث لا يكون الا مصدرا وما ذكرته اولى حاذوكم عبد الله
لانه لم يذكر الا ثلاثة اوجه. ولم يذكر الاخير منها هذا كلامه اقوا وفي واسطار للنصر وهو سطر
بالتحريك مصدر الخط والكتابة قوله واقتصر بسطور كتب الله كتابا لما يطر نصر نصرا قوله
ويا عمرو والحارث هذا مثال للمعطوف بحرف المتبوع دخول ما علة فيجوز فيه الرفع والنصب
ولا يحمل بالمستقل من المنادى لوجود المانع من دخول ما علة واعترض عليه بانه جار في الحارث
الرفع والنصب ولم يجر في والعباس في موكل لا غلامه كما في العباس عند الرفع اجيب عنه
بان والحارث فيه صفة الحكم مدين لا مكان دخول ما علة بسبب حذف اللام منه وهذا
سعد في والعباس اذ لو دخله لا وجب الرفع والكسر كونه موقوفا فاذا باشره الاسم يكتفي
نصب اذا لم يباشره قوله ويختار اي يختار الحاصل المعطوف المذكور الرفع في نحو
النصب نظرا الى المعنى تنبيها على كونه مستقلا في المعنى غير تابع للاول سمعوا التنبيه على الاستقلال

مع زعانة الاتباع للفظ ولا تصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما فلا بد عليه ما اورده الشيخ الرضي
انه علة اختاروا الرفع مع كون المتبوع غير مضموم نظرا الى علته وتختار ابو عمرو العلا النصب لانه اشد وفقا
موضع المتبوع بسبب اللام فامتنع ان يجعل مع كلمة حركة متبوعه نظرا الى كونه تابعا للمنبي فاختير النصب
للاتباع الذي يكون مجريا على اصل دون الغلط بهذا اذا كان المنادى مبنيا واما اذا كان معربا فاذا كان
منصوبا تعين النصب في تابعه او مجرورا تعين الجر فلا يرد عليه ما اورده الشيخ الرضي من انه يلزم اختيار
النصب مع كون المتبوع غير مضموم وتختار ابو العباس المبرد الرفع فيما يتبع المنبي من اللام عنه وانكر ان
يدخل عليه حرف النداء حتى رد الرفع بانه على انه منادى فان وارد لقوله كالمنبي كل منه من شخص جها
فان لم يكن فيه اللام يجوز دخولها فيها وان كان فيها يجوز وتختار النصب فالاسم مع اللام حينئذ
كالنعت والصفة فانه اذا لم يرد نعتها عنه لم يكن دخول حرف النداء عليه يجعل تابعا محضا فحمل على
محل المتبوع فاختير النصب واراد بقوله كالنعت كل اسم غلب باللام صفة كالصفة اولا مما كالنجم
ومكن اذا سمي باللام من غير الصفات كالابدان والعقبى سواء عرف له اشتقاق لولا وجد ام لا
وقد قال اختيار ابي العباس في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل اذا قلت النصب
لان اللام مع العلم لا تمنع من قصد حرف النداء لعدم افادتها التعريف فلا يجوز الرجل لا يكون
الحكم بزيادتها لافادتها التعريف وفي ما عداه للاضافة وكما نصب مع الاضافة فكذلك المعاني
ورد بانا بان المنبي عند من صورة اللام لافادتها التعريف قوله وكذلك اي مثل ما لا يمنع
منع اللام عنه كالنجم والصفة في كون المختار فيه النصب تجاوزا من الام التعريف باللام المقصود به
التعريف اذا اطلق على المضمر فانه يختار فيه ايضا النصب لانه لم يسر عنا يا زيد وارجل
كانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف والمنادى اذا كان مبنيا لا بد له من علامة التعريف
اما حرف النداء تجوز يا رجل واما تحتم العلمية تجوز يا زيد وليس في رجل يا زيد ورجل احدهما
فلا يمنع كلاف العلم فانه وجد فيه علامة التعريف وهي العلمية فلا يحتاج الى رجل يا زيد ورجل احدهما
والحاصل ان المعرف منادى منبي الا ان يار المنادى مشروط بعلامة التعريف وهي منتفية في رجل
في يا زيد ورجل دون العلم فانه منادى مع علامة التعريف فيبنى فلا كرابه بخلاف رجل وكذا الاشارة
كجواز حرف النداء عن العلم دون اسم الجنس واما ما ذكره الشارح من ان البناء على الضم انما يكون
لوقوعه موقع الضمير وهنا ليس كذلك فمردود موقعه ومهنا اذا تبع الام من فيه تعريف اللام
وليس بعد منه حرف خالا عن علامة التعريف فلا شابه المعرفة بالام بخلاف العلم فانه شابه المعرفة
بالارادة والتعريف ففيه نظر لانه يحسن ان يار المنادى عند وقوعه موقع الالف فقط لا ضاء بهذه
له في الارادة والتعريف وانما نظر ما ذكره فيما لكان بناء المنادى عند وقوعه موقع الالف فقط لا ضاء بهذه
سببين على انه علق الكرابه بمجرد عدم علامة التعريف وظاهر ان اشعار ما لا اشعار اشعار المنا به
ودعم بعضهم ان الواو بعضو متمام بالمعلم خالا عن علامة التعريف وهو يان الصدر بجواب
ان يالمنبي علامة التعريف انتهى قوله يا رجلا الا اذا ضم اليها النصد الى حين فاذا لم يلزم

تكون خالا

نعين

نعين ما دخلت من عليه صريحا مكث يلزم نعين ما دخل تابعا عليه ومن قوله حيث لم يبغوا
وكانهم كرهوا اشارة الى قوله وضعت فيه لان المحفوظ في المعطوف هو كونه صالحا للدخول
بالعليه او كونه غير صالح له ولا يخفى ان كونه صالحا له لدخول ما عليه ممتنع هنا فيكون مثل الحسن
واذا وصف اي بنار المنادى الموصوف بابن على الفتح مشروط بشروط
الكون الموصوف مضموما ثم كون المضموم علما ثم كون صفته انا او ابنه نحو كونه متصلا بالموصوفه
لا كونه مضافا الى علم اخر فاذا تحقق هذه الشروط بين المنادى على الفتح بخمسة لضروب كثيرة الاستعمال
فاذا اختل بعض الشروط بان لا يكون الموصوف مضموما نحو يا عبد الله ابن عمرو وبالزيد بن عمرو
او يكون مضموما ولكن لا يكون المضموم علما نحو يا رجل ابن عمرو او يكون علما لكن لا يكون موصوفا
بانا نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان يكون ابن مبتدا خبره في الدار او يكون موصوفا بابن
ولكن لا يكون متصلا له نحو يا زيد الظريف ابن عمرو او يكون متصلا له لكن لا يكون مضافا الى علم
نحو يا زيد بن اخي الذي يبنى المنادى على الفتح لانتفاء العلة وهي كثرة الاستعمال قوله واذا وصف
المضموم اشارة الى الشرطين وهو بين علمين اشار الى الشرط الاخير لان حشوه بين
العلمين ان لا يكون بينهما وبينه فاصل صلة لانتفاء الاضافة الاختصاص وكالرفع ما ذكر
والابن الموصوف يكون وصفا للمضموم اذا كان بين العلمين بهذا المعنى لابد وان يكون موصوفه
علما وهو متصل به ومضاف الى علم والا لم يكن بين العلمين حشو كنت وقول وهو بين العلمين
حال عاملها وصف وهو يقتضي ان يكون في حال الوصف بين العلمين وهو انما يكون اذا كان
ابن مضافا الى علم لانه يضاف اولا ثم يوصف به فعلى هذا لا يرد على ما ذكره بعض الشارحين
من انه كان عليه ان يقول اذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه المضاف
الى العلم اختير فيه بهذا المنادى وكذا ما ذكره بعضهم من ان في لفظه اطلاقا اذ الابن بين
العلمين الحال ذلك يكون مضافا وان لا يكون تجوز يا زيد الابن لعمرو فانه بين علمين وليس مضافا
وهذا الحكم مختص بالاضافة وذلك لانه ليس بين علمين اذا الشهود يا زيد الابن الكاف لعمرو
او حين الابن منه المولود كانه قيل يا زيد المولود لعمرو والظاهر ان ما ذكره المص مذهب
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه فانه قال جعل الابن مع المنادى شيئا واحدا وبنى على الفتح
فيكون حركة الابن وحركة المنادى حركة بناء بمنزلة خمسة عشر ونحو قوم انهما حركتا اعراب
كانه لما كثر ذكر صار كانه قيل يا زيد عمرو والجمهور ذهبوا الى ان حركة المنادى حركة بناء وحركة
الابن حركة اعراب ويسبب كثرة الاستعمال اختير البناء للخفة وهي من وجهين من جهة الصحة
نفسها ومن جهة الاتباع فيكون جريان اللسان على شيء واحد قوله اتباعا لحركة الاول
حركة اشارة عليه لقوله بين المنادى وبعه فانه لما كثر استعمال بين الكلمات حينئذ بالاتباع لانه
اخف من مخالفة الحركات وانما جعل الاول تابعا للثاني مع انه متبوعه لانه لو جعل الثاني
تابعا للاول لوجب فيه الضم والبناء اخف من الضم لان الفتح اخف من النصب الذي يستحقه المنادى

ولما لم يكن تعدد الاتباع مستثقلا بانها لشبه بقوله ونزلا لها منزلة كلمة واحدة فان قيل هذا الاتباع
انما كان لكلمة واحدة مقصودا الى كثرة الاستعمال والكلام في الموصوف والصفة من شدة الاتصال
فنزلوها منزلة كلمة واحدة فبنوها على الفتح مثل خمسة عشر ولما كان نزلها منزلة كلمة واحدة مع كون
الابن مضافا في غاية البعد كان الاصح مذهب الجمهور قوله بخلاف ما اذا لم يتبع الابن على الشرائط
المذكورة فانه لا يبنى المنادى معه على الفتح وفيه بناء وذلك قوله وكذا مبتدا خبره في غير المنادى
اي مثل نزل الابن مع موصوفه بالشرائط المذكورة حاصل مع غير المنادى وهذا التشبيه انما هو
في مجرد النزول المذكور لا في حكم الفتح ولا في الاتباع والتكرار في قوله فحذف التشبيه اذا النزل
منزلة كلمة واحدة بسبب الحذف المذكور وقوله من الموصوف بابن وهو بين علمين اشارة الى شرط
النزول المذكور الذي هو سبب الحذف قوله نحو يا زيد بن عمرو مثال للمنادى المضموم بابن
وهو بين علمين ويا زيد بن اخي مثال لما لم يحقق فيه الشروط حيث لم يكن الابن بين علمين او كان
من اضافته بهذا لان اعتبار الحكم بالبناء اضافة الابن الى العلم يستلزم اشتمال بالبناء كل واحد من
الشرط الاخر بالطريق الاولى وهذا بين عمرو مثال لكونه في غير المنادى وهو بين علمين نحو
النقوش من زيد لاجتماع شرائط الحذف وقوله ابن اخي مثال لكونه في غير المنادى وهو ليس
بين علمين فلم يحذف النون منه قوله وجوزوا اي جوزوا في حال الوصف بابن نون
الموصوف ضرورة الشعر لانه كما في غير المنصرف فانه ينون للضرورة نحو جاريه من قيس
ابن قيلة منون من قيس للضرورة وانما قال في الوصف لانه يجب اثبات النون في جملة الخبر بابن
في غير الضرورة ايضا نحو قوله ٣ وقالت اليهود عزير بن الله بالنون قال مصنفه من قوله في
المنادى مع الوجوب وكذا من قوله يحذف لانه في بيان الشواهد وكانه ذكره المص
مذهب الجمهور ليست الاعلى الفعل واضح فيه ذات نقعة فيس من قلبه قبيلة عظيمة تباعدوا
البطن والسرة المتعبة التي دخلت في البطن فعلما حولها فصار موضعها كانه نصب ومدوه صنع
وارتفاعا جارية على انها مبتدا وما بعدها صفتها وما خبره وتلك ان يحمل جارية خبر مبتدا محذوف
وما بعدها صفتها اي هي جارية موصوفة بهذه الصفات

ولا ينادى ما فيه اللام الا

فرع عن بيان احكام المنادى المقصود وتوابعه شرع في بيان حكم المنادى الغير المقصود وتابعه
مثال الاستادى اي ولا يدخل الا ما الذي فيه الالف واللام كونها به اجماع علامتي التنوين كذا كون
الشيخ ابن الحاجب ورده الشارح بان اجماع حرفين في احدهما من المنادى ما من الاحد
ورتبة لا لا تستكره اقول انهم صرحوا بان الجمع بين حرفين متشابهين في معنى لا يجوز ولهذا لم يجوز
ان يزيد قام وجاز ان زيدا قام على ان المناسبات تابعة للاستعمال لا تعلم موجبا اجماع الواو
النداء وحرف اللام في الاستعمال وما ذكره مناسبة مثلها ومثل لا يجوز النداء الى المنوه الوقوف
منصفي البناء والاعراب كانها منصفي الاعراب لها بما هو جانب لانه لا يحمله لانها منزلة التنوين لمناسبته
اياها ولان حرف النداء يفيد تعريف الخطاب واللام يفيد تعريف الغيبة فيهما تنافي ولا تخفى

عليك

عليك ان ما ذكره المص احسن فان اورده عليه بان حرف النداء انما يكون آلة التعريف اذا
قصد المعين عجوز ان يخفى والام اذا لم يقصد المعين احتيج بانه هل على ما اذا قصد المعين
على انه لا يكفي ان لا يقصد المعين في المعرف باللام وفي قوله كرابه اجماع علامتي التعريف ودون
اجماع التنوين اشارة الى جواز اجتماعهما نحو يا زيد ويا رجلا خلافا للمبرد في العلم قال انه يكره
الاجتماع ونحو يا زيد ويا رجلا خلافا للزجاج في اسم الاشارة قال انه يكره اولا ثم تنادي وكلاهما مردود بان
الاسم من ان يكون النبي المعين مقصودا بالنداء قوله بل يتوصل اليه بابهم نحو ايها الرجال
يحمل المبهم وصلة الى نداء المعرف باللام نحو ايها الرجل وانما تعين المبهم لان المقصود هو
المعرف باللام وقد منعه فانه نادى وان يكون المنادى شيئا يجري عليه المعرف باللام على
لفظه وما يحتاج الى الوصف بحسب الوضع به المبهم فاختاروا ايا من بين المبهمات لكونها
به دون اخواتها والتنوع المعرف لغة ولانه ادخل في الابهام من هذا حيث لا يتنوع ولا يجمع
فكان اولى وفطرة ما عن الاضافة اذ من مقتضى منافية للابهام الكامل وجاز ايها عوضا من
الضاف اليه لان ما سواها للتنبيه وهو مناسب للنداء وجوز ان يكون المبهم الموصل اسم الاشارة
ايها ما هو مشتاج الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء نحو يا هذا الرجل ويا ايها هذا
الرجل يعني يحمل اسم الاشارة صلة لا ما قوله ولا يسوغ اي لا يسوغ في الوصف بنا الوصف
موصل بالمبهم في نداء المعرف باللام الا الرفع وان كان الناس ينبغي جواز النصب ايضا كما في وصف
غير المبهم وعلى وجوب الرفع لقوله لانه اي كان الوصف بنا هو المقصود بالنداء والاشارة اليهم
انما هو توصل الى نداء فانه منادى والحاصل انه تابع لفظا منادى معنى فبناء الاول يكون
موريا وبناء الثاني لا يكون فيه عند الرفع كونه مشابها لحركة المفعول ولهذا شيوع بالمشابهة
بخلاف وصف غير المبهم من المنادى لجواز تعدد الطول حيث جاز فيه الوجهان الرفع والنصب
لانه ليس مقصودا فان قلت اذا كان الوصف هنا هو المقصود لزم ان لا يكون الوصف
لان الوصف لا يكون مقصودا قلت قوله الوصف غير مقصود معناه انه غير مقصود بالنسبة
الى موصوفه لانه غير مقصودا صلا فالوصف في قولنا يا ايها الرجل غير مقصود بحرف النداء ولو
قصد به لكان الحرف داخلا عليه ولما كان منظنة ان يتوهم ان هذا الوصف اذا كان مقصودا
بالنداء جاز في تابعه الرفع والنصب كما في تابع المنادى المعلوم ازال التوهم بقوله وكذا في
توابعه اي وعدم جواز غير الرفع حاصل في توابعه نحو يا ايها الرجل الكريم فانه لا يجوز في الكريم
الا الرفع لانها توابع مرب وتابع المعرب لا يكون الا تابعا للفظه واقتطه مرفوع فلا يجوز
في توابعه غير الرفع وجواز الوجهين كما هو في توابع المبني فقط فان قلت يجوز يا عمرو ضربني زيد
العاقل برفع العاقل وان زيدا وعمرو قائم برفع عمرو لان الجمل فيهما مرفوع فلم جعلنا النصب
حلا على محل الوصف فانه منصوب على انه مفعول به معنى قلت المعطوف عليه في المثالين كلاهما
مرفوعان لضرورتها مرفوعين بادلي فيه وهو قطع الاضافة وحذف ان ومعناها بان

على ما كان عليه بخلاف الرجل يا ايها الرجل فانه وان سلم انه منصوب الاصل لان كان منوّنا لكن لا
يكاد يظهر منصوبا لانه يرد نفسه نفسه ان كثرة من حذف وفصل وانما يه يا ايها ام ادعو فظهر التنوين من الام
الدوم نفسه كونه موجودا مرادا وعدم جواز الدوم في نوابعه شيء يدل على اعرابه المستدل عليه بنداء
ويدل على اعراب وصف المبهم قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي بالاضافة فانه لولا ان
وصفه مبنيا لوجب نصب تابعه اذا كان مضافا ولوجب عليه ان يقول ذا التنزي بالالف كما يجب
النصب في توابع المنادى المفرد اذا كانت مضافة وحين قال ذو التنزي بالواو اعرب الجاهل
ومنه يعلم ان جواب هذا الوصف لا يجوز نصبه الا الدوم كونها توابع مفرد ولا يجوز ان يكون ذو
التنزي صفة لان صفة لما لك كان يجب نصبه ح قال سيبويه ما قول يا زيد الطويل ذو الجبة
اذا جعلت صفة للطويل وان جعلته على زيد نصب وقد قال يجوز ان يرفع صفة على الذي لا يجوز
في تابع صفة المبهم عنده لما ان جواز النصب في تابع صفة المفرد المبهم يستلزم وجوبه اذا كان صفة
كما في صفة المفرد ليس المنادى وهنا لم يقل ذا التنزي بالنصب على انه لا يجوز رفع نعت صفة الا
الدوم ولا يخفى انه يطلب البيت لوجوب تمامه لا يوعد في حسبه بالتنزي التنزي التوبيخ من فزا
اي وبخ لا توعد في من عابيب موكد والتنزي العض بالاسنان لا بالناب على وجه فان الجوهري
لم يذكر في نكرة الخبيثة الى سمعت بامرها فاذا عضضته بنابها قيل تنزيته خالد وبه لا توعد في حسبه
بالتنزي صفة البيت ظاهر قوله ولهذا اي والنطق بهذا دون اي وجه اخر وجواز ان يكون هذا
بمنزلة غيره من الاسماء المسئلة بانفسها ولا يكون وسيلة الى نداء ما فيه دخول يا عليه ولا يجوز
مثله في اي لان هذا اوضح ولهذا قد يكتفي في هذا بالاشارة الحسية عن الصفة دون اي فلا
يقال يا ايها ما صنعه واذا كان هذا بمنزلة الاسماء المسئلة فجاز في وصفه على هذا السند النصب
كما جاز الرفع نحو يا هذا الطويل فان لزوم الرفع كان للدلالة على انه المقصود بالنداء واذا كان
هو غير مقصود بالنداء جاز فيه الوجهان كما في توابع الاسماء المسئلة بانفسها وينبغي ان لا
يكون الوصف في هذا اي في كون هذا اسما مسئلا بنفسه لا متوسلا به الى نداء المعرف باللام
اسم جنس ولكن مشتبها لما ان اسم الجنس علامه لكون المبهم متوسلا به لا مسئلا بنفسه
واليه اشار بقوله لانه اي لان المنادى لا يوصف باسم الجنس الا وانما دخل عليه علامة
كما في يا ايها الرجل فان هذا يدل على امر مبهم وتعيينه موقوف على اسم الجنس فكانه
معلوما بنفسه موقوف على اسم الجنس ولا يجعل هذا بالمشتق لانه لا دل على تعيين الذات من قوله
ولا مسئل عطف على قوله معلوم اي الا والمنادى غير مسئل بنفسه كما في اي فانه غير مسئل
بنفسه ولهذا يحتاج الى المضاف اليه فاذا جاء يا هذا في النداء فيكون عوضا عن المضاف اليه والحال
ان وصف المبهم باسم الجنس علامة كون المبهم غير مقصود بالنداء والمبهم فيما نحن فيه مقصود
فلا يكون موصوفا باسم الجنس كما منها من الشامي ملزم ان يكون وصفه اذا وصف مشتبها
لما لازم الشامي في نحو يا زيد الطويل قوله وقالوا لهم بعدا انهم جمعوا بين يا واللام في هذا اللفظ دون غيرها

يريد انه اذا كرر المنادى لفظه في حال الاضافة جاز في المنادى المكرر نصب الاسم حال كونه على
حذف المضاف اليه من الاول يكون المنادى وتابعه مضافين مجيء بعضهما او حال كونه على الخلاف
الاشتراك بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للمضاف والتاكيد الاول لا غير تاكيد وما بعد عن حاله وهو
مذهب سيبويه والخليل وشبهاه بقوله لا يا لك في ان اللام زيدت تاكيدا ولولا زيادتها لقال
لا اب لك وقوله يا بؤس للحرب ولولا زيادتها لقال يا بؤسا لو اياها جاز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه في السعة اي انه لا يجوز الفصل الا في الضرورة لما انه لا تاكيد الاول يكون مضافا
صار الثاني كاذا الاول فكانه لا اصل اعلم انهم ذكروا انه يجوز ان يكون كل واحد منهما مضافا لانه
مضاف الا انه حذف المضاف اليه من احدهما استغناء عنها بالاخر وهذه احكام الاضافة فيه
وهذا يحتمل حسن احدهما ما ذكر في المتن والاخر ان يكون المضاف اليه المذكور للاول وما هو للثاني
محذوفا فاجاز الحكم الاول لما في الثاني من المحذورين احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والاخر الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا ان كثرة من المحسنين اختاروا الوجه الاخر لانه لو لم يكن كذلك لاوجب ان
يكون المتاخر مقطوعا فيه فالاعلى ما هو مقدم والمعقول العكس والمحذور الاول مستبعد لانه لا حذف المضاف اليه
في الثاني بغير قرينة ولم يذكر المضاف اليه الاول من الثاني من حيث اللفظ وهو الاول ما لا يدل من الاسم
والمحذور الثاني انه لا يكون لا ذكر في وجه قول سيبويه فان قلت ما الحكمة في العكس يكون مراعاة
لما اشتراه عليه من ان المحذوف في فلك في وغير فانه غير الاول بخلاف ما ذهب اليه الكسائي فانه يقول
بالمعقول وجوان يكون المقدم والاعلى المتاخر وهو محسن فيما نحن فيه لا فضل ان التاخير فانه
بخلاف زيد فانه وغيره فانه لا يكون العلل المعقول اذ لو قدر ان الاصل زيد فانه وغيره لم يكن لتاخير فانه
فائدة واضافة لم يكن تاخير جزء جملة الى جملة اخرى بخلاف ما نحن فيه فان فيه تاخيرا ومعنوا في جملة
ولا صعد ما ذكر اما جواز خبر الاول واليه اشار بقوله وخبر الاول الى وجاز خبر الاول بالاجنبي
لانه منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم ولا يجوز خبر الثاني لانه مضاف كونه تابع للمضاف كما في اب ابن الرجل
فان شئت كان بدلا من الاول ان شئت كان عطفا عليه عطف بيان الكتب بطريق وتابعه
لا يلتبسكم في سواد عذاره ان دنى من عبد مناه وهم قوم عمر بن عمار وعدى افترقوا واراد بالسواد
مجاوره لهم لقوله يا احوعدى لا يلتبسكم عمر بن عمار ان تنكروا فانه يستعمل في ذكر بني فاعتبر عن
مجاوره والا يجوز ان يكون في شيء قال واذا اضيف اقول فيه عامل من المنادى
وتابعه لسبب الندا فيشرع فيما يوضح اضافتها لسبب النداء فقال واذا اضيف المنادى الى المتكلم
نحو يا غلامي جاز اسكان الياء وفتحها كما في غير النداء نحو جاني غلامي باسكانها وفتحها وقد ظهر
الى ان الاصل فيها السكون والمعنى موجود لها لضعفها وخفائها واليه ذهب جماعة منهم وقد ظهر
ان الياء في حيث الواو والالف وهما مبنيان على السكون فالاصل في الياء ايضا السكون على ان الاصل
هو السكون والاكثرون على اصلها الفتح والسكون عوضها تحسنا وهو الاظهر لانها اسم على حرف
يجب ان يبنى على حركة كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد كالكاف في ضربك وما اشبهه و

حذف تحذف التنوين اذ حذف له مفصلا زايلا عنها من التنوين استثناء بالتنوين الذي
هنا الى لفظ الله دون غيره وان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه فاجتمع المثلان
فجاء الادغام فصار الله فصار نسبة الالف اللام عوضا عن الهمزة والجمهور ذهبوا الى ان عدم التنوين
في هذا اللفظ مطلق يعلمن الاولى لوجودها الكلمة والاخرى كونها بدلا من المحذوف والمص نظر الى
كون اللفظ بدلا عن لفظ لا يستلزم ان يكون عوضا عنه بالكلية وكذا لزوم اللام الكلمة فاختار بعض العلماء
الى ان معنى التنوين لم يسقط لكنه لا فان يخص اللام لتعويض لسلم ان لا يكون فيه معنى
التنوين اصلا وقوله مضمحلا حال وكذا التخصيص واستثناء اشارة الى الصلة ولا يخفى عليك ان
اصحاب التنوين جاءت على هذه العلة لا يستلزم لزوم اللام الكلمة وكذا العوض فانهم قالوا اللام
في الناس عوض واصله اناس ولا يخفاه الا ان الشيخ قوله ان الناس ما يطلق على الانسان
الا انها ليست ملازمة اذ قال في السعة ناس والناس رجل اراد وا تعظيمه على ما ذهب اليه
الجمهور خالفوا اصحاب التنوين سلموا لان لام التنوين بنية لا يلازم الكلمة واذا جاز انتفاء
وزعمه نحو الرطب رجل واما اذا اضمحل عنها معنى التنوين بمحض عوضا فصار لازما للكلمة تقرر عليه
اولا ان هذا السند لا يعوضه على اللزوم وفرسين انها تخفيفه في الناس بدون اللزوم
ثانيا ان لام التنوين لا يلازم الكلمة ما افادت التنوين واما اذا لم تفد التنوين لتعارض طلبا لا
عدم افاده التنوين على اللزوم قال الشيخ ابن الحاجب ويقال ايضا بانه لو شكل ايها الله وما هذا الله
لا يقال لفظ لم يوذن فيه اي لم يستعمل في المتن ان يشيروا الى ما يستعمل عليه الاشارة في التعيين
واورد عليه انه صرح في ان المرجب تركيب الصلة اما الناس الشرعي او العقلي وهذا يدل على ان
هذا اللفظ في مسمى صار لان شيء وصفا وليس كذلك لان قوله الكلية انما فيه كلمة وصفه والبيت
لقوله سبوا هذكم الله ذكر يدل على انه قبل الاشتقاق بلا حظه ما يصدر عنه ما يدل على كمال قدرته
وعلمه وايضا فلو كان الناقع شرعا لاستغنى عنه اهل الشرع دون غيرهم ولم يصدر من اهل الشرع
دون غيرهم يا ايها الله وما هذا الله وقد قال ان الله عليم لانه الحق المبين لصفات الكمال
فيه اللام مادة وصفه لان يكون اصله الاله لا خلافا فيما نحن لان الله عليم خاص بالله فقال
وهنا الاله ليس الا المعبود والعالم يوجد في كلامهم حذف الهمزة المبتدا بها على سبيل اللزوم
وقد قال ايضا ان تعوض المنادى بالالف والمواجهة الحسنين وما لا تحسنان في حقه
طالما في اللام بدلا منه واذا ثبت ان العلة من العوض مع زوال التنوين يكون قوله من جهل
بالتنوين البيت فاذا لعدم زوال معنى التنوين وعدم العوض فالحسن في البيت الاول اجل منها
وفي البيت الثاني كلاما فلذا كان العدول من الجمل منفلن فحذف اي الجمل المنافي من جهل
بحقه الحق افسد جمل عنه وحمل عليه بمن تقول الجمل المنافي من اهل انها الجميلة التي اعتبر
فلي في حبك وانت تجيله بالوصل عني فلا واصلني وما تنفلن في شاني لا ناسب معاملة الاحبة
ومعنى البيت الثاني ظاهر قال واذا اكرر المنادى اقول

فالناس على الواو والالف فناس مع التنوين اذ الياء قبل الحركة ولا يستثقل عليها بخلاف
الالف والواو وحذفه اي وجاز حذفه اجتزاء اي الكتابة بالكسرة لولا انها عليه اذا كان قبلها كسرة
ولا يحذف من نحو يا قاضي لعدم الكسرة قبله وهو اي حذف الياء اجتزاء بالكسرة في غير النداء قليل
لان الندا مرجح بتخفيف المكان كثرة الاستعمال على ان المقصود غيره مطلب الفراغ عنه بالبرهنة
لتوجه الى المقصود واراد بالقلة انه قليل بالنسبة الى ما ذكر من الوجهين وهذا الاضافي كثرة في متن
الامر فلا يرد ما قال انه في اقوال الابيات كثير وجاز ابداله اي الياء الالف للاشعار بنوع من التخفيف
كما في لبيه على حيث تقول لبى لبى وعدى وعدى ولا يخفى عليك ان جواز الحذف والابدال
الى هو على قدر عدم اللبس والامن من وهم غير المراد سواء كان المضاف الى ياء المتكلم غالبا
عليه الاضافة اليه اولا كما ذكر الشيخ الرضي والمعنى ميض الشارح ان من قدر الوجه
انما يكون في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واستشهد بقوله لبى على الياء المغيره
بالحذف والتثنية ممنوع قوله ولا يكاد ابدا اله الفاء توجد في غير النداء والفاء توجد
في النداء كثيرا وتجاوز عنه اصله وبي فقلبت الياء الفا وعلى ابدال الياء بالفتحة قول عليه
اشتق طالما فيمن روى بالالف فان اصله يا طالي فحذف حرف النداء وقلبت الياء الفا وقبل
ساء اشتق فيه لنقط لا يعني اذا سلك طالب بلا وتاكيد رواه منصوبا او مضموما على جعل طال
اسم جنس كقولك مررت موسى او على جعله بمعنى المعلول فليس حاكمنى فيه اعلم انه اذا كان
المضاف الى ياء المتكلم نعطا الاب والام يجوز فيها ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز
فيها قلب الياء الى الالف واليه اشار بقوله وناء تخفيف اخر وجاز ابدال الياء تاء ثانية نحو
يا ابت ويا امت خاصة ولا يجوز في غيرهما وجه الابدال بهذا الياء بعض التعظيم نحو غلامه وغلامه
والاتيان مظنة التعظيم فابدل الياء تاء مفيدا للتعظيم واصلها في يا ابتي ويا امتي وقال ابو الكوفة
ان التاء التي عوض عن ياء الاضافة بدليل قلبها ها وكانت الياء مبدلة بها لم تقلب تاء
لتوسطها ح وبدليل انه لا يجمع بينهما فلا قال ابتي ولو لم يكن عوضا جاز همزا وجاز في الياء
اي كانت الالف وانكر هو الاكثر لمناسبة الحرف المبدل منه والنفي لكونه بدلا عما حركته
اضيف اذا حركت والفتح وهو قليل لكونه في صورة المفرد الموقوف وحكى يونس يا ابت ويا ام في يا
ابتك ويا امت فانه يجوز حذف التاء المبدلة عن الياء وجوب بما قبلها ليلا يلتبس
بنداء الاب والام بلا ياء وزعم بعضهم ان الاصل عنده في يا اب ويا ام يا ابا وامّا على ابدال
الالف من الياء ثم حذف الالف مع الاخر دلالة على الالف المحذوفة وهو فاسد اما اولا
فلانه في بيان ما يخص بالاب والام عند النداء وما ذكر يجوز في غيرهما ايضا نحو يا غلام قال ابن
مالك اذا كان اخر المضاف الى ياء المتكلم يا مشددة كنبي فصل فيه يائي بالكسر على حذف الياء
والتنبيه على قلبها ثم حذفها او على حذف الثانية والادغام الاول في يا الاضافة واما ثانيا

فلانه لكان الاصل عدنا ما ذكر لكان مرضعه بعد قوله وجاز الالف دون الياء والوقف عليها
بالهاء عند اصحابنا البصريين لكونها ثابتة وقياس الوقف عليها ان تقلب هاء كرة وعند
الكوفيين الوقف عليها بالياء لان اكثر القراء وقفوا عليها بالياء وفيه تعليم ان ياء الاضافة تكون
مبدلة والالزم وقف الاخرين على اللغة الضعيفة وجاز الالف الالف تحذيا الياء وما انما
لان ان والالف عرض عن الياء دون الياء فلا تحذف بالياء ويا ابنة لانه جمع بين العوض
والمعوض اذا الياء عرض عن الياء تحذيا انا علك وانا علك وقولها يا ابنة قد حرص
البيتين بين الالف والياء البيت الاول لعوان بن حطان اوله متوك بقية قد تبقيتها
اي ترك ان تقتل كذا اي قرب الانا بالكسر والقصر وعلك بمعنى لعلك تطوى هاكها ما فات
بقيته بقول بقي ما عشت اهل على السر قد قرب وحلتك الى من تطلب عنده المال لعلك ان
ما فرت الصبيت ما يحل اليه او عساك تصيبه فحذف خبر لعل في عسى وقد سبق ان
انا ما عيت بكلمة اوزن مجرى لعلك والبيت الثاني لجارية من العرب المتحضرين الرياح
تقال استحضر الرجل اذا مضى مسرعا واللاحب الطريق الواضح فاعل مضى مقول من طرب
يلحبه اذا ضربه وقيل عطب فتحت احتوا الترب في وجهه عمدا واخي حتوف الغائب
حتوف التراب وما حتوف وحتيت التراب احتيه لغتان والحتو الناحية وحتوا الملك
بيضه عنت بها الفرج وبالغاء الرجل كانت لامرأة بنت فدا كانت تحتو التراب على راكب
فقالت لها ناقصين قالت اريه الرجلان اتعنت قالت انها تحتو التراب اولى لو ثانية
من حتيك التراب على الراكب الحصن بالضم العفة مصدر حصنت المرأة بالضم اي عفت
وآية الرجل تحصنه ومنه قول تأنيثه على تاء علته وتاء تشبه على تفعلته اي فصدقت يروى
بالمد والنصر ويروى انصاف بدينه مضرب مرك غالطا لطرسه وان كان مستحسنا في الطعام
تحوز منه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجه الاربعة تكثره الاستعمال وقيل
لان ابن ابي عمرة اخي وابن عمي بمنزلة فرس ومكان مثل باب يا غلامي بخلاف تحو يا ابن اخي
ويا غلام اخي فانه لا تحوز منه بان الوجه وجاز منه ايضا وجه لم يجز في باب يا غلامي وسيجوز
النبي في فيهما مطردا شائعا اكتفاء بالفتحة وذلك كانه من مزيد الاستعمال كثرة الاستعمال
ووجه المص وجها اخر فقال وجاز الفتح تحو عشر عشر وبنيا على الفتح اما الاول فلحمله بمنزلة اخذا من زيد واما الثاني
فلتضمنه معنى الحرف وهو اما الاضافة او لان الاصل ابن لابي فبنيها مما كابني خمسة عشر
وقد رد هذا الوجه الشيخ ابن الحاجب بانا ما نا فلمون بان الحكم في يا ابن ام هو المبني منها
في يا ابن امي يا بنات امي وكيف نسلم ان مني الاسم مع ام ركب فيه موجب البناء وعلل ان
بجاب عنه بانه قطع نظر بان حرم نظر ولكن هذا الظن الاخر عاد ما في الناس ان تكون معنا

واحدا ربما لا يوجب الانحاد في الحكم العقلي لجواز ان يكون اعتبار الحكم بالبناء مختصا بصورة عدم الاضافة
لان الاضافة الصريحة سبب من جملة البناء ولان حذف المضاف اليه في النظم كونه مقصودا
في النية من جملة اسباب البناء كما في قبل وبعد ولان الحكم بالبناء في صورة الانحاد ادى
الى اجتماع علتين اسباب البناء وما ذكره المص فقد حول ابو عثمان في اصول النحو فقال ابو
العباس سألت ابا عثمان عن قول من قال ان له لا قبل مال عندي فقال ان اقتضاها ان
يكون الاداة يا ابن امي فلست ابناء النا مال يا ابن اما ثم حذف الالف استخفافا من اما كما حذف
الياء من امي والوجه الاول ان يكون على اللغة الضعيفة على قلة كمن وهو قبائل التسمية من حيث الصورة
وان كان نحو ابن ام موبا وهو غير منبا قال وحكم المندوب اي اقول
الندبة من ندب الميت اذا بكاه عليه وعدده من ندبه اي حثه عليه كان النادب يحث الناس على
النفع عليه ونداء الميت وان لم ينبع عنه الجواب لوله المنادى وحكمه لمندوبه جزئه كما طلبه الوسيم
ودعاء الشفاء وان كان كالمجيب ونداء المتبع به لمثل ما ذكر في يا لبيبو ويا لدوم المتبع وبانه النادب
منه وان اعد عليه صحت عليه الصيغة والمندوب في الاصطلاح ما عرفه وهو المنبو عليه نحو يا زيد او به
الى المتبع بحو واحرناه يدخل فيه المجرور نحو يحزن على زيد بلفظ الحسرة وكذا بل قتالنا او دوا
اضرانا كحسنه فتما جرفان تتبع بها الان والمخصوص في الندبة وما مشترك بين المنادى والمندوب
واما استعمال يا في الندبة لانه كما تشبه المندوب بالمنادى استعمل فيه اشهر حروف النداء وهي يا
وايا وهيا وان يكون له حرف يخص موضوعا له ولما كان المندوب مثل المنادى في الحكم ومنع بنا
بيان حكم المنادى اقتضى صرف الكلام ان تشبه حكم المنادى فلزم وضع قوله على مستعمل الكلام
فلا سرم هنا ان الانسب ان يوف المندوب اولا ثم بين حكمه مثال وحكم المندوب اي الوجه
في الاعراب والبناء اي اذا كان المندوب مفردا موقوفا يجب ضمه بحو يا زيد وان كان مضافا او مضافا
مفردا نحو واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معرفا وكذا حكم توابع المنادى على التفصيل
المذكور وحين ذهب بعضهم الى ان يجب الحاق الالف مع المندوب للاستغناء بالندبة المخصص
قال المص والاكثر ان يلتزم الاخرة اي الالف منادى الصرف واخترنا الالف لانه اعدل في العوض
اختها ولانها اخف وزيادتها اكثر وجاز تركه اي ترك الالحاق سواء كان الفتح عليه بالواو
لقيام القرينة على الندبة بحو يا زيداه واتاه وبنيه ويقول يا غلاماه اي انه يقول الحاق الالف
مع باب الالباس الى الواو في فان في ندبه غلام الغلاب يقال يا غلاماه ومن يندبه غلام الجمع
الغائبين يا غلامهوه اذ يقول يا غلاماه ويا غلامها . لا لبس الاول يندبه غلام الغائب
والثاني يندبه غلام الغائبين وكذلك يضيف الحاق الالف الى الباء يقال في ندبة غلام المخاطب
واغلاماكيه بالحاق الهاء اذ يقول واغلاماكاه لا لبس يندبه غلام المخاطب فان قلت
فعلم من قوله ويقول يا غلاماهوه انه يلحق الالف المضاف اليه فما معنى قوله ويلحق اي
الالف المضاف تحو يا امير المؤمنيناه قلت لو سلم انه علم منه فقد الحق واما ملحق المضاف الى

انظر وذكر نظيره لانه لا يلحق الصفة حكما لو نسق فانه تحوز الحاق الالف صفة المندوب مثال عدم
وازيد الظرفا فالحق اذا لحق المضاف اليه في مقام المضاف المندوب يلحق بها بالصفة وانه
عين الموصوف وكال ولا لبسه على معناه لاصل تصحيحه لخلاف المضاف اليه فانه كالزوال من زيد
اذ جعل هو والمضاف اليه والا على المسمى عكسه وكذا لو فظ احدهما عن الاخر لم يفهم المقصود
قال الخليل في جاز وازيد الظرفا . لجاز جاز بدا الطلقا يا وهو ما به لو جاز تحصيل العلامة
بالسيا مندوب واذا لحق العلامة بالسيا مندوب جاز الحاقها في جاز زيد الظرفا ه
وان لم يكن لمندوبا واحد من عليه نسخ الالزيه فان نسق الا تحوز لحوقها صفة المندوب
لكنها صفة المندوب ولا يلزم لحوقها صفة غيره واجيب بانه ظ نوز ان صفة المندوب
غيره وما كان غير المندوب لا يجوز ان يلحقه الالف وح اذا جاز لحوقها للصفة لم يكن الاستدلال
وهو محض في غير صفة المندوب ايضا وكما ذكر الحكم للاحاق في المندوب اشار الى الحكم السابق
فقال والمندوب الا لام المندوب سواء كان علما او لا لما ان المقصود من الندبة اما تهديد الفوز
للمندوب وما الاعلام موقع مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا ان يكون المندوب معروفا
مشهورا الا ان يكون المندوب متحيا به تحوا حرناه فانه لا يشترط فيه ان يكون معروفا لخلاف
المنتهى لكونه معروفا ولا خالف وارحطاه لان معناه . ليس من يبكيا لكونه غير معروف بخلاف
العلم فانه ربما اشتهر بالحزن والصلاح فاذا سمع نوكل يتحسر عليه لنقل وفي قوله ربما اشتهر اشارة
الى ان العلم انما يندب لكونه معروفا لا لكونه علما وكما يجوز في اقول
منع كما سلف بالمنادى وتوابعه منع ما سلف باداته فقال ويجوز حذف حرف النداء للمضاف
فيما هو اكثر استعمالا الا عن اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فقوله اسم الجنس
بالكاف نكرة مثل الندا سواء اتقرب كيا نداء كيا رجل او لم تقرب كيا رجلا ويرد عليهم يا زيد ويا غلام
حيث كان نكرة مثل الندا . ويا ايها الرجل ويا غلام الرجل حيث لا يدخله اللام يجوز حذف حرف
الندا ايضا واما لا يجوز حذف حرف الندا من اسم الجنس واسم الاشارة لما ذكر المص وهو اتباع
للشيخ ابن الحاجب حيث قال ذكر الندا وهو مشتق بالعلة وتوجيه التعليل ان ذلك كالرجل اصله
يا ايها الرجل ويا هذا اصله يا ايها هذا الرجل فحذف الالف واللام فمن يا رجل فكما هذا ان يحذفوا حرف
النداء فيقولوا يحذف استيناء كثرة وكسن قلا ان الرجل يا رجل معين ضرورة التوجه اليه وحذف
النداء دليل على قصد المعين ولا يحمى عليك ان لعين اسم الجنس في الاصل اللام فكانه معرف باللام
واذا لو دل المعرف باللام متوصل الى ويزاد ما الصاعرضا عن المضاف اليه ويدسين خلاف يا رجل
في الاصل يا ايها الرجل حذف منه اللام ثم ما منضمه وهو ايها فلو حذف منه ايضا يا يلزم منه
كثرة الحذف وكذا في اسم الاشارة فان اصله يا هذا يا ايها هذا الرجل اما ذكر المصنف فلان الاصل في
اداته الابهام من المبهم من المضمه واما الموصول بالى فلكراهة اجتماع النونين ولان اسم الاشارة بالفقير
فاستكره نداؤه مثل نداء الفقير مجرى بالى المكون ناصلا فكان قوله يا هذا في المنذر يا ايها الفقير

حذف الرجل اي فلو حذف يا يلزم حذف اداة وهو لا يجوز فعلم بما ذكرنا ان وجه الحذف في كل
من اسم الجنس واسم الاشارة انما هو بعد حذف حرف النداء لما ذكرنا وهو وجه الناقص اي والمالي
الباقي وهو استغاثة المندوب من الحذف كله حق العبان اذا الحذف انما يقدر حذف شيء وجه
الحذف في الاولين فاذكره بعض الشارحين من ان حق الشارحين ان يقول بالحق الثانيين
من التطبيق المثاني للتعسف فتدبر ولا تغفل عما لاحظه وقوله فالا لا يحذف حرف النداء من اسم
الجنس لانها حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعني لا يلقن بناء على اصل
التكلم ومن اسم الاشارة لانه علامة الخارجة عن اصله اذ اصله ان يكون مشارا اليه لا ان
يكون مخاطبا مناديا ومنها ثانيا فلزم ذكرها لئلا يفهم خلاف المقصود اعلم انه لو قيل
الاصل هو الذكر ولا مقتضى للعدول لكفى الكافي فان علماء الكلام في ذكر المسند والمسند اليه وغيره فان
الجريان على الاصل لا يشفي لكنه زائد على ما ذكر بخلاف ما عدل عن الاصل ح لم يخ الكلف
الذي ذكره الشيخ الرضي ولم يذكر المص حالا يحذف منه الحرف ومن منه لانه لا يحذف
منه الحرف الا في اعلال المهمن منه في الفي نحو الهم وذلك لا يحذف فيه اللام في موصل الى ذلك
يا في او يا سم الاشارة فلما حذفت الرصلم من اللفظ لكثرة ندا لا يحذف الحرف لئلا يكون
اجحافا اقول لفظ الله علم فلا يجوز ان يوصل نداؤه الى اي او اسم الاشارة حذوف ان
الموصل مخصوص باسم الجنس والحذوف ولا اجحاف ثم اورد مثالين وما نحو يوسف اعرض عن هذا
وايها الرجل لحذف حرف النداء واما جاز فيها لما انه لا يلزم من حذف حرف النداء وجوبا
الحذف وكذا يجوز الحذف فيما يجري مجراها نحو انها المرأة وعبد الله وصاحب بكر ومن
لا ان الحسنا الى حسن لا ولا كان منا مطلب سوال وهو ان مثال قد حذف حرف النداء
عن اسم الجنس في بابي الاشتغال اجاب عنه بقوله ومثل اصح ليل لا شاذ خارج عن القياس
اما ذكر اصح ليل مثاله . ادخل في الصباح يا ليل وهذا مثل ذكره في كتاب المستقصى في شرح
امثال العرب قال قيس قالت امرأة تأتيها امرأة العيس وكان عندها ضيف فاستحيت به فاجابت
مثول اصبحت يا ذي ما السام فاستطعت الليل لنظر ضيفها يصرخ في استحكام الغرض
من الشيء والملالة عنه وقيل انه سالها عن سبب تنقيصها له فقالت انك تقول الطبور
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة واما قوله واقتد محذوف مثل يصرخ الحث
على تخليص ما ذكرته من الشدة والاول قاله شخص وضع في الليل على ملك بن سلمة
وهو يا سلق تحت وقال اقتد محذوف فقال له سلمة الله ظلمك والت ثم
اي انت الكل من ان اغتالك فتهم استحيا لك الامر ثم صفط سلمة وقفط فقال
اصبحت انت الاعلى قد سبقت كلها ان لا واما اعور عينك والجر فمنه احوط عينك
واحذر الجر لان الاعور اذا اصيبت عينه الصحيحة بقي لا يبصر فمنع ما يحذف حرف النداء

جوازا فتعرض لما يحذف هذه فقال الترخيم حذفه اي والترخيم حذف حرف النداء في اللهم لوقوع
اليهم خلفا عن حرف النداء عوضا عنه وقد ذهب الجمهور الى ان اللهم في الاصل يا الله وامه المشدد عوض
منها ورد بانه جاز في منها وقص اللهم لانها من زادت في اوائل الاسم نحو ازرقم وشذقم ورد بانه وسم
وشذف لكون العوض على عدد المعوض وآخره لكون الشرك باسمه معه فقال الكوفيون اصله
يا الله امنا بخير اي اعدنا بخير فكثر في كلامهم فحذفوا الهمزة من لفظه بعد نقل حركتها الى الها بعد حذف
حركتها فصار الهاء ضمة الهمزة شاذ على خلاف القياس وعلى مذهب الجمهور ضمة المنادى والا فهي
عليك ان الضم الذي هو دليل النداء وانما ضمة الهمزة شاذ على خلاف القياس فالواجب من يا
واللهم المشدد لكن كان عوضا عما حذف منها قال وما عليك ان تقول كلما حللت او سمعت يا الله
فقال اني اذا ما حدثت اي شاء تقول يا اللهم يا اللهم والجواب عما شكوا به بعد تسليم كون قائله
ما استشهد بكلامه شاذ وقد قال لو كان اصله كما ذكروا لجاز الله امنا كما جاز يا اللهم
دليله ولجاز الله اعلم والله لم ولما جاز اللهم افعل بدون حرف العطف ولما جاز اللهم لا ترحم
بالجزم ولا استعمل اللهم عند الكثرة ولكان اللهم اخبر بخير اذا قالوا الله مستعمل على
ثلثة اقسام احدها النداء المحض وثانيها لافادة ندور المستغيث كقول المرء يا اللهم الا ان يدنا
والجمع كانه نادى كل مستغيث وفيه منه او حصوله له وثالثها الدلالة على مستغرق الجنس والجواب
المنزل منزلة كقولك لمن قال زيد قائم اللهم نعم اراد اللهم لا كانه نادى كل مستغيث
من الجواب مع ما سلف يحذف حرف النداء ما فيه عوض المحذوف المنادى قال الحذف المنادى
اي وحذف المنادى عند دلالة القرينة عليه وقد اشار الى انه لا يحذف نسبا كلا خلاف بالفاضل
فانه يحذف نسبا مسببا نحو الا يسجدوا فتحذف يزاد يخصب الا على اه حرف مضمر وما قول
هذا اي يا قوم اسجدوا فدخول على المسئل قرينة الحذف وقد من قراء الا يسجدوا على متشدد
اللام فلا تحزن فانا نحن بعبدك فان يا مبنية على الضم للمضارع فادخلت قرينة لان لام لا يسجدوا
فعل مضارع سقط بجازمه بالنقص اي فهم لا يهتدون لا يسجدوا طلا زائدة او ان لا يسجدوا
بدل من السبل اي فصدهم عن السجود وتحرون ان لا يسجدوا بدل من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدا
اي زين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وبالجملة فلا يكون الا كما نحن فيه فلا يمكن قال من قول
قال والنداء احكام اقول لما كان المنادى كثير الاستعمال فمما منهم وقد هرفوا
فيه بالزيادة واوفى بالنقص وتاب باختلاف الصيغة اشار الى المص اليها فقال والنداء
احكام اي عنه ما ذكر يختص تلك به من الزيادة في المنادى والحذف منه واختلاف الصيغة
بان يكون للنداء صيغ لا تستعمل في غيره فالاول الحاقهم الزيادة بآخر من
في آخره الى من الاقل لو والثنية رجع واتذكر والكاشف لغير الذوة والاستغاثة
مثال في الواحد المذكر يا هناه. اقبل فعل وزن فعال في تثنيته يا هنانه اقبلا
وفي جمعه يا هنون اقبلوا وفي المؤنث يا هناة اقبلي ويا هنات هنانيه اقبلا ويا

هنانك

هنانك

وبا سنا تو اقبلن ويكون تلك الزيادة من الالف والواو والياء بحسب حركة المنادى كما في
الاسئلة المذكورة فان النون مكسور في المثنى ومفتوحة في الجمع كانت الزيادة في المثنى ايا وفي
الجمع الالف لانا نوجه بعضهم حيث قال الزيادات بحسب حركة المنادى فالالف في
حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع الالف الواحد فان الزيادة فيه الف تحريكا وانما هنا
ولو دون الجمع لحركة المنادى لتنزل يا مكسورا ويا مفتوحا وفي الهاء التي تبدل الالف في هناه
حيث مذاهب الاول الاصل الهمزة وهو ابدالها بدل من الواو التي في هنوك وهنوات
كذا في الصحاح والبيت اشار بقوله والهاء بدل من الواو التي هي لام على رأي فاصل هناه
هناو فابدلت الواو هاء ولذلك صحت الهاء فيها على الواو المحذوفة والثاني
ابدال من الهمزة المنقلبة عن الهمزة واحتاج جماعة لكونه ادخل في الشاهد
واليه اشار بقوله ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي فاصل هناه هناو فقلبت
الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الهمزة هاء لكراهتها من حروف الحلق
والثالث انها اصلية لان من يصرف على هنيهة واليه اشار بقوله واصله على رأي
والرابع انها زائدة لغير الوقف لبيان الحركة واليه اشار بقوله فزائدة لغير الوقف
على رأي لما كونها زائدة تكون من الكلمة وهنه للوقف وذا كونها لغير الوقف جواز
تحريكها وخامس انها زائدة للوقف وهو مذهب اهل الكوفة واليه اشار بقوله وزائدة
للوقف على رأي وربط الاخير بجواز تحريكه حال السكت مثال ما سناه فلو كانت
زائدة للوقف لما جاز تحريكها قال المص وغيره وتحريكها لحن وقالوا محمد يا سر حسا
بكار عنزا وبا مرحباه بكار ناحيه مالا تعدبه فلو كان اجراء الوقف مجرى الوصل
فنا ساقط دائما الشرط ما سنوا هذا البيت وتحا حكيت تكون مطردا في غيره فلا يبقى لما
قال من انه يجوز ان تكون جواز تحريكك اياه من هناه من باب اجراء الوقف
مجرى الوصل والذاهب الثلثة يبطلها ان العلامات لا تلحق بآخر اللام يعني لو كان الهاء
بدلا او اصلية للزم من الحاق علامة التثنية وهي والنسب فتلها الحاقها فصل اللام
وهذا لا يجوز بل وجب تح الحاق العلامات بها مثال ما ان من تثنية الذكر وهنا
جمع الذكر في اصل النحو قال بعض المتقدمين في النحو يا سناه هو فعال في التذبير واصله
من تريد هذا وبين هذا السناء ولزم قائل هذا القول ان تقول في التثنية يا هناهان
انتهى ولا اعلم احدا يقول هذا واذا بطل المذهب الاخير والثلثة الاول فالمذهب
الرابع صحيحا ان تقدم الزيادة على الحذف لكونها ادخل في الاختصاص بالنداء من صيغة
انها اعرف على المرتبة دون الحذف فذلك والثاني قدم الحذف على اختلاف الصيغة
راهنا ما بشانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ولانه انسب بالزيادة من اختلاف
الصيغة الى الثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو في اللغة الترقيق

هو

فمثال رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وفي الاصطلاح ما ذكره والاغتباط بحذف الاول
من غير عله اي الترخيم حذف في آخر الاسم من حرف او حرفين مع ذلك كما يجيء بيانه ان شاء الله
تعالى والمحسب لا لعلة فخرج الحذف في تحو عدة وسه وما وقع الحذف في اوله وتحو مطلق
مطلق ما وقع الحذف في وسطه وخرج ايضا حذف الباقي كما يجيء علامي لان المضاف اليه
ليس من تمام المضاف واخرج الذي بعده وخرج ايضا حذف من تحو جلمد وفاض في فدك
رائب حبلى النوم وهذا فاض ما وقع الحذف في الآخر لعلة صرفية وذكر الشرح فيه
جوازا لتحريك حذف لام يدودم لانه يكاد حب وكشاع ان يقال وحذف آخر الاسم لعلة
لازم ان يكون المحذوف منه واحدا اقول لا يلزم ان الحذف في يدودم على سبيل
الاغتباط بل لعلة وهي كثرة الاستعمال كما ذكره الشرح وليس سلمنا ان الحذف فيه على
سبيل الاغتباط فانا نجد ان لم يكن المراد من الحذف هو الحذف البنائي وهو معنى
الاول انه ذكر شرائطه ودفع الحذف في الآخر لا يستلزم ان يكون المحذوف حرفا لا
حتى يرد ما توهمه الاشرف الى قوله فان كان في آخر الاسم رابعا دنان في حكم واحد الى قوله
والا فالصحيح لا غير فانه صرح في ان الآخر هو طرف المحذوف فلم يقل فان قلت هذا
الترخيم شامل لترخيم المنادى والترخيم غيره ايضا ولهذا قال في آخر الاسم دون آخر المنادى
وقد جعله من الاحكام المختصة بالنداء فلم يكن الترخيم جائزا في المنادى حال الكسر بخلاف
غيره فان جوازه فيه مقيد بالضرورة فلهذا جعله من الاحكام المختصة به اعلم ان للترخيم
شرائط اربعة منها عدمية واحدها وجودية وهي احد الامرين واشار اليها بقوله فشرطه
الى وشرط الترخيم ان لا يكون المنادى مضافا ولا مفردا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما
علما زائدا على ثلثة احرف والها ثانيه وانما اشترط ان لا يكون مضافا فلان الاسم المضاف
حكمه حكم الشبه حكم قبيل الشبه لانها اسمان مركبان باعتبار تحليلهما فلو رخم فاما ان ترخم
الاول او ترخم الثاني والاول يستلزم وقوع الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى وذلك
يستلزم ترخيم غير المنادى لان الذي دل عليه النداء هو الاول وكذا حكم المضاف للمضاف
فانه اضافة لا يرخم لهذه العلة وقد قال لا يحذف الترخيم في آخر المضاف نظرا الى كون المضاف
اليه متصلا به نظرا الى سقوط التنوين وهو علامة تمام الكلمة من المضاف لاجل المضاف اليه
ولانه اخر المضاف اليه لكونه متصلا عن المضاف تاعلينا لاستقلال كل منهما باعراب ولا يلزم
على ما ذكرنا امتناع ترخيم تحو معد كرب لان الامتزاج هنا اشد من امتزاج المضاف بالمضاف اليه
فان قلت اعتبر الالحاق دون المضاف والمضاف اليه في الحاق علامة الكثرة حيث جعل آخر
المضاف اليه آخر المضاف فلم يعتبر هنا حيث لا يجوز الترخيم في آخر المضاف اليه فالفرق
بين المضاف والمضاف اليه للالحاق اعتباره للترخيم واما اشترط ان لا يكون جملة لان الجملة

على علما لها يعني ولا انها على لفظه وتحسنه ان الغرض الاكثر من تحسين الشيء في المركب منه الصاف
الشيء بالشيء عنه الاكثر والجملة انما دل على معنا نادرها ومنها الخصوص فحسب ان لا تدل الجملة
لسبب الغرض وقد قال الجملة من حيث المعنى لا يستقلال لا جزاءها كزيد فلا يرخم الجزء
الاول ومن حيث اللفظ لها استقلال فلا يرخم الجزء الثاني وانما قال الجملة لم يظهر فيه اثر الاقتدار
من السبب او الباء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وانما اشترط احد الامرين
وهو اما العلمية مع الزيادة على ثلثة احرف لكونه بنا نائبا فان العلم اكثر استعمالا في
النداء من غيره فشابه الترخيم الذي هو سبب التخفيف وشرط فيه الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا
بعض الاسم مضافا مطلقا داخل في الجملة الاعراب والمرخم وان كان مبنيا وفي البناء ما لا يكون على
ثلثة احرف كحرف وما الا ان بناءه عارض فهو في حكم المعرب وبعض النحاة انهم لا يحذفون حركة الوسط
في الثلاثي منزلة الحرف الرابع في باب الترخيم وقد خالفها منزلته في باب ما لا ينصرف فانه لا اعتبار
في باب ما لا ينصرف انما كان لحذف التنوين الذي هو طارئ على الكلمة فلا يلزم منه اعتبارها لحذف
ما هو من نفس الكلمة سيما عند اداء الى ما لا يكون له نظير وقال الكوفيون في باء عاء مجهلون
الحركة منزلة الحرف ولذا لم يكن المنادى علما موصوفا بالزيادة على الثلثة فالشرط ان يكون
ثلاثيا بحرفه وثلثة فانه مرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة لاستثناء انما ان وهو
لزوم الاجحاف من جهة الكلمة لازم وجود الثاء انما كان ناقصا على ان وضع الثاء لما كان على
الزوال كسر في زوالها اذ في مثل الحذف مكث اذا وضع موضعا كثر فيه سقوط الحرف الاصل
وقال سيبويه ان تحو ثاء وثاء اذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حار يا فلس لا يلتبس
بالمذكر والظاهر خلافه لما ان الالتباس آت على تقدير الغلبة ايضا فالبس قد يندفع بالقرائن
كما في غيره من المواضع الملبسة فتدبر ومثل له جواب سؤال هو ان قال قد مثل فاصاحب
باصاح وهو اسم جنس وفي كرو ان يا كرا في قولهم اطرق كرا وهو ايضا اسم جنس فاجاب
بان مثل يا صاح واطرق كرا من النداء وفي كرا تقدير آخر وهو حذف حرف النداء
الا ان هذا على قول الجمهور فانه قال فانه مرخم كرو ان والظاهر انه لا حاجة الى ذكر لان الكوفيين
في الصحاح مثال للذكر منه الكرا قولهم اطرق كرا تامه اطرق كرا ان الشامة في الثرى لا خاطر
ان يطلعا عنقه وسحيه بصره الى الارض مثال له ذلك اذا اريد اصطياد ما اي اطرقا واحتفل
عنقك للصيد فان اكبر بمثل واطول اعناقا وهي الشامة قد اصطيدت من بدو الى الثرى
تضرب لمن يكبر وقد تواضع من هو اشرف منه كذا في المستقصى ومثل يضرب لمن علا وتجبر
اولى منه بذلك وعن الجوهري يضرب للعجب كما قال بعض الطرف لمن عبر وقد قال
قوله اطرق وفيه تصيدون بها الكرى تصيدون اطرق كرا اطرق كرا ان الشامة في الثرى
ما ان ارى هنا كرى فتشكل وتطرق حتى يصطاد قال ثم ان المحذوف اقول

ف

الذي

وحلته

نلسبق بعد غير همزة فايدة للمتى ثم وان ملا تعبدها اى بعد ما عرفت الترخيم ومن البلد فاعرف ان المحذوف
يكون كالثابت في التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا صار المحذوف منه كالواجب
بجعل المحذوف كالثابت فيبقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه كما يجعل الفتحة الآتية بعد الحذف
الى الساكن الساكن على غير حده فيعود ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية اذا كان له حركة
نحو يا حارث اسم فاعل من رد اذا سمى به فانه اذا حذف الدال الاخيرة بقى الدغم ساكنا على ما مر في اللغة
فالتقى ساكنان الالف والمدغم فرد اليه حركته الاصلية وهي الكسر فقيل يا حارث بكسر الدال
وكذا حار اذا سمى به ورخم والتقى ساكنان رد الراء الى حركته الاصلية وهي الفتح وقال يا
حار واما اذا لم يكن للمدغم حركة في الاصل نحو احمار ومعوام للبنت مشبهة بشيء المدغم
انما عاملناه من الفتحة والالف وغيره مكسور للساكنين فتركه الا ان نفسه استند منها
اى فبقى ما قبله على سكونه في جميع الاوقات الا وقت انفصاله قوله او يجعل عطف على قوله
يكون اشارة الى مذهب آخر والاول هو الاكثر اى او يجعل ما بقى كانه اسم براسه ودليله ان
الترخيم وان كان قياسا مطردا الا انه لما لم يكن لعلة موجبة جعل المحذوف نسيا منسيا
مثل يدوا دم قوله منقول شرع في بيان الاقسام اى اذا عرفت المذهبين في المحذوف
فنقول على المذهب الاول هو ان يكون المحذوف كالثابت يا حار بكسر الراء كما في يا حارث
ويا مرق بسكون الثاء كما في يا مرقل ويا عمرو بالواو كما في يا عمرو ويا كرو بالواو المفتوحة
كما في يا كروان ويا حرابي المسمى بحراوى ويا شا ارجع بحذف تاء التانيث للترخيم والالف
لالتقاء الساكنين ولما كان المحذوف كالثابت لم تعد لام الكلمة وسيجيء تحقيقه في شاء
الصحاح رجن فلان دابته رجنا جنبها واتاعلفها حتى تهزل ورجنت من عنتها فرجنا
سندى ولا تعدى في شاء راجن فبعضهم جعل ارجن في يا شا ارجن من الاول الى
اقصى الحلق وبعضهم من الثاني اى اجلسي واعلفي ويا طلحة في يا طلحة لكون التاء كالثابت
قوله وعلى الثاني عطف على قوله على الاول اى يقول على المذهب الثاني وهو ان يجعل
المحذوف نسيا منسيا يا حار بالضم ويا مرق بالضم ايضا لانه لما كان المحذوف نسيا منسيا
كان كل منهما او مزد مرة فيضم ويا ثبج يا ثبج فانه لما حذف الدال نسيا منسيا صار الواو
في اخر اسم متحرك في الاصل قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في اول يحيى ويلو ويا كرو
في يا كروان فانه حين حذف الالف والنون نسيا منسيا بقى الواو مبتدا كما هو حاما قبلها و
زال المانع وهو سكون ما بعدها فقلبت التا كالف ما اذا جعل المحذوف كالثابت فانه لا يقلب
الواو ح الثاء لوجود المانع بعدها ويا جرا فيما زعموا قلبت الواو همزة فانه لما حذف تاء
التانيث وجعل الباقي كانه اسم براسه وقعت الواو طرفا بعد الف زائدة قلبت همزة
كما في كساء بخلاف ما اذا جعل المحذوف كالثابت فان الواو ح لا في الطرف فلا تقلب همزة

وقوله زعموا اشارة الى رده اى لا يجوز في حراوى الوجه الثاني فلا يلزم ان يكون فعلى كسر الفاء
التانيث لا فتاك من ان الواو في حراوى مبدلة عن همزة التانيث لما مر من لا وسيط الكلمة
ح اشباع حذف علامة التانيث فاذا حذف ياء النسبة بسبب الترخيم عادت الهمزة لارتفاع
العلة لا لوقوع الواو طرفا لما ان ما بقى في نحو حبلى بعد حذف وقد قال في قوله فجاز زعموا اشارة
الى ان علة انقلاب الواو الفا همزة وهو وقوع الواو بعد الف زائدة كما في نحو قائل اصله قاول
مجمعه فلا وجه لانقلابها همزة على الثاني دون الاول وفيه نظر لانا لا نسلم ان علة انقلاب
الواو همزة هي ما قال وكيف لا علة وقوع الواو عينا في اسم فاعل اعله فيلزم كذا ذكره الشارح
الفاضل وكانت العلة ما ذكر لوجب ان تنقلب الواو في عاوى همزة وان لا يقال
نحو شبل لعدم الالف الزائدة قوله الا هي اذا رخم حراوى كما على المذهب الاول قيل
يا حرا بالهمزة ثم قيل حرا بان اسما لشخص مشتركا عن حروف النداء قالوا انها تصرف تعلم
التانيث فيها لان همزة اذن ليست منقلبة عن الف التانيث والا لما سقطت عن الواو المنقلبة
عن الف التانيث وكون ابن السراج ناقلا عن الخليل يعني قال اذا سميت رجلا بحبلوى او حراوى
او رخمته فمن قال يا حار فرخم بحرف لانها لو صارت حرا لهمزتها ومعرفتها في اللفظ والكتابة
لانها الآن ليست للتانيث بل الالف وهذه نظر وجه النظر هو ان همزته بدل عن حرف التانيث
وان كانت بزائدة فجاز ان يعطى حكم التانيث ومنع من الصرف ولا يخفى عليك ان مجرد الجواز
لا يثبت الحكم وقد يقال يحتمل ان يكون وجه النظر هو انه فيما تحمله الفاء لتقدم التانيث وهو
غير موجود لما سيذكر في الشرح بعد وذكر في حلبي وقد سبق ان قوله فيما زعموا اشارة الى النظر
انما يكون للامر المذكور ويحتمل الهمزة في يا حرا المرخمة من الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق
ياء النسبة وذلك لانه انما قلبت همزة وادا الوجه يا والنسبة بعد يا فلما حذفت الياء لنسبا
رجعت الواو على اصلها وفيه نظر لان كونه منقوصا لمقتضى بدونه ما يدل لتعدد لا يلزم من كون
التانيث قبل بعد التانيث ومن هذا العلم حيث ما اشرنا اليه اليه منه الا ما عال ح وقول على الوجه
الثاني يا شاء ارجع بالهاء اى يا شاء بتاء التانيث واما اعيد التاء لان اصل شاء شيء بدليل
شيهه في التصغير وشياء في التكسير فحذفت لياء وقلبت الواو الفا فصار شاء فلما رخم على الوجه
الثاني اعيد لام الكلمة وهي التاء لانه من من الكلمة حرفان ثانيهما الف يسقط باجتماع الساكنين
فبقي الاسم المكون على حرف واحد فاعيدت الهاء لئلا يكون كذلك وذكر بعضهم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى
مكون على حرفين وزوجان بناء الاسمين على حرفين ليس لاجل الترخيم بل كان قائما قبله لان تاء التانيث
من شاء بمنزلة كلمة واحدة على ان ما ذكر لو كان علة الاعادة لوجب الاعادة في مرخم نحو عدة
وثبة لوجود ما ذكر فيه مع انه لا اعادة فيه بالاتفاق حيث يقال يا عدو يا ثب وقال
بعضهم انما لان المحذوف هي مؤنث وقد اجازوا اشارة الى بحث غريب وهو انهم
اجازوا يا طلحة بتاء التانيث في ترخيم يا طلحة على الوجه الثاني يا فتحام ياء التانيث من الحاقها

في يا حراوى

فتحه لانه لا دخل على الوجه الثاني النبس بغير المرخم فلا يصلح ان يا طلحة مرخم او غير مرخم فاراد دفع
التبس فتهامع بناء المرخم من وجه فاعادوا الكاف لتحفظ بدون حركته التي هي العلم ليبقى اثر
المرخم من وجه كما قالوا اضاحك ثم من لا يجوز ان يقال يا زيد لان يا النائب لا يقع صدرا ولا
بعد حرف الجر لانه يلزم سكون ثانيا نبث متحركة من غير ان يقال ان يقلب يا وهو غير جائز فتعين
ان يقع من الجار وحركته منتصب حركة الجار على الياء واذا لا يدرس اضاحك يا حارث لا يجوز
الجار بالهمزة قصدا يا طلحة وبلا بعد مرخيت وذكر بعض الشارحين والشارح المرادي الاولى
الاساكنة فانها لو ردت فاما ان تحرك بالضم او بالفتح او بالكسر فان حركت صارت على
صورة غير المرخم فتعود المرخم الى صورة غير المرخم وهو فاسد والوجه بالكسر باطل ولا بفتحها ايضا
لانها تاء تانيث مزيدة مبرهنة فلا بد ان تكون ساكنة فتكملة بالجار مع فتحة من الجار وصحة
فالجار ساكنة لغرض فوكها منفصلة عنها او كلك عنها الياء ساكنة الجار ساكنة والياء المرادفة
ساكنة فيقبل فتحة المرخم تعود الى الياء المرادفة للياء ساكنة بعد الجار الساكنة
التي هي الفتحة الاصلية التي كانت للجار لم تصح الجار للا تكون ما قبل الياء ساكنة مصرح
به الصرف يا طلحة بعد الجار والشارح لا يخفى وجه تعسف ماذا الكلام اصل
فيه ورد التعسف انظر نابل ندريا وقد قال في توجيه يا طلحة ان مرخم ما
كان في اخره تاء التانيث على المذهب الاول كما كان غالبا عرض بغير المرخم من قبل
الجمع مناسبة المرخم من التاء منه قوله ومنه كقولي انت اي ومن قبيل يا طلحة
يا حارث التي بين التاء وتحتية انجام التاء من الهم وحركة فان اميه مزيد مبرهنة فلو لم
يكن ما ذكر لوجب منها كقولي فعني لمن كلا الى شكله وكلا وكلوا وبلا الامر موكول
الى رائك وهم ناصب اي ذو نصب وهو النصب على سبيل المجاز والمقاساة المعاناة
وتعطوا الكواكب كناية عن طول الليل وتعني النصب ظاهر قوله ولا يجوز اي ولا
يجوز الوجه الثاني في يا صاح فالكان مرخمة شاذا ظاهر يا صاح لان ضم الزائد الاخير
هو شاذ والتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب ما هو شاذ ولا يجوز الوجه الثاني
مرخم النبس بحلول فالملزم من كون الف صلى لغير انثى لا غالب واو جلدي الثاني
بعد ترجيح على الوجه الثاني لفتحها وانتاج ما قبلها وزوال الجانب فيلزم وجود فعل بضم
الياء وليس الفتحة ثابت وهو غير موجود في كلامهم واعترض عليه بلفظ الشارح
بانه يجوز ان يقال لما حذفت تاء التانيث عادت الواو الى اصلها وهو الياء لثانية والجواب
الواو جلدي في النبس بحلول فجزء الكلمة غير ملاحظ فيه اصله فاذا حذف يا الف فيقبل
بها ما ينتفي الشاغل من مثله وهو قبلها الياء وتبع بعضهم وقياس مذهب الاخفش
جواز ان يكون الهاء للالحاق بجعفر وقياسه ايضا على مذهب على ان الالحاق
بدون قصد الالحاق لا يضر ولا يجوز ايضا الوجه الثاني في النبس بطلسان على لغة كلام

فلا يقال يا طلحة بالضم وانما يقال يا طلحة بالفتح لالتزام ما ليس من التنبيه فان يقال يكسر اللام لا يوجد
في كلامهم وانما يجيء في المثل نحو سيد ميت وشر من الدهر ضيق بيان لما ذكره يلزم منها لما والحكم
ان المعرف اختار مذهب جمع من النحاة وقد اجاز ذلك بعضهم اذ لا لغة وجود نبس الزنه وانما لا
جوه على قياس كلامهم بالصحيح ولذا قيل في سدرس مذ زدتك وعنوان علما ما سوى مزيد
بالفتح وليس من ما طلبها تحال فان كان في اخر الاسم زيادتان اقول سقوم بيان حكم
المحذوف على حاله تحاكيا لهم للكان الاهتمام به لتعلقه بالفكر واما بيان كيفية المحذوف لهو الحسنة
على الصرف فلهذا اورد صاحب المفتاح في قسم الصرف وذكره ههنا استطراد فاخذ
حينئذ بالحذف للتخفيف وهو يلتفت اقسام اما وفان اوجزن الكلمة براسها وتقوية فان كان في الاسم
الى الثلث الاول وكذا بالتاء لان المتصل بمستحقة الاحال الا فان كان في اخر الاسم زيادتان
فحكم زيادة واحدة تكون زيادة مما لا ان تكونا معا يعني واحد فان كان واحد من زيادتي مسلمان
وكذا مسلمون لمن اخذ قال الشارح انما الحاجب يعني انها اجتمعا اي حينئذ وزيد ناما لا التانيث
او الذكر او التثنية او الجمع وقال بعضهم يعني انها زيد ناما لا انها معا يعني واحد وذلك
لان كلا واحد من زيادتي مسلمان ومسلمون يعني اخذ مدخل فيه نحو زيدان ونصر بان ومسلمان ومسلمات
اعلاما وكذا عثمان وكوس وصحراء وعلباء وتحرجه عنه بالا زيادة في اخره كجعفر وما في اخره زيادة
واحدة كدرهم وما في اخره زيادتان لكن لم يزادا معا كما في قواقم في جمع درهم فان الهاء لم تزد
مع الميم بل سبقا وما في اخره زيادتان لا يسمى نحو عصفور او مستكن نحو ما يقال اذا جعلت التاء
للتانيث ولتنه الفاعل حذفتا اي حذف الزيادتان لانهما لا زيد ناما غير لا مزيد لزيادة
الواحدة كما طلحة نحو بالاسم من اسماء وياء عمر من عثمان اصلهما ان اسماء اسم امراة تذهب سعده
الى انه نحو اراصله وسماء وهي الى لحنة من الوسامة الى الحسن فعلى هذا يكون في اخره زيادتان
في حكم واحد فراعى اصلا وهي ان الاعلام اكثر ما صانت في الاصل لكن فيه من جهة ثبات الواو
الزوة في الاول همزة مخالفة الاصل لانه شاذ وذهب عنه الى انه جمع اسم وفي اخره حرف
صحيح قبله مد مثل عاد وقيه ان لم يلزم ارتكاب شذوذ الا انه يكون على خلاف الاصل المذكور
ولهذا اختار المص وانما راى الشارح انه ان كان في اخر الاسم حرف صحيح
قبله مد اي حرف علة موافقة حركة ما قبلها زائدا حذفتا ايضا ان كان الباقي بعد الحذف
على اكثر من حرفين نحو يانس في رخم منصور فانه اجتمع فيه الشرائط المذكورة فحذف الحرف
الصحيح والمدة الزائدة لانك اذا حذفت الحرف الاصلي تحذف كل المدة الزائدة اولى والا
قبل لك كلت على الكسر وبقيت عن النقد فلو لم يكن قبل الحرف الصحيح مده مثل جعفر وكهدر
وسنور او كانت ولكن لم يكن زائدا نحو يمان او كانت زائدة ولكن لم يكن التاء
بعد الحذف اكثر من حرفين نحو سعيد فلا تحذف منه الا الحرف الصحيح واشار الى الجميع بقوله
والا فالصحيح لا غير وذلك لانه لو حذف اكثر من حرف واحد لزم الاجحاف ان لم يكن

الثاني اكثر من حرفين والا فالاصل لا يسمى الزائد وحرف العلة المتحرك بالحركة زائدا ابدا بالاولى
الاولى فلا تحذف الا حرف واحد واشترط في النسم الثاني ان يكون الثاني على اكثر من حرفين لئلا
تحذف الالف والنون من نحو يا سلمان ويا دمان اذا كان بناء الكلمة على حرفين ليس لاجل الترخيم
بل لعلة اصلا كانت كذلك بخلاف النسم الثاني مثلا وقد مثل عليه لابد من تعدد الحرف الاصلي
بعد الزائد احترازا عن نحو سلمى فانه لا تحذف منه الا الالف ومن سد بل الصحيح بالاصل دخل
نحو مرمى فانه كمنصور تحذف منه المدتان وتمكن الجواب عن الاول بان قوله في اخر الاسم
متى عن ان يكون الزيادتان والحرف الصحيح من اجزاء ذات الكلمة واجزاء ولهذا قيل بترخيم
نحو فاطمة قال صاحب المفتاح وان انما اثبت مع الكلمة بمنزلة كلمة واحدة ولهذا قال المص في شرح التلخيص
وقد يحمل منه نحو حارة وبانة وعن الثاني بانهم قالوا ان واو دولو وما نحن فيه حكم الحرف الكلمة
في تحمل الحركات فلا عبرة ان يكون بانة مرمى باصح نحو في الصحيح اقول ان ما ذكره المص الحق مذهب
البصريين وبعض الكوفيين منع حذف الحرفين في نحو مرمان واجاز الزاء حذف الالفين دون
الالف في نحو حبلى ولذا لا نحو مقصوم بوضع الشيء وجمع المؤنث السالم على لفظه المفرد لئلا يلتبس بالمفرد
ولا نحو مرحم الجمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا نحو مرحم المنسوب مطلقا نحو مرتدي او مرحم بالتنوين
هذا بالنسبة الى ما ذكر لا بالنسبة الى مضاف الى الياء واشار الى النسم الثالث بقوله والاسم
وهو مبتدأ خبره بمنزلة الياء اي والثاني من شطري المركب بمنزلة الياء في ان الشطر الثاني
كله واحد وتحذف منه على الكلمة الاولى كتاء الثانيث بحذف الشطر الثاني كما تحذف تاء التانيث
والتاء في تحذف للتشبيه وقوله ايضا تحذف في بعض النسخ بعد قوله تحذف وفي بعضها قبله وفي
ان منع بعده او الى تحذف الثاني من شطري المركب ايضا كما تحذف تاء التانيث ولم يسر عليه
في هو بمنزلة الياء لكون هو ايضا بمنزلة الياء مع ايضا كذا مثل ولكن ان مثال سيبويه
من قوله فان كان في اخر الاسم زيادتان في حكم واحد فلتحذفا اي الزيادتين في حكم واحد وهما
التاء وسيبويه عليه ما مثله بكون الحبلى فالزيادتان الالفان في حكم زيادة واحدة بمنزلة التاء والالف
من شطري المركب بمنزلة الياء والتاء اذ هي لفظ قالوا في المثال حبلى فالوا يا حبل في يا حبلى
دون الامثلة السابقة لان حذف شطر المركب باسره وهو ما حواله اصل مع من ترخيم المنادى
وحكمه منع في ترخيم غيره مثال لا تحذف اي لا تحذف الترخيم في غير النداء الا في الضرورة لما ان الترخيم
سبب لكثرة الاستعمال ومن في النداء دون غيره ولما ان المقصود في النداء انما هو المنادى له
تجوز الترخيم لسهل على المقصود به فان قلت لم لم يسر فيه اي في الترخيم في غير النداء المذهب
الاول وهو ان يكون المحذوف كالثابت قلت لان جوازه لسلام استعماله الترخيم في غير
النداء ودرسيق انه لا تحذف في غير الضرورة بخلاف المذهب الثاني وما ذكر المص هو مذهب الاخفش
وقال سيبويه تجوز الترخيم في غير النداء عند الضرورة على المذهبين ومثل مثل الشاعر
واصحت مثل شاسعة اما فانه ترخيم اما على المذهب الاول واجاب عنه المبرد واليه اشار

بقوله

بقوله وانشده الخ الى وما انشد سيبويه لان ثبوت رواية اخرى وكثرة في الاستعمال
رواية صحيحة ومن مثله في قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع اصحت عنه جارب
واستنار الجبال المجهود وتارة اخر اصحت وهي جمع رمة وهي القطعة البالية من الحبل وشاسعة الى
بعيدة خبر اصحت واما ما اسه بقول القطع الوصل منه ومن امامه لحدوث الفراق واما داود الرحم
في غير النداء على المذهب الاخر فكثير منه بلا ريبة اذ من شاعنا جاب واما اختلاف الصيغة اقول
لان المناسب ان يقول الثالث لتقدم قوله فالاول والثاني الا انه لما بين الزيادة والحذف كان
مظنة ان يتبع في ذهن السامع ان الزيادة والحذف فذكرا وما اختلاف الصيغة فقال واما احلاف
الصيغة مثلا للمثل الواقع في ذيله واذا لم تردد الى واما اختلاف الصيغة فقوله لم يلتوفان وهو
كثير الوقوع لم يستعمل في غير النداء لا يقال رجل يلتوفان وكذا المعدول نحو يا فساق ملحد ولا يقال
يا طلع مثل نطام من طلع الرجل اذا لوم وما ملازمان من اللوم فانهما لا يستعمل الا في النداء
ولا استعمال الا ان يقال فذا استعمل في غير النداء في هذا البيت فلا يكون مختصا بالنداء
اشار الى جوابه بقوله وهو شاذ خارج عن الناس طرف اكثر الطواف وما قصد به وقضاء
الرجل لزوجه بقول اكثر الطواف علة اكثار الطواف ثم آوى وارجع الى البيت فقعوده وقضى بها
زوجته لكاع لفظ قوله ومنه اي مما اختص بالنداء ولم يستعمل في غيره كلهم يا فل اصل يا فلان
اصل وحسن وصب قوم الى زوجهم فلان قال فليس الى وليس فلان في يا فل اصل بزجر فلان
والا اصل فلا لما مر من انه لا تحذف من نحو سعيد الا حرف واحد وما كان قوله والا اصل فلا
في قوله لا سيما فلا عطف عليه قوله ولنوله اي ولنوله في المؤنث يا فلة اصل ولو كان فلة
زجر فلان لكان فلم زجر فلانه وكذه مستف لوجود التاء ولو كان لمرجع فلانه يلزم حذف التاء وابقاء
الالف والنون قال سيبويه قول العرب يا فل اصل لم يجعلوا اسما حذفوا منه شيئا في غير النداء
ولكنهم جعلوا الاسم على حرفين وجعلوا بمنزلة دم والدليل على ذلك انه ليس احد يقول يا فلا فان هذا
اراد قالوا يا فلة وانما يقال حرفين لان النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء لانه جعل اسما لا يكون
الا كذلك في المنادى وذكر الشيخ ان الحاجب وجاز يا فل الجمع على المختار والكوفيون على انه يرخيم
لفلان على غير قياس ولذلك قالوا لا تقول يا فلا حذف على القياس وقال ذكر ان فل مما اجتمعا
بالنداء ورد هذا البيت عليه فانه قد جاء في غير النداء اجاب عنه بانه من الضرورات
في العجاج وقولهم في النداء يا فل يحتمل انما هو محذوف من يا فلان لا على سبيل الترخيم ولو كان
لقالوا يا فلا وربما قيل ذلك في غير النداء للضرورة قال ابو النجم امسك فلانا عن فل فل وكذا
ابن السراج ايضا قيل فل يا لا يجوز ان تنوي السوال بالكلا ان ابا النجم حذف من فلان الالف
والنون حيث قال امسك فلانا عن فل حيث وكره في مثاله فلان كما جاب بانه من الضرورات
ولا وجه لجعله اصلا وقبله عثير اثيرها عجاج القسطل اذ عصبت بالمطف المغيب
نواع الشيب ولم يقل في جبة الشيب العجاج العجاج وكذا القسطل فهذا اضافة التي الى نفسه

والاظهر انه من اضافة العام الى الخاص وتخصيص اضمحلت والبطن منزل الابل والمغزيل
المنحول الى ان ثياب البطن كانه منحول وثياب جمع اشيب وتنسل اصله تنسل فادغمت
التاء الاولى في الثانية فكسرت الفاء لسكونها وسكون التاء الاولى وكسرت التاء الاولى
انما عاكسه الفاء في تجه اي في اختلاط الاصوات يعني اصوات افراده والمتى تنثر
ابدان الابل الغبار وخف اجتماعها في عطن له ثياب كالوسخ المغزيل لدنو بعضهن بعضا
فهن نداء عن نداء الشوق الذي بهم اولوا الاحلام من غير اضرار النبق الطعن وتكثر
اصوات الدعاء بعضهم لبعض اجيبك البعير الثلاثي عن البعير الثلاثي للاضرار و
بدائع الشيب منصوب بتنثر اي عليه قوله تنثر ابدانها لان اثاث ابدان الغبار لا تكون
الا للدافع بدنه وزنه اي وزن فل فعل مفردا والقواصف عنه الرواد والمنذر فلو كنت
وهذا منه اشارة الى ما ذكرنا في اول الكتاب في قوله واما تجزائد الهل اي من ان الكلام انشاء
اذا جعلت على بعض ما لم يصف ثانيها اذا كان صحيحا بل يحمل من باب ما حذف لامه
وهو حرف علة كيد ودمه زيادة تنسيل وتحقيق فلم يجيء اليه قال ومنها بالاختصاص
اقول قدمه على منصب على المدح لمكان مزيد تمكنه منه للتنادي لكون ما هو الاصل
في هذا الباب متنولا عن المنادى اي ومن المواضع التي نصب فيها عامل المفعول وجوبا
فيها باب الاختصاص في الانعام اعلم ان في الكلام حملا لمعان في الاصل معلومة بالى
معان اخر مع تجريدها عن اصل معناها الاصلي وهذا في ابواب منها ان اصل صيغة الامر
في الاصل ثم تنقل الى التعجب كقوله تعالى انهم وابصر لم تقصد بهما الى الامر وانما قصد
التعجب وكذلك ما احسن زيدا اصله اما حسن وانما استفهام على المجاز ثم نقل الى الخبر
يعني التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي اقمت ام قعدت وكذلك قولهم ايها الرجل
اصله تخصيص لمنادى نطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن طلب
الاقبال في قولك انا افعل كذا ايها الرجل وكلها انتقل من باب الى باب فان اعرابه يكون
على حسب ما كان عليه ولذلك نقول في قولك اكرم بزيد اكرم فعل امر وزيد في ايها الرجل
اي مهنا مؤدبه معرفة والرجل صفة له كما تقول في المنادى المحض ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ
المحض باكيدا فيكون لفظه لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وقد يكون اللفظ
بلفظ النداء كقولك نحن العرب اقرى الناس وقد ما يحمل الامر من كقولك انا معشر العرب
يجوز في اعرابه الامران جميعا الا ان الاولى ان يكون منصوبا بنصب العرب اذ التنقل ظلا في
الناس محله اصلا في نفسه اول من جعله منقولا قال بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الفرق
مع انه كاحد في هذا الكلام فانه قال ان المعروف بالام ليس متنولا عن النداء والمضاف الى الامر
اي ان يكون متنولا عن المنادى ونصبه بالفعل كما في ايها الرجل وان يكون بفعل مقدر كما في الاختصاص
ولا يخفى عليك ان قوله ويكون اي الاختصاص على طريقة النداء لا يلزم ان يكون متنولا عن النداء

وان كان

وان كان متنولا في نفس الامر ويدل عليه قوله وانا معشر العرب تنقل كذا فانه لا يلزم في كونه متنولا
عن النداء على انه لم يجوز في المضاف الامرين بل جزم بانه منصوب بفعل مضمر وقوله انا افعل كذا ايها الرجل
اي انا افعل مختصا من بين الرجال بالاقدام وقد يكون الاقتحام بالاقدام نصب ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
بالسكنى وكل من الاثنين طريقة النداء وليس هذا لان المراد من صفة اي مقصودا على تقدير
التكلم الثاني لا المخاطب وقولك ايها الرجل على النصب على الحالية لانه في تقدير مختصا من بين
الرجال كذا في حاشية الخبيصي والمحاكمة على هذا ايضا اذ لو قوله انا افعل كذا ايها الرجل من قبيل المفعول الذي
اضمر عامله وجوبا فانما محل ايها الرجل لا ايها موصوف بالرجل من عامل كان وقد ورد جزء مركب فلا
بد له من محل اعراب ولا يمكن ان يقال انه منصوب بتقدير اعني لانه لم يسمع منادى بل المعنى على الحالية كما ذكر
وبعد ظاهر كلام المنقول ومن حيث قالوا انا افعل كذا مختصا من بين الرجال مختصا حال فلكذا ما في تقدير
وما نقل من باب الاعراب وان لزم بناء لفظه على كان لا يمكن ان نظر له محل من الاعراب فان ذلك
امام قدف صار محله رفعا ورد قوله اقول لا سيد ان ايها الرجل مبتدأ محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدأ والتقدير الرجل المراد او المراد الرجل لقدرت انهم صرحوا ان المراد من اي وصفها
هو ما اريد بالضمير فعلى هذا يمكن ان يقال انه منصوب محل على انه منقول من تقدير التنقل الى الخبر
هذا الرجل بهذا التنقل والتقدير في انا معشر العرب تنقل كذا اخص معنى العرب بهذا التنقل وليس
عليه غيره ومن قول الشيخ ان الحاجب ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا الى اشارة الى هذا التقدير وقوله
مختصا من بين كذا اخذ بالحاصل والدليل عليه انهم قدروا هكذا في صورة المضاف ولا شك في انه على
تقدير عدم التنقل منقول فعل محذوف وكون الفعل المقدر مع قوله في محل النصب على الحالية فكان لو صح
ما سبق وانما لزم الاضمار مما لما ان الاصل في باب الاختصاص النداء كما دل عليه كلام الشيخ ابن
الحاجب فاريد ان يكون المنقول منقولا منه في ذلك فان قلت فاذا كان منقولا من النداء
فلم لا يجوز ذكر حرف النداء معه على ما قال المص ولا شك في جواز النداء قلت ليس كل ما يصح استعماله
على النداء فيما لا يوجد منه معنى النداء على انهم جعلوا لزوم حذفه علامة التنقل قوله وعلى الفخر والشتم
عطف على قوله على طريقة النداء اي يكون باب الاختصاص على طريقة النداء بان يكون صالحا
لان يقع منادى كما ذكر وقد يكون لا على طريقته بان لا يكون صالحا لان يكون منادى نحو نحن
العرب اقرى الناس فان العرب منصوب على الاختصاص اي اخص العرب ولا يصلح لان يكون منادى
لتعرفه باللام والاصل في هذا الباب وان كان بعد المنادى الا انهم توسعوا فاقاموا مقام اي
اسما منصوبا مكونا باللام وقوله بانما يكشف الضباب اي يسلبونه الحوادث ونصب
انما على الاختصاص والتقدير اخص بنا اعني والضباب جمع ضبابة وهي السحابة بعض الارض
كالدخان اعلم انهم ذكروا ان باب الاختصاص لا يشتمل على غير المتكلم فلا يقول كذا ايها الرجل
وزيد مثل كذا ايها الرجل لما انه يكون حمله على صلة من المخاطب ولا يعدل الى الجمع عند امكان
الحقيقة

بالفتح ١٢

مال اليه

ولبيان معنى الاختصاص بالغائب كذا نوف من المتكلم والمخاطب وقال نوف في المخاطب
انتم تفعلون ايها القوم قال ومنها ما ينصب على التحذير لمكان الملابسة
بينه وبين باب الاختصاص وهو ظاهر اي ومن المواضع التي تضمر فيها عامل المفعول فيها ما يقال
الى ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما يصب على المدح والذم والترحم اشتاء احترازا
عن نحو حلف زيدا وذمه مسكينا فان ذلك يطرد الاخبار وكما الحمد لله الحمد
والحمد لله اهل الملك ينصب اهل والمقدر فيها احمد او امدح وحاله الخطب فمن قوله ينصب
حاله فانه نائب منصوب على الشرح اي اذم او اشتد نائب حالات الكشاف واما نصب ما
القدامة وقد تسبل الى اصل ابيه على عمر وسلم يحيل من احب سنته ام جميل واما من ذوا
بالرفع فهو صفة لقوله وامرأته او خبر مبتدا محذوف ما يوصف اذا كان هو مرفوعا على الابتداء
وقرئت به المسكين نصب المسكين على الترحم اي ارحم المسكين واما ذل ما الذي نصب على
من المدح والذم او الترحم لا ان في الاشتغال كما لغة الاعراب وفيه المالوف زيادة نزوا الشاعر
لسامع لا يحرك بل وعنه كفى الاستماع وذلك سماع التزام حذف الفعل اول دليل على الاتيان
الشام واعدل شاهد ما ناسب مقتضى المقام من مدح او ذم او نحو ذلك قال ان الفرزدق حذف
الفعل استشارا بانه لا شاء المدح كما تاذى ثم الترحم في الرفع لحذف المبتدا لجرى الوجهان على
سنن واحد وقال ابو علي اذا ذكرت صفات المدوح لحولت في بعضها الاعراب فوجوب
للاستثناف وفي ذلك قطعا وتنفسه على شيء هذا الانفعال يلزمون حذف الفعل في النصب
والرفع على المدح لكون متعلق من معلقات ما قبله وقد قال الترم العامل هنا وجود الوصف
المخاطب والمتكلم عليه مع ان الكلام السابق سؤال وقد نكر لان الاول مبدا والثاني
منوع وتاكيد لنسبه انه انما ينصب على المدح او الذم او الترحم اذا كان الاسم السابق منكورا
عن المخاطب بالوصف والوصف صادر لاحد بين المتكلمين كما في مثل ما الاعلمه والا فلا يقول
حاتم زيد الكريم برفع الكريم لانه اذا لم يكن زيد مشهورا عند المخاطب بالكرم وقال الكشاف في
اذا علم السامع الموصوف بوصف او ذكرت ما يستلزمه كما اذا قلت رايت رجلا عالم فانه
يستفيد من كونه عالما انه حي ومكرم فلك اذا ذكرته ان تنصبه معتالة وان تنظمه نعتا او
رفعا الا ان الاكثر انما ينظم اذا كان مدحا او ذما قوله والغالب لا اعلم ان هذا المنصوب
يجوز ان يكون معرفة وهو الاكثر واليه اشار بقوله والغالب اي على ما ينتصب على الاختصاص
الاشتار التعريف باللام او بالاضافة لما ان في التعريف زيادة تنويه وهي مناسبة المقام وكون
ان يكون نكرة واليه اشار بقوله وقد جاء انكره في قوله وباذل السيف فان قوله وشاهدا
منصوب على الترحم نكرة وقيل على الذم البيت لامية بن هانئ الهذلي وقصة زاد الى
وعقل جمع عاقل لا طلبة عليها وشعب جمع شعب وهو الذي لا يشرع راسها ولا يدعه
ولا يغسله والمراضع جمع مرضع الشعب الكثيرة فتولدت منها الماء وكرما ما ليس جمع مفلس

من انه يجوز ان تقدر العامل موخرا ملتفا كلام وانما وجب هنا لما انه كثر التحذير بكذا الحمل نحل
العطف وواحد من المكرر لانه كان منه او كثرة الاستعمال بدلا من التنبيه الناصب كما في الصور
المكرر واما قوله والاسد في اياك والاسد فذهب بعضهم الى انه من عطف الجملة على ما قبلها
والتقدير يبعد فتنك عن الاسد وبعد الاسد عن فتنك وبعضهم الى انه من عطف المفرد
سؤال اي انق تلاقي فتنك والاسد وتطلق انه اول لانه اول لمكانا وبعضهم الى ان
معنى اياك والاسد حذف فتنك الاسد فالاسد منصوب ثان والواو بعد لا لا على معنى
الجمع كانه قيل احذر الجمع من فتنك والاسد ولا كان المكلف في كل منهما ظاهرا ذهب
الجمهور الى انه منصوب على اياك ولا يقال لا يقال من ان الاسد محذور منه واياك
فكيف يصح العطف عليه لان العطف لا يصلح المشاركة بين المعطوف والمعطوف
عليه الا من جهة الاعراب الى العامل فكما ان الاول مبدا كذلك الثاني وقوله
وما زاياك السيف اي لا يزايلك عن السيف فرع السيف عنك وما زرجه ما زن
روى ان كرما ما المازني ابو بكر بن عبد الله التميمي فاكب عليه لياخذ فجاء تعبا الى ابيه
لينقل بحرا فحال كرام ذوي السيوف فقال فتشب ما زرايك والسيف فلعله سما
ما زنا ما ابيه وقيل انه يرفع ما زني وفيه شذ وقال ان يرحم ما ليس يكم وحرف
حرف مثل يا الشيء مهما وانا الكثير اريكما شذوذين لان اسم كرام وتعرفا زني اوصل
كان الحذر منه على ضربين ضرب يذكر فيها مثل المحذر على سبيل العطف وقد ذكر وصف
ضرب يذكر بعد جملة من اشار اليه بقوله وتقول اياك اي وتقول اياك من الاسد
يدل اياك الاسد اي باعد نفسك منه وتعلق من بالفعل المقدر فالكلام
جملة واحدة كما في صورة العطف وقد يتوهم ان الكلام على قسمين على تقدير العطف
وعلى جملة على تقدير كلمة من واذا كان المحذر منه المجرور من على قسمين احدهما ما لا يكون من
والاخر ما يكون منها اشار اليه بقوله واياك من ان تخلف وان تخلف معنى تحذرا تحذرا
من من هذا المحذور روما للحقيقة كونه مستطيلا لا يع صلته ولا تحذر هذا من الضرب الاول واليه
اشار اليه بقوله ولا تقول اي ولا تقول اياك الاسد لانه لا جاز اما شذ بحرف الجر وحذف
حرف الجر لا يجوز وما لا يقال اي في زمان وانا تحذف مما على نحو استغفر الله دنبا اي من
ذنب واختار موسى قومه اي من قومه واما شذ بحرف العطف وهو ايضا لا يجوز والبها
اشار بقوله لا يشاع شذ بحرف الجر والعطف وللكان معنا ان لقدر من ان الاسد مثل الزاء
وقد حذف حرف الجر منه في لسب فليحذره من الاسد ايضا اشار الى جوابه بقوله وانما قوله
المراد المجاوله فقوله الى الشر متعلق بقوله دعاه وهو مبالغة الداعي اي واما قول الشاعر
فاياك البيت شاذ خارج عن القياس وما ثبت مخالف القياس على غيره لا قياس او هو محمول

على ضرورة الشعر وما ثبت بالضرورة تقدر بقدرها فلا يقدر موضع الضرورة او هو محمول على ان المراد مصدر
جاري مجرى ان ياري فلا جاء حذف حرف الجر من الياء في يجوز ايضا كما هو معنا، ويدل الحمل جهة الجواز
ولا يناسب عليه الشارح المعاد او محمول على انه شرع في كلام اخر منصوب مثل حذرا اي احذر الزاء لان
يكون محذورا منه وما قبله وهو اياك كلام تام مستقل مثل الاسد الاسد وهو مفعول الحمل والوجوب
بسبب القاء قوله او ذكر المحذور منه مكررا جاء الشيء اي الحاجب وقد يحذر ما في حلها حتى قال قيل لهم
وهو مفعول لانه المقدر محذورا او محذور منه او محذورا حركة بعض الكلام وعدم الساكن منه لا لقوله
وقال قائل منهم عن ظاهر اللفظ وقال الرؤوس قوله او ذكر المحذور منه مكررا ما كرر محذور منه
وسال سائل منهم ان ذكر به او ذكر ان كان مصدرا من عطفه على قوله الكلام المقول لكان فيه بعد
من جهة المعنى وان كان قدر المضاف اي ذكر مفعول لانه من جملة المنصوبات الاسرى ان قوله الى المعاني
على لفظ ما لم يسم فاعله والثالث الضرب عامله فالرابع الرابع ذكر منصوب وان كان فعلا كما في بعض النسخ
فكذلك لان او مقطعة فيتبين ان هذا مسئل المذكور قيل ما لا يحصل اعتبر من الشرط لا يرضى وفيه جمهور الشارحين
ما ورد على لفظ الكتاب وقال بعضهم لقوله يحذر ما جاء فالمحذور هو المنصوب سقوط
ان وهو مبتدا في حين احدهما ان يكون محذورا ما جاء كالصور السالمة واما ان يذكر المحذور منكرا
ونسب عليه انه اذا كان المنصوب سقوط ان منتهيا الهاء لم من لقوله اما المنصوب سقوط ان
عليه على ان الواجب في لفظ المصدر المنصوب على انه مفعول له وليس في الان يجعل محذورا مستقلا
بل مفعولا مطلقا سقوط حذر محذورا وقوله او ذكر عطفه على العامل قسم كما ذهب اليه بعض شارحي
الكتاب وقد وجه لفظ الكتاب بعض الفضلاء وقال قوله او ذكر يلفظ الفعل معطوف على صلة
الالف واللام في قوله المنصوب بحذف المضاف الواجب من المعطوف الى الموصول فالتقدير هو الذي
منصوب سقوط ان محذورا ما جاء او ذكر المحذور منه مكررا انتهى فيه عقل عن لطفا ما في قوله
وهو اما على ان هذا اما لسقوط ان لكان الحذر منه مصدرا ولا المفعول لان المحذور هو المكرر
لا ما كرر منه وقد اما وبعضهم ان المحذور منه قام مقام الضمير فعلى هذا المحذور ان يكون عطفا على الصلة
وهو ايضا مثل الاول في عامه ما كان ان تقابل ان الشارح هذا ان النصب سقوط ان لكان منتهيا كان من حين
تركه في الضمير الذي وذكر فيه ما ضربه عن الاول والمنقول هو او المنصوب سقوط ذكر المحذور منه
مكررا او على الضمير والتقدير او المحذور منه ذكر مكررا والكفي ما نهاه نحو الاسد
اي احذر الاسد والحذار الحذار اي احذر الحذار المتواعي والصبي الصبي اي بطاره والطريق
اي خل الطريق وقد يحتمل ان الى انه نظر ضربا ضربا وان احل ما نائب عن الفعل على ان ضبط
الوقت عن ذكر العامل والمعول منا ما نع عن ذكر قوله ومنها الاغراء وذكر بحسب المحذور لانه اكثر
في النسخ ومن بوم الحطاب اي ومن المواضع التي يضمر عامل المفعول فيه وجوبا فيما الاغراء
وهو افعال من غرى به بالكسر اي اولع به ومعنا امر المخاطب امرا يلزمه واحدا طالبا حال مرى مكرر
واشار اليه بقوله ويكون الخ اي ويكون الاغراء مكررا ايضا كما يكون التحذير كذلك والتمرير كالتشبيه

المتداعي

بالتحذير نحو اياك واياك لان السبب اي الزم اياك فحذف الفعل وجوبا وعلى وجوب الحذف ما ذكر في
الاسد الاسد والا فالا اي الجم عليه وقيل في السبب ظاهر ومنها ما يفسر
قدمه على العامل لما انه من المفاعيل وهي من الملتبسات بها ما عبان عن المنصوب فهي غير ضمير العامل
اي ومنها المنصوب الذي يفسر عامله بشرط ان يفسر ذلك العامل اما بلفظه او معناه او لازم معناه
فالمضاف وكلها يعود الى العامل مع ما فسر عامله لا بالشرط وفي قوله بشرط ان يفسر اشارة الى وجوب
اضمار العامل كما يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو اظهر المفسر بدلا له قوله بشرط عليه قوله عامل احترز عن ان
يكون مفعولا اخر يشبهه مثلا في عدم اضمار وقوله جائز فيه اي يبدو اي يظهر عامله بجر بعض بعض فليس
مفسر نحو ضربت زيدا وزيدا ضربت فان الفعل فيهما ليس واضحا بعد واظهر عامله وقد يتوهم اسكان
اخراج الاخير الى المفرد الاخير وقوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن نصبه بنصب ضميره
او نصب متعلقه يعني انه لو لم يتعلق بضميره او مشتغل بضميره يعمل فيه فاضربه عن نحو زيدا ما ضربته
وزيدا لا تضربه وزيدا لا تضربه ما وقع قبل العامل في الضمير او متعلقه ما منع عمله بعده فما قبله من حروف
الشرط والتخصيص ولام الابتداء وما وان وحروف النفي في غير ذلك فان الاسم في هذه المواضع ولان
جاز نصبه الا انه ليس ما كان فيه لان العامل بعده غير مشتغل عنه بضميره اذ لو تعرى الضمير او متعلقه
لا يعمل في الاسم قبل هذا الاشتغال فعلى هذا لا يحتاج الى قيد اخر وهو ان يسلط عليه هو او مناسبه
نصبه كما وقع في الكافية لتحترزه عن هذا الاشتغال اعلم ان المعمول بالضمير قد على وجوه كثيرة
منها كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنها كونه بدلا نحو زيدا ضربت عمرا اخاه لان الفعل
مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف ومنها نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه
وزيدا لست عمرا ودرجا ضربه وزيدا لست وعمرا الذي ضربه الى غير ذلك من المعلقات فان قلت
قوله من الثانية والثاني الا اه وكل شيء فعلت في الزيد ليس من هذا الباب فاي فعل يخالف
بالغير الاخير لعدم الاشتغال بالمعنى المذكور اما في الاية الاولى فكونها جالسين عند سيبويه والاشتغال
انما يصور في جملة واحدة لان جالسين ويكون فاعلها للشرط عند المبرد وهي بمعنى ما قعدا على العمل في الظاهر
واما في الاية الاخرى فلان قوله فعلن صفة لكل شيء ولا يجوز ان يعمل جزء الصفة في موصوفها فلا
يحتمل معنى الاشتغال واشار الى الاية بقوله نحو قعدا ضربته وبالامثال للسيد سلطه ورزت
ان زيدا ورث وهو مثال للمعنى عناه فان معنى ورث به جاوزته وضربت غلامه اي زيدا ضربت غلامه
مثال للمعنى يلازم معناه فان معناه وهو ضربت غلامه يستلزم انه مستند مقصر غلامه انا ذنبه
لهذا اللازم وكذا زيدا حسبت عليه فان كون المتكلم محبوسا على الزيد يستلزم ملاسته اياه بحبس
عليه انا فرض مثلا لهذا اللازم فلا حاجة الى ذكره في الكافية واشار الى ما هو مفرد في باب
الاشتغال على الترتيب بقوله نحو ضربت وجزء حسبت وقوله وزيدا بالابتداء اشارة الى
ما يوض ظاهر عامله وهو اربعة اشياء اختيار الرفع اختيار النصب استواؤهما وجوب النصب
وذكرها المص على الترتيب ولا يخفى عليك وجه ذلك اما وجوب الرفع في نحو زيد ذهب به فليس ما

مختارا بالجملة الاسمية حيث قال في الرفع بالابتداء اجود وكون النصب مختارا بالفعلية حيث قال ونصب
النصب اي ونختار نصب الاخر عامله عند العطف على جملة فعلية وعاء للتناسب بينهما قوله وزيدا
ورثت فانه لو رفع زيدا كان عطف الاسمية على الفعلية ولو نصب كان عطف الفعلية على الفعلية وهي من المالوس
بالحذف اولى من الاول بدونه لكان يناسب لعدم ولما عرفت قدر ورثت به وليست الجملة فاذا عدلت
بضرورة فانه لا يختار فيها النصب وان كانت الجملة الاسمية فعلية لما مر من ان اما انما الطلب واذا
بمعناه جاز فرضنا ان يعدم ويبين بحسبه تلك لان ما اخر عامله الاصلية الرفع لعدم ارتكاب
خلاف الاصل فيه فكان ملوما نادا نظرا الى الاصلية خلاف النصب فانه لو ورد من سنة عنه اثبات له
بالنظر الى الاصلية ما شارا الى الاول بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والى الثاني بالجملة الفعلية على
الفعل ولا انه على عدم الرفع يكون انظام جملة اسمية وعلى عدم النصب جملة فعلية ما شارا الى الاول
بالجملة الاسمية والى الثاني بالفعلية وعطف على قوله عند العطف قوله وفي موضع اي يختار النصب
في موضع هو بالفعل اولى منه بالاسم كالامر الواقع بعد حرف الشرط والاستفهام الداخلين على الاسم
وعلى تقدير النصب كانا داخلين على الفعل وادخلهما على الفعل اكثر من دخولهما على الاسم وحسنه ان
الفعل من حيث انها ذوات لا من ولا استفهام عنها لان الذوات ذوات فيها لمعنى وفي الحال
وفي الاستقبال وانما من حال من احوالها وكذا الاستفهام صفتين صفاتها ولا شك ان الوصفية بالفعل
اقوى وهو بها اليق لكونه موصوفا بالحدث الذي هو الصفة والزمان الذي سماه الفعل والتجدد
واما قال بعد حرف الاستفهام لما انه لا يختار النصب بعد اسم الاستفهام نحو من اكرمه وقد قال
اي لو من حرف الاستفهام الجر بالنظر لان نحو ما زيدا ضربته فيه وكذا نحو ما زيدا ضربته والامر والنهي
موصوفين الامر عطف على قوله وفي موضع وموضع وسيق بيانه واشار الى الامثلة بقوله نحو
نحو ما زيدا واذا زيدا ضربته من الواقع بعد حرف الاستفهام وحسنه الجد فاكرمه في الواقع بعد
حسنه وقد ضربه اضربه اولا تضربه في الامر والنهي وكما كان قوله كما الواقع بعد حرف الشرط
موهما ان يجوز الرفع والنصب مثل زيدا ضربته فالواجب الرفع ليس الواجب الا الرفع وهو
بقوله والرفع ليس الا لانه قد يتوهم ان المراد من قوله ما يفسر منصوب اسم عامله وحينئذ
الاشتغال عنه الاعراض عنه بنصب ضميره او متعلقه بحيث لولاه لنصبه وهو ههنا منتفي
لان ذهب به لا يعمل زيدا النصب في ان فرض عدم الفسر ولا مناسبه لان فاعل المجهول
مجهول وهو لا يعمل النصب ههنا ولا تناسب بذلك على الزيدا حسبت عليه فان زيدا منصوب
مفعول وهو لا يناسب نسبة الفعل المجهول بعد وهو حسبت عليه فلكون فيه من هذا الفعل
لما ان فاعل الفعل الناصب معلوم وهو جزء المتكلم في الدلالة على الفعل ضرورة ان يحبس
على شخص يسلم بلا سبب يخالف ما نحن فيه فان الناصب غير معلوم فلا يجوز النصب
لان الشرط في الكبرى المستثناة ان يكون منصوبا لفظا او محلا والضمير في نحن فيه ليس منصوبا
لا لفظا ولا محلا لان المحبس عليه وهو المكون منصوب النصب معلوم اذ مبنى هو الفعل

ذهب به والاظهر يكون منه السؤال كما يجوز بعضهم ان زيدا ضربته برفع زيد على اضمار ضرب المجهول لكن خلاف
الاصل لان الاصل في الخبر الفعل لما مر في الرفع والنصب واذا وقد مضى منه قوله وفي الامر والنهي
وهو يضيف ان يختار النصب في قوله الثانية والثاني الاية لانه مثل زيدا اضربه مع ان الواو السببية
اختاروا الرفع فيه فيلزم ان يكون مختارهم غير مختار احاد عنه بقوله من الثانية والثاني
فاجلدوا والسيرة اي ان يكون الفعل عامله على شرط التفسير فان الشرط فيه ان يكون المفسر مشتغلا عنه بضمير
او متعلقه وقد عرفت منه في الاشتغال وهو ههنا منتفي فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد فانه مثل الثانية
بمعناه بمعنى الذي تشبه والثاني بمعنى الذي زائدة عطف عليه وقوله فاجلدوا جزاء والفاء لتضمن المبتدا
معنى الشرط وما بعد الفاء للاصل فما قبلها وان فرض عدم الشغل به فكون موخرا جاعلا لمن فيه مثل
طرح نحو اهل ضربته فقد مستوية قوله الثانية والثاني الاية جلدتان فانه مثل الثانية مبتدا والزانية
عطف عليه والخبر محذوف وهو في كتاب الله ولا تحكم عليك ان اذا بها نعت في كتاب تعالى
بل حكمها يكون المقدر بحكم الثانية والثاني في كتاب الله فهي جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جلدة
اخرى مبينة للاولى تقوية فرض عدم الشغل به لاصل قوله فاجلدوا لانه الاسم الذي في الجملة السابقة لما
من امتناع على فعل في جملة في الاسم الاول فيجوز هو ما نحن فيه خروج نحو زيدا في الدار فاكرمه فكما انه
لا يختار نصب زيد في هذا الثاني بسبب كذلك لا يختار نصب الثانية كالثاني فعلم من هذا الفهم ان
الواو السببية لم يختاروا ما هو غير مختار في الواو فقال الشارح ان الاحاد والا فالمختار النصب
اي وان لم يبادل بهذين التاويلين فالمختار النصب لكونه مثل الضرب به وهذا انما يستقيم اذا كان سوى
كلام الموصف واما اذا كان كلام الموصف سوى ما لو ان كانا له بعض الحسنين من اهل التسمية يجوز ان يكون
مختارا الواو اخر مختار الوجه قوله وعند المص عطف على قوله عند العطف او على قوله وفي الامر
لا على قوله وفي موضع هو بالفعل اولى اي يختار النصب عند خوف ليس ما هو مفسر على تقدير النصب
بالصفة للاسم المتقدم دون نحو قوله من اتاك شيء فخذه فانه لو رفع كل شيء لاحتمل جلفناه ان يكون
مرفوعا على انه صفة كل شيء لا مجرورا على ما نحن فيه او تقدير جزء وليس بمقصود او يكون المعنى في كل شيء
موصف بانه مخلوقنا كان مقدر وبالنظر الى هذا المعنى لا يمنع ان يكون هناك مخلوقنا غير صفة
تلك الصفة ولا تقدير يختلف حكم جلفناه حرا وتقدير حالا وهو مقصود اما كون المعنى في كل شيء مخلوقنا
لنا تقدير وهذا هو الظاهر على تقدير نصب كل شيء لان المفسر لا يحل له فلا يفسر بالصفة ولا بحال الاشتغال
المذكور وعلى هذين الوجهين نظر الى المعنى المفهوم من الكلام فعلم ان نصب كل شيء بين المقصود
والوجه بدل الاتاه يحتمل غير المقصود مختارا النصب للزوم هذا الاحتمال لا لانه ان كل مخلوق
منسب تلك الصفة في الواو فيكون المعنى على تقدير نصب جلفنا كل شيء هو مخلوقنا بعد
فلا شاوف المعنى في الرفع والنصب لما ان الضرر في الاحتمال بالنظر الى نفس المفهوم وعدمه
ايضا كذلك لا بالنظر الى جاري الكلام فالمثال مطابق فانه رفع ما دون الشيء الارض لانه غير مطابق
له لان مراده ما يكل شيء مخلوق نصب كل او رفعت وسواء جعلت جلفناه صفة مع الرفع او

خبر اعنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء نقدر لا يريد به خلقنا ما يقع عليه اسم شيء لانه يعالم الخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على واحد منها اسم شيء وكل شيء شيء من الاشياء كما في قوله تعالى
والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن فاذا تقرر هذا علمنا ان قوله كل شيء خلقناه
نقدر مرفوع كل على ان خلقناه هو الخبر كل محذوف تقدير وعلى ان خلقناه صفة كل شيء كل محذوف كائن
تقدير والمعنيان واحد ولفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا
هذا كله كلامه الى قال السواد منزلة لسوى الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرا اكرمت
عنده او في داره اذا كان مثل الاسم الذي اضمر عامله بشرط التفسير جملة اسمية خبرية فعليه فيجوز
الرفع لانها تكون في حكم جملتين احديهما مناسب المعطوف المعطوف عليه ويختار النصب ايضا
لكون عطف على الفعلية التي هي خبر الجملة الاسمية فيتناسبان ايضا والى هذا اشار بقوله لان الجملة
الاولى ذات وجهين قال ترجح الرفع بسلامته من تكلف ترجح النصب بموافقة المعطوف عليه شعار ضمان
فان قلت المعطوف وهو عمرا اكرمته مشتمل على زيد قام او قام فقط فكيف يرجح النصب من المعطوف
قلت الحكم بالاسمية والفعلية انما هو بملاحظة الجزء الاول من الجملة فان كان اسما فهي اسمية وان كان
فعلا فعلية فيكفي الوقوف بهذا الاعتبار وانما ذكر عندنا او في دار بحرا لصحة العطف على قام
فقط فان قلت ضمير المبتدأ وهو زيد وليس في اكرمته ضمير يعود الى عمرو وقد يكون المعطوف
في حكم المعطوف عليه في حق عود الضمير فذكر عندنا اولى وان فاعترض عليه بانه يرجح لا يعطف
على الفعلية التي هي خبر المبتدأ لعدم الضمير واعتذر عنه بان غرض سيبويه هو التمثيل بالجملة
وان في جهين مثل الاسم المخصوص واعتماده على تصحيح المثال على علم السامع انه لا يعطف اذا كان جملة من غير
ضمير المثال اذا اردت وبان العطف على كل تقدير انما هو على الجملة الاسمية كونها ذات وجهين
فالمراد باعتبار اسميتها والنصب باعتبار فعليتها فلا حاجة الى الضمير ح واشار الى راجحيتها بقوله
وكيف ما اتى وكيف نصب هذا الاسم اذا وقع بعد كلمة لا تلهها الا الفعل كاذوات الشرط جزما واسماء الاستفهام
فاعلم من الاستثناء انها لا تدخل الا على الافعال لفظا او تقديرا واذا لم يدخل على الفعل هنا لفظا
وجب نصب الاسم ليكون داخلا على الفعل تقديرا وانما لم يجب النصب هنا اذا الشرطية كاسين
لما انهم ارادوا الفرق بين غير المختص وبين المختص للشرط فاوجبوا النصب في الثاني واختاره والاول
يجوز الابتداء تقريبه مثال الشرط وهلا ازيدا اضربه مثال للمختص قوله وليس منه الى وليس
الباب قوله هو وكل شيء خلقناه في الزبر وان كان موصولا انه منه لا انه تعين قوله خلقناه لا وصفه
اذ لو نصب لكان الزبر وهي المنزلة تلزمنا لتعلق المقدر وهو فاسد ولانا فعلنا في كل ما يوجد
وان كان في الزبر صفة كل شيء وهو ايضا فاسد لانه ما فعلنا كل شيء مكتوب في الزبر ولا فعلنا
فعلا لانه ولو جعل الزبر على تجانس الافعال لم يستقم ايضا لانا على الاول نظاهر وانما على الثاني فالمعنى
فعلنا كل شيء ثابت في مخالف الافعال لهم وهو وان كان صحيحا الا انه خلاف المعنى المنصوص حالة الرفع
وموافق المعنى سطر في هذا الباب صحيح رفع كل شيء على انه مبتدأ والجملة الفعلية بعده صفته

وقوله في الزبر خبره والمعنى كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر مسطور فيها بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
والحاصل انه ليس من الباب لان الشرط فيه ان يكون المانع عن عمل المفسر في الاسم هو عمله في ضميره
او مفعول ضميره والشرط منتف فيه لانه لو فرض عدم الضمير لما عمل فيه ايضا نصبا والمعنى فالمعنى
لم يقدم الشيء مهما شيء فلان ليس منه وكل شيء واجره فهاسبق حيث قال وقوله والزانية والزاني
فاجلدوا وليس منه فلان لانه لم يسبق عليه شيء يصلح ملاحظة قوله وكل شيء فعلوه في الزبر حيث
نقوله بل لا دان شيء كونه من الباب فيما وليس منه وكل شيء خلقناه وقد سبق قبل قوله وقوله
والزانية والزاني لانه ما يصلح تقديره وقد يجوز ذلك هنا قال ومن المفسرين الى الاول
ضرب من المفاعيل مشترك بين المفعول به وهي سببه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب اسم باب ان
وجه باب كان والمنصوب بلا التي لتبرئة الجنس وخبر باب لا المشبهتين بليس ووجه الضرب ان المنصوب
الذي ليس بمفعول اما ان يبين هيئة الفاعل او المفعول اولا فالاول الحال والثاني اما ان يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اولا فالاول التمييز والثاني اما ان يكون على الجاعل بواسطة
اولا والاول المستثنى المنصوب والثاني اما ان يكون مسندا اليه او مسندا والثاني اما ان يكون الحال
فيه من الحروف المشبهة بالفعل فهو اسم باب ان والا فالمنصوب بلا التي لنفي الجنس والمنفي عليك
وجوه اخر واما قال من المنصوبات دون ان يقول منها كما في الفاعل لانه وقع المبتدأ عاجزا عن اليه
الضمير فاظهرها روما لسرعة الملاحظة وللمناسبة انها عطف على جملة من المواضع التي يجب فيها اضمار
الفعل ولانه اراد ان يزيد انه شرع في المفعولات من المفعول مرضي المفعول وبدع عما دل الى الاصل فقال
ومنها التمييز ومنها المستثنى واما قدم الحال على التمييز لانه افضل في النصب من التمييز اذ لم يجر في الحال
سوى النصب بخلاف التمييز فانه قد يخفض بالحرف ولانه اقرب الى المفعول والمفعول خير من التمييز
من جهة ان التمييز لا يعني بدون حال من الاحوال بخلاف التمييز ولانه اشبه بالفاعل من جهة كونه فضلة
في المعنى فهي جائز زيد في حاله الركوب والتمييز في الاصل اما فاعل كما في طاب زيد نفسا فان
اصله طاب نفس زيد او وصف كما في هو ان منا اذا اصله من هوان فله بعد عن المفاعيل من جهة
والحال لهذا الشأن قال حال زيد كذا الى شأنه من حال الى تغيير ولما كان هيئة الفاعل او المفعول
متغيرة فمثله لا يرضى بها الا حال كونه فاعلا او مفعولا ممن حال لا لعدم ثبوته وفي اصول النحو وانما هيئة
الحال لانه لا يجوز ان يكون اسم الفاعل فيها الا الا انه منه فلا دل الحال او قصد لا يجوز ان يكون نائبا معنى
الحال لانه لا يجوز ان يكون اسم الفاعل فيها الا الا انه منه هيئة الفاعل او المفعول وصفته فلا يثبت
وانتظر لا الا لما بات من الافعال وسدادها والحال انما هي هيئة الفاعل او المفعول وصفته فلا يثبت
ذلك الفعل ولا يجوز ان يكون تلك الصفة خلقية ولا يكون الا صفة منفصلة عنه لازمة لا يجوز ان تفارقه حالتي
زيد اعمى ولا احول ولا جائي عمرو طويلا هذا كلامه فهو شرح بان الحال الحال على الهيئة من الحالتين الزمانية
على ما فيه فاحسن صنعه شكلك في مواضع وتاجله فالحال يذكر ويؤنث الا ان تانيثه اكثر واصطلاحا
ما ذكر وانما قال ما ولم يقل ما يتناول الجملة الواقعة حالا وقوله ما بين هو الحال وغيره وتلفظ الهيئة
بخرج التمييز فانه مبين للذات لا للهيئة وما اضافه الى الفاعل والمفعول مما ليس منه فاعل عند صدور

النقل عنه وهيئة المنقول عنه فتلك النقل يخرج الصفة فانها في نحو جاءني رجل راكب ودار رجل راكبا يدل
على هيئة ذات من حيث انها ذات لا من حيث انها فاعل او مفعول ولهذا سمي دلالتها على اذا اعتبر في موضوعها
الفاعلية والمفعولية نحو رجل راكب جاء ورجل راكب راسه والحال يدل على هيئة [illegible] باعتبار النقل
اليها سواء كانت فاعلا او مفعولا نحو راكبا في قولنا جاءني زيد راكبا يدل على هيئة زيد حين صدور الفعل منه
وفي قولنا راسه زيدا راكبا يدل على هيئة زيد حين وضع الرؤية عليه ولهذا لا يسمى بها الدلالة اذا
اعتبر عن ذي الحال الفاعلية او المفعولية فالرضي الرضي اقول لك ان نقع ان الحد يلزم ان يدل
على كل ما ذكر في حد بل يكفي ان يكون فيه ما يكون في حدها وهو الهيئة وليس ما هذا الحد يحتمل على الحال
وبيان ما هيئة لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال النقل مثلا
في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا اقول فكيف ان اللفظ
اذا وضع لمفهوم وصار بعينه فيما صدق عليه دلالة عليه مثلا المفعول وضع لمفهوم ما وضع فعل الفاعل عليه
فلزم منه ان يدل لفظ زيد الذي وضع زيد على تحقق باعتبار وضع الفعل عليه وضع عليه باعتبار الفاعل
فاذا وضع لفظ الحال لما من هيئة الفاعل والمفعول لزم دلالة ما صدق عليه على ذلك فكان الحال يدل
كذلك نحو راكبا في جاء زيد راكبا يدل على هيئة الفاعل وليس فيه على التحقيق سوى هذا المفهوم الكلي
الذي موجود في النعوت انما هذا الحد بلا حاجة جريانه ملكت لا يلزم دلالة الموجود على كل ما ذكر فيه
وليس الحال حسن بخبره فالكل وجه من هذا الحد الجملة الحالية بالضمير والحال نحو قوله تعالى [illegible]
سواء وهو نثر الوزير وساتها التشبيه هي ان ما انت موجد وقوله وقد اعتدى والعقيدة
وكذا نحو فقد صحوا الا واجد صبيا اقول ان هذا من هيئة الفاعل او المفعول لا يتوقف على الضمير
قال وركب الغلام في حال زيد وغلامه راكب هيئة زيد وصفته فكذلك طلوع الشمس في حال زيد و
الشمس طالعة هيئة وصفته قال ولزم مع طلوع الشمس حاله وكذا في نحو دهاء وكذا في نحو استواها وفي على الشمس
واربع الانحطاط عن العين هذا وقد اعترض بان الحد لا يشمل الحال عن المضاف اليه الذي الفاعل في الجملة
نحو قوله تعالى بل بلة ابراهيم حنيفا وقوله الجبل احكم ان ما كل الجبل اخيه ميتا وقوله ان دار مولاي
مصبحين واجب بان الحال عن المضاف اليه انما يكون اذا صح اقامة منه مقام المضاف كما في الاولين
فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وان ياكل اخاه ميتا اذ لا يكون الاضافة جزءا من المضاف اليه الذي يوجد في
الحال كما في الاخير فان دار المراد اهله واذا كان كذلك فان الحال عند التحقيق عن الفاعل او
المفعول وذكر ابو البقاء في اعراب القرآن ان حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا منصوب لانه مفعول
سقوا يعني لا حال اعلم ان تعريفه ذكر وان لم يذكر الحال المفعولية ووجه هذا بان الحال لا يكون من تمام
المفعولات لان النقل من حيث هو تلك منتفي الفاعل والمفعول من حيث وجوده سائر المفعولات
انتفائي باعتبار نقله اشمل منه انتفائي خالي عن غير ما فلا تظهر المعنى الى ان ذكر المنصوبات
ليس باعتبار انتفاء النقل لها بل باعتبار نقله بل مذكورها ما هو منتفي النقل باعتبار التحقق المنقول له

المنقول له

والمنقول فيه بل يذكر فيها ما ليس من منتفي النقل لا باعتبار النقل ولا باعتبار التحقق كالمنقول معه
وان النقل [illegible] فاعل المختار وانما فاعل مفعول كالمتوفى او غيره واقع عليه كالمرفوع اللازم لا بد
وان يكون في [illegible] وانما الفعل الصادر له هيئة والفاعل له هيئة والمفعول له هيئة ايضا
وكذا زمان النقل ومكانه وعلته فجاز ان تعد التكلم بيان هيئة النقل مثل ضربت الضرب شديدا
وتعدد بيان هيئة الزمان نحو جئت هذا اليوم مبادرا وكذا عن حال المكان والعلة وقال ابن الحاجب اما ذكرنا انما المفعول
وقوله لفظا او معنى مفصل الفاعل والمفعول فيه اي الفاعل من جهة اللفظ او من جهة المعنى
او بين تلك الهيئة من جهة اللفظ او المعنى او حال الفاعل ملفوظا او مقدرا وقيل مفعول مطلق يعود الى الفعل
او بيان هيئة او مفعول فيه الى اللفظ او في المعنى وقد نظر بخروجه راكبا مثال الحال عن الفاعل
وضربت زيدا راكبا مثال الحال عن المفعول لفظا وقد نص وجزء الى ذكر وامثلة ان اذا لم يكن فيه معنى الحال
وجب تقديره الى حين حاجة لازالة اللبس وان لم يقدره جوز عن المفعول مقدم الحال الاول
وتاخره في الثاني بدل على ان صاحب الحال معين فالمفعول بان كلا من المثالين يحتمل ان يكون حالا من الفاعل
او المفعول لكن الاظهر ما ذكر ليس بالوجه وما ذكره فيما مثال الحال عامل معنى حين اذا لقيت ناقصين فانما
ومثال الكافية نحو زيد في الدار قائما مثل مشتقة وهذا مثال الحال عامل هو مصدر مثل لا اقيت اشتراك بعلى
او اثبته عليه في حال الشجاعة وكما يكون الحال من اصحابها يكون عنها ايضا اما على الجمع او على التوزيع
والبه اشار قوله وقد يكون الحال اي قد يكون الحال للفاعل والمفعول على هو بان يكون الحالان متعددين
او التوزيع بان يكونا متعددين نحو لقيته وراكبين وراكبا او لقيته راكبا راكبا لانها على الجمع الى لقيته وانا راكب
وهو انصار راكب ونحو قوله لقيت زيدا راكبا زيدا راكبا او لقيته راكبا راكبا الا ان الاول اولى لمكان الاختصار
ولقيته مصعدا منحدرا مثال لما كان الحال لهما على التوزيع الى لقيته وانا مصعد وهو منحدر
او بالعكس بالاضافة عند قيام قرينة تعين صاحب الحال نحو لقيت عبدا مصعدا منحدرا ولا تجوز فيه على
صفة او قيد ذكر الاول وهو ان يكون الحال بحسب صاحبها وقد حال فذو حال فذو حال في اكثر نسخ المتن الاصل
ومنحدرا مع واو العطف وضع الامام الرضي في شرح المتن لم يمانع عطف الحال عن المنقول على الحال من الفاعل
وهو الصحيح لا لما فهم على وجود عطف الحال من المعطوف الى عامل اليه لعدم العطف المعطوف عليه فالاول منحدرا بدون الواو
فاقول وفي الفقه مثل الاكثر في هذا الموضع مدل على صدور العطف والظاهر لانه صرحوا بان مثل هذا لا
انما موجب رجل ورجال عجب رجل رجل رجل وضعت بعضهم ان ان نار الشيب والحق بعضها حروف العطف
وما ذكره من الاضافة انما هو في موضع لا يلاحظ فيه الهيئة الاضافية وانما هو حاصل بحكم ما فقد قوله
دعاها الى دعا عامل الحال النقل كالى الامثلة المذكورة اشبهه وهو هنا ما يعلى عمل النقل
ويكون في جوفه مثل اسم الفاعل اسم المفعول ومثله اي وشبه الحال عاملها اذا كان فعلا
اشبهه فان كان فعله ان يكون بعدم المانع فانه اذا كان فانه من التقدم كما اذا كان العامل
غير متصرف او كان افعل التفضيل او مصدرا او ظرفا بحرف مصدري كما كان الحال عليه مصدرا
بالواو فانه مثال راكبا زيد ولعدم التصرف في الحال التعجب ولا راكبا زيد افضل من عمرو لتصرف

اعمل المنقول في العمل ولا يجيء حسنه الضارب عبدا لان ما في حيز الصلة لا يتقدم عليه ولا والشمس طالعة
لمراعاة الاصل لا يتقدم عليه لا حاجة اليه لانه لم يدع الاجانب الكل على صفة [illegible] الظاهر الدال
من قوله تعالى ولا يتقدم ولا يؤخر فقد النقل اما هو لمطابقة الاصل اذ الاصل على انه يوهم الكثير
بالواقع في هذا فيها فاكتفى به ملتبسا حوازا الى فيها جائزا او التقدم من جملة الجواز وقيل او
يتقدم جوازا وقيل على هذا قوله لزوما نحو شتى نؤوب المطلبة مثال يتقدم الحال على عاملها النقل وشتى
جمع شتيت كمرضى جمع مريض والاوب الرجع والمطلبة جمع الطالب مال المقدر فوذكر لانهم يودون ان يلزم
وهم مجتمعين فاتحدوا وتفرقوا وسلطان كلهم واحد يطلبنا فتنه نؤوب الاول مضارع احلاف الناس
وتفرقوهم في الاطلاف وشتى فعل من شتت اذا تفرق وهم حال الى نؤوب المطلبة متفرقين وقد ذكر كما
مثال يتقدم الحال على عاملها وشبه النقل نحو لزوما اي وشبه لزوما اي وشبه لزوما خالدا هنا
الحال يعني الكلمتين نحو كسف فلت مثال لما لزم من تقدم الحال على عاملها وهو فعل اي كما كان على حال
منقول النقل عنه كسف فلت اذا ما فلت اما فلعدا وتكسل يجوز ان يكون كسف صفة لفعل النقل
الذي يعدل ويكون المعنى افعلا كائنا على حال كسف فلت منقول النقل اعلى حسنا اي محتاجا وقيل نظر
لان حرف كسف فلت فاما الواو عدا ولعدا فاما واو الحال فجاءت كسف منقول لا كان المنقول لجواب اما على
على ان الكسوف ثم المنقول كائنا على اي حال وكما ان الكسوف لم يكن كسف فلت واحد ليس لا
او كسف زيد فاعل مثال الحال من تقدم الحال على عاملها وشبه النقل اي كائنا على حال زيد فاعل
قوله او معنا عطف على قوله النقل او دعا عاملها النقل الكوفيه او معنا اي يعني النقل وهو ما سقط
عنه معنى النقل ولا يكون منه قوله وتبه على هذا قوله كالمستوفي الظروف نحو زيد في الدار جالسا
فان قوله في الدار عامله جالسا وهو ظرف مستقر يسقط منه معنى النقل ويستقر معه واما ان كان
نحو هذا فيكل شيئا وكسر نهدين بكسر نهدين وحروف التنبيه نحو يا هو زيد فعليا فعلا
حال عن هو وهو مستول على الجملة في اذا المعنى اذا المعنى انه عليه حال كونه مثلا وقد مثال استوى على
حال انا لك على من الجملة وهو زيد وقد اما الحال هو انكاف في اينك او لمستقر في فيه وتنس
وقد كان زيدا وليه كان وذا الحال لم يكن العامل فيه معنى الفعل والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وهو
الحال اعدا لان العامل في زيدا الذي هو خبر ليس معنى الفعل بل النحو عن العوامل اللفظية وفيه نظر
لان هذا الكلام انما يقال لمخاطب عند اقبال زيد لا عند اقبال المخاطب بدون اقبال زيد وحيل حي الحال المنقول
انما هو باعتبار المعنى فلا ما في ان يكون في اللفظ مولا المعنى اقر كما مر في قوله تعالى هذا ابي كائنا وكنت
ولعل فان نحو يقيت زيدا فاما عدنا وتبلك جالسا في الدار حكاية زيد خارجا فان لست بين اني ولعل
يعني اخرجي وكان يعني اشبه ظهرها فلا يشبه الحال دون ان وان وكان لا تعدام ظهور معنى الفعل فيها
وقد قال الظاهر ان حرف المعنى والرضي فما ليس بها ليس لان المعنى والرضي ليس عندي فاس
على العامل هو الظرف المرفوع كما هو مذهب الاخفش يكون مصرحة هو المبتدا واما حرف الرضي الثاني
الاخر هو عامل اذا المعنى تشبه خارجا ولا تشبه بالتشبيه خارجا لان المشابهة هي المنقول بحال الخروج والاشبه

اقول اعني حال

قوله والمنقول الحال ليس من تقدم الحال على عاملها في الحال لا يتقدم الحال على عاملها في الحال
وانما هو تقدم الحال على عاملها في الحال لا يتقدم الحال على عاملها في الحال
عاملها يكون تلك الحال بعد
الحال

منع فاستلق متعلقها على عاملها جوازا ولزوما الى غير ذلك فشيء فاستلق متعلقها على صاحبها
ولا تقدم اي ولا تقدم الحال صاحبها المجرور على الاصح فاما ان ورد خلافه بهذا على ان يكون حالا
من صاحبها فاذا جزء السراء لان النقل لا يدل في ذي الحال الا بجرف جر لم يجز ان تعلق بالحال بل
وذكر الجرف ومن كلامه هذا كما قال المص في المتعلق الاسم فتعلق ذلك ان قال الجار لا بد ان يكون له
متعلق من الفعل والحال يكون فيه فعل فاعل فيه صاحبها وقد وجب اتحاد العامل في الحال وصاحبها عامله متقدم معمول الجار
عليها وانه مرفوع جدا وحال الحال انها نائبة لصاحبها في المعنى ووصف له والتابع من حيث انه تابع لا يتقدم
حيث يصح وضع المتبوع فيه فكان المجرور لا يتقدم الجار فلذا تابع المجرور فان قلت ما ذكرت تستلزم
ان لا يجوز كما حسب لان العامل لا يجوز ان يتقدم النقل فكذا تابعه قلت ملك التابعية انما تعد اذا ثابت
بالاستقلال ضرورة ان التابعية ثابتة للاستقلال لا انه مالك فيما يحل فيه موجب بالاستقلال فتقدم
دون ما ذكرت فلا يتم قوله الا ان الجار اي ولا يتقدم الحال صاحبها المجرور في جميع الاوقات الا وقت
الحال فانه يجوز تقدمها على المجرور بالحال لنصوص النظرية واما قال على الاصح لان ابن كيسان وابن برهان
وابا علي جوزوا تقدم الحال على المجرور بحرف الجر وقدموا من المجرور بالاضافة ومن المجرور بالحرف بان حرف
الجر كالجزء والمتصل من اجزاء النقل فتركت حسب بهذا لا حسب بهذا واذا حسب بهذا لا حسب فكما يجوز
تقدم راكبا على هذا اجاز يجوز هنا وحسب تمسك ابن كيسان قوله سو وما اسلك الا كانه للناس وقال
ان كانه حال عن الناس المجرور بالام وقد تقدمت عليه فدل على الجواز اشار المص الى جوابه بقوله ولا حجة
اي ولا حجة لمجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور مطلقا اي سواء كان الحال ظرفا او لا في قوله سو وما اسلك
وانما قال لا حجة لما ان الزجاج ذكر ان كانه هنا حال من الكاف في اسلكك سواء فاعل من الكف و
انه وقت للبالغة فيها في علامة وزاوية وقال انه يحتمل ان يكون كانه صفة لمصدر محذوف اي الا ارسالة
شاملة للجميع الناس قال صاحب الكشاف وقال انه يحتمل ان يكون نعتا لمصدر اي الا ارسالة كافة للناس
والحاقه للمصدر المحذوف وهو تمسك اي ما ارسلناك الا تمسك الا كافة للناس وابن برهان
ومنعها ما قاله المص في اقوى من الاصح من الاصح ما لزم السبب على الحال خطأ وعلة كافة فظاهر والجواب
عما ذكره الجمهور والى الجمهور ووجب بعضهم الى سواء ما ذكرنا من خطبة المفصل بحيطا بكافة الابواب
وقال انما ماشى استعيب مثالية الكتاب مثله في شامل المص ان يكون ما ذهب الى البعض على ان كانه نعت لمصدر
النصب على نعت اقوم قدر ابن برهان ما ذهب اليه الزجاج بان ما ذهب اليه النار الى الجانة نظيره ابنه وت
شابه ومودة ومهارة وتنبه على راوية بدلالة اشد اذا كان النار الذي ساد ولغير المالية مثله
وتنكرا الفاشوك الشاعر اذا المرء اعيته السادة ماسا فطلبه كهلا علية شرود والا فوسلت طرا
عكم بعد مكم موكرا كم حتى كانكم عدى والجواب هو ان بدل سلم فصاحه فاطلها وعدم شذوذها
ان الحال فيها لغير محذوف سالمين عليها نعته الظاهر فالشذوذ في الاول فطلبه عليه لكهلا وفي الثاني
سلب عليكم طرا حمل على انه جوز ان يكون كهلا حالا عن فاعل وطلبها اي من مطلب لمدا اما ذهب على
لان حذف الفاعل في المصدر يكون نسبا مسببا قال وتقدم الخ اقول

اي وتقدم الحال صاحبها غير المجرور بين المرفوع والمنصوب جوازا نحو جاء راكبا زيد ووجوبا في مثل جاء
راكبا الا وصاحبه ما يكون ذو الحال مضافا الى ضمير يعود الى متعلق الحال فانه يجب تقدمها على صاحبها
والالتزام الاشعار قبل الذكر ان اخر الحال مع مولها والنقل من العامل ومعموله بالاجنبي ان اخرت بدون
مولها فيكون راكبا حال والا وجب تقدمه وصاحبه صاحبها وقد ضمير الاسم فان اخر عن صاحبه
لقدم الاشعار بمثل الذكر وان اخر واكبا فحفظ لزم الفصل وكلا حالا لا يجوز وانما اخر النوض لتقدمها على صاحبها
من عدم تقدمها عليه من النكس كان اولى كما ان هذا انسب لتبع النوض لعدم تقدمها على صاحبها
بخلاف النوض لعدم تقدمها على عاملها وجهان ان يكون نكرة الخ
منع فاستلق بكل من الحال صاحبها بالنسبة الى الاخر فتبع فاستلق بها بالنظر الى انتهاء فقال
وجوزها اي وجوز الحال ان يكون نكرة لان المصنف منها بان الاسم يحصل بانكره مبتدأ النوض فيما
ولانها حكم على صاحبها في المعنى وحسن الحكم ان يكون نكرة ولانها تتقيد بالنقل حيث تجري الصفة للفعل ولهذا
سماها سيبويه نعتا للفعل والنقل نكرة فكذا ما تقيد ولان نونها ملبس بالصفة من تنوين زيد الراكب
فحمل عليه غيره وكذا ذكره ابن الحاجب واعترض عليه المحشي فالمراد بقوله متقدمها كالمكان صاحبها لكن
اقول فتبين الطرف ليس من واب المحشي على ان ما ذكره متناسبه متابع بالاستقلال في قوله
قوله ولذا الى ولكونها صاحبها ان يكون نكرة لتبع اضمار الحال نحو جاءني زيد فانا وجائته عمرو والضمير
لنا ما تان الضمير من المعارف فانا ناف قال هنا وصاحبها ان يكون نكرة ولم يجوز تقدمها فقط وقال في المبتدأ
والخبر وحسن مجيء الخبر ان يكون نكرة وجوزان يكون معرفة فالنوض منها طلب ان النوض هنا ملبس بخبر
لانهم الضمير فقط فان تمسك بالنص على ان الراكب لا يعلم ان الراكب حسن اوحال بخلاف النوض في خبر المبتدأ
فانه ليس كذلك فان قوله كان قوله كان تقدم الحال على ذي الحال لا يجوز اذا لم يكن له خبر وقد قال انا جاء زيد فيه لمان
متنبه هنا وحسن قال في المطلق ما ولي بهذه فكانه عليه بالاطلاق والجزء ان كان معرفة ظاهرا مهر نكرة شيئه
فما سواه عند وما استثنى سوا الا هو انا جاء زيد بها لخ وكاستثنا لا في انتظم نحو الواكب في الشر نحو جهد
وطاقتي وحسن في فلانه جهدك وطاقتك ورضيت وحسن وحسن معرفة من المصادر عن ظاهر عوده الى رجع عوده
على بدنه اجاب عنه بقوله وكقوله فاذرها البيت الرجز مثاول الى صرف عن ظاهر معانيها
وان كانت معارف في اللفظ نكرات في المعنى بحسب الوجه او على كون اللام للعهود وحسن وهو
في المعنى كالنكرة قال سيبويه انها معارف موضعه موضع النكرات اي معنى كقوله دخلها وطلعها وسرها
وعادا والجهد مع الجهد وضها الاجهاد وفعل موضع الجهد المشقة وبعضها الطاقة والطاقة بمعنى الوسع
وكذا الطوف اسم موضع كرض الاطاقة ووضع مصدر وحسن بحد وهذا مثل وعد بعد وعدا وهو على بدنه
مثل مثله عوده او بدء في كالحال موكل والبدء مصدر بمعنى الابتداء تكون آية بمعنى المنقول الى عامله
على ابتدائه ويجوز ان يكون عوده منقولا لطلاقا لرجع اي رجع على بدنه عوده المعهود كانه عهد فيه ان
لا يسلك على ما يسلك انه بل يرجع الى ما كان عليه كذا قيل ويجوز ان يكون عوده على بدنه من قبيل كلمته
فاه الى في بان يكون الجملة حالا نصب جزء الاول على ما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى واجاب منه

والمعنى اسم وليس مثل الا انه منصب كانصب المصادر التي من معناه كقولك جاء زيد جهدا فظهر
ذكرا وكانه وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوا في قولهم اوردها العراك اي ذهابا نظير مساء بالليل
من ان معنى قوله منقولا وادخلوا اللام معناه الاعتبار كثرة كان الاول في الاول من قول الجمع بلبه اي
النكرة كان العراك معنى معرفة وكذا معنى سودا هذا والجموع النكرة والاجتماع والغير الشرط والتعطيه وضمه
الضمير مثل المعنى العامل وان ذكر مع انه صفة المبتدأ وهي الحال حالا للتشبيه اي العامل على ما يوجد في الشرح
والمعنى ورث بهم حال كونهم مجتمعين متكثرين كانهم غطوا الارض كثرتهم وعن الماتن لم يقل الحال الاوجه ما
مثال جاء واجاها غيرا ولم الغير اي جاءوا بجماعتهم الشرط والوضع لم تخلف منهم احد والاصل جاءوا
بجميعهم اجتماع المكارم الفكر ثم جاءوا الجماعة المنتبه واشار الى ان صاحب الحال يشترط وصاحبها الخ
اي وصاحب الحال لا يكون نكرة لمنع الاجتماع الى معرفة احوال المعارف دون النكرات لسان انه الحق
بها الى بيان الحال ولانه محكوم عليه في المعنى والحال حكم عليه ويحسب ان المحكوم عليه لا يكون نكرة
مقتضى الافادة ولانه لو كان نكرة لا لتبس الصفة في بحورات بها واكما الانكرة موصوفة مخصصة بوصف
او مضيف عنا والموصوفة لا تستوفيها كما في المتوف بالمعرفة استوفى بجنس جاز ان يتصاحب حال كذا
النكرة المنعوتة جاز ان يتصاحبها او نكرة واقعة في حيز الاستفهام نكرة منه لرائة النوض فان قلت
في ارجل في الدار ايهذا الجنس وكذا نكرة منه في الجنس الذي في كونه غير موجب او واقعة جاءها بعد الانتفاء النفي
لان وضع الحال بعد الاستلزام لكون الاستثناء مفرغا وهو لا يجيء في الموجب يكون الا بنفي
قال المص الا جنس تنكيره لان الا استثنا ما بعد عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة لانطاعه عنه
ما يدل عليه بان ما بعد لا فذ يكون صفة لما قبلها كما يجيء والاولى ان يقول النكرة منها منتبه فعلى هذا
لا حاجة الى ذكر هذا الشرط قوله هذا انما يرد ان لو لم يكن مراده الحال التي يتلبس بالصفة اذ لم يكن الا
ومن المنزوه وما ذكره في الكشاف مرموزه ما جاءني احد كذا ومن خرفه لا يتلبس بالصفة لوجود الواو فيه
على انه مرعدم الاخذ وامثلة الى نكرة مقدما على الحال فلا يتلبس بالصفة لامتناع تقدم الصفة على
الموصوف والوجهان الاجيان فيتبادل ازالة التلبس بالصفة دون الوجوه السابقة لبناء التلبس بالصفة منها
بل اشتراط الوجوه السابقة انما هو لنفس الافادة كما في المبتدأ والخبر والحاصل ان صاحب الحال لا يكون نكرة لما ان
الاخبار عن النكرة لا تفيد وكذا الحال عنه ولانها تلبس بالصفة في بعض المواضع فاشترط واحد من الثلثة الاول
لحصول الافادة وواحد من الاخيرة لازالة التلبس الا ان يحسن نفسه ان يكون الوجوه كلها لحصول الافادة
اما الثلثة الاول فظاهر واما الاخيران فلان تقدم الحال على ذي الحال النكرة في المعنى تخصيص النكرة فتفيد الحكم
كما في المبتدأ والخبر واستثناء الحال عن جمع عام تخصيصها بهم الحكم مقدر اعلم ان قوله او بعد الا لطه
باستثنا وهو انه عطف على قوله في حيز الاستفهام مفيد ان يكون الواقع بعد الا هو النكرة والمقصود
ان يكون الواقع بعد الا هو الحال لا النكرة فاجاب عنه بعضهم بان فاعل واقعة المقدر لبيان العامل
الى النكرة بما يعلمها لفظ الحال ولا بد من عائد الى النكرة والمقدر وصاحبها لا يكون نكرة الا واقعة
الحال منها بعد النكرة اقول لا يقدر في المعطوف عامل فرع على العامل مذهب على المعطوف والمعطوف عليه

الضياء واحتج قال بعضهم لا يمكن الخلاص من هذا النسف الا بان يقول ان من قوله او بعد ومن قوله
او مؤخرا عليها الحال شاذ فالحاجة قد قال بقوله اوتيل الا لكان سالما عن النسف انتهى بل يمكن الخلاص عنه
بان يقال انه من قبيل العطف على معمول عامل واحد بحذف المعطوف لوجود القرينة الدالة عليه فقد من
ما اشرنا اليه او حالا منه قوله او حالان منه او واقعة على المصدر في واقعة لو نص الفعل وقوله بعد الا لطف
على حد الاستثناء كلاما منه قوله نحو جاء الرجل من بني تميم فارسا مثال لكان وذو الحال نكرة موصوفة ونحو قوله
فيها قوت كل امرء حكيم امرا مثال لما كان ذو الحال نكرة مخصصة عنه المؤنة لاستثنائها ان كان او احالا من
كل امر ولا يصح ذلك احتمال وجه اخر مثل ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من ضمير الحال او من
ضمير المعمول وقوله لا يركبن احد الا لاجمام يوم الروع منحرفا عاملا مثال لما كان ذو الحال نكرة مخصصة
عنه المؤنة لاستثنائها فان منحرفا حال عن احد او منحرفا صفة لاحد وقوله بعد الا لنسف للمطرى في الحاد
الاذى المكروه المبيل النبيل الاجمام الراحة والتجوف المتكلف للخوف وقيل الحاسب مستثنا بعد الا والمام
بالكسر الموت منصوبا استثناء لمنسف على الحرمة في الحرب صفة لا يبدن احدا الى الا فارغ عن الاعداء يوم الحرب
متعرضا من الموت وهل يأتي رجل يأتي مثال لما كان ذو الحال نكرة واقعة في حيز الاستفهام وما جاءني رجل الا راكبا
مثال لما كان الحال عن النكرة واقعة بعد الا يعني انه لو نص انه ليس في هذا الكلام سوى وقوعه الحال بعد الا
لنفع صح لان مع ذو الحال نكرة وقع ما يستدل من الدليل فلا حاجة وجود صح آخر لازم له ولا يترتب عليه ما يقال
انه يجوز ان يكون المصح لوقوع النكرة ذو الحال موجودها بالوقوع في سياق النفي لا وقوع الحال بعد الا وزعم
هذا القائل انه يمكن ان يقال وجه الجواز انه حال عن نكرة موصوفة باعم عام الاحوال لان الاستثناء من زعم
فانه تقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال لا في حال الركوب فهذا الاستثناء من عام اعني وجود الاحوال وجود
الاستثناء ليس حالا عن رجل وحده بل من رجل موصوف باعم عام الاحوال الا مع راكبا اي ما جاءني رجل متصف بصفة
الا بهذه الصفة اعني الاستثناء فما جاءني رجل الا راكبا مع راكبا والمستثنى حال فلا بد ان يكون المستثنى منه ايضا
حالا ضرورة مناسبة المستثنى للمستثنى منه في جنسه وفي جنسه اي ما جاءني رجل كائنا على حال من الاحوال الا
راكبا فمن اين علم ان يكون راكبا حالا عن رجل موصوف فالمثال على الاول صريح بان وجه الجواز ان الا
تنقطع ما بعدها عما قبلها كالمستثنى فلا معنى لما ذكره قوله وجاءني راكبا رجل مثال لما يقدم الحال على النكرة وقد عرفت
ان تقدم الحال مع التنكير وجعل ايضا الافادة لمناسبة بعد الخبر على المبتدأ النكرة قوله ووصف اي
اي وصفت كون صاحبها نكرة اي عند المصدر المذكور وقد مثال الاخر في جواز تنكيره بانه يجوز تنكير صاحبها
في غير المصدر المذكور كما اذا شاركته نحو جاءني رجل على كتفه سيف قال وهي الاولى
منع عاملها بالحال في جميع الاحوال سواء النكرة فمنع عاملها متعلق بها من تقدم الاحوال وقوله بعدها وهي الا
اي والحال في الا والغالب اسم منسوب منها الدلالة على الهيئة وهي في المشتق اكثر منها في غيره
اعتنى وذكر بها مشتقا عنه شرط خلافا للكوفيين فانهم مشترطون الاشتقاق فيها ويجعلون المشتق
منها كالحال في المشتق كالمعلوم في خبر المبتدأ والنسف وقوله في الحال مصدرا ماثلا بالمشي كمشيه
ركضا اي واكتفا في الركض تحريك الرجل وقوله صبرا اي مصبورا محبوسا في الصفح مثال قتل فلان

صبرا

اي وما كون الحال اسما عن مشتق ولا مصدرا وكلمة فاء الى في وما بينهما بدا بعد النسف انشاء شاء
ودرهما فان كلا من فاء وبدا شاء اسم عن مشتق ولا مصدر وقع حالا وقوله اي بين الكم والجاري يجري
التفصيل وليس الوجه اعلم ان في كلامه دلالة ذهب اليه الكوفيون من ان التقدير كلمة جاء علما مثلا
في قائم اخر سعيد وان كان على فانا اذا من صار حامل ما كان منه شرط وقد مجازا ان مثال على وجهه
الى جهة وجهه الى جهة ولم يقل هذا احد قول على انه شاذ فانا لا نجد بنا حوله ولا حول الا بالله العلي
من الاحوال الجمل فالاصل في كلمة فاء الى في وفي بدا بعد بدو بدو اي منفصل بدو اي او ذو بدو
بدو اي بدا في التقدير وفي حيث انشاء شاء ودرهما شاء وفي بدا بعد بدو وانما كان الاصل في بدا الحال
لان الهيئة وهي المشاهد في الاول والتفصيل في الثاني وانما يهيأ لا تبعد الهيئة من فوقه الا بالحال
دون المفرد فان كلا من فاء وبدا شاء من غير الى فيقع لا تبعد الهيئة من فوقه الا بالحال
من جهة ان الحال هي الجملة والجملة هيئة لا تكون لها اعراب لفظ ومن الاحوال لها اعراب لفظ وهذا
قال الشيخ ان الحاجة منه كلمة فاء الى في وما بينهما بدا بعد من اشكل الابواب النحو وقال والوجه الذي
انتقيناه هو انه اكثر استعماله حيث صار يعني انه يفهم من غير دليل انه فصل بل صار في الوضع
منها هي مفهومة من الكلام بالقرينة الا انهم وضعوا اي في الجملة موضع لو اذ هما المفردة وهي شاذ موضعا
ومعنى وضعا او حيثما او غالبا لما دارة الاسم من هذا الجمل في تلك الاوان تكثر استعمالها من غير
نظر الى قرار الجمل يعني لهم من فاء الى في معنى حيثما فيها بدون ملاحظة ما هو محكوم عليه وما هو محكوم به
وفي عليه غيره تميز ليس من غير نظر مسلمين قوله لبابون وكذا اللام في لكنه واذا كان كذلك جاء عوا
القابل من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في المثالين لا الثاني منها لكونه مجرورا وكذا سائر
الجزء من دنيا شاء بدرهم ودرهما في المثال الثاني لبعد ابدال العاطف وهو الواو من اداة المصاحبة
الباء يعني مع بحسب ان كونه اعراب مثله نحو كل رجل وضيعته وقوله امر اوقت وقيل من اداة
المصاحبة فيه الباء لان الواو لما كان معنى المعية كان معنى باء المصاحبة وليس بوجه وكون ما
ذكر مما عاما فاذا وما بين فيا سا فصلة عنه قوله وهي اي وما كون الحال اسما عن مشتق
ولا مصدرا ما ذكر لتفصيل الشيء على نفسه باعتبار طورين نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا منه
المصدر واذا اردت تفصيل الشيء على نفسه باعتبار طورين واما اذا اردت تفصيل الشيء على نفسه
باعتبار طورين ما كونه لازم في اصول النحو فقول وهذا بسرا الطيب منه رطبا منه عنب
هذا اسم مبتدأ والبسر خبره والطيب منه مبتدأ ثان وعنب خبره وكذلك ما كان من هذا القبيل

صبرا حبس على القتل في قتل وتلك ان تحملها على حرف العطف اي فاركض وذا صبرا وجوزا ان
يكون صبرا يعني صابرا واحمل على ان هذا اي وضع المصدر حالا منصوبا على السماع مثالا لا لا للتقليل عليه
بان لا يكون من مصادره وانواعه وآلاته للفعل ولا لتعليله فقد جعله البدر ولا الاخفش وغيرهما خلافا
لسيبويه واليه اشار بقوله وانه اي وان وضع المصدر حالا خاص عند البدر في كل ما دل عليه الفعل الا
من المصادر وقيل الدال عليه ان يكون في المعنى اقسام ذلك الفعل وشبهه اما عينا او انا عنه
وبعضا فانها من انواع الاثنان بخلاف انا فحكما فانها ليست من انواع الاثنان ونحو قالوا ليس مثلها
انواعه كالاكل والشرب والضرب وغير ذلك فانه لا خلاف في انه ليس خاص خلافا لسيبويه
حيث منع على الليس اي منع وضع المثال مصدرا على السماع مطلقا سواء دل عليه الفعل او لا
وعليه الكوفيون في الفعل النحو والمصنف اشار الكلام معادلا منع منع الحال شيئا عنها وانتقالها
انتقالا لصادر نحو ذلك اتاني مشيا فذا اعني عن ما يعني ومعنى الا ان المعنى موافقا في مشيا
وعن ذلك صبرا ولسنه فجاءة ومنا جاءة وكذا جاء مكافحة وعيانا وكلها منا نهه وانه
وكفاحا وعدوا وحالا سيبويه وليس كل مصدر وضع هذا الموضع الا وهي انه لا يحسن اتاني عنه
لا رجلة فان ابن العباس ليس منع من هذا الباب من المصادر في ان منع منع الحال اذا كانت
مضمنة من الفعل وحالت سيبويه هذا كلامه وذكر بعضهم انه قد نسب سيبويه البدر الى الى اصحاب
مثل هذا المصادر على المصدر به لا الحاليه فالعامل يحذف الى انه اكرض وكفاحا كما موجود على الى اي بها
الدراك ولو كان كما قالا لجاز لو منها وعند جاء على ان انتقالها على الحال الا على حذف الفاف معلم من هذين
الكلامين ان الفرق لم يحرر مذهب البدر ولان ما يلبسه انه لا يأتي عن ال

بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر زيد من المشار اليه غير مشتق بالقيام قال الشيخ الرضي وهذا الدليل
غاية من الضعف اما اولا فلان الخبر قد يكون من اسماء مشتقة المبدأ والخبر هو بالحال في مثال من
اسماء مشتقة جاز جمع الاجلة فعلى في ذلك المثال لا فاعل من المبدأ مما ليس مشتقا عنه وانما قال الرضي
في امثال الذي ورد المثال فيه ان المبدأ مشتق بحال الخبر بحال اخرى وهو يعني ان نحو هذا زيد قائما فان الرضي
مشتقا بحال واحدة وليس المراد استحالة تشبيه المبدأ والخبر في كل عرض بحال ما بعد لم يلزم منه استحالة
محققة فيها وفيما نحن فيه كذلك فان علة الاشتقاق في هذا زيد قائما هو مناسبة المعنى وهو معنى قائم فيه
لان قيام ذاك الذات اشارة لم يكن فيه الا بالطيب اذ المعنى للقيام انما هو كونه حالا عنه ودليل على
ذكر كون السيرة الانتفاع والرجحة الباقية اذا لم يكن العامل العامل حسن لم يكن الاحسن
مشتقا بالبسر لان المشتق بالحال هو العامل فيها والعامل فيها هو المشتق بها واذا لم يكن الاحسن مشتقا
بالبسر فحسب المعنى لان الغرض مشتق الاحسن بالبسر متعلقة بالطيب وهو المعنى العامل في الحال وانما
هذا النظر انما يرد ان لو لم يكن منصوبا الشيخ من نزلة ان اسم الاشارة اذا اشتق حال لم يكن الخبر مشتقا
الى لم يكن مشتقا على ما صرح الشيخ في الاشتقاق حيث قال ان المشتق اشارة اليه باعتبار الاشارة لا يوجب
تشتق الخبر بدليل انه في بيت الدليل لا يلتبس او يكون محتملا ان المشتق هو المشتق بها واذا اردت ترجيح مشتق
فتقييد الاشارة لا يوجب المعنى المنصوب وهو مشتق اسم التفضيل بخلاف فتشتق اسم التفضيل فانه يوجب
صحة الحمل عليه واما نظره الثاني فهو انما يرد على لان عدم مشتق الخبر في هذا زيد قائما بالبسر فانه يوجب
مشتق المبتدأ وهو مشترك منه ومن الحق فيه على مشتق كون العامل في البسر امر يقتضي الاطيب
مطلقا فتشتق المعنى فلا كون ان يكون المبدأ مما كمن فيه مشتقا بحال خبره بحال اولى ما فيه نظره
الثالث نظره ما ذكرنا ان ولبيه في غاية الضعف ولهذا قدم هذا الدليل في شرح الكافية على ما يرد الادلة
ولا يمنع من اولة مذهب الجمهور ستبع في جواب دليل الرابع الاول وما ذكره المص احسن
ما ذكره ابن الحاجب من ان الاطيب حينئذ لو كانت لبلت زاد بسر اي الطيب في طيبه حال كونه رطبا اما الجواب
في رطبا بالالتفات لزم تبعيض بالحين محلين وانه لا يجوز نحو جاني زيد راكبا مشيا اما لزم لو لم يكن للعامل
اعتبار ان كان منه فان المشار اليه في هذا بسر الاطيب منه رطبا متعلق باعتبار صفة البسر وعلى
نسبة باعتبار صفة الرطبية نسبة الطيب خبر مبتدأ الى صفة فيكون ذا اعتبار ان اعتبار والفعل وهو
هذا الاعتبار عامل في بسرا واعتبار المفضول وهو هذا الاعتبار عامل في رطبا واما الجواب عن دليلهم
الثاني نحو خرجت وقلبه اي وفي الطيب في الاول وهو بسرا على التقدير ولهذا قدم وفي الثاني وهو رطبا
على المعنى الاسمي التقدير فاسم العدم قال المص والاول حال من المسكن في الطيب فيكون على
اعتبار الاول على حد على التعليل لان الفعل المعلل بعلل في المسكن فيه على كل فعل في فاعله واما حال

بدليل ان قولهم زيد احسن من كل كقولهم زيد احسن الناس في تمام احدهما مما تمام الآخر ولا تمام مما الاضافة
لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف اليه على المضاف فلا يلزم من لسان تقديم
لا يضاف اليه اشتباه تقديم المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من الشبهات وجواب الاجوبة اذا
فضلا شيئا على نفسه او على غيره باعتبار طرفين لتقدم فيه نسبتها على انه فضل فاذا قدم الحال
في مثل ما يكون قاعدا على اداة التشبيه وانها عامل عامه الحسن فلان تقدم فيما نحن فيه وان اسم
التفضيل اذى منها اول الحال بعد ان كان ذو الحال موصوفا بصفة مع حال الحسنة وانما منع لان موصوفها
وهي اسم جامد معاد في الحال بعد ان كان ذو الحال موصوفا بصفة مع حال الحسنة وانما منع لان موصوفها
الذي هو الجامد وهذا الطريق الى جعله لما هو حال الحسنة وهو الصفة فعلى هذا الرطبة بكسر الطاء
بعضهم قال بعضها انما نظر الى انه ذي له ذكر مرة واما نظرا الى ان الحال في الحسنة هي الصفة وذكر موصوفها
تمهيدا لها وتوطئة واشار اليه بقوله ويكون اي اي ويكون الحال مرطبة تحرانا انوثة فانا عين حال عليه
لانه اسم جامد كان ذا الحال موصوف بصفة مع حال الحسنة قال ويكون تلخيصه اي اقوال
الحال في المعنى حكم على صاحبها فكما ان الحكم لا يكون الا بجملة ايضا الا ان تلك الجملة يجب ان تكون خبرية
ما يحتمله تلك الخبر واذا قال ويجب ان يكون جملة خبرية وجب اخر هو ان الحال قيد الفاعل وهو لا يحصل
بالمفرد ويحصل بالجملة وتلك الجملة خبرية لان مضمون الحال مع مضمون العامل في زمان واحد فان اذكر وقت الحال
مع مضمونها في زمان واحد فلا كانت طلبية لزم ان يكون مضمونها غير حاصل حين كون مضمون العامل
لانه لم يكن بالاولى معلقا ومن حيث انها جملة مبينة مستقلة بفائدة كما في الجملة اخرى وهو ما الضمير وهو الاول
بدليل الاكتفاء به في الحال المفردة اذا الواو فانها وان كانت للعطف الا انها استعرت هنا للوصل بدل من
اول الحال على ارتباطها بما قبلها ويعرب الجملة اما اسمية او فعلية فان الشرط لا يكون حالا ما لم يحل خبرا عن ضمير
في الحال فاما قال جاني زيد ان معطية تشكر بل هو ان لعطية تشكر فهي في جملة اسمية وذكر المص دليل
السر من ان الجملة الشرطية تستدعي بالجزاء لتصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان تكون مثلا
وصل حرف وهو الفاء لذلك كما في الجزاء والصفة فان الجزاء عند عدم الاستغناء عن الجزاء تصرف الى الفاء ما دون فيه
اذى صلح لذلك وكذا الموصوف لا يتم الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انها خذ بجملة
فلم يستوا دفع فيها حالا الا بعد ان ابدل فا في موضع الاسمية التي ليست تلك الغاية ومن كلامه هذا اجمل الشرط
في عليهم جواز دخول الواو على الجزاء الصفة حتى وما الظرفية فيعلم حكمها من حكم الفعلية فلنا نظر الى
الجملة الحالية محضة في الاسمية والفعلية والفعلية اما ان يكون مضارعا مثبتا او ماضيا فلنا نظر الى
فعلية فعلها مضارع مثبتا فعلية فعلها ماض مثبت فعلية فعلها ماض منفي فهي خمسة فالماضي منفي في يا فان
احوالها باعتبار الدلالتين فقال الاسمية لا بالفاء لان التفصيل لتشبيه الاجمال اي فالجملة الاسمية
مع حالا بالواو والضمير نحو جاني زيد وابن عامر فالاسمية من الدليل او بالواو وحدها نحو لئن اكلني الذئب
فادم اجزاء المحال يجري الظرف فان الحال في المعنى ظرف كما سبق فكما جاز اعلاء الظرف عن الضمير

ما زاد الحال

بسبب الجرور في نسبة وعلى الفعل في نسبة ليس ثلث حد على الفعل في مفعوله وانما على ما سبق من مضمون المجاوز
المستثناء من حيث التفصيل على كل من فعل في الظرف ولهذا شاع تقديم الاولى لم يسبق تقديم الاولى فانما
فانه سان لم اسبق عليه انتهى كلامه واعترض عليه بعض الشارحين بان الطيب من سببه الشرط من انه الفعل
في جواز تقديم الحال عليه وقوله وهو اصل الفعل الما الناصب الفضول فيها حال عن مدلوله تكون الفعل
يستند على طرفين فاصلا ومنفصلا اما ان يكون الطرفان فاخلين في مفهومه او خارجين اما جعل الواو
وهو اما فاصلة بين مدلول المنفصل وجعل الاخر وهو المنفصلة من معنى الفعل مع جمع وقوله فاصلة للعلم
من لزوم جعل المنفصلة من دلالة على المعنى وهو على الحيث ولا يكون عدمه انه لا يرد على المستدرك الذي
سبق لانه جعل اسم التفصيل عاملا في الاول باعتبار الفعل الذي هو مدلوله وجعل الجعل بهذا الاعتبار
على الفعل ومن وجهه وهو ان على العامل في الحال انما يكون باعتبار فعله في ذي الحال وعلة في ذي الحال على
الفعل فكذا في الحال عنه مجازا مدلوله عليه وجعل علة في الثاني باعتبار فعله المفضول لانه على فيه باعتبار وعلة في
الجرور وعلة من الجرور بواسطة علة من لا ذكر وهذا ليس على الفعل فلم يجز مدلوله عليه وتقدير اخرى
ان على الطيب في رطبا ليس الا بعد اتمام معنى من اليه فلا يكون علة منه على الفعل بخلاف علة في الحال
ثم قال هذا الشارح ثم التحقيق ان معنى اصل التفضيل من غير ترجيح هو العامل في الحالين وبيانه انك سوى بين
الترجيح طاب هذا الزمر بسرا وطاب رطبا فالعامل في الحالين هو الفعل وهو طاب واذا اردت ترجيح طيب
طيب فيه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة هي ان تقول طيب الحر بسرا ارجح من طيبه رطبا فالعامل في
الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح لا مدخل في كونه عاملا في الحالين بل هو جزء محض وكذا في العبارة
المختصرة وهي هذا بسرا اطيب منه رطبا فالعامل في الحالين اصل الطيب اذا الطيب المرضي والترجيح
عنهما بيان مختصر ومعنى طيب ولا شك ان معنا مطولا ومختصرا واحد وان اختلفا في التعبير على هذا
يخرج الجواب عن السؤالين احدهما هو انه لا يعمل العامل في حالين فعلين وجوابه انه اعني الطيب عند التحقيق
مرجح اي عامل هو طيبه بسرا وطيبه رطبا والثاني انه لم يعمل في الحال السؤال من ان عمل اصل التفضيل ضعيف
اذ لا يعمل مظهر وجوابه ان عمله باعتبار تضمنه اصل الطيب لا باعتبار الترجيح على المختار اذ الغرض من ترجيح
طيب بسرا على طيب رطبا حاصل الطيب هو العامل في الحالين فالطيب لنفس فعله لعمل عمله للترجيح اقول
منه نظر اما اولا فلان العامل في الحال العامل في صاحبها ولا شك ان العامل في الحال في الطيب هو الطيب
بوصف كونه اسم تفضيل لا معنى لنزله العامل في الحالين اصل الطيب وبه تعلم ان ما توهمه من اندفاع
السؤالين من بحثه فاسد واما ثانيا فلانه لما قام الطيب مقام الترجيح والطيب كان العامل في بعضهما
كان اسم الفاعل عاملا في بعضهما فيكون معنى الفعل فيكون تعليل عنه فاسد واما ثالثا فلانه لو لم يجز ما ذكره
لزم ان يجوز تقديم معمول التفضيل عليه مطلقا وهو باطل بين قال في لنطا الكتاب نظر اذ منع الحال عليه
في ملوكه باعتبار الفعل وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا
الترجيح وهو زيادة الوضع اقول لا نص على ان وقف على الرأس بهذا النظر عند على طرف التمام
هذا وقد ذكروا جوابا اخر عن دليلهم الثاني وهو ان امتناع مثل هذا لسلمه انما كان لانه في معنى المضاف اليه

واعترض عليه بان الحال التي يحكى فيها شرط مقارنتها لزمان وقوع مضمون عاملها وجاز ان يكون الحال عاملها
ماضيين يمكن ان مقارنين وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضيا في حيز المنع واتصاف الشرط قد لا يكون سببا
لان قد انما تقرب الماضي من الحال انما يكون للاستقبال مع زمان التكلم والمطلوب في الحال التي يحكى فيها وهي الماضي
من السلسل الذي يحل الماضي من الزمان وبانه ربما تقرب حرف الاستقبال المضارع من المقارنة لمضمون العامل
كما في سير زيد سريع وكذا اعترض عليه بانه يستدعي من انك اذا قلت جئت وقد كنت زيدا ملكوبا
ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء
الا انه ملتبس بها مستمر لها فكان المخاطب بهذا الكلام مترقبا كتابة زيد مستمرة فدل ان زيدا شرع في الكتابة
وانه قد مضى جزء منها ملحوظ وذلك يجوز جريانها في ماضي وتلبسه بها ووجاه عليه بما مر ان يكون الماضي حالا لا مقترنا
بالحال فان كلامه يدل على ان المنتشر مقارنة الحال لزمان التكلم سيما قوله لا حاله بالحال ولذا اعترض
عليه بانه قال صاحب التلخيص من ان المقارنة المنتشر يدل يكون مقارنا على مقارنة مضمون لمضمون عامله
لا دلالة للمضارع على المقارنة الذكورة لان الحال التي يدل عليها المضارع انما هو زمان التكلم وهو الحال التي
نحن بصدده وهو زمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فاين احدهما
عن الآخر غاية الامر ان الحال يطلق عليها الشرط الكلي فقط وقد اجاب عنه السيد الرضي بان الحال التي نحن
في بيانها واذا الحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حسنة لان في قولك مثلا اضرب زيدا عند ركوب
لفظ ركوب حال باحد المعنيين عن حال ما لا في لانه يستلزم زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدور زمان الحال
المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال ليتناول المضارع والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناول في الحقيقة
فلجئوا التزموا الحكم فيه اما ماضيه او مقترن في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد يقرب
الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستشرف في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاز زيد الحال الاول
وقد ركب فالجملة بلفظ قد ههنا نظائر لحالية لانه كان التجريد من حرف الاستقبال في المضارع لذلك قد قلنا
في ذلك جمهور النحاة رحمهم من المتاخرين وسنوضح حسنة الحال ان شاء الله وقد اجاب عنه ايضا
بعض الفضلاء بان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم نحو يجيء زيد وقد ركب فلو لم يكن ههنا قد لم يكن
فاشترط ههنا قد ليقرب ويحاء علاوة طرد الباب ولكان كان الماضي ههنا مضارع مصدر بحرف الاستقبال
لا حصل المقارنة وهو دون غاية الظهور وفاشترط تجريد المضارع عن حرف الاستقبال حاء حمل عليه ايضا
طرد الباب وقال بعض المحققين والجواب ان الاحوال اذا وقعت قيودا لعامله اختصاص باحد الازمنة
كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت بطلقة مستقبلة
في مباشرتها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا فانهم صرحوا بان ما يجيء حينئذ يكون مستقبلا بالنسبة الى عاملها
وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاء زيد ركب فهو منه تقدم الركوب على المجيء
فلا يتاتى الحال عاملها فاذا قلت زيد يركب فيه الى زمان المجيء منه متاخرة اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما
الا انه فان المجيء الدولم واذا قلت جاني زيد يركب دل على استمراره فوقع نظير صحة كلام المتنبي
هذا المقام اقول هذا الكلام في غاية الحسن الا انه لم يتم دليلا على قاله وازاله الاستبعاد لاثبات الحالية

لانه لم يكن شيء لم يثبت وهو نه غير مستبعد واذا اردت حلية الحال ووقع الاسم له المعهود فيجيء الحال
بالتنوين فانك تعلم من المقال لانك ان الحال طرف لمضمون عاملها في المعنى حتى جاز ان يقال زيد راكبا
جاء زيد في حالة الركوب فلزم وقوع ما دل عليه الحال من حدوث في ذلك الزمان الضائع وهو المعنى
المقارنة وهي لازمة في جميع انواع الحال سواء كانت مفردة او جملة وسواء كانت دالة على احد من الازمنة
الثلثة اولا واذا كانت الحال مقيدة دالة على واحد من الازمنة الثلثة وعندك على ان دلالتها عليه ليست
بسبب كونها حالا بل بسبب تقاضيه لزمه ان يكون ذلك الزمان عين الزمان الذي دل عليه الحال من حيث
انه حال معين زمان يحتمل مضمون العامل وهو لا يكون بالنسبة الى يحتمل مضمونه الا حالا لا ماضيا ولا مستقبلا
وقد اعترض على ما ذكرنا فقال ما قاله ابن السراج وانما سميت الحال حالا لانه لا يجوز ان يكون اسم الفاعل فيها
الا ان ات منه دلالة الحال او صفة وكلامه هذا يدل على ان اطلاق الحال على الاسم من حيث اطلاق اسم
الظرف على المظروف فالزمان الذي يدل عليه المقيد بالنسبة الى يحتمل مضمون عاملها لزمان ان يكون حالا
لا ماضيا ولا مستقبلا والحاصل ان الحال تابع حالا لدلالته على الحال يعني الزمان الحاضر ضرورة حصول الماضي
فلم يكن المنقول الا على معنى الزمان الحاضر لم يصح وقوعه حالا فلو قصد وقوعها بعلامة الاستقبال لا
يكون زمانها حالا فلا يصح الشارة ينشرط تجريدها عن علامة الاستقبال وكذا لو كان ماضيا فشرط تجريده
من الحال صحيح وقوعه حالا فان قلت فاذا ذهب الماضي من الحال وما ذهب من الحال لا يكون
حالا فكيف يصح وقوعه حالا قلت فانه انما يذهب الماضي من الحال هو لا شارة مقارنة مضمونه
مع مضمون عاملها في الزمان ودل عليه ما ذكره ابن السراج بقوله حالت زيدا قد ركب اي رايتها
الا انك انما تاتي بقد في هذا الموضع اذا كان ذكره موقعا ما في نفس السامع انه قد ابتدا بالمضمون
جزء الحال مقدم منها انها تقارب ما اصله الماضي لانصاله بالحاضر فاعتبر عنه ولو لا ذلك لم قلت
رايت فلانا ماضيا لقد وقع مرفع الحال وهذا ما ولا يكون معه قد انما ظاهر واما مضمون المقدر
بابتداء الفعل الذي كان متوقعا وبه نظير ان ما ذكره السجاوندي عن المحقق وكذا ما ذكره صاحب التلخيص
وانما ذكر الرضي من شبه بعيد عن الصواب وقد وقع في هذا المقام بنقد من الالطاف لا انه من
على الاعراب اعلم انهم اختلفوا في جواز حذف قد فذهب الجمهور الى انه يجوز حذفها وانما اليه
سيبويه ويجوز الى ويجوز حذف قد لتطابق دليل قوله م او جاؤكم حصرت صدورهم ان حصرت صدورهم
وكيف يكفرون بالله وكثير اوانا الى هو من الايات ونقل الشاعر كالاسعر الجعفي ولقد اغتدي يسبقني
وقد من الايات ولان حذف احد المتجانسين قرينة الاخر شائع كما في ابليل وذلك سيبويه والمبرد
لا يجوز حذف قد لكل اول الآية الاولى فسيبويه قال الموصوف يحذف قد مرة يوما حصرت صدورهم
ولا يعني للانسان بقد في بعضه فلا تقدر ورده المص بقوله لم يجيء وناء ولم يجيء الى وناء دليل سيبويه قوله وما
جاؤكم حصرت صدورهم بيها يعتقد ويكشف عن ضعف لان صفة الموطاء في حكم الماضي في وجوب
تصدرها بقد لتزيها من احتمال الحسنة وذكر الموصوف قرينة لها لا سيما والموصوف محذوف فان وجوب
تصدرها بقد ههنا الظهور لبروز ما في عرض الحال وما تقرر ينتفع ما ورد بعضهم من ان سيبويه ان منع ذلك

والمص لم يات بدليل على ما ادعاه هذا والمراد من قوله ولكن الحال وما يجاء لا سيما ان يكون
محذوف الى لا منها في حال كون الموصوف محذوفا اليه قال قوله م حصرت صدورهم يعني كالحال وانما موقعا كانه قال او جاؤكم
حصرت صدورهم رضيتها ورده المص ايضا بقوله وقال الى وتاويل قوله م جاؤكم حصرت
صدورهم بالدعاء بطلة ما يوقوله م حصرت صدورهم وهو او ثنائيه م وهو معطوف على الى فيما ذكر
فلو كان حلت صدورهم دعاء لكان الله حصرت صدورهم عن ان يقاتلوكم او ثنائيه فيهم وحين ذكر الواو في الجملة الحالية ذكرا
بان بعض صدورهم عن القتال فيهم بل لقتال اللهم الى باسهم بينهم وحين ذكر الواو في الجملة الحالية ذكرا
ايضا حالتها حالت وحكم الاحلى زيادة الواو في الجزء غالب لكان اذا كان جملة لكنت مستقلة من مثل انه
وكان زيد واقع قائم وكنت وما بينهما الرعيد تشبيها لخبر كان اذا كان جملة بالجملة الحالية لما فيها من
ذنب المعنى اذا المعنى كان زيد على هذا الحال وكنت وقد ذهب الكوفيون الى ان خبر كان حال على
ما سيجيء ان شاء الله ولا يخفى عليك انه انما تم ان لو كان كان ناقصة اما اذا كانت تامة فلا هذا وقد قالوا
اذا كان خبر كان جملة واقعة بعد الا وكذا خبر ليس وما يجري مجراه بالواو ومجرى الواو اطرادا وذلك لحصول
اتصال الخبر عن الاسم بوجهين بكونه جملة وبالا منه ولا يتم الحال مستقلا هذا وكان
معا او غيره لنا فانا من الحال الاستقبال وانما رجوع قد حيث قلنا بناء على ما يحيلوا في قوله ولا يدسا
الماضي المثبت من قد تهم من قال مثبتا للنفي الرضي لنا فانا. الحال الظاهر اذ من الحال من الزمان
والمستقبل منه فانه حينئذ والحال المطلق مناسب للحال من الزمان وقد سبق البحث في ذلك فالا
مزيد عليه ومن احاطه علما لا تنتفي شبهه لديه ولما اورد عليه قوله م ورب برجل موصوف صادبا يقدا
فان صادبا مستقبل نوعه غدا وقد وقع حالا اشار الى جوابه بقوله وقوله م رب برجل موصوف صادبا يقدا
متناول فان صادبا وان كان مستقبلا في الظاهر الا انه خارج السند به معنا منذورا العيد منه و
السند به رافع الا ان محصلة النادر ونظيره قوله م فاذهبوا فاقدحوا فاذهبوا ان لم تنالوا وجوابه في الظاهر
لكنه متناول له في المعنى اذ معناه منذورين بالقدح والسند به الدخول في زمان واحد اعلم ان ذا الحال
موصول ولم يجب تقديم الحال عليه لكونه نكرة موصوفة مثل جاء رجل من بني تميم فارسا وتنبيه ذو الحال
المتصل بع وعامله الظرف المستقر اعني مع لاعتماده على الموصوف وكذا وقع مستقرا ان كان موصوفا
قال ويضمر عامل ح اقول صرح عامل الحال وصاحبها فرع عاملين لعاملها قال
بعض عامله واما ذكر صاحب الحال ح انه انما يضمر عامل قوله م او عاملها وقد اجاز تقديمها ولا يقدم صاحبها
الجر ووجهها ان يكون نكرة وصاحبها لا يكون نكرة وهي في الاول لانه اراد ان يشير الى ان الحال يجوز تذكيره
تانيثه وتانيثه اكثر الى ويضمر عامل الحال جوازا عند قيام قرينة حاليه نحو قولك للرجل ما زيدا مهيئا
اي اذهب او مقاليه نحو راكبا في جواب كيف جئت ومثله قوله م يا دريني الى يا لهيها فادرين الى يا لهيها
لقرينة قوله م فهل يعذبني ان ان يجيء عظامه وانما فصل نحو اخذته بدرهم مقاعدا لما انه مركب فيه فيه
ومنه اي وما اصر عامله على سبيل التاكيد اخذته بدرهم مقاعدا لما انه مركب فيه فيه اشكال تخلف ما يستحق

على ان العامل في الحال مثبت على سبيل التاكيد لما يستحق وهذا التركيب انما يستعمل حيث يقصد في اقرار
الشيء بعضها بدرهم وبعضها باكثر منه وناديه هذا المعنى يتوقف على ان يكون صاعدا حالا حذف عامله
وقد يجيء ما ناديه بقوله اي فذهب الى فذهب صاعدا اي زايدا او آخذا في الازدياد واذا لم يقع عطف صاعدا
على ما قبله والاصح ان يكون حالا ما قبله اما الاول فلان السابق هو الحال على المتنوع الدرهم ولا يقع عطفه
على الناقص الدرهم لكان الاختلاف في الاعراب مع تساوي المعنى لان الصاعد غير آخذ والمنزل غير ماخوذ
بالدرهم والصاعد على الدرهم بدرهم وبعضه باكثر فاندفع ما توهم من انه يجوز ان يكون عطفا على محل على ان
فيه تساوي واقع وهو ان الصاعد لا يخرج عن كونه بدلا ضرورة العطف على المحل وهذا الظاهر اذ لا يجوز عطفه
على المنقول واما الثاني فلوجود الى الحكم العطف وهو الفاء وهو تساوي المعنى وهو ظاهر واما فصل
قوله فيها الخ عاملة فعل ومنه عكوفه مثلا دون ما سبق على اختلاف فيه والمقدر الحال
حال كونك بعيدا مرة وقريبا اخرى فمن مرتها اشارة الى مذهب السيرافي وصاحب الكشاف والاصح
مذهب سيبويه هو انها منصوبان على المصدر اي الحول هذا التحول اذا فقد عليه فيهن لا على حال كما
على كونك بعيدا مرة وقريبا اخرى فانك المص هذا مثل يضرب لليلة يتردد الذي لا يستقر على حالة واحدة
وليس بسوال مسترشد عن امر او انما هو على طريق التنبيه ومثله اي مثل المتنوع الانفعالات على الحالة
بما ملخص قول الشاعر اي الولاء اولادا لواحد دون الاعياد اولادا لعلات اي اخوة لاب
حال كونهم مستقرين مثل انتاف اولاد امراة واحدة من الولاء مع ولية ومن طعام الرس وتمكنين
في الصباوة مثل خلاف اولاد الرجل من نسوة شتى وانما سبق علات لانه على من ماء الاول
من الصلب والشرب مرة بعد اخرى وكذا اي وكما قيل قول الشاعر اي اسد اعيا رماحا جناة وغلاظ
وفي الحسب اشباه النساء العواتك اسكن خلاف الدوافع والاعياد عيا واراد انهم شبهاء وحاد
بالمد وهو خلاف البر وعلقه وهو خلاف الدين نميز والعواتك جمع عاتك وهي الخارجة اي المتحولون
حال كونهم سوية في حال اسد منظر من انسكم الجراة وشباه النساء الحسن يحتمل اختلاف
في حال الجبن مرة وجبل اي وجبل جمع بين الصورتين عند سيبويه على المصدر وهو الاصح على النزاع
اليه ولما ذكر اضمار العامل الاستقبال الحال قال ملزم اي وملزم اضمار عامل الحال في الجملة
المنزل لقرين جملة اسمية يكون جزءا جامدا موصوفين نحو زيد ابوك عطفا منزلة عطفا حال
موكد لمضمون جملة اسمية هي زيد ابوك ومعنى ما من ابوة زيد وانما سميت موكدة لانه لا يستقل
بذلك الحال الا من اشتهر بالمسالة التي يدل عليها الحال حتى يتنقل عليها نحو انا حاتم جوادا
او نظيرا نحو انت الرجل كاملا وهنا على ذلك وانما وجب حذف عاملها لان في الاسم شيئا ما يشعر
بالعطف فحمل منها مراعاة تقدم الجملة مشابه عاملها الذي هو احقه ملاطفة لا ظهر من ذات
عليه الجملة الاسمية فيتم كانت علم الف درهم اعترف اعترافا فاعلمت لو كان عطفا وجمع حالا
لتم ان منزلة ذو الحال وجمع محمد به الكلام لانه لا يلزم استاذه الابن عند عدم العطف اجاب
الشيخ ان الكاتب بان افعال العلم من جهة انها للدوام لا يسكت يسد فكرا الابن فاذا اعلمت نحو

لا تستقيد

الانسان فانما لم تاث فانما تشبيه التمييز بل يعرف انه كان فانما عند التحقيق التمييز ورد عليه بانه
تمثل في نوعه الحال اذ قد وجد حال لا يبين منه الفاعل لا بامثله المنقول بل الوجه هو ان عادت بحسب الانسان
فانها جملته حاصلا في حال فانه يكون فيه المحمول الدوام العلم الحاصل به حتى له قدر عدم البيان لم
انشاء انواع الحصول الاشياء العلم الحاصل وكذلك ان تقال ان عظم ما والحسن مبتدا بحسب الوضع تكون منه الكلام
وما جملة خوف عامل الحال لموكون الكلام وجريا بحسب الجمهور وقال الفراء العامل هو الفاعل لكونه مادلا
لمعنى عنوانا حاتم سخيا ورد عليه بانه لم يكن سخيا وفيه شيء يحاكي انه لا يكون في نحو قولهم مرة ماذا الله
وهو الحسن معدوما كما ليس الحسن عليا وقال ابن خروف العامل هو المبتدا وقال ابن مالك هو منه
الجملة كما في المقدود الموكد لنفسه والعين هذا وما ذكر المص الا انه يستعمل عليه من قال
ان الموكد ملاحق لا بعد الاسم والقاصر انها يجي بعد النعت ايضا نحو قوله تعالى ولى مدبرين من قال
ولا تعثوا في الارض مفسدين اللهم الا ان يركب ان الصفة ههنا فانه مقام المقصود كما في نحو
اقاعدا وسارا تركب او مادلا مدبرين ومفسدين مبالغين في الادبار والافساد فكذلك ومن الى ومع
الحال جملة اسمية ولا يصدر بالواو على المثل من الاسمية لا حاد ما منها فلا يحلل الوكيد منها
لكان كفعل الناصل من العصا ولها هو معاني لا يشك فيه فان نزله لا يشك فيه جملة اسمية ومعنى
حالا موكدن لما جاء بها منحيا به طلا بحال العاطف فيها وذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجهين
وهو ان يكون ذلك الكتاب جملة ولا ريب فيه اخرى واما اذا كان لا ريب فيه خبرا بعد خبر فذلك
اولا لم يقلبه في ذلك الكتاب لا ريب فيه حاز ان يكون حالا موكدن مزن لا شبهة مع قوله
ذلك الكتاب فانه ما علم او الكتاب المنزل بان كتب عنه بذلك وهو اشاره الى المبتدا بعد الشرف
واخبر عنه بالكتاب مفهوما بلام الجنس انها بانه الذي لسنا بل ان لنس كتابا وان غيره من
الكتب بالنسبة اليه كتاب كان ذلك الكتاب لا محاله فالحوم الشك حوله فاكد بلا ريب فيه اقوى
هذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف والمتاع ومن تبعهما من المتاخرين ولكن في فيه نظر اما اولا
فلانه لم يتكلم في الكتب السماوية سوى القرآن وهذا المرى كانه لا يقول احد الا انهم صرحوا
في قوله تعالى لا ريب فيه انه لم يقدم الظرف فيه لطلب منهم ان يركبوا السماوية سوى القرآن ربما واما
ثانيا فان المزيد بقوله لا ريب فيه والعدم اعلم لا ريب في الكتاب المنزل على الرسول عليه
على ما دل عليه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى غير ذلك من الايات لا من جهل الجنابة على ذلك قدر
والوجه عندي ان ذلك مبدا لو الكتاب صفة ولا ريب فيه خبره وذكر المشار اليه الكتاب المنزل على
الرسول عليه الى الكتاب المنزل عليه حق وصدق لا محالة لا يشك فيه ولفظ ذلك لانه اشارة الى ما
انزل الى الرسول ولا شك لبعد رتبته فقدير من ان المص لم يتعرض لحال بيان ما لازم التعريف على الحالة
من الاسماء فقال من الاسماء اي ومن الاسماء ما لازم التعريف الكلي استعمالا نحو طرا ومثله كافة و
فاطبة واستهين اضافة كافة وفاطبة حالا ولم يرد اضافة طرا وانما ما تقدم ورد اضافتها حال
الفك فقد اتى كلام المدنس فاطبة الناس وكافتهم الا ان بعضهم استهجنه والتزمها النصب والانفراد كالا

وقد تقدم في خطبة المنقل مخاطبا كافة الاولياء فاستهجنه الا قد ان الاضافة قبل بعث كمل سوى الى
قوله خاصة دهيف محمد عليه الكافة الانس وكافة الجن ومن الامامات استعمل بناطبة الكتاب
قال وهنا التمييز الفوائد عند على المثنى لانه ناسب الحال مع الابهام
على العامل بالواسطة بخلاف المثنى وانما سلم اضف منا التمييز كما قال في المثنى نحو الجنب
ايضا من يرضع الجر نحو عنوان مبتدا من مبتدا من وعلى نفس على ان غير النصف فليل في التوقف المنبر
والتمييز واصلها كما ذكر وذلك ان محله يعني اسم العامل او اسم المنقول قوله ما مرفع الابهام جنس
مثل التمييز وغيره كالحال والصفة ونحوهما المسترة وفيه لا يكون في الذكر مثل ذات منها جاره ما جاره
وان كان ترفع الابهام في منا لكونها مشتركة بين المثنى الا ان هذا الابهام بسبب كونه عاما جائز
قال المثنى الارض والايك في النظر المنقول على انه وضع كما مر فالحد لا يتم الا الى لعناه والالفاظ المجملة
في الحد ما قال ح اقول قد اشرنا الى ان ما لا يكون بحسب اصل الوضع فلو من حكم غير المنقول على ان
الاصل في كل شيء كما له وكال الابهام يا ذكرنا ولو سلم انه من الالفاظ المجملة فنقول ما في الاجمال ما يجعل
المنقول من الالفاظ يجوز ان يوف به مثل الالفاظ المجازية المقترنة بالقرائن فان ثبت الابهام نحو هذا و
الذي بحسب الوضع مدخل في الحد ما يدل هذا الابهام فلا الابهام فيه وقد سبق في اول الكتاب
ان وضع نحو هذا انما هو لتحريك الحضور بواسطة ملاحظة مفهوم كلي فلم يرد قوله عن ذات
اشارة عن الحال فانها مع الابهام المنقول عن منه الذات لا عن الذات مالك الشيء ادم من يكن
الصفة من كحال رجل طويل او ظرف الدخل فيه كان رجلا ذات بيته بالوصف صالحة لكل موجود من جهة
الرجال مذكرا حاد اضافة بيته عما كالمنه كما تميز ملبل عن قصيره اقول اذا قلت رجل منهم من اهل
يعني موذكر من بني آدم جاز حذف الصفة وهذا ما يمنه ولا ابهام فيها بخلاف ما اذا قلت رجل اعشرون
او ثلثون والابهام الذي يكون ملاحظ الانوثة لا يكون هو ابهاما في الذات وانما هو من العوارض
والتمييز الشيخ الرضي انه بعد ما قال من ذات اخرج عن الحال بين وجهه وقال وكذا المهيز
في نحو كم عبيدك مع الابهام عن منه الذات التي هي الوجه لا عن نفس الوجه لان ماهية
الوجه موقوفة عليه بهم وهي الانتقال الى ما ابتداء الذات عنه واشار الى تفصيل الكلام ذات منه
مذكورا حد مفردا فيكون نحو عشرون درهما والمقدرة نحو طاب بدنا الى ما يصلح زيد وصح
بحسب الحال اقول الاول مع الابهام المنقول عن ذات مذكورا لا يكون ولا يحصل الا عن مفردا
عن مثلها يكون والمنقول بسبب ابهام يكون سببا لحصول الاول وعن مبتدا هذا المعنى وقد قال
لا يكون ذلك الاول الا صادرا عن مفرد وقيل ان مثلها من مفرد ومعهم وارد لو بالتمام ما يكون
له حالة منع اضافة معها ثم من ان نامه بالى شيء يكون مثال وما نحو اي وتمام المفرد يكون بالرتبة
اشبه بالمكون لفظا نحو رأيت خلا او مدبرا حالا لا صرف نحو عندي مثلا مثل برا او مثل ذهب
لا ما ثبات نحو احسن منه وجهها فان المبتدا من ذات مفردا وفي المبتدا كالا عند المركب كما يلغة عشر
فانه في الاصل لغة وعشرة وكم الاستفهامية مبهم لم يطلا عندك لانه في المعنى اثلثة رجال عندك او اربعة

هذا الموضع نظر اما على ان الاخفش يجوز دخول الفاء في خبر المبتدا نحو زيد فوجد وقد
وقابله مولانا كمال بقائهم وما عند سيبويه يجوز على ما حوالي فاتح وقد الخبر
يجوز ان يكون بكبر الباء او هو ظاهر وفيها لان المتكلم المشكل مميزه عن غيره من
بين الاجناس واذ فرض للشيء المنصب للعدد موضع لتمييز فكيف العدد اضافة وكذلك
مثل في غير هذا العدد انما لبدع باب اسماء العدد في التمييز مالك لا يجوز الاضافة الى الا يجوز
اضافة العدد والذي يجوز اذا لم يجيزه الى مميزه لما فيه ان كان صريحا بهو من احد عشر الى وتسعين
ولا يمكن اضافة احد عشر الى تسعة عشر الى مميزه لما فيه من حمل لفظه اشياء كاسم واحد ولا يجوز
اضافة عشرون واخواته الى مميزه لانه يلزم اما حذف الحرف الاصل او اثبات ما لا يجوز
ويتصل فذ درد عشر عشرك وعشرى وطمان باضافتها الى مميزهما فلا واضيفا الى مميزهما
لانفسهما لم يكن لانهما لو اضيفا الى غيرهما لتوهم اضافة الشيء الى نفسه بخلاف اضافتهما الى
غير مميزهما وان كان كناية فهو كالاستهما به وكم الخبرية وكاى وكذا وكل منها لا يضاف اما كم
الاستهما به فقد عرفت انها حملت على الاعلى والمتوسط واما كم الخبرية فلوجود الفصل
الزمان عن الاضافة وفي الاخير من الزمان عنها التركيب على ان الشيء كل في الاول بان قوله
ولا يكون الى ولا تضيف المذكر المذكر والمؤنث المؤنث في غير المركب من العدد المذكور في
يطلق اللفظ على المؤنث اطلاقه على المذكر ولا يلحق علامة التانيث اما في العدد الذي هو كناية
فظاهر لكونه مبنيا واما في عشرين واخواته فلانه لا يلحق التاء مع نون الجمع
فيه نون تشبه نون الجمع وقد قال جمل ذلك تغليبا للمذكر على المؤنث ولذا عليه بانا انما يكون
اذا اجتمع المذكر والمؤنث لا عند افترقهما وانت تقول عشرون رجلا وعشرون امراة واما
مال في المركب يذكر دون ويذكر في المركب سندم النقل من انه انسب بقوله ولا تضيف المذكر
والتانيث في غير المركب لان قوله في غير المركب يعني التانيث الذي من الى المركب
فقال في المركب اي في العدد المركب ان كان العدد المركب على احد عشر الى تسعة عشر
مذكر الجزء الاول لا التالي وحذف التاء من الجزء الثاني مذكرا اي كم مذكره لان الاصل المذكر
ان لا يكون فيه تاء وسبب العدول في تلك عشر الى تسعة عشر منعوده هنا لانه لو لم يحذف لزم اجتماع
علامتي التذكير فهما من جنس كلمة واحدة لان وجود التاء علامة التذكير في ثلثة الى عشرة وعدمها
فيما دونها فكلاهما علامة التذكير وتصل لانه لو لم يحذف التاء من الثاني لزم اجتماع التاء
فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ثلثة عشر رجلا تحمل عليه احد عشر والتي عشر لتكون الجزء الثاني فيها
على طريقة واحدة والاظهر عندي جواز ان يقال ان العارف من المذكور والمؤنث في المؤنث
والمذكور هو الجزء الاول والجزء الثاني فلا يقال به ما يقبل حالة الانزلة اراده التي من المذكر
على نحو احد عشر واثنتا عشرة او ثنتا عشرة بتانيث الجزء الاول باثبات الالف في احدى

تابع م

وانا في اثنتا وصف التاء من ثلثة الى تسعة وسكون الشين من عشرة كراهة توالي اربع حركات في كلمة وهي
مع الاشراع فاتحة وكسرة ياء ثم لما ذكرنا والاول على الاصل في الثاني من باب الدلالة مثل اخر فوت الكلام
ثابتة والتالي بحذف التاء من الجزء الثاني لانه الاصل في المؤنث ولانه لزم اجتماع علامة التانيث
لان علم التاء في العشرة علامة التانيث كالسبع والجزء الاول بالالف او بالتاء والحذف بها كلمة حذف
التاء لزم اجتماعها فقط والتاء من علامتي تانيث في احدى عشرة واثنا عشرة ولم يحذف بتسعة عشر
رجلا لان العلامتين في احدى عشرة محتملتان لتطابقهما والتاء المؤنث الثاني لتطابقها والتاء من اشباه بدل لام
الكلمة فلم يحذف لعدم تناسب حتى يحصل الجمع بين العلامتين ولا يخفى عليك ان ما ذكرنا من الاظهر مثل
مؤنثه من المذكرات اعلم انه الاكثر ما يكون سببا لتغير الاسم فان عشرة مع التاء كان
للمذكر وبدونها للمؤنث وبعد التركيب العكس حالة وذلك التغير سبب نزول الكلمتين منزلة كلمة
واحدة كما عرفت ولهذا قال وان كان على نحو احد عشر فلم يعطف اسم من اسماء العدد على الجزء عند
تسعة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة ما كان هذا من التركيب فيكل بل كل من الجزئين على حاله
قبل العطف وعدوس لكل منهما فلا يقال من ان في لفظ فقط لان سبب عشرين الى التسعين
بخمسة وعشرون عشرين منه المذكر والمؤنث مثال اثنان وعشرون اثنتان وعشرون امراة
ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكمه
في الكتاب لان هذا داخل في المركب وهو قد ذكر حكم المركب من العشرة لانه قال ان كان
على نحو احد عشر اي وان اراد حاله تحت قوله لا يتبين المذكر والمؤنث على العدد من عشرين الى التسعين كما ذكرنا
لانا سنا ان تانيثه بتغير عن تذكيره وقوله لا تضاف منصوب على العدد من عشرين الى التسعين كما ذكرنا
مبني المذكر والمؤنث من جنس العشرين الى التسعين وقد اجمله في الكتاب بانهم قال فلان
مذكر ساثا وما عدا ما مضاف قلم من ان الماية والالف وما مضاعف فيهما كان الف لانهم
وما الف لانهم كلها مضاف الى العاطف في قوله وما مضاف من الاعداد قلت لو سلم تذكر ما
تفصيل لما علم اجمالا وتوضيحه لسان حال المضاف اليه الى انه اما وجه الاضافة بتدسين على ان الجمع
للماية والالف وما مضاعف منها المضاف اليه الى انه اما وجه الاضافة بتدسين على ان الجمع
مضمون الكلام ولهذا وصف هو لاغير ومنه قوله تسع نزات حان واما حق بالعدد
لسان كيفيته تكرارا العطاء النصب الدال هو كيفية نفسه الكلام واما وجه الاضافة فهو حمل على
العدد الذي قبله وان دلالة العدد الكثير على كثرة الجمع انما تنتفي عن الاثنان بصيغة الجمع وانها
اسماء الجموع الكثرة فاستشل اضافتها الى جمع الكثرة على ان الاذلة اخف وقد مال الكلام
فوجه الجواز تمييزه واضافته اليه انها احدث شيئا من العشرة فاضيفت الى مميزها كاضافة العشرة اليه
العشرة عشر احاد ولانها عند قام بها سالم كالعشرة فاضيفت الى مميزها كاضافة تمييز السنون بالمزد
وهو احدث شيئا من باب التفعيل اذا كانت مثله بالتمييز بالمزد كاضافة تمييز السنون بالمزد
واما الالف فانسب الى المزد لانه مناسبه للماية فكونه عندها مناسبا فكونه عشرات كما

فعدل من الجمع الى المكون
ع لغة الحجاز

حيث لم يقل حطلتان فاجاب بانه شاذ صدره كان حصيته من الذلول بيت الحماسة لحسان
المعلقات فيها البيضان والذلول الاضطراب وظرف يجوز جواب بعضه فيه خبرا ما قام مع
اليه اضاف الجواب الى الجوز فيها على انه خلق متقبض وشبه به حصيته والبيضتين بالحطلتين
قال الامام المرزوقي واما قال حطلتان حطل لان مراده تثنيا من الحنظل ولو اراد تثنية حنظل
لم يجز له الا الحنظلتان قال المص وفيه اقول هو عطف على قوله في العدد نزد
اي وفي غير العدد نزد المذكر المنصوب ان كان المميز جنسا وهو ما دل على الشيء والكثير من
مسماه بان يكون الجزء مشاركا للكل في الاسم والرسم كالعسل الا انه فان بعض الاسماء مثل كما وكذا
العسل بخلاف الكثير الرجل فان كل منهما وان كان جنسا الا انه يعني الاثر بمثال عندي رجلان
او ارطال خلا فيزد يكون النص وهو الدلالة على الذات حاصلا بالمزد فلا يحتاج فقد من
مسماه لقوله الا ان يقصد الانواع فيجوز باعتبار الانواع نحو عندي ارطال خلا لا الانواع
من الخل وهي الجيد والرديء والوسط واما لا يجوز لعدم دلالة الجنس على الانواع فيدل على انه اهمل
حكم ما لا يكون جنسا بهذا المعنى فالاولى ان يقول وان لم يكن طالب ما يقصد مزدا فان كان او
مثنى او جمعا نحو تركت ملء رجلا او رجلين او رجالا واحب بان حكم الموصوف من قوله ان كان
جنسا ووعليه بانا لانم ان هذا التقييد بعد ما ذكرت ونحن لا نقول مفهوم المخالفة والحق
ان هذا يكاد يرفع فان التمييز الاولى فيه الاسان المقصود فلا بد من كونه مطابقا له افرادا وتثنية
وجمعا ولما قيد الاذلة في جمع بقيد فعلم منه انه اذا اتى بهذا القيد يجري على الاصل هذا وعلى
فالاولى ثم ان كان لم اي ان كان التمييز اثنا بين الجنسية والتمييز الظاهر ورمز اليه بناء
التمييز عن المنون وان كان المذكور مساويا بالكسر ومذكر الثاني ايضا جاءت الاضافة
اختيارا للتخفيف مع عدم الالتباس من الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن وان لم يكن المزد انا
بين الجنسية والتمييز بل بالمدن الشابه فيه من جمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة فانه ما عدم
جواز الاضافة فيما نحو بالنون الشبه بين الجمع مدسيتي واما عدم جوازها فيما نحو بالاضافة
فلانه لو اضيف بدون المضاف اليه مثل ان يقول ما في السماء موضع كحاب فيه الى وهو ظاهر
المعنى من جهة ان الاضافة الى المميز لتنتفي ما يكون تام المضاف به وقد كان تامه بكثيره
قوله وقد يضاف التمييز فيما ليس لما يكون المذكور او المقاس وما زاد الى الى قوله فيما حصل
عطفا على عددا واراد فيما ليس اما ما كل نوع حصل به بالنوع اسم خاص بل اصله وقد يطلق
عليه والاضافة في غير المذكور والمقاس اكثر من انتفائه عن التمييز وقيل اكثر من الاضافة
فيهما لما ان الابهام فيهما اكثر وهما ما تنقلب التمييز عنها اهدى نحو خاتم حديد قال
واما الثاني اي اقول نوع عا سلف بالنسبة الاول من التمييز وهو اما من الابهام المنفر

الفوز م

من ذات صدق ما يكون ولا يحصل الا عن نسبة معنى ان يكون النسبة سبب لذلك المعنى ومثاله
وبيانه ان نسبة شيء الى شيء في الظاهر والى امر مبهم في المعنى يستلزم بيان المبهم وتفسيره فان النسبة
فزيدا طاب زيدا بانه في الظاهر الى زيد وفي المعنى الى امر مبهم وهو ما يضاف اليه زيد اي طاب
مثلا زيد بهذا يستلزم التمييز فانا نفسر ذلك المعنى بقوله ما ذكرنا ان النسبة سبب التمييز
ولا يلزم من هذا ان يكون الابهام في نسبة كما توهم وحمل متن نسبة على الشارح وما لنسبة
الى هي اسناد التمييز يكون في جملة او في ما اضافة ما من الضافة ما وهي الشابهة اي مشابهة الجملة
او في اضافة وسيجيء اشكالها قال المص واذا صدرا ان يعرف بالذات المتميزة منها
فلنا في كم زيد رجلا كم شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب زيد نفسا او علما او دارا
بالذات المتميزة من شيء المنسوب اليه كم في طاب واذا الظاهر انه صار زيد في كم زيد رجلا
بدلالة وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه في ورد عليه بان الظاهر انك اذا قلت كم زيد
كان مشاركا لهما ان الكاف من زيد ما ذا امور جوليته او علمه او شهادته فاذا قلت رجلا
كان المقصود جوليته اي كم جوليته زيد وكذا اذا قلنا شهدا لان المعنى شهادته وعلمه
منزلة ان يضاف منها في ان زيد فيقال كم في زيد مور جوليته وما ذكر بالنسبة الى
منها وما تقدم يدل على ان الابهام في الذات الكاف الذي هو زيد ما ذا يكون المزد
والابهام في ذات موصوف بالجوليته وذات موصوف بالشهادة لا غير ذلك فيعتبر
ذات مع صفة الجوليته او علمه مع صفة الشهادة والحق ما ذكرنا هذا وان التمييز عن
النسبة بالمعنى المذكور اما ان يكون صفة او اسما والثاني اما ان يصح جعله فاعل انتفى عنه
بان يحمل النسبة على انتفى عنه نحو طاب زيد دارا فان دار اسم لا يصح جعله فاعل انتفى
لانه يمنع ان يقال زيد دار والمص اشار الى حكمها فقال ان كان اي ان كان التمييز
لا صفة يصح جعله لما انتفى عنه بالمعنى الذي ذكر جاز ان يكون فاعله اي لما انتفى عنه
بان يكون المزد منه ابا زيد نحو طاب زيد ابا مثال للنسبة عن نسبة من كنت وصفه بالمعنى المذكور
مثال للتمييز عن نسبة فيما سابقه الجملة فان ابا تمييز عن نسبة من كنت وصفه بالمعنى المذكور
او يصح جعله ابا مثال للتمييز عن نسبة فانه وهي اضافة الطيب الى الصفة فان علما
طاب زيد علما لا يصح جعله لما انتفى عنه وكذا رجلا في كم زيد رجلا فانه لا يصح جعله
لما انتفى عنه مع اسناد الحكم المذكور وكذا في الشرح المص واذا طاب فانه انتفى عنه
على زيد متلازم طاب زيد ابا لا لكون لان ما انتفى عنه انما هو الذات المتميزة لا يدل عليه
فيه معنى الجملة لما انتفى عنه ولا يصح جعل علما لما انتفى عنه بهذا المعنى وان
في طاب زيد ابن سواء كانت ابن زيد او ابن من ولد زيد فهي عبارة عن معلق
لما انتفى عنه ولو فسر الجملة لما انتفى عنه بالمفسر به لبعضهم ومعنى ان يكون عينه

ان المائة عشر غرائب فاعلم حكمها واعلم انهم لو قالوا ان الواضع وضع الالفاظ المتوسطة الناظمة
مثل احد عشر الى تسعة عشر والناظمة منوه ملكن عشرون الى تسعون والناظمة منوه مثل احد وعشرون
الى تسعة وتسعون ووضع لمبدأ العدد الكثير نظم ما به في عامة الحقة بالنظر الى ما قبله من الاسماء
فعلم ان الحقة مطلوبة للواضع البتة ولا شك ان الحقة انما هي في اذن لو المميز واضافة المائة اليه
وهذا النزر في الالف اظهر لكان وجها وجيها واشار الى حال اخرى بقوله ولا تعتن اي ولا تشتغل
التذكير والتانيث في المائة والالف وما تضاعف منها مثل مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف
امراة وعلى ذلك القياس لان الاصل في مائة مائية حذف لامها وصار انا كالعوض من المحذوف
فلا تحذف ولا تلحق تاء اخرى ايضا لتاكيد التانيث وحمل عليها الالف قوله والفئة عطف على
المائة اي وما يضاف اليه فئة كما مائة اي والفئة الى العشرة يجمع لها المضاف اليه مثل مائة رجل اما
وجه الاضافة فقد سبق واما وجه الجمع فهو ان حقه ان يكون جمعا للسبق انه موصوف والعدد صفة
قوله وكم الخبرية يعني ان كم الخبرية من غير فصل منها ومن مميزها انها كناية عن عدد كثير مبهم كما علم
التنبيه واعلى المائة الى العشرة اخرى نظرا الى ان الكثير عشرة مثال كم غلمان عشرة تهم
ولما انه كما جاز الاستفهامية على العدد المتوسط جواز الترجيح من غير مرجح حمل لذلك الخبرية على طرف
فكان لها حظ من الجانبين ولما ورد عليه نحو ثلثمائة الى تسعمائة فانه انزل مميز المائة الى التسعة وقال
انه يجمع اجاب عنه بانه ليس بقياس واما القياس ان يكون مميزها جمعا كان في الشاعر تحت مائة
للملوك وفي بها ازادي وجلت عن وجوه الاماء فالوجه في ترك القياس ذكر انهم كرهوا ازدحام
الشمل بانضمام الجمع الى الكثرة على ان المميز انما يحتاج الى مميز اخر لكونه عددا متضاعفا الشكر مالك
سيوم سبعين باحد عشر وثلثة عشر ومن قال مسقى ودرع النزق بالنون فمن قدس فولان
احدهما ثلثين مثل عشرين وهو قول الاخفش ومبرد في والاخر فعل كسر الباء الكسر فالنون واصله
رمي ومثل عصي وظبي فابدل من الياء نونا انتهى قوله ثلثمائة الى من الابل وضمير بها عائد
اليها وجل عن البلد جاعت عنه كذا قالوا انه من الغيلة يعني الكشف يقال جلي عنه نسبه
او ما كشف وفاعلي في الشعر نحو الفصيحة اضرب لنزر ما في السوس الى معدن الكشف
وهي مطالبهم بالدم وفصل ضمير جلت عائد الى المسن المرهون بها رداء حسن ادبها اولى
الفئة المذكورة والمعنى كشفت والا ما ثم سنطس من خوف سيوا لا يمنع وهو لغة يقال لكل سان
من الدرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فزمن رداءه بالدماء الثلثمائة فوكله ثلثة مدوك
بها مكانه اصحب الامور حتى اقدم على نحو الدماء الثلث ومبتهجا بكمال شرفه وبا
شانه حيث رضوا بانذاره عن طلب ما كان من الابل ولو كان لانه ازان الانان ازان لنسانه
بردة وعلا ثلثة لسانوا ثلثمائة من الابل سوى ثلثمائة ابل وفي بها اذا لي حين رهنته بها و
انكشفت الفضية او كشفت المسوق المرهون بها رجالي او فعلتي هذا العار وطلب الدماء الثلث

من رجل من الجماعة هذا وكلمة من في قوله من كان الى العدد من المئة الى العشرة بالنار مثل
ثلثة مذكر وان كان مميز المائة مؤنث اشار الى انه يؤنث اخر الاسمان بالميز هذا وضع
برازنة الشيان يراد النسوان ويظهر وتات المجال بمقام الرجال وانما كان كذلك لانه
قد سبق ان الاصل في ثلثة رجال ثلثة فالعدد وضع فالحق ثلث اثار فلا عدم الرمض
انتهى هذا ولم يقل لانه يلحق المؤنث فرقا بينهما وقيل لان الثلثة وان كانت خالية عن
عن الثار ولجماعة الذكر سابق فانت لتانيث الجماعة وذكر المؤنث وان كان جماعة
للفرق خصوصا عند عدم المميز اولا خر اعني اجتماع التانيثين فهو كالكلمة الواحدة لبقا
اذا المضاف والمضاف اليه كشيء واحد وكذا معنى لان المميز والمميز واحد ظاهر وعليه
احد عشر ولا ثلث عشرة ولا ثانية اواة لان تاء صارت كالعوض عن اللام فيمنع
حذفها وهذا عشرة لان عينها صارت عوضا عن النون المحذوفة للطول في العدد
ثم قال ابن مالك الثلثة واحد انها جاءت فالاصل فيها ان يكون بالتاء كرمح واحد وقوله
وقبله وكرها يستعمل بالجاء فيستعمل الاصل مع المعدود المذكر لعدم رغبته وحذفت مع المؤنث
فرقا بينهما وقد قال ان مثل جار وقال من المذكر حمل على الهو والفذ له ومثل عثمان على الهاء
من المؤنث يحمل على المذكر نحو اعنق واكمع فعدي هذا الحكم الى ما ذا الباب وان التاء
فيه للمبالغة والمذكر اخص بها من المؤنث قوله وقد تنصب الى وقد تنصب المضاف اليه
المفرد والجمع على انه تمييز نحو ثلثة اثوابا والناس اثواب وفي لفظ قد والمضارع اشارة
الى قلة هذا وشذوذ ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء والصبا
لما ذكر ان المائة والالف وما تضاعف منها مضاف الى مميزها مائتي عام وقال هذا البيت
هذا قاله من الفتاء وهو طراوة السن البيت للبيد ولكن انه عاش مائتي عام وقال هذا البيت
ومعناه ظاهر وقال ايضا سئمت من الدنيا وطول حبوبها وسوال هذا الناس كيف لبيد
ولما ورد عليه نحو قوله تعالى ثلثمائة سنين فمن هذا غير مضاف فان قوله سنين
منصوب على التمييز اجاب عنه بانه محمول على البدل اي قوله سنين بدل من قوله
ثلثمائة ولا يلزم شذوذ وان جمع مميز المائة ونصبه واذا جعل بدلا لم يخرج عن الشذوذ وفي
واستشهاد الاعراب كانه قيل فلبثوا سنين وفي اضافة ثلثمائة الى سنين شذوذ واحد
وهو جمع مميز المائة ولما ذكر الاعداد بانواعها وما يتعلق بها من افراده مميزا وجمعه
وخفضه ونصبه وغير ذلك كان مظنة ان يسئل في حسن السامع انك سمعت حكم غير الواحد
والاثنان فما حكمهما فقال ولما اي واما الواحد والاثنان فالاستعمال فيهما ان يلحظ بالمميز
اذ مثل رجل ورجلان ولا يضم اليهما واحد واثنان جوزا عن الفقولان ما لسناد فيهما
لسناد من المميز فيحصل الدلالة الاثنين الحقيقة والمعدود بلفظ وهو مميزهما بخلاف مميز غيرهما فانه
لا يدل الا على الجنس فيحتاج الى العدد لسان كيف وهو ظاهر ورود عليه نحو طرف عجوزة ثلثا
حنظل

واحد

او معنى فاما به نحو طاب زيد ابن لا يرد ايضا اذا لم يفهم من اعلم العلم مهموز فيقل علم طاب زيد دارا
كذا ذكر بعض شيخنا واما رجلا في كلي يزيد رجلا وان كان اشمل من الكلام الا انه في معنى البعض
او المعنى كنى زيد كالطابق الدرجة واما الجواب عن الاخير فقد قيل فيه عن بعد كان في قوله
عنه فانه كان فعل ان ينصب مضافا اليه وقيل يحول على حذف المضاف اي فما انتقص
عن مضافه وقيل فانه منه حين انتقص وهو الاظهر قوله فيطابق فيها اي اذا جاز ان
يكون التمييز لما انتقص عنه ولمثلهن ما انتقص عنه فيطابق التمييز في الافراد والتثنية والجمع ما
قصد معنى ما انتقص عنه او مثلثه اي يطابق التمييز ما انتقص عنه اما كان هو المقصود
بالنسبة او مثلثه ان كان هو المقصود به وقد يطابق ما قصد في المنتقص عنه وفي مثلثه من
المفرد والمثنى والجمع نحو طاب الزيدان ابوين اذا كان ما قصد به التمييز ما انتقص عنه
فيطابقه في التثنية وطاب زيد ابوين اذا كان ما قصد بالتمييز هو المثلثين من ابيه وجدته
ايضا في التثنية وقيل عليه قولهم طاب الزيدون آباء وطاب زيد آباء قوله والا اي ان لم يكن
وارادا لم يطابقه جملة لما انتقص عنه بالنحو المذكور فهو مثلثين لان يكون لمنتقص ما انتقص عنه
وقيل عليه نحو طاب زيد دارين ودورا وعلما وابوا ويطابق التمييز المثلثين في الافراد والتثنية
والجمع في الاكثر فيقصد المنقوص ويطابقه عادلا الى المثلثين وفيه اشارة الى ان ميز ما قصد
ما ذكرنا لما ذكر بعضهم في الاكثر نحو قوله لقد عز ذا اللب حتى لا احاركه وهذا صفة خليل الله اركانا
ركانا يصح اضافة اركان صار عزه فعزه صرعا وقوله اللب الى اصناع سوء الرجل لا تهن فما خاب عنك
ودين والجواب اركانه والاركان الاجزاء جمع ركن تقول يحمل الشيء بجميع اركانه قوله
جاز ما ذا عقل مصدر بما مثلثين على الارض حتى لا تنوء اركانه يحمل الشيء بجميع اركانه
وقيله لقد ما صنعت بكم الصعود ما فاضلنا بالحرش فلما تاوتا ما الاكثر لانه فلا الاطلاق
واليه اشار بقوله وقد يجيء اي وقد يجيء الواحد مثلثين نحو قوله ٣٠ فان طبن لكم عن شيء منه
اي من الصداق فنفسا في الفساد وهو حسن وجها فان الافراد هنا اولى لحسن
عدم التبعيض ودلالة ما قبله على الجمعية فاشبه تمييز عشرون واخوانه ونظره الا يظهر التمييز الواقع
موقع الجمع في مجيء الوقوع موقع الجمع لانه لكونه تمييزا لكلمة في بعض الصنف خلاف الاصل ادراكا
فان قوله وطيكم في مرضاة الله عليكم مثلهم مثلثين الطعام فيه لا تلقوا في الاكل الحرام وعلله
بان زمانكم زمن خصيف الجانب من قبيل شان صالح وذلك لان كثرة الاكل مع كون الزمان زمان حرب
موقع الجمع تاكيدا فاقصد الشارع من جهة ولانه ان لم يكن بطنا واحدا فكلوا في بعض ما لا الا في موضع الواحد

قوله لقد ذا

وقوله الا ان يكون اسما بين قوله فيطابقه اي ويطابق التمييز المثلثين جميع الاوقات الا حين
كون التمييز جنسا بالمعنى المذكور سابقا في لا يطابق التمييز المثلثين نحو طاب زيد علما فالمثلثين والكثير
من العلم علم وكذلك اذا قوله قوله ومنه اي ومن التمييز الذي يكون جنسا قوله ٣٣ واشتمل الرجل
شيبا فان الشيب مميز من المثلثين والكثير وانما ميزه عما قبله مع انه من جملة ما انه حين ما قبله على
على ان كلامه يحتمل ان يكون منقولا عن كلام غيره وقد قال لان الشيب الا انه اراد به عموم
الراس واشتمل وقيل في جميعه والا لكان الشيب الاشتمال على الاسنان فالشيب هنا لا يراد به اصل
الشيب وطرف منه كما في طاب زيد علما والتاج المثلثين لان يطلق الشيب ما يعم الطائفة على القليل
الكثير وذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص تردده في الآية ومنه نظر لان الشيب يستعمل في معناه
الحقيقي العام للقليل والكثير وقوله يعم الراس في اشتمال الاسنان وبين اشتمال واشتمل الا الراس
الراس اصل الشمول اذ وان اشتمل شيب راسي واشتمل راسي شيبا وان اشتمل النار في الحطب واشتمل
بيتي نارا والفرق بين قوله الا الا ان بعد الاضراب لذلك الجنس على الطائفة بهذا اشتمال قوله
جنسا نحو قوله ٣٤ لا احسن الا الا ان العل جنس يدل على القلة التي هي انه شيب لانه يعم فقد الاضراب
ما النجاة والذراعة والمضاعة وغيرها يعني مثل الجنس ان جميع انواع اقاليمها ثم لا تكون ذلك الترف
بين ما تقصد الدوران او الاغراض من نوع واحد ومن اذا قصد الذوعان او الانواع من جنس واحد
وذلك انه لا تقصد في الحشفة فيه وحصول الشيء غير لفظ التمييز عن الوحدة ليطابق ما قصد وهذا
ذكر في الشرطية الاولى جاز ان يكون له ولمثلثه وفي الثانية وهو لمثلثه فكونه علامة بدون بها
انه لمثلثه مثال الثانية اي علامة ان التمييز لمثلثين ما انتقص عنه صحة اضافته الى ما انتقص عنه مثلثين
ما طاب يد دارا او علما طاب ابو زيد وعلم زيد ومطابق يد ابا اذا كان الاب بيان عن الزيدين
طاب ابو زيد واما اذا كان الاب بيان عن زيد طابق الاب جميعهم ويطابقان اضافة المثلثين
نفسه فرع على مثلثين التمييز الذي هو الاضافة في التمييز الذي هو صفة حال والله كانت في اي الاول
صفة نائبة اسم كان مرفوعا الى الخبر كانت وطيبة وطيبة اي وكانت مطابقة له في الافراد
والتثنية والجمع كما لو قدرتها فارسين ودرهمان فارسين ودرهمان وذلك لان فيه ضميرا راجعا الى ما
انتصب عنه الذي هو في الاصل الذي ثم الاسم الذي بسكانه السبب كما لا فرق اي لا
الخبر جبره وقيل هو كناية عن جعل المدح الصادر عنه والمنتصب عنه جملة اليه فيه مقصودا
للسبب لانه من متن المجانب شيء لقدره ما يعجب فعله وقيل هو على معناه الحقيقي وارادة
الذي ارتفعت من ذوي امه اي ابعد من ذلك الذي الذي مولدته مثل هذا
التصف بصفاتها الكمال المقصود منها النسب من ذوي سنه اي الله خيره من جهة النار
لا يكون لا احد ان يكافئه من باب الجهة سوى الله ولا يكون لاحد ان يوجد هذا الخير من
الله ٣٥ قوله واختلف الصفة اي حال كونه فارسا وهذا عند البصريين والاكثرون على انه تمييز

الحال ٥

لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدحه حال الفروسية ولهذا قال البعض والتمييز اولى على ان فيه
بين من لقد ذرك من فارسين والحل على انه تمييز وكذا قولهم عزيز بالرجال الرجل اما لا
منها فلان لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فلا يدخل في حال الفروسية لانه يدل
المسلمين ما احسن حال فروسيته وقد يقع في بعض النسخ احسن الفارسين اقول
انما يحمل المعنى ان لو لم يكن العامل مما يعجب منه او المدح منه كما قدرنا واما اذا كان
العامل مما يعجب منه فارسا قوله فارسا ان جعل تمييزا يكون التعجب مطلقا غير مقيد
بحال الفروسية وان جعل حالا يكون التعجب مقيدا بحال الفروسية وقيل عليه انما المدح
قوله مدحه فارسا فاحتمل المعنيان واحتملنا في ان التمييز هل يجوز تقديمه ام لا حال
الميز دون لا واليه اشار المص بقوله ويلزمه اي ويلزم التمييز التنكير على الاغلب وقد يجب
الميز من لا ان المقصود منه رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة ما يكون التمييز صالحا على انه
لا يجوز عن الاصل صيغة التنكير الا لنكتة وما وجد وقيل حلاله على الحال لما بينهما من الاشتراك
في رفع الابهام ومع الاخراج الفعول الاخر وهو مذهب الكوفيين قوله ٣٦ الا من سلسلة
من ما مصبب فان سنة لازم منصب منه لا يكون الا للنسبة وان منكر بالرفع فلا يمسك فيه
الا انهم صرحوا بان هذا النزاع عن ابي حيان فيه وفي المثال الاخر الاعرف كحال مصبب منه على نوع الحاصل
الاستعمال في نفسه او على معنى من الجمل اي الجمل فيه وقد قال انه منصوب على التشبيه
بالمفعول لا على التمييز بالنسبة ولا يستقيم اقول احتمل في انه يكون تقديم التمييز
على عامله اذا كان مسموعا وجهين الجواز لان العامل فعلا ان كان فعلا او ما يشبهه
منه غير فعل فلا يصح على انه تفسير وهو لا يتقدم على ايهام وايضا فالنكتة التي بها في الفاعل
بعض انما عدم تقدمه وقال ابن عثمان الماني وهكذا وهو ابرد نحو تقدمه اذا كان العامل
فعلا قياسيا على ما في الخلاف واليه اشار بقوله جاز فالمازني والمبرد فما كان العامل
والمحتوى اسم الفاعل والمفعول ايضا واما فما اذا كان العامل اسما او الصفة المشبهة او افعل
التفضيل او المصدر او ما فيه معنى افعل فلا يجوز تقديم المعمول واجمعوا الفاء بقوله
انهم يسلم بالزاف عيها وما وفيها بالزاف يطيب نفس انت الضمير فيكون في كاد ضمير
الشان وفي يطيب ضمير الشان ما وفيها بالزاف يطيب نفس انت الضمير فيكون في كاد ضمير
الشان وفي يطيب ضمير الشان ما وفيها بالزاف يطيب نفس انت الضمير فيكون في كاد ضمير
الاستدلال على رواية الشارح هذا انهم من السلف لا يجوز ان يكون في كاد ضمير جنسها
او يسلم بالنصب وفيها حال وعلى الاصل لا يكون في كاد ضمير يطيب صفة ان فيها ان يكون
لا يتنزل الرفع من الاصل ان يكون في كاد ضمير الشان وفيها حال وانه الى الضمير ولا بد ان يكون
حاكيا ان موجودة الضمير وهو الفعل في الاعراب واما على ما ذكره الضمير لا يصح الاستدلال
لجواز ان يكون ضمير كاد يطيب الى يسلم بالنصب على الضمير في كاد وهو
وما كان بالنون فلا يصح الاستدلال ايضا لانه يجوز ان يكون ضمير كان وطيب صفة لها

ان روى بالنصب وان روى بالرفع فمشاكل النفس بالشخص وقد يروى يطيب من الاطابة ولا استدلال
ايضا وقد يجاب بان الرواية وما كاد بالنصب بالنون يطيب منتهى اسم كاد ويطيب خبره وهو رواية
لا ثاني صرف رواية الذي ويكفي في الاستدلال صحة رواية على الجواب انه لكل خلاف الناس واختلاف
النحاة وقيل ذلك مردود لانه يجوز ما ذكروه من الناس على سائر النقائض فهارض عليه
ان يقال انه في الجنة فاعل هو واذا اما رضا ناظرا على ان الحق هو ان الناس سائرا نائبة
للاستدلال لا يجب فاذكر مورد بالاستدلال دون ما ذكروه اعلم انه اذا وان هذا الاعلى بل على انها
سقوط التمييز فاخر بيان الاصل هذا الباب الى هذا المرض فقال ثم لم يرد في كلامه اشارة الى الترتيب
الى الرابع التمييز في الاصل متصفا به منصب عنه اي الموصوف في المعنى بالكثير منتصب عنه
فان خلف هذا الاستثناء في التمييز عن الاسم تام نحو رطل رطا وعشرون سماء وعشرون درهما
وطاب الاناء عسلا وعلى التمييز ما شبهها زيدا وعمرو كف سحابا فان الاصل فيها رشت رطل من
سمن ودراهم عشرون وعسل على الاناء وعلى التمييز زيدا وعمرا وسحاب عرض كرم والاستثناء
في التمييز عن النسبة فانه يتصف بالمنسوب الى ما هو انتصب عنه لا ما هو منتصب عنه
فان ابا في طاب يد ابا منصبا بالطيب لا بزيد وكذا اشتمل والاشتمال الراس شيبا
منصب بالاشتمال لا بالراس اذ الاصل اشتمل شيبا في راسي وحسن عليه نحو تصبب الراس عرقا
وسما الى تمام كلامه اراد بما هو منصب عنه ما انصب التمييز عن جهته وهو العامل كما
في طاب ولذا لم يقل ما انتقص عنه وبالانصاف الانصاف المنوي اعم من الوصف المصطلح
قال الشيخ ابي حيان ما اعلم حسن هو ابا ما يعني نسبة الحسن الى الاب فلا كما في طاب ابو زيد حسن
واذا ثبت ذلك شيئا فهو في المعنى وصف له اذ الحسن في الوصف من الانصاف والاحيان وابا فانه
من جهة علم المخاطب جهله مع اعتبار جهل المخاطب جهرا واعتبار علم المخاطب صفة والظاهر انه
في الحق فاعل في الفاعل في الحق موصوف بالمنقول وما ذكره ما تقدم اما توهم بعض انصار حسن ان
عبارته مثلا وذلك ان التمييز عن النسبة لا يكون منصبا بالمنتصب عنه بل بالمنسوب اليه
قوله وابا اذ بل الحق اشار الى الحق الذي من اجله عبر عن اصله اي وابا اذ بل التمييز من اصله وهو
الانصاف بما هو منتصب عنه ونحنا اي طلبا لصرف من المبالغة والتاكيد اما الثاني فظاهر لان
المذكور من حيث الذكر وفرة واما الاول فلما في ذكر الشيء مجملا اولا ثم ذكره مفصلا ثانيا من
المبالغة لاستلزامه لكون الحكم اوقع في النفس بالنسبة في ذكره مفصلا فعلم من هذا الدليل على انما
تقديم التمييز لاستلزامه الخروج من اصله واطالة بهذا النكتة قال ولهذا الخ اقول
قوله على اسم ان لانه شبه بالمفعول حسنا في به بعد تمام الكلام ولان العامل فيه فعل وفيه حروف ولان له نوع
شبه بالحال التمييز من جهة التبيين لانه من ان المحكوم عليه بالاسم وهذا الاخراج فان الاصل في المبين
لان ما يبين من المرفوع والمنصوب من الحسن من المنصوب ما لك والمبين لفظ المعروف من الشيء وهو العرف
والمبين ايضا معروف عن الحكم او المبين من الشيء اذ به يصير الكلام تبيانا ثم اثباتا او بالحكم واصطلاحا
ما ذكرنا

والمذكور جنس لمستثنى وغيره وبعد الاخرج سوى المذكور بعد الا للصفة وغير الصفة يخرجه وانما يشترط
المذكور بعد الا للصفة لانها تدل على ان المستثنى ولا بد من بان الشيء ولا معنى لما يفهم من انه غير مختلف
اليه لان المراد بتبيينه ما استعمل عن ما جاز انتفاء ولا يعني غير جاز انتفاء ما يدل الصالح الراس
وجملة الاولى ودلك لان الغرض انما يتبين للمستثنى لا لما انتفت منه ما جاز انتفاءه وليس سلما لازم ان
يكون انتفاءه على الاستثناء ويكون مذكورا بعد الا والنصب بعد الا للصفة ليس كذلك ومنها
وفي بعض النسخ لا يجوز هذا الشرح فيقال بعد الا مراد انها معناها المستثنى مخرج المذكور بعد الا للصفة
وقوله واخواته لبعد جاز فيه المستثنى بعد الا من سواه عدا وحلا وما عدا وما خلا وغيرها يتصل عليه
تصرف على لفظ واخواته انه مذكور بعد الا وليس مستثنى وهو وهم لان المراد بالا ليس
يجد ولبعد الا بدون ملاحظة معناها وانما حصل بهذا الحد لانه المشترك من الصلاح المنتظم والا لكن
جمعها يخصص بها فرد واحد ولهذا فصله بعد هذا اعلم ان الشرح ابن الحاجب قسم الى اولا
الى قسمين ثم عرف كل منهما وذكر اياه عند تحصيله بعد الجنس من الشيء المختلف بالماهية في حد واحد
فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج فلا يخفى ان حد واحد لكل منهما في حد واحد ما عنا د
اللفظ مثال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها ولبعد الا ان يتبين احدا منها فرا لما هيه قوله
لان احدهما مخرج من مستثنى والاخر غير مخرج منها لانه لا يخفى ان كون المتصل مخرجا من مستثنى من اجزاء
ماهيته بل جنسه المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مما لما بينها تشابها
وانما تاخر سواء كون المتصل واخلا في مستثنى لفظا او تقديرا من شرط لان تام ماهيته فقط بل
المنقطع داخل في هذا الحد كما في حال النوم الاخراج لمخالفة الحال النوم في المعنى اقول من احكامها
في الماهية غير مرجحة لان المتصل والمنقطع من الماهيات الاعتبارية فكل في اعتبار مهيتها وجود داخل
بينها فالمتصل عدم هو المذكور بعد الا الخرج من مستثنى والمنقطع المذكور بعد الا غير المخرج من مستثنى
داخلان المنقطع عليه انما سمي كونه غير مخرج من مستثنى وما هيته الا كون الاخراج داخلا في مفهوم
المتصل كون عدم الاخراج داخلا في مفهوم المنقطع ثم لا يخفى عليك ان المستثنى جنس تحته النوعان المتصل
والمنقطع كان الكل جنس تحتها النوعان من كلمة من لانه ان كلم ما يحا والجنس الشيء في الماهية فلذلك
ثم سواء كون المتصل داخلا في مستثنى لفظا او تقديرا من شرط لان تام ماهيته واشار الى الشرط
بالبناء في قوله متصل الى ما يشمل ان كان مخرجا من مستثنى لفظا او تقديرا منصوبا
اقصد به الى بعد لفظ بان بدل اللفظ على التعدد وملاحظة في صفة وذلك او تعدد تقديرا بان لا يدل اللفظ
على التعدد ولا ملاحظة في صفته هذا قوله جاز النوم الا زيدا مثال الاول لان لفظ النوم يدل
على المتعدد بالمعنى المذكور وضرب زيدا الا راسه مثال الثاني لان زيدا لا يدل على المتعدد بالمعنى
المذكور وانما سنا وهو من جنسه من الضرب وغيره فالمتعدد هو ضرب اجزاء زيد الا راسه
فالمتعدد هو اجزاء زيد وهو متعدد وعلى هذا اذا جعلا منصوبين على الحالية يعني ملتبسا وهو
بهذا المعنى يعني انفصال الشرح الرضي قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا

فجاز النوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاز الا زيدا في ما جاز احد الا زيدا وانما جاز
فيه دخول الا في المستثنى للمتعدد لفظا وقالوا انما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لان بعد ذلك في تعدد
لا يخفى على منه مسكة كما قيل انها من تتمة المخرج اي اخراج لفظا واخراج تقديرا فلا يجوز جاز النوم
الا زيدا والثاني جاز زيد الا راسه لا يجوز الثاني الا زيدا فرقه والا لا ان لم يكن المستثنى مخرجا
من متعدد فمنقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاز النوم الا زيدا اذا اردت بالنوم جماعة
لا يكون زيد منهم او لم يكن نحو جاز النوم الا حمارا فانه استثناء فما يفهم ان المنقطع ما ليس من جنس
المستثنى منه مردود به ما ليس والخالفة وقاعدة المنقطع لم تظهر وقول الحكم السابق
يجمع اخراج الا المستثنى منه حيث لم يذكر بعد الا الا ما ليس والخالفة والا علام بانه من قول المصنف
ولو اقتصر الا بعد ان يكون منها ملابسة يعني ذكره فانه اذا كان كذلك ما سكت الدار واحد منتقل
ذهبك الى انه هل فيها شيء من ثيابه كالحمار مثلا عند ذكر الا الحمار واما ما عنوا لهم انه لا شيء
ما كمل نفسه من اتباع ما قبل الا والا لانه يعني فكل عند كونه تابع النوم يوسر بها امكنوا الا به و
ترك اولى كقوله ٣ الا فلطا من الجنا منه وعند الكوفيين يعني سوى الا لك امس الراح وانما صار
الا لكن لان لكن للاستدراك بعد النفي والنفي توجب بها الكلام ثابت عن الاول عن مثلها
اعلم انه قد جاء في الذهن في الاستثناء ناقض لان توكيد لفظان على عشرة الا ثلثة اثبات
الثلثة في بعض العشرة وفي الثلثة صحيحا ولا شك انها لا تعدد فان معا وانما ناقض غير جائز
سواء في كلام رب العزة فاجاب عنه الجمهور بان الحكم على العشرة بعد اخراج الثلثة عنها فهي
تناول السبعة والثلثة باعتبار الدلالة عليها مجموع الثلثة عنها بالا ثم حكم عليها ولم يرد
فيها الا السبعة وظهر ان الحكم لم يتعلق بالثلثة لا بالنفي ولا بالاثبات فلا تناقض فلما وجب
حكم صنوف الكفرة الى ان الله لم يعذبه ونحوها بعضها اراد اخبر باسم الكل المؤمنة فهنا الا
بالعشرة بسبعة بقرينة الاثلثة ونظره التخصيص كقوله اقتلوا المشركين او يدبه المجوس بدليل يخرج
الذمي مستدلين في ذلك بانه لا بد من ان يراد بالعشرة سبعة اذ كلها والا لزم باطل لانه فلما
انه ما اذا الا السبعة لزم الناقض في كلام رب العزة وقد عرفت جوابه وقال الناظر او بكر
الباقلاني الجمع وهو عشرة الا ثلثة باسم كانه وضع لسبعة وقد عرفت جوابه وقال الشافعي
عشرة الا ثلثة تستثنى من ذلك بانه لا يجوز ان يراد بالعشرة بعضها لدليل الكفرون والسبعة لا يذكر
في رد مذهبهم فيعين ما ذكرت ولا تخفى عليك ورد ما ذهب اليه الكفرون بوجهين احدهما الباقلاني
ان من قال اشترك الجارية الا نصفها لم يرد بالجارية بعضها والا لزم استثناء بعضها
وهو غير مراد مع انه لو اراد ذلك لزم التسلسل لان المراد هو الباقي فيكون المراد من النصف
بعد اخراج النصف وهو الربع وهلم جرا وثانيهما انا نعلم ان الضمير عائد الى الجارية بكمالها اذ لو
نصف كل الجارية فقط وثانيها الا اخراج اهل الدين على ان الاستثناء المتصل اخراج بعض من كل
ولو اريد الباقي من الجارية لم يكن ثم لا كل ولا بعض ولا اخراج ورابعهما انه يبطل الغرض او

ما من لفظ الا يمكن الاستثناء البعض مدلوله فيكون المراد هو الباقي ولا شيء نص في الكل وحين نعلم
ان عشرة نص في مدلوله وخامسها انا نعلم انا بسط الخارج من العشرة عنها وان المستثنى الى
هو الباقي بعد ذلك بهذا المعنى معقول والدلالة دال عليه فوجب تقديره عليه اذ يجب انتفاء الاخراج
المزدوج على وصفها ما لكن وورد مذهب الباقلاني ايضا بوجوه احدها العلم بانه خروج عن قول
الله اذ ليس في الفهم وجب من ثلثة الفاظ ولا تجوب الجزء الاول من مركب ومعنى مضاف
كل ذلك علم بالاستقراء وثانيها يلزم اعادة الضمير على جزء الاسم وهو الجارية في نحو اشترك
الجارية الا نصفها مع عدم دلالته فيه كارط الكسر انا نابط شرا وتجيء من يعرف نحوه وانه ممتنع
وثالثها اجماع اهل العربية على الوجه الاول دليل والمنكر بهذا المنكر بافادة بعض الخصوص
من ان عشرة الوجه منها الثلثة للسبعة مجاز لان العشرة الزائدة جزء الكل فان قلت هذا الكسر
من السبعة بعشرة اطلقها او قيدتها ثم ان السبعة مرادة في هذا التركيب فان قلت هذا الكسر
حقيقة في عشرة وصفت ما لها اخرجت منها ثلثة كان مجازا في السبعة من باب التخصيص وهو ضرب
الكثرة وان قلنا انه موضوع للباقي من العشرة بعد اخراج الثلثة ولا نعم منها عند الاطلاق الا ذلك
وليس مدلولها عشرة منها فهو موضوع للسبعة لا على انه نص وصحا واحدا كما تصور بل على انه نص
عشرة بلا لزم تركيب وقد يعبر عن الشيء باسم الخاص وقد يعبر عنه بتركيب يدل على بعض لوازمه
وذلك في الكلام ظاهر وح لا يرد شيء مما ابكتريه من المذهبين اذا المراد بلفظ الجارية مجموع
معناها وانما نعم النصف من التركيب ووصف الجارية باخراج النصف ح لا يلزم الاستغراق
ولا التسوية ولا عود الضمير الى عشرة ما هو المراد به باللفظ وتحقيق اخراج البعض من الكل وحمل اللفظ على ما هو
بعض منه والاستدلال الى ما هو الباقي وهو الاسقاط والاصطلاح الا يحمل المستثنى منه والمستثنى و
اداة الاستثناء كلمة واحدة موضوعة بازاء الباقي لم يلزم تركيب اسم واحد من الكثرة لفظين
ولا اعراب صدر الكلمة ولا عود الضمير الى جزء منها ولا اطلاق اخراج البعض من الكل ونقيضه
العشرة في معناها والاستدلال الى الباقي بعد الاسقاط مالي وهو منصوب اقول
عدم المنصوبات انتصب من المستثنى شرع الان في بيانه فقال ح هو الى المستثنى منصوب
حال كونه واقعا بعد الا غير النفي الصفة في كلام موجب بان لا يكون في اوله نفي ولا نهي ولا استفهام
وانما قال بعد الا غير النفي الصفة لانه يشمل انه لا ينتصب اذا كان بعد الا للصفة وظاهر بالا
موكد النسخة الاولى لانه اذا ذكر بعد الا غير الصفة في حد المستثنى لا حاجة الى كون منها وان
قال في كلام موجب لانه اذا كان في كلام غير موجب لا يجب النصب سيجيء ان شاء الله وانما وجب
النصب تحقيق لان الشيء ان لانه لو لم جاء النوم الا زيدا لكان البيت للبدل لان الغرض
ان الا غير صفة فح يسد المعنى ضرورة كون البدل في حكم الكلام العامل فيكون المذهب في الذي النوم
الا زيدا الا جاء زيد وهو خلاف المقصود اعلم انهم اختلفوا في عامل المستثنى فقال بعضهم انه الا لانها
بمعنى استثنى ورد بانه لزم تقديم بعض المستثنى في نحو الخواص ولهم ان يقولوا انه انما اذا لم يوجد ما هو اول

بالعمل منها وقال بعضهم هو ان بعد الا لانك قلت الا ان زيدا ورد ايضا ما سبق على انه يتم الاشكال
بانه انتقال من انها وخبرها ورد ايضا بان ان لا تغير وتسبب بعضهم الى ان العامل اذا نصبت
ان واذا دخلت لا بناء على ان الا من ان ولا حذف النون الثانية من ان واذا دخلت الاولى بلام
لا وهو فاسد لانك لو لطف به لم يستقم مع ان المعنى لا يساعده ولان فيه عدولا لان مرو ولا اخرجه
قال في هم العامل في ما قبله بواسطة الا وهو المذهب الصحيح لان زيدا في جاء النوم الا زيدا مثل
والطباني في نحو جاء البرد والطيالسة في ان كلا منهما مشكل مقدوس اليه اثر المثل لما خلط خصوصه
وهو الاخراج ما قبله في احدهما والمصاحبة مع ما قبله في الاخر لم الا في احدهما والواو بمعنى مع والاخر
واعترض عليه بوجهين احدهما ان العامل يكون له انتفاء المعمول وليس كذلك في نحو جاء النوم الا زيدا
المستثنى وثانيهما ان المستثنى في نحو ذلك النوم اخرجك الا زيدا مثل ما عامل عدم النقل والمعمول
عن الاول مع لزوم انتفاء العامل بهذا المعمول فيما هو بالواسطة كما في المعمول عدم على ان الاسناد الكامل
الى شيء اذا اسند اليه لم غيره يقتضي اخراج غيره عنه وعن الثاني انه ما ولم يقل ان النوم مرتبك
لو يرتبك وقال بعضهم عامله ما قبل الا بواسطة كنصب غير في جاء النوم غير زيدا ولا الا
ورد بان غير منصوب على الحال عند سيبويه وبانه لو لم يكن الا واسطة لزم الحول على الكلام تحريفها
وقال بعضهم العامل هو المستثنى منه بواسطة الا واختار الشيخ ابن الحاجب بناء على توهم الاجتراز
من الاعتراضين وقد عرفت ما فيه من الاشكال من الجهتين وما قالوا انما هو في المستثنى المتصل واما في المنقطع
فالعامل فيه الا لانها تعمل على لكن فيه وسيتضح عطف على قوله بعد الا الى وهو منصوب
حال كونه منقطعا غير مخرج عن مستثنى وتقبل اذا كان منقطعا وقوله ممتنعا حال اخرى او صفة
منقطعا اي منقطعا ممتنعا انما غير موقع الا من الاول بان لا يجد حذفه استثناء عنه بالشيء نحو
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اذا كان العاصم عين العاقل ومن رحم عين الراحم بان يعود الضمير
الى الله كم والمحذوف الى من واذا كان العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى عيشة راضية ومن رحم
يعني الراحم بان يعود ضميره الى من ومقوله وهو المنقطع محذوفا اي الا معصوم الا الراحم فالمستثنى
منقطع لاختلاف حرف الا من المستثنى عنه بالمثال وهو ظاهر وبالاول الوجهان ملتبسة واما
اذا كان العاصم بمعنى العاقل ومن رحم يعني الراحم بان يعود ضميره الى من او يعني المستثنى من رحم
يعني الراحم كما وارد يعني ذو العصمة ومن رحم على الوجهين فالمستثنى في الوجوه الاربعة متصل قوله
ومطلقا في مقابلة قوله ممتنعا اي ويجب نصب المنقطع حال كونه مطلقا عن قيد الامتناع المذكور
في الفقه الحاجة اي سواء كان ممتنعا انما غير موقع لام الاول كما ذكر من المثال الى نحو ما جاءني
احد الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا فان المستثنى فيهما منقطع لصحة نصبه وان جاز حذف الاول فيهما
استثناء عنه بالمثال بان مثال ما جاءني الا حمار وما جاءني الا عمرو وما ذكرنا نظر فيما وذهل من مثال
في شرح قوله ومنقطعا ممتنعا اي والمنقطع فيما ثم يمتنع انما غير موقع الاول مضرب من المثال
نحو ما جاءني احد الا حمارا اذ لا يصح اطلاق احد على حمار بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم

لانتفاء الصانع موضع الاسم الاول وهو المراد بقوله في الكتاب ومطلقا لانا بينا ان المراد بامتناع الاسم
موضع الاسم الاول ان لا يصح حذفه استغناء عنه بالثاني فانهم صرحوا بانه ذكر لاما ذكر بلا استثناء
وان الثاني لا يجب نصبه في اللغة لمجاوزته وعلها ذكر لزم نصبه بالاتفاق وليس كذلك
وفي كلامه مسامحة اخرى هو انه حمل قوله ومطلقا على ما يجوز معه نصب من الاول حتى يكون
وهو المراد بقوله ومطلقا وفيه عدول عن معناه وكذا نظر فيما ذكره لو قال في الكتاب وما سوى
المطلق عن قيد الاستثناء لكان اولى واظهر على المنصوبة وانما وجب نصبه في اللغة لمجاوزته لعدم
جواز البدل عندهم لان بدل الغلط لا يجيء في مقصود الكلام وهو يتم بجوازه ورفع هذا المنتقض على
البدل واشار اليه بقوله وفي نحو جاز رفعه على البدل واليه اشار بقوله وروي الا
وروي قول لبيد الا اواري لاما ما ابينها مرفوعا ومنصوبا فاما اواري سيتبين منتقض من قبيل
ما جاني احد الا حمار فلم يجز البدل ما روي مرفوعا واراقوه والنوى كالحرض بالمظلومة الجلد و
قلة وقفت فيها اصيلا لا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد وقف منون ومصدره الوقف
ولازمه ومصدره الوقوف وهو المراد وهنا وضيه فيها الوارسه واصيلال لام الاخر بدل من النون
واصله اصيلان مصغر اصلان جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب مثل نهران وبعير كانه اخرجه
لما اصابه فيها من الحزن وان كانت من ارض الاوفاف واطيبها عيت عجزت واربع الدار
بعينها حيث كانت واواري جمع اري وهو المحبس وقوسي الاخذ ايضا اري وهو جعل السهم
الذي يحبسها كذا في الصحاح مثال مثل هذا بعد لالي الى بعد شدة والبطء ولالي لما ما الى ابطاء
ومازايد للتاكيد منه الشدة والابطاء والنبيس الانتفاع والنوى جمع نواة حول الجنا للجنا حلها
الظ كذا في الصحاح وما ترى فيها حاجز من تراب يحمل حول الشيء او الجنة لعلا نصل اليه الماء
بعد قوله نوى كالحرض والارض المظلومة التي لم تحفر ظلم في حفرت وذلك لتراب ظلم كانها طلبت
بحفرها والجلد الارض الصلبة نوى وصفت في دار مية في الاوقاف المستظاه في شبها المخفوف عندي
بعدها الى عزوتك نجوت دارها عن جوالي ولم يكن بها احد احاطه والظلم معه الاحابس الدواب
اواحبسها من وقف اذ تكلمها ما به عرفت بتلك الاواري واوضحتها بعد تامل يريد لا يرد انها
بعدها متنقلة لانا منصوب على المصدرية اي ساوا الطار او مطلقا وقوله اسائلها حال
او استيناف وقوله عيت استيناف وقوله وهو مفعول عطف على قوله منتقطا او على قوله
بعد الا الى وهو منصوب حال كونه مفعولا على الاستثناء منه نحو ما جاني الا زيدا احدا وانما وجب
نصبه لانه لو رفع لكان بدلا وهو لا يقدم على البدل وان قدم على هذا المستثنى منه فهو بمنزلة
المقدم على المستثنى منه على رأي وهو رأي الاكثر لان من الادلة والوصف تاما اذ الاول
يعني ان يكون المستثنى منه في حكم المطروح والثاني ما تقدم ولان الضد من يعد الموصوف كالصلة
تام ثم لا يعني له وهو كالمعدوم فكان ذكر المستثنى مثل ذكر المستثنى منه وقال سيبويه لا اعتبار للعدم

على الصفة واليه اشار بقوله والصحيح الى والصحيح ان سالي هذا المقدم لان الناحية عن الموصوف تاخير
عن الصفة انما تكون بها بمنزلة شيء واحد ولانها كسائر المستثنى منه ولا تملك الاستثناء بها فكانه لم يتقدم
عليها مجوز ان يدل قوله ان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم عليه نحو ما جاني احد
الا زيد جاءني رجل فخر منك صفة احد والا زيد مستثنى متقدم عليه قوله وبعد ما حالية اي وهو منصوب
حال كونه واقعا بعد ما حالا وما عدا وليس ولا يكون بعد كلام موجب اي منفي نحو جاء القوم ادما جاءني
ما حالا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وانما وجب نصب الواقع بعدها لانها افعال
اما ما حالا وما عدا فلان فيهما ما المصدرية وهي لا تدخل على حرف الجر واما ليس ولا يكون فهما من
الافعال الناقصة اخبرنا عليها فان فاعل ما حالا وما عدا ضمير يعود الى بعض مضاف الى المستثنى منه
بعد من ما حالا بعضهم زيدا وما عدا بعضهم زيدا فاعترض عليه الشيخ الرضي فان قلت ان قلت ان
لا يستلزم خلو الكل بل المرجع اليه مصدر الفاعل اي ما خلا عدمهم زيدا واختار جمهور النحاة من جملة
ان يقال نظرا منتفاء ان البعض مطلق متناول الكل فاعل ليس ولا يكون ضمير يعود الى المصدر
مضمون الفاعل اي ليس الخالي الا زيدا ولا يكون الخالي زيدا فلزم من هذا وجوب نصب الاسم الواقع
بعدها اما على انه مفعول او خبر فان قلت لا يجوز ان يكون ما موصولة وعدا وخلا حرفي جر والمجرور
المجرور صلة الموصول ويكون ما صلة وعدا حرف جر كما ذهب اليه الجرمي وعدا وان كان مفردا ومعناه
جاوز الا ان خلا لازم فلت نصب الاسم بعد ما الموصولة عبارة عن الموصوف الصفة فلا يدخل
الموصوف ثم المقول ان ما صلة غير ملتفت وخلا في الاصل لازم الا انه تضمن معنى المجاوزة كتضمن افعل للا
وخلا حرم الى جاوزك فان قلت عدوا الافعال المذكورة اذوات الاستثناء باعتبار ان فاعلها
الا فكان عليهم ان يعدوا الحوالي في قولك اطعت القوم امت زيدا من ادواته الفا وجعل المنصوب
بها مستثنى بما اعمل المقول ما في جر خبر قلت لا مانع بها عدم ابراز فاعلها وعدم اتصال التاء
بها وعدم الفصل بينها وبين المنصوب بها وعدم دخول قد عليها مانع انها استثناء لا الا وان
المنصوب بها الاستثناء ولم سوغ واحد منهم لان قلم يعد من اداة الاستثناء وجعل المنصوب حينئذ
باعتبار العارض والتقدير ما جاء وخبرا باعتبار الاصل هذا الافعال مع ما بعدها نصب على الحمل
لان منهم جاوا عدا زيدا جاوا اتخذوا بعضهم زيدا وكذا اذا لحقها ما المصدرية وكذا ليس ولا يكون
اذا اضيف منهم الاستثناء وانما منع الوالد لانها صارت به عن الالوا ومعها ولو قيل ما خلا وما عدا
في عمل النصب على الظرفية اي جاوا وقت خلو بعضهم او مجيئهم زيدا على حذف طريق تقدم الحال لم يبعد
فالا وجاز الاول فرع عن بيان الفاعل الذي يجب فيها نصب المستثنى فقال فيما يجوز
فيه نصبه فقال وجاز في اي وجاز في المستثنى النصب بالبدل والبدل هو الجائز اذا كان المستثنى
وانما بعد الا متصلا في كلام غير موجب كما المستثنى قبل المستثنى نحو ما جاني القوم الا زيدا
فزيد فداخل فيه الا مرة اخرى يكون مجوزا نصب النصب على الاستثناء ويجوز البدل لمكان التطابق
بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب مع امكانه ورودها للاستثناء بان المستثنى هو المقدس و

وقيل وجه عدم التكلف في عامله ورد عليه بان التكلف تكلف لا للوجوب ولا تعتد المنع على تقدير الاول
لان العامل حرف التمثيل فقط بدون حرف النفي فيكون المعنى ما جاني القوم ما جاني زيد وهو المقصود بخلاف
ما اذا كان في كلام موجب وقد سبق في انما قال بعد الا احترازا عما دون بعد عنها من عدا وما خلا وسوى
غير وغيرها فانه يجب نصبها وقد سبق وقال متصلا في كلام غير موجب احترازا عن المنقطع وعلى وفي كلام
موجب فانه يجب نصبها وقد سبق وقال وذكر المستثنى منه احترازا من الاستثناء المفرغ فانه يرسم
على حسب العوامل وقال قبله احترازا عما فيه على المستثنى منه فانه الصالح نصبه فيتبين بعد الا
ظرف جائز ومنتصبا حال من ضمير فيه وفي كلام ظرف متصلا وقيل بان احوال على الزائدة في الاول
فان قلت بان البدل ليس دال الكل لا الاستثناء ومعناه ولا يدل البعض الا لزوم البعض ودلالة
الغلط لا تنافي صحة الكلام قلت يتوهم البعض استثنى عن الضمير مؤنثه الاستثناء المنقطع الوزن
بان المستثنى بعض المستثنى منه قال نقضهم متنبيا للشيء الرضي كان عليه ان تعد احترازا البدل
بان يقول عند تردد به في كلام نقضت الاستثناء احترازا الحسن نحو ما قام القوم الا زيدا رداعلى من
قال قام القوم الا زيدا فان النصب هنا هو المختار فقد انتقض النطاق بين الكلامين وعبر منزلة المستثنى
عن المستثنى اولى من الزام الانظر النطاق نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا اقول
البدل هو الجائز وما ذكر بالنظر الى نفسه وهذا لا ينافي ان يكون غيره ممتازا بالنظر الى امر اخر فيدل
لو عاد الفائدة قوله فان تعذر اي اذا كان البدل مراد المختار فيما اجتمع فيه القيود فان تعذر البدل
على الغلط والتقدير محمولا على الغلط او الحمل على الغلط بدلا ابدل يحمل على الحمل او حمل على الحمل بدلا
ذكر البدل بعد على تقييد من الملك نحو ما جاني من احد الا زيد فان في زيد قد اجتمع القيود المذكورة فيجوز
النصب على الاستثناء ويختار البدل وقد تعذر البدل على الغلط لامتناع حمل من بعد الا لانها مرتبة
لتعدد ان عدم الالحاق شامل لجميع انواع الجود بها سواء بانتهت الجود كما في جاني من رجل او كان ما جاني
نحو ما جاني من رجل او اوان ولا يرد عدم الالحاق فلا تشمل عدم الالحاق فيه اذ يعود فانه يدل على تقدير
البدل بين الغلط فاقبل على المرجح ومرض احد الرفع على التاء عليه اذ المعنى ما جاني احد ومن ثم لا يكون
الاستثناء مرفوع زيد على انه بدل من مرض احد ونحو لا احد فيها الا عمرو فانه تعذر فيه البدل على الغلط
اي على غلط اسم لا لان غلط لا لاجل النفي وقد الجملة الا فلا نظر على انما بعد الا لا ما يدل من انه تعود الى
تعدد دخول الا على المرفوع وهو لا يدخل عليها لانه يقبل لا اله الا الله واحد لم يكن الا لذكر فاعلا وفي
مرضه الرفع على الابتداء فصل ويجوز ان يكون بدلا من الضمير الظرف المستوعب فيها وتحويل زيد
بين الاستثناء لا اعتبار به سبب شيئا حلا على عمل في ومحله النصب على انه خبر ليس وهو شيئا حلا على لفظ
شيء فعل اعتبار الزائد في خبر ليس بعد الا وهو شيئا لغير عامل من الاستثناء وقائل قوله لا اعتبار به
يصح المثال فما من المستثنى منه ونحو ما زيد في اوشيئا الا شيء بالرفع لا غير اي ابدل بالرفع
لانه حمل على الرفع اذ يرفع المجرور والمنصوب الرفع لانه خبر المبتدا وفي موضعه لا يظهر على الجر في وصل
على الابتداء لا يجوز شيء تقدم ما اذا كان العامل حرفا لمصحفه ولو نصب لكون بدلا من شيئا او خبر يكون بدلا

من شيء لزم ان يبدل بعد الا وهو منع لاستثناء الشيء والباء الزمان خبر ما بعد الا وهو سبق انه لا يعمل
في الاثبات بين الاستثناء وما ولا في ايا الزمان لتاكد النفي لانه في الاثبات تلو ابدل من الغلط
فيها لزم عليها في الاثبات ومعنى ما النصب في علة مرجع الى اللام في المستثنى وقوله في الس مثل بجعله
وقوله كالجبل في الاثبات خبر لان وبدا الدليل اولى ما ذكر عنه من الس من لا يزيد في الاثبات
وما ولا لا يجوز ان عاملين بعد لان العامل هنا التابع هو العامل الاول كلم الاستحباب لا تعدد لها
عامل فرق وذكر لعله بعد تعين النصب في ليس زيد في الاستثناء لا يجاب وتعين الرفع في
ما زيد في الاثبات اشار الى ان على ليس ليس لمعنى النفي كما مجازا ولا بل باعتبار معنى الغلط
فرع ما كان ذيبيت وكلمة الا سبق معنى الكل ومعنى الشيء بان يرجع عما يرضي النصب الاسم بعد الا
واشار بقوله ومنوال اقل جعل نحو ذاك الا زيد على البدل الى سوال حسب جاء البدل في
كلام موجب والى جوابه بقوله لانه اي لانهم اجروا مجرى النفي اذ معناه ما منوال جعل ذاك الا زيد
فهو في المعنى وان كان موجبا الا انه في التحقيق غير موجب قال ابو العباس اذا قلت اقل رجل منوال
ذاك الا زيد فهو في كثرة رجل منوال ذاك الا زيد وليس بان قل الى تردد بها قل الى وانما يردها
منوال ذاك الا زيد فقوله زيد بدل من رجل حملا على المعنى اذا المعنى ما رجل منوال ذاك الا زيد اوس
العقيرة في منوال اذا كان خبرا لا صفة فانهم ولا يجوز ان يقول من لفظ اقل ولا لكان في حكم الساقط
فيبقى منوال ذاك الا زيد وهو فاسد قوله ولا اي ولا جواز اقل مجرى ما النافية المزيدة اقل الصدر
فتح ودخول نواسخ المبتدا عليه كما تقدم وجعلها على ما النافية لا منوال ات اقل رجل منوال ذاك الا زيد
والمنع عطف على الصدر اي جعلها الرفع على الابتداء لازما قل لا منوال جاني اقل رجل منوال ذاك
الا ان يرفع اقل بالابتداء ويضمر كان صبر الشان وخبره الجملة بعده ويلزمه الغلط او الفرقة لان الاصل
في الفرق ان يدخل على المنقول ما ما يوجد بعد بدل الفعل وقد يوهم بعضهم ان جملة الغلط صفة رجل لا خبر اقل
بدليل اقل حلين منوال ذاك الا زيد ورد عليه بان اقل المنقول اذا اضيف الى النكرة فان كانت
مفردا فهو مفرد وان كانت مثنى فهو مثنى وان كانت جمعا فهو جمع وقال ابو علي هو مبتدا لا خبر
لانه في معنى قل جعل منوال ذاك الا زيد وقال ايضا هو مبتدا والجملة بعده صفته والخبر محذوف والتقدير
اشار بقوله وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ولا يكون فيه من المعنى اذ لا معنى لقولنا اقل
رجل منوال ذاك الا زيد موجود وحسن رد عليه انه اذا كانت الجملة وصفا لجاز حذفها واستعار اللازم
لاستعار الملزوم فانه لا يجوز اي ولا يجوز قطع الوصف كما لا يجوز قطعه في رب لان المتعلق هو الموصوف
دون المؤدي عن الوصف من جهة ان الوصف اذا قطع بان النقل فان رجلا اقل من رجل وجهين ولا
يجوز قطعه في اقل وسبب تعين النقل الذي هو مدلوله ويقال يجوز في المستثنى المثال المذكور فقال ولا يجوز
اي ولا يجوز جر زيد على ان يكون بدلا من المضاف اليه لا قل وهو رجل لان البدل في حكم تكرار العامل
فيكون العامل في زيد هو العامل في رجل وهو لا يستقيم لان اقل لا يضاف الى المعرفة اذا كان جنسا
كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وكذا اي ومثل الحكم المذكور في اقل رجل منوال ذاك الا زيد اذا اختلف

قال جل مثل ذاك الا زيدا فكان الا بدلا منه لانه اجود مجرى الشيء كذلك هنا وقد اشرنا اليه قال سيبويه
ليس زيد بدلا من الرجل لانه في معنى اقل رجل وقد سئل ابو الخطاب عن الجر لا يجوز بدلا من المضاف اليه في اقل فلا يكون
قال الصاغ احسن النحو قال سيبويه ولكن قال جل موضع اقل رجل ومعناه كمعناه وادخل رجل مدخله
بني عليه والمستثنى بدل منه لانه لا يدخله ما يخرج منه من سواه وكذلك اقل من وقل من اذا جعلت
من بمنزلة رجل وما ذكره باطل فساد وهم من توهم ان معنى قوله وكذا اذا دخلت الا اي كالم يجز الا
زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ احد لانه في معنى اقل رجل وكذا ارغمه
الا قوله الا ان يكون المثل كالمستثنى ومعرب على حسب العوامل اقول
فرغ عن بيان المواضع التي تكون منه الاستثناء حالا ابتدأ منه فقال ومعرب عند علمائنا على قوله
منصوب او جائز الى والمستثنى معرب على حسب العوامل ان لم يذكر المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
ما استثنى مرفوع لان العامل منفي رفعه على التاء عليه وما لا يذكر الا زيدا فالمستثنى منصوب لان
العامل يستدعي نصبه على المفعولية وفي قوله ان لم يذكر اشارة الى علة الحكم فانه ان كان مذكورا
يكون معربا على حسب العوامل المستثنى واما اذا لم يذكر فالمستثنى منه اعرب باعراب على حسب
العوامل وسماه الفقهاء مفرغا لانه مفرغ له العامل الذي قبل الا من المستثنى منه واما منه قوله
ما جاءني احد الا زيد خرجت عما قبله بقوله منه الى من المستثنى المعرب على حسب العوامل كما ان المفرغ
فما يستثنى مفرد وهنا جملة لان زيدا مبتدأ خبره منه والجملة صفة لاحد واليه اشار بقوله ولان المستثنى
منه فما يستثنى من اعم الذوات وههنا من اعم الصفات اي احد موصوف بصفة من الصفات الا
بهذه الصفة ولانه لا فاصل بين المفرغ وعامله فيستثنى وههنا لفظ احد فاصل بينهما ولانه لو وجد هنا
اسم يتوهم انه مستثنى منه يكون ما يستثنى ههنا ان في المعرب على حسب العوامل المستثنى محذوف
والمستثنى يسمى باسمه مجازا واما قال المستثنى منه بحذف لان الا لا تخرج المستثنى منه وانما منه قوله
شاملة وتقديره مناسبا للمستثنى جنسه وصفته وهو فاعل في الجنس او معنوي الا عرف ذلك و
ان كان الفاعل المعنوي في الجنس المحذوف واشار الى ان المحذوف مراد بقوله ومعنوي الا
ومدلول على اعتبار المستثنى منه المحذوف جوازا فاما الا مهذبا امتناع قام بمنه فلو كان المستثنى
فاعله جنسه لوجب ان يقال ما قام الا التاء لانه لا غرض للسامع من انه يجاب النقل اذا اسند
الى المرتبة الجنسية والفعل الذي يجوز نفي الثابت انما هو باللفظ المستثنى ولفظ الا يستعمل
فلا يرد ما قال من انه يجوز ان يكون ذلك الجواز لوجود النقل لا لكون الفاعل جنسه لكن
على ان هذا دليل اعتبار المحذوف لا دليل المحذوف فانه معلوم من قوله ان لم يذكر المستثنى
وقوله فيما يأتي عدم الثابت في المسند الى المرتبة الجنسية والعلم بانه هنا يجوز فاذكروا
الرد بالجواز عند الجمع قال المبرد لا يجوز ترك الثابت وان طال الفصل بينهما وبما ذكرنا يظهر

النقل

انه لا يحتاج الى ما قال ان الاولى ان يقول بدل على اعتبار او لو نسه فانما لا يفيد فان مع الفصل يصير الا
يكون الاول كالف الفاعلية قوله وهو اي المستثنى المفرغ لا يكون في الاثبات في جميع الاوقات لا يقال
جاء الزيد اذ يمتنع تقدير اعم العام لعدم الدليل على جماعة مخصوصة منهم زيد بخلاف النفي وما في معناه
نحو ما جاءني الا زيد اذ يمتنع في النفي الا عن واحد ولا يمتنع اثباته لكل احد كسرى لو احد الاوقات استثناء
الجمع نحو فتات الايام كذا اذ يمتنع فتات كل الايام الا يوم الجمعة واما جعلنا كذا عبارة عن يوم
مخصوص فلكون الايام الثلاثة الى ايام الاسبوع مع نفي والا فالمراد اهل النزاهة من جميع الايام مثل
وكذا صحت الايام الجمعة وصرحه بالشرط وتقطعت الرجا الا من الله واغلب الاستثناء
ان يقع في النفيات كما ذكر وقد يقع في غير النفيات نحو تحركت الفلك الا شمل حتى لا اكل الا الخبز
وتفصيل الكلام ما قال بالنفي اي ما تركت النزاهة الا يوم الجمعة ولهذا الذي ذكرنا انه لا يكون في
الاثبات لم يجز ما زال زيد الا عالما لانه من ما كان الا عالما لان ما زال دخل على النفي وهو زال
فانا واذا كان زيد الا عالما يمتنع لاستلزامه اتصاف زيد بجميع الصفات الا صفة العلم وهو ممتنع
قال الشيخ الرضي وقد اشار الى ان يقول اهل الصفات المسببة على ما يمكن ان يكون مثله عليها جاز ما كانا
واستثنى من جملتها العلم كما يقال ما زيد الا عالما في الصفات المنفية اذا حمل ذلك على المبالغة في
وصف العلم كما لك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما جعلت هناك على المبالغة
في اثبات الرضى وقد اشتباه بعض الشارحين فيه فاعترض على الكتاب اقول ما زيد الا عالم لا يخ اما ان
ان يكون محمولا على النفي الجنسي وهو ممتنع صرح به ارباب البيان او يكون محمولا على النفي الغير الجنسي
وهي اما نفي افراد او فرد غير معين وعلى كل تقدير امكن نفي صفة واثبات اخرى على المبالغة في
الثانية لجواز ما زيد الا عالما يا خيا رملا حاطبا حال الخطيب لا غير وكذا على المبالغة كان الصفات
زيد الموجودة بالنسبة الى صفة العلم في حكم العدم وانما حكموا عليها بما زال زيد الا عالما بالاشارة
نظرا الى انه واقا وفيه المعنى لفظه بدون ملاحظة حال الخطيب وبدون ان يقصد المبالغة على ان
المبالغة في ما زيد الا عالما يستلزم اعتبار تنزيل صفاته الموجودة منزلة العدم بواسطة كمال صفة العلم
بخلاف ما زال زيد الا عالما اذا حمل على المبالغة في نفي صفة العلم فانه لا يستلزم لان مفاده دام زيد
على جميع الصفات الا صفة العلم وحمل منه ان يحمل الصفات المحمولة عنه في حكم الموجودة نظرا الى
ان ثبوت تلك الصفات له اذ من ثبوت صفة العلم له يعرف صفة العلم وهذا اندفع ما اورده
بعض الشارحين وذكر السيد الحاجب وجها اخر في امتناع ما زال زيد الا عالما وهو ان ركن ما زال
الاثبات ما انصب بها والا لبعد الاثبات لفظ ما بعد ما وهو خبر ما زال في حضور هذا المنصوب مثبتا
لكونه خبرا زال منفيا لوقوعه بعد الا بعد الاثبات فيصير مثبتا منفيا في حال واحد وهو محال
عليه ان ما زال الاثبات خبره ان لم يوجد ما قبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا ظهر
ما منفيه اثباته نحو ليس زيد الا عالما وما ذكروا من ان ما في اولها لحرف النفي كما اذا كان
في خبرها حسنة هذا وقد قيل في تعليله وجه اخر وهو ان الا يبطل معنى النفي فاذا قلت ما زال زيد الا عالما

ص

ع

لبيت

يا

صار المعنى زال زيد عالما ولا يجوز استعمال زال حين نصب بحذف الا حرف النفي قوله ويكون اي يكون
الاستثناء المفرغ فيما هو جزء الكلام وهو الفعل المضارع المصدر بالماء المنصوب بان مفردا وان لم
يكن مدخول حرف النفي نحو ما قام فيما قام في بدنا اخر يجلسنا فينطق بالنفي اي بالكلية لكن من قوله
منا عرف المخبر للمسند اليه تنال الكلام الخلف من ان نفي فان قوله سيقف لا كان في تقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل الاول هو مستثنى والمعنى ما يكون له قيام فيقف الا بالنفي كان
هو منا ايضا وجه الاستثناء المفرغ قال وجاز الجر اقول فرغ عن بيان المستثنى
الذي العامل فيه ما قبل اداة الاستثناء فشرع في بيان المستثنى الذي ليس كذلك فقال وجاز
اي وجاز في المستثنى الرفع والجر بعد لا سيما قوله بعد ظرف لغو متعلق بجاز وقيل حال اي
واقعا بعد لا سيما الا ان الجر اكثر من الرفع ووردت الوجه واللغة الرفع والنصب والجر في قوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل فرفعه على انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير صلة ما او صفتها والمستثنى
المثل واضافة المثل الى الموصوفة لاعتبار التعريف ولهذا وقع احترازا لانه الجنس اي لا مثل الذي هو
يوم او لا مثل شيء هو يوم وجره على اضافة من اليه وما زائدة او على كون ما نكرة بمعنى شيء ويوم
بدل منها اي لا مثل شيء ذلك الشيء يوما مخصوصا او على الاستثناء بجعل لا سيما بمنزلة الا عالما فقد
تحصل منها معنى الاستثناء وهو الاخراج الا انه على وجه مخصوص وهو الاخراج باثبات ما هو الاصل
له بما يناسب الحكم المذكور ولا منع ما ذكرنا دخول الواو عليها وان لم يدخل على الا وان قلنا
انها بمنزلة الا لم نرد انها بمنزلتها في جميع الاحكام بل في معنى الاخراج فقط وهذا لا ينافي دخول الواو
الا عرضيه عليها او هي مع ما بعدها مفرد جملة مستانفة لتعلقها بما قبلها من معنى فقد
جاء النوم ولا سيما زيدا اي لا مثل زيد موجود بين النوم الذين جاءوا اي ما لا احق
في وجود اخلاصا في الجر وخبر لا محذوف ما هو قيل ان الواو مخرجة لانها لا تتوسط بين
العامل والمعمول لا يقال حسنت وزيدا والواو مخرجة عند بعضهم وان اباه البصريون البيت
لابي الغيث وصدره الا رب يوم لك منهن صالح ولاه جلجل عذراء بعينه نقل
يوم هذا المكان على سائر الايام لانها كانت من مواضع جلجل جميعه عنزة وقصته مروية
قيل خاطبها قبل رب يوم طفل لك من النساء صالح طيب لا مثل اليوم الذي كان لك
جلجل فانه كان اصلح من جميع الاوقات فاوقع فيه من الملاذات قوله والنصب اي وجاز
في المستثنى النصب والجر بعدا وخلا وحاشا اي واقعا بعدا وخلا فانه يستعمل في المستثنى
وقد سبق واما الجر فلكونها حروفا جر عند البعض وعليه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالك وكذا جاز النصب فيه بعد حاشا عند المبرد وفاقا عند قد
يكون فعلا كما يكون حرف جر لما ورد في الدعاء اللهم اغفر لي ولمن يحاشا الشيطان
وابن الاصبع وقوله حاشا قريش فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين ولانه
شغلن به حرف الجر نحو حاشى لله ولانه مشتق منه نحو ولا احاشي من الاقوام كلهم قال سيبويه

فصل على اختيار جعل
على الجر وهو

قال سيبويه لم يدخل عليه نون الوقاية مع يا المتكلم في قوله من عشر عذراء العيلب حاشاي اي معذورة
واشتق وقوعه جملة لما المصدرية وكان فعلا لا كان كذلك وقد ورد النصب بها شاذا
وانتزع اللام اسم لجنسها مبهما منونا كراء بعضهم حاشا لله قال انه مصدر بمعنى تنزيه الله وحكوه حروف
الجر في حاشى لله حاشا على اغلب احواله وهو حال الاضافة فكان السيد ابن الحاجب جعل حاشا لله
وحاشى لله اسم فعل اول لانه اذا جعل مصدرا لزم تنوين فعل وثانيا ما اصله الاعراب فيكثر مجانسة
الاصل واما الثالث فمهد لان حاشى المستثنى غير منصرف وحاشى مضارع حاشيت بمعنى اجتنبت
فهو فعل مشتق من لفظ حاشى المستثنى كما اشتق سوءت وليست من سوء ولولا ما ذكرنا
استعمال حاشا للاستثناء فيما اريد تنزيه المستثنى عن حيث صرف الذم حاشا زيدا ولا يحسن ضرب القوم حاشا زيدا
حاشا زيدا وهو مسئول عن حاشى فاش معنى جانب قوله وجر وعطف على قوله منصوب الى
المستثنى بجر ورا بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها القصر وسواء منها اكثر مع المد واما كان
المستثنى مجرورا بعد ما لانها تضاف اليه لما ذكر ان المستثنى بعد غير وسوى وسواء وقد يرى اعرب
سوى وسواء في المنقول فيه اشارة الى اعراب غير قال اعراب غير اي اعراب غير الاستثناء
كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل الذي ذكرنا فيما نحو قام بعض بعد كلام موجب عند
السلف وفي المنفي نحو جاءني القوم غير زيد ما جاءني القوم غير احد وتجوز النصب
والبدل بعد كلام غير موجب تام نحو ما جاءني احد غير زيد وغير زيد وغير على حسب العوامل
في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت الا بغير زيد مثل عليه مثل ان الاصل
في غير عامل الا بواسطة كالمستثنى قلت نعم لو كان اعرابه باعراب نفسه بل هو اعراب ما بعدها
اظهر فيه لكونه مجرورا بالاضافة وكذلك نحو لو العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع
وجواب اخر وهو ان غيرا مبهم والاسماء المبهمة يعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة الا ترى ان
خلك في عندك وما يجري مجراها تعمل فيها عوامل لا تعمل في الاملاك المخصوصة الا ترى قال الشيخ ان
الصاحب نظره اذا وقعت الا موقع غير في نحو جئت لا صاغرا فانا نعوت بدلا باعراب غير الذي
وضع موضعه لعدم ان نعوت لا يجري بعدا باصاحبها اليه كقوله فالسيد غير مستعد لا ذا ذكر الا
وقال بعض المحققين الاشبه منه الضارب زيد موضع الذي ضرب فان اللام لما دخل موقع الذي
وجوم منا الاعراب وان كان انما لتوغله في الحرفية اعرب اذا دخل موقعه باعراب الصفة
بهذا وقد قال ابن مالك ان نصب غير في جاءني القوم غير زيد على انه حال بدل معنى الاستثناء
وقال الزمخشري غير الواقع موقع الا في المفرغ لصفة معنى الا لوقوعه موقعها لا لصلة الا لا
اعلم ان غيرا اسم بمعنى مغاير خلاف ماثل فيكون صفة كمثلا مع نابعا وغير المراد وغيرهما
ولسلك للمغايرة في الذات كقوله مررت برجل غير زيد وللمغايرة في الصفة وان لم يكن وحلت
بوجه غير وجه فرحت به والا حرف استثناء بها فلزم كون ما بعدها مما قبلها فلما اريد غير الا
في مثل ما قبلها لما قبلها حمل على الاخر فاستثنى بغير ووصف بالا والبيت مثال ترك
والا اي

مغايرا

ولفظ الا يحمل على غير في الصفة فكان غيرا في صفة دالة على المغايرة اما ذاتا او صفة كذلك لفظ الا
مع صفته ولما كان غيرا تما ونظر فيه الى الاسماء الكثيرة فوجد منها الا في الاستثناء يعني بها
وقوع صون يمكن جعله صفة لان وقوع الاسم للاستثناء موجود كسر كي وغيره ولما كان الا وغيره
في الحروف اقل تم يخرج عن موضوعه المفرد الى الوصفية التي من حيث الاسم لم يحمل على غير عند المحققين
الا اذا تعذر الاستثناء كان نصب المستثنى منه اذا تعذر العطف وتعذر الاستثناء يكون
من حالة مخصوصة واشار اليها بقوله وذلك اي اي دخل الا على غير في الوصفية مشروط بشروط
كونها تابعة اي متكون مع موصوفها دلالة على كونها صفة لان الاصل فيه ان لا يكون صفة بخلاف
غير فانه لا يجب كونه تابعا لان الاصل فيه ان يكون صفة وتم كونها تابعة يجب مطابقتها لما يجعلها
في الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه ولا تقوم الصفة حاتي دخل الا الا زيد وكان يعني نظر
الالف واللام في الموصولات فقط وان كانت يعني الذي الا انه ذو عينت صورتها في جملة صلتها
اسم الفاعل الا المقصود وهو كون هذا الجي منكورا لما انه لو كان معرفا لجاز الاستثناء يعني نظر
وهو لزوم دخول المستثنى في المستثنى منه لو كان الاستثناء اسبب الاستغراق او سبب الاشتمال
الى جميع فهم المستثنى بخلاف الجي المنكور فانه لا يعين هذا الشرط وهو كون الجي المنكور غير مخصوص لانه لو
كان مخصوصا كقوله له على عشرة دراهم او عشرون لوجب دخول ما بعد الا فيه كذا ذكروه واعترض
عليه بان اسم العدد ليس بجمع وقد الجي بحرجه فلا مانع في هذا القيد اقول اذا كان المستثنى
بعد الموصوف بصفة يخرجها الى الرجال العالمون الا زيدا كان المستثنى منه هو الموصوف في
الصفة فاذا قلت لفلان علي درهم عشرة الا واحدا كان الا ثانيا يجب حكمه وهو درهم
لان عشرة صفته والثاني انما يكون للتنويع لا للتمام الا انه مخصوص لذلك صفته على انها غير
فهنا لا تتعذر الاستثناء وظهر ان هذا القيد له فائدة قوله كما لو كان فيها الهة الا الله فانا
فان الا تابعة لجمع منكور غير مخصوص وهو الهة فجاءت على هيئة واشار الى العلة بقوله حيث لا يعلم
دخول نفسه اي لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه لا الاستثناء ليس كونه جمعا منكورا مخصوصا
فيدل عليه انه شرط لتنزيل دون المتصل فلم يكن منقطعا اجاب الشيخ ابن الحاجب بان كلامنا
المتصل والمنقطع بان المتصل مجاز ورد بان الا للصفة ايضا مجاز واجاب بعض المحققين عنه
بان المتصل ما لو سكت عنه لدخل فيها والمنقطع ما لو سكت عنه لا يدخل فيها فما احتملها لو
سكت عنه لا يكون متصلا ولا منقطعا وما اذا وجدت الشرائط صح للصفة وشرط مانعة او
في المتصل وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيها الهة مستثنى منها الله لفسدتا
ولكنها لم تفسد فيستلزم الفساد ولا يخفى ما فيه قوله وقوله اقول دفع عن بيان
مانعة الاستثناء واحد فمنع مانعة استثناء اكثر من واحد وذكر من اقسامه اربعة
لما ان مهاريا عرض بخلاف ما اذا كان المستثنى الثاني معطوفا على الاول نحو جاءني احد
الا زيد والا عمرو او بدلا منه اما بدل الكل نحو جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او

هذا بعد فصل الا الله صفة اذ لو كان مستثنى وهو مرفوع لكان بدلا وليس بدلا لان شرطه الاستثناء
من الاول لانه يحل محل المبدل منه ومنع قوله لو كان فيها الا الله لفسدتا فان امر حاكم منصوب
لا يكون الاستثناء منها ورفع لمقتضى الكلام الذي لا يكون ردا لانكار لانهم لا ينكرون ان الحاكم
الا الله دونه اعلم ان سيبويه ذهب الى انه يجوز رفع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
فوقك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين واشار المص
الى رده فقال وضعف اي الى وضعف حمل الا على غير في الضابط المذكور منه قوله وكل
اي مغايرة احق لو رايتك الا الزيدان فان قولك كل اي مستوف وهو شرط الاستثناء
وكان الناس الزيدين الا انه وصف بها لضرورة الشعر اي وكل اي غير الزيدين مغايرة اخرى
حدث غير ووضع الامكانه قال الشيخ ابن الحاجب في الشرح شذ ذا ان وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه او هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا
الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان تقول الزيدين لم يحمل
الا الصفة بل كان يحمله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالجر بين الصفة والموصوف وقد اجمعه
بعض الفضلاء بان جعل مغايرة اخرى صفة لكل لكون اضافته لفظية والا الزيدان جره
والا يخرج عن الوصفية لان الجر صفة ايضا فيكون الا في قوله هو الا الله لفسدتا صفة نحو
وفي السبب صفة معنوية اقول هذا توجيه وجيه الا ان البيت الذي قبله وهو وكل ما
مر به ياس وان صب بها سيبويه مثنية والمص لا يرى الشذوذ الاول لا يسبب
كل جل يثني قبله ادرهم علم جمله وقد قال ان هذا البيت يحمل وجهين من يحمل اعراب المثنى
في الاحوال الثلث وقال بعضهم هذا البيت يحمل وجهين من الاعراب احدهما ان يكون كل
مبتدا ومغايرة خبره واخرى نائل مغايرة والثاني ان يكون كل مبتدا ومغايرة مبتدا ثانيا
واخرى خبره والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخرى مبتدا ثانيا
ومغايرة خبره المقدم والجملة خبر الاول والرابع ان يكون مغايرة كل مبتدا ومغايرة بدلا
منه واخرى خبر كل اي مغايرة كل اخرى والخامس ان يكون مغايرة بدلا من كل واخرى مبتدا
وكل اي مغايرة خبر مقدم اقول في الاحتمال الثالث نظر اذ لقائل ان يقول ان المبتدا والخبر
اذا كانا موصوفين كيف يفهم المبتدا على الخبر لانك اذا قلت مغايرة كل لكون اضافته لفظية
لان الاعلام على هذا الوجه مقصود على ان له وجوها اخرى ان يكون خبر المبتدا الا الزيدين
وهو المذكور سابقا والثاني كذلك الا ان الوصف جملة والثالث والرابع ان يحمل قوله مغايرة
اخرى على البدلية على الوجهين قال وقوله اقول دفع عن بيان
مانعة الاستثناء واحد فمنع مانعة استثناء اكثر من واحد وذكر من اقسامه اربعة
لما ان مهاريا عرض بخلاف ما اذا كان المستثنى الثاني معطوفا على الاول نحو جاءني احد
الا زيد والا عمرو او بدلا منه اما بدل الكل نحو جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او

غيره

او بدل البعض نحو ما مررت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو اعجبني الا زيدا الا علمه او بدل
الغلط نحو جاءني الا زيدا الا عمرو او غلطت سانيا نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد او زيد هو الاخ
على انها تعلم من التوابع كما قال فانا ذكرنا المص وجه الضبط ان الاستثناء المتعدد اما اكثر
من اثنين اولا والاول الاخير والثاني اما ان يكون احدهما مفرغا اولا والثاني الثالث
والاول اما ان يكون المفرغ فيه معلوما اولا والاول الاول والثاني الثاني قوله ليقول يعني الى
ويقول في مثله الاستثناء ويكرر ما اكل احد الا زيدا منصب المستثنى الاول وهو احد على
تجريده المتعدد لانه مستثنى مفرغ والمتعدد ما اكل احد طعاما الا الخبز فحذف طعاما فاقيم الخبز مقامه
ونصب المستثنى الثاني على الاستثناء ولما كان هذا مخصوصا بالكلام الموجب التام وهذا
الكلام غير موجب فيتبين ان يجوز فيه الرفع ايضا على البدلية قال لان الكلام وهو ما اكل احد
الا الخبز ايضا موجبا لان النفي الاستثناء من النفي اثبات فصار المعنى اكل الخبز كل احد الا زيدا
والمستثنى في الكلام الموجب التام لا يكون الا منصوبا قوله ويقول يعني الى ويقول ايضا في مثله
الاستثناء ما اتاني الا زيد الا عمرو يرتفع احدهما لاسناد الفعل اليه ولا يشتغل الفعل بالفاعل
وهو لا يجوز ولان المستثنى المنصوب ليس بمفعول فكما لا يتقدم المفعول لفعله بدون اقتضائه
فكذا هذا ولانه مشبه بالمفعول معه مشابهة مخصوصة ودخوله فكما انه لا يتقدم المفعول معه
لفعل واحد فكذا هذا ونصب اثنتا اي الاثنان الاخران بالنصب لا احدهما بان وقيد
احترز في هذا التعبير لان فيه اشارة الى ان الرفع هو السابق في الاعتبار فانه رفع مانعه
بعضهم من ان الاول الاخر مكان الثاني واما من نصب الاخر فليه لانه لا يمكن رفعه على ان فاعله
وهو مقام ولا على البدلية لان المرفوع ان هو الثاني لا يكون المقدم عليه بدلا منه وان كان
الاول لكذلك لان الثاني ليس عين الاول ولا بعضه ولا مطابقا وبدل الغلط لا يصح في
الكلام ولانه لو كان بدلا لكان بدلا من المستثنى المقدر وهو لا يجوز لان المبدل لا
كذا من المستثنى الاول وهذا ايضا لا يجوز اذ ليس المعنى على طرحه وان الا في موضع وجد
بل كلاهما ولان البدل لا يكون في كلام تام غير موجب وهذا الكلام ليس على ما اتاني الا زيد احد
بالا يضا موجبا ولا يجوز البدل منه والى اشار المص بقوله ما ولا الى ما ولا انت كالك
هذا جوابي الناس ودار زيد الا عمرو فهو كلام موجب تام فلا يجوز فيه الا النصب وقوله
ما ولا حال من ضمير منصب اعلم ان الفرق بين الشيئين المبدل اشتراكهما في كون احد
الاستثناء مفرغا دون الاخر من وجه فالاول ما سبق من ان الاستثناء المفرغ في الاول
معلوم دون الثاني وهو ان نصب الاخر بعد الا واجب في الاولى دون الثاني كما
ان المستثنى منه في الاول مذكور وفي الثانية محذوف وقوله ويقول يعني هذا المسلك يشارك
المسلك الاخير في ان ليس فيها استثناء مفرغ ولهذا ذكرنا بجنبها وانما قدمها عليها لان فيها
استثناء في الاخيرة استثناءات اي ويقول ايضا في مكرر الاستثناء ما اتاني الا زيد الا عمرو الا

فانصب لا تقدم وانما كان كذلك لانه لا يجوز ان يكونا منصوبين على الاستثناء ايضا وكما
وقول الكميت وما لي الا الله عيرك ناصر بنصب غير محمول على ان غيرك صفة لناصر فتقدم
ولا ان يكونا مرفوعين على البدلية من احد فقد فانتفيا لما ان هذا البدل بدل البعض وهو
لا يكرر الا بالعاطف فتعين ان يكون احدهما منصوبا على الاستثناء والاخر على انه كان
بدلا تقدم فالاولى ان يكون غير هو المقدم لان فقد تسلزم تقديمه على بدله فقط بخلاف
تقديم زيد لان فقد تسلزم تقديم بدله او على غيره ايضا قوله ولو ذكرت شيئا شروع
في الشرط الرابع الى ولو ذكرت الثاني بعد المستثنى منه الذي يصح دخول الثاني فيه كان
الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا واما قال بدا يصح دخوله فيه لانه لو لم يصح
دخوله فيه لما امكن الاستثناء بحرف على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد مثال
مثال الاستثناء الاخير الا اربعة الا ثلثة الا واحدا اثنين الا واحدا والا لزم
بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فانك اذا قلت له على عشرة
الا تسعة كان اللازم واحدا واذا قلت الا ثمانية كان اللازم ثنتين تسعة واذا قلت
الا سبعة كان اللازم اثنين واذا قلت الا ستة كان اللازم ثمانية واذا قلت
الا خمسة كان اللازم ثلثة واذا قلت الا اربعة كان اللازم سبعة واذا قلت الا ثلثة كان
اللازم اربعة واذا قلت الا اثنين كان اللازم ستة واذا قلت الا واحدا كان اللازم عشرة
والضابط في هذا المسلك ان يجعل كل واحد مستثنيا خارجا واجب النصب لانه استثناء من موجب
وكل مستثنى موجبا داخلا يجوز فيه النصب والبدل لانه استثناء من غير موجب مذكور فيه
المستثنى وفي غير الموجب بالعكس يجوز فيه على عشرة الا تسعة اي وقال المص في المسلك سبيل
هذا المسلك ان يجعل المثبت على حدة وحكم المنفي على حدة ثم يسقط المنفي عن المثبت
فما بقي فهو المراد كالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون
والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون وسبعة فاذا سقطت
الا ان الخارج في استثناء اثنين من واحد وثلثة من اثنين وهكذا اي فان استثناء
الاكثر من الاقل لا يجوز وقد اجمعوا عليه وهذا الموضع مما اضطرب فيه كلام الشارحين
منهم من قال في الكلام خلاف لانه لو كان استثناء من الاستثناء لزم ان يكون
المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما نظر لك من المثال الثاني الا ان يجعل
الاستثناء من المستثنى الاول بان يخرج البعض من المسقط والبعض من الباقي
والمراد ما سبق الجملة فقد فان تحصيل لوجه عبارة محصلة ما كتاب ان شاء الله
ومنهم من وجه الى ان في الكلام جوازا وقال اعلم ان استثناء المساوي من المساوي
او الناقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وهذا كذلك فتامل ومنهم
من رى كلامه هذا لا يخلو على النقل ان فان كلها لا تستقيم على الوجه في الساقه من ان كل ثان

مستثنى من اوله لان النقص من ماية لا يصح وقوله في الاول فيستثنى منها ان يجعل الاثنين
استثناء من واحد ومستثنى فيلزم ان يكون اثنان سبعة عند انفهما والاثنين الى الخمسة
اثنانه عند قوله الا واحدا حيث لا يصح ان يكون مستثنى منه ولا جملة لصحته الا ان يكون
مستثنى من السبعة فيكون الاثنان استثناء من السبعة المثبتة فيبقى اربعة ويكون
الاربعة استثناء من المستثنى الاول وهو واحد فيكون الواحد حينئذ لا يصح ان يكون
مستثنى منه ولا جملة لصحته الا ان يكون مستثنى من المستثنى منه فيلزم تنزيل السبعة
اولى فيكون اثنان ثانية فيكون الاخيرة استثناء منه مستثنى منه ولا يصح ان يكون
الاستثناء استثناء من غيره ولا من العلة الباقية فيكون قوله الا واحدا من الاول على ما مر
آنفا فيلزم ان يكون الحاصل سبعة فيكون قوله الا سبعة استثناء منه فيبقى اثنان
والاثنانية لا يصح ان يكون استثناء الا من المستثنى منه الاول فيحصل عشرة ويكون الاسبعة
استثناء منه مستثنى فيكون اللازم واحدا على ما مارّ في الكتاب والضابط ان كل ثان
يصح ان يكون مستثنى من الحاصل فهو مستثنى منه والا فهو مستثنى من المستثنى منه
الاول وهو واحد من الواحد وهو مستثنى فيكون المستثنى منه منفيا فيلزم في الاخيرة ان يكون اللازم
واحدا وتهيم من ضعف هذا المذهب بان جمع المثبت مع المثبت والمنفي مع المنفي ومستثنى
من الحاصل بل الاول الحاصل من الثاني بان قال مثلا اذا طلبنا له عشرة الا سبعة الا اثنانه
الا سبعة المثبت عشرة وثلاثة والحاصل منها ثمانية عشر والمنفي نفسه وسبعة والحاصل
منها سبعة عشر فاذا استثنى الثاني من الاول بقي اثنان وبالجملة لو جمع المثبت الى الواحد
حتى وعشرين والمثبت بلغ ثلثين فاذا حمل الاول مستثنى من الثاني بقي خمسة في لو
قيل بعد الواحد الا اثنين الا ثلثة يعني الاثنان الى عشرة والثلثين والثلثة الى تسعة وعشرين
ومستثنى الثاني من الاول بقي اربعة وعلى هذا لو قال الا اربعة الا سبعة وهكذا الى الجملة
يكون الحاصل من جمع المثبت مع المثبت خمسين ومن المنفي مع المنفي نفسه واربعين
فاذا استثنى الثاني من الاول بقي واحد والحاصل ان الاستثناء في امثال هذا انما هو الجمع
من المجموع فلا يلزم المحذور الاول ومن الله التوفيق لا يخفى عليك ان الكشاف حاذ كروا
ليس بمقبول ولا لصحة الطباع والمعقول بل الحق هو ان الاستثناء كما يكون عن مذكور
صريحا يكون ايضا عما هو بدل من مذكور فيكون استثناء من محصل الكلام الاول وقد
نقله من صحته في اول الكتاب في قوله الا خمسين فقوله الا اثنين مستثنى من محصل
قوله الا واحدا ومحصله له على عشرة الا خمسة ضرورة انه كان يلزم عند خمسة فهو استثناء
من الخمسة المثبتة وقوله الا ثلثة مستثنى من قوله له على سبعة الذي هو محصل قوله
الا اثنين وقوله الا اربعة مستثنى من السنة التي هي محصل قوله الا ثلثة لان محصله له على عشرة
الا سبعة فيلزم الثمانية فمحصله له على ثمانية وقوله الا خمسة مستثنى من الثمانية فمحصله له على عشرة
الا سبعة

قوله الا سبعة استثناء من السبعة فمحصله له على سبعة وقوله الا سبعة استثناء منه فان قلت يحصل الكلام
على قياس ما ذكرت وعلى هذه الا ثانية فلا يصح استثناء الثانية من الثانية قلت كلا ايضا ولكن محصله
لك ليس له على عشرة الا اثنين محصله يحصل قوله الا ثانية استثناء منه فيلزم العشرة فيكون المقصود له
على عشرة وقوله الا سبعة استثناء منه فيلزم الواحد وهو الخط ولكن لن يحصل الحاصل مثل هذا فانما اذا كان
المستثنى منه مثبتا وما ذكرنا نظيره ان ما ذكر يلتفت المحشين من ان الاستثناء بعد قوله الا واحدا عجاز
على الفوائد اما اذا لم يحمل وط تكون استثناء الاكثر من الاقل ما اذا تاول ان قوله الا اثنين راجع الى
الجملة المثبتة عند قوله الا واحدا فانه يلزم الاستثناء المعروف عند قوله الا ثانية فيكون باطلا
غير مستهفى ونظير ايضا ان قوله واذكرت الى اشار ايضا الى ان كل مستثنى يجوز ايضا دخوله
مثله في قوله له على عشرة الا واحدا وقال بعض الفضلاء في حل الاستثناء انما يكون فيه قوله الا اثنين
مستثنى من الاواحد لانه من فوقه كيف يصح له على عشرة الا ليس على عشرة الا اثنين وهكذا فيما
قال الا المعروفة الا ثانية السادسة في حيز المثل ثمانية وهو الا ثانية فكيف يجوز استثناء الاقل من الاقل
فالقول ان كان على عشرة الا ثلثة الا اثنين فكيف يجوز اذا اردت المثال ما يخرجه عن المساواة صرح به
صاحب الكشاف كذلك لان على عشرة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فتذكر الا ثانية من الجملة السابقة من قوله
على عشرة وردته الا ثلثة اخرجته عن المساواة فصح استثناء من الثانية بواسطة الاوفق والحد الا الاقل
اقول هذا كلام جيد الا انه يرد عليه ان يحمل قوله الا ثانية لا يوقف على ما يحفظ ما يدل على ان من الجملة
مع اثبات الخمسة فظاهر الا ثانية ولو قيل وقد قال قوله الا اثنين بعد الا واحدا يجوز ان يكون الثلثة
السنة لان الثلثة اقرب عدد مذكور يصح اخراج الاثنين مكون الاثنان مستثنى منه منفيا الى الخمسة فيصير
سبعة فاذا قلت الا ثلثة تستثنى الاربعة لان الثلثة منه مخرجة من المثبتة واذا قلت الا الاربعة لا يلتفت
الاربعة مخرجة من الخمسة الى العدد السابق فيكون صيغة تنقصها الى الاربعة الباقية مصيرا ثانية وهكذا
الى الاقل ولا يخفى عليك ان هذا الفعل اقرب ما سبق وانه لا حاجة اليه اعلم ان اللازم من قوله الا واحدا
من العدد يخرج عشرة الا ثانية الى قوله الا واحدا اصاحبه على ما يحتاج الا ان الفرق بما قال اذا
قلت له على عشرة الا ثلثة بالنصب لم يكن مؤاخذا لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها ثلثة
ماله على واحد واذا قلت الا ثلثة بالرفع على البدل يكون لمعنى لان المعنى ماله على الا ثلثة قال الشيخ
ومن الفرق نظر الى البدل والصفة الا ثلثة كما مر استثناء ولا فرق عنها الثانية فرجوعا الى الفرق الاول
وان يقول ذلك يحصل مع صحة حسنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا لكن لا صلوه الا
بقائه الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الثانية صلح لجواز اختلاف ساير شروطها كان عليهم ان لا يرفعوا
بين البدل والصفة في الاستثناء اذ كلاهما استثناء على الجملة لا يحصل ما ذكروا اقول
الاصل عند من ان الحسن لا يزول وقوله الا سبعة بالنصب لا يحتمل ان يكون مستثنى ثانية فيكون مفرا
ماله على عشرة الا سبعة فالمدعى يدعي عليه لزوم الواحد وهو سبعة مكر فيكون هذا محملا للاقرار وعدمه

على الاصل حيث كان الذمة مشغولة فلا شك لا اقرار الشك بخلاف الا سبعة بالرفع فانه لا احتمال فيه لانه بالرفع
اذا كان الكلام موجبا ثابتا ونقيضه في الاحتمال ليس كذلك فانه قد يكون لدفع الاكتاب الكلي وقد يكون لبيان المعنى
وقال بعض المحققين بوجه قول الفقهاء اعلم يجاوز ان الاصح والكلام موجب الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا
قلت الا سبعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت فالمعنى قلت له على عشرة الا سبعة وهو حاصل ان
له واحدا واذا دخلت المنفي كان معناه ليس له على واحد فلا يمكن شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الا سبعة
بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات الذي دخلت في الكلام فيبقى موجب الاقرار من الفي
ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الا سبعة والاستثناء من النفي اثبات عند جمهور ما قالوا اقول لكن ان
ستة كلامهم ما ذكر لما افاد عندهم فوقك ما جاء في الفرق الاول بحر ويدل على ان الاصل في الكلام
يحتمل اعتراف مساويا رابعا وقد عرفت انه يرجع الى تخصيص عشرة بسلم الحكم ان الاصل في المستثنى
ان يكون اياه كونه من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا الا بجاء وظن ومع هذا قد يستثنى
واليه اشار قوله وقد يشير الى وظن مع الفعل الماضي مرفوع الاسم المستثنى بقولهم نشدتك بالله الا فعلت
قال الشيخ ابن الحاجب وهذا اختصار وان اعدها وصح الاسناد والمرفوع الذي والاخر وفي الفعل مع
المصدر سؤالك نشدتك بالله معناه ما اطلب في قولك نشدتك معناه فعلك وجاء ذلك لان باب النصب
باب التسع فيه بالاختصار يكون من الكلام فيما قبله ما لا يجوز اهمله وقد يقال شرط في ذلك ان يكون الفعل
متزعا لكون الاعلام مسهلا فيها عما تضمنه من الاسم لانكسار شرطها بالانا وان يكون الفعل الواقع
بعد الا ماضيا لان هذا انما يكون في الجملة على سبيل الاستعطاف والظن الماضي لا الاثنة على الحق وقوله
انشد يلتفت على سبيل الاستعطاف فان الخطاب فعل ما تطلبه وجاء ماضيا وهو مخبر عنه كما قالوا في قوله
وبلدي الجاب لحمه الا وقعت نشدتك بالله سائلك بالله ونقوله الى مفعولين اما لانه بمنزلة دعوت الى
القضاء معنى الذكر اي ذكرتك الله وجوزوا ان يكون نشدت بمعنى طلبت الى الطلب مكر الله من الاستثناء
الذي معه بها الناس لا تقم عليك قوله وحذف اي وقد يحذف المستثنى اسم قرينة دلالة على المستثنى المحذوف
كقول نحو جاءني القوم الا زيدا ليس لها الا زيدا وليس غيره اي ليس الجاء الا زيدا فحذف المستثنى
غير لشهرته بالخاصات فلو قيل جاءني القوم الا لم يجز لعدم القرينة وفي كلامه اشارة الى ان حذف المستثنى
انما يجوز اذا كان ليس وغير لانه كثر استعمالها موقوفا ولا الا نحو الى دلالة على جواز اضمار المستثنى نحو الا عشرة الا واحدا

قال ومنها الاسم بالاسم اقول قوله على جهة كان لانه اشبه بالمستثنى من جهة الانتصاب
بالخروج وقيل لانه مسند اليه وجهة كان مسند الى ومن المنصوبات الاسم في باب الا ان واخواتها نحو ان
زيدا قائم وسيبين عليه علامتي في الكتاب قوله ولا يجوز حذف ان ولا يجوز حذف الاسم بالاسم لان هذا
على المرفوع للتنبيه على الترجمة على الفعل على حذف لكان الى صون على الاصل ولانه يدخل الحرف الموضع الحرف
كاسم واحد فكما لا يحذف من الاسم بعضه فكذا لا يحذف نظر ولان الاسم شبه بالمفعول والخبر مشبه
بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف فكذا جاز حذف الخبر دون الاسم وفيه انه نظر لان حذف الفاعل اضعف
ايضا من حذف الاول وقيل لان الاسم قد يستدل فلو قيل ان قام لم يعلم ما الاسم المحذوف فيه فيخاطر

لان جواز

لان جواز الحذف مشروط بوجود القرينة فلا بد ان يعلم ح وقد جاء حذفه في ضرورة الشعر كقوله
فكنت صاعقة فان لم يكن ايكم غلط المشتري فرجوت الا اذا الا لا يحذف الاسم فيما ان في جواب
الا وقت كون الاسم عين الشيء كقولك ان كان سرق فاخاه وان كان سرق فدمه فوقوعه فاعل الفعل
بقوله والا فهو وظاهر ان على الفعل وهو لا يجوز حتى يكون باكسر وجب والشرح بالسين المحاط المهملتين
المال السالم لقول الصحاح وقد تقال الانفال والمتاع مقول لسيد يحتمل ان قد وجب منكم اخاه وان
سارت منكم سرائركم واعمالكم قادرة المتين وقيل اي لعلمتم انكم تكون ان اما منكم لشكركم
وقوله افرك وقد قال الجوهري صبانة وسقوطا ولم اطلع بذلك بين وابن اما موسى جاء لكم
وما جعلنا نسبة قبلها معاكم الحول يعم الحار ما جاء الاول لتنبه عليها الهوادج كانت فيها النساء
اولم يكن وصحابه ومن المتنق مقول له الاقول والاعاد وقد لم اطلع بالحال وذلك اشارة الى النقل
الى الساعة يعني الا المعروف والصبابة لا طلع الاجاء الهوى وبني والبيت قوم من رهدن مناء من
نعم وعوده احد وبين الجملة اغنى بين دابش اما موسى جاء كم مقول النقل والتاء الجهة التي مقول الى
نقد والى ظاهر قوله وحذف الشيء اي حذف قبله الحالت فرجعت اسم ليت اذا كان خبرها ان في جواب
الى الشيء هو ليل دخله على النقل وقد الصحاح فلان يعني على الجبل اي على ما جبلت الى شهت على عمر من عمر
مبين وجبل انه كذا على لم يسمها عليه من النقل والضمير جبلت المتنبي وان لم يذكر الاستثناء
وقيل حذف الفاعل من جعلت لاستثناء الا جعلت النفس عنه مانعة وكقوله فلست لها من حذف
ليت اذا كان ضمير الشان على حد الواحد ولبيس وهو ان يكون كانا خبرها وخبرها اسمه وفرك
عطا عليه فان كانا مقصودين على الواحد والاثنين والجمع يجب تقدير ضمير الشان لملازم دخول
ليت على الفعل واما اذا كان كانا اسم ليت فلا يكون حاصل فيه وجب حيث على بعض خبرك على الوجه كان
وكقوله الشرك ان جعلت شيئا مكونا كان هو شرك وشرك وهو فاعل وشيئا والمفعول به
على انه مفعول له الا ان السيوطي في الصحاح من انس مرعوف الماء وقيل الى من الماء على اختيار مرفوعا
وما بجملة فالمعنى لسنه كان حركة شرك مكونه عن من او لوا مرتوس الماء وقد قال مرفوعا على الوجه
الاول جاز ان نصب محله وعن معلق به والمقدر وكان شرك مرتوبا يعني يعلق مكفرنا لان من ارتوى
عن شيء كف عنه وعلى هذا يكون مرفوعا عليه ارتوى بجار الكاف بالسنة مكب ما عاد وتنظر
اما اولا لانه لا يجوز ان يكون مرفوعا مضرب الحل ومنظر وثانيا بانا نقطع ورود هذا التكلف فان
لم اعاد لعلط يخرج هذا السب على اسم منا حذف اسم ليت ضمير شان مثل السابق ولا ضمير سائر الاسباب
لان كلامها خال عن افرق المحض فلت فلان الاخاف نفسه دون الما من ملتنا مثل قوله ولكن الا يكون
السنة حذف اسم كان ضمير شان ولا انتقب النفس لكنه اسم كان النفس جمع نفساء مثل النفس
ومعكون السنة تعرب الى لسر له مثلا وهو مسمى عند الدوب مثال اعداء لعساء وتس لبس
الطلا لبس اي موتس وقد يقرء انه بالطاء المهملة مع الطلا قوله ولكن اي ولكن مبتدا الى ولكن مبتدا
نحذف اسم لكن ضمير شان اي لكنه ولا لازم دخول لكن على الفعل ولا يجوز ان يكون الكاف اسم لكن

لانه لا يبقى المتصل مع النون على المتصل الا شاذا ولا وجه الى ارتكابه هنا لانه يجوز حذف ضمير الشان
قياسا وقيل يجوز ان يكون اصل يكن لكن الا بحذف الهمزة وادغام النون في النون فصار يكن ولم يجئ
به الالف لانه لم يجر الوصل مجرى الوقف فعلى هذا لا يكون حاكيا من قوله ولا يجوز اي ولا يجوز حذف
ضمير الشان في غير ضرورة الشعر عند اكثر النحاة فلا تلتفت الى من زعم انه الكلام ان زيدا قائم اي انه وعند البصريين
حذف هذا الضمير في السعة اذا تقدم الخبر مثل يكون ان في الدار يجلس الفرس مآب ومنها الخبر
فقد علم المنصوب بالا التي لنفي الجنس لان عامله قوي جدا عمل لذاته لا لمشابهة عامل فيكون المنصوب
ولانه اشبه بالمفاعيل من حيث يكون عمله اقوى الكلام بخلاف المنصوب الى ومن المنصوبات الخبر في باب
كان نحو كان زيد منطلقا وقمت الكوفة الى انه حال وضع زيد فيما كان زيد في حال القيام قوله
وقول ليس في محله اي قول ليس في باب كان بالحال سواء عدم استعمال الكلام بدونه
ملزوما كان حالا وانها فضلة لا تستعمل الكلام بدونه وقولك في حال القيام منصوب على الخبر لا على الحالية
ومن ثم سابقا نحو كنت القائم والقائم كنت ويخرج عن الواو اذا كانت جملة اسمية نحو كان زيد وابوه
قائم فلان على انه ليس بلفظ على الحالية قوله واو الى واو الخبر في باب كان على نحو خرجت فاذا
فيما ذكر من كونه نكرة ومعرفة وكونه مفردا وجملة ومنفيا ومثبتا وان وجب تقديمه اذا كان ظرفا
والمبتدا نكرة ومن الاستدلال على الضابط في غير ذلك واشار الى الظرف فيها بقوله كقولك
اي لكن الخبر متقدم حال كونه معرفة على الاسم نحو كان القائم زيد لان احتلاف اعرابها مع الفهم
بخلاف المبتدا وامنه علم انه لا يجوز التقديم اذا اتفق الاعراب فيهما والمعرفة نحو كان موسى
ومتقدم الخبر عامله حال كونه لفظا لا تقدم المبتدا وهو الفعل المتعدي المسند الى ضمير المبتدا نحو الذي
تقدم كان زيد فتقدم الخبر وهو تقدم على عامله لاسناد العامل وهو الفعل الى ضمير المبتدا نحو الذي
تقدم فانه على زيد لزم الا يكسل قوله فعلا حال من فاعل تقدم واحترز بقوله فعلا
لانه لم يقدم بحيث كان خبر المبتدا والا لا يكسل انه في صورة فعل داخل على فعل وذلك لانه على تقدير
عدم التقدم ايضا كذلك قوله ولا يكون الخبر في باب كان الا حيث تقدم فاعل لم
يسند الى غيره فلا تقول كان زيد قائما لكن اذا كان ما كان اسند كما ورد عليه الخبر في كونه فاعلا
اشبه حيث لا يسند لان الاسم وهو الفاعل يدل عليه اجاب عنه بقوله قوله الى قوله فاعلا
انما جاز لانه اذا فاعل الخبر الذي هو المبتدا والصفة الكبرى وهو لكن مسندا دائما الاسم فهو بمنزلة قوله انما اذا الجمع
ومشعر لكثرة في انه وان كان فيهما الاعادة فهو مطلوب في المعنى فالمفاد ان الفاعل
جاز فيه صاحبيه حيث لا يسند لان قوله جاز فيه اي في صاحبيه فلا يسند فيه صاحبيه فقد كان عمله
ان الفاعل جاز فيه ثابت اذا بانه لان الجار فيه مستقر حصل من الاذهبين ولا فعل فيها وسمى فاعلها
احسب بان مدرك الثابت للظرف الى الاصل فان الجار في الاصل لذات له الجري اعني ان يكون مؤنثا
حقيقيا اولا وحيث الجار فيه فجر ما نهاية الدار فالثابت المجتمع عارض الاصل بهذا والثاني قوله فانها جار
لفظه اما قوله وقول عليه الام كل مولود مولود على الفطرة حتى يكون ابواه مما اللذان يهودانه روى موصوله

وهو اللذان

وهو اللذان مرفوعا بالالف ومنصوبا بالياء وعنه اربعة اوجه من الاعراب الاول ان يجعل ابواه
اسم يكون ويجعل الجملة الاسمية بعده خبره والثاني ان يجعل اسم يكون ضميرا عائدا الى الموصول المولود
يجعل ابواه مبتدا وفي الجملة الاسمية بعده خبره ويجعل الخبر خبر يكون والثالث ان يجعل جاعلا للفعل
واللذان اي ابواه خبره والمعاني كما ذكر والمولود في هذا الوجه مرفوع والرابع ان يرفع ابواه على
انه اسم يكون ويجعل اللذان منصوبا على الخبر ويجعل مما عند الفعل اعتبارا انه مرفوع الوجه على
الاربعة اذا كان يكون زائدا بدليل الروايات الاخرى فابواه اذا ما اوقد جعل الشان اي اذا
كان جاء بدلا من ابواه والنظر في من الحكاية وهو كونه متبعا لفعل الخبر فلا عبارة وقد
قيل قاعدة ايراد المحذوف غير ظاهر اقول فاعرفه الارشاد الى استحواذ الوجه من التراكيب
وانه قبلانه في هذا الكتاب تتبع تقدير هذا وهو من قوله مرفوعا ومنصوبا الى قوله واذا ذكرت اول
الكتاب وهو ليس من الباب في اكثر الكتاب قوله وتحذف اي وتحذف عامل الخبر
في باب كان جوازا نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله ويعني الى في
بوان الشرط اسم واسم الفاعل مصدر بالفاء اي انه اي جواز تقديره اذا ينبغي ان يكون اربعة اوجه الاول
الاول وهو الثاني على الثاني ان كان عمله خبرا فجزاؤه خبر وهو الوجه لعله الحذف وظهور الرتبة
على المحذوف اذا المحذوف في الشرط هو الفعل مع ضمير الذي كما جزمته والرتبة حرف الشرط فيه وان
لانه الاصل في تقدير الناقصة لكثرة دورها وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وخيار الرتبة على المحذوف
اذا المحذوف في الشرط هو الفعل والجار والمجرور ولا رتبة على الجار والمجرور على ان المحذوف لا يسلم لو
انه لكان في من عمله خبرا لكان جزاؤه خبرا بل لكان كله خبرا لكان جزاء خبرا والمحذوف في الجزاء هو الفعل
في الفاعل واختار المشار اليه الناهلا لكنه لا الفعل والا يجي الجامع الجملة الاسمية اكثر منه من الفعلية
وان اشتد فيها اي ان كان في عمله خبر فجزاؤه خبر والتوابع نصبها اي ان كان عمله خبرا فكان جزاؤه
خبرا وهذان الوجهان موسطان اذ كل منهما دون حظ من الوجهين السابقين فلسابقين هذا
ومنه قوله وتحذف عامله الالطاف الا انهم جوزوا بانه لا يجوز حذف عامل من الاعمال الناقصة
قوله ومنه اي حاذف عامله جوازا قوله قد لنا ذلك ان خيرا وان شرا ويجوز نصبه انتصابا ومنه قوله
نصبها ان كان الفعل خيرا وان كان الفعل شرا وترفعها اي ان كان فيه خير وان كان فيه شر
ان وان وفي خير وان وفي شر وتنصب الاول رفع الثاني وترفع الاول ونصب الثاني وانما ومنه
كان الامر الوجهان مرسلان اذ كل منهما دون حظ من الوجهين السابقين فلسابقين هذا
كالثانيين ان نصب الاسم في الشرط هو الاقوى ورفعه فيه هو الاضعف يكون نصبها اقوى وفيها
اضعفها وغيرها مرسلان على ان الاولى في النثر والثاني في النظر وتعليل وجه الفعل ان الوجه
فيهما كانت الشرط والجزاء وسائل الشرطين وما ان خيرا وان شرا انما اعتذار عن اوائلها
اشبه اللفظان بن منذر وكان لرسم بن ذبيان مرة عند اقتصاص حتى كان بعلاقة فانهم بالبرص
فامتنع النعمان عن موافقته وطرده فقال الرسم ليس في برصا وانما انهمني بما اعدائي لمالك

فقد قيل ذلك ان الذي ابرص ان كان الذي جاء وصدقه فاد ان كان كذبا وباطلا وبحسنه فكما صدقه وكذبه
فما اعتذارك الا كما شي عذرك عن شي قيل عند الاشك الاعتذار عنه بعد الاشتهار والاشتهار
ولا يعلمك ان تنع الناس من الحسن به وتبك شرد بحلك شي حسنت ولا تكرر على ودع شك الاباطيل
شرد به طرد قوله شرد بحلك اي ابعد وارحل عني فانك صدر الاباطيل لهذا البيت قصة كان لابي
رسعة الماري مراه لاسم ذات علمه وهو صحيح فيمن سالهم عن شاهم فلم يلتفتوا اليه فاتاه علمهم
ان قالوا ان الناس النعمان بن المنذر منها وهناك ابرص بن ابرياء الملبسي وله مؤيد فرسه واحتمل
بالنعمان وبنا وبنيه عداوة فقال استصحبوا حتى الكن منها على اسهم الليل في باب النعمان
استاذن لنا باب صبيا شاعرا فادخل فراسه على النعمان فقال والوسع هناك عن معه
بعض عوام النبي الاربعة فوكل جمع عامر في مصحفه انكر جاورنا لما دامت سبعة تحير عن هذا
جبر اما سبعة ثم هلا ايت اللعن لنا كل معه ان اسنه من برص ملعنه وانما نه دخل فيها جمعة
ردها حتى يوارى السبعة كانه يطلب شاهدا صحيحة فلما سمع النعمان ذلك امسك عن مواكلة فقال
اليس انت اللعن لي الكذاب مرارا انا نتشر حتى ذلك فقال النعمان فقيل ذلك
ان حقا وان كذبا البيت ويقال هذا المثل حسك من سماعه قوله بلا دا سبعة اي فات
سباع محوفة قوله تحير عن هذا اشارة الى البيت قوله تحير تصغير حير وهو صغير يعظم لانه
اجزه عن برصه قوله فاسمعه كانه على حذف الفعل واراد بها قوله هلا اي لا يقبل قولك
اسب اللعن اي تحبه كان سقطت بها الملوك واصل البعض الطرد اي انت فاسمعني الطرد
الاسح واهل الاسامع وهي اصول الاصابع الى مثل بعضت ظاهر الكف قوله وتلزم الى وتلزم حرف
العامل في باب كان يكون غيره عوضا عنه والالتزام الجمع بين العوض والمعوض عنه في مثل
انما انت منطلق انطلقت والتقدير لان كنت منطلقا انطلقت بحذف اللام لما طولها وحذف حرف الجر
من ان وان ثم كان لانه يحذف كثيرا وانتصال العقر المتصل به لا لعموم ما يتصل اعوبه وابدا ما عنه
يكون فاما في صون ما شبه ليس وهو من اخوات كان وادغم النون الساكنة في الميم نحو قلبها تما
معتارا انما انت منطلقا انطلقت قوله لعقرها اي ولعقر الجزء منطلقا في الاكثر نحو ليس كان اباه فقد
حال يعوضا عن الهمزة والاسان قد يضمر لانه في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون متصلا
عن المبتدا وقد ينال لان اسمها في الجملة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ العامل معمول الجملة
فان الكان كان زيدا قائما فلما جعل الخبر منطلقا لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه
وفيه نظر اما اولا فلان اسمها فاعل بدليل خلاف امر من الفاعل عليه وقد اقام المعنى الاولية على
كونه فرعا من المتصل من غير اشتراط كونه فاعلا في الحسنة واما ثانيا فلان الشرط بان الفاعل
انما هو معنوي الجملة ليس بصحيح لان من كان اشاره لا انما فقه ملكت يكون معنوي الجملة
فاعل الفعل المذكور بالفاعل غير الامر لانه وانما ثالثا فلان قوله لان الضمير انما متصل عامله
او بما هو كالجزء منه معنى بالعطف لجواز ان اعطيكه مع ان ضمير المتصل ليس كالجزء من المتصل

وهو الذي

الاستثناء الا زيدا في الاول وما عليه في الثاني موجب نعت المبني مرفوع مبتدا والاول صفته وجاز جره ومنوا
حال من الضمير المجرور منه عليه لانه لا يجوز كذا قالوا وقد تقدم انه حال من الضمير في الاول لانه اسم تفضيل
بدليل الاول الاوايل لا يفضل والمضايف على اسم التفضيل المنون لانه اشارة الى شرائط سلك الكمال والذي قاله
في المنار والجودر والمحال وقد نظر لان المبني ليس على السلسل بل هو اسم وضع للواحد في مبادئه الثاني لا صفة
فانهم صرحوا بان الثاني مثل لفظ الحائط فكما انه لا صفة في الحائط لا صفة في الثاني والتحقيق هو ان الاول الواو صفة
في معنى الذي سبق اذ الذي وصف بالاول والسلسل الذي نعته هو العاشر مرفوعا وتقديره فاما الواو في الاول فاما
اورد عليه ان قوله عليه منون من قيد الاول لان النعت الذي هو موصوفه ولا منون منها فصل لابد ان يكون
اولى انه ملاك الامر في هذا الباب هو الوصف بالاول لا قوله واما الثاني فصاعدا فالحوزة للاول الا
الا ان يرشد الحكم المذكور عليه مقيد منون الاول والا فقال تذكر وما على وجه شرح بالنسبة انا نرد ما
ذكره ان الوفاق اولى من قوله عليه منون قوله جاز الجاري هذا البيت الموصوف باذكر الاوايل من النصب
والرفع جملا على لفظ المبني تابعا لمحله بدليل امتناع جاني مولاك الكرام بحر الكرم لما ان حركة هذا المبني شتا
بهمت الحركة الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها وكانها عاملة موجدة لها وقد يقال
يجوز ان يقال النصب لحملها على محل اسمها لان محله منصوب واما الرفع فعلى محله وجاز في هذا النعت
البناء ايضا بحمل الصفة والموصوف شيئا واحدا فالبناء في قوله يجعل مستعلق بقوله جاز لكن لا مطلقا بل
باعتبار تقييده بانا اي جاز انا بناء انه بان جاء مثل عليه لم لم ينزل صفة المنادى لانه من الموصوف
كالشيء الواحد منع يجوز بناء ايضا واحد منه يوجد فالاول بيان الصفة مناسبتين مخصصة
ولولا هي لعم رجل الظريف وغيره فيكون الشيء لحمل الرجال لا يوجد وكذلك المنصوب بخلاف صفة المنادى فانها
لوضع قوم مقدر فان الفاعل يا زيد العاقل لو قيل لو ان زيدا المنادى غير عاقل وبكذا قريب بالحال
من ان الشيء هنا هو الصفة لا غير بخلاف باب المنادى فان المنادى هو الموصوف لا غير واما ان
صفة المنادى المبني لا يكون الا مفردا باللام واللام او بالاضافة وكلاهما يمنعان من البناء ودليل انه
لا يقال لا غلام رجل فلا غلام زيد فاذا امتنع من البناء في الاصل فمن الشيء اولى والثالث هو ان الالف
واللام نزلة واو العطف في الوضع المبني كما انه لا يقع بعد الواو رجل واحد فكذلك لا يقع صفة المنادى
لسلا يؤدي الى بناء الشيء مفردا قوله واما النعت الثاني اي الثاني الذي الثاني فصاعدا فالحوز
فيه الا الاعراب من النصب حملا على اللفظ ومن الرفع حملا على المحل ولا يجوز البناء لانه يوهم انه يجوز
البناء فقوله وكذا اي وفعل النصب مثال ما عطفت على المبني حال كون المعطوف مكرر فيه لا يجوز
الا الاعراب النصب على اللفظ والرفع على المحل يجوز لا البناء البيت تمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله
وتزرى اذا ما ارتدى بالمجد ثم تازرا قوله وان معطوف على المبني الممنوع محمولا على لفظه وان
وان موعدا لملك من ورائنا امرا لا ارى انا نشبهان مرمان واجبة فرحت ارتدا لكل واحد منهما بالمجد
وتازرا ولا لام لي ان كان ذاك على الا ابت فاب معطوف على محل لام مثل عليه ليس هذا نصا فيكون
جوازا ان يكون لامتناعه لكونها مكررا والجواب هو ان الاصل عدم الامتناع مع انه يوهمه شرط الرفع على

فصيحا النعت على ان ذكر الجر صلة عرف الابهام قال وان كرر اي ان كان المكرر
مع الاسم غير فصل من الكرة بين جاز رفعها وانما قال منها لانه لو كرر الكرة وحدها ولم يكن منها لا يكون
الحكم كذلك كقولك لا حول ولا قوة الا بالله ضرورة انه لا جمع بينهما ولا يمنع الثاني من رفع الاول او الثاني
من غير فصل لانه لو وقع فصل بين الكرتين مثل لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله لم يمكن الحكم ايضا كذلك
اذ لا جمع لو منهما ولا يصف الثاني وسمه على ما ذكر قال قوله كقولك لا حول ولا قوة الا بالله او قوة تعالى
من غير فصل بين الاولين الكرة فانه رفع الفصل لم يبين لانها لما مزجتا فصار الثانية من الاول التي حيث
فاذا اتى الترتيب انتفى فصار الثاني منها اليه وفيه نظر لان هذا الحكم قد صار معلوما منه
سابقا وكذا اذا فصل قوله جاز فتحها بان يكون لاي كل منهما نفي الجنس وتحدد كون الظاهر على
جنسين اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله اتحد على جملة واحدة وهو ظاهر على مذهب سيبويه لان المنفي
اسمها لا بواسطة عن الخبر وعلى مذهب الجمهور المنفي بانها تعمل في الخبر وان لزم اعمال العامل في معمولين
الا انهما متلازمان قوله ورفع الثاني اي رفع الاول اي ان تكرر الثانية زائدا لتاكيد النفي ولا يجوز
موقوفا حملا على محل لا مع اسمها ليس المرفوع اسمه وقيل لو نفي الجنس وقد وقع الاسم
بعده على الاشارة من غير تكرار كما هو مذهب المبرد وقيل نظر لان جواز هذا الوجه ليس بمصرح
بالمبرد وظاهر ان محل على وجه مشروع الجمع اخبر انه لا يجوز ان يتعدد لكل واحد بانفراده خبر عند الجمهور
والا لزم تواردا عاملين على معمول واحد ولذلك لا على معمول واحد قوله ونصبه اي مع رفع الاول
بان يكون لا زائدا لتاكيد النفي والا لزم معطوفا على لفظ الاول كما لا اب وابنا مثل مررت وانه
ولا يجوز ان تعدد عند سيبويه خبر واحد والا لزم الجمود والذكور لان خبر الاول مرفوع بالابتداء عند
وخبر الثاني مرفوع بلا لان الاسم عامل في الخبر بالاتفاق وعند غيره يجوز ان تعدد لها خبر واحد قوله
رفعها بان لا لاستناد الكان الصفة وقد حصل شرط الاستناد وهو الكرة ترادفا يكون لا نعتا ليس وقيل
او الاول ليس والثاني عنه عاملين على مذهب ابي العباس او بالعكس من هذا وفيه نظر وجه ثم
ويجوز في هذا الوجه تعدد خبر واحد من غير بالاتفاق لانه لا عامل هنا الا الابتداء فاكتوا بتعدد
الاول في جواب الكرة ومرفوع كما قال العلامة حمل وقوع فاعيب بمرفوعها مطابقة ليس الثاني
انه وضعا لا وهو بالبيت لتعريف تركيب ما هو اكثر من كلمتين فرفعا ورفع هذا الابهام قوله ورد
الاول مع الثاني كما يكون لا في الاول ملغاة لضعفها اي ليس في الثاني الجنس فان
ذلك كان عليه ان يقول قوله ورفع الاول ثانيا لعلة من قوله ورفع الثاني اي رفع الاول كما يقال
نحوها ورفع الثاني دون رفع الاول ورد الثاني قلت انما اعاد لان رفع الاول لا يشتمل من الثاني
بخلاف الرفع فانه تبدل مع الثاني مذكور قوله ونفي الجنس اي اشاره الى انه يجوز في النعت
الاعراب اشتراط كون منعوته منفيا وكونه نعتا اول وكون النعت مفردا وكونه بلفظ
بان لا يفصل بينها فصل والا لم يجز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريف لعدم بناء النعوت وكذا نحو
لا رجل ظريف عالما حيث لا يجوز البناء في عالما وكذا نحو لا رجل صاحب مال والا رجل الا ظريف

واذا تكلف ذكر به ادعى لها واذا تجاسر الجنس يدعى جذب هذا لهم الصفار بعينه والبيت
الكرم من اسماء الحرب وفصل من شب الحرب والجنس غير مخلط بين الاوزيت وتنقل على الجنس
بحيث جبانا اذا الحلى وجذب اسم رجل وهذا ذكر اشارة الى مضمون البيتين قبله والصفار الذل
قوله ان كان ذاك مقدر فاعل والاشارة الى الخبر لانها تامة والجواب قوله الا لام لا يجوز الا لام لا يجوز
مخاطبا لجاعة جوهر الى المنفي في معاملته مثل هذا الى العدو منع واحساكم اباي في حال استقامتكم
والمكروه عاكم لا وصف وفي البيان ودعاكم جذبا يوم الفخار عندنا واطيب الغناء
الذل الهوان لا غير والذل الشيء ان كان ذاك ورفع فلا لام ولا ولا تنقل منع قوله الا
ولا الا الدعاء على نفسه بالمجيء والقوات وتحذير اي تردد الاسباب والاعياء لدفعه وتحوز ان
يكون على نفسه بهلاك ابيه وما كان الذي ذكر حكم المعطوف الكرة صارت منطوقة الا نعتم ان المعطوف
الموقوف كيف يكون حكمها حال اي واما الموقوف من المعطوف فلا يجوز فيه الا الرفع حملا على المحل نحو لا غلام
ولا العباس الا يجوز فيه النصب ولا البناء وانما كان كذلك لان الاولى تاثير الموقوف لم يكن منها الرفع
فيها اولى ولا تمدح في اشد الفتى على مرغوبه قوله واذا كرر اي واذا كرر الشيء بلفظ بالمنفي
وذلك الكرر جاز في الثاني الاعراب رفعا ونصبا والوجه مبني البناء الفاضل الا كونه كرر الفظا
فانوا الاعراب في المكرر الموصوف اولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه اوصف صار
مع وصفه كالحال المعطفة نحو قوله من انا انزلناه قرانا عربيا كما لا ما بادوا فانه يجوز فيه الثاني البناء
على الفتح والاعراب ايضا قال واذا دخلت الهمزة على لا لم تفد عمل لا من
النصب الاضافة والمقام له وبناء الاسم في المفرد النكرة كالا لغير عمل غيرها من العوامل كقولك
في ضربت زيدا اضربت وبعد مفعول عليه غيره ومنها ما في معنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او المعنى نحو قول الشنفرة الا سبيل الى خمر تشاركهم في سبيل الى نفس حمام
في السلف المنفية اسم امراة عينية عشقت فتى من بني عقيل يقال له نفيس بن عقال وكان احسن
اهل زمانه صورة فضنت من حبه وهجت بذكره حتى ذكرها شعرا فرغبت الخطاب من اهله
ذات ليلة فسمع رسول رافعه عنيزة انها اهدوها الا سبيل الى نفس فقال له يا نفيس بن عقال المنفية
فوقف خبرها بدعاء فاموه بكاب حتى جئته بها فاتيه الى ناقل عنيزة اخالها اي عنيزة تجلوها
احسن فقال ان ذنبت لي فرزقك قال صدقت الذنب لي ان تركتك دار الاجبر تاركه
جملا وسيره الى البصرة اعلم انه لا خلاف منهم في ان اسم لا على ما كان عليه قبل الهمزة من
الاعراب والبناء وانما الخلاف في المحل على موضعه فالمشهور لا يجوز الحمل على الموضع اذ المنفي
اعني لا غير الجنس وصار معها بمنزلة المنفي لان معنى الاعلام انني علما وعند المبرد والمازني
يجوز ذلك وحجتها عندهما ظاهر قوله او مقدر قوله او الرفع اي وعلى الهمزة الداخلة على لا الرفع
نحو لا نزول تصيب خيرا فان العامل يجزم بانه لا نزل لكنه يوضع عليه النزول ولم يذكر سيبويه
ان حال الاصل الرفع كما انه قبل الهمزة بالرفع كمن الكسر اي وتبعه الجزولي وتبعه المص وترجيه الاول

وقال بعضهم انها اذا كانت عوضا كانت من حروف الافعال كان والمحققون اصحاب الاسم يعدونها نحو الا
رجلا كريما ولا كونوا الذين الواحد على الا لانه الجزء صار مظنة ان يوضع عليه قوله الا رجلا كريما والمعنى
غير انا الى الاعراب فانا نبادر اليه والى جزاء وما هو دال على عمله سبب الحصة بكل الصلة المراد
انى بتحمل بواب المعون وسخوه الوجه سبب الى سر بواب المعون السر اذا اتى وهو انها من الصحاح
باشت من الشى موشت بوشا تحت غنى والمصراع الناصية رجلا والدعاء اعتراض كان الشاعر شتم
بلى المراة منول على طرفه سند الخمى وتروى سبب من العصوبة الى سبب فتحل كذا وتروى سبب
من الانابة اى تنتى وتروى الارجل جزاء الله خيرا بالرفع وتروى الارجل يعنى اعانى رجل فال الطلب
فى جواب ما الموال الاحوف براسه موضع للتخصيص الشدة وردت بان المحنة ايضا وجه
عنى للتخصيص ودل عليه قوله موضع براسه فتدبر وقال يعنى العزة المنى وخلت
على لاتج كان حق الاسم الشارع الى الا انه نون لضرورة الشعر واجيب بانه يجوز ان يكون
رجلا منصوبا منسل دل عليه حرى كانه قال الا جرى الله رجلا خيرا ويكون الا للاستثناء كما فى
الا قام زيد والا ان وعد الله حق وورد عليه بانه مستبعد وان كان جائز النظائر يعنى اما
المعنى فهو انه يرى ان يدعو لرجل على بلى الصفة وانما قصد طلبه منصب على ذلك المعنى فتدبر
معنى الطلب وورد عليه بانه مصادرة على المطلوب فان قصد الطلب انما ثبت اذا كان
مقرونا للاستفهام وانما اللفظ فهو ان قوله بلى لم على هذا الشاهد صفة رجل وقد فصل بينه
وبينه بالجملة المفسرة وهى اجنبية قوله وقالوا لما كان الشارح نحو لا ابالك ولا غلام لك
ولا قاصر عنى بك ان قال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك بحذف الالف و
اثبات النون والبناء على ما نصب به اصلين انه قد يستعمل والجمهور الى انه مضاف
حسنه ومعنى المعنى واشار الى قاردة الجمام الام من المضاف والمضاف اليه قوله
توكيدا للاضافة فان اللام الظاهرة توكيد للمقدرة كما تقدم الاشارة اليه وبانه عوض وقصا من حق المنى
فى التنكير بما ظهر بها اى بسبب اللام فى صون الاضافة فالمعنى وان كان لا يتكرر عوضه حقيقة الا انه
تكرر صورة وذهب ابن الحاجب الى انه ليس بمضاف ولكنه منسوب بالمضاف ولو كان مضافا حسنه
لكان معرفة فوجب وقوعه نكرة ولا ملابسا مستثنى وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله باطلة بها من
صون الاضافة يعنى انما يلزم ما ذكر ان كان المنفى معرفة صورة ومعنى وما ليس كذلك كما عرفت
واستدل ايضا بان لا ابا لك ولا اب لك سواء فى المعنى انشاء ولا اب لك نكرة فلا خلاف
فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك نكرة لان المعرفة لا يوافق النكرة واجيب ايضا بانه اشتراك فى المعنى
بطلين واحد ح ان المستدل به فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فانه يستدل وهو ظاهر لا يحذف
فى قولك لا ابا لك اى لا ابا لك موجود وهو يدل لا ابا لك وهو لك اى لا اب موجود لك يعنى
الجملة الاولى لا كان ابوك موجودا وبنى الثانية لا كان لك اب ومحل الجملتين واحد لا يكون
المستدل به فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة قوله فلو اى لو وصلت من اسم الاسم لم يكن

يدعى حذف الالف من لا اباله وهى اثبات دليل العصبة والجمع نحو لا ابا فيها لك ولا غلامين لك
وقد قال ان الفعل ان كان سعف المضاف فلا الثانى يجب الحذف والاثبات نحو لا ابا
لك ولا غلامين لك ولا غلامين لك لانه لو لم يكن مضاف لعدم جواز الفعل من المضاف اليه
هذا الفعل وان كان بالظرف اللغو الا المستقر فقد يوجد لا يجب الحذف والاثبات لانه مضاف
مع وجود هذا الفعل وانما يجوز الفعل بنا كثرة ما يتبع فى الظرف وعند سيبويه والخليل مختار الاثبات
ضرورة الشعر قوله وقد يحذف اسم لا ان يحذف لا عليك اى لا باس عليك ولا كزيد بالكاف ان كان
اسما يجوز ان يكون الخبر محذوفا اى لا مثل زيد موجود وان يكون الاسم محذوفا اى لا احد مثله وان
كان حرفا فالمحذوف هو الاسم لا غير ولا يجوز حذفهما معا عند حذف الخبر لئلا يكون اجحافا قال
ومنها اقوال اى من الكلمات خبرا ولا المشبهة بليس وسيأتى بيان مشابهتها بالبيت
الرابع وقد ذكرناه فى المرفوعات نحو ما زيد منطلقا فى الدخول على المرفوعة ولا رجل افضل منك فى الدخول
على النكرة فان لا لا تدخل الا عليها وهى اى انما لها عمل ليس الغة الحجازية وانما سميت باعتبار الخبر و
الغة التميمية رفع الاسمين بالابتداء ولا عمل لها عندهم وحجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم او الفعل
ولا بد للعمل من الاختصاص باحد الجنسين فصار مثل حروف العطف ولا يستثنهما فلا يجب
عنه قال بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك
فى الحكم مثل الفرقية فانها نوع اشتراك لفظ ما الاسمية واجيب بانه اثبات بانه انما كلام ما مع الاختصاص
لكان مثل مشبهتها بليس لاستواء معناهما وهى ليس كما سبق الرسم الرابع قوله واذا زيدت
كزما ان زيد قائم لان ان يمنع لانه يريد ليس بزيد جاز الغاؤها وعدمه من ليس فلا يعمل عملها وقد
سبق ان كلمة ان لما كانت ولا انما لا الا انها تزيد ان الناقصة وكان ما الناقصة على نفى ما فلنفى
اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا انما نقيضه لنفى ما ولذا سبطل العمل اذا تقدم
خبرها على اسمها كقولك قائم زيد لكان صنعتها فى العمل وكذا اذا انتقض النفى بالا كقولك
ما زيد الا قائم سبطل العمل لا بنا الى الفاعل جاء جاء بخلاف ليس فانه يعمل وان انتقض النفى بالا كقولك
ما شاركته فى قيام لان العمل لانه اراد ان يرى فيها وهى ليس على ان الاسم من الاوسى فلكل
وهى الاخبر بمعنى واحد فالعمل فى الاسم ما فى الاخبر دون الاوسى وقد سبق بيان الخلاف
فى بطلان العمل فى الاخبر حيث قيل حين بدليس جواز العمل منها قوله وما الدهر الا تحنوا ما بال
وما طالب الحاجات الا مدنيا المحسوس الدوالات الذى لا يستوعبه الا وورد عليه بانه يجوز
ان يكون المضاف محذوفا من الاول اى دوران محسوس وان كان معنا مصدر ا مثل قد
الاسم اخوك وكذا اذا عطفت لا الى مثل بطلان العمل فيما ذكر حاصل واعطف على خبرها ولا
سواء كان الخبر منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة نحو ليس بكريم ابوه اى شبت من حروف العطف
نحو لا ولكن سقل عليها فيما بعد الموجب لزوال علة العمل وهى التى نحو ما زيد قائما بل قاعدا او
لكن قاعدا فان الاسم بعدهما مرفوع لا غير واما قال يوجب لانه لو لم يكن العطف يوجب

لم يعمل الا نحو ما زيد قائما وقاعدا قوله ودخول الباء الخ عطف على قائما وهى ان دخول الباء فى خبر
لا يمنع الا فى لغة الحجاز لان عند بنى تميم ارتفاع الاسمين على الابتداء والا لا تدخل على خبرها المبدل كما قال تعالى
ورد عليه بان دخول الباء فى خبر شرطه على دخول الشى لا على علته الا ترى انه قد قال ما كان من احد ولا
جاز من احد مع ان عدم العمل يزيد مطلق لعدم اثر لا على عدم العمل بما زيد لمطلق عند عدم الاثر
قوله ولا المكسورة الخ وكلمة لا المعنى باخرها يا من كسرت ملا ما اذا ضربت وبين مدلول وصدر ذلك
وعدوا عن الخاف انا، كلمة لا بالكسر كسرتان فوجه الشبه ظاهر وقد قال من كسرت انا فقد عبر بها
اى عبرت عنها ما ما، البالا لسواد الشعر فى ظهرها هى فيه ليس عند الشعر من لان الحرف الثانى به
ليس والمعنى الحسن لانه العمل وقد يستعمل الا انها لا انا فيه المعنى لانه حين ناص بنزله ولا غلام
رجل وتشكو فى ذلك بانه يلزم الاخبار بالحروف ولم يعهد مثل ذلك ولم يجز الاخبار بالحرف جاز زيد
ما فانا وهو معنى واجيب عن ذلك بان من اعتقد انه ليس باسم او انما هو حذف واحد وسام اذا دل
عليه الدليل وقياسها ان الاخبار بذلك شائع طريقه مجرى المعتدل فى الخاف انا، ولا يلزم من الاخبار بها ما
بالمثل وما انا فالم يتوجه به فالك سوء انهال لزوم الاخبار بظرف ليس والمكون فى الاستثناء الى
كالمزم اخبار الناقص بالمزين المعلق يلزم اخبار الاسم فى قالت قوله الا انهم اى كلهم ان ان جعلوا
ومن ثم فى بين الاستثناء الا فى حين ولا ثالث حين مناص الى السر الحين حين ناكر وفى اخبار مثل ناص من
قوله موضع طلبها ومناصا اى فرارا قوله ودل اى ودل على ان انا ليست من اسم حين قوله
حنت ولات هنت حنت وجد انا، والاصل ولات حين مناص هنت غير مقبول ولا
انا ان الله مدبيك عبيد فانه ما ان انا مسلمه يعين وحين يكتمن لعنان قال الطاعنون
بغير باطل والمطعون كمن ما من مطعون وبتاء سبان اذا ان لم يشر اليها المعنى اذا ما جاء
وانها عاملة والنصب لعدم بما ما خبر مثل ان ولات اذا حين مناص والا فوجب
البعض وهو انها ان الا لا ليس بلب ما ها النا وسبها نار حين يكن حنا يعنى استناف كان
بين حينا كذلك الرسم الحين حين حينها وهى حنت وجنت الهجاء حنت الغير وتنزيل
عبد شمس من سعد واحد الثلث ان الهجاء كانت لعلى عبد شمس وارادوا ان يعبر على صلة الهجاء
وعلت بذلك الهجاء فاضرت ابا ما فالت مازن من مالك حنت ولات حنت لانى
لكم مشروع اى استناف وليس الوقت وقت استناف فيها ثم رجع من الغيب الى الكلام فقال
لها وانى لكم مشروع اى من اين نظرتن لو كنت نظرتن به لعذرت الثلث لمن كن الى مقدمه
مثل ابوانه اصله ان منا فهو لهم ولات منا ع الا اصل لكان يعنى منها استعير منها ما ما
قال حنت بدار ولات منا حنت فيها مضافا الى الفعل فقال صاحب الاساس مثل يعنى
لانت حينا الرسم هذا موضع ذكر اوقد ذكر قال واما منصوب الاسم الاول
وكذا سائر المنصوب من النوع الاسم الفضلة النواع وفرع عن انواعه صار واما منصوب الفعل
وخبره قوله واما مرفوع الفعل بعد قوله الرفع هو من الاسم انواع اى واما منصوب الفعل

لام كى واما كانت بين الام ناكدا لما علم فى زاده البارى خبر ليس نحو ليس زيد عالم وقد جاء
لان معه ما كنت لا فعل كنت فما سبب لفعله ومنه ناكيد ولان منه فعل الفعل شبه لانه زائد وقد كنت
الفعل كخلاف مولك كنت اهل فانه فى الكاد الفعل والاول مستلزم لكان من غير عكس وفى كلمها نظر
اما الاول فلانه كون الفعل لم يعمل ما كنت مناسب لهذا الفعل واما الثانى فلان الشى صادق و
مطابق للدابع فلا يدل على نفى الجاده بالزاء وقد اورد عليه بان بين اللام اذا كانت زائدة لزم
الاخبار بالمصدر عن الجثة وذلك لا يجوز واجيب عنه بانه يجوز الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر
من الجثة وان لم يجز الاخبار عنها بصريح المصدر وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل وانزاء
بخلاف المصدر والا تحاد وفيه لزم الصدق ان صنا حصا وشجر طاق بسكت الفعل المحض الا وجه بدو ان
الفعل الدابع ضمنا زما وهل هو فاعل كما لا يجوز خزاى اللام الناكدة لانه اصل الفعل فيدر قوله ما لكونه
اظهارا ان هذه اللام لا يدخل انها لم يدخل على اسم صرح لم يظهر بعد ما علت الفعل اليه وان الفعل
فيل لزم الاخبار هنا لطلبا للمطابق بين النوع والاثبات فان قولنا لم اكن لا فعل من قولنا الفاعل
سوى فعل فالوا الظاهر انه يجب تقدير ان بعد اللام الداخلة الذى يجى بعد فعل الاو والارادة نحو اوت
لاعلك بعد الله الذهب قوله والفاء بغير فعل عطف على قوله حتى الجاء او على لام الجحود وقوله
لم يعلن مثلى بانا، لدلالته على حصول العقيب وعطف على هذا قوله وحتى حتى الجاء اذا كان الفعل
وقوله والواو بشرط الجمع الى فى ذلك اى يقتضى الجمع بان معنى اذا كان فعلا الفاء، لكن لا مطلقا
بل بشرطين احدهما كون فعلها سببا لما بعدها والاخر الوقوع فى جواب الاستفهام الشرط وقوله
بنصب السبب والوقوع اى قال الشرح الرضى مثل التقصيص قال الله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
وقال الزجاج انما نحو لعله يتذكر او يخشى فتنفعه الذكرى على قراءة النصب اقول انما فهم على الاستفهام
يعنى ان حال النصب على جواب الشرط يقتضى معنى النفى على طرح به انه البيان من انه نفى يتلف
سبيل حكم ليس وكذلك صرح السكاكى فى لولا التحضيض بانها مضمنة معنى النفى وكون ان حال انها
مضمنة بين الاستفهام قال الشارح الرضى انما اسبب جواب الاشياء الى لانها علقت ما بعدها على غير شكله
لا فعل لا يطلب ضمير يدخل النفى على الطلب ولم يدخل على الذم فعلى عطف فعلا على فعل الاستفهام فى معناه
ولا بد على حرف النفى كما دخل على الذى خلقه استحق النصب بالخلاف وشبهه بالمعنى معه ورد بهذا
بان الناصب لو كان هو الفاء لم يقدر ان كان لا تدخل عليه العاطف مثل ان قال ما اتيت فصاحبى فاكرمك
فاحد بك مثل ما جاء لا تاكل السمك وتشرب اللبن وناكل الفرس فالوا ناصب المضارع هو ان فدون الفاء
ثم اختلفوا فذهب الجمهور الى ان المعنى على شغل الطلب مردوس من النصب ما بعد الفاء وبعض الى ان الناصب
هى ان دون فاكرمك لكن مثل زائدة فاكرام بنى فلا بد من نصب ما بعد الفاء وبعض الى ان الناصر
ولذا المعنى فى حصول النفى بخلاف ما مثلا فيقدر شا فان النفى مثل المؤمن انما يكون مثل لسان تحصيلت فيها
صدق وما ذكر ناصله وجه الشرط الثانى واما وجه الشرط الاول فهو ان يكون السابق سببا للاحق
يكون الدليل على المقصود لقدر ان السبب انما يطلب لاجل المسبب وانما فانتصاب الفعل بعد ان الوجوب

وانا رجوع على الاستقرار

من قبل مجوز ان اللفظ والمعنى مع المعنى ولا شك انه على خلاف الناس ودرجه حيث ورد انا ملوك
تقدير يختص الشرعين نظره ما قاله انه الاصول ما ثبت بمكان الناس عليه غيره لا بناس ودسب الى الوجه
بناء على كون فاء السبب لعطف المفرد على المفرد قيل الى انهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان
المضارع المرتفع بلا فرق خلصه للحال او الاستقبال فلا يرفع معنى الحال بالعدم في باب الفعل فلو اسقط
مرفوعا سببي كل الفرض ان الفاء لعطف جملة جانبه النقل على الجملة التي قبل الفاء فحوله الى النصب
في الظاهر على انه ليس مطلقا اذا المضارع المنصوب بان مفرد وفصل الفاء المذكورة جملة ومحلها المضارع
للاستقبال الاتي بالمراد به كما ذكر ما المنصوب سواء ان فكان فيه شيئان احدهما ان يكون الفاء
العطف ونفوه كونه للجزاء فيكون اذن ما يعود انا سلما اخذ فيه الجزم وجوبا كما ذكرنا في اذن اخرجوا
الجن فاذهب اليه الجمهور لان فاء ذهب اليه اعود اخارجه عن الناس بتقدير الشرط وتقدير الملاسا
الجزاء ونقل الفاء من العطف الى الجزائية وما ذكرنا من علة الحالة فهو ممنوع وليس كذلك فالحق فيه
قليل ايضا وبما ذكرنا يعلم حال ما يقال من انه انما منشط ذلك لان يتن الكشاف عن تاسه المعنون
فيكون كالشرط الذي ليس بمحض الوضع ويكون ما يعود انا كالجزاء فان قلت كان عليه ان لا يعود الوض
حينا لانه من متولدات الاستفهام على ما صرح به ابن السان قلت مولد الوض من الاستفهام
الاشرف فتصيب جزا عن ثابت عنا لانه الحق قوله وكونه سابقا الخ سوال هو ان المضارع
قد انتصب مع المضارع انما الشرط انما وجواب هو انه ضعيف لا يوجد الا الضرورة في اصول النحو
الا يرى ان الشاعر لا اضطر بعطف على النقل الواحد لذلك غير شرط بالفاء وكان الاول سببا لكان
نصب كما قال سالتك منزلي لتنيم فيه والمنى لحاجة فاسرعي كما حبل جاذبه ما لحاز سببا لاسراعه عند ما
اما نصب كانه قال فيكون لحاجتي فاسرعي وكان حق الكلام ان يقول لو كان في غير سؤال والمنى لحاجة
اذا لمعنى فاسرعي او ان المنى اسرع قوله وكونه كما لك سوال على ان سبب نصب المضارع بعد الفاء
في غير جواب الاستفهام السته وجواب بانه يتساول من ان لم يكن ما لحق فيه ظاهرا الا انه ما لحق فيه
في المعنى في السلفي انه قال فالمنى ان لست بوال علينا لانه لا يشبهه ما لوالي علم انه ليس بوال
لوجوب انتفاء بوس المنب والمسبب به اعلم انهم اختلفوا في ان النهي الصحيح في كلمة غير هل نزله النفي
الفعلي حتى يجوز مجاوزات غير قائم فيما يقول قوله لا يقوم فما سا فذهب طائفة اليه والجمهور
على منعه واليه اشار بقوله وكونه غير قائم الخ في اصول النحو قوم يجوزون انت غير قائم فيما يتبك
بالا عدل لا يجوز لانه انما عطف المنصوب على مجرد عليه النقل ويكون حرف النفي مستعملا وهو
اسم حقا فليس يجوز في قوله ولا يكون اسما الا الاول في السلفي لا يجوز الا الاسد الاسد وما قال
ويجوز بالنصب جزا ويجوز غير الله فيتعد لتقوان لنقل الاول والظاهر مع الكسائي وسيبويه
الاستثناء في اصول النحو اعلم ان الاسماء التي هي بها وسائر الالفاظ التي اقيمت مقام فعل الامر
وليست مثل لا يجوز ان يجاب بالفاء كقولنا ويزال وودونك زيدا وعليك زيدا الى ما بالفاء
لانه لا يهمي وكذلك العلل النقل لا يجاب بالفاء لانه لم يظهر معه فعل ومعه ضمه لذلك قوله

فعلا فاكسبي فانه يجري في ذلك مجرى الامر الصريح نظرا الى انفهامها من الطلب مسوغا بدال فانك وملك
زيدا فانك والاسد الاسد فتنجو وغير الله يك فيدخل الجنة قوله وقيل ان الدعاء اذا كان بدون ان
الدعاء اذا كان بصريح لفظ الامر او لفظ النهي فهو بمنزلة الامر والنهي نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق اللهم
لا تاخذني بذنبي فانك وذلك لانه داخل في باب الامر والنهي عند جمع النحاة واما الاصوليون فانهم
يفرقون بين الامر والدعاء ولا التباس في اصول النحو واما النداء فقال في لفظ الامر لا فرق بينهما فهو مثل
اشارة الى قوله وما كونها بعد فاء ما نوعه بعض الناس رهين من ان مفرد المنع في الدعاء غامض
واما يلتبس ان قوله بمنزلة الامر اخبر قوله والدعاء وجزا الاول بحذف وجوبا لكن في لا يكون
خبرا انما قبله وبوارها بالنصب لكون خبر لا يكون اي ولا يكون اي ولا يكون بعد وسيق ان يكون
الدال على الطلب اسما الاداة والاسد الاسد ومن تامل في لفظ اصول النحو وجدوا الدعاء انما
لا يجاب بالفاء نحو فيك لسفو لكن بعد وغير الله يك والكسائي يجوز الجواب في ذلك كله انتهى ان اذكره
غير مطابق للواقع فان قلت ولمذا انهم نصوا في باب الاضافة على شرط التنصيص ان الدعاء بمنزلة الامر
والنهي مثل اللهم زيدا فاغزله وزيدا برا الله عليه العيش وقال الشاعر وكفاه الله عني ما تاخل
واما زيدا فجدعا له واما عرا فتسيا له فحكموا باختيار النصب فيها لدلالة الدعاء على معنى الطلب
وكان مقتضاه ان يجوز النصب ههنا بعد الدعاء قلت لا بد من تامل المناسبات بالاستحالات
واما بدون تخصيص فانه لا يخلو فيه وفي قول الكسائي والطالع مع الكسائي لو ساعده الاستعمال
اشار الى ما ذكرنا فرع عاسلفي بالاعراب الفعل للضارع الواقع بعد الفاء فيشرع في بيان اعرابه المحل
مثال نهاه ان كان اي ان كان قبل الفاء اسم يصح عطف المضارع المنصوب الواقع بعد الفاء عليه فالمثال
في على هذا المضارع بحيث يعطى فانك تحتاج الى قال نحوه والا ان لم يكن قبلها فانك الاسم ومعناه تلفه
اقسام وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين قوله فالرفع اشارة الى الشاء الاول
ورفع محله واجب اذا كان النقل المنصوب بعد الفاء لغير من له الاول بان يكون الفعلان عنا على
وهو شيئان احدهما لا يكون متمنى ليت نحو انتي فاكرمك لانه في تقدير مصدر مرفوع مبتدا على
مصدر مرفوع مفتح من النقل الاول على اقامة ما مقام من الافعال العامة نحو الكون والحصول والصدور
لكن مثل اتاني فاكرامي متى ولا يجوز النصب لاختيار الفعل اذ لا يستثنى ان يقال ليت اتاني
اتاني فاكرامي متى قوله الا اذا اشاره الى التنصيص الكائن اي الا اذا كان النقل الاول يدخل ليت
حال كون ليت غير داخلة على ضمير الشان فالنصب واجب نحو لعلك تاتيني فاحدثك والصدور
ليت اتاني فاكرامي متى وقد يقال هنا فالنصب واجب سواء كان النقل المنصوب بعد الفاء
لمن له النقل الاول او لغيره نحو لعلك تاتينا فتحدثك وليته كاتينا فتحدثنا وليته عندنا فتحدثنا
فاحدثك

والصدور ليت اتاني فاكرامي متى وليت اتاني فاكرامي متى فاحدثك استفوا امنه عندنا ولا يجوز ان يكون الصدور
ليته كان منه اتاني فحدثت فكون ذلك زمان متجاوز للحد وكيف ان منع ليت على النقل الصدور الذي من النقل انه
وقيد نظر اما اولا فلان قوله الا اذا كان متمنى ليت مستثنى من قوله سابقا اذا كان الغير من له الاول فكيف
يكون مثالا لا نحو ليته اتاني فتحدثنا ان الفعلان فاعل واحد تقدير واما ثانيا فلان يجوز فيه الوجهان
النصب على ما ذكره والرفع على ان يكون لعلك يكون مثل اتاني فحدثت ودعوى انه كالرد للحد غير موجه
وكذا دعوى وجوب رفع ليت على النقل الصدور قوله وما عدا اسماء الخ اشارة الى الشيء الثالث اي وما عدا
الوجهين المذكورين سابقا الوجهان الرفع والنصب وهذا الشيء انواع الاول ان يكون الفعلان لواحد
ولم يكن متمنى ليت نحو انتي فكرمتني والتقدير لو انتل اتاني فاكرمني او لكن مثل اتاني فاكرام والثاني
ان يكون النقل الاول متمنى ليت داخلة على غير ضمير الشان مع ان فاعلها واحد نحو لعلك تاتيني فتحدثني
وتقديره لو اتاني فحدثني والتقدير ليت اتاني مثل اتاني فاكرام او يكون مثل اتاني فاكرام وما ذكرنا يظهر بفساد
ما ذهب اليه الشارحون من ان هذا انما فسان الاول ان يكون النقل المنصوب بعد الفاء من النقل
الاول سواء كان متمنى ليت اولا والثاني ان يكون متمنى ليت داخلة على ضمير الشان وكان المنصوب
له الاول على انه ناقض ما سبق من انهم صرحوا بعدم جواز الرفع في نحو ليته تاتيني فحدثني اذا لم يكن
اتاني منه متمنى تقديره وتقديره اعلم انه على ما حققنا اولا من ان ما يعود انما تقديره مبتدا محذوف
الخبر يكون اجاز رفع الجملة بالابتداء اقول قد عرفت ان ليس يحتمل ولا هو بالقول حتى فان النصب
التلفظ ولم يجوز فيه الرفع على تقدير لعلك تكون اتاني فاكرام متى لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
مثل الى قولك لعلك تكون اتاني فاكرام متى وهو غير مستقيم اذ لا يرضى من تقدير ليت وهو جملة فعلية الى اسمية
فلذلك قال يعني ليته النصب وفيه نظر لان المعطوف في قوله فاكرامك كان الخطاب عاما من اسم
ليت فكيف يكون الجملة الواقعة خبرا ليت عن ضمير اسمها وقال المص اذا التقدير ليت اتاني فاكرامك فاكرامك
ثم ورد عليه بانه افراد الاسم وهو الكاف عن الاعتبار وجعل الخبر مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف مع
الرفع حيث قال مثل اتاني فوقك لعلك يكون مثل اتاني فاكرام متى ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر
لست الكاف اتاني مثل فاكرام متى مع الرفع ايضا قوله ولا يجاب اي ولا يجاب في جواب احد الاستفهام
السته لان جواب احد ما ليس منها وايضا فالجواب هو المنصوب والاول يسد اليه فلو كان في جواب
لصار هذا المنصوب لا الجواب الاول ولهذا ناقض معنوي ولا يجاب احد الاستفهام السته بالكثير من جواب
واحد مثلا لا يقول اتني فاعطيك فاكرمك على ان يكون كل واحد منهما جوابا على حدة لفساد المعنوي
كما ذكرنا وقال انه مقدر لشرط وجزاء فكما انه لا يتعدد الجزاء والشرط واحد بدون العاطف كذا هنا قوله
وقوله ٣ سوال هو انه فواجب الجواب بجواب فان قوله ٣ فيكون جواب فقط دم وهو جواب التمني
او اجيب التمني بجوابين وقد ذكرت انه لا يكون وجواب بان قوله ٣ فقط دم جواب اما عليه من التمني
وهو قوله ٣ ما عليك من حسابهم من شيء وقوله ٣ فيكون جواب يكسبني عليه لكن لهم وهو قوله ٣

ولا تفقد الذين الآية في اصول النحو فيكون جواب لا وقوله فتطردهم جواب ما وذكر صاحب الكشاف
جوابا الى انشاء بعض الشارحين وهو ان قوله فيكون عطف على قوله فتطردهم لا جواب ستنتل فيه اقول
فيه اخطاء لان طردهم على تقدير حسابهم عليه لا يكون سبب الظلم لانه لم يقل ما عليك من حسابهم
من شيء فتطردهم بعض الذين كان عليك شيء من حسابهم لكان الطرد كل ما يتم وجد وليس قلبي وان شئت ذلك
بال قلبي فوقك لعلك على زيد من حق فتطله فتكون من الظالمين فان الطلب في الطلب سبب الظلم
قال والواو اقول يرفع هذا الواو واو الصرف لمكان صرفها اعراب ما بعدها عن اعراب
ما قبلها بشرط الجمع الى اجتماع مفردين ما قبلها ومفردين ما بعدها في زمان واحد ومنزلة الوضع في جواب
الاستفهام السته المذكورة وهذه الشرائط بعد الشرطين بها وكثرة الكثار وقد يقال حتى الواو على الثاني بلفظ
بينهما في اصل العطف وفي صرف ما بعدها عن اعراب ما قبلها نقصد السببية احدهما والجمعية في الاخرى
وفيه نظر لان الواو للحال لا تكون اذا كان المعنى الذي منقوطا في المحال وقد نظر انه موجود فيه والتقدير
في الواو كالتقدير في الفاء فقوله الا تكرمك والا تكرمك اي تحمل الاكرام لانه لا يكون السكر شرب
العين اي لا يكون شرب العين الى لا يجمع بينهما وفي الاستفهام بالا تاتيا وجدتنا بعد تاتيا
اي كل يجمع انا تكرمك وما جاءتك منا وفي المثنى ليست بالا داخلة وفي الفعل بما ساء وجدتنا وفي الوضع
الاستثناء نصب جنا وفي جواني المعرى انما اضرب بعد ما ان من لم يقل منها لانها له علت لا تكون من
ان يقال اعتبارا لاصلها واعتبارا الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب
اما الاول فلان معناها المدخوله عن لا يجلب من العطف وفي من حروف العطف لا يجلب واما الثاني
فلان معناها التعارض هو كونه يجمع مع ومعلوم ان مع لا يجلب النصب واما قلنا انها يجمع مع لانك اذا طلبت
لانا كل السكر واشرب العين معناه فيتفق ذلك قوله ومحله النصب للاجزاء اي ومحل بعد الواو هنا النصب
لا غير لانه متعلق به اي لا يكون مثل اكل السكر وشرب العين وفي قوله قم وقعاني فاكرام الضيف
رفضة الصباح وقد سلم لا يجوز ان يجعل الواو عاطفة للمصدر على مصدر الفعل الاول على تقدير لكن مثل
قيام والقيام من لانه لا يكون تنصيصا على معنى الجمعية اقول لا ماء من العطف وقصد المعنى
كما في كلام الكل وخصوصية ههنا المنافي فرضه دالة على قصد المعية سيما وقد نزر عنهم ان ما يخ فيه
ما يجوز فيه العطف فلا يجوز فيه وقد صار الى قوله لا غير فلا يجوز ان يجعل جملة مرفوع التنصيص
على معنى الجمعية بان يجعل الواو للحال ويكون الفعل المنصوب بعد ما في تقدير مبتدا محذوف الخبر
يعني قم واقم قم وقعاني ثابت اي حال سوء فاني اقول كما قدر المص ان فيه تقسيما من جهة الواو
للعاطفة الى الحالية ومن جهة الفرق بعد فاء الخبر والمعنى ما قالوا قال والواو اقول
هو عطف على الواو او على ما سبق فلا يخلو من الاولى الى منتصب الضارع ما هو ان هذا اذا كان
يعني ان الواو الى وكل منهما لا يدخل الاسماء بل الاسم بحد اهذه مثل اتاني فاحدثك او يصدق من الى الى ان اعطيك
اي الا زمانه وقد تقدم منا في اصل الموضع في احد الشيئين او الاستثناء فاذا صدع الرفع هذا المعنى
التنصيص على حصول احدهما عينيه الاخر وان النقل الاول عند الى حصول النقل الثاني

بحسب نصب ما بعده قوله وتحو قوله وكنت اذا غرت النسا في السلق الى كسرت كعوبها الى
الاستثناء او الا الاستثناء واعلم الاستثناء المفرغ في الاثبات كما قال قوله الا مرء كذا والمصدر
بعدها منزل منزلة الظرف وكسرت الى اجر تكسر باعث جمع الاثباب الاوصف استثنا لهما وعلى ما
قدام الا زنكا وتبيتي حتى وتحلة اي بحلة النيل الوصل بعد اذا النصب اذ اجر بحسب اختلاف التقدير
فان كان اذ بمعنى الى كان محله الجر وان كان بمعنى الا كان محله النصب قوله واحدة انتج لها اي ولدا
انتج الرجل وهو النتيجة والجمعة والكبيرة الا اولى في الثلثة الاخيرة وهي الفاء والواو واو
فالحكم الاستثناء او الاشتراك قال الشيخ ابن الحاجب الاستثناء جائز ان امكن الى كل واحد من
الاستثناء والاشتراك قال الشيخ ابن الحاجب الاستثناء ان يكون ما بعد الفاء جملة موجبة لكن
فيها غير مشترك بعدها وما جاء بها في عامل في احد والشريك فيها في عامل واحد حتى كان كل عطف
مزدوجا على مزدوج مثال الاستثناء غير الجملة السببية ان زيدا قام وعمرو منطلق عطفت عمرو منطلق
على انه جملة مستقلة لا باعتبار مشترك عامل واحد ومثال الاشتراك فيه ان زيدا قام وعمرو منطلق
عطفت عمرا على زيد على التشريك بين عامل واحد وهو جملة مستقلة وفي السلق مثال الفاء ما ما ما فجاءنا
اذا لم يجعل الاول سببا للآخر بوجه اما على الاستثناء على معنى ما ما ما فاتت فجاءنا
او ما فجاءنا بالحيرة العارف ما حرا اما او على الاشتراك من ما شاء وجدنا في الاعراب اي ما جاءنا
ومن الاشتراك الاستثناء قوله ص ولا يؤذن لهم معتذرون فان الظاهر فيه الاشتراك على الاول
اذا الذي على الاذن وفي العذر قوله ص لا تعتذروا اليوم على انه نهي عن عزم الاذن والظاهر
الاذن في الاعتذار ومن الاستثناء لا الاشتراك قوله الم تسال الربع القواء فينطق فان سببه
لم يجعل الاول سببا للآخر ولكن جملة سلق على كل حال وبعد ما في الاشتراك وما سبق بيان الاستثناء
فيه ومثال الواو في التشريك لا الاستثناء قوله ص ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق
اشرك من الحق تلبسوا وتكتموا الحق وجوز ان يكون الواو بمعنى الصرف الى الاجتماع بين كتمان الحق
ولبس الباطل ولا يجوز الاستثناء لانه ح لا وجه للجزم ومثال الواو في الاشتراك والاستثناء
قوله ص ما تلدهم او يسلمون جاز الاشتراك بين يسلمون والما تلدون والاستثناء على تقدير اي
يسلمون وانما تلدونهم هذا الوجه المبتدا ليظهر الفرق بين الاستثناء والاشتراك لانه على تقدير
المسئلة لا يكون اشتراك اذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة عليه باعتبار التشريك بل باعتبار
الاستقلال كذا قال الشيخ ابن الحاجب قوله وحروف العطف عطف على قوله الواو على ما سبق
وانما اسبعت الفعل بعدها باعتبار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لم يكن من عطف الاسم على الاسم
كقوله حتى المضيف ولبغلة التعدان المضيف الضيف والتعدان جمع قعود وتكرار الكاف
الابل حين يركب اي يمكن من ظهره بالركوب بادي ذلك ان باني عليه سنان وعلا العدوان
عبارة عن ارتفاع قبتها قبله وطعن وطويت عبن ابي الدعيق بقلة المعلان جمع نعل
اصابني دين وعين لاجل مماطلة ابي اللعيق فدفعته بان اعرض اذا ما لوجه الى وقت التضمن

الاشتراك

علم

علم السعدان قوله وجاز ان وجاز مع حرف العطف اظهار ان كما جاز مع لام كي وقد مر سابقا قالوا
لانه تجوز ان يدخل حروف العطف على صريح الاسم فكذا يدخل على ما يكون مقدرا بالاسم ولو قيل جلا ما يكون
على اذا كان المعطوف عليه مضارعا منصوبا بالصريح ان لكان وجها انتهى قوله ثم اعلم
انه روي قوله ونعطف بالنصب والرفع قيل ان الواو على بعد من النصب على العطف دون الجمع والصرف
ولا سيما الى المنصوب ان جعل جوابا للنفي في قوله ليس بنافع لانه يلزم منه نفي الجمع بين انتفاء النفع
على معنى الى الاصل الذي يحكم من نفي عصمتي صاحبه وليس المعنى على هذا ولا يلزم تقدم الواو المنفي
وهو قوله ستقول مع ان شرط النفي ان يتقدم على الواو ان جعل جوابا للنفي الاول وهو قوله وما انا
بنافع في قوله او يلزم تقدم المنفي اشارة الى انه لا يلزم على هذا التقدير كما في المعنى وما انا بنافع
الشرعي الى ان الحبيب حيث فاتح الاعتقاد وكذلك اذا جعلنا في السياق وما انا بنافع ادنا
الى ذلك ايضا وضا داخل وهو ما ذكر معنا وهو قوله ستقول وبيان مرادي ان قوله ونعطف بالنصب
يكون معطوفا على المصدر المنسبك من المنفي الاول وهو قوله لا يكون منفي العطف ايضا والمراد به
والنفي لا نظر الى انه لا يدوي الى الخلاف المنصوب لانه اذا كان منفيا كان معناه ما يكون اقول ليس في
نفي وما يكون فيه عطف صاحبي اي لا يكون القول الذي لا يستفيد اشتراك المركب على احد ما يدل
الوجهين لما لا يدل الى ذلك امر على الفساد والنظر ولا يثبت ان هذا القول ليس بالجمل والعدول
تعين ان يكون للعطف والمعنى وما انا بنافع الذي لا يستفيد وعطف صاحبي يتوقف النفل الى المصارع
عطف على الامر فيه فلا يدل من تقدير ان على ما سبق قال الشيخ وفي العطف ايضا طول اشار الى ما
اطبقوا عليه من انه يلزم ح ان يكون النصب قوله وان قدرنا مضافا اي قول المصنف بنفي
ورد عليه ان الاضافة ان كانت من باب اضافة المصدر الى المفعول كان الجود بمعناه وان كانت
من باب اضافة الشيء الى الشيء بادني ملابسة ورد عليه ان ضمير منه ان كان راجعا الى الشيء النافع
كان المعنى وما انا بمقول لشيء يعطف صاحبي من الكلام الذي لا يستفيد ولا مانع فيه وان كان راجعا
الى المضاف المقدر فلا حاجة الى الاضافة الاولى انه لا تأخذ لا يبك يوم حرب فان الربط الذي
يحصل من الضمير حصل من الاضافة كذا ذكروه ورد عليهم بان الاضافة الى مدلول على الملابسة اذا كان
المضاف ظاهرا لا تقدر على انه قد ورد في الاحاديث يوم تشخص فيه الوجوه بالجمع من الضمير والاضافة
وان كان شاذا والحق ان الاضافة بادني ملابسة تجوز لا فساد قوله قالوا اي اذا كان الى العطف
نظرية فالاولى تقدير تاخير الواو من النفي وجعل الواو للجمع لا للعطف ويكون جوابا للنفي في قوله
وما انا والتقدير وما انا بنافع الذي ليس بنافع ستقول لا يعطف مقدم الواو على المنفي كما قدم
انا على الفعل المستثنى عنه في تو تك سه فاكرمك يكرمك فان الرفع في والنصب عطفا على قوله
ليس بنافعي الرفع فيه الموصول فيكون الذي موصولا بجملتين احدهما منسوبة والاخرى منفية الاولى
النصب لانه الاستثناء في الالفاظ ولا يعني اعلم ان سيبويه قدم النصب في ونعطف على الرفع
ورد البرد على سيبويه بتقديم النصب على الرفع واعتذر عنه السيرافي بان سيبويه لم يقدم النصب

لانه هو المختار عنده ولكن الباب باب النصب دون الرفع فانما يقدم ما يقتضيه الباب والمقصد
الى ذكره وقال ابن هشام في باب الشرط معطوف على ما يعني ورد عليه بانه يكون المعنى اذن وما انا بقول
لشيء الذي يعطف منه صاحبي وهذا يمكن المقصود قوله واضارها اي واضاران بدون ان الجر وضعف
منه الا هذا البيت من نصب حضر اي ان احضر بحذف ان وابقى اثرها وانما كان من عطف الاسم على اسم
وجه اضمار على شرط في اول الكتاب واليه اشار بقوله وجاز حذفها وفي الفعل حذفه وما اشار الى
وجه اضمار ان في هذا البيت بقوله والذي اي والذي شرع اضمار ان هنا دلالة ما بعد قوله احضر
وهو قوله وان اشهد اللذات فانه صالح منصوب بان ظاهره فتكون دليلا على اضمار ان المعطوف عليه

فصل المجرورات

فرع في بيان انواع كل من الرفع والمنصوب المشتركين من الاسم والفعل شرع في المجرور
المختص بالاسم فقال وهو اي المجرور اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف نحو لمال الزيد وقد
يذكر في المتن الكاتب ان شاء الله فيقال عليه ان ظاهر لفظ المصنف يشير الى ان الجر ان المضاف اليه يشمل الاضافة
لا بالحرف المقدر ولا بالاسم الكائن عنه وليس الامر على ذلك كما سيعرف في العامل ان شاء الله تعالى
لا كلام في ان الاضافة يشتمل الجر كما ان الباء عليه يشتمل الرفع والمنصوبية يشتمل النصب فكما ان زيدا
في قام زيد مرفوع بالباء عليه كذلك قال زيد في غلام زيد مجرور بالاضافة مع ان العامل فيها شيئا آخر
على انهم ان منهم من ذهب الى ان العامل في المضاف اليه هو نفس الاضافة فكلام المصنف لا غبار عليه
فيه قوله بالاضافة باضافة اسم اليه في اصول النحو الاسماء المجرورة بتقدير حرف جر واسم
مجرور باضافة اسم مثله اليه ورد في كتاب سيبويه اعلم ان الجر يكون في ثلثة اشياء احدها دخول حروف الجر
والاخر اضافة اسم الى آخر قوله والاضافة على ضربين معنوية اي معنى معنوية الى معنى معنى المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة وتسمى لفظية لفظية اي لا تفيد التعريف لانه لا يفيد الاشارة الى الوجه الشبيه فالقول
بتعريف المعرفة لان وضعها لتعيين الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه حضور ليست
للمضاف فيه شيء اذا قلت غلام زيد راكب فلم يزد علمان كثرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين
غلمانه له مزيد حضور فيه مزيد يكون اعظم غلمانه او اشهر يكون غلمانه دون غيره او يكون له
من غير اشتراك الى واحد بين اقول معنى قولهم ان الموصولات جنا لا يكون بدون الجنس وهي كما قال
الاولى انهم اشتقوا على ان الاضافة الى النكرة عند التخصيص مع ان النكرة ما شاع في امته ملازم منه ان
الاضافة الى المعرفة تعريف في اصول النحو فكلام كان اسما شائعا بين كل غلام فلا فلت غلام
زيد خصصته وعرفته بزيد من سائر الغلمان وكذلك اذا اضيف نكرة الى نكرة فهي تفيد تعريف
النكرة وحدها قوله لا تخلو اي سنوف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لا تخلو عن شبه
لفظ علمائنا الابهام في اصول النحو واما على غير رسوي فانهم اذا اضيفت الى المعارف لم يوجد
لانك اذا قلت مثل ذلك فقلت كثرة واحدة في طوله واخرى عله واخرى صاغته واحدة في حسنه وهكذا وكان

ان يكون بلا نهاية وكذلك غير زيد اذا قلت هذا غير زيد لان كل شيء الا زيدا فهو غير زيد فهذا وما
لا شرف بالاضافة قوله الا اذا اشتهر اي اذا اشتهر المضاف بمنافاة المضاف اليه نحو علم المعبود
عليهم فانه قد اشتهر ان المعبود عليهم هو الله تعالى فانه المضاف اليه نحو علم الشيء اذا كان
مشتهرا بانه ملك في الوجود او الفضل او غيرهما لان المضاف في هذين الوجهين شرف لزوال الابهام
الجامع من التوصيف او ورد عليه قوله ص نعل صالحا غير الذي كما نعل حتى ومع غير بين الضدين ولا تعد
قوما والا ما وقع صفة للنكرة واما ما اولا منه بانه بدل الاوصف ويجوز ابدال النكرة من المعرفة
بالمناسبة منفي الجنسية بحق المناسبة والعلم بها وغايرتها مثل جاني غير زيد اذا كان مشهورا بالعناد
وبعد عداوته وما يحق فيه ليس كذلك قوله وقد يحمل اي قد يحمل قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه
وشبه وحمل نكرة لتوغلها في الابهام وقيس على هذا نحو صديقي فلان وسمي فلانة وابن امه فانه
ذمره واما ما قال من ان السبب هو ان واحد مضاف الى ام وانه الى ضمير واحد فلو توف بالضمير
لكان تعريف الشيء بنفسه مردود عليه بان الضمير راجع الى صاحب ذلك المضاف لا الى المضاف
اي فان رجع احد امه فتوقف تعريفه ضمير مال الى مرجع مال فان قيل وجاء اي الاظهر لم يقل على ايراد
غيره واحد في الثوب لان الثوب اذا كان رشيقا لا يصح على سواله غيره واذا لم يكن رشيقا على
سواله سوى غيره اثواب وقال المص اذا قلت جاني واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة
بان يكون تقدم الذكر لشخص معين فيكون ذلك كناية عنه فاذا قلت جاني واحد امه فكانك قلت
جاني الرجل الذي عرفت واذا جعل نكرة فعلى انه موصوف به نكرة مموهة كما في البيت كانه قال رب
انسان واحد نزله منزلة رب انسان غير معظم لان رب لا يدخل المعارف قوله والاكثر ان اشار
الى مذهب الجمهور من ان الاسماء المذكورة معارف على قياس سائر الاسماء المضافة الى المعرفة
والبيت طائر والهزه للنداء وما ذي موصولة وما وهي اسم اراد اخاه كانها مستت الاسماء بها
القوم بالشرفة الراد واحد من جدل عليه مال يطلب وفي نصفها فلا قتل عليه ولا صبر اي حين
وبيت البيت ظاهر قوله او تخصيصا عطف على قوله تعريفا على ان ذلك المعنى الحاصل في
المضاف اليه قد يكون تخصيصا وكذا ذكره المعطوف عليه حيث قال فيه وذلك المعنى الحاصل في
المضاف اليه يكون تعريفا اقول قوله تعريفا قسمين صنعة وكذا قوله تخصيصا ولا حاجة
الى التقدير الذي لا ان يقصد بيان المعنى واذا كان بالتخصيص فقد الاشتراك الحاصل في النكرات
فان غلام رجل نكرة اهل من غلام لا ما هو مصطلح اهل المعاني فانه عندهم اعم حيث تقول لون او
في ذهن السامع بالتخصيص فان ملك الاضافة المطلقة بعد اضافة التخصيص مثل زيد ضارب رجل وهو ظاهر
قلت هذا التخصيص ليس بالاضافة الاخرى انه لو لم يضف لكان موصوفا لها ولهذا قال لها الاضافة
المطلقة لا قال بعد وعليه مثلا في الاضافة المنوية حيث قال غلام رجل لا تاخذ مثل موصوف
وما ذكره انما هو لتوضيح الاضافة لانها كانت قبلها مثلا الاولى الى فاقول انه لا يلزم منه معنى
اللام ان يكون للشرع بل يكون افاده الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتوقف طرد سبتا يوم الجمعة

المؤمن من هم

ان الشيء يتوقف على الكاسر

يعني اللام ولا يجوز اظهار اللام في مثله قوله وهي اي الاضافة المعنوية من الامر العام اي الخارج عن
عن الاضافة يعني في تخرج اليوم وقد سبب الرفع الى ان الاولى ان يقال ان يقال الاضافة ابتدائية
اللام وانما بعض الشارحين اقول الشامل لنوعيه اعني ضرب اليوم لا يقصد الا الفرد من اليوم
اليوم وهذا هو المعنى الواضح والاختصاص الذي يزعمونه انما يحصل من معنى الفرد منه وارادة بعض
الاصناف ما يصح اطلاقه عليه وعلى غيره فان النقض بهما اطلاقها على الجارية وعلى غيره فالاضافة في خاتم
فضة يعني من تحلا فانها في بعض النوع زيد فانها يعني الكلام لانه لا يصح اطلاق النوع على بعض وكذا في
تخريج النوع فانه وان صح اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره والى ذكرنا
اشار بقوله وفي التعريف اشارة الى الذي يعني من صح اطلاق الشيء على الاول بهذا الطلاق الكلي على الجزئي
لعموم المقام فلا يرد ما قال من ان نحو غلام زيد ومسجد الجامع يعني اللام مع صحة اطلاق الثاني على
الاول اعلم انه ذهب بعضهم الى ان يقال الاضافة قد تكون يعني من التعريف وقد تكون يعني من
البيان وفيه نظر لانه يستلزم ان تكون الاضافة في نحو غلام زيد وبعض النوع ونحوهما يعني من وجه فاسد لا
قال ولا بد اقول شرع في بيان احكام الاضافة المعنوية وذكر منها ثلثة احدها انه
لا يوقف في الاضافة المعنوية من ان يجرد المضاف من حرف التعريف والا لزم تحصيل الحاصل لان المضاف
يعرف بحرف التعريف فلا يعرف بالاضافة لزم ذلك وقال من حرف التعريف لانه يجوز اضافته مع قاء
فرقته على رأي الجواز اجتماع التعريفين اذا اضيفا كما في مازيد وتعضيه بحمل العلم منكرا بالتأويل
بان يحمل واحد من جملة المسمين بذلك اللفظ ورد عليه بانه ليس شرطا للزام الجواز ان يكون زيد الخاص
وان لم يكن في الدنيا الا هو وهو مردود لان معنى التأويل على مخالفة الدليل على التخصيص الخارج
ولما كان بينا مظنة ان يتوهم ان هذا الحكم غير صحيح لما ذهب اليه بعض النحاة من جواز تجريد الثلاثة الاول
والثانية الدراهم والالف الاول وفيه نوع ركاكة ما فلعل اجاز الكوفيون لهم وجه الجواز هو ان
المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة والمراجع بالمضاف اليه
لغرض بيان ان المضاف من اي الجنس هو فعرف المقصود بالنسبة هو من حيث ذاته لا غير فانا
سمعنا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض حسن ان هذا المعروف من اي الجنس هو اما وجه
الضعف فهو انه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء اما الاول فظاهر لان الناس يذكرون اضافة
المعرف باللام واما الثاني فلانه قد ورد قوله فيما وادرك حبة الاشياء وقوله تلك
الاثاني والديار البلاقع تجريد المضاف من حرف التعريف وما ذكرتم وجه الجواز مردود اما اولا
فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز والعدد كيف المميز ولهذا لا يبين نحو رجل ورجلين
ولان الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف قال يعني سمع بزات سان ذرعا ثانيا فلان مع
ما ذكره على تقدير تمامه مناسبة وهي انا نقول اذا تأمل بالاستعمال وقد استقرئ هذا ما ظهر
وثانيهما ما اشار اليه بقوله وان يكون اي يكون اي ولا بد ان يكون المضاف عن المضاف اليه
لان المقصود من الاضافة اما التعريف او التخصيص ولا يحصل شيء منهما اذا لم يكونا عن فلا يجوز اضافة

الاسم

عن ذات واحدة فلا يحصل من اضافة احدهما الى الآخر الا اختصاص المطلق من الاضافة ولانه اضافة
الموصوف عن الصفة واجتماع الصفة عن الناعت وكذلك على العكس مع ان من الصفة لا
يكون مشتقة عن الموصوف وهي الموصوف ان يكون مشتقا على الصفة وفي اضافة الصفة يقال المعين
ولا يرد على الاول فلام يحتى عامة وجود نظيره فان فيها اضافة الوصف الى موصوفه فان السحق
وهو البالي وصف للعامة والجدد وهو البالي المجرد عن الشعر وصف النظيرة وعلى الثاني فلام يحتى على الطابع
وصلى الاولى ومثله الحناء فان الثاني من الاسمين وصف الاول اي المسجد الجامع والصلاة الاولى
والمثلة الحناء اجاب عن الاول بقوله وفلام يحتى عامة الى فلام هذا ليس من باب اضافة
الوصف الى الموصوف لانهم لما اخذوا نظيره من قولهم مطلقة جرد حتى صار كانه اسم عرضة وصفا
تخصيصه لكونه صالحا للانكار نظيره مطلقة وحيضا مثل جامع في انه صالح لان يكون وصفه او غيره لما اضافوا
الى حيثه الذي يختص به وعن الثاني بقوله وفلام ولمسجد الجامع اي وقولهم هذا وهذا واضافة صرف
المضاف اليه الى مسجد الوقت الطاع وهو يوم الجمعة كان اليوم جامع للناس في مسجدي للصلوة و
صلوا اقساعة الاولى اي اول ساعة بعد الزوال كذا قيل الصحيح، ويرد لحقيقة ان المعلم بقوله مسجد الجامع
لا يصدق الا الموصوف ولا يحط حاله هذا الا وطرق قيس على هذا الا تناقض الاعتراض فالوجه
ان يقال اجاب الاسم الاول عن الموصوفة ثم اضيف لاجل البيان كما ذكر في الاول هذا وفي قوله
وان لا يكون صفة ولا موصوفة تسليم الوصف على الموصوف اشارة الى ان اضافة الوصف
الى الموصوف لا تنافي ان يقدم الوصف على الموصوف اشارة الى ان اضافة الوصف
وهي لا يجب قوله لا يريد ان الاسماء المضافة اضافة معنوية يكون لازمة الاضافة لا يستعمل
بدونها ويكون غير لازمة الاضافة يستعمل بدونها ايضا قالوا لزوم الاضافة يكون في كل اسم لا يستعمل
الا بالنسبة الى غيره مضاف الى ذلك الغير وما لا يكون كذلك لا يلزم الاضافة وقد يطلق الاسم على
نحو الاب والابن فانه يلزم الاضافة مع ان كلا منهما مما لا يستعمل معناه الا بالنسبة الى الغير والجواب
هو التمسك بالاستقراء قوله فالاول عرف صريح في ان ضمير وهي عائد الى الاسماء وقوله الى الاضافة
المعنوية كما ذهب اليه طائفة اجتماع الى يكاف الى فاسماء الاول اي في ظروف وقوله بما بعد
وانما نه نحو قوله ودار نودعها وكم نقول وكم نحو قوله وكم لها وقالوا لا يجوز نصب ما بين الكلمات
ولان كانت معانيها لها حكاية لها اذا كانت ظرفا وتجرد حرفا لا اضافة نحو الهاء وكمال الوقف
عليها من غير الاعراب اقول لا وجه للاول لان ما في الاسماء ليست لازمة النصب اعلم
ان قوله ودون صريح في انه ظرف لازم الاضافة فذلك في قولك جاني زيد ودونك عرف
جاني وقد ذهب الناقدون الى انه في محل النصب على الحالية وقد دون معناه وانا ك وهو لم يأت بالوجه
قوله وغير ظرف عطف على قوله ظرف والاولى اعني قيد وقد ذكر بكر الناف وفاز وليس
يعني قدر وهذا قوله ولا يضاف اي لا يضاف الى الواحد المؤنث لكن لا الى مثنى فصاعدا
لانه واحد منها مؤنث وضع الى لان يكون ما اريد به بعض ما اضيف هو اليه ظاهرا ان يكون المضاف
اليه متعددا يعني او جمعا فلا يجوز اي الوطن افضل لا اي زيد احسن وجهه اولى بجواز اليه

يحتى بالفتح جامع كهنة

الاسم الى ما تأنه في العموم والخصوص بان يصرف كل منهما على كل ما يصرف عليه الآخر وبالعكس كالمشترك
والمتعدد من الاثنين وجميع سمع الشتا تخلاف كل الدراهم فانه من اضافة العام الى الخاص لان الكل يجوز
ان يكون لا اسم وغيرها بخلاف عين الشيء فانه اريد بالشيء ما يعين مثل زيد وعمرو كما يقول عين زيد والا
فالمراد اعم المعين وبخلاف نفس الشيء فانه اريد بالشيء ما هو معين فهو نفسه والنفس اعم منه والا لكان يطلب
ان يقوم بان الاضافة في نحو سرقة ذات درهم قبيل اضافة الاسم الى ما تأنه وفيه منوعة واضافة المسمى
حد اي واضافة المسمى وهو الذي اريد بلفظ الذات فيما نحن فيه الى اسمه وهو لفظ مرة ليس منه الى مرادف
اضافة الاسم الى ما تأنه في العموم والخصوص فان المسمى لا يأتي الاسم فيعني ذات مرة سرقة ما حاجة
هذا الاسم وقس على هذا فوجدت ذا صباح وذات مدا على هذا قوله وكذا اي وكذا ان اضافة
المسمى الى اسمه ليست من باب اضافة الاسم الى ما تأنه في العموم والخصوص كذلك اضافة الاسم الى العلم
عن المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ليست من باب اضافة الاسم الى ما تأنه في العموم والخصوص
فانه اريد بالمضاف المدلول وبالمضاف اليه اللفظ الدال عليه فمعنى جاني سعيد كرز جاني مسمى
هذا اللفظ ولا يجوز العكس لان المجاز مثلا لا يستند الى اللفظ وانما يضاف العلم الى اللقب وفي العكس
لان اللقب اشهر من الاسم فاكتساب التعريف منه اظهر فان قلت هذا الاضافة اضافة من قبيل اضافة
المسمى الى اسمه فلم ذكرتها على حدة وقيل انها تجوز ان يراد بالاول اللفظ وبالثاني المدلول نحو سعيد
كرز مما مر وكيف سعيد كرز قلت انما يهدم الاول على ان اضافة المسمى الى اسمه غلب في اضافة
الظرف ولا فيه الاسم العلم بقوله عن المضاف اريد ان ذكر حكم العلم المضاف فقال وفي العلم
اي وفي العلم المضاف لا يجوز الا الاجتزاء اي اجراء اللقب على العلم المضاف على انه عطف بيان
لا ذكر انه لا يجوز هنا الاضافة لان الاضافة لا تضاف قد مال الحصر المسائل من قوله
منها حصر فيلت الى يجوز فيه الاجراء الا الاضافة وليس المراد انه حد الفرد وذلك لا يجوز اجراء
اللقب على الاسم يجوز فقط عنه رضا وقضيا على المدح او الذم يكون اللقب متضمنا لاحدهما قوله
هذا عبد الله بطل فظ الاجراء فان بطل لقب وقع عطف بيان لعبد الله وهو اسم علم وقد جاء اي قد
اجراء اللقب في الاسم المفرد عن المضاف على قول الراجح والفراء ايضا كما جاء في المضاف كما
قوله ومن قلب الاوتار الكبيب فان لمامه وبهيس عليان لرجل من بني فلان وقد اجرى اللقب
وهو لمامه على الاسم وهو بهيس وقصيه في طلب دماء اخوته مشهور كما ان قصة قصير وقطنه
انه للاشتهار من الذباب مشهور ايضا الا وتا رجع وترد وهو المجد وكله اما اما لان وقوله
حزعا على قوله ومن طلب الاوتار واما مصدر وهو على انه مبدل منه ما قدم عليه والجزء الظن
وفيه اسم مدم هو نعت بن الابرص قال المرزوقي ان يحمل كيف النصب على انه منون بين
والاول ان يكون محله النصب على الحال او على المصدر والعامل يليس والجملة اعني كيف ساع ما قبل
فيه ساد مسد المنون لبين وثالثها ان لا يكون المضاف وصف المضاف اليه ولا موصوفه
واليه اشار بقوله وان لا يكون وصفه ولا موصوفه وذلك لان الوصف والصفة عبارتان

بخلاف الى رجل مؤدان ابا اذا اضيف الى النكرة ملازم ما ذكرنا من كون المضاف اليه مثل او جمعا
لانه عبارة عن شيء هذا الرجل ومذهب طائفة من النحاة الى انه اذا جاز اضافة المفرد الى النكرة
لان المراد الجنس المستوفي الجنس من السؤال عنه ومثل مثاله نكون في الجنس جدة بينه فان الكلام
لما لم يختص في اصل الوضع بواحد منه صح ان يعبر بها عن كل واحد على البدل الى ان يعني الجنس
بخلاف الموقوف فانها لكونها مختصة بواحد بعينه لا يطلق مع ذلك لتنين على غيره اقول فيه طلب
من وجهين احدهما ان النكرة وان لم تختص في اصل الوضع الا انها موضوعة للفرد فقط فلا سبيل
الى الاضافة فلا مجال للقول بان ابا في صورة النكرة بعض المضاف اليه وثانيهما هو ان الموقوف يجوز ان
يراد به الجنس شائعة الاحاطة والشمول فلو تم ما ذكرتم لجاز تمثله في الموقوف واذا ليس فليس وما
صار مقتضيه ان يورد على سبيل قوله فاباي وايك ليت فان الى هنا اضيف الى المؤدة
الفرد الجنس في موضع النكرة وضع الخطيب اجاب عنه بان الغاية مدما لا طلب ارادة وانه
لا يرض الاجتماع معه في لفظ واحد وذلك انه اراد التنصيص على ان المراد من المتكلم والمخاطب
ولم يكن الضمير في اشارة الى المخاطب مقرونا بالضمير من دا كرر لفظ الى لا يمتنع العطف على الضمير
المجرور من غير اعادة الجار التسلسل من مرد اس لمخاطب خنافا وطاق قوله فاباي مزين
واراد بالمقام المجلس وقيل وانا جار بالنار لانه دعاء قوله لا يراها من عمل
النصب على الحال يدعو على الشر فيها مقتول اتنا كان شرا فقد الى ما منه غير راي لها الى صار الى
نوعه فاندوا الى عمله ولا تلذذ له حصان وخالف ما يريد انكا بتقاما قوله ولا والدت
عطف على قوله قيد داخل تحت الدعاء عليه الحصان المرأة العفيفة وقوله خالف اي اذا
قصد الجماع في الموضع الذي هو محله فاخطاه وهذا دعاء بانقطاع النسل قوله وكلا ولا انصاف
اي ولا انصاف كلا وكذا كلتا الا الى المثنى المؤنث نحو كلتا الرجلين لان نصفه له كما ان كل وضع كل لجمع
او ما هو بمعنى المثنى كقوله ان تجزه الشهدي وكلا ذلك وجه وقيل وذلك الى الاوسن الى الخروج
وهو في المثنى قوله وذو عطف على قوله وكلا او على قوله مثل في قوله نحو مثل وقوله بالوالد
اما على سبيل الحكاية اما على النقل مع المعنى وعلى كل حد تقدير فهو ليس عطفا على بعض وكل قوله
ولا انصاف الى ولا انصاف ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه لانه وضع وكلمة
الى جعل اسماء الاجناس صفة للنكرات ولا يتوهم من ظاهر هذا الكلام ان الوصف بما
ما اضيف اليه ذو بل الوصف النحوي هو ذو وكلا ورد عليه انه قد جاء اضافة ذو الى المفرد قوله
الشاعر اجاب عنه بانه شاذ البيت لكعب بن زهير صحبه الصبوح سناء شراب
وخزر اسم قبيلة المرهفات السيوف المرفة من ارهف السيف رققه وهي صفوف تان
يصبحنا اباك الشيء اهلكه من الهواء وهو الهلاك وفي بعضها ابان اي ابان ذو رماح
ذو الرمح الخزر اي لطعوهم وضربهم والاردم الاصل واراد بذي اردمها اهواؤهم

والقراء الثاني بعض المرشحات نقول منشأ المرشحات الجامعة المنسوبة الى شيخه خواجه سيوما مرفوعة
صاحالان اعارتهم وبعاملتهم يكون في هذا الوقت وهلك دوره من السيوف وتاصحابها الشراف
الجزيع ودروعهم ولا كونها مثل من الاستثناء التكيه قوله والوعند سيوبه يعني اصحاب
وودون لازمه للاضافة فيه وقد وقط انصابن الاسمار اللازمه للاضافة وقد سبق معناها في اول
الكتاب وتحصل ان الاضافة اللازمه نحو ثوب وداو ونحوهما انصاف في حال دون حال وقد
قال جوابه ان تذكر لفظ في اوجوف لفظه نحو الاول والثاني ونقول والثانية نحو ثوب وداو
او نقول ثوب وداو ونحوهما اقول سبق انه لا حاجه الى الكلمه وسبق ايضا نحو الثاني فلا حاجه
الى الاعاده قال ولفظه اقول هو عطف على مفعوله ومن اضافه الصفه الى الموصوف
اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه والمنسوب واحترز بالصفه عن الصدور المضاف الى المفعول
فان اضافه مفعوله مصدر بقوله الى مفعولها او فاعلها سيأتي ان الاصل في الاضافه اللفظيه
اضافه الصفه الى المفعول دون الفاعل لان فيه توهم اضافه الشيء الى نفسه نحو هو ضارب زيد
فان ضارب اسم فاعل صفه الى المفعول وهو يعمل الحال والاستقبال وحسن الوجه
صفه مشبهه مضافه الى الفاعل واضافتها ايضا لفظيه ولا تفيد الاضافه اللفظيه الا تخفيف اللفظ
اي في لفظ المضاف وحسن نحو زيد ضارب عمرو او في لفظ المضاف اليه وحسن نحو الشام الغلام
والحسن الوجه لان الاصل الشام غلامه والحسن وجهه او في لفظهما نحو شام الغلام اذ الجمله
شام غلامه او لا في لفظ واحد منهما نحو اصل العموم اي اصل العموم عند من قال ان الاضافه
لفظيه والمعنى اي معنى المضاف كما هو قبل الاضافه من غير تغيير ولا تخصيص وتعميم
لاجل ذلك قوله ومن ثم اي من اجل ان الاضافه اللفظيه لا تفيد الا تخفيف في اللفظ و
المعنى كانت فيل الاضافه نحو ورث بزيد حسن الوجه والضارب زيد والضارب زيد ولو
كانت هذه الاضافه تفيد تعريفا لما قالوا ورث بزيد حسن الوجه والضارب زيد وكذا يمتنع اضافه
الموصوف باللام اضافه معنويه والحقيقه فيها سقوط التنوين ونون التثنيه وجمع قوله ولا تجوز
عطف على قالوا اي يجب فيه ان الاضافه اللفظيه لا تفيد الا تخفيف في اللفظ لا تجوز الضارب زيد
لان التنوين سقط للام التعريف والاضافه لم تفد تخفيفا في اللفظ حقا فالقول انما يجوز
بناء على ان الاضافه نائبه عن على وحرف التنوين لحذف التنوين بالاضافه لا بالام
التعريف قيل وفيه نظر لانا لا نسلم ان اللام الا نائبه على الاضافه حيث اقول
لا يدل في المركب من مفرد اجزاء ورود اللام نائبه على الاضافه في المركب لا يدل على
المراد لانه يجوز ان يكون ضارب زيد بدون اللام مفردا على نوعه بالام وقيل وهو
مردود لان اللام داخل على المرئي وقد على بالمعنى لحذفها ثم ردها اقول لا يقول
القراء بحذف اللام ثم ردها بل هذه اللام في هذا المركب هو الجزء المضاف وهذا الجزء
منهم مراده هذا وقد قيل للقراء ان هذا يجوز ادخال اللام طردا للباب والحاقا للاسماء

قوله وحار الواجب البيت يريد انه جاز اضافه اسم الفاعل المعرف باللام الى المعرف باللام ايضا
لان قوله وعبد ها عطف على الهاء فالتقدير الواجب عبد ها والبيت من الاعاريب الكافيه
عند الجمهور فلا يرد ما قال من ان عدم جواز هذا البيت بالاتفاق لان المازني يجوز اضافه المعرف باللام
نحو الرجل الضارب غلامه وكذلك يجوز صفه المعرف عنده بجواز وقوف بعضهم بين الصورتين اي بين هذا المعرف
ما دخل الواجب على عبد ها وبين صورة ما دخل عليه تقديرا فان عبد ها في الاول جاء مع الاضافه
المعرف باللام فلا يجوز في مثله في الضارب زيد وعبد ها في الثانيه فيه مانع على ما باشره المضاف المعرف
باللام فيه كذلك في التابع بالاتفاق المنع كان البعض في التابع غير ظاهر مثل بيت رجل وغلامه
ورب نساء وبخلها مع انه لا يجوز رب غلامه ورب بخلها وقد يبين هذا بما نقوله الفقهاء اكرم من
شئت ضيفا ولا شئت ضيفا البيت للاعشى اللجان البيض سنوى فيه الواحد وجمع وجبوها اي
العبد الذي يرعاها والقوم جمع عائد وهي الحدبه في التابع والترجيه السوق وتحدوا حاث الابل
وترجى بجمع صفيه وتمثل الاسمان حالان من الهاء قوله وسبه اي ما تحمل في التابع بالاتفاق المنع
ورب رجل قام ابواه لانا عدين حيث اجل المعطوف من صفه الموصوف ولم يمكن ذلك في المعطوف
عليه فان مثال ورب رجل انا عدين انما لانه يجوز في التابع بالاتفاق المنع وكذا في الموصول
نحو ورب بالرجل القائم ابواه لانا عدين فان المعطوف وهو لانا عدين قد فصل عن صفه الرجل
الموصوف وهو هذا جائز لما ذكر ولو قيل بالرجل انا عدين لم يجز اقول الضمير في لانا العادين
عائد الى ابواه فيكون مضمنا لضمير الموصوف وهذا التقدير يحصل الربط ولا ينافي على هذا قوله
لانا عدين لانه في المعنى لانا الذين عدا فالضمير عائد الى الموصوف لا الى ابواه قوله والحق
اشار الى ما ذكر ابن السراج من اصول النحو قال المازني وقد قال قوم من اهل العلم نحو هذا في الالف
واللام وكثره في الذي لان الالف واللام ليستا على الناس والذي لا بد في صلته من ضمير وقال الاكثر
الاولى الحمل على قول ثم ابو اسحاق وقد وقع الشام امراته وقوم الضارب في التابع وقوله الاسماء
الاولى ان الالف واللام قد دخلتا على ما اصل لا يدخله الذي ولذلك جاز ورب بهذا الكلام ابواه
لانا عدين ولم يجز ورب بزيد الشام ابواه الذين عدا انتهى وتجوز ان يكون وجه القول هو
ان الموصول الاسمي في صورة اللام في فلا جاز ذلك بناء على ما ذكر في اثنان على الاول عليه
كما حمل في الاختصاص بدخول الاسم قوله وقيل هذا بناء على ان اللام عند هذا البعض ليس
بموصول بما هو مذهب المازني فكون الضمير في التابع عدين عائدا الى الموصوف وهو ابواه وبهذا
يحصل الربط بخلاف ما اذا جعل الموصول مكان اللام فان الضمير يعود الى الموصول لا غير فلا
يحصل الربط وهو مردود ولا كلام المصنف وهو وكذا انما الموصول بدل دلالة واضحة على ان اللام
انما هو على تقدير كون اللام موصوله وقيل عامه ما ذهبه من التوجه ان اللام الموصوله
يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها في الجميع واحد نحو الشام والشامان والشامان
والشامات والشامون والشامات بخلاف لفظ الموصول فان الذي للمذكر والذان للمثنى المذكر

غيره

الواجب عليه

لانه اذا ثبت انه يراد به الزمان على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فتدخل الزيادة على نفسه بل لا
انه لا يجوز الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كاتب عليه مثله من قبل انه افضل من ثانيه
اقول انما ثبت الزيادة على نفسه ان لو دخلت باعتبار الزيادة وهو ليس بداخل هذا الاعتبار وهو
لكونه من جملتهم باعتبار الاول دليل على ما ذكرنا قوله وبدل الخ اي وبدل على اختلاف اعتبار الجنسين
قولهم زيد فارس باعتبار الاحسن منه فاعدا والمراد بفضل حال الشيء على حالة التفرد والعادل في الحالين احسن
الا انا علمه فرسانا باعتبار الزيادة ومن فاعدا باعتبار اصل الفضل ولو كان علمه فرسانا عدا
الزيادة لزم ان يكون التفرد منفضلا ومنفضلا عليه قوله وان قصد ذكر صفات ان وصف بحسن اذا دلالة
على ان الاول هو الاصل الى وان قصد زيادة مطلقة لا مقيدا بانه الى المضاف اليه واضيف للتوضيح والتخصيص
كسائر الصفات نحو صلاح مصر فلا مانع من تعريفه لانها في محضه يعني اللام والبيت على ما يشبه
هي بحسب الخلاف المذكور والمنع في من اضافته الى ليس اتفاق بعض منه سواء كان من جنسه نحو
يوسف احسن اخوته لان المراد ان يوسف احسن الناس واضيف الى الاخوة لملابسته اياهم لكونه
من جنسه نحو اعلم الناس لا يراد به انه اعلم من سواه وله اختصاص بهذه لكونها مسكنه او مسامره ويجوز
ايضا الى هو من جنسه نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش يعني انه افضل الناس وهو من قريش وعلى
المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه يجوز الاقتصار لو الى انه افضل وتذكره بان حال الزيادة ان الفضل
وهذا فضل العموم لكان مشابهته لافعل من الذي يجب انه لو على كل حال في كون المفضل عليه من كل منهما
مذكورا وجاز المطابقة لمن هو الى افضل له بان قال الزيدان افضل العموم وذا صلحا العموم وذلك لعدم تطرق
الثاني من المطابقة وعلى المعنى الثاني وهو الزيادة المطلقة يجب المطابقة لمن هو له ليس الا الزيادة الا المطابقة
وقوله ليس الا للتاكيد وقيل المطابقة لمن هو له واجبه ليس الا المطابقة وانما وجب المطابقة هنا لانها
الاصل ولا مشتق للعدول عنه وهو لفظ من ولا مشابهه له لانه مانع لان المفضل عليه غير مذكور هنا
قوله واذا اضيف عطف على قوله واذا اضيف الى المعرف اي واذا اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف
اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنيه والجمع فان كان الموصوف مفردا فالمضاف اليه مفرد وان كان مثنى
او جمعا فجمع واما لم يظهر هنا المطابقة في افعل مع انه صفه في المضاف اليه مع انه ليس بصفه لان
افعل لما كان عاملا عمل المضاف اليه جعل المطابقة في المضاف اليه مطابقة في افعل ولم يكن لمطابقة
بين اذا كان افعل مضافا الى المعرفه وبين اذا كان مضافا الى النكرة حيث ظهر المطابقة فيه لان المضاف اليه
في الاول في الثاني في المضاف اليه لانه وقد قال ويلزم الخ الا الافراد والتذكير لشبهه بافعل من
يعني اذا طلبت هذا افضل رجل فالافضل وهذا الرجل في المعنى اي اذا فضل الرجال رجلا هذا الرجل
افضل من هؤلاء المفضلين وكذا اذا طلبت هما افضل رجلين فالافضل في المعنى هما الرجلان اي اذا فضل الرجال
رجلين رجلين هذان الفضلان من اولئك المفضلين وحسن على هذا من افضل رجال والحاصل ان المضاف
هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا وقد قال يعني اذا طلبت

قوله افضل رجل فالمعنى اذا فضل هذا الرجل من حسب رجالا فهو افضل لرجل اي افضل من كل رجل افضل
من زيد وهو بكر الى ان تعلم الجنس فيكون المراد من النكرة هنا الجنس المنسوب الجمع من النصف
واما لزمان المنسوب استثناء الجنس بما هذا جوابه جائز في النكره اقول هذا ما خوذ من كلام شيخ
الرضي وهو من كلام سيبويه قال ابو سعيد في شرح كتاب سيبويه وقوله افضل منه لزوم النكره وان
يلتبس بواحد يعني اذا طلب افضل رجل فذكرت لم يكن بدون التوحيد واذا وحدت لم يكن بدا من التكبير
يعني قبله التوحيد والتنكير بما قال سيبويه وذلك لانه اراد ان يقول افضل الرجال فحذف استغناء
واختصارا كما قال كل رجل يريد من كل الرجال فاذا يتبين لان رجلا شامل في الجنس والرجال الجمع
فاذا قلت رجلا فمام الرجال انهى اقول قبل المزيد النكره يعني الجمع المعرف باللام غير مستعمل لو
حمل على ما في المعنى من غير ان يكون احدهما مقام الاخر لكان في المعنى هو الوجه والصواب عندي
هو الاول في اصول النحو قال الكوفيون وهو رأي الفراء انما وهو افعل هذا لانه اضيف الى نكره
يجري الفعل وجرى الخصوص يجري هو في الفعل فكما لا يثنى ولا يجمع الفعل فكذا لا يثنى هذا ولا يجمع قال
ويضاف اسماء الزمان الخ اقول في اصول النحو اعلم ان من الاسماء ان تضاف الى الاسماء اذا الاصل
والثاني ان لا تضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب انسوا في بعض ذلك فحصت اسماء الزمان
بالاضافه الى الافعال لان الزمان مضارع للفعل لان الفعل له زمن وصارت اضافه الزمان اليه كاضافه
الى مدلول الاضافه من الدليل عليها وذلك قولهم آتيك يوم قام زيد وآتيك يوم قعد عمرو وقوله
وآيه عطف على اسماء الزمان واما اضيفت الى الجمله لانها في المعنى الجمله فشابهت الاضافات لانها
علامات توجب بها الجواب ويضاف ذو الى الجمله وسيجيء بيان اضافتها قوله وزمن الحال اعم
اسم الزمان يضاف الى الجمله الاسميه وقوله الشاعر بالجر عطف على زمن الحال اعم في المعلق الجمله
بالفتح للحمد والخضوع وبالكسر للسوط والقوس وغيرهما والانعام بالفتح تثبت يكون في الجمل خاصه
اذا جلس يقال له النائمه ورجعه سيد لشبه به الشيب الرواكد هامه وقال اخلص النسك
على النار للناعل فاذا اشتط ربه وبابه واخلص راسه واخلط السواد البياض وما في النسك
وان حكم بانها كانه الان فالك لا يعني فان بعد في النسك على معناه الاصل من اقتضاء الاضافه الى
شيء وهو في المعنى مضاف الى مبني فان قيل بعد حصول الشيب الشط كالشام الخلس فاذكرت
اقول الصواب وفي بعض النسخ المعلق مذهب سيبويه ان ما في النسك كانه لبعد عن الاضافه وشبه
منه الجمله الغير ذات التي لا يقتضي ترجمته الا الان يعود عند اتصال ما بها بحال جرها والا على مضافه
النسك الى قوله على مهيته وانما كان مهيأة للاضافه لان بعده مهيأ لما لم يكن ظرفا لمصدر الجمله بعدها
فلا يضاف اليها الا مع خوف مصدري قبل الجمله فيكون ناصبا فيكون المناكر من اضافه بعد الى الجمله
واما ورد لانه الزمان المضاف الى الجمله مثالين والمضاف اليه فيها جمله اسميه لان كون المضاف اليه
جمله فعليه في حاله النكره على ان قوله ومنه الى وما يضاف من اسماء الزمان الى الجمله قوله مثالين له
وانما قال يعني من الاضافه الى اضافه بعد الى الجمله المعلقه فان منهم من جعل بعد مبتدا وما بعده الخبر

والثاني للتنبيه المؤنث واللام مع جزء هو الصفة ولا مخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف فهو كسيد
بخلاف الاول فانه يظهر المخالفة في الافراد والتثنية من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا
ولا يخفى عليك ان الاختلاف ظاهر اضافة صوت اللام والفاء عدوين على ان الهاء غير ما ذكر
ما ذكر بقوله ولم يستبعد اي لم يستبعد بعضهم مررت بالرجل القائم ابوه لا الذي قعدا حملا على
المعنى لان معنى لا الذي قعدا لا الذي قعد ابواه وتمثيل لان الفاعل في المعنى بمنزلة الذي قعدا
فكما جاز ان يتبع الفاعل وصفا جاز ان يتبعه ايضا الذي قعدا وصفا كما في قوله انا الذي لست
في السلطنة نباب انا الذي قتل بعود الصبر في الذي الا ان الذي لما كان خبرا عن انا جاز عود
ضمير المتكلم اليه قوله وعلى هذا المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل
وزيد مجرور زيد وكان الشذر الضارب زيد وانه منع وابو العباس المبرد يجوز يوف من الصور من
وما الواجب الا ان الهجان وعبدها والضارب الرجل زيد فاما بان الضمير في عبدها للهاء وكان في لها
فكانه قيل عبد الهاء فكما جاز الواجب الهاء جاز الواجب عبد الهاء كما في المعطوف على المجرور فانه
ليس في هذا المضاف الى هاء اللام فهو في الشذر الضارب زيد فلا يجوز ولما كان مظنة ان يتوهم
انه لم لم يجز الضارب زيد لزم ان لا يجوز ايضا نحو الضارب الرجل لان الاضافة لفظية لم تؤثر
شبها كما في الحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني منها اسم جنس معرف باللام والجزء الاول
صفة عرفت باللام فكما جاز الحسن الوجه جاز الضارب الرجل وانما جاز الحسن الوجه لان الاضافة اما
حقيقية بحذف الضمير واستثناء وقلب الضمة كسرة اذا اصله الحسن وجهه وتنقل بحذف الضمير وابدال اللام
وهو اخص من الاسم فان قلت فلم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد حتى يجوز هو مثل جواز
الثاني قلت لا يلزم من الحمل بحمل الشابهة التشبيه الحمل بعض المشابهة في الجملة قوله واما نحو الضارب
سوال وجواب اما السوال فهو ان نحو الضاربك والضاربه جائز مع ان حقه ان لا يجوز لان الاضافة
لفظية ولم يتبينا مكان مثل الضارب زيد واما الجواب فهو انه محمول على ضاربك بلا لام فكما
جاز ضاربك مع ان الاضافة فيه لم تؤثر فيه جاز ايضا الضاربك الضارب لا يخفى ان الضمير جاز ايضا الضاربك
قال الحق الضاربك الاصل الضارب اياك فلما اختفى حصل التخفيف جدا وقوله ضمن جاز انه
مضاف اشارة الى الخلاف فان بعضهم على ان الضمير منصوب على انه مفعول الصفة وهو قوله
اذ الاضافة فيه اي في ضاربك لازمة واشار الى انه خالف ما يحتمل لان الاضافة التي قصد بها
التخفيف لا تكون لازمة ابدا وانما امتنع الجمع بين التنوين او النون والضمير المتصل لان الضمير
يقتضي الاتصال بالكلمة وعدم تمامها والتنوين يقتضي تمام الكلمة وكذا النون فيمنعهما تنافي وكما وقد
على ما ذكره ابن الشاعر هم الاخرون بالخير والفاء علوته حيث اصل فيه الضمير المتصل والنون وفي قوله
وهم الاخرون السبت فالا يقبل ولا تعتد عليه قال سيبويه هذا البيت مصنوع وقال ابو الفتح انما
يسكن ولم يخفف في الوصل اجراء له مجرى الوقف وانما وكت شبهها لها بهاء الكناية قال
وفعل التفضيل قوله فرع فاسلف بان الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فرع فما غلب اسم التفضيل

وهو ان يضاف اما الى المؤنث او الى النكرة وعلى الاول اما ان يقصد الزيادة على من اضيف اليه او الزيادة على الباقية
والمعنى من الذي وعدم الاول لانه الاصل فتالف افعل افعل التفضيل اذا اضيف الى المؤنث مرادا به
الزيادة على من اضيف اليه الى على كل واحد منه لا على المجموع من حيث هو مجموع فالاضافة في غير عضيه
الى نظيره على والى وهو واي من السراج وعبد القاهر والجزولي ولهذا قيل مررت برجل افضل النوع فلا تكون
اضافة معنوية مفيدة للتعريف لامتناع ان يتبع افضل النوع صفة النكرة واشار الى على كون هذه الاضافة
لفظية بقوله لان المعنى على ثان فيكون كانه قيل افضل من النوع فالجار والمجرور حينئذ منصوب المحل على انه
مفعول افضل كالوظيفة حكون افضل بها افضل النوع صفة مضافة الى مؤنثها فيكون اضافة لفظية ثم
قيل ان من بعد اضافته وقيل التخصيص مثل زيد افضل الرجلين او زيد افضل الرجال بعد ان قولنا
ان احد الرجلين وهما زيد وعمرو افضل من الاخر او احد الرجال وهم زيد وعمرو وبكر وغيرهم افضل من
الباقين ولم يعرف بالتنوين مثل زيد افضل الرجلين او زيد افضل الرجال ويستدل على ان
من ثان حال الاضافة بقوله ومن الذين اشركوا وانما قال ونسل الى يحصل الاشارة الى ان على
ثانيهما لانه يجوز ان يكون من الذين عطفا على اوصى على اضاروحون وهو قوله نظر لان الاخارة مرتبة المجاز ولهذا الوفا
لم يرجح احدهما على الاوفى كل الصير الى المجاز بلا قرينة مانعة عن ارادة المرجوح له فكذلك لا يجوز
الصير الى الحذف من غير قرينة دالة على ان هنا حذفا مشتركا في قوله بعد وجاء ربك واسال القرية والوجه
عندي سواء يحمل ان يكون قوله ومن الذين اشركوا معطوفا بقوله بعد ويكون من عطف الجملة على الجملة
فلا دخل على المطلوب فظهر فلذا قال ونسل قوله والاعرف وهو مذهب سيبويه وابن مالك ومن تبعهما ان
اسم التفضيل ينون الاضافة الى المؤنث واضافته معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه متفضل المعنى
الذي وضع المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما بين بعد من اجزاء المضاف اليه فمعنى زيد افضل القوم
زيد منه الزائد في الفضل ويكون الاضافة سببه اللام كما في غلام زيد فيفيد التوم ثم لا يكون سببه
من الابتدائية والا لجاز زيد افضل عمرو كما جاز افضل من عمرو فلا يسند من المتبين كما في جاء نصفه
ولا يوضع اسم المضاف اليه على المضاف فيكون محصله هذا ما ذهب اليه الشيخ الرضي وافتاه الشارحون
وفيه نظر لان ابن الحاجب اقتصر على ان المعنى انما هو على ما فهم كلامه من قوله زيد افضل القوم الى افضل من
باقي القوم وكون المعنى على هذا لا يقتضي جواز زيد افضل عمرو لامتناع التعدد في المضاف اليه بل هو من
شرطه اي من شرط افعل التفضيل المراد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو اي جزء من جملة الاعم
لتفضل الذي وضع مقوله فلا يجوز احسن اخوه بالمعنى المذكور لخروج موسى من جملة الاعم بالاضافة الى الضمير
فيشتبه شرط جواز اضافته بهذا المعنى ولما حاد مظنة ان يدل على هذا الشرط ان يلزم منه تفضيل الشيء على
نفسه حذرون انه بعض المضاف اليه وفهم منه قوله واضطلع لزوم تفضيل الشيء على نفسه الفضل ونزول
ذلك الاحتياج بان الافعل جهتين اصل هو الى اصل المعنى والزيادة فيه الى ان يلزم الاصل فيكون
الشيء من جملة المضاف اليهم باعتبار الاول دون الثاني قال الشارحون وهذا الكلام مجرد لا يدفع السوا

مشدد مضاف المنذر من قولهم ما رأيت مذ دخل الشتاء اول من امتطاء الدوسه زمان دخول الشتاء
وسيأتي تحقيقه ان شاء الله وقوله وتحوبه الست عطف على قوله تحوزن الجاه اميره واما عاد نحو
لان هذا نظير آية الى الجملة وتم قيل في مثال ذو لفظ تحوزن هينه الآية المقامه واقدم يعني قدم الشعث
جمع اشعث وهو المغبر الرأس الشاكي السنابك مع مسنبك وموطوف معدم الحافر كان الشاعر المراسانا
ان يبلغ قوما رسالة فقال طايعا علامه تعرف مولاه القوم فقال مطالبة اقدامهم المنازل الحروب
اي اذا راب قوما نفذوا عليهم الى الملعن والضرب لمميزه الشعور لطول جعلهم في الحروب
مجرة الحوافر من دماء المقتولين كان على سنابكها جمرا فهم الذين امرتك ان تبلغهم رسالتي فقالوا
ان آية لما كانت دلالة في معنى الزمان فيصدر في الاغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري اي بحرف
الامر يبلغ عني بهما الغاية ما يحبون الطعاما وقد مضى يحبس قوله اذ تجيب نداء لكم فلا تبدوا ولا
قال سابقا ومضاف اسماء الزمان الى الجملة صار مطلقه ان قال ما حكم المكان قال الجاه
اي والمكان لا مضاف الى الجملة الاسمية والفعلية الظرف المكانية منه الى من المكان قالوا لعدم
انتساب من المكان والجملة اذ لا دلالة للجملة على احد الامكنة معينا كما في غير المكنة نحو حيث
فانه يضاف الى الجملتين نحو اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس قال ولا يجوز اضافة المضاف
اقول فرع من احكام الاضافة ثبوته منع من احكام لها سليه اي ولا يجوز اضافة المضاف
من احكامه والا لزم ان يكون تاما وغير تام وهو سيق ذلك في باب التنزيل ولا يجوز اضافة مضاف
على المضاف الا بالخلاف وضع الاضافة لانه على ان يكون الاول مضافا والثاني مضافا اليه والا
المضاف اليه كالجزء الثاني كلمة واحدة وبالثاني لغة العرب واما من غيرنا فجائز حيث قال ابن سكيت ابدا
وعلوا آب ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه مطلقا اي بالظرف وغيره مسئلة الى سيبويه الكلام
لمكان اتحادهما وامتزاجهما فالفصل بينهما كالفصل بين العضو ولها ولا يجوز اعطاء الفصل غير الظرف
صريحا اي بغير الشعر واما بالظرف في الضرورة مجوز لانهم استعملوا في الظروف ما لم يستعملوا
غيرها قوله فرشني بخير السيف مثال للفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وهو قوله بها وفي
الفصل بهذا البيت الشاعر الجوهري مثال رشت فلانا اي اصلحت حاله مستعارض رشت السهم
اذا الزمت عليه الريش ومثال فرشني بخير فلانا فذبرشني بخير فلانا وحبر الموال من فرشني لا يسرك
وقوله لا اكون ومدحي جاعلة حجة لمن يجوز بعد حبر كان بالواو والفصل بالمعنى المهلة بكتب
المطار التي يجيء بها المطر والحجة لا تنفي ان اكون في مدحي تلك كمن يحب الفصحى بتلك المكتب
فانه ليس مناسبة على شيء ولما صار منظمه ان نزد عليه بان قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقيل
منه بين المضاف والمضاف اليه غير الظرف وقد علمت انه لا يجوز فالوجه ان ذراعي وجبهة الاسد وقيل
محمول على حذف المضاف اليه من الاول والمنذر من ذراعي الاسد وجبهة الاسد محذوف بعد الاول
اكتفاء بدلالة الثاني عليه لانه مثله لفظا ومعنى وهذا مذهب المبرد ومن تبعه وقوله وقيل مذهب سيبويه
جواب اخر هو ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور اخرا موما اضيف اليه الاول ليكون كالعوض

من المضاف اليه الثاني لانه لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن الثاني مضاف اليه ولا مانع منه
وفي لفظ قيل اشارة الى ان الجواب هو الاول لان في هذا الجواب كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار
الست للمزرود وآوله بامن راى عارضا اسره الشاعر الست السحاب وقوله اسره صفة عارضا
وكذا المصراع الثاني وقوله اعاد الاسد كوكبان نيران وجبهة الاسد اربعة انجم وبما من الانواء الجاهلية
من راى هذا العارض وقيل المنادى محذوف كانه قال يا قوم من راى وكحوز ان يكون الشاعر
هذا العارض المرصوف وانا استفهم الاظهار فرجه وسرور وكحوز ان يكون على حسنه وان يكون
طالبا لمن راى هذا العارض وفيه نظر لان يرد الفظ من المعنى الحسن والمعنى المجازي لا يجوز
على ان النوع بالحذف من غير ضرورة لا يجوز ثم قال وقد سبيوه في زيد وعمرو قائم على
العكس لانه قال ان خبر الاول محذوف قالوا الفرق بين الصورتين ان حذف الخبر جائز من غير
قائم مقامه كقال حذف المضاف اليه وقوله وقداه ابن عامر جواب سوال هو انه قد فصل
بينهما غير الظرف في السعة فان قيل مضاف اي حركاتهم واولادهم فصل بينهما وقيل يجوز الفصل
بينهما في السعة بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا وهو موجود لقوله القراءة
قال وكحوز اقول هو انه يجوز حذف المضاف واجراء حيثه من الاعراب المضاف
اليه عند امن الالتباس اما قاله احترازا عن مثل رايت هذا والمراد غلام هذا فقوله فلا
لحذف المضاف لان يكون المنذر اما جدفا هرة على ما ظن نحو واسل القرية اي اهل القرية
محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لمكان القرينة فيه حذف المضاف وهو اوسر شين
بان يكون حذف المضاف مرتين وقد يقال لو قيل ان اسال نحو قوله اسال المجاز وسقاه اسحب
الدرف لحذف سقاه وانه سحابه مقامه ثم حذف اخرى سحابه وانه ضمير المرفوع الى الدرف مقامه فانقلب
المجرور مرفوعا فاستكن في اسال فههنا حذف المضاف مرتين فيه ضمير المرفوع الى الدرف على الاسال
المجاز لا بدون ارتكاب حذف المضافات لم يكن عبدا بل ارتكاب مجاز خير من كسر الاضمار
اقول هذا مجمل من القول لان الامر صرحوا بان اللفظ اذا دار بين المجاز والاضمار فالمجاز
على الاخر وهذا اذا كان اضمار شيء واحد فهو يعارض المجاز واما اذا كان فيه اضمار اكثر من واحد فلا
وهذا كذلك البيت لان داود يصف الدرف وقوله الامن لاي راى يعرف شرف الدراي واحد
الاراء واريد به الجهة تجوزا وشرف فعل يعني فاعل من شرف برفعه اذا غلب من يرفعه واريد به
كثرة ان شرف سحابه او وصف الدرف بوصف مصاحبه وقيل موصوفه محذوف اي سحاب يرفع
والعارضة الباء اسم موضع وقيل موضع بحره وهي الارض الواسعة وقيل بحر الباء بواو القسم
والانتهاء الا عمل ترك وجه والتشبيه اسم موضع يجري اليه مياه بخد قوله او اكثر اي اكثر من
المضافين كقولك قاب قوسين محذوف مقدار واعرب مسافة باعرابه مضاف وقال مسافة قربه
ثم حذف مسافة مضاف وقال قربه ثم حذف قربه مضاف مضاف الجر ومضاف المرفوع واسكن
وقال هو ثنى قرسخان وسلان وشد رجع والمنذر مقدار مسافة قربه ثنى قرسخان محذوف

واعرب مسافة باعرابه ثم حذف مسافة واعرب قربه باعرابه ثم حذف قربه واعرب المضاف باعرابه
مضاف مرفوعا مستقلا وقيل على المنذر من نحو مني دون مسافة قربه يحتمل اقول هذا المنذر للاروح
الى المقصود اذا الزرنجان مقدار مسافة القرب لا مادة زنها واعلم ان ما ذكرنا من انه يحذف المضاف
مرارا وقام المضاف اليه مقامه يحاج عند سيبويه وليس بقياس واليه اشار قوله وليس
اي وليس حذف المضاف مرات عند سيبويه بقياس وان ذلك عنده مقصور على السماع والمبرد هو
في عدوة الرمل وعلوة السهم اي مقدار مسافة قربه عدوة الفرس لانه لم يسمع قوله وقد يترك
المضاف اليه الذي حذف مضافه على اعرابه من غير ان يعطى له اعراب مضاف اذا كان لفظ المضاف
المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء كرارة من قراء يرددون عرض الدنيا والله يريد الاخرة
يحب الاخرة على تقدير عرض الاخرة فالمضاف اليه وهو الاخرة على اعرابه وهو الجر بعد حذف
وانما ترك المضاف اليه كذلك فتاويا عن الحالة من حرى الكلام على الاصل كذلك قوله ومنه
اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه حيث كان المحذوف سابقا مضافا الى شيء ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء محذوف كل ترك مضافا على اعرابه لما ذكرنا قال فتى الجر والعطف
على عاملين لان من يكون لا تقدر المضاف في الكلام بل يحمل حرف العطف فاما بمثابة كل ما لا اضافة
وقد مال فاما من يكون العطف على عاملين مضمر بعد الواو عاملين وقيل نظر قوله ومنه ما
مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه والمنذر ولا مثل اخيه حذف المضاف وابقى المضاف اليه على اعرابه
حيث المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء ولما كان هنا احتمال ان تكون قوله ولا اخيه
معطوفا على عبد الله ولا يحتاج الى تقدير المضاف وفيه موجود احدهما ما اشار اليه بقوله ولا يجوز
اي ولا يجوز عطف اخيه على عبد الله فيكون المثل مضافا اليهما حيث اسر عن كل واحد من المثلين
اي مثل عبد الله ولا مثل مثل اخيه اصلا لا مثل لا عن المماثل لهما اي لا يدخل عليهما مثل في ذلك
وعلى تقدير العطف على عبد الله يكون المعنى هكذا وليس بمراد وثانيهما ما اشار اليه بقوله
ولما يلزم اي والمحذور الذي يلزم منه اي من عطف اخيه على عبد الله من الالا الموكن للنفي الذي
في المعطوف عليه عنه ما عطف على النفي وهو اخيه لانه معطوف على عبد الله وهو ليس بنفي
فلو لم يقدر المضاف ههنا لم يجز لانه يلزم ان يكون المعطوف عليه لا دخل عليه لا الموكن منفيا
فيجوز جاءني زيد والبكر ولا يجوز جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو لان الجر ليس منفيا عن زيد
بل عن غلامه وذلك لانه ما اشار اليه والفصل بالجر عطف على الملا اي ولا يجوز عطف اخيه على
عبد الله لما يلزم منه من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه وبين المعطوف عليه وهو عبد الله
باجنبي وهو مثل لانه جزء لا وهو اجنبي عن المعطوفين وكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ولا يجوز
بين الجار وبين ما هو المجرور من المعطوف على المجرور قوله ومنه ما مثل اسك ولا اخيك يقول ذاك
لان المنذر ولا مثل اخيك محذوف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه حيث كان المضاف المحذوف
مذكورا سابقا مضافا الى شيء ولا يصح عطف اخيك على ايك للتوجيهين السابقين وبيانهما ظاهر

لا وجه الثالث لمكان ناصر الجر مسا كخلاف ثم ولوجه اخر يخصص هذا المثال وهو لزوم الاذى على تقدير
العطف في مثل ان ضرورة ان المحكوم عليه بالتوافق واحد بخلاف ما اذا قلنا بحذف المضاف فانه متعدد
الجاء ح والا اجاب السيد الزاهد عن بين الاستدلال كلها بان مثل مسا كالسه وليس بمقصود
فكانه معدوم حال تنكيرها لا يقال هذا اي الست مثل ان لا تقول كما وذكر مبالغة واذا كان المثل
مجاز كان المنذر بعيد الله يقول ذاك ولا اخيه وانا اوكك ولا اخيك يقول ان ذلك فلا مانع
من المساواة المذكورة وفيه الفصل بقوله ولا اعتذار اي واعتذار انه لا يجاب بان المثل مع
ضعيف لان المعادلة لطام المثل المنفي من حيث المعنى مع المضاف اليه المضمر شهادة اشياء مثل
اقبل ومثلك لا تقبل ولو كان الاول كما زعم لجاز مثل اقبل كما جاز انا اقبل كما يجب ان يقال مثلي
مثل بلفظ الغائب وقيل على هذا جواز ملتقا لمدلان ومثلك مقبولين قال الشيخ الرضي اقول
اداء لفظ المزدوج في المثنى والجمع عزيز في كلامهم كما مر الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والجمع
وكذلك استعمال الجمع عن علامة التانيث مجرى المؤنث كثيرا فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف
معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه اما الثالث فكما من قوله مر الليالي اسرعت
اقول ان زعم ان ما ذكر قياس مردود ضرورة انه لا يجوز جاءني رجل اريد به رجلان او رجال وان
قال انه سماعي فلا يجدي فتنا قوله وحذف اي ويجوز حذف المضاف فراد وحينئذ ورث
بكرا نا فان المنذر فيها اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ورث بكرا واحدا نا محذوف المضاف اليه
واقيم التنوين مقام المضاف اليه قوله وحكم الاضافة اي وحكم الاضافة ان تحذف لاجلها التنوين
وتنوا التثنية والجمع من المضاف لان يمنع الاشتباه علامات دالة على ان الاسم قد تم والاضافة تدل
على ان الاسم لم يتم فلو اجتمعتا يمنع الاشتباه لزم كون المضاف تاما وغير تام وهو باطل وقوله
وكسر اخره عطف على ان تحذف اي وحكم الاضافة كسر اخر المضاف ان كان صحيحا وعلى عند النحاة ما فوق اعرابه
صحيحه كقيام وبلبل ومثل اجاري مجرى الصحيح من احوال الجمع كانت ثلث وهو ما حرف اعرابه واوا او ياء
قبله ساكن كدلو وظبي عند الاضافة الى ياء المتكلم ظرف قوله كسر اخره وانما كسر لكان الشاب
بين الياء والكسرة ولانه لا بد من التحريك فالضم لا وجه له والفتح يوجب انقلاب الياء الفا لكان نحو الياء
لان الاصل فيها الفتح وانقلاب ما قبلها فتعين الكسر اعلم ان الاسم الذي يضاف الى ياء المتكلم ان كان صحيحا
ولا جاريا مجراه لا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فالفا نحو فتى ومن لها حال وان كان الالف
انما سواء كانت الالف للتثنية او لا كسلمان فانها تثبت مع الاضافة الى ياء المتكلم عند الاضافة الى ياء المتكلم
الا من لغة بني فلان الالف من اسمها حال كونها لغة التثنية ياء روما للخفة وانما لم تقلب الف التثنية ياء
علامة والاصل فيها ان لا تغير ولانه لو قلبت لالتبس الرفع بالمنصوب والمجرور والالتباس على نحو
على ورحى ليس لاجل انقلاب الالف ياء لكان قبله كقاف ما كان قبله وقيل انما لم تقلب الف التثنية عند
لانه لا اصل لها بخلاف على ورحى وردعليه بانهم يقلبون الف نحو بشرى ورجعى مع انه لا اصل لها
ودفع الباء المشابهة عن الالف في ياء المتكلم وصح ياء المتكلم الراجع بعد الالف على سبيل الوجوب

وفيما انت مكتوب كما اشار اليه الالف الذي

بياء قلبت الالف ياء اولا كذا قالوا والاظهر انه ناظر الى اول الكلام وانه ما ارادوا بالياء الا الالف
وياء المتكلم واوثر التخفيف والحاقها بالحاق الكتاب قوله والف لدى ها سوال وجواب اما السوال
فهو ان الشاعر ان قال به لدى مثل عصاى باثبات الالف الا انهم جعلوا الف لدى على الف على ولا
شك ان الهاء سكنت عند الاضافة الى ياء المتكلم وصيرت الخاطب في الغائب فكذا الف لدى بمثال
لدى ولدك ولديه وانما فعلوا كذلك لكان الشبه بين وجهين احدهما ان كلمة لدى على هذه الحروف في
الف كما ان على الى كذلك قوله مع الضمائر اى سواء كانت الضمائر للمتكلم او الخاطب او الغائب
وسواء كانت عصا او منزوا مذكورا او موثنا بخلاف الف غير لدى فانه تقلب ياء مع ياء المتكلم لفظه
بازيل قوله ولو كان الخ اى وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا او ياء مكسورا ماقبلها
فالاصح ماقبلها من الياء والواو كي والتقسيم نحو مسلمين ومعاويه وياء في نحو مصطفون ومصطفين
قوله فدع حرفه فانتق والحاقه جواب قوله وان كان الخ فالاصح ماقبله فدع في ياء المتكلم
حال كونه ياء ساكنة لانه اسم كان قبل الاضافة الى ياء المتكلم مثل مسلمين ومصطفين كان عدها ايضا
ياء وان كان قبلها واوا مثل مصطفون كجب ان سلب عدها ايضا لانه اصم الواو والياء واو قبلها
ساكنة بين متوحتين احدهما مثل الواو والياء لان الموصوف ان ماقبله مفتوح والثاني ياء المتكلم وانما
اسب الفتح على حالها لخفتها نحو مسلمي في مصطفين وفي مصطفين ومصطفون وما الحكم
ماقبلها مثل واو الجمع في نحو مسلمون او انكسر ماقبلها مثل ياء الجمع في نحو مسلمين فكان من مكسور ومفتوح
فالمكسور هو ماقبل الياء او ماقبل الواو وانما قلبت كسرة لكان قبلها وعدم مناسبتها الياء
المفتوح هو ياء المتكلم وانما لم يصح قوله فدع هنا لانه اذا ادغم ضاعت وهو كما اذا اسم ماقبلها
مع ان فتحه خفة فهما اولى لكان ضم ماقبلها او كسره وان فتحه ثقلا وفصل متى قوله بين مكسور
ومفتوح فدع حال كونه بين مكسور ومفتوح وفصل ان ما بين ذلك الادغم بين مكسور ومفتوح اعلم
ان المصنف جعل الموجب لذكر باب الاعراب على سبيل الاستطراد في الاربعة المرفوع والمنصوب
والمجرور والمجزوم ومنع عن الثلثة الاول فشرع في المجزوم فقال
المجزوم وهو المضارع الثواني واما قال هنا وهو كما في المجرور وما في المرفوع والمنصوب فانهما
فيهما هو بدون دلالة على الشرع في المقصود وفي المرفوع والمنصوب الشروع في المفصلة بعد قوله الجواب
قدير وسيأتي بان تلك الجوازم في كثير الثلاثة قد يدل قوله قد يدل فيرتب كلم الجزاء غير ما
لو خوز ياء السببية وهي الابتدائية لان كلامها تفيد سببية الاول للثاني مع ان المضارع لا يجزم بعدها
يحمل بان قوله وسيأتي نشرطا وجزاء من نحو الشرف فان ماقبل الفاء وجزء وما بعدها لا يجزم
فان فصل على هذا بالسيد ايضا يرد ان واذا الشرطية ولو يقدان سببية الاول للثاني وسبب ان
الشرط والجزاء مع ان المضارع لا يجزم بعدها ملتبسا تاما له فالاصل وفي الماضي مع وهو الاكثر سوالا
واما الجواب عن اذا فيسر لان جزم ما فعل شاذ عند المفسرين واما عند الكوفيين فهو كما يجزم
المضارع بعد اصول اراد بالموصول قوله وهي اثنى الجوازم بمنزلة المتمام فالمعنى وهي الجوازم

الواردة

وانما وجب افتقار في الجزاء اذا كان بعد احد المذكورات لان الاداة لم تظهر اثرها فيه لا لفظا ولا معنى
وهو ظاهر فلابد من دال على الربط بينهما وهو الفاء ولما ورد عليه قوله تعالى ما من فضل الحسنات الله شكرا
فان الجزاء فيه من المذكورات مع عدم الفاء اجاب عنه بانه لم يكون الاضرار الشرط والاجزاء
غير الضرورة واقرة والفاء بالشرط عند الله مثلا ولا ورد عليه قوله تعالى وان المطيعين لكم لمشركون
لان الفاء فيه مبتدئ على الحال ان شاء الله تعالى قال وينجزم اقول اى وينجزم المضارع بان حال
كونها مقترنا مع فعل الشرط بعد الاستفهام التي يجاب بالفاء الا التي قوله بعد الاستفهام ظرف ينجزم
وكذا قوله اذا فعد السببية قوله بعضها على الانجزام اى انما ينجزم بان مقترنة بعض بان الاستفهام
معنى الطلب وبعض معنى الطلب معنى السببية لان الطلب لا يكون الا بالعرض خارج عن مفهوم
الطلب مكون عرضا حاصلا على الطلب في الذهن مسببا في الخارج بخلاف الاخبار فانه لا يتضمن
الطلب حتى يتضمن السببية لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج او يجوز ان يكون الحامل عليه مجرد
افادة مضمون الجملة الا ترى اذا استعمل الاخبار في معنى الطلب فانه في بعض الطلب وفي بعضه
بعض السببية ينجزم المضارع بعدها فان قصره نحو ان الله امرا مثل جزاء ثابت عليه وكذا بعد اسماء
الافعال بمعنى الامر نحو تراك اياك وقد سال اياك سعب المثل في جواب ان الاستفهامية التي فيها معنى
الامر بعد الفاء بل لا بد يتسبب من صريح الامر والنهي عند غير الكسائي لما ذكرنا وينجزم في جوابها لان
الجزم بقرينة السببية فلم يصف منها معه فلم يمنع فيه الى صريح الامر والنهي للدلالة على السببية بل على
معنى وكذا ما كان في الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وهي قد منع ما بعدها مع بقاء
معنى السببية فهما في جوهر بخلاف النصب كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الواو يصير المعنى والا
الفاء على السببية قوله وان لم يقصد اى وان لم يقصد سببية الاول للثاني فالمضارع المحال او الوصف
او الاستفهام الا ترى ان الفعل على احد بلغة اوجه المحال نحو قوله تعالى فيموتوا فهم كفار فيموتون
او الوصف كقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه فيكون
المقصود ان كان بكره فالمضارع صفة وان كان معرفة فهو حال قال صاحب المفتاح الاولى جعلها على
الاستئناف دون الوصف لما لازم منه ان ذكر ما لم يوصف من وصف الهلاك على قلة اورد عليه
بان مطلوب الاستئناف عليهم اللام بالحسنى هو الاصل ودعاهم لاجله فانهم انه وصف على خلاف دعاهم
فهو في حسنه مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون نحو الحسنى وانما يطلبون الاصل لانفسهم ولا منهم خوفهم
الامر على خلاف دعاهم يكون كالتتمة على الاصل اقول ما ذكر نوع مكابرة واقول وعلى الاخر
مسلم ولكن لا يجوز منكرا ونظر الاستئناف نحو له ادعوك كان المخاطب سائله فاذا اقوم فقال
لانه يدعوك وقد اضرب لهم طرفا من الحوار لا يخاف ذكرا ولا يخشى نحو ان يكون لا يخاف حالا
من ضمير ضرب اى غير خائف وكذا اى الكسائي لا يخاف وصفه اى طرفا لا يخاف فيه وعند
ان مثل هذا غير مقبول الاستئناف على القول بالتقدير مع الاستفهام وعنه قوله ولا يجوز اى ولا يجوز
جزم المضارع بان مقدرة في نحو لا ندن من الاسد يا كلك لان المعنى مدلول بالمضارع فيكون المقدر ان

ان لا تدن من الاسد يا كلك وهذا كان يا باطل وكذا لا يجوز جزم المضارع في نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل
الى الله ان تسلم يدخل الجنة وهذا كان يا باطل وابه اشار بقوله لان النفي لا يدل على الانتفاء
حدوث انها منها بالان خلافا للكسائي فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد النفي المثبت ولعله المثبت
النفي يجوز عنده لا تكن يدخل النار وادخل يدخل النار فان المصدر عنده في الاول ان يكن يدخل النار
انما جزم اذا وقع بعد لم ولما ولام الامر ولام الامر والنهي وكلم الجاحدة من احد المذكورات وقيل فالكسر
على المنصوب لا يكون عليك له لا ناسب سوق كلام المص وانما الجواب فهو ان عمل فهو انما عمل
الجزم على هذه وعدم انما اذ فصل ولو اقرنى الى الملك فنصب اصدق بالجزم ولكن لان تمنيا
لانه صح ان ينجزم المضارع في جواب التحضيض لمعنى معنى الطلب كالاستفهام التحضيض انهم يعتبرون المعنى
كالمحتمل كالجواب الكسر لا يتبين ان المنصوب منصوب لانه دخل عليه الباء الجارة لكان
مجرورا فاعتبر هذا الموصوم وجعل المنصوب مجرورا قبل النسب الاول لزجر قوله ان لست فاعل
بدا والمعنى بدال وظرف لعدم ادراك ما يعني شيئا فاشيا وعدم سبق شيئا من المذورات
اذا كان جانبا وانيا ولا سبل الا التسليم لقضاء قوله ولا سابق الجود لان مدرك قد يكون مجرورا
اذا دخل عليه الباء فاعتبر هذا الموصوم وجعل قوله ولا سابق عطفا على ذلك المجرور ويروى ولا
سابقا ولا يكون حاكيا فيه وقبله الا لست شوى بل يدل الناس الا كالناس الا ترى الا ترى
يبدو لهم ما بدا لي الخ شرح كتاب سيبويه وقوله ولم فاصدق واكن من الصالحين الجزم بالجيد
لعطفه على موضع الفاء لو قال اصدق واكن الاصل في الجواب ان يكون نعم فاء واما استشهاده
ببيت زهير فالمنصوب في البيت فيه حلا لانه لا حاضر له لحقه ولا محرض مطلق عليه ولا شيء
موضع حقيقي معطف على الموضع لان الفاء اذا اتى بها لموضعها نصب فاذا حذفت وجب
الاسم بعده فقد وقع النصب موقعه ولا موضع لغير النصب انتهى مشابهة جمع مشتم وتاكيد
من نعت الجواب فالشاعر جر ناعبا عطفا على مصلحين مع انه منصوب لانه اقرب جر بالباء فاعتبر
الموصوم نحو قوله واذا اجتمع الخ يريد اذا اجتمع الشرط والقسم فالاجتماع من ان يكون القسم
مقدما على الشرط او بالعكس فان كان الاول فالحكم فيه ان الجواب للقسم فيه شرط الخ في فعل
الشرط اما لفظا نحو الله ان اتيتني لاتيتك او حكما نحو والله ان لم تاتني لاتيتك واذا كان الجواب
للقسم لا للشرط لان لزوم دليل لمزيد الاعتناء به فالمعنى دلالة لهذا القسم على الشرط فكان ان
الشرط اذا تقدم لم يجز الفاء في تلك القسم واما الشرط المضي في فعل الشرط لان الشرط فيما المضي لان
لم يحمل الجواب له الا بتاويل ان يكون اداته عاملة ايضا وكان قوله واذا اجتمع الشرط
والقسم موهما لان يكونا مذكورين في الكلام اشار الى التفهيم فقال مذكورا كان القسم
او مقدرا ملفوظا بما يدل على امر غير ملفوظ به من لفظ بالكلام او اذا تكلمت به واما في غير الكلام

مثال العطف الثاني اي بعينه يريد ان الفرع على الشم المقدر اما العطف كما في قوله ٣٠ لئن اخرجوا لا يخرجون
فان اللام في لئن اخرجوا موطئة للقسم وهي فرعه واما عدمه كما في قوله ٣٠ وان تطيعوه انكم لمشركون
فان عدم الفاء في انكم لمشركون فرعه على القسم المقدر قوله وان تصدروا اشارة الى الثاني
وهو ان تقدم الشرط على القسم والحكم فيه انه يجوز اعتبارهما اي الشرط والقسم والفاء للقسم نحو
ان تاتني والله لاكرمك او فوالله لاكرمك فالاول نظير الفاء القسم والثاني نظير اعتبارهما جميعا
ادخل الفاء على القسم وجعل الجواب للقسم والجمع بين القسم وجوابه جزاء الشرط وجه اعتبارهما الشرط
لان الاصل ان يكون لكل منهما معنى اذ اما وجه الفاء القسم فهو ان الشرط اذا تصدر وجب اعتبار الشرط
لتقدمه بالصدر مع انه اقوى من القسم لانه مع كونه مقصودا في الكلام يكون عاملا بخلاف القسم فانه موكد
لمضمون الكلام وعامل عليه اصلا في الغلط ولانه حمل القسم على الشرط فكما ان الشرط المتوسط من القسم
ملغى كذلك القسم المتوسط ملغى وانه اولى لما سبق من ان الشرط اقوى فان قلت ما الفرق بين تقديم
الشرط على القسم وبين تقديم القسم على الشرط حيث جاز في الاول وجهان دون الثاني فانه يتعين
فيه الالغاء قلت الفرق هو انه اذا تقدم الشرط يمكن اعتبارهما على الوجه الذي ذكر بخلاف
العكس فان كون القسم انشاء مع تعلقه بالشرط ولا وجه لحذف الفاء لما مر سلف اشارة الى
قوله فانما يريد ان الجملة التي اذا وقعت جزاء الشرط يجب فيه الفاء لانه ليس من مواقع الجزم
قوله وكذا الحكم يريد انه اذا تقدمهما عليه ما تقدم الشرط فالحكم ما ذكر من الوجهين اعتبارهما
جميعا اما ان لم تاتني فوالله لاكرمك والفاء القسم نحو ان لم تاتني والله لاكرمك ووجههما ظاهر مما سبق
قوله وان تاخرا اي وان تاخر الشرط عن القسم فيما اذا توسطا فانما اي جاز اعتبارهما من الشرط والقسم
نحو انا والله ان اتيتني لاكرمك فان الشرط هنا مطلق والجواب للقسم نحو انا والله ان تاتني اكرمك
بالفاء القسم ومقدم الشرط المذكور وهو جعل الشرط ما فيه جاز عند الرضي والدماميني ان لم يكن
الشرط هنا مقدم قوله والمسند امام مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم اما مثال المسند المرفوع
فمنه عطف على قوله والمسند امام مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم اما مثال المسند المرفوع
وفيه تسمح والمسند امام مرفوع من غير ان يذكر قوله من المرفوع اما مثال المسند المرفوع
حيث مثال والمرفوع كما قوله اما ان يبدا الاعراب على سبيل الاسناد او على سبيل الاسناد
لغيره كما في هذا مهنا وقوله من المرفوع متعلق بقوله المسند والقوله مع تابع على ان يكون
محلا بالاحاد كما في انا وانس والكامل او تابعه على الاصل وتبع الشيخ اي وسمى الاسماء المرفوعة
لانك لو قلت ضرب زيد فقد بنيت الفعل على الفاعل اعني لانه تبع زيد ومذهب
الجمهور هو ان علة العامل سببية على المنوع والتابع الصفة واحد وهنا ما اصبح اورد عليه
بانه ذكر انه تبع في تعريف الموانع واحب بانه اراد بالتبع المعنوي وبالموانع الاصطلاحي فلا دور
وقيل في تعريف التبع وهي الاسماء وظاهر هذا اللفظ ان الموانع لا تكون الا ما يبدا الاعراب على
سبيل التبع لا على سبيل الاستقلال وليس يخرج عنه النعت والعطف مع انه سيذكر ان التاكيد يخرج الالفاظ كلها

الاسناد وهو ما يبدا الاعراب
ومنه ما يبدا على سبيل التبع

يجوز في اسناد الفعل الى المتبوع لانه تدريب الفعل الى ما يتعلق به باشتمال به بحرف فعل الامر المعلوم المرفوع
خادمه بامره اولى عدم النسبة لجميع الافراد من المرفوع النسبة في بعضها فان العموم لا يخصصه بخلاف
الملكة مالك الملكة فاذا حلت فعل الامر فيه اذا لم الجزء عن اصل النسبة وقوله من الملكة
كلهم الجزء فيه نزال عن جميع الافراد وقد يكون فائدة قال الشيخ الرضي ولا يجيء هنا الكبر المتوسط
لانك لو قلت ضرب زيد فقد بنيت على الفاعل اعني لانه تبع زيد وتقديم الفاعل على الفعل
عمرو وكذا ان طلبت به الفعله عن تابع لفظ زيد فقولك نفسه لانك اذا قدمت فقد اضفت جهور شارحي
الشافية وبعض شارحي هذا الكتاب ايضا وعندي ان التاكيد المعنوي يدفع توهم ان الاسود كالاسود
التاكيد اللفظي وبيانه هو ان لفظ نفسه في مثل جاء زيد نفسه وصف لانه لا توهم السامع ما يدفعه
فاذا توهم ان المتكلم ساه في ذكر زيد او قاس حال المتكلم نفسه فلا بد ان يكون المفيد لازاله هذا
التوهم وتاكيدها قال الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ومن تبعهما من ان التاكيد المعنوي يدفع
توهم الجواز والسهو والنسيان قوله والاعاده اي اعاده الموكد اما بلفظ الاول نحو قام زيد قام
زيد او تاكيدا صريحا وهو المسمى بتاكيد اللفظي ويجري في الالفاظ كلها فمن الاسم مثل جاء زيد زيد
ومن الفعل نحو ضرب ضرب زيد ومن الحرف نحو ان ان زيدا قائم ومن الجملة كزيد قام زيد قام واما غير
لفظ الاول بما هو معناه اي حال كون الغير كائنا معناه وهو المسمى بتاكيد المعنوي وحكمه الاسم
ودون الفعل والحرف باحد من الالفاظ وهي اي الالفاظ التي يوكد بها النفس والعين وتثنيتهما كالعينين
والعينين وجمعهما كالانفس والاعين ستة المفرد الواحد وستة الصيغة اضافة المثنى والجمع
المذكر والمؤنث نحو زيد نفسه وعينه الرجلان انفسهما او نفساهما الرجال انفسهم انفسهن
وكلا وجمعه وهو كلتا لقوله نحو الرجلان كلاهما والهندان كلتاهما وتاكيد كلا التاكيد
ومع توهم ان المسند اجزاء والا فلا يحتاج له قوله كل لفظ يعم الجمع واجمعون يجمع المذكر العاقل
واجمع للواحد المذكر وجمعا للواحد المؤنث ويجوز اجمعا على كل جمع الا انه جمع الذكر السالم
لا يجوز ما شئت مثل مررت بالرجال او بالنفوس او بالصور او بالكتاب او بالدور وجمعه
جمعا وجمع المؤنث جمعا كان اولا واكتعون واتعون وابصعون بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة اي ان الالفاظ المثلثة انما جاءت لا يجمعون لا يجمعون الا على اثر على المشهور
فلا يجوز تقديم شيء منهن عليه فقد قال ان البصريين على ما حكى الاندلسي منهم يجعلون النهار
ابصع ومقدم قائم ولا يقولون ابصع ومقدم قائم والبغداديون يجعلون النهار ابصع واجمعون
مسلمون اجمع اكتع ابصع ابتع وصاحب الكشاف قدم ابتع على الباقي وشبه المصنف ذلك
اعلم انهم قالوا اذا وقع بين الفاظ التاكيد تقديم الكل على الاجمع يكون الكل جامدا واجمع
مشتقا واتباع المشتق للجامد اولى بسببا اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل واما
فان كلا يتبع مبتدا دون اجمع فانه لا يتبع الا تاكيدا وتقديم اجمع على اجمعون نحو رايت اول على معنى
الجمعية المراد منها وتقديم اكتع على الابتع على اخته لظهور اشتقاقه من قطع الجمع حيث مثال

حول كتع اي تام وقد ضن معنى التمام والجمع في الاختين قال الشيخ الرضي قال ابو الزجاج قول النحاة
الملكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان الحكم دمنهم فرجاله واحد وليس
لانك اذا قلت جاء القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة انما منهم لا اجتماعهم فرقوا واحد
مكلا يكون مع تقدم لفظ كلهم حكما بها كما كونا مترادف لنفس معنى واحد والى محذور مثل ذلك مع قصد المبالغة
اقول هذا ليس بجيد لانه يجعل انما سلف لنقل معنى ذلك الموقف قوله ولا تقل جاءني القوم
كلهم لانه ليس لتزيد اجزاء بعض افرادها حسا وحكما بالنسبة الى المجيء اعلم ان الكوفيين اسكنوا
الشافعي قد صرحت اكثر نحاة ما اجمعا واجابهم البصريون بان هذا الشيء المجهول لا يعلم انه من النحاة
اولا ولا يسلم فهو شاذ لعدم افراده قوله والمظهر اي لا يجعل المضمر تاكيدا للظهر لانه المقصود
من التاكيد بتقوية الاول هي الاما ناسب بما هو اقوى من الاول او بالمساوي لا بالاضعف
والمظهر لكونه الى غيره اضعف من المظهر لان التاكيد فضله والموكد هو المقصود والمضمر اعرف
المعارف فلم يجوز ان يكون تاكيدا لكونه اعرف مما هو المقصود والمظهر موكد بها اي بالمظهر
والمضمر ولا يجوز الضمير ان يتاكدا منفصلين او الاول منفصل الثاني متصل او بالعكس او متصلين
ويجوز المتصلان الاخيران لانه اذا انفصل الاول جاز اتصال الثاني وكذا اذا جاز اتصال الثاني صح
الفصل الا ان لا يجوز نحو ما ضربني الا هو وزيد قام هو ومن منع المضمر اذا اكد بالمظهر الا الموكد
من الضمائر الا بالمنفصل المرفوع سواء كان الضمير المنفصل منصوبا او مجرورا نحو رايتك انا مع
المنصوب المنفصل ومررت بك انت مع المجرور لما تقدم ان تاكيد بالمظهر ايضا قال الرضي لانه
فالوا في البدل رايتك انت فلو قالوا في التاكيد ايضا مثلا لا لانه التاكيد بالبدل
ووجه اختصاص بابك انه في حكم تكرير العامل اذا قلت رايتك انت فالمعنى رايتك رايتك
فلا لم يذكر وانت لعذر الفصل بالمنفصل فتوضع موضعه المنفصل الضمير المرفوع لا ينافي وضعه
هذا الموضع لان العامل المقدر يكرر مسندا منصوبا واما المجرور فانا اكد بالمضمر فيه لانه لا
منفصل المجرور فيه كما قد به ومع المرفوع تاكيدا للمنصوب كما ذكر فانه الجر المنصوب ايضا
لان المنصوب والمجرور من واحد اعلم انه قد قيل ان البدل منصوب بالنسبة فكان العامل
بالنصب انسب به لكان في عليه الحسن وكذا قد قيل ان كون البدل المنفصل المنصوب

لا يحتاج الى وجه لانه من الاصل ما عدل منه عنه فهو يحتاج الى وجه ولذا قال في الكشف المماثلة بالبدل
ولم يذكر وجه البدل فيه وفصل النسبة بالبدل اذ لا شك ان ايا ما بدل او تاكيد كان المرفوع المتصل
فانه لا بد ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا يشترط في التاكيد
ذلك ورد عليه بانا لا نسلم ان المرفوع المتصل يمكن بدلا لا يكون باعراب الاول وكيف وانه
تابع الاسم وكل تابع الاسم يلزم ان يكون باعراب متبوعه قوله واذا لم اس واذا كان المرفوع المؤكد
منفصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس او العين فالكلام فيه انه يجب ان يوسط بين المرفوع
ومن النفس والعين ضمير منفصل مرفوع لانهم كرهوا تاكيد ما هو كالجزء بالمتصل لانه موهم تاكيد
النفل بالاسم مرفوعا كون هذا الضمير بمنزلة جزء النفل وفصل ان قوله واذا كان داخل في قوله
ومن حقه الكون حتى الضمير المؤكد اذا كان منفصلا وليس بالوجه انما قال منفصلا مرفوعا احترازا
عما اذا لم يكن كذلك فان الضمير اذا كان منفصلا ليس له هذا الحكم وكذا اذا لم يكن مرفوعا سواء
كان منصوبا او مجرورا نحو مررت بهم ودرهم فانه وجاني زيد نفسه وزيد ضربته بنفسه ومررت به
وانما قال وان تاكيد احد لفظي النفس والعين لجواز ان يكون تاكيدا بغيرهما اذا كان التاكيد بلفظ الكل وغيره
فان الكل منه ليس كذلك لانه لا فصل فيه بين المرفوع وصاحبه نحو هم جاءوا اجمعون وقد قال هذا المعلل نظر لانه يلزم
منه ان لا يكون تاكيد المضمر المجرور بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل لانه انما قال لا بد
من الفاصل المنفصل منعوه وذلك في قولك مررت بك نفسك انه تاكيد المجرور بالاسم فالاولى
ان يقول في تعليل ذلك ان النفس والعين لما كانا تاكيدا بجزء الشيء فلو لم يؤكد المضمر
المرفوع المنفصل بهما لزم الفصل بالمنفصل لا النفس لما تاكيد بالمتصل اذا كان ضميرا المستتر
نحو زيد جاء نفسه وهذا جاءني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي وان لم يلتبس بالمتصل نحو مررت بك
اقول قد تقدم ان الفاعل كالجزء من الفعل والمتبع عليه دليل انما يكون المضمر المجرور بمنزلة الجزء
من الجار فلم يشبه وان كان منها شبه الفاعل بجزء وضع الفعل منها والعلة انما يكون
المعطوف عليه كالجزء من السابق لا شبه الاتصال بينهما قال الصفة وهي
اقول قدم الصفة على البدل لانها داخلة في التشبيه فكونها البدل منصوبا بالفعل
قوله تابع جنس بمثل الصفة وغيره من التوابع وقوله يدل على معنى في متبوعه فصل
يخرج عنه الصفة اعترض على هذا التعريف السيد الشريف بانه يدخل فيه البدل في نحو ذهب زيد
زيد عليه وقال ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اجمع لو قيل نحو رجل قام غلامه
نعم قال واما حروف البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظ المؤكد
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في حالي العموم كلهم يدل على
الشمول الذي في القوم قال فان قيل شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع
والشمول منهم من العموم وكذا في حالي الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس على نحو

بل يكون

ج انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنين في قوله تعالى تخذوا واحد والهين اثنين فيما وانتفاء ما بان
الاخر اضاف بعض الشارحين اقول لا يرد عليه شيء منها اما الاول والثالث فان قيد ذكر الكلا
منه عند ايراد الوجه كان قيد الحيثية معتبرا عند الحكم في النوعات قال الشيخ ان الحاجة في
توصيف المعارف لا يرد عليه نحو زيد ضربته فان قيد ذكر لكذا معتبر في التوصيف فالمعنى هو ان المعمول
ما وقع عليه فعل الفاعل وذكر لانه وقع عليه فعل الفاعل فلا يصدق على زيد في زيد ضربته انه ذكر
لانه وقع عليه فعل الفاعل بل انه تحكم عليه فمثل معنى التوصيف تابع يدل على معنى في متبوعه وذكر لكذا
فلا يرد الاشكال من عدم ذكر لانه يدل على معنى في متبوعه بل لان الاول ذكر لانه مقصود بالنسبة
والثاني لانه يعاد بالاول على ان الحق جواز قوله تابع يدل على معنى في متبوعه يدل على ذلك الدلالة
في المتصرف في هذا التابع ولانه ان اريد ما ذكرت هذا المتصرف وقد خالف بان هذا انما وقع
في بعض صور البدل انما فالمقصود عليه وهو كون العلم لا بدله من محل ولا محل له سوى المقدم وقس على
هذا سائر التاكيد واما الاعتراض الثاني وهو انه لو قال يدل على معنى او متعلقه لكان اولى فالجواب
ايضا لان الوصف في نحو رجل قام غلامه موجود فانه علامه والمعنى الذي هو في المعنى موقوف على القيام والمعنى
الدال عليه الوصف القيام بالموصوف اعني ان يكون وصفا حسيا كالطويل في جاءني الرجل الطويل او
اعتباريا كجاءني الرجل القائم غلامه فان قيام الغلام معنى قائم بالرجل فان قلت اعراب القائم بالاول
الموصوف يدل على انه يوصف فقط فلت اعرابه المراب الجمع ولهذا اشتهر تغير اعراب الموصوف
ولو كان اعرابه مثل اعراب المضرب في حالي ضرب اباه لما تغير كما لا تغير اعراب المضرب في حالي
ضرب اباه فانا نقول هذا الجزء الاول صيغة الجمع قلت لا ان اعراب الصفة ظرف الاول وهم
للاختلاف الاعراب المنقل الذي هو مقصودهم فيه مطلقا احترازا عن الحال فانه وان دل على معنى
في متبوعه الا انه لا يدل مطلقا بل مقيدا بما دل والظاهر انه لا حاجة اليه لان قولنا تابع يخرجه وكذا قوله
على معنى في متبوعه لان ذا الحال ليس معنى لكنه ذكر وفيه انه داخل في التوابع كما قررنا اقول
ان قولنا القائم صفة نحو الرجل القائم يدل على معنى في متبوعه كما يدل قولنا قائما في قولنا زيد قائما على معنى
في زيد الا ان هذا الدلالة منع بعضهم هذا النقل دون الدلالة الاولى فانها مطلقة تقول مطلقا
يدل على ان المعنى في الدلالة ثم تحقق فيه هي الدلالة المطلقة لا المقيدة كما في الحال وقد اراد بقوله لو لم يذكر
قوله مطلقا لدخل الحال في التوصيف حتى يرد عليه ما ذكر وما وقع في عبارتهم انه احتراز عن الحال فهو محمول
على التجوز بوضع الزمنة فتدبر قوله تخصيصا متعلق بقوله يدل لا بالحال حتى لا يكون دالا على ما فطن الادراك
الى قوله وقد يكون لمجرد الثناء واريد بالتخصيص في اصطلاح النحاة سيد الاشتراك الحاصل في المدرك بحيث
رجل عالم فان قوله عالم مثل الاشتراك الذي في رجل وبالتوضيح رفع الاشتراك الذي في المعارف علما
كان او لا نحو جاءني زيد العالم او الرجل العالم والتخصيص عند علماء البيان اعم من التخصيص المذكور او لا لانه
انهم يكون الوصف في جاءني الرجل الثاني مخصصا اذا لم يعلم الرجل مثل وكذا الثاني لا يخصصهما بل
تخصيص الصفة بالاسم فالاولان المثل مثل التخصيص والتوضيح لانهما من لوازم النكرة والتوضيح للاسم

ان

الصفة عن قريب بخلاف غير الصفة من التوابع فانه يجيء في غير الاسم ايضا اقول يحسن منا كلام
ان المثل مثل التخصيص ومثلنا المثل مخصصا له وقد يكون الصفة لمجرد الثناء والتعظيم او للاعلام من الاسم
والتحقيق اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان الاشتراك في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وبسم الله الرحمن الرحيم او كان له اشتراك نحو قام زيد الفاضل او زيد الجاهل ومجيء الصفة للتاكيد اذا
دل الوصف على معنى الموصوف نحو امس الدابر فانا نمس يدل على الدبور ونحو قوله تعالى ولا تتخذوا الهين
اثنين انما هو اله واحد وقد قال جار صاحب الكشاف ان اثنين وواحدا تاكيدان ورد عليه ان الكشاف
بان هذا تاكيد لا ينطبق عليه تعريف بعض الشراح او المتبع في التعبير او الشمول على دلالة على المعنى
ولا دلالة هنا له عليه فان قيل لا ينطبقان حتى عليهما وقال صاحب المفتاح انهما عطف بيان لان
لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى الشخصية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوصفية والذي يدل الكلام
هو الدلالة في الاول والوحدة في الثاني فتبين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الوضع والمراد
ادق من نظرهما لان اثنين واحدا لم يذكرا لا للدلالة على ان المراد من المتبوع الذي توجه اليه النفي والاثبات
هو معنى الاثنينية والوحدة الاخرى وهو الجنسية اقول الظاهر صاحب المفتاح وصاحب الكشاف
على انهما اي قوله اثنين وواحدا من النعت الثاني وايد صاحب المفتاح ابا هاشم عطف البيان في قول
الزمخشري كالعارف في الاتحاد الصناعي لكن الاشتراك بعض الوجوه لا ان جعلهما من البيان المصطلح
على ما هو معنى منطق قوله ونظر اقول من نظر هما هو ما ذكره ابن الحاجب في رد ما هو قوله
واسم الجنس في سؤال وجواب اما السؤال فهو ان اسم الجنس يدل على الذات المبهمة
مع صلة المبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان السؤال
الاعرف انه خلف واما الجواب فهو ان المبهم يدل على الذات المبهمة واسم الجنس لا والمعنى
حتى في الذات متصف عليه انه اسم يدل على معنى في موضوعه وانما يدل على الاعرف لان منهم
من يقول انه عطف بيان لا صفة لانه لا يشترط في الصفة الاشتقاق قوله ولذا لم اي ولكون
اسم الجنس في الاعلى يعني لمعنى جنسية الذات لانه لا يشترط في الصفة الاشتقاق لا لوصف المبهم
لانها لا يجاء الاجناس لانها لمعنى جنسية الذات المبهمة قوله وقد يوصف اي وقد يوصف
المصدر وصفا نحو رجل عدل على احد الوجهين اما انه على حذف مضاف اي ذو عدل وثانيهما انه مجاز على حذف المضاف
اي ذو عدل قال الشيخ ابن الحاجب وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزم ان يوصف بالمصدر
على هذا النحو والا فانه يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرناه اقول يلتزم الاول ولا يحذف ذلك
ويدفع الثاني بان الحذف في قوله الجار فاذا تردد اللفظ بين الجار والمحذوف لا يرجح احدهما على الاخر
صح بذلك انه الاصل فالنظر بان المصدر يعني الفاعل لا يرجح على النزاع بالمصدر محمول على حذف
المضاف وقد رد الثاني بان اول وجهيه ناقض قوله بل حذف المضاف وانهم المضاف اليه مقامه
ليس بشامل وثانيهما بان حذف المضاف اذا كان صحيحا كان دفع المصدر الموصوف الصفة
ايضا صحيحا وقد قال هو الصحيح وقد يقال ان ذلك للمبالغة كانه جعل الرجل نفس العدل اقول

اعتبر

اعتبر انما يتحقق من التركيب باعتبار افادة اصل المعنى وافادة المبالغة ليست منه قوله والنكرة
يريد ان الوصف في المعنى حكم على موصوفه فكان الحكم يكون بالمفرد يكون بالجملة ايضا وشرط ان يكون
ذلك الجملة خبرية لان الانشائية لا تقع صفة كالامر في خبر المبتدأ وقد سبق بحثه واشترط ايضا ان
يكون الموصوف بها نكرة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة واشترط ايضا ان يكون في تلك الجملة ضمير يربطها
بالموصوف ولم يذكره لكونه ظاهرا واورد عليه نحو قول الشاعر جاوا بذوي مال وانت الذئب فقط
حيث وقع الجملة الفعلية صفة للنكرة فاجاب عنه بانه مناول اي مصروف عن ظاهره وان الذئب فقط
مؤول منه بمثل وانت الذئب فقط والمعنى الذي الخلط بالآن واذا كثر ما فعل ماضيه وصرف الى
الاستقبال طلب المعروف من غير سؤال وجن الليل اظلم مؤول ساكنا اول النهار سلاما عليهم و
اسالهم معروفهم حتى اذا اظلم الليل واختلط ظلامه حادوا بذوي مال الى السائل عند دائمة
من الذئب لا تشبهه قوله وقليله الى ونظير القول المذكور في التاويل والصرف عن الظاهر قول
الى الوردة الرجل عينه وحدث الناس اخر قتله اي مؤلفا من خوفهم اخر قتله وذلك لانه وقع في موضع
خبر المبتدأ لان وحدث من افعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر وقوله اخر قتله مفعول الثاني
واخر اي يؤخر من اخر اذا اجل وقتله جواب الامر واصله قتله من قلاه عليه ابغضه حذف الهاء
للجزم لانه جواب الامر والقاء للسكت والمعنى وحدث الناس مؤلفا منهم هذا القول حتى يتركوا قتله
لانهم عند التخريه يستحقون ان يبغضوا لشر اهوالهم وقبح افعالهم مثل قوله تعالى لولا ان علما قال ذلك
من كلام على رضي الله عنه وفعل من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل قال الا يكون لولا ان علما قال ذلك
لقتلت ثانيا لم يحر وقدره الصفة التاويل المذكور بسبب شامل الشيخ اموس الموسى الذي قال فيه
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة
يا موسى قال المعنى الذي يسمى شامل الشيخ الذي قال فيه اموس وسوان يخرج عن الاستثناء لصفة

اي وكما يحمل حال الموصوف وصفا لماله مثل جاء رجل عالم وهو الناس كذلك يحمل حال سببه اي متعلقه وهنا
للموصوف نحو رجل كريم عدو قتال الكتيبة ليس صفة الرجل في المثل بل العلاقة الذي هو متعلقه فالاضمير
عدق عود اليه اعلم ان كثيرا مما سبق من ان الوصف في الحسنة انما يكون المجرى والمعنى الذي هو مثل
بالمعنى يستفاد من المجموع الا انه ما كان اجاب الوصف فظاهر في الجزء الاول فالوصف يؤخذ عن مدرك
والاول الى الوصف بحال الموصوف مع الموصوف في عشرة اشياء وذلك ان الصفة عبارة عن الموصوف
وجه الاضافة في الاسئلة المذكورة صدورها ان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا وكيف
وقع على هذا كالمعرفة والنكرة وكذلك حكم الاعراب لان عامل الاعراب مسبب عليها الضمائر واحدا وهو الفاعل
عليك انهم الاعلون ان الموصوف يحكم لانها اموال يشاهده الانزيد وانا مؤنث به انه لا بد من كل نوع من جامد
من الرفع والنصب والجر اعدا ومن المعرفة والنكرة اعدا ومن التذكير والتانيث احدا ومن الافراد
والتثنية والجمع اعدا فالمجموع من اربعة من بين العشرة للنعم الاول قوله الا اذا الخ اي الا اذا كان في الوصف
صفة تستوي فيه المذكر والمؤنث كقول فانه لستوي فيه المذكر والمؤنث سواء كان يعني الفاعل نحو
صبور مثل جاءني رجل صبور وامراة صبور او يعني مفعول نحو كريم مثل رجل كريم وامراة كريمة
وعقيل يعني مفعول نحو رجل جريح وامراة جريحة وانما قال يعني مفعول لانه اذا كان يعني فاعل فهو جار
على الاصل مثل رجل كريم وامراة كريمة اعلم انه انما قال الا اذا كانت ناشئا على الاصل
دون كان نظرا الى تانيث الخبر وقوله قال ان الضمير عايد الى الصفة قوله او مؤنثة عطف على صفة اي الا اذا
كان الوصف مؤنثة يجري على المذكر كجلالة وهلباجة في لا يشبع الموصوف في المذكر وانما يثبت
الهلباجة الاحمق وفعل الدال لا يجمع على تي قوله والتاء اي دائرة وصف التاء وهو الذي يحال المتعلق مع
الموصوف في خمسة الاول في الاعراب والتعريف والتنكير وذلك لان الصفة لما استعملت على الموصوف
صارت بمنزلة الصفة التي هي حال الموصوف فلا يجوز المخالفة في بين تخصه والا لزم عدم الصفات التابعة عليها
اصابه واحدا ولزم جعل المخصوص شائعا وبالعكس في التابع وهي الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل والاضافة في بين تخصه اي ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او
مجموعا احد الوصف كالمفرد الفعل وان كان الفاعل مؤنثا طابقه الوصف كالطالعة الفعل فاعلة في
التذكير والتانيث او مذكرا اذا كان الفاعل غير حسي التانيث او حسيا مفصولا كالفعل قال الشيخ
الرضي ان نظرت حد النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف يضاف تخصه البواقي مفردا الى
فاعله وكانا كالفعل لان فاعله في الصورة المتكلم فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يخصه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث دون في الاحد المؤنث
فلذلك كقولك رجل فارس ورجلين فارسين ورجال فارسين وبامراة فارسة وبامراتين فارستين وبنسوة فارسات
كما تقول في الفعل يعني فان ضربان وتضربون وتضرب وتضربين وتضربن وقد انشاه بعض الشارحين
اقول مما سبق الوصف الكاف وهو الوصف بحال المتعلق على الفعل ظاهر لكون مولد يحتمل خلاف
الاول وهو الوصف بحاله فانه لا يلزم ان يكون فيه ضمير لان الجمهور على انه لا يشترط الاستغناء

الوصف

ثم العلم لان مدلوله معين عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله انما يعين عند الاستعمال
بالاشارة فشبه اسم الاشارة لان مدلوله معلوم عند بالنسبة الى بخلاف المعرف باللام الموصول
فان مدلولها معلوم عند بالنسبة الى الذي وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو
اللام فكانهم نظروا الى ان الذي في العلم في الحالين حال الوضع وحال الاستعمال بخلاف سائر المعارف
وقال ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ذو اللام وقال ابن السراج اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم ثم
المنادى لم يشتق ومشاركة وضمير المخاطب فيها في وجه ثم ضمير الغائب السالم من ابهام لان الذي لا
تشتمل منزلة المشاركة ثم المشار به ثم الموصول وذو الاداة والمضاف يحمل المضاف اليه قالوا
فان وقعت الاخص في مذهب ما بالمضمر الاخص فهو مدل عند صاحب هذا المذهب لاصحة كاسم
الضمان في نحو زيد هذا مدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس ذلك ومن حق الوصف
اي ومن حق الوصف ان يتبع الموصوف وذكر معه الا اذا كان ظاهرا اي امر الموصوف بحيث
يعلم عرض وصفه في محل الحذف اي الحذف الى سبيل الجواز كقولك عليها مرسر وفان قضاها
اي درعان مسرودان فحذف الموصوف لانه لا فهم من مسرودان الا درعان لا خفاء لمسرود بهذا
الجنس لانه نوع الدرع سيما عند ذكر درعه اللام حيث كان مشهورا لنفي الدرع ولو ذكر معه جاز
ايضا وصفها برجلين مذكورين سابقا اي الحكم رجل ضمير حاذف في صفته ماسر وكذلك ضمير
الدرس بكسر الصاد وكذلك ضمير الدرس بالجر في مسرود انه الاحسن وقد روي ضمير السوابغ والسوابغ
جمع سابغة وهي الدرع التامة اقول وتبع عطف بيان لضمير وهو ملك من ملوك اليمن وفعل
والتبع عطف بين الرجلين درعان منسوجتان احكمها واحسن نسجها داود عليه السلام وصف الدروع
التامة هذا الملك بردها اي الدرع هذا التي اومن درع هذا الملك هذه التي من تصبيل ودرب
الى مطلعها امر لتمون والله ابرح قوله وقوله كائن من جان في اقبش الى الملك جل من جال اقبش
محذف الموصوف وهو جل لمكان تركه يقتضي بين بطيه لشق ولو ذكر معه لجاز ايضا الشق لفاقة
لمكاد تشق بها الشد فتاتا والمقنعة الجريك الشق الزبة البالية والمصراع الكاسة
موصوف محذوف وهو جل والضمير في رجليه للموصوف المحذوف واذا حرك الشق بين رجليه نفر
فارا لعيينة بن حصن الفزاري الا بين بني عبس وبعض الحلف الذي بين وبين اسد
فاخذ النابغة يحلف عيينة بن حصن يقول لا كنا عيينة في سرعة العقب والعدو عالا ينتقي
لعاذل ان تنزعنه جل من جال في اقبش يحرك بين رجليه لشق فينفر فارا شد بدا قوله
او وجها عطف على جوازا كانا فارسي الصاحب فلا حال جاء الرجل الفارسي والصاحب

الوصف يجوز مجيء حال بدل او جار المجرور نحو مررت الرجل فارسا ولكن الثاني وهو الوصف بحال المتعلق
في جملة العامة كالفعل جاز رجل قاعد غلامه كما جاز بدل غلامه وجاز ايضا قاعدا غلامه كما جاز بدل غلامه
وصف قاعدون غلامه بالحال علامه لجمع في الوصف كما يضعف بنون غلامه فان الحاق علامتي
التثنية والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف وحسن نحو قعدوا غلامه اذ الصفة وهي قعدوا جمع قاعد لانه
الفعل كما شبه قاعدون بمتعدون لان الكسر اخرجه عن مشابهة الفعل فلم يكن في نحو قعدوا غلامه شبه
اجتماع قاعدين كما في قاعدون غلامه فان فيه شبه اجتماعهما قال والضمير في الوصف
المعرف لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان ضمير المتكلم والمخاطب يعرف المعارف والاصل في
وصف المعارف التوضيح فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل كما قالوا وقيه نظر لان تحصيل
الحاصل انما يكون ان لو لم يكن التوضيح الحاصل غير التوضيح الذي كان في الضمير وظاهر انهما مختلفان
مثل قولك زيد الناصر فلا توضيح في هذا الاشتراك هو ان الموصوف يحتاج الى الصفة في وضوحه
كقولك زيد الناصر ان يكون الاوضح الاول مما جاء الى دونه وهم لا يجوز زيد الاول انه لا يجوز ان يقال
الضمير الذي يجوز عليه الشك فاذا انتفى ما هو الاصل في وصف المعارف وهو التوضيح حمل عليه غيره
من كونه للمدح او الذم او التاكيد حملا للفرع على الاصل واما الثاني فلانه مذكور الفرق لانه من حيث يجوز
بعد الموصوف اخص او مساو فانه لا يكون اعم من المضمر ولا مساويا قال الشيخ ابن الحاجب انما لم يوصف
بالضمير لانه يعد فيه من الوضوح وهو الدلالة على المعنى فان المعرفات لم توضع للدلالة على المعنى
وانما وضعت للذات ولذلك انتفى اختيار الحال فلم تقع حالا في الشيء الرضي بانه يدل على ما يدل عليه مميزه
بل يرجع على الشيء بعينه كما في الشيء المشتمل والصفة تشبهه لدل على الضاد كقولك زيد ضرب وانت مع
وجواب هو ان مع الوصف هو الدلالة على المعنى بالرفع وهو فما تخص فيه منتف وما ذكره انما هو
بالعارض فلا ضير على الاخص بل من الاصل بل من الاخص هو الاعرف فالرجل العالم مساو
له وعليه نحو الرجل العالم والرجل الكاتب بل من الاخص هو الاعرف فالرجل العالم مساو
في التنوين وان كان العالم اخل فيه لوجوب الرجل وكذا الى ولكون حق الموصوف خص او مساويا
لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله او بالمعرف لان الوصف هنا مساو للموصوف وبالمضاف
الى مثله الى المعرف باللام لان الوصف مساو له او انقص لان توضيح المضاف عند مسمى هو المضاف
المضاف اليه وعدوه عنه النقص منه لكون الجواز من المعارف ومن المضمر والعلم واسم الاشارة
المضاف الى ما اخص منه ان يوصف باللام وهذا ما عليه الجمهور والمشهور عن سيبويه قالوا الاعرف
الضمير لها المتكلم والمخاطب ظاهر واما الغائب فلحاجته الى لفظ يفسره في الاغلب فكان بمنزلة وضع اليد

فانه وان كان لا يجوز ان يطلق على كل ما يصدق من الحيوان وغيره لكن اختص بالعلم بالرجل العاقل
والاعرف البعير الذي لونه لون الرماد والدوخاء الحاجة سمت بذلك لكونها كذلك والاطلس
الاغبر من الذئاب فلا يقال البعير الاعرف ولا الذئب الاطلس وقال بعض الفضلاء في هذا الكلام
المتصل وبلغ من الظهور انهم يظهرون واما الى ملبع الموصوف الى انهم يظهرون من الظهور والمراد
من ظهر واما انها اذا اطلقت انصرفت الى موصوفها المعهود لا انها لا تستعمل مع الموصوف
فان بعضها تستعمل مع الموصوفات فقال اجيء اعرف وذهب الطلس وتبعهم بحر على الاسماء الكسر
مثل الاخارج والاماكن والنوادر ولا يكون مثله ان ما ذكره حقاف الظاهر والمثل بالمعرف على انه
من الاضافات الغالبة التي لا تستعمل مع الموصوفات قال الدال هو المنصوص
اقول فيه على عطف البيان لو كان الدال على من حمل البدل منه رجا جاز عطف البيان
ولان البدل انسب بما سبق من العطف بالحرف لان البدل هو المنصوص بالنسبة دون المتبوع وما
سبق بالعكس من ذلك وفي العطف بالحرف كلاهما منصوص وذكر عطف البيان هو البدل
لانه الراجح من الطبقين مع انه كالمتوسط في البيان الذي بينه وبين البدل وقوله المنصوص
الى المنصوص بالنسبة الى متبوعه يخرج التاكيد والصفة وعطف البيان لان المنصوص فيها بالنسبة
انما هو المتبوع وقوله دون متبوعه يخرج العطف بالحرف لان المنصوص بالنسبة منه هو التابع
والمتبوع معا وقد قال والصواب ان يقال بدل قوله دون متبوعه دون توسط حرف العطف
ليخرج نحو الحد العطف بالحرف في نحو جاء زيد بل عمرو فان المنصوص منه هو التاكيد دون الاول
وجواب هو ان المراد من كونه منصوصا بالنسبة هو ان ذكر المبدل تعطيه لذكر وهو العطف
باحرف كلاهما منصوصان بهذا المعنى وقال الشيخ الرضي قالوا الذي منها ان البدل هو المنصوص
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان واسان في المبين فيكون المنصوص هو الاكبر
وجواب انا لا نسلم ان المنصوص بالنسبة في هذا الكلام الى الثاني فقط ولان سائر الابدال الا الغلط
فان كون التابع منه هو المنصوص بها دون الاول ظاهر وانما عدا ذكر لان الاول في زيادة
الغلط منسوب اليه في الظاهر ولا يوان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما ذكر في قلم
واحد من الثلثة هو ضمنا كلام النحاة عن الفنون الاسباب كلامه هو وكلام سيبويه على الحمل الله
تاد عاء كونه غير منصوص بالنسبة هو كونه منسوبا اليه في الظاهر واستدلاله على ان البدل هو المنسوب
لا جلها دعوى خلاف الظاهر اقول انه يجوز ان يقصد الى لا ذاته وبسلة الى الاعلى هو منصوص
وهنا كذلك فان البدل منصوص لا لذاته بل لانه نظيره لذكر ما هو منصوص اصل وهو المذكور
فهم لا يريدون ان البدل ليس منصوصا بالنسبة اصلا بل اراد وانه ليس منصوصا اصليا
وعطف البيان انما جاء به توضيحا للاول الذي هو منصوص بالنسبة وليس هو منصوصا بالنسبة
قوله ولا تخص الى الاخص الى البدل بالاسم بل بدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجحا بان
على الاول بدل موله من تاتنا تعلم بنا نا او يازنا فان قوله تعلم بدل منا قوله تاتنا

الاقسام الاول في اصول النحو انما يبدل المثل من المثل اذا كان ضربا منه نحو قولك ان ماتني عشر اعشر مثلك
لان الاثني عشر من الاثنان واذا نجد حطبا جزلا وناريا تالجا الجزل الغليظ والتالج الموقود وتلهب
النار والناس باحث لان الحطب الى النار والحطب غلب المذكر على المؤنث وقيل ان الاصل تالج
بحذف النار والحق به نون النار كقوله الخنشاء ثم اعقبت النون النار في الوقف فنون منه تلهب
ونزل تالج جبارنا ومنارنا تجد حطبا سمحا وناريا توقد يريد ان توقد النار وبالغلط من الخطيب
نارنا مستوقدا لها الضميران على قوله منصوبا بنصب نفسه وقوله بالجر والنار قوله ولا يخفى
الاسم على ذكر اسمه لانه لا يكون الا في الاسم قوله وهو على اي والبدل الباء الكل ان كان البدل
البدل يعني ان يصدق على ما صدق عليه المبدل له يعني ان يكون مدلوله مدلوله نحو ضربت
زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لكنه صادق عليه وبدل البعض ان كان بعض المبدل
نحو ضربت زيدا راسه فان الراس بعض زيد وبدل الاشتمال ان كان من البدل في البدل ملابسة
معنى الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه وان لم يكن بينهما ملابسة لا بالكلية ولا بالبعض ولا بغيرهما
فهو بدل الغلط على معنى ان الذي كان سبب الانسان به هو الغلط في ذكر المبدل منه الا ان البدل
هو الغلط نحو رايت رجلا حمارا وذكر صاحب المفتاح وجه الحصر بقوله ان البدل اما ان يكون بعض
البدل منه اولا والاول اما ان يكون الكل من الكل والثاني لا يخلو اما ان يكون اجنبيا عنه او الاول
بدل الغلط والثاني اما ان يكون لبعضه او لا والاول بدل البعض من الكل والثاني اما ان يكون داخلا
في الاشتمال او لا والاول بدل الغلط ما كان غيرا داخلا في البعض وكان مشتملا على ذكره وفي الاشتمال
الاشتمال اعلم انه يرد على تعريف بدل الاشتمال فلم يكن خاصا ولا مفرقا فاذكره
فانه بدل الغلط مع انه يصدق ان ليس عليه كله ولا بعضه فلا بد ان يذكر قيدا اخر وهو مشتمل
به وقال السيد ان صاحب اصلحت في تسميه بدل الاشتمال قيل لان الاول مشتمل على الثاني
وقيل لان الثاني مشتمل على الاول ليس بمستقيم وقيل الاشتمال اي عليه فانك اذا قلت اعجبني
زيد حسنه فمعنى الكلام اشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل
لذلك سمي بدل الاشتمال او هذا هو الصحيح ثم قال ويرد عليه ان الابدال الكلية كذلك فانك اذا قلت
اعجبني زيد راسه فالمشتمل عليه في المعنى هو الراس ثم قال ويرد عليه فالجواب ان مثل هذا لا يعتبر
بالاصطلاح في التسمية ويمكن ان يقال من سمى جعل علما لمعنى وهو غير متحقق في تلك الاسم واما الذي بيان الاولان

فالمشتمل لانه لكان الاشتمال الاول على الثاني اعني سلطانه ولكان الثاني مشتملا على الاول لانه يعرض
زيد غلامه فان غلامه لا يشتمل على زيد ورد على الشارح بان هذا صحيح بعد الصلاة ما لم يوجد معنى مؤول من الكل
التسمية بسبب اشتمال الاول على الثاني فانه لا يرد ان البدل مشتمل على المبدل منه بالمعنى الذي ذكر بل المراد ان
الغلام مضاف الى ضمير المبدل منه والمبدل المبدل منه الغلام محبب بل الغلام اضافة الى ذكر المبدل منه
يكون مشتملا على ذكره قوله ولا يكون الى ولا يكون بدل الغلط في صحيح الكلام الى الذي يكون عن وجه
وفكر بل عن تحسين لسان المتكلم مثلا يريد ان ينزل رجل بحمار فسبق لسانه وقال رجل ثم يريد ان
يتداركه فيقول بحمار ولا فائدة في تعظيم ان البدل في حكم تنحية المبدل وطرحه اذ فيكون سلك ذكره المبدل منه
ثوبه رده المص بقوله وقولهم انه في حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره كانهم هذا البعض لانه لا يطرحه
من تعريف غلامه رجلا صالحا فيخل الاجمال فيكون رجلا صالحا حالا موطئة من غلامه بل ولا منه فيكون
البدل وهو غلامه في حكم الطرح لكان التقدير زيد ثبت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الرابط
الجملة الواقعة خبرا للمبتدا اليه واما من جملة حالا موطئة من غلامه فلا يكون حالا في نفسه والحال
ليس على ظاهره لان المراد من قولهم انه في حكم تنحية المبدل انه يوجد حذف البدل لاستشمام الباقي كلاما
من غير تصور كلام الصفة وانما كرر وعطف البيان وعلى هذا اي على ما ذكرنا من ان البدل ليس
حكم تنحية البدل لانه من الجمل غير المقصود عليهم بدلا من اضمير المجرور في قوله اتى عليهم لانه لا يلزم تكرر
الصلة من العامل الى الموصول الاول هو الذي لان الضمير راجع عليه عائد الى الذي المكسور والمكسور والكان
البدل مشتملا منه مع كون من البدل منه لمنزلة اسم واحد هذه كتب انتقاض قولنا وتكرير الكلام في الصفة
اشارة الى الجواب بقوله ولكونان اي ولكون البدل والمبدل مرتبتين كما ذكرنا من الاصلة وذكر
نحو رايت بدل في تلك زيدا راسه زيد عليه زيد حمار او المبدل بكره والبدل مرة نحو مررت الكل
رجلا راسه رجل عليه رجل حمار مجيء الاصلة مرة من قوله في بدل الكل من الكل الا الحال كون النكرة موصوفة
قوله والكسر اي ولا يكون ابدال النكرة من المعرفة الا في الكل من الكل الا الحال كون النكرة موصوفة
وذلك لان البدل هو المقصود فلو كان نكرة لكان انقص من غير المقصود وصف لنوع من المعرفة
وذهب الكوفيون الى ان ما ذكر مشروط بكون البدل على نمط المبدل نحو قولهم بالفاء ناصبة
كاذبه ووده المص بقوله ولا شرط اي ولا شرط في ابدال النكرة من المعرفة ان يكون البدل
على نمط المبدل على الصحيح قوله على الصحيح رد مذهب الكوفيين فلما جاز ان تكون البدل والمبدل
كلاهما ظاهرين ومضمرين قال ولكونان اي ولكون البدل والمبدل ظاهرين كما ذكرنا من الاصلة
ومضمرين نحو زيد ضربته اياه ونحو ضربت زيدا بدل منه ثوب زيد مطعمه اياه ومختلفين اي ولا يكون البدل
والمبدل مضمرا واما لفظ فلك باسخ الاصلة قوله والظاهر اي والاسم الظاهر لا يبدل من الضمير بدل
الكل الا من الغائب فلا تقول اكرمتك زيدا وعندك الكرم المعنوي وقال ورد به زيد وستورد به زيد
بدل الكل بشرط الى ان بدل البعض والاشتمال الغلط يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب
نحو قوله على حاله لوان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم قوله حاتم مجرور على انه بدل الضمير المجرور

فالمشتمل

في جوده بدل الكل والا اي وان البدل الظاهر من المضمر بدل الكل في المتكلم والمخاطب يختلفان اي البدل والمبدل
غيبة وخطابا او نفسه وحكاه كمررتك زيدا ومررتني زيدا على البدل بدلا من الكاف والياء وهذا لا يجوز لان
البدل عبارة والمبدل منه لان المفروض ان البدل بدل الكل من الكل يلزم ان يكون الشيء الواحد غائبا ومخاطبا
او غائبا ومتكلما وهذا لا يجوز وهذا المعنى لا يلزم في الابدال الباقية لان البدل والمبدل منهما لبسا عبارة عن شيء
واحد فلا يلزم منهما ان يكون الشيء الواحد متصفا بالمتضادين ولان ابدال المظهر من المضمر الغائب بدل الكل
لان السلطان كلاهما غائبان ويرد عليه ابدال المضمر المتكلم او المخاطب من المظهر بدل الكل فانه يجوز الا ان
يجعل فيه بين العلة الاخيرة وانا قال يختلفان بدون الفاء لان الشرط ماض على ما قررنا اعلم انه يرد
عليه انه اذا جاز في بدل الكل كون المبدل نكرة والمبدل منه معرفة بالكسر لم يصلح ثبوت التفاوت من وصف الكلية
والتنوع فلم يمكن فيه ما يكون الاول لان مهيته الاتحاد فيهما في الانصاف بالتنوع لا حال وجود المبدل
النكرة من المعرفة لاشتمال الصفة النكرة يعني الشرط المبدلات ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم
والمخاطب لانا نقول هذا السيد على الحسب ايه المشهور من ان علة الاشتمال هو كون المقصود بالنسبة هو
البدل فلا دلالة على المقصود لان كثير المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر لكونهما في غاية الوضوح
ولا يستقيم على اصل المص ويرد على بدل البعض ان الجمهور ان يجوز هذا الابدال لشرط وضع الظاهر الذي اتى من ضمير
المتكلم او المخاطب وجابوا عنه بانا لو جوزناه لادى الى وضع المضمر لان البدل هو المبدل منه فاذا كان بدل
الكل من الكل واذا كان الكل كذلك وضعنا المضمر اذا وضعناه فانه فانا وتورد على هذا الجواب انكم لم تجعلوا وضع
النكرة موضع المعرفة ما جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فلكم ان تجوزوا ايضا ما نحن فيه وقال بعضهم الاولى في
الجواب ان الظاهر وان وضع لاياد المضمر اذ وضعه لاياد على كل من الكل نحو ان من الظاهر من المضمر لعدم الكلام لان ما سواه
كلام المص والاولى وان لم يكن بدل الكل من الكل نحو ان من الظاهر من المضمر لعدم الكلام لان ما سواه
من الابدال يحتملان اي يحتمل مدلول الاول ومدلول الاول ولا يحتمل ان الاول اولى ودلالة معنى لان الكلام
متناول لان البعض فيه ولكل وكذا بدل الاشتمال ورد عليه بان مع الكلام المص حيث وضعت
وضعا بالوحكاية لغو الا يعني له على تعريفه دون ان الاحكام فيه اوضعا بالوحكاية منقوض ابدال
الظاهر من المضمر الغائب بدل البعض او الاشتمال او الغلط قوله ونوله سوم اي سوال جواب اما الاول
ان يقول كان مظهر ابدال من ضمير المخاطب لكم وقد سبق انه لا يجوز واما الجواب فهو ان من بدل البعض الى
بدل الكل واما قال على تعريفه لانه يجب العلم بانه بدل البعض من الكل وقد وضع في المتن فلم كان دون ما
ودليل هذا سهو من الناسخ بل الحق فلم كان بدل جوابه واليوم الاخر قوله وبدل الاشتمال قوله وبدل الاشتمال مثل ما سبق مرارا
يعني ان قوله جاء بدل من ضمير المتكلم في اعني بدل الاشتمال قوله والا فلا بدل الابدال
لان البدل اذا كان نوعا جاز تكرير واعادته في البدل لانه في حكم تكرير العامل بخلاف الابدال
اسكروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم فان من آمن بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل
الذي هو اللام واما الاصح هو ان المكرر هو الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في لام الجار

انه لطا والجواب هو انك عرفت ان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل والبدل مقصود بالنسبة
انما يجوز لا لاجل الجر قوله عطف البيان اه قوله قدمه على العطف بالحرف
لانه اظهر في النسبة ولان له مناسبة بالبدل حيث احتاج الى بيان الترف وفي نفسها البدل عطف البيان
وهو قوله ما وضع او المشتق نحو التاكيد لانه لا يوضع المشتق بل كمثل اصل النسبة ولا يتوسل النسبة الا بالكلام
نحو العطف بالحرف وهو ظاهر وكذا نحو البدل لان مشتقه بالنسبة الى حكم العدم فلم يتوسل الى الكلام
الا الصفة ما فرجه قوله لا على معنى فيه فانها تدل على معنى في متبوعها وقوله من الدوال عليه حال
الصفة مرفوع الى قوله المتبوع على كونه دالا عليه كواضح بالبد او حصن عرفانه اوضح او حصن قوله
غير الاستثناء دون الكلية وبدون ما لان بها من تعب ولا دلك اغفر الله ان كان نحو مررت بالساهين
تعب والضرب بها او منها للناقص التعب مصدر تعب اذا رقت اخفافها وتعبت والدر
مصدر وبطر السيف جرى عن الحد وكذب في الحاق عن عرض عنه اناء الحوالي فقال ان اهل بلدي وان
شاء الله دبرا تجاوزا نبذا رد سوء قيل عليه فاطلق الاعراب جمله بعده ثم استقبل البطاء وجل بعد وتعبي
خلف بعده اثنين بالله لو جعفر عن الالسان وعسل من اعلى الوادي فحمل اذا قال اغفر له الله ان كان نحو
قول الله صدق الشيخ اذا حدث قال صدق عن راحلتك فوضع فاذا هي تنبه محتاج لجمل على تعبير
وزوده وكساه قوله وقد مثل اي وقد مثل عطف البيان عن البدل في قوله فاستبق بعض من الذي
منصوبا بالنسبة دون عطف البيان وقد مثل على تمثيل قوله انا ابن التارك البكري بشر فان قوله
بشر عطف بيان للبكري لا بدل منه ولا لان البدل هو التابع لان البدل في حكم تكرير العامل ولا الاخوة
كالاخوة الضارب زيد ولما كان الزائد يجوز لانه الاستدلال هذا البيت على ان الكلام عطف بيان لا بدل
والبدل انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بنا على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام متبوعه
وانما قال في مثل قوله اشار الى ان الترف يوضع في غيره ايضا نحو يا انا الحارث ولا يجوز جعله بدلا
لانه لا يجوز يا انا الحارث وكذا في مثل غلام زيد وزيدا ولو جعله بدلا لم يجز الا النصب لعدم جواز قوله عليه
الظهر جلد ونصب موضع المفعول الكاتب للمدارك لانه يعني الجدل النصب وقوله قوله الى ان نظر عرد مثل انه
روحه وهي جملة منصوبة المحل على الحال من الظهر قوله وقوله وهو حي وانه كمشهود وقوله فرجع فانك
وقاعد وهو حال من الظهر قوله مثال نزول عليه الظهر ويجوز ان يكون حالا من الضمير في ترى فيه
ويجوز ان يكون منصوبا لانه وهو على قوله قوله ثوبيه والمعنى انا ابن من حمل هذا الرمح في نفسه
ممتطيا عليه الظهر او ضربه بالسيف واقعا في الموكب واقعه جوله مرتبه انزعاج روحه لنفسه
واقعه جوله او منزفه موته للوقوف عليه ويجوز ان يكون الركب بمعنى المحلة ويكون قوله
عليه الظهر جلة والمعنى ظاهر قال العطف بالحروف اه قوله في بعضها الخاص
العطف بالحروف وهو مدار بطلان العطف باعتبار ان اكثر ما يحتاج على المبدل هذا الجملة الخصوص
والاعراب على نفس العطوف والظاهر انه يعني العطوف اول العطف بالحرف في عرفهم عبارة عن
اضافة كان البدل والصفة والتاكيد كذلك قوله المذكور بعد متبوعه جنس وقوله متبوعا منها

فالمشتمل

فقيه كاذبا

فان

لا يجوز حصر الاعراب في الاضافة

احد الحروف العشرة فصل يخرج عنه من التوابع وقد تقال انما قال ذلك لان المعطوف بالحرف لا يمكن ان يكون مذكورا
بعد متبوعه كخلاف سائر التوابع فانه يجب تقديمها ذكر المتبوع اولا بل قد تحذف اولى بهذا يرد هذا لانه
صرحوا بان المعطوف عليه قد يكون محذوفا وبان حذف المعطوف مع ذكر المعطوف بل الرجح جوازه الا انه
ذلك لندرة الا ان كونه تابعا انما يمنع بان يجب فقط لكونها منصوبين بخلاف سائر التوابع ويؤيده احد
الحروف فاعل قوله سنوطا وقد تقال يجوز ان يكون المعطوف والمعطوف عليه منصوبين بالنسبة
بخرجان قد عرفت ولا يجوز ان يكون احدهما لا بنسبة او بنسبة منصوبا بها بالمعطوف بلا دليل يكتفي وام انما
واو ولهذا لم يقل كما قاله ابن الحاجب تابع منصوب بالنسبة منصوبه اقول هذا ما نقوله من كلام
السيد الرضي وليس بمرضي لانك عرفت سابقا كون الثاني منصوبا بالنسبة طالبين قوله الواو مجرد بدل
العنوان وتقصها وهي الواو لا يحتمل الى منها اشارة الى قول صاحب المفتاح فانه جعلها من حروف العطف
وخص المشترك منهم انه يجب الشاكد والفصل اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل بحيث اعادة الجار اذا عطف
على الضمير المجرور بحيث يفايد المعطوف والمعطوف عليه فقد ان والجمهور على انها حرف تشبيه وما جعلت لعطف
بيان لما قبلها وعند ابن هشام حروف العطف لسنة لانه لم يعد انما منها وسيجيء التوضيح ان شاء الله تعالى
ودعيت بعضهم الى ان حيث ليست عاطفة لانها غاية ورد هذا بان المقصود وهو المقصود حاصل بالعطف
الى لنسبة من وجه الجمع قوله فالواو الثانية للتفصيل وجهه ان ذكر المجمل يستتبع ذكر المفصل
اي الواو للجمع المطلق الى المطلق من الترتيب والتراخي او ورد عليه بانه اذا فلنا جاء زيد وعمرو فيهما
لا يلزم الوجود عن الترتيب او عن المصاحبة فلا معنى لقوله الواو لا مصاحبة فيها ولا ترتيب واجب
عنه بان السائل لم يفرق من ما يمثله الدوام لمع الوجود وما يمثله اللفظ من حيث الوضع فالواو الجمع
من المعطوف والمعطوف عليه اما في الحكم كجاء زيد وعمرو او في الحكم بها كجاء زيد وخرج زيد او الحكم
كجاء زيد وخرج عمرو فانه لولا الثاني لقولهم ان الاول سهو او غلط والثاني تدارك له والواو وضعت
لهذا واعادت ان المعرفين واضحان قوله والذا ان يكون الواو للجمع المطلق جاز بمعنى ان الثاني
فلكان الواو للترتيب على ما زعم بعضهم لم يجز اما الاول فلانه لو كانت للترتيب لكان لفظ من عمرو قال
على مقصود وهو عمرو جاء فو ما كان الاصطلاح والاقتضاء ما يقتضي ما علمين الشيء فلو قلت
اصطلح زيد وسكت لم يجز كما لو قلت اختصم زيد وسكت فلو كانت الواو للترتيب لزم هذا فلما قلت
لم يجز كما ذكرت كون الواو للجمع المخصوص يكلف يكون للجمع المطلق تكلف قوله من غير ترتيب
بيان لمعنى ان الترتيب ليس بشرط وهذا حاصل ما يمكن فيه اعلم انه يرد عليه ان ما
ذكره دال على ان الواو استعمل في المطلق من غير دلالة بان يقال هذا مثل ما زعم من قوله تعالى
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة لا يكون بعد النزول بالمهلة وقوله
ثم علمنا الطبقة علمنا المعلمة مضعف لمعلمنا المضعف عطا ما تكونا العظام لحما فان كل منها
وجوده ملتبس المتبادر الى الفاء من بيان عن مهلة فتدبر قال الزمان والعادة تقتضي ان يكون بالمهلة
الجهة وقد تنفصه والعادة تقتضي بالتكرار فان الزمان قد تستعمل بالنسبة الى عدم الامر مستعمل الفاء

وقد يستعمل

وقد يستعمل الزمان الزمن بالنسبة الى الطول فان امر متعلق الحروف لحصوله في زمان اقل منه وجب
عن الآلة الاولى بوجه اخر وهو ان يقال ان الفاء السببية وفاء السببية لا تشترط فيها وذكر ان
شرطها ان يكون ما بعدها مسببا عن الاول كما لو صح الشرط الاسري الى صحة قولك ان سلم زيد فهو
مدخل الخير مع العلم بالمهلة العظيمة عنها وكما ورد عليه قول امرأة الحسن بن الدخيل حيث قال ان
الفاء تسبب للترتيب والتعقيب وتدخل بين علة عن مقصود وهو لا يجوز كالسبب ولهذا قال الاصحاب الصواب
ان تعالى بين الدخول وحمل جاب عنه بانه محمول على حذف المضاف الى بين وسط الدخول بوسط
حمل لتوسط الجزاء والانظر في الجواب هو ان كلامه بين الدخول وحمل مرفوع مثل على انه مقصوده
مجوز دخول بين علمها باعتبارها فهو في قوة بين منازل حمل وكذلك حمل وكذلك بين الفوز فالتوس
لا يجوز لعدم المقصود بما اضيف اليه بين الاقتصاد ولا لعدم ما ورد عليه مثل كل شيء قوله ولا فادها
اي ولا فادة الفاء الترتيب على مهلة ذكر الفاء ودلالة الدلالة على ان ما قبله سبب لما بعد لان
الترتيب بالمهلة ثابت من الاول بالسبب لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب وتذكر ودلالة بها ربط الجزاء
بالشرط لان الجزاء وان عقيب وقوع الشرط بلا مهلة فانسب ان يورد الفاء منها كذا قالوا والاظهر
ان ترتيب المسبب على السبب لا يلزم ان يكون بلا مهلة لان المراد به ما يقابل الى المسبب لم يمتنع ان يكون على
ثانية اولا ذكر المخصوص في قوله ص لها ذكر شيء الصلح ان الشرط سبب لانا ما الصلح مع ان
انما منها كما يشاء الى المورد وكذا الكلام في الشرط والجزاء فانه يجوز ان قال ان تسلم يدخل الجنة وان تكفر يدخل
النار مع كون الدخول المنظم من مقولة الشرط والجزاء بل الاظهر هو انهم لما اراد الدلالة على ترتب
المسبب على السبب وارتباط الجزاء على الشرط وجعلوا الاول على الترتيب في حرف الفاء وفي الفاء
النار لان في ثم مرتبا بلا مهلة وهو عرفه مقصود فما يمكن فيه وقوله حيث لم يكن الجزاء
مرتبطا بالشرط لانه ما لم يوجد فيه لا لفظا ولا معنى مرتبا نحو ان جاء زيد فهو مكرم بخلاف ان تضرب تضرب
وان ضربت ضربت ومدرسك يحسنه قوله وخوفه ص ودربك فكله سوال وجوابه اما السوال فجزء
فيجب اليه المجموع انه وكان النار للترتيب والواو للجمع المطلق لما اجتمعا لشيء فيمتنعها وقد اجتمعا في
قوله ص ودربك فكره والمقدر ودربك كبر حرف ان ودربك مفعول كبر وقد ان ودربك فكره انه لكان المقصود هذا
لكان حين هذا الكلام العدم على قوله ولا فادها وعلى بدون في كلمة وان الفاء وهذا لا
لسنا عاطفة والسببية ولا شرطية والمفهوم من كلام السائل انحصار معناها في هذين الثلثة وانما جوا
فهو ان الشرط مقدر وتقدير مهما يكن من شيء فكره ودربك فلم يدخل الواو على الفاء وكانت الفاء
ولا يخفى عليك ان قوله والا الى وان مقدر الشرط لما جعلت الفاء الواو مقدر على ان يقدر السوال
هو ما ذكرنا ومثل الرضي من قوله وخوفه ص اشار الى ان ربط الفاء الجزاء بالشرط لا يتوقف على
كون الشرط مذكورا وقوله وكررت اي وكررت الفاء في قوله واذا ملكت فتمنه فكره فاجزع
لتقيد العهد بالفاء الاولى وان كان الفاء من الاول اجزع وكان قوله وكررت الفاء جواب سوال
هو ان يقال ان الفاء في قوله فاجزع لا عاطفة ولا سببية ولا جزائية لان الجزائية ما في قوله فتمنه فكره

فاجاب بانها جزائية كررت لبعد العهد وتمنه روقتن قال انما زاد وقتن قال انها للعطف على تقدير
اذا ملكت فاجزع عند ذلك الكرب لتاكد اولى لا تجزع ان تمنيا الملكة من العجاج لسان تمنى
وتمنى الرجال كثر والسبب تمنيا بعض تمنيه الطاهر بعد وجواب الشرط في قوله لا تجزع تمنى مما طلبا الرحمة
ان ملكت ما لا كثيرا او انتقته فلا تجزع ولا تتلهى لان ان تمنيت كسبت تملك منه واذا ملكت فاجزع
عند ذلك لانك لا تجد من تمنى بعوض قوله كما كرر مقول مثل لسؤله كررت اي خلل كرر العامل لبعد
العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني عليها قوله خطيبها حذر الى وانا فاك
العهد بالاول هذا على رواية النفع وانا على رواية الكسر فليس ما يمكن بعده لان قوله ان يكون
خبر لانني لانه يجوز ان يكون المكسور خبرا للاعراف الشيء وتسمى السبب والله لقد علمت السبيل المنسوبون
الى اليمن انني خطيبها وقيل قوله اذا قلت بعد نصف فتنه بالمصاحبة قوله وفي قوله عطف على قوله الى
وكررت العامل في قوله ص فلا تحسبنهم فيما زاد من العذاب الى مجانا منه وما يليه قوله ص ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فيما زاد من العذاب اعيد العامل وهو قوله
لا تحسبن في قوله فلا تحسبنهم فيما زاد لبعد العهد بالعامل في الكلام على قوله الخطاب والاذن لهما وقد
كان مظنة ان يقال ان العامل لم يكن فيه فاء فكان وجه الفاء في قوله فلا تحسبنهم وفيه قوله وخوف العامل
الى وخوف الفاء قوله فلا تحسبنهم للاشعار بان اختلافهم انما يكون في جملة الموصول على قول منع
الحسبان قوله ومن الى ومن لا فاوه الجمع مع التراخي ولذا مثل انما المورد في درست مع جل ثم اجراه
مرورا ان مرورا تراخي احد المرورين عن الاخر بخلاف المورد مع الفاء فانه مرورا واحدا لم يتخلل بين
اجزائه زمان مستطيل به المرور الاول وقد يكون في الجمع والتعقيب الذكر والتذرع في ذرع الاول
سواء كان بينهما مهلة اولا وسواء كان الاتيان بعد الاول في الزمان اولا كقولك ان من سافر وجدها
فقد سافر بعد ذلك جيدا فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على الابن لكن اخرها عنها
لان سيادة ابنه اخص من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد
قوله وفي الفاء فذكرون لمعنى جمع المسافة ومنه مثل لا تنهاه الفاء وفي لا تنهاه الفاء
فذكرون لمعنى الاخر وهو الرابع وهو ان المعطوف بها هو عين المعطوف عليه ادا بدون الفرع كالمثال
الاول او في الصفة كالمثال الثاني وهذا الترتيب انما هو في الذهن لمعنى انه تعين على الحكم بالمعطوف عليه
اولا وبالمعطوف ثانيا وان لم يكن كذلك في الخارج كذلك كجاء الناس حتى الانبياء فان الترتيب
من شرف الناس وهو الانبياء انما هو في الذهن والا يكون في المعطوف كمن من سنتين احدهما
كون المعطوف خيرا من المعطوف عليه والاخر كون هذا الخير افضل خيار المعطوف عليه اراد وجهان
ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد من ان يكون زيد افضلهم اذا فاتهم لو لم يكن
الضرب فذهبهم الى الوصف او الصفة فان لم يكن زيد بل صفته لم يكن لذكره فائدة اذا كان قولك
ضربت القوم شمل على زيد وعمرو وغيرهما حال كان زيد متقدما ذكرنا وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله
وان يكون بعضا لما قبله فيصير مذكوره ان الشمل فيه عم الجميع وذلك لا يشمل ضربت الرجال في الفساد زمان الفساد

ذكره

وانما يكون كذلك اذا كان الاول استفهاما اما لجواز اذا قام زيد ما نهيه عن الاتيان الى الخلق وقد استبعد منا لا لانكم
بعض الى الخلق على ذلك المعنى والمحذوف وانما قال كمثل لانه لا يتوهم ان اضرب زيدا وعمرا او عمرا او عاد الهاء في
الواو قوله وكذلك اي وكذلك اذا دخل الواو في قول الشاعر فلولا رجال من رزام اعزة بضرب يكب على نحره او عناق
على الايمان اذ هلكا جميعا لشابها شجو واشتاف والا اي والا لم يكن اذ دخل الواو مثل على الرزام قوله
على الايمان بدل على قوله بضرب اعناق اسم وهل الكلب الباء في محذوفا صابهم اعلم انه ذكر ابو سعيد
السيرافي في شرح كتاب سيبويه جواب هذا السؤال حيث قال بعد قوله كيف على الجر او عناق معنا بكيف
على الجر في حال وعلى عناق في حال نصبه وكذا قوله ان بها الكلب اي وزنا جوزيت بين متعلقان الباء
حيث لم يقل جوزيا وعند اهل الحساب جوزيت على الشيء في المتعلق فيه حمل الطرفين واحتجت الباء
اذا بها الكلب الستين وتبين ما لم يدعا لسارع ظبيا ما فارا اراده الكلب او وزنا اما فلذلك قال جوزيت
ولكانت او على اصلها مثال جوزيا لموجب المطابق من الحال وصاحبها كما مثال زيدا وعمرا جالس
ولا لثالث جالسان قال سيبويه سألت الخليل عن قول الاعشى ان بها الكلب اي الستين اي وزنا جوزيت بين متعلقان الباء
ان جوزيت نصب على الحال كما اسعد حاله الخطب على الشيء الكلب اي وزنا جوزيت بضرب حارب وصولص الابل
ما وزنا وسوء مرض ومتعلقان بالشيء من غير تبها ان وزنا جوزيت بضرب حارب وصولص الابل
قوله ولم يعد اي ولم يعد ابو علي الفارسي وكذا الشيخ عبد القاهر اما من حروف العطف لوجهين
احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه فلو كان حرف العطف لزم ان يتقدم عليها المعطوف عليه وثانيهما
دخول الفاء عليها فلو كانت من حروف العطف لما دخلت عليها الفاء العاطفة واجيب عن الاول بان
اما المتقدمة ليست من حروف العطف بالاتفاق فلا نفرضها قبل المعطوف عليه ومنهم يكون الفاء منها
صحيحة فيما اوضحناها حيث يكون ان مثال جاء اما زيد واما عمرو كما يجوز جاء اما زيد واما عمرو وزيد في النهاية
بانه لا يلزم لكن كونها بمعنى اي الفاء العاطفة ان يكون للعطف فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية
والاول يعني المصدر بخلاف الثانية وانا اقول لا يلزم من تسليم ما ذكر ان يكون اما من
حروف العطف على ما هو الموضوع بل يلزم ان يكون الجمع من الواو واما من حروف العطف فلا يكون
فلا يكون في حروف عاطف على فاعلت او لعطف الواحد اما الثانية على اما المتقدمة ورده الكرخي قوله
ومنه ردها وهو العلتين قوله من قال ان الواو جوزوا من اما الثانية منه انما نظر لان عطف الجزء
على الجزء جمع وعند بعضهم فالاول ليس للعطف فلا يكون الثانية ايضا للعطف صحيح عند من
ان دس قال الاندلسي فالاول ليس الثانية حرف عطف فدخلت عليها على ان الاول على الشك
والواو جامعة عاطفة لا الثانية على الاولى حيث صيرت حرف واحد مطلقا وما هو الثانية
على ما هو الاول فانها وهذا عند بابه لان تقدم بعض الفاعلين على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعضه وعطف الجزء على الجزء غير موجود في كلام العرب والفاء ان اما واو الشك فان
انها لا حروف الشيء اشارة الى فتراته قال والفصل الجملة بين اما واو الشك مع اما بين
اول الكلام لا محالة على الشك لانه لا يلزم كونها مستوية فالاول نحو جاء اما زيد واما عمرو ولا يلزم مثال الكلام

على الشك اولان كون او مستوية بما لبست بضربه لا زيب نحو جاء زيد او عمرو والحاصل ان الشك في
اول الكلام لازم في العطف بما دون او فانه يجوز في العطف بما وان فرض الشك بوجود ذكر المعطوف عليه
والمقدم من كلامه اسابين ان لا بد من الكثرة في اما اشارة الى نوع من الالطاف لكن على الاطلاق من غير
الكرم وحال على الا وهي اما عنه يكون اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها مثل ان الشرطية المدغم نونها
في لام لا الناهية نحو الا تخرج اما ان يلقى جبلا او لا تسكت فذلك او لا اي وان لا تسكت جبلا
بمنزلة قولها ان يسكت قال الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا
فاطرحني والحق في عدوا اتشك وسيتني قوله والا عوض عن تكريرها فكانه قال وان لا تكون
الفتى المهزول السمين ضن ومن في شك لا بنداء الغاية وفي من سمني صلة المرفوع لتضمن معنى التمييز
وقوله فاطرحني جزاء الشرط وهو الا والمقدر وان لا تكن من تصدق فاطرحني وقوله تكون
اخي بصدق مبتدأ محذوف الخبر اي اما تكون اخوتك بصدق موجود وزعم الفراء ان اما جاءت
بمعنى او عنه سيبويه بالاول ولا معوضا من تكريرها وانشد تعلم بلا وقوفنا ام عمرا وعمرا واما باسرات الم
اي او باسرات وعنه بقوله اما اجرى حلاء الخبر المتاع اي اما بدار واما باسرات والشك
قوله اخرس اما واو قوله ولا اي اما ان الهمزة السبب بخلاف الواو فانها بمعنى الهمزة كما في عنه
مال اسعد ولا بد منهم انا او كنزا لا تنسوه اي لا تنسوها هم ام مبتدأ وخبره للاستفهام قوله
عليها ومنه احد المنسوبين خبر او قوله متعلقه حال من طبر عليها وقوله لطلب انسين سلطن
عليها نحو ازيد عندك ام عمرو على السائل ان الحكم وهو الكون عندك ثابت لاحد هما فلكن لا يعلم فتوقف
منها قال لطلب التعيين فالسؤال ان في هذا المثال زيد وعمرو واحد عاقل ام والا فالهمزة ومع
الاستواء السؤال حاصل عن علم المستفهم عنها لانه قد علم ان احد الامرين كائن لكن لا يعينه وكلاهما
علم غير معين وانما سميت معادلة لانه يقدر استفهام واحد كانه قال ايهما عندك وكان ما بعدها متصلا
بما قبلها بخلاف المنقطعة فانها ليست كذلك قوله والواو اي ويكون ام لمبهما احد المنسوبين والاخر
الهمزة كانت ام المتصلة بمعطفا لانه فلم تجز ان يكون زيد ام عمرا لانه لم يعلم المسؤل الامر المفرد
وهو زيد ومنها اعتراض شهود وهو انهما جاءوا المخالفة بين واليا مما نحو اعندك زيد ام عمرو
وازيد عندك ام في الدار والشك وزيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه وتكون المعادلة لحسن
وفي الشارح لجواز في ام المتصلة وقد يكون فيها وجه حسنان معلمان والسائل منها واحد
كقولك اقام زيد ام عمرو وانا قائل واحدا عاقل منها واحد لانه لكان السائل منها واحد اذا لم يكن ام زيد
ام قام عمرو كان ام متصلة وذلك يعود على الجمع المفرد فاقعدوا في المجلس ام الذي على المفرد ودليل الاستعمال
خلاف العلتين المشتركتين في الفاعل فانه لا فرق فيها على الجمع بالمفرد وجواب هذا ان وضع الجملة بعد ام
دليل الانقطاع على ما صرح به صاحب المفتاح وعلى هذا المذهب كنت وضعت هو انا لك
اذا قلت ازيد عندك ام في الدار او اعندك زيد او عمرو لم يصح فاذكن سيبويه لا يرد على الصحة واما
قول الشارح جوز عند المص مثال لا في المتن اقام زيد عندك ام عمرو وهو ضعيف الى هذا السؤال

ح

ح

ح

على نوعين نوع العاطف نفسه او نوع المعاطف فيه ام اراد ان يوضح لهما معانى والمعانى هو ان يجيء
معطوفا احدهما على الاخر بلا دون لم في موضع الحال نحو لا اضربنه قام او قعد اى اما قاما او قاعدا وقوله ما وكذا الضد
اى ان قام او قعد فلا اضربنه وقيد ما يوضح وفى المثال يجب على ان ما نفى من المعطى بعد سواء والا لما كان
حشوا حال كان عاملا فيه لاستغنا الجاب عنه ح ولا يصح ام قيام اذ فى المثال المذكور لانه لم يستفد الهمزة
وهو شرط فيها ولذا قال سيبويه ان قوله اى قول عبد الرحمن بن حسان انها اشاعت لبيت طلل
انما انت فى الطلال تهيم ما ابالى انب بالحزن ام لحانى ظفر عيب لئيم لا تسلى على بسبى
ان سبى من الرجال كريم او انت الذى سابكى اى لشانك من مواقع ام لانه قدم الاستفهام على
انت والقائلين الحكم على الجاب مع عدم الضمير الى ذى الحال ودون سلى اما ان يكون موقوف عطاف
حذف الما اكثرت او اقلت وقد اذا انتهى على تناهت عنى اطال قائلى او تناهى فاقصر
من مواقع او يريد انه قال سيبويه ان اوقع البيتين الاخرين من مواقعه لانه لم يقدم الاستفهام والمعنى
على الحالية قوله اكثرت او اقلت جلتان متعاطفتان بادى فى محل النصب على الحال على المعطى اى المعطى
او صاحبا والحال من الطالة وتنسل الهمزة للاستفهام والنسل جمع طالة ولا تانى للاستفهام لان الجملة
حالا ذكرنا من ان الهمزة واو يجوز ان يعنى الاستواء وعلى اعتبار الاستفهام فيه كما علمت فى سواء على
اقمت ام قعدت والمعنى وتناهيت عندى فى حال طوله واطالته وقصره اقوال لم يسمع كثاب سيبويه
اذا كانت بادى هو من الطال يطيل بغير استفهام كذلك لا اضربنه قام او قعد ويجوز الطال بالمد ام تناهى
ويكون النسل الطال استفهاما دخل على حال يطول يقال ناب الشى يناب اذا حاج وناح والنسى
ذكر المعز والحزن ما غلظ من الارض لحانى لامنى الظهر تحج والنجيب ضد الشموع والنجيب الكريم
نقول لا ابالى بلومى لئيم كما لا ابالى صياح النسى بالحزن وملتقى البيت الثالث اذا ابلغ على الى موضع
بلغت الله ولم اجاوزك يريد انه لا يعلم ما يعلمه واملى من الملاوة اى اذا اعود عليه حسابه طالا وانتظر
ولا تكن ما وجب للاول يريد ان لا تنفى الحكم عن مفرد الجاء للمعطوف عليه
فلا تكن الا بعد غير موجب او ام ويختص للا بالاسم فلا تعطف بها الجملة الجيدة كانت او فعلية لانها موجبة
تعطف المفردات واذا ورد عليه بانه قد يعطف مضارع على مضارع نحو اقوم لا اقعد وذلك يصادفه
فلا يمكن قلت انا قائم لا قاعد والجواب بان انه الوجه فرجوا بان وما لا يشبهها وجب للاول
سنا اصول النحو السادس لا دخل بين لا فحرف الا فما دخل فيه الاول وذلك نحو ما زيد لا اخوك
ورب رجل لا امرأة وجاني زيد لا عمرو وكذا صرح الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وعبرها فلا يرد
ان يتم بهذا المثال الاول بان المعنى انا اقوم لا اقعد فهو خبر فقد خبر من غير عطف بمنزلة انا قائم
غير قاعد ولهذا سئل الهرم ولا اقعد تدبير وتنل عن بعضهم ان جعل ليس للعطف مرادا غالبا والشارح
بقوله وقد جعل ليس عاطفا كلا فى قوله واذا حورب فرما فاجزه انا نحن الفتى ليس الحل عطف
على الفتى والصحيح ان ليس على اصله والخبر محذوف اى ليس الحل جائزا ما والام اى ليس الجائز الحل
قوله وحل للاضراب اى وحل للاضراب عن الاول مثبتا كان الاول او منفيا وهى الاضراب حيل الحكم الاول

كما لا يكون عنه بالنسبة الى ما عطف عليه مكون الاخبار عن قيام زيد او عن عدم قيامه فى قولك قام زيد
او ما قام زيد فعلى فان كان مثبتا فالاضراب عن الفاعل يكون ما بعدها مثبتا نحو قام زيد بل عمرو قعد
او نفيت عن نسبة الحكم الى زيد سواء كان فى ثانيه او اولا واثبته لعمرو فلا يصح الكلام لانه يصير الكلام
وان كان مثبتا نحو ما جاني زيد بل عمرو فان الاكثرون الاعراض عن الشى خاصة مع الاثبات لعمرو
وقال المبرد الاعراض عن الفاعل ايضا فى الثبت فيكون ما بعدها مثبتا ايضا واما ما ذهب اليه الجمهور
وهو مما زعم صاحب المساع نحو مذهب ثالث لانه جعلها بمحل لا وهو مذهب الجمهور
الجزم
تعلق بالاثبات ومذهب المبرد والجزم بالنفى عن الثانى ومذهب المكى الترديد فذكرون للاول
ويكون ثانيا هذا اذا وقع بعد ما مثبتا وما اذا وقع بعد ما جملة يجوز ان يوافق ما بعدها ما قبلها
مثبتا والثانى ويجوز ان يخالف الثانى الاولى انها ما كرر عليها عرض واستبار فلا يدل على ان ما قبلها
لم يقع قوله ولكن اى ولكن سكن النون فرعطف المفرد على المفرد فتنيف لا ما انها لا من الاعلى
ولا من الاعلى الاثبات لا ذكرنا وفى عطف الجملة على الجملة تقديره بل ما وقد عرفها بعد النفى والاثبات
كما ان بل كذلك نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجئ ولم يجئ مرفوع بالابتداء وما بين خبر ولكن لعطف
بين الجملة على جملة سابقة وما جاني يكون بل الجملة عدها وكذلك مع فى بعد النفى والصواب بدل بل بين
يكون مثالا لوقوعها بعد الاثبات اعلم ان لكن النفى مع الجملة يكون ما نوعان احدهما عاطفة
والاخرى مجتمعة من الشبه ووجب تعريفها لهذا ان يكن لا يكون عاطفة الا اذا وقع بعد المفرد وما وقع
بعدها الجملة فهى مجتمعة لا غير قوله واى للتفسير اى لتفسير مبهم من مفرد او جملة نحو جاني اخوك اى زيد
ورايت خالك اى زيدا ومررت بابنك اى زيد قال واذا عطفت اى اذا
اذا عطفت على الضمير المرفوع المتصل ولا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا بفيل حرف العطف
ولا بين اكد ذلك الضمير بالمنفصل يجوز اذهب انت وزيد وانما اكد هذا الضمير عند العطف عليه
لانه لا يجوز حالة الفصل لا نقطة وهو بين وجه الجواز له اول لم يرفع فالا يزيد عليه فلا عطف عليه بدون
ان اكد او الفصل لكان صورة الفصل اولكان العطف على بعض حروف الكلمة وهو ابى الفارس
من انه اكد والفصل واجب عند النحاة وقد صرح به فى شرحهم من اصول النحو اعلم انه لا يجوز عطف
الظاهر على المتكلم المتصل المرفوع حتى يؤكد بحرف انا وزيد وكلام المص مبنى عليه فلا وجه لما قال
ان المراد بتاكد الاشعار على سبيل الاستحسان متمسكا بما قال سيبويه من ان الاستحسان
الجواز وقائل الفيوم هى انه اذا عطف على المظهر نحو جاء زيد وعمرو او على المضمر المنصوب نحو ضربته
وزيدا او المجرور نحو مررت به وبزيد او على المضمر المرفوع المتصل من وجود الفصل نحو ضربت
اليوم وزيد وقوله سواء اشركنا ولا ابائنا اذا عطف من بين الوجوه لم يجب الاكيد ولا يرد عليه
قول الشاعر بلى اذا اعلمت ومزهادى حسب عطف قوله وزهير على الضمير فى اذا اعلمت مع تاكد
ولا فصل لجاء عنه بانه يقدر الشرط بما كنتاج الما يعتبر رطا الشبه نحو شابى لسعه الزمر مرجع
نفرا وهى المراة المشبهة الرجه والتهادى ان يعنى من الشبه معتمدا عليهما من شعفه وحالة والاصل تهادى

حذف احدى التاءين وهو صفة زهرة او حال من المطهرة انتهت كذا قالوا والظاهر عندى انه حال من
المعطوف والمعطوف عليه لان قوله كتاج الملاك مع كونه حالا من الضمير فى اعلمت ولو وصف
المجموع بالمثل مع كونه صفة زهرة فالمعنى بانه حال من زهرة سهو التجاج من نجم وهى التى الحوت
وشبه بها المراة النصف الاخذ فى غير الطريق وكذا النصف الاغتسال والمثال بالضمير هو الجمع
بهول اعلت بين المراة وشابى زهرة حال كونه جمعهما منها وبات مثالات من شبين لبعضين كتاج
الرجل اذا وقعن فى الرمل سارت الى غير طريق نهى سلبى فرانهن نقلا بطلا وروى ليس
اذا انتهت بها هادى ورودها الى ان اوردها وجهله غير مرجاب حوت ولا يصح الى ولا يصح العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الجار فلا يقال مررت بك وبزيد الجرة لان المجرور كالجزء من الجار
ولا يصح العطف على الجزء من الكلمة ولان اتصال الضمير المجرور بالجار اشد من حيث انه اقرب منه
كلا ما ولم يستعمل فيه وجه من اتصال الضمير المرفوع لعامل ذكره ان يعطف عليه ايضا لان الضمير
مجرور مستعمل لتوكيده ثم يعطف عليه فاعد العامل الاول ليكون عطف الجمع على الجمع فيكون المعطوف
عليه مستلزمة تنبيه عليه وان لم يكن مجرور مستعمل لكن موكودون المجرور بالرفع المتصل فيقال
الذى فيعطفوا فقالوا مررت بك انت وزيد اذ لا طلاف فى جواز مررت بك انت والجواب من الثانى
ثانيه للاستغلالات مواضع لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة لقطة ومعنوية وهى
توكيد مررت بك انت لنسب طه الا مخالفة المعنوية ولا يلزم من مخالفة اللفظ والمعنى
الاولى ان يعتضد بقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون ولا ورد عليه قوله تعالى حمزة فى قوله
والارحام بالجر عطف الارحام على الضمير المجرور فى به من غير اعادة الجار وقد قال ابا الفتح بنكته
الارحام بالجر لنسب ملك المؤنثة الى الهمزة لها فى تعذيبها وقد قال ابا الفتح بنكته الجر لانه قيل
ان الواو للقسم لا للعطف المعنى وحق الارحام فلا سعين بين القراء فى العطف على المضمر المجرور وقد نظر
لان المراد تضعيف المشكل لا تضعيف المشكل به لا ان نقل النحو عن القراء دون الشك بها
قالوا والظاهر ان حمزة بناء على مذهب الكوفيين وهو ايضا كوفى وهم يجوزون العطف عليه بين غير
اعادة الجار فى السعة واما القول بان الباء مقدرة فى قوله والارحام والجر بها يكون عطف الجار والمجرور
على الجار والمجرور فمردود لان الجار لا يعمل مقدرا فى حال السعة الا فى الله لا فعلن قوله ولا يجوز
اى ولا يجوز الفصل بالضمير بين المعطوف والمعطوف عليه فلا يقال ان غلام زيد قائم وعمرو بالجر عطف على
زيد لان المعطوف على المجرور فى حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور وما عطف عليه
قالوا ولا بد من قيد الجر لانه قد جاء الفصل بينهما بغير الظرف فى قوله تعالى تساءلون به والارحام عن النهى
قل حال منه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ لا وجه لاجرار المسجد الا بالعطف على الضمير
المجرور ولا اعيد الجار مع انه ليس المقصود ما يجوز بالعطف على سبيل الله الا ان العطف الاول لا يصح
بين الجر وغيره ولا ورد عليه قراءة من قرأ وما الذى بالجر عطفا على المجرور وهو ابراهيم فى قوله تعالى ان
اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه مع وجود الفصل بينهما بالجر وهو للذين اتبعوه وفيه نظر ولما اعتذر لو قراءة

من قرأ وبما الذى بالجر والقراءة المشهورة رفع الذى عطفا على الجر قوله وحكم المعطوف حكم
المعطوف عليه لانى حق الامور على جواز عطف الكل على الموقوف وبالتبع عطف المؤكد على المؤكد
بالكسر الجر وذلك ولذا اذا وكون حكم المعطوف حكم المعطوف لم يجز نحو زيد قائم او قائما ولا قائمين
عمرو الا الرفع فى ذاهب على ان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره والجملة معطوفة على الجملة السابقة وذلك
لانه لا وجه لتوكيد قيام او قائما الضمير لكونه جزءا من كونه مشتبها وجه ان يشتبه قيام والمعطوف
مع استعماله وهو توكيد ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه جزءا وكونه شبها
والمعطوف مشبه مثله ولا ضير فى ذاهب عمرو ولا فى ذاهب قيل عليه لا يجوز ولا ذاهبا عمرو على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر واجب عنه بان تقديم الخبر على الاسم يقبل على ما من العطف
عليها اولى واذا فاذا لسلا يلبس يجوز ان ينتصب ذاهب ويقال ليس زيد قائما ولا قائما
عمرو لكن ليس جوازا على عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعل لذاهب لانه فاسد لامر وكيف على ان يكون
ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة التى قبلها وقدم الخبر فيها على الاسم كما لك قلت ليس زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا ولا ورد عليه قولهم الذى نظر فينقلب زيد الذباب حيث عطف ينقلب على يطير مع عدم
العينية المعطوف اجاب عنه بان انما تحصيل للسببية ولكننا انما هو فى العطف دون الدليل على ان
بين المنازل ليس للعطف هو انك لو جعلت مكان الفاء حرف عطف اخر وذلك الذى نظر وينقلب
زيد الذباب لم يجز بالاتفاق وقال ابن مالك اختص من العاطفة بان يكون المعطوف عليه سببا للمعطوف
نحو تمر فتاثر فاختص من حروف العطف بعطفه لا لاصله لفصله ملخصا عن العايد الى الوصل نحو الذى
نظر فينقلب زيد الذباب لانهما من حيث سببيتها يجعل ما بعدها وما قبلها كلمة واحدة فلما حاصله الى الضمير
المعطوف مكان فيقل ان نظر ينقلب زيد الذباب وهذا الذى ذكره ابن مالك يدل صريحا على انها
للعطف لا لان سببيتها يغنى عن الضمير قوله وجاريه اى اذا عطف المنقل المضارع على اسم الفاعل
وعطف اسم الفاعل على المنقل المضارع اذا وقع وقع هذا الى المعطوف سواء كان اسم فاعل او فعلا مضارعا
موقع ذلك الى المعطوف عليه سواء كان اسم فاعل او فعلا مضارعا وقيل غير قوله وقع هذا الموقع
ذلك واحد منهما موقع الاخر مستقل زيد قائم وعمرو وزيد يقوم وقائم وذلك لانهما من الشبه
فى الاعراب فى الدلالة على الحال والاستقبال جاز قيام احدهما مقام الاخر بلا عطف احدهما على الاخر قوله
فلا يجوز لانه لا يصح وقع ضاحك قيامه لاستكراه دخول السين على اسم الفاعل وانما المثال الثانى
لانه يستلزم دخول التاء على المثل اورد مثالين احدهما لعطف الاسم على المضارع والمانع فى المضارع
والاخر لعطف المضارع على الاسم والمانع فى الاسم بخلاف قوله ورب رجل ضاحك ويستقرب فانه لا مانع
فيه كانى ورب رجل يحذف وضاحك قوله ولا يجوز اى ولا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضى
لعدم مشابهة الماضى وانما شابه المضارع وقيل اى عطف مثل وليس بالوجه الا اذا فرض
الماضى فى الحال فيدخل قد عليه فانه يجوز عطفه عليه كقوله ام صبى قد جعلا وداع فانه عطف
وداع على جعلا لانه قرب من الحال اولانه بالمعنى قد زرت عمر جاريه جاريه من الجر وهو الاسم

وام صبي منصوب نزت منول التي فدرزت ام صبي جاب ودابه اي صغيره جلبوت على استه وحيث
ويدرج في تسبيس نوح الصبي فارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم فوته بعد فلا تقدر على العدو
الثاني وقد قال جمل صبيه عطفه لام الفاعل فلان الظاهر من السياق والاتجه هو ان يكون تسليل
تسليل الدنيا وتنبيه بجاها اقول قوله وبالكسر معناه يجوز عطف اسم الفاعل على المضارع وعطف الماضي
الكلام بالكسر لانه
يكون فصل الكلام على الاسم شرع في بيان عطف السبل على النبل وان وسبيل اي وقيل ان الكسر وحسن
الكف عطف يجب على الاسم فانه وان كان ماضيا قد دخل عليه الا انه صار مستقبلا بدخول لا عليه
فهو عطف مستقبل على مستقبل وفصل يعني انه يجوز عطف الماضي على الاسم الا انه يدخله قوله ولو كفت
واحسنت جاز لان الاول لا يكون ماضيا يعني لان الاول مستقبل لفظا ومعنى فلا يجوز عطف الماضي والحاصل ان قوله
لم ينم ماض لفظا الى انه جاز عطف واحسنت اليه فمستقبل لفظا الى انه مدخول كلمة ان جاز
عطفه يجب عليه الا ان العطف الاول جنسيا بانا على دخول ان والثاني بالكسر بانا اذا كان
النبل شيئا واما اذا كان منبلا فلا يجوز عند اصحابنا عطفه الا المستقبل دائما اشار بقوله ومنول
واما لم يجز الماضي نحو ان لا يم واحسنت لان الاول مستقبل لفظا ومعنى فلا يجوز عطف الماضي عليه
واما قال ولم يرد الاستيناف لانه اذا جعل احسنت استيناف لكون جملة خبرية من الشرط والجزاء
فلا يمنع منه لاستيناء العلة المذكورة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على يم لان احسنت
منصوب عليه حكم الشرط وهو ضعيف لان اعتبار حكم الشرط في صحة العطف وكلامنا في صحة
وقد مال والظاهر ان مراده ان النبل الاول اذا كان مستقبلا لا يحل الحال لا يجوز عطف الماضي عليه والا يجوز
عطفه على المضارع الذي يحل الحال وبالكسر عند الاكثرين كقوله تعالى ان الذين يصدون عن سبيل الله وقوله
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة اقول مراده واحد اعلم بالماضي الذي لا يجوز
عطفه على المضارع هو الذي لم يوقع موقعه مضارع لشارك المضارع الى سائر الاعراب وما لم يجز عطف
الجملة على الجملة فلا يرد حال العطف اقول فالواو العطف مع تقدير العاملين
بعد العاطف اذا العطف على معمولي عاملين والا لم يجز عندي هو ان العطف يجوز على المعنى اللغوي
اي اماله الاصل بانا داه العطف نحو العاملين كانهما عطف على زيد في اصول النحو ان العطف عاملين
لا يجوز حتى قيل ان العطف انما وضع لينوب عن العامل ليغني عن اعادته فاذا قلت قام زيد وعمرو
الواو اغنت عن اعادة قام مع حصارت برم كالمرفع فام وكذا اذا عطفت بها على منصوب كقولك
ان زيدا منطلق وعمرا فالواو تغني كالعصف الا ان وكذلك في الخفض اذا قلت ورب زيد وعمرو فالواو
حرف كالجر اشار فلو عطفت على عاملين احدهما حرف والاخر منصب لكنت اجعلت لانهما يكون راجعا
وناصبه في حال وقد اجمعوا على انه لا يجوز مررت بزيد وبكر بالاخر تنصب على المفعول والباء ولو جاز العطف
على عاملين لجاز هذا انتهى واما عدم جواز العطف على العاملين ايضا دليل على ما ذكرنا وبالجملة

فالعطف

فالعطف على عاملين هو ان يعطف بحرف واحد هو لان اختلاف الاعراب او اتفاقه على تولي
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخرج الى وان بكرا ضرب اخوه ونحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكر خالدا اي وان بكرا ضرب خالدا لا يجوز مطلقا عند سيبويه اي سواء تقدم المجرور على المرفوع او
المنصوب اولا وصح عند الفراء والزجاج وقال سيبويه وقاوكره مذهب الاخفش مع استيناسه في
هو ما اشار اليه بقوله واذا تقدم المجرور اي في اصول النحو استدل هذا المذهب الى الاخفش واذا تقدم
المجرور وتاخر المرفوع واذا المنصوب فيها اي في المعطوف عليه وقيل اي في معمول العاملين وليس يصح
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالمجرور متقدم على المرفوع في المثال الاول
وعلى المنصوب في المثال الثاني والحاصل ان في هذا العطف ثلاثة مذاهب المنع مطلقا والاجاز مطلقا
والتفصيل وقيل الاول هو ضعيف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين وهو الناس وقيل الثاني
الموضع في الامثلة الايات نحو ما كل شيء نمره ولا مفاضة نحو ولا تحسبن الله غافلا
من كل منها عطف شيئين على معمولي عاملين فانه قد عطف مفاضة على نمره وتحسبن على غافلا
العامل فيها شيئان وكذا عطف بحرف واحد ناريا على مرفوعا اي مرفوعا ناريا على امرا دعاء ما مجملان وقيل الثاني
هو الاول بالناس والمسك بالموضع فان الناس الى لا يسوب العاطف مثلا عاملين الا انه وقع على الصحة
ما فاني صون مخصوصه وهي تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب والكلمة فيه انه لو لم يكن كذلك
لزم الفصل بين المتعاطفين والمجرور وهو ممتنع والا فان مطلقا ما ولو صرح المثال الثاني الذكر وان على حذف المضاف
اي والكلام مضاف وكلاهما تكلف بعضهم تجويز هذا العطف بقوله والعامل فيه الواو واذا تخلل عطف على الاخر اذا اقتضى
حسن عطف منها النهار على المجرور وهو الليل والعامل فيه الواو واذا تخلل عطف على الاخر اذا اقتضى وهو منصوب
عامله فعل القسم اجاب عنه الحق بوجهين احدهما ان اذا بدل من الليل في القسم اي انه نعظمه الليل وقت
عشيانه بدل من الوجهين لا يكون الواو الا فاما منام الباء وهي من السلبي المضاف المحذوف عشيان الليل
اي انه عشيان الليل في عشيانه ورد عليه بانه لا فائدة في تقدير هذا المضاف ولا دلالة الكلام عليه
بخلاف تقدير الظرف فان القسم يدل عليها لانه لا يقسم الا بامر عظيم واما الاوضح فتنى من الجوابين اما الاول
فلانه اخراج الكلام بدون التنوين بالحذف مع انه التنوين بالحذف كان صحة حمل اللفظ على المعنى الفصيح
مع حمله على المعنى المجازي والاتجه عندي هو ان العامل في اذا تغشى هو الليل لانه من الكون والحصول
وبكون الظرف رائحة الفعل وقيل عليه والنهار اذا تجلى في اصول النحو تنوين على السبع والعامل في المجرور
هو زيد لان فيه معنى الاستقرار وكما زعم المتكلم هذا الاية ان اذا تغشى منصوب ظرف لفعل القسم
ردوه المعنى بقوله وليس اي وليس الامر كما زعم لنا والمعنى لانه يلزم منه ان يكون القسم مبتدا
بسبب في الليل وهو فاسد لان القسم انما هو وقت التكلم بهذا الكلام سواء حصل التغشي او لا كما
عنه بعضهم ان اذا تغشى ليس ظرفا لفعل القسم كما زعمت بل هو حال من الليل العامل فيه فعل القسم

وفيه المعنى بقوله وجملة حالا اي وجعل فعل القسم بوقت التغشي وهو فاسد قيل عليه انما لا يجوز
ان يكون العامل في الحال هو فعل اذا كان العامل فيه هو الضاف المقدر فهو يمنع القسم والجواب
هو انه كونه خلاف كلام العرب لا وجه كونه حالا على تقدير الاول سقوط الضاف بدون ان قدره واما
زيادة النهار فهي انه يلزم من جواب هذا السؤال الفرق وهو الاجاد عن الليل بظرف الزمان والاخبار به لا
يكون الا من حدث غير مستمر فقوله واعتذر ابن الحاجب عن الزمخشري اي اشار الى جواب صاحب الكشاف ورده
اما جوابه فهو ان الواو في والليل لا يستمر حذف النبل معه قام مقام اقسم والمعنى فانا كان الواو انما
عن النبل يعقب اثباته عن النهار نحو يكون هذا العطف من باب الكلمة على قولي عاملين واحد لان الواو
على هذا التقدير عاملا واحدا لا يعمل عاملين واما رده فهو ان قوله والليل اذا يغشى متعلق لان قوله
والليل عطف على القسم والعامل فيه النهار واذا يغشى عطف على اذا اتقى والعامل فيه لا الاسم فكلاهما
ملكوران واعتذر ابن الحاجب لم يصح بها قوله ويع الى ويع عطف معمولي عاملين واحد او اكثر على منها
سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب ام لا لان حرف العطف نوب مناب عاملين واحد واما قال على
واحد لان معمول عاملين لا يجوز ان يعطفا على شيئا بدون عاملها وهو ليس بمرتبة بل الاطرف الواو المعطوف
ويع العطف على معمولي عاملين واحد نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا واضربت زيدا ناويكم قاعدا و
اعطيت زيدا بشرا قائما وبكرا خالدا كرما قوله وكذلك اي ويجوز ان يعطف النبل على مثله دون تعاطيها
نحو اوهان تضرب زيدا عمرا وهبين بكرا خالدا فالنبل الثاني معطوف على النبل الاول والعطف قوله على
معمول الاول والا لزم تقدير النبل الاول وملزم منه فساد المعنى كذا قاله الشارح وقال وورد عليهم
بانهم صرحوا في نحو زيد قائم وعمرو قاعد كالجواز انه يحمل الوجهين عطف الجملة على الجملة وعطف مفرد على مفرد
بان يكون عمرو عطفا على زيد وقاعدا على قائم ولا شك انه عطف على قائم لا يقتضي ان يكون
قاعد بدون ملاحظة عمرو نحو لا على زيد فعند المعنى فلا شك فيه فيجوز ان يكون العامل معطوفا
على العامل الثاني وهو لا اصلا اصلا معطوفين على معمولي الثاني لكن لا يصلح الانزلو وعدم ملاحظة العامل
ولا يلزم ح ما ذكرتم والجواب هو ان قوله لم خالدا معمولان لهيهن فظاهر فلو كانا معطوفين على معمولي
يضرب لزم ان يصب على العامل على العاملين اي المعطوف والمعطوف عليه ايضا به واحد وهذا
باطل قطعا وقد اورد بعضهم على المتن بان يصح قوله ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان يصح
النبل الثاني مع النبل الاول ح اما ان تحمل النبل الثاني في المعمولين الاولين او لا يحمل ان تحمل
وان لم تحمل فهما على عامل معمولية كان يلزم الفصل منه وبين معموله باجنبي وهو معمول النبل الاول
والجواب هو انا نسلم ان المعطوف يجوز ان يقع موقع المعطوف عليه واما ان يكون هذا الجواز على
كل تقدير فلا نسلم فان المعطوف في هذا المثال يجوز ان يقع موقع المعطوف عليه على تقدير ان يكون
النبل مع معموله الاول في قوله جاز زيدا الطريف ورجل اخر فان قولنا ورجل اخر معطوف على زيد
مع انه لا يقع موقع موقع زيد مع اثبات الطريف بل على تقدير حذفه ولا يمنع عطف المعمول على العامل
العامل على العامل ومن الضاعطف العامل على العامل فقط بدون عطف المعمول على المعمول اشار بقوله

ونحوه

ونحوه اي انه يجوز عطف الجملة على الجملة من غير اشتراك الجملة الثانية في الاعراب مع الجملة الاولى
نحو قام زيد وقعد عمرو وقائما هذا العطف الاشارة الى ان معنوي الجملتين قد يكون لزوم تعلق لزوم
ان الثانية اجنبية عن الاولى ونحو قام زيد وقعد عمرو وتكميل الاغراض الى عطف النبل على النبل وقال
المعمول يكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل مفرد موقعه مع الاسم هو العامل
في النبل الثاني وعطف النبل مع معموله على النبل مع معموله يكون عطف جملة على جملة كما في الجملة
النبل الثاني غير العامل في النبل الاول يكون هنا عاملان قوله وكذا زيد قائم وعمرو قاعد وكذلك
ايضا مرفوع فرع عن النبل الثاني فتشريع في النبل الثالث قال النبل الثالث في العامل ووجه
عدم النبل الثالث في الرابع فيكشف وهو ان العامل اما لفظي او معنوي والنبل اما فعل او حرف
او اسم فلذلم النبل لا لا الاصل في الاسم ان لا يعمل لكان استغناؤه وعدم احتياجه الى الغير وعلة
انما هو تلك مشابهة النبل او نقض هنا بكلام الحرف فانه وضع محتاجا الى الغير في العامل
اكثر من الاسم العامل فقوله اما النبل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل سواء
كان لازما او متعديا يرفع فاعله لان جميع الافعال مستندة الاقدام في انتفاء الى عليه ضرورة
ان الفاعل خارج عن وضع النبل مطلقا لانه وضع للحدث والزمان والمسند والحدث الى موضوعها
واما النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول من المفاعيل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول
والمفعول معه على اختلاف المفعول معه فمن قال ان العامل في النبل او معناه بتوسط الواو
الى يعني مع وهو مذهب جمهور البصريين فهو عندي من المصوبات العامة وقال الكوفيون انه منصوب
على الخلاف فالعامل فيه معنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت
في جاء البرد والطيالسة جاء البرد ولابس الطيالسة فهو خرج من المنصوبات الخاصة وقال السيد
عبد الغافر هو منصوب بنصب تمس الواو مولد والمال مجرور عطفا على المفعول كما عدا فعل
ان في لفظ الكتاب الابهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك وقال وكالحال
سلم عن ذلك الابهام اطول قوله من المفاعيل يدخل هذا الابهام لان الحال ليست من المفاعيل
وقد يكون النصب خاصا لا يكون الكل فعل كالمفعول به والخبر المنصوب والمستثنى فان المفعول به
لا يكون الا للفعل المتعدي والخبر المنصوب لا يكون الكل فعل بل بعض الافعال كالافعال الناقصة
ونحوها والمستثنى لا يكون الكل فعل بل الكل ما له ابهام قوله وهو الى المتعدي ما جاوز اي الفعل
الذي جاوز فاعله اليه الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب مفعول الى مفعول واحد مثل ضربت زيدا
ومفعول الى مفعولين اما متفاوتين لا يتعدى احدهما على الاخر كما عطيت بدرهما او غير متفاوتين
يتعدى احدهما على الاخر نحو علمت زيدا قائما وهو اي المتعدي الذي يتعدى الى اثنين متفاوتين
سببه اي اعمال الاسلوب لعلمها بالغيب فلا يمنعنا ما الى يعني حسبت وظننت
احترازا عما اذا كان ظننت بمعنى اتهمت على لسان قوله اذا تعلقت اي اذا تعلقت بالمبتدا
على ان يكون مخبرا عنه بالخبر واحترز به عما اذا كان القصد من ذكرها هو مجرد اثبات الفعل العامل فيها

اذ نسبه عنه من غير اعتبار نقلها من مدعى عليه مثل قوله ٣ بل سنوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
اي من تحدث بالعلم ومن لا تحدث له فانها تشمل من الصور لا تصمن لكونها منزلة منزلة اللازم وقد يقال
ان قوله اذا اعلمتني اي ان كان ذا في اصفا بمعنى الافعال المنقول كان قوله مفعولا ثانيا عن مفعولا الله و
ان كان لم يكن فذا فيه مفعولان مثل يعلم قوله وحدث معناه اعول بخلاف الاول وقد في المفعول فانه مفعول
اليه يكون بمعنى الافعال واما ان المبين فرحد وانه مالك وجواب قوله اذا اعلمتني قوله حين
اي مشرك بمعنى الافعال في انها سلمتني مني على صفة بذلك الشي احد المفعولين وتنكر الصفة المنقول
الافعال من نفس على الحسين قوله فان كان اي ان كان ظننت بمعنى اتهمت ومعنى الاتهام ان
يجعل شخصا موضع الظن الذي يقول ظننت زيدا اي ظننت انه مثل شانا وكذا اتهمته وعلمت بمعنى عرفت
اي صدقته على الشي فرقت لا على صفة كقوله تعالى بعد بحسن فعلهم حال الشيء الرمي لا يوم ان يكون
وعرفت فرقا من بحث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائم
واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الجملة كما علمتها علمت ولذلك لا تعرف منها معلوما بل هو
موكول الى اختيار الرب فانهم قد يحصرون احد المتساويين حكم لبطل دون الاخر اقول
هذا كلام فاسد فان معنى الادراك شيء يكون على وجهين احدهما ادراك في نفسه والاخر ادراكه بان
تحت له شيء فالاول المعرفة والثاني العلم قال المتكلمون في اعراب لتاخذ الفرق بين العلم والمعرفة
ان المعرفة تعلق بالذات المجردة والعلم متعلق بالذات والصفة وانت تعني الذات فان قلت
فوقان رؤية العين ومعنى الابصار وله متعلق واحد ورؤية القلب وهو متعلق متعلقين ووجدت
بمعنى اثبتت لا يتعدى علمت الى مفعولين من الافعال الاربعة الثاني لان هذا المعنى لا يتعدى الا مفعولا
واحدا قالوا اذا لم تذكر ذات وحسبت وخلت بالتاء الثاني يكون من الاسنادين الى الشيء لان معنى
بمعنى كنت وحسبت بمعنى صرت احسب ومعنى الذي في شرحه شرحه وخلت بمعنى صرت اخال
لان معنى هذا الافعال خارج من معناها اذا كان من افعال التقريب بخلاف وانت بمعنى احدث
فان معناه ايضا علم الحاسب وكذا الحزم ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت عن معنى الظن والعلم
اراد وان يشير الى ظاهرها حال كونها مخصصة اي ولكن افعال التقريب لجواز الالغاء وتعطل
عليها لبطلانها حال كونها متوسطة من المفعولين نحو زيد علمت قائم او متاخرة عن
المفعولين نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كما لا تلغى الاصل مبدا او خبر ح ان العامل
قد ضعف بالتاخير بدليل انه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد ويكون التنبيه على الالغاء
بمعنى الظرف لان معنى زيد قائم ظننت زيد قائم ساقط بخلاف باب اعلمت حيث لا يجوز الا
الالغاء لانه لا يستقل الجزئان فيه كلاما لكان تقاربهما وقد تبقى الالغاء عند التقديم ايضا عليهما
الا ان هذا مرجح لان العامل الاصل اقوى من المعنوي صدر الاقوى الى عمره لا يسوى ما وجه
ذلك ان يكون الافعال طرف لاسناد احد الجزئين الى الاخر نحو علمت زيدا قائما زيد قائم او على

اظننت

فانهم

فكانها نقلوا الى المعنى فعلقت بالنسبة الى الجزئين وهما مقصودان فوقوعها لذلك وقيل لان تاثيرها
ليس بظاهر كالمطلع كقوله ارجو وامل ان تؤجروا وما خال لدينا منك تنويل وحمله سيبويه على المعنى
مقدر حذف للضرورة وقيل ان هذه الشان مقدر بعد المنال خال لعمل عامل لا ملغى ولا معلق بخلاف والتعليق
عطف على جواز الالغاء على ما قيل لان التعليق واجب لا جائز مع لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم
مع حرف النفي ومع ان ولا لتي القسم نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم او لا زيد في الدار او لا يزيد في
همزة الاستفهام نحو علمت زيد عندك ام عمرو قائما ولو قال ولا الاستفهام بغير لفظ همزة لكان اولى ليشمل
التعليق مع الام في نحو علمت المنطلق لك استفهام كقوله تعالى الى الحرمين احصى مع المضاف الى المنطلق
له نحو علمت غلام من عندك والجواب بعد التعليق فما ذكره هو ان همزة الاستفهام اعم من ان يكون
مذكورا او مرادا بحسب المعنى وفيما ذكره ان لم يكن مذكورا الا انها مراده بحسب المعنى لم اشار الى علة
التعليق قوله لما في الا ان هذه الاستثناء المذكور صدر الكلام فلما اعلمت بين الاستفهام على صدر الكلام
فالغوا واثبتت الجملة التي دخلتها على صدر الجملة وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد بعاملها وانما خصت
لام الابتداء على المزحلقة لكون ان زيدا قائم بمعنى مقصود اليه من اصناع ان والام مرة وهو جواز
مرة واذا جعلت في زائدة بل يجوز ان يقع بعد بين الافعال على اولا منهم من اجاز نظرا الى صدر الجملة كما في صدر
الهمزة ثم لم ومنهم من منع نظرا الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقال جواز الاستفهام
بالهمزة احد المتعلقين فكانه قيل علمت احدهما معينا بخلاف ما فان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق
به العلم بل جوابه لا ونعم ورد عليه بان لا ونعم في تقدير الجملة اي قام زيد او لا قام زيد ولولا ذلك
لم يستقم ان يكون الظاهر في الجواب حكم من حكم عليه ومحكوم به وهو المعنى للتعليق اعني انه لا يكون
منهم انا نعلمني فقال المذنب ما خوف من قولهم الفراء مثلث اي متعدده الفرق يكون كالشيء العاني
لان المنزع لقدانه ولا بالنزع لمرفوعها وجودها ما لقدرة على النزع والاظهر عندي هو انه ما هو
من التعليق المعنوي كان الالغاء كذلك فكما ان الشيء المعلق من الشيء لا يكون موثرا في المعلق منه
نحو لمن الارتباط منها فكذلك هل الافعال لا يعمل فيما بعد ما لمحض المانع مع ان لها ارتباطا بما بعدها
قوله وامتناع عطف على جواز الالغاء اي ولمحض افعال التقريب بامتناع الاقتصار على احد المفعولين
لانها في حكم اسم واحد لان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الا ترى نحو علمت ان زيدا قائم فانه في تقدير علمت قيام زيد حاصلا فحذف احد
احد المفعولين ووجهه استعمال الكلام على المسند والمسند اليه فكان المفعولين مذكورين
وذهب سيبويه من تبعه الى ان المعنوي مع انهما وخبرها سادة مسد المفعولين ولا حاجة
الى تقدير مفعول ثالث لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه
وهما حاصلان قال بعضهم منتقيا للشيخ الرضي اعلم ان الحكم بامتناع الاقتصار حالا
من ضعف وشاذ وذلك لانه وان كان لا يشترط فيه ملفظه الا انه وانه كقوله ٣ والذين
الذين يعملون بما آتيتهم الله من فضله موجزا لهم على مواء الزاء السبعة عمر حمزة الى علم موجزا
لهم

المفعول

ما المفعول الاول محذوف قوله الجزم بالوقوع مع ان الآية الكريمة تحتمل وجوها لا ينبغي ان تقع في
الكشاف في هذه الآية من مواد بالباء فقد مضى ما يحذفها الى ولا تحسبن جعل الذين يعملون موجزا لهم
وكذلك من مواد بالباء جعل فاعل تحسبن ضمير رسول الله صلعم او ضمير احد ومن جعل فاعله الذين
يعملون كان المفعول الاول محذوفا تقديره ولا تحسبن الذين يعملون عملهم موجزا لهم والذي
يسوغ حذفه دلالة يعملون عليه وهو فصل اسمي وانما الفاظ من الزائدين اولى فالذين
يعملون في القراءة الاولى مفعول اول بالاول ان يكون في الثانية ايضا كذلك واجيب ايضا
بان حذف المفعول على تقدير احدهما ان يحذف لفظا ومرادا نحو فيه وتقديرا والثاني ان يجعل مجرد
الحذف لسانا منسوبا مجوزا ان يكون مرادا فيجوز من الحذف حسب حكما لعدم جواز الحذف
النوع الثاني بناء على انه اذا حذف لسانا منسوبا لا يبقى المنسوب له منسوبا او بالعكس
ولا يشتق لفظا فالحذف المنتقل اليه يكون غير جائز في اصول النحو لا يجوز ظننت زيدا
وسكت حتى يقول قائما او ما اشبهه لانه انما دخل على المبتدا والخبر فلا يكون المبتدا منتقلا
كذلك ظننت لا لعمل في المفعول الاول فيه مفعولان في قوله وانما كلاما اي وانما كلاما المفعولين
مدسكت عنهما ولجوز فان ما تجوز من فيه تحمل اي يحمل المسمع صوتا ونصفه اي ذلك السكوت
عنهما الاصح فرضه بكلام فيه في حكم المذكور فلا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال من ظن او علم بخلاف
باب الحسبت فان حذف المفعولين حسنه يجوز لسانا منسوبا بلا قرينة دالة عليهما نحو فان
يعطى لم يحرف الفائدة منه من دون المفعولين اعلم ان هذا على مذهب كون المفعول
مرادا من للعلم هنا واما مطلقا فلا قال الله تعالى بل سنوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
الى عذره من الاباث ولا كان مطلقا ان مفهوم انه قد رفع الاختصاص على احد المفعولين
في قولهم ظننت ذاك وقد نقله قوله وقولهم ظننت في ذاك اي الشان الاظن الاول
عليه قوله ظننت والمفعولان محذوفان ولا اختصاص فيه على احدهما انما اشار الى جواز الحذف
ووجه قوله وقد يقولون اي وقد يقولون ان اسم الاشارة اشار الى الجملة كانه قال في ذلك
فان ذلك اي المقول الجملة بالاشارة مكررا اذا ولا يذهب الى الواو فانه قال اسم الاشارة
والضمير قد يقوم مقام مفعولها سواء لمن قال ظننت زيدا منطلقا انا انما كما ظننت ذاك
او ظننته كانه قيل ظننت ذاك واما وجه فقد اشار اليه قوله والوقوف اي اي والوقوف من
علمت في ذاك وسن ظننت ذاك ان الجملة ثم اي اي علمت ذاك من المفعول لعمل لان موكد
علمت زيد منطلق في حين علمت بهذا المقول المخصوص وجاءت الجملة في موكد على مطلق
من صور الخصوص جزوي ان الفرع المخصوص من المقول لا يكون الا في صور الجملة
فاذا عدلت من المخصوص جاء المصدر مفردا نحو ان اشار اليه باسم مفرد وهو ذاك والا لكان
مفعولا ظننت فانه متعلق بذات وصفة والاصح الاشارة بذاك اليهما وان صح الاشارة

المصدر

الى المصدر وقد اعترض عليه الشارح بان زيد منطلق ليس معنى المصدر الخاص بل موضوعه المقول به
اي المقول الخاص بخلاف قولك قلت فلانا لفظ فلانا مفعول مطلق يدل على ذلك الا ترى منطلق
انما هو مبتدا لمقول الاسبان كنت مثل المقول الذي هو المحذوف الواقع في ذلك ولو كان ما قاله لكان من
لكونه برهانا ومنطقا وعرف ذلك اقول ومن الله التوفيق ان المقول ليس احداث الى مطلقا
بل احداث الكلام ولا يخفى عليك ان اسناد المتكلم المنطلق الى زيد بان يقول زيد منطلق احداث
للكلام ومعلوم الذي سبب كسبه بالفاعلية مكون مقولا مطلقا منطلق عليه المقول لا يعني المقول
بل معناه المحسنين بخلاف قوله ظننت ذاك فان الشارة اليه مظنون لفظ به ظننت فاسما كلام
وانفي وراء فيما لبعض المحشين والمعنى ان المقول غير منقود وان ما ذكر مبدا مقصود والدليل عليه
انه لو كان مفعولا له لكان غيره ما هو مفعول عليه ليس كذلك وما ان انه ليس فقرة انه
اذا قلت ظننت فقد اشتمل دلالة على المقول كما انك اذا قلت خرجت فقد دل على الخروج وكما انك
اذا كررت مفعولا خاصا لا تخرجه عن المصدر نحو خرجت الخرجة بانا فان ذلك كما اذا كررت فلا خاصا
لا تخرجه عن المصدرية وقد قام في قولك قلت في مقام فعل خاص كالخرجة بالنسبة الى الخروج
تحكم عليها جميعا بالمصدرية وبالمقولية ولا قائل بالمقول مجيء الحكم بالمصدر وانما قوله اولى لكون المقول له
من جهة ان المقول علمه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم وذهبوا الى ان ذلك المعلق هو نفس المقول
وانما قوله باعتبار خصائصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فانه قائم اشار الى دفع ما سيوهم
من انه اعترض على احد المفعولين في قوله ظننت حال وقال لكما اي وقال الظنت اذا جعلته موضع
عليك مفعوله به فضله كالوقوف لسان موضع الظن والمفعولان محذوفان ولهذا قال الشيخ يريد
وجوه عليه حسنا وان كان في كل من حذف احد المفعولين فائدة من ذكر ثانيهما قوله والجمع عطف على
ما عطف عليه قوله والنفي والاستثناء وموجود الالغاء في قوله يحتمل بجواز الالغاء ويدل على هو
عطف على الالغاء وهو ردهم ولانه مع الفصل من المعطوف المعطوف عليه بالاجنبي وهو غير جائز
اي ولمحض افعال التقريب بالجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد بان يكونا اسما ولمخاطبة
رايتني جعلت كذا او تناسب نحو رايتني عظيما فقوله في محوري اغراض التقريب الجمع بين ضمير الفاعل
والمفعول تقدمت وعدمت مثال تقدمتني وعدمتني وانما جيء منها لانها تنتفيا وجدت وقد يكون
المتشخص على الشخص ومن قول الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وما لاقى منها متزحزحا
ولا يجوز الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول عن افعال التقريب كما لا يجوز في الفاعل الا ضمير نفسي ولكن ضرتين في
ابدوا المفعول بلفظ الضمير في غير افعال التقريب كما لو قيل ان قول الشاعل لا يتعلق به
غالبا وانما تعلق بغيره فلو قال ضرتي وضرتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المخاطب منها
ولم يتوجه المعترض انه هذا الالتباس مع تمام بهذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس
اذا كان بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف باب علمت وظننت فانه ليس الغالب فيهما التباس بل
علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذكر الغالب الذي غير الاصل لحاجة متيقنا بخرجت

امثال الندب على اصلها وهو استعمال الفعل في مجالها من غير تغيير لها ضرورة انه لا يلزم بدل الاصل بلفظ
النفس في افعال الندب كما انه الفعل باصله في مجالها ووجه اخر ذكره الامام المرزوقي وهو ان
ناشرات باب الافعال بالخمسة من المفعول الثاني لان الفعل حلفان به يكون الفاعل حاصلا
من المفاعيل وما بعد مفعول بالخمسة ولا يحتاج الى الاثنان بالنفس قوله وبيت سليم الى وبيت سليم يحلون
باب حلف الجمل سواء كان ماضيا او مضارعا مسلكا او مخاطبا او غائبا او امرا او نهيا او اسم فاعل
او اسم مفعول مثل حلفت لكان شبه بالفعل لما اراد مثلا يجوز ان كسلت حلفت ويكون الفعل الواقع
مردبا الى العلم كما نص قالوا ان قوله في الاستفهام بهمزة او من الباقي ومثل هذا السهو لا يرجع
اجماع وهو ان مفعول بدله مطلقا فقال ابن مالك والخافة في العمل الكف مطلقا لغة سليم لما استفهام
خاصة والكثر العرب لا يجوز هذا الا الخاف الا بشرط ان يكون الفعل مضارعا مخاطبا ومنهم من شرط الخطاب
دون المضارعة ومنهم من شرط المضارعة دون الخطاب فمثال مفعول المفعول قوله عرافا ولا بد عنه الا الكثر
في الالحاق من شرط تقدم استفهام مثل نحو افعل زيدا منطلقا او مستفهم مظلوم نحو اقد انك تفعل
زيدا جالسا او بعد المفعول من كقوله اجبنا لا تقول من لوى لو ابيك ام متجاهلين قوله وما يجري
الى وما يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر المحدث وصيرت مثل تحدث ظنا كما
وصيرت زيدا ظانا وما تفعل منه اي متى صيرت من مراد ظانا مثل حلفت وتركت مثل قوله
تركتك ذا مال فاذهب الى ذا عيال وقيله امسكك الخير فاتبع به وانا مال فتركت مثل قوله
لانه اذا كان تركك متى قل لانك صار لا يكون ما عليه فصل وجعل صرت المثل منها اي ما يجري مجرى افعال
القلوب في الدخول على المبتدا والخبر نحو صرت كذا مثلا الى جعلته وصيرته مثلا فاذا صرت وصرت الصحيح
مثلا مفعول ثان ومفعولا اول الى جعلته مثلا والى جعله عطف على قوله والى الشين الى مفعول له
عليه مثلا مثل نحو اعلمت ولا يثبت زيدا عوانا خطا ومفعولها الى بلغه ظاهره لان علم ورأى وان كانا
مفعول ص الى الشين فالهمزة مفعولها مفعول اخر وفداحوى اثبات وثارت واحرضت وخرجت وحدث
يجري اعلمت في اسقاطها بلغه مثل مثل بريدان بناء وانباء وخبر واخبر وحدث مفعوله الى الواحد
ولكنها احدث يجري الاعلام لانها مستلزمة معنى الاعلام لان الاخبار والتحديث انما يكون عن علم اولى
واذا كان كذلك يكون مستلزمة لمعنى الاعلام مطلقا ولم يجز سيبويه من باب الافعال الا بشرط
قوله وسعدي في بيان لا سيما ان الفعل وهي المثل الى واحد من باب الابواب الاربعة وحرف الجر
بريدان المثل الام مفعول الى واحد والمفعول الى واحد مفعول الى اثنين بالنقل الى واحد اصل الى اصل فاعل و
المستفعل وحرف الجر نحو اذهبت واخرجته بريدا مثالان للمفعول بالنقل الى واحد اصل الى اصل فاعل و
اللازم الى مفعول والثاني لمفعوله المتعدي الى واحد الى اثنين مثال فعب وذهبا وخرجت الى حرف
وموجبه وعرفته وهذا مثالان للمفعول بالتضعيف على جاء الى اثنين الاولين وفرض على هذا قول كان
وجاز فيه الثاني فالاول لمفعوله اللازم الى واحد والثاني لمفعوله المتعدي الى اثنين مثال كرم زيد وتعرف فيه
وفي المثال اشارة الى ان المفعول اذا كان الى جاء الفاعل صار مفعولا الى اثنين نحو ضاربت زيدا كذا قالوا

مفعول لام

مفعول

الاولى يبين على الثاني علاقة لان مثلين من بعض الثاني بيان ان الاول يبين على الثاني مفعول
ان هذه الافعال لا تدل على الحدث ودلالة الافعال الباقية عليه فان حدث مثلا يدل على المصدر هو
مفهوم مستقل بخلاف صار فانه لا يدل على المصدر وان الفي من مفهوم مستقل مثل لانه كان الفاعل
الكينونة بل على صيرورة شيء وشيء والرابطة ولهذا ذهب اهل الميزان الى انها اداة زمانية ولذلك
كان لا يدل على الكون الذي هو مفهوم مستقل ولا فعال على المثول بل على كون شيء في الزمان
الماضي وعلى هذا الناس سلوكها واذا عرفت هذا فقد عرفت ان ما ذكره في المتن من جهة المسمى
بنى عليها ذكر ثانية لو فرض انها هذه الافعال يدل على الحدث ودلالة الافعال الباقية عليه بحسب
انها عليها مثل الافعال الباقية مستقلة الاول وان الكاتب فرع مكانها مثال لا يسمع عدد الفاء اذا كان
المستقل انه يدل على الزمان لم يكن الفعل انه يدل على الزمان في نفسه ولكن انه يدل على كون الزمان
الماضي زمانا للفعل الذي اخبرت به عن زيد واذا كان كذلك في الحقيقة من الافعال فهو كذلك في كان
فاذا قلنا انه عبارة عن الزمان فقط كان الغرض منه تمام المستند من كان ان زمان ونبين الاختلاف
من زيد هو الزمان الماضي فانه قوله مثله وصار الى الرفع والمنصوب على شرائطها في باب الاسلام
من كون الاول مرفوعا او نكرة مخصصة بوجه من الوجوه المذكورة ومن وجوب استعمال الكاف على الضمير اذا
كان جملة ومن وجوب تقديمه على الاول اذا كان ظرفا او فرع بعض المتقين المتقين الى الماء بالصفة
اي صفة الخوان بناء الكلام على بعض باب الافعال من هذا الكتاب ودخول هذا البعض في الاسلام والخبر
ومن هذا عبارة استفهامها صالح الى جائز بدليل قوله ولا يكف موقف على الوجه اعاما فالمرفوع نكرة والمنصوب
معرفة ولم يعتبر شرائط المبتدا والخبر البيت للفقعسي وهو عروس سليم مطلع فضل مرع بالرجز حارث
الكلبي وكان اسيره فاطلقه ورد عليه واعطاه مائة ابل ادمه قتل مثل الفرق بالضاد ما جنبا
برجع ضباعه بالضم والالف للاطلاق وهي بنت زهير بن الحارث الكلابي ومثله ولا يكف وجه دعاء
بان لا يكون موقف من المواقف موقف وداع كما كان شفعه ان يتمام ان ما وقع في البيت
انما وقع للضرورة وهذه قوله وليس في اي ليس في الشاعر مجرى على الضرورة اذ لا يسمى للمفعول
الا بالكاف ولو عرفت لا يسمى لم يوجد انه لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك الموقف من علم الاماكن موقف
وداع ومنصوبه ان يدل على ان مشتاقا لمواقف لا يكون موقف وداع فظهر ان المنصوب لا يتم
بدون التنكير على ان في التوقف فسادا آخر وهو انه يلزم الشاعر ان يرخص ان يكون ما سوى ما
الموقف موقف وداع من جهة ان التخصيص الذكر بنيادر منه الفهم فيرد السؤال ولذلك يعلم ان وداع
الوداع مكروه اليه وجعل مكروها عنه صار نصب عينه فان تعريف الوداع انما دانه انصب عينه
علم تمكن ثبات هذا المعنى ولو عرف الاول لم يكن الجمع بين البيتين الى البيتين وهما الذان
وما ذكر ثم هذا البعض واستدلاله اجاب عنه قوله والجواب في الى وجواب عن
دفع هذا النزاع واستدلاله بيد سلم في ما ذكر بريدا لانه ما ذكره اولا من ان الام منه يكون للعهد
ولم لا يجوز ان يكون الام منه للجنس مسودي ما لوجوده المكر ولكذا لانه ما ذكره فانا نقول ان لو يرد في

على هذا قوله واستكرهته واستكتبته الكتاب وذهبت به وجئت به زيدا فان قلت ما قول في
قولهم صعب الامر واستصعب الامر كلاهما لازم قلت قبل الازم الى باب الافعال في المفعول وهذا
لانا نقول ان يكون ما وضع على احد باب الافعال لازما متروك صعب الامر لازم واذا اردت تعديه بالنقل
الى المستقل قلت استصعبت الامر اي جعلته صعبا وهذا لانا نقول ان يكون استصعب الامر لازما مثل موت
الاول واكتب على الذي ثم اعلم ان تعديه اللازم بحرف الجر فناس لا يحتاج الى السماع ولا يكف فيه وكذلك
التعدية بالنقل في احد بل الافعال والمفعول حكوا فيه بانه سماعي مفرد قال ان بعضهم عد المنقل
الى فاعل مستقل من اسباب المفعول فيها وهو بها والاكثرون لم يعدوه هنا لان المفعول لكنت
فيها منصوبا بل موضعه من اخر بحالها فهي باب افعل وفعل قوله والمعدى في اي والمعدى في اي الى الشين
الى شين بصيرة ذاهلة بالهمزة وحدها ولا يكون هذا الا في علم ورأى نحو اعلمت وارأيت واجاز
الاخفش في باب افعال الجلوب مثال اجلست وانعمت وجئت واطلقت فجعلها منعدية الى ثلثة بالنقل
الى افعل فيها سالما ساما

ولما الاسماء الى المنصوب الخاص

وهو اخر المنصوب فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فهو من الافعال التامة وما برح بدون في الاصل
يعني زال من مكانه وما فتئ بكسر الفاء وفتحها مهموزا اللام يعني ما زال وما انفك انفك في الاصل
يعني انفصل وما دام وليس والحق بها آض وعاد وغدا ورواح وكذا الى ورجع بدون الاصل
باب اللعنات افاستقل ما مسندة بالى ثم صنعت كلها يعني صار وكذا الحق بها جاء وما جاء حاجتك
اي الذي كانت حاجتك ورد في حاجتك بالرفع على انه اسم جاء وما منصوب المحل على انه خبره
وكذا الحق بها فقد يعني صار في قول الاعرابي اذ صعب شفرة فقد يعني كانها خبره اي صارت والى
الانزلي لانها وزنجا وقد اوضح الذي استقلة العرب بال وابط وبعضهم قوله يدخل في الى وقول
هذه الافعال ودخول فعال القلوب على المبتدا والخبر لاعطاء الخبر حكمهما فان معرفتها ناقصة تكون
الخبر لان حينئذ كان زيد قائما ان زيدا مضى بعضه القيام والقيام منتفي بعضه الكون والحصول في
الزمان الماضي ونحتاج فيها الى الخبر من قول الاعرابي لانها في اقتضاء الجلوب لها هو هذا معنى قوله ودخول افعال القلوب
واذا جعلت جهة الاحتياج في قول الاول اي اسم لها ومنصوب اي كان بانه خبرها واشار الى الجهة
بقوله ونقصانها اي ونقصان باب الافعال فانها كاسمه ولا يتم كلامها مع المرفوع بدون المنصوب
قال المحقق في المفتاح وغيره انها اسماء ناقصة لانها تسلب الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان
فقط واعترض عليه انها وجدت مستقلين في قتل الشيخ الرضي بان دلالة صار على حدوث الانتقال
ودلالة ما زال على استمرار ودلالة ما دام على الكون اللازم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة
واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والتأكيد فيه التأكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا على حدوث
مطلق بعينه جنح كان اخر يدل عليها على زمان مطلق بعينه كان امرؤ وغيره لا يدل وضعا على حدوث
انهم ذكروا في وجه التسمية سكنت احدهما ما ذكرنا في المتن والاخر هذا الذي نقله الشارحون و

الاول يبين على الثاني علاقة لان مثلين من بعض الثاني بيان ان الاول يبين على الثاني مفعول
ان هذه الافعال لا تدل على الحدث ودلالة الافعال الباقية عليه فان حدث مثلا يدل على المصدر هو
مفهوم مستقل بخلاف صار فانه لا يدل على المصدر وان الفي من مفهوم مستقل مثل لانه كان الفاعل
الكينونة بل على صيرورة شيء وشيء والرابطة ولهذا ذهب اهل الميزان الى انها اداة زمانية ولذلك
كان لا يدل على الكون الذي هو مفهوم مستقل ولا فعال على المثول بل على كون شيء في الزمان
الماضي وعلى هذا الناس سلوكها واذا عرفت هذا فقد عرفت ان ما ذكره في المتن من جهة المسمى
بنى عليها ذكر ثانية لو فرض انها هذه الافعال يدل على الحدث ودلالة الافعال الباقية عليه بحسب
انها عليها مثل الافعال الباقية مستقلة الاول وان الكاتب فرع مكانها مثال لا يسمع عدد الفاء اذا كان
المستقل انه يدل على الزمان لم يكن الفعل انه يدل على الزمان في نفسه ولكن انه يدل على كون الزمان
الماضي زمانا للفعل الذي اخبرت به عن زيد واذا كان كذلك في الحقيقة من الافعال فهو كذلك في كان
فاذا قلنا انه عبارة عن الزمان فقط كان الغرض منه تمام المستند من كان ان زمان ونبين الاختلاف
من زيد هو الزمان الماضي فانه قوله مثله وصار الى الرفع والمنصوب على شرائطها في باب الاسلام
من كون الاول مرفوعا او نكرة مخصصة بوجه من الوجوه المذكورة ومن وجوب استعمال الكاف على الضمير اذا
كان جملة ومن وجوب تقديمه على الاول اذا كان ظرفا او فرع بعض المتقين المتقين الى الماء بالصفة
اي صفة الخوان بناء الكلام على بعض باب الافعال من هذا الكتاب ودخول هذا البعض في الاسلام والخبر
ومن هذا عبارة استفهامها صالح الى جائز بدليل قوله ولا يكف موقف على الوجه اعاما فالمرفوع نكرة والمنصوب
معرفة ولم يعتبر شرائط المبتدا والخبر البيت للفقعسي وهو عروس سليم مطلع فضل مرع بالرجز حارث
الكلبي وكان اسيره فاطلقه ورد عليه واعطاه مائة ابل ادمه قتل مثل الفرق بالضاد ما جنبا
برجع ضباعه بالضم والالف للاطلاق وهي بنت زهير بن الحارث الكلابي ومثله ولا يكف وجه دعاء
بان لا يكون موقف من المواقف موقف وداع كما كان شفعه ان يتمام ان ما وقع في البيت
انما وقع للضرورة وهذه قوله وليس في اي ليس في الشاعر مجرى على الضرورة اذ لا يسمى للمفعول
الا بالكاف ولو عرفت لا يسمى لم يوجد انه لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك الموقف من علم الاماكن موقف
وداع ومنصوبه ان يدل على ان مشتاقا لمواقف لا يكون موقف وداع فظهر ان المنصوب لا يتم
بدون التنكير على ان في التوقف فسادا آخر وهو انه يلزم الشاعر ان يرخص ان يكون ما سوى ما
الموقف موقف وداع من جهة ان التخصيص الذكر بنيادر منه الفهم فيرد السؤال ولذلك يعلم ان وداع
الوداع مكروه اليه وجعل مكروها عنه صار نصب عينه فان تعريف الوداع انما دانه انصب عينه
علم تمكن ثبات هذا المعنى ولو عرف الاول لم يكن الجمع بين البيتين الى البيتين وهما الذان
وما ذكر ثم هذا البعض واستدلاله اجاب عنه قوله والجواب في الى وجواب عن
دفع هذا النزاع واستدلاله بيد سلم في ما ذكر بريدا لانه ما ذكره اولا من ان اللام منه يكون للعهد
ولم لا يجوز ان يكون اللام منه للجنس مسودي ما لوجوده المكر ولكذا لانه ما ذكره فانا نقول ان لو يرد في

عند السود ودون نكرة لانه مبني الفاعل ان يكون اللام منه للعهد اي الى نكرة ولم لا يجوز ان يكون اللام
منه يعني الى لا يكون موقف الوداع اصلا واذا ارتفع الاحتمال انتفى الوجه الثالث ايضا وليس لنا
جمع ذلك قوله بانه نوارة ايرد بالمعنى بلا نص الشيء ودون النهي كزيد ان يقول في موقف مثلك ما
نكرة الاول وقوله بعد ذكر الباب المعلل المنصوب الاكثر تعبيرا ذكرت من الدلالة الذي خصص
الهوا بعد ذكر لكان سهلا على اسم نكرة وحكم قوله وعلم من دليله ان يكون المبتدا والخبر بعد الفعل على
خلاف وضعه بل يجعل المبتدا نكرة وحكم قوله ولا فارق ذلك على ان في جواب اخر وهو انه من باب
التنبيه وسوان لعدم بعض اهل الكلام على بعض على وجه شفعه الاسم والرسم اي لا يكون الرواية موقتا
فيها فالوداع اسم لانك وقوفت فيه والا نكلب يجعل الخبر اسما والاسم خبرا وكان الكلب يجعل
المنصوب وخلاف المرفوع وهذا يقتضي ان لا يكون معمولا فالب منه في قول الاخر اشارة الى ان الكلب
يكون في كلامهم ما يتبعهم عليه الاكلاف الملاعنة اي مثل الكلب قول الاخر ومومحسان بن ثابت الانصاري
علاج رسول الله عليه من فضيل مع بهار سول الله صلى الله عليه وسلم وهجو ابا سفيان كان مزاجها عسل وماء
نصب مزاجها رفع عسل الاصل يكون مزاجها عسلا وماء فكذا في مزاجها ونصب عسلا الا انه يلتبس رفع الفعل
ونصب اللام ورد على الى على انه قال مزاجها منصوب على الظرف بالخبر المحذوف اي يكون عسل وماء
مستقرين في مزاجها اذ انه كان سريعة من بيت راس يكون الكلب السريعة بالهمزة الخمر المشتاق
وبالياء الخمر من بلد الى بلد سبا الخمر ما لهذا اي اشتراها لينبهها وسبى الخمر قتلها من بلد الى بلد ورد
كان سلافة وهي ايضا الخمر وبيت راس قبعة بالشام سنا عنه ورمله اشتهر بالحرف خورنا خورنا مزاج
كان سلسبيل اسم كان ومزاج الشيء خلط به وقوله يكون مزاجها عسل وماء جملة في موضع النصب
يكون بالصفة سريعة وجملة كان في البيت الاول يعود على انها او موضع من النعام هضرة اجتناء
قوله وجعل في وجعل سلسبيل قول الشاعر الخمر كان انك ام حارا منه اي من الكلب اذ الاصل كان
انك عليها ام حارا لكون المرفوع اسما والمنكر خبرا الا ان هذا قلب من جهة اللفظ فقط لان المنصوبان
يقول فانك لا سال يعود ان يكون انك عين ام بجنة وقيل ضعفه اوفه عمل الام تحكم عليها
باحدهما الانكس والا اي وان لم يكن انك من جهة اللفظ لا يستبعد لان الاسم والخبر موقوفان قوله
فالاسم في علة الجزاء جمع موقعه وهو في كلامهم كثير وفي كلامه اشارة الى رد على ما ذهب اليه الفخر العادل في النكرة
نكرة فالكلب من جهة اللفظ وقد قال الكلب انه من جهة اللفظ وبيانه ان الكلام تهام طلب الفعل والمعرفة
الاكان على انك وكان المذكور مفسر المحذوف فالاسم نكرة والخبر موقوفة ورد عليه بانه لو كان السدر كما ذكر لم
يكن ام متصلة لدخول الهمزة على الفعل وام على الاسم فانتفى شرط كونها متصلة واجب ما المحذوف
رفع التنبيه يلزم الحذف مفعول حكم المعدوم لدخول الهمزة الاسم ليس الا بشيء فاذا بالى وجه اخر لكون انه
انتفى بهذا البيت فلما من جهة اللفظ فقال وجعل في اي بنى دائم وبنى الفعل تعدون الاول هو
عبد الله سفيان اسم كان عليه وعلى هذا فالكلب وهو الظبي فان ظبي في قوله اظبي كان عسلا لان مع المبتدا
يكون مزاجها عسل وماء فان مثلب الناس على الاوف فان ظبي في قوله اظبي كان عسلا لان مع المبتدا

بخلاف ما مر فانه لا يستلزم نفي الضرب فرجهما ونظرهما السالبة الكلية والموجبة الجزئية ومن ثم لا
ومن اجل انها جوز مجيء الاثنان لم يجز اصال واو الاستثناء انجز بما يجوز ان زيدا الا عاما لانه ويحسن ان
الاستثناء المفرغ لا يكون في الاثبات وحطم عطف على يجز اي ومن ثمة حطل واو الحال في قوله
هو اخيه لانك لا تستطيع انه فانه اذا دخل واو الاستثناء انجز لانك وهو مناخه حال الحال والاعتذار الجملة
حالا على الحنف جزا مستقيم لان الاستثناء المفرغ مطلقا يجيء في الاثبات ويقدر المستثنى منه
اي لا يجوز المستثنى ومنه يلزم ذلك لانه مستثنى من الاعم المقدر في المستثنى في قوله على الحنف وذلك لا يجد
في الاجيء قوله وتقدير عطف على على وكلاهما يصلح الاجتماع سبب الضعف لان الاستثناء المفرغ يجيء
في الاثبات عند استاذه المعنى وهو مجوده لا يكون سبب الضعف وذهب جمهور النحاة حين الى ان ما
ذكره الشيخ وجهان لسان الضعف وقد ذلك بنا وجه اخر وهو ان عامل الحال هو الظرف الناقص عنه
ولم يكون بسببه واشار المص الى جواب اخر بقوله وتقدير التمام اي وتقدير التمام في تنكيك بان يقال
انها تامة معنى مستقل وما تفارق عن الماكنها في حال من الاحوال لا مناخه اي في حال الناخها على الحنف
احسن منه اي من الاعتذار السابق اذ ليس فيه ما كان لناس تامه على الحنف او مرتين بها للاعتراض
المراجع جمع جرجه وهي التمامة الطويلة على وجه الارض كانه ما خوذ من الجرجه وهو التنس وذكره
الاصمعي الحنف السعة وناب فلان على الحنف اي نال سعة المسب او سعة هنا وحنا
ايضا بالضم اي اولاده كذا في الصحاح واراد بالبلد المكان قوله او نزع عطف على مناخه يوسف
بين الابل طوال الظهور لا سكن منتقل عن الماكنها في حال من الاحوال الا في حال الاناخة على الشدة
والربط على الشنة او في حال رعيها بانسها فلان خاليه لا ناب ولا ما بها سابق فيها قوله
وما دام اي وما دام يكون لتوقيت الاعم وعدة ثبوت خبرها لانها متى اجلس ما دام زيد جالسا توقيت
جلوس المخاطب بدوام جلوس زيد ومن ثمة اي ومن اجل ان ما دام توقيت كذا اشار الى ان
نشتق بكلام لانه ظرف لان الحق ان اجلس ما دام زيد جالسا اجلس مدة دوام جلوس زيد فما مصدرية
وزيد عمل المصدر حينا كما في آتيك خفوق النجم ولا بد للظرف من عامل وانما كان بالانه قد يقوم اذ
شرط ان يكون في فيه الاسداء بها فتوف بينها بان ما فيها لتنفي مجاز الاسداء بها وما نزع دام منزلة
بالظرف فلا يتقدم اجها الا معه منتقلة وفي نسخ شرح كلام اشار الى انه لا يجب ان يكون الكلام
متدرجا في النسخ كما يلمع به كلام غيره فلا يتم ان حال ما دام زيد جالسا اجلس قوله ليس الى
وليس الى مضمون الجملة في الحال على الاعرف وهو مذهب الجمهور وقيل لتنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه
لورده في الماضي فليس خلف الله مثله وفي المستقبل كقوله ع الا يوم باتهم ليس مصروفا عنهم
قال الاندلسي ليس من الفعل الناقص لان خبرها ليس ان لم تقدر بزمان يمكن الحال كما يحمل الاثبات
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على تقديرها والبواقي من الكلمات من قوله
يعني صار حال من زيد عنا فعل صار زيد عنا ومنه الحديث اعدت فنا ما مدلو واما غدا دام فهو
من الباب اذا كان يعني صار واما اذا كان غدا يعني في الغداة كقوله ع غدوا على قومكم وراح يعني في

قوله الاناخة واعتذر لبعضهم بان حال المقدر لا تنكك عنه الحصيص صريح الاحوال الاخال كونها مناخة

الرواح وهو الرجوع في الاصل

الجاد وهو جرجه

الناقة

ليس

ان

الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فهما من الافعال الناقصة واما جار فقد زاله الملك انه يعني صار واما
ولا فرق بين بيان معاني الافعال الناقصة شرع في بيان ما يتعلق بها من لسنده والخبر وما على نوعين اما
ان يكون بينهما ومن جارها او يكون من اسمها وجارها لانه لا يجوز تقديم اسمها عليها الا بعضها
فاشار الى الاول بقوله والخبر اي والخبر يتقدم العامل يجوز ما كان زيد قائما على السؤال يجوز وا
هذه بيت فان الخبر هنا هذا البيت مشبه بالمشتق الا الافعال التي في اولها يجوز ما فان الخبر لا يتقدم
عليها لان كلا مالا يجوز ان يكون للنفي او للمصدرية وعلى كل تقدير لا يجوز تقديم الخبر عليها
لان ما في حيز النفي لا يتقدم عليه وكذا ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه خلافا لابن كيسان فهو ما دام
فانه يجوز تقديم الخبر عليها لان نفي النفي اثبات فيكون ما زال ما امرا في حيز كان فيجوز ما كان قائما
خبر كان عليه يتقدم اخبارها عليها بخلاف ما دام فان ما فيه مصدرية ولا يتقدم ما في حيزه عليه
ورد قول ابن كيسان بان صدور النفي مخبره وفي ليس خلاف بين بعضهم تقديم الخبر عليه لكان
ضعيف من جهة انه ليس من الافعال المتصرفة فلا يدل عليها ولانه ملحق بما لا يتصرف لا يجوز عليه
واجاز بعضهم تقديم خبره عليه تمسكا بقوله ع الا يوم باتهم ليس مصروفا عنهم فهو مصدر
والمعمول الا يوم الاحتجاج فيه العامل وقياسا على ما مع الظرف لان ليس فعل وما حرف فلا يدل
واجيب عن الاول بان ثم قول المحذوف لا المذكور مدخول الا تلاقيهم يوم باتهم في قوله ع ان
يوم باتهم بين على الفتح لاضافتها الى الفعل ومرفوع المحل بالابتداء وعن الثاني بان الكسائي
نائبا للاستثناء لان هذا الفن من بيان التاسعة لعدم تقديم خبره عليه واشار الى الثاني بقوله ومشدد
اي وتشديد الخبر الا يوم في صح الافعال الناقصة اذا لم يمنع مانع يكون كانا ما زيد كا يتقدم المعمول على
العامل في الافعال الناقصة ما لم يكن فتنتهم الا ان قالوا مرا ربنا نصب فتنتهم وكذا قوله ع ليس البر
ان تولوا على قراءة نصب البر وهو كذا ولما اذا منع عن التقديم مانع كاذا انتهى الاعراب فيها والنون
نحو كان بهذا ذلك وكان موسى عيسى لا يتقدم الخبر على الاسم لمكان اللبس وعدم فهم المقصود وقوله
متقدم الفاعل حوله واستحسن اي واستحسن سيبويه تقدم الظرف حال كونه مستقرا واراد به الخبر
لانه جزء من الكلام ومحتاج اليه تقدم للاذان بانه يمتنع اليه لا كقوله نحو ما كان فيها احد خبر منك
منها ظرف مستقر خبر لكان واستحسن تاخير الظرف حال كونه لغوا لانه فضلة لو حذف لا يختل الكلام
بدونه ولهذا يسمى لغوا تاخر دلالة على عدم الاهتمام به نحو ما كان احد خيرا منك فيها فيها ظرف لغو
متعلق لكان قوله وفي نحو اي اختلف بارائهم في نحو فيهم من قال بالاسمية نحو قوله تعالى يحسب احدهم الفرق
بل متعلق بقبله وهو متقدم الخبر على الاسم فانه جائز وقد انعم الله في المنافي يحسب وهو الاسم على الوجه الاول
ومنهم من قال انه جواب لسؤال لا يجب تقديم اسم كان على قوله له فاجاب والاظهر ما ذكره
تمهيد لقوله وتقدم المعمول موجوده وفي في بيان الاسم تقدم وتاخر في موضعين تقدم الخبر على الاسم
بعض وجه وتقدم المعمول على الخبر فاشار الى وجه حال وتقدم المعمول في الغراء اي تقدم المعمول على الاسم
والخبر في الغراء المعمول بها المشهور وهي تقدم قوله له على الاسم والخبر للاهتمام لشانه لشيء كان مقتضا

لا مستثنى له الا انه لان المرض ليس من الكنو مطلقا بل نفي الكنو له والحاصل ان ما مستثنى
من ان الكنو موجود مثبتا بما اذا لم يكن فيه منفي تقديره كما في بيان الاسم وقيل لما قدم له على
احد لو عاد الى فاعله كرم النقل من الجزئي الاذن بما مستند وسواليه فتقدم عليها حيا
لذلك وانما قال في الغراء المعتد بها لان بعضهم يقرا كفوا له احد
وينقل بهذا الافعال ذكر وجه انقال بين الافعال بالافعال الناقصة
وسواها لانه بالرفع مثل الناقصة وهذا مبني على ان بين الافعال لا بدل على الحدوث
مثل دلالة الافعال التامة فان قلت فلم لا يجعل بين الافعال من الافعال الناقصة قلت
لان الافعال من دواخل المبتدا والخبر اي بناء الفاء وهذه الافعال ليست كذلك
والمذاق بعضهم في قوله عسى زيد ان يخرج بدل اشتمال وقيل انه منصوب على انه مشبه
بالمفعول فان الكلام في قارب زيد الخروج وقيل عن سيبويه انه مبتدا خبر لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجثة وما قال من ان منا مضافا محذوفا اي اي عسى حال زيد ان يخرج
او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج مخالف الظاهر ولهذا لم يقل الشيخ اي الجاهلي الدخول على
المبتدا والخبر وقيل انها ناقصة الا انها محققة يكون خبرها فعلا مضارعا وقد يقال غ قوله
لانه بالرفع نظر الى عسى في احد استعمالاته ثم بالرفع نحو عسى الخروج زيد والجواب
هو ان بين الكلمة في غاية القلة ولهذا ذكره المطلق بقوله وقد يجعل قد المعنى خبر الحكم
على انه في معنى عسى زيد ان يخرج فله مرفوع ومنصوب في التقدير ونظيره الافعال وعلى الخروج
في باب علمت نحو علمت ان زيدا قائم على الرأي خذ وبه ثم في الحضر في بين الافعال فيما دنا تحيه
عسى ما ان فعلا مضارعا مع ان الشيخ ان شاء الله تعالى عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر عسى
وربما يقال السين فيها للاشراك اي في الدلالة على الاستقبال نحو قوله عسى على السين يريد
انه يعني عسى ان تقول اراد قوله طرا من طي مطيتين من ذلك الطي وهذه اشارة الى الوجه
التي كانت منها واطفاء السراج اماتة الفلة وجه الفتيل والمعنى ظاهر وقد يقال عسى في الشعر عند
وهي موجودة والحق في جواب وهي الفتيل والمعنى ظاهر وقد يقال عسى في الشعر عند
الكوفيين الناقص بان الفعل يدل من المرفوع هو مضمون الجملة الاسمية بعد عسى الا
اظهار علامات الكلي قوله وخبرها وعطف على قوله وخبر عسى يعني ان خبرها وتقاربها بدون ان
على ما صرح به الشيخ ان شاء الله تعالى ولما ورد عليه نحو عسى الغوير ابوسا وما لدت آبيا حسنت لم يجيء
خبر عسى مقترنا بان وخبرها مضارعا بدون ان اجاب عنه بقوله وعسى الى قوله شاذ
في السلق النقل من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قيس من الوفاء الهادي
قد تكلب بالحال التي هو بها الرجال عن الطريق المنهج واخذ على الغوير عسى الغوير ابوسا
اي داهية اراد ان الشر ما يكون من قبل الغار وجار رجل في عرض عسى يحمل
لقيها حال عرضه عسى الغوير ابوسا قال ابن الاعرابي انما عرض بالرجل الهلك

صاحب اللفظ يضرب للرجل يقال له لعل الشر ما ان من فلك ونصب ابوسا على تقدير ان
يصير ابوسا او على تقدير ان تكون ابوسا وجاز حذف ان مع الفعل وانما حذف معه لدلالة
لفظ الدلالة وذلك كثير وفي الآية الفعل بعد الرفع ليس فهو كحذف المقدر وانما يقوله
وقال ابو علي يحمل على معنى كان وتبين له منزلته وتعلقه اراد انه جبلا ليس مرفوعا منصوبا
كما يكون ذلك لشأن لان لا يكون على معنى كان وانما قوله وما كان آيا من قول بابلة
نابت الى فهم وما كدت آيا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وبعض شرحه في مرفوع الفعل
وقد مر ولم اك آيا فاستنهاه والرواية ليس من جهة لان الرواية وصلت الى
شيخي وكدت لا اؤوب لما في الملف قوله ونصرت منه اي ونصرت على
نار على تحريف رمي لانه فعل بالي كرمي والمضمر مبتدأ فاعله مرفوع منه مستتر
كانوا ومنه اي وبان اولى على تحريك لعل يحمل مبتدأ عباس اي كانوا لعلكم قال سيبويه
على محمول على لعل انها ربما معنى لان معنا ما الطلب والاستئناف ومن جهة محمول لامن وجه
على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه مبني على اصله وهو انه انما بان وبان الاشي
ان الضمير المنصوب بعد على قائم مقام المرفوع ويكون اسما يعني قوله وقد يجعل اي الاسم
يجعل اي مع الفعل فاعلها نحو على ان يقوم زيد فيستغني على اي عن الخبر الاستثناء على مذهب
ومبتدأ به وهو المنصوب بهذه الافعال كاستغناهم في ليت ان يقوم زيد على الخبر
اسكا لان معنى ليت ان يقوم زيد فحسب زيدا يقوم كما كان معنى على ان يقوم زيد
على زيد ان يقوم قالوا ان معنى في الاستثناء الاول يعني اللازم وهو غريب ولسنا
اضافة النصر نفك لعدم كون فاعلها ضميرا وزيد في قوله على ان يخرج زيد فاعل
قوله ومتعارضان اي ومتعارضان على وكذا بثبوت ان وذكرها لاستغراقها في اصل
معنى المقارنة معان كما وزيد ان يقوم مثل على زيد ان يقوم ومعان على زيد يقوم
مثل كما وزيد يقوم نحو قوله فذكا ومن طول البلى ان يمحيا اوحل ان على حرف كاد
ونحو قوله على الكرب الست حذف ان من خبر على اذ ليس الاول ربع عنا من
يعدا قد انجى الوهم اثر الداد وعنا اندرس والمحي الوهم ومحو الشيء محوا
وذهب وانتفع ومحو النوب اخلق ودرس يعني فذكا وهذا الدرس من طول ملاه
وقوم اندرسه يذهب بعقل اثر والبيت الثاني ذكره من الحسوم ومعنا
على الحزن الذي اسبت منه وصرت اضافة مكون وراءه وامامه انما اي قرب
وسه عني كاد واحاط ولا على ان يرسم قرب الوجه ولفظ ان يلي على فعل بعد
ووقع لفظ امسيت حسن موقع نظرا الى الحال الى انبك بها قوله واوشك اي
اوشك ومعناه في الاصل اسرع يستعمل استعمال عسى في جهتيها نان معان اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد واستعمال كاد نان اولى لان معناها قريب من معنى كاد لانها

لا اخذ الخ كاد انه كاد لدنو الاخذ منه مثل اخذ موعد كلم وطفق عرو نوم ويحمل الخبر
فيها مقاربا بدون ان كاد كاد ولما نزع عن سان استعمال عسى وكاد والمحق
بها اراد ان ينزل الى سبب الاستغراق في عسى وكاد فان خبر عسى يكون الفعل مع ان
وخبر كاد مقارنا بدون ان فان يكون الخبر اما يكون عسى مقاربة الامر وحصول
مقرون خبره على سبيل الرجاء والظن نحو عسى الله ان يشفي مريض معناه ان قرب
شفاء موجود من عند الله وهو في الاستعمال ويكون كاد لمقاربة على سبيل الحصول
والوجود نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل حتى لا يمكن
تغرب ان يصح مع عسى لان ان علم للاستقبال فاستغلت مع عسى لكون دلالته
على الغرض المطلوب منه اوضح وحتى حذفها اصلا مع كاد لان المضارع اذا لم يكن
فيه علامة الاستقبال كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضعه لقرب الفعل من الحال
قوله واذا دخل لم اي اذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كساير الافعال على الصحيح
من المذهب في ان اثباته اثبات ونفيه نفي سواء كان الماضي او المضارع لا كما
لهذا المذهب على الاستدلال وقيل يكون كاد للاثبات في الماضي والمضارع
وهذا خارج عن القياس ولهذا احوجه الى الاستدلال فقيل ما في الماضي قوله
وما كاد واقعلون واراد انهم قد فعلوا فعلي كاد لقد الاثبات واما في المستقبل
فلقطعة الشراء اذا الدم في قوله لم يكد فقيد ذا الدم لم يكد الى لم اجد ولم
يكد مستقبل لانه جواب اذا قلوا لانه المستقبل للاثبات على معنى ان
رسيس الهوى بهرم ونزول لم يخطئ ويكون في الماضي للاثبات وقد يستقبل
فيكاد على انه ليس للاثبات بقوله وما كاد وا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا
ويكاد على انه ليس للاثبات في المستقبل يقال في الدم اذا نبه الاجر الجبين لم يكد
رسيس الهوى من حب ميه يبرح اذ المعنى ما يبرح حبها عن قلبي ولذلك قال
من سمع خطبة الشرآ له وتقيه الى لم اجد اصابته بدهشة واختلاف في دينه
ومحاربة من الآه انه لتنفي مقارنة الذبح وحصول الذبح لهذا اي بعد نفي المقارنة
لانا نهيا اي لانا نفي هذا الحصول نفي المقارنة لانه لا تنافي بين اسناد الوجوب
من النفي في وقت ومن ثبوته في وقت اخر ولم يوجد حصول الذبح من لبط
كاد وعلى ما مر هو ابل اخذوني لفظ ذبحوا في دلالة الاجماع روي عن عمر انه تقدم
ذو الدم الكوفة ووقف فقال الناس بقصدة الملائكة فلما اسهل لي هذا البيت
ناداه ابن سيرة يا علمان اراه فدمه قال نعم يا قبيح وحمل ما جهها وتنكر
ثم قال اذا غاز الحجر الجبين لم اجد رسيس الهوى من حب ميه يبرح قال فلما انقضى
حديث اي قال اعطاه ابن سيرة حسن الكر على ذي الدم واعطاه ذو الدم

حين عن شيء يقول سيرة انا هذا لعول الله طلبات بعضها فوق بعض
اذا اخرج ملا لم يكد يراها وانا مولود بها ولم يكد انتهى قال الجوهري رسن الحبل
ورسنها اول سيها وبينه ابرحيته وفي الدم يبرح نزول من برح المكان
اذا زال عنه قوله لم يكد يبرح ايكن من قوله لا يبرح لان ذلك من كاد به
الحب الراح نصف مكن الهوى في قوله وانه لا يزول عنه يقول اذا غاز الحجر
اهل الحبيب عن الدم لم يكد رسيس الهوى من حب هذا الحبيب يبرح قلبي فيزول
ولم يقرب عن الدم لخرج البعد عنها مكث بالزوال فيقله من البرد و
الاستام والهم والمنى وقوله الهوى في القلب من الهوى فكان الهوى بالمعاني
صح وحبك عندي سجود ويرح فمرع عن سان العامل من الفعل فمرع
في سائل العامل من الحروف مثال واما الحروف عطفا على قوله فما سين
اما الفعل اي اما الحرف فعمل الرفع والنصب والجر والجزم واعلم ان الحروف
على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة اما على ضربين اما عاملة في الاسماء
او عاملة في الافعال والعاملة في الاسماء اما على ضربان اما عاملة عملا واحدا
او عاملة عملين والاول اي العاملة عملا واحدا اما على ضربين اما جارة
او ناصبة والثانية اما ناصبة فقط او رافعة او على العكس والعاملة في الفعل
اما ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع آ العاملة التي تعمل عملا واحدا
ع التي تعمل عملين على العكس مما ذكر ع التي تعمل في الافعال النصب لا التي
تعمل فيها الجزم الاول الجار فهذه ثمان الاقسام هذا لان الاصل ان
يكون الحرف عاملا عملا واحدا وان يكون العمل اسما الحروف هذا الا ينتفي
تقدم حروف الجر لتعيين في الحروف الناصبة بل الوجه في ترتيب هذا الانواع
هو ان بيان العامل منها تقدم على غير العامل ايضا ما شان العامل في
العامل في الاسماء على العامل في الافعال لان الاسم مقدم على الفعل ويقدم
العامل على واحدا على العامل على وجه ظاهر وتقدم الجار على الناصبة
لان الجر مخصوص بالاسم دون النصب ولان الجار اهذا فهو بالعدد اقرب
وانما يمتنع جان وحروف الجر لانها تعمل في ودول عليه قوله حروف العطف
وحروف الجزم وفصل لانها غير مباني الافعال في الاسماء مذكورة وقوله وصف
الافعال الرجل والبلد ابدا للتنوين اي وصف حروف الجار على ان يصل
الى الافعال في الاسماء واريد بهذا الاتصال بعد بها الى الاسماء هي تكون
الجر ومنه لانه منصوب المحل منع العطف عليه كما في قوله وارجلكم بالنصب

وقال بعض الاصحاب ليس منع صرح الفعل في معنى ما فعل به من الاسماء نحو درس بزيد وانما مر بزيد
وعمرو به ومروري بزيد حسن قوله فيها الفاء وهنا لمكان التفصيل هو لعنت الاجال اي
فمن الحروف الجار من لابتداء الغاية وهي شيء كرة من المعنى اسمائه وتنهاها والبيد الاول
هنا وفصل الغاية من لابتداء لمطلقة الاسماء قالوا لابتداء الغاية اي ابتداء النهاية التي توصل بالفعل
والوجه هو الاول ومعنى الابتداء ان يكون الفعل المتعدي بها امتداده كالسير والمشي لو يكون اصلا
لا له امتداد ويكون ذلك الامتداد من موجود من نحو سرت من البصرة فان السير امتداده ابتداء
من البصرة انتهاؤه ذلك الامتداد ونحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد ضرورة
يحس الخروج بمجرد الانفصال من الدار ولا يخلو الا انه اصل الى انه امتداد ويعرف من هذا بان من
ع مما يلي ما لا نحو خرجت من البصرة الى الكوفة ولما كان مقتضى اعتراض هو ان يقال ان من ع
قد يدخل الزمان كما في الآية وقد يدخل هذه المكان كما في البيت فلا يتصور معناه فلا يكون
لابتداء الغاية في المكان اجاب عنه بقوله ونحو وان حدثنا البيت ونحو قوله من اول يوم
مستعار بشبه المماثلة بالمكان فكان حدث اشتغل عنه فالمسافة منها اعتبارية بجعلت
بعدا مقدرا لمسافة محسنة وكذا في الآية مستعار فان الناس ليس له امتداد ولا هو اصلا فلا
له امتداد حتى يكون من لابتداء الغاية في الزمان والظاهر انه لا يمنع من مثل هذا تنكيت عنت من اول
الليل نحو وصف من اول الشهر الى الآخر قال منا مالك وجهتها لابتداء الغاية في الزمان مختلف
وقيل من اجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب في السلف وان حدثنا الى حدثنا
حاصلا منك على الاستمرار والعموم الحدثات التي من الطباء والابل والخيل واحدها
عايد مثل حول وحائل مثل ما عايد من الموت وذلك اذا انقضى من ولادتها عشرة ايام
او خمسة عشر يوما فهي مثقل بعد والجمع الطافل والمطافل على هذا فاجرا المطافل على الموظ
من باب لشبه الفتى باهم مائل اليه وكونها للتبعيض مبتدأ خبره قوله يرجع اليه يوما ان من
يكون للتبعيض نحو اخذت من الدراهم اي بعضها وعلامتها ان يصح وضع لفظ بعض مكانها كما
في هذا المثال فالشيء الدرهم والمفعول المصرح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا
لم يذكر المفعول المصرح اذكر مقدرا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا بحذف لانه
لانه شاء مثاء الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ما خوذ منها ولو ذكرت بعد المفعول
المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون صفة الشيء متعلق بمقدر اعني شيئا كائنا
من الدراهم ويجوز اذا تقدم على المفعول ان يكون حالا عن المنكر المؤخر قال سيبويه خذ من الدراهم
صدقة اقول اذا ذكر المقدر فالظاهر ان من هذا لابتداء الغاية لا عن ان البعضية بيان
من المفعول لان كله من فالمعنى في نحو اخذت من الدراهم حتى ان الماخوذ جزء والاخذ
منه الدراهم لان الجزء بعض الدراهم ومن هذا مثلثة بالفعل والاسم ان يكون حالا
ما بعدها لان المؤول بالمفرد مانع عدم الزيادة عليه لا نحو ومنه سلم حال ما قوله من نحو اخذت
شيئا من الدراهم

اعلم انه قال المبرد والزمخشري وعبد القاهر بان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في
قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ واخذ من الصحيح والمبين اشارة بقوله وكونها للتبعيض يرجع اليه
ومن في قوله وعندي عشرون منها للتبعيض ان كان المراد من الدراهم اكثر من عشرين وان كان
المراد منها الجنس فهي جنسية لصحة اطلاق الجور على العشرين وعشرة انا لوا وعلى كل مقدر عامل
من مقدر اي عشرون كائنا منها حاصل عندي قوله وللتبعيض اشارة الى انها في قوله خالفوا من بعضه
وقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان للتبيين يعني علامته وسر ان بعضية ان يكون الجور كلها خيرا
لا فيها وعوض اسم ذلك الجور على ذلك المهم فيصح هنا ان يقال لحكم هو البعضية والرجس من
الاوثان بخلاف من التبعيضية فانه لا يصح اطلاق ما قبلها على ما بعدها ضرورة تحقق البعضية منها
وانها اصلها ابتداء الغاية لان مبدأ احد الجانبين من البعض ومبدأ الاجتناب اقصاء الاوثان
قال الشيخ الرضي قال الزمخشري كونها للتبعيض راجع الى معنى الابتداء وهو سهو لان الدراهم
العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ لنفسه وكذلك الاوثان من الرجس
فلا يكون مبدأ له اقول قوله مردود اما الثاني فقد سبق ان الاوثان مبدأ الاجتناب لا الرجس
هي نفسها ما ذكره واما الاول فلان الدراهم ليست مبدأ العشرين بل الحكم بكون عشرون من الدراهم
او عندي الى عشرون قوله وللبدل يرد ان من في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة للبدل
وعلامته صحة وقوع لفظ بدل مكانها اي بدل الآخرة فيقال ان رجع من بدل الى ابتداء الغاية
حتى يشكل اقول ان مبدأ الرضا بالدنيا الآخرة لان الخاسرين هم الموصوفون الذين
رضوا بالآخرة واثروها على الدنيا قال يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في
سبيل الله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا فكان رضاهم متبدئ من الآخرة الرضية
عندهم كما ان السير في سرت من البصرة متبدئ من البصرة فتدبر وللتجاوز وذهب الشارحون
الى ان معنى التجاوز هنا انه جرد عن الصفات الاخر ولاصقه له الاصقه الاكدية والى ان نحو
لست من زيد اسدا يحمل على حذف المضاف اي لست من لقاء زيد اسدا وقال الشيخ الرضي
ان حصل من لقائه لقاء اسد اقول المراد بالتجريد هنا ما قاله علماء البيان وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة بكمال ذلك الصفة فيه ومنه يعلم ان ما ذهبوا اليه من
حذف المضاف ليس من قوله للاستغراق نحو ما جاءني من رجل بل ما نافية ومن رجل لاستغراق
عند العموم لكونه نكرة في سياق النفي الا انه ليس بنفي حتى يجوز ان يقال ما جاءني رجل
بل رجلان بخلاف ما قالوا زيد من بمعنى فانه يكون في سياق الاستغراق حتى لا يجوز ان يقال زيد
يقال ما جاءني من رجل بل رجلان وانما يرجع الى الاستثناء لان المعنى من رجل الى ما لا يتناهى
وكذا النفي في قوله ما جاءني من احد اي من احد الى ما لا يتناهى وانما حكم بان من بمعنى
الى لان معنى ما جاءني احد وجه ما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم لان كلا احد
منصوص على العموم لا يستعمل في غيره ولا يزاد الا في الاثبات

قوله ان من الاولى عند سيبويه الا في النفي بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى ما لكم من اله غيره
وما يجري مجراه كالنهي نحو لا يضرب من احد والاستفهام نحو هل من خالق غير الله ووجه عدم الوقوع
في كلامهم ضرورة ان الفائدة النحوية مستنبطة من تتبع تراكيب العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
اي حاجب لكن استوفى كلام العرب اذ بالاستقراء على استناد صحة ما شئت من رجل ضرب مثل رجل
وله معنى معقول وهو ان زيادتها في النفي عند معنى التأكيد على الوجه الذي ذكرنا بخلاف الاثبات
فانه لا يفيد ذلك لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل وعند الاخفش نحو زيادتها في الوجه
في الايجاب ومثل قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والمراد يغفر لكم ذنوبكم وقوله تعالى فكان من مطر
اي فكان مطر والجواب عن الآية هو انه قال سيبويه من هنا تبعيضية اي بعض ذنوبكم لان
الذنوب كلها ليست مغفورة بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به وانما يغفر ما دون ذلك
الآية ثم ذكر فيها فقد دفع بان قوله تعالى يغفر لكم الذنوب جميعا قد ورد في هذه الآية والآية الاولى
في امر نوع علم فالوا ولو سلم انهما في امر واحد يجوز ان يكون احدى الآيتين في بعض ما في الآية
الاخرى من اخرى منها واجيب الصفات بان الذنوب في قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا مأمورا
الى صفوف الله تعالى فلا فائدة في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فانها مبتدأ على العموم ومنه مطر لان
تأكيد الذنوب بقوله جميعا ما في هذا الجواب فان طلب الذنوب لسعة الحقوق السالم لا يعرفها
الله تعالى فلا بد من التخصيص على تجوز ان يغفر ما بان يرضى الخصوم كما قالوا ان الحج المردود
الغفران عن الدماء والمظالم فان الرضى الرضى ولو كانا خطأ فالا لامه واحد يجوز ان يعض
الذنوب لا ما تقض غفران كلها اقول تخصيص البعض بهذا المقام يشبه نفي الكل عن
البعض الآخر مساو قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ضرورة في عدم غفران البعض يتناقض
الآيتان واما الجواب عن قولهم فكان من مطر فقوله تعالى بان مثل الكاف دعت على سبيل
الحكاية كان فاما قال تعالى من مطر فاجيب بان مثل فكان من مطر فقال السيد الشريف
كما تقول الجواب دعى من مرتبان على سبيل فاجابوا الصدر كان من مطر وهو من تعجيل
او للتبيين ورد عليه بان حذف الموصوف واقامة الوصف مقامه لا بشرط ذكر موصفه
عليه خاصة اذا كان الموصوف فاعلا فان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل للتأكيد
الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله اعلم انهم اختلفوا في من في قول الاخفش مكسورا لهم
ومعنوها فذهب سيبويه ومن تبعه الى انها حرف جر بمعناها وذهب الكوفيون الى انها
مكسورا لهم منقوص بين ومعنوها لهم منقوصا من اين وهو الاولى وذكرنا اشارة بقوله
وقد يكون اي والاول هو الوجه والا لزم تحريك الحرف بغير منها كانى اصلها وانها ما وجد
في الاستعمال بين ربي وامن ربي والصالا نظر لمثل هذا التخصيص
والى الجهة
السوف فالسوف منتهى الخروج وقال تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فالليل منتهى الصوم

وقيل ملتبسا الى مالهم اليك اورد منا بين لان الاول طرف لغو والثاني مستقر وانما قالوا عاد جسمه
دون الثاني وقد يكون بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم قالوا انها
ترجع الى انتهاء الغاية لان المضمومة المعنى لا تضيفوا مالهم الى اموالكم او لا تخلطوا اموالكم قوله و
حتى الى وحتى في معنى الى الا لانتهاء الغاية مجردة غالبا ما يدخل عليها الا ان منها فذكرنا اشار
الى الاول منها بقوله الا ان مجرورها مجرور حتى اخرجوا من القرية نحو اكلت السمكة حتى راسها
او ما يلاقي اخر جزء نحو نفت البارحة حتى الصباح فالصباح يلاقي اول ليل وآخر النهار في مطلعها
او حتى مطلعها لم يحكم بخلاف الى فانها تستعمل في كل غاية والى انها في منها بقوله وان ما بعد بالجر يوجد
ان ما بعد حتى سواء كان اخر جزء مما قبلها او ما يلاقي اخره يدخل في حكم ما قبلها بخلاف الى فان ما بعدها
السمكة والبارحة لو اكل الناس ومنع الصيام بخلاف قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فان الليل
منتهى الصوم لا زمانه وذهب ابن مالك الى انه يجوز الدخول وعدمه مطلقا وفصل البعض فقال الجزء
داخل في حكم الكل والملاقي غير داخل والى انها تنتهي منها بقوله ولا يدخل اي ولا يدخل حتى في
الغرض المتناهي بالى فانها لكونها اشد من الى حتى كانت اخرى بان دخلت على المظهر والمضمر وبدل
ان الى اشد تمكنا من حتى يدخل على المظهر والمضمر والى الدوام منها بقوله ولا تستعمل اي ولا تستعمل حتى
ظرفا مستقرا الا في كون سيرى حتى اوخلها فان حتى في ما بعده ظرف مستقر من جعل البعض انها
جر كان بخلاف الى فانها كانت ظرفا لغوا فانها تصلح ان تكون جارة وغيره والى الخاص مثل بقوله
وتكون عاطفة اي تكون حتى عاطفة كما سبق بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة والى الساكن منها لو
وحذاء الى السائف بعد حتى الكلام بخلاف الى نحو قوله وحتى الجياد ما يقدرن بارسان حتى نفسه
ابتدائية وليست بعاطفة لان حرف العطف دخلت عليه ولا جاز لان ما بعدها مرفوعا او له
مطوف بهم حتى تكل مطيهم وقد يرى سرت حتى تكل مطيهم السنة لامة النفس في العجاج
مطوف بالعدم مطوفا اذا ابتدئ في سفر العدو في سيره في العدو في عاد نحو جرى حاد ونظيره في ما ظهر
وقوله ما يقدرن يحتمل ان يكون ما نافية وان يكون زائدة قال الصدر الافاضل وضع ما يقدرن
بارسان موضع الظلال يعني حوض بهم في السير وهو بهم الى الاعداء حتى يكل عزائمهم ويضعف
من كثرة السير حتى جيادهم يكل ولا يمكن قودها بالارسان من فرط الكلال او يكل الفرسان
بالارسان لانها لا تسير بالقتها وقوله مطوف السنة جواب رب في قوله وجه لقال الاصم
بالغ وحاد العدو حمى ابا وان كان الجر بالسكون لحسن الكثرة والعلال جمع عاك وهو سبب
الاصم موضع المفصل والسنف لما علمهم من حصره الاسلحة مع كثرتهم بالكثرة وحاد العدو حتى اذا لا يكون
من الموضع الذي هو فيه اي حمى عدوها اي حمى عدو الاسلام الكافر والمعنى فلا هم واعلم
انهم قالوا يلزم في الجملة الاسمية التي تقع بعد حتى ان تكون خبرية للمبتدأ فيها من حسن الفعل المبدوء
بجزء كقولك الاسد حتى الاسد واكب يشتد الحجر او التعظيم وقوله ما يقدرن بارسان موضع موضع
يكل الى الجياد ويكل من تعب السير حتى فاد بالارسان والبارحة

وقد يدخل على الجملة الفعلية ما يقدرن بارسان وقد يدخل على الجملة الفعلية ما يقدرن بارسان
لا الصاف نفس احد المبتدأ بالآخر وما رد به بالمشكل ان نفي الفعل المذكور في ذلك الجار نحو اعد ما
فان الباء تنفي ان تكون ما بعد وكذا ورد بزيد وهو والرد الاشباع والمعنى النصف مرورك
بمكان مرت منه زيد والباء فيه مكملة لان المرور وهو المجاوز ينفي ان يكون ما بعد وقيل ما يقدر
في بار السنة نحو حتى يزيد فان معنى الجرور لا ينفي منها وبه والا الى النصف به دار وضامرة اولا
شيء لين لان اما ملتبسا وقد ورد منه الحسن بالله فالباء فيه للقسم وحسنها العاني قبل القسم
بالاسم المقسم به فالباء فيه مكملة لان الاقسام لا يكون الا بالله وكيف تكون اخبرني بيان الالصاف منه
على ما ذكروا ان المتكلم الصرف طلب الاخبار بالجمع المضافة الى المخاطب وفيه نظر لان طلب الاخبار
لا ينفي منها يكون بالجرور بل الوجه هو انها جملة حتى شمه فالمكلف منه لا في الحسن بالله الا ان المؤكد
بالقسم طبيعة في الكشاف رجب بما الحق فعلى تجوز ان يكون شما اي اقسم بالتاء على ان يكون
استفهاما اي اعصي تجوزا الحق قوله شما واستفهاما حالان من ضمير الخبر اي حال كون المال
الاول شما واستفهاما والاستفهام طلب المطلب والوجه وانما قال منه لان من الباء
منهون بالنسبة لا بالالصاف ولان الالصاف فيه لا يكون بذات الله بل بلفظ الله بخلاف الالصاف
فيكون فانه يكاد لو لفظ قوله ولا يكون اي ولا يكون باء الالصاف مع مجرورها ظرفا مستقرا
الا ان يكون باء الالصاف خبرا للمبتدأ نحو مررت بزيد وحلفت بالله وفيه بالله فيكون باء الالصاف
مع مجرورها خبرا للمبتدأ ويكون ظرفا مستقرا واراد بالكلام الباء ومجرورها كما نهاني هذا الحمل كلام
لان الاصح ان الظرف فضل على انه قد يكون ما ليس بكلمة وبالخبر خبرا للمبتدأ فلا يرد عليه ما اورده
جمهور الشارحين من ان الباء في قوله مثل هل ذا مستقر مع ان الكلام ليس بكلمة فلا يصح قوله
الا ان يكون الكلام حرفا قوله او للتشبيه عطف على قوله بكلمة وفي بعضها والتشبيه بالواو وليس
بالوجه لان قوله اما بكلمة لينفي العدول لا محالة وارادوا بالتشبيه معنى المعنى اللغوي لانها تعدوا
التشبيه بكلمة مجاوزا الى المجرور بحسب معنى الفاعل مثل الفاعل مثله قولك ذهبت بزيد الباء
للتشبيه لانها عدت الذهاب من الفاعل الى المجرور بحسب المعنى به لانه انما ذاهب مثل
الفاعل ومثل هذا يستعمل في مثل مررت بزيد واقتمت بالله وقد يقال معنى التشبيه هنا ان الغرض
العدول من المثل مثل الجزء وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم
من اقسام معانيها كذهبت به الى اذهبته ربما لا تعالى ما اشهر منهم من ان جميع حروف
الجر موضوعة لانتهاء المنتهى اليه الى الكل لان التشبيه انما هي بالمعنى الاعم وهي تعدية الفعل
الى المجرور بوجه الفعل حيث يكون هو منصوب المحل فاندفع ما قال من ان الكلام في الاقسام
الباء منه من معانيها للتشبيه ولا يكون اي ولا يكون باء التشبيه مع مجرورها ظرفا مستقرا
كان باء الالصاف مع مجرورها لا يكون ظرفا مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يكون ذهبت لا يكون
بل معناه اذهبت زيدا لوضوح ذلك اي عدم كون باء التشبيه ظرفا مستقرا قوله وما الذي كانت
يكون على معنى مثل عاد لو لا تجاء الكاتب فان باء الباء فيه ان يكون غير مستقر لان المعنى

كاوت بحلنا ومنزلنا وليس الحق على حال كونها ملتبسة بنا بخلاف نحو خرجت بزيد فانه يجوز ان
يكون المعنى اخرجت زيدا او خرجت ملتبسا بزيد فان قلت ما دل على ان النقل المعدى بالباء
اذا كان متكررا لا يكون الباء مع مجرورها خاصا بالنقل المعدى بالهمزة المذكور لا يحذف فاصرح
يكون الجار والمجرور خبرا اذ لا يجوز الفاء فلا حاجة الى بيانه هنا منصوب مرضي بكه وحل الخبر لان
فيه بحيث اي اسرعت والنجاء السراع الركاب مع ركبه يعني مركوبه والجمع بين دبار امراه
كادت تلك الى بخلها على ان تسقط منها بالاهمال وتشتغل عن السير والرى بذاكرتي ايام حلولنا بها
معها لكن الطايا اسرعت بنا عنها ونحن على حال اي وكنا مشتغلين بالاعمال الهية وحلولنا
مشغولة بها وقيل ونحن على اسرع ما يكون الانسان عليه وهو حصله منها والتوجه نحو وقيل
يحل من حل المحرم صار حلالا قوله وللبدل عطف على قوله للالصاق اي الباء تكون للبدل
نحو اعتقت بهذا الثوب خرافه اي بدل ذلك وللتجريد نحو نبشت بزيد بحرا ومعنى التجريد
ما سبق وقد قال ابي نبت بحر اموزيد وهو قريب من معنى المبين وهو ما يزيد بوضوح على الباء الباء
وللمصاحبة في وضع كقولي حنين وسبق الحال لان باء المصاحبة مع مدخولها من محل النصب على الحال يعني ان
عاملها حال معمول العامل المذكور وقوله وضع كقولي حنين مثل قال ابو عبد الله حنينا كان اسكانا من
حنين اهل المحرة سامره اعرابي يخبر ناحلتنا يعني اعضبه فارلو غيظ الاعرابي فلما ادخل الاعرابي
افترحنين اهد خنيبه واخذ بالطرف ثم الى الاذى في موضع اخر فلما مر الاعرابي باحدهما قال ما
اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته وضعه فلما انتهى الى الاخر ندم على
تركه الاول وقد كنت له حنين فلما مضى الاعرابي في طلب الاول عدحنين الى راحلته وما عليها الذهب
بها فاقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان حال له فوقه ما ذا حنين به من سرى ذلك فحنين
حنين فتعجب منك الناس عند الناس من الحاجة والرجع بالخبيء على طول العشر وقد ورد الكون
بعد الباء الاستوء ولهذا قيل الحال قال الصف ولا هادا اي لا مانع من الالفاء وعندي كافي باء الكون
فاذا علمت اشتراك الوس بين جاز ان شلت الباء باشرت على جهة المصاحبة كان زيد قائم
تشرنا الى طلب العلم او على جهة الاستعانة كان كتبت بالقلم قوله وفيه عن الى وعلى الباء يعني
بمعنى نحو سالت به اي عنه وقال تعالى سال سائل بعذاب اي عن عذاب ويجيء في نحو فلان نازل
الحي البلد قال تعالى وسخروا لنا الاسجاد اي في الاسجاد ويكون الباء مزيدة في الفرع في كل
ما كان فاعل كقولك نحو كفى بالله اي كفى الله في اصول النحو حال سيبويه انا مع كفى الله والباء وان
والناس يوجد ان يكون الفاعل كقولك كفانى بالله محذوف المصدر لدلالة الفعل وهذا رأي
العربية موجود وفي النصب نحو ليس زيد قائما وافي بلد وفي الجر عند بعضهم نحو ما بعض الاشياء
عن بابه اصعد في علو الهوى ام تقتوا بالناس اصعد في الجبل تصعدا وصعد الرجل صعودا والنصب
النزول وقد اضرب اي الباء في الله لافعلن اي بالله لافعلن وفي قول زهير كيف لمس ما كنت
اصنع اي كيف محذوف الجار وابن الجرور على اعرابه دلالة على المحذوف والواو اي الواو من زهير

فالباء زائدة في مجرورها

لعنى يكون بها مبدلة من الباء وانما حكم باصالة الباء لان الالف اصلها الالصاق فهي بعض حل المسمى بالمسمى
والهاء شيء الاستعمال بالالف وابدلت الواو منها لان منها ناسب النطق لكونها مشتقة من واسعة انما
لان الالصاق والجمع من واد واحد وعطف اثر الرغبة في امور دنيا ما اشار اليه بقوله والاجل الواو
ولا يدخل الواو المقسم فلا تقول لك كانا لك ومنها ان الاستفهام مع فعل المشيئة فلا تقال الله اعلم والله
كانا لي اسمك الله ومنها ان السؤال في السؤال فلا تقال والله اخبرني كالسؤال الله اقرئنا فاحسن
سبق الامور المتلقة حطالية منها عن رتبة الباء واشار الى ان التاء بدل من الواو كافي تراث فخفه
اصلها وراث ووجه والى الزوجة بها قبله وخفض الى وخفض الى مع الامور المذكورة في الواو لمطلق الله
سبقا الى الله لا خلق وحكم الاحتمال برب لعبد مولى ولا تعلم النقل مهما الى مع الواو كالعرف والتاء
فلا تقال الحمد لله ونا الله مولى والجم الى والى مع ذم الله لعنتم حال كونها مشروطة فيمن لم يعطها بحق
من اوبين فهي من رفع الحرف فلا تكون حرف جر بالاستقلال او لكن رفع الاسم قوله وعلها اي الجمع
حكم الناس في الاختصاص بلفظ الجمع الامور الثلثة المذكورة الا ان الجمع لا يستعمل الشيء بخلاف النكرة
ومنهم من سهى فرخه حيث قال وعلها اي حكم الواو وحكم الباء في الاختصاص بالجمع وفي كونها بدلا عن
الباء الا انها اي الواو قوله نادمه بنا على الامام بتبتل الكاف لتعنيه وجرى الشرع بنى محذوف لموضع
الفرسة اي لابس والتبتل اكل العسل واحده جوف المرأة وباع شيئه عرد والجون الاسود في
الابيض وهو من الاضداد كالناهل قرآن والعطشان ومرأة قال من ظهره ووسطه وربما سوالا
يلي رباعيته وعرد من عرد الطائر فوق عرد من التزيد وهو النصوت ومنه مبتدأ خبره عرد لانه
حين يلي رباعيته يكون في نهاية النشاط والنوع محمل السن عردا مجاز ويجوز ان يكون سنه نوعا بدل باع
او مبتدأ خبره رباع مجازا لانه لا يلي مسنا يلي فيه رباعيه كان سنه اثنا ما بالجملة فالحق ان كان الخاد
الموصوف بالصفات المذكورة مرتبة ايضا وتقتل وهذا يعجب من نساء الدنيا وذات اجلها قوله وامام
الله قوم كله اما احسن موضع مبتدأ لي وامام الله حال من قوم الا معنوية فانها مسوقة من بعد الهم
او اي ما يجيء ليس لعدم وضع الفعل في الحروف البسائط مرددا من كل حرف واحد كالواو واما فحنها النقل
فنقل الفعل والكره والنوع على حرف واحد دليل على كون الخفة منه مطلوبة والناكسة بالجر ولانه لو انتفت
جعلها وقيل ان المضرة ايضا موضعه جعله من الواو المكسور وانما فاخ الحروف البسائط لان الاصل
البسائط فقد يعم مثل ما ضرب

الا الاختصاص

اي جمع حروف

الجر اللام ومن الاختصاص سواء كان بالملكة او مضربا ملكة الفعل نحو شكر شرب فزيد وقد سبق على كل
فان معنى الشكر متضمن بكلمة اللام والحال لمزيد او دوضا لين لان اللام مع مجرورها يجوز ان يكون
مسندا وان يكون لمعنا قوله والمفعول عطف على الاختصاص اي اللام يكون المفعول كي وكحيله نحو
حضرته للاستماع به فان الباعث على الحضور هو تحصيل الاستماع فيكون هو علة غائية للحضور والمعاقبة
نحو لزيد الشفقة وللوالد الملوك فان عاقبة لزوم الشرع الشفقة وعاقبة الولادة الموت والمطلوب
فرد الخوف فان الخوف علة للمراد والرجاء بالعلة فانه قبل العلة الناقصة وهو العلة الباعثة قال الشيخ الرضي
عنه

لانه اي لام العاقبة نحو لدوا للموت وعلة ولد وذرنا لجهنم نوع لام الاختصاص كان خلقهم
وولادتهم للموت وكذا الذي للتعليل نحو جئتك للتبيين والصرف وقد اتفق في ذلك جمهور النحاة رضي الله عنهم
وذكر ابن الحاجب في مسائله الاختصاص من غير النوع لكونها منزعة على الاختصاص دليل على ان كلا منها
يعني على حالة من غير ان يكون منقولا من معنى الاختصاص والذي يدل على ذلك هو ان لام الاختصاص هو
بادلة على ان من السكون اختصاصا في الواقع قبل الكلام هذا الكلام كان في ذوك المال لمزيد دليل الدرس
وقيل مستمد في لام العقد حتى لا وجود للمقصود اصلا لحال عدم مادة النقل فلا يصدر منه الاختصاص
في الامور العظام وقد يكون اللام مزيدا في النصب نحو لزيد ضربت الكتيب نحو لا تدخل الاجل ان يدخل
على المعمول المقدم لتقوية العامل نحو لزيد ضربت فقوة الشيخ عبد القاهر الاجود فيه ان لا يكون
زائدا ويكون ناصبا للفعل على العمل لان المعمول المقدم عليه صفة علة فيه وفي يا لزيد فان اصله
يا زيد عند سيبويه اللام فيه تقوية لا دعاء المنادى لضعفه بالاضافة وقال المبرد تقوية طرف النداء
اللام تنام او يعد فلا يكون زائدا من غير ان يحمله على يا الزيد واما من يحمله على ذلك فكونه اللام
بل متوجه من الى فان قلت فالمنادى انما هو زيد لا الله فكيف هذا المعلل يلبث الا الى يحمل على النحو
فكون المجيء يا لخص زيد ويكون اللام مزيدا في الخبر نحو يا بوس لحبوب الاسرى واحد يا بوس الفقر هو
اول من قاله معدن مالك وهو حاجي يا بوس لحبوب التي وضعت اراهط فاسرا حوا اما الفرق
قوله يا بوس لحبوب اللام وضعت لتاكيد الاضافة في هذا الموضع ومن اضافة الخصوص فلا يصح ولا
اللام على هذا الحد في باين احدا في باب النفي لا يحله وذلك منه في ذوك لا علاء لك ولا ابالك وما
اشبهه واكتا يا بب النداء اي ذوك يا بوس لحبوب الاسرى انه لم يرد الاضافة لفقر في يا بوس
ويضيف لكونه نكرة لكان يحله موقع تنبيه على الفقر واراهط جمع رهط حطيهم واولهم من استبرا
لاعداء قوله فاسرا حوا انهم قوله ولا ابالك موسيق الكلام منه وندا طرف اي اللام
لاه ابوك اي لا ابوك موسيق ايضا

ومن يلفظ به

اورد وضايلين لان الاول
يلطف المعنى واكتا يلفظ السندوي فان الخطاب مشتمل على انظ اشتمال الكرف على المظروف
وقالوا ان في قوله لا ولا صلبكم في جذوع النخل يعني على اي على جذوع النخل وبال المعنى رجال
خاد صاحب المفصل والحسنة فيها انها على اصلها لكن المصلوب على الجذوع لكن الكاف في الاول
وكي للغرض اي يدخل على ما يلي عليه غالبه نحو كيف عند البصريين فانها حرف جر دخلت على الاسم انها
كدخول اللام في فانما رايها للسكت ولا يدخل على الجار على قول البصريين على الاسم انها
وما اصح في ان الداخلة على الفعل الصالح المنصوب نحو سكت كي اكرمني ليست حرف جر فالنصب بانها بعد ان
حرف نصب ومنذ ذوق في كيم بان الفعل المنصوب بكي مقدرا وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل بكي سكت

رجل مهم

تعلم منه ان لندوا الكلام رب رجل منهم اكرمت وانما قال الاكثر لانه قد ذكر هذا النقل اعلم ان خبر
الاكثر لوهم ان هذا النقل لا يجوز عند السبق والحق ما وقع في كلامهم وحذف النقل غالبا قوله وما يلزمه الى
ويلزم النقل المضي لان المنسي على التنبيل المحض وهو لا يكون الا في الماضي قال المص لانك اذا قلت رب
رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي استثناه قليل وانما تعلمه الله ولهذا
ورد في الكتاب العزيز بلفظ المضارع ولما ورد عليه قوله تعالى ربما يود جيء وقع يود رب حمل مضارع
اجاب عنه بانه مناول يريد ان هذا النقل ان كان مضارعا صورة الا انه ماض فقد نزل لان جميع
ما اخبر الله بوقوعه فما استقبل منزلة الموجود الحاصل ضرورة صدق الوعد وتحقيقه فعلى هذا كان يود
منزلة ود وقد يقال ويجوز ربما تود مناول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى الماضي لان الود كان
في الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا لكوداتهم ورد عليه بان مراد هم
بانه انما يكون قوم النبي او عند الموت فكيف يكون حكاية الحال الماضية اجيب عن ذلك بانه مستقبل
بالنظر الى الظاهر فتشرح ما سلف بالنكرة المفردة قال والمفرد اي والنكرة المفردة يجوز بها الخبر
نكرة منصوبة قال البصريون هذا الضمير مجهول توكل به من غير قصد الى ظاهر فتقدم تفسيره لفظا
كافي نعم وحبذا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا
او مؤنثا وقال الكوفيون هو راجع الى مذكور كان فاعلا قال مثل من رجل قتل له رجلا وحبذا رجل
من رجلين قتل له رجلان ولذلك يجوز ويونس عندهم على حاله مميزه فيقال ربهم رجالا وحبذا
وربهما اخوان وقيل اي وكفى اي وكفى رب كافيا وعن العلم بالكافية فدخل على الجملة الفعلية
يجوز بالتنوين زيد على الجملة الاسمية يجوز بزيد قام كما ان الحروف المشبهة بالفعل المحذوفة بالكاف
على ما سيجيء او قد وفي احسن موضع قوله وربما اي وكما اعلمت رب مع ما يجوز بما فاضرب
ح زائدا كافي قوله ٣ تماوحه من الله وبصري ايام مضى اي دون بلا دبصري وطعنة بجلا اي
واسعة وستقل مكنونة يعني رب يجوز في لما اتصل قال المبرد اذا تولوا بها افعال واقتدوا المبرد
الذي الكبش النجاع وقول علي اللسان جلة منصوبة المحل على انه صفة لضربة والمعنى ظاهر قوله
وبصر بها اي وتصر رب بعد الواو كثيرا والعمل لها دون الواو خلافا للكوفيين فانهم يقولون
كان واو القسم يجر لنيابة الباء فكذلك واو رب يجر لنيابتها عن رب وانما لم كانت عاطفة لزم
المعطوف بدون المعطوف عليه وهو محال البصريين قياس الولو على الباء وقال فانهم انتقوا على ان الجر بها
العطف بدخول على واو القسم كما دخل على الباء فلزم ان يحكم عليها بانها غير عاطفة بخلاف ما نحن فيه
فانه لا يدخل حرف على عطف على واو رب والجواب عن الدليل الاول بان المعطوف عليه مقدر وهو
وقام الاعاف بعد رب فقول اقدمت عليه وقام الاعاف وفيه نظر اما اولا فلانه اذا كان المعطوف
عليه مقدرا وجب ان لا يعود رب بعد الواو على ما هو المقصود بل اليها واما ثانيا فلانه يلزم ما ذهبنا

فاجبوا اليه اختيار المجاز وهو خلاف الناس لا اقل الجازم اضعف من المجاز وقد اضرني نحو اضرب زيدا يجب
لانه اجيب عنه بان العمل يعمل المذكور سببا لكن يعتقد معنى ان الشرطية ولان الجزم واذا تقالا ولذلك
لا يجيء فعله قوله وقد يجيء الى قد يجيء اضارب بعد الفاء نحو قول امرأ القيس يوم فتلك حبلى قد طرقت
الى رب امرأة مثلك الحبلى المرأة الحاملة والطرق الاتيان ليلا المرضع التي ترضع ولدها والهيت اشغلت
والتمائم جمع تميمة وهي التعويذ والمحول الذي اتى عليه الحول والمعنى كاسر وقد يجيء بعد بل نحو
بل بلد ذي صدد واصبحت الى رب بلد البلد المكان والصدد صعود وهو ما ارتفع من الارض
خلاف الهبوط والاصباب جمع العسب وهو ما انحدر من الارض وهو مرادف الهبوط قوله
رب اهوج مغارة ذات ارتفاع كثيرة والخطاطيف كذلك قوله وعند الاخفش لا يريد ان
الاخفش ذهب الى ان رب اسم واستدل عليه بوجهين احدهما استثناء لازم الجر فيه وهو اشتقاقه
اذ كل حرف جر ملزوم التنوين وهو مشتق في رب فيلزم ان لا يكون حرف جر وثانيهما كونها في بيت ما
الخبر فان كم الخبرية ما للنكرة ورب للتقليل وقال ان كم الخبرية اسم ملازما لها وايد بعضهم مذهبه
بان حرف الجر ما يفي الى المنقول الذي لولاها لم يتعد اليه كذهبت في مثل رب رجل كريم اكرمت
منقوصة وهو ان الكوفيين متفقون وبان المنقول لا يتعدى الى منقول بحرف فلا والى مفعول معا وفي نحو
رب رجل كريم اكرمته ذلك والجواب عن الاول منع استثناء لازم الجر فيه قوله الاسرى الى قوله
فما سبق المسلطة على ياء وعن الثاني ان سبب كون كم اسما هو وجود خواص الاسم فيها مثل دخول
حرف الجر نحو بكم رجل ورب وكونها مسندا اليه نحو كم غلام في الدار وكونها مضافا اليه نحو كم غلام كم رجل
ضربت ومثل مفعول في رب فاستقاء لازم الاسمية يوجب عليها الجر وعن الثالث هو ان ما ذكره
انما يدل على ندرة ان لا يكون معنى الحرف منقولا نحو اخذت من المال مع ان اخذت منقولة
ومنا الكوفيين وان كان منقوليا الا انه ضعيف المثل في متعلقه فلا يدل من حرف التمثيل واحد القيامات
بعضه بانا فرغ من العلم المفعول المنقول فتعدى اليه بحرف الجر ورده الشيخ الرضي بان العلاوة
ان تعود مثل ذلك في ذلك المنقول فالسكاكي عليه فيه نحو لزيد ضربت وانما ضارب زيد وهزل لزيد حسن
اقول ويسلم العادة المذكورة ما ذكر كيف في لان التخصيص في صورة تقديم المنقول حاصل بدون
اللام وجيء اللام ليس الا لمنزلة عمل المثل وفي نحو انا ضارب لزيد لا يستثنا التخلص وعن الرابع
بان الكرمة صفة وان المثل يحذوف ورد الشيخ الرضي بانه عذر باردا ولان معنى رب رجل كريم اكرمت
واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من يقال ما اكرمت
رجلا رب رجل كريم اكرمته لم تفهم منه الكلام الى شيء اخر فيدل مثل يحتمل اذ يشبه على الاجمال فتكون
البارد انما هو الحكم عليها بالاسمية مع شيء من خواص الاسم وما ذكره الجيب من الفرق من الكرمة
اكرمته دوران مع الدليل فالفرق ما ذكره الشيخ الرضي وعلى ما ذكرنا يعلم ان ما ذهب اليه جمهور النحاة
من ان الواجب مذهب الاخفش والكوفيين اشتراك الشيخ الرضي عرض فيه قوله وتستقل
اي وتستقل رب للكثرة حتى صارت كالحسنة ولهذا قال بعضهم وقصها للتقليل واستعمالها في التكثير

فاذا وجه ذلك ان الماضي يستقل الشيء الكثير من المدح لان الكثير منها قليل بالنسبة الى المدح والاوجه
ان المصادر قد يكون سببا للاستقلال احد الفعلين في الاخر مثل استقال بنزعة الذر
والكاف اجرا انا وردت في المثال الذي كزيد وتضمن كون الكاف حرف جر لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
فلو جعلت اسما لزم ان تكون الصلة مفردا اورد عليه بانه يجوز ان يحمل على حذف المبتدا فيكون الصلة
جملة واجيب عنه بان حذف المبتدا عن صلة الموصول غاية الندرة واستقال الذي كزيد عرفه فيها بالكثرة
فجعلها ليس محمولا على حذف المبتدا وبهذا يندفع ما يقال من ان الحذف وان كان على خلاف الاصل
الا انه يستلزم ما هو على وفاق الاصل وهو عدم اشتراك الكاف من الاسمية والحرفية وعدمه اهون من ان يكون
على وفاق الاصل الا انه يستلزم ما هو على خلاف الاصل وهو لزوم الاشتراك وفيه انه لو كون الى ان
الكاف في المثال انما يجوز ان تكون حرفا وان يكون اسما اذ لو كانت الحرفية لا يدل عليها
الا بدليل وهو يحتمل علامة الاسمية وهي بها متنبه فلزم المنوي بالحرفية الاسمية كيف اورد لفظ كزيد
حيث كان يجوز ان ذكره في صلة الموصول ومن الدليل على ما ذكرنا قول الشاعر فما بعد وقد يكون اسما نحو يجيء
عن كابر دانهم انظر كيف جزم بالاسمية لكان علامتها في شرح كتاب سيبويه يحتمل ذلك قول الشاعر وصاحب
كلا مؤتمنين وقيل الكاف الاولى من قرف على الكاف الثانية فعلى ان الكاف الثانية ليست بحرف
لان حروف الجر لا يدخل الا على الاسماء انتهى اعلم ان الحروف التي جاءت لمعنى وهي على حرف واحد نحو واو
العطف وتاء والف الاستفهام كلها ان تكون متوجهة لانها تتم اسكانها فاصح خبر انتهى لانها اخف
الحركات وانما كسر الباء لانها عاملة الجر لا تكون الا متحركة فالزموها الكسر لمشاكلة موضعها وهو الجر وكسر الهمزة
لام الاضافة فرقا بينها وبين لام التاكيد الداخلة على المظهر نحو مثل لوسي غلام او مثل هذا الزيد اذا وقف
وانما كسر الكاف في التشبيه مع انها تلزم الحرف مثل الباء فرقا بين الجر ولا تلزم الاسمية وبين الجر وملازمتها على الجر
على الاصل فيها حاجة منها الى الدور نحو زيد وتستقل الكاف اي وتستقل الكاف للتوكيد في الوقوع
اذا المحتملة الكافية بها نحو كما حضر زيد قام عمرو فان الكاف فيه تدل على ان حضور زيد وقيام عمرو اقترنا
في الوقوع وقيل ان الكاف في قوله ٣ وقيل سب ادرجها كاربيا في صفيرا الشاكد وجوده اي لو جد
وجهها الجاد يحتمل كما جدا نوبها في الجاد احتمل في الزمان الماضي وقد يقال يجوز ان تكون التشبيه
يعني ان فيه تهيا في كانت في وقت اصابتي اليها وهو وقت الصغر فاطلب لها الدرجة كما في وقت اصابتها
اليها وهو وقت كونها في الصغر والشباب وبالجملة لا تخفى عليك انها ليست للزمان لان الزمنية واقعة من
الزائدتين والوجه مطلوب وقوعها لانها مذكورة لصفة الاوصاف رسمها فيه ويكون مزيدة اي تكون
الكاف بحرف مزيدة في المنصوب نحو ليس كمثله شيء لان الاصل ليس مثله شيء وانما كثر ايراد الكاف في
المثل لان الكاف حرف والمثل اسم والحرف اجدر بالزيادة على انها اخصر منهما وذكر انظر وقيل
المثل صلة لا الكاف لانه قال مثل الامر مثل كذا والمراد ان الامر مثل كذا وليس الغرض ان يثبت
للامر مثل ولان الزيادة انما هو عند الفراء ولا يجوز عند البصريين والمعنى ليس كذا وليس الغرض ان يثبت
وذلك المعنى ويحتمل ان لا يكون واحد من الكاف والمثل زائدا وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية

فذهب الى الاشتمال من اللازم الى الملزوم فانك تعلم ان يكون مثل الله مثل المرء من شيء اذ لكان
لمثل الله مثل لكان الله مثل له كما في قوله ولا يكون في الصب بها تجرد وذلك لان في اللازم مستلزم في الملزوم
وقد يقال عن ما قاله صاحب الكشاف هو انهم انما اذا تمسك لا يحتمل منفردا الجنس عن مثله والغرض نفي
ذاته فكذا طرق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عن مثله وعن يكون على احتمال فقد نفوا عنه
لا محالة فهو ابلغ قوله وطلب الوجه الكناية يريد دون ايضا عنه دلالة في لا فرق بين قوله ليس كالله
شيء وليس كمثله شيء الا ما منطوقه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتبرتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته اقول هذا ما ذكروه ولكن الحق عندي غيره لان الكناية وان كانت ابلغ من
التصريح لا تكون الا في مقام تقصيرها ومقام ورود قوله تعالى ليس كمثله شيء لا يقتضي الكناية لان ما
سبق عليه وهو قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء
قدير وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت واليه انيب فاطر السموات والارض
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ينفي
اتخاذ الالهة اي يكون قوله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير بمنزلة النتيجة للكلام السابق الدال على كمال
قدرته المنفي عن سواه فهل ايضا حداد صوف المقدمات المستلزمة للنتيجة للخاطب المنكر ان اتخذ
الانكار ثم ذكر النتيجة على سبيل الكناية وايضا قال الشيخ ان الكاف في التمهيد صلة لا الكاف
في المنسية غلط اذ ليس بصير المعنى ليس مثل مثله شيء فيتناقض لانه مثل مثله مع ظهور انتفاء مثله
فاقاله هنا وما قال في جوابه من ان مثل المثل اعاقل المثل الاعم التناقض فهو تصريح في التشبيه
مستلزم لمثل المشترك فزدوه لما مر عندهم من ان الكلام اذا استقل على نفي وقيد فالمرجوع السيد
وههنا ليس الاول كذلك وايضا قال الاصفهاني في مثله بدل دلالة واضحة على هذا المثل وان كل الاضافة
لابد وان يكون في المعنى نكرة موصوفة بهذا الصفة والصفة لابد وان يكون معلومة للمخاطب مثل الحكم
بها يلزم المطلوب وايضا جعل بان الاية من قبيل الكناية المتعلقة عليها عن ظاهر لانها ينتفي ان
يكون في الكل ملزوم ولازم وملزوم مذكورا الدال على اللازم ومدلول الملزوم وهو ههنا منفرد على ان ههنا
شيئا اخر هو انه مثل الله وجه قيل ليس كمثله شيء فعلى هذا يشتق جميع ما ذكروه قوله وفي الجر اي ويكون الكاف
مزيدة في الجر نحو فصيره مثل العصف ماكول اي مثل عصف ماكول اورد عليه بانه يجوز ان يكون الزيادة
لفظا لمثل لا للكاف وبانه يجوز ان يكون ما اضيف اليه المثل محذوفا مدلولا عليه بالمذكور اي مثل عصف
كما في قوله تعالى ما نهيتم عنه والجواب عن الاول هو ان الحمل على الزيادة انما هو عند الفرورة ولا ضرورة هنا
الوصول الى الكاف على ان حمل الحرف على الزيادة اولى من حمل الاسم عليها سيما اذا كان على حرف ومن
اسماء هو ان الكاف مثله انما هو عند الحاد المذكورين فقط وليس فيما نحن فيه اول السبب
بالاسم كما في زجاجا مولى فصيرا السبب الوجه سوء السبب ماكول مرجو العصف العصف
ورق الزرع ماكول اي اكله الدواب فصيرهم بالقتل بهم من يسر الى عسر ومن رجاء الى شدة وفي الزرع

نحو عندي كذا درهما عند من يقول ان الكاف زائدة والتقدير عندي ذا اي عندي هذا وهو بهم بيّن
قوله درهما ورده المص بقوله وليس بذاك اي ليس الامر ما قال ذلك البعض من زيادة الكاف في المرفوع
وهو وجه فاذا الاجاز ان يقال عندي فاذا درهما بل يجعل هو ان كذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة
اذيل عنه معنى التشبيه والاشارة وجعل اسما واحدا بمعنى كم قوله وقد يكون اي وقد يكون الكاف اسما نحو
قول الشاعر يقتلن عن كالبدر والمنهم ويدل على اسميتها دخول الجار عليها مثل عليه لانه انما يدخل
ان يكون اسمه موصوف مقدر اي عن شيء كالبدر او يكون الكاف زائدة ويكون في ذلك من الحال
بالاخبار وبالاضافة وبالاضافة الاولى يستلزم الاشتراك وهو ايضا خلاف الاصل لانا نقول
انه ثابت هنا لمكان الدليل البرد حب الغمام كوالمنهم العذاب واقرء محمد عاصف الانوف
والمواصف جمع الموصوف وهو الموقوف وهو مالان كن الالف واللام جمع السماعي المرتجز
من المحسنات نحو يعجبك الناس عن شر مثل البرد الذي يذوب بيد ان فيه سماعا واولئك
بعض ثلاث كتجاج جمع تجج وهي الانثى من بقر الوحش وشبه بها النساء الجمع جمع جادي
ان يكون جزء سلاء محذوف وما بعد صفته وفيه ما فيه قوله ولا يدخل اي ولا يدخل الكاف المقر كوالمه اصحاب الكاف
منه لانه يكون على اسمه ما لا كانت خلافا للبرد فانه اجاز دخولها عليه نحو كما جاء في الشعر ولا
كما اوالله يا ذات البين عنزا ان يكيا ايضعن منه سنا او هريا من الذئابات شمالا كشا وقوله
والسنن الذهاب على طرائق واحدة والهرب الخوف والشجيه البعيد وضمير نحو للحمار والذئابات
موضع نبيه وقيل جبال صغار اي اوقفها الحمار وجعلها في ناحية وام اوعال جمع عيل وهو عطف
على الذئابات اي جعل عدا الحمار الذئابات في جانب ثمالة وام اوعال في جانب يمينه كما اي
الى وبقيل بالكاف ما كانه يخوفه من اجل انا آلهة كالهم آلهة وقد سبق معنى الكاف الكفوفة بما
قوله وعلى للاستعلاء اورد مثالين الاول للاستعلاء لان الشرف على الشيء فوقه والثاني للغوي
كان الدين على عنقه او على ظهره قالوا وقد يكون بمعنى مع نحو فلان على حالة مثل الى مع حالة ورد عليه
بانه راجع الى المعنى الاصلي لان المعنى انه ملزمها لزوم الراكب على المركوب وقد يكون اسما نحو غدوت من
عليه اي من فوقه والبيت فقد مضى شرحه قوله وعن للبعد. والمجاوزة يريد ان عن يدل على البعد
من الشيء ومجاوزته عنه نحو رميت عن القوس الا بعد السهم عن القوس ومجاوزته منه اطعمه عن
الجوع وكفاه عن الوزر اي جعل الجوع والوزر مبعدين عنه متجاوزين اياه اورد مثالين لان الاول
للبعد الحسي والثاني للمعنوي والصالح للاول طرف لعدوا الثاني نشر ولذا الى ولكون عن للبعد فرق

يبعد فرقا عن طيب قال بعضهم ان عن يبنى بعد والاول ان يقال انها باقية على اصلها ويكون المعنى
فعلنا مجاوزا في الشيء عما قبله وخرج عن الشيء عن الشيء وابو البقاء والكرمي ويكون عن اسما
ان تجوز من عن بمن لفظ او ساجع جزوز وحول من عليه قال الاصمعي ساجع جزوز في الجر
وقبله يا دار سلمى من دارات العرج حرف عليها كل ساجع سهج الى شذ بلا صرجا كانت
من جبال ساجع من عن عين الخط الست والخط موضع حسب اسم الكرماء الخطيبة والهرجاء
البيع التي تبلغ البيوت ومذ لابتداء الغاية
كان المعنى اخرجه ابتداء اول وقته يوم الجمعة وقال الشيخ ابن الحاجب لا يدخل مذ ومنذ الا
على الماضي او حاضره فان دخلت على مضارع كقولك ما رأيته مذ امس فمعناه الابتداء اي اول
المدة التي امتنعت فيها الرؤية امس فهي بمعنى ثاني الاعتبار باعتبار الظرف واذا دخلت
على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك ما رأيته منذ هذا العام ومنذ شهرنا والمعنى ان انتفاء
الرؤية في هذا العام كائن مدة ما رأيته في هذا العام ولذلك قدر في الاول بمن وفي الثاني
على تحسين معنى الابتداء لا على صحة دخولها عليه ونقل عن بعض النحاة ان دخول على الظرف كان بعد اللسان
ان اريد بعد دخولها الزمان الماضي يكون لابتداء الزمان الماضي الذي اسند ما مات منه
كقولك ما رأيته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة اي في آخرها وليسا بمعنى في مهما لان
قال بعضهم لان المفهوم منها في الرؤية في مدة معينة انت في آخرها مقصودا بها ابتداؤها
وانتهاؤها وان لم يعتبر بانتهائها استعمال مذ ومنذ للابتداء في الزمان كاستعمال من في
الابتداء في غير الزمان قوله ولا دخل مذ المضر بالاستواء وقد يكسر جيمها اي هم مذ وظاهر كلام
انه تكسر مع مذ دون منذ الا انهم صرحوا ان بني سليم يكسرونها جميعا ومنذ في معناها اي في
معنى مذ فكما انها للابتداء الغاية في الزمان فكذلك لانتهاء الغاية في الزمان الآن البرد بدخلها
على المضر وهذا يخالف ما صرحوا من ان البرد يدخلها جميعا على المضر في امور النحو وهذا ابو البقاء
والنحويون الكسر يون الى جعله النحو مجموعون على ان مذ لا يضاف الى مضر ولا منذ لا يوجدون
يوم الجمعة ما رأيته مذ ومنذ جعلها حرفا ولا منذ هو من جعلها اسما مالا وما ارى ذكر الاجارة
انتهى فمن العباب ج ومذ ومنذ للابتداء الغاية في الزمان ولا يدخلان المضر الا ان البرد
يدخلها على المضر وانا وقع فيما وقع بانا عبارة المتاع وهي هذا ومنذ كذا الا ان البرد
التقيد في الاعتبار الاسماء ولا قال من جعله مذ في الحرفية اصلا والحاق منذ بها على ما فهم من
كلام نظر اولا انما قدم المص مذ على منذ في بيان المعنى لكونه ابسط من منذ لمكان فك
الحرف ولا لم يبين ان يكون مذ ادخل في الحرفية من منذ في توجيه النظر على ان المص
هو ان ما دام حرفا ادخل في الحرفية مما هو اكثر منه حرفا اعلم انه اذا انجر ما بعد مذ ومنذ فالمشهور

لانها وما جرى مجراها وقال بعض البصريين انها اسمان وما بعدها مجرور باضافتها اليه واما اذا اريد بها الوقت
فقد اتفقوا على انها اسمان فمن اما بمعنى اول الوقت او بمعنى جميعها واليه اشار بقوله ويكون اي
اي يكون مذ ومنذ اسمين بمعنى اول الوقت او بمعنى جميعها اي اول مدة الفعل الذي قبلها منشئا كان
او منتهيا كما هو معناها حوفين قبلهما المزاد الموقت لسندت ومنذ المزدلي جواب متى للانه سال
متى وجعلت مسئول مذ يوم الجمعة اي اول مدة الخروج يوم الجمعة وذكر الموقت لانه الاظهر في الجواب
لانه يجب في مذ عها بدليل جواز مارايته مذ يوم يستثنى منه وبمعنى جميع مدة ذلك الفعل من اولها
الى آخرها مثلها النكرة الدالة على العدد لسندير ودعه في جواب كم من مارايته مذ يومان
اي بعد ذلك يومان واول فيه واخر يومان كانه قيل في جواب كم يوما رايته وذكر النكرة
هنا كذكر الموقت ثم اعلم انك اذا قلت مارايته مذ يوم الجمعة وارادت اول المدة وانها
كانت الرؤية مستثنية في اجزاء يوم الجمعة ولم يحصل في جزء منه فاذا اردت به اول المدة كانت
المدة منتظمة في يوم الجمعة بعد ان يكون حاصلة في جزء منه قوله وبلها اي وبلي مذ ومنذ
المصدر والفعل وان تقدر زمان مضاف الى زمان الثلثة نحو مارايته مذ سنة او مذ ساعة
او مذ انه ساعة اي مذ زمان سنة او مذ زمان ساعة او مذ زمان انه ساعة وقوله على راي
احتراز عن قول بعض الكوفيين ان اصل مذ من اذ فركبا وضم الدال دليل على التركيب فالمرفوع
بعده فاعل بفعل مقدر ومنذ بمنزلة من اذ مضى سنة اي وقت سنة ولا حاجة الى تقدير
مضاف اج ويكونان اي ويكون مذ ومنذ اسمين سواء كانا بمعنى اول المدة او بمعنى جميعها مبتدئين
ما بعدهما خبرهما عند جمهور النحاة من البصريين لان معنى مارايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء
الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارايته مذ يومان جميع مدة الانتفاء يومان وافضل كان الاصل مذ
مارايته يوم الجمعة يومان فحذف الجملة المضاف اليها لعدم ما يدل عليها وبقي مذ ومنذ كانهما فعل
وبعد عند حذف المضاف اليه منهما وذهب بعضهم منهم الزجاج الى ان ما بعدهما هو المبتدأ
وهما خبران مقدمان وذهب يونس الى كون الفعل من غير المضمر لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا الظرف فان
هو يسير ولا نحاة وهما اي سوال وجواب اما السوال فهو ان ما وقعت من انها مبتدأ وما بعدهما
خبرهما فيكون الجملة مستقلة فلا يجوز العطف على الجملة السابقة عليها كما جاز فيما قبل ان
هو موصولة اول المدة يوم الجمعة وجمع المدة يومان واما الجواب فهو انها اخذا بما قبلها بمعنى فلا
محل لها من الاعراب كما في قولك ان يكن الاخاء يومان الاخاء يومان قوله مذ يوم الجمعة ومذ يومان لا يعتد
بدون السابق فقوله انها مبتدأ ان العقود من الفعل السابق فهذه الافادة لا تتحقق بدون
الفعل السابق فلا يجوز انها بما قبلها مبتدأ ومن جملة محل ما تقدم ان به فانه كما جعل
في الافادة غير مستقل الا بقدره ومذ بالرفع بيان الاخاء ولانها مبتدأ العقود من الفعل السابق ذكره
او توقفت مارايته ولم تقل مذ يومان كان ذلك نسبة الرؤية في عموم زمان الماضي وما تقتضي
مذ يومان فتوقف العموم وخصصته فاضرح احدى الجملتين بالاولى اعني ما ذكره محض فما تقرر ان به

مع ان هذا الاكاد مستقيم وقد قال رضي الله عنه اذ في جزان لان تسبيها اما ان يشترط منه تقدم فعل هو المبدأ له
او لا يشترط فان اشترط لم يكن المبتدأ اضافة مثلا وان لم يشترط لم يعلم الفعل الذي هو مبدأ له وذلك لان
المدة لا تعلم منه من غير تقدم ذكر ان اول المدة لا تعلم الا بذكره او لا تعلم الا بذكر ما اضيف او لغيرها اضيف
لا يشترط مدة لا تعلم الفعل بل لا يعلم بذكر المضاف اليه المدة او بذكر الفعل مع عدم اشتراط ذكره
وحاشا مرادف حاشا يستعمل فيما ينزه عن الشيء نحو ضرب القوم حاشا زيد
ولهذا لا يحسن ان يقال صلى الناس حاشا زيد ويكون فعلا عند البرد ويكسر بعدا وحاشا للاستثناء
وما بعدها في الثلثة منصوب اذا كانت افعالا وتقدير بيانها في باب الاستثناء قوله وجاز حذف
حرف الجر مع ان وان فيما سوى ذلك لاستطالتها بالصلة بكونها من الموصولات وعملها مع ما جرها
النصب على تشبيهه لانه اذا نزع الخافض انتصب ما بعده كما في نحو واختار موسى قومه اي من قومه واجر
عند الخليل كما في قوله خير بالخير لمن فالك سبت اي بخير

الثاني

فنع من الثلث والاول من الانواع السبعة للحروف منشرع في اسماء منها مقال اسماء الناصبة للاسم
منها اي من الناصبة حروف النداء فمن يجعل اصل لها وهو ابو علي ومن شبه فان حروف النداء مقدم
اسماء الافعال حيث ما بعدها جملة نداء ورد عليه بان ليس في اسماء الافعال ما يقع جوفين
والهمزة من حروف النداء وهو حرف واحد واجيب بانها خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء
مجرد في ادائه مالا يحوز في غيره على تقدير كون حروف النداء من اسماء الافعال ورد هذا الذهب
ايضا بان هذا الكلام لا يشترط اسماء الافعال بالسماع ولزم على تقدير كون حروف النداء من اسماء الافعال
ضرورة انه لا يصح الاستشهاد بها في كلام العرب وسيص بخواه وادى حيث قال الا يعني يصوت ولم يعتنا
ولا يجوز ان قال بها يعني الفجر او اتى على ما ذهب اليه الشيخ الرضي ومن تبعه لانه لا يسوغ سبب
البناء فقد ورد ايضا بانها لو كانت اسماء الافعال لجاز تقدم المنصوب على راي الكوفيين عليها و
استغلت بدون المعمول ولا تصلت بها كاف الخطاب والجواب هو ان ذلك لانها ليست باسماء
الافعال عندهم وان عدم الاستطالة بالعارض وان اطراد اتصال الكاف ممنوع ومن الى حروف
النداء يا وايا وهيا لنداء البعيد وما جرى مجراه من ساه اوهام والمصباح صاحب اسماء لانه يقال
يا وايا وهيا لنداء البعيد حسنة كقولنا يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او بعيدا لبعيدك الحقيقي
ما يوهم منه تشكك عنه هذا كقولنا يا له الخلق او يا هو يمنزله السيد من نائم او ساه تحسبا او تنبيه
الى حد الامر الذي نادى له كقولنا الله لسيه والشيء الذي الحاجب جعل بالمهما نادى بها الرؤية
والبعيد قالوا وهو اولى لاستعمالها منها والاصل في الاستعمال الحقيقة وايضا جعل ما هو اكثر
حرفا من حروف النداء لنداء البعيد اولى كما قالوا ذلك في ذلك واي والهمزة للقريب وهو الذي
خاصة ويباشر كسر النداء والله به على انه قد شمل في النداء المحض وهو ملك قوله
ومنها اي من الحروف الناصبة الامر جعل النصب لها اي للاني الاسماء وهو البرد و
الزجاج فانهما قالا ان العامل في المستثنى الا لكونها نائبة عن استثنى كما ان حروف النداء

عود حرف النداء

النداء نابه عن النادي ولما كان هذا مردودا بانه لمكان العامل الا كان عموا لوجب ان لا يجوز فيه الا
النصب ولا شك في جواز الرفع والجر وبانه لو قدر استثنى المنتصب ولم لا يقدر استثنى مرفوع ومجرور
ما فيه قال والصحيح الى والصحيح من المذاهب ان العامل المستثنى بالا فعل او ما يقوم مقامه فعل لا بنفسه
فقوله فيها ظرف للمذكور من كما في المغني وفي اللفظ لا صحها والمستثنى فيه بالنقول من حيث ان
كلا منهما منصوب جاء بعد المرفوع واما قال لما يقوم مقامه دون او شبهه لتعادل نحو القوم اخوتك
الا زيدا فان اخوتك ليس بشبه الفعل الا انه يقوم مقامه لان القوم اخوتك هو اخوتك او ورد بتك
الا غيرها وبعضهم جعل الا عاملة اذا لم يكن قبلها فعل ولا معناه في نحو عشرون الا كذا فقول عشرون
مبتداء وهو وان كان نكرة الا ان قوله بشرله الوصف له وكذا خبره وهو كذا به عن نحو عال وعندي جوله
ومنه اي مما يكون العامل هو الا لعدم الفعل والمنفي لمعناه وقيل او من نحو عشرون الا
ما دخل في المسائل الست الجبرية من نحو الا واحد تعادل كذا وما تجاوز كذا واما علمت الا في مثل هل الا
بعدها مسند منفي صار الخطاب الى ثبتي منفي منه انت واحدا كالا وبعضهم الى المنفي منه واحدا
وقيل يجوز ان يكون للمتكلم مع الغير قال الص المسائل الست الجبرية هي باب المعادلات بالى
نفع من العدد والجذور والاموال ومن لدينا ست مسائل بلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة هي ما
جذور تعدل عددا اموال تعدل عددا اموال تعدل جذورا والمقترنة ما مال وجذور تعدل عددا
مال وعدد تعدل جذورا مال تعدل جذورا وعددا انتهى من معظم اصول الجبر والمقابلة اعلم ان شيخ
بين المسائل بمنفي مفرده وهي ان كل عدد يضرب في نفسه فاما ان يكون ذلك جذرا في الكعب
ومثلنا في المساحة وسماه في الجبر والمقابلة ويسمون الحاصل مجذورا ومربعا وحالا واذا ضرب الجذر
في مثله الحاصل يسمون الحاصل الكعب وحاصل ضرب المجذور في الكعب مال المال وفي مال المال الكعب
وفي مال الكعب كعب الكعب ونوضح ما ذكرنا انك اذا ضربت الاثنين في نفسه حصل اربعة فمن الاثنين
جذرا والاربعة مالا ومجذورا ومربعا واذا ضربت الاثنين في الاربعة حصلت ثمانية فمن الاثنين
مكعبا واذا ضربت الاثنين في الثمانية حصلت ستة عشر ومن مال المال لانه الحاصل من ضرب الثمانية
في مثله وهو الاربعة في نفسه واذا ضربت الاثنين في الستة عشر حصلت اثنان وثلثون ومن مال
الكعب واذا ضربت الاثنين في الثلثين حصلت اربعة وستون ومن كعب الكعب
لانه الحاصل من ضرب الكعب في نفسه ووجه التسمية بهذه الاسماء ان جذر الشيء اصله
والمال ما صفا من المال وهو المورث به لانه يكثر فيه وكانه مال بحيث المقول او من
المول وهو المكسور لان الكنز الاساس للكنز بها واما من الحاصل من ضرب الجذر في
المجذور كعبا اما اخذا من كعب الرجل لكون كل منهما ساسا واحدا من كعب الكعب لكون
كل منهما ساسا على الاصل فان الكعب مبني على المجذور وهو على اخر اذا عرفت هذا المقدمة فاعلم
ان اصول المسائل عند اهل الجبر والمقابلة ستة الاولى جذور تعدل عددا الثانية مال
اموال تعدل عددا الثالثة مال اموال تعدل جذورا الرابعة مال جذور تعدل عددا الخامسة

جذور وعدد تعدل مالا والسادسة مال اموال تعدل جذورا وقد علمت ان الشيء والجذر في اصطلاحهم
واحد فذكر لهذه المسائل امثلتها فمثال الاول قوله ثلثة اشياء وثلث تعدل عشرة فالشيء هنا عبارة عن
الثلثة التي هي الشيء والثلثة التي بعدها تسمى ذلك الشيء مهملة لا تكون الا عشرة وكما تعدل ستة اشياء تعدل اربعة
وعشرين ومثال الثانية قولهم اربعة اموال تعدل مائة فالمال هنا خامسة وعشرون الذي جذرها الخمسة
ومثال الثالثة قولهم مال تعدل اربعة اشياء فالمال هنا ستة عشر الذي جذرها الاربعة وكقولهم مالان
تعدلان اربعة اشياء فالمالان هنا خمسون اللذان جذر كل منهما خمسة ومثال الرابعة قولهم
مائة اموال واثنا عشر شيئا تعدل ثلثة وستين فالمال هنا خامسة له الشيء الذي جذره ثلثة فالثلثة
الاموال لا تكون الا تسعة وعشرين واثنا عشر شيئا منه لا تكون الا ستة وثلثين فالمال يكون
ثلثة وستين ومثال الخامسة ستة اشياء واربعون درهما تعدل مالا فالمال الخامسة الذي جذرها
العشرة فالستة من هذه الاشياء الى الجذور مع الاربعين درهما لا تكون الا ثمانية ومثال السادسة
مال وثلثة وعشرون درهما تعدل عشرة اشياء وثلث شيء ذلك المال ويسمى الثلثة الاول منفردة
لانفرادها جنسها والثلثة الاخيرة مقترنة لمكان الاقتران بين الجنسين واعلم ان علم الجبر والمقابلة
لتوصل الى تحصيل ما تعدل ما ثبت بخصوصه والاجناس المتعادلة كلما كان عددها اعلى كان نوع الجذر
هنا اسهل الاشياء المساوية ان نصب منها في احد الجانبين وزيدت مثلها في الجانب الاخر
يبقى جبرا وان نصب او زيدت في احد الجانبين وزيدت مثلها في الجانب الاخر يسمى قابلة
وكذا اي الاعادة في المنتظم نحو ما جاءني احد الا حمارا اي دع حمارا والاكثرون ان الا في المنتظم
ولا بد لها من تقدير الجنس اعلم انه ذهب سيبويه ان المنتظم ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام
كالمنفصل به وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا قالا وان لم يكن حرف عطف الا انها
مثل لكن العاطفة للمفرد في دفع المفرد بعدها ولهذا وجب معه ان الواقعة بعدها كذوقك لكن
الا انه يتبين وذهب الناقدون الى انها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لانهما
وجرها في الاغلب مخفوض نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد يجر جرها ظاهرا نحو ما
الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم قوله ومنها اي ومن الحروف الناصبة للاسم الواو وهي
فتح بالعمل لها وهو الشيء عبدا الناصبة وقد سبق بيان المذاهب فيه
والثالث اي الثالث من انواع العامل الحروف الناصبة للفعل المضارع وهي
ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج ومراده الخروج في الاستقبال وانما عمل ان النصب لشبهها
لمان المشاركة في الاستقبال ويوضح له المقص في اخر الكتاب وان التي بعد العلم المخففة من الثقيلة
الثالث وهي المهملة لا الناصبة ضرورة انه لا يجوز حذف الاستقبال ولانهم اثبتوا ان لا تقع
افعال التحقيق الا على المشددة بمعمل المشاكلة وانما اولا مثالين لان المخففة لم يهملها النحاة الذين
اوصف النقل وكذا التي تدخل الماضي مخففة من الثقيلة نحو عجبت من ان قام اي من انه قام قال
الشيخ ابن الحاجب اذا دخلت ان على الماضي لم يكن ان للاستقبال بل يكون الماضي على حاله الخصص

قد يقال يعني ان قام غدا لم يكن كلام ان التي للشرط فانها تنقلب الماضي الى معنى الاستقبال قوله والتي
اي وان التي مع هذا الظن نحو حسبت ان تقوم فيها الوجهان ان تكون مخففة لان الاحساس بالظن
وان تكون ناصبة لانه بمعنى الصدور مع كونه مظنونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة بالنصب والرفع
وقد قال ان الظن باعتبار رجحان الشك يشابه العلم فيكون ان تكون مخففة ولان الظن لا يخلو النفس
كان مخالفا للعلم يجوز ان تكون ناصبة اقول اريد بالظن ما هو معناه اللغوي لا الاصطلاحي
على ما نبهت عليه ان تكون حسبت وخفت حكمها كذلك وكلتاهما اي المخففة والناصبة مصدرية
بمعنى ان ما بعدهما في تقدير المصدر اعلم انه ذكر ابن الحاجب ضابطا لما يسلط ان اما ان يذكر
فعل يسلط عليها او لا فان كان فعلا يسلط عليها فلا يخ اما ان يكون فعل يحتمل ان يظن او
غيرها فالاول يحتمل للشرطية والمخففة فيها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران
وان لم يكن فعل يسلط عليها فلا يخ اما ان يكون مصدريا بها الجملة او لا فان صدرها الجملة فيتعين
الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم يصدرها جاز فيها كونها مخففة حسب ان
تقوم وحسبت انك تقوم وهذا ضابط يعلم موضع تنكير الناصبة ويعلم غيرها وموضع جواز الامرين
سواء كان منشأ للكلام او ساعيا وقال بعض المحققين الذي ذكره القسم الثالث مثل لا يغرنك
المحتمل قد يكون مناقضا لمعنى المخففة وقد لا يكون فاذا لم يكن مناقضا يجوز وضع المخففة بعده قال
الشيخ الرضي في قول الخليل يحتمل بان لا اظن الامر بعدهم وكان الصبر اولى واكرما ان الظن
مضروب بان ولو وقع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة وتكون اسمها مضمرا وهذا الذي ذكره
الشيخ الرضي يدل على ان الاقسام في القسم الثالث لناصبة للفعل وكثيرا ما يصرح الشيخ الرضي في
في القسم ان لك بجواز الامرين فالاولى ان يجعل القسم الثالث قسمين وذلك لان الشك في هذا
القسم اما ان يكون مناقضا للمخففة كافعال الرجاء والظن او لا فان كان مناقضا يكون ان ناصبة
وان لم يكن مناقضا يجوز فيها الوجهان مثل ولن عطف على ان وقوله ومعناها نفي المستقبل
جملة استيناف كانه قيل ما معناها ما معناها نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض وهي اوكد من لا يبرح
لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح فدل على ان لن ليس للدوام كما قيل نحو لن ابرح الارض حتى ياذن لي
فان ابتدى بحتى دل على الدوام ومنه نظر لانه من قبيل ما ان السعد قال بعض شراح الرضي
في الموضحة لن لتابيد النفي فيتعلق وحاصله عليه اعتماده الباطل ان لا يرى الله كما جعلنا الله
من اهل الرؤية وقال بعض المحققين شهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحاصل اعتماده
انه لا يرى الله ثبوت ان لن لتابيد النفي لا العكس ولعل ان لن لتابيد النفي في الدنيا قال
الخليل لعل ان لان تحسب الهمزة وسط الالف لالتقاء الساكنين وقال ان لن ورد عليه
بانه يقول في ضربت اضرب ولو كان الاصل ان لم يجز فيقال في ضربت ضربت فيجوز عليه ولذلك يجوز زيدا
ان تضرب خير لك واعتذر له بانه قد يكون حكم الجزء حكم متاخرا بالمنزلة وذهب بعض الى ان
اصل لن لا فابدل النون من الالف وضعف هذا الاستدلال فان ثبت معنى التاكيد ورد هذا

فيلهم

ان م

بان الاسرار دليل التاكيد عنده والاظهر ما قال سيبويه وهو ان لن حرف ينصب راسه فيرد اذن
عطف على ان وهو جواب وجزاء تقول لمن قال انك اذن اكرمك فلانك هذا جواب لقولك
والاكرام المدلول عليه بقولك اكرمك جزاء لفعله الذي هو الاتيان فالقط جواب للقط والمدلول
جزاء المدلول واشار الى شرط عملها بقوله وانما يعمل اي وانما يعمل اذن النصب اذا كان ما بعدها مقرونا
بها بان لا يكون جزاء لما قبلها او جزاء لشرط سابق عليها او جواب قسم سابق وشرط مع ذلك ان
يكون الفعل المضارع مستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال انا اكرمك فانه قد يحتمل منه الشرطية المذكورة ان
فنصب اذن الفعل المضارع ومثله بالمثال على شرط اخر ذكروه هو ان لا يفصل بين الفعل واذن بغير القسم
والدعاء والنداء واشار الى اعتبار الشرط بقوله ولو فصلت اي ولو كانت انا اذن اكرمك فان
ذكرها بعد قبلها او ان قال اذن اكرمك بان ذكر الشرط قبلها او فصلت اذن المتكلم كما قال لمن قال
وجلست فعل الحال عليها فالالغاء اذن في هذه الصور واجب اما في الاولين فلعدم كون ما بعدها مترتبا
لان ما بعدها خبر المبتدا في المثال الاول وجزاء الشرط في المثال الثاني فيلغيها ما بعدها معتمدا على ما قبلها
واما في المثال الثالث فلان الفعل لما كان حالا لم يعمل فيه اذن لان عمل النواصب مبني على الاستقبال
الا ترى ان لن لو ذكر لاحظ لوضع الحال وقيل انما لا يعمل فيه فعل الحال لان فعل الحال لم يحصل الوجود
كالاستقبال فلا يعمل عمل العوامل الافعال لا ذكر عمل اذن فيها والثاني حتى اشار الى جواز الغائها وانتصابها حالا
واذا وقعت اي اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء نحو واذن اكرمك وانه اذن اكرمك على الوجهان في
الاعلال باعتبار انها في صورة جملة مستقلة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها والالغاء باعتبار كون
ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض فيكون اذن متوسطة معتمدا على ما قبلها
واشار الى حكم مخصوص باذن بقوله وجاز الى وجاز الفصل باذن خاصة دون ان ولن واخواتها
نحو اذن والله اجيئك وكذا الفصل بالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وكذا في الدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك
واما في الفصل بهذا الاستثناء لانها كثيرة ودوران في كلامهم واما اختصاص اذن بجواز الفصل بهذا
الاستثناء والحكم فيه هو ان الانفصال بين اذن وبين ما بعدها ليس مثل الانفصال بين اخواتها واخواتها
لان عملها ليس بضربة لازب بخلاف اخواتها يجوز فيها ما لا يجوز في اخواتها في المشاع عند بعضهم ان اصله
اذن لان وفي من قول لانه اسم مشترك قوله وكي للتعليل اي للغرض نحو اسلمت كي ادخل الجنة
ولا فيه بعضهم الى ان ان نصب مضمر كي مع اسقاط لانها وبعضهم الى ان كي حرف جر وان مضمرة بعد
اشارة المص الى هذا المختار عندنا بقوله والنصب اي وكي ونصب الفعل في مثل قول الشاعر لكي يعلم الناس
اني امرؤ انت المعنية من بابها يكن فعلا واراد بقوله ما دخل اللام على كي وفرق غيره ما يكون كي فيه
مدخولة اللام جاز ان يكون النصب بكي وان يكون باضمار ان قد قال في قوله فعلا نظر لان مذهب
الاخفش والخليل ان كي حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وذهب الجمهور
الى انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة وحكوا بان ان في كما ان لطف زائدة او بدل من كي
اقول مطلع المص الحكم بانها في ان تكون مخالف الاخرين ان مذهب البصريين ان كي تكون ناصبة منها

مثل ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام كسبت فطعوا بان في صورة عدم اللام بان
انما صيب هي كما اخره فيه وجاز الاظهار اي جاز اظهار ان في مثل قول الشاعر كيما ان تقول تحذرها
منه اشارة الى ردّ ما ذهب اليه الكوفيون من ان ما مهيئة لدخول السبب لحدوث الفعل اذ لو كان كما زعموا
اصبحت ما تجيء لسانك كما الشك والضمير المؤنث للجيبة وما تجيء من تتمة الشرط اعطاه ولسانك مفعوله
الاول وفاتها الكل الناس ومنع الناس اللسان عبارة عن مدحه لهم وقيل لا تخاص مع الامراء
اذا استثنى فيها وجعلها بمعنى سوى فنداه الى مقولين وما في محاصله يكون مقالك في حيث اصبحت
معطيا كل الناس لسانك وما دعا اربابهم وساعدا اربابهم ملاحكك في نقل الزور والخوض او هذا الناس
وتحذيرهم وقيل او تقول وتحذرني بذلك او هذا استفهام تقرير ومعنى الانكار اي تقول هذا ولا تحسن
منك ثم اشار الى انه لا تحذر عندهم ما في حيزها عليها بقوله ولا تجوز اي ولا تحذر حيث هذا ولا تحسن
كالا تحذر اوبد زيدا ان تضرب على ان تكون زيدا مفعول تضرب لان ما في حيزها لا يتقدم عليه حلفا لكسائي
حيث جوز تقديم ما في حيزها عليها وقوله وشنا عليك جابرا ان تسالي ما يعضد مذهب الكسائي لانه لا جاز
تقديم تاخير ان عليه اذ الصدر شنا عليك ان تسالي جابرا فيجوز في ان الصلة وهي مصدر به اضاف الشاب
عن هذا الشيء من وجوه الاول هو انه شاذ فلا تناس عليه والثاني ان ان الصدر هو انه مقول لما
يشير الظاهر تقديره ان تسالي جابرا ان تسالي والثالث ما اشار اليه بقوله والنزاء اي والنزاء بحمل
المنصوب حالا من الى على ما كل من السراج عبارته في اصول النحو ولذلك تحمل النزاء لا تحذر انفسه زيدا
كي تضرب زيدا وتقديره وشنا عليك جابرا ان تسالي ومال النزاء جابرا حال حيث الى وقد تجر
الناظرون في هذا الكتاب فان فاتهم انه من هذا حضر الكتاب وسال سائل فيهم بان فيه نظرا
اما اولا فلانه سلف بالصه فان كان جابرا اسم رجل فالمنع ما ذكر الكسائي وان لم يكن اسم رجل
جاز ان يكون فاعلا من الجبر فالمنع ما ذكر النزاء وان كان مجهول الفاعل اخذ الوصف واما ثانيا فلان
وصف الشاعر بالجبر كان اولى من وصفه بالعزة فان العزة والجبر ليس سبب الجبر والعلاء بل هو
سبب الاحلال والشنا الخاص من الى هو الحاجة الاستقلال طلبا ولا ان الى سبب السوال على السوال سبب
الشنا والجبر مجازا ان يحمل الى شنا فاسنادا للانزال سبب السبب اقول تنكر الكسائي على ان
خاصا اسم رجل وفيه النزاء بانه ليس اسم رجل بل اسم فاعل منصوب على الحال من الى ولا يحسن
عليك اي هذا مستحسن منا النزاء لانه نهام المنع والكسائي في منام الاستدلال على ان الحال من الى ولا يحسن
انه اسم رجل والظاهر كما حكى عن المطرزي في المصباح المنير منع عن المنع الثالث من الحروف
المعاملة فيشترط في المنع الرابع منها عمل الرابع اي المنع الرابع من الحروف العاملة الجازمة
تعمل المضارع وهي لم تعمل المضارع ماضيا حتى تلحق وهذه اي لم الماضي ولما عطف على لم و
من الكلام مثل لم يعمل المضارع ماضيا وهذه اي لم الماضي ولما عطف على لم و
زيادة الحروف لانها في الاصل لم تزد عليها ما كما زيدت في ان ما وان ما واصلت تاء ما
وصلها من حيث الاستغراق الحسن الكلم تحرم دم زيد ولما منفعة الدم مقدم المنع منفعة بحيث الكلم
دس

ناخيره

دابه اشار بقوله وتختص بالاستقبال فان قدم زيد ولم تستقد الدم فانه لا يستقيد ايضا
بجواز حذف ما فعل المتقدم بما فان دل عليه دليل نحو ما قدمت الدم وهي اي لن حصلا ذلك بالسبب
اشار بقوله وجاز حذف الفعل بعد لما ان فانه كما يجوز حذف فعل بعد لما ان جاز حذف الفعل بعد اذا
ومنه قوله وحفظ ودمشك الى المستود عنها فزم الاعاج وان وصلت ان لم واحتمل ايضا بان لما
معنى التوقع كقد في الاكثار في الماضي اعني ان مستقبل في الاعلى في الاول المتوقع لما كم لعدم في الاكثر
عن حصول الامر المتوقع فيقال لمن توقع ركوب الامير لما يركب او قد ركب قوله والا عطف
على لما قوله للامر خبر مبتدا محذوف الى وهي ويدل عليه قوله وهي عليها وقوله على هذا الا لنهي وان
للشرط وجزاء ولو قيل انه مدخول اللام لكونه مقسما عن المحصول لم يبعد وقد يقال انه صلة موصول
محذوف والمعنى وهي التي للامر قوله ان حذف الموصول انما يدخل الكوفيين ولام الامر كما
وفيها لغة وهي مثل غير الناصب عليه وهو اما فعل مسند الى المفعول نحو لا ضرب لمن ضرب انت
واما فعل الغائب نحو لضرب زيد ولضرب هند وسماكر ان وما خلا الفعل كقوله على الصلح والام
دون الحاصل وقال ابو سعيد وتمام خطابا كما وهذا فعل الاستقبال لان امر الانسان نفسه قليل يكون الا فعل
طلبا من اللام ومحذوف فيما في ضرورة الشعر وانه اشار بقوله وجاز اضمارها الى اضمار اللام في
الضرورة في مثل غير الفاعل المخاطب في محمد لعد منك كل نفس الى العهد ورده اذا ما خفت من
امر تبالا الف للاعلى اراد يا محمد حذف حرف النداء والمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم والتبال
والتباب مشتركان من الصحاح فيلهم الدهر وانبلهم اعنام رسول يا رسول الله لتعد كل نفس نفسك
ولتكن هذا اذا خفت من الامر فيما لا يصلح السؤال ولا يصلح وجاز النزاء حذفها في
السعة قال ثلاثة فلها ذي الذي خفيه الصلح فانه في الاصل لتتقوا ولا يجوز ان يكون جزمه لكونه جوابا
للامر عند الاستيفاء وان يكون النون سبب اتمام الصلح ورد عليه بانه يكفي في شرط فتح الجزاء
عليه وان كان منوعا على الامر فيجوز ضارب صلوك قوله ولا للنهي وهي يحتمل النهي المخاطب
وانما قال على السوار ولا يختص الغائب وقد جاء في المتكلم مثلا لان نهي الانسان نفسه فقيل نحو
لا اريك لان النهي مهما في الحقيقة المخاطب الى لا يكن مسامحا لا اريك قوله وان للشرط والجزاء وقد
رجحها اي حكم الشرط والجزاء في المضارع المجزوم ومن شانها اي لان يلزم الفعل لفظا نحو ان تاتني
اكرمك او تقديرا نحو ان اقدم من السفر كرمك الشجاع والنار في ما لا يحذف فصيحه اي اذا قدر
ان الفعل ما لا يحذف منها الفعل من غير شرط التفسير وانما قيد بهذا لان ذكر المفسر
ولا يرد عليه انه حذف فعل ان بدون التفسير في خول اتكاء ان الفعل اموالنا الف اي ان
كان الفعل وان كان النقاص كذا في النالث وفيه قوله ونحو ان الفعل الف ليس بشيء
حيث حذف الفعل بعد ان من غير سبب لعدم الفعل الذي مال الاصمعي انما سمي بذلك
لان الابل كانت تفعل اي تحبس فقال ولا للنون بكثرة استعمالهم هذا الحرف حتى قالوا عطف
المفعول اذا عطف ونه درهم او دونه تعال صنعت بالامر ذا علما اذا لم تظنه ولم تعلمه

واصل الذرع انا مددت باعه كانك تريد مددت يدي اليه فلم تنله فقال فيه خبرا اذا فعلت كذا
واصله كذا حتى يقال مددت ان طولنا بالسلاح والارض لا تكون عنه ذراعا اي نطلق لواء انا
وان جعلنا للفعل مفعولا مقدرا اي الخبر اي مدد لسلك الصبر اي مدد لسلك مدد مدا
وذكر السلك على انه حذف الفعل بعد ان من غير سلك الفعل وكان يجوز ان مدارع امرانا ظرف
الفعل اي شت في امرانا خلافه بان ان شت الفعل في امرانا فيكون الفعل المقدر في الظرف
وهو شت خبرا للفعل المحذوف فيكون من باب ان زيدا قام وعلة انا عدل عنه لان حرف الشرط
يقتضي مطلقا كما لا يخفى ان في الدار والظرف وان لفظ الفعل لكن الفعل فيه غرض وانظر الفعل
صريحا شرط انوك ليس الظرف مقتضيا للشرط بل هو حول على الشرط المحذوف لانه يدل على ان التقدير
ان كان الفعل في امرانا ومنه مثل حال في ذكره العدول عنه مؤنثه وان شئنا عطف على مؤنثه
ان يلزم الفعل اي ومن شان ان الشرطية ان شئنا ما في جزءا لا شئنا مهما اي كان معول فعل الشرط الجزاء
كالاستفهام اي كان شئنا ما في جزء الاستفهام لا شئنا مهما اي وقد تقدم بيانه في باب الاستثناء والذا اي
وان شئنا ما في جزء ان الشرطية لا شئنا مهما فعل في الكتب ان ما في الجزاء اي جزاء ان الشرطية محذوف
اي الكتب مدلول عليه بما سبق عليه وما تقدم وهو انكتب ليس بجزاء للشرط بل هو كلام والاولى جعل
الاخبار بلا لزم تقدم في ما في جزء ان عليها ما الا اي وان لم يكن وارد على سبيل الاخبار بل كان
جزاء كما هو مذهب الكوفيين يلزم الجزم ويلزم الفاء دخول الفاء على ما تقدم اذا كانت جملة اسمية
ويلزم الفاء جوازا ان تضرب زيدا اضرب على ان يكون جزاء مقول اضرب ويلزم الفاء جوازا قوله
عليه ان تضرب زيدا يعود الضمير في عليه الى زيد فان المعنى لا يجوز تقديم الجزاء على الشرط بل لا بد من
منها لزوم الجزم في انكتب ان ما في لان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين ولم يقصد الجزاء بالفاء
جزمهما ولم يرد منها جواز زيدا ان تضرب عمرا اضرب يتقدم معمول الجزاء على الشرط لانه يمنع حيث من
عامله ومنها لزوم دخول الفاء في ذلك انت مكرم ان ما في اول يمنع ومنها جوازا اضرب علامه ان
تضرب زيد لان اضرب علامه لو كان جزاء لكان موقوفا على الشرط فقد سلم انه يلزم الاضمار قبل الذكر نحو
ضرب علامه زيد تقدم وامثالها تدل على ان السابق قبل الشرط ليس جزاء بل كلاما وارد على سبيل
الاخبار لكن يلزم عليه ان الرجل لو قال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار ان مع طلاقها وان
لم تقل الدار لانه يجز الطلاق اولا ثم علق وكذا القس وغيره من الاحكام الشاملة للتعليق والاشكال
كان في معنى الجواب معنى وان فارقه لفظا قوله وان كان في حكم المعلق معلق بقوله وما تقدم
يعني ان ما تقدم كلام وارد على سبيل الاخبار وان كان في حكم المعلق على بيانا قوله ولو قلت
قبل لو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز بالتعليق نفسه لانه لا يجوز تقدم من جاء جزاء ان
الشرطية عليها من يجوز هذا المثال يجوز تقدم ما في جزءها عليها وجاوزنا انوقع ما قال ان الله تعالى
الحكم فلو قلت بدل لو قلت لكان اولى لاشعار الفاء بالسببية ويجوز الكسائي نصب زيدا بالفعل

بتابع المنس فاعل الالف ما الاولى ما بعد مهما في الاسم وقول الخليل مرتب فنا سلى اخواتها عند
سيبويه من مركبة من مه التي بمعنى اكفف وما الشرطية وفي قول سيبويه مهما اذا لا يخفى لكنت ما بمعنى الشرط الا
على قيد وهو ان تكون اداة الكلام مقدرا كانه قيل لك لا تفعل مهما اصل فلت مهما فقيل افعل وفي قول
حتى سيبويه مكانه الكوفي عن الوب اصل في دوات الشرط حال اما في مهمن نسخ بعد منه اما وبل هذا الناس ما في يوم
وهذا الوجه وليل قوي وعد الضمير لم ينسبه الى سيبويه بل الى الزجاج ومنهم الى الاصمعي وقيل
اذ موصولة بها وهو ان تكون كلمة بزيادتها من غير ولا ترجيب قوله وقد تسلى اي وتلك تقبل
بها في الزمان تجزمها فتصب افعالهن ظرف فتشاء فان الفعل بعد قد يسلط على المفعول وهو افعالهن
ظرف لاغراء اي في اي جهة نصب وهذا مذهب كما ذكره حاجب الكشاف منه وبين الكلام عدلو
الكلام الى تجزمها من الادلة الموصولة منصوبا منه موضعها وتجزمها بعد منها وتقول مهما جبك
اعطيك وهذا من وضعه وليس كلام واضع الوب في شيء من مهمت نسبتها فانا نابين انه انه يعني
معذرة امانت الله وكذا تقدم عليه مثال من ان اهل الحجاز المقبولون هي سور الوجه الكلام المشتمل مقبولون
مهما كان شانها مسجد ولا مقبولون انه من وضع الوب ولا معه من سلسلة من كلام الوب اولا
فذا بيت كلام بهي حاجبه الضمير في اوست تعلقه في الصحاح اهل حلان الماء ابيته اي ما منع اي جعلت
من علش ما بي كلا بكر به الى عطف والبارق السحاب ذو البرق تسم من سام البرق اي نظاره مدسار وفي
انتصاب الكلا حرارة مدسار ولعله على حذف المضاف اي في اي موضع نصب ما جبه من قوافي البارق
اي من قوافي فيها البارق يعني اي ملك لما جبه لطلبها ولا يخفى عليك ان في قوله من بارق تاييد
وان مهما سبا وحذف طا حذف والاجزاء قوله ومن عطف على ما يخص من مقدم خبر مبتدا محذوف
واي كن لانه اسم بهم يعني يا لعفاف ابيه يخوا اي رجل ما في اكرمه واي مكان يملس بك اجلس فيه والى
حسن تقدم منه اكرمك ومدسي ما سلفي بيانه واعرابه كما تقدم وكما كان قوله واي كن منصوبا بانه مفعول
بالابدار سل من يخوا بهم يا تنبي اكرمه ومنصوب المفعول نحو قوله ايا ما تدعوا وبجر نحو يا في عزم امرء
استثنى من يذا الاطلاق حاله واحدة قال الا انه يعني اي الا ان ايا اذا اضيف الى الظرف سبب الظرف
لاكتسابه الظرفية من لعفاف اليه وانما اطلق الظرف لشامل ظرف الزمان والمكان قوله واذ جئت اي اذ
وجبت حال كونها مكنونة من الاضافة مهيئة عطفت على من اوما والاول مبتدا في الزمان والمكان وقيل
لكان اذا عكس سيبويه حرف مثل ان والدليل عليه قوله اذا اشتت على الوصول قبل قوله خاصة اذا الطان الجلس
نان وخبر الثاني يدل على ان اذا شرط حال اكرمه وان اذ في اذا ما فيه على اسمها وما كافة لها عن عمل الاضافة
مهيئة للشرط والجزم وصارت بعد الشتمل والاصل فيه الكلمة على الاسمية التي كانت عليها وعدم تغيرها
الى الحرفية بدخول الكلمة اذ وقال الشيخ ان اي جاء اي رفع سيبويه لمنوت متى الظرفية في اذا اذ عطيتها
في الظرفية ما مضى وبقي الشرط انما يكون في الاستقبال فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضيا
يدل الاسم عامه ما في تدرونه انه لا يبعد ان نزلوه حرف فتغير معنى المعنى الذي قبل دخوله كما في قولك لم
وان جوه واما حينها فانها كافة لها عن الاضافة لا زائدة كما في اذا وحينما لان حين لما كانت لازمة للاضافة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لان لا يوهم الاضمار قبل الذكر فتنبه فتدبر اعلم ان مذهب الكوفيين ان الظرف المتقدم
ان جعل الظرف المعتمد فيما بعده وهذا يناقض ذهب الجمهور الى ان الظرف
على ما ذكره النحويون من رفع الظاهر لفظه بالاعتماد على النفي والمسند
الظرف خبر مقدم على مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب
ان يكون قائل ورفع في الجملة في محله فكما انه لا يعدل عن الحكم
قبل من ان من قوله اذا كان الماخوذ منه جملة ظرفية تامة
وان عرد من المسند الى بعد هذا الجمع بل من قولنا
فرقا بين هذا الوجه الذي عندنا اذا كان الماخوذ
دون ان لم يكن جملة ظرفية ثم قد قوي
او لم يكن الجملة الماخوذ منه جملة ظرفية وكان سبب عدول
على النقل موقوف على ما قبله الجملة من الظرف وما بعده الامر
وصلت المسجد فتدبر وما قلناه من ان الظرف باشتراط
ليس كما ينبغي وذلك لان الظرف اذا كان الظرف
كان اسم الفاعل اذا كان مفردا بالنقل كان الوجه ان لا
بحسب مقتضى المقام كان النقل بكل واحد من الاشتراط وعدم
بالنقل قوله كان الوجه ان لا يقال بالاشتراط هنا لانه كيف وانه صحيح
قوله ان لم يكن ظرفا لم يعمل عطف على قوله فانه يرفع اذا كان الماخوذ
وليس بعطف على قوله اذا لم يكن الماخوذ منه ظرفا الى وان لم يكن الماخوذ منه ظرفا
وليل وغيرنا ما يدل على ان النقل لم يعمل الا في المحال في قوله سواء حكما
بل ان الواو ليس فان الظرف يكفيه والجه النقل الى المحال اليه في الواو
وزيدا ورجل لم يجعل الواو عاملة فانه اذا جعلت الواو عاملة كان العامل
وكذا المسند المطلق من الاسم في مثل له على الف درهم عرفا فان العامل
من له على الف درهم ومن قال ان العامل محذوف وهو الخبر فلا يكون فيه وكذا في
صوت صوت حمار فان العامل في صوت حمار هو معنى النقل لا ماخوذ من قوله صوت ومن جعل العامل
فيه مقدرا وهو تصرف فلا يكون ماخوذا منه قوله والصنف الثاني اي والصنف الثاني من العامل
بالنقل الى الوجه الاول وانه ليس يعني النقل اثنان عند سيبويه والاخفش يجوز
فانه رفع مقوم حيث يعني رفع الاسم فيه مثل الا ابهذا المسلم والخبر ويرسين
يعني رفع الاسم قوله وانما يرفع النقل فيهم المصالح
واذا عاملة اي واذا ابقاء النقل الضاربي عند الكوفيين مقوي المضاع من الجوازم والنواصب كان العامل
في المسند والخبر عندكم هو النقل من العوامل المعنوية فاما وجه المخالفة هو ان الكلم موضع في مراتب لا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاول لان تقديره فان جزم الشرط جاز عند كما يجيء تقديره قول ان الناصب عليها والجزاء لا يجيء
ويجيء هو الجزاء نصب بالفعل الذي لتوهم رفع الجزاء وتقديره على الشرط في اصول النحو فان الجزاء اذا
اخرت ان تكون منصوبا بالفعل الذي وان كان مجزوما لانه يصلح فيه الرفع وان تكون مقدما كانه
قال اضرب زيدا ان تضرب ثم اشار الى
الخلاف فقال وقد ذهب الجماعة الى
ان زيدا تضرب انك تذكر انما منصوبا بعد ان قبل فعل الشرط ولم يكن الفعل مع مشتغلا عنه
بضميره او متعلقه فلا يمكن الاعتراض جوابا لانه لا يلزم منه تقديم ما في حيز ان الشرطية عليها الا
ان نصب هذا الاسم بضمير نفسه هذا الظاهر عند اصحابنا البصريين وذلك لمن طلب كلمة
الشرط للفعل فلا يجاز الفعل عنها وعند الكوفيين بالعكس كما ان له صلاحية العمل فيه فيرون انه اشتغل
عنه بضميره او متعلقه ومنه علم انه اذا كان الفعل مشتغلا عنه بضميره او متعلقه لكان ينظر
بالفعل الذي تقدمه الظاهر بالاتفاق قوله وكذا اي كما ان التركيب السابق جاز بالاتفاق
ح انهم اجمعوا فيه ناصب الاسم كذلك هذا التركيب جائز الاتفاق الا انهم اختلفوا في جزم
الفعل الذي فاجاز اصحابنا والكوفيون ايضا جزم الفعل لانه بعد عن اداة الشرط بواسطة تقدم
الاسم واجب بان الاسم وان تقدم فهو مما تؤخر في المعنى ولكان هذا البعد مانعا عن تاثير
حرف الشرط لم يجز ان زيدا اضرب وذاك الكوفيون ان تضرب يجزم وان تجعله مبتدا وخبر حرف
الشرط فاصل وهو زيدا وفيه نظر لان هذا البعد عندهم بمنزلة البعد الذي يحصل بتقدم الجزاء وهو
كيف وقد قالوا ان جزم الجزاء عندنا بالجوار وحال قائل الجزاء وفعل المضروب الذي ليس من
جملة الشرط والحكم عند الكسائي على الفعل واليه اشار بقوله والكسائي اي والكسائي يجزم الفعل
الذي اذا تقدم من فعل الشرط والجزاء بطرف لتوهم الفعل الذي يجزم ان ناتي ايضا لقصد فانك تجد هو
متعلق بقوله اقصد فرجوع كونه بخلاف ما اذا تعلق اسم بجزء واعلم ان هذا الاختلاف انما هو
فيما اذا كان الفاصل متعلقا بالجزاء واما اذا كان متعلقا بالفعل الاول فانهم اتفقوا على انه لا يكون فاصلا
ويجب جزم الفعل الذي واليه اشار بقوله وان كان فيه اي وان كان الفعل من سبب الاول فيما نحو
ان تاتني يوم الجمعة اكرمك او غير طرف نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب الاتفاق لان الفاصل
اذا كان متعلقا بالفعل الاول كان من جملته فلم يكن فاصلا ضرورة ان الشرط انما جزم به ضرورة
من الرابع من الحروف العاملة تنبيه في خامس منها قال الخامس ما نصب فهو ضرورة وسيوضح
المعنى سبب عملها في القسم الرابع من الثاني قسمه من هذا السبعة بين المشبهة بالفعل دون
ما يجيء انشاء الله لان ما شبه الفعل الثاني بخلاف ما من الحروف فانها تشبه الفعل الثاني دون
مشابهة هذه الحروف وهذا الشرط بخلاف مشابهة ما يلبس على انه لا يلزم الاطراد في جميع الاشياء
وهذا الجمهور يقولون الحروف المشبهة والحروف المشبهة والحيث ما يهم الاختلاف
بهذه العبارة اياها وهذه عبارة الحاصل بحسب لغاتها ولغات لعل والاظهر عندي هو ان ما
اخف من الاحرف والزيادة تدل على انه لم يرد به الكثرة كما في قوله سبعة فرط والدليل على ما

ذكرت جوابهم حروف النداء والحروف الجازمة والحروف الناصبة والحروف المصدرية قوله ومن الى السنة
ان يا اكرم موكد معنوي الجملة وتخصيصه من غير تغيير لمعنوها واخره قوله موكد ايضا عن ان الذي في حيز
الاعراب وان يا اكرم قوله وان يا اكرم بلفظ واحد منها وهو غير مرضي لانه في شام التشديد لا يوجد
بل قوله وان عطف على قوله ان يا اكرم موكد معنوي الجملة وقيل هو خبر مبتدا محذوف اي ان مثل ان في موكد معنوي الجملة
وانما الى انها بقوله مع قلب المعنى لان ما هو اي حكم المزد وانما قال لانه في المعنى لان
المعنوي مثبت وهو للنفي الا الى معنى وانما قال ما هو اي حكم المزد ولم يقل الى معنى المزد لان المقصود
اضافة الى قوله لا تكون مزدا وهذا نظير قولنا ما ذهب اليه النحاة حين قال انما قال الى معنى ما هو
حكم المزد ولم يقل الى مزد لان المفرق وهو المعنى يطلب المعنى لا الى اللفظ وهو اي ما هو حكم المزد
الركب الذي يحصل من اضافة مصدر مشتق من معنى خبر الجملة او وصف الخبر اذا كان الخبر موطئا لها
الى اسم ان وقد قال الى اسم الجملة اي كما حصل في الجملة وهو مثلث بقوله اضافة مثلا معنوي قولنا زيد
قائم قائم زيد وكذا معنوي قولنا رجل قائم قيام رجل وهو الذي اعدمه الشارح
على كما سبق عرفت في المثال المطابقة ومنه قوله وذلك بانهم قوم لا يفتخرون الى ذلك بانتساب فتخرهم
لان اما متمتع من معنى فان معنى قائم هو ذات له القيام فالقيام انما يتصور من معناه لا من لفظه
وقد قال هو اي المزد الذي مثلث معنوي الجملة الى معناه اي وهو الحاصل الى هذا المعنى انما يحصل و
الوجه ما ذكرنا اولا قوله ولهذا اي ولعدم تغيير المكون معنى الجملة وتغير المتوجه معناها الى معنى
ما هو في حكم المزد ذكر في مثلث الجبل الى كل مرض يكون مثلث الجملة كالانذار فانه من مثلث الجملة و
قيل انما كان اذا كانت ان جملتها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط الكلام
الا انه انشاء الكلام اخره واستانف له نحو اكرم زيدا فانه فاضل وكتب نظر لانه في مكان مواضع يكون المعنى
مهما جلة وبدفعه الصاقوله وما بعد النون فانه من مثلث الجملة فيترتب على هذا المثل انه لو وصف ان
في ما دون المصنفين لوجب كسرها واراد بالنون جمع منصرفا فانه اذا قصد الحكاية وانما كسرت لان ما بعدها
انشاء الكلام المحكي على ما هو الكثير الشائع واما اذا قصد به الاعتبار التمثيل للعلم والظن فانها تفتح كما
اذا كانت بعد الجملة والظن وتفتح كما مثلث المزدات اي في كل موضع يكون الاصل فيه المزد وما يجري
مجرا نحو علمت ان زيدا قائم فانه وان كان في الاصل جملة الا انه في حكم المزد ثم اشار الى ما يدل جملته
على ان جواز وضع الجملة في عمل وجوب وضعها في محل الانتصاب كسر ان بعد ان كان الاصل فيه
هذا المثل هو المزد مثلا وان كان لها اي وان كان المرضع الذي يحل فيه ان حاصل فيه الجملة لمطلق
جوازا نحو عجبت من يوم اكرم خالد فانها مع لان الاصل الجملة في المضاف اليه ان يكون مزدا ولا
يمنع من الجواز وضع الجملة هنا مثل عجبت من يوم جاء زيد او لزوما نحو اطيب حيث ان زيدا جالس

بالاشارة

فان حيث لا يضاف الا الى الجملة مع هذا يجب التنوين لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مزدا قوله
جوازا ولزوما تمييز ان فان استعمال الجملة في المحل قد يكون على سبيل الجواز وقد يكون على سبيل
اللزوم وقد يقال استعمالا جوازا واستعمالا لزوما قوله كما ان الفاعل مثل مطلق المزد
نحو اعجبني اكرامك والمفعول خارج باب ظننت نحو ضربت ضاربا وانما قال خارج باب ظننت لانه يستعمل
ان يكسب فيه الكسر نحو المبتدا والخبر وان يكون مزدا وقد يقال قوله كما ان الفاعل فان مثل الاصل في كل من
الفاعل والمفعول والمبتدا والخبر وان يكون مزدا وقد يقال قوله كما ان الفاعل فان مثل الفاعل
باستعمال فيه الجملة جوازا وفيه نظر لان مثل استعمال الجملة جوازا ان يجعل مركب مطلق على الجملة مثل
عجبت من يوم جاء زيد فانه قد يجعل هنا مركب مطلق على الجملة حسنة ولا ينافي استعمال الجملة جوازا
هذا المعنى في من ما ذكر قوله وفيه اي وفيه في باب ظننت اذا لم يكن في جمله لام الابتداء على ان
يكون فاعل المفعول محذوفا فيزيد على حذف مفعول يقول مع هذا ان المفتوح مع انها وخبرها في
موضع اول مفعول ظننت وثانيها محذوف يقول على ظننت انك قائم فيقال ظننت فانك جاعلا هذا مذهب الاخفش
على ما سيجيء تحقيقه وانما جعلت لانها وقعت موقع المفعول الاول وكذا موقع المفعول الاول وكذا موقع على اول مفعوله لانها وقعت موقع
المفعولين لظننت وهما في حكم مفعول واحد وكسر ان مع اللام في باب ظننت وفي قوله وبكسر ان
موافقة كما ظننت ان زيدا لقائم ومنه قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واشار الى علة الكسر بقوله تعلقها
بباب ظننت فانه كالجزء بالام وتعلق لا يكون الا لظننت وتعلق جوعلى فيها وظرف عليه فاوقعت الجملة مستقلة
على ما كانت عليها بعد دخول ظننت معه كسر ان الداخلة عليها فيرجع على ما عرفت من ان ما في الكسر
فيرجع في بيان ما يكون فيه الوجهان فقال ويجوز اي ويجوز الفتح والكسر باعتبار مفرد الجملة وهو مفرد المزد كما
بعد اذا المفاجاة كقول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم والفتح
على ان اذا بعد اذا مزدا هو مبتدا محذوف الخبر والكسر اي اذا عبد وهو قفاه ناشيه وقد ذكر على
مقدر ما بعدها جلة اي اذا هو عبد القفا وكان قفاه اي هو عبد ان قفاه او مال انه زيد في احد الله
مع ان ان كان الحق اول شيء لي حمد الله يعني اول الشيء قوله الحمد لله مال الشيخ الرضي وجاب
ان يكون على هذا الوجه موصول يكون يعني اول شيء قول الحمد لله ورد عليه بانه يجوز ان يكون على هذا
الوجه حصول مصدر به انشاء على معنى اول قول ان احمد الله فيكون مدا خر عن المصدر بالمصدر
اول مرد عليه ان هذا يقتضي الكسر بعد الفتح لان المثل جملة وكسر ان ان كان الحق اول المقصود منها
ان احمد الله على ان يكون المقول عاما في الحمد وغيره فيكون اول مضافا الى مقصود منها
ان احمد الله ومنها غيره ثم اخر عاما اولها وهو ان احمد الله على معنى اول الحمد الذي كان
هذه الجملة ولا حاجة الى خبر محذوف قال الشيخ عبد القاهر لا يكون على هذا الوجه مرسوما ورد
عليه انشاء بانه يجوز ان يكون ما انشاء على هذا موصولة على معنى اول مقولا ان هذا القول
وهذا الكلام وهو ان احمد الله كما قال اول السور بسم الله الرحمن الرحيم اصلت جعلت ما
مع الموصول الكلمات فاما ذلك المصدر ثم جعل المقول يعني الحمد الفاعل لم يجد عندهم وان قال

المصدر يقوم

صاحب الكشاف في قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله وان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون
الجمع اعلم انه لو جعل ما موصولة اي اول استفهاما انزلها اي احد الله لكان اضافة وجها مثل لما بين
وقوله لا علم حذف الخبر اشارة الى وجه الكسر ودفعه بانه وهو الذي ذكره ابو علي وتبعه الشارح علي ما نقله
صاحب الكشاف فهو ان الخبر محذوف وان مع خبره مفعول العلم اول مفعول احد الله وما وقعه
بهو ان هذا الوجه يستلزم فساد المعنى وهو الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب قال واذا جعل الكسر محكيا
مستقلا بالقول كان عين القول وكذلك كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد
ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون
القول هو المعنى متعلقه كان المعنى اول الى احد الله واذا كان المعنى اول الى احد الله
نائب فاعل المعنى اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه على حسب معناه
فيجب ان يكون الاخبار بذلك نائب او موجود اما ومع عن اول الى احد الله واول الى احد باعتبار
الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات في يكون الاخبار بالوجود في المعنى عن الهمزة اي هو فاسد
اذ لم يتعد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن لمعنى مطابقا ودليل الكسر على ذلك اعلم انه قد اطلق عن
بعض الفضلاء بان ما ذكر انما لزم اذا كان ما اول من القول فاما ان كان بمعناه الذي هو المصدر
وان احد الله مقوله وكان المصدر مسلما الى احد الله فهو غير فاسد بل هو كان القائل يريد بالقول
والمصدر جنس يحمل ذلك ويدل عليه اضافة اول اليه وله ان يقول الى احد الله مراد به
فاضيف من اول قوله ذلك اول يؤدي الى احد الله حاصل او حصل بكان ما حصل بعض ما اضيف اليه اول
فاول مبتدا والى احد الله بالكسر مقول القول الذي اضيف اليه اول هو بعض ما اضيف اليه اول
وحاصل او حصل خبره وهو محذوف نظرا انه اخطأ في تخطئه ومنشاه اخطائه قوله ولا يرد الى قوله
اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق وكذا ما يحكى بعد
القول لان القول فعل بعد وان عمرا منطلق مقوله فهو مقوله فكيف يكون نفس القول وانما
يكون كما ذكر ان المصدر الذي هو القول لا يقال القول اذا كان كذلك لم يكن ان عمرا منطلق مقوله
ومقوله بل يجب ان يكون بدلا منه بدل الكل من الكل اقول في كلامه دخل من حيث وجهين
احدهما هو ان ما ذكر انما يستقيم ان لو لم يكن مثل هذا الكلام ثابتا عما ذكر فانه انما
قال الاداة الشرعي بادشاه اقا وبلكه بحمد الله هو الا انه لو يرد ان يقول الى احد الله مرادا لما رعيه
وثانيهما لان مقول القول معنى مطلق كما سبق تحقيقه لا يندفع الفساد بما ذكر لان
اول القول هنا اولى الى احد الله فالفساد على الوجه الذي ذكره الشارح بحاله
واعلم انه في هذه المسئلة مولانا قطب وهو ما يحكى عن عضد الدولة لا يرد عليه الاعتراض
وهو ان المعنى اول ما اول قول الى احد الله فيكون الى محكيا على الحكم وهو قول محذوف الخبر
ويدل عليه قوله فاما مثاله اقول يرد عليه وعلى قول قطب على ان القول بالحذف بمنزلة القول
بالمجاز الا ترى انهم صرحوا بانه اذا تعارض الحذف والمجاز فالترجيح احدهما على الاخر فكما انه لا يرتكب

الجاز بلا قرينة صارفة عن الحقيقة كذلك لا يرتكب الاضمار بدون قرينة دالة وقد اسبقت هنا ولما ذكر ان
المكسور للابتداء الى انها وصفت لان يبتدا بها الكلام موكدا بها من غير ان يحتاج حكم المفرد فاخرج ما
قال من ان دلالة الابتداء الذي في الشرعي على عدم تغير الجملة غير ظاهر واما عدم العلة وهو قوله والمفتوح
المكسور على المعادل وهو قوله جاز في المعطوف اراد به يكون الحكم اوضح في الشرعي الى جاز في المعطوف
على انها بعد مضي الجملة الرفع حملا على الموضع نحو ان زيدا قائم وعمرو فمعطوف وعمرو معطوف على محل زيد
فانه وان كان في اللفظ منصوبا الا انه محل الرفع ولا يؤثر في محله وانما قال بعد مضي الجملة وهو قوله
قوله جاز لانه اذا لم يمض الجملة لا يجوز العطف نحو ان زيدا وعمرا قائمان قوله وكذا في الصفة اي وكذا
جاز في المعطوف بعد مضي الخبر جاز ايضا الرفع في الصفة عند الزجاج حملا على الرفع قوله وعند الزجاج
الصفة وقوله الرفع فاعل جاز وكذا في الصفة جملة معترضة فان قلت قوله ولا يجوز الرفع مستدرك
لان قوله بعد مضي الجملة مفيد فائدته قلت بعد تسليم ما ذكر انما ذكر ليبني عليه قوله خلافا للمبرد
والكسائي فانهما اجازا نحو ان زيدا وعمرا قائمان وبنى الخلاف على ان الخبر مرفوع بما هو مرفوع به الاصل
او مرفوع بالمرفوع الداخل على الاسم فالجمهور ذهبوا الى الثاني فلو جاز العطف على محل الاسم قبل مضي الخبر
لزم توارد العاملين المختلفين وهما الابتداء والحرف على معمول واحد وهو الخبر والمبرد والكسائي
ذهبا الى الاول فجوزا ذلك لعدم المحذور والحق مع الجمهور لان على الحرف ليس الا الاضافة التي
المنضمة للمتبعين فاعماله في احدهما دون الاخر لا يجوز وشبه الزجاج قوله تعالى علام الغيوب
فانه صفة ربي ولم يدل المبرد والكسائي ان يكون مثل جاء القوائم في جواز رفعه وابائه لجيئه
لاحتمال ان يكون رفعه علام الغيوب بانه خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدل من الضمير في تخلف
او فاعل تخلف واستغنى عن العائد الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه اعلم انه ذكر بعضهم
انه معطوف على موضع اسمها نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كالا
ولما اشتغل بطلب ما نصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا وقال بعضهم على موضع ان مع اسمها
واراد بعض ان مع اسمها ان يرفع توهم ان لها اشتغالا على الاسم نظرا الى محله لان لها دخلا في الابتداء
وقد قال نظرا الى ان اسمها لو كان وحده لكان مرفوعا المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل
واسمها ليس مجردا فلا يكون اسمها مبتدا واجيب بانه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار
اورد عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد
وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال الرفع بالعطف على اسمها وهذا ورد هذا بانه لا يمكن
ان يعد ان مع اسمها اسما كما يعد ما قبله لام التعريف اسما ولما كان مظنة ان يقال انه قد عطف على
محل اسم ان قبل مضي الجملة في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون حيث عطف
والصابئون على محل الذين امنوا قبل مضي الجملة ودفعه بقوله وقوله والصابئون الخ يريد ان قوله
والصابئون عطف على محل اسم ان الا انه بعد مضي الجملة بعد لا لان المذكور هو خبر ان فقط
لان يكون خبرها مع ما ذكرت ولا معنى قوله وقوله والصابئون محمول على ان الخبر له

لا يقال ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتدا خبره محذوف يدل عليه خبر ان والصابئون
كذلك لان الشيخ صرح في ان الصابئون عطف على محل اسم ان ثم يجوز ان يكون جوابا حاكيا كان يقال
ليس هو من العطف على محل اسم ان بل من مسئلة عطف الجملة على الجملة قوله او على عطف على قوله او على ان
الخبر يريد انه يجوز على ما ذكره او على ان الخبر المذكور خبر الصابئون وخبر ان محذوف قبل الصابئون
كما في قول الشاعر فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
وانت لا تكن بدليل الاول وخبر كن محذوف ... نزيه المذكور اي لا تكن فالواو وهذا الجواب احسن
من الاول لان فيه مخالفة امر وموحذف الخبر وفي الوجه الاول مخالفة او من الحذف وقد اثر من
ولان مذهب سيبويه في مثل زيد وعمرو قائم ان الخبر لكل وخبر الاول محذوف قوله وعليه اي على
الوجه الثاني قوله ان الله وملئكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا فان الله يريد ان الله يصلي
وملئكته يصلون فالمذكور خبر المعطوف وخبر ان محذوف البتة لان قوله يصلون جملة لا تصلح خبرا على الوجه
ولا يحمل على الله وملئكته لما يلزم العطف على العامل قبل مضي الجملة ومن هذا وملئكته بالنصب هو
خبر فيها قوله وقد منع اي اشار الى خطائه ابن الحاجب من ان مع اسمها وخبرها
في باب الشك وان كان في تقدير المفرد باعتبار ان التقدير في ظننت ان زيدا قائم عندك قيام زيد
لكنها معاني المفرد بمعنى الى المسئلة والخبر كما جاز العطف على محل اسم المكسور بعد مضي الجملة جاز
ايضا العطف على محل اسم ان المفتوحة الواقعة بعد العلم وذلك نحو اعلم انا وانت قائمان
بالنصب من شئاف قوله وانتم عطف على محل اسم ان وقوله ليس ثبت الا ليس الثبت يحتمل الاحتمال
ان يكون العطف هنا باعتبار محل كان يكون انتم لفاء معطوفة على انا مع غيره وهو بناء وهو محذوف
بدلالة الحال عليه اي انا عليه على طائفة نحن باعتبارنا وانتم باعتبارك لا ضمير او يكون المذكور خبرا ان
فهو مقدم تقديرا وخبر انتم محذوف والجملة عطف على الجملة وقيل خبر ان في شئاف لا بناء اذ لا تنسب
انا وانتم الى بناء والتقدير انا في شئاف وانتم بناء ورد عليه بانه يستلزم الفصل بالاجنبي وهذا
لا يجوز لا باعتبار تشريك الفرق في العامل حتى يثبت مطلوبه وانه اي العطف باعتبار عطف
الجملة على الجملة جائز في جميع الحروف المشبهة وغيرها فان قلت الاحتمال الذي ذكره المص
يقتضي ان لا يثبت العطف في محل اسم المكسور ايضا اذ لعل صورة هذا العطف يحتمل ان يكون
باعتبار الجملة لا باعتبار الشريك في العامل قلت هذا الاحتمال موجود بالدليل في المفتوحة دون المكسورة
وهو ان اسم المفتوحة لم يبق فيه معنى الابتداء بل صار مع الاسم والخبر شيئا واحدا اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور باعتبار بعض حروف الكلم وهذا معنى قولهم من ان المفتوحة يجعل التقدير تصورا فلا يجوز
العطف على بعض حروف الكلم بخلاف المكسورة على ان في بحثه هذا وما قاله بعضهم من ان المص
اجاب عن الاول بانه ليس بجيد لانه يلزم ان يكون عطفا على قبل مضي الخبر وهو ممنوع عند سيبويه وكل
الثبت بشرين حارم بالحاء المهملة وبالجيم وبالثاء المثلثة اذا جاوب بذا ضاد وبا وامرى في الوثاق
الجزء مقطع الصوف والرد ههنا قطع الفاس والنواصي جمع ناصية الفاس وامرى جمع اسير

شئاف

كرضى ورضى والوثاق الشد وبناء جمع باغ ومانع بينا مصدر به واسم الزمان قبله محذوف
اي مدة بقائنا والشقاق الخلاف واصله من شق الواو على وهو جانبه لان كلا من المتعادين
في جانب وسبب الشقاق قوله من آل بدر من العواوس حاروا اي لام من طغى فعدوا الى الغوا
تجرعوا نواصيهم مالوا منا عنكم وكان تعمل باسلم وتلك منصوب بنزعوا من حل ناصية بالام
بالعواوس فشئاذا جزم نداء من آل بدر فاحملوا ابنا والطلوا من اسرتم والا اي وان لم تفعلوا
ذلك فاعلموا انا فناء فطلبكم فان اصبنا منكم احدا وانتم بناء مطلوبنا حاصل كل منا مطلب على حدة
مثل متعادين قوله وهو ان المعطوف هو واحد فحينئذ فرا محتمل بان يكون غيرا معطوفا على لفظ المعطوف
ومحتمل خبرا عنها والافتقار في هذا التركيب لوجه من الوجوه وان لم تات فالمعطوف اسم لم يستكمل
كالمبتدا اية جهة من الجهات سكنت وهي اربع جهات نصب او خفاء ورفعه وعلى التقدير ست
بثلثة الخبر ولو حذفا لما لم يخ هذا الكلام على تقدير عدم الاتيان بالمعطوف اسم من قسام واحد
او اكثر وذلك لانه لو قلت ان المعطوف هو واحد فحينئذ لزم توحيد فاعل المعطوف ان كان
واحدا معطوفا على المعطوف او تثنية الخبر مع توحيد الاسم ان كان واحدا متعددا مع كل منهما فاسد
وذهب الشارحون الى ان تصاف اداة الرفع وهو عدم تعدد فاعل المعطوف فان كون واحدا
متعددا معه من تعدد الفاعل وهو فاسد لان تعدد الفاعل لا يكون لنظائل يكون تعددا ولو قلت
ان المعطوف هو واحد فحينئذ لزم توحيد الخبر مع التعدد في الاسم ان كان واحدا معطوفا على المعطوف
او توحيد فاعل الخبر ان كان متعددا معه وكل منهما لا يجوز ولو قلت ان المعطوف هو واحد فحينئذ
لزم الاخبار بالواحد بالاثنين ان كان اخبر معطوفا على المسكن في المعطوف اذا التقدير على
محل اسم ان قبل مضي الجملة مع توحيد فاعل المعطوف ان كان معطوفا على محل المعطوف وكل منهما لا يجوز
ولو قلت ان المعطوف هو واحد فحينئذ لزم توحيد فاعل الخبر ان كان واحدا معطوفا على المسكن
او توحيد فاعل المعطوف ان كان واحدا معطوفا على المسكن وان قلت لو اخبر هو تعدد الاسم ان كان
معطوفا على محل المعطوف والعطف على محل اسم ان قبل مضي الجملة وكل منهما لا يجوز وذهب الشارحون
الى انه لزم في الاخير اتحاد فاعل الخبر فانما لا يعطف اخبر على المسكن في المعطوف مع التاكيد
وحينئذ يعطف على لفظ المعطوف واشار بقوله فيستتم اعلم ان المص مال في السلسلة فاقلت
ان المعطوف هو واحد فحينئذ لم يخ هذا الكلام اية اشكالة او فرد الوجوه الاربعة ولم يذكر الخبر
بعد المعطوف يخ يريد وجه الاستتمام في متن لان الصور باعتبار العطف على اقصر المسند
من غير تاكيد تقدير قوله ولم يجامع عطف على جاز اي ولكون المكسور للابتداء لم يجامع لام الابتداء
في الحروف المشبهة الا ايا اي الا ان لانها للتحقيق كما ان ان كذلك حال كونها والعطف على الخبر
وان كان هذا يجوز ان زيدا لقائم وانا عدل عليه لانهم كرهوا اجتماع قرض معنى لا عدم ان
كلها حرف ابتداء مصدر ان تكونها عاملة والعامل اولى بالتقدم على معموله وايضا العامل المشكل
من غير العامل اخر داخلة على الاسم متصلا من ان واسمها يجوز ان في الدار لزيدا وقولهم ان من السمان
سحرا

ومنه دعاء للابتداء انصافا لان زيدا وان كان في اللفظ موخرا فهو في المعنى متقدم فكان لام الابتداء دخلت
في ابتداء الكلام بقوله منصوبا منها مثل قوله وقد جعل بين العير والنزوان في الكشاف الى المفعول الاول
اي موضعا المفعول منها وبين اسمها ويجوز ان يكون بين ومفعولا معه مع كونه منصوبا حالا على اعتبار
على ما قال بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم اذا قرئ بنصب بينكم او داخلة على ما يشتمل على الخبر اذا قدرت ذلك
المثل الخبر كقولك ان زيدا لطعامك آكل واما قال اذا قدرته لا تاكيدا كقولك ان زيدا آكل لطعامك لان لمن
الكلام ان تقع في اول الكلام واذا منعها مانع وجب ان تقع قريبا من اول الكلام وقالوا ان اللام
انما دخل على الخبر اذا كان مثبتا ولم يكن ماضيا مجردا من قد ولم يكن جملة شرطية ولا دخلت على الجملة
المنسوخة الصدر باللام الا بالفصل بين اللامين بالمزحلة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وكذا الا عرض
على مضمون الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد لا يقال ان زيدا لطعامك ايكل الا عند الاخفش
ولكن للاستدراك الاستدراك وهو توهم نشاء من كلام سابق فاذا
قال جاني زيد توهم السامع ان عمرا القائم يجيء لما بينهما من المصاحبة والالفة فدفعه بقوله ولكن عمرا لم
يجيء وتوسط بين كلامين متغايرين اي في المعنى والاثبات معنى والمقصود التغاير المعنوي سواء
كان في اللفظ تغايرا اولا كجاني زيد لكن عمرا لم يجيء ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم
في الامر ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يرهم كثيرا والا لازم الفشل ومنها نشاء ضمنا قبل التنازع
مرجوحة وقال تعالى وان ربك ليحكم بينهم في ما كانوا فيه يختلفون ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر
لا يصلح الانفصال ولكن لا تناسبه قوله وتنازع اي وسع الكلام ان في صحة العطف على الكلام
اي كما جاز العطف على معمول اسم ان بعد مضي الجملة كما مضى جاز العطف على معمول اسم كان بعد مضي
الجملة كقولك ما جاني زيد لكن عمرا لم يجيء وبكر ما قرعه عصا على اسم لكن وذلك لان معنى الاستدراك بعد نفي
لم يزل الا ان الاستدراك يدل على الحصة راجع الى ما قبله اذ الى بعد لانه حفظ الحكم السابق شيئا كان او اثباتا
عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فتوهمك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عن دخول
عمرو فيه وتنبيه على هذا كقولك قام زيد لكن عمرا لم يقم قوله وفرع خلف اللام اي وضع لكن ان ما دخول
اللام في الخبر ولكنه ضعيف فاستحب الكوفيون الى ان لكن كما منها لا الا عند ما سكن على ان تمسكن
بقوله ولكن من جهة العهد قالوا ان لكن لانه جملة معنى الابتداء مثل فيكل البصريون ان حق اللام
ان لا يجامع ان المكسورة الا قالا لانها مهما سقط عن مرتبتها من التصدير لكن جامعتها لشدة مشابهتها
لها لكونهما بمعنى واحد فسقط لعدم المناسب بصدرها بخلاف لكن فانها لا تشابهها معنى فلا يجوز ان
يسقط عن صدرها ما تكرره اما شاذ او مناول قال ابو علي على اصله ولكن الذي يحسن الهمزة
بحذفها والنار حركتها على ما قبلها فلا لم يستعمل الوزن ادغم النون الاولى في الثانية ويكسر هذا السؤال
بقيد ان يكون اصله لكن الى ح ان فيه كتاكه وفي المفصل اصله لكن انني قال الشيخ ابن الحاجب
قيل حركة الهمزة الا للنون من لكن محذوف على ما تقتضيه قياس النقل معنى ولكن انني فاحسن الحذف
حذفت الالف بحسبنا وعلى هذا انا ولكن انا قوله ويجوز لكن من جهة العهد الوجود

الذي عهد بيني وبينك رجل معهود وعهد الى كسرة النون وضعفه ابو حيان قوله ويجوز
الى ويجوز مع لكن المفردة الواو لان المفردة ليست للعطف حتى تمنع عاطفة اخرى وكذا تمنعت
يجوز اجتماع الواو معها قالوا العاطف هي الواو ولكن يجوز معنى الاستدراك قوله ولكن ايضا
لانشاء التشبيه كان ليست لانشاء التمني ولعل لانشاء الترجي سواء كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد
او مشتقا نحو كان زيدا فاضل فقد قال ابن مالك ان كان الخبر صفة نحو كان زيدا قائم فان الخبر عاد
عن الاسم لان المعنى كان زيدا متصف بقائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه صار الضمير عائدا من
عائدا الى الاسم لا الى الموصوف المقدر مثال كان في مثل وان كان الاصل كان رجل ثابت ولا تمنعه من
التكلف اعلم انهم اجازوا في كان مثال بعضهم انما مركبة من كان الشبه وان المكسورة فاصل لنا
كان زيدا اسد ان زيدا كاسد مقدم الكاف لئلا يدل من اداة الامر على انشاء كاقوم اما على المعطوف عليه
ليدل من اول الامر على التشكك وفتح الهمزة لان ما بعد الكاف مفرد وان كان المعنى على الجملة والكسر
ونظيره الضارب زيدا اخوك فانه غير لفظ تقديره اذ اللام لا تدخله وان كان معناه على الفعل
وعلى مذهبهم حرف بتركيبه وهو الصحيح لان الركن في الحرف خلاف الاصل ولان اخواتها غير مركبة
قوله وبين ما الى ان وان ولكن وكان يمنعن حذف النون الممدوحة من اخواتها فيبطل عليها الزوال
المشابهة العظيمة منها ومن الفعل وجاز اعمالها ايضا نظرا الى ان زوال المشابهة عارض فاعتبر الاصل
الا ان الالغاء هو الاغلب قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة يمكن ان اعلا لمحنة المكسورة ثم اللام
احتملت في محنة المكسورة التي لا تعمل مثال بعضهم تقدير شان بعدها فاسا على محنة المفتوحة ومثال
ابو علي لا تقدر قالوا هو اولى لاختصاص المفتوحة بذلك كالسماني واما محنة المفتوحة فحكى بعضهم اعمالها
في الضرورة السعة كقولك انك قائم واما في الضرورة مجاز في الضرورة فقط مثال قولك انك قائم الحاجة
فانك لم تجعل وانت صدق واما محنة كان فالاصح الغاؤها وقد جاء كان وقد يرى ساحلت
واذا لم يعملها فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المفتوحة المخففة ويجوز ان يقال لا يقدر بعدها الضمير
الشان ثم استثنى لكن قوله الا في لكن فانها اذا خففت الغيت وذهب يونس والاخفش
الى جواز اعمالها ولم يثبت له شاهد قوله ويلزم الى ويلزم المكسور المخففة اللام سواء كانت مخففة او مهملة
وقال الشيخ ابن الحاجب يلزم المكسور اللام سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين
ان المخففة وان النافية اما مع الاعمال فلظهور مذهب سيبويه ساء ما تحكاه فانهم فاتوا العلة
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويدخل الى ويدخل على الاربعة المخففة الفعل ليكون شبهها
بالفعل في حل المخفف ح على ما لا يدخله الفعل هو الفعل ح وان كانت في اتم لغاتها
وان على مخففة واللام في لغاتها لكن ودليل على عليه مثال سوكان لم يشن بالامس وقد يلزم في المكسورة
ان يكون الفعل الذي لا يدخل عليه المكسور من افعال المبتدا والخبر خلافا لمن قيس على ما التمييز
وقد سال معنى قوله ح المكسور ان في قتل المكسور والدليل عليه الكسر وجه المناسبة
وضعها كانت ان يدخل على المبتدا والخبر فاذا منع دخولها عليهما وجب ان لا تدخل على ما دخل عليهما

والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال كلها فيما سا وقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد قوله ان لا يسل يشكر وان تسل فوال البصريون يمنع الا
في محضة المفتوحة ان تكون مع فعلها بمن الحروف التي وهذه اجاها في ضرب هذا
وانما اشترط ان تكون مع فعلها بمن الحروف لئلا يلتبس المحضة بالناصبة نحو علمت ان تقوم
وان تسبح وان لا تخرج ولم يعكس لانه حذف من المحضة الذي موضعها والضمير وما حذف من
المصدرية الناصبة للفعل شيء وتبقى الاسان بهام المحضة فيكون كالعوض والناصبة ان الناصبة
كثيرة ومن ملازمة صح بالسبب ان الحاجب والناصبة لم يرد فيه موجبا على الاصل فلا تخالف
الاتي وما زيدت فيه تي فهو يخالف الكثيرة وانما حتى الى الفاء فقط مع انه يعلم من نحو علمت ان الواقعة
بعد محضة لا مصدرية لانهم اردوا ان يكون الخلاف في نفس ما يتبع فيه اللبس نحو علمت عامل
حارص على انه يدبر الزهو لك عن تقدم علمت والناصبة ثابتة للاستقبال وانما
خص بهذه الحروف اعني من اول الامر انما المذكورة من المحضة لا الناصبة للفعل لان من نحو وقت
مخلصة للفعل الى الاستقبال فلم يحتاجها الناصبة وانما قد ملاصحب فعلا دخل عليه ما محققة
مستقبلا واما حرف التي يزيده لمضارعة للحروف الثلثة فلذلك لا يجمع بينهما فان قلت
فيشتغل ما ذكرت ان يدخلوا فاصلا الفاصل قد والسين وسوف مع حرف التي لان حرف التي
كالجمع بالمحضة يجمع مع الناصبة الا ترى الى قول علمت ان لا تقوم في المحضة واردوا ان تقوم
في الناصبة قلت فان انما تركت الفاصل في مثل علمت ان لا تقوم في المحضة لانه معذور ان يجمع
مع حرف التي السين او سوف او قد لانها حروف اثبات فلا تجمع حرف النفي لانه اعلم انه اذا كان
فعلها غير مصدر في او شرطا او كان ان داخلة على الجملة الاسمية فلا حاجة الى حرف من الحروف
لانها لا تلتبس بالناصبة ضرورة انها لا تدخل على الجملة الا في الشعر قال سيبويه واذا لبس الا فان الا
اجاز المبرد المحضة في ضرب الشان مقدرة لانه ثبت ان المكسورة اذا خففت جاز اعمالها
قال سيبويه ان لا لما ليوقنهم مع انها الجدير بالعمل فاوجبوا اعماله في ضرب شان ان المفتوحة ولم يثبت اعمال المفتوحة
المخففة في الظاهر مع انها الجدير بالعمل فاوجبوا اعماله في ضرب شان ان المفتوحة
المخففة على المفتوحة المخففة لاعمال اعمزه بانه لان المكسورة المخففة علمت المظهر والمفتوحة
المخففة من المضمر والمظهر اقوى من المضمر لانا نرى هنا الجانب الحاق به جوان فانه اص مما من الاخر
قوله وليت للتمني الى ليت لانشاء التمني ولذلك يجب تقديمها على الجملة وجاز ليت
ان لها ما مع حرف جر وحذف سقاف مع اسمها وخبرها مسدا ليت وخبرها والخلاف فيه كالخلاف
في علت وبيت فذلك قوله ويل اي ويل لنوع او موجود نحو ويل لكم من ادنوم نحو ويل
نحو ويل لك موسى وقد تشم ويل معنى التمني مستعب الفعل بعدها نحو قوله يا ليل ليلة الالف
اسباب الوصال فاطلع الا الا قوم حين مواد بالنصب وذلك لان ويل لا تكون اسما لها في موضع

شاذ وم

وسداتي

المرفوع ومرفوع المرجو لما فيه من معنى التمني فيتهما مناسبة وجاز دخول ان المفتوحة فيها للعلة
على ليت فلا يجوز لليت ان زيدا قائم يجوز لعل ان زيدا قائم ولا يمكن ان يمنع مناسبة مجرد ولا يرد
بالاستفهام فلا يلتفت اليها قوله ويلحق اي ويلحق حرف الحروف الثلاثة حال كونها كائنة فيها
عن العمل اي ملغاة من الكف الحاصل عن معنى بها كما لا يعتد بها اذا وقعت من حروف الجر ودخول
نحو قوله فيما رحمة من الله الا ان الفاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي كان وليت ولعل اكثر من
اقترانها مع الاوان ولكن وذلك لقوة مذهب الثلثة من معنى الفعل من حيث ان كان يدل على ثبوت
وليت على تمنيت ولعل على ترجيت مع انها غير معنى الكلام وتؤثر في معنى بها بخلاف الثلثة الاخر
ولذلك جاز في الحال الوقوع على العمل الصريح لقوتها اعلم انه قال ولا وهي سبعة وذكر السبعة منها
وهي الحروف المشبهة بالفعل وهي الساكن والكسر اثنا وقوله ومنها اي ومن العوامل الناصبة الواقعة
لا التي لنفي الجنس عاملة وما مانع عن الخامس من العوامل شرع في السادس مثال السادس
اي السادس من العوامل ما مرفوع بها منصوب ومعمولا ولا المشبهتان بليس وقد عرفت احكامها وجه
المشابهة وسنعرض له المصنف في الكتاب وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي مرفوع بها منصوب
حملا لها على ما وهو ضعيف لان العمل لا يثبت قياسا قوله والسابع اي والسابع من الاول
السبعة غير العاملة وذكرها استطرادا لان المصنف ذكر العوامل مع انها ذكرت عرضا لها في الباب والاستطراد
في الاصل ان يقصد صيدا فيعرض لصيد اخر فيتهاون الى من غير العاملة وحرف العطف وهو عرضا
وما يتعلق بها ومنها حروف التي غير عاملة بها في الاسم وهو ما ولا المشبهتان بليس
ولا التي لنفي الجنس وما عاملة في الفعل لحرف التي ولم ولا للنهي وهي لا التي الحال بحرف ما فعل والدليل على
ان ما التي الحال اعلم الاحوال ان كونه ما الحرف لك واردوا ان ما تقوم وما زيد منطلق في هم ما
لا يجوز فيها خلافا للحجاز ويجوز الفاصل الماضي الذي قد من الحال كما فعل ما سيوجد
قال لهذا فعل فان تقدمه ما فعل ولا سيدخل شيء مما في حيزها ما فلا حال طعامك اكل زيد شديد منصوب
اكل عليه لان تقديره الاستهام في حيزها على الاسم والفعل فلا لا يدخل ما في حيزه الاستهام عليه
لا يدخل فيها ما في حيزها خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تقديم ومنصوب ما في حيزها عليها فيما نحو علم الوقوع
والجواب ان لم وان يختصان بالفعل فلهما الحق بالفعل ليتقدم ما بعدهما عليهما كلتا وانما
يدخل على الفعلين واما لا فهي حرف منصوب فيما فعلها فيما الحق بالفعل سوى حيث بالتي قبل
ما بعدها فيها فعلها ولا يخفى عليك ان ما ذكرنا مناسبة والتمسك بما هو يعدم المتقدم
في مراتب البناء قوله وكذا قوله اذا هي فاصلة السنة اشارة الى تمسك به الكوفيون
فان لها منصوب نقل وقد تقدم ما في حيزها عليها وجوابه بانه شاذ فلا تناسب عليه وقيل
بناء على الانصراف عن الظاهر وهو ان يكون لها منصوب فعل منه الظاهر ويجعل ذكر ما
تقديره لا يشتغل بتقديره فيكون التقدير ما منع لها ما منع قال المصنف وقد ادركنا
سهل ما منال يجيء يوم وما ادري علام موضع سورة المراة يجيء قال وقيل اول الجيش على

ولوم وما اذا كان من الذي شكوتها والى الناس وجه على عنها لاني لم اناط منكرا انا سخني به ذلك يوم
على ان اعمال الورد تحته وما سوى والورد ساعة نوع سول لست على في اسار برس وهو الورد وعلى
نصح وس الناد وهاس وما سوى ماء المراة والورد ساعة نوع ودوف اعلا مولد والورد نصب
على انه بدل من ساعة نوع والمعنى ما سوى ماء المراة الورد اي فاسد بالماء ساع حاده في الورد
محبوبه الشب طاهره الشب لا حاد عليها ولا اصاع لرسمها ووفا عاص عاد بها والبها وحاجة
كما بين في الاصحاص الموت وحال نصب المراة اذا لست ما عها قوله ولا التي الاستقبال عطف
على قوله ما يتق لحال معنى الاعتوم فيه ومعناه نفي المستقبل حال سيبويه اما لا فكون فعلا قول
اسالح وفعل ولم يتح الفعل واذا لم يتح الفعل فهو مستقبل وقد حذف الفعل بعد لا يجوز لا يجوز
افعاب من الفعل في كلام اهل هذا اما لا حال اما لا اصلها ان لا وحاصله فلا يجوز ان تحذف
نون ان التي اليهم بقرب المجرح ومعناها اكرم فلان كان يكن بادي جنس وحسن كن سول نوع فاذا اتح
من نحو ذلك اما لا مشكل قوله ولهذا اي ولكون لا نائبة عن الفعل اما لو الف لا مع ان الا حالة
محققة بالاسماء والافعال مجملا اما لنها اماله الفعل قوله وحذف لها اي فكذوف لا في جواب
النفي من قول الله احضرت زيدا وبرد والله لا اضرب زيدا ولهذا لو قال احد والله انزب الله غدا
لم يتركه اما عنوا الا بحث لان حرف النفي محذوف نحو قوله حلفت بمن الله ابرح قاعدا اي لا ابرح
وقيل حرف نفي تنا الله تفتؤ تذكر يوسف فعل عليه يجوز ان يكون حذف لا لانه في جواب النفي مثل
لانه من اجوابه كان ولو قيل سول الهذل ما لله بين الف لكان الله واحب عنه بان النفي كما
الاستقبال فلا يحتاج فيه مطلوبه فالحمل على حذف لا لكونها في جواب النفي الظاهر وهذه انه لا يكون بيك
الهذلي الله والله لا ابيت وان قطعوا راسي لديك واوصالي الشك لا مراد النفس واموري ولو قطعوا
الا وصالي جمع وصل سول طلب لمحبته والله لا ابرح ولا ازال قاعدا عندك وان قطع الاعداء الاعضاء
راسي ومفاصلي ولا انصرف عنك وان قتلوني في حبك ولا يجوز حذف حرف النفي من الاسمية لانها
اصل استقبالا في جواب القسم من الفعلية ولا من الماضي لانه اخف من المضارع مع الشاذ في جواب
النفي من المضارع قوله ومن اجوابه كان اي حذف لا من اجوابه كان كقول حال مرتاك عنق
لها ما لكني موما على خنه جمل اي لا تزال السبق لامراة سالم بن فحطان بيع النساء وسكون الهاء
وفتحه حلفت يمينا يا ابن فحطان بالذي تخلل الارفاق في السهل المجلل مرتال حال السبق وبعد
ناعط والمجلل اذا جاء سائل فعندي لها عقل وقد راحت العلل كان سالم بن فحطان اذا جاء
سائل معطيه تبرا فعوتب امراته وعاتبته على ذلك فشكا ناج اسات فلها فاحاشه اوانه
بهذه الابيات فاعتذرت اليه وايمن حلفت حلفا بالله الذي تخلل وحسن بالارفاق عباده
في سهل الارض الذي تكثر فيها ما حاجز وجبلها الذي يسر فيه ذلك وقيل اراد بها جميع الدنيا
لا تزال جمال مرتاك اعدا لها واوها للابل لسندها مدة مشي الجمل على خنه اي ان
الابل لا تشبع بها او اجاوك السوال فعندي للابل عقل وهي جمع عقال وقد راحت ما

واباث سالم بن فحطان بابزه لقد بكرت ام الولد بلا منى ولم احرم وما ملت لها محملا فلا حرمتني
بالملامة واجعلي لكل بعير جار طالب حملا فلم ار مثل الابل بالاس ولا مثل ايام العطا لها سبيلا
وقيل ان سالما لما اعطى رجلا بعيرا وقال لامراته ما تي جملا نزف به ما اعطتنا اي بعيرا ثم اعطاه
بعيرا اخر وقال لها ما تي جملا ثم اعطاه ثالثا وقال ما تي جملا مالت حلفت الاباث اعلم انهم قالوا
اراد ث الاتمال فحذفت حرف النفي لانه لا يلتبس اذ تقدم جواب القسم فلا يلتبس قوله يحتوا الجبال
لان المحذوف هنا يكون حرف النفي في جواب القسم لا لانه من اجوابه كان كانه لم يجعل فيها حلفت يمينا
يمينا لانه اخبار قوله وقد تقع اي وقد تقع ما الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر
نحو فلا اقتحم العقبة لا تقرب الاقحام شبهت الى لا تكرر فيه ولا الطو هنا وقد لا يكرر نحو قول الشاعر
والى امرئ لا افعله وقوله والى عدو لك لا اتاه والدعاء بمنزلة المستقبل لا يكرر وكذا جواب القسم لا يكرر فيه
لان المراد بالدعاء وقوعه في المستقبل فكان كلمة المستقبل لا يكرر وكذا جواب القسم لا يكرر فيه
سواء والله لا ضربت الى والله لا اضرب لان القسم انما يتعلق بالمستقبل لكان ما كانه يتعلق بها
مع الماضي نحو والله ما ضربت قوله وبالي اي وبالي لا تلقه لتم سوى في جواب افعلت كذا لتم ان
كنت قد فعلت ولا ان كنت لم تفعله منزلة الا الى وان بمنزلة كان في الحال ومدخل على الجملتين
الاسمية والفعلية قال سيبويه ان يكون الا الظن وقال ان الحكم الا الله
اي من الحروف غير العاملة حروف التنبيه وهي ما يدخل على انواع الاشارة كثيرا اخرا انه
او لا وهاانت ذا فعل قال سيبويه هاانتم هؤلاء وقال هاان زيدا منطلق وها انطلق والاوما حرفا
يتنبه بها الكلام وما يدخلها خبيه المخاطب وجعله حاضرا منها ما يلقى اليه من الكلام قال الشيخ الرضي
وما يدخلها المعنوية تاكيد معنى الجملة وكانها مركبتان من همزة الانكار وحرف الاستفهام ولا الانكار
وقيل التنبيه اثبات رب لهوفان لافاده الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انها غير عاملين
وقيل التنبيه على كل جملة خبرية كانت او طلبية سواء كانت اسمية او فعلية او استفهامية او تمنيا
او نداء الى غير ذلك ومختصان بالجملة خلاف ما وضعتها اللغة كونا الكلام بعدهما مبنيا على ما ذكرنا
لا سبيل ما قاله لافادته المعنوية ولا ما يدل اللفظية وتنبيه هذه الحروف حروف التنبيه تنبيه على ما ذكرنا
لان اضافة الحرف الى التنبيه الى المعنى نحو حرف الاستفهام وحرف التحضيض وبقاؤهما وقد يحذف الهمزة
الى الف اما مسالم والله وهما للحقيقة فكثرة استعمال القسم وقد يبدل همزته عينا فيقال هما والله
وعم والله وها الضمائر بما والله وهم والله لكان قرب الجمع لكونها من حروف الخلف قوله
وهما حروف التصديق والاجاب وهي نعم منزلة لاستفهام من الاجاب او استفهام
منزل الى جعله كاستفهام من كلام موجب وحتى جبا كان او استفهاما نحو نعم لمن قال عام زيد او
اقام زيد فقام لمن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد نعم في جواب السبل عنك الضرب على الالف
الى الجاب نفي مثله استفهام وللاك لو قال رجل نعم في جواب السبل عنك الضرب على الالف
فعلنا الوقف اذا لم يعد عرفا على الف والوقف مقدم على الله والاستفهام من انه وقف الجواب

أليس بكم نعم كان كذا أما بعد باعتبار اللفظ وهي الجواب الى أنت لا بعد النفي سواء كان ذلك النفي بحرف أو
بلى في جواب من قال قام زيد أي فقام أو كان ذلك النفي مقرونا بالاستفهام فهي إذن تنقض النفي الذي
بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى أليس بربكم قالوا بلى الى أنت ربنا واجل خبر وان تعدل الخبر سواء
كان الخبر موجبا أو منفيا ولا يجي هذا الانشاء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام وغيره فان طلب فقد يجي
ان النثر مرفوض الدعاء كقول ابن الزبير لقضاعة بن شريك حين قال قضاعة له ألبس الله نافة جملك
ان وصاحبها والدعاء طلب فلذلك نظرا الى ان صورة الخبر وقال جرير لا تعلن يعني نعم والله لا تعلق
بيت على الكسر نظرا الى الاصل فلذلك كسرت وذهب قوم الى انها اسم بمعنى حقا فقد قال في بناء ما حقها
لو اضافة جر الحرف لنظاره بمعنى ولا يجي الموافقة لنظرا الى اعراب الى بمعنى الفعل قوله والى اي والى اي
بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع القسم سواء في جواب اقام زيد اي والله اي والله اي وربي اي قام ولا يكون
القسم به بعدها الا الرب والله والرحمن وبحق اي الله بالنصب على انه مفعول الفعل المقدر وفي يا
الى وجه تلك حذفها للساكنين وفتحها شبيها بحرف الاعراب وابقاؤها ساكنة وابقى من الساكنين على حد
قبلها في المحافظة على حرف الاعراب وصون الحرف عن التحريك قوله ومنها الى ومن الحروف عن العاملة
حرف الواحد بابا وافا ودرسين الشرف لها وكذا الكاف في ذلك حرف لانه متعد معنى في غيره
ويجوز كون عن اسم الاشان الذي قبله مخاطبا به فالواو لحق عنه لباس الاسم والحرف عدم التصرف لكذلك
فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسم اعني كونه مبتدأ وفيه وجوبا ومذكورا ومؤنثا ومشكلا ومخاطبا
وغائبا اسم فيه في الحرفية والدليل عليه انه يتبع اتباع الظاهر موضعها ولو كان اسما لم يتبع ذلك
كاني كاف ضربتك وبك قوله وجهلك اي وكذا كاف جهلك حرف لان جهل يعني انت ملكان اسما
لكان مفعول ويكون يعني انك وهذا لا يجوز لان الجر من اتباع المفعول لا يجوز في غير افعال الطلب
والتجارة اي وكذا الكاف في التجارة حرف والتجارة اسم من اسماء الافعال بمعنى الخ فلو كان اسما
لكان فاعلا وهو لا يجوز لان فيه ضميرا وهو قوله وهو الفاعل لا يجوز وهو ظاهر ورد بذلك اي وكذا الكاف
في رد وكذا حرف لانه لو كان اسما لزم كونه المبتدأ وهو الجر من مضمر الفاعل المتصل بغير افعال التعجب
وكذا الكاف في ارايتك حرف ملكان اسما لكان مفعولا فيلزم الحذف المذكور قالوا ارايتك زيدا
ما صنع يعني اخبرني يعني ارايتك اخبرني وهو مفعول من رايت يعني ابصرت او عرفت كانه قيل
ابصرت وشاهدت حالة العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فالمستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة
وتابعها من تصريف كاف الخطاب الذي يعني اخبرني فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتذكيرا
او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا واما اذا كان ابرايتك زيدا وارايتكما الزيدين فعل الطلب بكون الكاف اسما وحرف
الفاعل والكاف مفعول اول ارايتك زيدا وارايتكما الزيدين بتحريك الزيدين وارايتك هذا
وارايتكما الهندين واراينكن كن الهندات ومنها حرف الصلة
انما سميت حروف الصلة الى الزيادة لا لانها لا يعني انها اصلا لان منها ما هو واقع في القرآن وهي سبع

الزائدة لا اصلا ولان الهاء يعني وفائدة وهو تاكيد من الجملة ولا لانها شيء زائد لانها اكثر ما يعني فزيادة
بل انما سميت بحروف الزيادة لان حذفها لا يخل اصل المعنى ولرجحه اذ لم يكن بعد ما قال سيبويه في مثل انما
سميت زائدة لانها لا تغير بها اصل المعنى بل لا تزيد سببها الا تاكيدا يعني الثابت وهو قوله
شيئا فالم تغاير فائدة المعارضة الفائدة الحاصلة فيها وملزمهم ان تعدوا على هذا ان ولام الابتداء والنافية والتوكيد اما كانت لا زوائد
اقول هذا الالزام لان ان ولام الابتداء والنافية والتوكيد انما وضعت لافادة التاكيد وتسمى لها
لافادة معانيها تحمل كونها زائدة كحذف حروف الزيادة فانها وضعت لمعان لا تتعدى منها حال كونها
زوائد فيكون زوائد حيث لم تتعد وما منها معانيها الى وضعت لها وما استفاد منها ليست معانيها المذكورة
فيها وقد قال انما سميت حروف الصلة لانه موصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير
ذلك وانما قال سيبويه لا يجر منها لان الكلام انما هو في الحروف العاملة وما يجر منها انما او من حروف وعلى
يريد ان ان هذا وهي ما الناقصة كثيرا الناكدة النفي وتدخل على الاسم نحو وما ان طبنا جبن فعلى الفعل نحو
ما ان رايت فالحرف انما وان حرفان متساويان الفعل مثل ما رادف الى ولام الابتداء ورد عليه بانه لم يجد
اجتماع حرفين يعني واحد وفي مثل ان زيدا قائم قد فصل منها ولا خلاف للنزاع في نحو انظر ما ان تجيء الناس
ولهذا قال اجماعا يعني نزلوا بعد ما المصدرية بالاجماع وان كان قليلا مدرسة وان هي اي نزلوا ان بعد ظن كثيرا
نحو قوله تعالى ان حاز السفر وكون في موضع منه غزاة مثل ان الآية او مقطاعه مثل قوله تعالى ولما ان جاءت
رسلنا لوطا وفائدة ملت زيادة المكون بعد لما نحو لما ان جلست جلست بجانبك كراهة الشيء وما في
رحمة يعني نزلوا ما في بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب وبما خطيئاتهم وقلت زيادتها بالوضع
نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون ومثل في فيها ان ما كره فانجو وردت منها
واذا ما انزلت اي نزلوا ما بعد اذا ما كذا بعد متى والسين واي اذا افادت هذه الكلمات نحو
منها مثل افعل وانما تجلس الجلس وقوله تعالى وايما ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واما مذهبين بعد ما لم تكن
ما الكافة من التزايد لان انها تاثيرا وهو منع العامل من العمل نحو لم يكن له ان يجعله على
مذهب من العمل لبيانها واخواتها كانت ما زائدة وليس على حينا واذما لا يدخل لانها من المعنى
وهي الكافة لها اضافة الاضافة قوله ونون اي في نون الكلمة سلع ما وشلعة عنها عاملة علت السيول
قال الفتى البيت لاسه بن ابي الصلت وقد زلوا في ثلثة مواضع من هذا البيت وهي عن الاصمعي
انه ذكر عن عيسى بن عمر انه قال ما ادري معنى هذا البيت ولا رايت احدا يعرف معناه وقال عمرو ابن امية
قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا في سنة الجدب يحملون ما يقدرون عليه من النيران في اذناب
الابل والبقر صبيان من النجم ثم يطلقون بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويصيحون بالدعاء والتضرع
وكانوا يقولون ذلك من اسباب السيول وفي الصحاح السلع شجر مر ومنه السلعة قال الجاعل البيت سيولا
سلعة ذرعه بك من الله والمطر والسيول النبز وقبله سنة ازمة تخيل الناس من الجهد بها خيرا
لا على كوكب نيرا ولا ريح جنوب لا ترى طيرا وتشربون بالفرات الهدل المطر وهي بالنيل حتى تتورا
عاقدين النيران في شكن الاذناب منها لكي يهيج البحور اسلع ما البيت قوله قالت السيول

الى السبب الحرب اسلف البيان ما حلت من السلم والعشر والضمير في عالت للسنة وسلم مبتدأ محذوف
خبره اي فيها سلم وانما قدرنا الخبر اعني فيها متقدما على المبتدأ لالتزام تقديم الخبر فيما وقع فيه المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا فلا يكون نكرة محضة وعامل نصب عشر لا سلم لوجود الفصل بهو انما تقدر وصف السلم
مثله بدلالة سياق الكلام اي عشر مسل للسنة وما احسن رواية الكتاب وهي سلما ومثله عشرا اما
عاملا ما على الابدال من الضمير ان قوله وتحذونك اي وتحذون الشاعر من الكرائم التي نزلوا ما
بعدها تحذيك اكرم سلفون وذهب بعضهم الى ان ما بمعنى اسم والمختار انها حرف
لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسم وانما ثبت زيادتها في نحو فبما رحمة من الله ولم يثبت في نحو
فالمل على ما هو ثابت اولى وقالوا فايدة ما بعد اما التحذير نحو هل اعطيت الا عطية ما اي ما عطية لا يعرف
من حنانها او العطف نحو لامر جدع مصر انفه اي او لا يعرف من عطية او التنويع نحو لاضربنه ضربا ما
اي ضربا من انواعه مجهولا غير معين قوله ولا تذلوا اي ولا تذلوا لا اقسم من الزوائد اذا المعنى اقسم
ويؤيد ما معنى قوله ولا في لا اقسم تزاد لانفي لا اقسم وليس بالوجه وانما قال على الاعرف لانه قال بعضهم
انها تكون تاكيدا عن الموكد فلا في لا اقسم لا تكون زائدة لاستلزام معنى التاكيد معها بل هي لما الموكدة
من عدم السبب ولهذا ثم قال اقسم مع الكسر ومع واجب بانه منقوض بنحو ان زيدا قائم فان ان اكد
بانما ولا يخفى عليك انه انما ذهبنا انها اكد لا لما في كونها زائدة على حقيقتها قوله وما جاءني اي والا في
ما جاءني زيد ولا عمرو من الزوائد وسيرد لا بمعنى مذكور لنفي ظاهر فهم من جاءني زيد ولا عمرو ما يفهم من ما
جاءني زيد وعمرو من ان المنفي مجموعهما فلما نافي مجموعهما وقال بعض المحققين ان معنى الكلام لما نفي
الوجود والعدم واحد غاية ان دلالة الكلام على المعنى المراد عند وجود ما اقوى من غير الموكد فافا
قوله ودلالة الكلام وتاكيد لا تخرجها عن كونها زائدة اما لان الظاهر قد تاكد بزيادة لنصر فيها او لان
الزائد لا يسلك معنى التاكيد ومنها الحرفان المصدريان انما مال الحرفان
وقد تقدم جواز ان المشددة مع ان غيرها وقال حروف المصدر لانها وان كانت مصدرية الا انها عاملة
وكلامه في غير العامل من الحروف وهما ما نحو فيما رحمة وان سوف يدخل المضارع فقد قال اعلم انه
موصولا بالفعل المتصرف اذ الذي لا تصرف لا مصدر له معنى قول الحرف مع الفعل بالمصدر ولا يدخل كلامه
لا يشتمل ان قيد المصدر الحاصل ان مع الفعل ما افاده ان مع الفعل والا فلم يكونا مؤولين به
الا يرى ان معنى بارحت وجهها واحد والمصدر انما دل الفعل مع الحرف المصدري لا المصدر
الا فرادا ولا يدخل التحاق في حروف وضع الانشاء حملا ان منه بعضهم واجازه بعضهم منهم
سيبويه وابو علي قال الشيخ ابن الحاجب فان لم يكن لفعل ما وان مصدر قدر كما قلناه كقوله فلو ان
عيني ان تكون قد اقذيت اعلم اي وقع مذنب اعلم ولا يحتمل بشرط لما المصدرية عاملة فيها عينا
اسم يكن به عن المصدر وكذا عند ابن السراج والمعنى في قوله ٣ فما بارحت الوجد الذي اجنه
ورد عند بانه لم يوجد هذا الفعل بارحت نافي فوضع والاصل عدم الاضمار وقد زعموا ان الاحتمال
بانه يلزم منه استعمال العذاب تكذيب التكذيب وهو باطل لان تكذيب التكذيب تصديق

وقد تقدم

وقد تقدم قوله ولا يلزمه اي ولا يلزم الاحتمال ما ذكروه لان النصر المنذر مشتمل على المنسوخ وما ذكروه
انما يلزمه لو كان منسوخا به قوله وان سوف ما دخل المضارع للاستقبال انما خص هذا لان الداخلة على الفعل
من الحروف العاملة وكلامه انما هو في غيرها وقد ذكر في كونها غير عاملة تامل لان المص ذكر في الحروف الناصبة
ان الداخلة على الماضي مخففة من المثقلة والمص على ان المخففة عاملة في ضمير شان فالداخلة على الماضي
عاملة ايضا اقول قوله للاستقبال قيد لان اي جاء ما وان للاستقبال قوله سوف ما دخل المضارع
لا خلاف ان العاملة ملزم ح ان يكون ان التي للاستقبال لم يدخل المضارع حرفا مصدريا عند الشيخ
ولا كلام فيه وانما الكلام على ان الداخلة على الماضي هل هي للاستقبال ام لا فعند ابن الحاجب ليست للاستقبال
بل هي مخففة من المثقلة كاكد وعند غيره للاستقبال والمعترض جعل قوله للاستقبال قيدا للضارع
حيث قال لان ما دخل المضارع للاستقبال عامل فيه وهو سكت عن الحرف الغير العامل وذكر بلا
البيان توهم ان ان في غير موضع مخصوص عاملة في جميع المواضع قوله ولا يعمل الخ اي وقد ذهب الاول ان
في الفعل المضارع الفاسبها لان ما في كونها مصدرية او بان المخففة بخوان تقرآن على تمام وكلما
من السلام وان لا يشوا احدا فان الاول مصدرية غير عاملة لوجود الفعل اسماء اسم مرفوع في
الصحاح وح كلمة وذلك ان سوف ح بحال الزيد منتصبة باضمار فعل كانك قلت الزمه الله او كما وكذا
ان سوف وح بحال زيد منتصبة باضمار فعل وهو اعتراض من اثار الكلام الاستشهاد الاسلام
سوف الشاء مخاطبا لصاحبه اسالكما ان تقرآ على حبيبة اسماء مني السلام وان لا تشوا
بذلك احدا ولا تعلماه به والنفس منكما اخفاه وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحبت
ما كنتما راقبتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتقضيا نفعه عندها ويدا ان تقرآن
البيت قوله فدت نفسي اعتراض قوله ان تحملا حاجة لي في موضع النصب بتحمل مضمر
يدل عليه ما مضى من النداء والدعاء والتمني وهو اسالكما وقوله ان تقرآن بدل من قوله ان
تحملا لا ما يقال من انه رفع على انه خبر مبتدا محذوف اي تمني ان تقرآن فيه ومنعهم ابا
وبعض النحاة اجازوا في لفظ الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت الذي تراعين
اي فيما رعيتك فالذي ههنا مصدري البتة ولا يصلح موصولا بما بعده والا يلزم امور ثلثة احدها
لزوم التانيث في لفظ الذي لانه خبر وثانيها لزوم العائد من الفعل الى المبتدا وهو منتفي
هنا وثالثها امتناع تقدم ما في حيز الصلة مع عدمه هنا حيث قدم قوله فيما على تراعين
فانه مع ما قال من ان صلوا ان تقرآ وتقدم ما يمنع تقدمه واما اذا جعل الذي مصدريا فلا يلزم
شيء منها اما الاولان فظاهر واما الثالث فلان فيما يكون عاملا في الذي مرعين ضرورة
انما زاده على المبتدا اي انت كائنة فيما رعيتك كما قالوا في زيد في الدار ان البيت داخل الظرف
لسوء العامل فكذا هذا وقد يقال وعلى تقدير ان يجعل الذي مصدريا لا يلزم ذلك لان يجعل خبر الذي
نرعين لجواز ان يكون ما هو اسم باب وكانوا فيه من الزائدين احدهما
العدول عن الاصل وهو العدول بالمقدم والثاني خبر من غير ضرورة والاخر جعل ما اسم باب وانوا فيه من
الزائدين

لان اللام في الذين ان كانت موصولة لزم ان يحمل قوله مسلما محذوف نسبة الظاهر فان كون اللام موصولة
مانع البيت كلمات ما نحن فيه فان الخبر اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على المبتدا الذي هو مصدر صريح نحو في الدار انك
او صريح في الدار ان تقام فيه وحملوا على الذي المصدري او على ان الذي مع الفعل بمنزلة المصدر
قوله سم وخصته كالذي خاصا الى كونهم ويجيزون الذي تضرب زيدا فاما على ان يكون الذي مصدريا اي
ضربك زيدا فاما وانا مال ويجيزون بلفظ المضارع مع ان الاصل بقوله اجازوا هو لفظ الماضي لانه لو قال
بلفظ الماضي لافاد ان هذا التركيب يحتمل وهم قد حملوا عليه بالجواز وليس بمراد بل المراد هو انه ان قال احد
فهم يجيزونه فقد وقال المص والعلم ما حملوا الذي من حروف المصدر ما فيه من التقدير وعدم النظير بل حملوا
فيها مكتسا عن المصدر مكون موصولة مقدرا في صلته ضمير كما هو من مذهب الاخفش في اما تعني
الذي تضرب زيدا فاما الضرب الذي تضربه زيدا فاما وسيجيء انت مصدقا الذي تظن ان اصل قول منا طلبك
الذي تريده وقد قال ان طلبك الذي تريده كائن حينا قوله والذين اي والذين اجازوا
الفاء الموصولة بجر ورب بالذين القائم احتج بجر القائم على زيادة الذي متمسكين بقوله من التزم الله الذين
آذاهم بهتان العيام عليه الباب تعقبوا على زيادة الذين فلا يبعد من مذهبهم ان يجعلوا حرفا لا اسما
موصولا لان الحرف بالمزيد اولى من الاسم فقوله والذين مبتدا خبره فلا يبعد وانما قال بالجر لانه على
تقدير الرفع لا يكون مما نحن فيه وقوله على زيادة الذي متعلق بالجر او بما اضيف اليه بخبر اي قول
زيادة الذي او حال لانه اي كائنا على زيادة الذي وقد قال لم لا يجوز ان يكون من باب التاكيد اللفظي
وهو احسن لانه تاكيد كله بالواقع معنى دون لفظ ويحصل بهذا النوع من التاكيد من التوكيد على
تقدير اللفظ صلته كان نحو قولك زيد كقتل عمرو سبحانا شاعر العلم والشرف كمالك زيد كبود فانه يخص
بالضرورة اقول بهذا ما ذكره صاحب الكشاف في قراءة زيد بن علي والذين من قبلهم وهي قراءة شاذة
ووجها على انها ان يجعل الموصول الثاني من الاول وصلته تاكيدا كما اجمع جرير في قوله ما تلم علي لا ابا لكم
فيها الثاني من الاول وما اضيف اليه وكانهم لام الاضافة من المضاف والمضاف اليه في لا ابا لكم
ورد عليه ابن الحاجب بان التاكيد اللفظي لم يعهد الا باعادة اللفظ الاول ومع ذلك فقد صرحوا بانه
مثل الصلة فالاولى هو ان كله من جزء على ما هو مذهب الكسائي والاخفش من عدوا او موصولة او
موصوفة واقعة خبر مبتدا محذوف والجملة صلة الذين اي الذين هم من قبلكم واما قال من ان
الخبر قوله زيد دون الصلة غير مفيد فكيف يؤكد غير كاتب بانه مفيد الكتابة وان كان المشار اليه بها
قد اندرج عود الضمير في مثل الذي قام مع ان الضمير انما يرجع الى العدد سال ان اكد اللفظ لما كان مشعرا
في الحرف فهذا الموصول اصلا وكاتب علته بان وجه الاستبعاد ان المعدول لا يتم جزءا الا بصلة وعائد لهو
وهذا لم يرجع من الاسم كالقراءة من زيد ولا كذلك الحرف فانه وان لم يفد الا فائدة المعنى على ذكر على
لا يصير معه بمنزلة كلمة واحدة وقوله ويحصل بهذا النوع اي مردود بان احدا لم يذهب الى ان المثل في مثل
عمرو تاكيد بل هنا كلام وهو ان كلمهم يكون الذين في البيت وجوزا بدا الا لطيع مع احتمال ان يكون صدر
الصلة بحذفا والتقدير ثم الذين والجواب هو ان عدم تعدد المعنى عند الحذف وعدم قرينة تدل على

المحذوف وتبرئ زيادة من اوجب عليهم الحكم يكون الذين زائدا اعلم انه قال البدائي ان النفر
لفظ مشترك بين دون العشرة من الرجال عند ابي زيد وقال ابو زيد النفر والقوم والرهط يقع على الرجال
دون النساء ولا واحد لها من لفظها والنفع التحرك قال مقتضى انا رطا اذا حركت حبالها
لسوعه مثل الشاعر بهذا الرجل من الرجال الذين اذا اصاب الغمام فضعه ابواب الملوك تفتح
لانهم اولاء ولا يخافون الملوك كالخافهم عمرهم وقيل لانهم كرام لا يردون عن ابوابهم فاذا
عليهم ان تفتحوا ابواب العظماء متفتحة بانهم غير مردودين قوله حلته الباب اي
فضعه حلته الباب بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه ولا يخفى ان في هذا الحذف نوع مشقة
قوله ومنها اي ومن الحروف غير العاملة حروف التحضيض وهي هلا والا هلا ولولا ولو ما مرحل
على المضارع بمعنى طلبه والحض عليه بقول هلا تفعل بمعنى صل وعلى الفعل الماضي على معنى اللوم على ترك
بقول هلا فعلت بمعنى انك تلامه في الترك وانما صدر الكلام لدلالتها على نوع من الكلام وهو التحضيض
والبعث اذا دخلت المضارع او التوبيخ واللام اذا دخلت الماضي ولزم مكان الحرف الفعل
لانها لطلب الفعل اما اذا كانت في المضارع فظاهر واما اذا كانت
في الماضي فلان ما للام على تركه فهو فعل طلب
مكون للطلب فاشبهت لام
الامر فتخصص بالفعل كالامر
لام الامر بالفعل فعل علة طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون منها اذا وقع بعدها
الماضي طلب فلا تم ما ذكرنا والصاحب ان لا يجوز النصب بعدها بانا، ويجزم لم يقاء واحب عنه
بانها لا تنفك عن افادتها معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له واذا وقع بعدها الماضي منها على
ان المطلوب منه ذاك فعلا في الوقت وقته مصاحبا للتوبيخ واللوم على ترك الطلب وما عبارة
ما فيه من الطلب المقدر فرد منه نصب جواب بعد الفاء وجزم منه فاء وان الظرف ان يقال ان
التحضيض على الفعل والتندم على تركه لا يصح ان يدخل حتى الحرف قوله ماضيا او
مضارعا حالان من الفعل وقوله سم رب لولا اخرتني الى اجل قريب وقوله ولو ما تيتنا فتكلمنا
وانما لم يكتف بقوله ولزم الفعل يشير الى ان هذا الحرف لا يدخل غيرها والفعل اما ان يكون لفظا
كما ذكرنا او مقدرا كقولك لمن ضرب قوما هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا قوله والاخبار اي لولا ولوما
كما يكونان كما ذكر من التحضيض يكونان لطلب الامتناع اي لوجود الاول لعدم الثاني على عكس
هلا لك عرا لوجود على وجه ما في هذا الوجه واحدان على المسلوا الجر
قد يلي حرف العرض لانه تعالى قد ضرب لمن يتوجع بهذا الحرف وحرف العرض ايضا لانه يورث
الماضي من الحال فقولك قد قام زيد دال على ان قيامه قد مضى فاذا دخل على فعل مضارع كقولك قد يقوم زيد
فانه لا يدل عليه ولذلك لزم قد في الماضي اذا وقع حالا وبمنزلة قد يكون ويكون على التقليل
نحو ربما قام زيد فيكون قد اذا دخلت المضارع فلا منزلة ربما فان ربما اذا دخلت الجملة الفعلية

افادت بها التسلل نحو رب انام زيد انا قال ربا لان رب يدون ما لا يدخل التسلل ووجه افادة التسلل
اذا دخلت انصاري نحو ان الكذب قد اهلك وان الجهل قد صرعه هو ان التسلل مناسب التعريب
اذ كل تعريب تسلل لان منه المساند والمدح وقد يستعمل في للتحسين مجردا عن معنى التحقيق كقوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السماء فتسل ومنه قوله ص ربا يوم الدين كفروا قوله وجاء التسلل اشارة
الى حكمين من احكام قد احدهما انه يجوز التسلل من قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لم
يبن ساهرا لان القسم لتاكيد معنى ما لذا الكلام منزل منزلة جزء من اجزائه وقد يقال كثيرة استعمال
القسم حتى يتصل به ولكن التسلل وفاعله نحو قام والله زيد وثانيهما انه يجوز السكوت عليه مثل ما قلنا وقد يزيد ذلك
ومنها حرفا الاستفهام
استفهام المجهول وهو معنى من المعاني العامة فحقه ان يكون بحرف موضوع له فوضعوا له حرفين
الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لكثرة في حروف الخصيص والهمزة اعم تصرفا اي اوسع واكثر ولذا
سبقت هل ولما ضربت بادخال الهمزة على الفعل المتقدم على فعله والاسم
هل ربما ضربت وجوه هو ان هل لطلب التصديق وتقدم الفعل
على الفعل يدل على حصول التصديق منهما تاما
بخلاف الهمزة فانها قد تكون لطلب
التصور وقد تكون لطلب التصديق
فلذا تاتي بها وجه اخر
هو ان هل في الاصل قد مال سيبويه هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا استعملت في الاستفهام حسب ان
تسل مع الهمزة كما ان قد كذلك اذا استعملت في الاستفهام مع الهمزة فاصل قولك هل خرج زيد مثلا
خرج الا انه مركب الهمزة قبلها لكثرة دورها عليها فلم يجر هل زيد خرج كما لم يجر قد زيد خرج فتسل عليه فلزم
على ما ذكر اي الاصل هل زيد قام كما لا يجوز قد زيد قام وما احب عنه بانه انما جاز ذلك حملا على اختها
التي هي الهمزة في جر الجملة الاسمية الصريحة وهذا الحمل انما يكون اذا تعذر دخولها التسلل واما اذا امكن
بان يكون الجر فيها فعلى فلا يحمل لعدم الضرورة لانه يجوز تقدم التسلل ولان اعتبار هل في قبولها الاسم
من حيث هل الهمزة واما ما قال من ان الفرق انها اذا دالت التسلل تكررت عهودا بالحمل و
حسنه الى الالف المالوفة وعافيت ولم يرض باقران الاسم بها بخلاف ما اذا لم تدخل حرفا فانها
سكت عنها ذا بله فكلام لا حاصل له قوله وانت كان اي عطف على هو لا ازيد لقولك ام عمرو
اي ولكون الهمزة اعم تصرفا يقول افمن كان وادمن كان واو كلما منع بعد الهمزة التاء الواو
وكذا ثم قال الله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم ولا تقع هل بل يقع بعد الواو والفاء بل السؤال وهل وفهل وذلك
لان لها في الاستفهام مخالفة الهمزة فان لها اصالة في الاستفهام واقتضاء للتصدر فلو دخل واو
هل اخرجوها عنها لم يبق لها صدر الكلام لان هل حرف يوصل ما بعدها بما قبلها كذا قالوا وفيه نظر
لان تقدم حرف بل هم لا يبطل الصدارة ضرورة عدم المعنى المقتضي للتصدر قبل الحرف وقد يستغني ذلك

في مباحث بل الوجه هو ان الهمزة حرف بسيط لوقوع حرف العطف قبلها لتوهم انها من اجزاء ما دخلت
عليه مثلا لو قيل وانا وقافام لم يعلم انها للاستفهام او من اجزاء التسلل من الاقام وقيل لو الاتم
متقدم في بل يجري على الاصل كما ذكره الشريف في شرح كتاب سيبويه تطابق النواة اعلم انهم قالوا
ان هل الحروف عاطفة على مقدر بعد الهمزة او عاطفة على كلام متقدم والهمزة لانكار الجمع او التعجيب
وقد صرح بذلك في الكشاف في مواضع وانا اقول ان اعتبار العطف وان وهم بعد الهمزة ظاهرا
الا انه قبله معنى فيكون المعنى ح على جمع الانكار او التعجيب لا انكار الجمع والتعجيب ومن تامل
قوله ص وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افئن مت فهم الخالدون علم ان الخلود والله اعلم
تعجيب انكار خلودهم لا انكار تعجيب خلودهم وكذا قوله ص افئن كان ادفتل التقلبة
بعد قوله ص وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل فان ملك العاطف بعد الهمزة تحتاج
تكلف تكون المعنى على قوله ملت نحو ان تكون الشرط في اللفظ موخرا وهو في المعنى مقدم الا
ترى الى قوله ص لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فان المضارع منه بعد ص انهم حرجا بان العطف
على استمرار الاساع وان قوله ص وما هم بمومنين فان الجملة الاسمية بعد النفي على ان المعنى على تاكيد
النفي لا نفي التاكيد وان قوله ما زيد ضربت فان النفي مقدم على ان النفي على اختصاص النفي لا نفي
الاختصاص ومن الدليل على ما ذكرت هو انهم قالوا فهل انتم شاكرون اول على طلب الشكر
من انانتم شاكرون ومن انتم شاكرون حيث قدموا الفاء في هل واخروها في الهمزة وانه لا يوجد
منها في طلب الاستفهام وانما الفرق منهما في اقتضاء التسلل عدمه ومن الدليل ما قلنا انا نص
شرح الكتاب ولا يجوز ان يكون عطفا على مقدر والا لجاز ان نص في اول الكلام وهو مستقبح
قوله وتحذف اي عطف على قوله اي ويكون الهمزة اعم تصرفا تحذف الهمزة دون هل عند الدلالة
نحو سبع وثمين الجرام ثمان اي السبع حذفت الهمزة منه لدلالة المتصل عليها البيت لعوس وسعه
بوالي فيها معصم قوم غرت ولف خصيب زينت بيان لوكر ما ادري وان كنت داريا
البيت وضربنا للناس ومعضم موضع السوار من الساعد الخمر وهو الجار وانا قال خصيب
لانه فعل بمعنى مفعول وقوله لسبع وثمن اي مفعول ادري لعوس ظهرت من هذا الفتاة موضع سوار
قوم رمت الجار ولف محصوره فيها بيانا لوكر وما ادري فسي ما ادري وما اعلم لحسن خصيبات
رسن الجرام ثمان خصيبات وان كنت داريا عالما اذا عمل لان شغلت بحالهن عن مدار
ما رمين به من الجار وعدده وقوله وسئلة اي وتكون الهمزة اعم تصرفا تستعمل في دون
هل في الامر نحو قوله ص اسلموا فانه يعني اسلموا احتزوا انه مثل حلة على حقيقته وفي الاستفهام
نحو الم بان للذين آمنوا وفي التخصيص نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وفي التوبيخ نحو قوله ص اتاكم رسل
انا جعلنا الاغلال في اعناقهم نحو قوله ص اصبرة او لا تصبروا وفي التعجب نحو قوله ص الم تر الى الذين
كيف مد الظل ونحو ذلك مثل مثل التبيه نحو الم يجدك يتيما والتقرير نحو قوله ص الم نشرح لك صدرك
والوعيد نحو قوله ص الم نهلك الاولين ومعنى النهي نحو قوله ص الم يعهد اليكم يا بني ادم ان لا تعبدوا

والحاصل ان المذكورات انما هي من قبيل المدلولات من الاستفهام وقد يعتبر في علم المعاني ان
الاستفهام اذا لم يكن حمله على حقيقته فولد منه معونة المقام ما يناسبه مثل كلمات المذكورة وبيان الكتابة
انما هو في علم المعاني وبينها السين وسوف للاستقبال اي كلاهما للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس
اي تبعيد وتاخير لان فيه زيادة الحرف وزيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وانما عرف السين
لان السين قد تكون للطلب كما سيجي في باب الاستفعال وقد تكون للتكسير وقد تكون للاصلاح
ولان الحكم على الحرف البسيط لا يمكن بدون ان يعبر عنه بالاسم ثم لوف اشار والى معناه وهنا
لو للشرط في الماضي وقد يقال ان لو لتعليق حصول مضمون الجزاء بفرض حصول الشرط في الماضي
فقوله في الماضي ظرف لمعنى المذكور في لفظ الشرط اي حصول مضمون الشرط وقال شارح قوله ان
للشرط في الاستقبال اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فقوله في الاستقبال
ظرف للمعنى المذكور في مفهوم لفظ الشرط اي حصول مضمون الجملة الاخرى ولا يجوز ان يكون الظرف
فيها هنا متعلقا بالتعليق المذكور في مفهوم الشرط لان التعليق انما هو في زمان التكلم لان الزمان
الماضي والزمان المستقبل اي ليس الشرط ليس متعلق بل هو حال عما يكون
في علامة لغوية اي حينيا للجزاء وكلمة لو موضوعة لاجل ان يدخل على ما هو علامة في الماضي لغوية
يكون لا على ان الثاني ثابت لثبوت ما يناسبه بل على ان الثاني الذي هو مترتب على الاول
منتف فيكون الاول ايضا منتفيا ضرورة ان انتفاء اللازم ملزوم لانتفاء الملزوم فهو في
الماضي ظرف متعلق بالشرط ويكون للظرف لا محل الفعل وقيل على هذا قوله ان للشرط في الاستقبال
وانما قلنا انه للتعليق يعني التعليق لان المتعارف عندهم ان يقولوا لفظ الشرط ما دخل عليه اداة
الشرط ولهذا قالوا الشرط في اذا معلق بوقوع ان مشكوك فيه ومن تتبع كتبهم جزم بالحق
ما قلنا وانما قالوا يقولون الشرط والجزاء الا ما ذكرنا على ان جعل الظرفين في الموضعين متعلقا
بالشرط فيه تكلف لان الشرط حمل الكلام على المعنى الذي يجب ان يحترز عنه غاية الاحتراز
وانما قال على ان الثاني منتف فيلزم انتفاء الاول دون ان يقول على ان الاول منتف فيلزم
انتفاء ما علق به كما فرغ من بيانه لما ان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم مستلزم
لانتفاء الملزوم البتة كما ذكر واما انتفاء الملزوم فلا يستلزم انتفاء اللازم لجواز ان يكون
اللازم اعم على انهم قالوا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فقوله هذا اي كون لو للشرط في
الماضي على ان الثاني منتف اصلها والمعنى الذي وضعت هي له فقد يستعمل فيما كان الثاني
منتفيا لانتفاء موجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وعلامة ذلك ان يكون نفس الشرط
يستلزم الجزاء فيلزم في دوام وجود الجزاء كقوله عليه السلام نعم الرجل عبد صهيب
لم يخف الله لم يعصه وفيه ايضا هو قول عمر رضي الله عنه فان عدم العصيان اذا كان مرتبا على
عدم الخوف فترتبه على عدم الخوف اولى فيلزم عدم عصيانه البتة قوله ولطلبها اي ولطلب لو التقبل
لانها للشرط اشبه في هذا الواسطة بعدها ان يكون الجزاء اسما مشتقا لانه يمكن بيان التعلق

بذلك الشيء لبدل على التعلق المحذوف مثلا لا يجوز لو ان زيدا منطلق لان التعلق بعد لو محذوف وقوله
منطلق لا يدل عليه بل يجب ان يقال لو ان زيدا انطلق بلفظ التعلق يكون متميزا للتعلق المحذوف
بخلاف ما اذا كان الجزاء جامدا فانه لا يجب ان يكون فعلا ماضيا لانه لا يمكن بيان التعلق بل الجامد
نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وجوابه لو قوله ما نفدت كلمات الله ومن
مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لانها اذا لم يعد الكلمات مع كون الاقلام والبحر
الكثرة فعدمه اولى ان لا يتقيد اعلم انه لا بد عليه قوله تعالى لو وجدوا لو انهم تاوون في الاعراب
حيث جعل الجزء المستثنى فان لو يمكن للتعليق لا للشرط فيه ويجوز اي يجوز لو للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني
يعني يمكن تاتيني فتحدثني والدليل عليه نصب فتحدثني والمناسبة بين لو والتمني هي ان ما دخل فيه التمني
كان الامر المتمنى اقرب كذلك قال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل تمني نحو قوله تعالى
نحو قوله تعالى لو يطيع الف سنة وقد يكون غير مصدرية كقولها ما اكرمك لو تاتيني وهو
من الجمع وهو المعطوف المحض واكثر النحويين لا يجوزون لو في الحروف المصدرية ومن جوزها الفراء و
ابو علي من المتاخرين وقد تحذف مفعول التمني للدلالة لو عليه تاشبيها في الاشتهار بمعنى التمني دون
لعله فكان له جواب كجواب لبيت وهذا عند الجمهور خلافا لسيبويه وقيل لو في الاستقبال عند الفراء
كان يعني لا تحذف منها اذا دخلت المستقبل وقد ورد في التنزيل لو شاء الله اطعمكم اي ان شاء الله
وفي الحديث اطلبوا العلم ولو بالصين اي وان كان بالصين ولو كان لابن آدم واديان من ذهب
لتمنى ثالثا وردعلى الفراء بانه لو ورد الاستقبال لوجب ان يقل فيه لانه مستقبل مثل الاعراب
وهو مردود لانه ان قيل انها محمولة على عدم اهواله وهو عدم الجزم اعلم ان ما ذكره الله تعالى
في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقيل قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار الطالب موضع
اشكال وذلك انه شك ان لو تستعمل في الاستقبال يعني ان فالظاهر ان لو في هذه الايات
للاستقبال يعني ان ومنها اما اعلم ان اما حرف وضعت للتفصيل
قد يكون مجملا سابقا نحو مالك جاني القوم اما العلماء فكذا واما الشعراء فكذا وقد لا يكون فيه
اشعار بالمقدم مناسبا مع الاشعار وزيادة اشعار بشان ما دخلت عليه تناسب الكلام كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ وبعضه قوله والراسخون في العلم لان المقصود الاول هنا ذم فالزيغ يعين
فانه لبعضهم من ان تعدد كلمة اما لازم والسند بيانا لانه واما الراسخون في العلم يقولون
غير مقبول فقد يكون تفصيلا لمقصود في الذهن فاخذ منه المتكلم ما يهمه ومن هذا يعلم وجه
وقد لا يستفاد فيجب الاول قوله تعالى واما الذين آمنوا فان قوله ان الحق لا يستعمل دليل على ان
ثم بداخله شبهة ومن اشتاق صدور الكتب والرسائل ايضا وقد يقع الكلمة فاتح الاخرى
ومن افاده الذكر في الكشاف فالوجه في الكلام ان تعطيه فصلا فيه كقول زيد قام اخاه
توكيد وذكر انه لا محالة قائم وانه تعدد والذهاب وانه منه بخبر حلت الجملة فيجب
انتهى وقال بعضهم والسبب في ذلك هو ان تفصيل المجمل واخبار جملة بجملة يحتمل على زمان

اعتناء بشان المذكور بعدها وفيه نظر لا يخفى بل الوجه هو ان المتكلم جعل الحكم المذكور معلقا بانه يحتمل
ان يعني في انا زيد منطلق بها كمن قال زيد منطلق اي انا نوع كذا فزيد منطلق ان طلع شمس او
غربت او جاء عمرو او ذهب بكر الى غير ذلك فزيد منطلق ولا شك انه نوع في الدنيا لا محالة فكذا بل انه
نوع ابنه فاهو يعلق به بل اعلم ان كون انا نوعا بمعنى الشرط على من لزوم الفاء ولهذا قال ومن ثم
لزمتها الفاء وقد قال بعض النحاة ولكن الشرط لا يوجب لزوم الفاء الامر الى ملك وما الزمخشري اول
الناس نبه لكن الاستعمالات دل لا يوجد الا مقرونا بالفاء فكما يقولون الفاء جوابها فحكموا عليها بالزيادة
وسوا شرطيتها على لزوم الفاء ولا يلزم ان يكون مجرد بمعنى الشرط موجبا للزوم الفاء بدليل ما ذكر
وقد قال انا وجه الفاء في جواب اما ولم يجعلوهم وان كان فعلا مضارعا فلم اما زيد منطلق لانه لا يوجب
حذف فيه طلبا يعلل فيه مع ان طلب الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط واولى والتزم ان الرسم حذف
الفعل الذي هو الشرط لا من طرفه واحد كالتزم حذف متعلق الجار والمجرور في كون زيد في الدار لدلالة
ولانه اذا لم يبق على ان المنصوبة بما حكم الاسم الكائن بعدها بالفعل والتزم بعد ذلك عدم جزمها
في جزاء الامر لا يرد اعتراضا القدر عن الحذف كما اشار اليه اشار بقوله عرضا من الفعل وثانيها ان
لا يتخلل بين حرف الشرط والجزاء وثالثها وهو الاصل ان الفعل لا كان باعتبار ما مذكورا من الجملة
الناقصة بعد الفاء التزم تقدم جزء ما في جزاء الفاء تنبيها على انه المرتبة تفصل جنس من مصدر او ظرف
او ذات او غيرها كان الناس كلهم ان يوم ذلك الجزء مطلقا لان الغرض الحكم على هذا الذي وجب
الدوام بعد الفاء الا على الحكم اعلى اما زيد منطلق يكون المنصوبة الحكم على الذات بالامر الدوام بعد الفاء
من الانطلاق والدالة على ان المنصوبة اثبات الحكم على هذا الذات من ما هو مبتداء واذا اثبت
اما اليوم فزيد منطلق فان المنصوبة التفصل باعتبار الامام على ان هذا اليوم هو الذي فيه الانطلاق
لكنهم اولوا ذلك الحكم على الاعراب الذي سيجيء قبل الفعل من نصب او غيره ايذانا من اول الامر
بان تفصيله باعتبار صفته التي كان ذلك الجزء عليها قبل الانطلاق من ظرفية او مصدرية او غيرهما
وبهذا التوجيه يكشف بمعنى قوله ولها خاصية اي يريد ان لاما خاصية عند سيبويه من تقديم
ما منصوب اليوم ما جاز اما مبتدا فان عمرا ضارب تقديره هذا منصوب ضارب فلولا اما مبتدا بجزء
بعد على ضارب لان ان يمنع تقدم ما في جزء عليها كما اجاز عمرا سيبويه اما اليوم فان خارج
يعني الظرف على ان يمنع ان يتقدم ما في جزء عليها قوله وكما منصوب عطفا على منصوب الاجاز
وسوا اما اليوم فان خارج نصبه يعني الفعل كما جار والمجرور في هذه الجملة جاز عند سيبويه
وان يرد اعتبار كون الخارج في اليوم هذا اما لان اما فانها من معنى الفعل على الظرف والجار والمجرور
فهذا قوله اجاز عمرا يعني ان يكون يمنع الصورة جاز عند عمرو سيبويه وليس كذلك لانه
ذكر بعضهم ان ما من الصورة ممنوعة لان ما في جزء ان يمنع تقدم عليها قوله فاجاز اما هذا الصريح
بان سيبويه يجيز تقدم المنصوب عليه بالظرف بحيث هذا على ان وليس كذلك فانه صرح في الشافية في شرح
وبيان الشافية انك اذا قلت اما زيدا ضارب فهذا غير جائز عند جمع النحويين الا ابا العباس

المبرد فانه اجاز نصب زيد وقد افتتاه فيه غيره من الشارحين اقول في المتاع واما عند سيبويه
خاصة في صحيح التقدم ثم لم يتعرض لتقدمه فيجوز اما هذا فان عمرا ضارب يوم الجمعة اما يوم الجمعة
فانك منطلق والمطلق من تابعه لا يرون ذلك فلا يصح عندهم من هذا الجنس الا ما يطابق نصبه
يعني الفعل بالظرف فاعلم انهم فيعلم منه ان هذه الصورة جائزة عند غير سيبويه ايضا لقوله
اجازه غيره ولا اعتبار عليه واما الخلاف في عامل هذا الاسم فقال سيبويه انه معمول ما الغير وقال غيره
انه معمول الا للاجماع منها معنى الفعل واما الجواب عن الثاني فلان ذكر ان المعنى ذكر الصفة في هذه الصورة
ان بعض المتاخرين قال نصب زيدا ضارب عند سيبويه وما ذكرنا اعلم ما قال الى كالجزء عمرا
هذا المثال الذي يوجد فيه ان ونحوه مالا يوجد ان معه ويمنع بعضه على الفعل اعلم انهما جعلوا
في الاسم الواقع بعد اما على ثلثة مذاهب احدها ما سبق وهو ان الاسم كان لهذا الفعل
فقدم واولى حرف الشرط فاسقط من السابق ودل عليه اعراب على حسب اقتضاء ما بعد الفاء
نحو الطعام في زيد في اما زيد فمنطلق والنصب في يوم الجمعة في اما يوم الجمعة فزيد منطلق وثانيها
انه معمول الفعل المحذوف سواء وجد بعد الفاء ما له حذف الكلام اولا فالمذهب اما زيد منطلق
مهما يكن زيد فهو منطلق وفي اما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما يكن يوم الجمعة كذا اذا لا ذا ما يدل الفاء
ما له صدر الكلام فالقول الثاني والاول الاول وهذا انما باطل لما مر ولان الفاء انما مانع فاذا
جوز هذا الحال ملحوظ مانع اخر الا الا لهم ان قولوا لا يلزم من عدم اعتبار مانع واحد ان لا
يعتبر ما لثان ولكن ان يرد هذا بان عدم الاعتبار اذا كان كذا لا يلزم من مانع وما نفيز

ومنها حرفا التفسير التفسير الكشف والايضاح وهما الى كذا وهي التي
بالطرف اي انت مذنب يعني ان مرادنا بهما بالطرف فيها وهو انت مذنب وهي التي
قد سبق وان عطف على اي وكشف بما في معنى القول دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم فانه قوله يا ابراهيم تفسير لمقول ناديناه اي ناديناه قلنا له يا ابراهيم
يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان انت اركب اليه شاء وهو انت فان انت تفسير للمقول
المقدر لكن اقول انما سمي اي وان حرفا التفسير لان ما بعدهما عبارة عما قبلهما فيصير بالمراد
تفسير لمقدار وعبارة عنه وقوله انت تفسير لكتبت وعبارة عنها فالقول بان التفسير بهما
غير مقبول قالوا وقد تفسير به المقول الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى الفلك ما يوحى ان اقدم
تفسير للوحي وهو مقول اوحينا اقول هذا انما يرد لان ذلك ان اقدم يفيد معنى
في الكشاف ان هي المفسرة لان الوحي بمعنى القول وانما لم يفسر به القول لانه لا يخلو الكلام
لان الجملة مع منه لا تصلح القول كذا قالوا وفيه نظر بل الوجه في ذلك بالصراط الاستقامة
اي وقد اجاز ذلك بعضهم مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسيرا
وهو مقول صريح القول واجيب عنه بوجوه اجلها زائدة وهو مردود لان الكلام قبل الكلية
على الاصالة لا يجوز حملها على الزيادة ثم ان القول ليس قولا صريحا وهذا ايضا مردود لان

لان مثله ايضا لا يصح [illegible] انها مصدرية بدل عن مضمره وهذا على مذهب من جوز دخول على الجملة الطلبية
وهو الصواب انها تفسيرية [illegible] امرتني لان فيه معنى القول وقد سبق انه لا يجوز ان يكون تفسيرا لمتعلق
امرتني لما فيه من معنى القول قوله ومنها الردع بمعنى الزجر وهي كلا حرف الردع لانه تكلمت وفيه [illegible]
تقول لمن قال ان فلانا يتفقدك كلا اي ليس الامر كما ذكرت كما ومنها له [illegible] على [illegible] وقد مر
تقول الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا تفعل ذلك ومنه كلا في قوله تعالى بعد قوله رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون بمعنى حقا قال سيبويه كلا ان الانسان ليطغى اي حقا قال الشيخ الرضي
يجوز ان يكون انما بني لمراعاة الحرف في لفظه واصل معناه كيلا الا ترى انه يرد عليه بانه يوهم تشابه معنيهما
والجيب عنه بان الردع عن الشيء يستلزم لاعتبار حقيقته نقيضه وبالعكس فيكون من الردع والحق
بلا ريب هذا الاعتبار فكلا اذا كان بمعنى حقا فقد نقل منه الردع فيكون موافقا للحرف في اصل معناه
ولا يخفى عليك ان ما وكن تكلف لا يوقع ايتلافا بين المعنيين قوله ومنها لام التوبيخ هذا كقوله
والهمزة بحالها للابتداء بالساكن لان اللام ساكن وعند الخليل الف مثل حرف الالتوبيخ انا
استنبها تحقيقا باستنباط الهمزة كثرة الاستعمال وعند بعضهم الهمزة للتوبيخ واللام دعامة وكذلك
جميع ذلك مما يتعلق به من المباحث ومنه اي مهم التوبيخ في لغة اهل اليمن ومنه قول علقمة اللام
ليس من اصل مبنيا في امس ولام جواب القسم وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة الاسمية كانت
او فعلية ودلالة على ان ما بعدها جواب القسم قوله ولازمه اي ولازم لام جواب القسم النون المؤكدة
تقول والله لاخرجن ولازمه مع الماضي قد كقولك والله لقد قمت الا جل والله لقد اكرمت الاستفهام وجملة
انها حرفان يؤكد الجملة وفي قوله مع الماضي اشارة الى ان الحكم انما هو على تقدير ان تدخل اللام
المضارع فلا يرد عليه قوله تعالى ثم كنتم اذا ما متم وكنتم ترابا لا يحشرون وكذا لا مرد نحو ولسوف
اخرج حيا وجاز حذف قد عليها نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف ولا حال اي لقد ما موا
اسنت لاراه الخبيث وقيل جلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ابيت الناجر الكاذب
وصير ناجرا للتوبيخ وهي الحدث كتابة عن الحادث وقيل من ذي حدث او بمعنى محادث
كالعشير والصالي اسم فاعل من صلي النار بالكسر يصلى لما دانت الجبيبة لا موا حلفة خوفا من
الرحمن جلفت لها اي لاجلها حلفة كاذب لناموا اي الدنياء فليس من تحدث ولا حال
بالنار يوم حلفة ولا حال قوله والمبطلة اي ومن الحروف الغير العاملة اللام المؤكدة للقسم
وهي التي تسمى لام الابتداء نحو والله لئن قمت لقمت او مقدرا نحو قوله تعالى اقرحوا لا يكون
لان المنذر والله لئن اخرجوا لا يخرجون بان الجواب المذكور اجراء جوابه للقسم المذكور
او المقدر لا للشرط لان الاتيان بها مع سبق القسم اكثر منها من اول الاول الى القسم المقدر
ولما كان مظنة ان يتوهم ان هذه اللام لام جواب الشرط فلا يكون المذكور اجراء جوابه او المقدر
لذكرها على حد دخوله بسبب [illegible] لا يستبعد من اللام كونها للقسم والا جاز من الكوفيين
لا يجزم لتكون جزاء الشرط ومع جوابه جواب القسم ولا لم يجزم علم انه جواب القسم

واللام في الشرط اللام الموطئة للقسم قد تقدم وفيه بحث فان الكوفيين اذا كان جوابا للقسم وجب
تصديره باللام وكسره بالنون ويسمى احدهما موجب الجزم لتكون جوابا للشرط اقول هذا مثال
مرض اي لو كان هذا اللام جواب القسم لجاز هذا وليس كذلك ولا دلالة فيه على جواز دخول
المضارع المجرد عن اللام والنون المؤكدتين الواقع جواب القسم قوله ولام جواب الى وهي
الحروف الغير العاملة لام جواب لو ولولا نحو لو جئتني لاكرمتك ولولا زيد لخرج عمرو وتوكيدا لارتباط
احدى الجملتين وهي الجواب بالاولى وهي الجملة الشرطية والمقدر منها ما قاله الشارحون وانا
جئتك هذا اللام توكيدا ويجوز حذف اللام نحو لو كان لي مال انفقت اكثره بدلالة لو ولولا على الارتباط
تكلما جاز ان الشيء انتفى جاز لو انتفى انتفى وجاز حذف الجواب اصلا قال الله تعالى ولو ان قرآنا
سيرت به الجبال او قطعت به الارض الاية اي لكان هذا القرآن قال تعالى ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان
تواب حكيم قوله ولام الابتداء اي ومنها لام الابتداء دخل الاسم لانها دخل الاسم ولا يكون
الا اسما والمثل المضارع تشبيها قالوا لام الابتداء تدخل على المثل المضارع لمشابهته للاسم الا انه
مضارع للاسم وهو مجرد عن العوامل فالمبتدأ نحو ان زيدا لمنطلق والاظهر ما قال سيبويه انه جاز
ان زيدا لمنطلق تشبيها له بان زيدا لمنطلق ولا تدخل الماضي فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام
قوله وجاز اي وجاز ان زيدا لسوف ينطلق بالجمع بين اللام وسوف لان هذه اللام للابتداء
ومعناها التأكيد خلافا للكوفيين فانهم زعموا انها تفيد الحال فالجمع بينها وبين السين فيه
وقد سبق ان الاصل في هذه اللام ان تدخل احد المواضع الثلثة والله اشار بقوله والاصل ان تدخل
زخلفت اخرت الزحلفة التبعيد وما ورد خلافه ان هذه اللام قد دخلت الخبر عدم ان في قول
الشاعر اجاب عنه بقوله ام الحليس لعجوز شهربه قتلي تدخل دخول ان لا لا يدل على ان ام الحليس تعود
والفاء في فقلي الفاء لتوهم اما مذكر الفاء في فقلي دخلت المثل وهو اي دخول اللام على الخبر من غير
ان يقلل الاستفهام صدارة الكلام واخر السنة وعرض من الحج يعظم الرقبة الشهيرة العجوزة الكبيرة
كالشهيرة قوله واللام اي ومنها اللام الفارقة بين ان النافية وان المخففة وانما سميت نحو قوله تعالى ان كل
نفس لما عليها حافظ اي انه والضمير للشان وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مبتدأ وحافظ
اي ان الشان كل نفس للذي عليها حافظ وقالوا يكون بين انهما اللام الفارقة والاصل
الا فما قالوا اصبح ان زيدا لقائم فاذا زيدا الا قائم فصح الا ما لنفس الا عليها حافظ قوله
ومنها انا الناشئ الساكنة اي هي التي تجيء المثل الماضي لدون على تاسيس فاعلة وانا سكنت
لانها لا تلحق الا الماضي فلو حركت لزم توالي اربع صحاب وانما تلحق الاسم لان اعراب الاسم
يجري عليها ضرورة امتزاجها مع الاسم مثل امتزاج الف الناشئ والالف والنون في مثل حمراء
وسكران ولهذا لم يعدوا التاء المتحركة حرفا مثلها كالم يعدوا الناشئ والاظهر عندي هو ان المثل
في انا اسم والاظهر ما يرى من ان الاصل في انا هو السكون وانما حركت الاسم فرقا بين ما في الاسم
ومن ما في المثل انا لم تكن في المثل شيئا لفظا ومعنى فاذا دخلت الخبر بخلاف الاسم على انه جاز على المثار

فان قلت لم قال فيما الساكنة بالتوقف وفي علامات النقل بالتنكير قلت دلالة على ان السكون لازم لها
وقف وهذا لا يطلبها وقد سبق تحقيقه فلذلك نبه اليه قوله ومنها التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة
الاخر لفظا كقد التنوين قوله تتبع حركة الاخر مثل تنوين الضم في النقل نحو قد اصابن وحذف التنوين لالتقاء الساكنين
على هو للاصل في الوقف الا ان علامتها ساكن فكسر التنوين لان الاصل في حركة الساكن الكسر وقد سبق بيانه
نحو احد الله الصمد او بضم نحو عذاب الركض فيض فرار نحو حذف التنوين من احد شاذا وقد يحذف شاذا
من العلم الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم وقد سبق بيانه قوله ومنها النون الموكدة وقد سبق بيانها
ومنها ما لم السكت وهي ما تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها وتلحق بهذا الشاذ المتحركة اخره بحركة غير اعراب
الوقف وانما قال المتحركة لان ما في الها ساكنة فلا تلحق الا المتحرك على ان المنصوص بها سان حركة ما قبلها
وانما قال غير اعرابه لان الحركة البنائية لازمة فيكن بيانها كخلاف الاعرابية فانها تزول في وقت
اخر كما ولان الحروف يوقف حركة فعامله كخلاف المبني فاريد بيان حركته بهذه الها ولان الحاق الها
قد يكون ما بيانا نحو جاني غلامه فانه لا يدري ان الغلام مضاف او مكسور بها السكت قوله نحو شيء
وكيفه وكذا رحلانه وهيلونه وضربته وعلمه ملكه وضربته ولا تلحق بها اخر نحو لا رجل وما
زيد لان حركتها عارضة فتشبه حركة الاعراب وكذا لم تلحق بها اخر الملاحق المجرد عن الضمير لانه
حركت لبيان المرب فكان حركته اعرابية اعلم ان بين الها وذا تلحق ما اخره الف والكلمة ذوف
او واسم عرف بالبناء نحو لا وذا لان الالف حرف خفيه فاريد بيانها بالحاق الها نحو لاه وذاه واما
في الاسماء المتمكنة نحو اعلى وجبل والعارضة نحو لاقت فلا تزلونها اما لحرف البناء والسكت
بها الضمير المضاف اليه بالاضافة واما لكون الاعراب منها مقدرا واما حملا لها على ما فيه الاعراب
وكذا تلحق المنادى نحو يا زيداه والمندوب نحو وازيداه فلا تكون ما ذكر المعرف جامعا اللهم الا ان
قال ان الحاق الها بما في اوه الف فيستغني فيه بيان غيرها ولما ورد عليه ان بين الها
وبين الساكن نحو الله فسكون اللام والها وقعه قوله وقيل لم الله لتعذر الحركة على اللام يعني
ان اللام ساكن فيطلب متحرك لتعذرا لان اصله لم ايا لي حذف الياء بالجزم فصار لم ايل ثم ناكثة
استثقالا فصار لم ايل فسبا منها واسكن اللام فالتقى ساكنان فسقطت الالف فبقي لم ايل فالحق
الها لان الحركة على اللام متعذر لان اسكانها لم خلاف القياس ولما كان هذا مستبعدا اشار
الى نفيه قوله كما استظل به يريد ان اثبات ها السكت في نحو لم ايله نظرا الى الحركة المقدرة مشبه
باثبات الالف فيما لم يلم مع تعذر سكون اللام فان اصله عند الكوفيين حالم محذوف الف ما لا يتعذر
الساكنين لان لام لم وان كان مجزوما فيقدر لا لا انه ساكن فتقدر لان اصله الم كما ان اصل رد اردد
ما لوا بالتنبيه ولم الرس لم يقال لم الله سعيه اي جمعه اجمع عبر وانا ذكر وقيل
الكوفيين وان لم يكن مجزوما فان عند الله من ان يلم غير موكد للاستبعاد بان الحركة المقدرة معتبرة
كما ان السكون المقدر معتبر في الحكم قوله وهي اي ها السكت ساكنة لانها لا تزيد الا حال الوقف
وقد تلحق لمن وقطاء وللاوزاعي نحو يا لي مرحبا بجار عفراء مرحبا بجار ناحية وقوله مثالا هذه

لا يلتفت اليه لكونه مخالفا للقياس وقيل تزاد في الوصل فيها مجرى الوقف اما بالقصد تشبيها لها
بها الضمير وبالكسر للساكنين وروي في الوجهين عفراء اسم امراة وحب بجار ناحية وقوله اياها وهذا
اذا في قرينة تامنا من الشعر والمشبه والمثال قال ابو زيد ما مرح الايبات بالمد والقصر مرحب
مرحبا بجار ما واي رحا وسعة لا ضيقا اذا اتاني جار ما فرينه بالنشاء من السر والكلام والما
لفظ ما فيه وما بعد البيت اتا اذا اتى فريته للساسه والسانية وناحيه اسم جيبته وقريبه
من القرب والسانية الناقة التي يستقى بها عليها فقوله مرحبا بجار ما اذا اتى فرني قريبه
لي يا حبه وقريبه بها لاجل حبيبي فان قلت في المتاع كالسين المهملة بعد كاف المؤنث
فلم خالفه المص حيث قال ومنها الشين او السين التي؟ واد خل كلمة العاد منها ولا تلحق
اليها جيها من غير العامله قلت لا مخالفة بينهما فان المص انما ادخل في منها نظرا الى قوله
التي تلحق الكاف وخاصة دون ان اللحوق لا تكون الا لاحدهما مقولون اكثر فحكى بالشين
المعجمة في الوقف على الكاف المؤنث او بالسين غير المعجمة اذ لم يلحق لسكت الكاف للوقف
فالتبست بكاف المذكر وجعلوا تفرق هذا العلامة علامة المذكر والاول اي الشين الحاق
الشين الكشكشة وهي قلب الشين اي السين وقيل الحاق السين الكسكسة وهي
في بكر قوله ومنها الدال اي من غير العامله الدال التي تلحق اخر الكلمة لانكار ان تكون الامر
على ما ذكره المخاطب كما تقول ازيدا انكارا لمن قال جاء زيد اي لا يجيء وان له موانع
او ادخل انكارا ان تكون الامر على خلاف ما ذكره المخاطب نحو انكار المذكور اي كنت لا تجيء
مع انه كان مشغولا بما يجيء قوله او تذكيرا عطف على انكارا اي الدال التي تلحق اخر الكلمة
لاجل ان تذكر المتكلم بما يأتي بعد هذا كالتي في ان تنبهوا ومن الناس يعد وقد الحرف الا
تذكر قوله وقيل اي وقيل كل واحد من مد الانكار ومد التذكر فانهما بعد الساكن
يريدان الحرف السابق ان كان متحركا سبع المد حركته كما ذكرنا وان كان ساكنا يحرك
بالكسر ثم يلحق به المد نحو ازيدا انكارا لمن قال قدم زيد وقس على هذا مد التذكر
قوله وقد اي وقد يلزم مد الانكار ان مقول لمن قال جاء زيد ازيدا به بالحاق النون
بعد ساكن الصوت على زيد ولا تكون المد في الانكار حرفوا ان كسر نون ان يوجب ان
تكون المد ياء ويحتمل الضم الاولى اي مد الانكار بالواو قوله والثانية اي مد التذكر
بالياء لبعد كونه الكلام فلا تكون الا في الدرج فرغ من المتوسل للتلفظ من
الافعال والحروف شرع في المتوسل للتلفظ من الاسماء فقال واما الاسم اي واما الاسم
فيعلم الرفع والنصب والجر والجزم فيه الصور الثلاث المتصل وقدم الصور على
الفاعل لانه اصله وانصاب بالتنكيه الاسم الفاعل بتزيد المؤنث المركب اراد بالمركب
هنا ما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لا كالطول والقصر واخرج من الاسم
الذات وقوله المشخصة النقل رفع النقل الاسم الفاعل المشتق اشار الى وجه التسمية

يخرج به اسم حدث لم يشتق منه نحو ضربا وجندلا فانه اسم حدث الا انه لم يشتق منه فعل فان قلت
ضربا وجندلا مصدران على انه مفعول مطلق فالاضافة وكل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر فالاضافة
ممكنة ضربا وجندلا مصدرا بالاضافة فلا وجه لاخراجه عن تعريف المصدر قلت الصدق
مطلقا على كل اسم ذكر ساغ فيه فعله فاعل وعلى كل اسم حدث له فعل اشتق منه كقولك
ضرب ضربا محسنا حكم بان ضربا وجندلا مصدرا اريد به المصدر بالمعنى الاول وحينئذ حكم لهما
مفهوم المصدر به اريد المعنى وقد يقال وانما لم يقل اسم حدث يجاري على الفعل كما قال غيره اخذ
احاكي من الالفاظ المشتركة او المجازية فصان تعريفه عنه وبان اشتراكه ان الجري يقال
على اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذا خذ منه فقال حدث جدا
ان المصدر جار على فعله وفي تعريفه اليه نبتلا ان جبتلا ليس بجار على ناصبه ويقال
اسم الفاعل جار على المضارع اي موازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على غير
من هي له اي على غير من هي موصوفا بها بان يكون ذا صفة او ذا حال او موصوفا او موصولا
احترز لا شك من هذا الاستعمالات الاشتراك لان للجري بان يعني واحدا يحتمل
حتى اشتباه يحتمله كما هو شان الالفاظ المتواطئة واما كونها من الاستعارة المجازية
فعلى تقدير التسليم يرد عليه لفظ المشتق منه انما لانه مجاز انما لاشتراك الاشتراك
المشتق بل الوجه ما اشرنا اليه مع ان في لفظ الجاري من الايهام ما لا يخفى اعلم ان ما
ذكره من ان المصدر هو المشتق منه هو مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فعلى
عكس هذا والادلة من الطرفين مذكورة في موضعها قوله وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي
سماعي مرتجل اجيز مقاده اي اشتق ولم يشتق في الاغلب وفي غير الثلاثي المجرد سواء كان
ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه خماسي نحو اخرج واستخرج استخراجا معنى ان
كل فعل وزنه افعل مصدره افعال وكل فعل وزنه استفعل مصدره استفعال وكل فعل وزنه
انفعل مصدره انفعال وقس على هذا الباقي قوله ويعمل اي يعمل المصدر عمل فعله لازما كان
فعله او متعديا الى اثنين او ثلثة سواء كان المصدر ماضيا او غيره من الحال والاستقبال
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او غدا او الان واما عمل المصدر ماضيا دون اسم الفاعل
لان مشابهة اسم الفاعل متوقف على كونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سيأتي ذكره
فان قلت يشكل في غاية الفقه لان معناه معنى الفعل ويقال لان المصدر في تاويل
ان مع الفعل كما انه في الفعل مع عمل ماضيا او لا كذلك المصدر قوله اذا لم يكن مصغرا
مبينا او لم يكن مضموما فعله المذكور معه لفظا او تقديرا فان كان مضموما كسبب فعله
ولما كان قوله ويعمل عمل فعله موهما لان يجوز فيه الاضمار كما في فعله وفيه منوية الا انه
لا اضمار فيه ولعله للاستراحة ووجه المناسبة هو انه لو جاز الاضمار لادى الى اجتماع المشتقين
في مشتق واحد نفس المصدر والاخر نفس الفاعل وهذا لا يجوز وحمل المزيد عليها فان قلت
هذا يقتضي ان لا يجوز اسم الفاعل واسم المفعول لانه اضمر فيهما ملت

احدهما

لا يلزم ما ذكرت فان اسم الفاعل نحو لانه ليس لاسم الفاعل مدلول ينافي مدلول فاعله اذ المرتكز في اسم
الدلالة على الفاعل لا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب فهو هو واذا شيء لم يشتق الا باعتبار
فاعله وجب الاضمار لذلك وامتنع في المصدر فقال الشيخ ابن الحاجب لو اضمر المصدر لاضمر في
المثنى والجمع ايضا ولو اضمر فيه لجمع المصدر وثنى وذلك لا يليق بما في المثنى والجمع والمفرد وجمعها
بعض والمثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو شيء لذلك باعتبار مدلوله لم يحتمل ان يكون
فيه فعلا هي التثنية والجمع وهو مستحيل او لحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس فعلى الرضي
يجوز ان يحتمل ضمير المثنى والجمع ولا يخل كاسم الفعل والظرف اقول الفاعل ثانيه
للاستحالات والدليل في بابه وانما لها انما هو الاشتراك وما ذكر وجه المناسبة فلا يرد عليه
اعلم ان قوله الا انه لا اضمار فيه استثناء منقطع اي لكنه لا اضمار فيه ولا يجوز ان يكون متصلا
على ما زعم قوله ولا يلزم عطف على قوله ويعمل على فعله وفصل على قوله لا اضمار فيه اي
الا انه لا اضمار فيه ولا انه لا يلزم ذكر الفاعل كما كان يلزم الفعل وان كان يلزم ان يكون المصدر فاعله
في تقدير الامر اذ هو حدث مخصوص بخلاف الفعل فانه لا يلزم في المصدر بانه لا يلاحظ في معناه النسبة الى الفاعل
فان الضرب مثلا اسم لحدث مخصوص بخلاف الفعل فانه يلاحظ في معناه النسبة الى الفاعل نحو ضرب
مثلا موضوع للحدث في الزمان ونسبة الحدث الى موضوع فيلزم ذكر الفاعل في الفعل دون المصدر
ولان الزام الفاعل يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان كتاب مقدم ذكره فيما يعمل الفعل دائما
الفاعل والمفعول في الصفة المشبهة قال الشيخ الرضي والمانع ان يقع الناس لاذا الناس في الاضمار
المنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره وافتاء بعض الشارحين اقول قد يجيب الجواب وهو ان الكتاب
نائبه للاستحالات وقد قال المعنى الذي من اجله وجب ذكر الفاعل في الفعل موجود في المصدر وذلك
لان الفعل مع مرفوعه جملة والجملة لا بد لها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل ليحصل جملة مسند اليه والمصدر
لا يكون مع فاعله جملة اذ بل لا بد له من جزء اخر غير قوله يكون معه جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا
لم يكن كلاما مفيدا بل يلتبس المعنى او يشبه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فثبت ان الذي اوجب الفعل ذكر
الفاعل لاجله موجود في المصدر فالمانع من وجوب ذكر الفاعل في موضع مثل الكلام تركه لزوم ذكره
في الموضع الذي لا يخل الكلام بتركه وهو المصدر فان قيل اسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله
احد جزئي الجملة في اكثر مواضع كقولك زيد ضارب فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك في ضارب
عمرا فلا يكون المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر فالفرق ان اسم الفاعل لا يدل الا
على ما يدل او على حرف استفهام او حرف في وجوب ذكر الفاعل لانه احد جزئي الجملة فكان كالفعل
او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استفهام او حرف في وجوب ذكر الفاعل لانه احد جزئي الجملة فكان كالفعل
مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كعمل الفاعل في الاعتماد المذكور حتى يلزم فيه الفاعل واما فان
اسم الفاعل وان في المعنى من الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب يعني زيد يضرب فكما انه لا بد من ضمير
فاعل فكذلك في اسم الفاعل بخلاف المصدر فانه ليس في المفهوم الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد ضرب

الى

وهو المصدر

زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان ضارب بمعنى يضرب فوازم يجوز فيه اي ويجوز اضافة المصدر الى
الفاعل نحو اعجبني ذلك انتصار الثوب اي انتصار الثوب فانتصار الثوب مصدر
مرفوع وفي الثوب منصوب بمعنى ينتصر الثوب كان المفعول في المعنى وذلك عند ابي علي المصدر
مثل مثل للفاعل نحو اعجبني ذلك انتصار الثوب او مرفوعا في المعنى اذا ادل المصدر مثل مثل المفعول
وذلك في الفرض نحو اعجبني الكل اخذ الثوب وهو مردود لان مفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل كالمبتدا
المفعول اعلم ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر لان الفاعل هو المشترك بين جميع الافعال بخلاف المفعول
ولان الفاعل علة الذي يقوم به واضافته الى المفعول يحتاج الى قرينة مثل ذكر الفاعل بعده او التابع
الجرمية عن مثال كقوله عليه نحو اكل الجر مرسه ويعني اي ويصح حمل المعطوف على ما اضيف الى المصدر على
محله سواء كان محله مرفوعا نحو اعجبني ذلك انتصار الثوب وعمرو بجر على ان يكون عمرو معطوفا على محل
انتصار او منصوبا نحو اعجبني ذلك انتصار الثوب وعمرا وفي على هذا حمل الصفة وفي قوله يعني اشارة
الى ان حمل جواز ما اضيف اليه المصدر على اللفظ هو الاصل لما فيه من المشاكلة من الاعراب الظاهر وقال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على موضع المجرور بالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل يعرفه
ناصبا او جاعلا اما فعلا او مصدرا منونا من جنس ذلك المضاف والمظلوم في قوله طلب المعيب حتى المظلوم
عند الناس من الحمل على المحل من نحو على انه مثل لي عليه بالحق المظلوم او طلب فاعل طلب المعيب
اعما طلب بالحق اي مطلبي فاعل طلب المعيب مفعوله نحو مخافة البيت
اورده تعيين احد الحمل المعطوف على محل المضاف فانه فان قوله والليانا منصوب حملا على محل الافلاسا
فانه مفعول مخافة اي مخافتي الافلاس والليانا وثانيهما الحمل الصفة على محل المضاف اليه فان قوله
المظلوم مرفوع حملا على محل المعيب اي كما طلب المعيب حتى اول البيت الاول فذكرت ما حتى
بها حسانا وابيت فلانا اذا عاملته بان اعطيت عبادين واخذت عبادين والضرة بها
للابل ومثل تجارة والليان مصدر ذوي الغرم اذا مطل من الدين لانه منع حقه فيشبه عنه منع
حسانا ما فيه وحسن مفعول كنت وابيت هذا الرجل الابل او بالجارة وتهنا منه بالدين مخافة
الافلاس ولياء لان حسانا ليس بمفلس ولا حامل والبيت اسنا للبيوت واوله حتى نهجر بالرواح
وما جها اضحى وللنهج الطريق الواضح والهاجر وضمير نهجر لحمار الوحش وكذا في وما جها اي حركها ومنصوبه
للانان المعيب بكسر الفاء الغرم الدائن لانه على عيب غريمه الى ان يستوفي الدين وحقه مصوب
مضروب لعيب مضاف حمار الوحش واتانه مفعول سار حمار الوحش حتى نهجر وما جها الامان و
طلبها طلب الدائن حقه الواجب على المديون الذي طله لطول مطله يريد ان هذا الحمار ما جها
ولانها ملازمة الغرم الغرم وقد سال انا فقد بالمعطوف والصفة بطلا الا والفرق كلامهم في العطف
والصفة قوله واعاله اي على المصدر مع اللام قليل في الاستعمال نحو منعت الكلام اعداءه حال
من ارادوا الاجل وجه انه ان بالاسم صفة لشبهه الفعل لتقدير دخول اللام على بعد المفعول
به وهو اسم الفعل واما اسم الفاعل والمفعول فلا يقال اعاله مع اللام لانهما لا يقدران في حال العمل

بان يتعذر دخول اللام على ما يقدر به على ان لانها بمعنى الذي لا دخول قوله ولا يعمل اي ولا يعمل المصدر شيء
مما جرى المصدر على المصدر لان المصدر في تاويل ان والفعل وفي ما في جيز ان لا يتقدم عليه ولا يعمل
الفعل من المصدر ومن صلته الا ما سلف به باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عندكم ان الاصل
اليوم سلفا باجنبي ومن صلة المصدر فالاصل اعجبني ضرب زيد اليوم عندكم فالمسئلة يجوز فيها وجهان
الاول ان يعلق ظرف واحد من الظرفين بالمصدر وعلى هذا جاز ان تقدم الى قوله نشأت الا
تقدما على عمرو ادنا او اوضع عراضها اذ لا مانع من تقديم بعض صلات فاعل على بعض ووجه ثان هو
ان يجعل واحد منها مسلفا باجنبي وجه لا يجوز فيها الا ان تقدما المصدر او تاخرا عن جميع صلة المصدر
ولا يجوز ان يتوسط احدهما او كلها بين بعض الصلة وبعض لما ذكر ان الفعل بالاجنبي لا يجوز واذا كان
الظرفان معمولين لاجنبي لم يمكن فيهما من المصدر ملابسة ووجه ثالث وهو ان يعلق احد الظرفين
باجنبي والاخر بالمصدر فانهما سلفا باجنبي وجه ثانية عن صلة المصدر او تقدمه على المصدر قوله
ولا تقدم منصوبه مصروف على تقدم من اي ولا يصح تقدم منصوب المصدر على المصدر بعد ما يصح لا
يجوز تقدم المنصوب من الفاعل على الرفع فيها في الصدر وان كان في اللفظ صفة الجر ورد اما
الرفع لفظا وتقديرا فيجوز تاخر المرفوع نحو اعجبني ضربك انا ومعلوم عجبت من ضربك اي عجبت من ضربي
اياك فلا سال منه من ضرب انا تقدم المنصوب على الرفع تقديرا وهو الجار لكسبق
قوله ولا تاخر المفعول لان في الجملة وعلت جاز ان يعلا وان يعطف وهو الجار فلم يصح اليه
بخلاف ما اذا كان الضمير الاول منصوبا متصلا بالفعل والثاني انفصل منه نحو اعجبني اعطيتكه فانه يجاز
منه اعطيتك اياه لكن الاتصال اولى من الانفصال لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر
قوله وان كان مفعولا مطلقا اي من الاتصال لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر
مطلقا فالفعل المصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان لا يكون بدلا من الفعل بان لا يكون لازم الحذف
سواء كان مذكورا نحو مررت ضربا ذا فعلت الاسم الذي هو بعد المصدر لمعمول لانه الاصل
ولا مثنى للعدول عنه واما ان يكون بدلا من الفعل بان يكون الفعل ملتزم الحذف نحو سقيا
ورعيا وغيره من المصادر الملتزم حذف فعلها فوجهان اي يجوز ان يكون عاملا الفعل لانه الاصل
وبهما قال ملتزم ويجوز ان يكون عاملا المصدر لانه بدل من الفعل فاخذ حكمه ولان الفعل عامل يجوز
كان نيابة مناب اليه قال علي وفعل منه قوله وجهان اي يجوز ان يكون العامل في المصدر
حيث انه مصدر لا منع حيث انه نائب مناب الفعل ويجوز ان يكون العامل في المصدر من حيث انه
نائب مناب الفعل لا من حيث انه مصدر ومنه اسم الفاعل فقد ابان العامل
على اسم المفعول لان الفاعل هو عامل المفعول ولان كل مبتدا اسم فاعل بخلاف اسم المفعول فانه
انما يكون للمبتدا فقط اي ومن الاسم العامل اسم الفاعل وهو اسم هو فعل كاسم
وغيره ويخرج بقوله المشتق غيره ويدخل في المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل واسم الزمان والمكان
وقوله لذات من قام به يخرج اسم المفعول لانه يكون فيه عليه لا يمكن قام به واسم الزمان والمكان
الفعل

لذا بين قائم بها المنقل وقوله من قام تعليل للمثال على غيرهم قال الشيخ الرضي ولا يشتمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد
مناقل عمرو وانا مورسه من فلان او مستوعد منه ومجتمع معه فانه من الاحداث نسبة من الفاعل والمفعول
لانهم يأخذونها حينئذ دون الآخر اقول يعني قائله ان الجمع اسناده اليه سواء كان هذا المنقل حاصلا
عنه اولا اما حينئذ ام لا ولا يخفى عليك انه مع اسناد هذه الاحداث الى ما يطلق عليه اسم الفاعل قوله
من الحدوث يخرج الصفة المشبهة فانه معنا بالثبوت لا الحدوث ان قصد بها الحدوث كقولك في صفة
فاعل مثال حسن حاسن الآن وغدا وفي حين ضاحك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ولا يخرج عن
وصف الله احد نحو الله عالم لا جاهل وزيد صائم النهار وقائم الليل ومدرسي صائم قائم مصدر الحدوث
الآن لان المراد الحدوث على البعض وقوله الاولى ان تقول في الحدوث نحو ما يخرج واسم المنقل فان لا تكن
اعلم مصدر عليه انه اسم الشخص وهو من قام به المنقل يعني الحدوث ولكنه لمنقل في بعض غرد
من قام به المنقل اقول قوله يعني قائم قد يخرج لان اسم المنقل الشخص من قام به بل من اتصف
بزيادة على غيره الاولى ان قوله في تعريف اسم المنقل وهو ما اشتق لمن قام به زيادة على غيره الا
حيث ان قوله يعني يسر وصيغة الى وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد والملحق به ومشتق على
صيغة المضارع بهمزة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع كسره
قال الشيخ ابن الحاجب وهي اي الى لفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة
الاستعمال حكموا اصل الباب فلم يقولوا اسم المنقل والا المستقل حال الشيخ الرضي وفيه نظر لانه
ليس القصد بتسمية اسم الفاعل انه الآتية على وزن الفاعل بل الرمز به ما يشتمل الشيء ولا بان
من المنقل المنقل المستقل بمعنى الذي يشتمل الشيء فيه فقال اسم المنقل على الرمز به ما يشتمل الشيء ولا بان
على من لم يشتمل المنقل المكسر والمتدحرج والجامل لان الاعتبار فيما يأتي له من الصيغة ان يكون
فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمدحرج لكان شاملا اقول لا يخفى عليك ان قوله اسم الفاعل
من اضافة الدال الى المدلول وفسر بحكمه اسم المنقول اسم المنقول وله مطلق من قولهم هذه
الاستفهام وحروف الشرط وحروف التحضيض الى غير ما الا انه عبر عن المدلول بلفظ الفاعل الذي
هو اسم الفاعل من الثلاثي المجرد والملحق به على نحو الخرج والمسرج وانه اسم فاعل لا اسم المنقل المستقل
اذ اسم فاعل لا اسم المنقل المستقل لكثرة الثلاثي عجلوا اصل الباب له دون غيره فلا يخفى ان
الحاجب سلم ان الفاعل لا يراد لفظه بل معناه الا انه مثل المعبر عنه بهذا اللفظ لهذا فانه
الاعتراض عليه وقوله ولم يأت الخ مردود لان اطلاق الظاهر اسم الفاعل على الامثلة المذكورة
باعتبار المعنى الاصطلاحي لا اللغوي فلا يخفى عليك بالتدبر قوله وقيل الخ اي ويقال اسم الفاعل
على المصطلح العلوم لكن لا من كل فعل بل من فعل مشتق منه اسم الفاعل مثلا يقال ذكر على
بضرب وقائم على بقام فعلا الاسم الفاعل ومن فعل حال من فعل لانه فاعل الفعل في المعنى وزيد
فاعل قوله من فعل حال من فعل في المعنى المصدر والمعنى عامل الى فعل و
يقال اسم الفاعل على فعل من فعله فيه فان نحو زيد ضارب اباه الآن او غدا او مشى نحو الزوان

ضارب اباه الآن او غدا او عجوز عاجز نصيحة نحو الزيدون ضاربون اباهم الآن او غدا او هي مكسر نحو
كريم مطان مكة وهو حرام بين الحرمين او غدا فيه جبل الطائف وسواء كان يظهر بعد كون الامثلة
المذكورة او مغرا بحذف نحو ما زيد ضاربا اباه انا مذ ما نحو الامثلة المذكورة او مرفوعا فكان المنقل الفعل
يقال مذ ما وهو غرا بكذلك اسم الفاعل يقال كذلك وقوله بشرط يعني الحال والاستقبال بمعنى قوله
يقال وهذا الشرط دليل الاستثناء وحكمه من ان الاصل في الاسم عدم العمل فيعمل من الاصل اذا قوي
المشابهة من الاسم والمنقل فاسم الفاعل شبه لفظا بالمضارع فلو لم يكن يعني الحال او الاستقبال لا
مثل المشابهة فلا يعمل لا يقال لكان يعني الماضي شابه الحاضر فليعمل عليه لانا نقول مشابهته
لا يحصل بها العمل فان قلت لما يحصل الشبه من اسم الفاعل ومن المضارع لفظا ومعنى فلماذا
لشرط مع ذلك احد الامرين اما الاعتماد على صاحبه او يحمل همزة الاستفهام او ما النافية
واليه اشار بقوله والاعتماد على صاحبه او واو او بالفاعل الحال نحو زيد محسن غلامه او المفعول
نحو هو رجل بارع داره او ذا حال نحو جاء الضارب زيدا قوله وكذا جاء ومن اجرى الموصول
شبه الصاحب والاعتماد على الموصول نحو ما الضارب زيدا فقد نبهنا لان المصنف الفعل ابو حيان من
الصاحب صرح به في ضوء الصباح بل في هذا الكتاب ايضا حيث قال في العامل الموصول بشرط الاعتماد
والموصول على ما شرط اعتماد الصفة عليه فلو كان الموصول جامدا فعند عليه الصفة لم يكن المذكور الموصول
وقوله قوله ونحو الضارب عمرا ليس حكمه الذي ضرب وكذا ما يستحق واسم الفاعل شبيه بالفعل
يعني المنقل وموضعه ان هذا الشرط في حال الصفة لم يقع صلة الموصول لان الصفة اذا وصفت صلة الموصول
مهر فعل بالصورة الاسم ولهذا يعمل سواء كان بمعنى الحال او المستقبل او الماضي مطلقا لان الاعتماد اصل
وضعه فان ضاربا مثلا يستلزم صاحبا فيقوم به ضرورة ان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو
المقصود فلو ذكر بدون صاحبه لخرج عن اصل وضعه والنحو الخارج عن الاعتماد على الوجه
الذي ذكر مبحث الهمزة او ما لانهم لم يستعملوا الصفة فيه فقام
نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان يدل عليه الاستدلال
ولان الصفة وضعت للذات المتصفة بالمصدر اما بالقيام
كالقائم اسم المفعول والذات المتصفة بالمصدر من حيث هي لا تقتضي الا فاعلا
فيها على خلاف وضعها وروي فيها ان يكون موضوعا عند العمل موضع
كالبعد الهمزة وحرف النفي واما بعد فرعه بعد اسم هو بالفعل لو قيل
بعد في الاصل بالفعل فان قلت لم خص الهمزة وما بالذكر مع انهما
بل وما من من وكيف واين ولا ولن مثل ما يلي لان هذه الهمزة مهر فانه مثل
او ما او ما من هنا ما اذ هي انما يكون عطف على في المنقول المصدر وان غير الطرف والمنقول المطلق واما
الاستفهام انما يكون عطف على في المنقول المصدر وان غير الطرف والمنقول المطلق واما
الحال فالشرط فيه سواء كان العامل بهذا او مطرد حسب ما يأتي الذي سيتي نحو زيد ضارب اباه
او ضارب ابن امس

لان اذن مشابهة مع الفعل كتنوين للدفع لشدة اختصاص الدفع بالفعل وكذلك لا شرط عمله في الظرف والجار والمجرور
والفعل المطلق شرط نحو زيد ضارب امس بالشرط ضربا لانه ما يمكنه لانه الفعل قوله فان كان اي فان
كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجب اضافته الى ما يكون صلة عند الفعل لانه لعدم شرط عمله ولانه عدل عن
عمله عدول كما لا جرم وهذه الاضافة لعدمه ولا يخفى عليك حسن التاء في قوله فان كان فانك تكتب بها انه
اجاز اعماله وان كان بمعنى الماضي فان كان لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف هو اليه فانتصابه بفعل مدل
يدل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو امس درهما كانه لما قيل معطي عمرو فقيل وما اعطى يقيل درهما اي
اعطاه درهما قال ابن الاجدو ان قال اما عمل اسم الفاعل في المفعول الماضي دون حيث لم يكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول اصلا لا ضرورة لان الاضمار يجوز عند دلالة الدليل عليه وما كان
نظمه ان تقدر عليه بان يذكر شيء من ان شرط عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
يشبه قوله سر وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه عمل مع انه بمعنى الماضي او بان ما ذكرت من ان اسم
الفاعل اذا كان بمعنى الماضي وجب اضافته فوقعه قوله وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
قوله باسط اسم فاعل مع انه لم يضف اجاب عنه بقوله على ان ولو حكاية الحال الماضية بمعنى انه
انما جاز عمل اسم الفاعل مع انه بمعنى الماضي على ان ولو حكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض العلم
نفسه في ذلك الزمان او تفرض ذلك الزمان كانه موجود الآن نحو الضارب غدا امس
جواب سؤال على احد الوجهين المذكورين فان حكم الضارب غدا امس حكم الذي ضرب عاما
اسم الفاعل في الظاهر اسم وفي المعنى فعل وتحقيقه قد سبق في بحث الموصولات ومن ثم اي من جهة
انه في حكم الذي ضرب امس تقدم ما في حيزه عليه فلا يقال غدا الضارب لان ما في حيز الموصول
لا يتقدم عليه ولا دلالة عليه قوله وكانوا فيه من الزائدين فان قوله فيه متعلق بالزائدين
ومتقدم عليه اجاب عنه بوجهين احدهما ان اللام في الزائدين ليست عند بعضهم بمعنى الذي
كما في المؤمن والكافر فلا يلزم تقدم ما في صلة الموصول عليه وثانيهما انها بمعنى الذي
عند بعضهم وقوله فيه
ليس متعلقا بالزائدين بل بمحذوف مدلول عليه بالزائدين
اي كانوا من الزائدين فيه من الزائدين وقيل مكان يسأل سال فان زيدا
اي شيء سال فيه اي فلا
مفهوم متعلق بزيدا محذوف لدلالة الزائدين عليه ثم ما لا يدل
الوجه الثاني اولى من
الاول لان الاول يتضمن تقدم صلة المجرور على الجار وهو لا يستقيم عليه
وقيل الوجه الاول
ضعيف الخ لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول فلها كلمات
الرجل الذي يضرب زيدا لان اللام في المشتقات لا تكون موصولة اذا اريد بها الحدوث
وتحقيقه قوله وجاز اي وجاز حذف نون التثنية ونون الجمع في اسم الفاعل في نحو ما يلام
عنه اضافة نحو قوله الحافظو اعون العشيرة لا يلقيهم من ورائهم وكيف وهذا المحذوف بمعنى
لان اللام موصولة وهو طالب للصلة سيما المفعول وانما قال من غير اضافة لان الحذف عند
الاضافة مطرد في غيره قوله كما جاز اي كما جاز حذف النون من الذين تحسنا لكان الاستطالة وصلته

قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم وقال قبلها ما حاصل عمرو رحرحان الطالبي الثوء المتوم ومنه
قوله تعالى وحقنهم كالذين خاضوا على احد الوجهين وقد سبق معانيها والمتمم الصلة نصب الصلة في بعض القرآن
ولا لزوم من كلامه ان حذف النون يكون لتنبيه بالاضافة واستطالة الصلة وقد قرأ بعضهم قوله تعالى
لذائقوا العذاب بنصب العذاب وحذف النون قراءة شاذة ونقله يونس وقرأه بعض ذائقوا العذاب
العذاب بنصب العذاب حالا يوجه عليه اي لا يقبل عليه لانه حذف النون من غير اضافة ولا استطالة
قوله وحكمه ما جاء منه اي دفع لما ذهب اليه بعض الكوفيين من ان المشبه اللفظي منقول منها اذا كان اسم
الفاعل للمبالغة فلا يقبل اي وحكمه ما جاء من اسم الفاعل للمبالغة كقتال ونقول منقال حكم اسم
الفاعل العامل قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا اردوا ان يبالغوا في الامر مجراه اذا كان على
فاعل فكانهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى فاما ما جاء مما يأتي من الشبه اللفظي والمعنى
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاء الخرائد ابيعلا ولا ثالث قال عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرثية ابيه بن المغيرة ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عافر

ومنه اسم المفعول

قدمه على الصفة المشبهة لان اسم المفعول يعمل لانه فاعله بالفعل
والصفة المشبهة بعمل لانها شابه ما شابه الفعل على ما يجيء ولان اسم المفعول اسم فاعل الدلالة
على الحدوث ودونها ولان منها نوع تعامل والتلازم في كونه مثل المشبهة في تعريف اسم الفاعل
قال الشيخ الرضي قوله ومنه على اوا جرى الوضع عليه لدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجود
وعلى عدم خروجك فهو معدوم اقول اراد بوضع الفعل قبله على وجه مخصوص كما سبق في
تعريف المفعول به وح لا حاجة الى زيادة قيد وقد قال تفرقة عنه ما في الدلالة تصدق على فعل التفضيل
الذي للمفعول مثل اعذر والدوم بانه مشتق من الفعل لمنزوع عليه مع انه ليس باسم مفعول والجواب
ما سبق من انه ما اشتق الا لصرف بزيادة على غيره قوله وصيغته اي وصيغة اسم المفعول من
الثلاثي مفعول به مع انها كثيرة الشكل في كلامهم وقد سبق مرتين وكان الجوهري كان الاصل فيه
ان يكون على زنة مضارعه كان اسم الفاعل فيكسه ان يكون على زنة مفعول ثم الميم وهو ليس لكون
على زنة المضارع المجهول الا انهم تركوا ما هو الزنة كراهة الالتباس باسم الفاعل في باب الاكرام
تعالى مصروا الشكل بزيادة الواو وهو الميم محصل الفرق منها وكان الشكل اولى بالتغيير والزيادة
لانه اخف لقلة حروفه قوله وحكمه اي وحكم اسم المفعول يعمل عمل المضارع والمبني للمفعول فيضرب
مثلا يعمل عمل يضرب المجهول

وكصفة المشبهة

فيعمل عمل المفعول
لان لها دلالة على اصل الفعل فقط وفي اسم المفعول دلالة عليه وعلى الزيادة منه اي ومن الاسم
العامل الصفة المشبهة وهي ما اشتق اي قوله ما اشتق من فعل لشيء وهو ما وقوله يعمل عمل الاسم
يخرج ما اشتق من فعل متعدي وهو ما دل معنى الحدوث يخرج اسم الفاعل لدلالته على الحدوث وليس
الحدوث الاستمرار في جميع الازمنة بل هو في مقابلة الحدوث فيدخل فيه الحسن وذو حسن سواء كان في الحال
او في كلها الا انه لا يمكن معنى الازمنة اولى به من بعض كان تبوته في بعض الازمنة وقد قال

واما جمع اسم الآلة والزمان والمكان والمفضل المشتق من الفعل اللازم عند هذا المؤلف غير ظاهر
الا ان يقال ان المؤلف يرى في باب الاسماء الدلالة على الحدوث والثبوت والصفة المشبهة موضوعة للثبوت
اقول لو قيل الاولى قوله باشتقاق من فعل لمن قام به الفعل لمؤنة المقام لم يرد شيء مما ذكر الصاحب
قوله وصيغة فعل عليه والصواب وصيغتها واحب بان الضمير راجع الى المشتق ولو ارتكب
الى الصفة المشبهة وتذكيرها انما هو بالنظر الى كونها صوابا فان قلت هذا التوجيه يدل على ان
نحو ضامر البطن والحامض صفة مشبهة وقوله وصيغته مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع
نحو كريم وحذر وحسن يدل على انه ليس بصفة مشبهة قلت قوله على حسب السماع بيان لوجه
المخالفة والمخالفة من الصفة المشبهة واسم الفاعل بان وزنها سماعي ووزنه قياس نعم يجوز ان يكون
بعض من اوزانها موافقا لوزن اسم الفاعل ولا يعرف الصفة المشبهة الا وان موضوع لوجه تسميتها
مثال صفة مشبهة وكيف يقول لما كان الصفة المشبهة بمعنى الثبوت صار مظنة ان يتوهم انه نحو ان
لا يقال على قياسها مثال صفة مشبهة اي الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها مشتق ومع كان ايضا
ايضا كذلك وخصصه باسم الفاعل لكان المشابهة المذكورة بالاستحسان لمن قام به الفعل
قالوا انما علمت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولم يدل على الحال والاستمرار مثل اسم الفاعل
لاجل مشابهتها اسم الفاعل في ثبوت كان اسم الفاعل كذلك ولم يتعدوا النسبة من كل الوجوه قال
ماتت لبعض بيضا لا ايضا كتاب ضاربه وخشه المؤنث فيه بيضاء ان لا ايضان كضاربتان
وجمع المؤنث فيه بيض لا ايضات كضاربات قوله ويعمل اي تعمل الصفة المشبهة عمل فعلها ومرفوع الفاعل
ومنصوب عدا المتعدي بالمفعول به فعدي بما فعدي فعلها فيقال زيد كريم حسبه وحسن وجهه وصعب جانبه ومثل
عليه كريم وحسن وصعب لاجل المشابهة المذكورة ولا يشترط فيها زمان من الازمنة الثلثة لا يبين
وانه يشترط في عملها الاعتماد على احد الاشياء المذكورة بل يرجح منها اولى لصفتها قوله وهي اي الصفة المشبهة
اما ان تكون باللام او مجردة منها ولا يتصور حينئذ ثالث ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عن اللام
والاضافة ولا يتصور حينئذ رابع فيصرف الاقسام الى ثلاثة اقسام ثلثة ثم ان ستة ثلثة اقسام
التي اشار اليها بقوله مرفوعا اي مرفوعا كان معمولها باللام عليه او منصوبا على انه نعت النكرة او
على التشبيه بالمفعول به المؤثر من الاسمي التمييز وهم البصريون وقال الكوفيون ان النصب في النكرة او المعرفة على التمييز
وقيل بالتشبيه بالمفعول به الجميع او مجرورا بالاضافة فيصرف الستة المذكورة في هذه الثلثة فيحصل ثمانية عشر
واليه اشار بقوله فهذه اثنان في ثلثة في ثلثة وتفصيل مسائلها الحسن الوجه الحسن وجهه الحسن
وحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجه وكل من هذه ثلثة باعتبار اعراب معمولها رفعا ونصبا وجرا
فالجميع ثمانية عشر وامثلة منها اضافة ذات اللام الى المضاف نحو الحسن وجهه لان هذه الاضافة لفظية
لانها تحذف التنوين او نون التثنية او الجمع المضاف او تحذف الضمير من المضاف اليه ولم يوجد شيء منها وامثلة
اضافة ذات اللام الى المجرد عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه لانهم استعملوا الاضافة المؤدية الى النكرة
وان كانت لفظية الاضافة لفظية لان الاضافة اللفظية نوع الاضافة المعنوية فكما لم يجوزوا مثلها في المعنوية

لم يجوزوا في اللفظية مثلها وقيل اذا لم يكن الاضافة اللفظية مثل الاضافة المعنوية حيث يجوز بين
المضاف والمضاف اليه فيها ما يستحق ان لا يكون على حدها وهو تنوين المضاف وتنكير المضاف اليه
ولا يخفى عليك ان هذا مناسبة والدليل هو عدم الوقوع في الاستعمال واختلفوا في نحو حسن وجهه
ما اضيف الى معمولها المضاف فمنهم بناء على استعماله على اضافة الشيء الى نفسه وهو مردود
بان امتناع اضافة الشيء الى نفسه انما هو في الاضافة المعنوية دون اللفظية على انه ان اريد بامتناعها
اضافة الى نفسه اضافة حسن الى الوجه وهو في حق الوجه فاسد لانه ليس للوجه لان نفسه صار الى قوله ولهذا
شيء ومع باعتبار قيل رب رجلين حسن وجهها ورب حال حسن وجوههما على انه لو كان للوجه
كان من اضافة العام الى الخاص كخاتم الحديد وايضا فهو مستلزم نحو الحسن الوجه بالاضافة وهو مخالف
المسائل واجاز سيبويه ومن تبعه نظرا الى حصول الغرض من التخفيف الا انه قد خرجه بعضهم الشرح على
فيح ووجه فيه هو الاقتصار على اما دون الحسن في الاضافة اللفظية المطلوب فيها التخفيف وهو حذف
التنوين مع امكان تخفيف اعظم منه وهو حذف الضمير وذهب الكوفيون الى جواز مطلقا واستدلوا
الى دليل سيبويه قوله مستشهدا اي استشهد سيبويه على مدعاه بقوله اضاف على وجهها جارتا
كينا الاعالي حوتا مصطلما فان حوتا منه جارتا مضافة الى مصطلما بدليل حذف التنوين
وهاتين مصطلما ضمير جارتا وهو موصوف حوتا فهو مثل جاء رجل حسن وجهه واجاب عنه والية بقوله
وهو غير مجد بان هاتين مصطلما ليس عائدا الى الجارتا لدلك على ما ادعاه بل عائد الى الاعالي فانها وان
كانت في اللفظ الا ان معناها التثنية لانها للجارتين وليس لها الا اعلان فهذا التثنية سيبويه على قوله
حسنة العينين نعيمة فان ضمير تثنيتها للعينين لا للموصوف الصفة وقيل من وضعتين عود اركب فيهما
بحبل الدخان قد غنا طلالها التثنية للشاع واجاب الشيخ ابن الحاجب عنه بان الاعالي جمع و
الضمير في مصطلما هاتين فالتسليم رجوع ضمير المثنى الى الجمع وايضا فان المثنى على انه نعتا على الجوهر
ولم يسوغ بل يتاب كون الكتب لسعن عن النار وسوغ موضع الاصطلام وهذا ما ذكر عنه يكون اسوغ
ولم يسوغ فذكر اي الاعالي في المعنى مثنى والضمير راجع اليه من حيث المعنى حيث يتم الاستثناء معنى الجمع
وحملا على ظاهره كما يقول ان اعالي الجوهر لو نهاها يكون لكلت واذا امكن حمله على الظاهر لا يجوز الرجوع الى
غير الظاهر كما واما اذا لو المصطلح فانه مصدر على حذف مضاف اي موضع اصطلامها اذ لا مزية الى المكان
ووقع موقع الشيء كما وقع المزيد مع الجمع في نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا واذا جاز الواحد
الجمع فاقتاعه موقع المثنى اولى الدوحة اثار الدار وما سودوا
والجمع الدمن والتوبيخ الاقامة والدوب المحل القراح وهي لم يزعنه
التي ليس فيها نبات ولا نجم والواحد حلة وفي المثل لا تنفعه
الا المحلة والدخان نحو مثل الشمال وضربه بها للذ فتين الفضا
بالضم الجبال الملساء واحدها فضاء قوله جارتا صفا ارجارتان من صفا
فالاضافة للبيان ارجارتان جاورتا صفا واراد انتهى اسودا الى الحمل وصارتا جارتين وقوله جارتا صفا

فاعل الفاعل قالوا لم يرد ان في الوشين حيا جاريتين فضا وانما اراد ان في كل من الوشين جاريتين فضا
واكتفت جهم بوجهها قال سيبويه سألت الخليل عن كلمة فقال انما صورلانه من السواد والحمرة كانهم يخلص
له واحد منهما فاولوا بالصفرة انه منهما مزيد والحمرة السواد فوقه كما الاعالي منه جاءوا وكذلك جوشنا
مقطعا بها على موضع الشاذ الشاذ يعني انه اسود يوخان النار بخلاف الاسكا نفس المنازل بالاندراس
وانه لم يبق منها الا الاثافي قوله تميز ما كان لم يزيد انك تعد ما وقت ان الاثنين منها مثنيان وواحد
مملوك فيه تاء وان ما كان فيه ضمير واحد من البواقي ومن خمسة عشر احسن لان فيه دلالة الاحتياج من غير زيادة
ولانه ثان وان كان فيه ضمير ان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لان فيه زيادة على
قدر الاحتياج وما لا ضمير فيه لا يليق ضم ما يحتاج اليه ثم ان ما يوصف به ان لم يكن فيه ضمير اولا يقول وفي اوضح
اي وفي ارض بالصفة الظاهر فلا ضمير في الصفة لانه لا يكون له فاعلان وان لم يرتفع بها الظاهر في
الصفة ضمير المرفوع بينهما وهو الثاني في نحو امرأة حسنة الوجه فلولا ان في حسنة ضمير المرأة لم يوضح
كما اذا اعلت الوجه بها فان قلت اجري قوله واسم الفاعل اي اسم الفاعل واسم المفعول غير المتعدي
مثل الصفة المشبهة فيما ذكر نحو خارج الغلام ومضروب الغلام فثانيهما غير وجهها الثاني منهما
مثنيان وواحد مملوك فيه وان لو باسم المفعول الغير المتعدي فالا يتعدى الى مفعول ثان قوله وكذا
المنسوب كرجل عمي ابو فثاني فيه الوجه المذكور

ومنه اسم التفضيل

قد علم اسماء الافعال لا تعمل المشتاق فاريد ان يكون في سلكها تخلف اسماء الافعال ولان اسم التفضيل اذا
عمل كان فيه معنى الفعل فلا يخلف اسماء الافعال فانها قائمة مقام الافعال ولانه مناسب بينهما من جهة
اخرى وهي ان ما يشبه المفرد واسم التفضيل غير له المركب اسم التفضيل يخالف اسماء الافعال
اي وهي الاسم الثاني اسم التفضيل لم يعمل اجعل التفضيل يشمل نحو خير وشر قوله ما استثنى اي من فعل من
مثل المشتاق مفرد موصوف نحو الصاحب الزمان والكافي ومدرسه بزيادة نحو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لان الصفة تعلق بموصوف يعني استثنى لمن الصفة بالزيادة على غيره وما عداه من
لما الصفة بالزيادة على الغير او دون على الحد لفظ الزائد فاستثنى لا انقص بالزيادة مع انه ليس بالمتفضل
واحب فان المراد دلالة صيغته على زيادة موصوفه في المعنى المشتق منه على غيره موصوفه فلا يرد لفظ الزائد
لان دلالته بالوضع لا بالصيغة واحب ايضا بانه لم يشترط الزيادة لمن الصفة بالزيادة على الغير وانما اشتق من نام
به الزيادة وايضا انما المراد بالزيادة الزيادة على اصل الفعل المشتق منه ولفظ الزائد ليس معناه زيادة الزيادة
فيه عن الحد وفعل عنه المعرب باسم الفاعل من باب الغالبة نحو طائب اي طائب
الفعل والمراد بما وان وصل بالوزن ليس لمن الصفة بالزيادة على غيره وانما ذكر
الموصوف جواب السؤال مع ان سائر المشتاق المفرد له موصوف ملحوظ
او يقول لما سوى ان اسم التفضيل لما لم يبلغ الظاهر يكون نحو
كالجلي فانه صفة ولو لم يذكر وقال ما يشتق من فعل زيادة على غيره مخرج جميع المشتاق سواه
قوله وصيغته اي صيغة اسم التفضيل افعل ووجه المناسبة ما ذكرنا اسم الفاعل الاول الصيرورة من صاحب الزيادة

فانه

فانه يقال فيها خير منه وشر منه عن خير وانه ولا يقال خير اصلا الا من لغة من اللغات ولا انه الا
لغة رديه وعلى ملك الله حاصنوا اما شرا ما وهذا قول امرأة في زمن لقمان عاد وكان لها زوج
يقال له السحي وخليل يقال له الملي فخرجت يوما وبنيها لقمان فرأى الخليل فعرض لها فضا
وفضيا حاجتها ثم قالت له اني اماوت فاذا استدل الى رجل فاتني لها جاء حتى واذهبت
الى مكان لا يعرفنا اهله فلما مات لقمان ذلك قال وهل للسحي من الملي فاذا سهما فقالت امرأة
ما عالت واخرجها الرجل انطلق بها ايا ما الى مكان آخر ثم يحولت الى الملي بعد برهة فيتنا ذات
يوم ماجدة مرت بها بناتها فعرفت البها الكبرى فقالت الحر والله وثالث الوسطى صدقت والله قالت
امرأة الكبرى ثما ما انا نكاما ولا ايكا باوراة فقالت لها الصغرى اما لو فاتني شاها وعلمت بها
ومرحت بها فقالت الام عند ذلك ضرا ما شرا ما فذهبت مثلا ثم رفعت الى لقمان
فقص عليها قصتها كيف صنعت وكيف قالت لصدقتها فقال ابي لقمان ما كان بذا من حسابي
ثم حكم عليها بالرجم كما رجمت نسيبها في حوتها وحكم على الملي بان يزوج ذكره واعتقه
كما فرق بين السحي واساه وحث الاساس قال البر دبار الملي شدة وما السحي عنه وروي
مشددا اسم السحي وعن ابي الاصمعي والشد ويل لشيء من الملي فانه يصف الشدة والحرم مهموم والحرم
بالتحريك الهبر وتاوث الرجل اي جعل نفسه كانها مات قوله وفي ظله اي وشرط اسم التفضيل
انه يبنى مما يبنى منه اسم التفضيل صيغة التعجب وهو الثاني المجرد طالب من افعل وافعال فلا فا
لكونه من فعلهما واصل الالوان وهو السواد والبياض وفعلان وهو الثاني المجرد التام الغير المصرف
القابل مسلك لكثرة فلا يبنى من الثاني الزائد منه والزائد على لانه لو لم يكن فيه ثلاثي لا يكن التفضيل منه
ولو حذف منها في النبس ولا من الافعال الناقصة فلا يقال اكون ولا من الافعال الغير المتصرفة
نحو نعم وبئس ولا من عرب وطلب فانه لا يقال اكثر اقوى قد يبنى من اول الكتاب ما يعلق
بهذا المقام فلا يبنى قوله وهو صالح اي ويبنى صالح بناء اسم التفضيل من غير الثاني الموصوف يقال
هو صالح من الشجب يقال في تفضيل الاستخراج والبياض والعي اشد استخراجا واشد بياضا واشد عيا
كما يقال اشد استخراجه واشد بياضه وعيه وكما ورد بناء التفضيل من الثلاثي المزيد فيه ومن
العيوب اشارة الى جوابه بقوله وقد شد الاعلى والاول حيث عيا من الزيد يقال هم اولا يعرف
ولو بني من عطرت الشيء اي ناولته ومن ولي يحتمل قرب او صار والا لم يكن شاذا وكذا اشد
قولهم افلس من ابن المذلق قال المفضل اي اشد افلاسا لا يقال مجرد له بل يقال افلس الرجل فهو مفلس
كما قالوا صارت واحد فلوسا وزنوها وابن المذلق يروى بالذال والدال وهو رجل من بني عبد شمس بن
زيد بن مناة لم يجد بنفسه لمله اي نفقة لمله وابوه واجداده يوزنون بالافلاس قال الشاعر فانه فالك ان
يوجوا نما دنيها كبياع الندى والعرف عند المذلق وكذا شد قولهم احق من ابن حبيشة لان
الحاقه من العدوب وقد بني منها التفضيل مثل على انهما من السلب الباطنة ولا يبنى من
التفضيل منها في الصحاح الهبنقة بنت رجل يقال له ذو الودعاش واسمه يزيد بن مروان

وقال الاص هو جبنة ذو الودعات وبلغ من جبنه انه جبل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخرف
وهو دوخلبه طويلا فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولسلا اضل وتقلد ذات ليلة اخرى قلادة
فقال لا اخي انت انا وقد سمعت وما انفذوا لي وقال الاص اجاز الكوفيون اسفر منه واسود وكان
انفي ومنكبوا ما بيتين واحب باز فوقف ليس بحجة على الاصل المجمع عليه للشذوذ على انه يحتمل
ان يكون في البيتين اضل الدلالة مونثة فعلى حكاية قال انت بيضهم واحتطب ما يعد على الفيء وكذا
البيت الاخر واولى بما ذكره في الدعوى النقاض ابيض من اخت بني اباض اي في درعها محمد
مبيض وما يعد في موضع رفع على الوصفية لابيض كقولك انت كريم من بني فلان ودرع المراة
قميصها والتفضيل في الوسع موسوم وللاكثر اي الاكثر في اسم التفضيل ان يكون متصلا اي عاملا
على غيره في المعنى بحيث يصح ضرب معنى اي اكثر بين سائر الضارب ولا يصال اضرب معنى اكثر مضروبية
ويخص بالذكر من قوله ويكون من الفاعل دون المفعول وقد جاء اسم التفضيل للمبالغة
نحو اشغل من ذات النحيين اي اكثر مشغولية والنحي باكسر زق للسمن وذات النحيين امراة من اهل مزينة
اللات بن ثعلبة كانت تبيع السمن الى بلدة فاتاها حوات من خبر الانصاري فساومها بالحلب
كما فقال امسكي حتى انظر الى عنزه فلما شغل بدنها ساورها حتى فعل ما اراد وهربت ثم اسلم حوات
وشهد بدرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كيف شر اوكي ما حوات وتبسم صلى الله عليه وسلم وازمن فيك
من غلام زمل فهو من هو لانكره حتى الديك بذنبك لانه تجب تبعه الذاهل الحسن عنه و
ظريف باعتبار لفظ المنقول فان زمن بمعنى لفظا ومعلوم معنى فازمن اشد مزحوة فهو مفضل
باعتبار لفظ المنقول فهو لابن ذرة زمار الرجل وهو اذا تكبر فهو لا ضد زمنه وشاهد من البسوس
قال الاص سال شيخ الرجل فهو ملوم اذا صار عنوا ملا فان ارض فهو هو والبسوس
خاله جساس بن مرة قتل كليب ومن حديثه انه كان للبسوس جار من عرم فقال لجساس بن مالك
وكانت له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من ارض العالية فلم يكن يرعاه احد
الا ابل جساس بن مرة لمصاهرة بينهما اي من كليب وجساس فحرجت ناقة الجرمي في ابل جساس
فاخرجها كليب فاخذ ما بيسم فاخذ ضرعها فلما رات البسوس ناقة واذلاه فقال جساس لشيخ عدا
على جوارنا فقد حاكمه ولم ينزل فرفع عنه كليب حتى تمكن من قتله ثم انه اشترى سراب
وكبر ابنتي سنة واصبح اي اكثر معزوزية والقوم اي اكثر ملوية موكدا انهم اي اكثر مشهورية
معلومية وقد جاء اي وقد جاء اسم التفضيل ولا يطلق بحذف احكم الشاش قال المعري اي الشد مالكا
فلا اخر الشيء من الحكم قال المحرم هو مثلو لان الحلة لا تقال فيها ما لا حلة لان الحلة لا تقال
اجرا ذا نعة المنعان حتى يتبين التفضيل وسحب منه وآبل من حسب الحمام قال المعري على الحرز
من اهل الذل لا اصل ولي الصحاء وسيل آبل ما يقال ودون شهد مشهد اشهاده فهو آبل وابل
اي كثير بصلح الابل فعلى فذكر وحذف الحاتم رجل من بني طي اللات بن ثعلبة وكان جاذفا
من رعي الابل قوله ومنه اي وما جاء دلا اصل وقال جمهور النحاة من على ان تركيب مدلل ودون

هذا ليس

هذا فعل فيه وانما فصله عما سبق لمكان الاختلاف منه قوله على الاوفق اشار الى هذا المذهب وعلى
مذهب من قال انه مع آل اي بخلاف النحوي في الاولية فاصل اول اول ح على هذا من قال
انه من الله اي لرجع لان كل شيء يرجع الى اولها فاصله أول وقال الكوفيون انه موصل من والف
قلب الهمزة الى موضع الواو الا ان نظر منه كمنه من اجل التفضيل واستعماله كاستعماله
على انه اصل لا من على ممنوع في نظر منه الاول الاولان الاولون الاوايل الاولى الاوليان الاول
وفي استعماله زيد اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول كابيض منه وفوقا وسفلا قوله ولام اي
ولزم اصل التفضيل ان يكون نكرة اذا كان مستعملا مع من قال السيرافي ان الحاجة لانهم لو عرفوا اصل مع
من على ان يوضع بالالف واللام او بالاضافة وكلاهما ممنوع واما الاضافة فواضحة لانهم ان يضيفوه
الى ما هو متصل عليه وانما ذكر من احدها ليبينوا المتصل عليه فلا من الجمع بينهما عبث لا فائدة له واما عرفوا
بالالام لم يكن الالام المعهد بحيث ان يكون مرودا تضليت عنه الى كلمة والا يكون موجودا عند الفكرة
الا بالنظر الى المتصل عليه فلو جعلت منهما وسن من المذكور عندها المتصل عليه لم يصل الى الاصل من
تعيين احدهما عن الاخر فالاضافة سواء اعلم انهم قالوا لا منع من احتياج الاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكن الصفات له متصل عليه كما قال زيد افضل البصرة من عمرو حاصل فانما يقال لا البصرة للتمييز
كما قال شاعر مقدم ولا يرد عليه ان يذعرف افضل من في قوله بالاكثر منهم وجه قوله ومحكوم
بالاكثر منهم اي الجنس من فيه تفضيله بل من للتبعيض الى الجنس من بعضه بالاكثر منهم حتى
وسلة محمد عليه الافضل من قريش لمن سوا زيدا انسانا من قريش افضل من عيسى اي هو على الالام
افضل من عيسى من بني قريش وقيل يجوز ان يحكم بزيادة اللام في تفضيله ولعله اظهر وحيث يرد
عليه قوله والخبر منه وليس الذي يجب ما ذكره ضرورة كون المجرور مبينا اجاب عنه
بانه قليل وقيل يجوز ان تكون اللام في الخبر زائدا ويجوز ان تقدر اسم تفضيل اخر عاريا عن اللام
مثلا به من اي والخبر خبر منه البيت السنف للاعشى متصل عاملا على علة وتامه وانا الهوى
اولاه بالحب الجدة وهو ما يتبع به قال عبد كان لي كثير وقد سال الكاثر الغالب من كثرة مكثرة
سول بسنت من سن هولاء القوم بالاكثر منهم عددا او جمعا وما الهوى الالفة اكثر اولاء الغالب
وهيبت الشاعر السعيات مهلهل ملتبسا اي الذي على ارادة امرا النفيس من رسيد وانا
تمنى به لانه اول من اوقف بالشعر مهلهل شعر مهلهل اي رقص وصل بك تولية لا اوقف الكرا
محسنهم عليهم آثارا مالكا وحسلا وسال عليهم ادركه ما سال كدت ادركه فذكر والتفضيل
اي ولازم اصل التفضيل التعريف باللام نحو زيد الافضل او التعريف بالاضافة نحو زيد افضل
القوم عند مشاركة من التفضيل قال السيرافي الرضي اي لازم اكثر من باقي ما عدا عنه بما
وما لازم لاحق قد يكون مضافا الى كره فيه على تكره مثل مررت باقضل رجل وبالافضل
من ولم يعرف واجب عنه بجوابين احدهما ان قوله او الاضافة ليس مجرورا معطوفا على
اللام حتى يبقى ما ذكر بل هو مرفوع معطوف على التعريف اي لازمه التعريف باللام واللازم هو

انما هو عند اطلاق التفضيل على الصفات ايه بزنة المقام ولما اشار الى ان افعل التفضيل يستوي مع احد
الامور الثلاثة اشار الى خواصها فقال ويستوي اي في افعل التفضيل المذكر والانثى والاثنان والجمع حال
كونه مصحوبا بمن بمعنى من اي افضل من عمرو كقولك افعل التفضيل مجردا باللام فانه يجب المطابقة بينه وبين موصوفه
ذكرا كان او انثى مثنى كان او مجموعا كقولك زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان و
الزيدون الافضلون وهكذا في افعل التفضيل الا وان المطابقة وعدمها حال كونه مضافا والدليل
على هذه الاحكام الاشتراك ووجه المناسبة بين المستثنى من جهة المعنى فعلى
حرف الجر فلم يشتق ولم يجر مثل افعل وان الحاق العلامة متعذر لانه لا يخلو اما ان يكون قبل لفظ من
فلا يجوز لكان يستلزم الارتباط بين من وافعل التفضيل واما بعد فلا يكون الالحاق لافعل التفضيل
وجاز في المستثنى الاضافة اي جاز فيه المطابقة ثم ان الناظم كان لفظ من وقد اقدم هنا وعدم
المطابقة باعتبار ان يشبهها المستثنى بمن لكان ذكر المستثنى عليه فيها وجب المطابقة بالمستثنى
مع اللام بعدم الفائدة من المطابقة على ان الاصل في الصفة ان تكون مطابقة لموصوفه فكان على
الاصل الحاقها الى العذر فوجب وقد يحذف اي وقد يحذف من لفظ وبزنة بعدها اكبر
على من كل اكبر كقولك الى اعلم لمن قبلك انا اعلم ويجوز ان يقال يحذف هذا ان المضاف اليه يحذف
اي اكبر كل شيء ولم يعوض منه التنوين تكون افعل غير منصرف كاستيثاث التنوين اذ يكون
بمعدول من سواء الطريق فان اضافة اسم التفضيل الى النكرة يكون بها قليلا لانه اطلاق التفضيل
قوله والتزم بدل والتزم حذف من في اخر ما عاملي ستوفيه كما سيذكر في موضعه اعلم ان
اخر التفضيل الدليل الصرف نحو اخذ اخران واخرون واخر اخرى اخريان اخريات مثل
افعل اضافة ان اصلي اما فعل فعلى فعلى فعلتان فعليات ومعناه في الاصل اي تاخرا بدون
جاز زيد ورجل اخر اي اشد تاخرا من غيره من التعاقب المستولي على غيره فلا في سوى وسائر نصارته
عن معنى اسم التفضيل المستولي بدون ما يلزم اسم التفضيل من من واللام والاضافة فظاهر
يدل على ان اصل وكانهم من كلامه ان اسم التفضيل يكون مستولي على احد امور ثلثة وهذا الدليل
اعني وبنا وحمل لم يستولي على وجه بنوه وجه وبنا وحمل على استعماله في غير معنى التفضيل وبنا على
انما حمله وحمل على الداعي واخذ ضمنها معنى التفضيل واصطلاحا باسماء الاجناس الجامدة وقد بنا
كان الشامل ان يقال من ان يكون وبنا وحمل ما حذف من لفظا واريد فقد بنا الحذر
عن الاضافة واللام فقال وجوبنا اي قوله ولا يتلى اي ولا يتلى افعل المستعمل على فعلى
حال كونه علما مخصوصا مثل نصيب المفضل به مظهرا كان او مضمرا ورب الشاعر الحطيئة والهذا قوله
قوله فلا نصيب منه لا يرفع المظهر لانه يعلم الشاعر الحطيئة والخوف والمال
فيشبهه فلا يعمل افعل التفضيل على النقل لان اجمع انما يعمل المستولي بمعنى النقل على ما يلزم والصفة
المشبهة وان لم يكن بمعنى النقل الا انها شابهت كما هو بمعنى النقل من حيث الشبه والجمع والتذكير
وانما منع على ما سبق وافعل التفضيل ليس بمعنى النقل لان افعل ليس بمعنى فضل وهو ظاهر

ولا شابه

ولا شابه كما هو بمعنى النقل لان الاصل في افعل التفضيل ان يكون مع من وبزنة الاخر فحمل على غيره
على ان المشابهة المذكورة انما كانت مع ملاحظة الصفة والهذا لم يقل ان الصفة المشبهة شابهت
المجعول وبهذا تعلم ان ما قيل من انه انما لم يعمل افعل التفضيل لانه ليس بمعنى النقل فضعيف تام وقيل انما لم
لان النقل على نوعين واخل لا يتعدى ولا يجمع ضرورة ان ما شبهه ولا يعد الا يعد الا يعد من حيث ان ذوب
معهم الا انه سبب المنقول متمسكا قول الشاعر واضرب منا بالسيوف القوانسا فان اضرب نصب
القوانس ودفعه بقوله ونحو واضرب اي هو منصوب بفعل مقدر يدل عليه بالمذكور اي اضرب على المنصوب
القوانس قال الامام المرزوقي ولا تجوز ان يكون انصابه بان اضرب لان افعل الذي هو اسم لا يعمل الا
في النكرات كقولك هو احسن رجل في الناس اي وهو اكرم الجمع وقيل ولم لو فرضا
عنا خير منهم ولا منهم لما التقينا فوارسا اكرام اسم يشتمل من اكرم عليه فوارسا مفعول عنه واحل احل
والتفضيل من الحماة وحتمه الرجل ما يحق عليه حفظه من الاهل والاولاد والجار وما هو حاق الحقيقة و
هم حماة الحقائق والقوانس على البيضة من الحديد والقوانس الذي يقع على راس الفرس
والمراد هو الاول والمعنى ظاهر قوله وكذا اي وقيل انتصاب المنقول في كانت السابق انصابه
في الاخير اي منصوب مقدر يدل عليه اعلم اي اعلم من فضل عن مسئلة قوله ولا يرفع مظهرا على
قوله فلا نصيب وانما قال على الاعرف لان قولهم كما اعز ناس من العرب ورب رجل افضل منه انما
ورجل خير منه عمه نحو افعل التفضيل ومن ما يدل لان الاعرف رفع اسم التفضيل الا على انه خبر وما فعل
مبتدا اذا كانت مضمنة معنى الاستفهام او نكرة من افعل التفضيل وقوله الا ما ورد كما جاء الا ان
يكون مستثنا منه اي لا يرفع افعل التفضيل المظهر ومن الاوجاء الا وقد كقوله تعالى ما ولي
اعلم ان يحسن بالمنقول ملاحظة المثال سهل وضمير يكون وجوبا لافعل التفضيل وضمير عليه
لما جرى عليه الرفع موصوفه وهو في المثال رجلا وارفع منقلبة الكمل اي من بين الرجل متعلق به
ومنفصلا حال من منقلب اي ذلك المنقلب منقلبا باعتبار فعله موصوفا اعلى ومنفصلا باعتبار النظر
والمعنى بمثال اعزت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله وضمير للمتعلق وضمير عليه للذي هو فالكمل
منقلبا باعتبار الرجل وعلى منفصلا باعتبار زيد فان ضمير منقلبا وكونه منقلبا ومنفصلا على نفسه انما هو باعتبار
الاثبات وعلى بعد ملاحظة بعد الشيء بمعكس الامر بالنسبة الى فعل كيف متعلق قوله باعتبار
الاول وباعتبار عمرو مفعول وعدا اي تجاوز على اذا لا شيء على التعليل وحين متعلق الى اسم من نوع وقال
كما وصف باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير الرفع في منقلبا والثاني من قوله
اي يقتضيا باعتبار الاول وضمير نابه كما سوف فعلت زهاء اكما على عمرو ناها اي اسوء بالمنع
المضمون حقا وكلا الباقين متعلق بالمنقلب الا ان الثاني انما يعلم لبعد مقدما قوله على الاول حالا
متعلق بالمنقلب والثاني بالمبتدا كما جاء في الحديث المستثنى الرحمان وقوله منها حال من ضمير افعل التفضيل
وقد يعمل صفة مقدر محذوف اي منفصلا منها ثم اشار الى علة عمل افعل التفضيل عند السكاكي
بان الشيء اذا نقل بقوله لجره اي لجر كما افعل التفضيل يجر بالنقل يعني لو وضع التفضيل الذي اشبه افعل التفضيل
شام افعل التفضيل لاستقام المعنى هنا

وبالمنقول وضع الصفة المشبهة
حيث جعلوه وضع الكلمة

وهو في المثال المذكور لفظ احسن من احسن كان ابيض كما كان لانه يكون بمنزلة ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل حسنه من حسن زيد ومن الافضل احسن كحل عين زيد على حسن كحل عين عمرو بلا
تفاوت هو المراد من المثال لا مثال لا مثل لا مثل لا امثال المساواة بخلاف ما اذا وضع المفضل مكانه
في المساواة اصلا فلا يفيد المثال لا مثل ما ذكر وان كان ممثلا بحسب اللفظ الا ان المثال لا يخلو
وانما يشار الى انهم من الامر في المساواة مثال للرجل اعلم من زيد مستشارا منه من مثل المساواة
اعلم مستشارا منه من زيد عليه منه بخلاف ما اذا لم يكن اسم التفضيل متضمنا فانه لا يجوز لانه ليس في
المثل مثل لو قيل رأيت رجلا رأيت رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد كان المعنى افضل حسن
كحل عين رجل على حسن كحل عين زيد واذا وضع المفضل مكانه وقيل رأيت رجلا حسن منه الكحل حسنه من حسن زيد
كان المعنى على التشبيه من غير مفضل فان الحسن وهو العلة التي اورد بها مطرد في جميع افعل التفضيل
بخلاف اون حوار لفظا مطردا وذلك لان معنى برجل احسن منه اي احسن من الكحل حسنه من حسن زيد اصل لا يدخل
كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في من زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد اصل لا يدخل
وكذا قوله منه في حسن افعل التفضيل لان اسمه لا يتم بدونه فكذا لا يدخل في حسنه في صورة التفضيل لان الرابط
لا يكون بدونه مذكورا لا يطلق في الامور التي لا يدخل في المعنى مثل افعل التفضيل كما يجعل اصل بخلاف نحو
ورب برجل حسن منه العلماء فان التفضيل ذا موقع مكانه كان هذا ورب برجل حسن اي حسنه زيد فيه
المساواة من الحسنين والاصل فيه زيادة حسن الاب فاختلفا وليس المعنى انه ورب التفضيل مع ما عطفه
اي الذي يدل عليه افعل التفضيل حتى يرد عليه ما توهم ثم اشار الى علة اخرى لعدم افعل التفضيل مما يكون
بمثله وما في الوضع اي وما في وضع الكحل على الابتداء من التفضيل من افعل وصلة ما حتى وهو الكحل
لانه ليس من جملة هو لانه الكحل السابق هذا تعليل لكون مسموعا ثم اورد عليه ملتزم منه على الكحل لا
يلزم هذا المحذور واجيب بانه يمنع الحصر بما منه راجعا الى غير مذكور وانه غير جائز واورد عليه ان الكحل
على تقدير كونه مبتدأ منه السيوم ومنه في منه اما خبر لانه من ثمة احسن وهو خبر مبتدأ الحسن الى
غير مذكور في اللفظ وهو واقع كما في قولنا زيد قائم زيد وهو مراد وهو لان مذهب سيبويه هو ان احسن
مبتدأ والكحل خبر على احسن خبر لازم في الاخبار قبل الذكر واورد العلامة بان حاصل هذا العلة هو
انه لو لم يعلل لعدم لزوم المحذور من غير منه لان لزوم هذا المحذور مبني على اعتبار العلة وعدم صحة
التركيب والجواب عن الكلام انما هو صحة هذا التركيب ووجه عدم استعمالاته قوله وذلك اي
اي وذلك المثال المذكور وجه الحصر من الاول وهو ان الحذف الجوازي من قوله منه والجار من قوله
في عين قوله من عين زيد مكان قوله منه في عين زيد ثم قال وهو ان منه متعلقا بحسن وفاعل اي عين زيد
لانه مفعول الكحل على الكحل لا الكحل على العين اي وكان ذلك المثال المذكور وهو الكحل في عين زيد اي وذلك
المثال مثلا الى عين زيد محمد وما هو ذلك اشارة الى وجه رأيت احسن من الكحل وهو ان يقول ما
رأيت كحل عين زيد احسن فيما الكحل اي يقول ما رأيت شيئا كحل عين زيد احسن من الكحل مثل ما رأيت كحل عين زيد
زيد فان افعل يستعمل من الفعل عليه بعد افعل فلا يحتاج الى ان يقول ما رأيت كحل عين زيد احسن منها
من عين زيد

ومن يبني المفضل عليه او المفضل والمفضل من زيد متعلقا عليه انما لحكمه قبل دخول النفي ودخول
لانه مفضل عليه انفا وانما جاز اعماله في ما المشبهة وان لم يلزم الفصل المانع لانها تمنع الاول مثل
ليس الرجل ومثلك احسن في ما من العباس بدل من مثلك كحسن زيد اي عينا كحسن زيد عينا احسن
هذا الكحل مع ذلك ان معنى ما رأيت كحسن زيد اي كحسن زيد ولا ما بدل عليها ومعنى ما رأيت احسن منها
ولا منها محذوف المعطوف في الوصفين اعتمادا على وضوح المعنى وهو كما رأيت احسن من زيد اي كما رأيت كحسن عين زيد
لا يفضل من عين زيد وهو كما رأيت احسن من زيد اي كما رأيت كحل عين العمرو من عين زيد في الحسن بدل اول
الكحل من الكحل مثلي به للبيان لان الاول مبهم لا كثرة كثرت ان العيون العمرو من عين زيد ولا يذكر
ان استفسار من اي اي اول حرف كحسن زيد حال من احسن والسر بما رأيت عما احسن منها الكحل
حال كونها مماثلة لعين زيد لان صفة النكرة اذا قدمت وقعت حالا اذا اخر في قول بعضهم حيث جعل
كراوي السباع حالا من وادي واذا كان رأيت بمعنى علمت فهو مفعول اول واحسن مفعول ثان كما
منزل ما علمت مثل زيدا عاقلا وكون غير مفعول لان قوله كحسن زيد في المعنى مقصود ولا يدخله
ولا يحمل بدلا وايضا صفة مرفوعة ولا زائدا على عاقلا فاسد لان من اعمال السلام على الواو لان لا
من اعمال كما المشبهة ولا مثلها لا يسبق ان المبادر من نحو ذلك ليس احد افعل من فلان مدوسة
الشافعي والتوثاء مساء والصفاء كثرة التقدير وقوله وعليه اي وعلى الوجه الثالث قال
صحة ورب على وادي السباع والاصنام دانا لحصل من المعنيين قوله ولا وادي السباع
اهل به ركب ولو اردت افضل عن هذا المعنى بالعبان الاول لقلت ولا وادي حاد باهل
ركب منه وادي السباع واهل هنا وهو اهل جرى في اللفظ وهو وادي وهو المعنى
فسلمت ما الشيء وهو ركب منقل باعتبار ما بعده وهو قوله على نفسه باعتبار غيره وهو وادي
السباع وبالعبان الثالث ولا وادي وادي اهل بعده ركب من وادي السباع وانما اضاف
الوادي الى السباع لسكن بها منه ولا وادي جله حالية وقيل اعني افضل قوادي السباع
من حرادي لان صفة النكرة اذا تقدمت تحولت حالا مثل الرجل الوفي وجوز ان تكون
عطف بيان كشرك كوادي من غير عين لسرعين والكاف اسمية يجوز ان يكون تمييزا
كمثلك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بانه بدلا من كوادي السباع
كان احسن في عينها الكحل من عين زيد على اصل المفضل هو في وادي السباع
وكل ما ذكر من كون عطف بيان او تمييزا او بدلا يصح على انه لا يجوز كون الكاف اسمية
وقوله وادي منصوب لا وادي في الحظ وقوله حين مطلع مرادا ظرف وادي السباع
لان منه معنى الكون والحصول حال اي الوفي هو قوله حين لكم بكاف عين الكاف اي
وادي السباع ومنه الطاقة اصل المشبهة به هو قوله حين فيقل لا
هو وادي السباع المتقدم كما في المشبهة على بدل من ملاحظة البدل اولا ثم ملاحظة
اداة الشبه والركب اسم جمع الراكب وياتيب اي مبينا وهو بعضه من الركب الى

اي كمي حال كان اي كائنة وهو منصوب على التمييز من اقل كما في تحوز قد افضل منك درهما تكون في الاصل
مضافا الى مميز مرفوع باصل اي اقل ثابت ركب اقل وقد يظهر انه مصدر على اصله لان الاثبات ويكون في
ثابتة اي يوقف وقد يكون نعتا ومثل حالي اي الثبت بين وموقفين واضرب يعني المنصوب
مثل اشهر ومثل يجوز ان يكون وصف الواو اي موصوف من فيه وما في وفي الله مصدر على حذف
المضاف اي وفيت وفاية الله ظرف لا حرف ومنه اسماء الافعال
قد مر على المضاف لان عليها لفظا مهما قام الافعال دون اسماء الافعال اي دون الاسم الفاعل اسماء الافعال وعلى
على انه احلف في على المضاف لان عليها لفظا مهما قام الافعال اي دون الاسم الفاعل اسماء الافعال وعلى
سيأتيها الذي هي اسماء كانت اسماء متعدية ما كان دون اسماء غير متعد او حرفا وفي كلامه
دلالة على ان ما جاء منها من اسماء الافعال لا يكون الا لازما بخلاف ما جاء منها بمعنى الامر فانه
قد يكون متعديا كقولك زيدا فانه بمعنى احمل اسم بمعنى الامر المعدى نحو زيدا اي احمله ثم ان الاسم
استعمالات ليس منها اسم فعل واليه اشار بقوله غير ما حرفا اي ونوع صفة نحو عاطل شاربا
اي عاطلا جاسيا او حالا نحو شاربا وواردا اي مورودين او مصدرا ومعنا الى المفعول نحو وريد زيد
مثل ضرب الرقاب او غير مضاف نحو رويدا زيدا كقولك زيدا فالرويد في الاصل مصدر اراد
مصدر رود اي ارفق بمعنى الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا قوله وقل اي وفي معنى رويد
تيد بمعنى تيد زيدا اي امهله وهو فعل امر من التؤدة وليست الواو فيه بل هي بدل من الهمزة وابدلت الهمزة ياء وهلم يا
في رويد وقد لفظ الرجل فلا تغني ان عن يمين الصيف حرف بها المذكر والمؤنث او المثنى او
الجمع نحو تعال رويد يا زيدان ورويدا يا زيدون وقس على هذا نحو ديلم بمعنى قرب انا فاذ ذلك
لانه اذا كان بمعنى اقبل يكون لازما وهو في بيان ما هو بمعنى الامر المتعدي قال الله تعالى هلم شهداءكم اي قربوا
شهداءكم وذهب المعدل الى انه مركب من ها التنبيه ولم من لم الله شعثه اي جمعه والمعنى اجمع
شعثه اليه في اللازم واجمع شعثه في المتعدي فلما غير عن اصله كيف معناه لازما صار بمعنى ابدا واقصر
لم يعرف منه اهل الحجاز ولم يتوهموا انه الم كما هو الناس عندهم في ارود ولم يجوزوا فيه ما يجوز في نحو
هدس الحكاك اعلمت كل ذلك لقبل التركيب وقال الكوفيون اصله هلا ثم نقلا كله استعمال
فغير الى علم بعضهم التركيب وقيل فتحه الهمزة الى اللام وحذفت كما هو الناس في فتح الا ان الهمزة
انفتحت معنا لقبل التركيب وذهب بنو تميم الى انه ليس نظرا الى اصله ينزلون عليه على ما يلوا على معنا
هلما هلمين ومعرف بحسب الاحوال اذا قلوا وتلك وهما وذكروا ونانثا سواء ثلاثة ثلاثا ثلاثا ثلاثا
ثلاثا ثلاثين وثلاثا ثلاثا اي حين وهنه لغات اولها ثلاثا بالف منونة في جميع الاحوال وثانيها ثلاثا بالف مورون
حالك مع التنوين سواء ثلاثا ثلاثا ثلاثا بالف ثلاثا بالف منونة مع تصريف الهمزة بتصريف الكاف
ورابعها ثلاثا بدون حالك مع تصريف الكاف وخامسها ثلاثا بهمزة ساكنة للكل وسادسها ان تعرف
الخامسة بتصريف دون وفرد وسابعها ان تفرقها بتصريف حتى وثامنها ثلاثا موزون بوزن ثلاثا وتفرقها والبقية
الاخيرة لغات غير متصرفة لا ماض لها ولا مضارع وليست باسماء الافعال والى الاول اشار بقوله وكل اسماء

تناسقت وهو المستتر العائد الى ما تقدم على النعم التي تناسقت حال كونها من
كعوب اياديه تعالى فالضمير المجرور في اياديه لله تعالى لا غير فعلى هذا قول من كعوب
اياديه ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من فاعل تناسقت والعامل فيه تناسقت
او من لفظ ما لما انها متعدية الى واسطة والعامل فيه احمل الشارح ان من
زائدة والكعوب فاعل تناسقت تقديره على النعم التي تناسقت كعوب اياديه
فائدة الموصول في ضمير اياديه وذكره نظرا الى لفظ ما واعترض عليه من وجهين
الاول ان من لا تزاد بعد الاثبات والثاني انه يستلزم اضافة الشيء الى
نفسه لان ما كناية عن النعم والاياديه عبارة عنها واجيب عن الاول بانه
متاول بوجه قريب من القياس وهو انه محمول على الحكاية كما قال احمد الله
على النعم التي تناسقت مع من يقول على النعم التي تناسقت من كعوب اياديه فقال بحياله
تناسقت من كعوب اياديه ورد بان حق التركيب حينئذ لفظ تناسقت وعن
الثاني بان المراد بالنعم الظاهرة العامة وبالاياديه الخاصة او بالاول الحلال
وبالثاني الدقائق او العكس فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه الثالث
ان من ابتدائية متعلقة بكعوب اياديه حال من فاعل تناسقت او من لفظه ما
على ما تقدم تقديره على النعم التي تناسقت كائنة من كعوب اياديه والجانب
اي ابتداء تناسقها من كعوب اياديه وارد عليه ان من الابتدائية انما تدخل
بمقابلة الى الانتهائية واجيب بانه ليس المراد انها تستعمل في مقابلة
ان الانتهائية انما تستعمل حيث يصح بمعنى الانتهائية وفي هذا تقديره
على النعم التي تناسقت كائنة من كعوب اياديه الينا اي واصلة الينا
والضاهر ان من لفرض الابتداء الخبر اذا كان المخبر لا يقتضي الا الابتدائية نحو قولنا
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقوله زيد من عمرو كلاما في بعض شروح الكافية والمفصل
الثاني ان من تبعيضية تقديره على النعم التي تناسقت بعض كعوب اياديه
واعترض عليه من وجوه الاول ان الضمير في اياديه لو عاد الى الله تعالى
على ما هو الظاهر يبقى الموصول لا عائد له ولو عاد الى ما عاد ما مر من النعم المذكور
وهو لزوم اضافة الشيء الى نفسه الثاني ان الحاق علامة التانيث بتناسقت على

الثالث ان البعضية لا تناسب المقام لان المراد نعائب نعم الله وقيل اصلها النعائب فابدل
بالكتابة اولى واجيب عن الاول بان الضمير يعود الى ما ولا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لما تقرر
من التاء وقيل وعن الثاني بان البعض اكتسب التاء نيت من المضاف اليه كقوله يلتقطه
بعض السيارة على قراءة التاء وعن الثالث بان المراد بالنعم المتناسقة منها نعم الدنيا وهي
بعض نعم الله سبحانه بالنسبة الى نعم الآخرة الخامس ان تبين بمعنى الباء كما في قوله
يحفظونه من امر الله اي بامره وقولهم باع منه اي به قاله الرضي ويجوز كونها بمعنى الباء
السببية كما في النظير الاول تقديره على اللوم التي تناسقت بكعوب اياي الله تعالى اي
بسبب كعوب اياديه اي سبب اياديه التي كالكعوب ويجوز بمعنى الباء الالصاقية
كما في النظير الثاني تقديره على اللوم التي تناسقت اي انتظمت حال كونها ملصقة
بكعوب اياديه واري ان الاياد على هذا بمعنى جبل النعم الوجه الثاني انها
مصدرية والمعنى على هذا اظهر اذا لم يوجد لفظ من كما يوجد في بعض النسخ تقديره على
تناسق كعوب اياديه وضمير اياديه لله سبحانه لا غير وضمير روادفه وتواليه للاحسان
ايضا كما سادي الوجه الثالث انها موصوفة ويجوز الاقوال الخمسة في قوله من
كعوب اياديه ايضا تقديره على لغة تناسقت كعوب اياديه اي اياديه تكلت النعمة
فالتذكير باعتبار لفظ ما على ما سبق ويجوز ان يكون ما كناية عن النعم او الاشياء
لكن الاول اولى لما في الثاني من احتمال التغليب وان اختلفا في وجه ان الكثير في
المثنى لا تبدل لعموم قوله وعلمت نفسي ما احضرت يدي وذكر فان قلت
لفظ ما اذا كانت موصوفة انما يعني شيء ستيما اذا وصفت بالجملة كقوله وتمامه
النفوس البيت ومهنا تقدير شيء لا يليق بالمقام لان المراد به النعمة لا محالة
والشيء اعم من النعمة فلا دلالة له قلت لا نم ان ما الموصوفة لا بد وان يكون بمعنى
شيء فانها كثيرا ما تجيء بمعنى ما هو اخص من الشيء كقولهم في توجيه لفظة كلما ان ما
نكرة بمعنى حين اضيف اليه كل صرح به المص وايضا قالوا في من الموصوفة
انها نكرة بمعنى شيء ثم صرحوا في قوله ذاك العشرة والاثرون من عددا ان المعدود
انسانا يعقد عددا ولو سلم ان لا دلالة للشيء على النعمة فقد نصب القرينة
على المراد وهي لفظة اياديه فان قلت لو كانت بمعنى نعمة لوجب ان يقال

اياديها

اياديها قلت لا نم فان ما مذكر اللفظ فقوله اياديه بالنظر الى لفظها وهيا سائغ
ان حمل على الكناية وتارة على المعنى كما في قوله يوم يبتغ مكنون الله ورسوله وقيل اصلها
فان قلت انما يسوغ ذلك ان لو كان الحمل على اللفظ مقدما كما في الآية المذكورة لا حظه
معنى الترقي كما قال في شروح المفصل وههنا يلزم العكس على ما قررت قلت لا نم ذلك فان
صاحب الكشاف ذكر في مواضع اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى منها ما قال في قوله تعالى
ثم اذا خولناه نعمة منا قال اوثره على علم عندي بل هي فتنة وفي تذكير الضمير في اوتيته
ذهاب الى المعنى لان قوله نعمة منا تبيين لما من النعمة ثم قال فان قلت كيف ذكر
اي لم يعكس قلت حمله على المعنى اولا وعلى اللفظ اخرا ولو سلم فلكن ضمير اياديه للجمعا
الى الله سبحانه وضمير تناسقت الى ما حملا على المعنى واعلم ان اضافة الكعوب الى الاياد
من باب لجين الماء كانه قال اياديه كالكعوب في الاتصال فيكون تشبيها مؤكدا ويجوز
ان يشبه الاياد بما له كعوب كالقصب فيكون استعارة مكنية واثبات الكعوب لها
تخييلية وتلاحقت بهوادي احسانه روادفه وتواليه التلاحق التواصل
هو تكرير سبدن والهوادي قيل جمع الهادي وهو ثدي الشاة وتقريبه عنق العنق
يقال ضرب هادية اي عنقه قاله الزمخشري فعلى هذا يكون الهادي اسما لا صفة كالقاضي
وقيل جمع هادية وهي العنق ايضا فعلى هذا يكون صفة لا اسما والروادف جمع رادفة
من ردفه بالكسر اي تبعه والتوالي من التوابع فالمراد بالهوادي الاوائل وبالروادف
الاواخر والواو لعطف تلاحقت على تناسقت فيكون المعنى وعلى ما تلاحقت باوائل
احسانه روادفه فتذكير الضمير بين المجرورين في روادفه وتواليه بالنظر الى لفظ ما
وتناسقت تلاحقت بالنظر الى معناها لكن على تقدير ان يكون فاعل تلاحقت
ضمير يعود الى ما وروادفه خبر مبتدأ محذوف او بدلا من الضمير اي وعلى الهوادي التي
تلاحقت وهي روادفه اي روادف الاحسان وتواليه واما على ما قاله الشراح ان فاعل
تلاحقت هو روادفه فيلزم الحاق العلامة مع الفصل وهو غير مختار وضمير احسانه
عائد الى الله سبحانه لا غير وهذا على كون ما موصولة او موصوفة اما لو كانت مصدرية
فضمير روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان لا غير ويكون قوله بهوادي احسانه حالا عن
فاعل تلاحقت وتقديمها على ذيها مضافا واجب لما تقرر ان ذا الحال اذا اضيف الى ضمير

يعود الى ملابس الحال نحو جاءني راكبا لا دمه صاحبه بحيث تقع به الحال لكنه بالاضمار
قبل الذكر وهنا كذلك لما لا يخفى فالتقييد وعلى ثلاحث رواد ف الاحسان وتوالبه
حال كونها متصلة بهوادي احسانه تكا واعلم انه قال بعض الشراح ان في هذه المقدمة
لان الهوادي وهو الاوايل يذكر في مقابلة الروادف والتوالي فكان هذه ان يقال وثلاحث
صوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع
الباء في قوله بهوادي وهو يعني من كون هواد فاعلا لثلاحث وح تفوت التقابل
ح فهو منصوب جدا ولو قال بدل ثلاحث لحثث لكان مستقيما اذ التقدير ح لحثث
اواخر الاحسان باوايله ثم قال ووجهه ان يجعل الباء للتسبيب ويكون الثلاحث بين
الروادف والتوالي اي ثلاحث روادفي احسانه وتواليه بسبب اوايل احسان الله تعالى
وفيه فلن لفوات التقابل كما ذكرنا فقيل له لم لا يجوز ان يكون ثلاحث بمعنى لحثث
اذ التفاعل كثيرا ما يجيء بمعنى فعل فح يستقيم المعنى لكن يبقى شيء بعد وقيل لم لا
يجوز ان يكون الباء في قوله بهوادي زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله ليكون الهوادي
فاعلا لثلاحث فيصح التقابل ورد بان عدم العاطف في روادفه يابى ذلك
على ان زيادة الباء في المثبت غير قياس واعلم انه يجوز ان يراد بالفقرة الاولى
النعم الظاهرة وبالثانية النعم الباطنة او العكس والمراد بالانعام والتلاحق
سيوغ النعم وكثرتها اشارة الى المصداق بقوله سبحانه وما بكم من نعمة فمنه الله
نعمة ظاهرة وباطنة ولفظا لهادي وتواليه من باب الاسجاع من المتوازي
ولفظا الهوادي والروادف من صنعة الطباق ولا فرق في المعنى بين الروادف
والتوالي فايراد التوالي لرعاية السجع على ان ايراد المترادفات في الخطب
غير عزيز ولك ان تجعل الروادف ما هو اقرب الى الاول بمنزلة الرديف
والتوالي ابعد واصلي على نبيه النبيه الصلوة بمعنى ايصال الخير وحقيقتها
في اللغة الدعاء وفي الشرع الاركان المخصوصة واستعمالها في غيرها مجاز واليه
ذهب الجمهور فالصلوة المسندة الى العباد حقيقة لغوية ومجاز شرعي وكذلك المسندة
الى الملائكة واما المسندة الى الله سبحانه فمجاز مرسل مطلقا من باب ذكر السبب
وارادة المسبب لما ان الدعاء سبب للرحمة ووسيلة اليها وقد تمكنت

في تاء التمكن شائبة النقل فهي من المنقولات الشرعية والموضوع والمرضوع له فيها كلاهما
وقوله اصلي معطوف على احمد والكلام هنا كالكلام ثمه ولفظه على صلة الصلوة فان قلت
قد تقرر ان الصلوة من المشتركين الدعاء ومن المعلوم ان الدعاء اذا وصل بكلمة على يكون
في الادعية الضارة لا محالة فيكون المعنى وادعو عليه وهذا غير جائز قلت انا قد اشرنا
في لفظ دعا عليه لا فيما كان بمعناه كذا في شرح اللب ومعناه ان كلمة على اذا وصلت
بلفظ الدعاء يكون في الادعية الضارة مثل دعا عليه وادعو عليه وهما واما اذا
وصلت بلفظ يكون بمعنى دعا فلا والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
وهو اعم من الرسول مطلقا اذ الرسول انسان اتاه جبرائيل عليه السلام لتبليغ الاحكام واستفاقه
اما من النبأ وهو الخبر او من النباوة وهو الشرف او من النبي وهو الطريق فالنبي
على الاول فعيل بمعنى المفعول كما ان الرسول فعول بمعنى المفعول معناه المخبر عن الله تعالى
وعلى الثاني فعيل بمعنى المفعول اي المشرف من عند الله وعلى الثالث فعيل بمعنى الفاعل
مناط تعريف وذلك الجناب ربه تعالى واصل النبي على القول الاول نبيء بالهمز لقلبت
الهمزة فصارت ياء فادغم الياء فيها وعلى الثالث نبيي ايضا كالاول فعلى هو ما قلنا بالاول
اشار الى كله القاضي عضد الملة والدين طاب ثراه في مواقفه والنبيه هو الشريف المشتهر
من نبه بالضم اذا شرف واشتهر فان قلت لم لم يقدم اسم الذات في الصلوة كما في الحمد
قلت ليشير الى ان الاشكال الاتي مخصوص بتعالى على ان سلوك طريق الاجمال
والتفصيل شعبة من البلاغة وقد راعى بين قوله نبيه وبين قوله النبيه التجنيس
المحرف وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في هيئة الحروف فقط مع اتفاقهما في
النوع والعدد والترتيب وقال صاحب التالي والجمع بين نبيه والنبيه تجنيس خطي
وفيه نظر لان التجنيس الخطي ما يختلف فيه انواع حروف اللفظين نحو بشنى
وبشنى فبينهما تباين فان قلت النبيه مخالف لنبيه في العدد وهو ظ
فلا يكون من جناس التحريف ولا الخط قلت لا نم الاختلاف في عددها
لان الالف واللام لا دخل لهما في الجناس كما في شرح التلخيص فان قلت
على تقدير عدم الالف واللام بقي شيء وهو ان نبيه حرف باعتبار اللام فيكون
ازيد من النبيه بحرف فيكون من جناس الناقص لا المحرف قلت لا نم كما في المشترك

محمد واهل بيته وذويه جر محمد بانه عطف بيان لنبيه وفايدة تخصيص الصلوة به صلى الله عليه وسلم
بعد التعميم وكونه دفع محمد على الخبرية من محذوف ونصبه ايضا على المدح لكن
الاول صوابه الاول وعلى التقادير قوله محمد بمنزلة تفصيل لما اجمل في نبيه فان قلت
لم لم يدخل الالف واللام على محمد قلت لانه علم والاعلام لا يدخلها اللام الا بتاويل
كما في قوله صوآ والحمدون بالباب فان قلت الاعلام في حالة العلمية ثلثة
اقسام في اعتبار دخول اللام عليها كما قاله ابن الحاجب في الايضاح فتجب فيه
اللام وتحتم كالنجم وقسم يمتنع كزيد وقسم يجوز كالحسن والعباس محمد نقل ابن قسم
فيها قلت هذا قيل انه من القسم الثاني اي يمتنع فيه وهو مشكل لانهم فرقوا
القسم الممتنع فليس بصفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه
كزيد وعمرو ومحمد كان صفة في اصل الوضع فيختلف خروجه من هذا القسم
وجرى القسم الجائز بما وضع صفة في الاصل او مصدرا فهذا يختلف دخوله في
القسم الجائز عليه اللام وقوله واهل بيته معطوف على نبيه لا على محمد والا
يلزم ان يكون عطف بيان لنبيه وهو غير جائز واهل بيته يشمل الازواج
والاولاد وذويه عطف على اهل بيته او على نبيه على جواز القولين والضمير
المجرور الى النبي والمراد به اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هذا اضافة ذو
الى المضمر لكن ذو لا يستعمل فيكون مبتدا وان كان مخالفا للقياس وهذا الان
الكلام بهذا الاعتبار اربعة اقسام الاول ما كان موافقا للقياس والاستعمال
فلا شذوذ ولا ندرة وهو مقبول اجماعا الثاني ما كان مخالفا لهما وهو غير مقبول
اجماعا ويسمى شاذا مردودا الثالث ما كان موافقا للقياس ومخالفا للاستعمال
ويسمى نادرا الرابع ما كان موافقا للاستعمال ومخالفا للقياس على عكس الثالث
ويسمى شاذا مقبولا وهذا القسم كثير الدور فيما بين النحاة ومنه ذويه واعلم
ان لفظ النبيه ورد من الاسماء المتوازية لا تلفاظ الوزن والتقفية
والاعجاز كلام كاهن داما بالنسبة الى الفقرتين الاوليين ممن السجع المطرف
لاختلاف الوزن دون التقفية وقد كانت عادة المتقين جارية بان يصدروا
تواليفهم بالتحميد اعلاما على التوحيد ويتبعوا التحميد بالصلوة على النبي عليه السلام

مشعارا بالاسلام ويتبعوا ذكر اهل البيت اظهارا للمودة الماموره بها في قوله سبحانه قل لا اسئلكم
عليه اجرا الا المودة في القربى ثم ذكر الاصحاب اياء الى المذهب الصحيح ثم ينوون غرضهم
من ذلك بعد الفراغ فلما لاحظ المص رحمه الله هذه الآداب اقتداء بالسلف
اتى بفصل الخطاب فقال وقد تقرر في هذا الكتاب اي اما بعد حمد الله والصلوة
على نبيه واهل بيته وذويه فقد تقرر والدليل على ان كلمة اما قد تاتي ههنا هو الفاء والواو
ساقطة بعد من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة واما بني لتضمنه
معنى الاضافة وعلى الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لما ان بناءه عارض
على الضم ليكون حركته البناء مخالفة لحركة الاعرابية والعامل فيه اما المقدرة
لنيابتها عن الفعل اذ المعنى مهما يكن من شيء فكذا او ما بعد الفاء وهو قد تقرر
ومعنى التقرر بالفارسية قرار گرفتن وفاعل تقرر قوله ما ينضبط وفي هذا الكتاب
ظرف وهذا اشارة اما الى كتاب محقق ان كانت الخطبة بعد التاليف واما الى
كتاب مقدر ان كانت قبله قوله من لباب الاعراب بيان من هذا الكتاب و
حال منه وقيل بيان لما بعده فتقدم عليه لانه الاهم ولعود بعض الضمائر الآتية
الى الاعراب ولب كل شيء خالصه واللباب بضم اللام هو الخالص المحض فيشاء
فيه مبالغة بزيادة الالف وكلامنا يشير الى ان الاعراب علم لعلم النحو بغلبة الاستعمال
ولو قيل فليكن هنا مضاف محذوف اي من لباب علم الاعراب فقوله من
لباب الاعراب حال من ما في قوله ما ينضبط به شوارده التي ازدحم بها فارده
من شرود اذا نفر فاكتفاه عن القواعد والضبط عبارة عن الحفظ تقريره
قد ثبت في هذا الكتاب فاعل كلمة يسهل بها حفظ المسائل المتفرقة عن الزمن
التي هي لباب الاعراب اي خلاصة علم النحو وضمير به يرجع الى ما وضمير شوارده يعود
الى الاعراب وفي هذا البيان اشارة الى تسمية الكتاب فان قلت لم لا يجوز
عود ضمير شوارده الى لباب الاعراب قلت لفساد المعنى لان من لباب الاعراب
بيان لما فيصير المعنى قد تقرر شيء فيه ينضبط بسبب ذلك الشيء شوارد ذلك الشيء
وهو ما لا يجوز قوله وينضبط فيه اوابد يقال انضبط الدابة اذا شددها بالرباط اي الحبل فعلى
هذا قوله ينضبط على البناء للمفعول وفاعل الارتباط لازما فيصح على البناء للفاعل
وهو اوفق بقوله ينضبط والاوابد جمع آبدة ومن الوحش يقال تابد البعير اذا توحش

وضمير فيه لما اذ يرتبط عطف على ينضبط فالمعنى وما يرتبط فيه اوابد الاعراب وقوله
فيه دون به اشعار بان الكتاب مدون لشوارد مسائل الاعراب وفيه استعارة مصرحة
حيث شبه المسائل الغريبة بالوحوش الاوابد فلفظ يرتبط ترشيح لها ولفظ شوارده
واوابده من السجع المتوازي واما القرنان فمن قبيل الموازنة ولو كان ترتبط به مكان
فيه لكان من باب الترصيع قوله ويتيسر بيان الوصف نظامه الانساف الاجتماع
قال الجوهري والتواذا انسق اي اجتمع ضوءه في الليالي والوصف بالتسكين مصدر وصفت
الجارية ارضها بالضم اذا اضمحت بعضها الى بعض والنظام الخيط الذي ينتظم به اللؤلؤ
وضمير نظامه لما المدرة اذ ايتسر معطوف على يرتبط او على ينضبط والاسنى الموصول
بلا عائد وجوز عوده الى الاعراب بان يقدر الموصول عايد بعد الفعل اي
ويتيسر بيان الوصف نظامه كذا في بعض الشروح ويوجد في بعض النسخ بيان
الوصف بنون بدل الياء وفي بعضها بياء بعد كل والاول اسم لرؤس الاصابع اي اسم جنس
والواحد بنانة بمنزلة التمر والتمرة والثاني مصدر بان الشيء بيانا وكلاهما مستعملان
فان الوصف يستعمل للانساف وسبب له مجازا ان يطلق عليه اسم البنان مجازا
لان البنان آلة لاخذ الشيء فالوصف ايضا كانه آلة للانساف فهذا الاضافة من باب
لجين الماء فتدبر الوصف كالبنان فان قلت فما وجه الشبه على هذا فان
الاستواء معتبر في الوصف بخلاف البنان قلت هو الآلية والسببية اي الوصف
كالبنان في ان كلا منهما سبب للانساف فالمعنى انه شبه حالة تقرر القواعد في هذا الكتاب
بحالة انتظام اللآلئ المنتظمة في خيوط بالبنان فلا صفة فيكون استعارة تمثيلية كذا في بعض الشروح
واما على النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الوصف بمعنى اللام فتجيء استعارة مكنية حيث شبه الوصف
بذي بيان واثبات البيان له تخييلية او جعل من اقل درجة بيان الوصف ومن جنس الوصف
قوله ويخطر في سلك الضبط فلان وتوامه الانخراط الدخول وضبط الشيء حفظه بالحزم والقد
الخرز والتوام جمع توام وهو مثنى بالدال واصله توءم بالالف فتخفيفا وذو كمان للولدين
اللذين تولدا من بطن واحد والتوام من الكلمات الثمانية التي جاءت على وزن فعال مفتوحة
الفاء مجموعا وذكرها الزمخشري في بيتين في قوله ماسمنا كما غير ثمان مع جمع وسمع الوزن فعال
ذرباب وقوار وتوام وعرام وعراق ورخال وظواهر فسر وشاط جمع شطط حكذا فيما قال
وقد ورد عليه الجمان جمع جمانة والدالي جمع ذبالة والتمام جمع قمامة

والزجاج جمع زجاجة واجيب عنه بان المراد انه لم يوجد غير الثمان من الجموع الصحيحة
وهذه الاربعة جموع جنسية كالتمر والتمرة ولذا كانت وخلوا بالتاء وضمير قد ونحوه
يعود الى ما المدرة ايضا لما مر او الى الاعراب وعايد الموصول مقدر كما مر والتذكير بالنظر
الى النظام وهو كناية عن القواعد كما ذكر تقديره وقد تورد هذا الكتاب قواعد يتسق
بوصف كالبنان نظامها ويخطر في سلك الضبط فلان وتوامها اي مفردها ومركباتها
وقيل المراد بالقد ما كان من علم النحو في سائر الكتب غير داخل تحت ضابط وبالتوام
ما كان منه فيها داخلا تحت ضابط وقيل الاصح انه جعل بعض المسائل بمنزلة
الدرة اليتيمة التي لا نظير لها وبعضها بمنزلة التوام الذي له نظير فيه استعارة بالكناية
حيث شبه القد والتوام بالولد ولآلئ فيه واثبت الانخراط لكل في السلك تخييلا
واضافة السلك الى الضبط ايضا من باب لجين الماء وقيل الاضافة فيه بمعنى
اللام وتوحيد القد وجمع التوام اشارة الى ان المركبات الشواذ ما كان من
المسائل تحت ضابطة اكثر او ما كان له نظير اكثر ولنظامها وتوامها من الاجماع
المتوازية والقد والتوام من الطباق وذكر الانخراط والسلك والنظام من مراعاة
النظير قوله ويطلع بالطالب المشرف مراقب حقايقه يطلع من طلع الجبل بالكسر
اذا علاه وبالطالب اي الطالب لهذه الصفة المذكورة والباء فيه للتعدية
الى المفعول الثاني والمشرف المتطلب للاعراب ليعرفه من قولهم تشرفت كذا
عند فلان اي تطلبت حتى عرفت والظاهر ان المراد بالطالب الطالب
لمعرفة الاعراب لا الطالب مطلقا فيكون المشرف وصفا للطالب مؤكدا نحو امس
الدابر والمراقب جمع مرقب وهو الموضع المشرف يرتفع عليه الرقيب والحقايق
جمع حقيقة وهي خالص الشيء ومحضه كذا في الغريبين فالمعنى ان كل موضع ينظر
فيه شيء خالص من الاعراب فهذا الكتاب يجعل المنتظر مشرفا عليه
ناظرا من فوقه اليه لمعرفة المنتظر ذلك الشيء من هذا الكتاب بالفتاء ومن
فاتن من الفتن شيئا ان يرى نفسه كانها تنظر الى ذلك الشيء من فوق فيه مكنية
وذكر المراقب تخييلية واضافة المراقب الى الحقايق ايضا من باب لجين الماء
وعايد الموصول الضمير المستتر في يطلع وضمير حقايقه للاعراب

ويضبع بالخابط المتعسف عن مراحطه ومزالقه الضبع مد الضبع للضرب او الدعاء
والمراد هنا الدعاء والضبع بالتسكين العضد والخابط من الخبط فالراعي الذي خبط البعير
الارض بيده خبطا ضربها ومنه خبط عشواء ومن الثانية التي في اجرة ضعف ثم تستول الخابط
في كل خائض في علم على غير بصيرة والتعسف الاعتساف الاخذ على غير الطريق والمراحض
والمزالق اما مكان من دحضت رجله تدحض بالفتح وزلقت بالكسر وما يعني تقديره
وقد هذا الكتاب عقدت بذعار الخابط عن مراحض الاعراب ومزالقه فمن تيقن بالضعف
المقلد اعني الدعاء وقيل الباء هنا بالله كما في قوله التي يبدو اذ يضبع مثلي نفسه او من صلة
تعقب تقديره ويضبع آخذا بالخابط الخ فالمستتر في يضبع عائد الى ما وضمير مراحضه
ومزالقه للاعراب وكانا القرآن من باب الموازنة كما لا يخفى ولنقل هنا ايضا ومزالقه
من السجع المتوازي وفي لفظ استعارة مكنية بالنسبة الى ضمير الموصول واثبات الضبع له
تخييلية وفي لفظ الخابط استعارة مصرحة وذكر المراحض والمزالق ترشيح لها وفي
هذه الفقرة مراعاة النظير كما في قوله حاويا لصنوف دقائقه واسراره الخاوي
الجامع والصنوف الانواع والدقائق جمع دقيقة وهي من الدقة والمراد بها ما قال
بالفارسية معنى باريك وتاكي للتنزل كقاء الحقيقة والاسرار جمع السر واعلم ان حاويا و
ضابطا حالان مترادفتان من ما الموصولة فيما ينضبط والعامل فيهما تقرر او من الضمير في
يضبع الراجع الى ما والعامل فيهما يضبع او حالان متداخلتان والعامل في الثانية هي الاولى
وصاحبها الضمير فيها كذلك حكم الاحوال الآتية بعد ويجوز ان يجعل الاحوال كلها
احوالا مترادفة او متداخلة من قوله في هذا الكتاب واليه ذهب بعض الشراح فحاصل
هذه الاحوال ست حاصل ضرب الثلثة باعتبار ذي ما في الاثنين باعتبار الترادف والتداخل
قوله قضايا مسائل الفقه باحراز قصبات السبق في مضماره قضايا من اي كاملة والاثنان
الاحكام والاحراز جعل الشيء في حرز وهو الموضع المحصن وقصبات السبق ان تقدمت
حتى يسمى ثم نزده الى العوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى مضمارا
والموضع الذي يضمر فيه الفرس ايضا مضمار وكانت العادة في سابق الفرسان ان
يفرز في آخر الميدان قصبة فمن سبق فرسه اليه واخذ تلك القصبة عد سابقا
فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن من الفنون فكما ان حصول القصب
الذي هو علامة السبق للفارس دليل سبقه كذلك اثنان هذا الكتاب

دليل سبق المؤلف في الفضل على الناس فيكون من باب التمثيل وفي ابراز القضايا
جمع زيادة فيها لغة ولفظا اسراره ومضماره بجمع مؤنث وضميرها للاعراب فان قلت لم تجعله
من المتوازي قلت لاختلاف الوزن دون التقفية فان قلت الآن ان وزنهما
بل مما متفقان بحسب الحروف والحركات والسكنات قلت نعم هما متفقان في الوزن
عند اهل العروض واما عند اهل البديع فلا لان الهيئة الحركاتية مما لا خلاف عندهم في الوزن
حتى لو اختلفت البنية بالتسكين او الكسر وبالعكس يختل الوزن ولذا قال في المختصر
ان قوله تعالى والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا من الموازنة لا الترصيع لاختلاف
التقفية دون الوزن قوله متخليا بجلبة الايجاز والاختصار اي مزينا بصفة الايجاز
والاختصار مرادف له اتى به رعاية للسجع وقيل الايجاز تقصير الالفاظ دون المعاني
والاختصار تقصيرها وفي عرف اهل المعاني الايجاز اداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها والاختصار كونه بسيطا يرجع ثانيا الى الايجاز واخرى الى الاطناب
والجلبة بالكسر الصفة وجلبة الرجل صفته قوله متحليا عن وصمة الاملال والاكثار
التحلي التزين والوصمة العيب والاملال الاسآم والاكثار تكثير القول وداعي من متخليا
ومتحليا التجنيس الخطي وبجملة فانين التفريق من المطرف قوله مبينا لجوامع القواعد
والاحكام الجوامع ما الفاظه يسيرة ومعانيه كثيرة ما خص من قوله صلى الله عليه وسلم اوتيت
جوامع الكلم يعني القرآن والقواعد جمع قاعدة وهي امر كلي منطبق على جزئياته والمراد ان
هذا الكتاب مبين لقواعد كلية بلفظ يسير ومعنى كثير يعني قواعد النحو واحكامه فاللام
عوض عن الضمير قوله مبنيا على مقدمة واربعة اقسام المبتدأ المنقول من بني من حد
ضرب واصله منبوي فصار مبنيا لما عرفت وعلى صلة والمقدمة في اللغة الجماعة
التي تتقدم الجيش وفي العرف ما يتوقف عليه الشروع في العلم واشتقاقه من قدم لازما
بمعنى تقدم او من قدم متعديا وكلا المعنيين مستقيم هنا لان كل شيء توقف عليه مسائل العلم
من المبادي وغيرها متقدم على المسائل ولانها تتقدم الخارج في هذا العلم و
قيل يجوز ايضا ان تكون على صيغة المفعول وله وجه لانها قدمت على المسائل لتوقفها
عليها وتأدية الانتقال من الموضوعة الى الاسمية كما في التحية والفاتحة وهي هنا لسان
اقوال الموضوع ومباديه فيكون مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم لان مقدمة العلم منصورة
على بيان ماهية العلم وغايته وموضوعه واما ما يشتمل على اكثر من الثلثة او اقل منها

او عليها فقط اختار له مقدمة الكتاب على ما قاله العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
فاذن كل مقدمة العلم مقدمة الكتاب من غير عكس والاقسام الاربعة جارية فيه مجرى
العلل الاربع للاختلاف فان الاختلاف بمنزلة العلة الصورية كالصورة الهيولية المبرز
والموضوع بمنزلة العلة المادية كالخشب والعامل بمنزلة العلة الفاعلية كالنجار و
الغاية بمنزلة العلة الغائية كالجلوس عليه وفي الفلسفة مبينا ومبينا بخمسين خلي
الاحكام والاقسام من الاجمال المنوال ذيه بعد ما اردنا ان نكتب من حواشي خطبة الكتاب
في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب والصواب والبه المرجع في البداية والنهاية وانه
تمت حواشي الخطبة على يد اضعف عباد الله الراجي رحمة الله محمد عبد الرحمن
في اليوم الاثنين التاسع من شهر جمادى الاولى في تاريخ سنة ثلث وثمانين
بمدرسة الاندلوان من مدينة الحمزيان في بلاد الهراة
صين عن الافات والعاهات اللهم
اعن كاتبه وقارئه ومن
نظر فيه وتدبر فيها
كتابه بالخير
الكاتب
الفقير
الحقير

كتابخانه مجلس شورا ملي

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن قام في حومة الاوهام وصلوة على من هو اشرف البرايا وخير الانام وبعد فقد
صنفت مصنفا المهوم ومكتبا المبهم حتى اني اهيم بالكف عليهما واهوم في اثنائه اليهما
فادى ان الوجوه الممكنة فيهما يرتقي الى خمسين وجها باعتبار كونهما منسوبين مضافين ومصدرا
ومكتبا كما سيتضح بعد هذا الاجمال بتوفيق الله العزيز المتعال اعلم انه اذا نسب اليهما
فلا يخلو من خمسة اقسام لانهما اما ان يقترنا عن هيئتهما اولا الثاني الاول من الاقسام الاول
اما ان يزيد فيهما هذه اولا الاول الثاني والثاني اما ان يحذف فيهما الياء الاولى الساكنة
على خلاف كسيدي اولا اي يحذف فيهما الياء الاخيرة على قياس الثاني الثالث والاول اما ان
يصل اولا الاول الثاني والثاني الخامس فهذه خمسة اقسام اذا نسب كل منها الى الخمسة اي الى
نفسها والى الاربعة الاخر تصير خمسة وعشرين وهما حاصل ضرب الخمسة في الخمسة هذا اخلاف الجدهما
مصدر يقوم من قولهم مقوم اذا قسم والاخر مكتب مهيم من قولهم هيمة الحب اذا اعشقه
وحيره

९६९